انتقاء الشيوخ عند المحدّثين حتى نهاية القرن الثاني الهجري، وأثره في الحكم على الرواية

إعداد

محمد زهير عبد الله المحمد

إشراف

الدكتور عبد المجيد محمود

حقل التخصص – الحديث الشريف وعلومه

[illegible]

انتقاء الشيوخ عند المحدثين ، حتى نهاية القرن الثاني الهجري، وأثره في الحكم على الرواية

إعداد الطالب

محمد زهير عبدالله المحمد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص الحديث الشريف وعلومه في جامعة اليرموك، اربد - الأردن.

وافق عليها

عبد المجيد محمود عبد المجيد .... رئيسا

أستاذ الحديث في كلية الشريعة - جامعة اليرموك

محمد علي العمري .... عضوا

أستاذ الحديث في كلية الشريعة - جامعة اليرموك

محمد الأحمدي أبوالنور .... عضوا

أستاذ الحديث في كلية الشريعة- جامعة اليرموك

أمين محمد القضاة .... عضوا

أستاذ الحديث في كلية الشريعة - جامعة اليرموك

نور الدين محمد العتر .... عضوا

أستاذ الحديث في كلية الشريعة - جامعة دمشق

تاريخ تقديم الأطروحة

١١/محرم/١٤٢٦ هـ

٢٠٠٥/٢/٢٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

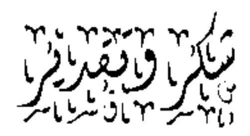
إلى أستاذي الفاضل، والعالِم العامِل، الذي نلتُ منه أوفى رعاية، وأحسن توجيه، فضيلة الدكتور عبد المجيد محمود المُشرف على هذه الرسالة .

إلى من تعطفا علي في صغري ، وسهرا الليالي لسهري ، والدي الكريمين .

إلى محبي السادة الأخيار ، نقاد الآثار ، وحفاظ الأخبار .

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث



إن أولى من أتوجه إليه بالشكر والإمتنان بعد الله الواحد المنان، فضيلةُ أستاذي العلامة المعلم الأستاذ الدكتور عبد المجيد محمود –حفظة الله ورعاه– الذي تفضل علي بقبول الإشراف على هذه الرسالة، والله يعلم ما بذله من جهدٍ وعونٍ، ونصح سديد، وملاحظات دقيقة، من بداية هذا العمل إلى أن استوى على سوقه، فجزاه الله عنا خير ما جزى به العلماء، وأعطاه الله من فضله ما يعطي الأتقياء.

كما أقدم شكري وعرفاني إلى السادة العلماء أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا البحث وتقويمه:

الأستاذ الدكتور نور الدين محمد عتر، والأستاذ الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، والأستاذ الدكتور محمد علي العمري والأستاذ الدكتور أمين محمد القضاه، وأسأله سبحانه أن ينفعني بملحوظاتهم السديدة، وتوجيهاتهم القيمة.

ولا يفوتني أن أتقدم بعظيم الامتنان والعرفان إلى جامعة اليرموك، والقائمين عليها، وإلى كلية الشريعة فيها، ممثلة بعميدها وأعضاء هيئة التدريس، الذين أكرموني ببعثة دراسية لنيل درجة الدكتوراه ولما بذلوه من اهتمام لا ينسى، وأسأله الله عز وجل أن أكون عند حسن ظنهم.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من مد إلي يد العون والمساعدة، وأعان علي إتمام هذا البحث.

وفق الله الجميع لخدمة هذا الدين والحمد لله رب العالمين.

المحتوى

الموضوع | الصفحة

الملخص

المحمّد، محمد زهير، انتقاء الشيوخ عند المحدثين حتى نهاية القرن الثاني الهجري، وأثره في الحكم على الرواية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، ٢٠٠٤م، (المشرف: د. عبد المجيد محمود عبد المجيد)

لقيت السنة عناية كبيرة من المحدثين من جمع وتدوين، ونقد للرواة ومروياتهم ، وتمييز للغث من السمين ، وذلك احتياطا للدين ، واستجابة للنداء الإلهي العظيم ، والخطاب النبوي الكريم ، واقتداء بالصحابة في توثقهم للسنة بما يكفل الحفاظ عليها ، ولما ظهرت الفتن والبدع ثم الوضع ، ازداد التشدد في طلب الإسناد ، والتفتيش عن الرواة . وجاء هذا البحث لدراسة طائفة من المحدثين وصفوا بانتقاء شيوخهم في القرنين الأول والثاني الهجريين ، وهي الفترة التي ظهر فيها النقاد الأوائل ، وكان لهم أثر فيمن جاء بعدهم . واستهدفت هذه الدراسة استقراء المحدثين الموصوفين بالانتقاء من خلال الوقوف على العبارات الدالة على ذلك ، للنظر في مدى مطابقة ما وصفوا به مع واقع روايتهم ، وأثر ذلك في الحكم على مروياتهم . وقد بلغ عدد من وصفوا من هؤلاء (ستة وعشرين) محدثا ممن ورد فيهم عبارات صريحة بأنهم ينتقون شيوخهم ، كما تم الوقوف على أسماء أربعة محدثين وردت فيهم عبارات غير صريحة واحتمل سياقها معنى الانتقاء. وكان من المهم الوقوف على أسباب الانتقاء ، فتبين أن هناك سببين أثرا في اختيار المحدث شيوخه لا ينفك أحدهما عن الآخر ، الأول يرجع إلى تورع المحدث عن الأخذ عن الضعفاء عنده ،والثاني يرجع إلى شروط المحدث ، وتم التركيز على الشروط المختلف فيها في العدالة والضبط التي أثرت على الانتقاء . وليتضح منهج هؤلاء المنتقين كان لا بد من الوقوف على حقيقة الإطلاقات الواردة في وصفهم بالانتقاء من خلال تتبع شيوخهم ـ ما أمكن ـ ودراستهم ، فتبين أن أغلبهم لم يتحاشوا الرواية عن بعض الضعفاء . واقتضت الموضوعية البحث عن أسباب رواية الموصوفين بالانتقاء عن ضعفاء قبل الحكم على تلك الإطلاقات بعدم الدقة ، فتم الوقوف على (أحد عشر) سببا لذلك مدعومة بالأمثلة الدالة عليها ، واتضح أن الوقوف

عليها موثر أحيانا في الحكم على رواية المنتقي ، كما أنها توثر في الوقت نفسه على وصف المحدث بالانتقاء .وتناولت الدراسة أثر انتقاء الشيوخ في الحكم على رواية الموصوف به ، وتبين من كـلام المحدثين أن للانتقاء أثرا في الحكم بالجهالة والتعديل علـى الإبـهام والتدليـس والإرسـال ونـزول الإسناد . وأظهرت الدراسة أن منهج المحدثين كان قائما علـى سـبر مرويـات الـراوي والنظـر إلى القرائن التي تؤيد صحة ما أخذه المحدث عـن شـيوخه ممـا يشـعر بخطـر الاشـتغال بـالحديث دون الرجوع إلى تفاصيل أحكامهم والاكتفاء بالقواعد العامة المدونة في كتب المصطلح غير المفصلـة أو مختصرات كتب الرجال.

المقدّمـة

الحمد لله ربّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيّد الثقلين، وأهلِ بيتـه الطيّبـين، وأصحابِهِ المُنتخَبين، ومَن سار على نهجهم إلى يوم الدّين، أما بعد،

فإنّ الله سبحانه وتعالى أنزل كتابه العظيم، وتكفّل بحفظه وإكماله، وأرسل رسوله لتبليغه وبيانه، وقيّض لسنّته علماء مخلصين، صانوها من الخطأ والتحريف، ومـازوا الثقـة من الضّعيف، حتى حفظ الله بهم الدّين.

ولقد منَّ الله عليّ بدراسة العلم الشرعي، وشرّفني بـالتخصص في حديـث النّبي المصطفى، وزادني شرفاً أن تلمذت لأساتذة علماء، وتعلَّمتُ منهم أنَّ علم الحديث ثماره يانعة، وفروعه متشعّبة لا تُنال إلا مع تعبٍ وصـبرٍ وتوفيـقٍ، ولا تُقـاس مسـائلُه بمقـاييسَ رياضيَّةٍ محددةٍ، بل تحتـاج إلى مُمارسـةٍ وتطبيـقٍ، ومعرفـةٍ بمنـاهج العلمـاء، وفـهمٍ عميـق لأحكامهم، وكما قال القائلُ: (لا يَنال هذا العلم إلا مَـن عطَّـل دكَّانـه، وخـرَّب بسـتانه، وهَجَر إخوانه، وماتَ أقربُ أهله إليه فلم يشهد جنازتَه)[1].

وكثرت الدراسات النظرية والتطبيقية في بيان مسالك المحدّثين في مختلف المجـالات المتعلّقة بأحكامهم على الرواة ومرويّاتهم، وخاصّة في القرون الفاضلة، التي تُعَدُّ المراحـل الأولى لبداية النّقد وتأسيسه ومن ثم نضجه وتقصيده، ثمَّ اعتمدَ عليهم مَنْ جاءَ بعدهـم، فجمعوا أقوالَهم وإطلاقاتِهم، واعتَنَوْا بدراستها وتحليلها، حتى أثمرت القواعـد والعلـوم التي نراها في كتب علوم الحديث.

وفي أثناء قراءتي لبعضِ كتب الجـرح والتعديـل وجـدت فيـها إطلاقـاتٍ لبعـض المحدّثين مفادُها أنَّ بعضَ الرُّواة لا يحدّثـون إلا عـن ثقـاتٍ، أو أنّـهم يَنْتَقُـون شـيوخَهم، ووجدت أنَّ بعضَ مَن قالَ ذلك استثنى مِن تلـك الإطلاقـات بعـضَ شـيوخِ الموصـوف بذلك ممَّن ضُعِّفُوا، وجاءَ أكثرُهـا دون اسـتثناء، وفي دراسـةٍ أوليَّـةٍ لبعضِـها تبيَّـن وجـود ضعفاء مِن شيوخ الموصوفين بذلك، فبدا لي أنَّ الأمـرَ يحتـاجُ إلى تتبُّـعٍ وتحقيـقٍ مـن عِـدَّة جوانِبَ.

---

(١) الخطيب، احمد بن علي، الجامع لأخلاق الـراوي وآداب السـامع، تحقيـق: محمـود الطحـان، الريـاض، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٣هـ، ج: ٢ ص: ١٧٤.

ولا شكّ انّ هذا الكلام مقصود به المبالغة في الانقطاع للعلم؛ فديننا الحنيف حثّ على إعمار الكون، وصلة الناس وأداء حقوقهم.

ولذا عقدت العزمَ على اختيار هذا الموضوع بعد أن استشرت عدداً من أساتذتي الفضلاء فشجّعوني على البحث فيه لأهميّته وقيمتهِ العلميّة، ووسمتُهُ بـ (انْتِقَاء الشُّيوخِ عند المحدّثين حتى نهاية القرن الثّاني الهجريّ، وأثرُه في الحكمِ على الرّواية).

وليست الغاية مِن ذلك الاستدراكُ على علمائنا الأجلاّء، أو إظهار عدم دقّة قواعدهم، مَعَاذَ الله، بل أعلمُ علمَ اليقين أنّهم بلغوا الغايةَ في التّدقيق والتّحقيق،(فهم أمناءُ الله مِن خليقتِهِ، والواسطةُ بين النّبي ﷺ وأمّتِهِ، والمُجتهدونَ في حفظ ملّته، أنوارُهم زاهرة، وفضائلُهم سائرة، وآياتُهم باهرة، ومذاهبُهم ظاهرة، وحججُهم قاهرة)[1]، وإنّما يشفعُ لي أنّي أردت الكشفَ عن بعض جهودِهم في الذبِّ عن السنّة وخدمتِها، مِن سبرهم لأحوال الرواة ونقدهم، والكشفِ عن بعض مناهجِهم في ذلك.

وأرجو الله ـ عزَّ وجلَّ ـ أنْ يوفّقني لذلك، وأنْ يجعلَني فيه من المخلصين.

أهميّة البحث:

تظهرُ أهميّة البحث مِن خلال النُّقاط الآتية :

أولاً: تبيَّن لي مِن خلال الاطّلاع على كتبِ الجرح والتعديل أنّها تحتوي على مادّةٍ علميّة مهمّة تتعلّق بموضوع الدّراسة، وتحتاجُ إلى استقراءٍ وجمْعٍ، وذلك فيما يتعلّق بأسماء المحدّثين الموصوفون بالانتقاء، والألفاظِ الدالّة على ذلك، ما ظهرت دلالتُه منها وما خفيت، بحيث يتمُّ حَصْرُها وبيان دلالتها مما يترتّب عليه فائدةٌ لا تخفى على الباحثين.

ثانياً: يترتّب على موضوع الدّراسة آثار في الراوية تتعلّق بتصحيح بعض الأحاديث أو تعليلِها، بحيث يتمّ إبراز حقيقة موقف المحدثين مِن المسائل المرتبطة بموضوع الانْتِقَاء كالإرسالِ والتَّدليسِ والجَهَالَةِ وغيرها.

ثالثاً: توضيح التّعارض بين وَصْفِ بعض المحدّثين بأنّهم لا يروون إلا عن شيوخٍ ثقاتٍ وواقع روايتهم عن ضُعفاء، للوصول إلى حقيقةِ هذه الإطلاقات ومدى دقّة الاعتماد عليها.

---

(١) الخطيب : شرف أصحاب الحديث ، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م، ص ٨ .

رابعاً: تُعدُّ هذه الدّراسة استكمالاً لما أجْمَلَهُ ابنُ رجب في شرحه لعللِ التّرمذي، حيث أفردَ قاعدةً مِن قواعده في العلل تتعلّق بمن قيل فيه إنّه لا يروي إلا عن ثقةٍ، فكانت هذه الدراسة حلقة في سلسلة دراسات جَعَلَتْ مِن كتابِ ابنِ رجبٍ متكأً لها ، وبَنَتْ على ما جاء فيه.

خامساً: رفدُ المكتبة الإسلامية بمرجع يختصُّ بموضوع انْتِقَاء الشُّيوخ، يشتمِل على جميع أطرافه إنْ وفّقني الله تعالى، يتمّ فيه إبراز الجانب التطبيقي ، مما يُشَكّل إثراء لمباحث علم العلل في هذا الجانب، خاصّة أنّه لم يَنَلْ العنايةَ الكافية مِن الباحثين على الرَّغم مِن خطورته.

أهداف البحث:

من الأهداف التي يسعى هذا البحث إلى تحقيقها ما يأتي :

أولاً: الوقوف على أسماء المحدّثين الذين وُصِفوا بانْتِقَاء الشُّيوخ في القرنين الأول والثاني الهجريين، وبيان مدى صحّة وصفهم بالانْتِقَاء مِن خلال النُّصوص الواردة فيهم، ودراسة شيوخهم.

ثانياً: جمْع الألفاظ التي استعملَها المحدّثون في وَصْفِ الرّاوي بالانْتِقَاء.

ثالثاً: معرفة أسباب رواية المعروفين بانْتِقَاء الشيوخ عن بعض الضعفاء.

رابعاً: بيان أثر وَصْفِ بعض المحدّثين بالانْتِقَاء في الحكم على الرِّواية.

حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على المحدّثين الذين وُصِفُوا بانْتِقَاء شيوخهم حتى نهاية القرن الثاني الهجري، والتحقّق مِن التئام هذا الوَصْف مع واقع روايتهم، وأثره في الحكم عليها.

وأراعي كونَ المحدّث عاشَ أغلبَ حياتِهِ في القرنين: الأول أو الثاني الهجريين، وكان نتاجه العلميّ فيهما، فإذا كانت وفاته مثلا سنة (٢٠٤هـ) فإنّه يدخل في حدود هذه الدراسة وهكذا.

وكانت نيّتي متّجهة في البداية إلى بحث الموضوع دون تحديده بزمن معيَّن، لتكوين مادة نظرية عامّة عن موضوع الانْتِقَاء، ولكن تبيَّن لي بعد الاطّلاع ضخامَة المادَّة العلميَّة المتعلّقة بعدد المحدّثين الموصوفين بالانْتِقَاء ودراسة شيوخهم، فرأيتُ تحديد الموضوع بعد مشاورة أساتذتي أعضاءِ لجنة الدراسات العليا، وفرضت طبيعة الموضوع أنْ يكون التحديد زمنياً، فاستقرَّ أنْ يكون القرنان الأول والثاني الهجريّان حدود دراستي، وهي فترة تأسَّس فيها النقد، وظهر فيها النقاد الأوائل، واعتمد عليهم الذين جاؤوا بعدهم وتاثروا بهم، كما أنَّ جمع المادة النظريَّة الأساسيَّة المتعلّقة بالانْتِقَاء لا تختلف كثيراً باختلاف التحديد الزمني، إلا في جانب واحد هو ما يتعلّق بجمع أسماء المحدّثين الموصوفين بالانتقاء وضعفاء شيوخهم، وأما أثر الانتقاء في الحكم على الرواية فلا يتأثر بفترة دون أخرى إلا في بعض التطبيقات والأمثلة.

ولذا أرجو أنْ يكون ما بيَّنتُ مِن أسبابٍ عذراً في تحديد موضوع الدّراسة بفترة زمنيَّة، والله الموفق.

منهج البحث:

اقتضت طبيعةُ هذا الموضوع أنْ أسلك فيه المنْهج الاستقرائيّ والاستنباطيّ والتاريخي، ويتلخّص ذلك في الخطوات الآتية:

أولا قمتُ باستقراء كتب الجرح والتعديل والعلل للوقوف على الألفاظ والعبارات الواردة في وَصْفِ بعض المحدّثين بالانْتِقَاء، فهي الأَصل الذي يُعتمد عليه في الوقوف على المُنْتَقِي.

ثانياً: تتبّعتُ كتب الجرح والتعديل للوقوف على أسماء المحدّثين في القرنين: الأول والثّاني الهجريين الذين وردت فيهم عبارات الانْتِقَاء، ورتَّبتهم على حروف المعجم، مع ذكر سنة الوفاة لارتباط تحديد الموضوع بها، ثم ذكرت العبارات التي وصفته بالانْتِقَاء متعمّداً استقصاءها، وعزوها إلى قائليها.

ثالثاً: قمتُ باستقراء الضعفاء مِن شيوخ الموصوفين بالانْتِقَاء ما أمكن، واعتمدت على كتب الجرح والتعديل المتوفّرة التي اعتَنَت بذكر شيوخ المُترجَم لهم كتهذيب الكمال للإمام المزّي، وغيره، وكانت طريقتي في ذلك أنْ أبدأ بذكر المحدّث الموصوف

بالانتقاء ثم الرواة الضعفاء الذين روى عنهم، ووجه روايته عنهم إنْ تمَّ الوقوف عليه.

وذكرتُ في آخر الرِّسالة مُلْحقاً اشتمل على أسماء الضُّعفاء مِن شيوخ الموصوفين بالانْتِقَاء ورتَّبتُهم على حروف المُعجَم مع ذكر أقوال النقاد فيهم، وخلاصة الحكم عليهم وشيءٍ مِن روايتهم عند الحاجة إلى ذلك.

رابعاً: قمتُ باستقصاء أسباب رواية الموصوفين بالانتقاء عن الضعفاء، وذلك من خلال جمع المادة العلمية المتعلّقة بتراجمهم وتراجم شيوخهم، واستنباط المادة المتعلّقة بأسباب الرواية منها.

خامساً: جمعتُ المادَّة العلميَّة المتعلّقة بالآثار المترتِّبة على انْتِقَاء الشيوخ من كتب المصطلح والجرح والتعديل والعلل، وغيرها ، وقمتُ بتحليل ما يحتاج إلى ذلك، ثمَّ استنباط منهج المحدّثين منها في حكمهم على رواية المُنْتَقِي.

سادساً: حرصتُ على ضَبْطِ الأحاديث الواردة في الرِّسالة وتخريجها تخريجاً علمياً، والتعليق عليها، حيث تكون الحاجة إلى ذلك، وحسب السِّياق الواردة فيه.

سابعاً: التزمتُ بعَزْو المادَّة العلميَّة إلى مصادرها، مُراعياً ذكر المصدر الأصلي للمادَّة المنقُولة إنْ توفَّر.

ثامناً: ذكرتُ في آخر البحث مجموعة من الفهارس تخدمه وتسهِّل الوصول إلى مادَّته.

الدراسات السابقة:

بعد البحث وجدت بعضَ الدراسات المتصلة بموضوع الدراسة أجملها فيما يأتي :

أولا: احتوت كتب المصطلح وبعض كتب العلل على المباحث المتعلقة بموضوع الانتقاء، منها ما يتعلّق بمبحث (التعديل على الإبهام)، وحكم المرسل، والوحدان، والجهالة، وتناولت كتب المصطلح في هذه المباحث بعض الجزئيات التي تتصل بموضوع الانتقاء بإجمال.

يضاف إلى ذلك ما ذكره السخاوي في مبحث (التعديل لمن أبهم) حيث سرد عدداً مِن المحدّثين لا يروون إلا عن ثقة، دون أن يفصِّل أمرهم.

وأفرد ابن رجب في كتابه شرح علل الترمذي قاعدة من قواعده في العلل صدّرها بقول الإمام أحمد: (كلّ من روى عنه مالك فهو ثقة)[1]، وتناول هـذا القـول وعـددا مـن الأقوال نحوه بالنقد والتوضيح وبين ما يفيد أنّ هذه الإطلاقات فيها نظر.

كما تعرض في موضع آخر إلى بحث الحديث المرسـل وتنـاول في أثنائـه مـا يتعلّـق بموقف بعض المحدثين من مراسيل من لا يروي إلا عن ثقة، وذكر بعض أقوالهم، وكان له بعض التعليقات الجيّدة عليها.

ثانياً: ما ذكره العلامة التّهانوي في كتابه الشهير: (قواعد في علوم الحديث)، حيث ضمَّـن كتابه المذكور فائدة تتعلّق بجماعة من الأئمة وُصِفُوا بأنّـهم لا يـروون إلا عـن ثقـة، وسرد أربعة وعشرين منهم، زاد عليـه العلامـة المحقـق أبـو غـدّة بعـض الأسمـاء، واقتصرا في ذلك على اقتباس بعض النصوص التي تؤيِّـد وصـف المحـدّث بالانتقـاء دون قصد الاستقصاء، أو بيان أثر ذلك في الرواية.

ثالثاً: دراسة ضمّنها الباحث مصطفـى بـن إسمـاعيل السـليماني كتابـه: (إتحـاف النبيـل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل)، الجـزء الثـاني، حيـث ذكـر مجموعة كبيرة من المحدّثين الذين وُصِفوا بالانتقاء دون تقييـد ذلـك بزمـن، ومـا دلّ على ذلك من النصوص بإيجاز، وكان له تعليقـاتٌ جيـدة علـى بعـض النصـوص، وإشارةٌ إلى طرق معرفة الانتقاء باختصار، لكن بقيَ كلامُه عاماً اعتمد فيه على مجرَّد النقول، بالإضافة إلى أنّه لم يتعرّض إلى بقية جوانب الموضوع، كذكر شـيوخ المنتقـين الضعفاء، وأسباب الرواية عنهم، وأثر الانتقاء، وهـي الجوانـب الأهـم في موضـوع الانتقاء.

رابعاً: بحث نشر في مجلة الحكمة (العدد الثـاني عشـر لعـام ١٤١٨هــ) بعنـوان: (الـدرر المتناسقة فيمن قيل أنّه لا يروي إلا عن ثقة)، للبـاحث محمـد خلـف سـلامة، وهـو بحث مختصر اقتصر فيه الباحث على من قيل عنه بأنه لا يروي إلا عن ثقة دون مـن ورد فيه لفظ آخر دال على الانتقاء، واكتفى بمجرّد نقل النصوص من كتـب الجـرح والتعديل، وبعض التعليقات، ولم يتعرض إلى غير ذلك.

---

(١) ابن رجب: شرح علل الترمذي، ج ٢، ص . وهي القاعدة رقم (١٦).

وأكثر ما يؤخذ عليه اقتصاره على لفظ واحد في إدخال المنتقي في بحثه، مع أنّ هناك عدّة ألفاظ قيلت في بعض المحدّثين تؤدّي المعنى ذاته ، يأتي بيانها في محلّها.

خامساً: بحث قام به الدكتور محمد حياني بعنوان (الانتخاب عند المحدّثين، أثره وأهميته) (العدد السابع، العام ١٤١٣هـ)، واقتصر فيه الباحث على دراسة انتخاب الأحاديث على الشيوخ، دون التعرّض لموضوع انتقاء الشيوخ مطلقاً، ولكن آثرت ذكره هنا لصلة موضوع بحثه بدراستي في جانب العلاقة بين انتقاء الشيوخ والانتخاب عليهم.

فظهر مما سبق أنّ الدراسات السابقة تناولت جوانب معيّنة في موضوع الانتقاء، اقتصر بعضها على مجرد السرد والنقل، وقد جاءت هذه الدراسة لجمع شتات ما سبق، واستقصاء أسماء المحدثين الموصفين بالانتقاء، والألفاظ الدالة عليه حتى نهاية القرن الثاني الهجري، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قمت بتتبع شيوخ المنتقين ودراسة أحوالهم، وبينتُ من روى منهم عن ضعفاء، وسبب ذلك، وجلّيتُ عن أثر الانتقاء في الحكم على الرواية حيث اعتمده نقادٌ لتقييد الأحكام المطلقة في هذه المسائل قبولاً أو رداً.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث ومنهج دراستِهِ تقسيمَه بعد المُقَدِّمَة إلى ثلاثة أبواب، يتبعها خاتِمَة وملحق، وفهارس عامَّة، وكان الترتيب على النحو الآتي:

المُقَدِّمَة: واشتملت على بيان أهميَّة البحث، وأهدافه، وحدود الدِّراسة، ومنهج البحث ، والدِّراسات السابقة.

الباب الأول: انتقاء الشيوخ: بيانه، نشأته، مسالك الكشف عن الموصوفين به، وأسبابه عند المحدّثين، واشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: انتقاء الشيوخ عند المحدثين: البيان والنشأة، واشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: تعريف وبيان، واشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: في اللغة.

المبحث الأول: موقف المحدّثين من عَنْعَنَة المنتقي إذا دلّس.

المبحث الثاني: موقف المحدّثين من رواية المنتقي عن مدلّس.

الفصل الثالث: أثر الانتقاء في مراسيل المحدثين الموصوفين بالانتقاء، واشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: حكم المرسل عند المحدّثين.

المبحث الثاني: موقف المحدثين من مراسيل الموصوفين بالانتقاء.

الفصل الرابع: أثر الانتقاء في العلو والنزول. واشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: أنواع الإسناد من حيث العلو والنزول.

المبحث الثاني: أثر الانتقاء في إيثار الإسناد النازل.

الخاتمة: اشتملت على أهم نتائج الدراسة ، والتوصيات .

ملحق: اشتمل على أسماء ضعفاء شيوخ المعروفين بالانتقاء، وأقوال النقاد فيهم، وخلاصة الحكم عليهم.

الفهارس: اشتملت على فهرس للآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، والمصادر والمراجع.

وبعد، فأرجو أن أكون وفقت فيما كتبت، وكما قال ابن الأثير -رحمه الله-: (ولست ادّعي في جميع ما نقلته وأثبته ... العصمة من الغلط والبراءة من السهو.

وأنا أرغب إلى كل من وقف عليه أو ادرك فيه خطأ أو زللاً أن يصلحه، ويقلّدني فيه منّة جسيمة، ويتخذ به يداً كريمة ، أكِلُ جزاءه عليه إلى فضل الله تعالى وسعة كَرَمه)[1]، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) ابن الأثير، المبارك بن محمد أبو السعادات، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق: محمد حامد الفقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٤، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، ج١، ص ٣١.

الباب الأول

انتقاء الشيوخ: بيانه، ونشأته، ومسالك الكشف عن الموصوفين به، وأسبابه عند المحدّثين

الفصل الأول: انتقاء الشيوخ عند المحدّثين: البيان والنشأة.

الفصل الثاني: مسالك الكشف عن المنتقين من المحدّثين.

الفصل الثالث: أسباب انتقاء الشيوخ.

الفصل الأول

انتقاء الشيوخ عند المحدّثين:

البيان والنشأة

المبحث الأول: تعريف وبيان.

المبحث الثاني: نشأة انتقاء الشيوخ.

المبحث الأول

تعريف وبيان

المطلب الأول: في اللغة.

المطلب الثاني: في الاصطلاح .

المطلب الثالث: انتخاب الحديث وعلاقته بانتقاء الشيوخ .

المطلب الرابع: دلالة إطلاق لفظ (الثّقة) في قول المحدّثين (فلان لا يروي إلا عن ثقة).

المبحث الأول

تعريف وبيان

المطلب الأول: في اللغة:

سأتعرّض هنا إلى لفظين في مقام التعريف وهما: (الانتقاء)، و(الانتخاب)؛ وذلك لأنّ المحدثين استعملوا كلا اللفظين في سياق الحديث عن انتقاء الشيوخ والانتخاب عليهم، فكان من المناسب التعرض لهما.

أما لفظ الانتقاء فذكر ابن فارس أنّ: (نقيْ: النون والقاف والحرف المعتل يدلُّ على نظافةٍ وخلوصٍ، منه: نقَّيْتُ الشيء: خلّصته ممّا يشوبه تنقيةً، وكذلك يُقال: انْتَقَيْتُ الشَّيْءَ كأنّك أخذتَ أفضَلَه، وأخلَصَه. والنُّقَاية أفضل ما انتَقَيْت مِن شَيء)[1]. ويقال: (نَقِيَ: أي نَظُف فهو نقيّ أي نظيف[2]. والنُّقاوة والنُّقَاية بمعنى واحدوالنقاء والنقاءة والنَّقاوة كذلك [3]. والتَّنْقِيَة: التنظيف[4]. وذكر أهل اللغة أنّ معنى الانتقاء: الاختيار[5]، فيقال: انْقَاه، وتَنَقَّاه، وانْتَقَاه: اختاره، ويقال: تَنَقَّاه: تخيَّره، والمعنى واحد. ومنه الحديث:(تَنَقَّه،

---

(١) ابن فارس، أبو الحسين أحمد الرازي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤ هـ مادة (نقى)، ج٥، ص٤٦٤ .

(٢) الزبيدي، السيد محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، بنغازي، دار ليبيا للنشر ، (د.ط)، مادة (نقى)، ج١٠، ص٣٧٥ .

(٣) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي، لسان العرب، بيروت ـ لبنان، دار صادر، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م، مادة (نقى)، ج١، ص٧٥١.

(٤) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عطا، بيروت، دار العلم للملايين، ط٣، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، ج٦، ص٢٥١٤.

(٥) الزبيدي: تاج العروس: مادة (نقى)، ج١٠، ص٣٧٥. وأيضا: ابن سيده، علي بن إسماعيل المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠م، مادة (نقى)، ج٦، ص٥١٠. والجوهري: الصحاح ، ج٦، ص٢٥١٤. وابن منظور: لسان العرب، مادة (نقى)، ج١، ص٧٥١ .

وتوقه)[1]. وفي حديث أم زرع: (لا سمين فينتقى)، أي: ليس له نقي فيستخرج، والنقي المخ، يقال نقيت العظم، ونقوته، وانتقيته، ويروى فينتقل باللام[2].

---

(١) رواه الطبراني فقال: (حدثنا القاسم بن محمد الدلال الكوفي حدثنا أبو بلال الأشعري حدثنا عبد الله بن مسعر بن كدام عن أبيه عن وبرة بن عبد الرحمن عن ابن عمر أن النبيﷺ قال لرجل: (تَنَقَّه وَتَوَقَّه).

وعقّب الطبراني على الحديث فقال: (لم يروه عن مسعر إلا ابنه عبد الله، تفرد به أبو بلال. ومعنى الحديث عندنا ـ والله اعلم ـ انه قال: تَنَقَّ الصديق، واحذره. وبلغني عن بعض أهل العلم انه فسّره بمعنى آخر، قال: معناه: اتّقِ الذنوب، واحذر عقوبتها). الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الصغير، تحقيق محمد شكور محمود، بيروت ـ عمان، المكتب الإسلامي ـ دار عمار، ط١، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م، ج٢، ص٤٦، ح٧٥٤ .

وقال ابن الأثير: (رواه الطبراني بالنون، وقال معناه: تخيّر الصديق، ثمّ احذره، وقال غيره: (تبقّه) بالباء، أي أبقِ المال، ولا تسرف في الإنفاق، وتوقّ في الاكتساب. ويقال: (تبقَّ)، بمعنى استبق كالتقصي بمعنى الاستقصاء)، ابن الأثير، المبارك بن محمد أبو السعادات، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق أحمد الزاوي، والطناحي، مصر، المكتبة الإسلامية، ط١، ج٥، ص١١١.

وقال الرامهرمزي: (هذا يشبه أن يكون في معنى وقاك الله وأبقاك ... وقال بعض أصحابنا: أظنه أراد توق المحارم لتنال البقاء في الجنة). الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، أمثال الحديث، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٩هـ، ص١٦١، ح١٣٥.

وقال العقيلي: (عبد الله بن مسعر بن كدام عن أبيه، لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به ... الخ) ثم ذكر الحديث من طريق عبد الله بن مسعر عن أبيه. العقيلي، محمد بن عمرو أبو جعفر، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ج: ٢ص: ٣٠٤، ترجمة ٨٨١.

وقال أبو حاتم: (متروك الحديث). ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، الجرح والتعديل، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٥٢م، ج٥، ص١٨١، ترجمة٨٤٠.

فالحديث الحديث ضعيف جدا.

(٢) ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث، ج٥، ص١١٠.

وحديث أم زرع رواه البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، تحقيق مصطفى ديب البغا، بيروت ـ القاهرة، دار ابن كثير ـ دار اليمامة، ط٣، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل، ج٥، ص ١٩٨٨، ح٤٨٩٣.

ورواه الإمام مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر حديث أم زرع، ج٤، ص١٨٩٦، ح٢٤٤٨.

ورواه النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق: عبد الغفار البندار وسيد كسروي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م، ج٥، ص٣٥٤، ح٩١٣٨.

وأما لفظ الانتخاب، فجاء في كلام أهل اللغة بمعنى الاختيار، والانتزاع، والانتقاء، ويحسن نقل ما ذكره ابن فارس في الأصل اللغوي لهذا اللفظ، حيث قال: (نخب): النون

ورواه النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق: عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م، ج٥، ص٣٥٤، ح٩١٣٨.

ورواه ابن حبان، محمد بن حبان البستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة،ط٢، ١٤١٤هـ ـ١٩٩٣م،ج١٦،ص٢٥، ح٧١٠٤. وكلها جاء فيها بلفظ: (فَيُنْتَقَل)

ورواه الرامهرمزي بلفظ: (فينتقى)، الرامهرمزي في أمثال الحديث، ص١٣١، ح١٠٦.

ورواه أيضا المزي بسنده في تهذيبه. المزي، يوسف بن عبد الرحمن: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق د. بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، ج ١٥، ص٣٠٠.

وذكر الزمخشري الفرق بين الانتقاء والانتقال، فقال: (الانتِقاء: استخراج النِّقْي، وهو مُخّ العظم. والانتقال: بمعنى التَّناقُل، كالاقتسام بمعنى التقاسم، وَصَفْته بقلّةُ الخير، وبعده مع القِلّة، وشَبّهته باللحم الغث الذي صَفِرت عظامُه عن النّقي، أو لزهاد الناس فيه لا يتناقلونه إلى بُيوتهم). الزمخشري، محمود بن عمر: الفائق في غريب الحديث، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل، بيروت ـ لبنان، دار المعرفة، ط٢، (د. ت)، ج٣، ص٥٠

وقال ابن حجر: (قوله: "ولا سمين فينتقل" في رواية أبي عبيد "فينتقى" وهذا وصف اللحم، والأول من الانتقال، أي أنه لهزاله لا يرغب أحد فيه، فينتقل إليه، يقال: انتقلت الشيء، أي نقلته، ومعنى ينتقى: ليس له نقي يستخرج، والنقيّ: المخ يقال: نقوت العظم، ونقيته، وأنتقيته، إذا استخرجت مخه، وقد كثر استعماله في اختيار الجيد من الرديء). ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ومحبّ الدين الخطيب، بيروت ـ لبنان، دار المعرفة، (د . ط)، ١٣١٩هـ.

ومن الأحاديث التي وقفت عليها وجاء فيها لفظ: الانتقاء، ما روي عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ ـ يَعْنِي مَوْلَى مُسَافِعٍ ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عن رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَتُنْتَقَوُنَّ كَمَا يُنْتَقَى التَّمْرُ مِنْ الْجَفْنَةِ، فَلَيَذْهَبَنَّ خِيَارُكُمْ، وَلَيَبْقَيَنَّ شِرَارُكُمْ... الخ الحديث). رواه الحاكم وقال: (حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه). الحاكم، محمد بن عبد الله أبو عبدالله: المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م ، ج٤، ص٤٨٠ ، ح٨٣٣٧ .

والـجَفْنَة: أعظمُ ما يكونُ من القِصاع، والـجمع جِفانٌ، وجِفَنٌ. ابن منظور: لسان العرب، مادة (جفن)، ج١٣، ص٨٩ .

وورد في المستدرك (لَتُنْتَقَوُنَّ) وورد أيضاً بالياء بدل الواو وليس هذا على غرار قوله تعالى (لتبلونّ) على وزان لتفعلن، إنما هو من الافتعال لا من الفعل، وتاء الافتعال هنا تمنع من بقاء لام الكلمة وهي الواو وإنما تبقى الواو لو كان من (الإنقاء) على وزان الأفعال فيقال (لتنقوُنّ) على غرار (لتبلون)، أما والحديث من الانتقاء فتحذف الواو هنا ويقال (لتنتقنّ) وفي غير القرآن يقال: (لتبتلنّ). أفادني ذلك شيخي الاستاذ الدكتور محمد الأحمدي أبو النور.

على ثقْب، وهَزْم[1] في شيء. فالأول: النُّخْبة: خيار الشيء، ونُخَبُته، والْتخبتُه وهـو منتخـب أي مُختار. قال أبو زيد: النُّخَبَة: الشَّربة العظيمة. والأصل الآخر: النُّخبة: خرق الثفر، ومنـه نُخَبَها: باضعها، واستنخبت المرأة: إذا أرادت البضاع، والرجل النَّخـب: الـذي لا فـؤاد لـه. والنخيـب: الذاهـب العقـل، وهـذا محتمـل مـن الأول كأنـه حَـرِمَ النخبـة، أي خيـار مـا في الإنسان)[2].

ويأتي الانتخاب بمعنى الاختيار، والانتقاء، يقال: (انتخبَ الشيء: اختارَه، والنُّخْبة ما اختـاره منه، ونُخْبَة القوم، ونُخَبَتهم: خيارهم)[3]. ويقال: (النُّخْبة) و(النُّخَبَة)، واللـغة الجيدة بضم النون، وفتح الخاء، ومعناها المختار من الشيء[4]. وجمع (نُخَبَـة) هـو (نُخَـب)، فيقـال جاء في نُخَب أصحابه: أي في خيارهم[5]، والنُّخبة بالضم: المنتخبون من النـاس، المنتقـون[6]، ومنه حديث سلمة ابن الأكوع: (**انتَخَبَ مِن القَومِ مِائةَ رجُل**)[7].

---

(١) قال الراغب الأصفهاني: (أصل الهزم: غمز الشيء اليابس حتى يتحطم كهزم الشَّنِّ، وهزم القثاء والبطيخ، ومنه الهزيمة؛ لأنه كما يعبر عنه بذلك يعبّر عنه بالحطم والكسر). الراغب، الحسين بن محمـد الأصفـهاني، المفـردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيّد كيلاني، بـيروت ـ لبنـان، دار المعرفـة، ص٥٤٣. وأيضـا: لسـان العـرب: مـادة (هزم)، ج١٢، ص٦٠٨.

(٢) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، مادة (نخب)، ج٥، ص٤٠٨.

(٣)ابن منظور: لسان العرب ، مادة (نخب) ، ج ١ ، ص ٧٥١.

(٤) ابن منظور: لسان العرب، مادة (نخب)، ج١، ص٧٥١. وأحمد رضا، معجم متن اللغة، بيروت، دار مكتبة الحياة، (د. ط)، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م، مادة (نخب)، ج٥، ص٤١٩.

(٥) الجوهري: الصحاح، ج٦، ص٢٥١٤ .

(٦) ابـن منظـور: لسـان العـرب، مـادة (نخـب)، ج١، ص٧٥٢. وابـن الأثـير: النهايـة في غريـب الحديـث، ج٥، ص٣٠.

(٧) حديث سلمة بن الأكوع ـ ﷺ ـ حديث طويل، رواه الإمام مسلم في صحيحه: باب غزوة ذي قرد وغـيره، ج٣، ص١٤٣٢، ح١٨٠٦. وجاء فيه قول سلمة ـ ﷺ ـ : (**قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: خَلِّنِي فَأَنْتَخِبُ مِنَ الْقَـوْمِ مِائَـةَ رَجُـلٍ فَأَتَّبِعُ الْقَوْمَ فَلَا يَبْقَى مِنْهُمْ مُخْبِرٌ إِلَّا قَتَلْتُهُ** ... الخ الحديث).

ومن الأحاديث التي ورد فيها لفظ الانتخاب، ما أسنده الإمام أحمد إِلَى زَيْدٍ أَبِـي الْقَمُـوصِ عَـنْ وَفْـدِ عَبْـدِ الْقَيْسِ أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِنْ عِبَـادِكَ الْمُنْتَخَبِـينَ، الْغُـرِّ الْمُحَجَّلِـينَ، الْوَفْـدِ الْمُتَقَبَّلِـينَ. قَالَ: فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا عِبَـادُ اللَّـهِ الْمُنْتَخَبُـونَ؟ قَـالَ: عِبَـادُ اللَّـهِ الصَّـالِحُونَ، قَـالُوا: فَمَـا الْغُـرُّ الْمُحَجَّلُـونَ؟ قَالَ: الَّذِينَ يَبْيَضُّ مِنْهُمْ مَوَاضِعُ الطُّهُورِ، قَالُوا: فَمَا الْوَفْدُ الْمُتَقَبَّلُـونَ؟ قَـالَ: وَفْـدٌ يَفِـدُونَ مِـنْ هَـذِهِ الْأُمَّـةِ مَـعَ==

وقد يجيء الإنتخاب بمعنى الانتزاع، ومنه النخبة وهم الجماعة تختار من الرجال فتنتزع منهم[1].

ويلحق أيضا بلفظي الانتقاء والانتخاب، لفظُ الاتّقاء، فيقال: (توَقَّيْتُ واتَّقَيْتُ الشيء، وتَقَيْتُه أتَّقِيه، واتَّقِيه تُقَى، وتَقِيَّةً، وتِقَاءً: حَذِرْتُ. والاسم التقوى[2].

وممّا سبق أخلص إلى ما يأتي:

أولاً: أنّ لفظي الانتقاء، والانتخاب يشتركان في معنى الاختيار، وإذا نظرنا إلى الأصل اللغوي للّفظين، نجد أنهما يلتقيان، فالانتقاء يدلّ على النظافة، والانتخاب يدل على تعظّم، والنظافة تؤول في معناها إلى ذلك؛ لأن التنظيف يكون بإخراج الرديء وإبقاء الأفضل، وإذا اعتبرنا أن للانتخاب أصلين يدلّ أحدهما على خيار الأشياء، والآخر يدل على ثَقْبٍ، وهَزْم، وهو ما أشاروا إليه بالانتزاع، فالانتزاع لا يكون إلا بعد كسرٍ أو شقٍّ، أو تحطيمٍ، فإنّ هذا المعنى ينبيء عن النتيجة والأثر في الشيء، فالانتخاب يشترك مع الانتقاء في الأصل الأول له، ويفترق عنه في الثاني؛ لأن الانتقاء لا يلزم منه الكسر والتحطم.

لذا فان ما ورد في كلام بعض أهل اللغة أن الانتخاب بمعنى الانتقاء، مسألة تحتاج إلى نقاش، وهي إثبات الترادف في اللغة، وهو مما حصل فيه خلاف بين أهل اللغة ما بين مثبت

=== نبيهم إلى ربهم عزوجل). ابن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني، المسند، مصر، مؤسسة قرطبة، (د . ط)، ج٣، ص٤٣١، وج٤، ص٢٠٧.

فورد لفظ المنتخبين في وصف جماعة من الناس وهم الصالحون، ولكن الحديث ضعيف في إسناده: محمد بن عبد الله العمري، قال ابن حبان فيه: (يروي عن مالك وأبيه العجائب لا يجوز الاحتجاج به بحال). ابن حبان، محمد بن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ط٢، ج٢، ص٢٨٢، ح٩٧٨. وابن حجر، لسان الميزان، تحقيق دائرة المعارف النظامية، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٣، ١٩٨٦م، ج٥، ص٢١٨، ترجمة ٧٦٣.

(١) مرتضى الزبيدي: تاج العروس، (نخب)، ج١، ص٤٧٩.

(٢) الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الكتاب العربي، مادة(وقى)، ج١، ص١٧٣١. ولسان العرب، مادة (وقى)، ج١٥، ص٤٠٢.

ونافٍ[1]، وارى أنّ للأصل اللغوي للّفظين مدخلاً في التفريـق بينهما، من حيث المعنى، وقد سبق ما ذكره ابن فارس من أن الأصل اللغوي لمادة (نقى) يدلّ على النظافـة[2] والخلـوص، وأن مادة: (نخبَ) تـدلّ علـى تعظُـم، وأن لهـا أصلـين ذكرهمـا. ورأى بعـض البـاحثين أنّ الانتقاء والانتخاب لهما نفس المعنى حيث قال: (ومما يتقدّم يتضـح أنّ الانتـخاب والانتقـاء بمعنى واحد وهو الاختيار، كما يلاحـظ أنّ الاختيـار لا يكـون إلا بـانتزاع واحـد مـن اثنـين فأكثر، أو قلة من كثرة، وفي هذا المعنـى قولـه تعـالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِمِيقَاتِنَا﴾ (الأعراف: من الآية١٥٥)، فقوم موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ لم يكونوا سبعين رجلاً فقط، وإنما كانوا أضعاف هذا العدد بكثير بدون شك؛ إذ لو كانوا سبعين رجلاً فلا تتم عملية الاختيار عندئذٍ؛ لأنّ الاختيار هو انتقاء قلة من كثرة، والأصل في تقديـر معنـى الآيـة: واختار موسى من قومه سبعين رجلاً لميقاتنا، فحذفت (مِـن) مـن الآيـة –وهـي للتبعيـض– لدلالة السياق عليه)[3].

وكلامه هنا – في نظري – تنقصه الدقة من حيث جعله الانتقـاء انتزاعـاً، وإنمـا قـالوا ذلك في الانتخاب، ومع ذلـك لا شـك أنّ القلـة المنتزعـة مـن الكـثرة تتميّز بأنـها الأنظـف والأفضل حسب ما جاء في كلام أهل اللغة، والله أعلم.

---

(١) من الذين أنكروا الترادف في اللغة أبو هلال العسكري في كتابه: (الفروق اللغوية)، وأيضاً ابـن فـارس. وممّـن أثبته: الإمام الشوكاني.

وقد فصّل في ذلك الأستاذ الدكتور فضل حسن عباس –حفظه الله تعالى ـ في بحـث لـه سمـاه: (الكلمـة القرآنيـة وأثرهـا في الدراسـات اللغويـة)، مجلة مركـز بحـوث السـنة والسـيرة، العـدد الرابـع، ١٤٠٩هـ–١٩٨٩م، ص٥٤٣–٥٥٧.

(٢) قال ابن منظور: (النظافة: النقاوة، والنظافة مصدر التنظيف، والفعـل اللازم منه نَظُف الشيء بالضم نظافة فـهو نظيف، حَسُنَ، وبَهُوَ، ونظّفه ينظّفه تنظيفاً أي: نقّاه). ابن منظور: لسان العرب، مادة (نظف)، ج٩، ص٣٣٦.

(٣) حياني، محمد عبد الله، الانتخاب عند المحدثين: أثره وأهميته، مجلة جامعة أم القـرى، السـعودية، العـدد السـابع، ١٤١٣هـ، ص١٧.

المطلب الثاني: في الاصطلاح

مَنْ يُطالع كتب الجرح والتعديل، يجد فيها عباراتٍ لبعض الأئمة، تصفُ بعضَ المحدثين بأنّهم سلكوا طريقةً معيَّنةً في الأخذ عن شيوخهم، وهي أنّهم يَنْتَقُونَ شُيُوخَهم أو لا يحدّثون إلا عن الثّقات، وعبّروا عن ذلك بألفاظ مختلفة، وجاء سياق كلامهم في مقام التمتين للموصوفين بذلك، فما حقيقة هذه الطريقة عند المحدثين؟ وماذا يعنون بها؟.

قبل التعرض لبيان حقيقة الانتقاء، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض كتب المصطلح مسَّت موضوع انتقاء الشيوخ مسّاً خفيفا، وأشارت إليه إشارة سريعة في بعض المباحث، ومنها: مبحث (من تقبل روايته وترد)، في سياق الحديث عن حكم رواية العدل عن راو، هل هي تعديل له أو لا؟

ومن ذلك ما قاله الخطيب البغدادي: (إذا قال العالم: كل من أروي لكم عنه، وأسميه، فهو عدل، رضا، مقبول الحديث، كان هذا القول تعديلاً منه لكل من روى عنه، وسمّاه، وقد كان ممّن سلك هذه الطريقة عبد الرحمن بن مهدي) ثمّ قال: (وهكذا إذا قال العالم: كل من رويت عنه فهو ثقة، وإن لم أسمه، ثم روى عمّن لم يسمّه، فإنه يكون مُزكّياً له، غير أنّا لا نعمل على تزكيته، لجواز أن نعرفه إذا ذكره بخلاف العدالة)[1].

ووجدتُ الإمامَ السخاوي –رحمه الله– قال: (تتِمَّة: من كان لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر: الإمام أحمد، وبقي بن مخلد، وحَرِيْز بن عثمان، وسليمان بن حرب، وشعبة، والشعبي، وعبد الرحمن بن مهدي، ومالك ، ويحي بن سعيد القطان وذلك في شعبة على المشهور؛ فإنّه كان يتعنَّت في الرجال، ولا يروي إلا عن ثبت، وإلا فقد قال عاصم بن علي: سمعت شعبة يقول: لو لم أحدّثكم إلا عن ثقة لم أحدّثكم عن ثلاثة، وفي نسخة ثلاثين، وذلك اعتراف منه بأنّه يروي عن الثقة وغيره فينظر[2]، وعلى كل حال فهو لا يروي عن

---

(١) الخطيب، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٨٩م، ص٩٢.

واسم كتاب الخطيب: (الكفاية في علم الرواية) هكذا جاء على غلاف النسخة التي رجعت إليها.

وسماه السيوطي: (الكفاية في قوانين الرواية). السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، (د. ت)، ج٢، ص٣٦٧ .

وذكره الكتاني باسم (الكفاية في معرفة أصول علم الرواية) . الكتاني ، محمد بن جعفر ، الرسالة المستطرفة ، تحقيق محمد المنتصر الكتاني ، بيروت ، دار البشائر ، ط ٤ ، ١٩٨٦ م ، ص: ١٦٤ .

(٢) سيأتي بحث ما يتعلق بوصف شعبة بالانتقاء في محله من هذه الدراسة ـ إن شاء الله ـ .

متروك، ولا من أُجمِعَ على ضعفه، وأما سفيان الثوري فكان يترخّص مع سعة علمـه، وشـدّة ورعه، ويروي عن الضعفاء، حتى قال فيه صاحبه شـعبه: لا تحملـوا عـن الثّـوري إلا عمّـن تعرفون فإنّه لا يُبالي عمَّن حَمَل[1]. وقال الفلاّس: قال لي يحي بن سعيد: لا تكتب عن معتمر إلا عمّن تعرف فإنّه يُحدِّث عن كلّ)[2].

وعلّق المعلمي اليماني – رحمـه الله – علـى كـلام السـخاوي فقـال: (وقولـه: إلا في النادرْ لا يضرّنا إنّما احْتَرَزَ بها؛ لأنّ بعض أولئك المحتاطين قد يخطئ في التوثيق فيروي عمَّـن يراه ثقة وهو غير ثقة، وقد يضطرّ إلى حكاية شيء عمّن ليس بثقة، فيحكيه ويُبَيِّـنُ أنّـه لـيس بثقة)[3].

ولابن تيمية في منـهاج السـنّة كـلام جيّـد في هـذا المعنـى، حيـث قـال: (والنّـاس في مصنّفاتهم منهم من لا يروي عمَّن يعلم أنّه يكذب، مثل: مـالك، وشـعبة، ويحـي بـن سـعيد وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بـن حنبـل، فـإنّ هـؤلاء لا يـروون عـن شـخص لـيس بثقـة عنـدهم، ولا يروون حديثاً يعلمون أنّه عن كـذّاب، فـلا يـروون أحاديـث الكذّابـين الذيـن يُعْرَفون بتعمّد الكذب، لكن قد يتّفق فيما يروونه ما يكون صاحبه أخطأ فيه)[4].

---

(١) هناك جماعة من كبار المحدثين عُرِفوا أنّهم لا يتحرزون في روايتهم عن الضعفـاء ومنـهم: عطاء بـن أبـي ربـاح المكي. ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج١، ص٢٤٣. وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريـج المكي. الخطيـب، تاريخ بغداد، بيروت، دار الكتب العلمية، ج١٠ ، ص ٤٠٤. وأحمد بن محمد بن سعيد، المعروف بابن عقـدة أبـو العباس الكوفي. الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعـلام النبـلاء، تحقيـق شـعيب الأرنـاؤوط، ومحمـد العرقسوسـي، بيروت، مؤسسـة الرسـالة، ط٩، ١٤١٣هـ ج١٥، ص١٤٢. وأيضـا لمزيـد تفصيـل: السـليماني، مصطفـى بـن إسماعيل، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث، والعلل، والجرح والتعديل، حققه أبـو إسـحاق الدميـاطي، عجمان، مكتبة الفرقان، ط٢، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م، ج٢، ص١٣٣ – ١٥٠.

(٢) السـخاوي، محمـد بـن عبـد الرحمـن، فتـح المغيـث شـرح ألفيّـة الحديـث، بـيروت ـ لبنـان، ط١، ١٤٠٣هـ ج١،ص٣١٦.

(٣) المعلمي ، عبد الرحمن ، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، بيروت ، المكتب الإسـلامي ، ط٢، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م، ج١، ص٤٢٩ .

(٤) نقله عنه التهانوي، ظفر أحمد، قواعد في علـوم الحديـث، تحقيـق: عبـد الفتـاح أبـو غـدّة، دار السـلام للطباعـة والنشر، ط٦، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م، ص٣٥٥ .

وجاء أيضا ابن رجب، الإمام العلم، فأفرد قاعدة من قواعده في العلل صدرها بقوله: (قال أحمد: كل من روى عنه مالك فهو ثقة)، وحاصل كلامه في هذه القاعدة، أن هذا الإطلاق فيه نظر؛ فقد روى مالك عن نفر يسير من الضعفاء، ومثل ذلك قول أبي داود: مشايخ حريز بن عثمان كلهم ثقات، وقول أبي حاتم في مشايخ سليمان بن حرب كلهم ثقات[1].

هذه بعض النقول أردت منها إلقاء الضوء على معنى الانتقاء، وأستطيع أن أقول هنا: **إنَّ انتقاء الشيوخ: طريقةٌ عُرِف بها جماعة من كبار المحدِّثين نُقِلَ عنهم أنّهم لا يروون إلا عن شيوخٍ ثقاتٍ غالباً.**

وهذا التعريف اشتمل على العناصر الآتية:

(طريقة)، أعني بها: حالةً، أو منهجاً، امتاز به بعض المحدثين دون غيرهم في الرواية عن شيوخهم، وقد سمّاها الخطيب البغدادي، كما سبق نقله ـ طريقة فقال: (وقد كان ممّن سلك هذه الطريقة: عبد الرحمن بن مهدي).

(عُرِفَ بها)، أعني: أنَّ المعرفة حصلت إمَّا من تصريح المحدِّث نفسه بأنّه ينتقي، أو لا يُحدِّث إلا عن ثقة، وإمَّا حصلت من تصريح محدِّث آخر، كما هو شأن أكثر من وُصف بالانتقاء.

(جماعة من كبار المحدِّثين)؛ لأنَّ من عُرِف بأنه لا يحدِّث إلا عن ثقة كانوا من كبار المحدِّثين، المشهورين بالمعرفة، والعدالة، والفهم، مثل الإمام مالك، وشعبة، ويحيى القطان، وابن مهدي، وغيرهم، فالانتقاء يحتاج إلى قدرٍ كبيرٍ من المعرفة بأحوال الرواة ورواياتهم.

(يروون)، لأنَّ المحدِّث قد يسمع من شيخه ويكتب حديثه ليعرفه أو لغاية أخرى، ولا يروي عنه، فالذي له أثر في منهج المحدّث هو ما قصد أن يرويه.

---

(١) ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، تحقيق ودراسة: د. همام عبد الرحيم سعيد، الزرقاء ـ الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ج٢، ص٨٧٦ – ٨٧٩.

(شيوخ)[1]، أعني به: الرواة الذين لقيَهم المحدِّثُ، وروى عنهم.

(ثقات)، أعني به أنّهم حازوا على مرتبة القبول عند ذلك الراوي، أو عنده وعند غيره من المحدثين، وسيأتي تفصيل المراد بالثقة عندهم في سياق حديثهم عن الانتقاء.

---

(١) الشيخ لغة: الذي استبانت فيه السنّ، وظهر عليه الشيب. وقيل هو: شيخ من خمسين إلى آخره. وقيل هو من الخمسين إلى الثمانين. والجمع أشياخ، وشِيْخان، وشُيُوخ، وشِيَخة، وشِيْخة، ومَشْيَخة، مِشيخة، ومَشْيُخة، ومَشْيُوخاء، ومَشايخ. ابن منظور: لسان العرب، مادة (شيخ) ، ج٣، ص٣١ .

وقال الراغب: (وقد يعبّر به فيما بيننا عمّن يَكثر علمه، لما كان من شأن الشيخ أن يكثر تجاربه ومعارفه). الراغب الأصفهاني: مفردات في غريب القرآن، ص٢٧٠.

واستعمل المحدثون لفظ (الشيوخ)، بمعنى الكبار في السنّ والقدامى كما جاء في تهذيب التهذيب ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، قول ابن نمير (كان قد اختلط، وما روى عنه الشيوخ فهو مستقيم. وقال معاذ بن معاذ ((رأيت المسعودي سنة (٥٤) يطالع الكتاب، يعني أنه تغيّر حفظه)). ابن حجر، تهذيب التهذيب، بيروت ـ لبنان، دار الفكر، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، ج٦، ص٢١١ .

(فمعنى هذا أنّ حديث الشيوخ الذين أخذوا عنه قبل التغيّر مستقيم، وأما حديث الأحداث فلا، والله أعلم). السليماني، مصطفى بن إسماعيل، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م، ص٣٤٢ .

وقد يستعملون لفظ الشيوخ مقابل لفظ الأئمة، والحفاظ، قال ابن رجب الحنبلي وهو يتحدث عن اصطلاح الخليلي في الشاذ: (ولكن كلام الخليلي في تفرّد الشيوخ، والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم، عبارة عمّن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره). ابن رجب الحنبلي: شرح علل الترمذي، ج٢، ص٦٥٨.

ومما ورد في كلامهم من استعمال لفظ الشيوخ في الأئمة ما حكاه علي بن خشرم قال: (قال لنا وكيع أيّ الإسنادين أحب إليكم: الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؟ فقلنا: الأعمش عن أبي وائل. فقال: يا سبحان الله! الأعمش شيخ، وأبو وائل شيخ، وسفيان فقيه، ومنصور فقيه، وإبراهيم فقيه، وعلقمة فقيه، وحديث يتداوله الفقهاء، خير من أن يتداوله الشيوخ). الحاكم، معرفة علوم الحديث، تحقيق السيد معظم حسين، بيروت ـ دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٩٧هـ ـ ١٩٧٧م، ص١١. والخطيب: الكفاية، ص٤٣٦.

وقال أستاذنا الفاضل الدكتور عبد الجيد محمود ـ حفظه الله ـ: (ويبدو أنّ لفظ: 'الشيوخ' أو 'المشيخة' صار اصطلاحا يطلق على غير الفقهاء من المحدثين) واستشهد بقول وكيع السابق، وبقول سفيان الثوري لأحد تلامذته: (خذ الحلالَ والحرامَ من المشهورين في العلم، وما سوى ذلك فمن المشيخة). عبد الجيد، عبد الجيد محمود: الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، (د. ن)، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م، ص١٢٦ .

وأمّا استعمالهم له فيمن هو ليِّن، ما قاله أبو حاتم في شبيب بن بشر البجلي: (وهو ليِّن الحديث، حديثه حديث الشيوخ، والله أعلم). ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج٤، ص٣٥٧، ترجمة ١٥٦٤.

(غالباً)، لأنه لم يسلم أحد من الذين وُصِفوا بالانتقاء من التحديث عن الضعفاء، على تباين في ذلك بينهم.

العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي

ظهر من أقوال أهل اللغة أنَّ الانتقاء يعني الاختيار، ويعني النظافة والخلوص من الشوائب، وعلاقة هذا بالمعنى الاصطلاحي واضحة، من حيث أنَّ المحدِّث اختار شيوخه، ونقّاهم، أو خلّصهم من الضعفاء والمتروكين، فصار نظيف الشيوخ[1].

وأيضاً جاء الانتخاب بمعنى الاختيار، ولكنْ لخيار الأشياء، أي أنّه اختار افضل شيوخه وخيارهم، وقد يكون انتزاعاً وهَزْمَاً، فكأنَّ المحدثَ أخرج الضعفاء ورد عليهم روايتهم؛ فإن الهزْم لا يكون إلا للضعيف. ولفظ الانتقاء، والانتخاب، من حيث الغاية يؤديان نفس المعنى في سياق الحديث عن اختيار الشيوخ، لكن يتعين عليَّ أن أشير هنا إلى أنني لم أجد أحداً من المحدِّثين استعمل لفظ الانتخاب في هذا السياق – على حسب ما استقرأت –، وإنّما استعملوا لفظ الانتخاب في كلامهم عن انتخاب الحديث على الشيوخ، كما استعملوا أيضا لفظ الانتقاء فيه؛ ولذا فإنّي آثرت في هذه الدّراسة أن استعمل لفظ الانتقاء الذي استعمله المحدِّثون في وصف بعض المحدِّثين بأنّهم ينتقون شيوخهم.

وأيضا يلحق بلفظ الانتقاء، لفظ الاتّقاء، وهو الحذر، فيقال: اتقى فلانٌ فلاناً، أي حذره، ومنه كانوا يصفون بعض المحدّثين أنّه يتّقي الضّعفاء، أي يحذرهم فلا يروي عنهم.

---

(١) وُصِف الإمام النسائي (ت٣٠٣هـ) بأنّه نظيف الشيوخ، وقد وصفه بذلك الإمام الذهبي، حيث قال في ترجمة احمد بن نفيل الكوفي: (شيخ للنسائي لا يُعرَف لكن النّسائي نظيف الشيوخ، وقد قال لا بأس به). الذهبي، المغني في الضعفاء، تحقيق د . نور الدين عتر، ص٦١، ترجمة ٤٧٨. وأشرت إلى ذلك هنا للاستئناس به، وهو خارج عن حدود الدراسة.

المطلب الثالث: انتخاب الحديث وعلاقته بانتقاء الشيوخ

من المناسب هنا وأنا أشير إلى مصطلح انتخاب الأحاديث أن أبيِّن حقيقته؛ لما بينه وبين مصطلح انتقاء الشيوخ من علاقة، أكثر ما نشعر بها ونحن ندرس شيوخ الأئمة، الذين عرف عنهم التحري في شيوخهم.

فمن يطالع كتب الرجال، يجد عبارات لبعض النقّاد، يصفون بها بعض المحدِّثين بأنهم ينتقون، أو ينتخبون الأحاديث، فيقولون مثلاً: (كتب النَّاس بانتخابه)، أو (حمل الناس بانتخابه على الشيوخ)، أو (انتخب فلان على فلان)، وغيرها[1]، فما مقصدهم من هذه العبارات؟

هناك عبارات لبعض المتقدمين من المحدِّثين تعرضوا خلالها لانتخاب الأحاديث، ولا بأس أن أنقل بعضها هنا؛ لتتضح لنا حقيقة الانتخاب، ومن ذلك عبارة ابن مهدي: (لا يكون إماماً من حدَّث عن كل من رأى، ولا بكل ما سمع)[2].

وروى الإمام مسلم مثل ذلك عن بعض الصحابة وغيرهم[3].

---

(١) ومن ذلك مثلا ما قاله مأمون المصري الحافظ: (خرجنا مع أبي عبد الرحمن - يعني النسائي - إلى طرسوس سنة الفداء فاجتمع جماعة من مشايخ الإسلام واجتمع من الحفاظ عبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن إبراهيم مربع، وأبو الأذان، وكيلجة، وغيرهم، فتشاوروا من ينتقي لهم على الشيوخ، فاجتمعوا على أبي عبد الرحمن النسائي، وكتبوا كلهم بانتخابه. الحاكم: معرفة علوم الحديث، ص٨٢ . والخطيب، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: د. محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٣هـ ج٢، ص١٥٦.

ومن ذلك أيضا: قول الخطيب عن إبراهيم بن محمد بن سختويه أبو إسحاق النيسابوري: (وكان ثقةً، ثبتاً، مكثراً، مواصلاً للحجّ، انتخب عليه ببغداد أبو الحسن الدارقطني، وكتب عنه الناس بانتخابه علماً كثيراً). الخطيب: تاريخ بغداد، ج٦، ص١٦٨، ترجمة ٣٢١٩ .

وقال الذهبي: عن عمر بن جعفر بن عبد الله ابن أبي السري البصري الوراق: (حمل الناس بانتخابه على الشيوخ كثيرا). الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٦، ص١٧٢، ترجمة١٢٦.

(٢) السخاوي: فتح المغيث، ج٢، ص٣٧١. ورواه الإمام مسلم بلفظ: (لا يكون الرجل إماماً يقتدى به حتى يمسك عن بعض ما سمع). مقدمة صحيح مسلم، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، ج١، ص١١.

(٣) مقدمة مسلم، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، ج١، ص١١.

فقوله: (بكل ما سمع) يشير إلى انتقاء الأحاديث، وهو امتثال لقول النبي ﷺ: (كفى بالمَرْء كذباً أنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ ما سَمِع)[1].

قال الإمام النووي ـ رحمه الله ـ: (وأما معنى الحديث والآثار التي في الباب ففيها الزجر عن التحديث بكل ما سمع الإنسان، فإنّه يسمع في العادة الصدق والكذب، فإذا حدّث بكل ما سمع فقد كذب؛ لإخباره بما لم يكن، وقد تقدم أنّ مذهب أهل الحق أنّ الكذب: الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو، ولا يشترط فيه التعمُّد، لكن التعمُّد شَرْط في كونه إثْمَاً، والله أعلم)[2].

ومن ذلك قول أبي حاتم[3]: (إذا كتبت فقمِّش، وإذا رويت ففتِّش)[4].

---

(١) رواه الإمام مسلم في مقدمته، باب: النهي عن الحديث بكل ما سمع، ج١، ص ١٠.

(٢) النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ ج١، ص٧٥.

(٣) أسند ذلك الخطيب إلى أبي حاتم الرازي. الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج٢، ص٢٢٠.

وروي مثل هذا القول عن ابن معين حيث أسند الخطيب إليه أنه قال: (ما رأيت الكذب انفق منه ببغداد).

ثم قال الخطيب معقبا: (إنما قال يحيى هذا القول؛ تنبيهاً على أنّ البغداديين أرغب الناس في طلب الحديث، وأشدهم حرصاً عليه، وأكثرهم كَتْبَاً له، وليس يعيب طالب الحديث أن يكتب عن الضعفاء، والمطعون فيهم؛ فإنّ الحفاظ ما زالوا يكتبون الروايات الضعيفة، والأحاديث المقلوبة، والأسانيد المركبة؛ لينقروا عن واضعيها ويبينوا حال من أخطأ فيها، وقد حُفِظَ عن يحيى بن معين كلام في نحو هذا المعنى من ذلك).

ثم أسند الخطيب إلى ابن معين قال: (إذا كتبت فقمِّش، وإذا حدثت ففتِّش). الخطيب: تاريخ بغداد، ج١، ص٤٣. وأيضا: المزي، تهذيب الكمال، ج٣١، ص٥٤٩. والذهبي ، سير أعلام النبلاء، ج١١، ص٨٥ .

(٤) قال ابن الصلاح: (وليس بموفق من ضيع شيئا من وقته في الاستكثار من الشيوخ لمجرد اسم الكثرة وصيتها، وليس من ذلك قول أبي حاتم الرازي: (إذا كتبت فقمِّش، وإذا حدّثت ففتِّش). ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، تحقيق: نور الدين عتر، دمشق، دار الفكر، (د. ط)، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م، ص٢٤٩.

قال الأبناسي: (والقمش والتقميش: جمع الشيء من هاهنا وهاهنا، أي: اكتب الفائدة ممن سمعتها، ولا تؤخر ذلك حتى تنظر فيمن حدثك، أهو أهل أن يؤخذ عنه أم لا؟ فربما فات ذلك بموت الشيخ، أو سفره، أو سفرك، فإذا كان وقت الرواية، أو وقت العمل بذلك، ففتش حينئذ.

وقد ترجم عليه الخطيب: (باب من قال يكتب عن كل أحد)، ويحتمل أن يكون مراد أبي حاتم: استيعاب الكتاب المسموع، وترك انتخابه، أو استيعاب ما عند الشيخ وقت التحمل، ويكون النظر فيه حالة الرواية). الأبناسي،

وأسند أبو نعيم إلى الشعبي أنه كان يقول: (فخذ من كل شيء أحسنه، ثم تلا: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ. الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾[1]، ثم نقل أبو نعيم قول أحمد بن شيبان: (هذا رخصة في الانتخاب)[2].

وقد تطرّق علماء المصطلح إلى الكلام على انتخاب الأحاديث على الشيوخ، ولكن بشكل مختصر، وجاء ذلك في معرض الحديث عن آداب طالب الحديث وواجبه نحو شيوخه، وكان أبرز من تحدّث في ذلك الإمام الخطيب البغدادي، حيث عقد في كتابه الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع باباً سمّاه: (باب القول في انتقاء الحديث وانتخابه، لمن عجز عن كتبه على الوجه، واستيعابه)، واشتمل على ذكر أوصاف المحدّث الذي يقوم بانتقاء الحديث، كما تناول أسباب الانتقاء، وصفة الأحاديث المنتخبة إلى غير ذلك، وغالب من جاء بعد الخطيب نقل عنه.

وكان ممّا ذكره ما أسنده إلى سليمان بن موسى قال: (يجلس إلى العالم ثلاثة: رجل يكتب كل ما سمع، ورجل لا يكتب ويسمع فذلك يقال له جليس العالم، ورجل ينتقي وهو خيرهم)[3].

وذكر أيضا طرفا من أسباب الانتقاء فقال : (إذا كان المحدّث مكثرا ، وفي الرواية متعسّرا فينبغي للطالب أن ينتقي حديثه ، وينتخبه فيكتب عنه ما لا يجده عند غيره ، ويتجنّب المعاد من رواياته ، وهذا حكم الواردين من الغرباء الذين لا يمكنهم طول الإقامة

إبراهيم بن موسى، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تحقيق صلاح فتحي، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٨م، ج١، ص ٤٠٨. وأيضا: والسيوطي، تدريب الراوي، ج٢، ص١٤٨.

وقال السخاوي: (غير أنه اغتفر في الطلب ما لم يغتفر في الأداء بحيث أن أهل الحديث يقولون: إذا كتبت فقمش، أي اجمع ما وجدت، وإذا حدثت ففتش، أي تثبت عند الرواية). السخاوي: فتح المغيث، ج٢، ص٨١.

(١) الزمر: من الآية ١٧ و١٨.

(٢) الأصبهاني، أحمد بن عبد الله أبو نعيم، حلية الأولياء، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٤، ١٤٠٥هـ، ج٤، ص٣١٤.

(٣) الخطيب البغدادي، الجامع، ج٢، ص١٥٥.

والثواء، وأما من لم يتميز للطالب معاد حديثه من غيره ، وما يشارك في روايته مما يتفـرد بـه ، فالأولى أن يكتب حديثه على الاستيعاب دون الانتقاء والانتخاب)[1] .

وذكر الخطيب أنه ينبغي على من تولى الانتخاب أن يكون حافظا فقال:(من لم تعل في المعرفة درجته ولا كملت لانتخاب الحديث آلته، فينبغي أن يستعين ببعض حفاظ وقتـه علـى انتقاء ما له غرض في سماعه وكتبه)[2].

فذكر من صفة المنتخب: أن يكون حافظا، وعارفا، سواء تـولى الانتخـاب لنفسـه، أو لغيره.

وقال السخاوي: (وإلا فمتى لم يكن عارفا وتولى الانتخاب بنفسه أخل كما وقع لابن معين في ابتداء أمره مما حكاه عن نفسه قال: دفع إلي ابن وهب عن معاوية خمسمائة أو ستمائة حديث فانتقيت شرارها؛ لكوني لم يكن لي بها حينئذ معرفة)[3].

أما صفة الأحاديث المنتخبة، فقد تطرق الخطيب إلى ذلك فقال: (ينبغي للمنتخب تخير الأسانيد العالية، والطرق الواضحة، والأحاديث الصحيحة، والروايات المستقيمة، ولا يذهب وقته في الترهات من تتبع الأباطيل، والموضوعات، وتطلب الغرائب[4] والمنكرات)[5].

وذكر الإمام السخاوي شرط الانتخاب فيما يتعلق بصفة الأحاديث المنتخبـة، فقـال: (إن شرط الانتخاب أن يقتصر على ما ليس عنده وعند من ينتخب لهم)[6].

---

(١) الخطيب البغدادي، الجامع، ج٢، ص١٥٥، وفي الشذا الفياح (١/ ٤٠٩) (هذا إذا تميز للطالب معاد حديثه، وأما من لم يتميز...الخ).

(٢)الخطيب البغدادي، الجامع، ج٢، ص١٥٥ .

(٣) السخاوي، فتح المغيث، ج٢، ص٣٣٤ . والشذا الفياح ١/ ٤٠٩.

(٤)عين الخطيب الغرائب التي كره العلماء الاشتغال بها وهي مما حكم أهل المعرفة ببطولـه لكـون رواتـه ممـن يضـع الحديث، أو يدعي السماع، فأما من استغرب لتفرد راويه به، وهو من أهل الصـدق والأمانـة، فذكـر الخطيـب أن ذلك يلزم كتبه، ويجب سماعه وحفظه، الخطيب، الجامع، ج٢، ص١٦٠.

(٥) الخطيب البغدادي، الجامع، ج٢، ص١٥٩ .

(٦) السخاوي، فتح المغيث، ج٢، ص٣٣٥، واستشهد السخاوي بقصة الحسين بن محمد المعروف بعبيد، وجاء فيـها: (فلو أجبتكم خشيت أن أزل في الانتخاب، فيقولون لي: لم انتخبت هذا، وقد حدثنا به فلان؟).

ممّا سبق يتضح أنّ المحدّثين ذكروا أسباب الحاجة إلى الانتخاب، وصفة من يقوم به، كما ذكروا صفة الحديث.

وتطرّق بعض المعاصرين إلى تعريف الانتخاب، ومنهم الدكتور محمّد حياني حيث قال: (هو أن يعهد المحدّثون، أو طلاب الحديث، في مجلس من مجالس الحديث إلى حافظ من الحفاظ ليقوم لهم بالانتخاب من أحاديث شيخ المجلس الذي عُقِد المجلس من أجل السماع منه، فيقوم ذلك الحافظ بالإمساك بأصل الشيخ، ثم ينظر في أحاديث الكتاب، ويختار منها الأحاديث الصالحة للحجيّة غالباً – حسب نظر المنتخِب – وخاصة منها الأفراد، والأسانيد العالية، فيمليها المنتخِب على الحضور في المجلس، مع كتابته هو لها أيضا أم لا! وبعد الانتهاء من الإملاء يتحملونها عن الشيخ بطريق السماع أو العرض، سواء كان تحمّلها عن الشيخ في نفس المجلس، أو في مجلس آخر فهذا وجه، وهناك وجه آخر: وهو أن يعلم المنتخِب الشيخَ بكل حديث ينتخبه أولاً بأول، فيقوم الشيخ عندئذٍ بإملائه على أهل المجلس، وسواء انتخب للجماعة أو لنفسه بانفراد مع الشيخ).

ثمّ قال وهذا قسم للانتخاب، وهناك قسم آخر وهو: (أن يتحمّل المحدِّث عن شيخه أحاديث متعددة ذات أنواع مختلفة، ومراتب متفاوتة، ثمّ عندما يجلس للرواية عن الشيخ، أو يصنّف ما تحمّله عنه، فانه عندئذٍ لا يحدِّث، ولا يصنّف جميع ما سمعه، وإنما ينتقي من أحاديثه ما هو صالح للرواية عنده، أعم من كونه فردا أو مشهوراً أو عالياً أو نازلاً)، ثمّ ذكر أنّ الانتخاب قسمان: انتخاب سماع، وانتخاب رواية[1].

وعرفه الدكتور عامر صبري بقوله: (الانتخاب معناه الاختيار والانتقاء. وهو: أن يعهد إلى حافظ موصوف بحسن الانتخاب؛ ليختار أحاديث شيخ أو أحاديث كتاب، وتكون هذه الأحاديث ذات صفة معيّنة كأن تكون عالية الإسناد، أو تكون من الغرائب، والأفراد، وبعد الانتهاء من الانتخاب تُملى على الشيخ صاحب الرواية بحضور الطلبة، أو يقوم الشيخ بروايتها ثم تُروى بأحد طرق الأداء المعروفة)[2].

---

(١) حياني، الانتخاب عند المحدثين، أثره وأهميته، ص١٨.

(٢) الخطيب، المنتخب من كتاب الزهد والرقائق، دراسة وتحقيق: د. عامر حسن صبري، بيروت، دار البشائر، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ص٢٢، هامش رقم (١) .

وعرّفه الدكتور عبد الرحمن الخميسي بأنّه: (اختيار الطالب لبعض أحاديث الشيخ ليسمعها ويكتبها عنه)[1].

ويؤخذ على التعريف الأول والثاني الطول، ويؤخذ على الثاني تقييد الانتخاب بأنه يعهد إلى حافظ، مع أن المحدّث قد ينتخب الأحاديث لنفسه، دون أن يُعهَد إليه ذلك، كما ذكر ذلك الخطيب وغيره.

وأمّا التعريف الثالث: فهو تعريف قاصر، فقوله: (الطالب)، يشمل الحافظ وغيره، مع أنّ الانتخاب إنّما يقوم به الحفاظ[2] لأن ذلك يتطلب منه تمييز الصحيح من السقيم وهذا لا يتأتى إلا لهم، وإن كان انتخاب غير الحافظ لا ينفي عنه وصف الانتخاب من حيث الأصل.

لذا يمكن تعريف الانتخاب بأنّه: (قيام حافظ باختيار أحاديث معيّنة من شيخ معيّن أو كتاب معيّن لنفسه أو لغيره ثمّ يتحمّلها سماعاً أو عرضاً) .

وقولي: سماعاً أو عرضا، اعتمدت فيه على الدراسة التي قام بها الدكتور حيّاني، حيث قال: (يظهر من مسلك المحدّثين في الانتخاب أنّهم يتحمّلون ما انتخبوه إمّا بطريق السماع، أو بطريق العرض، ولم أجد خلال بحثي هذا طريقاً آخر من طرق التحمّل تحمّلوا فيه ما انتخبوه)[3].

أما عن العلاقة بين انتقاء الأحاديث وانتقاء الشيوخ فإنها تتضح في أثناء وقوفنا على صنيع بعض المحدّثين الذين وصفوا بانتقاء الشيوخ، والتحري في الرواية، ومع ذلك نجدهم رووا عن بعض الضعفاء، وعند البحث نجد أنّ المحدّث الموصوف بالانتقاء قد انتقى من

---

(١) الخميسي، عبد الرحمن بن إبراهيم، معجم علوم الحديث النبوي، بيروت ـ لبنان، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م، ص٥٣.

(٢) وهناك من قام بالانتخاب من المحدثين قبل أن يصل إلى ما يؤهله إلى ذلك، ومنهم ابن معين كما سبق نقله. وذكر حياني في بحثه تراجم جماعة من الحفاظ اتصفوا بالحفظ والمعرفة بلغ عددهم عنده ثمانية وعشرين محدّثا. الانتخاب عند المحدّثين، ص٢١، فما بعدها.

(٣) حياني، الانتخاب عند المحدّثين، ص٤٢.

حديث الضعيف ما صحّ منه، واحترز عما ضَعُف، وسيأتي بحث هذا بمزيد من التفصيل مع أمثلة عليه في أسباب رواية من ينتقي عن الضعفاء ـ إن شاء الله ـ .

المطلب الرابع : دلالة إطلاق لفظ (الثّقة) في قول المحدّثين : (فلان لا يروي إلا عن ثقة)

سبق في بيان حقيقة الانتقاء أنّ بعض المحدثين عُرِفَ بأنّه لا يروي إلا عن ثقة، ومن المهمّ هنا بيان المقصود من الثقة عند المحدثين المنتقين، وهل يلزم من وصف شيوخه بالثقة أن يكونوا ثقات عنده، وعند غيره؟.

إنّ من ينظر في أقوال المحدّثين يجد أنّ بعضهم استعمل لفظ (الثقة) في سياق عام دون تحديد كما قال ابن المبارك: (بُعْدُ الإسناد أحبّ إليّ إذا كانوا ثقات؛ لأنهم قد تربّصوا به[1])[2]. ولفظ (ثقات) في عبارته جاء عاماً دون تحديد.

وأن بعضهم استعمل لفظ (الثقة)، فيمن هم في أعلى درجات التعديل، قال الإمام السخاوي (قال عاصم بن علي: سمعت شعبة يقول: لو لم أحدّثكم إلا عن ثقة لم أحدّثكم عن ثلاثة ـ وفي نسخة ثلاثين ـ، وذلك اعتراف منه بأنّه يروي عن الثّقة وغيره فيُنْظَر)[3].

وورد عن كبار المحدثين حكايات تشبه ما ورد عن شعبة قد تُفَسِّرُ لنا ما قَصَده شعبةُ من كلامه ومن ذلك: ما رواه يحيى بن معين: (قال يحيى بن سعيد لو لم أرو إلا عن كل من أرضى ـ أو كلمة نحوها ـ ما رويتُ إلا عن خمسة)[4].

وعقّب أبو الوليد الباجي فقال: (وهذا لا خلاف أنه أراد بذلك النهاية فيما يرضيه؛ لأنه قد أدرك من الأئمة الذين لا يُطْعَنُ عليهم أكثرَ من هذا العدد؛ لأنّه قد سَمِعَ مِن يحيى بن

---

(١) تَرَبَّصَ به: انتظر به خيراً أو شراً. لسان العرب، مادة: (ربص)، ج٧، ص٣٩، والمعنى أنهم فتّشوا عن رواته قبل الأخذ عنهم.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٢٥.

(٣) السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٣٤٤.

(٤) ابن معين، يحي بن معين أبو زكريا، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق د . أحمد محمد نور سيف، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، ط١، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، ج٤، ص١٨٩، رقم ٣٨٨٥.

سعيد الأنصاري، ومالك بن أنس وعبيد الله بن عمر العمري، وهشام بن عروة، وابن جريج، وإسماعيل بن أبي خالد، وسعيد بن أبي عروبة، وسفيان الثوري، وشعبة، وأدرك معمرا، وابن عيينة، وهشاما الدستوائي، والأوزاعي، ونظراءهم كثيرا، والأعمش، وحماد بن زيد، وابن علية، وعاصر وكيعا، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن المبارك، وجماعة من أئمة الحديث، الذين لا مزيد عليهم.

وروى ابن المبارك عن سفيان الثوري أنه قال: (أدركتُ حفّاظَ النّاس أربعة: عاصماً الأحول، وإسماعيل بن أبي خالد، ويحيى بن سعيد قال: وأرَى هشاماً الدّستوائي منهم)، ولم يرد بهذا أنّه لم يدرك إلا هؤلاء؛ فقد أدرك الأعمش، ومالكاً، وابن عيينة، وشعبة، وعبيد الله ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي العمري، وأيوب السختياني، وسليمان بن بلال التيمي).

وقد قال سفيان مرة أخرى: (حفّاظ البصرة ثلاثة: سليمان التيمي، وعاصم الأحول، وداود بن أبي هند، وكان عاصم أعظمهم). ولا شكّ أنه أراد في حديث مخصوص، أو معنى مخصوص؛ فإنه قد كان بالبصرة أيوب السختياني، ويونس بن عبيد الله، وعبد الله بن عون، وسعيد بن أبي عروبة، وغيرهم، ممن هم أحفظ في الجملة وأتقن من عاصم)[1].

وأسند ابن أبي حاتم إلى عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني الزهري قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي وقيل له: أبو خلده ثقة؟ فقال كان صدوقاً، وكان مأموناً، الثّقةُ: سفيان، وشعبة). ثم قال ابن أبي حاتم: (فقد أخبَرَ أنّ الناقلةَ للآثار، والمقبولين، على منازل وإن أهل المنزلة الأعلى: الثقات، وإنّ أهل المنزلة الثانية: أهل الصدق والأمانة)[2].

والمتتبع لسلوك الأئمة المعروفين بالانتقاء يمكن أن يصل إلى أنّ مفهوم الثقة عندهم يعني أنّ الراوي مقبول عند من روى عنه ـ إلا إذا وجد ما يخالفه ـ، ويدلّ على ذلك

---

(١) الباجي، سليمان بن خلف، التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق د. أبي لبابة حسين، الرياض، دار اللواء، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ج١، ص٢٨٥ - ٢٨٦.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، باب بيان درجات رواة الآثار، ج٢، ص ٣٧.

اختلافهم في الراوي الواحد، فمنهم من يوثقه، ومنهم من يضعفه أو يتركه؛ لأنه رأى فيه ما يستدعي ذلك، ويدخل في ذلك شروط المحدث في الراوي مما يتعلق بالعدالة والضبط، وهي شروط وإن اتفقوا في بعضها لكن بعضهم زاد في الشروط، فقد تشدد بعضهم فيمن يعاني البدعة مثلا.

وتحديد كون شيخ المنتقي ثقة عنده، أو عند غيره، مسألة متفاوتة، فقد يكون شيخ من وصف بالانتقاء ثقة عنده، وعند غيره، وقد يكون ثقة عنده دون غيره، وهذه قضية يصدقها أو يكذبها استقراء الشيوخ ، ولكن لا مانع هنا من الاستئناس بأقوال بعض العلماء في هذا الشأن، وأبدأ بنقل تصريح أحد الأئمة الذين وصفوا بأنهم ينتقون شيوخهم وهو أيوب السختياني، فقد جاء في تهذيب الكمال[1]: (وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين حدثني من سمع حماد بن زيد يقول: سمعت أيوب وسئل عن عكرمة كيف هو ؟ فقال أيوب: لو لم يكن عندي ثقة لم أكتب عنه. وقال سليمان بن حرب عن حماد بن زيد قيل لأيوب: أكنتم أو كانوا يتهمون عكرمة ؟ قال أما أنا فلم أكن أتهمه) ، وهذا يفيد أن عكرمة كان ثقة عند أيوب ، وان كان متهما عند غيره .

وقال بشر بن عمر الزهراني : (سألت مالكاً عن رجلٍ ، فقال : هل رأيته في كتبي ؟ قلت: لا ، قال : لو كان ثقة لرأيته في كتبي) [2] .

قال الذهبي معقّبا على قول مالك[3]: (فهذا القول يعطيك بأنه لا يروي إلا عمّن هو عنده ثقة ، ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات ، ثم لا يلزم مما قال أن كلّ من روى عنه ، وهو عنده ثقة ، أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ ؛ فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره ، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال ـ رحمه الله ـ) .

---

(١)المزي : تهذيب الكمال ، ج ٢٠ ، ص ٢٧٥ .

(٢) رواه مسلم في مقدمة صحيحه ، ص: ٢٦ .

(٣) الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ج: ٨ ص: ٧٢ .

وروى شعبة عن جابر الجعفي وقال عنه: (إذا قال: حدثنا فهو من أوثق الناس)[1]، وأثنى عليه في غير عبارة، وأكثر المحدثين على ضعف جابر الجعفي أو تركه.

واحتجّ الشافعي بإبراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف عند المحدثين، بل تركه بعضهم، وكان الشافعي يحدث عنه؛ لأنه صدوق في الحديث.

وتجد بعض المحدثين المنتقين يضعّف راوياً ثمّ يروي عنه، قال عباس الدوري: (سمعت يحيى يقول: كان يحيى بن سعيد القطان يضعّف عبد الحميد بن جعفر. قلت ليحيى: قد روى عنه يحيى بن سعيد، قال: روى عنه، ويضعفه، قال يحيى: وقد كان يحيى بن سعيد يروي عن قوم وما كانوا يساوون عنده شيئا)[2].

وذكر العلائي أنّ مالكاً لا يروي إلا عن ثقة عنده، بعد نقله قول يحي القطان: إن مالكاً عن سعيد بن المسيب أحبّ إليه من سفيان يعني الثوري عن إبراهيم، فقال العلائي: (لأن مالكا لم يروي إلا عن ثقة عنده، ووافقه الناس على توثيق شيوخه إلا في النادر منهم كعبد الكريم بن أبي المخارق وعطاء الخراساني)[3].

وأما قول العلائي: (جمهور أئمة الحديث فرقوا بين من لا يرسل إلا عن ثقة وبين غيره، والظاهر أن المراد بالثقة من كان ثقة عنده، وعند غيره أيضا، بحيث يكون معروفا بالضبط والعدالة إن كان تابعيا، أو هو من الصحابة المعروفين)[4]، فهو يتعلّق بقبول المحدثين مرسل من لا يرسل عن ثقة، فلا بدّ أن يكون الثقة جارياً على مقاييس غير المنتقي حتى يحكم بقبوله عموما، لأنه قد يكون ثقة عنده لا عند غيره، وسيأتي فيما بعد في أثر الانتقاء في الرواية أنّ المحدثين اختلفوا في قبول رواية العدل عن راو، لاحتمال أن يكون ضعيفاً عند غيره، وهذا لا شكّ ينطبق على قبولهم لتوثيق الثقة أو عدمه، فقد يأخذون به أو لا.

---

(١) ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق يحيى مختار، بيروت، دار الفكر، ط٣، ١٩٨٨م، ج٢، ص٣٣٣ .

(٢) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ج٤، ص١٩٧، رقم ٣٩٣١.

(٣) العلائي، صلاح الدين بن خليل، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ص٨٩.

(٤) العلائي: جامع التحصيل، ص٨٧.

وأشار ابن حجر إلى هذه القضية - أعني درجة شيخ الموصوف بالانتقاء هل هو ثقة عنده أو عند غيره - مرارا في غير موضع من كتبه، ومن ذلك ما جاء في مقدمة اللسان في أثناء حديثه عن حكم رواية الثقة عن غيره حيث قال: (فكيف تكون رواية العدل عن الرجل تعديلا له؟ لكن من عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فأنه إذا روى عن رجل، وصف بكونه ثقة عنده، كمالك، وشعبة، والقطان، وابن مهدي، وطائفة ممن بعدهم)[1].

وهذا إطلاق من ابن حجر بأن شيخ من عرف من حاله أنّه لا يروي إلا عن ثقة هو ثقة عنده بالدرجة الأولى، وسمى لنا بعضهم، ولكن لا يلزم من كلامه انه ليس ثقة عند غيرهم، فقد يكون كذلك وقد لا يكون.

فالنقول السابقة أفادت بأنّ المقصود بالثقة عند المحدث هو من كان ثقة عنده، وقد يتّفق أن يكون ثقة عند غيره، وربما لا يتّفق، لأسباب تتعلّق بشروطهم في الراوي، كما أعطت تصورا عاما بأن الثقة عند المنتقي هو من يَحتجّ به، وحاز على القبول عنده، على تفاوت درجات الرواة عندهم، لكن لا يصل إلى حدّ الترك، فإن ثبت أنه ترك من روى عنه أو لم يرو عنه أصلا مع لقائه وسماعه منه فهو يدلّ على ضعفه عنده، فقد قال علي بن المديني: (ذكرنا ليحيى يعنى القطان القاسم بن عوف الشيباني، فقال: قال شعبة: دخلت عليه فحرك رأسه، قلت ليحيى: ما شأنه؟ قال: فجعل يحيد، فقلت: ضعّفه في الحديث؟ فقال: لو لم يضعّفه لروى عنه)[2].

---

(١) ابن حجر، لسان الميزان، ج١، ص١٤.

(٢)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ١١٤ ، ترجمة ٦٥٩ .

المبحث الثاني

نشأة انتقاء الشيوخ

المبحث الثاني

نشأة انتقاء الشيوخ

أ ـ بذل المسلمون جهودا عظيمة في صيانة حديث رسول الله ﷺ، تنحني لها الأعناق شكراً وتعظيماً؛ وذلك احتياطاً للدين، وعملاً بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[1].
واستجابة لقول النبي ﷺ: (مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ)[2].

وقدم الإمام مسلم قبل هذا الحديث بقوله: (واعلم ـ وفقك الله تعالى ـ أنّ الواجب على كلّ أحدٍ عَرَفَ التمييز بين صحيح الروايات، وسقيمها، وثقاتِ الناقلين لها من المتّهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه، وأنْ يتقي منها ما كان منها عن أهل التّهم، والمعاندين من أهل البدع)[3].

---

(١) الحجرات، آية٦.

والآية نزلت في الوليد بن عقبة بن أبي معيط حين بعثه ﷺ على صدقات بني المصطلق، فادّعى أنهم منعوه زكاة أموالهم. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، بيروت، دار الفكر، ١٤٠١هـ ج٤، ص٢١٠.

وهناك قراءة أخرى في قوله: (فتبيَّنوا)، وهي: (فتثبّتوا)، والصواب من القول في ذلك أنهما قراءتان معروفتان متقاربتا المعنى، فبأيتهما قرأ القارىء فمصيب كما قال الطبري في تفسيره. والمعنى: أمهلوا حتى تعرفوا صحته، ولا تعجلوا بقبوله. الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تفسير القرآن، بيروت، دار الفكر، د.ط، ١٤٠٥هـ ج٢٦، ص١٢٣.

(٢) رواه مسلم في مقدمه صحيحه، باب وجوب الرواية عن الثقات، وترك الكذابين، والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ، ص٨.

ورواه الترمذي ثم قَالَ: (سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: (مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا وَهُوَ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ)، قُلْتُ لَهُ: مَنْ رَوَى حَدِيثًا وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ إِسْنَادَهُ خَطَأٌ، أَيُخَافُ أَنْ يَكُونَ قَدْ دَخَلَ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ إِذَا رَوَى النَّاسُ حَدِيثًا مُرْسَلًا فَأَسْنَدَهُ بَعْضُهُمْ أَوْ قَلَبَ إِسْنَادَهُ يَكُونُ قَدْ دَخَلَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: لَا، إِنَّمَا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ إِذَا رَوَى الرَّجُلُ حَدِيثًا وَلَا يُعْرَفُ لِذَلِكَ الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَصْلٌ فَحَدَّثَ بِهِ، فَأَخَافُ أَنْ يَكُونَ قَدْ دَخَلَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ). الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د. ط)، كتاب العلم، باب ما جاء فيمن روى حديثا وهو يرى أنه كذب، ج٥، ص٣٦، ح٢٦٦٢.

(٣) مقدمة صحيح مسلم ، ص٨ .

قال ابن حبان[1]:(فكل شاكٌّ فيما يرفع أنه صحيح أو غير صحيح داخل في ظاهر خطاب هذا الخبر).

وروى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه أحاديث عن النبي ﷺ، تحمل معنى النهي عن الرواية عن الضعفاء، والاحتياط في تحمّلها منها: حديث أَبِي عُثْمَانَ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (**سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أُنَاسٌ يُحَدِّثُونَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلا آبَاؤُكُمْ فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ**)[2].

قال المناوي: (يزعمون أنهم علماء يحدثونكم بما لم تسمعوا به أنتم ولا آباؤكم من الأحاديث الكاذبة، والأحكام المبتدعة والعقائد الزائفة فإياكم وإياهم: أي احذروهم، وبعّدوا أنفسكم عنهم وبعّدوهم عن أنفسكم. قال الطيبي: ويجوز حمله على المشهورين المحدثين، فيكون المراد بها الموضوعات، وأن يراد به ما هو بين الناس، أي يحدثوهم بما لم يسمعوه عن السلف، من علم الكلام، ونحوه، فإنهم لم يتكلموا فيه، وعلى الأول ففيه إشارة إلى أن الحديث ينبغي أن لا يتلقى إلا عن ثقة، عرف بالحفظ، والضبط، وشهر بالصدق، والأمانة عن مثله، حتى ينتهي الخبر إلى الصحابي)[3].

فدلت هذه الأحاديث على وجوب الاحتياط في رواية حديث رسول الله ﷺ، والنهي عن تحمّل الحديث عن الضعفاء والكذابين، والتحذير من الكذابين.

ب ـ أما ما يتعلق بالصحابة، فقد كانوا في زمنه ﷺ يتلقون العلم عن الرسول ﷺ مباشرة، أو يسمعونه من بعضهم ممن سمعه من النبي ﷺ، ولم يكن يتّهم بعضهم بعضاً، ومع ذلك كانوا يشدّدون على من يسمعون منه، وممّا يدلّ على هذا قول البراء بن عازب: (ما كلّ الحديثِ سَمِعنَاه مِنْ رسولِ الله ﷺ، كانَ يُحدِّثنا أصحابُنَا، وكنّا مشْتَغلِين في رعايةِ الإبلِ، وأصحابُ رسول الله ﷺ كانُوا يطلبونَ ما يَفُوتهم سماعُهُ مِن رسول الله ﷺ،

---

(١) ابن حبان : مقدمة كتاب المجروحين ، ص٨ .

(٢) رواه مسلم في مقدمة صحيحه ، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء، ص ١٢.

(٣) المناوي، عبد الرؤوف محمد، فيض القدير شرح الجامع الصغير، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ط١، ١٣٥٦هـ، ج٤، ص١٣٢.

فيسْمَعونَه مِن أقرانِهِم، وممَّن هــو أحفـظ منـهم، وكـانوا يشـدّدون علـى مَـنْ يسـمعونَ منه)[1].

وهذا يدل على أنّ التشديد في الإسناد بدأ في وقت مبكر في زمنه ﷺ، وبعد انتقاله ﷺ إلى الرفيق الأعلى ازداد تثبّتهم وتوقيهم وكان لهم أساليب في ذلك، فمنهم من فضَّل الإقـلال من الرواية عن رسول الله ﷺ، قال ابن قتيبة: (كان عمر شديد الإنكار على من أكثر الرواية، أو أتى بخبر في الحكم لا شاهد له عليه، وكان يأمرهم بأن يقلّوا الرواية، يريد بذلك الا يتّسـع النّاس فيها، ويدخلها الشّـوب، ويقع التدليـس، والكذب، من المنافق، والفاجر، والأعرابـي، وكان كثيرٌ من جلّة الصـحابة، وأهل الخاصّة برسول الله ﷺ، كأبي بكر، والزبير، وأبي عبيدة، والعبّاس بن عبد المطّلب، يقلّون الرواية عنه، بل كان بعضهم لا يكاد يروي شيئاً، كسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنّة)[2].

ووجّه العلماء نهي عمر ﷺ عن الإكثار من رواية الحديث بأوجـه تـدور كلـها حـول الاحتياط للدّين[3].

وروى ابن حبان بسنده عن سعد بن إبراهيم عن أبيه قال: (بعث عمر بن الخطاب إلى عبد الله بن مسعود، وأبي الدرداء، وأبي مسعود الأنصاري فقـال: مـا هـذا الحديـث الـذي تُكثرون عن رسول الله ﷺ، فحَبَسَهم بالمدينـة حتـى استُشـهِد)، وبـوّب ابـن حبـان للحديـث بقوله: (ذِكْر أول من وقى الكذب على رسول الله ﷺ)[4]، فجـعل أول من وقى الكذب عمر ابن الخطاب.

---

(١) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث، في النوع الثالث من أنواع علم الحديث، ص١٤، ورواه الإمام أحمد بألفاظ مقاربة، المسند، ج٤، ص٢٨٣.

(٢) ابن قتيبه، عبد الله بن مسلم، تأويل مختلف الحديث، تحقيق محمد زهري النجار، بيروت، دار الجيل، ١٩٧٢، ص٣٩.

(٣) الدليمي، داود سلمان، ١٩٨٧م-١٤٠٨هـ الإسناد عند المحدثين، أطروحة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة بغداد، العراق.

(٤) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص٣٤.

وهناك أمثلة ذكرها العلماء، تجلّي مذهب عمر ﷺ في التثبت، والاحتياط في الحديث، منها: خبر أبي موسى الأشعري ﷺ المشهور في الاستئذان، وكان غرض عمر ﷺ من سؤاله بعض الصحابة عما رووه من أحاديث -غابت عنه- هو الاحتياط، حيث روى الإمام مالك -رحمه الله تعالى- عن عمر ﷺ أنه قال لأبي موسى ﷺ بعد أن سمع شهادة أبي سعيد الخدري ﷺ: (أمّا أنّي لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقوّل الناس على رسول الله ﷺ)[1].

وقال الإمام الشافعي- رحمه الله - في توجيهه لقول عمر ﷺ: (فإن قال قائل: فإلى أيّ المعاني ذهب عندكم عمر؟ قلنا: أمّا في خبر أبي موسى فإلى الاحتياط، لأنّ أبا موسى ثقة أمين عنده، إن شاء الله)[2].

ومنهم من كان يستحلف من كان يحدّث عن رسول الله ﷺ أحياناً، قال ابن حبان: (وتبع عمرَ عليه عليٌّ بن أبي طالب رضوان الله عليهما - باستحلاف من يحدّثه عن رسول الله ﷺ، وإن كانوا ثقاتٍ مأمونين، ليعلم بهم توقي الكذب على رسول الله ﷺ فيرتدع من لا دين له عن الدخول في سخط الله جلَّ وعلا فيه)[3].

وقال ابن حبان عن عمر وعلي ـ رضي الله عنهما ـ: (وهذان أول من فتّشا عن الرجال في الرواية، وبحثا عن النقل في الأخبار، ثمّ تبعهم النّاس على ذلك)[4].

---

(١) الأصبحي، مالك بن أنس، الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصر، دار إحياء التراث العربي، (د. ط)، كتاب الاستئذان، باب الاستئذان، ج٢، ص٩٦٣، ح١٧٣١. رواية الموطأ منقطعة والحديث عند الشيخين موصول، ح(٢٠٦٢)، (٦٢٤٥)، م (٢١٥٣، ص٣٣).

(٢) الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، مكتبة دار التراث، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ص٤٣٤.

(٣) ابن حبان، المجروحين ، ج١، ص٣٧.

(٤) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص٣٨.

ويمكن أن يعارض ما ذهب إليه ابن حبان من أنّ عمر ﷺ أول من وقى الكذب على رسول ﷺ بقول الحاكم عن أبي بكر ﷺ: (أول من وقى الكذب عن رسول الله ﷺ)[1]، وأيضا بقول الذهبي فيه: (وهو أوّل من احتاط في قبول الأخبار)[2]، وقوله أيضا: (وإليه المنتهى في التحري في القول والقبول)[3].

قال محمد الأعظمي: (ويمكن أن يفسّر قول ابن حبان بأنهما أول من وسّعا في الكلام حتى يستقيم الأمر؛ لأنّ ممّا لا ريب فيه أنّ أبا بكر هو أول من فتّش في الحديث)[4].

وهذه هي المرحلة الثانية مرحلة كبار الصحابة، وهي أكثر وضوحا من التي قبلها ـ في زمنه ﷺ ـ، فيما يتعلق بالتحري عن الرجال، والتفتيش عنهم، لكن لم يكن التحري إلا احتياطاً، وليستن بهم من بعدهم، ولم يكن اتهاما كما ظهر ذلك من أقوالهم.

ج ـ ثم جاءت المرحلة الثالثة، وهي عهد صغار الصحابة، حيث ازداد تثبت الصحابة في قبول الحديث؛ بسبب التوسع في الرواية، وظهور الفتن، والبدع، وقال ابن عباس ذلك بأخص عبارة، فقد روى الإمام مسلم بسنده عن مجاهد قال: (جاء بُشَيْر العدوي[5] إلى ابن عباس، فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟، أحدّثك عن رسول الله ﷺ

(١) الحاكم، المدخل إلى معرفة كتاب الاكليل، تحقيق: أحمد بن فارس السّلوم، بيروت، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٣هـ، ص١٦٧.

(٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ، تصحيح عبد الرحمن المعلمي، بيروت، دار إحياء التراث، (د . ط) ، ج١، ص٢.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٥.

(٤) الأعظمي، محمد مصطفى، منهج النقد عند المحدّثين، نشأته، وتاريخه، السعودية، مكتبة الكوثر، ط٣، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، ص١١.

(٥) هو: (بُشَيْر بن كعب بن أبي الحميري العدوي، أبو أيوب البصري. ثقة مخضرم، من الثانية. ابن حجر: التقريب: ص١٢٦، ترجمة ٧٢٩.

وقال العلائي: (فهذا ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ لم يقبل مراسيل بُشَيْر بن كعب، وهو من ثقات التابعين الجلة الذين لم يتكلم فيهم أحد، واحتج به البخاري في صحيحه فكيف بغيره!). العلائي: جامع التحصيل، ص٥٨.

إليه، فقال: يا ابن عباس ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟، أحدّثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: إنّا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف)[1].

وعقّب الإمام النووي – رحمه الله – فقال: (وأصل الصعب والذلول في الإبل، فالصعب: العسر المرغوب عنه، والذلول: السهل الطيّب المحبوب المرغوب فيه، فالمعنى سلك الناس كل مسلك مما يُحمد أو يُذم)[2].

فلم يقبل ابن عباس ما أرسله بشير بن كعب، وقول ابن عباس: (كنا)، يشير إلى أنّه كان منهجا عاما عندهم.

وقال النووي: (قوله: إنّا كنا مرة، أي: وقتا، ويعني به قبل ظهور الكذب)[3].

وهناك رواية عند مسلم عن ابن عباس: (إنّا كنا نحدّث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يُكذّب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه)[4]، وهذا يفهم منه أنّ بعض الصحابة قلّل الرواية بعد ظهور بعض من يكذب، وهو ما تنبأ به عمر ﷺ من قبل فاحتاط له.

وعلى أية حال (تبين لنا هذه الروايات ازدياد تثبت الصحابة في قبول الحديث، بعد وقوع الفتنة، حذرا من قيام أهل البدع والأهواء، بالكذب على رسول الله ﷺ تلبية

(١) مقدمة صحيح مسلم، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء، ج١، ص٣٩.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم، ج١، ص٨٠.

(٣) النووي، شرح صحيح مسلم ، ج١، ص٤١.

(٤) مقدمة صحيح مسلم، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء، والاحتياط في تحملها، ج١، ص٣٨.

لرغباتهم، ومطامعهم. فكان من تحوط الصحابة على الحديث النبوي، أنهم ما كانوا يقبلون الحديث إلا إذا عرفوا أنَّ الذي يحدث به ثقة)[1].

د- أما في عصر التابعين فقد قال ابن رجب: (وابن سيرين ﷺ هو أول من انتقد الرجال، وميَّز الثقات من غيرهم، وقد روي من غير وجه أنّه قال: إنّ هذا العلم دين، فانظروا عمّن تأخذون دينكم[2].

وفي رواية عنه أنّه قال: إنّ هذا الحديث دين، فلينظر الرجل عمّن يأخذ دينه قال يعقوب بن شيبة: قلت ليحي بن معين: تعرِف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال، كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال برأسه: أي: لا. قال يعقوب: وسمعت عليّ بن المديني يقول: كان ممّن ينظر في الحديث، ويفتّش عن الإسناد لا نعلم أحداً أول منه، محمّد بن سيرين ثمّ كان أيّوب، وابن عون، ثمّ كان يحي بن سعيد وعبد الرحمن. قلت لِعَلِيّ: فمالك بن أنس؟ فقال: أخبرني سفيان بن عيينة قال: ما كان أشدّ انتقاء مالك للرّجال)[3].

واعترض الدكتور الأعظمي على ما سبق؛ لأنَّ هناك علماء في المدينة قاموا بتفتيش الأسانيد، والبحث عن الأحاديث، وهم أكبر سنّاً، وربما أغزر علماً من ابن سيرين ثم قال: (في الواقع ولو أردنا أن نقيِّد قول ابن المديني بمنطقة العراق وحدها لما كان ذلك دقيقاً؛ لأنّ من النقاد الشعبي (ت ١٩هـ ـ ١٠٣هـ) وهو أقدم ولادة وموتا من ابن سيرين وكذلك الحسن البصري (ت٢١هـ ـ ١١٠هـ)، وإن كان سعيد بن جبير (ت٤٦هـ ـ ٩٥هـ)، وإبراهيم النخعي (ت ٤٧هـ ـ ٩٦هـ) كلاهما متأخرين عنه ولادةً، لكنهما أقدم موتاً منه، لذلك ما

---

(١) الدليمي، الإسناد عند المحدثين، ص١٥٥.

(٢) رواه مسلم في مقدمة صحيحه، ص١٤.

(٣) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج٢، ص٣٥٥.

ذكر من أولية ابـن سـيرين هـي ربمـا باعتبـار توسـعه في الكـلام لا مـن بـاب توثيـق أوليتـه المطلقة)[1].

ولا يلزم من كون إبراهيم النخعي وسعيد بن جبير أقدم وفاة، أنهما أهـل الأوليـة في ذلك، فهو يكبرهما بما يزيد على عشر سنوات، ويبقى تحديـد ذلـك صعبـاً، والـذي أسـتطيع تحديده هنا، هو المرحلة الزمنية الانتقالية من السؤال عن الرواة من أجل الاحتياط -لا للطعن فيهم- إلى السؤال عنهم من أجل التثبت من عدالتهم. فقد روى الإمام مسلم بسنده عن ابـن سيرين أنه قال: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمّا وقـعت الفتنة، قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)[2].

فأثر ابن سيرين دلّ على أن السؤال عن الإسناد بدأ بوقوع الفتنة، وجاء فيه رد رواية المبتدع، لكنه لم يتعرض فيه إلى أنّ ذلك كان بسبب ظهور الوضع في الحديث، ولكـن الظـاهر في كلام ابن سيرين أن ردهم لرواية المبتدع وتشددهم فيها إنما كان تأديبا لهم، وخوفـا مـن أن تجرّهم بدعتهم إلى التساهل في قبول الرواية عن الضعفاء أو الوقوع في الكـذب[3]. ولكـن في عبارة ابن سيرين إطلاق قد يعكّر صفوه أن جماعة مـن المحدثين في تلـك الفـترة قبلـوا روايـة المبتدع واحتملوا حديثه لصدقه.

على أنّ تحديد بداية الوضع في الحديث أمر اختلف فيه بين العلماء، كمـا اختلفـوا في المقصود من الفتنة، وكل منهما يرتبط بالآخر.

---

(١) الأعظمي، منهج النقد، ص١٣.

(٢) مقدمة صحيح مسلم، ،باب بيان أن الإسناد من الدين، ج١، ص١٥.

(٣) فلاتة، عمر بن حسن عثمان، الوضع في الحديث، دمشق ـ مؤسسة مناهل العرفان، (د . ط)، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، ج١، ص٢١٥.

فهل قصد فتنة مقتل عثمان ـ ﷺ ـ؟ أو قصد بها ظهور الأهواء والبدع مطلقا دون قصد فتنة محددة؟ أو قصد غير ذلك؟[1] وخاصة أنَّ هناك نصوصاً أخرى تدلُّ على أنَّ السؤال عن الإسناد ارتبط بظهور الوضع في الحديث.

قال الخطيب البغدادي: (اتفق أهل العلم على أن السماع ممن ثبت فسقه لا يجوز ويثبت الفسق بأمور كثيرة لا تختص بالحديث، فأما ما يختص بالحديث منها، فمثل أن يضع متون الأحاديث على رسول الله ﷺ أو أسانيد المتون ويقال إنَّ الأصل في التفتيش عن حال الرواة كان لهذا السبب)، ثم أسند الخطيب إلى خيثمة بن عبد الرحمن قال: (لم يكن الناس يسألون عن الاسناد حتى كان زمن المختار[2] فاتهموا الناس)[3].

وروى الإمام احمد عن إبراهيم النخعي قال: (إنما سئل عن الإسناد أيام المختار)[4].

والظاهر أن لا تعارض بين ما قاله ابن سيرين وما جاء من أنَّ السؤال عن الإسناد كان أيام المختار الثقفي؛ لأن السؤال عن الإسناد كما سبق بدأ قبل ظهور البدع والفتن، مما يعطي فكرة عن أن السؤال عن الإسناد مر بمراحل من حيث التوسع والتشدد فيه، والحاجة إليه حسب الظروف التي مر بها المسلمون، حتى أصبح ظاهرة عامة بين المحدثين خاصة لما بدأ

---

(١) تعرض لبحث هذه المسألة عدد من الباحثين، وقد بحث الأقوال في هذه المسألة مع عزوها إلى قائليها بتفصيل واستقصاء مع مناقشتها، داود الدليمي، الإسناد عند المحدثين، ص١٧٨ ـ ١٩٠.

(٢) المختار بن أبي عبيد الثقفي، الكذاب، قتل سنة سبع وستين، وكان ممن خرج على الحسن بن علي بن أبي طالب في المدائن، ثم صار مع ابن الزبير بمكة فولاه الكوفة فغلب عليها، ثم خلع ابن الزبير ودعا على الطلب بدم الحسين، فالتفت عليه الشيعة، وكان يظهر لهم الأعاجيب، ثم جهز عسكرا مع إبراهيم بن الأشتر إلى عبيد الله بن زياد وقتله سنة خمس وستين، ثم توجه بعد ذلك مصعب بن الزبير إلى الكوفة فقاتله فقتل المختار وأصحابه .قال الذهبي: (لا ينبغي أن يُروى عنه شيء لأنه ضال مضل، وهو شرٌ من الحجاج أو مثله). وقد ترجم له ابن عبد البر في كتابه (الاستيعاب) ونفى عنه الصحبة والرواية. ابن حجر: لسان الميزان، ج٦، ص٦. والذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد، وعادل أحمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م،ج٤، ص٨٠. وابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي البجاوي، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٤١٢هـ ج٤، ص١٤٦٥.

(٣) الخطيب البغدادي، الجامع، ج١، ص١٣٠.

(٤) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، بيروت ـ الرياض، المكتب الإسلامي ـ دار الخاني، ط١، ١٩٨٨م، ج٣، ص٣٨٠، رقم ٥٦٧٣.

ظهور الوضع في الحديث، وقد رجّح بعض الباحثين[1] أن الوضع بدأت المحاولة فيه في الثلث الأخير من القرن الأول، وأن أول حادثة دلت عليه هو ما حصل من طلب المختار الثقفي من رجل من أصحاب الحديث أن يضع له حديثاً ليقوي أمره، وتكررت المحاولة منه إلا إن أحدا لم يجبه على طلبه.

وأيّاً كان الأمر، فإنّ كلام ابن سيرين أعطى تصوراً عن أنّ طلبهم للإسناد، وتفتيشهم عن الرجال إنما كان لظهور البدع والأهواء.

وأقدم ما وقفتُ عليه مما يتعلق بانتقاء الشيوخ عند التابعين ما نقل عن عقبة بن نافع في هذا الشأن، حيث أسند الخطيب إلى عمار بن سعد أن عقبة بن نافع القرشي[2] حين حضره الموت فقال لبنيه: (أوصيكم بثلاث: لا تأخذوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا من ثقة، ولا تدانوا وإن لبستم العباء، ولا يكتب أحدكم شعراً ليشغل قلبه عن القرآن)[3].

وقال الإمام الشافعي: (وكان ابن سيرين والنخعي وغير واحد من التابعين يذهب هذا المذهب، في أن لا يقبل إلا عمن عرف، وما لقيت ولا علمت أحدا من أهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب)[4].

(وهذا الشّرط من المسلّمات، بيد أنّ نص التابعين عليه، دليل على أنهم رأوا في الرواة من هو غير ثقة فنبهوا عليه وردوا حديثه)[5].

---

(١) فلاته، الوضع في الحديث، ج١، ص٢١٤.

(٢) هو: عقبة بن نافع بن عبد قيس الفهري، مؤسس القيروان، ولد على عهد رسول الله ﷺ، ولم تثبت صحبته، واستشهد سنة ٦٣هـ. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٩٩٢م، ج٣، ص٨٠.

والظاهر من ترجمته أنّه لم يشتهر بالرواية، فلم يذكر من ترجم له أحداً من شيوخه، ولذا لم أذكره في عداد المحدّثين المعروفين بالانتقاء.

(٣) الخطيب، الكفاية، ص٣٢.

(٤) الشافعي، الأم، بيروت، دار المعرفة، ط٢، ١٣٩٣هـ ج٦، ص١٠٤.

(٥) الجوابي، محمد طاهر، الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين، الدار العربية للكتاب (د . ط . ت)، ص٨٨.

وممّن وقفتُ عليه أيضا ممّن وصف بالانتقاء في هذه المرحلة سيد التابعين: سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي أبو محمد (ت ٩٣هـ)، حيث وصفه بذلك ابن عبد البر، وذكر معه أيضا آخرين فقال: (وأما الإرسال: فكل من عرف بالأخذ عن الضعفاء والمسامحة في ذلك لم يحتج بمرسله تابعيا كان أو من دونه وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة، فتدليسه، ومرسله، مقبول، فمراسيل سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين، وإبراهيم النخعي، عندهم صحاح)[1].

وسيأتي ذكر أسماء من وصف بالانتقاء في محلّه من هذه الدراسة إن شاء الله.

وهناك محدثون وصفوا بالأولية في التفتيش عن الرجال، ولكن بالنسبة إلى بلد معين، أو إلى شيء آخر، ومنهم: شعبة بن الحجاج، وقد قال فيه ابن حبان: (وهو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين، وجانب الضعفاء والمتروكين حتى صار عَلَما يقتدى به، ثم تبعه عليه بعده أهل العراق)[2]. وقد قال شعبة عن نفسه: (ما أعلم أحداً فتش الحديث كتفتيشي، وقفت على أن ثلاثة أرباعه كذب)[3].

وقال يحيى القطان عن الشعبي: (وهذا أول من فتش عن الإسناد)[4].

ووصف ابن حبان الإمام مالكاً بأنه أول من انتقى من الفقهاء فقال: (وكان مالك أول من انتقى الرجال من الفقهاء، واعرض عمن ليس بثقة في الحديث، ولم يكن يروي إلا ما صحّ، ولا يحدث إلا عن ثقة)[5].

---

(١) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله أبو عمر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي وآخرين، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، (د .ط)، ١٣٨٧هـ ج١، ص٣٠.

(٢) ابن حبان، الثقات، تحقيق السيد شرف الدين، بيروت، دار الفكر،ط١، ١٩٧٥م، ج٦، ص٤٤٦. نقل ابن منجويه كلام ابن حبان ولم ينسبه إليه. ابن منجويه، أحمد بن عليّ، رجال مسلم، تحقيق عبد الله الليثي، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٧هـ، ج١، ص٢٩٩. وتعقبه ابن حجر ونبه على ذلك. ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج٤، ص٣٠٢.

(٣) الخطيب، الجامع، ج٢، ص٢٩٥.

(٤) الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: د . محمد عجاج الخطيب، بيروت، دار الفكر، ط٣، ١٤٠٤هـ، ص٢٠٨.

(٥) ابن حبان، الثقات، ج٧، ص٤٥٩، ترجمة١٠٩٢٢.

وممّا سبق يتضح ما يأتي:

أولاً: انّ جذور انتقاء الشيوخ ترجع إلى زمن النبي ﷺ، وتتضح خلال أحاديثه ﷺ في الحث على تجنب الكذب، والاحتياط في الرواية والإقلال منها، والمحافظة على السنة وأدائها كما بلغها ﷺ، وكانت هذه مرحلة تأسيس وإرشاد، ثم التزم كبار الصحابة بالمحافظة على السنة، والتّشديد في الرواية، والتوثّق للسنّة، سنّة لمن بعدهم، وكانت لهم أساليب في ذلك كما سبق، على الرغم من نظافة بيئتهم من الكذابين.

ثانيا: إن التزام الصحابة بتشديدهم في التثبت من السنة، لا شك أنه أثر فيمن جاء بعدهم، لذا فإنه يمكن القول إن انتقاء بعض المحدثين شيوخهم لم يكن نشأ فجأة بدون مقدمات، وإنما نشأ على مراحل بدأت في زمن النبي ﷺ، خلال حثه على الرواية عن الثقات، واجتنابها عن الضعفاء، ثم التزم الصحابة بذلك، وشدد بعضهم على بعض في الرواية؛ لتقتدي الأمة بهم، ويستن بهذه السنة من يأتي بعدهم، فجاء من بعدهم من التابعين، وتشددوا أيضا في الرواية وتوسعوا في طلب الإسناد لأسباب معينة أهمها ظهور البدع وما أعقبها من ظهور الكذب، فترك بعضهم الرواية عن أهل البدع تأديبا لهم، واحتياطا للسنة، وهكذا حتى برز عندنا جماعة من المحدثين التزموا طريقة معينة في الرواية عن شيوخهم، لم تكن ظهرت من قبل بوضوح لعدم ظهور دواعيها.

فظهر أن التوسع في طلب الإسناد، والتشدد في اختيار الرواة كان يتناسب طرديا مع ظهور البدع والكذب. ويظهر أيضا أن الانتقاء نوعان: عام بمعنى ترك الرواية عن الكذابين المتهمين وخاص بمعنى اختيار الثقات في الرواية أو منذ السماع.

ثالثا : هناك نقول تصرح بوصف بعض المحدثين بالأولية في انتقاء الشيوخ، وسبق أنه لا بد من توجيه هذه النصوص، وحملها على محمل معين أو تقييدها؛ لأنه ثبت انه سبق هؤلاء الموصوفين بالأولية في انتقاء الشيوخ عدد من المحدثين، والله تعالى أعلم.

الفصل الثاني

مسالك الكشف عن المنتقين من المحدّثين

المبحث الأول : تصريح المحدّث بأنّه ينتقي الشيوخ.

المبحث الثاني: نهي المحدث عن الرواية عن كلّ أحد.

المبحث الثالث: ألفاظ المحدّثين المتعلّقة بالانتقاء.

الفصل الثاني

مسالك الكشف عن المنتقين من المحدِّثين

يُعرف الانتقاء بطرقٍ عديدةٍ، ومتنوعةٍ، وظهر أنّ منها ما يرتبط بتصريح المحدث عن نفسه أو تصريح غيره عنه، ومنها ما يتعلّق بأقوال المحدّث في الحث على الرواية عن الثقات، وذمّ الرواية عن الضّعفاء، ولا شكّ أنّ اجتماع أكثر من طريقة في الدلالة على انتقاء المحدث، يكون أقوى من حيث إثبات الانتقاء، وسأكتفي في هذا الفصل بذكر النصوص والألفاظ الدالّة على المراد في كلّ مبحث، وأمّا التعليق عليها فسيكون محلّه في الباب الثالث فيما يتعلق بأسماء المحدثين المنتقين أو الذين لم يصرّح بانتقائهم ـ إن شاء الله ـ تجنّبا للتكرار، ويمكن تفصيل المسالك التي وقفتُ عليها على النحو الآتي:

المبحث الأول

تصريح المحدِّث بأنّه يَنْتَقِي الشّيوخ

المبحث الأول

تصريح المحدِّث بأنّه يَنْتَقِي الشّيوخ

هذا المسلك من أهمّ مسالك الكشف عن انتقاء المحدث شيوخه وأبرزها ، ذلك أنّه مباشر ويقيني، فليس أدلّ على سلوك المحدّث هذا المنهج أو ذاك من أنْ يعبّر المحدّث عن نفسه بذلك.

وظهر من كلام بعض المحدثين ما يفيد وجود هذا المسلك، ووضوح أثرها في التعديل، ومن ذلك قول الخطيب: (إذا قال العالم كل من أروي لكم عنه، وأسمّيه، فهو عدل رضا، مقبول الحديث، كان هذا القول تعديلاً منه لكلّ من روى عنه وسمّاه، وقد كان ممّن سلك هذه الطريقة عبد الرحمن بن مهدي)، ثمّ قال: (وهكذا إذا قال العالم: كلّ من رويتُ عنه فهو ثقة، وإن لم أسمّه، ثم روى عمّن لم يسمّه، فإنّه يكون مُزكّياً له، غير أنّا لا نعمل على تزكيته، لجواز أن نعرفه إذا ذكره بخلاف العدالة)[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ تصريح المحدّث عن نفسه بأنّه ينتقي لا ينحصر في عبارة محدّدة، بل كلّ ما يؤدي هذا المعنى يدخل فيه، وممن وقفتُ عليه ممن صرّح بأنّه ينتقي ما يأتي:

١. نُقِلَ عن الإمام مالك أنّه صرّح بأنّ كلّ ما في الموطأ من رواة فهم ثقات سواء كانوا من شيوخه أم من غيرهم، كما ورد عنه تصريح آخر بأنّه ينتقي شيوخه مطلقاً.

ومما جاء عنه من تصريحه بذلك ما رواه الإمام مسلم[2] عن بشر بن عمر[3] أنّه سأل مالكاً عن رجلٍ فأجابه الإمام مالك بقوله: (هل رأيته في كتبي؟ قلتُ: لا، قال: لو كان ثقةً لرأيته في كتبي).

وعقّب النووي فقال[4]: (هذا تصريحٌ مِن مالك ـ رحمه الله ـ بأنّ مَن أدخله في كتابه فهو ثقة، فمَن وجدْناه في كتابه حَكَمْنا بأنّه ثقة عند مالك، وقد لا يكون ثقة عند غيره).

---

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص٩٢.

(٢) مقدمة صحيح مسلم، ص٢٦.

(٣) هو: (بشر بن عمر بن الحكم، الزّهراني، بفتح الزاي، الأزدي، أبو محمّد، البصري، ثقة، من التاسعة، مات سنة سبع وقيل تسع ومائتين). تقريب التهذيب، ص١٢٣، ترجمة ٦٩٨.

(٤) النووي، شرح صحيح مسلم، ج١، ص١٢٠.

أمّا ما يتعلق بتصريحه مطلقاً بأنّه لا يأخُذ إلا عن الثّقات، ما نقله عنه حبيب بن زريق قال: قلت لمالك بن أنس: (لِمَ لَمْ تكتب عن صالح مولى ابن التوأمة، وحرام بن عثمان، وعمر مولى غفرة؟ قال: أدركتُ سبعينَ تابعياً في هذا المسجد ما أخذتَ العلمَ إلا عن الثّقات المأمونين)[1].

ولكن راوي الحكاية عن الإمام مالك متّهم[2]، إلا أنّه روي عن الإمام مالك عبارة مشابهة، فقد روى عنه مُطَرِّف بن عبد الله[3] قال: سمعت مالك بن أنس يقول: ويكتب عن مثل عطّاف بن خالد[4]؟ لقد أدركتُ في هذا المسجد سبعين شيخاً كلُّهم خير من عطّاف، ما كتبتُ عن أحدٍ منهم، وإنما يُكْتَب العلم عن قومٍ قد جَرَى فيهم العلم مثل: عبيد الله بن عمر وأشباهه)[5].

٢. قال الإمام الشافعي معقبًا على حديث: **(حدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، وحدّثوا عنّي ولا تكذبوا عليّ)**[6]: (وعليه اعتمدنا في أنْ لا نقبل حديثاً إلا من ثقة، ونعرف صدق من حمل الحديث، من حين ابتدئ إلى أنْ يبلغ منتهاه).

فهذا تصريح من الإمام ـ رحمه الله ـ بأنّه لا يقبل إلا من ثقة.

٣. وصرّح أيوب بن أبي تميمة السَّختياني في عكرمة مولى ابن عباس وقد سأله بعضهم عن روايته عنه يشيرون إلى ضعفه: (لو لم يكن عندي ثقة لم اكتب عنه)[7].

---

(١) أبو نعيم، حلية الأولياء، ج٦، ص٣٢٣.

(٢) الجرح والتعديل، ج٣، ص١٠٠، ترجمة ٤٦٦. والمجروحين، ج١، ص٢٦٥. و تهذيب التهذيب، ج٢، ص١٥٨، ترجمة ٣٢٦.

(٣) هو: (مُطَرِّف بن عبد الله بن مطرف اليساري، بالتحتانية والمهملة المفتوحتين، أبو مصعب المدني، ابن أخت مالك، ثقة، لم يُصب ابن عدي في تضعيفه، من كبار العاشرة، مات سنة عشرين على الصحيح، وله ثلاث وثمانون). تقريب التهذيب، ص٥٣٤، ترجمة ٦٧٠٧.

(٤) هو: (عطّاف بتشديد الطاء، ابن خالد بن عبد الله بن العاص المخزومي، أبو صفوان المدني، صدوق يهم، من السابعة، مات قبل مالك). تقريب التهذيب، ص٣٩٣، ترجمة٤٦١٢.

(٥) المزي، تهذيب الكمال، ج٢٠، ص١٤٠. وأبو نعيم، حلية الأولياء، ج٢٠، ص١٤٠.

(٦) رواه الشافعي عن سفيان عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا، الرسالة، ص٣٩٧.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٧، ص٨، ترجمة ٣٢.

٤. ونُقِلَ عن زيد بن أسلم العدوي عبارة تحتَمِل أنْ تكون تصريحاً منه بأنّه لا يـروي إلا عمّن كان مقبولاً عنده، وهي ما رواه عطّاف بن خالد قال[1]: (قيل لزيد بن أسلم: عمّن هذا يـا أبا أسامة؟ قال: ما كنّا نجالس السّفهاء، ولا نتحمّل عنهم).

٥. وورد عن ابن مهدي من كلامه ما يفيد انـه ينتقِـي الرّجـال، حيـث رُوي عـن أبـي موسى محمد بن المثنى أنّه قال: (قال لي عبد الرحمن بن مهدي: يا أبا موسى، أهل الكوفة يحدّثون عن كلّ أحدٍ، قلتُ: يا أبا سعيد، هم يقولون إنّك تحدّثُ عـن كـلّ أحـدٍ، قـال: عمّـن أحـدث؟ فذكرت له محمّد بن راشد المكحولي، فقال لي: احفظ عنّي، الناسُ ثلاثةٌ: رجلٌ حافظٌ متقنٌ، فهذا لا يُختَلَفُ فيه، وآخر يَهِم، والغالب على حديثه الصحّة، فهو لا يُتْرَك، ولـو تُـركَ حديـثُ مِثْـلِ هذا لذهبَ حديثُ النّاس، وآخر الغالبُ على حديثِهِ الوَهَمُ، فهذا يُتْرَك حديثُه)[2].

قال ابن حجر[3]: (هذا أقسام الصادقين، أمّا من يتعمّد الكـذب، فلـم يتعـرّض لـه ابـن مهدي في هذا التقسيم).

فهذا ما وقفتُ عليه من تصريحاتهم بأنّهم ينتقـون شـيوخهم، ويلاحـظ أنّ غـالب هـذه التصريحات منهم كانت ردّة فعل أو جواباً عن سؤال يتعلق بشيخ من شيوخه روى عنه.

---

(١) الخطيب، الكفاية، ص١١٦.

(٢) النيسـابوري ، مسلم بن الحجاج ، التمييز ، تحقيق محمـد مصطفى الأعظمـي ، السـعودية ـ مكتبـة الكوثـر ، ط ٣ ، ١٤١٠ هـ، ص: ١٧٨. وابـن أبـي حـاتم: الجـرح والتعديـل ج: ٢ ص: ٣٨. والعقيلـي: الضعفـاء الكبـير ، ج: ٤ ، ص:٦٦.

(٣)ابن حجر : لسان الميزان ، ج: ١ ، ص: ١٢ .

المبحث الثاني

نهي المحدّث عن الرواية عن كلِّ أحد

المبحث الثاني

نهي المحدّث عن الرواية عن كلِّ أحد

هناك نقول عن بعض العلماء يذمّون فيها الرواية عن الضّعفاء عموما، أو يكرهون الرواية عن كلّ أحد، ممّا يدلّ على أنّ الذي صدر منه ذلك لم يقع فيه، ولكن لا يدخل في هذا المعنى مَن ينهى عن الرّواية عن الكذابين، أو ينهى عن الرواية عن راو ضعيف بعينه ، فهذا مما لا نستطيع أن نستدلّ به على أن المحدّث الذي صدر منه ذلك ممّن ينتقي، فهذا صدر من كثيرين من أهل الحديث، والناظر في كتب الجرح والتعديل يتّضح له ذلك، كما أنّ سياق العبارة الصادرة هو الذي يوجّه معناها.

وممّا وقفت عليه في توضيح ذلك ما يأتي:

١. ساق الإمام مسلم سنده إلى سليمان بن موسى قال: (لقيتُ طاوساً فقلت: حدثني فلان وفلان كيتَ وكيتَ، قال: (إنْ كان صاحبُك مليّاً فخذ عنه)[١].

فطاوس اليماني قرر منهجاً عاماً لهذا السائل، وهو عدم الأخذ إلا عمّن كان مليّاً أي: ثقةً، ومفهومه أيضا إن لم يكن ثقة فلا تأخُذ عنه، والعبارة كما هي جاءت عامّة، فلم يخصّصه بالنّهي عن الرّاوي الذي سمع منه سليمان، ولذا لا يتصوّر أن يحثّ غيره على ذلك، ولا يفعله. لكن قد ينهى غيره أحياناً عن الرواية عن ضعيف إن عرف أنه لا يميز حديثه

٢. عن ابن عون عن محمد يعني بن سيرين أنه قال: (إنَّ هذا الحديث دين فانظروا عمَّن تأخذونه)[٢].

وهذه كلمة من ابن سيرين ينبّه فيها على ما ينبغي أن يأخذه الراوي بعين الاعتبار، وهو النّظر فيمن يأخذ عنه، فلا يأخذ عن أيّ أحد؛ لأنّه الدّين، وهو لا شكّ أيضاً ينبيء عن طريقة ابن سيرين في الأخذ عن شيوخه.

وروى عاصم الأحول عنه أيضا أنّه قال[٣]: (لا تحدّثنا عن الحسن، ولا عن أبي العالية فإنّهما لا يباليان عمّن أخذا الحديث).

---

(١) رواه مسلم في مقدمة صحيحه، ص١٥. وسيأتي إن شاء الله مزيد توضيح لعبارة طاوس اليماني في محلّها من هذه الدراسة.

(٢) الباجي، التعديل والتجريح، ج١، ص٢٩١ .

(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج١، ص٥٣٨.

٣. وهناك كلمة للإمام مالك ينهى فيها عن الأخذ عن بعض الأصناف من الشيوخ، فقد روى معن بن عيسى قال[١]: (كان مالك بن أنس يقول: لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك: لا يؤخذ من سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ولا يؤخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جرب ذلك عليه، وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف الحديث).

٤. وروى أحمد بن سنان قال[٢]: (سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: لا يكون إماما أبدا رجل يحدث عن كل أحد).

ونفي ابن مهدي الإمامة عن كل من يحدث عن كل أحد يشير إلى الطريقة المحبذة لديه، وهي الانتقاء، وإن كان هناك من الأئمة من لم يسلك طريقة الانتقاء مثل الثوري، وقتادة، وابن جريج، وغيرهم، إلا أن هذا يلقي الضوء على طريقة ابن مهدي في الرواية.

وهناك نقل آخر عن ابن مهدي فيه كراهته الكتابة عن الضعفاء، فروى أبو بشر بكر بن خلف قال[٣]: قال عبد الرحمن بن مهدى: (لا ينبغي للرجل أن يشغل نفسه بكتابة أحاديث الضعاف؛ فان أقل ما فيه أن يفوته بقدر ما يكتب من حديث أهل الضعف يفوته من حديث الثقات).

٥. وروى المنهال بن بحر[٤] قال: سمعت شعبة يقول[٥]: (انظروا عمن تكتبون، اكتبوا عن قرة بن خالد[٦]، وسليمان بن المغيرة[٧]، والأسود بن شيبان[٨]، وابن عون[٩]).

---

(١) العقيلي، الضعفاء الكبير، ج١، ص١٣.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص١٦.

(٣) الخطيب البغدادي، الكفاية، باب في اختيار السماع من الأمناء، ص١٣٢.

(٤) هو: منهال بن بحر أبو سلمة العقيلي القشيري. قال أبو حاتم: ثقة. وقال ابن عدي: (وليس للمنهال بن بحر كثير رواية). الجرح والتعديل،ج٨، ص٣٥٧، ترجمة ١٦٣٨. الكامل، ج٦، ص٣٣١، ترجمة١٨١٢.

(٥) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، ص٤٠٧.

(٦) هو: (قرة بن خالد السدوسي، البصري، ثقة ضابط، من السادسة، مات سنة خمس وخمسين). تقريب التهذيب، ص٤٥٥، ترجمة٥٥٤٠.

(٧) هو: (سليمان بن المغيرة القيسي مولاهم، البصري، أبو سعيد، ثقة ثقة، قاله يحيى بن معين، من السابعة، أخرج له البخاري مقرونا وتعليقا، مات سنة خمس وستين). تقريب التهذيب، ص٢٥٤، ترجمة ٢٦١٢.

(٨) هو: (الأسود بن شيبان السدوسي، بصري، يكنى أبا شيبان، ثقة عابد، من السادسة، مات سنة ستين). تقريب التهذيب، ص١١١، ترجمة ٥٠٢.

(٩) هو: (عبد الله بن عَون بن أرْطَبان، أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسنّ، من السادسة، مات سنة خمسين على الصحيح). تقريب التهذيب، ص٣١٧، ترجمة٣٥١٩.

وهناك عبارة أيضا لشعبة قال فيها: (نعم الرجل سفيان ـ يعني الثوري ـ لولا أنّه يقمّش) وفسرها يعقوب بن سفيان بأنّه يعني: (يأخذ مِن النَّاس كلّهم)[1]، وفي رواية: (لا تحملوا عن الثوري إلا عمَّن تعرفون فإنّه لا يبالي عمَّن حمل)[2]، وما أخذه شعبة على الثوري يبعد أنّه يقع فيه، ويعطي فكرة عن منهج شعبة في الأخذ.

ومن خلال ما سبق يُلاحظ ما يأتي:

أ- كان النهي عن الرواية عن الضّعفاء أو الحثّ على الأخذ عن الثّقات عامّاً، ورَسَمَ المنهجَ الذي ينبغي أنْ يعيه المحدّث عند الرواية.

ب- كان بعض المحدّثين يأخذ على غيره الرواية عن كلّ أحد، ممّا يُشعِر أنّه كان على خلاف هذه الطريقة في الرواية.

ج- لا يدخل في هذا الباب النهي الخاص عن الرواية عن بعض الضعفاء، فهو أمر يشترك فيه كثير من المحدّثين، والنهي عن ضعيف لا يلزم منه اجتناب الناهي الرواية عن عامة الضّعفاء، بل قد ينهى الضعيف عن مثله.

---

(١) الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق خليل منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩م، ج١، ص٤١٣.

(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية، باب ذكر الحجة على أنّ رواية الثقة عن غيره ليست تعديلا له، ص٩١.

المبحث الثالث

ألفاظ المحدّثين المتعلّقة بالانتقاء

المبحث الثالث

ألفاظ المحدّثين المتعلّقة بالانتقاء

تُعَدُّ ألفاظ علماء الجرح والتعديل من أهم الطّرق التي ترشد إلى أسماء المحدثين الذين عرف عنهم انتقاء الشيوخ، ولكن يحسن التنبيه هنا على أنّ هذه الألفاظ منها ما يدلُّ دلالة واضحة على ذلك، فالأمر فيها سهل من ناحية الدلالة، ومنها ما يحتمِل ذلك، ونحتاج هنا إلى تحقيق دلالتها، باستقراء من وردت فيهم من الرواة، ويبقى إثبات ذلك ـ بعد الوقوف على دلالة الألفاظ ـ هو الأهم من خلال استقراء أسماء الذين نسبت إليهم تلك الألفاظ، أو صدرت في حقهم، ولكن يبقى أهمية الوقوف عليها تتجلى في معرفة أسماء اكثر المحدثين الذين انتقوا شيوخهم خلال هذه الطريقة، كما تظهر أهميتها من ناحية إثبات الانتقاء من حيث الجملة، بعد التحقق من دلالتها، ويحسن التنبيه أيضا على أننا قد نجد المحدّث الواحد وصف بالانتقاء بأكثر من لفظ؛ لصدورها من عدة محدّثين في المحدث المعنيّ بذلك، وهذا مما يثري لدينا قاموس ألفاظ الانتقاء.

وممّا يستفاد من الوقوف على تصريح أحد المحدّثين في وصفه بعض الأئمة بالانتقاء هو أنه يعطي صورة مبدئية عن موقف المحدّث الذي أطلق مثل هذا التصريح من شيوخ المنتقي، من حيث قبولهم أو الحكم بثقتهم عموما.

وسيكون محور هذا المبحث هو استقراء الألفاظ الدالّة على انتقاء الشيوخ ـ ما أمكن ـ مع نسبتها إلى قائلها، ومن قيلت فيه، وسأكتفي في هذا المبحث بنقل العبارات دون توثيق، حيث سيتكرر ذكر هذه العبارات في المبحث المتعلّق بأسماء المحدثين الموصوفين بالانتقاء وسيتم هناك عزوها إلى مصادرها والتعليق عليها، ورأيت أن أقسّم الألفاظ إلى قسمين على النحو الآتي:

أولاً: ألفاظ الانتقاء الصريحة:

١. **(فلان لا يروي أو لا يحدّث إلا عن ثقة)**: هذا العبارة تعدّ من العبارات الصريحة في الدلالة على انتقاء الشيوخ وقد صدرت في جماعة من كبار المحدثين، وهي أمّ ألفاظ الانتقاء من حيث دلالتها على الانتقاء، ومن حيث كثرة استعمالها في وصف المحدثين بالانتقاء، وغالباً ما كان علماء الجرح والتعديل يذكرون هذه العبارة في تراجم بعض الرواة الذين تكلّم فيهم أو جُهّلوا فجاءت هذه العبارة في سياق تعديلهم، أو قبولهم، مستدلين لذلك برواية بعض المحدثين الذين لا يحدثون إلا عن الثقات عنهم، وخاصة إذا لم يرد فيهم جرح أو تعديل، كما

جاءت هذه العبارة في تراجم بعض كبار المحدثين في سياق التمتين لهم، والثناء على طريقتهم في الرواية عن شيوخهم.

ومن المحدثين الذين قيل فيهم ذلك: مالك بن أنس، ويحي بن أبي كثير اليمامي، ومنصور بن المعتمر السلمي، وسعيد بن المسيّب، وإسماعيل ابن أبي خالد الأحمسي، وشعبة بن الحجاج، ومحمد بن الوليد بن عامر الزبيدي، ويحي القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وإبراهيم النخعي، وزائدة بن قدامة، وغيرهم كما سيظهر في أثناء هذه الدّراسة.

٢. **(شيوخ فلان كلّهم ثقات)**: وهذه من العبارات القوية والصريحة التي تدلُّ دلالة واضحة على انتقاء المحدّث المعنيّ بهذا اللفظ، ولا تستثني من شيوخه أحدا مِن وَصْفِ الثقة، وهذه العبارة قالها أبو داود في حريز بن عثمان، ومثلها قول ابن معين: (وكلّ من روى عنه ابن أبي ذئب ثقة إلا أبا جابر البيّاضي). وقول أحمد بن صالح المصري: (شيوخ ابن أبي ذئب كلهم ثقات إلا أبا جابر البيّاضي).

٣. **(فلان يَنْتَقِي الرّجال)**: ورد هذا اللفظ في حقّ جماعة من الحفاظ، وهذه العبارة استعملوها في وصف المحدّث أنّه اختار شيوخاً ثقاتاً، وتجنّب الرواية عن الضعفاء، ومن الذين وقفت عليهم ممن قيل فيه ذلك: مالك بن أنس، وشعبة بن الحجّاج، ويحيى القطان.

٤. **(إذا حدّث فلان عن رجلٍ فهو حجّة)**: قاله الإمام أحمد في عبد الرحمن بن مهدي، وفي رواية: (فهو ثقة)[١]. وهو لفظ يقتضي الحكم بثقة كل من حدّث عنه من قيل فيه.

٥. **(فلان إمام في التخيير، وثقة الرجال)**: قاله الإمام الشافعي في محمد بن شهاب الزهري.

٦. **(فلان أمانٌ فيمن حدّث عنه من الرّجال)**: قاله عليّ بن المديني في مالك بن أنس.

٧. **(تسْأل عن رجلٍ روى عنه فلان؟)**: قاله الإمام أحمد في أيوب السختياني.

٨. **(لا نبالي أن لا نسأل عمّن روى عنه مالك)**: من الألفاظ الصريحة في الانتقاء، صدر من احمد وابن معين في مالك بن أنس.

٩. **(فلان يشدّد في الرجال)**: قاله الإمام مالك في شعبة بن الحجاج.

١٠. **(إذا روى فلان عن رجل فلا تسأل عنه)**: قاله أحمد بن صالح المصري في بكير بن الأشجّ.

١١. **(فلان نقيّ الرجال)**: قاله أبو حاتم الرازي في الإمام مالك.

١٢. **(روى عنه فلان مع شدّة استقصائه)**: قاله ابن عدي في يحيى القطان.

١٣. **(شيوخ فلان نُقَاوَة إلا في النّادر)**: أطلقه الذهبي في شعبة بن الحجاج.

---

(١) جاء في سير اعلام النبلاء، ج٩، ص٢٠٣، (وقال أحمد بن حنبل: إذا حدّث عبد الرحمن عن رجل فهو ثقة).

١٤. **(شيوخ فلان جيّاد)**: أطلقه الذهبي في شعبة بن الحجاج.

١٥. **(فلان منقٍّ للرّجال)**: أطلقه الذهبي في شعبة بن الحجاج.

١٦. **(فلان لا يروي عن ضعيف غير فلان)**: قاله أبو يعلى الخليلي في الإمام مالك.

١٧. **(فلان يتّقي الضعفاء)**: هذا اللفظ قاله ابن عدي في شعبة بن الحجاج، وهو لفظ صريح في الدلالة على الانتقاء، ومفهومه أنه لا يحدّث إلا عن الثقات، والله أعلم.

١٨. **(فلان نقيّ الحديث)**: هذا اللفظ قاله العجلي في شعبة بن الحجاج، وأبو حاتم الرازي في مالك بن أنس، وأحمد بن حنبل في يحيى بن أبي كثير. وقد فسّر أبو حاتم الرازي العبارة حين قال في ترجمة وهيب بن خالد الباهلي ـ أحد المنتقين ـ: (ما أنقى حديثه ! لا تكاد تجده يحدّث عن الضّعفاء).

١٩. **(لم أر أحداً أجدر أن يحمل عنه قال رسول الله ﷺ من فلان)**: قاله ابن عيينة في محمد بن المنكدر.

٢٠. **(إذا روى عن الرجل مثل فلان فهو غير مجهول)** : قاله ابن معين في الشعبي وابن سيرين، وقال أحمد مثله في يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي.

٢١. **(فلان كان شديد الأخذ)**: قال العبارة ابن شاهين في يحيى القطان.

والمقصود هنا شدة أخذه عن الشيوخ، ويدلّ على ذلك ما قاله الخطيب البغدادي في ترجمة: جعفر بن محمد بن أبي عثمان أبو الفضل الطيالسي، (ت ٢٨٢هـ)[(١)]: (وكان ثقةً ثبتاً صعب الأخذ)، ثم أسند إلى جعفر بن أبي عثمان الطيالسي قال: (سمعت يحيى بن معين يقول: لو أدركت أنت زيدَ بن الحباب، وأبا أحمد الزبيري لم تكتب عنهم، يعني في شدّة أخذه عن الشيوخ، قلنا لجعفر: لم؟ قال: إنما كانوا شيوخاً).

ومن خلال ما سبق فإن الألفاظ المذكورة تدور حول المعاني الآتية:

أ- الحكم على شيوخ المحدث بالثقة والنّقاوة.

ب- وصف المحدّث بأنّه لا يروي إلا عن الثّقات أو بأنه يتّقي الرّواية عن الضّعفاء عموماً.

ج- عدم المبالاة بالسؤال عن شيوخ المحدث لثقتهم، أو التعجّب من السؤال عنهم.

---

(١) الخطيب، تاريخ بغداد، ج٧، ص١٨٨، ترجمة٣٦٤٠.

د - وصف المحدّث بالتشدد في الرجال، أو شدّة الأخذ عن الشيوخ.

هـ - رفع جهالة الراوي برواية المحدّث عنه.

ثانيا: ألفاظ الانتقاء المحتملة:

١. **(مثل فلان كنا نقول له عمّن!)**: وهذا من الألفاظ المحتملة في الدلالة على الانتقاء، قاله الإمام الأوزاعي في شيخه حسان بن عطية عندما سئل عمن يروي، وهو يحتمل أحد أمرين:

الأول: أنه مهاب؛ فلا يسأله أحدٌ لجلالته وعلو قدره.

الثاني: أنه ينتقي في الرواية، ويتحفّظ في روايته عن الضّعفاء والمجهولين، ولا يروي إلا عن ثقة، فلا يحتاج إلى سؤال[١].

٢. **(إذا روى فلان عن رجل فسمّاه فهو ثقة يحتجّ به)**: قاله ابن معين في الحسن البصري والشعبي وابن سيرين وهو محتمل، لأنّه خصّ ما سمّاه المحدّث دون ما أرسله.

٣. **(ما كان فلان بأقلّهم حديثا، ولكنّه كان شديد الاتّقاء)**: قاله شعبة في حبيب بن الشهيد الأزدي، وهذا اللفظ يحتمل أمرين:

أولاً: أنّه لم يكن يروي عن كلّ أحد، وإلا لكثر حديثه.

ثانياً: أنّ قلة حديثه المروي كانت لتورّعه عن التحديث(٢).

٤. **(فلان لا يحدّث أحداً حتى يَسْأل عنه، وان كان صاحب سُنّة حدّثه، وإلا لم يحدثه)**: قاله العجلي في زائدة بن قدامة. فيحتمل أنّه ينتقي، فلا يتصوّر انتقاؤه لتلاميذه ولا ينتقي شيوخه، وقد يكون متعلّقا بالمبتدعة دون غيرهم تأديباً لهم.

ومع ذلك ورد قولٌ للحاكم بأنّ زائدة لا يحدّث إلا عن الثقات كما سيأتي في محلّه.

---

(١) سيأتي ترجيح أحد الاحتمالين في أثناء الكلام على حسان بن عطية في المبحث الثالث من الفصل الأول من الباب الثاني، ص

(٢) والاحتمال الأول اقوى كما سيأتي في أثناء الكلام على حبيب بن الشهيد في الفصل الأول من الباب الثاني.

الفصل الثالث

أسباب انتقاء الشيوخ عند المحدّثين

المبحث الأول: التورّع والتقوى .

المبحث الثاني: مذهب المحدّث في شرط قبول الرواية:

المطلب الأول: خوارم العدالة المختلف فيها.

المطلب الثاني: خوارم الضبط المختلف فيها .

المبحث الأول

التورّع والتقوى

المبحث الأول

التورّع والتقوى

لا شكّ أنّ التثبّت في الأخبار أمر قررته الشريعة الغرّاء، فنزل القرآن بشأنه، وأمر به النبي ﷺ في غير حديث؛ احتياطاً للدين، واستجاب الصّحابة لذلك فقاموا به خير قيام، ثم لّما ظهرت البدع، والأهواء، والفتن، وما ترتّب عليه من ظهور الوضع في الحديث، صاروا يتشدّدون في طلب الإسناد، فلا يقبلون حديثاً بدونه، للوقوف على حال الناقل من العدالة، ثمّ الضبط، وكان بعض المحدّثين يطلق أنّ طلبهم للإسناد؛ إنّما لأنّ الأمر دين، فروى عبدان عن عبد الله بن المبارك أنه قال: (الإسناد عندي من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، ولكن إذا قيل له: من حدثك؟ بقي[1]). قال عبدان: (ذكر هذا عند ذكر الزنادقة، وما يضعون من الأحاديث)[2].

وكان بعض المحدّثين اتّخذ لنفسه طريقة في الرواية، فالتزم بأن ينتقي شيوخه، فلا يروي عن كلّ أحد، فشددوا في الأسانيد، وورد في بعض عباراتهم ما يفيد أنّهم لا يستحلّون الرواية عن (فلان).

فتكلم شعبة في أبان بن أبي عيّاش[3]، وترك الرواية عنه، فسأله بعضهم أن يكفّ عنه فكان شعبة يجيب بأنه لا يَحِلّ له أن يكفّ عنه لأنه يكذب[4].

---

(١) أي بقي ساكتاً مُفْحَماً، أو بقي ساكتاً مبهوتاً منقَطِعاً عن الكلام، قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة ـ رحمه الله ـ في تعليقه على قوله: (بقي): (وهذا أسلوب معروف الاستعمال في محاورات أهل القرن الثاني والثالث والرابع، يحذفون بقية هذه الجملة للعلم بها، وأدباً منهم في طيّها؛ لأنّها تكشف عن ضعف المقولة فيه، أو نقده، فيطوونها للبعد عن التصريح بما يفيد الذمّ أو النقص...) .وقد أطال الشيخ في تحقيق هذه اللفظة، وبيان ما وقع فيها من تحريف عند بعض العلماء. أبو غدّة، عبد الفتاح، الإسناد من الدين، وصفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدّثين، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٢م، ص٣٥.

(٢) الخطيب، تاريخ بغداد، ج٦، ص١٦٥، ترجمة ٣٢١٤.

(٣) هو : (أبان بن أبي عيّاش: فيروز، البصري، أبو إسماعيل العبدي، متروك، من الخامسة، مات في حدود الأربعين). تقريب التهذيب، ص٨٧، ترجمة ١٤٢.

(٤) ابن أبي حاتم: تقدمة المعرفة للجرح والتعديل، ص١٧١. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٧، ص٤٦١.

وقال ابن عدي: (وأرجو أنه ممن لا يتعمد الكذب إلا أنه يشبه عليه ويغلط). الكامل في ضعفاء الرجال، ج١، ص٣٨٦.

وأبان في نفسه صدوق، وهو من الذين انشغلوا بالعبادة والزهد عن ممارسة الحديث والاشتغال به، ونفى عنه أبو زرعة وغيره تعمّد الكذب[1].

وقيل لعبد الرحمن بن مهدي: (لم تركت حديث حكيم بن جبير[2]؟ فقال: حدّثني يحيى القطان، قال: سألت شعبة عن حديثٍ مِن حديث حكيم بن جبير، فقال: أخاف النار)[3].

قال أبو حاتم: (فقد دلّ أن كلام شعبة في الرجال حسبة، يتديّن به، وأنّ صورة حكيم بن جبير عنده، صورة من لا يسع قبول خبره، ولا حَمْل العلم عنه، فيلحِق برسول الله ﷺ ما لم يقله)[4].

والحديث الذي ترك شعبة من أجله حكيم بن جبير هو حديث الصدقة[5].

وقال عمرو بن علي: (سألت عبد الرحمن بن مهدي عن حديث لعبد الكريم المعلم[6] فقال: هو عن عبد الكريم؟ فلما قام سألته فيما بيني وبينه، قال: فأين التقوى؟).

قال ابن أبي حاتم: (يعني أنّ التقوى تحجزه عن الرواية عمّن ليس بثقة عنده، في السرّ والعلانية، وكان عبد الكريم المعلّم عنده غير قوي؛ فكره أن يحدّث عنه)[7].

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٢٩٥، ترجمة ١٠٨٧.

(٢) هو: (حكيم بن جبير الأسدي، وقيل: مولى ثقيف الكوفي، ضعيف، رمي بالتشيع، من الخامسة). تقريب التهذيب، ص١٧٦، ترجمة ١٤٦٨.

وذكر ابن رجب حكيم بن جبير من الرواة الذين اختلف فيهم: هل هو ممن كثر خطؤه وفحش؟ أو ممن قلّ خطؤه؟. شرح علل الترمذي، ج٢، ص٥٦٥.

(٣) ابن أبي حاتم، تقدمة المعرفة للجرح والتعديل، ص١٧١.

(٤) ابن أبي حاتم، تقدمة المعرفة للجرح والتعديل، ص١٧١.

(٥) رواه الترمذي من طريق شريك عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله ﷺ: (مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَسْأَلَتُهُ فِي وَجْهِهِ خُمُوشٌ أَوْ خُدُوشٌ أَوْ كُدُوحٌ، قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَمَا يُغْنِيهِ؟ قَالَ: خَمْسُونَ دِرْهَمًا، أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ). قال أبو عيسى: (حديث ابن مسعود حديث حسن، وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث). سنن الترمذي كتاب الزكاة، باب ما جاء من تحل له الزكاة، ج٣، ص٤٠، ح٦٥٠.

(٦) هو: (عبد الكريم بن أبي المُخَارِق، بضم الميم وبالخاء المعجمة، أبو أمية المعلّم، البصري، نزيل مكة، واسم أبيه قيس، وقيل طارق، ضعيف). تقريب التهذيب، ص٣٦١، ترجمة ٤١٥٦.

(٧) ابن أبي حاتم، تقدمة المعرفة للجرح والتعديل، ص٢٥٢.

وهذا الذي ذهب إليه ابن مهدي يعدُّ في قمّة الورع، إذ لم يرض أن يحدّث بحديث لعبد الكريم بن أبي المخارق في مجلسه أمام عامة الطلبة، وليس هذا فقط، بل لم يرض أيضا أنْ يحدّث به عَمْرو بن عليّ أخصّ تلاميذه، لضعف عبد الكريم عنده.

ولكن حدثت نفس القصّة مع يحيى القطّان، وكان عمرو بن عليّ موجوداً في مجلسه، فحدّث بما جرى فقال: (وذكروا مرة عند يحيى يوم الجمعة في مسجد الجامع وأنا شاهد الـتروّح في الصّلاة، فقال: يذكرون عن مسلم بن يسار وأبي العالية، فقال له عفان: مِن حديثِ مَنْ؟ فقال فيما بينه وبينه وأنا أسمع: حدثنا هشام بن أبي عبد الله عن عبد الكريم المُعَلِّم عن عمير ابن أبي يزيد، وأما عبد الرحمن فإنّي سألته فيما بيني وبينه فقال: فأين التقوى؟)[1].

فأفادت الحكاية تورّع القطان وابن مهدي عن التحديث بحديث لعبد الكريم أمام الناس، ورأى ابن مهدي أن لا يحدّث به الخواصّ أيضا، بينما فعل ذلك يحيى القطّان.

وقال يحيى بن سعيد القطان: (ما تركت حديث محمد بن إسحاق[2] إلا لله)[3].

وسبب ترك القطان لمحمد بن إسحاق، لأنّه أخبر أنّه يكذب، فقد روي عن سليمان بن داود قال: (قال لي يحيى بن سعيد القطان: أشهدُ أنَّ محمَّدَ بن إسحاق كذّاب، قال: قلت: ما يدريك؟ قال: قال لي وُهَيْبُ بن خالد: إنّه كذّاب، قال: قلت لوهيب: ما يدريك؟ قال: قال لي مالك بن أنس: أشهد أنّه كذاب، قلت لمالك: ما يدريك؟ قال: قال لي هشام بن عروة: أشهد أنّه كذاب، قلت لهشام: ما يدريك؟ قال: حدّث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، وأُدْخِلَت عليَّ وهي بنت تسع سنين، وما رآها رجلٌ حتى لَقِيَت الله)[4].

فهذه جملة من الأمثلة على أنّ بعض المحدثين مثل شعبة وابن مهدي والقطان، تركوا الرواية عن بعض الرواة تورّعاً وحسبة، وهي تفيد أنهم تركوا حديث بعضهم بعد أن كتبوه، لمّا علموا ما يقدح في عدالتهم أو ضبطهم.

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٦، ص٥٩.

(٢) هو: (محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطّلبي، مولاهم المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلّس، ورمي بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة، مات سنة خمسين ومائة ويقال بعدها). تقريب التهذيب، ص٤٦٧، ترجمة ٥٧٢٥.

وقد أفرد ابن سيّد الناس له وللواقدي ـ رحمهما الله ـ في أول كتابه: (عيون الأثر) ترجمة وافية استعرض فيها أقوال العلماء فيهما الموثقين والمضعفين، وناقشها بتفصيل.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج٦، ص١٠٣، ترجمة ١٦٢٣.

(٤) ابن عدي، الكامل، ج٦، ص١٠٣.

ولكن قد يَرِد على الذّهن سؤالٌ مهم، وهو: لماذا لم يسلك بقيّة المحدّثين الطريقة التي سلكها من ينتقي الشيوخ، ما دام أنّ الأمر دين؟ وهل الرواية عن كل أحد جرح في الرّاوي؟

أولاً: نجد كبار الأئمة من المحدثين كتبوا عن الضعفاء، ولكنهم كانوا يميزون ما رَوَوْا، وكانت لهم أغراض من الكتابة عن الضعفاء.

قال الخطيب البغدادي[1]: (وليس يعيب طالب الحديث أنْ يكتب عن الضعفاء، والمطعون فيهم؛ فإنّ الحفاظ ما زالوا يكتبون الروايات الضعيفة، والأحاديث المقلوبة، والأسانيد المركّبة؛ لينقّروا عن واضعيها، ويبيّنوا حال مَن أخطأ فيها).

وقد صرّح بمثل هذا سفيان الثوري فقال: (إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه: أسمع الحديث من الرجل اتخذه ديناً، وأسمع الحديث من الرجل أُوقِفُ حديثه، وأسمع من الرجل لا أعبأ بحديثه، وأحبُّ معرفته)[2].

وفي رواية: (إنّي لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه: فمنه ما أتديّنُ به، ومنه ما أعتبر به، ومنه ما أكتبه لأعرفه)[3].

فكان الثوري - وهو من كبار النقاد المحدّثين بلا شكّ - يرى جواز الرواية عن الضعفاء والكذابين ويميّز حديثهم، وكانت له أغراض كما بيّن، ولكنّ شعبة لم يكن يرضى طريقته، حتى قال فيه: (ثقة، يروي عن الكذابين)[4].

وعن شعبة قال: (إذا حدّثكم سفيان عن رجل لا تعرفوه فلا تقبلوا منه، فإنما يحدثكم عن مثل أبي شعيب المجنون، الصّلت بن دينار)[5].

---

(١) الخطيب، تاريخ بغداد، ج١، ص٤٣.

(٢) العقيلي، الضعفاء الكبير، ج١، ص١٥.

(٣) الخطيب، الجامع، ج٢، ص١٩٢.

(٤) الخطيب، الكفاية، ص٩١.

(٥) العقيلي، الضعفاء، ج٢، ص٢٠٩، ترجمة ٧٤٣.

قال ابن حبان: (وكان الثوري إذا حدث عنه كان يقول: أبو شعيب، ولا يسميه، كان أبو شعيب ممن يشتم أصحاب رسول الله ﷺ، ويبغض علي بن أبي طالب، وينال منه ومن أهل بيته، على كثرة المناكير في روايته). ابن حبان: المجروحين، ج١، ص٣٧٥، ترجمة ٥٠٢.

ثانيا: الرواية عن كلّ أحدٍ ليست جرحاً إذا كان الراوي مميزاً لما يرويه، وينطبق ذلك علـى كبار المحدثين كالثوري، وقتادة[١]، وابن جريج[٢] وغيرهم من المشاهير الذين عُرِفُوا بالرّواية عن كلّ أحد، أما إذا لم يكن يميّز عمّن يروي عنه، وكثر ذلك منه، فإنّ ذلك لا شـكّ يجرحه، والله أعلم، لأنّه ينمّ عن قلّة الديانة، لما يترتّب عليه من اغترار العامّة بروايته فيتخذونها ديناً، ولذا عاب بعض المحدثين الرواية عن كلّ أحد، فعسى أنْ ينشأ بعدهم أقوامٌ، فإن عُوتِبوا في الرّواية عن الضعفاء، قالوا قد روى عنه فلان[٣]، وأما الذين اتخذوا الرواية عن الثقات مذهباً، وتركوا الرواية عـن الضعفاء فإنهم أرادوا شدة التوثّق للسنة، ومزيد الاحتياط، ورأوا أنّ الدين يوجب عليهم ذلك، وهو في نفس الوقت لا يقدح في غيرهم ممن لم يسلك هذه الطريقة من كبار المحدّثين، الذين توسّعوا بعض الشيء في الرواية عن الضعفاء لمقاصد معيّنة عندهم، وكانوا يميّزون ذلك، وفعلوا ذلك خدمةً للدين ودفاعاً عن سنته ﷺ.

قال الذهبي[٤] في ترجمة: يزيد بن عبد الله بن أسامة الليثي: (من ثقات التابعين وعلمائهم، لم أذكره إلا لأنّ أبا عبد الله بن الحذّاء أورده في (باب مَن ذُكِر بجرح من رجال الموطّا)، فلم يأتِ بشيءٍ أكثر من قول ابن معين: يروي عن كلّ أحدٍ، وما هذا بجرح؛ فإنّ الثّوري كذلك يفعل، وهو حجّة).

وذكر الحافظُ العلائيُّ أنّ الرّاوي لا يجب عليه أنْ لا يروي إلا عن ثقة، بل أطبق الرواة على الرّواية عن الضُّعفاء، وكان بعضهم يبيّن ضعف الراوي عند الرّواية، وكان غالبهم يكتفي بما يعرفه أهل الفنّ مِن حاله[٥].

---

(١) قال الشعبي في قتادة: (حاطب ليل). تهذيب التهذيب، ج٨، ص٣١٧، ترجمة ٦٣٧.
جاء في تهذيب الكمال: (قال سفيان: قال لي عبد الكريم الجزري: تدري ما حاطب ليل؟ قلت: لا، إلا أن تخبرني، قال: هو الرجل يخرج في الليل، فيحتطب فتقع يده على أفعى فتقتله، هذا مثل ضرب لطالب العلم، إن طالب العلم إذا حمل من العلم مالا يطيقه، قتله علمه كما قتل الأفعى حاطب ليل). المزي، تهذيب الكمال، ج٢٣، ص٥١٠، ترجمة ٤٨٤٨.

(٢) قال الإمام مالك : (كان ابن جريج حاطب ليل). تهذيب التهذيب، ج٦، ص٣٥٩، ترجمة٧٥٨.

(٣) بين ذلك الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب في خاتمة كتابه: أحوال الرجال، تحقيق: صبحي السامرائي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ ص٢١٠.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٧، ص٢٥٠.

(٥) العلائي، جامع التحصيل، ص٨١.

وقال ابن حبان[1] في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي: (فإن احتجَّ محتجٌّ بأنَّ شعبةَ والثوريَّ رويا عنه، فإنّ الثوريَّ ليس من مذهبه تَرْكُ الرِّواية عن الضُّعفاء، بل كان يؤدِّي الحديث على ما سَمِع؛ لأنْ يرغِّبَ النَّاس في كتابة الأخبار، ويطلبوها في المدن والأمصار، وأما شعبة وغيره من شيوخنا فإنهم رأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها، وكتبوها ليعرفوها، فربما ذكر أحدهم عنه الشيء بعد الشيء على جهة التعجّب، فتداوله الناس).

وكلام ابن حبّان أفاد أنّ الثوري لا ينتقي الشيوخ؛ لأنّه لم يتخذه مذهباً، وكان له غرض من ذلك، بخلاف شعبة، وإنْ كان حصلَ له أنْ روى عن الضُّعفاء أحيانا للمعرفة[2].

ثالثاً: وذكر أبو الوليد الباجيّ نوع الأحاديث التي يجوز أخذها عن كلّ أحد، فقال[3]: (واعلم أنَّ أَخْذَ الحديثِ يكونُ على وجهين، أحدهما: للعمل به، واتخاذه ديناً، فهذا يجب أنْ لا يُعْتَمَد عليه إلا بعد أنْ يُؤْخَذَ عن الثِّقة، وذلك الثِّقة عن ثقة حتى يصل إلى النبيﷺ، والثاني: أنْ يُؤْخَذ ليُعلم أنّه قَد رُوِيَ، ويُعلم وَجْهَ ضعفه؟ فهذا يجوز أنْ يُؤْخَذ عن كلِّ ضَرْبٍ).

ولذا فإنَّ الرِّواية عن كلّ أحدٍ ليست جرحاً إذا كانت ممَّن يميز بين الضَّعيف وغيره، وبعبارة أخرى فإنَّ الذين سلكوا طريق الانتقاء واتّخذوه مذهباً، كانوا لا يَرَوْنَ الرِّواية عن الضعفاء أو الكذابين مطلقاً، ـ وإن كان وقع لهم أنهم رووا عن ضعفاء لسبب معيَّن أحياناً، وارتبط تورُّعهم عن الرِّواية عن الضُّعفاء بشروطهم في الراوي، ويرى آخرون جواز الرواية عنهم مطلقا لمقاصد مع تمييزهم لذلك، والله ـ سبحانه وتعالى ـ أعلم.

(١) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ٢٠٩ .

(٢) هذا رأي ابن حبان ، وفي ظنّي أنّ شعبة لم يكن يروي عن جابر للمعرفة ـ والله أعلم ـ وسيأتي تفصيل ذلك في مبحث أسباب الرواية عن الضعفاء .

(٣) الباجي : التعديل والتجريح ، ج: ١ ص: ٢٨٩ .

المبحث الثاني

مذهب المحدّث المنتقي في شرط قبول الرواية

المبحث الثاني

مذهب المحدّث المنتقي في شرط قبول الرواية

إنّ اختيار المحدّث لشيوخه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بشروطه في الراوي، وهناك من صرّح منهم بشروطه فيمن يُقْبل حديثه، ومنهم مَن لم يصرّح، ولا ريب أنّ الوقوف على بعض النماذج يلقي الضوء على هذه المسألة.

وقد قسّم ابن رجب رواة الحديث إلى أربعه أقسام فقال: (فمنهم من يتّهم بالكذب، ومنهم من غلب على حديثه المناكير لغفلته وسوء حفظه، وقد سبق ذكر هذين القسمين، وحكم الرواية عنهما)[1].

وقسم ثالث: أهل صدق وحفظ، ويندر الخطأ والوهم في حديثهم، أو يقلّ، وهؤلاء هم الثقات المتّفق على الاحتجاج بهم.

وقسم رابع: هم أيضا أهل صدق وحفظ، ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيراً، لكن ليس هو الغالب عليهم)[2].

هناك أقوال لبعض المحدثين الموصوفين بالانتقاء تعرّضوا فيها إلى ما يقدح في عدالة الراوي وضبطه، والناظر فيها يجدها تتعلق بشروط الراوي عموماً، وهو مما يتّفق عليه غالب المحدثين من حيث العموم، وإن اختلفوا في بعضها، ولذا سيكون محور هذا المبحث ما يأتي:

أولاً: بيان الشروط العامة التي نصّ عليها بعض المحدثين المنتقين.

---

(١) نقل ابن رجب عن الترمذي أن للعلماء في جواز الرواية عنهم قولين، الأول: جواز الرواية عنهم، وحكاه عن الثوري، والثاني: الامتناع عن ذلك، وحكاه الترمذي عن أكثر أهل الحديث. ولكن ابن رجب عقب على القول الأول بقوله: (حكاه عن سفيان الثوري، لكن كلامه في روايته عن الكلبي يدلّ على أنّه لم يكن يحدّث عنه إلا بما يعرف أنّه صدق). ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج١، ص٣٨٢.

والثابت أنّ الثوري كان يحدّث عن الكلبي تعجّباً، وقد فصلت في الجواب عن هذا التعارض في ترجمة الكلبي في ملحق الشيوخ الضعفاء في آخر الرسالة.

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج١، ص٣٩٦.

ثانياً: بحث الشروط الزائدة أو المختلف فيها عند المنتقين، في جانبي العدالة والضبط، لمعرفة أثرها في اختيار شيوخهم.

أما عن الشّروط التي نصّ عليها بعضُ المنتقين فغالبها جاء إجابة عن سؤال من سأل عمَّن يُتْرَكُ حديثه، ومن النصوص في ذلك:

ما أسنده الخطيب[1] إلى عبد الله بن المبارك أنه قال: (يُكْتَبُ الحديثُ إلا عن أربعةٍ: غَلاَّطٍ لا يَرجِع، وكذَّابٍ، وصاحبِ بدعةٍ وهوى يدعو إلى بدعته، ورجلٍ لا يَحْفظ فيحدِّث من حفظه).

وورد مثل ذلك عن شعبة، فروى عبد الرحمن بن مهديُّ عنه أنّه سُئل[2]: (حديث مَنْ يُتْرَك؟ قالَ: مَن يكذِب في الحديث، ومَن يُكثِر الغَلَط، ومَن يُخطِئ في حديثٍ مُجْتَمَعٍ عليه، فيقيم على غلطه فلا يرجع، ومن روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون). وفي رواية عن شعبة أنه ذكر المتّهم بالكذب ممن يترك[3].

وكان مالك يقول[4]: (لا يُؤْخَذُ العلمُ مِن أربعةٍ: رجلٍ مُعلِن بالسَّفَه، وإن كان أروى الناس، ورجلٍ يكذب في أحاديث النّاس إذا حدّث بذلك، وإن كنت لا تتَّهمه أنْ يكذِب على رسولِ الله ﷺ، وصاحبِ هوى يدعو النّاسَ إلى هواه، وشيخٍ له فضل وعبادة إذا كان لا يَعرِف ما يحدِّث به).

وأيضا رُوِيَ عن ابن مهديّ أنّه قال[5] : (ثلاثةٌ لا يُحْمَل عنهم : الرَّجلُ المتَّهم بالكذب، والرَّجلُ كثير الوهَمِ والغلطِ ، ورجلٌ صاحب هوى ، يدعو إلى بدعتهِ).

وروى الخطيب[6] عن أحمد بن سنان أنّه قالَ: (كانَ عبدُ الرحمن بن مهديّ لا يَتْرك حديث رجلٍ، إلا رجلاً متُّهماً بالكذب، أوْ رجلاً الغالِبُ عليه الغَلَط).

---

(١) الخطيب، الكفاية، باب ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه، ص١٤٣.

(٢) الخطيب، الكفاية، باب فيمن رجع عن حديث غلط فيه، ص١٤٥.

(٣) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، ص٤١٠. والعقيلي، الضعفاء الكبير، ج١، ص١٢.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٣٢. والعقيلي، الضعفاء الكبير، ج١، ص١٢. وجاء في رواية: (وصالح عابد فاضل إذا كان لا يحفظ ما يحدث به). الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٨، ص٦٧.

(٥) رواه الإمام أحمد عن خلاد عن ابن مهدي. العلل ومعرفة الرجال، ج٣، ص٢١٨، رقم ٤٩٤٦.

(٦) الخطيب البغدادي، الكفاية، باب ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه، ص١٤٣.

وأشار إبراهيم النخعي إلى منهج عام في الأخذ كان عليه أئمة زمانه فقال: (كانوا إذا أرادوا أن يأخذوا عن الرجل نظروا إلى صلاته، والى هيئته، وإلى سمته[1])[2].

وعنه أيضا[3]: (إذا رأيتَ الرَّجلَ يتهاونُ بالتكبيرةِ الأُولى فاغسِل يدكَ مِنه).

وهناك أيضا كلام لبعضهم في بيان العدالة، ومن ذلك قول إبراهيم النخعي: (العدل بين المسلمين من لم يُظنّ به ريبة)، وفي لفظ آخر: (من لم يظهر فيه ريبة)[4].

وقالَ عبد الله ابن المبارك، وقد سُئل عن العَدْل[5]: (مَن كان فيه خمس خِصال: يَشهد الجماعةَ، ولا يَشرب هذا الشَّراب، ولا تكون في دينه خربة[6]، ولا يَكْذِب، ولا يكون في عقله شيء).

وقال الشافعيُ[7]:(فإذا كان الأغلب الطَّاعة فهو المُعدَّل، وإذا كان الأغلب المعصية فهو المُجرَّح).

ومن تأمل ما جاء في أقوال هؤلاء المحدثين يجد ما يأتي:

أولاً: أنَّ هذه التصريحات صدرت مِن بعض المحدِّثين الكبار، بيَّنوا خلالها صفات مَن لا يُؤْخذ حديثُه، أو يُتْرك، وإنها وأن كانت صدرت من بعضهم فلا يعني أنَّ كل ما جاء فيها خاصٌ بهم، كما لا يعني ذلك في الوقت نفسه أنَّ كلها متفق عليها بينهم، وذلك يتبين من خلال المقارنة.

---

(١) قال ابن سلام: (فالسمت يكون في معنيين: أحدهما حسن الهيئة والمنظر في مذهب الدين، وليس من الجمال والزينة، ولكن يكون له هيئة أهل الخير ومنظرهم، وأما الوجه الآخر فإنَّ السَّمت: الطريق). أبو عبيد، القاسم بن سلام، غريب الحديث، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٣٩٦هـ ج٣، ص٣٨٤.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص١٦.

(٣) أبو نعيم، حلية الأولياء، ج٤، ص٢٣٢.

(٤) الخطيب، الكفاية، باب الكلام في العدالة وأحكامها، ص٧٨.

(٥) الخطيب، الكفاية ، باب، الكلام في العدالة وأحكامها، ص٧٩.

(٦) الـخُرْبةُ، والـخَرْبَةُ، والـخُرْبُ، والـخَرَبُ: الفسادُ في الدِّين، لسان العرب، مادة (خرب)، ج١، ص٣٤٩.

(٧) الخطيب، الكفاية، باب الكلام في العدالة وأحكامها، ص٧٩. والبيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عطا، مكة المكرمة، مكتبة دار الباز، ١٩٩٤م، جماع أبواب من تجوز شهادته ومن لا تجوز، ج١٠، ص١٨٥.

ثانياً: يلاحظ أنّهم اشتركوا في ذكر بعض الصفات، كالكذب والاتّهام به. وهذا مما يتّفق عليه، فالكذب من أشدّ المعاصي، وأخطرها على الحديث، فحذّروا من الكذّابين، وخصّوهم بالذكر مِن بين العُصَاة، لمّا سُئلوا عمَّن لا يُؤخذ عنه، بل ما نشأ علم الجرح والتعديل إلا لذبّ الكذب عن السنّة[1]، وقد قال النبي ﷺ: **(من روى عنّي حَدِيثاً يُرى أنّه كَذِبٌ فهو أحَدُ الكاذِبين)**[2].

ويلحق بالكذب والاتّهام به مما يتّفقُ عليه عامةُ المحدّثين ـ مما يخْرم العدالة ـ إتيانُ المعاصي، وهذا نبّه عليه البعض، وتركَ التنبيه عليه الأكثرُ لبداهته، وركّز البعضُ منهم فيما يخرم العدالة على التهاون في الصلاة، فتركوا الأخذ عمّن لا يحسن صلاته، ويبدو أنّه كان منهجاً عاماً عند المحدثين كما جاء فيما قاله إبراهيم النخعي.

وأيضا منعوا مِن الأخذِ عن السَّفيه وخاصّة مَن يجاهر به[3]، وقد نصّ بعضُ المحدّثين على أنّه يُسْقِط عدالة مَن اتّصَفَ به كما جاء في كلام الإمام مالك، وأيضا ما قاله زيد بن أسلم عندما سُئل عن حديثٍ عمَّن رواهُ: (ما كنّا نجالسُ السُّفهاء)[4].

ثالثاً: ذكر بعضهم أموراً لم يذكرها البعضُ الآخر: وهي الإصرار على الغلط، وعدم الاشتغال بالحديث، وهو قول مالك (وشيخٍ له فضل وعباده إذا كان لا يَعرِف ما يحدّث به).

---

(١) أسند الحاكم إلى أبي بكر بن خلاد قال: (قلت ليحيى بن سعيد: أما تخشى أنْ يكون هؤلاء الذين تُذكر حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة؟ فقال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحبّ إليّ من أنْ يكون خَصْمي رسول الله ﷺ يقولُ: لِمَ حدّثت عنّي حديثاً تُرى أنّه كَذِب). الحاكم، المدخل إلى الصحيح، تحقيق ربيع المدخلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤هـ، ص١١١.

(٢) رواه مسلم في مقدمة صحيحه، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين، ص٨.

(٣) قال الزمخشري: (السَّفَه: الخفّة، والطَّيْش تقول سفِهَ فلان عليَّ إذا استخف بك وجَهِل عليك). الفائق، ج٢، ص١٨١.

وقال الجرجاني: (السَّفه: عبارة عن خفّة تعرض للإنسان من الفرح، والغضب، فتحمله على العمل بخلاف طور العقل، وموجب الشرع). الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٥هـ، ص١٥٨.

(٤) الخطيب، الكفاية في علم الرواية، باب في أنّ السفه يسقط العدالة، ويُوجِب ردّ الرواية، ص١١٦.

رابعاً: جاء في سياق كلامهم أمورٌ ذكروها وظهر أنهم اختلفوا فيها، وهي: كثرة الغلط، البدعة،

وأما رد الراوي إذا غلب عليه الغلط فهو ممّا اتّفقوا عليه.

خامساً: هناك أمور اختلفوا فيها ظهرت من خلال تصرّفاتهم، وأحكامهم على بعض الرواة مما يخرِم عدالة الراوي وغالب ذلك يتعلق بالمروءة، وموقفهم من الدخول في عمل السلطان.

وسيكون التفصيل هنا ما يتعلق بالأمور المختلف فيها ، على النحو الآتي :

المطلب الأول: خوارم[1] العدالة[2] المختلف فيها

أولاً: المروءة:

اختلف المحدثون في حدّها، فقيل هي: (كمال الإنسان مِن صِدق الإنسان، واحتمال عَثَرَاتِ الإخوان، وبَذْل الإحسان إلى أهل الزمان، وكفّ الأذى عن الجيران، وقيل المروءة: التخلُّق بأخلاق أمثاله، وأقرانه، ولِداته، في لُبْسه، ومشيه، وحركاته، وسكناته، وسائر صفاته)[3].

---

(١) الـخارِمُ: التاركُ. والـخارمُ: الـمُفْسدُ. لسان العرب، مادة خرم، ج١٢، ص١٧٢. واصل الخَرْم الثَّقب والشق. النهاية في غريب الحديث، ج٢، ص٢٧.

(٢) قال ابن حجر: (والمراد بالعدل: مَن له ملكة تحمله على ملازمة التقوى، والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شِرك أو فِسق أو بدعة). ابن حجر، نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط٣، ٢٠٠٠م، ص٥٨.

واعترض الصّنعاني على ما قاله ابن حجر واتهمه بالتناقض في جعل البدعة مِن ماهيّة العدالة، ثم قوله بقبول المبتدع. كما اعترض على أنّ رسمه للتقوى فيه قصور؛ لاقتصاره على اجتناب المحرمات، دون إتيان الواجبات.

وادعى الصّنعاني أنّ حصول هذه الملكة في الراوي عزيز لا يكاد يقع؛ لأن ابن آدم خطّاء، ثم انتهى إلى أنه ليس العدل إلا من قارب وسدّد وغلبَ خيرُه شرّه. واستحسن قول الشافعي في العدالة: (لو كان العدل مَن لم يذنب لم نجد عدلاً، ولو كان كل ذنب لا يمنع من العدالة لم نجد مجروحاً، ولكن من ترك الكبائر، وكانت محاسنه أكثر من مساونه فهو عدل). الصنعاني، محمد بن إسماعيل، ثمرات النظر في علم الأثر، تحقيق رائد بن صبري، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٩٩٦م، ص٤٧ ـ ٧٢.

والحقيقة أنّ في اعتراض الصنعاني على ابن حجر نظراً فيما يتعلق بإدخال الملكة في تعريف العدالة، لأنه لا تعارض في ظنّي بين قول الشافعي وبين قول ابن حجر ولا يلزم من قوله: (ملكة) أن يكون المتّصف بها معصوماً فهذا لا يغيب عن مثل ابن حجر.

وأما إدخال البدعة في ماهية العدالة فهي وجهة نظر، ولكل وجهة، فقد جرح عدد من المحدّثين من كان على بدعة وعلى رأسهم الإمام مالك، وإن كنت أرى أنّ اعتراض الصنعاني له قوّة، لأنّ التجريح بالبدعة مطلقاً ليس مذهب الجمهور، ولا حتى مذهب ابن حجر نفسه، بل فيه تفصيل، وهذا هو اعتراض الصنعاني.

(٣) نقله الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ج٢، ص١١٨، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د.ط).

وقال السَّخاوي[1]: (وما أحسنَ قول الزَّنجانيّ في شَرح الوجيز: المروءة يرجع في معرفتها إلى العُرف، فلا تتعلق بمجرَّد الشَّارع، وأنت تعلم أنَّ الأمور العرفية قلَّما تُضبَط، بل هي تختلِف باختلاف الأشخاص والبلدان، فكم مِن بلدٍ جَرَت عادةُ أهله بمباشرة أمور لو باشَرها غيرُهم لعُدَّ خَرْما للمروءة).

وإذا كان اشتراط المروءة في العدالة أمراً متفقاً عليه عند جماهير أئمة الفقه والحديث ، فإنَّ ضبطَ حدِّ المروءة أمرٌ مختلفٌ فيه، وقد يتشدَّد بعضُ المحدِّثين في القدح في المروءة بما لا يرتضيه غيرُه من المحدثين، مما يعتبره من سماتِ أهل السَّفَه، ومما يوضِّح ذلك ما يأتي من الأمثلة:

أ- كان شعبة من السَّابقين في اعتبار المروءة، فترَكَ شعبةُ الحديثَ عن بعض الرواة لأسبابٍ تُوجِب قدحاً فيهم عنده، فترَكَ المنهالَ بن عَمْرو على عَمْد.

قال ابن أبي حاتم: لأنه سمع من داره صوت قراءة بالتطريب[2]، قال ابن حجر[3]: (كذا قال ابن أبي حاتم، والذي رواه وهب بن جرير عن شعبة أنه قال: أتيت منزل المنهال فسمعت منه صوت الطنبور فرجعت ولم أسأله، قلت ـ القائل هو وهب ـ : (فهلا سألته، عسى كان لا يعلم).

ولم يرتض جماعة من المحدثين صنيع شعبة، وذكروا أنه لا يوجب قدحا فيه ولا غمزا[4]، ورأى بعضهم أن الورع ما فعله شعبة؛ لأن الطنبور لا يضرب في بيت أحد لا يعلمه[5].

وقال السخاوي: (واحتج به البخاري في صحيحه، بل أطلق له من رواية شعبه نفسه عنه، فقال في باب ما يكره من المثلة من الذبائح: تابعه سليمان عن شعبه عن المنهال ـ يعني ابن

---

(١) فتح المغيث، ج١، ص٢٩١ . ولمزيد تفصيل في هذا الأمر: آل سلمان، مشهور بن حسن، المروءة وخوارمها، دار ابن عفان، السعودي، ط٢، ١٩٩٥م، ص٣٣١ – ٣٤٤. ونقله عن الماوردي: الحاوي الكبير، ط دار الفكر، ج٢١، ص١٦٢.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٨، ص٣٥٦، ترجمة ١٦٣٤.

(٣) ابن حجر، هدي الساري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، و محب الدين الخطيب، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ ص٤٤٦.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٦، ص٥٢٧. وابن حجر، هدي الساري، ص٤٤٦، وتهذيب التهذيب، ج١٠، ص٢٨٣.

(٥) الصنعاني، توضيح الأفكار، ج٢، ص١٤٥.

عمرو ـ عن سعيد ـ هو ابن جبير ـ عن ابن عمر قال: (لَعَنَ النبي ﷺ مَنْ مَثَّلَ بالحيوان)[1]، ووصله البيهقيُّ[2]. وفيه دليل على أنَّ شعبه لم يترك الرواية عنه، وذلك إمَّا بِمَا لعلَّه سَمِعَهُ منه قبل ذلك، أو لزوال المانع منه عنده)[3].

وتَرَكَ شعبةُ حديثَ رجلٍ لأنَّه رآه يركض[4] على (برْذون)، فرأى أنّ هذا مما لا يليق بمروءته، وروى وكيع عن شعبة أنّه لقيَ ناجيَةَ الذي روى عنه أبو إسحاق فرآه يلعب بالشطرنج فتركه ولم يكتب عنه، ثم كتب عن رجل عنه نازلاً لما تبيَّن له صدقه وسلامته من الكبائر[5].

وذكر الخطيب أنَّ مذهبَ كثيرٍ من النَّاس أنَّه يجب أنْ يكونَ المحدِّثُ والشاهد مجتنبين لكثير من المباحات وكل ما قد اتفق على أنّه ناقص القدر والمروءة، وأنّهم رأوْا أنَّ فعلَ هذه الأمور مما يُسقط العدالة، ويُوجِب ردُّ الشَّهادة[6].

ويمكن أنْ يُوصَفَ شعبةَ بالتشدُّد، وأرى الجواب عن ذلك ما قاله الخطيب: (والذي عندنا في هذا الباب ردّ خبر فاعليّ المباحات إلى العالم، والعمل في ذلك بما يقوي في نفسه، فإنْ غَلَبَ على ظنِّه من أفعال مرتكِب المُباح المُسْقط للمروءة أنّه مطبوع على فعل ذلك والتساهل به، مع كونه ممَّن لا يحمِل نفسَه على الكذب في خبره وشهادته، بل يرى إعظام ذلك وتحريمه والتنزُّه عنه قُبِلَ خبرُه، وإنْ ضَعُفت هذه الحال في نفس العالم واتَّهمهُ، عندها وَجَبَ عليه تَرْكَ العمل بخبره وردّ شهادته)[7].

وإذا أغضينا الطرف عن مدى قَبول المحدّثين لهذا الحكم، فإنَّ ذلك يُلقي الضَّوء على طريقة بعض المحدثين، وشروطهم في عدالة الراوي التي أثَّرت على اختيارهم لشيوخهم، والرواية عنهم.

ب- وأيضا كان الإمام مالك يترك الأخذ عمَّن يأتي ما يخلّ بمروءته ـ في نظره، فقد سئل: (لِمَ لَمْ تكتب عن عطاء؟ قال: أردتُ أنْ آخذ عنه، وأردتُ أنْ أنظر إلى سمْتِهِ وأمره، فاتبعته،

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب ما يكره من المثلة، ج٥، ص٢١٠٠، ح٥١٩٦.

(٢) سنن البيهقي الكبرى، جماع أبواب السير، باب المنع من صبر الكافر بعد الإسار بأن يتخذ غرضا، ج٩، ص٧٠، ح١٧٨٣٦.

(٣) السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٣٠٣.

(٤) رَكَضَ الدابةَ، ضَرَب جَنْبَيْها برجله. ابن منظور، لسان العرب، مادة (ركض)، ج٧، ص١٥٨.

(٥) الخطيب، الكفاية، باب ذكر بعض أخبار من استفسر في الجرح فذكر ما لا يسقط العدالة، ص١١١.

(٦) الخطيب، الكفاية، ص١١١.

(٧) الخطيب، الكفاية، ص١١١.

فرأيته أتى منبر النبي ﷺ فمَسَحَ الغاشيةَ[1] والدّرجة السّفلى - يعني المنبر - فلم أكتب عنه؛ إذْ ذاكَ مِن فعل العامّة، ومع ذلك فالدرجة السّفلى والغاشية شيء أصلحه بنو أميّة، فلمّا رأيتُه لا يُفرّق بين منبر النبي ﷺ ولا غيره، ويفعل فعل العامّة تركته)[2].

ولكن قال القاضي عياض: (وقد روى مالك عن رجل عن عطاء، فلعله تركه لما رأى منه، ولم يعرف حقيقة ما كان عليه من الفضل والعلم، ولهذا ما أراد النّظر إليه واختباره، فلمّا استبان له بعد ذلك حاله وعلمه وقد فاته، أخَذَ عِلْمَه عن غيره، ولا شكَّ أنَّ عطاءَ بن أبي رباح كان من كبار التابعين، وإذا تركه مالك في أول أمره فقد كان صغيراً، ولم يصل بعد إلى معرفة أقدار الرجال)[3].

ج - ومما يتعلّق أيضا بخوارم المروءة، أخذ الأجرة على التحديث، وهو أمر اختلف المحدثون فيه، فقد نهى بعضهم عن الكتابة عمّن يحدّث بالأجر، وترخّص آخرون فيه، والذين لم يرضوه وجدوه خَرْماً للمروءة، وأنَّ الظنَّ يُساء بفاعله، وإنْ رأوْه حلالاً، (لأنَّ بعضَ مَن كان يأخذ الأجْر على الرواية عُثِرَ على تَزَيُّدِهِ وادّعائه ما لم يسمع لأجلِ ما كان يُعْطَى) كما قال الخطيب[4]، إلا أنْ يقترن ذلك بعذر يدفع عنه الرِّيبة وسوء الظنّ، وعلى كلِّ حال فإنَّ المسألة حصل فيها خلافٌ، ليس هذا محلّ تفصيله[5].

ولذا تورّع غالبُ المحدّثين حتى عن قبول الهديّة والهِبَة في مجلس التحديث فأهديَ للحسن البصري فردّه، حيث روى سعيد بن عامر: (لما جلس الحسنُ البصري للحديث أهدي له فردّه، وقال: إنّ مَن جَلَسَ هذا المَجْلِس فليس له عند الله خَلاق)[6].

قال السّخاوي: (يعني إن أخذ)[7].

---

(١) الغاشية:

(٢) الدّقر، عبد الغني، الإمام مالك بن أنس، دمشق، دار القلم، ط٢، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص٨٤.

(٣) الدّقر، الإمام مالك بن أنس، ص٨٤.

(٤) الخطيب، الكفاية، باب كراهة أخذ الأجر على التحديث، ص١٥٣.

(٥) بَحْثُ هذه المسألة في: السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٣٥١. والأبناسي، الشذا الفياح، ج١، ص٢٦٢. وابن الملقن، عمر بن علي، المقنع في علوم الحديث، تحقيق: عبد الله الجديع، السعودية، دار فواز للنشر، ط١، ١٤١٣هـ، ج١، ص٢٧٩. والصنعاني، توضيح الأفكار، ج٢، ص٢٥٣.

(٦) السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٣٤٦.

(٧) السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٣٤٦.

وكان شعبة بن الحجاج أحد الذين شددوا في هذا الأمر وكرهوه، فنهى عن الكتابة عن الفقراء، وأطلق القول[1]: (لا تكتبوا عن الفقراء شيئا؛ فإنهم يكذبون لكم).

ومن جهة أخرى حث شعبة على الأخذ من بعض الأغنياء وقد سمى بعضهم، فأسند الخطيب[2] إلى الصباح بن عبد الله قال: (سمعت شعبة يقول اكتبوا عن زياد بن مخراق[3] فإنه رجل موسر لا يكذب).

وأخبر ابن علية أيضا أن شعبة نصحه بالكتابة عن زياد بن مخراق لأنه موسر لا يكذب[4].

وقال علي بن عاصم: (قال لي شعبة: عليك بعمارة بن أبي حفصة[5]؛ فإنه غني لا يكذب، قال: فقلت: كم من غني يكذب)[6].

والظاهر أن شعبة أراد من الرواة أن يتحروا في الكتابة عن الفقراء الذين يأخذون أجرا على التحديث لا المنع مطلقا، فكما ذكر يزيد بن هارون أن شعبة كان ينهاهم عن الكتابة عن الفقراء وكان هو معسرا[7]، وكما قال علي بن عاصم: (كم من غني يكذب).

وكان شعبة يقول أيضا: (حدثوا عن الأشراف فإنهم لا يكذبون)[8].

قال الخطيب: (هذا كله بعد استقامة الطريقة، وثبوت العدالة، والسلامة من البدعة، فأما من لم يكن على هذه الصفة فيجب العدول عنه، واجتناب السماع منه)[9].

---

(١) الخطيب، الكفاية، باب كراهة أخذ الأجر على التحديث، ص١٥٣. والزركشي، محمد بن بهادر، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن محمد، الرياض، مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٩٩٨م، ج٣، ص٤١٧.

(٢) الخطيب، الكفاية، ص١٥٤ .

(٣) هو: (زياد بن مخراق، بكسر الميم، وسكون المعجمة، المزني مولاهم، أبو الحارث، البصري، ثقة، من الخامسة). تقريب التهذيب، ص٢٢٠، ترجمة٢٠٩٨.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٣٣٠، ترجمة ٧٩٥٧.

(٥) هو: (عمارة بن أبي حفصة: نابت، أوله نون، ويقال مثلثة، وهو تصحيف فيما جزم به الفلاس، ثقة، من السادسة، مات سنة اثنتين وثلاثين). تقريب التهذيب، ص٤٠٨، ترجمة ٤٨٤٣.

(٦) الخطيب، الكفاية، ص١٥٤.

(٧) الخطيب، الكفاية، ص١٥٥.

(٨) أبو نعيم، حلية الأولياء، ج٧، ص١٥٥.

(٩) الخطيب، الجامع، ج١، ص١٢٧.

والذي يبدو لي أنَّ شعبةَ قالَ ذلك عن خِبرةٍ ومعرفةٍ، فعادة الأشراف عند العرب لا يكذبون، وقد قال أبو سفيان ـ قبل إسلامه ـ لما سأله قيصر عن الرسول ﷺ: (فَوَاللَّهِ لَوْلا الْحَيَاءُ مِنْ أَنْ يَأْثِرُوا عَلَيَّ كَذِبًا لَكَذَبْتُ عَنْهُ)[1].

ويبدو أنّ بعض الكذابين استغلّوا ما أطلقه شعبة من الكتابة عن الأشراف، قال الآجري[2]: (قلت لأبي داود: حكى رجلٌ عن شيبان الأيلي أنّه سَمِعَ شعبةَ يقولُ: اكتبوا عن أبي أمية بن يعلى فإنّه شريف[3] لا يَكْذِب، واكتبوا عن الحسن بن دينار فإنه صدوق. فكذَّب الذي حكى عنه، قال أبو عبيد: غلام خليل[4]حكى هذا عن شيبان، قال أبو داود: كَذَبَ الذي حَكَى هذا).

والعجبُ أنَّ الذهبي ـ مع شدة تحقيقه ـ جزم في ترجمة إسماعيل بن يعلى بأنّ شعبة مشّاه، وأنّه قال: اكتبوا عنه فإنّه شريف، مع نقله أقوال العلماء في ترك إسماعيل بن يعلى[5]؛ مما دفع ابن حجر أنْ يتعجَّب مِن جَزْمِ الذهبي بذلك[6].

ولكن روى ابنُ عديّ الحكايةَ مِن طريق الحسن بن عليّ بن زفر عن الصباح بن عبد الله عن شعبة.

والحسن بن علي هو: ابن زكريا بن صالح بن عاصم بن زفر أبو سعيد العدوي البصري، اتّهمه ابن عديّ بالوضْع[7].

---

(١) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب بدء الوحي، ج١، ص٧، ح٧.

(٢) الأجري، محمد بن علي أبو عبيد، سؤالات الآجري أبا داود في الجرح والتعديل، دراسة وتحقيق: محمد علي العمري، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ص٣٦٧، رقم ٦٠٤.

(٣) الشَّرَفُ: الحَسَبُ بالآباء. ابن منظور، لسان العرب، مادة شرف، ج٩، ص١٦٩.

(٤) غلام خليل هو: أحمد بن محمد بن غالب الباهلي من زهاد بغداد، ونقل ابن عدي انه أقر بوضع أحاديث يرقق بها قلوب العامة، وكذبه أبو داود، وقال الدارقطني، متروك. ميزان الإعتدال، ج١، ص٢٨٥. وتاريخ بغداد، ج٥، ص٧٨، ترجمة ٢٤٦٥.

وقال أبو حاتم: (روى أحاديث مناكير عن شيوخ مجهولين، ولم يكن محله عندي ممن يفتعل الحديث وكان رجلاً صالحاً). الجرح والتعديل، ج٢، ص٧٣، ترجمة ١٤٢.

(٥) إسماعيل بن يعلى أبو أمية الثقفي البصري، قال يحيى بن معين: (ضعيف، ليس حديثه بشيء)، وقال مرة: (متروك الحديث)، وقال النسائي، والدارقطني: (متروك)، وقال البخاري: (سكتوا عنه). الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٤١٧.

(٦) ابن حجر، لسان الميزان، ج١، ص٤٤٥، ترجمة ١٣٨٢.

(٧) ابن عدي، الكامل، ج٥، ص٦٩، ترجمة ١٢٤٧، والذهبي، ميزان الاعتدال، ج٢، ص٢٥٧.

ثانياً: الدخول في عمل السلطان وقبول جوائزه:

اختلفت مواقفُ المحدّثين من هذه المسألة بين مُجيز ومانِع، وترتَّب على ذلك أثرٌ في قبول رواية من تقرَّب من السلاطين ودخل في عملهم.

فنجد بعضهم يعيبُ على الزهريِّ مداخَلَتَه للخلفاء، فروي عن مكحول ـ وذَكَرَ الزهريّ ـ أنّه قال: (أيُّ رجلٍ هو لولا أنّه أفسَد نفسَه بصحبة الملوك)، وعقّب الذهبي فقال: (بعض من لا يُعتدّ به لم يأخذ عن الزهري؛ لكونه كان مداخلاً للخلفاء، ولئن فعل ذلك فهو الثّبت الحجة، وأين مثل الزهري ـ رحمه الله ـ؟)، ثم ذكر الذهبي بعض أخباره في إنكاره على الخلفاء، وأنه كان قوّالا بالحق[1].

وكذلك الإمام مالك كان يدخل على السلطان، فسُئل عن ذلك، وقيل له: (إنّك تدخل على السُّلطان، وهم يظلِمون ويجورون، قال: يرحمُك الله، فأين التكلم بالحق)[2].

وفي المقابل يوجَد مِن المحدّثين مَن لا يرى الدُّخول على السُّلاطين، وكثر كلامهم في هذا الشأن، وجمَعَ السُّيوطي ما يتعلّق بذلك في مصنّف سمّاه (ما رواه الأساطين في عدم إتيان السلاطين)[3].

والذي يهمّ هنا ما يتعلّق بموقف بعض المحدثين الذين ينتقون الشيوخ ممن تقرّب من السلطان ، فمما وقفت عليه من ذلك:

أ ـ كان محمد بن سيرين له موقف من بعض الرواة الذين دخلوا في عمل السلطان، ومنهم حميد بن هلال العدوي أبو نصر البصري، فعن يحيى بن سعيد قال: (كان محمد بن سيرين لا يرضى حميد بن هلال)، وبين أبو حاتم أن ذلك لأنه دخل في شيء من عمل السلطان، وأنه كان في الحديث ثقة[4]؛ ولذا أدخله الذهبي في كتابه: (من تكلم فيه، وهو موثق) ونقل عن

---

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٥، ص٣٣٩.

(2) ابن أبي حاتم، تقدمة الجرح والتعديل، ص٣٠.

(3) العجلوني، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تحقيق:أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ ج٢، ص٢٥٣.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٢٣٠، ترجمة١٠١١.

الحاكم قوله: (تُكُلِّم فيه بما لا يؤثر فيه)[1]، وقال ابن حجر: (ثقة عالم، توقَّفَ فيه ابن سيرين لدخوله في عَمَلِ السُّلطان)[2].

ب- وزائدة بن قدامة أحد المحدثين الموصوفين بالانتقاء، تشدّد في موقفه ممّن دخل في أمر الخلفاء، قال يحي بن يعلى المحاربي: (طرح زائدة بن قدامة حديث حميد الطويل)[3]، وبين ابن حجر ذلك فقال[4]: (وأما ترك زائدة حديثه، فذاك لأمر آخر؛ لدخوله في شيء من أمور الخلفاء)، ويبدو أنّ زائدة لم ينفرد برأيه هذا، فقد روي عن مكيٍّ بن إبراهيم[5] أنه قال: (مررت بحميد الطويل، وعليه ثياب سود، فقال لي أخي ألا تسمع مِن حميد؟ فقلت: أسمع من الشرطي؟)[6].

ج- وذكر ابنُ حجر أنّ يحيى بن سعيد القطّان تكلّم في رجل بسبب دخوله في الولاية، قال ابن حجر: (عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، ثقة، من الرابعة، لم يتكلَّم فيه إلا القطّانُ؛ فكأنّه بسبب دخوله في الولاية)[7].

وذكر ابن سعد أنّ عاصماً كان قاضياً بالمدائن في خلافة أبي جعفر، وكان على الكوفة على الحسبة في المكاييل والأوزان[8].

ولي هنا ملاحظتان :

الأولى: هناك من تكلّم في عاصم الأحول غير يحيى القطّان، ومنهم ابن إدريس، حيث أسند العقيلي[9] إلى أبي بكر بن أبي الأسود أنه قال: (سمعتُ عبد الله بن إدريس قال: رأيتُ عاصماً الأحول في السّوق، وهو يقول: اضربوا رأس هذا النّبطيّ، لا أروي عنه شيئاً).

---

(١) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق، تحقيق: محمد شكور المياديني، الزرقاء، مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٦هـ ص٧٣، ترجمة ٩٨.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٨٢، ترجمة ١٥٦٣ .

(٣) ابن عدي، الكامل لابن عدي، ج٢، ص٢٦٧.

(٤) ابن حجر، التهذيب، ج٣، ص٣٥. وتقريب التهذيب، ص١٨١، ترجمة ١٥٤٤.

(٥) هو: (مكي بن إبراهيم بن بشير، التميمي، البلخي، أبو السكن، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة خمس عشرة ومائة، وله تسعون سنة). تقريب التهذيب، ص٥٤٥، ترجمة ٦٨٧٧.

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٦، ص١٦٦.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٨٥، ترجمة٣٠٦٠.

(٨) ابن سعد، محمد بن سعد البصري، الطبقات الكبرى، بيروت، دار صادر، ج٧، ص٢٥٦.

(٩) العقيلي، الضعفاء الكبير، ج٣، ص٣٣٦، ترجمة ١٣٥٩.

وأسند أيضا[1] إلى أحمد بن سعيد الدّارميّ قال: سألتُ أحمد بن إسحاق، قلت: ما لوهيب[2] لم يرو عن عاصم الأحول؟ قال: رأى منه شيئاً، أو قال رأيتُ منه شيئاً، أو أنكر بعض سيرته).

وابن حجر نقل هاتين الحكايتين في تهذيبه، ونقل قول المروزي: (قلت لأحمد: إنَّ يحيى تكلّم فيه فعجب، وقال ثقة)[3]، ويحي المذكور هو يحيى بن معين كما جاء في علل أحمد بن حنبل[4]، مع أنَّ ابن معين وثّق عاصماً[5]، وقال ابن معين مرّة[6]: (كان عاصم الأحول بالمدائن على الموازين والمكاييل)، قال عباس الدوري: (يعني يحيى: كأنّه كان مُحتَسِباً).

فظهر أنَّ هناك مَن تكلّم في عاصم الأحول غير القطّان، ولم يَغِب ذلك عن ابن حجر فنقله، ولعلّ ابن معين هو الذي تكلّم في عاصم الأحول لدخوله الولاية مع توثيقه لحديثه.

الثانية: لم أقف على من ذكر أنَّ القطان تكلّم فيه لأجل دخوله في الولاية، وإنّما الذي نُقل عن يحيى القطّان أنّه قال في عاصم: (لم يكن بالحافظ)، كما رواه ابن المديني عنه.

وفي رواية عن ابن معين قال: (كان يحيى بن سعيد لا يحدِّث عن عاصم الأحول ويستَضْعِفُه)[7].

وذكره ابنُ حبان في ثقاته وقال: (كان يحيى القطان قليل الميل إليه)[8]، ونقل ابن حجر كلَّ ذلك في تهذيبه، ولم ينقل ما يشير إلى أنَّ القطّان تكلّم فيه غير كلامه في حفظه، فلا أدري إنْ كان ابن حجر وَقَفَ على نصٍّ يؤيّد ما ذهب إليه.

---

(١) العقيلي، الضعفاء الكبير، ج٣، ص٣٣٦، ترجمة ١٣٥٩.

(٢) هو: (وهَيْب بالتصغير بن خالد بن عجلان الباهلي، مولاهم أبو بكر البصري، ثقة، ثبت، لكنه تغيّر قليلاً بأخرة، من السابعة، مات سنة خمس وستين وقيل بعدها) تقريب التهذيب، ص٥٨٦، ترجمة ٧٤٨٧.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٥، ص٣٨، ترجمة ٧٣.

(٤) أحمد بن حنبل، العلل، ص٥٤، رقم ٦٧.

(٥) ابن معين، تاريخ ابن معين، (رواية عثمان الدارمي)، تحقيق: أحمد نور سيف، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤٠٠هـ ص١٦١، رقم ٥٧٢.

(٦) ابن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ج٣، ص٤٤١، رقم ٢١٦٥.

(٧) العقيلي، الضعفاء الكبير، ج٣، ص٣٣٦، ترجمة ١٣٥٩، والخطيب، تاريخ بغداد، ج١٢، ص٢٤٥.

(٨) ابن حبان، الثقات، ج٥، ص٢٣٨، ترجمة ٤٦٥٤.

والذي سبق لا يعني أنَّ يحيى القطّان لم يكن يتكلّم فيمن دخل في الولاية، فقد قال أحمد: (وكان يحيى لا يرضى إبراهيم بن سعد[1]) ولمّا سئل أحمد عن سبب عدم رضاه عنه، قال: (كان على بيت المال)[2]، وكان ولي بيت المال ببغداد[3].

وقال عبد الله بن أحمد: (حدثني أبي قال ذكرنا عند يحيى بن سعيد حديثاً من حديث عقيل[4] فقال لي يحيى يا أبا عبد الله، عقيل وإبراهيم بن سعد! عقيل وإبراهيم بن سعد! كأنه يُضعّفهما، قال أبي: وأي شيء ينفعه من هذا؟ هؤلاء ثقات، لم يَخْبرْها يحيى)[5]؛ ولذا قال ابن حجر: (عقيل بن خالد، تكلّم فيه القطان بعنَت)[6].

ولم أجد سبباً لعدم رضا القطان عنه إلا ما جاء من قول الماجشون: (كان عقيل شرطيّاً عندنا بالمدينة)[7].

د – وأما موقف شعبة من الدخول في عمل السلطان فيظهر أنّه لا أثر له عنده؛ فقد روي عن الهيثم بن عدي قال[8]: (قلت لشعبة: رَوَيتَ عن يزيد بن خمير[9]، وكان شرطيّاً لهشام! قال ويحك كان صدوقاً)، وهذه هي قاعدة شعبة، وهي النظر في صدق الراوي، ومما يؤيد ذلك روايته عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي الكوفي وكان مداخلا للدولة، ولما سأله أحدهم: تروي عن المسعودي؟! قال: ما شأنه؟، فقال السائل له: هو مع هؤلاء، قال شعبة: (هو صدوق اذهب فاسمع منه)[10].

---

(1) هو: (إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد، ثقة حجة، تُكلّم فيه بلا قادح، من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين). ابن حجر، التقريب، ص٨٩، ترجمة١٧٧.

(2) علل أحمد بن حنبل، ص٩٣، رقم٢١١.

(3) المزي، تهذيب الكمال، ج٢، ص٩٣.

(4) هو: (عقيل، بالضم، ابن خالد بن عقيل، بالفتح، الأيلي، بفتح الهمزة بعدها تحتانية ساكنة ثم لام، أبو خالد، الأموي مولاهم، ثقة ثبت، سكن المدينة ثم الشام ثم مصر، من السادسة، مات سنة أربع وأربعين على الصحيح). تقريب التهذيب، ص٣٩٦، ترجمة ٤٦٦٥.

(5) العلل ومعرفة الرجال، ج١، ص٢٢٨، رقم ٢٨٢.

(6) ابن حجر، هدي الساري، ص٤٦٣.

(7) المزي، تهذيب الكمال، ج٢٠، ص٢٤٥.

(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١١، ص٢٨٢، ترجمة ٥٢٣.

(9) هو: (يزيد بن خمير، بمعجمة، مصغر، الرحبي، بمهملة ساكنة، أبو عمر، الحمصي، صدوق من الخامسة). تقريب التهذيب، ص٦٠٠، ترجمة ٧٧٠٩.

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٥، ص٢٥١.

ولا يُشكِل على ذلك ما قاله ابن حجر في شأن خالد بن مهران الحذّاء[1]: (وتكلّم فيه شعبة، وابن علية؛ إما لكونه دخل في شيء من عمل السلطان، أو لما قال حماد بن زيد: قدم علينا خالد قدمة من الشام فكأنّا أنكرنا حفظه).

فاحتمال أن يكون شعبة تكلّم فيه لأجل دخوله في عمل السلطان، غير وارد، لأنّ سياق كلام شعبة فيه كان عن الحفظ ، حيث أسند العقيلي إلى أبي شهاب الحناط قال: قال لي شعبة: (عليك بحجاج بن أرطاة، ومحمد بن إسحاق؛ فإنهما حافظان، واكتم عليّ عند البصريين في خالد وهشام)[2].

ثمّ إنّ حجاج بن أرطاة الذي أثنى عليه شعبة دخل في عمل السلطان[3]. بل إنّ شعبة كان يَسْتعدِي السُّلطان على بعض الذين كان يتّهمهم مثل جعفر بن الزبير الشامي[4] والخصيب ابن جحدر البصري[5]، وأبان بن أبي عياش[6]، وغيرهم.

ثالثا : البدعة :

اختلفت مذاهب المحدثين عموما في قبول رواية المبتدع، فمنهم من ردها مطلقاً، ومنهم من منعها مطلقا، ومنهم من فرّق بين الدعاة وغيرهم، ومنهم من قيّد الأمر بالصّدق[7]، وقد بحث هذه المسألة ابنُ رجب فقسّم الآراء إلى ثلاثة[8]:

١. طائفة منعت الرواية عنهم مطلقاً، ونَسَبَ ذلك إلى ابن سيرين، ومالك، وابن عيينة، ويونس بن أبي إسحاق، والحميديّ، وعليّ بن حرب، وغيرهم.

٢. ورخّص طائفة في الرواية عنهم إذا لم يُتّهموا بالكذب، ونَسَبَهُ إلى جماعة منهم: أبو حنيفة، والشافعيّ، ويحيى القطّان، وابن المدينيّ.

---

(١) ابن حجر، هدي الساري، ص٤٠٠.

(٢) العقيلي، الضعفاء الكبير، ج٢، ص٤، ترجمة ٤٠٢.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص١٧٢، ترجمة٣٦٥. والكبيسي، مكي حسين، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م، الإمام شعبة بن الحجاج ومكانته بين علماء الجرح والتعديل، أطروحة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة بغداد، العراق، ص٢٣٥.

(٤) ابن عدي، الكامل، ج٢، ص١٣٤، ترجمة ٣٣٥.

(٥) العقيلي، الضعفاء الكبير، ج٢، ص٢٩، ترجمة٤٥١.

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٧، ص٢٢٢.

(٧) الخطيب، الكفاية، ص١٢٠.

(٨) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج١، ص٣٥٦.

٣. وطائفة فرّقت بين الداعية وغيره، ونَسَبَهُ إلى ابن المبارك، وابن مهدي، وأحمد، وابن معين، ومالك في رواية.

والملاحظ أنّه ذكر جماعة ممّن ينتقي الشيوخ، وما يهمُّ هنا هو الوقوف على أقوالهم في هذا الشأن، ومن ذلك ما يأتي:

أ – من المحدثين المعروفين بالانتقاء من منع الرواية عن المبتدع مطلقاً:

فعمّم الحسن البصري القول في رواية المبتدعة فمنعها، حيث قال[1]: (لا تسمعوا من أهل الأهواء). ووجهة نظر الحسن هي أنَّ أهلَ الأهواء في مقام التُّهمة، وفي موقف الرِّيبة، فلا يوثَق بنقلهم، ولا يطمئن إلى روايتهم، كما أنَّ الرواية عن المبتدع ترويج لأمره، وتنويه لذكره[2].

ونجد ابن سيرين ينقل منهج المحدّثين في زمانه فيمن يأخذون عنه: قال[3]: (كانوا لا يسألون عن الإسناد، حتى كان بأخرة فكانوا يسألون عن الاسناد؛ لينظروا من كان صاحب سنّة كتبوا عنه، ومن لم يكن صاحب سنّة لم يكتبوا عنه).

ويفهم منه أن ابن سيرين تجنب الرواية مطلقا عن أهل الأهواء والبدع، لكن ثبت أنه روى أحيانا عن بعضهم، وإن لم يكن يرضاه، فروى عن عكرمة مولى ابن عباس، قال ابن حجر: (قال أبو طالب: قلت لأحمد: ما كان شأن عكرمة؟ قال: كان ابن سيرين لا يرضاه، قال: كان يرى رأي الخوارج، وكان يأتي الأمراء يطلب جوائزهم، ولم يترك موضعا إلا خرج إليه)، ثم قال ابن حجر: (الظاهر أنه طعن عليه من حيث الرأي، وإلا فقد قال خالد الحذاء: كل ما قال محمد ابن سيرين ثبت عن ابن عباس، فإنما أخذه عن عكرمة، وكان لا يسميه؛ لأنه لم يكن يرضاه)[4].

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٣٣.

(٢) القرني، عائض بن عبد الله: البدعة وأثرها في الدراية والرواية، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠٣هـ، ص٢٠٣.

(٣) الخطيب، الكفاية، باب ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء، ص١٢٢.

وجاء أيضا عنه بلفظ : (كان في زمن الأول الناس لا يسألون عن الإسناد حتى وقعت الفتنة فلما وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد ليحدث حديث أهل السنة ويترك حديث أهل البدعة). الخطيب، الكفاية، ص١٢٢.

(٤) ابن حجر، هدي الساري، ص٤٢٧.

وروى أيضا عن عبد الله بن شقيق العقيلي[1]، كان ثقة في الحديث، ولكن قالوا عنه: كان عثمانيا يحمل على علي - ﷺ - [2].

وكذلك الإمام مالك بن أنس فقد حدد الأصناف الذين لا يؤخذ عنهم، وذكر منهم: (صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه)[3]، وقال عن أهل الأهواء: (بئس القوم لا يسلم عليهم، واعتزالهم أحب إلي)[4].

وشرح الباجي مراد الإمام مالك فيما يتعلق بالدعوة إلى البدعة فقال: (وأراه يريد بقوله: يدعو إلى بدعته، أنه يقر بذلك، فيظهرها حتى تظهر عليه، ويثبت من اعتقاده ومذهبه، فيجب أن لا يؤخذ عنه ما دعا إلى بدعته، أو ترك ذلك، وقد روى يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب سمعت مالكا يقول: لا يصلى خلف القدرية، ولا يحمل عنهم الحديث، فرواه على الإطلاق، ولم يشترط أن يكون داعيا)[5].

وروى الإمام مالك عن بعض من رمي بالقدر، ومنهم شريك بن أبي نمر، ونقل ابن حجر عن الساجي أنه قال عنه: (كان يرى القدر)[6]، وقال في هدي الساري: (رمي بالقدر)[7]، ولكنه لم يشر إلى بدعته في التقريب فلعل ذلك لم يترجح عنده[8].

وهناك قول آخر لمالك يوضح منهجه في الرواية عن القدرية قال ابن حجر في ترجمة: ثور بن زيد الديلي مولاهم المدني: (وقرأت بخط الذهبي في الميزان: أتهمه ابن البرقي بالقدر، ولعله شبه عليه بثور بن يزيد انتهى.

---

(١) هو: (عبد الله بن شقيق العقيلي، بالضم، بصري، ثقة فيه نصب، من الثالثة مات سنة ثمان ومائة) . تقريب التهذيب، ص٣٠٧، ترجمة ٣٣٨٥.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٥، ص٢٢٣، ترجمة ٤٤٥.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٣٢.

(٤) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ج٣، ص٢٥٨١، ترجمة ٢١٤.

(٥) الباجي، التعديل والتجريح، ج١، ص٢٨٨.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص٢٩٦، ترجمة ٥٨٨.

(٧) ابن حجر، هدي الساري، ص٤٦٠.

(٨) قال ابن حجر: (شريك بن عبد الله بن أبي نمر، أبو عبد الله المدني، صدوق يخطئ، من الخامسة، مات في حدود أربعين ومائة). تقريب التهذيب، ص٢٦٦، ترجمة ٢٧٨٨.

والبرقي لم يتهمه بل حكى في الطبقات[1] أن مالكا سئل: كيف رويت عن داود ابن الحصين، وثور بن زيد، وذكر غيرهما، وكانوا يرمون بالقدر؟ فقال: كانوا لأن يخروا من السماء إلى الأرض، أسهل عليهم من أن يكذبوا كذبة، وقد ذكر المزي أن مالكا روى أيضا عن ثور بن يزيد الشامي، فلعله سئل عنه)[2].

وقال ابن عبد البر عن ثور بن يزيد: (لم يتهمه أحد بالكذب، وكان ينسب إلى رأي الخوارج، والقول بالقدر، ولم يكن يدعو إلى شيء من ذلك، قال أحمد بن حنبل هو صالح الحديث، وقد روى عنه مالك) ثم قال ابن عبد البر: (كأنه يقول: حسبك برواية مالك عنه)[3].

وتشدد الإمام في موقفه من الخوارج أحيانا، فقد ترك الرواية عن عكرمة مولى ابن عباس الذي نسب إليه أنه كان ينتحل مذهب الصفرية ـ طائفة من الخوارج ـ، وقد جزم أبو حاتم بأن سبب ترك مالك إنما كان بسبب رأيه[4].

ولكنه روى أحيانا عمن رمي برأي الخوارج، فقد روى عن داود بن الحصين الأموي مولاهم أبو سليمان المدني، قال ابن حجر: (ورمي برأي الخوارج)[5]، وقال ابن حبان[6]: (وكان يذهب مذهب الشراة، وكل من ترك حديثه على الإطلاق وهم؛ لأنه لم يكن بداعية إلى مذهبه)·وزائدة بن قدامة أحد الأئمة الموصوفين بالانتقاء روي عنه أنه كان متشددا في موقفه من المبتدعة، فلم يكن يرضى أن يحدثهم.

---

(١) عزا الدكتور عائض القرني النص إلى طبقات ابن سعد ولم يذكر موضع ذلك، موهما أن ناقل ذلك ابن سعد، وليس ابن البرقي، والظاهر من كلام ابن حجر أن الذي نقل ذلك عن مالك هو ابن البرقي وليس ابن سعد. عائض القرني، البدعة، ص١٨١.

وابن البرقي هو أبو بكر أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم المصري، (ت ٢٧٠هـ)، له كتاب في الطبقات، نقل ابن حجر عنه في عدة مواضع من كتابه منها في ترجمة ثور بن زيد المدني، وحمزة بن أبي حمزة، وعمر مولى غفرة المدني. تيم، أسعد سالم، علم طبقات المحدثين اهميته، وفوائده، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٤م، ص ١٧٣ – ١٧٥.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٢٩، ترجمة ٥٥.

(٣) ابن عبد البر، التمهيد، ج٢، ص١.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٧، ص٨، ترجمة ٣٢.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٩٨، ترجمة ١٧٧٩.

(٦) ابن حبان، الثقات، ج٦، ص٢٨٤، ترجمة ٧٧٤٨.

قال أبو داود الطيالسي: (حدثنا زائدة بن قدامة، وكـان لا يحدث قدريـا، ولا صـاحب بدعة يعرفه)[1].

وقال العجلي عن زائدة: (لا يحدث أحدا حتى يسأل عنه، فإن كان صاحب سنة حدثـه، وإلا لم يحدثه)[2].

ويلزم من ذلك أنه لا يحدث عن أهل البدع، ولكن الناظر في شيوخه يجـده حـدث عـن بعضهم، ومنهم: حكيم بن جبير الأسدي، وهو صدوق لكنه غـال في التشيع[3]. وحـدث عـن خالد بن سلمة بن العاص المخزومي الكوفي، وقد رمي بالإرجـاء، وبـالنصب[4]، وغـيرهم ممـن رمي ببدعة.

وأيضا كان عبد الله بن عون لا يرى السماع من القدرية[5]، ولما سئل عن السماع منـهم تلا قوله تعالى: ﴿**وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديـث غيره وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين**﴾[6].

وقال ابن حبان في ترجمته: (وكان عبـد الله بـن عـون مـن سـادات أهـل زمانـه عبـادة، وفضلا، وورعا، ونسكا، وصلابة في السنة، وشدة على أهل البدع)[7].

ولكن الناظر في شيوخ ابن عون يجد منـهم مـن نسـب إلى بدعـة، ومنـهم: أبـو هـارون العبدي الرافضي المتروك ـ وسيأتي نقل الأقوال فيه في شيوخ المتقـين الضعفـاء ـ، وروى أيضـا عن حاجب بن عمر الثقفي[8]، حيث حكى الساجي عن ابن عيينة أنه كان أباضيا[9].

---

(١) المزي، تهذيب الكمال، ج٩، ص٢٧٦.

(٢) العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبـارهم، دراسة وتحقيق: عبد العليم عبد الحافظ البستوي، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ١٩٨٥م، ج١، ص٣٦٧، ترجمة ٤٩٠.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٢٠١، ترجمة ٨٧٣.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٢، ص٤١٢. وابن حجر، التقريب، ص١٨٨، ترجمة١٦٤١.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٦، ص٣٦٧.

(٦) (الأنعام: آية: ٦٨).

(٧) ابن حبان، الثقات، ج٧، ص٣، ترجمة ٨٧٥٤.

(٨) هو: (حاجب بن عمر الثقفي، أبو خشينة، بمعجمتين ونون، مصغر أخو عيسى بن عمر النحوي، بصري، ثقة، رمي برأي الخوارج، من السادسة، مات سنة ثمان وخمسين). ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٤٤، ترجمة ١٠٠٥.

(٩) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص١١٥، ترجمة ٢٢٢.

ب ـ وهناك قسم من المتقين يرى الرواية عن أهل البدع غير الدعاة ومنهم عبد الرحمن بن مهدي، فله تصريح حدد فيه موقفه من الأخذ عن أهل البدع، وسبق نقل كلامه فيمن لا يحمل عنهم وذكر منهم: (رجل صاحب هوى، يدعو إلى بدعته)[1].

وروى محمد بن أبان قال: (سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: من رأى رأيا ولم يدع إليه، احتمل، ومن رأى رأيا ودعا إليه، فقد استحق الترك)[2]، ولذا لما أخبر يحيى القطان بمذهب ابن مهدي أبدى مرونة أكثر، وكان لها ما يستدعيها عنده، فعن علي بن المديني قال: (قلت ليحيى بن سعيد القطان: إن عبد الرحمن بن مهدي قال: أنا أترك من أهل الحديث كل من كان رأسا في البدعة، فضحك يحيى بن سعيد فقال: كيف يصنع بقتادة؟ كيف يصنع بعمر بن ذر الهمداني؟ كيف يصنع بابن أبي رواد؟ وعد يحيى قوما، أمسكت عن ذكرهم، ثم قال يحيى: إن ترك عبد الرحمن هذا الضرب ترك كثيرا)[3].

وعن سليمان بن احمد الواسطي قال: (قلت لعبد الرحمن بن مهدي: سمعتك تحدث عن رجل أصحابنا يكرهون الحديث عنه، قال: من هو؟ قلت: محمد بن راشد الدمشقي، قال: ولم؟ قلت: كان قدريا. فغضب، وقال: ما يضره)[4].

وكان لابن مهدي موقف متشدد من الجهمية والرافضة، فأسند أبو نعيم إلى عبد الرحمن ابن عمر قال: (سمعت عبد الرحمن بن مهدي، وسئل عن الصلاة خلف أصحاب الأهواء، فقال: يصلى خلفهم ما لم يكن داعية إلى بدعته، مجادلا بها، إلا هذين الصنفين الجهمية، والرافضة؛ فإن الجهمية كفار بكتاب الله عز وجل، والرافضة ينتقصون أصحاب رسول الله ﷺ)[5].

---

(١) سبق نقل النص بتمامه في صفحة:٧٥.

(٢) الخطيب، الكفاية، ص١٢٦.

(٣) الخطيب، الكفاية في علم الرواية، ص١٢٨. وفي تهذيب التهذيب، ج٨، ص٣١٧، (أترك كل من كان رأسا في بدعة يدعو إليها).

(٤) الخطيب، الكفاية، ص١٢٩.

(٥) أبو نعيم، حلية الأولياء، ج٩، ص٧.

وأسند أبو نعيم أيضا إلى محمد بن المثنى قال: (رأيت في حجر عبد الرحمن بن مهدي كتابا فيه حديث رجل قد ضرب عليه، فقلت: يا أبا سعيد، لم ضربت على حديثه؟ قال: أخبرني يحيى أنه يرمى برأي جهم، فضربت على حديثه)[1].

وكذلك ابن المبارك أيضا يتجنب الأخذ عمن كان يدعو إلى بدعته كما صرح بذلك: قال علي بن الحسن بن شقيق: (قلت لعبد الله ـ يعنى ابن المبارك ـ سمعت من عمرو بن عبيد؟ فقال بيده: هكذا، أي: كثرة، قلت: فلم لا تسميه وأنت تسمي غيره من القدرية؟ قال: لأن هذا كان رأسا)[2]، وهناك رواية أخرى تفيد أنه ترك الرواية عن عمرو بن عبيد، قال نعيم بن حماد: (سمعت ابن المبارك يقول: ـ وقيل له: تركت عمرو بن عبيد، وتحدث عن هشام الدستوائي وسعيد وفلان وهم كانوا في عداده؟ قال: إن عمرا كان يدعو)[3].

ج ـ وهناك من المحدثين من يحدث عن المبتدعة إذا كانوا صادقين، وقد يبدو أنه لا حاجة لشرط ذلك، بمعنى أنه شرط بالضرورة في الراوي، ولكن الحاجة لبيانه هنا بسبب موقف المحدثين من المبتدعة، فمنهم من رد روايتهم مطلقا مع صدقهم، واحتاج فيهم إلى شروط زائدة عن غيرهم، وهي وجهة نظر لها ما يبررها.

والذي يبدو من صنيع شعبة بن الحجاج ـ الناقد الكبير ـ اعتبار الصدق في الراوي، فقد روى عن عمرو بن مرة بن عبد الله الكوفي، أحد الثقات العباد، فقال له بقية بن الوليد: (لم تروي عن عمرو بن مرة، وكان مرجئا؟ قال: كان أصغر القوم، وأكثرهم علما)[4].

وروى شعبة عن جابر بن يزيد الجعفي الرافضي، وكان يقول بالرجعة، ومع ذلك دافع شعبة عنه وقال: (صدوق في الحديث)[5].

---

(١) أبو نعيم، حلية الأولياء، ج٩، ص٦.

(٢) الخطيب، الكفاية، ص١٢٧.

(٣) الخطيب، الكفاية، ص١٢٧.

وفي رواية أخرى عنه قال: (كان عمرو بن عبيد يدعو إلى رأيه، ويظهر الدعوة، وكان هذان ساكتين). ابن عدي، الكامل، ج٥، ص١٠٤.

(٤) ابن أبي حاتم، تقدمة الجرح والتعديل، ص١٤٨.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٤٩٧.

وكذلك يحيى بن سعيد القطان، فهو يبدو في موقفه من أهل البدع أكثر اعتدالا، فقال يحيى القطان في عباد بن منصور الناجي أبو سلمة البصري: (ثقة لا ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه ـ يعني القدر ـ)[1].

وقال نفس هذه العبارة في عبد العزيز بن أبي رواد المكي، وكان يرى الإرجاء[2]، وفي عمر بن ذر بن عبد الله الهمداني المرهبي الكوفي، وكان رأسا في الإرجاء[3].

وسبق نقل تعليق القطان على موقف ابن مهدي في ترك من كان داعية إلى بدعته، حيث قال: (إن ترك عبد الرحمن هذا الضرب ترك كثيرا).

وكذلك سيدنا الإمام الشافعي يرى قبول رواية المبتدع إذا لم يستحل الكذب، حيث قال: (تقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم)[4].

فظهر أن الضابط عند الإمام الشافعي في قبول رواية المبتدع، هو الصدق، وكما هو مشهور روى الشافعي عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي القدري، وكان الشافعي يصرح بقدريته، وكان يقول أيضا: (لأن يخر إبراهيم من بعد أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث)، وكان يقول: (أخبرني من لا أتهم)[5].

وروى عن سعيد بن سالم القداح أبي عثمان المكي، صدوق، ولكنه رمي بالارجاء، وذكر يعقوب الفسوي أنه كان داعية[6].

---

(١) المزي، تهذيب الكمال، ج١٤، ص١٥٨.

(٢) المزي، تهذيب الكمال، ج١٨، ص١٣٨.

(٣) المزي، تهذيب الكمال، ج٢١، ص٣٣٥.

(٤) الخطيب، الكفاية، باب ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء، ص: ١٢٠.

وابن دقيق العيد، تقي الدين: الاقتراح في بيان الاصطلاح، وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط)، ١٩٨٦م، ص٥٨.

(٥) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٢١٩.

(٦) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج٣، ص١٥٨.

ولكن يرى الدكتور عائض القرني أن الظن بالإمام الشافعي أنه يمنع رواية الداعية، وإنما سكت عن ذكره، لاشتهاره، والعلم به، ولأن رأيه أقرب إلى رأي أهل الأثر؛ فهو محدث من بابة الإمام مالك وأحمد والليث والأوزاعي[1].

وما سبق ذكره من روايته عن الدعاة ينفيه، والله أعلم.

المطلب الثاني: خوارم الضبط المختلف فيها:

تتفاوت خوارم الضبط عند المحدثين من حيث مقدار الخطأ وأثره: قلة وكثرة، وخفة وشدة، ومن حيث الإصرار عليه، وقد صرح بعض المحدثين المتقين بمذهبه في الراوي، فيما يتعلق بضبطه، ويمكن تقسيم خوارم الضبط التي أثرت على انتقاء المحدث شيوخه على النحو الآتي:

أولا: عدم الاشتغال بالحديث:

انشغل بعض الرواة بالعبادة والزهد أو غير ذلك عن الضبط والحفظ، فحدثوا حتى وقع الكذب في حديثهم وهم غافلون.

ولذا اشترط بعض المحدثين أنه لا يحتج بحديث من لا يعرف ما يحدث به، ولا يعقله، وخصص الخطيب لذلك في (الكفاية) بابا سماه: (باب ترك الاحتجاج بمن لم يكن من أهل الضبط والدراية، وإن عرف بالصلاح والعبادة)[2].

وعقد مثله في (الجامع)[3].

وذكر الحاكم في المدخل إلى الإكليل أن المجروحين على عشرة طبقات، ذكر في السادسة منها: (قوم الغالب عليهم الصلاح والعبادة، لم يتفرغوا إلى ضبط الحديث وحفظه والإتقان فيه، واستخفوا بالرواية فظهرت أحوالهم)[4].

---

(١) القرني، البدعة، ص٨٣.

(٢) الخطيب، الكفاية، ص١٥٨.

(٣) الخطيب، الجامع، ج١، ص١٣٨.

(٤) الحاكم، المدخل إلى الإكليل، ص١٥١.

وكان بعض المحدثين يثني على الراوي بأنه من أهل الحديث، روى علي بن المديني عن يحيى القطان أنه قال: (كان التيمي[1] عندنا من أهل الحديث)، وسليمان التيمي كان من عباد البصرة الثقات.

ومن جهة أخرى حذّروا من الأخذ عمّن لم يكن الحديث من صناعته، ولو كان ذا فضل وعبادة.

قال يحيى بن سعيد القطان: (لم تر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث)[2].

قال الإمام مسلم: (يقول يجري الكذب على لسانهم، ولا يتعمّدون الكذب)[3]. يعني يحدثون بما لا يحفظون

وقال عبد الرحمن بن مهدي: (فتنة الحديث أشدّ من فتنة المال، وفتنة الولد لا تشبه فتنه، كم من رجل يُظَنُّ به الخير قد حملته فتنة الحديث على الكذب)[4].

وعلّق ابن رجب عليه فقال: (يشير إلى من حدّث من الصالحين من غير إتقان وحفظ؛ فإنّما حمله على ذلك حبّ الحديث، والتشبّه بالحفاظ فوقع في الكذب على النبي ﷺ وهو لا يعلم ولو تورّع واتقى الله لكفّ عن ذلك فَسَلِم)[5].

ولذا ترك بعض المحدثين من لم يكن من أهل الحديث، ومنهم فرقد السبخي[6]، قال حماد ابن زيد: (ذُكِر فرقد عند أيوب، فقال: إنّ فرقداً ليس صاحب حديث)[7].

وقال ابن حبان فيه: (من عباد أهل البصرة وقرائهم، وكان فيه غفلة ورداءة حفظ، فكان يهم فيما يروي، فيرفع المراسيل وهو لا يعلم، ويسند الموقوف من حيث لا يفهم، فلما كثر ذلك منه وفحش مخالفته الثقات بطل الاحتجاج به)[1].

---

(١) هو: (سليمان بن طَرْخان التَّيمي، أبو المعتمر البصري، نزل في التَّيم فنُسِب إليهم، ثقة عابد، من الرابعة، مات سنة ثلاث وأربعين، وهو ابن سبع وتسعين). تقريب التهذيب، ص٢٥٢، ترجمة ٢٥٧٥.

(٢) رواه مسلم في مقدمة صحيحه، ص١٨. وأيضا: العلل ومعرفة الرجال، ج٢، ص٤٤٨، رقم ٢٩٨٩.

(٣) مقدمة صحيح مسلم، ص١٨.

(٤) أبو نعيم، حلية الأولياء، ج٩، ص٦.

(٥) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج١، ص٣٨٨.

(٦) هو: (فرقد بن يعقوب السَّبَخي بفتح المهملة والموحدة وبخاء معجمة، أبو يعقوب البصري، صدوق عابد، لكنه لين الحديث كثير الخطأ، من الخامسة، مات سنة إحدى وثلاثين). تقريب التهذيب، ص٤٤٤، ترجمة٥٣٨٤.

(٧) مقدمة صحيح مسلم، ص٢٧.

وفرقد السبخي روى عنه جماعة من المحدثين منهم الحمادان، وسعيد بن أبي عروبة، وهمام بن يحيى العوذي وغيرهم[1].

وأيضا عبد الله بن محرر[2]، قال ابن المبارك: (لو خيرت بين أن أدخل الجنة وبين أن ألقى عبد الله بن محرر لاخترت أن ألقاه ثم أدخل الجنة، فلما رأيته كانت بعرة أحب إلي منه)[3].

وقال ابن حبان في ابن محرر: (وكان من خيار عباد الله، ممن يكذب ولا يعلم ، ويقلب الأخبار ولا يفهم)[4].

وعبد الله بن محرر روى عنه الثوري، وبقية بن الوليد، وإسماعيل بن عياش وغيرهم[5].

والظاهر أن ترك الأئمة لهم بسبب كثرة غفلتهم، وبين الحميدي ضابط الغفلة التي يرد بها حديث الرضا، فقال: (أن يكون في كتابه غلط فيقال له في ذلك فيترك ما في كتابه ويحدث بما قالوا أو يغيره في كتابه بقولهم، لا يعقل فرق ما بين ذلك، أو يصحف ذلك تصحيفا فاحشا يقلب المعنى لا يعقل ذلك فيكف عنه)[6].

ونهى الإمام مالك عن الأخذ من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به[7].

وروى مطرف بن عبد الله عن مالك أنه قال: (لقد أدركت في هذا البلد ـ يعني المدينة ـ مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدثون، ما سمعت من أحد منهم حديثا قط. قيل له: ولم يا أبا عبد الله؟ قال لم يكونوا يعرفون ما يحدثون)[8].

---

(١) المزي، تهذيب الكمال، ج٢٣، ص١٦٤، ترجمة ٤٧١٥ .

(٢) هو: (عبد الله بن محرر، بمهملات، الجزري، القاضي، متروك، من السابعة، مات في خلافة أبي جعفر). تقريب التهذيب، ص٣٢٠، ترجمة ٣٥٧٣.

(٣) مقدمة صحيح مسلم، ج١، ص٢٧.

(٤) ابن حبان، المجروحين، ج٢، ص٢٣.

(٥) المزي، تهذيب الكمال، ج١٦، ص٢٩، ترجمة ٣٥٢٣.

(٦) الخطيب، الكفاية، ص١٤٨.

(٧) الخطيب،الجامع،ج١،ص١٣٩.وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل،ج٢،ص٣٢.والعقيلي: الضعفاء الكبير،ج١،ص١٢.

(٨) العقيلي، الضعفاء الكبير، ج١، ص١٣، والخطيب، الكفاية، باب ترك الاحتجاج بمن لم يكن من أهل الضبط والدراية، وإن عرف بالصلاح والعبادة، ص١٥٨.

وكان يقول أيضا: (ربما جلس إلينا الشيخ فيحدث جل نهاره ما اخذ عنه حديثا واحد وما بنا أن نتهمه، ولكن لم يكن من أهل الحديث)[1].

وروى أشهب بن عبد العزيز عن مالك أنه سئل: (أيؤخذ ممن لا يحفظ ويأتي بكتبه؟ فيقول: قد سمعتها وهو ثقة، فقال: لا يؤخذ عنه، أخاف أن يزاد في كتبه بالليل)[2].

وعقب الباجي: (وهذا الذي قاله ـ رحمه الله ـ هو النهاية في الاجتهاد إلا أنه قد عدم من يحفظ، ولو لم يؤخذ إلا عمن يحفظ لعدم من يؤخذ عنه، فقد قل الحفاظ، واحتيج إلى الأخذ عمن له كتاب صحيح وهو ثقة، ينقل ما في كتابه، فإن كان الآخذ ممن يميز، تبينت له الزيادة، وإن كان لا يميز فالأمر فيه ضعف، ولعله الذي عنى مالك رحمه الله)[3].

وذكر الحاكم أنه إذا كان المحدث صحيح السماع ومعروفا به، وصحيح الكتاب مع عدالته، ولكنه لا يحفظ ولا يعرف ما يحدث به، فإنه محتج به عند أكثر أهل الحديث[4]، ونسب إلى الإمام مالك وأبي حنيفة أنهما لا يريان الحجة به.

وعد السيوطي اشتراط الحفظ مذهبا شديدا، وأن العمل قد استقر على خلافه، وذكر أنه لعل الرواة في الصحيحين ممن يوصف بالحفظ لا يبلغون النصف[5].

ثانيا : كثرة الغلط :

من المحدثين من يجعل كثرة الغلط سببا لترك حديث الراوي أو عدم التحديث عنه، مع أنهم أهل صدق وحفظ ، وقد يقع الوهم في حديثهم كثيرا، لكن ليس هو الغالب عليهم، وذكر عن يحيى بن سعيد القطان أنه ترك حديث هذه الطبقة، وذكر ابن رجب بعض الرواة الذين تكلم فيهم القطان، مثل: محمد بن عمرو، وعبد الرحمن بن حرملة وغيرهم، وذكر ابن رجب إنه إنما تكلم القطان فيهم لحال حفظهم لا أنه اتهمهم، وكان القطان يترك الراوي إذا رآه

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٨، ص٧٢.

(٢) الخطيب، الكفاية، ص٢٢٧.

(٣) الباجي، التعديل والتجريح، ج١، ص٢٨٨.

(٤) الحاكم، المدخل إلى معرفة الإكليل، ص١١٨.

(٥) السيوطي، تدريب الراوي، ج٢، ص٩٣.

يحدّث من حفظه مرة هكذا، ومرة هكذا، لا يثبت على رواية واحدة، مع أنّ هؤلاء الرواة الذين تركهم حدّث عنهم غيره كابن مهدي وابن المبارك، وغيرهما[1].

والإمام الشافعي أيضا له قول في ترك حديث من كثُر غلطُه، إن حدّث من حفظه، قال الربيع بن سليمان: (قال الشافعي: من كثر غلطه من المحدّثين، ولم يكن له أصل كتاب صحيح، لم يُقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة، لم تُقبل شهادته)[2].

وورد عن شعبة أيضا تَرْكُ من كثُر غلطُه ، فذكر : (مَن يكثر الغلط) مِن بين مَن يتركون[3] .

وأكثر المحدثين على جواز الرواية عن هؤلاء، فحدّث عنهم ابن مهدي وابن المبارك وغيرهم[4].

وقد ورد عن ابن مهدي وابن المبارك أنّهم يتركون من غلب عليه الغلط.

قال محمد بن المثنى: قال لي عبد الرحمن بن مهدي: (يا أبا موسى أهل الكوفة يحدّثون عن كل أحد ، قلت : يا أبا سعيد ، هم يقولون إنّك تحدّث عن كلّ أحدٍ قال: عمّن أحدث؟ فذكرت له: محمد بن راشد المكحولي، فقال لي: احفظ عنّي، النّاس ثلاثة: رجلٌ حافظ متقن، فهذا لا يُختلف فيه، وآخر يَهِم، والغالب على حديثه الصّحة، فهذا لا يُتْرَكُ حديثُه؛ ولو تُرِكَ حديث مثل هذا لذهب حديث النّاس، وآخر يَهِم، والغالب على حديثه الوَهَم فهذا يُتْرَكُ حديثُه)[5].

وروى احمد بن سنان أيضا عنه أنه يترك مَن غلب عليه الغلط[6].

ونُقل عن ابن مهدي أنه تَسَامحَ فيمن يغلط بخمسين حديثا[1]، ولكن له قول آخر في النهي عن الكتابة عمّن يغلط في مائة[2]، مما يدلّ أنه يعتبر كثرة الغلط، وهو يخالف ما نقل عنه، من اعتباره غلبة الغلط[3].

---

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج١، ص٣٩٦ ـ ٣٩٧.

(٢) الخطيب، الكفاية، ص١٤٤. وابن رجب، شرح علل الترمذي، ج١، ص ٤٠٠.

(٣) الخطيب، الكفاية، ص١٤٥.

(٤) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج١، ص٣٩٧.

(٥) العقيلي، الضعفاء الكبير، ج١، ص١٢.

(٦) الخطيب، الكفاية، ص١٤٧.

ونهى ابن المبارك أنْ يُكْتَب عن: (رجلٍ لا يحفظ فيحدث من حفظه)[4]. فـهو يدلُّ علـى أنَّ من كثُر خطؤه لا يُكْتَب حديثُه[5].

وهذا من حيث العموم، وإلا فهم يختلفون أيضا في بعض الرواة هل هو ممن غلب علـى حديثه الغلط أو لا؟ وهل هو ممن كثر غلطه وفحش؟ أو ممن قلّ خطؤه وندر؟ وقـد ذكـر ذلـك الترمذي، وبيّنه ابن رجب[6].

ثالثا: الاصرار على الغلط

الأصل في الراوي أن يصلح غلطه إذا بُيِّنَ له، ولكنّ بعضهم، لا يرضى بذلـك، ويصـرّ على غلطه عناداً دون عذر، ويتمسّك به، ولذا أطلق بعض المحدّثين أنّ من غلط غلطة، وبيّنت له ثم أصرَّ ولم يرجع، أنّه يسقط حديثُه، ولا يُروى عنه[7]، بل كان بعض المحدثين يصفون من يصرّ على غلطه بالكذب[8].

وذكر شعبة بن الحجاج أنّ (من يُخطئ في حديث مجتمع عليـه فيقيـم علـى غلطـه فـلا يرجع)، أنه يُترك فلا يؤخذ عنه[9]. فقيّد الغلط بأن يكون مجتمعاً عليه.

وظهر ذلك في موقفه من عبد الملـك بـن أبـي سـليمان العرزمـي حينمـا روى حديـث الشفعة، وهو حديث جابر بن عبد الله قال: قال رَسُولُ اللَّهِ : (الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَةِ جَارِهِ يُنْتَظَرُ بِهِ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِدًا)[10] قال أمية بن خالد: (قلت أو قيـل لشـعبة: لم تركـت

---

(1) الخطيب، الكفاية، ص١٤٣.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٣٣.

(3) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج١، ص٤٠١.

(4) الخطيب، الكفاية، ص١٤٣.

(5) ذكر ابن رجب أنّ ابن المبارك يعتبر كثرة الخطأ لا غلبته. شرح علل الترمذي، ج١، ص٤٠١.

(6) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج٢، ص٥٥٨.

(7) السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٣٥٨.

(8) قال ابن معين: (من لا يخطيء في الحديث فهو كذاب). تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٥٤٩ ، رقم ٢٦٨٢ .

(9) الخطيب : الكفاية ، باب فيمن رجع عن حديث غلط فيه ، ص: ١٤٥. و ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ٣٢ .

(10) رواه أبو داود ، السنن، باب في الشفعة ، ج: ٣ ص: ٢٨٦ ، ح٣٥١٨ .

الرواية عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث؟ قال: من حسن حديثه أفرّ)، وروى وكيع عن شعبة أنه كان يقول: (لو روى عبد الملك بن أبي سليمان حديثا آخر مثل حديث الشُفعة لطرحت حديثه)[1].

وذهب ابنُ المبارك إلى مثل ذلك ، فاستثنى من الذين يكتب عنهم : (غلاّط لا يرجع)[2]، ولم يقيّده .

ويرى ابن مهدي أنه حتى يكون العالم إماماً في العلم ينبغي أن تتوفر فيه صفات ذكر منها ألا يقيم على الغلط[3] .

ومن خلال ما سبق تبيّن :

أ ـ أن بعض المحدّثين أفصح عن منهجه في الأخذ عن الراوي ، فذكروا ـ غالبا ـ ما يقدح في الراوي من الصفات أو الشروط ، ونهوا عن الأخذ عمن توفرت فيه ، والناظر في شروطهم يجد التفاوت بينهم في اعتبار بعض الشروط ، مما يتعلق بدرجة الحفظ عند الراوي من حيث الشدّة والخفّة ، وما يتعلّق بالبدعة ، إلى غير ذلك .

ب ـ اتفاق غير المنتقين مع المنتقين في بعض الشروط لا يؤثّر ، لأنه لا بد من اعتبار الشروط مجتمعة ثم إن عرض شروط المنتقين دل على تشددهم في جوانب معينة أثرت على اختيارهم شيوخهم، فمالك مثلاً تشدد في جانب البدعة، وعي القطان تشدد في جانب الضبط واعتدال في قبول رواية المبتدع ومثله شعبه.

والترمذي : السنن ، باب ما جاء في الشفعة للغائب ح ١٣٦٩ ، ج: ٣ ص: ٦٥١ .

وابن ماجه : السنن ، كتاب الشفعة ، باب الشفعة بالجوار ، ح ٢٤٩٤ . ج: ٢ ص: ٨٣٣ .

قال الترمذي : (هذا حديث غريب لا نعلم أحداً روى هذا الحديث عن غير عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر ، وقد تكلم شعبة في عبد الملك بن أبي سليمان من أجل هذا الحديث ، وعبد الملك هو ثقة مأمون عند أهل الحديث ، لا نعلم أحداً تكلّم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث ، وقد روى وكيع عن شعبة عن عبد الملك بن أبي سليمان هذا الحديث ، ورُويَ عن ابن المبارك عن سفيان الثوري قال : عبد الملك بن أبي سليمان ميزان ـ يعني في العلم ـ ، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم ، أنّ الرجل أحق بشفعته ، وإن كان غائباً ، فإذا قدم فله الشفعة ، وإن تطاول ذلك) .

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج: ٥ ص: ٣٦٧ .

(٢) الخطيب : الكفاية، ، ص ١٤٣ .

(٣)الخطيب : الجامع ، ج: ٢ ص: ٤١ .

جـ ـ الشروط التي نص عليها الأئمة المنتقون تعني أنّ الإمام منهم حدد لنفسه منهجا يسير عليه وهو أنه لا يأخذ إلا عن الثقات عنده ، ومضمونها يعني أنّ من توفرت فيه تلك الشروط فهو محتجّ به عندهم ، فإن ثبت عند أحدٍ منهم أنّه ترك راوياً فإنّه يعني أنّه ضعيف عنده، فقد قال يحيى القطان في ترك شعبة أحد الرواة: (لو لم يضعفه لروى عنه)[1].

ولذا فإنّ مما يميّز المنتقي عن غيره هو شروطه التي نصّ عليها ، أو تصرفه في الرواية ، إن لم ينصّ على شروطه ، والله أعلم .

---

(١)ابن عدي : الكامل ، ج: ٦ ص: ٣٧ ، ترجمة ١٥٨٢.

الباب الثاني

الموصوفون بالانتقاء من المحدّثين، وشيوخهم الضعفاء، وأسباب روايتهم عنهم

الفصل الأول: المحدّثون الذين وصفوا بانتقاء الشيوخ: إحصاء تصنيف

الفصل الثاني: ضعفاء شيوخ الموصوفين بالانتقاء، وأسباب الرواية عنهم

الفصل الأول :

المحدّثون الذين وصفوا بانتقاء الشيوخ: إحصاء وتصنيف

المبحث الأول: المحدّثون المنصوص على انتقائهم.

المبحث الثاني: المحدّثون الذين وردت فيهم عبارات في الانتقاء غير صريحة.

المبحث الأول

المحدِّثون المنصوص على انتقائهم

المبحث الأول

المحدِّثون المنصوص على انتقائهم

يتضمّن هذا المبحث أسماء المحدّثين ـ في القرن الأول والثاني الهجريين ـ الذين وقفت عليهم ممّن ورد فيهم نصّ على انّهم ينتقون شيوخهم إما من تصريحهم، أو من تصريح غيرهم، وسأكتفي في هذا المبحث بنقل النصوص الدالّة على انتقاء المحدّث، والتعليق عليها.

والوقوف على هذه النصوص يحتاج إلى استقراء مختلف كتب الجرح والتعديل، فهي المصدر لذلك، كما أنّ هذه النصوص هي الأصل في الدلالة على انتقاء الراوي، إذْ أنّها صدرت من بعض كبار المحدثين، وتمثّل خبرة قائلها بشيوخ المحدّث الموصوف بذلك، فلا بدّ أن تكون صدرت بعد استقراء، ومما يدل على ذلك ما تجد في بعضها الحكم بثقة جميع شيوخ المحدّث باستثناء راوٍ أو أكثر، كما سيأتي.

أما من لم يُنَصّ على انتقائهم، فلا يعني أنّهم لا ينتقون، فقد يكون بعضهم ممن ينتقي، وخاصّة من كان من كبار التابعين، الذين كان زمنهم يخلو من الضعفاء إلا نادراً، ولكن السبب الذي يدعو إلى دراسة من نص على انتقائهم دون غيرهم ما يأتي:

أولاً: ما يترتب على ذلك من الاعتماد على تلك النصوص في التوثيق، بخلاف من لم ينصّ عليه.

ثانياً: عدد الرواة الذين لم ينصّ على انتقائهم كثير جداً، فالنصوص الواردة في وصف بعض المحدّثين بالانتقاء قليلة، ولذا فإنّ تتبّع جميع الرواة واستقراء جميع شيوخهم عسر جدّا، إلا أن يفرد كلّ راوٍ بدراسة مستقلّة.

وتنبغي الإشارة هنا إلى أنني أطلت في ذكر النصوص الواردة في وصف بعض المحدّثين بالانتقاء لفائدتين هما:

أولاً: معرفة أسماء الأئمة الذين صدرت منهم تلك النصوص، وهل كانوا من كبار النقاد ممن لهم وزن في الجرح والتعديل؟

ثانياً: أنّ الوقوف على النصوص الصادرة من عدد من الأئمة يشير إلى شهرة المحدّث بالانتقاء، بخلاف من وصفه بذلك محدّث واحد.

ثالثاً: انّ كثيراً ممن وصف بعض المحدّثين بالانتقاء، أثنى على طريقتهم، مما يدلّ على أنّـه ينتقـي، وقد سبق توضيح ذلك في أثناء الكلام على مسالك الكشف عن المنتقين.

وقد رأيت أن أذكر أسماء المحدّثين الذين وصِفوا بالانتقاء مرتَّبين علـى حـروف المعجـم لسهولة هذه الطريقة دون إغفال ذكر سنة الوفاة، على النحو الآتي:

أولا: إبراهيم بن يزيد أبو عمران النخعي الكوفي الفقيه[1]: (ت ٩٦هـ)[2]:

وهو من مشاهير التابعين، كان له حـظ وافـر مـن النقـد، ومنزلـة رفيعـة عنـد المحدثـين والفقهاء، وعليه تلمذ الكثير من النّقاد في عصره، ومن ذلك ما قاله الأعمش[3]: (كـان إبراهيـم - يعني النخعي - صيرفيّاً في الحديث، وكنت أسمع من الرّجال فأجعل طريقي عليه، فـأعرض عليه ما سمعتُ، وكنتُ آتي زيدَ بن وهـب، وضربـاءه في الحديـث، في الشـهر، المـرّة، والمرّتـين، وكان الذي لا أكاد أغبّه[4]، إبراهيم النخعي)[5] .

وهي شهادة كبيرة، من محدّث كبير تظهر إبراهيم النخعي في أهل المرتبة الأولى في النقد.

(١) ترجمته في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص١٤٤، ج٤٧٣. وابن الجـوزي، عبـد الرحمن بـن علـي، صفـة الصفوة، تحقيق محمود فاخوري، ومحمد قلعجـي، بـيروت، دار المعرفـة، ط٢، ١٩٧٩م، ج٣، ص٨٦، ترجمة٤١٢، والمزي، تهذيب الكمال، ج٢، ص٢٣٣، ترجمة ٢٦٥. والذهبي، سير أعـلام النبـلاء، ج٤، ص٥٢٠، ترجمـة ٢١٣. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص١٥٥، ترجمة ٣٢٥.

(٢) ذكر ابن حبان: أنه مات سنة خمس أو ست وتسعين، وهو ابن ست وأربعين سنة بعد موت الحجاج بأربعـة أشـهر، الثقات، ج٤، ص٨، رقم ١٦٠٥.

وقال الذهبي: مات في آخر سنة خمس وتسعين . تذكرة الحفاظ ، ج١ ، ص ٧٤ .

وذكر ابن حجر أنه مات سنة ستة وتسعين، وهو ابن خمسين أو نحوها. التقريب، ص٩٥، ترجمة٢٧٠.

(٣) هو: (سليمان بن مهران، الأسدي الكاهلي، أبو محمد، الكوفي، الأعمش، ثقة، حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلّس، من الخامسة، مات سنة سبع وأربعين أو ثمان، وكان مولده أول سـنة إحـدى وسـتين). تقريـب التـهذيب، ص٢٥٤، ترجمة٢٦١٥، وأيضا ترجمته في: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص١٥٤، ترجمة ١٤٩. وسير أعلام النبـلاء، ج٦، ص٢٢٦، ترجمة١١٠، وتهذيب الكمال، ج١٢، ص٧٦، ترجمة٢٥٧٠.

(٤) قال ابن الأثير: (الغِبُّ: مِن أوْرَاد الإبل: أنْ تَرِدَ الماء يَوماً، وتَدَعَه يوما، ثم تَعُودَ، فَنَقَلـه إلى الزيـارة، وإنْ جـاء بعـد أيام، يقال: غَبَّ الرجُل إذا جاء زائرا بعد أيام. وقال الحسَن: في كلّ أسْبُوع). النهاية في غريب الحديث، باب الغـين مع الباء، غبب، ج٣، ص٣٣٦. وفي لسـان العـرب، ج١، ص٦٣٦، مـادة غـبب، (قـال الكسـائي، أغْبَبْـتُ القـومَ، وغَبَبْتُ عنهم، من الغِبِّ: جئتُهم يوماً، وتركتهم يوماً).

(٥) ابن أبي حاتم، تقدمة الجرح والتعديل، ج٢، ص١٧.

وهناكَ ما يدلُّ على أنَّ إبراهيم النخعي، كان مِّمن يتخيَّر شيوخه ، وقد ورد من صريح كلامه ما يؤيد أنَّ له منهجاً في اختيار رجاله، ومن ذلك، قوله: (كانوا إذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه، نظروا إلى هديه، وسمْته، وصلاته، ثم أخذوا عنه)[1].

فهذا النص منه يشير خلاله إلى حالة عامة بين التابعين، وهي عدم الأخذ إلا من ظهرت عدالته، وذكر بعض علاماتها، وهو لا شك يعني التحري في الاختيار.

وأسند الخطيب إلى مغيرة الضبي[2] قال: (أبطأت على إبراهيم، فقال: يا مغيرة، ما أبطأ بك؟ قال: قلت: قدم علينا شيخ، فكتبنا عنه أحاديث، فقال إبراهيم: لقد رأيتنا وما نأخذ الأحاديث إلا ممن يعلم حلالها من حرامها، وحرامها من حلالها، وإنك لتجد الشيخ يحدث بالحديث، فيحرف حلاله عن حرامه، وحرامه عن حلاله، وهو لا يشعر)[3].

وهو يشير بذلك إلى أنه لا يؤخذ عمن لا يوثق بدينه وأمانته، ولا عمن لا يفهم ما يحمل.

وهناك عبارة أطلقها جماعة من المحدثين، ومنهم: إبراهيم النخعي، يمكن أن تعد علامة على انتقاء من أطلقها.

فقد أسند ابن عبد البر إلى إبراهيم النخعي قال: (إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم)[4].

فدعوته غيره للنظر عمن يأخذ يلزم منه أن يكون ملتزما به.

وأما ما ورد من كلام العلماء مما يفيد أن النخعي ينتقي شيوخه، فمنه ما قاله الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ: (وما زال أهل الحديث في القديم، والحديث، يتثبتون، فلا يقبلون الرواية التي يحتجون بها، ويحلون بها، ويحرمون بها، إلا عمن أمنوا، وإن يحدثوا بها هكذا، ذكروا أنهم لم يسمعوها من ثبت). ثم قال – رحمه الله –: (وكان ابن سيرين، والنخعي، وغير واحد، من

---

(١) ابن عبد البر، التمهيد، ج١، ص٤٧.

(٢) هو: (المغيرة بن مقسم، بكسر الميم، الضبي مولاهم، أبو هشام الكوفي، الأعمى، ثقة متقن، إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم، من السادسة، مات سنة ست وثلاثين على الصحيح ع).

(٣) الخطيب، الكفاية، ص١٦٩. ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٤٣، ترجمة ٦٨٥١.

(٤)ابن عبد البر ، التمهيد ، ج: ١ ص: ٤٦ .

التّابعين، يذهب هذا المذهب، في أن لا يقبل إلا عمن عرف، وما لقيت، ولا علمتُ أحداً من أهل العلم بالحديث، يخالف هذا المذهب، والله أعلم)[1].

وفي التمهيد لابن عبد البر: (قال الشافعي: كان ابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وطاوس، وغير واحد من التابعين، يذهبون إلى أنْ لا يقبلوا الحديث إلا عن ثقة، يعرف ما يروي، ويحفظ، وما رأيت أحداً من أهل الحديث يخالِف هذا المذهب)[2].

وكلام الشافعي -رحمه الله- تضمّن شرطين، كانا من المسلّمات عند التابعين، وهما شرط الفهم، والحفظ بالإضافة إلى شرط العدالة، ولكن لا يعني هذا أنّ جميع المحدثين في ذلك العصر، ممّن ينتقون الرواة، بل وصف بعضهم أنه كان يروي عن كل أحد، لأسباب مقصودة عندهم، ولكنهم مع ذلك كانوا يجتهدون في تمييز ذلك، لأن الديانة تقتضيه، وحسب شروطهم ومقدرتهم.

وهناك نقول أخرى عن بعض العلماء تفيد أنّ إبراهيم النخعي يعدّ في جملة من ينتقي، ومنها قول ابن عبد البرّ: (وأما الإرسال: فكل من عُرف بالأخذ عن الضعفاء، والمسامحة في ذلك، لم يحتجّ بما أرسله، تابعياً كان أو من دونه، وكل من عُرف أنّه لا يأخذ إلا عن ثقة، فتدليسه، ومرسله مقبول: فمراسيل سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين، وإبراهيم النخعي،عندهم صحاح)[3].

وقد استدلّ الشيخ التهانوي – رحمه الله – بقول ابن عبد البرّ هذا على أنّ إبراهيم النخعي من الأئمة الذين لا يروون إلا عن ثقة[4].

والضابط الذي ذكره ابن عبد البر في قبول المراسيل، أو ردها، هو أن يعرف الراوي بأنه لا يحدّث إلا عن الثقات، أو لا يرسِل إلا عنهم فإن ثبت ذلك، قبل مرسله وتدليسه، وإلا فلا؛ ولذا حكم جماعة من العلماء بقبول مراسيل النخعي.

---

(١)الشافعي ، الأم ، ج: ٦ ، ص: ١٠٤ .

(٢)ابن عبد البر: التمهيد، ج:١، ص:٣٩. وأيضا: الرامهرمزّي: المحدّث الفاصل، ص: ٤٠٥ ، والخطيب: الكفاية ، ص: ١٣٢ .

(٣) ابن عبد البر، التمهيد، ج١، ص٣٠، وهناك تفصيل في مرسلات النخعي سيأتي بيانه في محله.

(٤) التهانوي، قواعد في علوم الحديث، ص٢١٧.

ولكن هناك جماعة ممّن روى عنهم إبراهيم النخعي، جهلهم البيهقي فقال: (وكذلك إبراهيم النخعي وإن كان ثقة، فإنّا نجده يروي عن قوم مجهولين، لا يروي عنهم غيره، مثل: هُني ابن نويرة، وحزافة الطائي، وقرثع الضبي، ويزيد بن أويس، وغيرهم)[1].

وقال الحاكم في معرفة علوم الحديث: (والجنس الرابع من المدلّسين: قوم دلّسوا أحاديث، رَوَوْهَا عن المجروحين، فغيَّروا أساميهم، وكُناهم؛ كي لا يُعرفوا)، ثم أسند إلى خلف ابن سالم قال: (سمعت عدّة من مشايخ أصحابنا، تذاكروا كثرة التدليس، والمدلّسين، فأخذنا في تمييز أخبارهم، فاشتبه علينا تدليس الحسن بن أبي الحسن، وإبراهيم بن يزيد النخعي ... وإبراهيم أيضا يدخل بينه وبين أصحاب عبد الله، مثل: هُني بن نويرة وسهم بن منجاب، وخزامة الطائي، وربما دلّس عنهم)[2].

وإذا تمّ التسليم بما قاله البيهقي والحاكم، فإنّ الرِّواية عن المجهولين لم ينجُ منها أحد، وقد ذكر ابن المديني ذلك فقال: (نظرتُ فإذا قلّ رجلٌ من الأئمة إلا قد حدّث عن رجل لم يرو عنه غيره. فقال رجل: يا أبا الحسن، فإبراهيم النخعي عمَّن روى من المجهولين؟ فقال: روى عن يزيد بن أوس عن علقمة، فمن يزيد بن أوس؟ لا نعلمُ أحداً روى عنه غيرُ إبراهيم)[3].

ورواية إبراهيم النخعي عن بعض المجهولين ليس لها كبير أثر على وصفه بالانتقاء، بل لا مأخذ عليه في ذلك، فما أخذ عنهم إلا أنه عرفهم، وكلام ابن المديني أفاد أنه لم ينجُ أحد من الرواية عن المجهولين، ولذا فإنّ الوقوف على بقية شيوخه يوضّح ما إنْ كان يروي عن ضعفاء أو لا، وبالتالي يؤثّر على الحكم على المجهولين من شيوخه، والله أعلم.

---

(١) البيهقي، القراءة خلف الإمام، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ، ص٢٠٧. وسيأتي تفصيل ذلك في الكلام على الجهالة في الباب الأخير من الدراسة إن شاء الله.

(٢) الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص١٠٨.

(٣) نقل ذلك المزي عنه في تهذيب الكمال، ج٣٢، ص٩٠، ترجمة ٦٩٦٦.

ثانيا : إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم البجلي[1] (ت١٤٦هـ)[2]:

كان من محدّثي الكوفة في زمانه وحفّاظهم ، وعداده في صغار التابعين ، ذكره الثوري فقال: (حفّاظ النّاس ثلاثة : إسماعيل بن أبي خالد ، ... الخ)[3] ، (وأجمعوا على إتقانه والاحتجاج به، ولم ينبز بتشيّع ولا بدعة، ولله الحمد)[4]، وهذا يدلُّ على رفعة مكانته، وعلو شأنه عند المحدثين.

ولكن يبقى السؤال مع هذا، هل وصف بانتقاء الشيوخ؟

في الحقيقة لم أجد أحداً مِن المتقدِّمين أشار إلى ذلك، ولا المتأخرين، إلا ما نقله الإمام ابن حجر في تهذيبه عن الحافظ العجلي يصف إسماعيل بن أبي خالد بأنّه لا يروي إلا عن ثقة.

قال ابن حجر في ترجمة إسماعيل: (وقال العجلي: كان ثبتاً في الحديث، وربما أرسل الشيء عن الشّعبي، وإذا وقّف أخبر، وكان صاحب سنّة، وكان حديثه نحو خمسمائة حديث، وكان لا يروي إلا عن ثقة)[5].

هذا نَقْلُ ابنِ حجر بتمامه، وكان ابنُ حجر ذَكَرَ قَبْله في نفس الترجمة ما نقله المزي عن العجلي وهو قوله: (كوفيّ، تابعيّ، ثقة).

والمشكل في الأمر أنَّ ما عزاه ابنُ حجر إلى العجليِّ في وصف إسماعيل بن أبي خالد أنّه لا يروي إلا عن ثقة غير موجود في كتاب العجلي: (الثقات) في طبعتيه[6]، والذي جاء في كتاب

---

(١) ترجمته في المصادر الآتية: البخاري، التاريخ الكبير، ج١، ص ٣٥١، ترجمة ١١٠٨. والمزي، تهذيب الكمال، ج٣، ص٧٣. والذهبي: تذكرة الحفاظ، ج١، ص١٥٣، ترجمة ١٤٨، وسير أعلام النبلاء، ج٦، ص١٧٦، ترجمة ٨٣ . وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٥٤، والتقريب، ص١٠٧، ترجمة ٤٣٨.

(٢) اختلف في سنة وفاته فقال بعضهم توفي سنة: خمس وأربعين ومائة، وقال آخرون: سنة ست وأربعين ومائة، ورجّح الذهبي قول من قال سنة ست وأربعين ومائة، وكذا قال ابن حجر في التقريب. ابن زبر، محمد بن عبد الله ، مولد العلماء ووفياتهم، تحقيق عبد الله الحمد، الرياض، دار العاصمة، ط١، ١٤١٠هـ ج١، ص٣٣٩، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٦، ص١٧٨، وابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٠٧، ترجمة ٤٣٨.

(٣) ابن سعد، الطبقات، ج٦، ٣٤٤. وابن أبي حاتم، تقدمة المعرفة للجرح والتعديل، ص٧٢.

(٤) قاله الذهبي في سير أعلام النبلاء، ج٦، ص١٧٧.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٥٤، ترجمة ٥٤٣.

(٦) هناك طبعتان للكتاب، الأولى: العجلي، تاريخ الثقات، بترتيب نور الدين الهيثمي (ت٨٠٧ هـ)، وتضمينات ابن حجر، تحقيق عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٤م. (١مجلد). ---

الثقات للعجلي ـ وما ذكرته بين معقوفتين ليس موجوداً في طبعة قلعجي ـ هو: (إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي [من أنفسهم حيّ من بجيلة ، كوفيا] تابعيّ، [ثقة]، سمع من خمسة من أصحاب النبي ﷺ: عبد الله بن أبي أوفى، وأنس بن مالك، وعمرو بن حريث، وأبي جحيفة وهب بن عبد الله السوائي، وقيس بن عائذ، وكان إسماعيل طحّاناً، ثبتاً في الحديث، رجلاً صالحاً، ثقةً، [وكان ربّما أرسَلَ الشيءَ عن الشعبي فإذا وقّف أخْبَر، وكان صاحب سُنّة]، وكان رَاويَة عن قيس بن أبي حازم الأحمَسِيّ، تابعيّ، لم يكن أحد أروى عنه منه، وكان حديثه نحواً من خمسمائة حديث، ورأى شريحا، وعمرو بن الميمون الأودي، والأسود بن يزيد، وكان عالياً في شيوخ الكوفيين)[1].

=== والثانية: العجلي: معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، بترتيب نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) وتقي الدين السبكي (ت ٧٥٦ هـ)، مع زيادات لابن حجر، دراسة وتحقيق عبد العليم عبد الحافظ البستوي، (٢مجلد).

وهناك اختلاف في الزيادة والنقص في التراجم والنصوص بسبب اعتماد الأخير على ترتيب السبكي زيادة على الأول، وهناك تعقّبات واعتراضات على ما قام به عبد العليم البستوي في تحقيقه لكتاب العجلي لعطاء الله بن عبد الغفار السندي وسمّى كتابه: (النقد الجلي على كتاب الثقات للعجلي).

وقال الكتاني في أثناء ذكره كتب تواريخ الرجال وأحوالهم : (وتاريخ أبي الحسن احمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي الحافظ القدوة نزيل طرابلس المغرب المتوفى بها سنة إحدى وستين ومائتين). الرسالة المستطرفة، ص١٣٠.

وذكر عبد العظيم البستوي في مقدمة تحقيقه، انّ هناك عدّة أسماء أطلقت على الكتاب، منها: (الثقات)، و(الجرح والتعديل)، و(ومعرفة الرجال)، و(السؤالات)، و(والتاريخ). العجلي: معرفة الثقات، مقدمة المحقق، ج١، ص ٦٥ ـ ٧٠.

ولذا فإنّ إطلاق أسم (الثقات)، بعيد عن الدقّة، وأول ما يدفعه وجود الضعفاء فيه، ومما يدلّ على ذلك قوله: (إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي: مدني، رافضي، جهمي، لا يكتب حديثه، روى عنه الشافعي). العجلي، تاريخ الثقات، ص٥٥، ترجمة ٤٣.

وقال أيضا: (أشعث بن سوار: كوفي، ضعيف، يكتب حديثه). تاريخ الثقات، ص٦٩، ترجمة ١٠٥.

وقال أيضا: (أشهل بن حاتم: بصري ضعيف). تاريخ الثقات، ص٧٠، ترجمة ١٠٧.

ولذا فإنّ تسميته بـ (تاريخ الثقات)، لا يوافق مضمون الكتاب، ولعلّ تسميته في طبعة البستوي أقرب إلى الصحة، والله أعلم.

(١) معرفة الثقات، ج١، ص٢٢٤، ترجمة ٨٧، وتاريخ الثقات، ص٦٤، ترجمة ٨٤.

ولمّا رجعت إلى المزّي وجدته نقل بعضاً من كلام العجلي، ولم يكن منه عبارة: (وكان لا يروي إلا عن ثقة)[1]، والذهبي أيضا نقل جزءاً من كلام العجلي[2] وليس فيه النص المذكور.

وحاول الشيخ مصطفى السليماني الإجابة عن ذلك فقال: (ولم أجد الوصف بأنه لا يروي إلا عن ثقة في ((معرفة الثقات)) للعجلي، ولا في ((تاريخ الثقات)) للعجلي[3]، ولا في ((تهذيب الكمال))، فلعلّ الحافظَ وَقَفَ على نسخةٍ فيها ذلك، مع أنَّ يحيى بن سعيد قال: مرسلاتُ ابن أبي خالد ليست بشيء . ا . هـ ((من تهذيب التهذيب)) فهذا يدل على أنه لا ينتقي، والله أعلم)[4].

وهذا محتمل في أن يكون الحافظ ـ رحمه الله ـ وقف على نسخة فيها النص المذكور، وهو احتمال لا يمكن نفيه، وخاصّة مع وجود اعتراضات على الكتاب المحقّق بترتيب الهيثمي والسبكي.

ثمّ وقفت بعد ذلك ـ بحمد الله ـ على كتاب: (إكمال تهذيب الكمال) لمغلطاي، فوجدته نقل كلام العجلي، مع اختلاف يسير في الألفاظ، دون عزوه إليه، وهذا هو نصّه بتمامه: (إسماعيل بن أبي خالد، من أنفسهم، حيّ من بجيلة، وكان ثبتاً في الحديث، وربّما أرسل الشيء عن الشعبي، وإذا وُقِّف أخبر، وسمع من عدّة من أصحاب رسول الله ﷺ، وكان صاحب سنّة، وكان راوية عن قيس بن أبي حازم، لم يكن أحداً أروى منه، وكان حديثه نحو خمسمائة حديث، وكان لا يروي إلا عن ثقة)[5].

---

(١) المزي، تهذيب الكمال، ج٣، ص٧٥، ترجمة ٤٣٩. قال المزي: (وقال أحمد بن عبد الله العجلي: كوفي، تابعي، ثقة، وكان رجلا صالحا، وسمع من خمسة من أصحاب النبيﷺ وكان طحانا).

(٢) سير أعلام النبلاء ، ج٦، ص١٧٧ . قال الذهبي: (وقال أحمد بن عبد الله كوفي تابعي ثقة، وكان رجلا صالحا سمع من خمسة من أصحاب النبي ﷺ وكان طحانا).

(٣) كلام المؤلف الفاضل يوهم أنّ للعجلي كتابين، وليس كذلك، كما سبق توضيحه.

(٤) السليماني، إتحاف النبيل، ج٢، ص٩٠.

(٥) البكري، مغلطاي بن قليج، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، القاهرة، مكتبة الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م. ، ج٢، ص١٦٤. وعزا المحقق النص إلى ترتيب الثقات للعجلي، ص٧٨.

فلا أدري، هل أخذه ابن حجر من العجلي مباشرة، أو من مغلطاي؟ وكثيراً ما تجد تشابهاً في النقل بين ما يقول فيه ابن حجر: (قلت ...) وبين ما يوجد في كتاب مغلطاي، فالله ـ تعالى ـ أعلم[1].

وعلى كلّ حال فما مدى دقّة هذا التصريح من العجلي في أنّ إسماعيل بن أبي خالد لا يروي إلا عن ثقة؟

في الحقيقة هناك ما يعكّر عليه، وهو ما رواه ابن أبي حاتم عن ابن المديني عن يحيى القطان قال: (مرسلاتُ ابن أبي خالد ليس بشيء، ومرسلاتُ عمرو بن دينار أحبّ إليّ)[2].

وهذا يقتضي أن إسماعيل بن أبي خالد يحدّث عن الضعفاء، وسيأتي بحث ذلك في محلّه من الباب الأخير من هذه الرسالة.

ومما يعكّر عليه أيضا، ما نقله ابن عدي في ترجمة إسماعيل بن مسلم المكيّ عن عمرو بن علي الفلاّس قال: (إسماعيل المكيّ: إسماعيل بن مسلم، يحدّث عنه أهل الكوفة: الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، وحفص بن غياث، وأبو معاوية، وشريك، وجماعة، كان ضعيفاً في الحديث، يَهِمُ فيه، وكان صدوقاً[3]، يُكْثِرُ الغلطَ، يحدّثُ عنه من لا يَنْظُر في الرّجال)[4].

---

(١) علق الاستاذ الدكتور محمد العمري: (والحق أنه أخذه من مغلطاي، ومغلطاي إذا نقل صدق، وهو من المشهورين المعروفين، وامتلك مكتبة قل أن تجد لها نظيراً عند سواه، وأحسبه قد امتلك نسخة فيها ما تم ذكره وللعلم كل ما قاله ابن حجر بعد (قلت) هو من مغلطاي بنصه ، باستثناء ما ذكره من كتاب الثقات لابن حبان فقد يقول: ذكره ابن حبان في الثقات.

(٢) ابن أبي حاتم ، المراسيل ، ص ٥ . والخطيب : الكفاية ، باب الكلام في إرسال الحديث ، ص: ٣٨٧ . وجامع التحصيل ص: ٨٩ ، ذكره العلائي في الباب الرابع ، الفرع الأول : (في بيان من قيل عنه إنه كان لا يرسل إلا عن ثقة ومن كان بخلاف ذلك) .

وفي تهذيب التهذيب ج: ١ ص: ٢٥٥ ، قال ابن حجر: (وحكى بن أبي خيثمة في تاريخه عن يحيى بن سعيد قال : مرسلات بن أبي خالد ليست بشيء) .

(٣)يرى الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر في بحث له أنّ من ثمرات بحثه التي توصل إليها : أن لفظة صدوق تعدّ من ألفاظ الجرح عند الإمام الفلاس ، ثم استشهد بما قاله الفلاس في إسماعيل بن مسلم المكي وغيره . د . موفق ، عبد الله بن عبد القادر ، الإمام أبو حفص عمرو بن علي البصري الفلاس المتوفى سنة (٢٤٩ هـ) محدثا وناقدا ،دراسة نقدية ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة الكويت ، العدد السادس والأربعون ، ٢٠٠١ م ، ص ١٧٢ .

وما قاله الدكتور الفاضل فيه نظر ؛ لأنه كما يظهر من سياق الأمثلة التي ذكرها أن : صدوق تنصرف إلى مسألة العدالة دون الضبط ، أي صدوق من حيث العدالة ضعيف من حيث الضبط ، والله أعلم .

(٤) ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال ، ج ١ ، ص ٢٨٣ .

وفي رواية أخرى عنه: (كان يرى القدر، وهو ضعيف، يحدث عن الحسن، وقتادة بأحاديث بواطيل، لم يحدث عنه يحيى، ولا عبد الرحمن، وقد حدث عنه قوم من أهل الكوفة: الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، وحفص، وأبو معاوية، وعبد الرحيم[1]، والمحاربي[2]، وجماعة، وهو متروك الحديث، قد أجمع أهل العلم على ترك حديثه، وإنما يحدث عنه من لا يبصر الرجال)[3].

وما قاله الفلاس[4] لا يمكن تجاهله، وخاصة أنه ناقد كبير، وقد ذكره ابن عدي الجرجاني في مقدمته لكتابه الكامل فيمن يُعتمَد قوله في الجرح والتعديل، وتضافرت كتب الجرح والتعديل على اقتباس كلامه، وقد تلمذ على يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وتأثر بهما، ولذا قوله المذكور: (وإنما يحدّث عنه من لا ينظر في الرجال) لا يمكن أن يبعد عن قوله في ترجمة إسماعيل بن مسلم المكي: (كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن إسماعيل المكي)، ولكن لم أجد أحدا غير الفلاس ـ على جلالته وحفظه ـ ذكر أنَّ إسماعيلَ بن أبي خالد روى عن إسماعيل بن مسلم المكي، وقمت بتتبع كتب الحديث والعلل والجرح والتعديل فلم أظفر بما يشير إلى ذلك، فالله أعلم، وسيأتي مزيد توضيح لذلك في ترجمة إسماعيل المكي في فلحق الشيوخ الضعفاء إن شاء الله.

وهناك أمر آخر ذكره بعض الباحثين تعقيباً على كلام العجلي، الذي نسبه إليه ابن حجر، وهو: (أنّ العجلي يتساهل كثيراً في توثيق القدماء، ولا سيما التابعين، وإسماعيل تابعي جلّ روايته عن كبارهم)[5].

---

(١) هو: (عبد الرحيم بن سليمان، الكناني، أو الطائي، أبو علي، الأشلّ، المروزي، نزيل الكوفة، ثقة له تصانيف، من صغار الثامنة، مات سنة سبع وثمانين) . تقريب التهذيب، ص: ٣٥٤، ترجمة ٤٠٥٦ .

(٢) هو: (عبد الرحمن بن محمد بن زياد المحاربي، أبو محمد الكوفي، لا بأس به، وكان يدلس، قاله أحمد، من التاسعة، مات سنة خمس وتسعين) . تقريب التهذيب، ص: ٣٤٩، ترجمة ٣٩٩٩ .

(٣) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج ٢، ص ١٩٨، حاشية ٤، تعليق المعلمي .

(٤) هو: (عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، بنون وزاي، أبو حفص، الفلاس، الصيرفي، الباهلي، البصري، ثقة حافظ، من العاشرة، مات سنة تسع وأربعين)، تقريب التهذيب، ص٤٢٤، ترجمة ٥٠٨١.

(٥) سلامة، محمد خلف، الدرر المتناسقة فيمن قيل أنه لا يروي إلا عن ثقة. مجلة الحكمة، العدد الثاني عشر، ١٤١٨هـ، ص٤٠٧.

لكن هذا الرد فيه قصور، فمسألة وصف العجلي بالتساهل تحتاج إلى استقراء تام، ولا يكتفى في هذا بالادعاء، وقد أثنى الذهبيُّ على العجليِّ، ووصف كتابه في الجرح والتعديل بأنه يدلّ على تبحّره في الصنعة[1].

وذكر الشريف حاتم العوني أنَّ أول من وقَفَ عليه ممن اتَّهَمَ العجليَّ بالتساهل: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (ت ١٣٨٦ هـ)، حيث قال في (طليعة التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل): (والعجلي قريب من ابن حبان في توثيق المجاهيل من القدماء)، وذكر مثل ذلك في الأنوار الكاشفة ، وتبعه على ذلك محمد ناصر الدين الألباني في مواطن كثيرة من كتبه ثم انتشر هذا بين طلبة العلم.

وذكر الدكتور العوني أن أدلة من اتَّهم العجلي بالتساهل أمور ثلاثة :

الأول: كثرة توثيقه لمن لم نجد لغيره كلاماً، وردَّ عليه العوني بأنه لا يخلو إمام ـ خاصة المكثرون من النقد ـ من أن نجد له توثيقاً لراوٍ لا مُتَكلّم فيه غيرُه.

الثاني: مخالفته لغيره من أئمة النقد بتوثيقه رواة جهّلهم، أو ضعفهم أو تركهم غيره، وَرَدَّ عليه بأنَّ مَن وَثَّقَ فإنَّ عنده زيادة علم تقدَّم على مَن جَهِل، ومثل العجلي ـ وقد كان يقرن بالإمام أحمد وابن معين ـ لا يُنْكَرُ عليه أنْ يَعْرف من يَجْهله غيرُه. وأما مخالفته بتوثيق مَن ضعّفهم أو تركهم غيره، فإنه لا يوجد إمام إلا وقد وثّق من ضعفه غيره أو العكس، وقد يكون الصواب مع أحد الطرفين، ولا يُتّهم الطرف الآخر بالتساهل أو التشدد.

الثالث: عدم اعتماد الحافظ ابن حجر على توثيق العجلي، وَرَدَّ عليه بأنَّ ابن حجر اعتمده مرات كثيرة خاصة مع توثيق ابن حبان، وأما الرواة الذين لم يعتمدهم فيقال فيهم ما يقال في رواة وثّقهم ابنُ معين، وابنُ المديني، وأبو حاتم، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم[2].

---

(١) سبق نقل كلام الذهبي وعزوه .

(٢) بتصرف من مقال: العوني، الشريف حاتم، توثيق العجلي، مجلة المشكاة، الكويت، المجلد الأول، العدد الثاني، ١٤١٦هـ ص ١١١ – ١٢٥.

وقد يعترض هنا: بأن الأصل في الراوي عدم الانتقاء، وطريقة معرفة ذلك النص عليها، فإذا حصل تعارض بين النصّ على وصْف المحدث بالانتقاء وعدمه، ولم يمكن الجمع يلجأ إلى الترجيح، وهو أنّ الأدلة أو القرائن على عدم الانتقاء أقوى، والقائلون به أكثر، وأنّ من نفاه إنما كان معه زيادة علم على من أثبته.

فيجاب على ذلك بأنّ الاحتياط يقتضي عدم إهمال قول من نصّ على الانتقاء، والمرجّح هو الوقوف على حال شيوخ المحدث الموصوف بذلك، وعندئذٍ يتم الجمع أو الترجيح.

ويمكن القول أيضاً أنّ مَن وصفه بأنّه لا يحدّث إلا عن ثقة إنما قصد شيوخه من حيث الجملة ، ومن نفى ذلك إنّما لأنه وَقَفَ على تحديثه عن بعض الضعفاء كما جاء في عبارة الفلاس، والله أعلم.

ثالثا: أيُّوب بن أبي تميمة: كَيْسَان السَّخْتِيَاني[1] أبو بكر البصري(ت١٣١)[2]:

أحد حفّاظ البصرة، ومن سادة علمائهم ، أثنى أئمة زمانه ومن بعدهم على وثاقته، وتثبّته، حتى قال أبو حاتم: (ثقة لا يُسْأَل عن مثله)[3].

وكان أيوب السّختياني، أحد الأئمة الذين أخبروا عن أنفسهم: أنهم لا يحدثون إلا عن الثقات، كما أنّ هناك كلاماً من تصريح غيره بأنّ شيوخه لا يُسأل عنهم، ومن ذلك:

أ ـ ما رواه ابن أبي حاتم بسنده عن أبي بكر بن أبي خيثمة عن يحي بن معين أنه قال: (حدثني مَن سمِعَ حمَّاد بن زيد يقول : سمعتُ أيوبَ وسُئِل عن عكرمة[4] كيف هو؟ قال: لو لم يكن عندي ثقة لم أكتبْ عنه)[5].

---

(١)بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مثنّاة ثم تحتانية وبعد الألف نون. تقريب التهذيب، ص١١٧، ترجمة٦٠٥.

(٢) ترجمته في: ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج٧، ص٢٤٦. والبخاري، التاريخ الكبير، ج١، ص٤٠٩، ترجمة ١٣٠٧. والمزي، تهذيب الكمال، ج٣، ص٤٥٧، ترجمة ٦٠٧. والذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص١٣٠، ترجمة١١٧، وسير أعلام النبلاء، ج٦، ص ١٥، ترجمة ٧. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٣٤٨، ترجمة ٧٣٣. تقريب التهذيب، ص١١٧، ترجمة ٦٠٥.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٢٥٥، ترجمة ٩١٥.

(٤) هو : عكرمة البربري أبو عبد الله المدني مولى بن عباس. ترجمته في الجرح والتعديل، ج٧، ص٨، ترجمة عكرمة. وتهذيب التهذيب، ج٧، ص٢٣٧، ترجمة ٤٧٦.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٧، ص٨.

وقال ابن حجر في التهذيب: (وقال حماد بن زيد عن أيـوب: لـو لم يكـن عنـدي ثقـة لم أكتب عنه)[1].

قال مصطفى السليماني: (فإن كان ما في تهذيب التهذيب من طريق هذا المُبْهَم، فالعمدة على ما في ترجمة أبي يزيد الآتية[2]، وان كان للحافظ طـريق أخرى فذاك)[3].

ووقع وهمٌ لابن شاهين في عكرمة؛ حيـث قـال: (عكرمـة بـن عمـار، ليـس بـه بـأس، صدوق، وقال فيه أحمد بن صالح: أنا أقول أنَّ عكرمة ثقة فأحتجّ به وبقوله، لا شكَّ فيه، وسئل أيوب عنه فقال: لو لم يكن عندي ثقة لم أكتب عنه)[4]، فجعله ابنَ عمَّار[5] وإنما هـو مـولى ابـن عباس كما يظهر من أقوال كل مَن ترجم لعكرمة مولى ابن عباس.

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٧، ص٢٣٧، وفي مقدمة فتح الباري، ص٤٢٩: (وقال حماد بن زيد: قـال لي أيـوب: لو لم يكن عندي ثقة لم أكتب عنه).

(٢) ويَقصِد ترجمةَ أبي يزيد المدني في تهذيب التهذيب، ج١٢، ص٣٠٦. وجاء فيها قول الآجري عن أبي داود: (سألت أحمد عنه فقال : تسأل عن رجل روى عنه أيوب!).

(٣) إتحاف النبيل، ج٢، ص٩١. وجاء في تهذيب الكمال، ج٢٠، ص٢٧٥، (وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيـى بـن معين حدثني من سمع حماد بن زيد يقول: سمعت أيوب وسئل عن عكرمة كـيف هـو؟ فقـال أيـوب: لـو لم يكـن عندي ثقة لم أكتب عنه. وقال سليمان بن حرب عن حماد بن زيد قيل لأيوب أكنتم أو كانوا يتهمون عكرمة؟ قال: أمّا أنا، فلم أكن أتهمه).

وهناك حكاية أخرى توضح موقف أيوب من عكرمة، فجاء في الطبقات الكبرى، ج٥، ص٢٨٩: (أخبرنـا سـليمان بـن حرب قال حدثنا حماد بن زيد قال: قال رجل لأيوب: يا أبا بكر: عكرمة كان يتهم؟ قال: فسكت ثـم قـال أمـا أنـا فإني لم أكن أتهمه).

وقال الإمام أحمد: (حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد قال: قال رجل لأيـوب: كـان عكرمـة يتّـهم؟ فسكت، ثـم قال: أما أنا فإني لم أكن أتهمه). العلل ومعرفة الرجال، ج١، ص٤٠٦، رقم٨٤٠.

فظهر أنّ هناك رواية متّصلة عن سليمان بن حرب عن حماد ولكن بلفظ غير اللفظ الذي جاء في رواية ابن معـين، وهـو ما يشعر بأنّ معنى ثقة عند أيوب أنه لا يتّهمه، والله اعلم بالصواب.

(٤) ابـن شـاهين، تـاريخ أسمـاء الثقـات، تحقيـق صبحـي السـامرائي، الكويـت، الـدار السـلفية، ط١، ١٩٨٤م، ص١٧٧، ترجمـة ١٠٧٤. ذكـر هـذا التنبيـه مصطفـى السـليماني في كتابـه إتحـاف النبيـل، ج٢، ص٩١، وهو كما قال.

(٥) هو: (عكرمة بن عمار العجلي أبو عمار اليمامي، أصله من البصرة، صدوق يغلط، وفي روايته عـن يحيـى بـن أبـي كثـير اضطـراب، ولم يكـن لـه كتـاب، مـن الخامسـة، مـات قبيـل السـتين). تقريـب التـهذيب، ص٣٩٦، ترجمة ٤٦٧٢.

ب ـ عدّ ابنُ المديني أيوبَ في جماعة عُرِفُوا بانتقاء الشيوخ، مما يدلّ على أنه ينتقي[1]. وقال أبو عبيد الآجري سألت أبا داود عن أبي يزيد المدني[2]، فقال: سألت أحمد عنه، فقال: تسأل عن رجل روى عنه أيوب!!)[3].

وشهادة الإمام أحمد لأيوب بتحرّيه في اختيار شيوخه ـ فلا حاجة للسؤال عنهم ـ أعظِم بها من شهادة، وقد صدر مثلها منه في الإمام مالك[4].

ومما سبق يخلص إلى ما يدلّ على انتقاء أيوب السختياني لما يأتي:

الأول : تصريح أيوب عن نفسه بأنه لا يكتب إلا عن الثقات .

الثاني: ما ذكره الإمام أحمد بأنه لا يُسْأَل عمّن روى عنهم أيوبُ لثقتهم[5].

رابعاً: بُكَيْر بن عبد الله بن الأشَجّ، مولى بن مخزوم نزيل مصر (ت١٢٠هـ)[6]:

أحد الأئمة الكبار، معدود في صغار التابعين، أصله من المدينة ثم خرج منها قديماً إلى مِصْرَ فأقام بها زماناً[7].

وأثنى عليه كبارُ المحدثين في علمه وفضْله، قالَ ابنُ المدينيّ: (لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين، أعلم من ابن شهاب، ويحيى بن سعيد، وبكير بن عبد الله بن الأشجّ)[8].

---

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج٢، ص٣٥٥. وسبق نقل النص بكامله في أثناء الحديث عن نشأة انتقاء الشيوخ.

(٢) قال أبو حاتم عنه: (شيخ سئل عنه مالك فقال : لا أعرفه).

وقال عباس الدوري عن يحيى: (أيوب قد سمع من أبي يزيد المدني، وأبو يزيد ليس يعرف بالمدينة، والبصريون يروون عنه) تاريخ الدوري، ج٢، ترجمة ٧٣٢. وعن ابن معين قال: (ثقة). وقال ابن حجر: (مقبول). فعقب على ذلك الدكتور بشار عواد فقال: (بل ثقة). تهذيب الكمال، ج٨، ص٤٦١، حاشية رقم٢.

(٣) المزي، تهذيب الكمال، ج٣٤، ص٤٠٩. وتهذيب التهذيب ج١٢، ص٣٠٦، ترجمة ١٢٨٣.

وجاء في سؤالات أبي داود، ص٢١٠، س١٦٣: (قلت لأحمد أبو زيد المدني؟ قال أي شيء يسال عن رجل روى عنه أيوب ؟!).

(٤) ابن أبي حاتم، تقدمة الجرح والتعديل، ج١، ص١٧.

(٥) وفي المقابل هناك مَنْ لا يُسأل عن شيوخه لضعفهم، كان يُعرَف من منهجه أنّه حاطب ليل، ولا يتحرّى في الرّواية.

(٦)ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، ج٢، ص١١٣، ترجمة ١٨٧٦. وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٤٠٣، ترجمة ١٥٨٥. والمزي، تهذيب الكمال، ج٤، ص٢٤٢، ترجمة٧٦٥. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٦، ص١٧٠، ترجمة٨٠. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٤٣١، ترجمة ٩٠٨. تقريب التهذيب، ص١٢٨، ترجمة ٧٦٠.

(٧) العجلي، معرفة الثقات، ج١، ص٢٥٤، ترجمة١٧٨.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٤٠٣، ترجمة ١٥٨٥.

أما عن شيوخه فهناك نصٌّ ورد عن الإمام أحمد بن صالح المصري(ت٢٤٨هـ)[١] يشير من خلاله إلى أنّهم ثقات، وقد نقله ابن شاهين (ت٣٨٥هـ) وابن حجر.

قال ابن شاهين في ترجمة بُكَيْر بن عبد الله:(قال أحمد بن صالح: روى عن سعيد بن نافع[٢] وإذا روى بُكَيْر عن رجل فلا تسأل عنه)[٣].

ونَقَلَ ابنُ حجر عبارةَ أحمد بن صالح المصري، وفيها زيادة، فقال في ترجمة بُكَيْر[٤]: (وقال أحمد بن صالح المصري: إذا رأيتَ بُكَيْر بن عبد الله روى عن رجلٍ فلا تَسْأَل عنه ؛ فهو الثّقة الذي لا شَكَّ فيه).

وعبارة ابن حجر أصرح في الدلالة على انتقاء بُكَيْر بن الأشج، وعلى كلٍّ فهي حكم من الإمام احمد بن صالح المصري بثقة جميع من روى عنه، ويبعُد أن يصدر هذا الكلام منه إلا بعد أن يكون عَرف طريقته في الأخذ، أو يكون عَرف شيوخَه فخلص إلى ما قال.

وأحمد بن صالح من أهل مصر، وكان نزلها وأقام بها زمانا، ولذا يمكن القول إنّ شهادة احمد بن صالح إنما كانت عن معرفة وقرب، مما يزيدها قوة وأهمية.

ويرى الشيخ المعلمي اليماني أنّ عبارة الإمام أحمد بن صالح تحتمِل وجهين:

---

(١) هو: (أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر بن الطبري، ثقة حافظ، من العاشرة، تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة. ونقل عن بن معين تكذيبه، وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في أحمد بن صالح الشمومي، فظنّ النسائي أنه عنى ابن الطبري. مات سنة ثمان وأربعين وله ثمان وسبعون سنة). تقريب التهذيب، ص٨٠، ترجمة٤٨. والجرح والتعديل، ج٢، ص٥٦، ترجمة ٧٣، وتهذيب الكمال، ج١، ص٣٤٠، ترجمة ٤٩، وميزان الاعتدال، ج١، ص٢٤١، وتهذيب التهذيب، ج١، ص٣٤، ترجمة ٦٨.

(٢) هو سعيد بن نافع الأنصاري، يلقب بـ: (ضبارة). انظر: ابن حجر، نزهة الألباب في الألقاب، تحقيق: عبد العزيز السديدي، الرياض، مكتبة الرشيد، ط١، ١٩٨٩م، ج١، ص٤٣٥، ترجمة ١٨٠٨.

وقد ذكره ابن أبي حاتم في كتابه، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، لكن ذكره ابن شاهين في ثقاته وقال: (روى عنه بكير ويزيد بن أبي حبيب، كان صديقا لعمر بن عبد العزيز، وكان يلقب ضبارة، وليس بين سعيد بن نافع وحميد بن نافع قرابة. قال ذلك أحمد بن صالح). وذكره ابن حبان أيضا في ثقاته. وذكره الإمام مسلم فيمن تفرّد بكير بن الأشج بالرواية عنه، ولكن نقل ابن شاهين أنّ غيرَ بكيرٍ روى عنه، وكذا ذكر ابن حجر. ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج٤، ص٦٩، ٢٨٨، و ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ج١، ص٩٨، ٤٣٧، وابن حبان، الثقات، ج٤، ص٢٩١، ٢٩٦١، وابن حجر، تعجيل المنفعة، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ص١٥٥، ٣٨٠.

(٣) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص٤٨، ترجمة ١٢٩.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٤٣١، ترجمة ٩٠٨.

الأول: أن يكون المراد بقوله: (فلا تسأل عنه)، أي ذلك المروي، أي لا تلتمس لبكير متابعا؛ فإنه ـ أي بكير ـ الثقة الذي لا شك فيه، ولا يحتاج إلى متابع.

الثاني: أن يكون المراد فلا تسأل عن ذلك الرجل فإنه الثقة، يعني أنّ بكيراً لا يروي إلا عن ثقة، فلا شكّ فيه، والله أعلم[1].

وما ذكره المعلمي محتمل، لكنّ الوجه الثاني هو المتعيّن ـ والله أعلم ـ لما يأتي:

٢. أنّ العبارة التي أطلقها الإمام أحمد بن صالح جاءت في سياق الحديث عن راو من شيوخ بكير كما سبق نقله.

٢. قوله: (فهو الثّقة الذي لا شكّ فيه): فالضمير يرجع إلى أقرب عبارة، وهو (رجل).

ولم أعثر على من أشار إلى أن بكيراً ينتقي – غير ما سبق- اللهم إلا ذكرهم منزلته في الحديث وإمامته فيه.

خامسا: حَرِيْز[2] بن عثمان بن جبر الرّحبي[3] المشرقيّ أبو عثمان، ويقال أبو الحمصي (ت١٦٣هـ)[4]:

أقدم من وقفت عليه ممّن وصف شيوخَ حَرِيْز بأنهم ثقات، هو الإمام أبو داود ـ رحمه الله ـ، ونقل عنه ذلك الآجرّي في سؤالاته له، حيث قال: (سألت أبا داود عن سعيد بن مَرْثِد الرّحبي. فقال: من التابعين، ثقة. قلت له: حدّثَ عنه حَرِيْز. قال: شيوخ حَرِيْز كُلّهم ثقات)[5].

---

(١) المعلمي، التنكيل، ج٢، ص١٢٣.

(٢) حريز: بفتح أوله، وكسر الراء، وآخره زاي. تقريب التهذيب، ص١٥٦، ترجمة ١١٨٤.

وقال صاحب عون المعبود في أثناء شرحه لحديث: (عن حريز بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وآخره زاي ابن عثمان الرحبي الحمصي وفي بعض نسخ الكتاب جرير بالجيم وهو غلط فإن جرير بن عثمان بالجيم ليس في الكتب الستة أحدا من الرواة والله أعلم). آبادي، محمد شمس الحق، عون المعبود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٥هـ كتاب السنة، باب في لزوم السنة، ج١٢، ص٢٣١، حديث ٤٦٠٤.

(٣) الرحبي: بفتح الراء، والحاء المهملة، بعدها موحدة. تقريب التهذيب، ص١٥٦، ترجمة ١١٨٤.

(٤) ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، ج٣، ص١٠٣، ترجمة٣٥٦. وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٢٨٩. والعقيلي، الضعفاء الكبير، ج١، ص٣٢١. وابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج٢، ص٤٥١. وابن حبان، المجروحون، ج١، ص٢٦٨. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٨، ص٢٦٨، ترجمة٤٣٦٥. والمزي، تهذيب الكمال، ج٥، ص٥٦٨، ترجمة ١١٧٥. والذهبي، ميزان الاعتدال، ج٢، ص٢١٨. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٢٠٧، ترجمة٤٣٦، وتقريب التهذيب، ص١٥٦، ترجمة ١١٨٤.

(٥) الآجري : سؤالات الآجري أبا داود ، ص٢٤٨ ، س١٧٤ .

وبَدَا لي من خلال استقراء كتب الجرح والتعديل أنّه لم يُؤثَر عن غير الإمام أبي داود من وصَفَ حَرِيزاً بهذا، بل من جاء بعده نقل قوله، واستشهد به، وأبرزهم الإمام المزي، والذهبيُّ، وابن حجر. ويأتي استشهادهم بقوله في أثناء تراجم لرواة من شيوخ حريز، بعضهم تفرّد عنهم، أو رُمُوا بالجهالة، وبعضهم ليسُوا كذلك.

ومن ذلك ما جاء في ترجمة: (سلمان بن سمير الألهاني الشامي)، قال المزيّ: (روى عنه حَرِيْز بن عثمان الرّحبي. قال الآجريّ عن أبي داود: شيوخ حَرِيز كلهم ثقات)[1].

وقال ابن حجر في ترجمة حِبّان بن زيد الشّرعبي أبو خِداش: (روى عنه حَرِيْز بن عثمان. قلت: وذكره ابن حبان في الثقات، وقد تقدّم أنّ أبا داود قال: شيوخ حَرِيز كلُّهم ثقات)[2]. وهذا كل ما قاله في ترجمته.

واستوقفني كلام لابن عدي في ترجمة حَريز بن عثمان في الكامل، حيث قال: (وحَرِيز يحدّث عن أهل الشام عن الثّقات منهم)[3]، ولم ينسبه لأحد، ولعله استفاده من كلام أبي داود، والله أعلم.

وهناك عبارة للذهبي جاءت في ترجمة: (ابن هانئ عن أبي أمامة)، قال الذهبي: (لا يُعرَف. وعنه حَرِيز بن عثمان لكن شيوخ حَرِيز وُثّقُوا)[4]، ولم أجد الذهبيَّ أشار إلى ذلك إلا في هذه الترجمة، والظاهر أنّ الذهبيَّ أيضاً استفادها من كلام أبي داود في شيوخ حَرِيز، ومما يدلّ عليه ما جاء في اللسان في ترجمة ابن هانئ، حيث نقل ابن حجر قول الآجريّ عن أبي داود: (شيوخ حَرِيز كلهم ثقات)[5].

وأما قول التهانوي في قواعد التحديث ص ٢٢٥ : (وكذا شيوخ حريز بن عثمان ،كلهم ثقات . صرّح به الحافظ في اللسان) ، يوهِم أن قائلها ابن حجر ، وليس كذلك ، وإنّما قائل العبارة أبو داود .

(١) المزي : تهذيب الكمال ، ج١١ ، ص٢٤٣ ،ترجمة ٢٤٣٦ .وهناك مزيد أمثلة في تهذيب الكمال :ترجمة خالد بن محمد الثقفي ، ج٨ ، ص ١٦٣ . وأيضا ترجمة شبيب بن نعيم ، ج ١٢ ، ص ٣٧٢ ، و ترجمة شرحبيل بن شفعة الرحبي ،ج١٢ ، ٤٢٣ . وترجمة عبد الله بن غابر الألهاني ، ج ١٥ ، ص ٤١٨ .

(٢) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج٢ ، ص ١٥٠ ، ترجمة ٣١١ .

(٣) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج٢، ص٤٥٣.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال، ص٧، ج٤٥٧.

(٥) ابن حجر، لسان الميزان، ج٢، ص٣٦٠، ترجمة ١٤٧٠.

فتبيّن مما سبق أنَّ أبا داود انفرد بذلك التصريح في شيوخ حَريز، وارتضاه جماعة من المحدثين منهم ابنُ عديّ، والمزيُّ، والذهبيُّ، وابنُ حجر.

وهناك أمر آخر أجد لزاما أن أتعرّض له، أجده لصيقا بوصف حَريز بن عثمان بالانتقاء، وهو ما تعرّض له بعض المحدثين من كلامهم في حَريز.

والناظر في ترجمته يجد أنّ أكثر النقاد الكبار على توثيقه، والحكم له بالحفظ والفضل، على أنَّ هناك بعض العلماء من تنكّب عن حديثه وضعفه، وحتى يستقيم الأمر لا بدَّ من استعراض أقوال من وثّقه ومن ضعفه.

أما الذين وثقوه، فقد أشاروا مع ذلك إلى موقفه من علي، ومنهم:

أ – معاذ بن معاذ بن نصر العنبري قاضي البصرة (ت ١٩٦هـ)، الذي أشاد به يحيى القطان حين قال: (ما بالكوفة، ولا بالبصرة مثل معاذ، ولا أبالي إذا تابعني من خالفني)[١]. وهذا الإمام قال في حريز: (ولا أعلم أنّي رأيتُ شامياً أفضل منه)[٢].

ب- ووثقه يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ)[٣] الذي قال فيه الذهبي (ت ٧٤٨هـ): (كان يحيى بن سعيد القطان متعنّتاً في نقد الرجال، فإذا رأيته قد وثّق شيخاً فاعتمد عليه، فأمّا إذا ليّن أحداً فتأنّ في أمره)[٤].

ج- وأما ابن معين فجاء في رواية الدارمي والدوري عنه قال: (ثقة)[٥].

ولكن هناك رواية أخرى عن عباس الدوري نقلها العقيليّ فقال: (حدثنا محمد بن عيسى قال حدثنا عباس قال سمعت يحيى بن معين يقول: حَريز بن عثمان ليس بشيء)[٦].

ولم أجد أحداً نقل ذلك عن ابن معين إلا العقيليُّ، ولم ينقل توثيق ابن معين، اللهم إلا رواية نقلها عن الدوري عن ابن معين فيها نفي حَريز عن نفسه أنه يشتم علياً ﷺ، ولذا فإنَّ في النفس شيئاً مما نقله العقيليُّ عن ابن معين، وخاصّة أنَّ هناك روايتين عن

(١) البخاري، التاريخ الكبير، ج٧، ص٣٦٥، ترجمة ١٥٧١.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير، ج٣، ص ١٠٣، ترجمة ٣٥٦.

(٣) نقل ذلك عنه ابن عدي في الكامل، ج٢، ص ٤٥٣.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٩، ص١٨٣، ترجمة ٥٣.

(٥) ابن معين، التاريخ (رواية عثمان الدارمي)، ص٩١، ٢٤١. وتاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ج٤، ص٤٢٨، ٥١٢٥.

(٦) العقيلي، الضعفاء الكبير، ج١، ص٣٢١.

ابن معين تعارضانها، بل قال المزي: (وقال إسحاق بن منصور، ومعاوية بن صالح، والمفضل بن غسان الغلابي، وعباس الدوري، وعثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين: ثقة، وقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد عن يحيى بن معين: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وأبو بكر بن أبي مريم، وحَريز بن عثمان هؤلاء ثقات)[1].

أضف إلى ذلك أنّ عباس الدوري روى عن ابن معين أنه قال: (سمعت عليّ بن عياش يقول: سمعت حَريز بن عثمان يقول لرجل: ويحك تزعم أني أشتم علي بن أبي طالب؟ والله ما شتمتُ علياً قطّ)[2]، فلم يبقَ سببٌ لتضعيفه عند ابن معين، والله أعلم.

د – ووثقه أيضا الإمام أحمد (ت٢٤١ هـ)، نَقَلَ ذلك عنه الإمام أبو داود فقال: (سمعتُ أحمدَ وذُكِرَ له حَريز، وأبو بكر بن أبي مريم، وصفوان. فقال: ليس فيهم مثل حَريز، ليس بالشام أثبت منه، ولم يكن يرى القدر)[3]. وقال أبو داود أيضا: (سمعت أحمد مرة أخرى يقول حريز ثقة ثقة[4])[5].

هـ – وقال العجلي (ت ٢٦١ هـ): (شاميّ ثقة، وكان يَحْمِل على عليّ)[6].

و – وقال أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧ هـ): (حَسَنُ الحديث، ولم يصحّ عندي ما يقال في رأيه، ولا أعلم بالشام أثبت منه) ثم قال: (وهو ثقة متقن)[7].

ز – وذكر ابنُ عديّ أنّ حَريز بن عثمان من الأثبات في الشاميين، وأنه يحدِّث عن الثقات منهم، ثم ذكر طائفة ممّن وثّقه، لكنّه أشار إلى أنّه إنّما وُضِع منه ببغضه لعليّ ﷺ[8].

---

(١) المزي، تهذيب الكمال، ج٥، ص٥٧٣.

(٢) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ج٤، ص٤١٩، رقم٥٠٦٩.

(٣) أبو داود، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، تحقيق زياد محمد منصور، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٤هـ ص٢٦١.

(٤) قالها في هذا الموضع مرتين.

(٥) أبو داود، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص٢٦١.

(٦) العجلي، معرفة الثقات، ج١، ص٢٩١.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٢٨٩، ترجمة ١٢٨٨.

وعقّب الدكتور بشار عواد على ما قاله أبو حاتم فقال: (ولكن صحّ عند غيرك يا أبا حاتم وأقصى ما اعتذر عنه أنه تاب عن ذلك). تهذيب الكمال، ج٢، ص٩٠، هامش رقم ١.

(٨) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج٢، ص٤٥٣.

وأما من ضعّفه فكان أبرزهم ابنُ حبان، فتكلّم عليه في صحيحه، وفي ثقاته، وفي كتابه المجروحين، والموضوعية تقتضي مني نقل كلام ابن حبان ـ وإن كان فيه طول ـ.

أمّا ما جاء في صحيحه فبعد أن روى ابن حبان حديثاً في إسناده أبو عثمان ـ حريز ـ اضطرّ أن يأتي بعده بإسناد آخر متابع له، ثم عبّر عن ذلك فقال[1]: (أبو عثمان هذا يُشبه أنْ يكون حَريز بن عثمان الرّحبي، وإنما اعتمادنا على هذا الإسناد الأخير؛ لأنّ حَريز بن عثمان ليس بشيء في الحديث).

وقال في الثقات: (وحريز ممن يُتَنَكَّبُ[2] عن حديثه)[3].

وقال في المجروحين: (وكان يَلْعن عليَّ بن أبي طالب ـ رضوان الله عليه ـ بالغداة سبعين مرة، وبالعشي سبعين مرة، فقيل له في ذلك، فقال: هو القاطع رؤوس آبائي، وأجدادي، وكان داعية إلى مذهبه، وكان عليُّ بن عياش يحكي رجوعه عنه، وليس ذلك بمحفوظ عنه)، ثم ذكر بإسناده إلى أبي نافع ابن بنت يزيد بن هارون قال: رأيتُ يزيد بن هارون في المنام فقلت: ما فعل بك ربُّك؟ قال غفر لي، وشفعني، وعاتبني. فقلت له: أمّا قد غَفَرَ لك فقد علمتُ، ففيمَ عاتَبَك؟ قال: قال لي يزيد بن هارون: كتبتُ عن حَريز بن عثمان. قال: قلت: يا ربّ: ما رأيت منه إلا خيراً. قال: إنه كان يشتم عليَّ بن أبي طالب)[4].

وما قاله ابن حبان فيه مبالغة خطيرة ـ والله ـ، فإنْ كان لم يثبت عنده رجوع حريز فقد ثبت عند غيره، وهو نفسه نقل أنَّ بعضَهم حكى رجوعَه عن ذلك، لكن كان على ابن حبان ـ وقد عُرِف عنه الاستقصاء في الأخبار ـ أن يتأنّى في ردّ حديثه، بدلاً من الجزم بذلك، ولو حاول الاستقصاء لوجد ابنُ حبان غيرَ عليِّ بن عياش حكى رجوعَه عن ذلك، وهو أبو اليمان، وقد نقل البخاري قوله: (كان حَريز يتناول من رجلٍ ثمّ ترك)[5]، وهذا قمّة الورع ـ والله ـ أنْ أهمَل تسميةَ الرّجل، وهو علي ﷺ، وما نقله أبو اليمان هو الذي دفع البخاري لإخراج حديث

---

(١) ابن حبان، صحيح ابن حبان، ج٣، ص٣٢٥، ح٣٢٦.

(٢) (نكَبَ عن الشيءِ وعن الطريق، يَنْكُب نَكْباً ونُكُوباً، ونَكِبَ نَكَباً، ونَكَّبَ، وتَنَكَّبَ: عَدَلَ). لسان العرب، مادة: نكب، ج١، ص٧٧٠.

(٣) ابن حبان، الثقات، ج٥، ص٥٤١، ترجمة ٦١٣٥.

(٤) ابن حبان، المجروحون، ج١، ص٢٦٨.

(٥) البخاري، التاريخ الكبير، ج٣، ص١٠٣، ترجمة ٣٥٦. وقال ابن حجر في هدي الساري، ص٣٩٦: (فهذا أعدل الأقوال، فلعله تاب).

حَريز في صحيحه كما ذكر ابن حجر[1]، على أنَّ ناقل حكاية رجوع حَريز ـ التي لم يرتضها ابن حبان ـ هو ابن معين، والذي رواها عنه عباس الدوري، ومن عادة ابن حبان في كتبه أن يستشهد بأقوال ابن معين، فما باله هنا لم يفعل! وابن حزم على تشدّده قال عن حريز: (ثقة، وقد روّينا عنه أنه تبرّأ ممّا نُسِبَ إليه من الانحراف عن عليّ ﷺ)[2].

والغريب في الأمر ـ بل هو غريب عن منهج ابن حبان ـ انه استشهد بحكاية منام[3]، وهل الأحكام تتغير بالمنام ؟ هذا ما نفاه ابن حجر[4].

والحكاية الأخرى التي ذكر فيها أن حريزا كان يلعن .. سبعين مرة في الغداة والعشي هي أغرب، فلم يذكر سند الحكاية[5] ـ على خطورتها ـ ولو كان لها سند مقبول لما قصّر في سرده، ثم كيف تأتى لناقل الحكاية أن يعدّ اللعنات حتى بلغت ما ذكر ! إنها ـ والله ـ تفوح منها رائحة الوضع . ولا أنفي أنّه كان يتّهم بأنّه كان يسبُّ علياً ﷺ، لكن ينبغي في الوقت نفسه أن نذكر أنّه نفى عن نفسه ذلك، كما جاء في ترجمته.

ومن العبارات التي وقفتُ عليها مما ينصّ على ضَعْفِ حَريز بن عثمان، ما جاء في سؤالات عثمان بن أبي شيبة لابن المديني: (وعن حَريز بن عثمان؟ فقال: لم يكن من أدركناه من أصحابنا يُوَثِّقُونَه)[6].

وفي الحقيقة أشكلت عليّ هذه العبارة، ولكن خَطَر لي أنْ أرجع إلى بقيّة كتب الجرح والتعديل، فربّما وقع خطأ في النقل أو تصحيف، وخاصّة أنّ العبارة المنسوبة لابن المديني جاءت بصيغة تعميم.

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٢٠٩.

(٢) ابن حزم، علي بن احمد، الإحكام في أصول الأحكام، القاهرة، دار الحديث، ط١، ١٤٠٤هـ ج٨، ص٥٠٦.

(٣) وقد ذكر الحاكم أيضاً حكاية المنام في: معرفة علوم الحديث، النوع الثاني والثلاثين (معرفة مذاهب المحدثين)، ص١٣٨.

(٤) ابن حجر، لسان الميزان، ج٥، ص٣٧٣.

(٥) قال الدكتور بشار عواد: (وهذا تحامل من ابن حبان، وهو لم يذكر سند روايته، ولم يصحّ ذلك عنه البتة، وقد نقل هذا الكلام غير واحد، منهم: السمعاني وابن الأثير، وكان عليهما أن يتثبّتا منه)، تهذيب الكمال، ج٢، ص٩٢، هامش رقم ١.

(٦) ابن أبي شيبة، محمد بن عثمان، سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الرياض، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٤هـ ص١٥٢.

فوجدت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) قال: (أنبأنا أبو نعيم الحافظ حدثنا موسى ابن إبراهيم بن النضر العطار حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال: (وسئل عليّ بن المديني عن حريز بن عثمان فقال: (لم يَزَل مَنْ أدْرَكْنَاه مِنْ أصحابنا يُوَثِّقُونَه)[١].

ونَقَلَ العبارةَ المزيّ في تهذيبه[٢] عن ابن أبي شيبة كما نقلها الخطيب، وكذا ابن حجر فعل[٣].

فانظر إلى طامّة التّصحيف ماذا فعلت! تصحّفت كلمة: (لم يزل) إلى (لم يكن)! فقلبت معنى الجملة، وحوّلت الثقة إلى ضعيف.

والطامّة الأخرى أنّ المحقّق لم ينتبه إلى ذلك، مع أنّ أساسيات تحقيق النص النظر في صحته من خلال النسخ أو من خلال مقارنته بالمصادر التي نقلته.

وقد اغترّ أحدُ الأساتذة الأفاضل في كتاب ألّفه أصلا لنقد صنيع بعض المحققين لكتب الرجال، وتقصيرهم، فوقع هو في التقصير عندما علّق على عبارة ابن المديني التي سبق ذكرها، فقال بعد أن نقل عبارة ابن المديني المحرّفة: (قلت: مَنْ (أدركناه) بفتح الميم وتسكين النون، وحريز هذا رمي بالنصب كما نقله المعلّق في الهامش). ثم نقل الأستاذ الكريم كلام ابن معين في توثيق حريز، وقال: (الصواب في أهل البدع غير المكفّرة والتي لا يدعو أصحابها إليها قبول روايتهم ما لم يقترن بها شيء آخر من أسباب ردّ الرواية، ولم يصح عندي كلام عن حريز لكن لعله من دسّ أعداء الدّين، الذين إذا فشلوا في حرب الدّين اتهموا العلماء بتهم لبثّ البلبلة والفرقة، فتنبّه لهذا)، ثم قال: (ففتّش إذاً عن سبب رميه بالنصب، فسوف تجد أن لا ثمّة سوى دعوة خصوم الدّين للكبار الأخيار)[٤].

وما يؤخذ عليه أنه تابع على الخطأ وهو يدعو إلى الدّقة، ووصف مَن اتّهم حريزاً بالنصب، بأنهم من أعداء الإسلام و..و..الخ، مع أن أكثر النّقاد متقدميهم، ومتأخريهم، نقلوا

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٨، ص٢٦٩.

(٢) المزي، تهذيب الكمال، ج٥، ص٥٧٣.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٢٠٨.

(٤) اللحيدان، صالح، كتب تراجم الرجال بين الجرح والتعديل، الرياض، دار الوطن، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، ص٤٥.

ذلك وجعلوه سبب الحمل عليه، مع ذكر بعضهم أنّه تاب منه، ولا أنفي أنّ بعض الحكايات المتعلقة بانحراف حريز عن علي ﷺ جاءت من طريق متّهمين كما ذكر الخطيب[1]، ولكن الأمر من حيث هو له أصل عندهم، وإلا لما قالوه.

وخلاصة الأمر: أنّ غالب أقوال النقاد متفقة على إتقانه، مع اتهامه بالنّصب، واحتجاجهم به مع ذلك، وحكى بعضهم رجوعه عن ذلك، وذكر البعض أنه لا يسبّ بل نفى هو ذلك عن نفسه، ولذا أدخله الذهبي في كتابه: (الرواة المتكلم فيهم)[2]، وأما الذين ضعفوه فكلامهم مرجوح، كما سبق بيانه، ولذا فلا يوجَد ما يعكّر على وصف حَريز بن عثمان بأنه ينتقي الشيوخ الثقات.

سادسا: الحسن بن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار الأنصاري مولاهم (ت١١٠هـ)[3].

اختلفت أقوال العلماء في شأن انتقاء الحسن البصري، واختلفت تبعا لذلك أحكامهم على مرسلاته، على النحو الآتي:

أ - فقال ابن أبي خيثمة في تاريخه: (سمعتُ ابنَ معين يقول: إذا روى الحسن البصري عن رجل فسمّاه فهو ثقة يحتجّ بحديثه)[4].

وهو يقتضي تصحيح من سمّاه دون من أرسله، وسيأتي بعد قليل توجيه العلائي لكلام ابن معين.

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٨، ص ٢٦٨، ترجمة ٤٣٦٥.

(٢) الذهبي، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٩٩٢م، ص٨٢، ترجمة ٢٧.

(٣) ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، ج٢، ص٢٨٩، ترجمة ٢٥٠٣، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٤٠، ترجمة ١٧٧. والمزي، تهذيب الكمال، ج٦، ص٩٥، ترجمة ١٢١٦. والذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٧١، ترجمة ٦٦. سير أعلام النبلاء، ج٤، ص٥٦٣، ترجمة ٢٢٣. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٢٣١، ترجمة ٤٨٨.

(٤) تهذيب التهذيب، ج١، ص٣٠٣ ، ترجمة ٦٣٢، ترجمة أسيد بن المتشمس بن معاوية التميمي.

ب - وعن حمّاد بن سلمة عن عليّ بن زيد بن جُدعان قال: (ربّما حدّث الحسن بالحديث أسمعه منه، فأقول: يا أبا سعيد: أتدري من حدّثك؟ فيقول: لا أدري، إلا أنّي سمعته من ثقة، فأقول: أنا حدّثتك)[1].

وعلي بن زيد بن جُدعان فيه ضعف يأتي الكلام فيه في محله[2].

وهذا النّص يدلّ على أنّ أصل مذهب الحسن هو عدم الرواية إلا عن الثقات، ولذا كان يرسل.

ج - وقال أبو زرعة: (كل شيء قالَ الحسنُ: قالَ رسولُ الله ﷺ وجدتُ له أصلاً ثابتاً ما خلا أربعة أحاديث)[3].

ح - وقال يحيى بن سعيد القطان: (ما قال الحسن في حديثه: قال رسول الله ﷺ إلا وجدنا له أصلاً، إلا حديثاً أو حديثين)[4].

وهو يدلّ على أنّ الحسن ينتقي الرجال، دلّ على ذلك تضعيف القطان لمرسلات جماعة من المحدثين معللا ذلك أنهم يروون عن كلّ ضرب.

وفي المقابل يوجَد ما يعارض هذا، حيث ورد عن بعض المحدثين ما يدلّ على أنّ الحسن يأخذ عن كل أحد:

---

(١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج٥، ص١٩٧.

(٢) مال الدكتور حاتم العوني في دراسته: (المرسل الخفيّ) إلى تقوية عليّ بن زيد بن جُدعان بعد أن عرض أقوال النقاد ونقدها، ورأى أنّ الذهبي عندما قال في علي: (صالح الحديث) وقال: (أحد الحفاظ وليس بالثّبت) كان أوفق في تلخيص حكم علي بن زيد من أقوال النقاد من ابن حجر عندما قال: (ضعيف). العوني، الشريف حاتم بن عارف، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري) ، السعودية، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ج١، ص٣٠٧.

(٣) الخليلي، الخليل بن عبد الله القزويني، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق محمد سعيد، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ، ج٢، ص٦٨٠، والعلائي، جامع التحصيل، ص٩٠، والمزي، تهذيب الكمال، ج٦، ص١٢٤.

(٤) الترمذي، العلل (الصغير)، تحقيق أحمد شاكر، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٣٨م، ص٧٥٤.

أ – فقد أسند الدارقطني عن عاصم الأحول قال: قال لي ابن سيرين: (ما حدّثني فلا تحدّثني عن رجلين من أهل البصرة: عن أبي العالية، والحسن؛ فإنهما كانا لا يباليان عمن أخذا حديثهما)[1].

ب – وروى الدارقطني أيضا بسنده عن ابن عون عن ابن سيرين قال: (كان أربعة يصدّقون من حدّثهم، ولا يبالون ممن يسمّعون الحديث: الحسن، وأبو العالية وحميد بن هلال، وداود بن أبي هند)[2].

فقال الخطيب معلّقا على ما قاله ابن سيرين بعد أن نقله: (أراد بن سيرين انهم كانوا يأخذون الحديث عن كل أحد ولا يبحثون عن حاله لحسن ظنّهم به، وهذا الكلام قاله بن سيرين على سبيل التعجّب منهم في فعلهم وكراهته لهم ذلك)[3].

ج – وروى الفضل بن زياد عن أحمد بن حنبل قال: (ليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح؛ كانا يأخذان عن كلّ أحد)[4].

ولكن رُوي عن الإمام أحمد ما يخالِف هذا، حيث قال عندما سئل: هل شيء يجيء عن الحسن قال رسول الله ﷺ ؟ قال هو صحيح ما نكاد نجدها إلا صحيحة)[5].

---

(١) الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن، السنن، تحقيق السيد عبد الله هاشم، بيروت، دار المعرفة، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م، باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها، ج١، ص١٧١، ح٤٥. وأيضا الخطيب: الكفاية، ص٣٩٢، والعلائي، جامع التحصيل، ص٧٩.

(٢) سنن الدارقطني، باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها، ج١، ص١٧١، ح٤٥. وأيضا العلل ومعرفة الرجال، ج١، ص٤٤٢.

(٣) الخطيب، الكفاية، ص٣٧٢.

وفهم ابن رجب كلام الخطيب على نحو آخر فقال (قال الخطيب: أراد أنس بن سيرين، وفيه نظر). ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج ، ص.

وعقّب الشريف حاتم بن عارف العوني فقال: (فقد فهم ابن رجب على أنّ قول الخطيب: (أراد ابن سيرين) أنّ الخطيب أراد تعيين (أنس) المهمل النسب في كلام محمد بن سيرين، فقرأ ابن رجب (ابن سيرين) بالنّصب على المفعوليّة، وظاهر أنّها ليست كذلك !! وأنّها مرفوعة فاعلاً لـ (أراد). العوني: المرسل الخفيّ، ج١، ص٣٠١.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٥، ص٨٦. والعلائي، جامع التحصيل، ص٧٩.

(٥) ابن مفلح، محمد بن مفلح، الفروع، حازم القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ ج٣، ص١٧٠.

يمكن دفع التعارض بأنه أراد بالأول: مرسلات الحسن الضعيفة، وفي قوله الثاني: يصف مرسلات الحسن التي عرف أنها عن ثقات، وقبلت، والله أعلم)[1].

د – وقال الترمذي: (من ضعف المرسل فإنه ضعف من قبل أن هؤلاء الأئمة حدثوا عن الثقات وغير الثقات، فإذا روى أحدهم حديثا وأرسله لعله أخذه عن غير ثقة، قد تكلم الحسن في معبد الجهني ثم روى عنه)[2].

وقال الخطابي: (وكان الحسن لا يبالي أن يروي الحديث ممن سمع)[3].

هـ – وحكى ابن عبد البر أيضا فقال: (وأما الإرسال فكل من عرف بالأخذ عن الضعفاء والمسامحة في ذلك لم يحتج بما أرسله، تابعيا كان أو من دونه، وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه ومرسله مقبول، فمراسيل سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي عندهم صحاح، وقالوا مراسيل عطاء والحسن لا يحتج بها؛ لأنهما كانا يأخذان عن كل أحد)[4].

و – وقال الطبري عن الحسن البصري: (غير أنه كثير المراسيل، كثير الرواية عن قوم مجاهيل وعن صحف وقعت إليه لقوم أخذها منهم وعنهم)[5].

ورد العوني على ذلك، فكان مما قاله: (أن واقع روايات الحسن البصري تؤيد أنه لم يكن يروي إلا عن الثقات، وذلك ما أثبته القطان والإمام أحمد وعلي ابن المديني عندما صححوا مراسيل الحسن بناء على سبرها ... إذ إن صحة مراسيل الحسن لا تكون إلا لثقة من روى عنهم تلك المراسيل).

وقال أيضا: (إن طبقة الحسن البصري هي الطبقة العليا من أواسط التابعين في السن والإدراك بل ما أقربه أن يكون من كبار التابعين في السن والإدراك، بل ما أقربه أن يكون من كبار التابعين طبقة. وطبقة مثل هذه الطبقة فإن جل روايات أهلها عن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ ... خاصة إن كان هذا التابعي الكبير إماما من الأئمة الأعلام كالحسن البصري).

---

(١) التهانوي، قواعد في علوم الحديث، ص٥٤٩. والصغير، حصة بنت عبد العزيز، الحديث المرسل بين القبول والرد، بيروت، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م، ج١، ص٣٢٩.

(٢) الترمذي، العلل الصغير، ص٧٥٤.

(٣) الخطابي، معالم السنن، ج٦، ص ٢٧٦، رقم ٤٢٩.

(٤) ابن عبد البر، التمهيد، ج١، ص٣٠.

(٥) نقله الشريف حاتم العوني عن المنتخب من ذيل المذيل للطبري بذيل تاريخ الطبري (١١ / ٦٣٧).

وقال: (وإذا لم نجد في شيوخ التابعين أو المخضرمين توثيقاً ولا تجريحاً منصوصاً عليه، فإنّ لهذه الطبقة العليا والصدر الأول من التابعين ميزة على غيرهم لعدم فشوّ الكذب، ولجلالة طبقتهم ... ومؤاخذة الراوي لعدم علمنا بعدالة شيوخه مع علمه هو بعدالتهم فإنّه ظلم يتجاوز العلم إلى الجهل)[1].

ز - وقال السَّخاوي في درجات المراسيل في آخر درجة منها: (ودونها مراسيل من كان يأخذ عن كلّ أحد كالحسن)[2].

ح - وقال الآمدي: (وقول ابن سيرين ليس إنكارا للإرسال مطلقاً، بل إرسال الحسن وأبي العالية لا غير لظنه أنهما لم يلتزما في ذلك تعديل المروي عنه، ولهذا قال فإنهما لا يباليان عمن أخذا الحديث منه لا على الإرسال)[3].

ط - ونقل العلائي أقوال العلماء المختلفة في مراسيل الحسن[4]، وبعد نقله لقول ابن معين: (إذا روى الحسن ومحمد يعني ابن سيرين عن رجل فسمياه فهو ثقة)، قال العلائي: (ويحتمل أن ذلك فيمن ذكراه باسمه فأما من أرسلا عنه فجاز أن يكون كذلك وأن يكون ضعيفا وهذا هو الأظهر وفيه جمع بين الأقوال كلها).

وعقّب حاتم العوني على كلام العلائي فقال: (والاحتمال الأول هو المتعيّن ولا يصح غيره ! وأنّى يكون الاحتمال الثاني هو الأظهر! وهو خلاف الورع والنّصيحة في الدّين! فالمرسل أولى أن يُتحَرّى في ناقله، ولذلك قوّى من قوّى المرسَل وقدّمه على المسنَد؛ لأنّ من أرسل فقد أحالك إلى ما أظهر لك من إسناده فما الدّاعي إلى ذلك التفريق العجيب؟! بين من يُروَى عنه من المسنَد، ومَن يُرْوَى عنه المرسَل، إلا أن يكون الغشّ في الدّين! وحاشا الحسن البصري من ذلك، وحاشا العلائي أنْ يقرّ ذلك .. لو تنبّه!!.

ثمّ كيف يصحّ ذلك الاحتمال؟ مع ثناء يحيى بن معين نفسه على مراسيل الحسن البصري! أيكون جمعاً بين الأقوال: أنْ نضرِب الكلام الصادر من إمام واحد بعضه ببعض!! أم

---

(١) حاتم العوني، المرسل الخفي، ج١، ص٣٧٨.

(٢) السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص ١٥٥.

(٣) الآمدي، علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق سيد الجميلي، ببروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٤هـ ج٢، ص١٤٠.

(٤) العلائي، جامع التحصيل، ص٩٠.

انّ الصواب أن نلتمِس محملاً حسناً يوافق بين أقوال هذا الإمام؟! ولم يذكر العلائـي ثناء ابـن معين على مراسيل الحسن[1] ولعلّه من هذا أتي!

وذكر العوني أنه مما يضعّف الاحتمال الثاني الذي مال إليه العلائي، لأن من مقتضاه أنّ في مراسيل ابن سيرين ضعفا كالضعف الذي يزعمه العلائي في مراسيل الحسن البصري، ما قاله ابن عبد البرّ: (أجمع أهل العلم بالحديث أنّ ابن سيرين أصـحّ التـابعين مراسـيل، وأنّـه كـان لا يروي إلا عن ثقة ...)[2].

ومن خلال ما سبق يلاحظ أنّ هناك مَن وَصَفَ الحسـن بأنّـه يـروي عـن كـل ضَـرْب، وهناك أقوال يفهم منها خلاف ذلك، وأرى أن الفصل بين تلك الأقوال هو تتبع شيوخ الحسـن البصري الذين حدّث عنهم، فإنّه الدليل الذي يرجّح إحدى الكفّتين وهو ما سيأتي بيانه في محلّه إن شاء الله.

سابعا: زائدة بن قدامة الثقفي أبو الصلت (ت١٦١هـ)[3]:

أحد الحفاظ المأمونين، كان من نظراء شعبة في الإتقان، أثنى عليه كبـار المحدثين، وكـان الثّوري وغيره ينصح بالأخذ عنه لتثبّته.

وأصْرَح ما وقفتُ عليه مما يدلّ على أنّه ينتقي شيوخه، مـا قالـه الحـاكم عقِيـب روايتـه لحديث في مستدركه: (هذا حديثٌ صدوقٌ رواته، شاهدٌ لما تقدمه، متفقٌ على الاحتجاج برواتـه إلا السائب بن حبيش، وقد عُرِفَ من مذهب زائدة أنّه لا يحدّث إلا عن الثّقات)[4].

وهذا نصٌ صريح في الدّلالة على انتقاء زائدة شيوخه، بل عبارة الحاكم تـدلّ علـى أنّـه كان مشهوراً بالتحديث عن الثقات ، ولكن هل صرّح غير الحاكم بذلك؟

---

(١) يعني قوله: (مرسلات الحسن ليس بها بأس). وسبق توثيقه.

(٢) العوني، المرسل الخفي، ج١، ص٣٨٤.

(٣) ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، ج٣، ص٤٣٢، ترجمة١٤٤١. وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٦١٣، ترجمة ٢٧٧٧. والمزي، تهذيب الكمال، ج٩، ص ٢٧٣، ترجمة ١٩٥٠. والذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٢١٥، ترجمة ٢٠٢. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٢٦٤، ترجمة٥٧١. تقريب التهذيب، ص٢١٣، ترجمة ١٩٨٢.

(٤) الحاكم، المستدرك على الصحيحين، كتاب الصلاة، باب من كتاب الامامة والصلاة، ج١، ص٣٣٠، ح٧٦٥.

في الحقيقة كنت أظن ـ بسبب عبارة الحاكم، وما دلت عليه ـ أنني سأجد غير الحاكم من يشير إلى طريقة زائدة، أو مذهبه كما قال الحاكم، لكنني لم أظفر بذلك غير متابعة الذهبي للحاكم في التلخيص (زائدة لا يحدث إلا عن الثقات).

وقد يتساءل البعض عن سبب اضطرار الحاكم إلى الاستعانة بمذهب زائدة في كلامه على السائب بن حبيش؟ الجواب يظهر إذا عرفت أن السائب بن حبيش لم يرو عنه أحد إلا زائدة كما قال احمد[1] والدارقطني[2]، فهي إذن إشارة من الحاكم إلى توثيق السائب بن حبيش.

وهناك نص آخر لكنه ليس صريحاً في الدلالة على الانتقاء، وهو قول العجلي: (ثقة لا يحدِّث أحداً حتى يسأل عنه، وإن كان صاحب سنّة حدّثه، وإلا لم يحدّثه)[3].

وعقّب مصطفى السليماني فقال: (فإذا كان لا يحدِّث إلا سنيّاً، فمن باب أولى أن لا يحدّث إلا عن سنيّ مرضيّ عنده؛ لأن المشهور: أنّ الذين ينتقون، إنما ينتقون في المشايخ، والانتقاء في التلاميذ ـ قليل جداً ـ، فيستبعد أن يلتزم زائدة بذلك في التلاميذ ـ مع أنه لا يلحقه من رواية غير المرضيّ عنه عيب ـ ويسهّل في روايته عن غير المرضيّين، وهذا مما يلحقه به عيب)[4].

وقال الذهبي في ترجمة احمد بن صالح المصري: (وكان سبب تضعيف النسائي له، أنّ أحمد بن صالح كان لا يحدّث أحدا حتى يشهدَ عنده رجلان من المسلمين ، أنّه من أهل الخير والعدالة، فكان يحدّثه ويبذل له علمه، وكان يذهب في ذلك مذهب زائدة بن قدامة، فأتى

---

(١) العلل ومعرفة الرجال، ج٣، ص ١١٠، ترجمة ٤٤٤٥.

(٢) المزي، تهذيب الكمال، ج١٠، ص١٨٣.

لكن المزي ذكر أنه روى عنه حفص بن عمر بن رواحة الأنصاري الحلبي وزائدة بن قدامة الثقفي الكوفي. والسائب بن حبيش قال العجلي فيه: (ثقة) وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي صدوق وقال ابن حجر: (مقبول). انظر: معرفة الثقات، ج١، ص٣٨٤، ترجمة ٥٤٧. والثقات لابن حبان، ج٦، ص٤١٣، ترجمة ٨٣٤٧. والكاشف، ج١، ص٤٢٤، ترجمة ٨٣٤٧. والتقريب، ص٢٢٨، ترجمة٢١٩٣.

(٣) العجلي، معرفة الثقات، ج١، ص ٣٦٧، ترجمة ٤٩٠.

(٤) السليماني، إتحاف النبيل، ج٢، ص٩٥.

النسائي ليسمع منه، فدخلَ بلا إذن، ولم يأته برجلين يشهدان لـه بالعدالـة، فلمـا رآه في مجلسـه، أنكر، وأمر بإخراجه فضعفه النسائي لهذا)[1].

لكن هل كل من انتقى تلاميذه انتقى شيوخَه ؟

في الحقيقة أنّ المسألة مختلفة؛ فتَرْك المحدّث التحديثَ يكون لعدة أسباب، بيَّنها الخطيب في كتابه الماتع (الجامع).

حيث عقد الخطيب في (جامعه) أبواباً، ذكر فيها مذاهب المحدثين في الامتناع عن التحديث لبعض الأسباب ،ومن الأبواب التي ذكرها: (باب كراهة التحديث لمن لا يبتغيه وان من ضياعه بذله لغير أهله)[2]. وذكر من ذلك ما روي عن مسروق قال: (لا تنشر بزّكَ إلا عند من يبغيه. قال عبد الله ـ يعني بن احمد ـ: قال أبي: يعني الحديث).

وأيضا عن عكرمة قال: (إنَّ لهذا الحديث ثمناً. قالوا: وما ثمنه؟ قال: أن يُوَضَعَ عند من يُحْسِن حفظه، ولا يُضيّعه).

ورَوَى الخطيب في هذا المعنى عن أبي قلابة وعن مطرف وعن عبد الملك بن عمير وأبو نعيم والأعمش ومغيرة ومالك وسعيد بن عبد العزيز.

وعقد بابا آخر سمّاه: (من كان لا يحدِّثُ أهلَ البدع)[3]. وممّا ذكره من ذلك ما أسنده إلى النضر بن شميل قال: (كان سليمان التيمي إذا جاءه من لا يعرفه من أهل البصرة قال: أتشهد أن الشّقيّ مَنْ شَقِيَ في بطن أمّه، وأنَّ السّعيد من وُعِظَ بغيره؟ فإنْ أقرّ، وإلا لم يحدّثه). وأيضا ما قاله النّضر بن شميل: (كان ابن عون لا يَقبض ما بين عينيه لأحد فإذا جاءه القدري، أو المرجئ، صَرَفَ بوجهه عنه). وروى الخطيب أيضا مثل ذلك عن عكرمة بن عمار ومعاذ بن معاذ وزائدة بن قدامة وغيرهم.

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص١٦٧. وقال ابن حبان: (وكان لا يحدِّث أحدا حتى يشهد له عدلان أنه من أهل السنة). انظر، مشاهير علماء الأمصار، ص١٧١، ترجمة ١٣٥٥. والثقات، ج٦، ص٣٣٩، ترجمة ٨٠١٩.

(٢) الخطيب البغدادي، الجامع، ج١، ص ٣٢٧.

(٣) الخطيب، الجامع، ج١، ص٣٣١ - ٣٣٣.

وهناك مَن كان لا يحدّث أهل الرأي، ولا من له علاقة بالسلطان، ولا من ليس له نيه صحيحة في الحديث، وعقد الخطيب أبواباً لهذا الشأن، وعدّد جماعة ممّن كان لهم هذا الموقف[1].

والظاهر أنَّ امتناعَهم عن تحديثِ أهلِ البدع وغيرهم كان على وجه التأديب، وهو موقف ليس مُجمَعاً عليه بين المحدثين، بل إنَّ الموصوفين بالانتقاء حدّثوا أهلَ البدع وغيرهم، وحدّثوا عنهم على تفصيل في ذلك سبق ذكره في محله، فكيف نجعل امتناعَهم عن تحديث أهل البدع أنه يلزم منه انهم يَنتقُون شيوخَهم، ثم إنَّ الذين امتنعوا عن التحديث عن أهل البدع لا نجد الغالبَ منهم وُصِفُوا بالانتقاء، وقد يمتنعون عن تحديث غير العدول لأنّهم لا يميّزون، أو لاستغلالهم ما يحدّثونهم به، أو يأتون لمجلس التّحديث للفكاهة.

وزائدة بن قدامة ـ نفسه ـ قد روى عن بعض المبتدعة مثل حكيم بن جبير الأسدي، وحكيم هذا رمي بالتشيع، بل قال أبو حاتم: (غالٍ في التشيع)، وكذا قال الحاكم، ولذا ضعّفه أكثر المحدثين[2]، وروى عن خالد بن سلمة بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي الكوفي وقد رمي بالإرجاء وبالنصب[3]، وفي المقابل نجده نهى عن جابرٍ الجعفي وعن الكلبي وعن إسماعيل بن سميع وعن الرواية عن المبتدعة.

وعلى كلّ حال، إنّ النّصّ على انتقاءِ زائدةَ، يُؤخَذُ مِن كلام الحاكم والذهبي، وهو نصٌّ صريح، بعيد عن كلّ الاحتمالات، ويبقى إثباتُ ذلك أو نفيه بعد دراسة شيوخه.

---

(١) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج١، ص٣٣٥ - ٣٣٨ .

وجاء في تهذيب التهذيب، ج٧، ص٣١٧، في ترجمة (علي بن غنّام العامري الكوفي: (وقال الحاكم: أديب فقيه حافظ زاهد، واحد عصره، وكان لا يحدّث إلا بعد الجَهد، وأكثر ما حُمِلَ عنه: الحكايات، وأقاويله في الرجال).

وقال محمّد بن عبد الوهاب الفرّاء: (ما رأيتُ مثلَه في العُسْرِ في الحديث، وكان يقول: يجيءُ الرّجلُ فيسأل، فإذا أخذ غَلِطَ، ويجيءُ الرّجلُ فيأخذ، ثم يصَحّف، ويجيءُ الرّجلُ فيأخذ؛ ليُماري، ويجيءُ الرّجلُ فيأخذ؛ لِيُباهي به، وليس عَلَيَّ أنْ أعلَم هؤلاء، إلا رجل يجيءُ فيهتمّ لأمر دينه، فحينئذٍ لا يسعُني أن أمنَعَه).

(٢) ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٢٠١، ترجمة ٨٧٣، والحاكم، المستدرك، ج١، ص٧٤٨، ح٨. وأيضا ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٣٨٣، ترجمة ٧٧٣٤.

(٣) المزي، تهذيب الكمال، ج٨، ص٨٣، ترجمة ١٦١٩. وابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٨٨، ترجمة١٦٤١.

ثامنا: سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي أبو محمد[1](ت٩٤هـ)[2].

يعد من كبار التابعين المشهورين، وجل روايته عن الصحابة، ويدل على هذا ما رواه الواقدي[3] عن هشام بن سعد قال: سمعت الزهري يقول ـ وسأله سائل عمن أخذ سعيد بن المسيب علمه ـ فقال: (عن زيد بن ثابت، وجالس سعد بن أبي وقاص، وابن عباس، وابن عمر، ودخل على أزواج النبي: عائشة، وأم سلمة، وكان سمع من عثمان، وعلي، وصهيب، ومحمد بن مسلمة، وجل روايته المسندة عن أبي هريرة، وكان زوج ابنته، وسمع من أصحاب عمر، وعثمان، وكان يقال: ليس أحد أعلم بكل ما قضى به عمر، وعثمان منه).

وقولُ الزهريّ أفادَ نَقَاوَةَ شيوخ ابن المسيّب، من حيث الجملة، كيف لا، وجلّهم من الصحابة؟

وهناك نصٌّ من صريح كلام سعيد بن المسيّب ، يدل على نَقَاوَةِ مَنْ أَخَذَ عنهم، نقلَه ابنُ حجر ـ أعلى الله درجَتَه ـ فقال: (وروى ابنُ مَنْدَه في الوصيّة مِن طريق يزيد بن أبي مالك قال: كنتُ عند سعيد بن المسيّب، فحدّثني بحديثٍ، فقلتُ له: مَن حدّثك يا أبا محمد بهذا؟ فقال: يا أخا أهل الشام، خُذْ، ولا تَسْأَلْ؛ فإنّا لا نأخذ إلا عن الثّقات)[4].

---

(١) ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، ج٣، ص٥١٠، ترجمة ١٦٩٨. وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٢٨٩. والباجي، التعديل والتجريح، ج٣، ص١٠٨١، ترجمة ١٢٧٢. والشيرازي، إبراهيم بن علي، بن يوسف، طبقات الفقهاء، تحقيق خليل الميس، بيروت، دار القلم، (د. ط . ن)، ص٣٩. وابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، المنتظم، بيروت، دار صادر، ط١، ١٣٥٨هـ ج٦، ص٣١٩، ترجمة ٥٢٩. والمزي، تهذيب الكمال، ج١١، ص٦٦، ترجمة ٢٣٥٨. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص٧٤، ترجمة١٤٥، وتقريب التهذيب، ص٢٤١، ترجمة ٢٣٩٦.

(٢) اختلف العلماء في سنة وفاته، ورجح أكثر العلماء أنها سنة: (٩٤هـ)، ونقل ابن حجر عن الواقدي أنه قال: (مات سنة أربع وتسعين في خلافة الوليد وهو ابن خمس وسبعين سنة وعن أبي نعيم: مات سنة ثلاث وتسعين. قال ابن حجر: على تقدير ما ذكروا عنه أن مولده لسنتين مضتا من خلافة عمر والإسناد إليه صحيح يكون مبلغ عمره ثمانين سنة إلا سنة لا كما قال الواقدي ومما يؤيده ما ذكره ابن شيبة عنه أنه قال بلغت ثمانين سنة وأن أخوف ما أخاف علي النساء) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج٤، ص٧٦. وأيضا: لافي، أحمد عبد اللطيف أحمد، ٢٠٠١م، سعيد بن المسيب، ومراسيله في الكتب التسعة، أطروحة ماجستير، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن، ص٣١ ـ ٣٤.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٢، ص٣٨٠.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص٧٧، ترجمة ١٤٥.

وأطْلَقَ ابنُ عبد البرّ صحّة مراسيلِهِ ـ وجماعةٍ ذكرهم ـ معلّلا ذلك: بأنّهم لا يَرْوون إلا عن ثقة[1].

فهذه نصوص صريحة من قوله وقول غيره بأنّه لا يروي إلا عن ثقة.

تاسعا: شُعْبَة بن الحجّاج بنِ الوَرْدِ العَتَكيّ أبو بِسْطَام الواسِطيّ(ت١٦٠هـ)[2].

يُعدّ الإمام شعبة بن الحجاج من البارزين ممّن وُصِفَ بالتّحَرّي والانتقاء، وقد حازَ على هذا الوصف بجدارة، قلّ نظيرها عند المحدّثين، فهابَه الضّعفاء أنْ يتكلّم فيهم، وتتبّع المحدّثون أقوالَه في الرّجال، وأثّر ذلك فيهم، فجعلوا يعترفون له بتميّزه، وتحرّيه، ونَقَاوَة شيوخه، وصحّة حديثه حسبما يقتضيه المقام، وتنوعت ألفاظهم، وعباراتهم، متقدميهم ومتأخريهم.

(وكان شعبة أخذ أكثر علمه وحديثه من التابعين، فقد كانت معرفته بهم واسعة جداً، بحيث كان مستوعباً لأخبارهم، محيطاً بآثارهم، مميزاً لمشافهاتهم، مستحضراً لعباراتهم، حافظاً لمشايخهم من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ)[3].

والنصوص التي وردت في بيان انتقائه كثيرة، اذكر منها ما يأتي:

أ – من أبرز الذين نصوا على تشديد شعبة في الرجال: الإمامُ مالك ـ رحمه الله ـ، ومن أقواله في هذا الشأن:

ما نقله ابن معين قال: (بلغني عن مالك بن أنس أنه قال: عجباً من شعبة هذا الذي يَنْتَقِي الرّجال وهو يحدّث عن عاصم بن عبيد الله)[4].

وقال عليّ بن المديني: (حدّثني شيخٌ لنا قال: قال لي مالك: شُعْبَتُكُمْ هذا يُشَدّدُ في الرّجال، ويروي عن عاصم بن عبيد الله)[5].

---

(١) ابن عبد البر، التمهيد، ج١، ص٣٠. وسبق نقل كلامه في أثناء الكلام على إبراهيم النخعي.

(٢) ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، ج٣، ص٤٣٢، ترجمة ١٤٤١. وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٦١٣ ، ترجمة ٢٧٧٧. والمزي، تهذيب الكمال، ج٩، ص٢٧٣، ترجمة ١٩٥٠. والذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٢١٥، ترجمة ٢٠٢. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٢٦٤، ترجمة٥٧١.

(٣) الكبيسي، الإمام شعبة بن الحجاج ، ص٢١٥.

(٤) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ج٣، ص١٧٠، رقم ٧٥١.

(٥) ابن عدي، الكامل، ج٥، ص٢٢٥، ترجمة١٣٨١.

وقال قُرّة بن سليمان الجهضمي: (قال لي مالك: شُعْبَتُكُمْ يشدّد في الرجال وقد روى عن عاصم بن عبيد الله). تهذيب التهذيب، ج٥، ص٤٢. وقرة بن سليمان الجهضمي الأزدي، قال فيه أبو حاتم: (ضعيف الحديث). الجرح والتعديل، ج٧، ص١٣١.

ومما ورد أيضا من كلام مالك مما يشير إلى أنّ شعبة لا يحدث إلا عن ثقة ما جاء في: (العلل ومعرفة الرجال)، في ترجمة: (أبو الجويرية الجرمي، عبد الرحمن بن معاوية)، قال الإمام احمد عنه: (ثقة). فقال عبد الله بن الإمام أحمد لأبيه: (إنّ بِشر بن عمر زَعَمَ أنّه سألَ مالكَ بن أنس عن أبي الحويرث فقال: ليس بثقة، وأنكره أبي، وقال: لا، حدّثَ عنه شعبة)[1].

ب- وهناك نصٌّ ليحيى بن القطان يشير إلى أنّ شعبة لا يروي عن ضعيف، حيث جاء في ترجمة: (القاسم بن عوف الشيباني)، قال عليّ بن المديني: (ذكرنا ليحيى يعني القطان القاسم بن عوف الشيباني. فقال: قال شعبة: دخلت عليه، فحرّك رأسه. قلت ليحيى: ما شأنه؟ قال: فجعل يَحِيد. فقلت: ضَعَّفَهُ في الحديث؟ فقال: لو لم يُضَعِّفْه لرَوَى عنه)[2].

وهذا نص يفيد أنّ كلّ من حدّث عنه شعبة فهو ثقة عنده، ويحمّل كلام القطان على من قصد شعبة الرواية عنه، لأنّه سيأتي في مبحث أسباب الرواية عن الضعفاء أنّ شعبة حدّث عن بعض الضعفاء تعجّباً.

ج - وأيضا ما قاله عبد الله بن احمد: (سمعتُ أبي يقول: كان شعبة أمّةً وحدَه في هذا الشأن - يعني في الرجال، وبصره في الحديث، وتثبّته، وتَنْقِيَتِه للرِّجال)[3].

د- وزاد أبو حاتم الرازي الأمرَ وضوحاً فيما يتعلّق بشيوخ شعبة، حين قال: (إذا رأيتَ شعبةَ يحدِّثُ عن رجلٍ، فاعلم أنّه ثقة، إلا نفراً بأعيانهم)[4].

فدلّ كلام أبي حاتم على أنه استقرأ شيوخ شعبة، فوجدَهم ثقات إلا نفراً منهم ضعفاء.

هـ - وقال العجلي: (نقيّ الحديث)[5].

و - وقال الإمام النسائي: (وما أحدٌ عندي بعدَ التّابعين أنبلُ مِن مالك بن أنس ولا أجلّ ولا آمَنُ على الحديث منه، ثم شعبة في الحديث، ثم يحيى بن سعيد القطان، وليس بعد التابعين آمَنُ مِن هؤلاء الثّلاثة، ولا أقلُّ روايةً عن الضّعفاء)[6].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال، ج٢، ص٣١١، ترجمة ٢٣٨٢.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٧، ص١١٤، ترجمة ٦٥٩. والكامل، ج٦، ص٣٧، ترجمة ١٥٨٢.

(٣) العلل ومعرفة الرجال، ج٢، ص٥٣٩، ترجمة ٣٥٥٧.

(٤) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٨، ص٤٢٤، ترجمة ١٩٣١. قال أبو حاتم ذلك عندما سأله ابنه: عن مشّاش أبو ساسان الخراساني المروزي.

(٥) العجلي، معرفة الثقات، ج١، ص٤٥٦، ترجمة ٧٢٨.

(٦) ابن عبد البر، التمهيد لابن عبد البر، ج١، ص٦٣.

ز- وقال الحافظُ ابن حبان في ترجمة: (شعبة): (وهو أول من فتّش بالعراق عن أمر المحدّثين، وجانَبَ الضّعفاء والمتروكين، حتى صار عَلَماً يُقتَدَى به، ثمّ تَبِعَه عليه أهلُ العراق)[1].

ح – وذكر ابن عدي أن شعبة ممّن ينّقي الضعفاء[2].

ط- ودَافَعَ الإمامُ الذّهبي في غير موضعٍ عن بعض الرّواة الذين تفرّد شعبةُ عنهم بالرّواية، مستعيناً بأنّ شعبةَ يَنْتقِي الرّجال.

ومِنْ ذلك: ما جاء في ترجمة أبي الحسن عن طاوس. قال الذهبي: (وعنه شعبة، مجهول، لكن شعبة مُنَقٍّ للرّجال)[3].

وفي ترجمة:(محمد بن عبد الجبار) قال الذهبي: (عن محمد بن كعب، وعنه شعبة. قال: العقيلي: مجهولٌ بالنّقل). فعقّب الذهبي قائلاً: (شيوخُ شعبة نَقَاوَة إلا النّادر منهم)[4].

وقال أيضا في ترجمة: (توبة بن عبد الله أبو صدقة): (قال الأزدي لا يحتجُّ به. قلتُ: ثقة؛ روى عنه شعبة)[5].

وقال في ترجمة: (جعدة عن أم هانئ): (روى عنه شعبة، لا يُدرى من هو، لكن شيوخ شعبة عامّتهم جيّاد)[6].

---

(١) ابن حبان، الثقات، ج٦، ص٤٤٦، ترجمة٨٥١٦.

(٢)ابن عدي، الكامل، ج٧، ص٢٧١.

(٣) الذهبي، ميزان الإعتدال، ج٧، ص٣٥٤.

(٤) الذهبي، ميزان الإعتدال، ج٦، ص٢٢١.

(٥) الذهبي، ميزان الإعتدال، ج٢، ص٧٩.

(٦) الذهبي، ميزان الإعتدال، ج٢، ص١٢٥.

وقال الذهبي في ميزان الإعتدال في نقد الرجال، ج٧، ص٣٨٥: (أبو الضحاك عن أبي هريرة. حدث عنه شعبة، لا يُعرف، لكن شيوخ شعبة جياد). وأيضا في ميزان الإعتدال في نقد الرجال، ج٤، ص٢٣٧: (عبد الأكرم بن أبي حنيفة. عن أبيه، وعنه شعبة، لا يعرف، لكن شيوخ شعبة جياد).

ولكن الذهبي لم يجعل ذلك قاعدة فقد ضَعّفَ بعضَ مَنْ روى عنه شعبةُ، مثل حمزة الضبي قال فيه: (شيخ لشعبة ضعيف). الميزان، ج٢، ص٣٨٢. وقال ابن حجر: (وكانه اخذه من الازدي). اللسان، ج٢، ص٣٦١.

وجهّل الذهبي أيضا بعضَ شيوخ شعبة، فقال مثلا في ترجمة: حاضر بن مهاجر الباهلي: (وعنه شعبة فقط مجهول). الميزان، ج٢، ص١٨٤.

ي – وقال الإمام السخاوي ـ رحمه الله ـ وقد عدد جماعة من المحدثين لا يروون إلا عن ثقة إلا في النادر وذلك في شعبة على المشهور؛ فإنه كان يتعنت[1] في الرجال، ولا يروي إلا عن ثبت،وإلا فقد قال عاصم بن علي: سمعت شعبة يقول: لو لم أحدثكم إلا عن ثقة لم أحدثكم إلا عن ثلاثة، وفي نسخة ثلاثين، وذلك اعتراف منه بأنه يروي عن الثقة وغيره فينظر[2]، وعلى كل حال فهو لا يروي عن متروك، ولا من أجمِعَ على ضعفه... الخ)[3].

(١) هناك من فرّق بين التعنّت والتشدّد. الجوابي: الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين، ص٤٥٠ ـ ٤٥١.

(٢) سبق توضيح العبارة في أثناء الحديث عن مفهوم الثقة عند المتقين.

وأشار بعض الباحثين إلى أن ابن رجب الحنبلي قد ذكر الإمام شعبة فيمن يبيح الرواية عن الضعفاء، وأنه استدل على ذلك بما ورد عنه انه قال: (لو لم أحدثكم إلا عن الثقات لم أحدثكم إلا عن نفر يسير)، ثم ذكر الباحث الكريم رده – بعد دراسة مستفيضة على حد تعبيره – على استدلال ابن رجب بالحكاية المذكورة ويتلخص ما ذكره بان قول ابن رجب والاستدلال عليه يخالف ما تعارف عليه أئمة الحديث، ونقاد الرجال من أن الإمام شعبة قد عرف من حاله انه لا يروي إلا عن ثقة، ثم ذكر أن المقصود بالثقة في قول شعبة لم يكن المقصود به غير الضعفاء، وإنما من عرف له شعبة علمه، وفضله، وصدقه، وإتقانه، ممن هم في أعلى مراتب التعديل، وممن هم فوق درجة الصدوق والخيار والمأمون، وذكر أن هذا التعبير كان معروفا عند القدامى، ومثّل لذلك بأمثلة منها: قول ابن مهدي: (الثقة: شعبة وسفيان) عندما سئل عن أبي خلدة كان ثقة؟ .

ثم بين انه ليس من المعقول أن ينكر شعبة أفضال شيوخه الذين يزيد عددهم على ثلاثمائة شيخ ليجعل نفرا يسيرا منهم ثقات فقط، وما عداهم ضعفاء، لا سيما إذا تم مراعاة الرواية الثانية التي يقول فيها شعبة: (لو حدثتكم عن ثقة ما حدثتكم عن ثلاثة) فإذا كان من فوق الثلاثة كلهم ضعفاء فلتقرأ على أئمة الحديث السلام، واستدل أيضا على ذلك بإنكار شعبة على قرينه سفيان الأخذ عن كل أحد، وانتهى إلى تقرير ما أراد من ذلك إلى خطأ استدلال ابن رجب بالحكاية المذكورة، وهو في نفس الوقت لا ينكر رواية شعبة عن ضعفاء. انتهى بتصرف. الكبيسي، الإمام شعبة بن الحجاج، ص٢٧٢ – ٢٧٣.

والذي جاء في شرح العلل، قال ابن رجب (ما ذكره الترمذي يتضمن مسائل من علم الحديث).

أحدها: أنّ رواية الثقة عن رجل لا تدل على توثيقه؛ فان كثيرا من الثقات رووا عن الضعفاء: كسفيان الثوري، وشعبة وغيرهما، وكان شعبة يقول: (لو لم أحدثكم إلا عن الثقات لم أحدثكم إلا عن نفر يسير). وأوافق الباحث فيما قاله، ومع ذلك فقد خصص ابن رجب في شرحه ترجمة لشعبة ذكر فيها بعض كلام المحدثين في شعبة وبيان منزلته وفضله، وكان منها ما يتعلّق بوصف شعبة بالانتقاء. ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج١، ص٣٧٦.

(٣) السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٣٤٤.

ك – وقال تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦ هـ) في أثناء كلامه على أحد الأحاديث مصححا له: (وسوار بن ميمون، روى عنه شعبة، وروايته عنه دليل على ثقته عنده)[١].

وردّ عليه الحافظ أبو عبد الله محمد ابن عبد الهادي(ت٧٤٤ هـ) في الصارم المنكي، بأمور منها قوله: (على أنّ الغالب على طريقة شعبة الرواية عن الثقات، وقد يروي عن جماعة من الضعفاء الذين اشتهر جرحهم والكلام فيهم، الكلمة، والشيء، والحديث، والحديثين، وأكثر من ذلك)[٢].

ثم ذكر ابن عبد الهادي ثلاثة عشر شيخا من الضّعفاء الذين روى شعبه عنهم، وذكر أنه يوجد غيرهم.

والذين ذكرهم ابن عبد الهادي بعضهم اختلف فيهم.

ومن خلال النقول السابقة ظهر بوضوح أنّ شعبة ممن ينتقي، والشهادة صدرت من نقاد متميزين، مع إشارة بعضهم إلى أنه روى عن ضعفاء، وهو لا يَقْدَح في وصفه بالانتقاء من حيث الأصل، فقد روى صاحبا الصحيحين عن ضعفاء.

وأما قول الحاكم: (وكذلك شعبة بن الحجاج حدث عن جماعة من المجهولين)[٣]، لا يعكّر على وصف شعبة بأنه ينتقي، ولا أدري ما مقصد الحاكم من إقحام هذه العبارة، وهو يتحدّث عن الجنس الثالث من التدليس، الذي ابتدأه بقوله: (قوم دلسوا على أقوام مجهولين لا يدرى من هم ومن أين هم)، وذكر جماعة رووا عن المجهولين منهم الثّوري وبقيّة بن الوليد.

وموقف شعبة من التّدليس لا يَغيبُ عن الحاكم، فقد ذكر الحاكم في نفس النّوع أنّ شعبة أعلم الناس بحديث قتادة ما سمع ممّا لم يسمع.

---

(١) ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد المقدسي، الصارم المنكي في الردّ على السبكي، تصحيح وتعليق إسماعيل الأنصاري، مكتبة ابن تيمية، (د . ط) (د . ت)، ص ١٣٣. وكلام السبكي أصله موجود في كتابه: (شفاء الأسقام في زيارة خير الأنام)، ردّ فيه السّبكي على تقي الدين أحمد بن تيمية في مسألة شدّ الرحال وإعمال المطيّ إلى القبور. وتولى ابن عبد الهادي الرد على السّبكي في كتابه: (الصارم المنكي).

(٢) ابن عبد الهادي، الصارم المنكي، ص١٣٤.

(٣) الحاكم، المعرفة، ذكر النوع السادس والعشرين من علوم الحديث، ص١٠٦.

وفهم مصطفى السليماني [1] أنّ الظاهر من سياق كلام الحاكم أنّ شعبة لا ينتقي، حيث عدّه في جماعة لا ينتقون.

ولكن سياق كلام الحاكم كان في من دلّسوا عن مجهولين، فأراد أن يبيّن أنّ الرواية عن مجهولين كانت شائعة حتى من الأئمة، فإذا أسقط المدلّس بعض من روى عنه وكان مجهولاً لزم أن نتوقف فيه؛ لعدم معرفة حاله، وقد أتبع الحاكم ذلك من دلّسوا عن الضّعفاء[2].

عاشراً: طاوس[3] بن كَيْسَان اليَمَاني أبو عبد الرحمن الحِمْيَرِيّ مولاهم الفارسي (ت١٠٦هـ)[4].

من ساداتِ التابعين وفضلائهم، أدرك خمسين صحابياً، وأخذ أكثر علمه عن ابن عباس.

وهناك كلمةٌ صَدَرَت منه، تحتمِل أنّه لا يروي إلا عن الثقات، قالها إرشاداً لمن أراد أن يحدّثه بحديث.

فَرَوَى الإمامُ مسلم ـ رحمه الله ـ في مقدمة صحيحه بسنده الى سليمان بن موسى قال: (لقيْتُ طاوساً، فقلتُ: حدّثني فلانٌ وفلانٌ، كَيْت وكَيْت. قال: إنْ كانَ صاحبُك مَلِيّاً[5] فخُذْ عنه)[6].

---

(١) السليماني، إتحاف النبيل، ج٢، ص١٠٢.

(٢) أفادني هذا المعنى أستاذي الفاضل الدكتور عبد المجيد محمود ـ حفظه الله ـ.

(٣) طاوس صاحب ابن عباس يقال لقبه واسمه ذكوان. ابن حجر، نزهة الألباب في الألقاب، ج١، ص٤٤٢، ترجمة ١٨٢٩.

(٤) ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، ج٤، ص٣٦٥، ترجمة ٣١٦٦. وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٤، ص٥٠٠، ترجمة ٢٢٠٣. وابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، لبنان، دار الثقافة، ج٢، ص ٥٠٩. والذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٩٠، ترجمة ٧٩، والمزي، تهذيب الكمال، ج١٣، ص٣٥٧، ترجمة ٢٩٥٨، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٥، ص٨، ترجمة١٤، وتقريب التهذيب، ص٢٨١، ترجمة٣٠٠٩.

(٥) قال ابن الأثير: (وفي حديث الدَّيْن إذا أُتبع أحدُكم على مِليءٍ فلْيَتْبَعْ المَلِيءُ بالهمز الثِقةُ الغنيُّ، وقد مَلُؤ فهو مَلِيءٌ بيِّن المَلاءِ والمَلاءةِ بالمدّ، وقد أُولِعَ الناسُ فيه بترك الهمز وتشديد الياء). النهاية في غريب الحديث، ج٤، ص٣٥٢. وقال ابن منظور: (وقد مَلُؤَ الرجل يَمْلُؤُ مُلاءَةً، فهو مَلِيءٌ: صار مَلِيئاً أي ثقةً، فهو غَنِيٌّ مَلِيءٌ بَيِّن المَلاءِ والمَلاءَةِ، ممدودان. وفي حديث الدَّيْن: (إذا أُتبِعَ أحدُكم على مَلِيءٍ فلْيَتْبَعْ). المَلِيءُ، بالهمز: الثِّقةُ الغَنِيُّ). لسان العرب، مادة (ملأ)، ج١، ص١٥٩.

(٦) صحيح مسلم، باب بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، ج١، ص١٥. ورواه الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي، تحقيق: فواز زمرلي وآخر، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧هـ

وفسر العلماء قوله: (مليّاً) بأنها تعني ثقة:

فقال الإمام الشافعي: (وكان طاوس إذا حدّثه رجلٌ حديثاً قال: إنْ كان الذي حدّثك مليّا، وإلا فدعه. يعني: حافظاً، ثقةً)[1].

وقال النووي: (وقوله: «إن كان مليّا» يعني ثقةً ضابطاً متقناً يوثَق بدينه، ومعرفته ويُعتمَد عليه كما يُعتمد على معاملة المليء بالمال ثقةً بذمّته)[2].

وروى ابن أبي حاتم عن أبيه مقالة طاوس، ثم فسّرها بقوله: (ثقةً في دينه)[3].

وهناك قول آخر لطاوس اليماني قد يستفاد منه أنه ينتقي، وهو ما رواه حبيب بن أبي ثابت عنه أنه قال: (إذا حدثتك الحديث فأثبتّه لك فلا تسألنّ عنه أحداً)[4].

وهو لا شكّ يدلّ على أنه لا حاجة للسؤال عمن روى عنه طاوس، لثقتهم.

حادي عشر: عامر بن شَرَاحِيل الشَّعْبي[5] الحِمْيَري أبو عمرو الكوفي: (ت بعد ١٠٠هـ)[6]

من كبار التابعين، قال عن نفسه أنه أدرك خمسمائة من الصحابة، أو أكثر وروى عن كثير منهم[7].

باب في الحديث عن الثقات، ج١، ص١٢٣، رقم٤١٤. والمحدث الفاصل، ج١، ص٤٠٧. وكلهم رووه من طريق عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن سليمان بن موسى.

(١) الشافعي، الأم، ج٦، ص١٠٤.

(٢) النووي، شرح صحيح مسلم (المنهاج)، ج١، ص٨٥.

(٣) الجرح والتعديل، باب بيان صفة من يحتمل الرواية في الأحكام والسنن عنه، ج٢، ص٢٧.

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٢، ص٣٨٦. وفي حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني، ج٤، ص٩:(إذا أخبرتك إني أثبت شيئا فلا تسال عنه أحدا غيري) . وفي رواية في الموضع نفسه: (إذا حدثتك حديثا فقد أثبتّه لك فلا تسال عنه أحدا). وأيضا المزي، تهذيب الكمال، ج١٣، ص٣٦٠. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٥، ص٤٦.

(٥) شَرَاحِيْل، بفتح الشين المعجمة، والراء ،وبعد الألف حاء معجمة مكسورة ثم ياء ساكنة مثناة من تحتها، وبعدها لام.

والشَّعْبي، بفتح الشين المعجمة، وسكون العين المهملة، وبعدها باء موحدة، نسبة إلى شعب وهو بطن من همدان، وقيل بالنسبة إلى جبل باليمن. ابن خلكان، وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان، ج٣، ص١٥.

(٦) ترجمته في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٦، ص٣٢٢، ترجمة ١٨٠٢. والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١٢، ص٢٢٧، ٦٦٨٠. وابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق محب الدين العمري، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٥م، ج٢٥، ص٣٣٥، ترجمة ٣٠٤٧. والمزي، تهذيب الكمال، ج١٤، ص٢٨، ترجمة٣٠٤٢. والذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٧٩، ترجمة ٧٦. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٥، ص٥٧، ترجمة ١١٠.

(٧) قال ابن الجوزي: (وإنما أشار بهذا إلى معاصرتهم، لا إلى الأخذ عنهم). صفة الصفوة، ج٣، ص٧٦.

وأصرح ما وقفتُ عليه مِنْ وَصْفِ الشّعبي بالانتقاء، ما ذكره الإمام السّخاوي، حيث عدّه في جماعة ممن كانوا لا يروون إلا عن ثقة[1].

وهناك نصوص أخرى وقفتُ عليها تفيد أن الشّعبي ممن ينتقي، من كلام الشّعبي ومن كلام غيره، ومن ذلك:

أ ـ ما رواه مغيرة عن الشّعبي أنه قال: (قِيْلَ للشّعبي رأيتَ قتادة؟ قال: نعم، رأيتُه حاطبَ ليلٍ)[2].

وما أنكره الشعبي، يلزم منه أنّه لم يقع فيه، وإلا لا يصبح لكلامه أيّ معنى ـ وحاشاه ـ والله أعلم.

ب ـ ما رواه ابن أبي حاتم بسنده عن أبي بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين أنه قال: (إذا حدّث الشّعبي عن رجلٍ فسمَّاه، فهو ثقة، يُحتَجُّ بحديثه)[3].

وهو نصّ من ابن معين بثقة من سمّاه الشعبي ممن روى عنه ويفهم منه أيضا أنّ الذي أرسله يحتمل الصحّة وغيره.

وفي نص آخر عن ابن معين نقله ابن رجب عن يعقوب بن شيبة أنّه قال: (قلت ليحيى بن معين: متى يكون الرجل معروفاً ؟ إذا روى عنه كم ؟ قال إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي، وهؤلاء أهل العلم، فهو غير مجهول. قلت: فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب، وأبي إسحاق؟ قال: هؤلاء يروون عن مجهولين)[4].

وذكر ابن حبان في الثقات، ج٥، ص ١٨٥، أنه روى عن خمسين ومائة من الصحابة، لكنه ذكر في مشاهير علماء الأمصار، ص١٠١، ترجمة٧٥٠، أنّه أدركهم، ولم يقل سمع منهم. وذكر العجلي في معرفة الثقات، ج٢، ص١٢، ترجمة ٨٢٣، أنّه سمع من ثمانية وأربعين من الصحابة.

(١) السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٣٤٤.

وذكر مصطفى السليماني في إتحاف النبيل، ج٢، ص١٠٣، أنه ليس للشعبي ذكر في أصل الكتاب المطبوع الذي وقف عليه، لكن قال إن محقق الكتاب أشار إلى أن السخاوي زاد في جملة من يروون عن ثقة إلا في النادر: (الشعبي)، وقال: (أي المحقق): هذا في بقية النسخ، انتهى. لكن النسخة التي وقفتُ عليها جاء ذكر الشعبي فيها في أصل الكتاب.

(٢) يعقوب الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج٢، ص١٦١. والمزي، تهذيب الكمال، ٢٣، ص٥١٠، ترجمة ٤٨٤٨.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٦، ص ٣٢٢، ترجمة ١٨٠٢ .

(٤) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج١، ص٣٧٧.

وعقّب ابن رجب بعد نقله للكلام السابق، فقال: (وهذا تفصيل حسن، وهو يخالف إطلاق محمد بن يحيى الذهلي الذي تبعه عليه المتأخرون: أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعداً عنه)[1].

وكلام ابن معين يدلّ على أنّ الشّعبي لا يروي إلا عن ثقة، وإلا لما ارتفعت جهالة من روى عنه بروايته عنه، وهو ما أقرّه ابن رجب.

ج – وقال العجلي: (مرسَلُ الشّعبي صحيح، لا يكاد يرسِل إلا صحيحاً)[2].

وهو نصٌّ من العجلي بصحة من أرسل الشّعبي عنه.

فاتّضح من خلال ما سبق أنّ هناك من نصّ مطلقا على أنّ الشعبي لا يروي إلا عن الثقات، وهناك آخرون حكموا بصحة من سماه دون نفي من أرسله، وهناك من صحح مرسلاته دون الإشارة إلى من سمّاه.

ثاني عشر: عبد الله بن عون بن أرطَبَان أبو عون البصري (ت١٥١هـ)[3].

من صغار التابعين، وأحد حفاظ أهل البصرة، وعبّادهم، أثنى كبار الأئمة على إتقانه، وتثبّته، ومن ذلك ما رواه النضر بن شميل عن شعبة قال: (لأن أسمع من ابن عون حديثاً يقول: أظنّه قد سمعتُ، أحبُّ إليّ من أنْ اسمع من غيره من ثقةٍ يقولُ: قد سمعتُ)[4].

وروى عبد الرحمن بن المقرىء عن شعبة أنّه قال: (شكُّ ابن عون أحبّ إليّ من يقين غيره)[5].

---

(١) ابن رجب لحنبلي، شرح علل الترمذي، ج١، ص٣٧٧.

(٢) العجلي، معرفة الثقات، ج٢، ص١٢، ترجمة ٨٢٣ .

وفي الطبعة الأخرى: (تاريخ الثقات) للعجلي، ص٢٤٤: (لا يرسل إلا صحيحاً، صحيحا) وَرَدَ بإسقاط: (يكاد) وبتكرار (صحيحا)، ولعلّ التكرار خطأ مطبعي. وفي تهذيب الكمال، ج١٤، ص٢٨: (ومرسل الشعبي صحيح لا يكاد يرسل إلا صحيحا).

(٣) ترجمه في : ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج: ٥، ص: ١٣٠ ، ترجمة ٦٠٥ . وابن عساكر :تاريخ مدينة دمشق،ج٣١ ،ص٣٣٩ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ١٥ ص: ٣٩٤،ترجمة ٣٤٦٩ . والذهبي : تذكرة الحفاظ ، ج١،ص١٥٦ ،ترجمة١٥٢ ،وسير أعلام النبلاء،ج٦،ص ٣٦٤ ، ترجمة١٥٦ .وابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٥، ص٣٠٣ ،ترجمة ٦٠٠ .

(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٥ ص: ١٣٠ ، ترجمة ٦٠٥ .

وفي تاريخ دمشق، ج٣١، ص٣٣٩: عن النضر بن شميل: (لئن يحدّثني ابن عون يقول: أرى حدّثني فلان، أحبّ إليّ من أن يقولَ غيره: حدّثني فلان).

(٥) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٣١، ص٣٣٩.

وفي تهذيب الكمال، ج١٢، ص٨: قال أبو بحر البكراوي عن شعبة: (شكُّ ابن عون، وسليمان التيمي يقين).

وهذا مّا يدل على ورعه، وشدته في التحري؛ فلا يحدّث بما يشكّ فيه لعنايته بألفاظ الحديث، وهذا لا يلزم منه أنّ ينتقي شيوخه، إلا أنه يدل على أصل التحري عنده.

ومما وقفت عليه مما يدلّ على انتقاء ابن عون شيوخه ما رواه العقيلي عن زكريا بن يحيى (السّاجي) قال حدثنا أبو موسى محمّد بن المثنى قال حدثني محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني رجل قال: (قلت لمالك بن أنس: مَن عُمَير بن إسحاق؟ قال: لا أدري، إلا أنه روى عنه رجل لا نستطيع أن نقول فيه شيئا: ابن عون)[1].

وسند الحكاية فيه مبهَم، وإنْ ثَبتَ فإنه يدلّ على شهادة مِن مالكٍ لابن عون بأنّه يَنتقي، وأنّ جهالة عمير بن إسحاق الذي تفرّد عنه ابن عون قد ارتفعت.

وهناك نصّ آخر ورد عن ابن المديني في انتقاء ابن عون، نَقَلَه ابنُ رجب عن يعقوب بن شيبة قال: (سمعت علي ابن المديني يقول: كان[2] ممّن ينظر في الحديث، ويفتّش عن الإسناد، ولا نعرف أحداً أول منه: محمد بن سيرين، ثم كان أيّوب، وابن عون، ثمّ كان شعبة، ثمّ كان يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن. قلت لعليّ: فمالك بن أنس؟ فقال: أخبرني سفيان بن عيينة قال: ما كان أشدّ انتقاء مالك الرّجال)[3].

وهذا النصّ من علي بن المديني يفيد أنّ ابن عون ـ رحمه الله ـ ممن ينتقي، ودلّ على ذلك:

١. أنّه ذكره بين جماعة ينتقون.

٢. قوله: (يفتّش عن الإسناد)، يلزم منه أنه ينتقي، وإلا لما كان من تفتيشه معنى.

٣. عبارة (ما أشدّ انتقاء مالك للرجال) جاءت في نفس سياق الحديث عن ابن عون وغيره.

ثالث عشر: عبد الله بن المبارك بن واضح أبو عبد الرحمّن مولاهم الحنظليّ المروزيّ (ت١٨١هـ) [4].

هناك نصوصٌ نُقِلَت عن ابن المبارك ـ أمير المؤمنين في الحديث ـ تُفيد أنه التزم الرواية عن الثّقات، والتشدد في الأسانيد ومن ذلك:

---

(١) العقيلي، الضعفاء الكبير، ج٣، ص٣١٧، ترجمة ١٣٣٣ .

(٢) يعني محمد بن سيرين ـ رحمه الله ـ .

(٣) ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج ١، ص ٣٥٥ .

(٤) ترجمته في : البخاري : وابن ابي حاتم : الجرح والتعديل ،ج: ٥ ص: ١٧٩ ، ترجمة ٨٣٨ .والخطيب البغدادي : تاريخ بغداد،ج٥ ،ص٦٨ ،ترجمة٢٤٤٢ .وابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج ٣٢ ، ص ٤٤٣ ، ترجمة ٣٥٥٥ . والمزي: تهذيب الكمال ،ج ١٦ ، ص٥، ترجمة ٣٥٢٠ . والذهبي : سير أعلام النبلاء ، ج٨ ،ص٣٩٧ ، ترجمة ١١٢ .وابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج٥ ، ص٣٣٤ ،ترجمة ٦٥٧ .

أ - ما رواه المسيّب بن واضح أنه سمع ابن المبارك وسأله رجلٌ عمَّن يأْخُذ فقال : (قد يلقى الرجلُ ثقةً ،وهو يحدّثُ عن غير ثقةٍ ، وقد يلقى الرجلُ غيرَ ثقةٍ يحدّثُ عن ثقةٍ ولكن ينبغي أن يكون ثقة عن ثقة)[1] .

وهذه العبارة وإن كانت تتحدّث عن شروط الحديث المقبول ، إلا أنها تلقي الضوء على المنهج العام الذي كان يلتزمه ابن المبارك في الأخذ .

وروى الخطيب بإسناده عن المسيّب بن واضح قال : (سمعت عبد الله بن المبارك وسأله رجل فقال ما تقول يا أبا عبد الرحمن من طلب العلم هل له أن يشدد في الإسناد قال نعم من كان طلبه لله ينبغي له أن يكون في الإسناد أشد وأشد ؛ لأنك تجد ثقة يروي عن غير ثقة...الخ)[2] .

وجاء في السياق نفسه: أنّ المسيّب بن واضح ذكر أنّه لا يحدِّث بهذه القصة غيره. ولكن يبقى الإشكال في المسيّب بن واضح؛ فقد قال عنه أبو حاتم الرازي: (صدوق، كان يخطئ كثيرا فإذا قيل له، لم يَقْبَل)[3]. وقال الدّارقطني: (ضعيف)[4]. وقال ابن حزم: (مُنْكَر الحديث لا يحتجّ به، روى المنكرات)[5]. وقال ابن عدي: (وكان أبو عبد الرحمن النسائي حسن الرأي فيه، ويقول: الناس يؤذونا فيه أي: يتكلمون فيه)، ثمّ قال ابن عدي: (و المسيّب بن واضح له حديث كثير عن شيوخه ، وعامّة ما خالف فيه الناس هو ما ذكرته لا يتعمّده بل كان يُشبَّه عليه ، وهو لا بأس به)[6] .

ولكن إن ضَبَطَ المسيّبُ ما نَقَلَ فإنّه يدلّ على انتقاء ابن المبارك ؛ فالظنّ بابن المبارك أنه يلتزم بما يَنصَح به ، ولا يخالِف .

ب - وهناك عبارةٌ مِن كلام ابن المبارك يُفهم منها أنّه لا يروي عن كلّ أحد ، حيث قال[7]: (بقيّة صدوق اللسان ، لكنه يأخذ عمّن اقبَل وأدبَر).

---

(١) الذهبي : سير أعلام النبلاء ،ج: ٨ ص: ٤٠٤ ، ترجمة ١١٢ .

(٢) الخطيب البغدادي :الجامع ، ج: ٢ ص: ٢٠٠ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل، ج: ٨ ،ص: ٢٩٤ .

(٤) الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ج: ١١ ، ص: ٤٠٤ .

(٥) ابن حزم : الإحكام ،ج: ٤ ، ص: ٥٧٦ .

(٦) ابن عدي : الكامل ، ج: ٦ ص: ٣٨٧ ـ ٣٨٩ .

(٧) مقدمة مسلم ، ص١٩ .

(وكونه يُنكِر على بقيّة ذلك دلّ على أنّه لم يقع فيما وَقَع فيه بقيّة)[1] .

د – وروى العباس بن مصعب في تاريخه عن إبراهيم بن إسحاق البناني عن ابن المبارك أنّه قال: (حملت العلم عن أربعة آلاف شيخ ، فرويت عن ألف شيخ) . ثمّ قال العباس: (فتتبعتهم حتى وقع لي ثمانمائة شيخ له)[2].

وهذا نص واضح من ابن المبارك يدلّ على أنه انتقى شيوخه عند الرواية .

هـ – وقال ابن المبارك : (لنا في صحيح الحديث ، شغل عن سقيمه) [3] .

وقد روى الخطيب قول ابن المبارك هذا في سياق حديثه عمّا يجب على المحدث أن يقصدّه في انتخابه للأحاديث .

ولكن يُعكّر على ما سبق ما يأتي :

أولاً: روى ابن أبي حاتم عن أبيه قال : (سمعت نعيم بن حماد يقول : كان ابن المبارك لا يُتْرَك حديث الرجل، حتى يبلغه عنه الشيء الذي لا يستطيع أن يدفعه)[4] .

ونعيم بن حماد فيه كلام[5] ، ومعنى كلامه أنه يتجنب من اشتهر ضعفه فقط ، ولكن قد يُحمَل كلامه على أنه يتثبّت فيما بلغه من جرح الراوي ، ويحمله على أحسن وجوهه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً [6] .

---

(١) السليماني : إتحاف النبيل ،ج٢ ، ص ١٠٦ .

(٢) الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ج٨ ، ص ٣٩٧ ، ترجمة١١٢ ، وتذكرة الحفاظ ،ج١،ص٢٧٦ .

(٣) الخطيب : الجامع ، ما ينبغي أن يصدف عن الاشتغال به في الانتقاء ،ج: ٢ ص: ١٥٩ . وأيضا : سير أعلام النبلاء ، ج ٨ ، ص ٤٠٣ .

(٤) ابن أبي حاتم : تقدمة المعرفة للجرح والتعديل ، باب ما ذكر من معرفة ابن المبارك برواة الآثار وناقلة الأخبار وكلامه فيهم ، ص ٢٧٠ .

(٥) هو : (نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي ، أبو عبد الله ، المروزي ، نزيل مصر ، صدوق يخطيء كثيراً ، فقيه عارف بالفرائض ، من العاشرة ، مات سنة ثمان وعشرين على الصحيح ، وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه وقال : باقي حديثه مستقيم) . تقريب التهذيب ،ص: ٥٦٤ ، ترجمة ٧١٦٦ . ولمزيد تفصيل : سير أعلام النبلاء ج: ١٠ ص: ٦٠٩ ، وتهذيب التهذيب ج: ١٠ ص: ٤١٢ .

(٦)الاحتمال الثاني أفادني إياه أستاذنا الفاضل الدكتور عبد المجيد محمود ـ حفظه الله ـ .

ثانيا : وأسند الخطيب إلى حبان بن موسى المروزي يقول : (سمعت عبد الله بن المبارك يقول :
لا يكون الرجل من أصحاب الحديث ، حتى يكتب عمّن هو مثله ، وعمّن هو فوقه ، وعمّن هو دونه) [١] .

ومعناه أنه لا يمنعه الكبر ولا الحياء من طلب الحديث ، وعنون الخطيب لقول ابن المبارك ، بـ: (كتابة الأكابر عن الأصاغر) [٢] ، وقد يفهم منه انه لا ينتقي ؛ فقد روى الخطيب عن الفضل بن محمد بن عقيل قال سمعت أبا حاتم الرازي يقول : (كان عبد الله بن المبارك يكتب عمن دونه ، مثل رشدين ابن سعد وغيره ، فقيل له : يا أبا عبد الرحمن كم تكتب ! قال : فقال: لعلّ الكلمة التي فيها نجاتي لم تقع إليّ) [٣] . فرشدين بن سعد ضعيف[٤] .

لكن لا تقدح هذه العبارة في أصل الانتقاء عنده ، فقد قال مثلها الإمام البخاري[٥]، وقد روى البخاري عن ضعفاء ، فلم يضره ذلك .

ثالثا : ما نقله ابن عبد البر عن النسائي أنّه قال : (وكذلك ابن المبارك من أجلّ أهل زمانه إلا أنه يروي عن الضّعفاء) [٦] .

وجاء كلام النسائي في سياق المقارنة ، فذكر جلالة مالك وشعبة والقطان ، وانهم أقلّ رواية عن الضعفاء من غيرهم ، ثم ذكر الثوري وابن المبارك أنهما يرويان عن ضعفاء.

لكن لا يمنع ما قاله النسائي من أن ابن المبارك ينتقي ، وان كان لا يبلغ في ذلك درجة مالك وشعبة والقطان ، فالمحدّثون في ذلك درجات .

رابعا :قول الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني عن ابن المبارك أنّه ليس ممّن يشدّد؛ فقد روى عن الكلبي [٧] .

---

(١) الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، ج٥ ، ص ٦٨ ، ترجمة ٢٤٤٢ .

(٢) الخطيب : الجامع ، ج: ٢ ص: ٢١٩ ، رقم ١٦٦٧ . وتدريب الراوي ص: ١٤٧ .

(٣) الخطيب : الجامع ، ج: ٢ ص: ٢١٩ ، رقم ١٦٦٧ .

(٤)يأتي – إن شاء الله – ذكر أقوال النقاد فيه ، في الفصل الثاني من الباب الثالث فيما يتعلق بشيوخ المنتقين الضعفاء.

(٥) ابن حجر: مقدمة فتح الباري (هدي الساري)، ذكر مراتب مشايخه الذين كتب عنهم وحدث عنهم، ص:٤٧٩ .
قال ابن حجر : (وعن البخاري أنه قال : لا يكون المحدث كاملا حتى يكتب عمّن هو فوقه ، وعمّن هو مثله ، وعمّن هو دونه) .

(٦) ابن عبد البر : التمهيد ، ج: ١ ، ص: ٦٣ .

(٧) وقال ذلك معلقا على قول ابن المبارك : (تأمرني أن أعود في ذنب قد تبت منه ؟) ، عندما سئل أن يروي حديثاً عن إبراهيم بن يزيد الخوزي . الفوائد المجموعة للشوكاني ، ص ٢١٣ . ونصّ كلام ابن المبارك في: ابن أبي حاتم:الجرح والتعديل ج: ٢ ،ص: ١٤٦ ، ترجمة٤٨٠ . والعقيلي :الضعفاء الكبير، ج: ١، ص:٧٠.

وما ذكره المعلّمي لا ينفي الانتقاء عنه ، فقد ثبت أن ابن المبارك ترك الرواية عن بعض الرواة ، ومنهم إبراهيم بن يزيد الخوزي [1] ، وسمى روايته عنه ذنبا ، وأنه تاب منه ، مما يشير أنه لا يرضى الرواية عن المتروكين .

ومع ذلك فقد قال ابن عدي : (وحدث عن الكلبي الثوري وشعبة وإن كانا حدثا عنه بالشيء اليسير غير المسند وحدث عن الكلبي ابن عيينة وحماد بن سلمة وإسماعيل بن عياش وهشيم وغيرهم من ثقات الناس ورضوه بالتفسير) [2] .

ثم إنّ ذكر مثال واحد لوصف المحدّث بالتساهل لا يصلح ؛ فقد ذكر ابن عبد الهادي ثلاثة عشر ضعيفا روى عنهم شعبة ، ومع ذلك وجدنا ابن عبد البر يجعله من الثلاثة الذين هم اقلّ رواية عن الضعفاء ، بل يكون الحكم على المحدّث من حيث عادته ، وأغلب أحواله ، ولا بدّ من معرفة حيثية الرواية عن الضعفاء ، هل كانت قبل الاطلاع على ضعفه ؟ ، فيعتذر له ، أو انتقى من حديثه؟، أو كان يراه ثقة ؟ .

ولست في هذه النقطة بصدد إثبات أو نفي الانتقاء عن ابن المبارك ، وإنما أردت القول إنَّ نفي الانتقاء عن محدّث لا يكون من خلال ذكر راو واحد ضعيف روى عنه ذلك المحدث.

وقول ابن المبارك : (حملتُ العلم عن أربعة آلاف شيخ ، فرويت عن ألف شيخ)، يُنْبِئُ عن أنه انتقى شيوخه عند الرواية عنهم ، والله أعلم ، مع الأخذ في الاعتبار تفاوت معايير الأئمة في الانتقاء ، وشروطهم في الرجال .

رابع عشر: عبد الرحمن بن مهدي بن حسّان العَنبري أبو سعيد البصري (ت١٩٨هـ)[3].

من الحفاظ الكبار ، العارفين بالرجال ، والبارعين في معرفة الآثار ، لا تجد كتابا من كتب الرجال إلا ورجع إلى أقواله، وإذا ترك رجلا ذكروه ، وإن روى عمّن تكلّم فيه أشاروا إليه ، وما ذلك إلا لجلالته ومكانته عندهم التي كانت أثراً لتحريه في اختيار رجاله.

---

(١) هو : (إبراهيم بن يزيد الخوزي ، بضم المعجمة وبالزاي ، أبو إسماعيل المكي ، مولى بني أمية ، متروك الحديث من السابعة مات سنة إحدى وخمسين) . تقريب التهذيب ،ص: ٩٥ ، ترجمة ٢٧٢ .

(٢) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٦ ص: ١١٩ .

(٣) ترجمته في : ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٥ ص: ٢٨٨ ، ترجمة ١٣٨٢ . والخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، ج ١٠ ، ص ٢٤٠ ، ترجمة ٥٣٦٦ . والفراء ، محمد بن أبي يعلى الحنبلي : طبقات الحنابلة، تحقيق محمد الفقي ، بيروت ، دار المعرفة ، (د. ط) ، ج ١ ، ص ٢٠٦ ، ترجمة ٢٧٧ . والمزي : تهذيب الكمال ، ج ١٧ ، ص ٤٣٠، ترجمة ٣٩٦٩ . والذهبي : سير أعلام النبلاء ، ج ٩ ، ص ١٩٢ ، ترجمة ٥٦ . وابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج٦، ص ٢٥٠ ، ترجمة ٥٥٢ .

وهناك نصوص كثيرة جاءت توضّح منهجه في اختيـاره شيوخه ، من كلامه ، وكـلام غيره، ممّن خَبَرَ طريقَتَه ، وعَرَف منهجَه ، ومن ذلك :

أ – ما نقله الإمام أبو داود عن الإمام أحمد ، أنه قال : (أبان بن خالد : شيخ بصري ، لا بـأس به كان عبد الرحمن يحدّث عنه ، وكان لا يحدّث إلا عن ثقة)[1] .

ب – وقال الأثرم : سمعت أحمد بن حنبل يقول : (إذا حدّث عبد الرحمن بن مهدي عن رجـل فهو حجّة)[2] .

جـ – وقال أبو داود : (قلت لأحمد : إذا روى يحيى أو عبد الرحمن بن مهدي عن رجل مجـهول يحتجّ بحديثه ؟ قال : يحتجّ بحديثه)[3] .

وهذه شهادة صريحة من ناقد خبير ، في بيان طريقة الإمام ابن مهدي في اختيار شيوخه .

د – وقال أحمد : (حدثني خلاد قال : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : لا يكون إماماً مـن يحدّث بكل ما سمع ، ولا يكون إماما من يحدّث عن كل أحد)[4] .

هـ – وروى يعقوب بن سفيان قال : سمعت أبا بشر بكر بن خلف قال : قال عبـد الرحمـن بـن مهدى : (لا ينبغي للرجل أن يُشْغِلَ نفسه بكتابة أحاديث الضعاف ؛ فـإنّ أقـل مـا فيـه أن يفوته بقدر ما يكتب من حديث أهل الضعف ، أنْ يفوته من حديث الثقات)[5].

و – وقال علي بن المديني : (إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرّحمن بن مهدي على ترك رجـل لم أحدّث عنه، فـإذا اختلفـا أخـذتُ بقـول عبـد الرحمـن لأنـه أقصدهمـا، وكـان في يحيـى تشدّد)[6]. وهو نص على أنه ينتقي الرجال ، ومع ذلك كان من القاصدين .

---

(١) سؤالات أبي داود ، ص: ٣٣٨ ، رقم٥٠٣ .

(٢) الخطيب : تاريخ بغداد ،ج ١٠ ، ص٢٤٠ ، ترجمة٥٣٦٦ .وبحر الدم ، ص٢٦٦ .

(٣) سؤالات أبي داود ، ص ١٩٨ ، رقم ١٣٧ .

(٤) العلل ومعرفة الرجال ،ج٣ ، ٢١٨ ، رقم ٤٩٤٦ .

(٥) يعقوب الفسوي :المعرفة والتاريخ ، ج ٢ ، ص ٢٦١ . ورواه الخطيب من طريق يعقوب بن سفيان . الكفاية ، باب في اختيار السماع من الأمناء ، ص: ١٣٢.

(٦) الخطيب : تاريخ بغداد ، ج١٠ ، ص٢٤٣ .

ز ـ وقال ابـن حبـان : (إلا أنّ مِنْ أكثرهم تَنقِيراً عـن شـأن المحدثـين ، وأتركـهم للضعفـاء والمتروكين ، حتى جعلوا هذا الشأن صناعةً لهم ،لم يتعدّوها إلى غيرها ، مـع لـزوم الدّيـن ، والورع الشّديد ، والتفقّه في السنن ، رجلان : يحيى القطان ، وعبد الرّحمن بن مهدي)[١] .

وقال أيضا : (وكان من الحفاظ المتقنين ، وأهل الورع في الدّيـن ، ممـن حفـظ ، وجمـع ، وتفقّه، وصنّف ، وحدّث ، وأبى الروايةَ إلا عن الثقات)[٢] .

ح ـ وقال المزي : (وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه : شعيب بن عمـرو النمـيري روى عن الحسن ، روى عبد الرحمن بن مهدي عن بشر بـن منصـور الحنـاط عنـه ، فعلـى هـذا يحتمل أن يكون السُّليمي والحناط واحدا ، وإن كان الحناط غير السُّليمي فقد ثبتت عدالته؛ لرواية عبد الرحمن بن مهدي عنه ، فإنه لا يروي عن غير ثقة ، ولتوثيق أبي سـعيد الأشـج له)[٣] .

فصرّح المزيُّ بعدالة كلّ من روى عنه ابن مهدي .

ط – وقال الذهبي في ترجمة عبد الرحمن بن بديل بن ميسرة: (وقـد روى عنـه عبـد الرحمـن بـن مهدي مع تنقّيه للرِّجال)[٤] .

فهذه جملة من أقوال النقاد الكُبَراء ، تُشهَدُ شهادةً صريحةً لهذا الإمام بانه يَنْتَقِي الشُّيوخ .

فإنْ قالَ قائلٌ : لقد استعجلت الحكم على طريقة الإمام ،فذكرت شيئاً ، وغـابت عنـك أشياء ؛ فقد روي عن الإمام ابـن مـهدي أنـه قـال : (ثلاثـةٌ لا يُحْمَـل عنـهم : الرّجـل المتّـهم بالكذب، والرّجل كثير الوهم والغلط ، ورجلٌ صاحب هوى ، يدعو إلى بدعته)[٥].

وروى الليث بن عبدة عن يحيى بن معين أنه قال : (كـان عبـد الرحمـن بـن مـهدي إذا حدّث بحديث معاوية بن صالح ، زَبَرَهُ يحيى بن سعيد ، وقال : أَيـشٍ هـذه الأحـاديث؟! وكـان عبد الرحمن لا يبالي عمّن روى ، ويحيى ثقةٌ في حديثه)[٦] .

---

(١) ابن حبان : مقدمة المجروحين ، ص ٥٢ .

(٢) ابن حبان : الثقات ج: ٨ ص: ٣٧٣ ، ترجمة ١٣٩٤٥ .

(٣) المزي : تهذيب الكمال ج: ٤ ص: ١٥٥ .

(٤) الذهبي : ميزان الإعتدال ، ج: ٤ ص: ٢٦ .

(٥) رواه الإمام أحمد عن خلاد عن ابن مهدي في العلل ومعرفة الرجال ،ج٣ ، ٢١٨ ، رقم ٤٩٤٦ .

(٦) ابن عدي : الكامل ،ج: ٦ ص: ٤٠٤ ، ترجمة ١٨٨٨ . والذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٧ ص: ١٦٢ .

ونقل الخطيب عن أحمد بن سنان أنّه قال : (كان عبد الرحمن بن مهدى لا يَترك حديث رجلٍ ، إلا رجلاً متّهماً بالكذب ، أو رجلاً الغالبُ عليه الغَلَط)[1] .

قلت : نعم ، لعلّ الناظر في هذه النصوص قد يُشكِل عليه ذلك ، وتُوجِد في نفسه تعارضاً بينها ، وبين ما قيل في الإمام : إنّه لا يحدث إلا عن الثقات .

لكن هذا الإشكال يزول ـ بحمد الله ـ إذا تمّ مراعاة ما يأتي :

أولاً : ثَبتَ عن الإمام ابن مهدي أنه بيّنَ طريقتَه في اختيار رجاله ، وفي الوقت نفسه بيَّن أنّ ذلك لا يعني أنه يروي عن كل أحد .

حيث روى الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ عن محمد بن المثنى أنّه قال : (قال لي عبد الرحمن بن مهدي : يا أبا موسى: أهل الكوفة يحدّثون عن كلّ أحد !. قلت : يا أبا سعيد : هم يقولون إنّك تحدّث عن كل أحد . قال عمَّن أحدِّث ؟ فذكرت له محمّد بن راشد المكحولي. فقال لي : احفظ عنّي ، الناسُ ثلاثةٌ : رجلٌ حافظٌ متقنٌ ، فهذا لا يُختَلَفُ فيه . وآخر يَهِم ، والغالب على حديثه الصّحة فهو لا يُترَك ، ولو تُركَ حديثُ مِثْل هذا لذَهَبَ النّاس. وآخر، الغالب على حديثه الوَهَم ، فهذا يُترَك حديثُه)[2].

وقبل التعليق على القاعدة ، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ محمّد بن راشد المكحولي ، وثّقَهُ كبارُ الأئمة : أحمد بن حنبل ، وابن معين ، وقال ابن المبارك عنه : صدوق اللّسان ، وحدّث عنه القطان على تعنّته ، وقال : (وكان شيعياً قدرياً ، وليس بحديثه بأس) .وأكثر ما أخذوا عليه قوله بالقدر[3] ، ويبدو أنّ الذين عابُوا على ابن مهدي روايتَه عنه ؛ إنّما كان مِن أجل القدر ، ويدلّ على ذلك : ما رواه سليمانُ بن أحمد قال: (قلتُ لابن مهدي : أسْمَعُكَ تُحَدِّث عن رجلٍ مِنْ أصحابنا يَكرهون الحديث عنه ! قال : من هو ؟ قلت : محمد بن راشد الدمشقي . قال : ولِمَ ؟ قلتُ: قال كان قدريا ؟ فغضب، فقال:وما يضرّه أنْ يكون قدريا؟)[4]

(١) الخطيب البغدادي : الكفاية ، ص: ١٤٣ .

(٢) الإمام مسلم بن الحجاج : التمييز ، ص ١٧٨ .

(٣) ابن عدي :الكامل ، ج: ٦ ص: ٢٠١ ، ترجمة ١٦٧٦ وابن أبي حاتم :الجرح والتعديل ، ج: ٧ ص: ٢٥٣، ترجمة ١٣٨٥ .

(٤)ابن عدي :الكامل ، ج: ٦ ص: ٢٠٢ .

وأمّا قاعدة ابن مهدي في الرواة فقد جرى عليها كثير من المحدثين ، منهم الأئمة : شعبة، والثوري ، وأحمد وابن المبارك ، والشّافعي وغيرهم ، كما نقل ذلك الخطيب[1]، والمنتقون في ذلك على مراتب ، والمسألة المهمة أن نعلم أن المنتقي ما روى عن ذلك الراوي إلا عندما حاز على درجة القبول عنده ، ولا يشترط أن يوصف بدرجة : (ثقة) المصطلح عليها ؛ فمفهوم هذه الدرجة متسع عندهم يعني القبول ، فإذا ترك أحد المنتقين راوياً علمنا أنّه لم يكن ثقةً عنده ، ويدلّ على ذلك تصريحاتهم فيمن يُقْبَل أو يُرَدّ حديثُه عندهم ، كما يدل عليه تطبيقاتهم في الرواية ، ولا يَضُرُّ أن يخالفوا أحياناً ما قرّروه لسببٍ من الأسباب ، والله اعلم .

ثانياً : روى الخطيب البغدادي عن أبي بكر الأثرم أنّه قال : سمعت أبا عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ يقول : (إذا روى عبد الرحمن عن رجلٍ فروايته حجّة . قال أبو عبد الله : كان عبد الرحمن أولاً يتسهّل في الرواية عن غير واحد ثمّ تشدّد بعدُ ، كان يروى عن جابر ـ يعني الجعفي ـ ثم تركه)[2] .

ولم يحدّد تاريخ تشدّده ، على أنه يكفي في دفع شيء من التعارض يمكن أن ينشأ عند البعض إذا وجدَ ضعيفاً روى عنه عبد الرحمن بن مهدي .

وأما وصْف يحيى بن معين ابنَ مهدي بأنّه يروي عن كلّ أحد ، بعدَ ذكره روايتَه عن معاوية بن صالح[3] ، ونهيِ القطانِ له ، فلا يسلّم له، وذلك لأنَّ ابنَ معين استشهد بمعاويةَ بن صالح ، ومعاويةُ : وثّقه العجليُّ ، والنسائيُّ ، وابنُ سعد ، وغيرُهم ، بل قال أبو زرعة فيه : ثقةٌ محدِّثٌ ، ووثقه ابن مهدي أيضا ، وضعفه القطان وأبو حاتم الرازي[4] .

---

(١) الخطيب البغدادي : الكفاية ، باب ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه ، وباب فيمن رجع عن حديث غلط فيه وكان الغالب على روايته الصحة ص: ١٤٣ ـ ١٤٥ .

(٢) الخطيب البغدادي : الكفاية ، فصل إذا قال العالم كل من أروى لكم عنه وأسميه ... ، ص: ٩٢ .

(٣) نقل عن ابن مهدي أنّه سمع من معاوية بن صالح الحمصي لما قدم من الأندلس حاجاً بيت الله الحرامَ ، وكان ذلك سنة : (١٥٤هـ) .ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ٥٩ ، ص ٤٧ .

(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٨ ، ص ٣٨٢ ، والكامل في الضعفاء ، ج ٦ ، ص ٤٠٤ ، وسير أعلام النبلاء ، ج٧ ،ص١٦٠ ، وتهذيب التهذيب ،ج ١٠ ، ص١٨٩ .

ووصَف الذهبي يحيى القطان بالتعنت في موقفه من معاوية بن صالح[1] .

وأقصى ما يُقال في معاوية أنّه مختلف فيه ، فمن ذا الذي سَلِمَ من الرّواية عمّن هذه صفته ؟ .

خامس عشر: القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي أبو محمد المدني (ت في حدود ١٣٠ هـ)[2] .

هناك نصٌ مِن كلام القاسم بن عبيد الله يدلُ على أنّه لا يروي إلا عن ثقةٍ ، حيث روى الإمام مسلم عن أبي بكر بن النضر بن أبي النضر قال :حدثني أبو النضر هاشم بن القاسم حدثنا أبو عقيل صاحب بهية قال : كنت جالسا عند القاسم بن عبيد الله ويحيى بن سعيد فقال يحيى للقاسم : (يا أبَا محمَّد إنَّه قَبِيْحٌ على مِثْلِك عَظِيْمٌ أنْ تُسْأَلَ عَنْ شَيءٍ مِنْ أمْرِ هَذا الدِّيْنِ فَلا يُوجَد عِنْدَكَ مِنْهُ عِلْمٌ ولا فَرَجٌ أوْ عِلْمٌ وَلا مَخْرَجٌ . فقَاَل له القَاسِمُ: وَعَمَّ ذَاكَ ؟ قَالَ لأنَّكَ ابنَ إمَامَيْ هُدَى ابنُ أبي بَكْرٍ وَعُمَرَ . قال: يَقُوْلُ لَهُ القَاسِم : أقْبَحُ مِنْ ذَاكَ عِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ الله أنْ أقُوْلَ بِغَيْرِ عِلْمٍ أوْ آخُذَ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ . قَالَ : فَسَكَتَ ، فَمَا أجَابَه)[3] .

ولم أجدْ أحداً نصّ على أنه ينتقي ، بل ما ذكروا في ترجمته غير ما رواه مسلم عنه وحديث آخر له ، وذكر ابن سعد أنه قليل الحديث .

---

(١) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج ٦ ، ص ٤٥٦ .

(٢) ترجمته في : البخاري : التاريخ الكبير ج: ٧ ص: ١٦٥، ترجمة ٧٣٥ . وابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ١١٢ ، ترجمة ٦٤٦ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٢٣ ص: ٣٩٦ ، ترجمة ٤٨٠٤ . وابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٨ ص: ٢٩٢ ، ترجمة ٥٨٧ ، وتقريب التهذيب ج: ١ ص: ٤٥١ ، ترجمة ٥٤٧٤ .

(٣)رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه ، ص١٦ .

ورواه أيضا : الإمام الدارمي في سننه ، باب التورع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولا سنة ، ج: ١، ص: ٦١،ح ١١٤ . وروى الإمام مسلم الحكاية أيضا بلفظ آخر بعد النص المنقول ، فقال : (وحدثني بشر بن الحكم العبدي قال سمعت سفيان بن عيينة يقول أخبروني عن أبي عقيل صاحب بهية أنّ ابناً لعبد الله بن عمر سألوه عن شيء لم يكن عنده فيه علم فقال له يحيى بن سعيد : والله إني لأعظم أن يكون مثلك وأنت ابن إمامي الهدى يعني عمر وابن عمر تسأل عن أمر ليس عندك فيه علم . فقال : أعظم من ذلك ـ والله ـ عند الله ، وعند من عقل عن الله ، أن أقول بغير علم أو أخبر عن غير ثقة) .

ورواه أيضا الشافعي في مسنده ، ص: ٣٤٢ .

وأما شيوخه : فذكر المزي في ترجمته : انه روى عن عمه سالم بن عبد الله بن عمر، وأبيه عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، وذكره ابن حبان في موضعين ، فقال في الأول: يروي عن جده عبد الله ، وقال في الثاني : يروي عن سالم بن عبد الله .

فتحصّل من ذلك : أنه روى عن ثلاثة شيوخ ، وفي الحقيقة ما وجدتُ له غير ذلك[1] .

ومما ينبّه عليه هنا أن الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة ـ في تعليقه على قواعد التحديث للتّهانوي ـ أضاف إلى ما ذكره السخاوي والتّهانوي جماعة ممّن لا يروون إلا عن ثقة، فذكر أولهم : القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وقال أحد الفقهاء السبعة ثم نقل ما جاء في سنن الدارمي (إن أشدّ من ذلك أن أفتي بغير علم ، أو أروي عن غير ثقة)[2].

وهذا وهم منه ـ على شدّة تحقيقه ـ ، فإنّ المقصود في رواية الدارمي هو : القاسم بن عبيد الله ، وليس القاسم بن محمّد خاصة أنه لم يُنسب، ويدل عليه رواية مسلم، وهناك رواية في طبقات ابن سعد[3]. من طريق سفيان عن يحيى بن عسيد عن القاسم بن محمد قال: (لأن يعيش الرجل جاهلاً بعد أن يعلم ما افترض الله عليه خير له من أن يقول مالا يعلم).

سادس عشر : مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي (ت ١٧٩هـ)[4].

بلغ الإمام مالك في علم الحديث مبلغاً عظيماً ، وشهد له بالإمامة فيه الأكابرُ من العلماء ، وأجمعوا على تثبّته وإتقانه ، ما لا تجده لأحد غيره ، وما ذاك إلا لأمور اجتمعت فيه ، كان من

---

(١) نقل ابن حجر في التهذيب عن ابن حزم أنه قال : (متفق على سقوطه) ، وفي نفسي شيء من هذا ، وخاصة انه ما تكلم أحد في القاسم هذا ، فالله أعلم . ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٨ ص: ٢٩٢ ، ترجمة ٥٨٧.

(٢) التهانوي : قواعد في علوم الحديث ، ص ٢٢٥ ، هامش رقم (٥)، ونسب ابن عبدالبر أيضاً القول إلى القاسم بن محمد وهو وهم، التمهيد، ج١، ص٤٦.

(٣) ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج٥، ص٩٥-٩٦.

(٤) ترجمته في : البخاري : التاريخ الكبير ج: ٧ ص: ٣١٠ ، ترجمة ١٣٢٣ . وابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٨ ص: ٢٠٤ ، ترجمة ٩٠٢ . والباجي : التعديل والتجريح ج: ٢ ص: ٦٩٦ ، ترجمة ٦٠٠ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٢٧ ص: ٩١ ، ترجمة ٥٧٢٨ . والذهبي : تذكرة الحفاظ ج: ١ ص: ٢٠٧ ، ترجمة١٩٩ . وتهذيب التهذيب ج: ١٠ ص: ٥ ، ترجمة ٣ .

أهمها طريقته في الأخذ ، وتدقيقه بالرّجال ، وعدم روايته إلا عن الثّقات ، وكلامهم في ذلك يطول استقصاؤه .

وقبل نقل أقوالهم في هذا الشّأن ، فقد ورد من كلام الإمام مالك ما يوضح أنّه ينتقي شيوخه ، فروى الإمام مسلم بسنده عن أبي جعفر الدارمي عن بشر بن عمر أنه سأل الإمام مالك عن خمسة من الرواة ، فأجابه الإمام بأنهم ليسوا بثقات ،ثم قال بشر : (وسألته عن رجلٍ آخر نسيتُ اسمَه ، فقال : هل رأيتَه في كتبي ؟ قلت : لا . قال: لو كان ثقةً لرأيته في كتبي) [1].

وعقّب الإمام النووي فقال : (هذا تصريحٌ من مالك ـ رحمه الله ـ بأنَّ من أدخله في كتابه فهو ثقة ، فمن وجدناه في كتابه ، حكمنا بأنّه ثقة عند مالك ، وقد لا يكون ثقة عند غيره) [2].

وكلام النووي تظهر دقّته إذا عرفنا أنّ مالكاً روى عن بعض الضعفاء كما سيتبيّن.

ومما يدلّ على أنه انتقى رجال الموطأ : ما يظهر من أنَّ عدد شيوخه في الموطأ لا يتجاوزون المائة ، أو يزيدون قليلا على جميع الروايات والنّسخ بما فيهم رجال البلاغ والحديث عن الثقة ، والحديث عن الرجل المجهول ، وقد نقل السيوطي في مقدمة (تنوير الحوالك) أنّ الإمام مالك أخذ عن تسعمائة شيخ ، ثلاثمائة من التابعين ، وستمائة من تابعيهم ، ممن اختاره وارتضاه لدينه وفهمه وقيامه بحقّ الرواية وشروطها، وسكنت النفس إليه ، وترك الرواية عن أهل دين وصلاح لا يَعرفون الرواية . ومعنى هذا أنّ مالكاً ترك الرواية عن ثمانمائة شيخ قد روى لهم أو لبعضهم في غير الموطّأ [3] .

وقال الذهبي معلّقا على قول الإمام مالك : (فهذا القول يعطيك بأنه لا يروي إلا عمن هو عنده ثقة ، ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات ، ثم لا يلزم ممّا قال أنَّ كلَّ مَن روى عنه وهو عنده ثقة أنْ يكون ثقة عند باقي الحفاظ ؛ فقد يخفي عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره ، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال رحمه الله)[4].

---

(١) مقدمة صحيح مسلم ج: ١ ص: ٢٦ .

(٢) النووي : شرح صحيح مسلم ، ج: ١ ص: ١٢٠ .

(٣)حمدان ، نذير ، الموطّآت للإمام مالك ـ ﷺ ـ ، دمشق ـ بيروت ، دار القلم ـ والدار الشامية ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢م ، ص ٣١٤ .

(٤)الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٨ ص: ٧٢ .

وأمّا ما ورد من تصريح المحدثين بهذا الشأن فهو كثير ، ومنه ما يأتي :

أ - روى ابن معين عن ابن عيينه أنه قال : (ما نحن عند مالك ، إنما كنّا نتبع آثار مالك، وننظر الشيخ ، إنْ كان كَتَبَ عنه مالك ، كَتَبْنا عنه) [1] .

وروي عن خالد بن نزار الأيلي [2] عن ابن عيينه قال: (كان مالك لا يبلغ من الحديث إلا صحيحاً ولا يُحدِّث إلا عن ثقة) [3] .

وعن علي بن المديني عن سفيان أنه قال: (كان مالك يَنْتَقِي الرّجال ، ولا يحدّث عن كلّ أحد) [4] .

ب - وقال الإمام الشافعي : (إذا جاء الحديثُ عن مالك ، فَشُدَّ به يدك) [5] .

جـ - وقال ابن معين: (وكل مَنْ روى عنه مالك بن أنس فهو ثقة ، إلا عبد الكريم البصري أبو أمية) [6].

وقال أيضا: (لم يحدّث مالكٌ إلا عن ضعيفين : عبد الكريم وهو أبو أمية ، وعن رجلٍ آخر) [7] .

وهذا يدلّ على أنّ ابن معين استقرأ شيوخ مالك ، لاستثنائه رجلين : عبد الكريم بن أبي المخارق ، ولم يسمّ الآخر ، والذي يظهر أنّه عاصم بن عبيد الله العمري .

---

(١)الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٨ ص: ٧٣ .

(٢) هو : (خالد بن نزار الغسّاني الأَيْلي ، بفتح الهمزة وسكون التحتانية ، صدوق يخطئ ، من التاسعة ، مات سنة اثنتين وعشرين) . ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ١٩١ ، ترجمة ١٦٨٢ .

(٣)الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٨ ص: ٧٣ .

(٤)أبو نعيم الأصبهاني : حلية الأولياء ج: ٦ ص: ٣٢٢ .

وأسند أبو نعيم إلى طاهر بن خالد حدثنا أبي عن سفيان ـ يعني ابن عيينة ـ وذكر مالكاً فقال : (رأيته لا يتتبع من الحديث إلا صحيحاً ، ولا يأخذ إلا عن الثقات من الناس) . أبو نعيم ، المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، تحقيق محمد حسن الشافعي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٩٩٦ م ، ج: ١ ص: ٥١

(٥)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ١ ص: ١٤ .

(٦)ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٥ ص: ٣٣٨ ، ترجمة ١٤٩٦ .

(٧)تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٢٣٥ ، ترجمة ١٠٩٩ والجرح والتعديل ج: ١ ص: ١٧ .

وقال أبو سعيد الأعرابي: (كان يحيى بن معين يُوَثِّقُ الرّجلَ لرواية مالك عنه، سئل عن غير واحد ، فقال : ثقة روى عنه مالك[1])[2] .

د - وقال ابن المديني [3] : (إنّ مالكاً لم يكن يروي إلا عن ثقة) .

وقال أيضا [4] : (ومالك أمانٌ فيمن حدّث عنه من الرجال ؛ كان مالك يقول لا يُؤخَذُ العلم إلا عمّن يَعْرِف ما يقول) .

هـ - وقال عبد الملك الميموني[5] : (سمعت احمد بن حنبل غير مرّة يقول : كان مالك بن أنس من أثبت الناس في الحديث ، ولا تبالي أن لا تسأل عن رجل روى عنه مالك بن أنس ، ولا سيّما مديني) .

وقال الإمام احمد أيضا[6] : (كان ابن أبي ذئب ثقة ، صدوقا ، أفضل من مالك بن أنس ، إلا أن مالكاً أشدّ تَنْقِيَةً للرّجال منه ، ابن أبي ذئب لا يبالي عمّن يحدّث) .

و - وقال البخاري[7] : (ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً يروي عنه مالك يستحق أن يُتْرَك حديثُه غير عطاء الخراساني).

وهذا رأي البخاري ، وإلا فقد وثّق عطاء ، وقد تعقّب ابن رجب تضعيف البخاري لعطاء ابن السائب ، فلم يوافقه على تضعيفه ، ونقل أقوال الأئمة في توثيقه [8] .

ز - وقال يعقوب بن شيبة البصري[9] عن عبد الكريم بن مالك الجزري : (إلى الضعف ما هو، وهو صدوق ، ثقة ، وقد روى مالك عنه ، وكان ممن يَنْتَقِي الرّجال).

---

(١)الأصل في قولهم : (روى عنه فلان) ، هو مجرّد الإخبار عن روايته عنه ، لكن أحياناً قد يعني ذلك أنه : (ثقة)، إن كان من روى عنه من الذين لا يحدّثون إلا عن الثقات ، ولم يقرن ذلك بغيره ممن لا ينتقي ، والحَكَمُ في ذلك هو السياق . ومثل ذلك : (لم يحدّث عنه فلان) ، فقد لا تكون لجرح فيه ، كأن لا يتمكن من لقائه مثلاً.

(٢)السيوطي ، إسعاف المبطأ ، مصر ، المكتبة التجارية الكبرى ، (د . ط) ، ١٩٦٩ م ، ص ٤ .

(٣)السيوطي : إسعاف المبطّأ ، ص٢ .

(٤)ابن أبي حاتم : تقدمة المعرفة للجرح والتعديل ، ص: ١٤ .

(٥)ابن أبي حاتم : تقدمة المعرفة للجرح والتعديل ، ص: ١٧ .

(٦) سؤالات أبي داود ج: ١ ص: ٢١٨ ، س ١٩٢ .

(٧)الترمذي ، العلل الكبير ، ترتيب أبي طالب القاضي ، تحقيق صبحي السامرائي وآخرون ، بيروت ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م ، ص: ٢٧١ ، ح٤٩٥ .

(٨) ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج٢ ، ص ٨٧٧ .

(٩) المزي : تهذيب الكمال ج: ١٨ ص: ٢٥٦ ، ترجمة ٣٥٠٤ . وأيضا ترجمة عبد الله بن محمد بن عقيل تهذيب الكمال ج: ١٦ ص: ٨١ .

ح - وقال أبو حاتم عن داود بن الحصين : (ليس بقوي ، ولولا أنّ مالكاً روى عنه لتُرِك حديثُه) [1] .

وقال أيضا : (ومالك نقيّ الرجال ، نقيّ الحديث) [2] .

ط ـ وقال النسائي عن مالك : (والذي يقول في كتابه : الثقة عن بكير ، يُشبه أن يكون عمرو بن الحارث ، والله أعلم ، ولو كان مخرمة ضعيفاً لم يرضه مالك أن يأخذ منه شيئا ؛ لأنّ مالكاً لا نعلمه روى عن إنسان ضعيف ، مشهور بضعفٍ إلا عاصم بن عبيد الله [3] ، فإنه روى عنه حديثاً ، وعن عمرو بن أبي عمرو [4] ، وهو أصلح من عاصم ، وعن شريك بن أبي نمر [5] ، وهو أصلح من عمرو بن أبي عمرو في الحديث، ولا نعلم مالكاً روى عن أحدٍ يُتْرَك حديثُه ،

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٤٠٨ ، ترجمة ١٨٧٤ .

(٢) ابن أبي حاتم : تقدمة المعرفة للجرح والتعديل ، ص ١٧ .

(٣) ستأتي أقوال النقاد فيه في مبحث شيوخ المتقين الضعفاء إن شاء الله .

(٤) هو : عمرو بن أبي عمرو ميسرة مولى المطلب المدني أبو عثمان : قال الإمام احمد فيه : (ليس به بأس) ، وقال ابن معين : (يروي عنه مالك بن أنس ، وكان يستضعفه) ، وقال أبو زرعة : (ثقة) ، وقال أبو حاتم: (لا بأس به، روى عنه مالك) ، قال الأجري : (سالت أبا داود عنه فقال : ليس هو بذاك ، حدث عنه مالك بحديثين) وقال ابن عدي : (لا بأس به ؛ لأن مالكاً يروي عنه ، ولا يروي مالك إلا عن ثقة أو صدوق) ، وقال ابن حبان في الثقات : (ربما أخطأ يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه) ، وقال الذهبي في الميزان : (حديثه حسن منحط عن الرتبة العلياء من الصحيح) . وعقّب ابن حجر عليه بقوله : (كذا قال ، وحق العبارة أن يحذف العلياء) ، وقال في التقريب : (ثقة ربما وهم). العلل ومعرفة الرجال ج: ٢ ص: ٤٨٦ ، رقم ٣٢٠٣ . وتاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ١٩٥ ، رقم ٨٩٧ . والجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٢٥٢. وضعفاء العقيلي ج: ٣ ص: ٢٨٨ ، ترجمة ١٢٨٩ . والكامل ، ج: ٥ ص: ١١٦ ، ترجمة ١٢٨٢ . وميزان الإعتدال ، ج: ٥ ص: ٣٣٧ . وتهذيب التهذيب ج: ٨ ص: ٧٢ . وتقريب التهذيب ، ص: ٤٢٥ ، ترجمة ٥٠٨٣ .

(٥) هو : شريك بن عبد الله بن أبي نمر أبو عبد الله المدني ، قال ابن معين فيه : (ليس به بأس) ، وقال مرة: (ليس بالقوي) ، وقال ابن سعد : (كان ثقة كثير الحديث) ، وقال النسائي : (ليس به بأس) وقال مرة : (ليس بالقوي)، وقال ابن عدي : (حدث عنه مالك وغير مالك من الثقات ، وحديثه إذا روى عنه ثقة فإنه لا بأس بروايته إلا أن يروي عنه ضعيف) ، وقال ابن حجر : (صدوق يخطئ) . تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ١٦٩ ، ترجمة ٧٤٨ . وابن عدي :الكامل ، ج: ٤ ص: ٥ ، ترجمة ٨٨٧ . وتهذيب التهذيب ج: ٤ ص: ٢٩٦ ، ترجمة ٥٨٨. وتقريب التهذيب ، ص: ٢٦٦ ، ترجمة ٢٧٨٨ .

غير عبد الكريم بن أبي المخارق[1] ، أبي أمية البصري ، والله أعلم ، ولا نعلم في هذا الباب مثل مالك بن أنس رحمة الله ، والله أعلم)[2] .

ي - وقال ابن حبان : (وكان مالك ـ رحمه الله ـ أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة ، وأعرض عمّن ليس بثقةٍ في الحديث ، ولم يكن يروي إلا ما صحّ ، ولا يحدّث إلا عن ثقة)[3].

ك - وقال الخليلي : (عبد الكريم بن أبي المخارق المعلم، يكنى أبا أمية من أهل البصرة ، ضعيف روى عنه مالك ، ولا يروي عن ضعيف غيره)[4] .

وقد سبق كلام النسائي أنّ مالكاً حدّث عن عاصم بن عبيد الله حديثاً ، وسيأتي في ترجمة عاصم أنّه حدّث عنه في غير الموطأ .

ل - وقال ابن عبد البر : (ومن اقتصر على حديث مالك ـ رحمه الله ـ فقد كُفِيَ تعب التفتيش والبحث ، ووضع يده من ذلك على عروة وثقى لا تَنْفَصِم ؛ لأنّ مالكاً قد انتقد ، وانتقى ، وخلّص ، ولم يرو إلا عن ثقة حجّة)[5] .

م - وقال ابن عدي في ترجمة : (عمرو بن أبي عمرو المخزومي): (وروى عنه مالك ، وهو عندي لا بأس به ؛ لأن مالكاً لا يروي إلا عن ثقةٍ أو صدوق)[6] . وقال في ترجمة (أبو بكر بن نافع مولى عبد الله بن عمر)[7] : (قد روى عنه مالك ، ولولا أنّه لا باس به ، لما روى عنه مالك ؛ لانّ مالكاً لا يروي إلا عن ثقة) .

ن - وقال العلائي: (... لأنّ مالكاً لم يرو إلا عن ثقة عنده ، ووافقه الناس على توثيق شيوخه ، إلا في النادر منهم كعبد الكريم بن أبي المخارق ، وعطاء الخراساني)[8] .

---

(١)ستأتي أقوال النقاد فيه في ملحق شيوخ المتقين الضعفاء إن شاء الله .

(٢)الحاكم ، سؤالات الحاكم للدارقطني ، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، الرياض ، مكتبة المعارف ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م ، ص: ٢٨٧ ، ترجمة ٥٢٣ .

(٣)ابن حبان : الثقات ج: ٧ ص: ٤٥٩ ، ترجمة ١٠٩٢٢ .

(٤)الخليلي : الإرشاد ج: ١ ص: ٢١٤ ، ترجمة ٤٠ .

(٥)ابن عبد البر : التمهيد ، ج: ١ ص: ٦٠ .

(٦)ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٥ ص: ١١٦ ، ترجمة ١٢٨٢ .

(٧)ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٧ ص: ٢٩٨ ، ترجمة ٢٢٠١ .

(٨)العلائي : جامع التحصيل ، ص: ٨٩ .

وسبق قبل قليل ذكر أنّ هناك من وثّق عطاء الخراساني ، وقد بيّن ابن رجب ذلك أحسن بيان .

والنقول السابقة أعطت تصورا واضحا عن مدى الاتفاق على توثيق شيوخ الإمام مالك عند المحدثين ، إلا ما ندر .

ولكن نقل ابنُ رجب الحنبلي عن الحاكم أنه ذكر الإمام مالك فيمن يجيز الرواية عن الضعفاء ، معتمداً في ذلك على روايته عن عبد الكريم أبي أمية . وردّ ابنُ رجب بأنّ مالكاً كان له عذر في روايته عنه بأنه من الغرباء [١] ، وسيأتي اعتذار ابن عبد البر عنه في ترجمة عبد الكريم في الشيوخ الضعفاء إن شاء الله [٢] .

وما سبق من اتفاق يدل على خبرة المحدثين بمنهج الإمام مالك في الرواية عن شيوخه ، وخصوصا من روى عنهم في الموطأ ، وإن استثناء بعض المحدّثين راويا أو راويين من شيوخه في نفي الثقة عنهم ، يدلّ على استقرائهم الدقيق لشيوخ مالك .

سابع عشر : محمد بن إدريس بن العباس بن شافع المطلبي المكي أبو عبد الله الشافعي (ت ٢٠٤هـ) [٣] .

للإمام الشافعي مكانة مرموقة بين العلماء في علم الحديث ، وحاز فيه عندهم على أعلى درجات الثناء، كيف لا ،وهو واضع أصوله .

والناظر في الأصول التي وضعها الإمام الشافعي ، يجد فيها ما يتعلق بصفة من يقبل خبره، كما يجد فيها ثناءه على من يتخيّر الرجال ، ويروي عن الثقات ، ومما وقفت عليه من ذلك ، ما يأتي:

أ - قال الإمام الشّافعي : (ولا تقوم الحجّة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا : منها أن يكون من حدث به ثقة في دينه ، معروفاً بالصدق في حديثه ... الخ) [٤] .

---

(١) ابن رجب الحنبلي : شرح علل الترمذي ، ج١ ، ص ٣٨٢ .

(٢) قال ابن رجب : (قال القاضي إسماعيل: إنما يعتبر بمالك في أهل بلده ، فأما الغرباء فليس يحتج به فيهم ، وبنحو هذا اعتذر غير واحد عن مالك في روايته عن عبد الكريم أبي أمية وغيره من الغرباء) . شرح علل الترمذي ، ج ١، ص ٣٨١ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٢٠١ ، ترجمة ١١٣٠ . والخطيب : تاريخ بغداد ج: ٢ ص: ٥٦ ، ترجمة ٤٥٤ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٢٤ ص: ٣٥٥، ترجمة ٥٠٤٩ . وابن حجر: تهذيب التهذيب ج: ٩: ٢٣ ، ترجمة ٣٩ . ابن مفلح : المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ج: ٢ ص: ٣٦٨ ، ترجمة ٨٩٤ . ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج ٥١ ، ص ٢٦٧ ـ ص٤٣٨، ترجمة ٦٠٧١. والسمعاني : الأنساب ، ج٣ ، ص ٣٧٨ .

(٤)الشافعي : الرسالة ، ص: ٣٧٠ .

ب - وقال أيضا : (وكان ابن سيرين والنخعي وغير واحد من التابعين يذهب هذا المذهب ، في أن لا يقبل إلا عمّن عَرَف ، وما لقيتُ ولا علمتُ أحداً من أهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب ، والله أعلم)[1] .

وإشارته ـ رحمه الله ـ إلى مذهب التابعين في أخذ الحديث ، ونفيه أن يكون أحد خالفه تتضمن أنه التزم الرواية عمّن يعرفه ، ويثق به .

ج - وروى الشّافعي عن سفيان عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أنّ رسول الله قال : (حدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ، وحدّثوا عني ولا تكذبوا عليّ) ، ثم قال الشّافعي: (وهذا أشدّ حديثٍ رُويَ عن رسول الله في هذا ، وعليه اعتمدنا مع غيره في أن لا نَقبَل حديثاً إلا من ثقةٍ ، ونَعرِف صدقَ من حَمَل الحديث ، من حين ابتدئ إلى أن يبلغ به منتهاه)[2] .

وهذا النص حَمَلَ جديداً مِن كلام الشافعي ، يتضمّنُ تصريحاً منه بانه لا يقبلُ إلا عن ثقةٍ مع تأكيدٍ مُستفادٍ من الحديث على شَرط العدالة .

د - وقال الشافعي : (من عُرِف من أهل العراق ، ومن أهل بلدنا بالصدق ، قبلنا حديثه، ومَن عُرِفَ منهم ومن أهل بلدنا بالغلط رددنا حديثه ، وما حابينا أحداً ، ولا حملنا عليه)[3] .

وهو هنا يشير إلى شرطين عنده في الراوي ليَقْبَلَ حديثه وهما : الشهرة بالعدالة، والشهرة بالضبط .

هـ - وسيأتي قولٌ للإمام الشافعي فيه ثناء على الأمام الزهري أنه يتخيّر الرجال الثقات[4] .

وثناؤه هذا ، يلزم منه أن الشافعي التزم بما أثنى به من حيث المبدأ ، وخاصة أنه صدر من إمام.

---

(١)الشافعي : الأم ج: ٦ ص: ١٠٤ .

ونقل ابن عبد البر كلام الشافعي وفيه : (... يذهبون إلى أن لا يقبلوا الحديث إلا عن ثقة). ابن عبد البر : التمهيد، ج١ ،ص٣٩ .وقد سبق التعليق على قول الشافعي عند الكلام على انتقاء إبراهيم النخعي .

(٢)الشافعي : الرسالة ، ص ٣٩٨ .

(٣)البيهقي ، معرفة السنن والآثار عن الإمام الشافعي ، تحقيق سيّد كسروي حسن ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م ، ج١ ، ص٨٥ .

(٤)انظر نص كلام الإمام الشافعي في أثناء الحديث عن انتقاء الزهري .

و - وقال البيهقي في المعرفة : (قال الشافعي : الرواية عن حرامٍ حرامٌ ، يريدُ حرامَ بن عثمان ، وقد تكلّم الشافعي في جماعة من الضعفاء ، وبيّن أمرهم ، وحكايته ههنا مما يَطُول به الكتاب) [1] .

وكلام الشّافعي في الضّعفاء والتحذير منهم ، بل وتحريمه الرواية عن بعضهم ممّن اشتدّ ضعفه دالّ على قدرته النقديّة واستقلالها من جهة ، ويوضّح موقفه من الرواية عنهم ،من جهة أخرى ، وهذا من حيث الأصل ، ولا ينفي ذلك روايته عن آخرين ضعفاء ، إلا أنّ في روايته عنهم تفصيلا يأتي .

ز - وحكى عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه قال[2] : (قال لنا الشافعي أنتم أعلم بالحديث والرّجال منّي ، فإذا كان الحديث صحيحاً فأعلموني ، إن شاء يكون كوفيّاً أو بصريّاً أو شاميّاً حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً) .

والإمام الشافعي أخذ معرفة الحديث من الإمام أحمد ، وسلم هذا العلم لأهله ، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : (سمعت أبي وذكر الشافعي فقال : ما استفاد منا أكثر مما استفدنا منه)[3] . ولكن ذلك لا يعني أن الشافعي كان لا خبرة له بالرجال ، فقد ذكر البيهقي - وهو من العارفين بالإمام الشافعي[4] - أنّ ذلك لأنّ المتقدّمين من أهل الحجاز كانوا لا يأخذون برواية أهل العراق ؛ لما بلغهم من مساهلة بعضهم في الرواية، وكان الإمام أحمد من أهل العراق ، وعرف من أحوال رواتهم وحديثهم ما عساه أن يخفى على أهل الحجاز ، فرجع الشّافعيّ إليه في معرفة رواة الحديث من أهل العراق ، كما أنّ الشّافعي كان أعرف منه بأحوال رواة الحديث من أهل الحجاز[5] .

وما قاله البيهقي وضّح كلام الشّافعيّ ، فاتّضحت طريقة الإمام في اختيار رجاله ، ورحم الله البيهقي إذ فصّل ذلك .

---

(١)البيهقي : معرفة السنن والآثار ، ج١ ، ص٨٥ .

(٢)العلل ومعرفة الرجال ، ج ١ ، ص ٤٦٢ ، رقم ١٠٥٥ . والبيهقي ، المدخل إلى السنن الكبرى ، تحقيق د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، الكويت ، دار الخلفاء ، (د.ط) ، ١٤٠٤ هـ ، ص: ١٧٢ .

(٣)العلل ومعرفة الرجال ج: ١ ص: ٤٦٩ ، رقم ١٠٨١ .

(٤)للإمام البيهقي مصنفات تتعلق بالإمام الشافعي ، ومذهبه ، منها : (مناقب الشافعي) و (معرفة السنن والآثار) و(بيان خطأ من اخطأ على الشافعي) ، وجميعها مطبوعة ، و(تخريج أحاديث الأم) ، و(كتاب الخلافيات بين الشافعي وأبي حنيفة) .

(٥)ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ٥١ ، ص ٣٨٦ .

وقال الإمام الذهبي في تعليقه على النص المذكور: (لم يَحْتَجْ إلى أنْ يقولَ حجازياً؛ فإنه كان بصيراً بحديث الحجاز ، ولا قال مصرياً ؛ فإنّ غيرهما كان أقْعَد بحديث مصر منهما) [1] .

ح- وعدّ التهانوي [2] : الإمامَ الشّافعيّ من بين الائمة الذين لا يروون إلا عن ثقة، فذكر أنّ كلّ من روى عنه وسَكَتَ عنه الشافعي فهو ثقة[3] .

ولم أقف على من صرّح بذلك في الشافعي غير التهانوي ، فمفهوم كلامه أنه شرط في الذي روى عنه الشّافعيّ حتى يكون ثقة أن يكون سكت عنه ولم يبيّن حاله ، فهو أجلّ من أن يروي عن متّهم ، ومثّل بروايته عن إبراهيم الأسلمي وذكر أنّ الشافعي إنما روى عنه لأنه ثقة عنده في الحديث.

فدلّت النصوص السابقة على أنّ الإمام الشافعي ممن ينتقي الشيوخ ، ويؤكّده ما يأتي:

أولا : ما وضعه الشافعي من أصول في الرواية ، وشروط في قبول الأخبار .

ثانيا : ثناؤه على من يتخيّر الرجال ، ولا يروي إلا عن الثقات ، وتحذيره من الرواية عن الضعفاء وذمّه لهم .

ثالثا : سؤال الشافعي عند الرواية عند الرجال ليتجنّب الرواية عن الضعفاء كما جاء في طلبه من الإمام أحمد .

رابعا : تصريح الشافعي بأنّه لا يقبل حديثاً إلا من ثقة .

خامسا: ما صرّح به التهانوي مِنْ ثِقَةِ كلِّ مَن روى عنه الشافعي وسكت عن بيان حاله.

والحجّة الأقوى من كلّ ما سبق هو الوقوف على حال شيوخه ، وهو ما سيأتي بيانه في محلّه إن شاء الله تعالى .

---

(1)الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: 11 ص: 213 .

(2)التهانوي : قواعد في علوم الحديث ، ص221 .

(3)هذه مسألة خلافية بين العلماء وسيأتي بحثها في أثناء الحديث عن رواية العدل عن غيره هل تعدّ تعديلاً له؟.

ثامن عشر : محمد بن سيرين أبو بكر الأنصاري البصري (ت ١١٠ هـ)[١] .

كان ابن سيرين أحد الأئمة الذين أثاروا أهمية الإسناد ، فجعلوه أمرا متعلقا بصيانة دينهم، وازدادت الحاجة عندهم لطلب الإسناد لما ظهرت الفتن ، فكان لهم موقف متشدّد من أهل البدع ، والأهواء، وهو موقف يلقي الضّوء على المنهج العام عندهم ، الذي يقوم على التحرّز عند الأخذ ، ومعرفة أحوال الرواة قبل التحمّل عنهم[٢] .

وهناك نقول عن بعض العلماء ، تناولت منهج ابن سيرين فيما يتعلق بالانتقاء ، ومن ذلك ما يأتي :

ب ـ سمّى الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ ابن سيرين من بين التابعين الذين يذهبون إلى أن لا يقبلوا الحديث إلا عن عمّن عرف[٣] .

جـ - وحكم ابن عبد البر لابن سيرين بأنه لا يأخذ إلا عن ثقة ولذا صحّت مراسيله عند المحدثين[٤] .

د - وقال العلائي : (وذكر ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين أنه قال إذا روى الحسن ومحمد يعني ابن سيرين عن رجل فسمياه فهو ثقة)[٥] .

وذكر العلائي احتمالين لمعنى ما قاله ابن معين ، ومال إلى أحدهما كما سبق في أثناء الحديث عن الحسن البصري .

هـ - ورُويَ عن ابن معين أنه ذكر أنّ من روى عنه الشعبي وابن سيرين فهو غير مجهول[٦] .

ومَا قالَ ابنُ معين ذلكَ ؛ إلا لأنّ ابن سيرين لا يأخذ إلا عن الثقات .

---

(١) ترجمته في : ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٢٨٠ ، ترجمة ١٥١٨ . والذهبي : تذكرة الحفاظ ج: ١ ص: ٧٧ ، ترجمة ٧٤ . والذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٤ ص: ٦٠٦ ، ترجمة ٢٤٦ . والخطيب : تاريخ بغداد ج: ٥ ص: ٣٣١ ، ترجمة ٢٨٥٧ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٢٥ ص: ٣٤٤ ، ترجمة ٥٢٨٠ . وابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٩ ص: ١٩٠ ، ترجمة ٣٣٨ .

(٢) سبق في أثناء الحديث عن نشأة الإسناد نقل ما روي عن ابن سيرين في ذلك .

(٣)سبق نقل نص كلام الشافعي في أثناء الحديث عن إبراهيم النخعي .

(٤)سبق نقل نص كلام ابن عبد البر في أثناء الحديث عن إبراهيم النخعي .

(٥)العلائي : جامع التحصيل ، ص: ٩٠ .

(٦)ابن رجب الحنبلي : شرح علل الترمذي ، ج ١ ، ص ٣٧٧ .

و — كما صرّح ابن معين لابن أبي شيبة : أنّه لا يعرف أحدا ينتقي الرِّجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم[١] .

فظهر من النصوص السابقة بوضوح شديد أنّ محمد بن سيرين ـ رحمه الله ـ ممّن ينتقي الشيوخ .

تاسع عشر : محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذِئب القرشي العامري أبو الحارث المدني (ت ١٥٩)[٢] .

من كبار أئمة الحديث ، أثنى عليه المحدثون ، وكانوا يشبّهونه بسعيد بن المسيب في صلاحه وورعه ، وكان ابن أبي ذئب أحد المحدّثين الذين وُصِفُوا بانتقاء الرجال ، ومما وقفت عليه من ذلك ما يأتي :

أ - روى ابن عدي عن احمد بن سعد بن أبي مريم عن يحيى بن معين أنه قال: (ابن أبي ذئب ثقة ، وكل من روى عنه ابن أبي ذئب ثقةٌ ، إلا أبا جابر البيَاضي[٣])[٤].

ب - وذكر أبو داود أنّه سمع أحمد بن صالح المصري يقول : (شيوخ ابن أبي ذئب كلهم ثقات إلا أبو[٥] جابر البيَاضي)[٦].

فهاتان روايتان عن أحمد بن صالح ، وابن معين ، بثقةِ كلّ من حدّث عنهم ابنُ أبي ذئب باستثناء البيَاضي ، وهي شهادة ترفع من قدر من حدّث عنهم ابن أبي ذئب من حيث الجملة ،

---

(١)ابن رجب الحنبلي : شرح علل الترمذي ، ج ٢ ، ص٣٥٥ .

(٢)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٣١٣ ، ترجمة ١٧٠٤. والمزي : تهذيب الكمال ج: ٢٥ ص: ٦٣٠ ، ترجمة ٥٤٠٨ . والذهبي : تذكرة الحفاظ ج: ١ ص: ١٩١، ترجمة ١٨٥، وسير أعلام النبلاء ج: ٧ ص: ١٣٩، ترجمة ٥٠ . وابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٩ ص: ٢٧٠، ترجمة ٥٠٥ .

(٣)البياضي : بفتح الباء المنقوطه بواحدة ، والياء المنقوطة باثنتين من تحتها ، وفي آخرها الضاد المعجمة ، وهي نسبة إلى أشياء منها إلى بياضة الأنصار ، وهم بطن منه ، ومنهم أبو جابر البياضي . السمعاني ، عبد الكريم بن محمد بن منصور ، الأنساب ، تحقيق عبد الله البارودي ، بيروت ، دار الفكر ، ط١ ، ١٩٩٨ م ، ج ١ ، ص ٤٢٥ .

(٤)ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ،ج: ٦ ص: ١٨٢ . وأيضا : المزي : تهذيب الكمال ج: ٢٥ ص: ٦٣٤.

(٥) كذا وردت : (أبو) ، والصواب : (أبا) .

(٦) المزي : تهذيب الكمال ج: ٢٥ ص: ٦٣٤ .

وما قال أحمد بن صالح ذلك إلا بعد استقراء لشيوخ ابن أبي ذئب ، ومعرفة بهم ، فهذا هو الظنّ به .

ج – وقال الخليلي عن ابن أبي ذئب [1] : (فقيه من أئمة أهل المدينة يخرج في الصحيحين إذا روى عنه الثقاتُ ، شيوخُه شيوخُ مالك وقد يروي عن الضعفاء) .

ولا ريب أنّ هذه شهادة كبيرة إذْ جَعَلَ شيوخَه شيوخ مالك ، والاستثناء الذي ذكره لم ينجُ منه أحد بما فيهم الإمام مالك .

لكن هناك عبارة للإمام أحمد قد تعكّر على ما سبق ، حيث روى أبو داود عنه[2] أنه قال : (كان ابن أبي ذئب ثقة ، صدوقا ، أفضل من مالك بن أنس ، إلا أن مالكاً أشد تَنْقِيَةً للرجال منه ، كان ابن أبي ذئب لا يبالي عمّن يحدِّث) .

وكلام الإمام يحتمل أن ابن أبي ذئب يروي أحيانا عن الضعفاء ، كالبياضي ، وبهذا يوافق غيره، وهو الأظهر في ظنّي

ويمكن -من خلال ما سبق- القول : إن ابن أبي ذئب لم يرو عمن اشتهر بالضعف غير البياضي كما أطلق ابن معين وأحمد بن صالح المصري ، والله ـ سبحانه وتعالى ـ أعلم بالصواب.

عشرون :محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري أبو بكر (ت ١٢٤ هـ) [3] .

لا تكاد تذكر السنّة إلا ويذكر معها ابن شهاب ، فأثره فيها كبير ، وشهد له بذلك العلماء قديماً .

---

(١) الخليلي : الإرشاد ، ص: ٢٨٥ ، ترجمة ١٣٥.

والعبارة نقلها ابن حجر ، وحصل فيها تحريف يغيّر المعنى ، وهي : (وقال الخليلي : ثقة ، أثنى عليه مالك ، فقيه من أئمة أهل المدينة حديثه مخرج في الصحيح ، إذا روى عن الثقات ، فشيوخه شيوخ مالك لكنه قد يروي عن الضعفاء) . تهذيب التهذيب ج: ٩ ص: ٢٧٢ .

(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد ، ص: ٢١٨ ،س١٩٢ .

(٣)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٨ ص: ٧١ ، ترجمة ٣١٨ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٢٦ ص: ٤١٩ ، ترجمة ٥٦٠٦ . والذهبي: تذكرة الحفاظ ج: ١ ص: ١٠٨ ، ترجمة ٩٧ ، وسير أعلام النبلاء ج: ٥ ص: ٣٢٦، ترجمة ١٦٠. وابن حجر: تهذيب التهذيب ج: ٩ ص: ٣٩٥ ،ترجمة ٧٣٤ ، وتقريب التهذيب، ص: ٥٠٦ ، ترجمة ٦٢٩٦ .

وكان ابن شهاب لقي عددا من الصحابة وروى عن بعضهم ، كما أخذ عن التابعين، وكان له من الشيوخ ما يصعب على المرء إحصاؤهم، ويدل على ذلك ما نقل عن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم أنه قال: (قلت لأبي : بما فاقكم ابن شهاب ؟ قال : كان يأتي المجالس من صدورها، ولا يلقى في المجلس كهلا إلا ساءله ، ولا شابا إلا ساءله ، ثم يأتي الدار من دور الأنصار، فلا يلقى فيها شابا إلا ساءله ، ولا كهلا ولا عجوزا ولا كهلة إلا سأله حتى يحاول ربات الحجال) .

والسؤال الذي يطرح هنا : هل كل من روى عنه ابن شهاب كان ثقة ؟

هناك بعض العلماء أثنى على شيوخ الزهري من حيث الجملة ، كما أن منهم من صرح بأن مجرد رواية ابن شهاب عن الرجل تكفي في قبول روايته ، ومن ذلك :

أ - قال الإمام الشافعي : (وابن شهاب عندنا إمام في الحديث والتخيير [١] وثقة الرجال إنما يسمي بعض أصحاب النبي ، ثم خيار التابعين ، ولا نعلم محدثا يسمي افضل ولا أشهر ممن يحدث عنه ابن شهاب . قال : فأنى تراه أتي في قبوله عن سليمان بن أرقم[٢]؟ رآه رجلا من أهل المروءة ، والعقل فقبل عنه ، وأحسن الظن به ، فسكت عن اسمه، إما لأنه أصغر منه ، وإما لغير ذلك،وسأله معمر عن حديثه عنه فأسنده له. فلما أمكن في ابن شهاب أن يكون يروي عن سليمان مع ما وصفت به ابن شهاب لم يؤمن مثل هذا على غيره) [٣].

فالشافعي شهد للزهري بإمامته في التخيير ، وثقة الرجال ، ولكن ذكر أيضا ما يدل على أنه روى عن ضعفاء ـ في نظر الشافعي ـ ، فذكر راويا واحدا ـ ولم يذكر غيره ـ فكان للشافعي موقف من مرسلات الزهري فيما بعد ، ولكن من ذا الذي سلم من الرواية عن ضعيف ؟

ب - وكان ابن معين ـ وهو الخبير بالرجال - يكتفي بعدالة الراوي بمجرد رواية الزهري عنه، وما ذاك إلا شهادة منه بأنه ينتقي شيوخه ، ومن ذلك ما نقله الحافظ ابن حجر قال: (قال ابن البرقي في باب : من لم تشتهر عنه الرواية ،واحتملت روايته ؛ لرواية الثقات عنه ، ولم

---

(١) قال الشيخ أحمد شاكر: (((التخيير)) :بالخاء المعجمة ، واضحة النقط في الأصل ، ونسخة ابن جماعة ، يعني في اختيار الرجال الثقات الذين يروى عنهم). ، الرسالة ، ص٤٦٩ ،حاشية رقم (٣) .

(٢)هو : سليمان بن أرقم البصري أبو معاذ ضعيف من السابعة . تقريب التهذيب ، ص: ٢٤٩ ، ترجمة ٢٥٣٢ .

(٣) الشافعي : الرسالة ، ص: ٤٦٩ .

يُغْمَزْ : ابن أُكَيْمَة اللَّيثي [1].قال يحيى بن معين : "كفاك قول الزهريّ : سمعتُ ابنَ أكيمةَ يحدّث سعيدَ بن المسيّب ")[2] .

والنقاد متفقون على أنّ الزهري تفرّد بالرواية عن ابن أكيمة ، إلا أن ابن معين ذكر أنّ غير الزهري روى عنه[3] ، ولكن كان ابن معين يكتفي بتعديله برواية الزهري عنه.

وإن كان غير ابن معين حكم عليه بالجهالة معللا ذلك بانه لم يكن عند الزهري من معرفته أكثر من أن رآه يحدّث سعيد بن المسيب ، فإنّه في المقابل هناك من يعتبر مجرّد إصغاء سعيد بن المسيب إلى حديث ابن أكيمة عن أبي هريرة ـ وابن المسيب من أخصهم بأبي هريرة ـ دليل على جلالته عندهم[4] ، وهو ما يُفسّر رواية الزهري عنه ، فما روى عنه إلا للوثوق به ، وهذا ما يُفسّر أيضا رأي ابن معين برواية الزهري عنه .

لكن يبدو أنّ ابن معين خالف قاعدته أحيانا في الزهري ، فقال مرة: (أبو الأحوص الذي يروى عنه الزهري : ليس بشيء)[5] ، ممّا دفع ابن عبد البر لأن يتعقّبه ويَسْتَشْهِد بقوله في ابن أكيمة ، ويُلْزِمَه بمثل ذلك في أبي الاحوص .

ويرى السليماني [6] أن الزهري ينتقي فيمن يُظهِر من المشايخ ـ غالبا ـ لا فيمن يسقطهم إرسالاً أو تدليساً ، وأنّه قد يسقط غير الضعيف ـ أيضا ـ ، وخلص إلى هذا بعد أن استدلّ بما يلي:

أولا : ما نقله البيهقي عن الشافعي أنه قال : (قال سفيان : فقال سعد بن إبراهيم للزهري: من أبو الأحوص ـ أي الذي يروي عنه الزهري حديثاً في الصلاة ـ كالمغضَب ، حين حدّث

---

(١) هو : (عُمَارة ، بضم أوله والتخفيف ، ابن أكيمة ، بالتصغير ، الليثي ، أبو الوليد المدني ، وقيل : اسمه عمار أو عمرو أو عامر ، ويأتي غير مسمّى ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة إحدى ومائة وله تسع وسبعون) ، تقريب التهذيب ، ص : ٤٠٨ ، ترجمة ٤٨٣٧ .

(٢) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٧ ص: ٣٥٩ .

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ١٧٦، ترجمة ٧٨٢ . والراوي الآخر الذي ذكره ابن معين أنه روى عن ابن أكيمة غير الزهري هو : محمد بن عمرو . ورجّح ابنُ حجر تفرّدَ الزهري عنه . تفصيله في تهذيب التهذيب ج: ٧، ص: ٣٥٩ .

(٤) ابن عبد البر : التمهيد ، ج: ١١ ، ص: ٢٢ .

(٥) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ٤٤٤ ،رقم ٥٢١٧ .

(٦)السليماني : إتحاف النبيل ، ج٢ ، ص ١٢٠ ـ ١٢١ .

الزهريُ عن رجل مجهول لا يعرفه ، فقال له الزهري : أما رأيت الشيخ الذي كان يصلّي في الروضة مولى بني غفار ، فجعل الزهري ينعته له، وسعد لا يعرفه) .

قال البيهقي : وإنما أراد الشافعي من هذا الحديث : مسألة سعد بن إبراهيم عن أبي الأحوص ، وأنّه لم يكتفِ في معرفته برواية الزهري عنه)[1] .

ويجاب عن كلام البيهقي بما يأتي :

أ - أنّ سعد بن إبراهيم اعترف لابنه إبراهيم بأن الزهري فاقَهم في الحديث ، وأنه ما كان يدعُ أحداً من الناس إلا وسأله ، كما سبق نقله عنه ، وهذا لا يعني أنه كان يتساهل بل كان يطلب الإسناد ، ولا يضرّ الزهري غضب إبراهيم من تحديثه عمن لا يعرفهم فالزهري أستاذه ، وإبراهيم سمع منه صغيرا ، فلا نستطيع أن نقدم رأي التلميذ الذي جهل على رأي أستاذه الذي عرف .

ب - عن سليمان بن حبيب المحاربي قال : (قال لي عمر بن عبدالعزيز : ما أتاك به الزهري بسنده فاشدد به يديك)[2] .

وهذا ينمّ عن ثقتهم بمن يحدث عنه ، فلا يسألون عنه .

جـ _ وقال الإمام مسلم : (وللزهري نحو من تسعين حديثا يرويه عن النبي ﷺ لا يشاركه فيه أحد بأسانيد جياد)[3] .

ثانيا : قال الباحث أيضا : (وقد عُدّ الزهري من المدلّسين ، والمدلّسون في الغالب لا ينتقون ، ويروون عن كل أحد ، كما قال ابن حبّان في المجروحين ،(١/ ٩٢) في الجنس الثالث من أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها) أ .هـ .

وما قاله الباحث فيه نظر كبير[4] ، ومع ذلك فإنّ عبارة ابن حبان لا تفيد أنّ كل مدلّس يروي عن كل أحد ، ولا يقول بذلك أحد فيما علمت .

---

(١)البيهقي : معرفة السنن والآثار ،ج ١ ، ص ٨١ .

(٢) ابن عبد البر : التمهيد ،ج: ٦ ص: ١٠٦ .

وفي سير أعلام النبلاء ج: ٥ ص: ٣٤٥ :(ما أتاك به الزهري عن غيره فشدّ يدك به ، وما أتاك به عن رأيه فانبذه) .

وقال الشافعي مثل هذا القول في مالك .حلية الأولياء ج: ٦ ص: ٣٢٢ .

(٣)صحيح مسلم ج: ٣، ص: ١٢٦٨ ، ح ١٦٤٧ .

(٤)يأتي بيانه في الفصل الثاني من الباب الثالث إن شاء الله تعالى .

ثالثا : نقل عن جماعة من الأئمة أنهم كانوا لا يرون إرسال الزهري شيئا .

وهذا مبني على أنهم وجدوه روى عن ضعفاء ، كما مرّ من كلام الشافعي ، ويأتي تفصيله في محله إن شاء الله [1] .

والعجب أنّ الزهري غاب عن بعض العلماء في أثناء ذكرهم من ينتقي من المحدثين، فلم يذكره السخاوي ، وغاب ذكره عن التهانوي وغيره ، ولا أعرف سبب هذا الإغفال، بل إنّ الزهري أولى من كثير ممن نسبوا إلى الانتقاء والله ـ تعالى أعلم بالصواب.

حادي وعشرون : محمّد بن المنكَدر بن عبد الله بن الهُدَيْر أبو عبد الله التَّيمي المدني (ت ١٣٠هـ ، أو ١٣١ هـ) [2] .

من التابعين المتقنين ، والحفاظ المتثبّتين ، نال أعلى درجات الثناء من الأئمة الكبار ، وهناك عبارة صدرت من إمامٍ كبيرٍ ، وناقدٍ خبيرٍ ، وهو سفيان بن عيينة ، حيث رُويَ عنه أنه قال : (ولم أرَ أحداً أجدر أنْ يُحمَّل عنه قال رسول الله ﷺ منه)[3]، وفي رواية بزيادة : (ولا يسأل عمَّن هو من ابن المنكدر) [4] .

وأسند ابن أبي حاتم إلى نعيم بن حماد قال : قال ابن عيينة : (ما رأيتُ أحداً يُحمَل عنه مِن الأحاديث المرسلة ما تُحْمَل عن ابن المنكدر) [5] .

وابن عيينة عاصر ابن المنكدر وروى عنه قديماً ، وما قال مقالته فيه إلا أنّه خَبَره، ودرى طريقته .

---

(١)يأتي بيانه في الفصل الثالث من الباب الثالث إن شاء الله تعالى .

(٢)ترجمته في : ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٨ ص: ٩٧ ، ترجمة ٤٢١ . وابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج ٥٦ ، ص ٣٧ ، ترجمة ٧٠٤٣ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٢٦ ص: ٥٠٣ ، ترجمة ٥٦٣٢ .والذهبي : وسير أعلام النبلاء ج: ٥ ص: ٣٥٣ ، ترجمة ١٦٣. وابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٩ ص: ٤١٧، ترجمة ٧٦٩ . والسيوطي : إسعاف المبطأ ج: ١ ص: ٢٦ .

(٣)التاريخ الكبير ، ج: ١ ص: ٢١٩ ، ترجمة ٦٩١ . رواه البخاري عن ابن المديني عن ابن عيينة .
وجاء أيضا من طريق إسحاق بن راهويه عن سفيان . تاريخ دمشق ، ج٥٦ ، ص ٤٥ ، وسير أعلام النبلاء، ج ٥ ، ص ٣٥٤ ، وتهذيب الكمال ، ج ٢٦ ، ص ٥٠٨ .

(٤)ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٩ ص: ٤١٨ .

(٥)ابن أبي حاتم : تقدمة الجرح والتعديل ، ص: ٤٤ .

وابن المنكدر روى عن بعض الصحابة مثل : أبي هريرة ، وأبي أيوب الأنصاري، وأبي قتادة ، وسفينة مرسلا ، ولكن ابن عيينة أطلق أن مراسيله مقبولة ، لتحريه ، وهذا ما فهمه ابن حجر من كلام ابن عيينة[1] .

كما أطلق يعقوب بن شيبة عبارة في ابن المنكدر فقال[2] : (صحيح الحديث جدّا).

وصحة حديثه تدلّ على تحرّيه في الأخذ والله أعلم .

ثاني وعشرون : محمد بن الوليد بن عامر الزُبَيْدي أبو الهذيل الحمصي (ت ١٤٦ أو ١٤٧ أو ١٤٩هـ) [3] .

من حفاظ أهل الشام ومتقنيهم ، أقام مع الزهري بالشام عشر سنين حتى احتوى أكثر علمه ، وأثنى عليه كبار أئمة الحديث ممّن عاصره كالزهري والأوزاعي ، وغيرهما ممّن جاء بعدهما .

وهناك تصريح للإمام أحمد يفيد أنّ محمد بن الوليد الزبيدي ممّن ينتقي الشيوخ ، حيث قال الحافظ ابن حجر : (وقال الإمام أحمد : كان لا يأخذ إلا عن الثقات) [4] .

ولم أجد من صرّح بذلك غير الإمام أحمد ، وهو الخبير بالرجال ، بل عُرِفَ عنه أنّه لا يروي إلا عن ثقةٍ ـ كما سبق نقْله عن السّخاوي ـ .

ثالث وعشرون : منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبو عتّاب الكوفي (ت١٣٢هـ) [5] .

من التابعين الحفاظ ، ومتقني أهل الكوفة ، أثنى عليه المحدثون في عدة جوانب ، ومنها ما يتعلّق بتحريه في الأخذ عن الشيوخ .

---

(١)ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٩ ص: ٤١٨ .قال ابن حجر بعد أن نقل كلام ابن عيينة : (يعني لتحريه).

(٢)ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج ٥٦ ، ص ٤٢ . وابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج: ٩ ، ص: ٤١٨ .

(٣)ترجمته في: ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٨ ص: ١١١ ، ترجمة ٤٩٤ .وابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج ٥٦ ، ص ١٨٩ ، ترجمة ٧٠٨٩ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٢٦ ص: ٥٨٦ ، ترجمة ٥٦٧٣. والذهبي : وسير أعلام النبلاء ج: ٦ ص: ٢٨١ ، ترجمة ١٢٢ . وابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج: ٩ ص: ٤٤٣ ، ترجمة ٨٢٨ .

(٤)ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٩ ص: ٤٤٣ .

(٥) ترجمته في : ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٨ ص: ١٧٧ ، ترجمة ٧٧٨ .وأبو نعيم : حلية الأولياء ج: ٥ ص: ٤٠ ، ترجمة ٢٩٥ . وابن الجوزي: صفوة الصفوة ج: ٣ ص: ١١٢ ، ترجمة ٤٢٧ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٢٨ ص: ٥٤٦ ،ترجمة ٦٢٠١ . والذهبي : تذكرة الحفاظ ج: ١ ص: ١٤٢ ، ترجمة ١٣٥ ، وسير أعلام النبلاء ج: ٥ ص: ٤٠٢، ترجمة ١٨١ .وابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١٠ ص: ٢٧٧ ، ترجمة ٥٤٧ .

ومن ذلك ما قاله الآجري : (سئل أبو داود عن جَهم أي ابن دينار عن إبراهيم ، فقال : روى منصور عن جهم ، وروى عنه أشعث بن سوار . فقلت : هو من أصحاب إبراهيم ؟ فقال: لا أدري ، منصور لا يروي إلا عن ثقة)[1] .

وهو تصريح مطلق من أبي داود بثقة كل من حدّث عنه منصور بن المعتمِر .

وعن علي بن المديني أنه قال : (إذا حدّثك عن منصور ثقةٌ فقد ملأتَ يديك لا تريد غيره)[2] .

فأفاد كلام ابن المديني أنّ كلّ من روى عنه منصور فهو ثقة .

وقال المباركفوري في التعليق على قول ابن المديني: (وهو كناية عن كونه ثقة ثبتاً في الحديث ، وكان هو أثبت أهل الكوفة ، وكان لا يحدّث إلا عن ثقة)[3] .

رابع وعشرون : وُهَيْب بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم أبو بكر البصري (١٦٥هـ، وقيل بعدها)[4] .

من حفاظ البصرة ، اتفق كبار المحدثين على إتقانه ، وعلمه بالرجال ، فقال عبد الرحمن بن مهدي فيه[5] : (أخبرني وهيب وكان من أبصر أصحابه بالحديث وبالرجال) .

وهناك ما يدل من عباراتهم على انتقائه الثقات من الشيوخ ، ومما ورد من ذلك ما يأتي:

---

(١) سؤالات الآجري : ص١٨٥ ، س ١٣١ . وتهذيب الكمال ، ج: ٢٨ ص: ٥٤٩ .

(٢) المزي : تهذيب الكمال ج: ٢٨ ص: ٥٥٢ .

وجاء في سنن الترمذي ،باب ما جاء في اشتراط الولاء والزجر عن ذلك، ج: ٣ ص: ٥٥٧ ، ح١٢٥٦ عن ابن المديني قال: (سمعت يحيى بن سعيد يقول : إذا حُدّثت عن منصور ، فقد ملأت يدك من الخير لا ترد غيره) . وأيضا: سير أعلام النبلاء ج: ٥ ص: ٤٠٤ .

(٣) المباركفوري ، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم ، تحفة الأحوذي في شرح جامع الترمذي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ج: ٤ ص: ٣٩١ .

(٤) ترجمته في : ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٩ ص: ٣٤، ترجمة ١٥٨ . والباجي : التعديل والتجريح ج: ٣ ص: ١١٩٧ ، ترجمة ١٤٤٠ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٣١ ص: ١٦٤ ، ترجمة ٦٧٦٩ .والذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٨ ص: ٢٢٣ ، ترجمة ٤٠ . وابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١١ ص: ١٤٩ ، ترجمة ٢٩٠.

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٩ ص: ٣٤ ، ترجمة ١٥٨ .

أ- روى ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: (ما أنقى حديث وهيب ، لا تكاد تجده يحدّث عن الضعفاء ، وهو الرابع من حفاظ البصرة ، وهو ثقة ، ويقال : إنّه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه) [1].

ب - ومما يدل على تحرّيه [2] ما رواه عفان عن وهيب بن خالد أنّه قال : (قال لي سفيان الثوري : أفدني[3] عن هشام بن حسان [4] . فقلت : لا استحلّ ذاك ، ولكن أحدّثك عن أيوب، فجعلتُ أحدّثه عن أيوب ، وهو يَسْأل عن هشام) [5] .

ولكن قوله : (لا أستحلّ ذلك) لا يمكن الاعتماد عليه فقط لإثبات أنه ينتقي ، فقد قال مثل هذا اللفظ بعض مَن لا ينتقي ، كما قاله من ينتقي ، فقد يكون لا يستحلّ ذلك لضعفه في الحديث وقد يكون لبدعته ، وقد يكون الراوي متروكا أو متّهماً، فمن الطبيعي أن لا يستَحلّ المحدثُ الرواية عن متهم أو متروك ، فالقرينة دائما هي الحَكَم في تفسير الألفاظ .

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٩ ص: ٣٤ ، ترجمة ١٥٨ .

(٢) استدلّ بذلك مصطفى بن إسماعيل في إتحاف النبيل ، ج٢ ، ص ١٢٣ .

(٣) قال عبد الرحمن المعلمي عن إسماعيل بن الفضل : (وإخراجه هذا الخبر في فوائده معناه : أنه كان يرى أنه لا يوجد عند غيره ، فإنّ هذا هو معنى الفوائد في اصطلاحهم) . الشوكاني ، الفوائد المجموعة،تحقيق المعلمي،ص٤١٦.

وقال سعود الجربوعي في تعريف الفوائد : (ما خرّج من مرويات الشيخ ؛ لاستحداث فائدة مخصوصة) . الخطيب البغدادي ، الفوائد المنتخبة ، الصحاح والغرائب (المهروانيات) ، للشيخ يوسف المهرواني ، دراسة وتحقيق : سعود بن عيد الجربوعي ، المدينة المنورة ، الجامعة الإسلامية ـ عمادة البحث العلمي ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢ م ، ج ١، ص ١١٤ .

(٤) هو : (هشام بن حسان الأزدي القردُوسي ، بالقاف وضم الدال ، أبو عبد الله البصري ، ثقة ، من أثبت الناس في ابن سيرين ، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال ؛ لأنه قيل : كان يرسل عنهما ، من السادسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين) . تقريب التهذيب ، ص: ٥٧٢ ، ترجمة ٧٢٨٩ .

(٥) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٧ ص: ١١٣ .

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ج: ٦ ص: ٣٦٢: (هشام قد قفز القنطرة ، واستقر توثيقه ، واحتج به أصحاب الصحاح ، وله أوهام مغمورة في سعة ما روى) .

خامس وعشرون : يحيى بن سعيد بن فروخ [1] التميمي أبو سعيد القطان[2] البصري (ت ١٩٨هـ) [3] .

كان لهذا الإمام مكانة مرموقة بين المحدثين ، فشهدوا له بالتميّز في معرفة الحديث ورواته[4]، كما أشادوا بتَثَبُّتِهِ وتَثْبِيْتِه [5] ، وكان هذا الإمام قد تعلّم من شعبة ، واستفاد منه[6]، كما أخذ عن غيره من الشيوخ ، حتى غدا من يتخرّج به كبار الحفاظ .

واشتُهِر عن القطان تحريه في الأخذ عن شيوخه وتشدده حتى وصفه بعض المحدثين بالتعنّت كما سيأتي ، بل كان القطان نفسه يعترف بأنّه يميل إلى التشدّد ، ومما وقفتُ عليه مما يدل على ذلك ما يأتي :

أ - ما رواه محمد بن عبد الله بن عمار قال: (قال يحيى بن سعيد : لا تنظروا إلى الحديث، ولكن انظروا إلى الإسناد ،فإن صحّ الإسناد ، وإلا فلا تغترّوا بالحديث إذا لم يصحّ الإسناد)[7] .

---

(١) فَرُّوْخ : بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وسكون الواو ثم معجمة. تقريب التهذيب ،ص:٥٩١،ترجمة ٧٥٥٧

(٢)هذه النسبة إلى بيع القطن . السّمعاني : الأنساب ، ج ٤ ، ص ٥١٩ .

(٣) ترجمته في : ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٩ ص: ١٥٠ ، ترجمة ٦٢٤. والخطيب : تاريخ بغداد ج: ١٤ ص: ١٣٥ ، ترجمة ٧٤٦١ . والسمعاني : الأنساب ، ج ٤ ، ص ٥١٩ . تهذيب الكمال ج: ٣١ ص: ٣٢٩، ترجمة ٦٨٣٤ . وسير أعلام النبلاء ج: ٩ ص: ١٧٥ ، ترجمة ٥٣ . وتهذيب التهذيب ج: ١١ ص: ١٩٠ ، ترجمة ٣٥٩ .

(٤) ومما يذكر هنا أن الإمام يحيى القطان صنّف كتابا في الضعفاء ، ينقل منه ابن حزم وغيره ، ويقع كلامه في سؤالات علي ، وأبي حفص الصيرفي ، وابن معين له ، ذكر ذلك الذهبي ، وأشار إلى أنه لم يقف عليه. سير أعلام النبلاء ج: ٩ ص: ١٨٣ .

(٥) روى أبو طالب احمد بن حميد قال سمعت احمد بن حنبل يقول: (ما رأيت مثل يحيى بن سعيد في التثبت والتثبيت). الخليلي : الإرشاد ج: ٢ ص: ٥٠٧ .

وفي الكفاية للخطيب ، ص: ١٦٦ ، عن محمد بن سيرين قال : (التثبت نصف العلم) اهـ .وأنا أقول: (التثبيت) هو النصف الآخر .

(٦) عقد الأمام الفذ ابن أبي حاتم في تقدمته لكتابه الجرح والتعديل ، ص ٢٤٩ ، باباً سماه : (باب ما ذكر من ملازمة يحيى بن سعيد لشعبة ، وكثرة اختلافه إليه ، وتعلمه منه معرفة الحديث) وروى عن القطان أنه اختلف إلى شعبة عشرين سنة .

(٧)الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٩ ص: ١٨٨ .

ب - وقال يحيى بن معين: (قال يحيى بن سعيد : لو لم أرو إلا عن كلّ من أرضى - أو كلمة نحوها - ما رويتُ إلا عن خمسة)[1].

ونقل الحاكم قول القطان وعقّب عليه فقال: (فيحيى بن سعيد في إتقانه وكثرة شيوخه يقول مثل هذا القول ، ويعني بالخمسة : الشيوخ الأئمة الحفاظ الثقات الأثبات)[2].

والحاكم أراد أن يدفع ما قد يرد على الذهن من أنّ القطان يبيح الرواية عن ضعفاء ، وهو ما فهمه ابن رجب فعلاً من العبارة[3] .

ويجوز هنا أن نفهم من عبارة القطان شدة شرطه في الرواة من حيث الأصل ، وأنّه قلّ من يرضى من المشايخ ، وهذا ما فهمه بعض الأئمة حتى اتّهمه البعض منهم بالتعنّت، ومن ذلك ما قاله ابن الجوزي - معقّبا على حكم الدارقطني على حديث بأنّ إسناده صحيح -: (وهذه عصبيّة من الدارقطني ؛ كان يحيى بن سعيد لا يرضى معاوية بن صالح)، وهذا دفع الإمام الزيلعي لأن يقول : (وكون يحيى بن سعيد كان لا يرضاه ، غير قادح فيه ؛ فإن يحيى شرطه شديد في الرجال، وكذلك قال : لو لم أرو إلا عمّن أرضى ما رويت إلا عن خمسة)[4]

جـ - وعن عليّ بن المديني قال: (سألت يحيى بن سعيد عن محمد بن عمرو بن علقمة ، كيف هو؟ قال : تريد العفو أو تُشدّد ؟ قلت : لا ، بل أتشدّد ، قال : فليس هو ممّن تريد ؛ كان يقول حدثنا أشياخنا أبو سلمة ، ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب)[5].

ويعني بذلك أنه لقلة ضبطه يقول حدثنا فلان وفلان ويجمع في الإسناد ، وقد يكون حديث أحدهما مخالفا لحديث الآخر ولا يفصل بينهما[6] .

---

(١) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ١٨٩ ،رقم ٣٨٨٥ .

وفي رواية عن محمد بن بشار بندار قال : (سمعت يحيى بن سعيد يقول ، وقلت له : عن ثقة ؟ فقال: لا تقل عن ثقة ، لو حقّقت لك ما حدثتك إلا عن أربعة : ابن عون وشعبة ومسعر وهشام الدستوائي) . تاريخ أسماء الثقات ج: ١ ص: ٢٧٠ ، ١٦٥٥ .

(٢)الحاكم : المدخل إلى الصحيح ، ص: ١١٣ .

(٣)ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج١ ، ص ٣٧٦ .

(٤)الزيلعي ، عبد الله بن يوسف ، نصب الراية لأحاديث الهداية ، تحقيق : محمد يوسف البنوري ، مصر ، دار الحديث، ط ١ ، ١٣٥٧ هـ ، ج: ٢ ص: ٤٣٩ .

(٥)ابن عدي : الكامل ، ج: ٦ ص: ٢٢٤ . والعقيلي : الضعفاء الكبير ، ج: ٤ ص: ١٠٩ ، ترجمة ١٦٦٧.

(٦)السليماني : شفاء العليل ، ص ١٥٨ .

وإجابة يحي تشعر بأنّ المسؤول عنه إنما يردّه أهل التشديد دون سواهم [١] ، وذكر الترمذي أنّه قد حدث عن الرواة الذين تركهم القطان غيره من الأئمة مثل ابن المبارك ، وابن مهدي ، ووكيع بن الجراح.

د - وعن عبد الرحمن بن مهدي قال : قال سفيان:(يحيى بن سعيد يريد شقيقاً عن عبد الله)[٢].

وفسّر ابن أبي حاتم عبارته بأنها تعني أنّ القطان لا يرضى إلا برواية الحفاظ المتقنين[٣].

هـ _ وهناك عبارات للقطان يتبين من خلالها موقفه من الرواية عن كل أحد ، ومن ذلك ما روي عن عمرو بن عليّ أنه قال : (قال لي يحيى : لا تكتب عن معتمِر إلا عمّن تُعرِف فإنه يحدّث عن كلّ) [٤] .

ويروي ابن المديني فيقول [٥] : (سمعت يحيى - يعنى بن سعيد القطان - يقول: مرسلات مجاهد أحب إليّ من مرسلات عطاء بكثير ؛ كان عطاء يأخذ عن كل ضرب).

و - وكان ابن معين في بعض الأحايين يجعل رواية القطان عن راوٍ رفعاً له ، ومن ذلك قوله :

(قد حدّث يحيى بن سعيد القطان عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وحدث عنه الأشيب، وحدث عنه أبو النضر ، فحسبه أن يحدث عنه يحيى بن سعيد) [٦] .

وما نال القطان هذه المرتبة إلا بسبب ما عُرف عنه من تشدده في الرجال .

ز - وكذلك علي بن المديني عَرَفَ مكانةَ هذا الإمام ، فكان إذا اتفق القرينان [٧] ابن مهدي والقطان على ترك رجل تركه ، وإذا اختلفا أخذ بقول ابن مهدي معللا ذلك بأنه كان في يحي تشدد[٨] .

---

(١) الجوابي : الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين ، ص ٤٥٣ .

(٢) ابن أبي حاتم : تقدمة الجرح والتعديل ، ج ١ ، ص ٢٣٣ .

(٣)التقدمة للجرح والتعديل ج: ١ ص: ٢٣٣ . وشقيق هو : ابن سلمة الأسدي أبو وائل الكوفي ، ذكروا عنه أنه من أعلم أهل الكوفة بحديث عبد الله بن مسعود . تهذيب التهذيب ج: ٤ ص: ٣١٧ ، ترجمة ٦١٩ .

(٤) الخطيب : الكفاية ، ص: ٩١ .

(٥) ابن أبي حاتم : التقدمة للجرح والتعديل ج: ١ ص: ٢٤٣ .

(٦)تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ٣١١ ، رقم ٤٥٤٤ .

(٧) سماهما بذلك أبو نعيم الأصفهاني في حلية الأولياء ، ج ٨ ، ص ٣٨٠ .

ويشبه ذلك ما رواه سهل بن صالح عن يزيد بن هارون أنه قال : (وقعت بين أسدين عبد الرحمن بن مهدي،ويحيى القطان) . سير أعلام النبلاء ج: ٩ ، ص: ٢٠٦ .

(٨)الخطيب : تاريخ بغداد ج: ١٠ ص: ٢٤٣ .

ح - ويرى الإمام احمد ـ في جواب له على سؤال لأبي داود ـ أنه إذا روى عبد الرحمن بن مهدي أو يحيى القطان عن رجل مجهول أنه يحتج بحديثه[1] .

وصرّح الإمام أحمد في كلمة أخرى له بأنّ يحي لم يكن يحدّث إلا عن ثقة [2] ، كما أثنى على شدة تُفَقُّده [3] .

ط - وقال العجلي في كلمة جامعة عن يحيى القطان :(ثقة ، نقيّ الحديث ، وكان لا يحدّث إلا عن ثقة) [4] .

ي - وأفاد يعقوب بن شيبة موضّحا ـ في تعقيب له على نفي ابن المديني رواية مالك والقطان عن راو في متكلم في حفظه ـ ، بأنّ مالكاً ، ويحيى ممّن ينتقي الرجال[5] .

ك - ويلخّص ابن حبان دور القطان وأثره في الحديث حيث يقول: (وكان من سادات أهل زمانه حفظاً ، وورعاً ، وعقلاً ، وفهماً ، وفضلاً ، وديناً ، وعلماً ، وهو الذي مهّد لأهل العراق رَسْمَ الحديث ، وأمعن في البحث عن النقل [6] وترك الضعفاء ، ومنه تعلّم علم الحديث أحمدُ بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعليُّ ابن المديني ، وسائرُ شيوخنا) [7] .

وقال الخليلي في ترجمة أحد الرواة: (واحتجّ به الائمة كلهم ، وقالوا من تركه يحيى ولم يرو عنه نتركه بلا شك) . الإرشاد ج:١ ص: ٢٣٧ ، ترجمة ٦٧ .

(١) سؤالات أبي داود ، ص: ١٩٨ ، س ١٣٧ .

(٢) سؤالات أبي داود ، ص: ٣٣٠ ، س ٤٦٩ .

(٣)بحر الدم ، ص: ٤٦٠ ، ١١٤٢ .

(٤) العجلي : معرفة الثقات ج: ٢ ص: ٣٥٣ ، ترجمة ١٩٧٨ .

(٥) المزي : تهذيب الكمال ج: ١٦ ص: ٧٨ ، ترجمة ٣٥٤٣ .

(٦)الذي ورد في الثقات : (النقل) ، وأيضا كذا نقلها ابن منجويه ، والسمعاني ، ولكن الذي جاء في تهذيب الكمال هو لفظ : (الثقات) ، ونفسه في تهذيب ابن حجر .

(٧) ابن حبان : الثقات ج: ٧ ص: ٦١١ .

وهذه العبارة نقلها ابن منجويه رجال مسلم ، (ج: ٢ ص: ٣٣) ولم يعزها إلى صاحبها مما دفع ابن حجر الى القول : (وهذا داب بن منجويه ـ رحمه الله تعالى ـ ينقل كلامه برمّته ، ولا يعزوه إليه).تهذيب التهذيب ج:١١ص: ١٩٢

والحقيقة أن هذا دأب كثير من العلماء المتقدمين ، ولم يتفرد به ابن منجويه ، والعبارة المذكورة نقلها السمعاني بنصها ولم يعزها إلى أحد ، ولا يسعنا إلا ان نترحم عليهم لما قدموه ـ مخلصين ـ للإسلام وأهله .

ل - ووصف ابن عدي القطان بأنه شديد الاستقصاء ، وكان يستأنس أحيانا برواية القطان عن بعض من تُكُلِّمَ فيهم لتقوية حالهم[1] .

م - وذكر ابن شاهين أنّ يحيى القطان كان شديد الأخذ [2] .

م - وكان الحاكم أحياناً يستدل على ثقة الراوي بأنَّ القطان روى عنه ، وهو لا يحدث إلا عن الثقات[3] ، وكذا كان يصنع البيهقي[4] .

ن - وحرص الذهبي على تتبع أقوال القطّان في الرجال ، وكان أحيانا يصفه بالتعنّت ، وخلص إلى قاعدة في من وثّقهم القطان وجرّحهم فقال: (كان يحيى بن سعيد متعنّتاً في نقد الرجال ، فإذا رأيته قد وثّق شيخاً فاعتمد عليه ، أما إذا ليّن أحداً فتأنَّ في أمره حتى ترى قول غيره فيه؛ فقد ليَّن مثل إسرائيل ، وهمَّام ،وجماعة احتجَّ بهم الشيخان)[5].

س - وقرر ابن حجر أنَّ القطان شديد التعنُّت في الرجال ، لا سيّما مَن كان من أقرانه[6].

وبعد العرض السابق يتبين اتفاق أكثر المحدثين على أن يحيى القطان ممن ينتقي الرجال ، ولا يحدث إلا عن الثقات .

---

(١) ترجمة صالح بن رستم أبو عامر الخزاز البصري ، في : ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٤ ص: ٧٢ ، ترجمة ٩٢٢ .

(٢)ابن شاهين ، عمر بن أحمد : ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه ، تحقيق حماد الأنصاري ، الرياض، أضواء السلف ، ط١ ، ١٩٩٩م ، ص ٩١ .

(٣)الحاكم :المستدرك على الصحيحين ج: ١ ص: ٣٦٥ ، ح ٨٧٢ .

(٤) البيهقي ٤٥٨: السنن الكبرى ج: ٢ ص: ٢٠٢ ، ح ٢٩٣٠ . لكن قيد البيهقي ذلك بقوله : (لا يحدّث إلا عن الثقات عنده) .

(٥)الذهبي ٧٤٨ : سير أعلام النبلاء ج: ٩ ص: ١٨٣ .

وهناك بعض المواضع وصف الذهبي فيها القطان بالتعنت ، منها : ميزان الاعتدال في نقد الرجال ج: ٣ ص: ٢٤٧ (ترجمة ابن عيينة) وج: ٦ ص: ٤٥٦ ، ترجمة٨٦٣٠ (معاوية بن صالح الحضرمي الحمصي) وج: ٦ ص: ٥٦٦ (ابو شهاب الحناط الصغير عبد ربه بن نافع) ، والرواة الثقات المتكلم فيهم ،ص: ٧٩ ، ترجمة ٢٥ (حبيب بن المعلم) . وسير أعلام النبلاء ج: ٧ ص: ١٩٤ ، ترجمة ٦٩ (حرب بن شداد) .

(٦) ابن حجر : هدي الساري ، ص: ٤٢٤ .

ولكن قد يعترض على ما سبق بما رواه الدوري عن ابن معين قال:(كان يحيى بن سعيد القطان يضعف عبد الحميد بن جعفر ، قلت ليحيى:قد روى عنه يحيى بن سعيد،قال:روى عنه ويضعفه،قال يحيى: وقد كان يحيى بن سعيد يروي عن قوم وما كانوا يساوون عنده شيئا[1])[2]

ويجاب عن ذلك : أنه روى عنه لسبب مقبول عنده ، فهناك جماعة من الرواة ضعّفهم القطانُ ، ومع ذلك روى عنهم ، فانتقى من حديثهم[3] ، وهذا لا يضرّ ما دام أنه عرفهم .

سادس وعشرون : يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم أبو نصر اليمامي (ت ١٣٢هـ، وقيل ١٢٩ هـ)[4] .

من صغار التابعين ، والأئمة الأثبات ، صرّح الإمام أبو حاتم الرازي بأنه ينتقي شيوخه ، حيث روى ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: (يحيى بن أبي كثير إمام لا يحدّث إلا عن ثقة)[5]

وقال أبو داود : (سمعتُ أحمد يقول : يحيى بن أبي كثير ثقة مأمون ، وسمعت أحمد ذكره مرة أخرى فقال : بخٍ، بخٍ ، نقيُّ الحديث جداً)[6] .

إلا أنه قد يُعترض على ذلك بأنه وُصِفَ بالتدليس[7] والمدلِّسون غالبا لا يدلِّسون إلا لشيء في مشايخهم[8] ، كما أنَّ بعض الأئمة ضعف مراسيله ، وما ذاك إلا لروايته عن ضعفاء.

---

(١)من لطيف ما يذكر هنا أنّ عبارة (لا يساوي شيئاً) عند ابن معين ، إذا قالها في راو ، فإنها تعني أنه لا يُعرف ، حيث روى عباس الدوري : (سمعت يحيى يقول : كان عمير بن إسحاق لا يساوي شيئا ، ولكن يكتب حديثه ، قال أبو الفضل (عباس الدوري) : يعني يحيى بقوله : إنه ليس بشيء ، يقول : إنه لا يعرف ، ولكن ابن عون روى عنه ، فقلت ليحيى : ولا يكتب حديثه ؟ قال : بلى) . تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ٢٥٠، رقم ٤٢٠٩ .

(٢) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ١٩٧ ، رقم٣٩٣١ . ونبه إلى هذا الاعتراض مصطفى بن إسماعيل: إتحاف النبيل ، ج ٢ ، ص ١٢٤ .

(٣) سيأتي تفصيل ذلك في أسباب رواية المتقين عن الضعفاء ـ إن شاء الله ـ .

(٤)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٩ ص: ١٤١، ترجمة ٥٩٩ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٣١ ص: ٥٠٤ ، ترجمة ٦٩٠٧ . و الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٦ ص: ٢٧ ، ترجمة ٩ . وابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١١ ص: ٢٣٥، ترجمة ٤٤٠ ، وتقريب التهذيب، ص: ٥٩٦ ، ترجمة٧٦٣٢ . والسمعاني : الأنساب ، ج ٥،ص ٧٠٤

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٩ ص: ١٤١ .

(٦) سؤالات أبي داود ، ص ٣٢٤ ، س ٤٤٦ .

(٧) العقيلي : الضعفاء الكبير ، ج: ٤ ص: ٤٢٣ ، ترجمة٢٠٥١ . وابن حجر ، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، تحقيق عاصم القريوتي ، عمان ، دار المنار ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م ، ، ص: ٣٦، ٦٣

(٨) ذكر هذا الاعتراض مصطفى بن إسماعيل : إتحاف النبيل ، ج ٢ ، ص ١٢٥ .

ويجاب عن ذلك أنَّ وصفه بالانتقاء باعتبار الغـالب مـن شـيوخه[1] ، كغـيره ممـن وصف بالانتقاء وقال حسين المعلم[2] : (قلنا ليحيى بن أبي كثير : إنك تحدثنا عـن قـوم لم تلقـهم ، ولم تسمع منهم ؟ قال : ترون الكتاب وضع في القرطاس والدواة فكُتِب فيه الكذب ؟ فقلـت : لا تفعل).

فهذا يدلّ في الظّاهر على أنّ من أرسل عنه مقبول عنده ، ويأتي التفصيـل في مرسـلاته في محله إن شاء الله .

وسبب اتهامه بالتدليس هو أنه كان يروي عن أبي سلام الحبشي وجـادة غـير سمـاع ولا يبـين ، بـل يوهـم السـماع بالصيغ المحتملة . الجزائري : التدليس واحكامه وآثاره النقدية ، ص ٧٢ .

(١) الصغيّر: الحديث المرسل بين القبول والرد ، ج ١ ، ص ٣٥٨ .

(٢) العقيلي : الضعفاء الكبير ، ج: ٤ ص: ٤٢٣ ، ترجمة٢٠٥١ .

المبحث الثاني

المحدثون الذين وردت فيهم عبارات في الانتقاء غير صريحة

المبحث الثاني

المحدثون الذين وردت فيهم عبارات في الانتقاء غير صريحة

هناك بعض المحدّثين أُطلِقَت فيهم عبارة ليست صريحة في الانتقاء ولكن تؤدّي معناه، فادرجتُهم في هذا المبحث، وتناولتُ فيه النُصوصَ الواردة في شأنهم والتي تحمل معنى الانتقاء، ومِمّن وقفتُ عليه مِنَ المحدّثينَ بهذه الصِّفَةِ ما يأتي:

أوّلاً: حَبِيْب بن الشَّهيد الأزْدِيّ أبو محمَّد البَصْرِيّ (ت ١٤٥ هـ) [١] .

مِن التّابعين الثّقات، المُتَثَبِّتِينَ في الحديث [٢]، كان من المُقِلِّيْنَ في الحديث، فذكروا أنَّ له مِائةَ حديثٍ [٣]، وهناك حكايةٌ عن (شُعْبَةَ) يُفْهَمُ مِنها انّ حبيبَ بنَ الشَّهيد يَنْتَقِي شيوخَه .

فأسند ابن شاهين إلى إسحاق بنُ إبراهيم بنِ حبيبِ بنِ الشَّهيدِ قالَ حدَّثني أبي قالَ[٤]: (لقيتُ شعبةَ في الطَّريق فقال: ما كان أبوك بأقلِّهم حديثاً ولكنّه كانَ شَدِيْدُ الاتّقاء) .

وهذا اللفظ من شعبة في حبيب يحتَمِلُ أمرين :

الأول : أنّه لم يكن يروي عن كلّ أحدٍ، وإلا لَكَثُرَ حديثُه [٥] .

الثاني : أنَّ قلَّة حديثه ـ المروي ـ كانت لتورّعه عن التحديث، فقد يكون كثير الحديث ولكنه يتورَّع أنْ يحدِّث بكلِّ ما سَمِع، خشية الخطأ، وهذه طريقة بعض الصحابة[٦] .

---

(١) ترجمته في : ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل، ج: ٣ ص: ١٠٢، ترجمة ٤٧٨ . والباجي : التعديل والتجريح، ج: ٢ ص: ٥١٦، ترجمة ٢٧٤ . والمزي : تهذيب الكمال، ج: ٥ ص: ٣٧٨، ترجمة ١٠٩٠. والذهبي : وسير أعلام النبلاء، ج: ٧ ص: ٥٦، ترجمة ١٧ . وابن حجر : تهذيب التهذيب، ج: ٢ ص: ١٦٢، ترجمة ٣٣٨ .

(٢) سؤالات أبي داود، ص: ٣٣٤، ترجمة ٤٨٨ .

(٣) كما في ترجمته في المصادر السابقة .

(٤) ابن شاهين : تاريخ أسماء الثقات، ص: ٦٤، ترجمة ٢٢٥ .

(٥) أشار إلى هذا المعنى مصطفى بن إسماعيل : إتحاف النبيل، ج٢، ص ٩٣ .

(٦) ويدلّ على ذلك ما رواه الدارمي : (أخبرنا أسد بن موسى ثنا شعبة عن عتّاب، قال : سمعتُ أنسَ بن مالك يقول : (لولا أنّي اخشى أنْ أخطئ لحدثتكم بأشياء سمعتُها من رسول ﷺ أو قالها رسول الله وذاك أنّي سمعته ﷺ يقول : (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَه مِن النَّار) . سنن الدارمي، ج: ١، ص: ٨٨، ح ٢٣٥ .

وقال الإمام مسلم : (حدثنا الحلواني ثنا محمد بن بشر ثنا خالد بن سعيد قبل لمحمّد: من ذكرتَ يا أبا عبد الله، قال : الثقة، الصدوق، المأمون، خالد بن سعيد أخو إسحاق بن سعيد عن أبيه قال : (ما رأيت أحداً كان أشدُّ ---

وقد وصف شعبةُ أيضا خُليدَ بنَ جعفر[1] بأنّه أصدق النّاس وأشدّه انّقـاءً[2] ، ولم يصفـه أحد بأنّه ينتقي[3] .

وقد وصف الإمام أحمد ابن مهدي بالتوقّي فقـال : (وكـان يتوقّـى كثـيرا ، كـان يحـبُ أنْ يحدّث باللّفظ)[4] .

فاستعملوا لفظ الاتّقاء لغير معنى الانتقاء .

والاحتمال الأول قد يستدلّ له بما يأتي :

١ - أنّهم ذكروا أنّ له مائة حديث ، مع أنّ هناك إمكانية لسماع أكثر من ذلك ، فدلت قلّة حديثه على أنّه كان لا يروي عن كلّ أحد .

لكن هذا فيه ضعف لأنّه ليس كلّ من قلّ حديثُه يُوصَف بأنّه ينتقي ، فهناك أسباب لقلّـة الحديث كأن يكون منشغلا عنه بالجهاد أو بالتجارة أو غير ذلك مما لا يمكّنه من السـماع ، ولـذا لا بدّ من دليل أو قرينة على أنّ قلّة حديثه كانت نتيجة لاتقانه التحديث عن كلّ أحد.

٢ - أنّ قائل العبارة هو شـعبة ، وقـد عُـرِف عنـه شـدّة اتقانـه للضّعفـاء ، وانتقـادهم ، وجاءت عبارته في سياق الثناء على حبيب ، ولو كان يحدّث عن كلّ أحد لما قال شعبة فيه ذلك، وهو المعروف بشدّة نقده ، وهذا ما تطمئنّ إليه النفس ، والله أعلم .

---انقاءً للحديث من ابن عمر) . مسلم بـن الحجـاج : التمييز ، بـاب مـا جـاء في التوقي في حمـل الحديـث وادائـه والتحفظ من الزيادة فيه والنقصان ص: ١٧٤ .

وقال ابن حجر : (واخرج البغوي من طريق محمد بن بشر حدثنا خالد حدثنا سعيد وهو أخو إسحاق بن سعيد عن أبيه قال: (ما رأيتُ أحداً كان أشدّ اتّقاءً للحديث عن رسول الله ﷺ من ابن عمر) . ومن طريق ابن جريج عن مجاهد : (صحبتُ ابن عمر إلى المدينة ، فما سمعتُه يحدّث عن النبي ﷺ حديثاً واحداً). الإصابة، ج: ٤ ص: ١٨٧ .

(١) هو : (خُليد بن جعفر بن طَريف الحنفي ، أبو سليمان البصري ، صدوق لم يثبت أنّ ابن معين ضعّفه ، من السادسة) . تقريب التهذيب ، ص: ١٩٥ ، ترجمة ١٧٣٨ .

(٢) العلل ومعرفة الرجال ،ج: ١ ص: ٤٢٩ ، ٩٥١ .

(٣) لم يذكر المزي في شيوخه غير : شعبة ، وعَزْرَة بن ثابت .

(٤) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٦ ص: ٢٥١ .

ثانيا : حسّان بنُ عطيّة المحَارِبي، مولاهم، أبو بكر الدمشقي[1](توفي بعد ١٢٠هـ) [2] .

من ثقات التابعين ومشاهيرهم [3] ، شهدَ له الكبار بالفضل والعلم ، وكان من بينهم الإمامُ الأوزاعيّ [4] ، أحد تلامذته الكبراء ، وصدرت منه كلمةٌ يُفْهَمُ مِنها أنَّ شيخَه حسَّان المحاربي يَنْتَقِي مَنْ يروي عنهم .

فقد رُوي عن أحمد بن سعد بن أبي مريم[5] عن خالد بن نزار [6] أنّه قالَ :

(قلتُ للأوزاعيّ : حسّان بن عطية ، عمَّن ؟ قال: فقال لي: مِثْل حسَّان كنَّا نقولُ له عمّن!) [7]

وهذه العبارة تحتَمِل وجهين[8] :

---

(١) ترجمته في : ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج٣، ص ٢٣٦ ، ترجمة ١٠٤٤ . والباجي : التعديل والتجريح ،ج ٢، ص ٥٠١ ، ترجمة ٢٥١ . والمزي : تهذيب الكمال ،ج ٦ ، ص ٣٦، ترجمة ١١٩٤. والذهبي : سير أعلام النبلاء ، ج٥ ، ص٤٦٦ ، ترجمة ٢١٢ . وابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج٢ ، ص٢١٩ ، ترجمة٤٦٠ .

(٢) لم يذكر أحد تاريخ وفاته على التحديد ، وإنما ذكروها على وجه التقريب .

فذكره البخاري في التاريخ الأوسط في : (فصل من مات من العشرين إلى الثلاثين ومائة) ، تهذيب التهذيب ، ج٢ ،ص٢١٩ .

وقال الذهبي في السير ، ج٥، ص٤٦٨ : (بقي حسان إلى حدود سنة ثلاثين ومائة) .

وقال ابن حجر في تقريبه ، ص١٥٨ ، ترجمة ١٢٠٤ : (مات بعد العشرين ومائة) .

(٣) قاله الذهبي في ميزان الاعتدال ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ .

وقال أبو زرعة العراقي: (وذكره ابن حبان في طبقة أتباع التابعين ، فدلَّ على أنه لم يصح عنده سماعه من أحد من الصحابة) . العراقي ، أحمد بن عبد الرحيم أبو زرعة ، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ، تحقيق عبد الله نوارة ، الرياض ، مكتبة الرشيد ، ط١ ، ١٩٩٩م ، ص٦٦ .

(٤)عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد شيخ الإسلام وعالم أهل الشام ، أبو عمرو الأوزاعيّ ، توفي سنة (١٥٧ هـ) ، وترجمته مطّولة في سير أعلام النبلاء ج: ٧ ص: ١٠٧، ترجمة ٤٨ .

(٥)هو : (أحمد بن سعد بن الحكم بن محمد بن سالم الجُمحي المصري ، أبو جعفر بن أبي مريم ، صدوق من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث وخمسين) . تقريب التهذيب ، ص: ٧٩ ، ترجمة ٣٦ .

(٦)هو : (خالد بن نزار الغسَّاني الأيْلي ، بفتح الهمزة وسكون التحتانية ، صدوق يخطئ ، من التاسعة ، مات سنة اثنتين وعشرين) . تقريب التهذيب ، ص: ١٩١ ، ترجمة ١٦٨٢ .

(٧)المزي : تهذيب الكمال ، ج ٦ ، ص ٣٦ ، ترجمة ١١٩٤ . وابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج ، ص . وتهذيب التهذيب ،ج٢ ،ص٢١٩ ، ترجمة ٤٦٠ .ولم أجد هذا النص في غيرها .

(٨) ذكر هذين الوجهين : مصطفى السليماني : شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ، ص٧٢ . وعدّ عبارة الأوزاعيّ من ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب التعديل .ثمَّ قال المؤلف الفاضل : (وقد فهم مهذّب ((تاريخ دمشق)) كما في (٤ / ١٤٥) : أنّ قول الأوزاعي تقرير وليس بإنكار ، ومن هنا فهمه بمعنى الجرح، والظاهر ما قدمته ، لأن الأوزاعي يثني عليه جدًا ، والله أعلم) .

الأول : أنه مُهاب ؛ فلا يسأله أحدٌ لجلالته وعلو قدره .

الثاني : أنه يَنْتَقِي في روايته ، ويتحفَّظُ في روايته عن الضعفاء ، والمجهولين ، ولا يروي إلا عن ثقة ، فلا يحتاج إلى السؤال عمّن يروي عنهم .

ولم أظفرْ بمن وصَفَ حسانَ بن عطية بانتقاء الشيوخ ، أو أشار إلى ذلك ، لكن لا يمكن تجاوز كلمة الأوزاعي وإغفالها ، لما يأتي :

أولا : العبارة صدرت من الإمام الأوزاعيّ ، وهو من تلاميذ حسان بن عطية ، ولا يُتَصَوَّرُ أنْ يَجْهَلَ الإمامُ الأوزاعيّ - من حيث الجملة - شيوخ شيخه ، وخاصة ما يُلمَسُ منه من قربه من شيخه - كما يظهر من ترجمته - ، وثنائه على شيخه في غير مجال ، ودفاعه عنه لما اتُّهِم بالقدر ، واطلاعه على خصوصياته وحاله من الاجتهاد في العمل والعبادة ، ولو عَرَفَ أنّه لا يبالي عمّن روى ، لذكر ذلك ، وخاصة أنه سئل عنه ، ولا يمكن أنْ نفترض أنّ الأوزاعيّ روى عن شيخه حسان ، ولم يكن يميّز ما روى عنه ، فإنّ ذلك لا يُقْبَل من إمامٍ ورعٍ مثل الأوزاعيّ .

ثانيا : هناك عبارة مشابهة صدرت من سفيان بن عيينة في محمّد بن المنكدر ، حيث قال[1] : (ما رأيتُ أحداً أجدرَ أن يقولَ : (قال رسول الله ﷺ ولا يُسْأَلُ عمّن هو من ابن المنكدر) .

وفسّر ابن حجر ذلك بقوله : (يعني لتحريه)[2] .

فيستأنس بهذه العبارة وتفسير ابن حجر لها في بيان مراد الأوزاعي من عبارته في شيخه حسان .

ثالثاً : زيد بن أسلم العدويّ ، أبو أسامة المدنيّ، مولى عمر بن الخطّاب،(ت ١٣٦هـ)[3]

أحدُ المحدِّثين الفقهاء المتّفق على توثيقهم وجلالتهم ، ولم يتخلف أحد عن الرواية عنه كما نصّ عليه ابن عدي[4] .

=== وهو كما قال ، والذي ينظر في ترجمة حسان يجد الإشادة الكبيرة من الأوزاعي بشيخه حسان ، ولذا لا يمكن فهم عبارته بمعنى الجرح .

(١)ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٩ ، ص ٤١٨ ، ترجمة ٧٦٩ .

(٢)ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٩ ، ص ٤١٨ ، ترجمة ٧٦٩ .

(٣)ترجمته في : ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل : ج٣، ص ٥٥٥ ، ترجمة ٢٥١١ . والباجي : التعديل والتجريح ،ج ٢ ، ص ٥٨١ ، ترجمة ٣٨٢ . والمزي : تهذيب الكمال ،ج ١٠ ، ص ١٢، ترجمة ٢٠٨٨. والذهبي : سير أعلام النبلاء ، ج٥، ص٣١٦ ، ترجمة ١٥٣ . وابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج٣ ، ص٣٤١ ، ترجمة٧٢٨ .

(٤)ابن عدي : الكامل في الضعفاء ، ج٣ ، ص ٢٠٨ ، ترجمة ٧٠٤ .

نُقِلَت عن زيدٍ بنُ أسلم عبارة تحتمِل أنْ تكون تصريحاً منه بأنّه لا يـروي إلا عـن الثّقـات عنده ، ومن ذلك ما رواه عطّاف بن خالد قال: (حدّث زيد بن أسلم بحديث ، فقال له رجـل : يـا أبـا أسـامة عمّـن هـذا ؟ قـال : يـا ابـن أخـي مـا كنّـا نجـالس السـفهاء ، ولا نحمِـل عنـهم الأحاديث)[1] .

ويُحتَاجُ هنا لتقرير ما إذا كانت هذه العبارة تصريحاً بالانتقاء أم لا ، إلى إثبات صحةِ نَقْلِها عنه ، ثم مدى احتمالها لمعنى الانتقاء .

أما عن ثبوتها عنه ، فقد روى الخطيب البغدادي الحكاية بسـنده فقـال [2] : (أخبرنـا أبـو محمد عبد الرحمن بن عثمان الدمشقي في كتابه إلينا ، قال أنا أبو الميمون البجلي[3] قـال ثنـا أبـو زرعة عبد الرحمن بن عمرو قال ثنا علي بن عياش[4] قال ثنا عطاف بن خالد قال : قيل لزيد بن أسلم : عمن يا أبا أسامة ؟ قال : ما كنّا نجالس السـفهاء ولا نتحمّـل عنـهم) . والـرواة كلـهم ثقات إلا ما قيل في عطّاف، فقد تكلّم فيه مالك[5] ، ولم يَرْضَه ابن مهدي[6] .

وردّ ابن القطان على تضعيف مالك ، وابـن مـهدي بـأنّ الجـرح غـير مفسّـر ، وأنّ غـير مالك، وابن مهدي، يوثّق عطّافا [7] .

---

(١)المزي :تهذيب الكمال ، ج١٠، ترجمة ٢٠٨٨ .

(٢)الخطيب البغدادي : الكفاية ، ص١١٦ .

(٣)هو الشيخ الإمام الأديب الثقة المأمون أبو الميمون ، عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن راشد البجلي الدمشقي، توفي سنة سبع وأربعين وثلاث مائة . الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ١٥ ص: ٥٣٣، ترجمة٣١٠.

(٤) هو : (علي بن عياش ، بتحتانية ومعجمة ، الألهاني ، بفتح الهمزة وسكون اللام ، الحمصي ، ثقة ، ثبت ، من التاسعة ، مات سنة تسع عشرة) . تقريب التهذيب :ص ٤٠٤ ، ترجمة٤٧٧٩ .

(٥) قال البخاري : (لم يحمده مالك بن أنس) نقله ابن عدي في الكامل ، ج: ٥ ، ص: ٣٧٨ .

والذي في التاريخ الكبير(ج ٧، ص٩٢، ترجمة٤١٢) : (عطّاف بن خالد أبو صفوان المخزومي القرشي المدني ، سمع نافعا ، روى عنه مالك بن إسماعيل) . وجاء في تهذيب التهذيب (ج٧ ، ١٩٨) : (قال مطرف : قال لي مالك : عطّاف يحدث ؟ قلت : نعم . فأعظم ذلك، وقال : لقد أدركت أناساً ثقات يحدّثون ما يُؤخذ عنهم، قلت : كيف ؟ قال: مخافة الزلل . وقال في رواية عنه:(إنما يكتب العلم عن قوم قد جرى فيهم العلم مثل عبيد الله بن عمر وأشباهه).

(٦) نقله الإمام احمد عنه . الجرح والتعديل ، ج: ٧ ص: ٣٢ ، ١٧٥ ، وتهذيب التهذيب ج٧ ، ١٩٨ .

(٧) إبراهيم ابن الصديق : علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام ، ج٢ ، ص٤١ . وينظر تعليق ابن الصديق هامش رقم ٨١ نفس المكان السابق .

ووضّح ابن الصديق منهج ابن القطّان الفاسي فقال: (وهو مـن المتشـدّدين في اعتبـار أن يكون الجرح مفسّرا ،ولا بدّ). وقال ابن معين[1] :(ليس بـه بـأس ، ثقـة ، صـالح الحديـث) . وقال ابن المديني [2] : (كان عندنا وعند أصحابنا ثقة) . وقال احمد[3]: (ثقة ، صحيح الحديث)، وقال أيضا [4] : (ليس به بأس). وقال العجلي[5]: (ثقة) . وقال أبو حاتم الرازي [6] :(صـالح ليس بذاك) . وقال أبو زرعة [7] : (ليس به بأس) . وقال أبو بكر البزار[8] : (قد حـدّث عنـه جماعة ، وهو صالح الحديث، وإن كان قد حدّث بأحاديث لم يتابع عليها) .وقال النسـائي[9]: (ليس بالقوي ،وقال مَرّةً ليس به بأس). وقال ابـنُ حبـان [10]:(يـروي عـن نـافع وغـيره مـن الثقات ما لا يشبه حديثهم ، وأحسـبه كـان يُؤتـى ذلـك مـن سـوء حفظـه ، فـلا يجـوز عنـدي الاحتجاج بروايته إلا فيما وافق الثقات) [11] .وقال ابن عَديّ[12]:(ولم أرَ بحديثه بأساً إذا حدّثَ عنه ثقة) . والذي حدّثَ عنه هنا هو : علي بن عياش الألهاني ، وهو ثقة[13] وأبعـد ابـن حـزم النّجعة فقال [14] : عطّاف بن خالد ، ساقط لا تحلُ الرواية عنه إلا على بيان ضعفه ، فـلا يجـوز أن يحتج به) . وتوسّط ابنُ حجر فقال [15] : (صدوق يهم) .

---

(1)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج: ٧ ، ص: ٣٢ . وفي تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ج:١، ص: ١٧٠ ، ترجمة ٦١٦ : (ثقة) .

(2) ابن أبي شيبة : سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ، ص: ١٣٦ ، س ١٧٥ .

(3) ابن أبي حاتم :الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٣٢ .

(4) علل أحمد بن حنبل ، ص: ٣٦ .

(5) العجلي : معرفة الثقات ، ج ٢ ص: ١٤٠ ،ترجمة ١٢٥٣ .

(6) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج ٧ ، ص٣٢ .

(7) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ، ج ٧ ، ص: ٣٢ .

(8) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٧ ، ص: ١٩٨ .

(9) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٧ ، ص: ١٩٨ .

(10) ابن حبان : المجروحون ، ج: ٢ ، ص: ١٩٣ ، ترجمة ٨٣٥ .

(11) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج: ٧ ، ص: ١٩٨ .

(12) ابن عدي :الكامل ، ج: ٥ ص: ٣٧٨ ، ترجمة ١٥٤٣ .

(13) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج: ٧ ، ص: ٣٢٢ ، ترجمة ٥٩٨ .

(14) ابن حزم : المحلى ج: ٤ ، ص: ١٢٧ .

(15) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٣٩٣، ٤٦١٢ .

وقال مصطفى السليماني [1] : (لكن العطّاف صدوق يهم ؛ ففي النّفس من هذا شيء، لا سيّما وزيد ذكر عنه ابن عبد البر في التمهيد[2] (١/ ٣٦-٣٧) ما يدل على التدليس . وانظر تهذيب التهذيب (٣/ ٣٩٧) ، وقد ذكره الحافظ في المرتبة الأولى الذين يدلسون نادرا[3]. ولكن قد يقال : الضعيفُ إذا حكى قصةً دلَّ على أنّه قد ضبطها ، فالله اعلم) ا.هـ.

قال ابن حجر : (وقد قال أحمد بن حنبل : إذا كان في الحديث قصة دلّ على أنّ راويه حَفِظَه، والله أعلم) [4].

ويبدو أنه قول ابن حجر أعدل الأقوال ؛ لما سبق من أنّ من جرحه لم يفسر الجرح ، ولأنّ الأكثر على تعديله ، لكن مع إشارة بعضهم إلى ضعف حفظه .

وإذا تمّ قبول عنعنة أهل المرتبة الأولى من مراتب المدلسين كما بيّن ابن حجر ، فالأمر عندئذ لا يضرّ ، ما لم يظهر ما يخالف ذلك ، وابن عبد البر لم يذكر غير حديث واحد لزيد بن أسلم قالَ إنّه دلّسه ، والظاهر أنّه ما وقَفَ على غيره ـ والله اعلم ـ ، ثمّ انّ زيد بن أسلم اعترف أنّه لم يسمعه لّما روجِع فيه ، وابن حجر اكتفى بنقل كلام ابن عبد البرّ في طبقاته فجعله في أهل المرتبة الأولى ، لكن في التقريب لم يذكر تدليسه ، وهو يذكر في تقريبه ما ترجّح عنده في الراوي، فالأمر إذن في تدليسه هيّن ، والله أعلم .

---

(١) السليماني : إتحاف النبيل ، ج ٢ ، ص٩٥ .

(٢) قال ابن عبد البر : (حدثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعيد قال حدثنا أحمد بن مطرف قال حدثنا سعيد بن عثمان الأعناقي قال حدثنا أبو يعقوب إسحاق بن إسماعيل الأيلي قال حدثنا سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم قال : قال عبد الله بن عمر : (دخل رسول الله ﷺ مسجد بني عمرو بن عوف ـ يعني مسجد قباء ـ يصلي فيه، ودخل رجالٌ من الأنصار يسلّمون عليه ، ودخل معهم صهيب ، فسألت صهيباً : كيف كان النبي ﷺ يصنع إذا سلم عليه ؟ قال : يشير بيده . قال سفيان بن عيينة : فقلت لرجل : سَلْ زيد بن أسلم ، وفرقت أن اساله : هل سمعت هذا من ابن عمر ؟ فقال له : يا أبا أسامة أسمعته من ابن عمر ؟ قال زيد : أما أنا فقد رأيته).

ثم قال ابن عبد البر : (... وفيه دليل ـ والله أعلم ـ على أنه لم يسمع هذا الحديث من ابن عمر ، ولو سمعه منه لأجاب بأنه سمعه ، ولم يجب بأنه رآه ، وليست الرؤية دليلا على صحة السماع) . انظر التمهيد لابن عبد البر ج: ١ ص: ٣٦ .

(٣) قال ابن حجر : (زيد بن أسلم العمري مولاهم ، روى عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ في ردّ السّلام بالإشارة . قال ابن عيينة : قلت لإنسان : سَلْه ، اسمِعه من بن عمر ؟ فساله ... الخ) .
قال ابن حجر : (أخرجه البيهقي ، وفي هذا الجواب إشعار بأنه لم يسمع هذا بخصوصه منه ، مع أنه مكثر عنه ، فيكون قد دلّسه) .طبقات المدلسين ، ص: ٢٠ ، رقم ١١ .

(٤) ابن حجر : مقدمة فتح الباري ، الفصل الثامن : (في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه ـ البخاري ـ حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد) ، الحديث الثاني والأربعون ،ص: ٣٦٣ .

وقد ورد عن بعض الأئمة أنهم كانوا ينهَون عن الرِّواية عن السُّفهاء[1] ، ويسقطون بالسَّفه عدالَتَهم ، ويردُّون روايَتَهم ، ومن ذلك ما رواه الخطيب بسنده عن مالك بن انس أنه كان يقول[2] : (لا تأخذ العلمَ مِن أربعةٍ ، وخُذْ ممَّن سوى ذلك ، لا تأخذ مِنْ سفيهٍ مُعْلِنٍ بالسَّفه ، وإن كان أروى الناس ... الخ) .

رابعاً :سفيان بنُ عُيَيْنَة بنِ أبي عِمْـران ميمـون الهـلالي الكـوفي ثـم المكـي أبـو محمـد (ت ١٩٨هـ)[3] :

من مشاهير أتباع التَّابعين ، ومتقنيهم ، (له من الشيوخ من لا يكادون يُحْصَوْنَ كَثرة ، وجلّهم من التَّابعين)[4] .

هناك نصوص عن بعض العلماء ، قد يُفهَمُ مِنها أنّ سفيان بن عيينة ، ممَّن ينتقي الشيوخ، ومنها:

أ- قال ابن حبّان في مقدّمة صحيحه[5] ، في أثناء كلامه عن رواية المدلسين، وردّها ، إلا ما بيّنوا السّماع فيه ، لاحتمال تدليسهم عن ضعيف : (... اللهم إلا أنْ يكون المدلِّس يعلمُ أنّه ما دلَّس قطّ إلا عن ثقة ، فإذا كان كذلك قُبِلَت روايَته ، وإنْ لم يبيّن السّماع ، وهذا ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة وحده ؛ فإنه كان يدلّس ، ولا يدلّس إلا عن ثقةٍ مُتقنٍ ، ولا يكاد يوجَد لسفيان بن عيينة خبر دلَّسَ فيه ، إلا وُجِدَ ذلك الخبرُ بعينه قدْ بيّن سماعه عن ثقةٍ مثل نفسه ، والحكم في قبول روايته لهذه العلة ، وإن لم يبيِّن السّماع فيها ، كالحكم في رواية ابن عباس إذا روى عن النبي ﷺ ما لم يَسْمَعْ منه).

---

(١)قال الزمخشري: (السَّفَه : الخِفّةُ ، والطَّيْش ، تقول : سَفِهَ فلانٌ عليّ ، إذا استخفّ بك ، وجَهِل عليك). الفائق، ج٢ ، ص ١٨١ .

وقال ابن منظور : (السَّفَهُ ،السَّفاهُ ، السَّفاهة : خِفّةُ الحِلْم ،وقيل نَقِيض الحِلْم ، وأصله : الخفّة ، والحركة ، وقيل : الجهل . وهو قريب بعضه من بعض) . لسان العرب ، مادة سفه ، ج ١٣، ص ٤٩٧ . وأيضا : ابن الأثير : النهاية في غريب الحديث ج٢ ، ص ٣٧٦ .

(٢)الخطيب : الكفاية ، باب في أن السفه يسقط العدالة ويوجب رد الرواية ، ص: ١١٦ .

(٣)ترجمته في: ابن أبي حاتم :الجرح والتعديل ، ج: ٤ ص: ٢٢٥ ، ترجمة ٩٧٣ . والباجي : التعديل والتجريح ج: ٣ ص: ١١٣٦ ، ترجمة١٣٥٠ . والخطيب : تاريخ بغداد ، ج: ٩ ص: ١٧٤ ، ترجمة ٤٧٦٤. والمزي : تهذيب الكمال ، ج: ١١ ص: ١٧٧ ، ترجمة٢٤١٣ . والذهبي : تذكرة الحفاظ ج: ١ ص: ٢٦٢، ترجمة ٢٤٩ . وابن حجر : تهذيب التهذيب، ج: ٤ ص: ١٠٤ ، ترجمة ٢٠٥ .

(٤)عبد الغني الدقر : سفيان بن عيينة شيخ شيوخ مكّة في عصره ، ص ٢٠ .

(٥)ابن حبان : صحيح ابن حبان ، ج: ١ ، ص: ١٦١ .

لكن هل يلزم من قولهم : (لا يدلس إلا عن ثقة) أنه ينتقي ؟

المسألة محتملة ، وسيأتي تفصيل ذلك في مبحث موقف من عنعنة المدلس المنتقي إن شاء الله .

جـ - روى ابن أبي حاتم[1] عن أبى ذؤيب بن عمرو السهمي المديني قال : (سألت سفيان ابن عيينة : هل سمعت من صالح مولى التوأمة شيئا ؟ قال : نعم ، هكذا وهكذا وهكذا ، وأشار بيده - يعني : يكثره - سمعت منه ولعابه يسيل - يعني : من الكبر - ، وما علمتُ أحداً مِن أصحابنا يحدِّثُ عنه ، لا مالك بن أنس ، ولا غيره . قال عبد الرحمن : فقد بان أنّ ابن عيينة منتقدٌ لرواة الآثار؛ فإنّي لا أعلمه روى عن صالح مولى التوأمة شيئاً) .

والشاهد هنا تَجَنُّب سفيان الرواية عن صالح ؛ لأنه اختلط ، مما يشير إلي انَّ أصل التحري موجود عنده ، وإن كان لا يكفي للدلالة عليه ، وأما قول ابن أبي حاتم عنه أنه : (منتقد لرواة الآثار) فلا يلزم منه أنه ينتقي ، والله أعلم

د - أُثِرت عن ابن عيينة نصوص يشيد من خلالها بانتقاء الإمام مالك ، ومن ذلك[2]: ما رواه طاهر بن خالد الأيلي عن أبيه عن ابن عيينة أنه قال : (كان مالك لا يبلّغ من الحديث إلا صحيحا، ولا يحدّث إلا عن ثقة ، ما أرى المدينة إلا ستخرب بعد موته - يعني من العلم -)

وما رواه ابن معين عنه انه قال : (إنما كنا نتبع آثار مالك ، وننظر الشيخ إن كان كتب عنه مالك ، كتبنا عنه)[3] .

فهذا أدلّ شيء على انتقاء ابن عيينة ، ويُسْتبعَد أنْ يثني على مالك ، في أنه لا يحدّث إلا عن ثقة ، ثم يخالفه ، ويشهد لهذا عبارته: (وننظر الشيخَ إنْ كان كتب عنه مالك ، كتبنا عنه).

(١)ابن أبي حاتم : تقدمة المعرفة للجرح والتعديل ، باب ما ذكر من معرفة ابن عيينة بالعلم ، وكلامه في رواة العلم، وناقليه ، ص: ٣٥ .

(٢)الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ج: ٨ ، ص: ٧٣ .

(٣)الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ج ٧ ، ص ١٩٨ .

الفصل الثاني

ضعفاء شيوخ الموصوفين بالانتقاء، وأسباب الرواية عنهم

المبحث الأول: ضعفاء شيوخ الموصوفين بالانتقاء، حسب حروف المعجم.

المبحث الثاني: أسباب رواية الموصوفين بالانتقاء عن بعض الضّعفاء.

المبحث الأول

ضعفاء شيوخ الموصوفين بالانتقاء

المبحث الأول

ضعفاء شيوخ الموصوفين بالانتقاء

يتضمّن هذا المبحث أسماء الشيوخ الضُعفاء الذين روى عنهم الموصوفون بالانتقاء، أو ذكروا أنّهم رووا عنهم ، والغاية من عقد هذا المبحث هو الوقـوف على مـدى دقّـة مـا أطلـق في بعـض المحدّثين في أنهم لا يروون إلا عن ثقة ، أو ينتقون شيوخهم ، من خلال دراسة شيوخهم للنظر هـل رَوَوْا عن ضعفاء ؟

وباستقراء شيوخ المعروفين بالانتقاء تبيّن لي أنّ هناك كثيراً منهم تُكُلم فيهم ، أو اختلِفَ فيهم، وكان الكلام فيهم مؤثّرا أحيانا ، وأحياناً لم يكن ، وقد ينفرد بعض المحدّثين بتوثيق من ليّنه الجمـهور أو بتضعيف من وثّقه الجمهور وقبلوه ، فيكون الحكم لعمـوم أقـوال الأئمـة لا لمـن شـذّ كمـا قـال الذهبي [١] ، وقد بيّن ذلك أحسن بيان في كتابه (الرواة المتكلّم فيهم بما لا يُوجِب ردّ حديثهم) .

ولذا فإنّ الضابط هنا في إدخال الراوي في هذا المبحث هو من كان مشهوراً بالضَّعف ، أو كان أكثر المحدّثين على ضعفه ؛ فهو الذي يستشكل رواية المنتقي عنه .

وأما من اختلِف فيه ، فأشرت إليه بذكر اسمه دون تفصيل .

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ هناك ملابسات كثيرة تعتري الرواية ، فلا بدّ أولاً من التأكّد من ثبوت رواية المنتقي عن الـراوي المذكـور بـالضّعف ، بـالرجوع إلى المصـادر الـتي اهتمّـت بذلـك ، للوقوف على روايته عن شيخه ، وأيضا كتب التراجم عموماً ، وعلى رأسها كتاب تهذيب الكمـال للمزي ، فهو جيّد في هذا الباب ، ولكن لا بدّ من ملاحظة أمرين فيه :

الأول : فات المزيَّ كثيرٌ من الشيوخ والتلاميذ في تراجم الرواة ، وهذا ما ظهر لي مـن خـلال هذه الدراسة ، بل نبّه عليه ابن حجر في مقدمة تهذيبه[٢] .

الثاني : قد يذكر في ترجمة راو أنه روى عن فلان ، ولكنه قد يفوته أن يذكر في ترجمـة الشـيخ ذلك التلميذ .

ويمكن الرجوع أيضا فيما يتعلّق بشيوخ المشهورين بالانتقاء إلى تهذيب التـهذيب لابـن حجـر فقد قال في مقدّمة تهذيبه : (فاقتصرت مِن شيوخ الرجـل ومـن الـرواة عنـه إذا كـان مكـثراً على

---

(١)الذهبي : الرواة الثقات المتكلم فيهم ، ص: ٣٠ .

(٢)ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ١ ، ص ٤ .

الأشهر ، والأحفظ ، والمعروف ، فإنْ كانت الترجمةُ قصيرةً لم احـذف منـها شـيئاً في الغـالب ، وإن كانت متوسطةً اقتصرت على ذكر الشيوخ والرواة الذين عليهم رقم في الغالب ، وان كانت طويلـةً اقتصرت على من عليه رقم الشيخين ، مع ذكر جماعة غـيرهم ، ولا أعـدل عـن ذلـك إلا لمصلحـة مثل: أن يكون الرجلُ قد عُرِفَ مِن حاله أنّه لا يروي إلا عـن ثقـةٍ ، فـإنني اذكـر جميـع شـيوخه أو أكثرهم كشعبة ومالك وغيرهما)[١] .

إلا أنّ ابن حجر قدّ وضّح قبل هذا النص أنّه لا سبيل إلى استيعاب شيوخ صاحب الترجمـة أو من روى عنه لانتشار الروايات وكثرتها وتشعبها .

ولذا حاولت تتبع شيوخ الراوي من مختلف كتب التراجم ما أمكن إلى ذلك سبيلاً .

ومن الملابسات التي تحيط برواية المعروفين بالانتقاء أيضا ، أنّ بعضهم روى عمّـن اتّفـق علـى ضعفه ، أو تركه ، فالأصل أنّ الراوي أعرف بشيخه من غيره ، وخاصة إذا كان من كبار المحدثـين ، ولكن ينبغي النظر هنا ، هل كان المحدّث يرى شيخه ثقة ؟ أو هل كان يضعّفه ؟ وهل روى عنه قبل طروء الضعف أو بعده ؟ و هل تركه بعد أن علم ضعفه أو لا ؟ وهل كان يقصد الرواية عنه عندما روى عنه ؟ أو كان ذلك على سبيل المذاكرة، أو التعجّب والإنكار؟

هذه أسئلة قد لا تجد لها جواباً أحياناً ، وقد تعكّر على الحكم الدقيـق علـى الـراوي ، ولكـن الذي يغلب على الظنّ أنّ من اتّفق على ضعفه أو تركه ، وروى عنه أحد الأئمة المعروفين بالانتقاء أو كبار المحدّثين ولم يعرف وجه روايته عنه كان يكـون ثقـة عنـده كإبراهيم بـن أبـي يحيـى بالنسـبة للشافعي ، لا بدّ أنّه خفي عليه ضعفه ، أو أنّه لم يقصد الرواية عنه ، وقد ذكر بعض العلماء ما يفيد ذلك .

فقال الفلاس في يحيى بن أبي أنيسة الجزري : (رجلٌ صدوق ، وكان يَهِم في الحديث ، وقـد اجتمع أصحابُ الحديث على تَركِ حديثه إلا مَن لا يَعْلم)[٢].

---

(١) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ١ ، ص ٤ .

(٢) ابن عدي : الكامل ، ج: ٧ ص: ١٨٧ .

ويحيى بن أبي أنيسة ، قال أحمد والدارقطني فيه : (متروك) . وقال البخاري : (ليـس بـذاك). وقـال عبيـد الله بـن عمرو: (قال لي زيد بن أبي أنيسة : لا تكتب عن أخي فإنه كذاب) . وقال ابن معين : (ليـس بشـيء)، وقـال ابـن سـعد : (وكان ضعيفا وأصحاب الحديث لا يكتبون حديثه) وقال ابـن المديـني : (ضعيـف لا يكتـب حديثـه) ، وقـال يعقـوب بـن سفيان: (لا يكتب حديثه إلا للمعرفة) ، وقال الساجي : (متروك الحديث ، ضعيف جداً ، كان صدوقاً ولم يكن بالحافظ) . . ميزان الاعتدال ، ج: ٧ ص: ١٦٢ . وتهذيب التهذيب ج: ١١ ص: ١٦١ ، ترجمة ٣١٢ .

وقال أبو زرعة في عمر بن حفص العبدي : (واهِي الحديث ، لا أعلم حدّث عنه كبيرُ أحدٍ إلا مَن لا يَدري الحديث)[1] .

ولكنّ الوقوف على عدد من الضعفاء الذين روى عنهم المنتقي ، والاطلاع على أوجه روايته عنهم إنْ أمكن يعطي فكرة واضحة عن طريقته في اختيار شيوخه ، وهو ما تمّ بالنسبة لغالب المعروفين بالانتقاء .

وهناك أمر آخر لا بدّ من التنبيه عليه هنا ، وهو وجود عدد من الرواة ممن لا يُعرف في شيوخ المحدّث ، فبعضهم يَحْكُمُ عليهم بالجهالة ، ومنهم من حَكَمَ على بعضهم بالثقة ، وغالبا ما تجد ابن حبان يذكرهم في ثقاته ، دون وجود جرح أو تعديل فيهم ، وكثيراً ما يذكرهم ابن أبي حاتم ويسكت عنهم ، وكذا فعل البخاري ، وقد خصصت مبحثاً لدراسة هذا الموضوع، وبيّنت فيه منهج المحدّثين في الحكم على الوحدان ، ولكن المفيد هنا أن أذكر أنّ رواية المحدّث عن الضعفاء وإكثاره من ذلك يؤثّر في الحكم على من تفرّد عنهم ممن لا يعرّف ، أما إذا كان نادر الرواية عن الضّعفاء فإنّ ذلك أدعى للاطمئنان إلى من تفرّد عنهم ، والله أعلم .

وقبل أنْ أُوضّح المنهج الذي سلكته في دراسة الشيوخ في هذا المبحث أنبّه إلى أنّني خصّصت ملحقاً في آخر الرسالة تضمّن ذكر أسماء الضعفاء مرتبين على حروف المعجم استَغْنَيْتُ به عن التوثيق في هذا المبحث، بحيث أذكر الراوي الضعيف ثم من روى عنه من المنتقين ، ثم أتبع ذلك بأقوال النقاد فيه ، وفصّلت في ذكر أقوالهم لغاية الاطلاع على معظم الآراء ، ثم انظر هل اتُّفِق على ضعفه أو لا ؟ وبعد ذلك أختم بخلاصة الحكم فيه ، وتوضيح ما يحتاج إلى ذلك ، وفي الغالب أذكر بعض أحاديث المنتقي عن الضعيف ما أمكن ، لإثبات روايته عنه ، وقد استعنت في ذلك بالحاسوب.

وأما منهجي هنا فهو أنني أذكر المحدث المعروف بالانتقاء ، وعدد شيوخه الذين قمت بدراستهم ، ليعطي فكرة عن نسبة روايته عن الضعفاء ، ثم أتبع ذلك أسماء الضعفاء الذين روى عنهم مع ذكر من اختلف فيه من شيوخه ، وخلاصة ما توصّلت إليه من دراستهم ، ولابد من التنبيه على أني كنت أبدأ بدراسة شيوخ المنتقين من تهذيب الكمال، ثم اتتبع بعد ذلك بقية كتب الجرح والتعديل، وغالباً ما كنت أقف على زيادة وخاصة من كتاب الثقات لابن حبان، وتاريخ

---

(١) سؤالات البرذعي ، ص: ٤٢٨ .

وعمر بن حفص : تركه أحمد والنسائي ، وضعفه ابن المديني والدارقطني وأبو زرعة ، وقال أبو حاتم : (ضعيف الحديث، ليس بقوي ، هو على يدي عدل) . ميزان الاعتدال ، ج:٥ ص: ٢٢٦. والجرح والتعديل ج:٦ ص: ١٠٣، ترجمة ٥٤٢ .

البخاري و(الوحدان) للإمام مسلم والجرح والتعديل لابن أبى حاتم، وظهر لي أن أكثرهم مسكوت عنهم فلا جرح فيهم ولا تعديل، أو حُكِمَ عليهم بالجهالة.

فمثلاً عبد السلام البجلي ذكره ابن أبي حاتم[1]. من شيوخ اسماعيل بن أبي خالد، وهذا الشيخ لم يذكره المزي في تهذيبه.

وأيضاً عمير بن نُمير أبو وبرة الهمداني، ذكر ابن حبان أنّ اسماعيل بن أبى خالد روى عنه[2]

وأيضاً حريز بن عثمان، ذكر يعقوب الفسوي[3] أنه روى عن غيلان بن معشر تأكد ، وهو ممن فات المزي.

ولولا مخافة الطول لذكرت ملحقاً بأسماء الرواه الذين فاتوا المزي في تهذيبه.

وهذه أسماء المنتقين مرتبين على حروف المعجم وشيوخهم الضعفاء على النحو الآتي:

أولا : إسماعيل بن أبي خالد :

سبق نقل كلام العجلي في وصفه بالانتقاء ، وللوقوف على حقيقة الأمر قمت بدراسة (ثمانية وتسعين) شيخاً ممن روى عنهم إسماعيل، وقد ذكر المزي منهم (واحداً واربعين) شيخاً.

فتبيّن لي أنّ غالب شيوخه الذين عُرِفوا ثقات .

كما روى عن بعض المختلف فيهم مثل : حنش بن المعتمر ، وأحمد بن بشير المخزومي، وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي .

وروى عن بعض الضعفاء وهم :

١ ـ **إسماعيل بن مسلم المكّي** : متفق على ضعفه ، ورواية إسماعيل عنه مشكوك فيها ، ولم أقف على رواية لابن أبي خالد عنه .

٢ ـ **باذام أبو صالح مولى أم هانئ** : متفق على ضعفه ، روى ابن أبي خالد عنه التفسير ، ومع ذلك تكلّم في تفسيره .

٣ ـ **السري بن إسماعيل** : متروك عند أغلب النقاد ، ولم أعثر على رواية ابن أبي خالد عنه ، وإن وجدت فهي بحكم النادر ، والله أعلم .

---

(١) ابن أبى حاتم: الجرح والتعديل، ج٦، ص٤٥، ترجمة ٢٣٥.

(٢) ابن حبان: الثقات، ج٥، ص٢٥٧، ترجمة ٤٧٢٤.

(٣) يعقوب الفسويك المعرفة، ج٣، ص٢٠٥

البخاري و(الوحدان) للإمام مسلم والجرح والتعديل لابن أبى حاتم؛ وظهر لي أن أكثرهم مسكوت عنهم فلا جرح فيهم ولا تعديل، أو حُكِمَ عليهم بالجهالة.

فمثلاً عبد السلام البجلي ذكره ابن أبي حاتم[1]. من شيوخ اسماعيل بن أبي خالد، وهذا الشيخ لم يذكره المزي في تهذيبه.

وأيضاً عمير بن نُمير أبو وبرة الهمداني، ذكر ابن حبان أنّ اسماعيل بن أبى خالد روى عنه[2]

وأيضاً حريز بن عثمان، ذكر يعقوب الفسوي[3] أنه روى عن غيلان بن معشر، وهو ممن فات المزي.

ولولا مخافة الطول لذكرت ملحقاً بأسماء الرواه الذين فاتوا المزي في تهذيبه.

وهذه أسماء المنتقين مرتبين على حروف المعجم وشيوخهم الضعفاء على النحو الآتي:

أولا : إسماعيل بن أبي خالد :

سبق نقل كلام العجلي في وصفه بالانتقاء ، وللوقوف على حقيقة الأمر قمت بدراسة (ثمانية وتسعين) شيخاً ممن روى عنهم إسماعيل، وقد ذكر المزي منهم (واحداً وأربعين) شيخاً.

فتبيّن لي أنّ غالب شيوخه الذين عُرِفوا ثقات .

كما روى عن بعض المختلف فيهم مثل : حنش بن المعتمر ، وأحمد بن بشير المخزومي، وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي .

وروى عن بعض الضعفاء وهم :

١ ـ **إسماعيل بن مسلم المكّي** : متفق على ضعفه ، ورواية إسماعيل عنه مشكوك فيها ، ولم أقف على رواية لابن أبي خالد عنه .

٢ ـ **باذام أبو صالح مولى أم هانيء** : متفق على ضعفه ، روى ابن أبي خالد عنه التفسير ، ومع ذلك تكلُم في تفسيره .

٣ ـ **السري بن إسماعيل** : متروك عند أغلب النقاد ، ولم أعثر على رواية ابن أبي خالد عنه ، وإن وجدت فهي بحكم النادر ، والله أعلم .

---

(١) ابن أبى حاتم: الجرح والتعديل، ج٦، ص٤٥، ترجمة ٢٣٥.

(٢) ابن حبان: الثقات، ج٥، ص٢٥٧، ترجمة ٤٧٢٤.

(٣) يعقوب الفسويك المعرفة، ج٣، ص٢٠٥

٤ ـ **عمرو بن ثابت بن أبي المقدام الكوفي** : ضعفه المحدّثون في حديثه ورأيه ـ غلّوه في التشيّع ـ، إلا أن أبا داود ذكر أنّ أحاديثه مستقيمة ، ولم أقف على رواية لابن أبي خالد عنه .

٥ ـ **نُفَيع بن الحارث أبو داود الأعمى** : تركه أكثر المحدّثين ، وكذّبه بعضهم ، وقد وجدت لابن أبي خالد عنه حديثين .

٦ ـ **يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي** : اختلط بأخرة وصار يتلقّن ، فضعفوه لأجل ذلك ، وقد وقفت على حديثين لإسماعيل عنه ، ويوجّه ذلك على أنّه سمع منه قبل أن يختلط ، والله أعلم .

فظهر من هذا أنّ إسماعيل بن أبي خالد قليل الرواية عن الضعفاء ، كما أنّ روايته عن بعضهم غير ثابتة ، أو نادرة ، أو طرأ الضّعف بعد روايته عنهم .

ثانيا : أيوب السختياني :

صرّح بأنّه لا يروي إلا عن الثّقات كما سبق ، وللوقوف على ذلك قمت بدراسة (أربعة وتسعين) شيخاً من شيوخه ، وذكر المزي (ثمانية وخمسين) منهم وتبيّن لي ما يأتي :

أنّ غالب من روى عنهم ممّن عُرِفوا ثقات .

وروى عن بعض الضعفاء وهم :

١ ـ **ليث بن أبي سليم بن زُنَيْم القرشي**: اختلط بأخرة فاضطرب حديثه، ولم يتبيّن لي إن كان روى عنه قبل الاختلاط أو بعده، لكن أيوب من كبار المحدّثين، ومثله لا يروي عن مختلط، والله أعلم.

٢ ـ **محمد بن جابر بن سَيَّار بن طارق الحنفي** : طرأ عليه من سوء الحفظ بسبب ذهاب كتبه واختلاطه ، وما أعقب ذلك مما أصابه من العمى وقبوله التلقين بأخرة، والظاهر أنّ أيوب سمع منه قبل اختلاطه والله أعلم .

ومما سبق يتبين ندرة رواية أيوب عن الضعفاء .

ثالثاً : بكير بن عبد الله بن الأشجّ :

سبق نقل ما يدلّ على أنه ينتقي ، وقد قمت بدراسة (مائة وعشرة) ، من شيوخه ، ذكر المزي منهم (اثنين وستين) ، وتبين لي أنّ غالب شيوخه ثقات مقبولون عند العلماء .

وروى عمّن اختلف فيهم مثل : شعبة بن دينار مولى ابن عباس ، وشريك بن أبي نمر .

ولم أجد في شيوخه من اشتهر بالضّعف وإن وجِد فهو نادر ، مما يدلّ على أنّه ينتقي والله أعلم

رابعاً : حريز بن عثمان :

سبق نقل قول أبي داود في أنّ شيوخ حريز كلهم ثقات، وقمت بدراسة (خمسة وخمسين شيخا) ، ذكر المزي (خمسة وثلاثين شيخا) ، فتبين لي أنّ غالبهم ثقات .

كما روى عن آخر مختلف فيه وهو يزيد بن صالح الرحبي الحمصي .

ووجدت من خلال الدراسة أنّه نادر الرواية عن الضعفاء ، فلم أقف له إلا على راو ضعيف هو أبو بكر بن أبي مريم الغساني : وكان سبب ضعفه هو اختلاطه ، ولكن لم أجد رواية لحريز عنه، ولم يُذكر من روى عنه قبل اختلاطه أو بعده ، فإن ثبت أنه روى عنه فهو قبل اختلاطه والله أعلم ؛ لأنه بلديّه .

وهذا يؤكّد ما أطلقه ابو داود من أنّ شيوخ حريز كلّهم ثقات .

خامساً : الحسن البصري :

سبق نقل بعض النصوص الواردة في انتقاء الحسن ، وتبيّن أنّ هناك اختلافاً فيه ، وقد قمت بتتبع من روى عنه الحسن فبلغوا عندي (ثلاثة وثمانين شيخا) ذكر المزي منهم في ترجمته (واحداً وستين) ، وتبيّن لي أنّ غالبهم من الصحابة والتابعين الثقات .

إلا إنّي وقفت على اثنين من الضعفاء الذين روى عنهما وهما :

١ ـ **عليّ بن زيد بن جُدعان التيميّ** : كان الحسن البصري يراه ثقة ، ولذا لا إشكال في روايته عنه .

٢ ـ **يزيد بن أبان الرّقاشي** : أحد العبّاد الزهاد ، لكنه متّفق على ضعفه ، لغفلته عن صناعة الحديث، وظهر لي أنّ رواية الحسن عنه نادرة ، وما وقفت للحسن عنه إلا على حديث واحد ، والله أعلم .

وذكر الشريف حاتم العوني أنه لم يقف إلا على اثنين ممن تكلّم فيه من شيوخ الحسن، وهما:

الأول : معبد الجهني : وذكر أنه لم يثبت أنّ الحسن روى عنه ، وبيّن ذلك ، وحتى لو ثبتت روايته عنه فإنّ معبداً صدوق مع بدعته [1] .

---

(١)العوني : المرسل الخفي ، ج ١ ص ٣٨٦ ـ ٣٨٨ .

والثاني : صخر بن قدامة ، وذكر أنه لا وجود لهذا الراوي أصلا بل صوابه : (عبد الله بن قدامة بن صخر العقيلي) ، وهو ثقة بل معدود في الصحابة ، وسبب عدّه من شيوخه أنّ الراوي وهم فقلب الاسم فاتهم الحسن بالتدليس عن راو ضعيف لا وجود له [1] .

وهذا كلّه يؤكّد قول من قال : إنّ الحسن لا يحدّث إلا عن ثقة ، إلا في النادر .

سادساً : زائدة بن قدامة :

سبق نقل كلام الحاكم في زائدة بأنّه لا يحدّث إلا عن الثقات ، وللوقوف على حقيقة ذلك قمت بدراسة (تسعة وستين) ممن روى عنهم زائدة، وذكر المزي منهم في ترجمته (ثلاثة وخمسين)، فتبين أن غالب من روى عنهم ثقات .

وروى عن مختلف فيهم مثل : إسماعيل بن عبد الرحمن السدي ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى .

وروى عن بعض الضعفاء وهم :

١ ـ **إبراهيم بن مسلم الهجري** : ضعفه أكثر المحدّثين ، وأنكروا عليه رفعه موقوفات ، وخاصة أحاديثه عن أبي الأحوص عن ابن مسعود ، وروى عنه زائدة من حديثه عن أبي الأحوص عن ابن مسعود مرفوعاً وموقوفاً ، فالظاهر أنه كان يميّز ذلك، لكن يبقى محتملا ، والله أعلم .

٢ ـ **حكيم بن جبير الأسدي** : رمِي بالتشيّع ، وذكر القطان أنّ زائدة روى عنه ، مع إشارته إلى قلّة حديث حكيم ، والذي يظهر لي ندرة حديث زائدة عنه ، فما وقفت على غير حديث واحد عنه، مما يشعِر بقلّة روايته عنه، مع أنّ المعروف عن زائدة شدة موقفه من أهل البدع.

٣ ـ **عليّ بن زيد بن جُدعان التيميّ** : أكثر المحدّثين على ضعفه ، وروى عنه زائدة عدة أحاديث، ولم يتبيّن لي إن كان ثقة عنده أو لا .

٤ ـ **يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي** : اختلط بأخرة وصار يتلقّن ، فضعفوه لأجل ذلك ، وقد روى عنه زائدة جملة من الأحاديث ، فيوجّه ذلك على أنه سمع منه قبل الاختلاط ، والله أعلم .

٥ ـ **ليث بن أبي سليم بن زُنَيْم القرشي** : اختلط بأخرة فاضطرب حديثه ، ولم يتبيّن لي إن كان روى عنه قبل الاختلاط أو بعده ، وقد ذكر ابن حجر في تقريبه أنّه اختلط فلم يتميّز حديثه فتُرك ، ولكن يبعد أن يروي عنه زائدة في اختلاطه .

---

(١)العوني : المرسل الخفي ، ج ١ ص ٣٩١ .

وما سبق يعطي فكرة عن أنّ زائدة ينتقي شيوخه في الغالب ، والله أعلم .

سابعاً : زيد بن أسلم :

كنت قد بينت في موضع سابق أنّه لم يرد نصٌّ صريحٌ في انتقاء زيد بن أسلم شيوخه ، وأنّ الأمر فيه يبقى محتملاً ، ولما كان الأمر كذلك قمت بدراسة (خمسة وستين) من شيوخه ، ذكر الإمام المزي منهم في ترجمته (ثلاثة وثلاثين) ، فتبين لي أنّه روى عن الضعفاء ما يأتي :

١ ـ **عبد الرحمن بن البيلماني:** متفق على ضعفه عند النقاد، ووقفت على حديثين لزيد عنه.

٢ ـ **مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبيرالأسدي :** اتفق المحدّثون على ضعفه؛ لكثرة غلطه ، ووقفت على بعض الأحاديث لزيد عنه .

٣ ـ **يزيد بن عياض بن جُعدبة الليثي :** تركه أكثر المحدّثين وكذّبه مالك وغيره ، ورواية زيد بن أسلم عنه مشكوك فيها كما أفاد كلام لابن عدي والمزي .

وهذا يشير إلى أنّ زيد ينتقي من حيث الجملة ، لقلّة روايته عن الضعفاء ، والله أعلم .

ثامناً : سفيان بن عيينة :

بينت في موضع سابق أنه لم يرد نصٌّ صريحٌ في انتقاء ابن عيينة ، وللوقوف على حقيقة طريقته في الأخذ عن شيوخه ، قمت بدراسة (متين واثنين) من شيوخه الذين ذكرهم المزي في ترجمته فتبين أنّ غالب شيوخه ثقات مقبولون عند النقاد .

وروى عمن اختلف فيهم مثل : جعفر بن ميمون بياع الأنماط ، وسالم بن أبي حفصة الكوفي ، وعمرو بن مسلم الجَنَدي ،ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، ومجالد بن سعيد ، وخُصَيْف بن عبد الرحمن الجزري .

وروى عمّن يأتي من الضعفاء :

١ ـ **إبراهيم بن مسلم الهجري :** ضعّفه ابن عيينة وروى عنه ، وغالب ما عيب عليه رفعه أحاديث موقوفة ، وجاء في كلام ابن عيينة ما يفيد أنه كان يميّز حديثه ، مما يقتضي صحة حديثه عنه .

٢ ـ **إسماعيل بن مسلم المكّي :** متفق على ضعفه ، وروى عنه ابن عيينة بعض الأحاديث .

٣ ـ **جابر بن يزيد الجعفي :** روى عنه ابن عيينة مع أنّه تكلّم فيه ، والظاهر أنّ روايته عنه قبل أن يُحدِثَ القول بالرجعة ، لقوله : أنّ الناس كانوا يحملون عنه قبل أن يظهر ما أظهر ـ كما سبق نقله عنه في محلّه ـ ، كما أنّ الساجي نقل عنه أنه كذّبه .

٤ ـ **الحسن بن عُمارة الكوفي** : روى عنه وتكلّـم في حفظـه ، كمـا تكلّـم في حديثـه عـن الزهـري وعمرو بن دينار ، ولذا فلا إشكال في روايته عنه ، ولم أقف على حديثه عنه.

٥ ـ **حكيم بن جبير الأسدي** : رمي بالتشيّع ، واختلف في حاله هل هو ممـن كـثر خطـؤه أو قـلّ ، والظاهر ندرة حديث سفيان عنه ، وقد وقفت على حديث واحد عنه .

٦ ـ **داود بن يزيد الأودي** : كان يتلقّن ويقول بالرجعة ، واتفق المحدّثون على ضعفـه ، ومـع ذلـك حدّث عنه سفيان وكان يكنّيه أحياناً ، وتكنيته له تحتمل ضعفه عنده ، والله أعلم ، وظهر لي قلّة حديثه عنه .

٧ ـ **زمعة بن صالح الجَنَدي** : أكثر النقاد على ضعفه ، وأما رواية ابن عيينة عنـه فـالذي يظـهر أنّ ابن عيينة كان لا يرضاه لأنّ سفيان روى عن هشام بن حُجَير أنه قال فيه :(مالك وللحديث؟)

ومع هذا فلم أجد سفيان روى عنه إلا حديثاً موقوفاً على طاوس اليماني .

٨ ـ **سعيد بن المَرْزُبان أبو سعد البقال:** كان ابن عيينة يضعّفه ، وروى عنه أحاديث قليلة

٩ ـ **صالح بن أبي الأخضر اليمامي** : ضعفه أكثر النقاد ، وخاصـة عـن الزهـري، ولم أجـد روايـة لابن عيينة عنه .

١٠ ـ **عاصم بن عبيد الله العدوي المدني** : ضعّفه ابنُ عيينة ، ومـع ذلـك روى عنـه ، وظـهر مـن خلال تتبع حديثه أنّه أقلّ الرواية عنه ، فما وجدت لـه عـن عـاصم غـير حديثـين مرفوعـين ، وبعض الأحاديث الموقوفة على عمر بن الخطاب .

١١ ـ **عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري** : متّفق على ضعفه ، واتّهمه بعضُهم ، وسمـع منه ابنُ عيينة في صغره ، وكان أولَ من جالسه ، وروى عنه الحديث وكان فيما بعد يُضعّفه .

١٢ ـ **علي بن زيد بن جُدعان التَّيمي** : روى عنه ابن عيينة مع أنه كان يضعّفه ، ووقفت على جملة من أحاديثه عنه .

١٣ ـ **عِمْران بن ظَبيان الحنفي الكوفي** : ضعفه أكثر النقاد ، وقد روى عنه ابن عيينة أحاديث .

١٤ ـ **كثير بن إسماعيل النوّاء أبو إسماعيل** : ضعفه جمهور المحدّثين إلا العجلي فقد قـوّاه ، وذكـره ابن حبان في الثقات ، وكان غالياً في التشيّع ، ويروي أحاديث منكرة، ولم أقف إلا على حديث واحد لابن عيينة عنه ، والله أعلم .

١٥ ـ **محمد بن السائب الكلبي** : تركه أكثر المحدثين ، واتهمه غير واحد بالكذب، وذكر ابن عدي ابن عيينة فيْمَن رَوَى عنه ، وبيّن أنّ المحدّثين رضوه في التفسير دون الحديث .

١٦ ـ **مسلم بن كيسان الملائي الأعور** : اختلط بأخرة ، فيكون سفيان أخذ عنه قبل اختلاطه .

١٧ ـ **يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي** : اختلط بأخرة وصار يتلقّن ، فضعفوه لأجل ذلك ، وقد ورد أنّ ابن عيينة ذكر ما يفيد أنّ يزيد تلقّن بأخرة ، ولذا فإنّ رواية ابن عيينة عنه كانت قبل الاختلاط وقبوله التلقين .

١٨ ـ **يعقوب بن عطاء بن أبي رباح المكّي** : ضعفه أكثر النقاد ، وذكر ابن حبان أنه إذا لم يرو عنه إلا ثقة فروايته مستقيمة ، وذكر ابن عدي أنّ أكثر الغرائب هي من جهة بعض الشيوخ ، وقد روى عنه ابن عيينة أحاديث .

١٩ ـ **محمد بن جابر بن سيار السحيمي** : طرأ عليه سوء الحفظ بسبب ذهاب كتبه واختلاطه ، وما أعقب ذلك مما أصابه من العمى وقبوله التلقين بأخرة ، وتحمل رواية ابن عيينة على ما قبل الاختلاط .

وهذا كلّه لا يعكّر على وصف ابن عيينة بالانتقاء من حيث الجملة ؛ لأنه ظهر أن الضعفاء الذين روى عنهم منهم من طرأ عليه الضعف بأخرة ، ومنهم من كانت روايته عنهم نادرة ، ومنهم من عرف سفيان حالهم من الضعف وروى عنهم مما يدلّ على أنه ميّز حديثهم وانتقى منه .

تاسعاً : شعبة بن الحجاج :

كثرت النصوص عن الأئمة في الإشادة بانتقائه الشيوخ ، وسبق نقل بعضاً من أقوالهم في ذلك ، ولتبين حقيقة شيوخه قمت بدراسة (ثلاثمائة وسبعين) شيخاً ، ذكر المزي منهم في تهذيبه في ترجمة شعبة (ثلاثمائة واثنين) ، فتبين لي أنّ القسم الأكبر منهم ثقات .

وقد روى أيضا عن بعض من اختُلِف فيه وهذا أمر يشترك فيه مع غيره ، ومن هؤلاء : إسماعيل بن عبد الرحمن السدي ، وعبد الأعلى بن عامر الثعلبي ، وعطاء الخراساني ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، ومجالد بن سعيد .

كما تبين لي أنّه روى عن بعض الضعفاء وهم :

١ ـ **إبراهيم بن مسلم الهجري** : عاب عليه شعبة رفعه موقوفات ، ومع ذلك روى عنه ، مما يقتضي أنّه ميّز ذلك .

٢ ـ **أشعث بن سوار الكندي** : ضعيف عند أكثر النقاد من جهة حفظه ، وذكر الدارقطني أن شعبة روى عنه حديثاً واحداً .

٣ ـ **ثوير بن فاختة الكوفي** : ضعّفوه لغلوُه في التشيُّع ، وذكر ابن عدي وابن حبان أنّ أثر الضعف بيّن على حديثه ، وذكر البزار أنّ شعبة وغيره احتمَلُوا حديثه ، وما وقفتُ إلا على حديث واحد لشعبة عنه ، مما يُشعِر بقلّة حديث شعبة عنه أو ندرته ، والله أعلم .

٤ ـ **جابر بن يزيد الجعفي** : كان شعبة يوثّقه ، ويدافع عنه ، مع علمه ببدعته .

٥ ـ **حكيم بن جبير الأسدي** : ذُكِرَ فيمَن روى عنه شعبة ، وثبت أنّ شعبة تركه بعد أنْ روى عنه مِن أجل تفرُّده بحديث الصدقة .

٦ـ **حنظلة السدوسي** : اختلط بآخرة ، وحدّث عنه شعبة ، وهو لا يحدّث عن المختلطين.

٧ ـ **داود بن يزيد الأودي** : ذكر الثوري أنّ شعبة كان يحدِّث عنه تعجّباً .

٨ ـ **زيد بن الحواري العمّي** : روى عنه شعبة وكان لا يحمد حفظه ، وقد روى عنه عدّة أحاديث .

٩ ـ **سعيد بن المَرْزُبان أبو سعد البقال** : ضعفه أكثر النقاد ، وروى عنه شعبة حديثاً واحداً كما صرّح أبو داود .

١٠ ـ **شَرَقي بن قطامي الكوفي** : ذكروا شعبة فيمَن روى عنه ، والثابت عن شعبة أنّه كذّبه ، والراجح أنّ شعبة لم يرو عنه غير الحديث الذي كذّبه فيه ، والله أعلم.

١١ ـ **عاصم بن عبيد الله العدوي المدني** : ضعفه شعبة ، ولكنه احتمله فروى عنه بعض الأحاديث ، ووجدت له عنه حديثين .

١٢ ـ **عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري** : متفق على ضعفه ، واتُّهمه بعضهم ، وذكرَ الخطيبُ البغدادي أنّ شعبة روى عنه باسم عبد الكريم المعلّم ، وذكر له حديثاً ، وما وقفت لشعبة على غيره عن عبد الكريم .

١٣ ـ **عبيدة بن مُعَتِّب الضبّي** : اختلط بآخرة ، وروى عنه شعبة ، ولكن قبل اختلاطه كما صرّح بذلك .

١٤ ـ **عِسْل بن سفيان التميمي أبو قرّة** : متّفق على ضعفه ، على قلّة حديثه ، وروى عنه شعبة، وذكر ابن عدي ثلاثة أحاديث لشعبة عنه .

١٥ ـ **عليّ بن زيد بـن جُدعـان التيمـيّ** : روى عنـه شـعبة قبـل اختلاطـه ، وتكلّـم فيـه في رفعـه موقوفات ، والظاهر أنّه بعد أنْ تغيّر والله أعلم .

١٦ ـ **محمد بن السائب الكلبي** : تركه أكثر المحدثين ، واتّهمه غير واحد بالكذب، وذكر ابـو داود أنّ شعبة روى عنه حديثاً واحداً ، وذكر ابن عدي أنّ شعبة حدث عنـه شـيئاً يسـيراً غـير مسـند ، ورضيه في التفسير .

١٧ ـ **مسلم بن كيسان الملائي الأعور** : اختلط بآخرة ، وشعبة لا يـروي عـن المختلطـين ، فتوجّـه روايته على أنّها قبل الاختلاط .

١٨ ـ **موسى بن عبيدة الرّبذي** : متّفق على ضعفه لغفلته ، ونكارة أحاديثه وخاصة عن عبد الله بن دينار ، وذكر الإمام أحمد أنّ ضعفه خَفِيَ على شعبة ، ولو بان له ما بان لغـيره مـا روى عنـه ، وبعد التتبّع لم أجد إلا حديثاً لشعبة عنه ، مما يُشعر بندرة حديثه عنه أو قلّته ، والله أعلم .

١٩ ـ **يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي** : اختلط بـآخرة وصـار يتلقّـن ، فضعفـوه لأجـل ذلك ، وقد ثبتت رواية شعبة عنه ، كما نُقِل ايضا أنّ شعبة تكلّم فيـه ، بأنّـه يرفـع موقوفـات، ولذا فإنّ رواية شعبة عنه توجّه على أنّها قبل الاختلاط ، لأن شعبة تكلّم فيه ، ولأنّه لا يروي عن مختلطٍ ابداً .

٢٠ ـ **ليث بن أبي سليم بن زُنَيْم القرشي**: اختلط بآخرة فاضطرب حديثه ، وشـعبة لا يـروي عـن مختلط أبداً .

ومما سبق يلاحظ أنّ روايته عن الضعفاء كانت على أوجه ،منها أنّ الضعف طـرأ بعـد أخـذه عن الراوي ، ومنهم من انتقى من حديثهم ، أو تركهم بعد الروايـة عنـهم ، ومنـهم مـن رضيـه في التفسير دون الحديث ، أو حدث عنه تعجّبا ، وبعضهم خفي عليه ضعفه ، أو كان يـراه ثقـة عنـده، إلى غير ذلك مما يعتذر به عنه ، وهذا كلّه لا يعكّر على عدّه في جملة من ينتقي والله أعلم.

عاشراً : عامر الشّعبي :

تبين في موضع سابق أنّ هناك من نصّ على أن الشعبي لا يروي إلا عن الثقات ، وهناك من صحح مرسلاته دون الإشارة إلى من سمّاه ، وكشفاً لحقيقة الأمر قمت بدراسة (مائة وثلاثة عشر) من شيوخه ، وذكر المزي منهم في ترجمته (مائة وستة) وتبين لي :

أنّ غالب من روى عنهم الشعبي كانوا من الصحابة والتابعين الثقات .

وظهر في شيوخه اثنين من الضعفاء وهم :

١ ـ **الحارث الأعور** : روى عنه الشَّعبي كثيراً من حديثه عن عليّ موقوفاً ومرفوعاً ، مع تكذيبه له، وأكثر ما أخذ عنه الفرائض عن عليّ ، كما صرح الشعبي بذلك ، وروى في فضائل أبي بكر وعمر . ووجَّه بعض العلماء تكذيب الشعبي له على أنه كذّبه في رأيه لا في حديثه.

٢ ـ **سفيان بن الليل الكوفي** : لم يصحّ أنّ الشعبي روى عنه ، والله أعلم .

فظهر مما سبق ، أنّ الشعبي نادر الرواية عن الضعفاء ، والله أعلم .

حادي عشر : عبد الله بن عون :

وردت بعض النصوص التي تفيد أنه ينتقي الشيوخ ، وفي دراسة قمت بها لمن روى عنهم ، وقد بلغوا (سبعين) شيخاً ، ذكر المزي في ترجمته : (أربعة وثلاثين) ، تبين لي :

أنّ غالب شيوخه ثقات .

وروى عن الضعفاء ما يأتي :

١ ـ **الربيع بن بدر التميمي** : قال أكثر المحدّثين بتركه ، وذُكِرَ ابن عون فيمن روى عنه ، ولكن لم أعثر على رواية واحدة عنه ، فإن وُجِد فهو بحكم النادر ، والله أعلم .

٢ ـ **عليّ بن زيد بن جُدعان التيميّ** : ضعّفه أكثر النقاد ، وروى عنه ابن عون أحاديث ، ولم يتبيّن إن كان يوثّقه أو لا .

٣ ـ **عمارة بن جُوين أبو هارون العبدي : متروك عند أكثر المحدّثين، ذَكَرَ** يحيى القطان أنَّ ابنَ عون لم يزل يروي عنه حتى مات ، كما ذكر ابن عدي أنَّ ابن عون حدّث عنه بغير حديث ، وقد ذكر ابن عدي حديثاً له عنه .

٤ ـ **محمد بن جابر بن سيّار السحيمي** : طرأ عليه من سوء الحفظ بسبب ذهاب كتبه واختلاطه، وما أعقب ذلك مما أصابه من العمى وقبوله التلقين بأخرة ، ولم يتبيّن إن كان روى عنه قبل الاختلاط أو بعده ، ولكنّ ابن عون من كبار المحدّثين ، فيبعد أن يأخذ عنه في اختلاطه ، والله أعلم .

ومما سبق يظهر أنّ ابن عون روى عن بعض الضُّعفاء ، وهذا لا يمنع من عدّه في جملة من ينتقي ، فإنّ الرواية عن الضعفاء قلّ أن يسلم منها أحد ، والله أعلم .

ثاني عشر : عبد الله بن المبارك :

وردت عدّة نصوص تفيد أنه ينتقي شيوخه ، وسبق توضيح ذلك في محلّه ، وللوقوف على حقيقة هذا الأمر قمت بدراسة (مائتين وخمسة عشر) شيخاً ذكرهم المزي في ترجمته ، فتبين لي ما يأتي :

أنَّ غالب شيوخه ثقات مقبولون عند العلماء .

وتبين أيضا أنّه روى عن جماعة اختُلِف فيهم وهم : عتبة بن أبي حكيم الهمداني ، وعمران بن زيد الثعلبي الملائي ، وفليح بن سليمان بن أبي المغيرة المدني ، ومحمد بن أبي حفصة، وأجلح بن عبد الله الكندي ، ومجالد بن سعيد . وابن لهيعة.

وروى عن الضعفاء ما يأتي :

١ ـ **أبو بكر بن أبي مريم الغساني :** سبب ضعفه هو اختلاطه ، وروى عنه ابن المبارك ، وأكثر ما روى عنه في الزهد ، ولم يتبيّن إن كان حدّث عنه قبل الاختلاط أو بعده ، ولكن يبعد أن يحدّث عنه في حال اختلاطه[1] .

٢ ـ **أسامة بن زيد العدوي:** ضعفوه لسوء حفظه ، ووجدت حديثاً واحداً من رواية ابن المبارك عنه، والظاهر لي أنه أقلّ من الرواية عنه .

٣ ـ **إسماعيل بن مسلم المكّي :** ذكر البخاري أنَّ ابن المبارك تَرَكَه ، لكنه ربما روى عنه ، مما يُشعِر بندرة روايته عنه .

٤ ـ **الحكم بن عبد الله الأيلي :** ذكره المزي وغيره فيمن روى عنه ابن المبارك ، والثابت أنّه تركه ، وكان شديد الحمْل عليه .

٥ ـ **حنظلة السدوسي :** اختلط بأخرة ، والظنّ بأمير المؤمنين في الحديث أنّه حدّث عنه قبل اختلاطه .

٦ ـ **رشدين بن سعد المصري:** متّفق على ضعفه ، وقد روى عنه ابن المبارك عدة أحاديث.

---

(١) قال محمد بن مصفى : (سمعت بقية بن الوليد يقول : أخذت بيد عبد الله بن المبارك فادخلته على أبي بكر بن أبي مريم ، وصفوان بن عمرو فسمع منهما) . الطبراني ، مسند الشاميين ، تحقيق حمدي السلفي ، بيروت مؤسسة الرسالة ، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ، ج: ٢ ص: ٣٣٦ .

٧ ـ **الزبير بن سعد الهاشمي** : متفق على ضعفه لنكارة حديثه على قلّتة ، ومع ذلك روى عنه ابن المبارك .

٨ ـ **صالح بن أبي الأخضر اليمامي** : ضعفه أكثر النقاد ، وخاصة عن الزهري، وقد روى عنه ابن المبارك أحاديث عن الزهري وعن غيره .

٩ ـ **عبد الرحمن بن زياد الإفريقي** : ضعفه أكثر المحدّثين لكثرة الغرائب والمنكرات في حديثه ، ووثقه بعضهم ، وكان ابن المبارك روى عنه أحاديث ، فلعلّه كان يراه ثقة والله أعلم.

١٠ ـ **محمد بن السائب الكلبي** : تَرَكَه أكثرُ المحدثين ، واتهمه غير واحد بالكذب، وذكروا ابن المبارك فيمن روى عنه ، ولكن لم أعثر على رواية له عنه ، ولعلّه روى عنه في التفسير ، فقد ذكر ابن عدي أنّ جماعة من المحدثين كابن عيينة وحماد بن سلمة وغيرهم من الثقات رضوه في التفسير دون الحديث .

١١ ـ **محمد بن عمرو الواقفي أبو سهل البصري** : متفق على ضعفه ، ينفرد بالمناكير على قلّة حديثه، ووجدت حديثاً موقوفاً رواه ابن المبارك عنه ، ولم أعثر على غيره .

١٢ ـ **المثنّى بن الصبّاح اليماني** : اختلط بأخرة ، وتوجّه رواية ابن المبارك عنه على أنّها قبل اختلاطه .

١٣ ـ **مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبيرالأسدي** : اتّفق المحدّثون على ضعفه؛ لكثرة غلطه ، وروى عنه ابن المبارك عدّة أحاديث .

١٤ ـ **موسى بن عبيدة الرّبذي** : متّفق على ضعفه لنكارة أحاديثه ، وخاصة عن عبد الله بن دينار ، وكان من العباد الصالحين ، إلا أنّه أصابته غفلة عن الحفظ والإتقان، وروى عنه ابن المبارك جملة من الأحاديث ، وأكثرها في الزهد .

١٥ ـ **يحيى بن عبيد الله بن مَوهب التّيمي** : متّفق على ضعفه ، وصرّح بعضهم بتركه ، وذكر الإمام أحمد أنّ ابن المبارك روى عنه في الزهد .

ومن خلال ما سبق يتبين أنّ روايته عن بعض الضعفاء كانت على أوجه ، فمنهم من تركه، ومنهم من روى عنه في الزهد فقط ، ومنهم من روى عنه قبل طروء الضعف عليه ، ولكن يبقى أنّ بعض الضعفاء لم يتّضح وجه روايته عنهم ، وعلى كلّ حال فإنّه يمكن عدّ ابن المبارك فيمن ينتقي من حيث الجملة ، والله أعلم .

ثالث عشر : عبد الرحمن بن مهدي :

يعدُّ من المشهورين بالانتقاء وسبق نقل النصوص في ذلك ، وللوقوف على حال شيوخه ، قمت بدراسة (أربعة وتسعين) شيخاً ذكرهم المزي في ترجمته ، فتبين لي أنّ غالب شيوخه ثقات مقبولون عند النقاد .

وروى عن بعض المختلف فيهم ، ومنهم : ثابت بن قيس الغفاري ، والجراح بن مليح الرؤاسي ، ومعاوية بن صالح بن حُدَيْر الحمصي ، وهشام بن سعد المدني ، وشريك بن عبد الله النخعي القاضي ، وعبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي .

وروى عن الضعفاء ما يأتي :

١ ـ **أسامة بن زيد العدوي :** ضعّفوه لسوء حفظه ، وقد ذكر الفلاس أنّه سمع ابنَ مهديّ يحدثُ عنه ، ولم أجد من ذكر ذلك غيره ، كما لم أعثر على حديثه عنه .

٢ ـ **زمعة بن صالح الجَنَدي :** روى عنه ابن مهدي ثم تركه .

٣ ـ **صالح بن أبي الأخضر اليمامي :** أكثر المحدّثين على ضعفه ، وذكر محمد بن المثنى أنّه كان يسمع ابن مهدي يحدّث عنه ، وما وجدت غير حديث واحد لابن مهدي عنه ، مما يُشعِر بندرة تحديثه عنه .

٤ ـ **محمد بن عمرو الواقفي أبو سهل البصري :** متّفق على ضعفه ، ينفرد بالمناكير على قلّة حديثه ، ووقفت على حديث واحد لابن مهدي عنه .

٥ ـ **جابر بن يزيد الجعفي :** حدّث عنه ابن مهدي ثم تركه كما ذكر الإمام أحمد .

ومما سبق يتبين أنّ رواية ابن مهدي عن الضعفاء لا تؤثّر على وصفه بالانتقاء ، فقد ظهر أنّه ترك بعضهم ، أو كانت روايته عن بعضهم نادرة ، مما يدلّ على أنه كان ينتقي من حديثهم.

رابع عشر : مالك بن أنس :

وهو أشهر من عُرِف بانتقاء الشيوخ ، وسبق نقل الأقوال في ذلك ، وقد قمت بدراسة شيوخه فبلغوا (مائة وخمسة وثلاثين) شيخاً ، ذكر المزي في ترجمته منهم (ستة وتسعين).

وتبيّن لي دقّة ما أطلقه العلماء في شيوخه ؛ فغالبهم ثقات .

وهناك جماعة منهم اختلف فيهم : مثل عطاء بن أبي مسلم الخراساني ، وداود بن الحصين، وكثير بن زيد الأسلمي ، وشريك بن أبي نمر المدني .

كما روى عن بعض الضعفاء وهم :

١ ـ **عاصم بن عبيد الله العدوي المدني** : ضعيف عند أكثر النقاد ، وكان مالك لا يحمد حفظه ، لكنّه روى عنه حديثين مرسلين خارج الموطأ .

٢ ـ **عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري** : متفق على ضعفه ، واتّهمه بعضهم ، وخَفِيَ ضعفُه على الإمام مالك ، فروى عنه ثلاثة أحاديث في حديث واحد ، وهي صحاح مشهورة جاءت من طرق ثابتة كما ذكر ابن عبد البرّ .

فتبيّن من هذا نظافة شيوخه ، وشدّته في الأخذ، مما يجعله في الدرجة الأولى ممن ينتقي .

خامس عشر : محمد بن إدريس الشافعي :

سبق نقل النصوص الدالّة على انتقاء الشافعي ، وللوقوف على حال شيوخه ، قمت بدراسة (خمسة وأربعين) شيخاً ، وذكر المزي (خمسة وثلاثين) منهم ، فتبيّن لي :

أنَّ غالب شيوخه من الثقات .

وروى عن جماعة اختلِف فيهم ، ومنهم : عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ، ومسلم بن خالد الزّنجي .

كما روى عن بعض الضعفاء وهم :

١ ـ **إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي** : احتجّ به الشافعي مع تضعيف المحدّثين له ، لكنّه لم يحتجّ به في حكم أفرده به كما قال ابن عبد البرّ .

٢ ـ **عبد الله بن المؤمّل المخزومي** : ضعَّفه أكثر النقاد ، وقد روى عنه الشافعي عدّة أحاديث ، على قلّة حديثه .

٣ ـ **عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي مليكة المدني** : متّفق على ضعفه ، وقد ذُكِرَ الشافعي فيمن روى عنه ، ولكن لم أقف على رواية له عنه .

٤ ـ **عليّ بن ظبيان العبسي** : متّفق على ضعفه ، وتركه كثير من النقاد ، ولم أقف إلا على حديث واحد من رواية الشافعي عنه ، وإن ثبت غيره ، فالظاهر أنه أقلّ عنه .

٥ ـ **القاسم بن عبد الله بن عمر المدني** : متروك الحديث ، ورماه بعضهم بالكذب، وقد ذكره ابن حبان فيمن روى عنه الشافعي ، ووقفت على حديثين له عنه .

٦ ـ **محمد بن عثمان بن صفوان الجمحي** : ضعفه المحدثون غير ابن حبان فإنه ذكره في الثقات ، وظهر لي من خلال التتبع أن الشافعي لم يرو عنه غير حديث واحد لا يعرف إلا به ، والله ـ تعالى ـ أعلم .

٧ ـ **مطرف بن مازن الصنعاني** : كذبه هشام بن يوسف ، وتبعه ابن معين لأنه أخذ منه أحاديث معمر وابن جريج ثم رواها مباشرة عنهما ، وغالب الأحاديث التي يرويها عنهما بالعنعنة ، وما وقفت إلا على حديث واحد صرح فيه بالتحديث عن معمر، فلعله سمعه منه ، وروى عنه الشافعي عنه عددا من الأحاديث ، مما يدل على أنه كان يرضاه .

ومما سبق يتبين أن الشافعي روى عن بعض الضعفاء ، ومنهم من رآه ثقة ، ومنهم من كان قليل الرواية عنه ، وهذا لا يمنع من عده فيمن ينتقي من حيث الجملة والله أعلم .

سادس عشر : محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب المدني :

وردت نصوص صريحة في أنه لا يروي إلا عن ثقة باستثناء البياضي ، وللوقوف على دقة هذا الإطلاق ، قمت بدراسة (سبعة وتسعين) شيخا ، وذكر المزي منهم في ترجمته (واحدا وخمسين) ، فتبين لي أن جماعة منهم ثقات مقبولون عند العلماء .

وروى عن جماعة اختلف فيهم مثل : شرحبيل بن سعد المدني ، وشعبة بن دينار مولى ابن عباس .

وأما الضعفاء من شيوخه فلم أقف على غير راو واحد هو : محمد بن عبد الرحمن أبو جابر البياضي : وقد اتفق المحدثون على ترك حديثه ، وقد جزم ابن معين وأحمد بن صالح المصري أن كل من روى عنه ابن أبي ذئب فهو ثقة غير البياضي ، ووقفت على حديثين من روايته عنه .

وندرة رواية ابن أبي ذئب عن الضعفاء تعد قرينة على أنه ينتقي من حيث الجملة، والله أعلم.

سابع عشر : محمد بن مسلم بن شهاب الزهري :

أثنى الإمام الشافعي وغيره على طريقة الزهري في اختيار رجاله كما سبق بيانه ، ولكن ورد عن الشافعي وغيره ما يفيد أن الزهري روى عن بعض الضعفاء ، وسمى الشافعي سليمان ابن أرقم ، وللوقوف على حال شيوخ الزهري قمت بدراسة (مائتين وتسع) من شيوخه ، وذكر المزي

منهم (مائةً وستاً وخمسين) ، فتبيّن لي أنّه لم يرو عن ضعيف غير سليمان بن أرقم البصري ، وأكثر النقاد على تركه ، ومع ذلك روى عنه الزهري ، وبيّن الشافعي أنّه خَفِي عليه ضعفه ، والله أعلم .

ثامن عشر : محمد بن المنكدر :

سبق نقل قول لابن عيينة في صحة مرسلاته ، مما يدلّ على تحرّيه كما قال ابن حجر ، وللوقوف على حقيقة ما صرّح به ابن عيينة ، قمت بدراسة (أربعة وأربعين) ممن روى عنهم ابن المنكدر ، وذكر المزي منهم أربعة وثلاثين) فتبيّن لي :

أنّ غالب من روى عنهم من الصحابة والثقات .

وروى عن اثنين من الضُعفاء هما :

١ ـ **عبد الرحمن بن البيلماني** : لم أجد أحداً ذكر ابن المنكدر فيمن روى عنه ، لكن وقفت له على حديث واحد عنه رواه الشافعي ، وهو منقطع ، والظاهر أنه لم يرو غيره ، وإنْ ثبت فهو بحكم النادر ، والله أعلم .

٢ ـ **يزيد بن أبان الرّقاشي** : أحد العبّاد الزهاد ، لكنه متّفق على ضعفه ، لغفلته عن صناعة الحديث ، وظهر لي أنّ رواية ابن المنكدر عنه بحكم النادر ، وبالكاد وقفت له على حديث واحد ، والله أعلم .

وبهذا يتبيّن أنّ ابن المنكدر نادر الرواية عن الضعفاء ، والله أعلم .

تاسع عشر : منصور بن المعتمر :

جزم الإمام أبو داود بأنّه لا يروي إلا عن ثقة، وقد تتبعت شيوخه في كتب التراجم فبلغوا (ستين) شيخاً ، وذكر المزي منهم (ثلاثة وأربعين) ، فتبين أنّ غالب من روى عنهم ثقات .

وروى عن اثنين من الضعفاء وهم :

١ ـ **باذام أبو صالح مولى أم هانئ** : متّفق على ضعفه ، وروى عنه في التّفسير وفي غيره ،وظهر لي قلّة روايته عنه .

٢ ـ **ميمون أبو حمزة الأعور** : اتّفق النقاد على ضعفه لفحش غلطه ، وكثرة وهمه ، والظاهر أنّ منصور بن المعتمر أقلّ الرواية عنه جداً ، والله أعلم، وما عثرت له عنه إلا على حديث واحد.

وما سبق يدلّ على أنّ منصور نادر الرواية عن الضعفاء ، والله أعلم .

عشرون : وهيب بن خالد :

وصفه أبو حاتم الرازي بأنّه ينتقي ، وللوقوف على حقيقة الأمر تتبعت شيوخه وتحصّل لي منهم (ثمانية وخمسين) ، ذكر المزي في ترجمته منهم (ستة وثلاثين) وتبين أنّ غالب شيوخه ثقات.

وروى عن بعض من اختلف فيهم مثل : النعمان بن راشد الجزري ، وجعفر بن ميمون بياع الأنماط .

وروى عن بعض الضعفاء وهم :

١ ـ **صالح بن محمد بن زائدة أبو واقد الليثي :** ورد عن وهيب أنه صرّح بأنه تركه حين رآه فلم يكتب عنه ، ولكن جاء في رواية أخرى أنّ سليمان بن حرب سمع من وهيب أحاديث عن أبي واقد ، وكان وهيب يكنّيه ، مما يدلّ على أنّه روى عنه مع كونه لا يرضاه .

٢ ـ **عِسْل بن سفيان التميمي أبو قرّة :** متّفق على ضعفه ، على قلّة حديثه ، وروى عنه وهيب عدّة أحاديث .

٣ . **علي بن زيد بن جدعان :** وورد أنّ وهيب كان يضعفه ، ويُنكِر على من يكتب عنه، ولم أعثر على رواية لوهيب عنه ، وكان المزي ذكر في ترجمة وهيبٍ ابنَ جدعان في شيوخه ، ولكنه فاته أن يذكر ذلك في ترجمة ابن جدعان ، فالظاهر أنّ روايةَ وهيب عنه نادرة ، لأنه كان ينكر على من يكتب عنه ، والله أعلم .

ومما سبق يتّضح أنّ وهيباً كان نادر الرواية عن الضعفاء والله أعلم .

حادي وعشرون : يحيى بن سعيد القطان:

تكاثرت النصوص في وصف القطان بالانتقاء ، وسبق نقل بعضاً منها في محلّه ، وللوقوف على حال شيوخه قمت بدراسة (مائة وثلاثين) شيخاً ، وذكر المزي منهم (سبعة وتسعين) فتبيّن لي ما يأتي:

أنّ غالب من روى عنهم ثقات .

وروى عن جماعة اختلف فيهم ، مثل : مجالد بن سعيد ، وعكرمة بن عمار اليمامي ، وأجلح ابن عبد الله الكندي ، وجعفر بن ميمون بياع الأنماط ، والحسن بن ذكوان ، وصالح بن رستم المزني مولاهم أبو عامر ، وعباد بن منصور الناجي.

وروى عن الضعفاء ما يأتي :

١ - **ثابت بن يزيد الأودي** : ضعيف عند عامة النقاد ، وقد روى عنه القطان ثمَّ تركه ، وذكر ابن عدي أنه روى عنه شيئاً من المقطوع .

٢ - **الحسن بن عمارة الكوفي** : ذُكِرَ القطان فيمن روى عنه ، ولكن نقل ابن المثنى أنّه لم يسمع القطان يحدّث عنه ، فالظاهر أنّ القطان تركه ، ولم أقف على حديث للقطان عنه .

٣ - **عاصم بن عبيد الله بن عاصم العدوي المدني** : كان يحيى القطان يساويه بـ: (عبد الله بن محمد بن عقيل) ، وذكر ابن المديني أنّ القطان كان لا يروي عن ابن عقيل ، مما يدلّ على أنّه يضعّفه، وأيضا لم أعثر له على حديث عن عاصم .

٤ - **يحيى بن عبيد الله بن مَوهب التَّيمي** : متّفق على ضعفه ، وصرح بعضهم بتركه ، والثابت أنّ يحيى القطان تركه بآخره .

فتبين مما سبق أنّ الضعفاء المذكورين تكلّم فيهم القطان ، وتبين أنه تركهم ، وهو يدلّ على أن القطان نادر الرواية عن الضعفاء ، والله أعلم .

ثاني وعشرون : يحيى بن أبي كثير :

قال أبو حاتم عنه: إنه لا يروي إلا عن ثقة ، وللوقوف على ذلك ، قمت بدراسة (اثنين وتسعين) شيخاً ، ذكر المزي (تسعة وخمسين) ، وتبين أنّ غالب شيوخه ثقات .

وروى عن الضعفاء ما يأتي :

١ - **بشر بن رافع الحارثي**:أكثر النقاد على ضعفه،ولم أقف على رواية لابن أبي كثير عنه

٢ - **محمد بن الزبير الحنظلي البصري** : متفق على ضعفه ، وقال بعضهم بتركه، لغلبة المناكير على حديثه على قلّته ، وما وقفت إلا على حديث واحد ليحيى عنه، وإن ثبت غيره فهو نادر ، والله أعلم .

فدلّ ما سبق أن يحيى بن أبي كثير نادر الرواية عن الضعفاء ، والله أعلم .

فهذه أسماء المنتقين الذين رووا عن ضعفاء ، ويلاحظ أنّ روايتهم عن بعض الضعفاء كان في الغالب لأسباب لا تؤثّر على وصفهم بالانتقاء ، كأن يكون الضعيف عنده ثقة ، أو روى عنه قبل طروء الضّعف عليه ، أو انتقى من حديثه ، أو تركه بعد أن تبيّن ضعفه ، ولكن روى بعضهم أحيانا عن ضعيف ، ووجه بعض النقاد أنه خفي عليه ضعف الراوي ، ولكن بقي عدد من الضعفاء روى عنهم المنتقون ولم يتبيّن وجه روايتهم عنهم .

ولوحظ مما سبق أنّ هناك أسماء لبعض المعروفين بالانتقاء لم ترد في قائمة من روى عن الضعفاء ، وهم :

١ ـ **إبراهيم بن يزيد النخعي** : ورد كلام لابن عبد البر وغيره في وصفه بالانتقاء ، وقد قمت بدراسة : (تسعة وعشرين شيخا) من شيوخ إبراهيم النخعي الذين ذكروا في مختلف كتب الجرح والتعديل ، وقد ذكر المزي في التهذيب منهم سبعة وعشرين شيخاً ، ولم أقف على ضعيف من شيوخه ، والله أعلم .

٢ ـ **حبيب بن الشهيد الأزدي** : لم تأت عبارة صريحة في انتقائه ، ولكن ورد ما يؤدي معناه ، وللوقوف على حقيقة انتقائه قمت بدراسة (واحد وثلاثين) ممن روى عنهم ، وذكر المزي منهم (سبعة وعشرين) ، فتبيّن أنّ جميعهم صحابة وتابعون ثقات، والله أعلم .

٣ ـ **حسان بن عطية المحاربي** : لم تأت عبارة صريحة في انتقائه ، ولكن ورد ما يؤدي معناه ، وللوقوف على حقيقة انتقائه قمت بدراسة (اثنين وعشرين) من شيوخه ، وذكر المزي منهم (تسعة عشر) ، فتبيّن أنّ جميعهم ثقات ، ولم أقف على من نُصّ على ضعفه ، ولذا أرجّح أنّ حسان بن عطيّة ممن ينتقي شيوخه .

٤ ـ **سعيد بن المسيب** : سبق نقل تصريح ابن المسيب بأنّه لا يأخذ إلا عن الثقات ، وأيضا قمت بدراسة (أربعة وستين) شيخاً ممن روى عنهم ابن المسيب ، وقد ذكر المزي منهم (ثمانية وأربعين) شيخاً ، فتبيّن لي أنّ جلّ روايته كانت عن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وثقات التابعين .

٥ ـ **طاوس بن كيسان** : سبق أنّ طاوس صرّح بما يفيد أنه ينتقي ، وقد قمت بدراسة (عشرين) ممن روى عنهم طاوس ، وذكر المزي منهم (سبعة عشر) ، فتبين لي أنّ جميع شيوخه الذين قمت بدراستهم صحابة وتابعون ثقات .

٦ ـ **القاسم بن عبيد الله بن عبدالله القرشي العدوي** : ورد من كلامه ما يفيد أنه لا يروي إلا عن الثقات ، وقد تبين لي أنه كان مقلاً ، ولم أعثر له إلا على ثلاثة شيوخ كما سبق بيانه في ترجمته ، وهم ثقات .

٧ ـ **محمد بن سيرين الأنصاري البصري** : سبق نقل النصوص الدالّة على انتقائه ، وفي دراسة لـ (ثمانية وسبعين) شيخاً من شيوخه ، وقد ذكر المزي في ترجمته منهم (خمسة وخمسين)، فتبيّن لي أنّ غالب شيوخه من الصحابة والثقات .

وهناك جماعة تكلّم فيهم بما لا يؤثّر فيهم مثل عكرمة مولى ابن عباس ، وخالد الحذّاء .

٨ ـ **محمد بن الوليد الزبيدي** : سبق نقل كلام الإمام أحمد فيه أنه لا يأخذ إلا عن الثقات ، وقد قمت بدراسة (ستة وأربعين) ممن روى عنهم ، ذكر الإمام المزي منهم (تسعة وثلاثين) ، فتبيّن لي أنّ غالب من روى عنهم ـ ممن قمت بدراستهم ـ ثقات مقبولون عند العلماء ، ولم أقف على من نُصَّ على ضعفه من شيوخه ، والله أعلم .

المبحث الثاني

أسباب رواية الموصوفين بالانتقاء عن بعض الضعفاء

المطلب الأول: كتابة حديث الضعيف دون قصد الرواية عنه .

المطلب الثاني: الرِّواية عن الضعيف الموثّق نسبياً .

المطلب الثالث: الرِّواية عن الضعيف قبل التزام الانتقاء .

المطلب الرابع: الرِّواية عن الضعيف قبل طروء الضعف عليه .

المطلب الخامس: الرِّواية عن الضعيف الذي خَفِيَ ضعفه .

المطلب السادس: عدم ثبوت جرح الرَّاوي عند المحدّث الموصوف بالانتقاء .

المطلب السابع: تساهل المحدّث المنتقي في رواية أحاديث الفضائل والرقاق والتفسير ونحو ذلك .

المطلب الثامن: رواية المنتقي عن الضعيف للمعرفة ، أو التعجّب من حديثه .

المطلب التاسع: الرواية عن الضعيف على سبيل الاعتبار لا الاحتجاج .

المطلب العاشر: أن تكون رواية المنتقي عن الضعيف اختياراً لا جهلاً واغتراراً .

المطلب الحادي عشر: انتقاء المحدّث من حديث الضعيف .

المبحث الثاني

أسباب رواية الموصوفين بالانتقاء عن بعض الضعفاء

يُعدّ بحث هذه المسألة على جانب كبير من الأهمية ، من ناحية الإجابة عن التعارض بين وصف المحدث بالانتقاء وبين روايته عن بعض الضعفاء ، والذي قد يؤدي إلى خدش قاعدة المحدث في الانتقاء أو نقضها ، فكان لا بدّ من بيان أسباب رواية المنتقين عن بعض الضعفاء ، لبيان ما قد يكون عذراً لهم .

وقد تصدّى الإمام ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ قديماً لمن عَابَ الإمام مسلماً ـ رحمه الله ـ بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء أو المتوسطين ممن ليس من شرط الصحيح ، وذكر ـ رحمه الله ـ أربعة أسباب لروايته عنهم لا مُعَاب عليه معها[1] .

وتصدّى أيضاً شيخُ المحققين الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في كتابه الرائع : (هدي الساري) للدفاع عن الإمام البخاري في إخراجه لرواةٍ طُعِنَ فيهم ، فبيَّن أنّ من الطّعون ما هو قادح ومنه ليس كذلك ، كما بيّن طريقة البخاري في إخراج أحاديثهم .

فكان لا بدّ هنا من استعراض أسباب رواية من وصف بالانتقاء عن بعض الضُّعفاء، مع التمثيل عليها ، وظهر لي من خلال التتبع أنّها كانت لأغراض معينة ، إما بقصد التّحديث عنهم ، وإما لغير ذلك ، وقسّمتها إلى مطالب كما يأتي :

المطلب الأول: كتابة حديث الضعيف دون قصد الرواية عنه

تظهر أهمية هذا المبحث عندما تجدُ لبعض من وُصِفَ بالانتقاء شيوخاً وُصِفُوا بالضّعف أو التّرك ، فيشكّل ذلك تعارضاً عند بعض من يطّلع عليه .

وتحديد هذه المسألة بالنسبة إلى كل راو فيه صعوبة ، إذ لا تجد إشارةً إلى أن المنتقي سمع من شيخه فقط ولم يرو عنه ، ولكن يفيد في بيان هذه المسالة ما يأتي :

أ – بيّن بعضُ العلماء أنّ هناك فرقاً بين الرّواية والكتابة ، ومن هؤلاء الإمام البارع ابن رجب الحنبلي ـ رحمه الله ـ، إذْ خصّص في كتابه الماتع (شرح علل الترمذي) مساحةً لبيان هذه القضية[2]، وذكر أنّ بعضَ الأئمة كابن معين كان يكتب حديث بعض الضُّعفاء للمعرفة[3]،

---

(١) ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق موفق عبد القادر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٨هـ. الفصل الثامن، ص: ٩٦.

(٢)ابن رجب الحنبلي : شرح علل الترمذي ، ج ١ ، ص ٣٨٤ .

(٣)رُويَ عن ابن معين أنه قال: (كتبنا عن الكذابين، وسجّرنا به التنور، وأخرجنا به خبزاً نضيجاً). الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج١٤، ص١٨٤. ومما يوضّح ذلك أيضا ما قاله ابن أبي شيبة: (إذا رأيتني قد كتبت عن الرجل ولا أحدّث عنه،

وذكر أنَّ الإمام أحمد خرق حديث خلقٍ ممّن كَتَبَ حديثَهم، كما أنّه كان يكتبُ حديثَ بعضِ الضّعفاء للاعتبار والاستدلال.

وقد بيّن ابن رجب من خلال نقوله عن بعض العلماء مسألةً مهمةً، وهي أنّ بعضَ العلماء كالإمام أحمد كان يترك الروايةَ عن المتّهمين، والذين كثُر خطؤُهم للغفلة، وسوء الحفظ، ويحدّثُ عمّن دونهم في الضعف.

وهذه مسألة مهمّة، لا بدَّ مِن ملاحظتها، فإذا وُجِدَ مَنْ هو شديد الضَّعف روى عنه أحد المنتقين فينبغي أنْ لا نُسارع بالحكم على المُنتقي أنّه روى عنه، بل الأصل في ذلك أنّه سمع منه أو كتب عنه لا للرّواية وإنما لسبب آخر، إلا أنْ يتبيَّن خلاف ذلك، كأن يكون خَفِيَ عليه ضعفَه واغترَّ به.

ب- هناك نقول عن بعض المنتقين يتبيَّن خلالها أنّ الانتقاء كان عند الإسماع،لا عند السماع،ومن ذلك:

أولاً: روى العباس بن مصعب[1] في تاريخه عن إبراهيم بن إسحاق البناني عن ابن المبارك أنّه قال: (حملتُ العلمَ عن أربعة آلاف شيخ، فرويتُ عن ألفِ شيخ).

ثمّ قال العباس: (فتتبعتهم حتى وقع لي ثمانمائة شيخ له)[2]. وهذا يدلّ بشكل واضح على أنّه انتقى عند الرواية .

ثانياً: وعن علي بن المديني قال: (قلت ليحيى: حملتَ عن محمد بن أبي حفصة ؟ قال: نعم، كتبتُ حديثه كله، ثم رميتُ به بعد ذلك)[3] .

ثالثا: وقال عمرو بن علي الفلاّس: سألت عبد الرحمن بن مهدي عن حديث أبي إسرائيل الملائي فأبى أنْ يحدّثني عنه ؛ قال : كان شيخاً يشتم عثمان)[4] .

فلا تسال عنه). البرذعي، سؤالات البرذعي لأبي زرعة، تحقيق سعدي الهاشمي، المنصورة ـ مصر، دار الوفاء، ط٢، ١٤٠٩هـ ص٤٢٧.

(١)هو: عباس بن مصعب بن بشر المروزي ، كان ممن يتعاطى علم التواريخ والأنساب، وعاجله الموت فلم يصنف فيه شيئا. ابن حبان: الثقات ج: ٨ ص: ٥١٤، ترجمة ١٤٧٥٤.

(٢)الذهبي: سير أعلام النبلاء ، ج٨ ، ص ٣٩٧ ، ترجمة١١٢ ، وتذكرة الحفاظ ،ج١،ص٢٧٦ .

(٣)ابن عديّ: الكامل في ضعفاء الرجال، ج٦، ص٢٦٠، ترجمة١٧٤٠، وابن عساكر: تاريخ دمشق، ج٢٣، ص٣٠٩، والذهبي: سير أعلام النبلاء، ج:٧، ص:٥٩، وابن حجر: تهذيب التهذيب، ج:٩، ص:١٠٨، ترجمة١٧٣ .
ولكن رواه العقيلي عن ابن معين، انظر: ضعفاء العقيلي ج٤، ص:١٤٢، ترجمة١٧٠٤، والظاهر انه وهم، والله أعلم .

(٤)العقيلي :الضعفاء الكبير ، ج ١ ، ص ٧٦ .

وهذا يدلّ على أنّه كتب حديثه ، ولكنه أمسك عن الرواية عنه .

رابعاً: وحكى أبو الشيخ عن البخاري قال سمعت علي بن المديني يقول: (جاء رجلٌ إلى ابن مهدي فقال: يا أبا سعيد انّك تقولُ هذا ضعيف، وهذا قويّ، وهذا لا يصحّ، فعَمّ تقولُ ذاك؟ فقال عبد الرحمن: لو أتيتَ الناقدَ فأريته دراهمَ فقال: هذا جيّد، وهذا سُتُّوق[1]، وهذا نبهرج[2]، أكنتَ تسأله عمّ ذاك؟ أو كنتَ تسلّمَ الأمرَ إليه؟ فقال: بل كنتُ أسلّمُ الأمرَ إليه، فقال عبد الرحمن: هذا كذاك، هذا بطول المجالسة والمناظرة والمذاكرة والعلم به، قال: فذكرته لبعض أصحابنا، فقال: أجاب جوابَ رجلٍ عالمٍ)[3].

وهو يوضّح أنّ الحكم على الرجال، وأحاديثهم إنما يكون بعدَ السماع، فقد لا يتهيأُ الحكمُ مباشرة على الرّاوي، فيسمعُ منه أو يكتبُ حديثَه، حتى يتبيّن بعدُ صحّته أو ضعفه.

خامساً: ومما يدلّ على أنّ الانتقاء يكون عند الرواية لا عند السّماع، قولهم: (إذا كتبتَ فقمّش، وإذا رويت ففتّش)[4].

ولكن قد يُشْكِل عليه ما رواه يعقوب الفسوي عن أحمد بن الخليل قال:سمعت أبا نوح قراداً يقول: قال شعبة:(نِعْمَ الرجل سفيان لولا أنّه يقمّش)، ثم قال الفسوي:(يعني يأخذ من النّاس كلهم)[5]

ولعلّ المقصود مِن العبارة أنّ شعبة يأخذُ على الثّوري السّماع من كلّ أحد ، فيأخذُ مِن المشهورين بالضّعف ، وفي الحقيقة أنّ سفيان ـ كما سبق ـ كان له منهجٌ في ذلك فقد ذكَر أنّه يروي الحديثَ على ثلاثةِ أوجه : يسمع الحديث يتديّن به ، ويسمع حديثاً يوقفه فلا يطرحه ولا يتديّن به ، ويسمع حديث الضّعيف للمعرفة .

ولا يُقَال أنَّ شعبة كان ينتقي عند سماع الحديث ، فقد سمع شعبة من بعض الرواة، وروى عنهم تعجباً كما سيأتي في محله .

---

(١) ستوق : يفتح أولها ويضم ، وهي كلمه أصلها فارسي فعرِّبت ومعناها : زيف لا خير فيه . ابن منظور : لسان العرب ، مادة (ستق) ، ج ١٠ ، ص ١٥٢ .

(٢) نبهرج : أصلها فارسي ، ويقال بهرج بنفس المعنى ، وتعني الباطل والرديء من الشيء ، ودرهم بهرج أي فضّته رديئة . ابن منظور : لسان العرب ، مادة (بهرج) ، ج ٢ ، ص ٢١٧ .

(٣)المزي : تهذيب الكمال ، ج: ١٧ ص: ٤٣٩ .

(٤) سبق توثيقه .

(٥) يعقوب الفسوي : المعرفة والتاريخ ، ج ١ ، ص ٤١٣ .

ومع ذلك تجد بعض المتقين يكرهون السماع من بعض الشيوخ، أو بعض الأصناف، كقول شعبة: لا تكتبوا عن الفقراء، معلّلا ذلك بأنهم يكذبون لأجل أخذ الأجرة على ذلك، فيساء الظنّ بالراوي عندئذٍ [1].

سادساً: هناك نقول عن ابن مهدي تفيد أنّه كان يضرب على حديث بعض الرواة، ومن ذلك ما روي عن عمرو بن علي أنّه قال: (كان يحيى بن سعيد ، وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدّثان عن أشعث بن سوار، ورأيت عبد الرحمن يخطُّ على حديثه)[2].

ومن ذلك أيضا ما قاله أبو داود : (ضَرَبَ ابنُ مهديّ على حديثِ ثوير بن فاختة)[3].

وفي المقابل هناك نصوص يُفهَم منها أنَّ بعض المحدثين كان يَنْتَقِي عند السماع ومنها:

أ - ما رواه مطرف بن عبد الله المزني قال : (سمعت مالك بن أنس يقول : ويكتب عن مثل عطّاف بن خالد ! لقد أدركتُ في هذا المسجد سبعينَ شيخاً كلّهم خيرٌ من عطّاف ، ما كتبتُ عن أحدٍ منهم ، وإنما يُكتَب العلمُ عن قومٍ قد جَرَى فيهم العلمُ مثل عبيد الله بن عمر وأشباهه)[4].

ب - وروى أبو بشر بكر بن خلف عن ابن مهدي أنّه قال : (لا ينبغي للرجل أنْ يُشغِل نفسه بكتابه أحاديث الضّعاف؛ فانَّ أقلّ ما فيه أن يفوته بقدر ما يكتب من حديث أهل الضّعف يفوته من حديث الثّقات) [5].

جـ - وعن يعقوب بن إبراهيم الدورقي قال: (قال عبد الرحمن بن مهدى: لا يكون الرجل إماماً من يَسْمَعْ مِن كلّ أحد، ولا يكون إماماً في الحديث من يحدّثْ بكلّ ما سمع ...الخ)[6].

ويمكن حمل مثل هذه النصوص على بعض الأصناف من الضعفاء كالمتّهم بالكذب وأصحاب البدع الدعاة ، ومن لا يعدّ من أصحاب الحديث إلى غير ذلك .

---

(١)الخطيب البغدادي : الكفاية ، ص ١٥٤ .

(٢)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج٢ ، ص ٢٧١ ، ترجمة ٩٧٨ .

(٣)سؤالات الأجري ، ص ٢٠٢ ، رقم ٢٢٤ .

(٤)العقيلي : الضعفاء الكبير ، ج: ٣ ص: ٤٢٥ ، ترجمة ١٤٦٦ . وفي رواية زاد : (قيل ولم يا أبا عبد الله ؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدثون) . الخطيب : الجامع ، ج: ١ ص: ١٣٩ .

(٥)الخطيب : الكفاية ، ص: ١٣٢ .

(٦)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج: ٢ ص: ٣٥ .

وبناء على ما سبق يُستنتج أنّ انتقاء الشيوخ يعتَمِد على خبرة المحدّث بالراوي، ونظره في حديثه، ولا يمكن أن يصدر الحكم مسبقا على الراوي إلا إذا كان الراوي من المشهورين بالضعف، أو من المتّهمين، فيتجنبه المنتقون ، والله أعلم .

المطلب الثاني: الرواية عن الضعيف الموثّق نسبيّاً[1]:

ويُقصَد به أنّ الشّيخ غلب عليه الضّعف من جهة، لكنه مع ذلك وُثّق في جهة أخرى، في شيخ بعينه، أو تلميذ من تلاميذه أو بلد معين أو علم من العلوم، إلى غير ذلك

ولذا فإنّ الحكم على الراوي حكماً إجماليّاً يكونُ أحياناً بعيداً عن الموضوعيّة والدّقة، والتفصيل في الحكم يُسْهِم في تبرير رواية من وُصِفَ بالانتقاء عن بعض الضّعفاء.

ومن ذلك مثلاً:

أ - إسماعيل بن عياش[2]، تكلّموا في حديثه عن الحجازيين والعراقيين، فلا يحتجّ به لتخليطه، ولكنه وُثّق في حديثه عن أهل بلده الشّاميين، فاحتجّوا به خاصّة لإتقانه[3]، وقد روى ابن المبارك عنه، ومع ذلك نُقِلَ عنه أنّه قال في إسماعيل بن عياش: (لا أستحلي حديثه)[4]، والمتتبّع لحديث ابن المبارك عنه يجد روايته عن إسماعيل من حديثه عن الشّاميين، مثل شرحبيل بن مسلم الخولاني الشّامي[5]، وسعيد بن عبد الله الأغطش الشّامي[6]، وأَسَيْد بن عبد الرحمن

---

(١)اقتصرت على التوثيق النسبي لأنّ الحديث هنا عن الضعفاء، وأما تضعيف الشيخ نسبيا فلا حاجة لذكره هنا لأنه ثقة من حيث الأصل فهو لا يشكل تعارضاً لقاعدة الانتقاء من حيث الأصل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأستاذ الرفاعي، صالح بن حامد، بحث التوثيق النسبي في زاوية من زواياه في كتابه: الثقات الذين ضُعِّفُوا في بعض شيوخهم، المدينة المنورة، دار الخضيري، ط٢، ١٤١٨هـ .

وللأخ الفاضل القضاه، يحيى محمود رسالة بعنوان: التجريح والتعديل النسبي في نقد الرواة، أطروحة دكتوراه، كلية الفكر الإسلامي والدعوة والعقيدة الإسلامية، جامعة صدّام للعلوم الإسلامية، العراق، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

(٢)هو: (إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي بالنون، أبو عتبة الحمصي، صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلّط في غيرهم). تقريب التهذيب، ص: ١٠٩، ترجمة ٤٧٣ .

(٣)سؤالات أبي داود، ص٢٦٤، س٣٠٠. والبخاري: التاريخ الكبير، ج١، ص١٠٩، ترجمة ٤٧٣. وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج٢، ص١٩١، ترجمة ٦٥٠. وابن عدي: الكامل في ضعفاء الرجال، ج١، ص٢٩٦.

(٤)ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ١ ، ص ٢٨٣ .

(٥) من حديثه عنه في : ابن أبي عاصم ، أحمد بن عمرو: الآحاد والمثاني ، تحقيق د. باسم جوابرة ،الرياض ، دار الراية ، ط١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م ، ج٥ ، ص ٣٠١ ، ح ٢٨٢٨ .

(٦) من حديثه عنه في: ابن المبارك : الجهاد ، ص ٩٣ ، ح ١١٢ .

الخثعمي الشامي[1] وبرد بن سنان أبو العلاء الشامي[2]، وثعلبة بن مسلم الخثعمي الشامي[3] وغيرهم من الشاميين. وهناك رواية عن ابن المبارك أنه لم يكتب من حديث الشاميين إلا ما صح منه '

ب ـ وأيضا: بقيّة بن الوليد الحمصي[4]: قوّاه الائمة فيما إذا روى عن الثقات وصرّح بالتّحديث، لكن ذلك فيما يرويه عن أهل الشام .

وذكر ابن عدي أنّ صفته في الحديث كإسماعيل بن عياش، إذا روى عن الشاميين فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم فربما وهم عليهم، وربما كان الوهم من الراوي عنه[5].

وبقية بن الوليد روى عنه شعبة، وروى عنه أيضا ابن المبارك وقال فيه: (كان صدوقا لكنه يكتب عمّن أقبل وادبر)، وقال أيضا: (إذا اجتمع إسماعيل بن عياش وبقيّة بن الوليد في حديث فبقية أحب إليّ)[6].

وكان شعبة مهتمّا بحديث بحير بن سعد[7]، وكان يطلب حديثه من بقيّه، حيث رُويَ عن بقيّة أنه قال: (قال لي شعبة بحّر لنا بحّر لنا أي حدّثنا عن بحير بن سعد)[8]. وقال حيوة بن شريح حدثنا بقيّة قال: (قال لي شعبة إهدِ لي حديثَ بحير، فبعث بها إليه ـيعني صحيفة بحيرـ فمات شعبة ولم تصل إليه)[9].

والظاهر أنّ شعبة سمع بعض حديث بحير ثمّ أراده كاملا فطلبه من بقيّة مكتوباً، فقد روى حيوة بن شريح عن بقية أنّه قال: (لما قرأتُ على شعبة كتابَ بحير بن سعد، قال لي: يا أبا يحمد لو لم أسمع هذا منك لطرت)[10] .

---

(١) من حديثه عنه في : سنن البيهقي ، ج ٩ ، ص ٦٠ ، ح ١٧٧٨١ .

(٢) من حديثه عنه في: الطبراني ، مسند الشاميين ، ج١ ، ص٢١٠ ، ح٣٧٤ .

(٣) من حديثه عنه في: ابن المبارك : الجهاد ، ص ١٤٩ ، ح ٨٨٨ .

(٤) هو: (بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو يحمد بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء، من الثامنة ،مات سنة سبع وتسعين وله سبع وثمانون). تقريب التهذيب،ص: ١٢٦، ترجمة ٧٣٤

(٥) ابن عدي: الكامل، ج: ٢ ص: ٨٠ .

(٦) الذهبي: سير أعلام النبلاء ج: ٨ ص: ٥٢٠ .وابن حجر: تهذيب التهذيب ج: ١ ص: ٤١٦ ، ترجمة ٨٧٨ .

(٧) هو : (بَحِيْر ، بكسر المهملة ، ابن سعد السّحولي ، بمهملتين، أبو خالد الحمصي ، ثقة ثبت ، من السادسة). تقريب التهذيب ، ص: ١٢٠ ، ترجمة٦٤٠ .

(٨) الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٨ ص: ٥٣٢ .

(٩) الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٨ ص: ٥٣٢ .

(١٠) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٢ ص: ٧٤ .

ولكن أسند الحاكم عن بقيّة أنه قال: (لقيني شعبة ببغداد فقال لي: لو لم ألقك لَمِتُّ، معك كتاب بحير بن سعد؟ قال: قلت: لا، قال: إذا رجعت فاكتبه واختمه[1] ووجِّه به إلي)[2].

وشعبة كان يعلم طريقة بقية في الرواية ، وقد روى بقية يوماً أن شعبة قال له: (يا أبا يحمد ما أحسن حديثك، ولكن ليس له أركان، قال: قلت: حديثكم أنتم ليس له أركان؛ تجيئني بغالب القطان، وحميد الأعرج، وأبي التياح، ونجيئكم بمحمد بن زياد الألهاني، وأبي بكر بن أبي مريم الغساني، وصفوان بن عمرو السكسكي)[3].

وقال ابن رجب: (وهو مع كثرة روايته عن المجهولين الغرائب والمناكير، فإنه إذا حدث عن الثقات المعروفين، ولم يدلّس، فإنّما يكون حديثه جيّداً عن أهل الشام كبحير بن سعيد، ومحمد بن زياد وغيرهما)[4].

جـ - وفرج بن فضالة الشامي الحمصي[5] ضعّف غالبُ المحدّثين حديثه، مثل يحيى القطان، وابن المديني، والنسائي، والدارقطني، وأبو حاتم ، والفسوي وغيرهم[6]، ولكن هناك من قوّاه، ومن قوّاه فذلك في حديثه عن الشاميين، وأمّا حديثه عن أهل الحجاز فضعّفوه، وخاصة عن يحيى بن سعيد الأنصاري.

قال أبو داود: (قلت لأحمد: فرج بن فضالة؟ قال: إذا حدث عن الشاميين فليس به بأس، ولكن حديثه عن يحيى بن سعيد مضطرب)[7].

وروى عمرو بن علي أنّه سمع عبد الرحمن بن مهدي يقول: (حدّث فرج بن فضالة عن أهل الحجاز أحاديثَ مقلوبة، منكرة)[8]، وفي رواية: (حديثه عن يحيى بن سعيد الأنصاري أحاديث منكرة)[9].

---

(١) طَلَبُ شعبة خَتْمَ الكتاب كان خوفاً من أن يقع فيه تزوير إن وقع بيد غير أمينة ، وهو يدلّ على مزيد تحري منه .

(٢) الحاكم : معرفة علوم الحديث ، ص: ٢٦١ .

(٣) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٢ ص: ٧٣ .

(٤) ابن رجب: شرح العلل ج ٢ ص ٧٧٤ .

(٥) هو: (فرج بن فضالة بن النعمان، التنوخي، الشامي، ضعيف، من الثامنة، مات سنة سبع وسبعين). تقريب التهذيب، ص: ٤٤٤ ، ترجمة ٥٣٨٣ .

(٦) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٥ ص: ٤١٥ .

(٧) سؤالات أبي داود ، ص: ٢٦٥ ، س ٣٠٤ .

(٨) ابن عدي : الكامل ، ج: ٦ ص: ٢٨ .

(٩) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ١٢ ص: ٣٩٥ .

ولكن روى سليمان بن احمد قال : (سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : ما رأيت شامياً أثبت من فرج بن فضالة ، وما حدَّثتُ عنه فأنا استخير الله في الحديث عنه، فقلت له : يا أبا سعيد حدِّثني عنه ، قال : اكتب حدّثني فرج بن فضالة)[1] .

وهذه الحكاية عقّب ابن حجر عليها فقال: (لا يغترّ أحدٌ بالحكاية المروية في توثيقه عن ابن مهدي؛ فإنها من رواية سليمان بن احمد وهو الواسطي، وهو كذّاب، وقد قال البخاري[2]: (تركه ابن مهدي)[3] .

وفرج بن فضالة ، ورد أنّ شعبة حدّث عنه ، فروى ابن أبي حاتم[4] عن أبيه عن سليمان بن احمد الدمشقي قال سمعت يزيد بن هارون يقول : (رأيتُ شعبةَ بن الحجاج عند الفرج بن فضالة يسأله عن حديثٍ من حديث إسماعيل بن عياش).

وسليمانُ بن أحمد سبق نقل كلام ابن حجر فيه ، ولكن ذكر ابن أبي حاتم أن أباه كتب عنه قديماً وكان حلواً ، وذكر أنّ احمد ويحيى بن معين كتبا عنه قديماً ثم تغيَّر بأخرة فاختلط، ثم لما رحل إليه أبو حاتم رحلته الثانية إلى بغداد ، وجده أخذ في الشُّرب والمعازف فتركه ، كما اتَّهمه غير واحد بالكذب[5].

ولكن رواية أبي حاتم عنه قبل تغيُّره، فلعله كان صادقاً فيه، ويدلّ عليه ما أسنده ابن عدي إلى يزيد بن هارون قال: ثنا إسماعيل بن عياش ثنا عصمة بن راشد الأملوكي وأبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم عن حبيب بن عبيد الرحبي عن عوف بن مالك الأشجعي قال: (**صلّى رسول الله ﷺ على جنازة رجلٍ من الأنصار فسمعتُه يقول: اللّهم صلّ عليه ، واغفر له ، وارحمه ...**) فذكره .

(قال يزيد : سمعتُ شعبةَ يحدّث بهذا الحديث عن فرج بن فضالة عن إسماعيل ثم قدم إسماعيل بغداد فسمعتُه منه)[6] .

ثم قال ابن عدي عن فرج بن فضالة: (وقد ذكرت رواية شعبة عن فرج بن فضالة حديث عوف بن مالك، وله غير ما أمليتُ أحاديث صالحة، وهو مع ضعفه يُكتب حديثه)[7].

---

(١) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ١٢ ص: ٣٩٤ .

(٢) البخاري في التاريخ الصغير ج: ٢ ص: ٢٠٥ ، ترجمة ٢٣١٩ .

(٣) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٨ ص: ٢٣٥ .

(٤) الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٨٥ ، ترجمة ٤٨٣ .

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج٤ ص ١٠١ ، ترجمة ٤٥٥ .والذهبي : ميزان الاعتدال ، ج٣ ص ٢٧٧ .

(٦) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٦ ص: ٢٩ .

(٧) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٦ ص: ٢٩ .

ورواه الطبراني في الأوسط من طريق يزيد بن هارون عن شعبة عن فرج بن فضالة عن إسماعيل بن عياش عن أبي بكر بن أبي مريم عن حبيب بن عبيد عن عوف بن مالك مرفوعا، ثم قال الطبراني : (لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا يزيد بن هارون)[1] .

فالظاهر أنّ شعبة انتقى من حديثه عن أهل الشام ، والظاهر أنه لم يحدّث عنه إلا من حديثه عن إسماعيل بن عياش ، والله أعلم .

المطلب الثالث: الرواية عن الضعيف قبل التزام الانتقاء

إنّ تحديد بداية التزام المحدث انتقاء شيوخه فيه صعوبة، إذ أنّ المسألة تتعلق بمدى معرفة رسوخ هذا المحدث في العلم، وتمكّنه منه، واطلاعه على أحوال الرجال، ومعرفته برواياتهم.

والإمام منهم في بداية أمره، يطلب الحديث عند مشايخ بلده، ثمّ يرحل للمشايخ الآخرين وهو في أثناء ذلك يجالس العلماء ، ويستفيد منهم، ثمّ إذا اتسعت حصيلته في الرواية، واشتهر بالطلب وقف على الغرائب والفوائد ، وذاكر أهل العلم بالرواية وعرف مصدر الأحاديث التي ليست عنده، فيرحل إلى أهلها ويأخذ عنهم، حتى إذا رسخ قدمه وعرف الرواة والأحاديث ثم أراد أن ينتقي في مشايخه انتقى[2].

وهذا يختلف من محدّث لآخر؛ ولذا فإنّ تحديد الفترة الزمنية التي التزم فيها المحدث انتقاء شيوخه بدقّة لا يتهيّأ؛ لعدم وجود ما يشير إلى ذلك، وتجد عدداً منهم بكّر في طلب العلم، ولعلّ للبيئة العلمية التي نشأ فيها الشيخ أحياناً دوراً في التزام الانتقاء من حيث التبكير فيه كحال كبار التابعين، الذين كان غالب أخذهم عن الصحابة، فهؤلاء ليسوا كغيرهم في الانتقاء من حيث مصادفة الضعفاء، والكذابين، فتتلمذ الإمام مالك مثلاً في بداية طلبه على أعلام الفقه والرأي والقراءة والرواية من أول عهده الدّراسي فهو التلميذ لربيعة الرأي وابن هرمز والزهري وغيرهم[3].

غير أنّ هناك من المحدّثين من نُقِلَ عنه أنّه تأخّر في التزامه الانتقاء فروى الخطيب بسنده عن أبي بكر الأثرم قال: (سمعت أبا عبد الله ـ يعنى احمد بن حنبل ـ يقول: إذا روى عبد الرحمن عن

---

(١) المعجم الأوسط ج: ٢ ص: ١٠١ ، ح٨٦ .

واصل الحديث صحيح رواه مسلم من حديث عوف بن مالك، باب الدعاء للميت في الصلاة ، ج٢، ص٦٦٢، ح٩٦٣ .

(٢) مصطفى بن إسماعيل : إتحاف النبيل ، ج ٢ ، ص ٨١ ، نقلته عنه بتصرف .

(٣) نذير حمدان : الموطآت ، ص ٣١٣ .

رجل فروايته حجّة . قال أبو عبد الله : كان عبد الرحمن أولاً يتسهّل في الرواية عن غير واحد ثم تشدّد بعد ، كان يروى عن جابر ـ يعنى الجعفي ـ ثم تركه)[1] .

والإمام أحمد قال ذلك ، وهو الصّاحب لابن مهدي ، العارف بأحواله ، ولكنه لم يحدّد فترة تساهله هل طالت أو قصرت، لكن كلام أحمد يدلّ على أنّ ابن مهدي حدّث عن قليلٍ من الضعفاء ثم تركهم ، ومثّل بجابرِ الجعفي، وفي نظري أنّه قلّ مَن يخلو من المحدثين مِن الرواية عن ضعفاء في بداية الأمر، ويرتبط ذلك بمدى تكشّف حال الشيخ وظهور عدالته للتلميذ ، فإنْ ظَهَرَ له ما يستدعي تركه، فعل ذلك، كما هو حال جابر الجعفي .

ولا يعني تركُ أحدِ المنتقين راوياً بعد أنْ حدّث عنه أنّه التزم الانتقاءَ متأخِّراً ، لأنّ الترك له أسبابٌ عديدة فقد لا يظهر للمحدث ما يستدعي تركَ الراوي إلا بعد حين من الزمان ، وقد يكون الراوي ثقة فيتركه المنتقي لسبب خاص ، وكثيرا ما يقولون : تَرَكَ ابنُ مهدي حديثَ فلانٍ بأخرة ، ولا يتّضح إنْ كان تَرْكَه بعد التزامه الانتقاء[2]، والمهمّ هنا أن ندرك أنّ الانتقاء يصاحب المحدث الذي ارتضى لنفسه هذه الطريقة طيلة طلبه للحديث، وذلك حسب قدرته العلمية والنقدية وما يعرفه عن الراوي

المطلب الرابع: الرواية عن الضعيف قبل طروء الضّعف عليه

يطْرأ الضّعف على الراوي الثّقة أحيانا، ويتدخّل في ذلك عدة عوامل: كسوء الحفظ الناشئ عن كبر الراوي ، أو مرضه، أو ذهاب بصره، أو احتراق كتبه، أو تصيبه مصيبة في ماله أو أقاربه، وقد يعتري الراوي مِن ضَعْفِ الرّواية، وسُوء الحفظِ بعد تولّيه القضاء، إلى غير ذلك مما يُضْعِفُ حفظَ الراوي أو يفقدُه إيّاه، وهذا يُعبَّر عنه بالاختلاط والتغير[3].

---

(١) الخطيب: الكفاية، ص: ٩٢ .

(٢) ومن ذلك قول البخاري: (زمعة بن صالح المكي، يخالِف في حديثه، تركه ابنُ مهدي أخيراً). التاريخ الكبير، ج:٣، ص: ٤٥١، ترجمة ١٥٠٥.

وأيضا فرج بن فضالة أبو فضالة الحمصي، قال البخاري: (منكر الحديث، تركه ابنُ مهدى أخيرا). التاريخ الصغير، ج:٢، ص: ٢٠٥، ترجمة ٢٣١٩ .

(٣) حمادة، فاروق حمادة: المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، الرباط، دار نشر المعرفة، ط٢، ١٩٨٩م، ص٣٥٧ .

وقد يستعملون التغير فيما هو أدنى من الاختلاط، ومن ذلك ما جاء في ترجمة: زهير بن معاوية بن حديج أبو خيثمة الجعفي الكوفي، قال الذهبي: (وقال أبو زرعة: سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط، وهو ثقة، قلت: ما اختلط أبو إسحاق أبداً، وإنما يعني بذلك: التغيّر، ونقص الحفظ). الذهبي: تذكرة الحفاظ ج:١، ص: ٢٣٣، ترجمة ٢١٩ . وأيضا في

وكان المحدثون يهتمّون بالرواة المختلطين من حيث تمييزهم ، وإشهارهم ، كما اهتموا بمن سمع منهم قبل الاختلاط ، ومن سمع بعده ، وتفاوت موقفُهم من السّماع مِن الرّاوي المختلِط، فمنهم من تجنّبه ، ومنهم استمرّ على الأخذ منه ، والأمر في ذلك يرتبط بمنهج المحدِّث من حيث مبالاته عمّن حدّث أو عدمها ، كما يرتبط باكتشاف اختلاط الراوي .

وما يعنيني هنا ما يتعلق بطريقة المتقين في التّحديث عن المختلطين ، وموقفهم من اختلاط الراوي ، فهل اهتمّ المتقون بتمييز المختلطين ؟ وما موقفهم من السماع من المختلط ؟ وما موقفهم من الحديث الذي سمعوه من الراوي قبل اختلاطه وبعده ؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة أذكر الأمثلة الآتية :

أ – حنظلة السّدوسي أبو عبد الرحيم، اختلط في آخر عمره، فوقع الإنكار في حديثه بعد اختلاطه، قال ابن عدي: (وإنما أنْكرَ مَن أنْكر رواياته؛ لأنه كان قد اختلط في آخر عمره، فوقَع الإنكارُ في حديثه بعد اختلاطه)[1] .

وكان يحيى القطان رأى هذا الراوي، وصرّح بموقفه منه، قال ابن المديني: (سمعت يحيى بن سعيد، وذكر حنظلة السدوسي، فقال: قد رأيتُه، وتركتُه على عَمْدٍ، قلتُ ليحيى: كان قد اختلط؟ قال: نعم)[2] .

وروى الخطيب البغدادي هذه الحكاية وغيرها، وعقد لذلك بابا سمّاه: (باب ما جاء في ترك السماع ممّن اختلط وتغيّر)[3] .

ب – المثنّى بن الصبّاح اليماني، كان اختلط بأخرة، وتركه ابن المبارك، ويحيى القطان، وابن مهدي، وغيرهم؛ لاختلاطه[4] . ووضح يحيى القطان سبب تركه له، فروى عنه ابن المديني: (سمعتُ يحيى بن سعيد، وذُكِر عنده المثنى بن الصباح، فقال: لم نتركه من أجل حديث عمرو بن شعيب، ولكن كان اختلاطا منه في عطاء)، أي يروي عن عطاء ما لم يروه عنه أحد كما بينه أبو حاتم الرازي[5] .

ترجمة : عبد الملك بن عمير الكوفي ، قال الذهبي: (وقال يحيى بن معين: هو مختلِط قلت: ما اختَلَطَ الرجل ، ولكنه تغيّرَ تغـيُّرُ الكبر) .الذهبي : تذكرة الحفاظ ج: ١ ص: ١٣٦ .

(١) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٢ ص: ٤٢٢ .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٣ ، ص ٢٤٠ ، ترجمة ١٠٦٩ .

(٣) الخطيب : الكفاية ، ص ١٣٥ .

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج٦ ص ٤٢٤ . والعقيلي : الضعفاء الكبير ، ج٤ ص ٢٤٩ ، ترجمة ١٨٤٤ .

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ،ج ٨ ، ص ٣٢٤ ، ترجمة ١٤٩٤ .

جـ - سِمَاك بن حرب بن أوس الكوفي[1]، تغيّر بأخرة، وكان يتلقّن؛ فضعّفه بعضُ المحدثين لذلك، وكان شعبةُ ممّن سمع منه قديما قبل تغيُّره، فلذا صحّح الأئمة حديثَ شعبة عنه، وكان شعبةُ شَهِدَ تغيُّره وقبوله التلقين، فكان يقول: (حدّثني سماكٌ أكثر من كذا وكذا مرة، يعني حديث عكرمة: (إذا بَنَى أحدُكُم فَلْيَدْعَم على حائط جاره ... الخ)، وكان الناس ربما لقّنُوه، فقالوا: عن ابن عباس؟ فيقول: نعم، وأمّا أنا فلم أكن ألقّنه)[2].

وقال الشوكاني في أثناء تعليقه على حديثٍ من رواية شعبة عن سماك: (وهو من صحيح حديث سماك بن حرب، لم يدلّسْ فيه، ولم يُلَقَّنْ أيضا؛ فإنّه من رواية شعبة عنه، وكان شعبةُ لا يأخذُ عن شيوخه ما دلّسوا فيه ولا ما لُقِّنُوا)[3].

وهذه قاعدةٌ مهمةٌ في شعبة، وتظهر صحتُها بوضوح لمن تتبّع حديثَ شعبة عن المدلّسين والمخْتَلِطِين.

بَيْدَ أنّ ابن حزم كان متشدّدا في موقفه من سماك بن حرب، فاسقط حديثَه كلّه تبعاً لموقفه من التّلقين) فقال: (ومن صحَّ أنّه قَبِلَ التّلقينَ ولو مرّة سَقَطَ حديثُه كلُّه؛ لأنّه لم يتفقّه في دين الله ـ عز وجل ـ ولا حَفِظَ ما سَمِع، وقد قال عليه السلام: (**نَضَّرَ الله إمْرءاً سَمِعَ مِنّا حَدِيثاً حَفِظَه حتّى يَبْلُغَه غَيْرَه**)، فإنّما أمر عليه السلام بقَبول تبليغ الحافظ، والتّلقين هو: أن يقول له القائل: حدّثك فلانٌ بكذا، ويسمّي له مَن شاء من غير أنْ يسمعه منه، فيقول: نعم، فهذا لا يخلو من أحد وجهين، ولا بدّ مِن أحدهما ضرورة: إما أنْ يكون فاسقاً يحدّث بما لم يَسْمَع، أو يكون مِن الغفلة بحيث يكون الذاهل العقل، المَدخُول الذّهن، ومِثْلُ هذا لا يُلتفتُ له؛ لأنّه ليس من ذوي الألباب، ومن هذا النّوع كان سماك بن حرب، أخبَرَ بأنّه شَاهَدَ ذلك مِنه شعبة الإمام الرئيس ابن الحجاج)[4].

ويا ليت ابن حزم تَبِعَ شعبةَ بن الحجّاج ـ وقد قَبِله في النقل ـ في قَبوله حديث سِماك الذي لم يتلقّن فيه .

د – وإذا سمع المنتقي من الراوي قَبْلَ الاختلاط حدّث عنه ، وإذا سمع منه بعده فإنّه لا يروي عنه شيئا ، ومن ذلك :

---

(١) هو: (سماك ، بكسر أوله وتخفيف الميم، ابن حرب بن أوس بن خالد، الذهلي، البكري، الكوفي، أبو المغيرة، صدوق، وروايته عن عكرمة خاصّة مضطربة، وقد تغيّر بأخرة، فكان ربما تلقّن، من الرابعة، مات سنة ثلاث وعشرين). تقريب التهذيب، ص: ٢٥٥ ، ترجمة ٢٦٢٤.

(٢) العقيلي : الضعفاء الكبير ، ج ٢ ، ص ١٧٨ ، ترجمة ٦٩٩ .

(٣) الشوكاني : نيل الأوطار ، ج: ٤ ص: ٢٦٥ .

(٤) ابن حزم :الإحكام ، ج: ١ ص: ١٣٢ .

سعيد بن إياس الجريري ، أحد الثقات ، اختلط بأخرة ، وكان شعبة سمع منه قبل الاختلاط، فسماعه منه صحيح ، ولكن يحيى القطان لم يقدَّر له أن يسمع منه قبل ذلك، فسمع منه بعد أن اختلط ، فكان لا يروي عنه كما نقله ابن معين عنه ، بل كان ينهى غيره عن الرواية عنه ، فروى ابن معين عن القطان أنه قال لعيسى بن يونس: (أسمعت من الجريري وهو مختلط؟ قال : نعم . قال : لا تروي عنه)[1] .

وكذلك الإمام مالك ، أدرك صالح مولى التوأمة[2] وقد إختلط ، فترك السماع منه ، و نهى عن الكتابة عنه[3] .

ومن جهة أخرى سمع منه ابن أبي ذئب أحد الأئمة المتقين[4] ، ولكن كان سماعه منه قبل أن يخرف على حد تعبير ابن معين[5] .

ومن الجدير ذكره هنا أنّ هناك ضعفاً طارئاً من نوع آخر ، وهو ما يتعلق بالبدع والأهواء، فهناك مِن الرواة مَنْ كانوا ثقاتٍ في أوّل أمرهم ، لكنهم فيما بعد تحولوا إلى البدعة التي تستدعي ترك حديثه عند المحدثين ، ومن هؤلاء مثلاً عمرو بن عبيد[6] ، قال الفلاس : (كان عمرو بن عبيد قدريا ، يرى الاعتزال والقدر ، تُرِكَ حديثُه ، وروى عنه ابن جريج ، وشعبة ، وحدث عنه يحيى بن سعيد ثم تركه)[7] .

وقد خفي عن بعض المحدثين تَرْكُ القطّان لعمرو بن عبيد، فرُوِيَ عن الحسين بن إدريس : (أنه سَأَلَ محمّد بن عبد الله بن عمار عن رواية يحيى بن سعيد عن عمرو بن عبيد، وقال له : إنّ بنداراً أخبرهم عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن عبيد بغير حديث ، فقال له محمد بن عبد الله ابن عمار : (قد تركه بعد)[8] .

---

(١) الجرح والتعديل ، ج ٤، ص ١ . والكامل ، ج ٣، ص ٣٩٢ ، ترجمة ٨٢١ . وميزان الاعتدال ، ج ٣ ، ص١٨٩.

(٢)هو : (صالح بن نبهان المدني ، مولى التوأمة ، بفتح المثناة وسكون الواو بعدها همزة مفتوحة ، صدوق اختلط ، قال ابن عدي : لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب وابن جريج ، من الرابعة مات سنة خمس أو ست وعشرين ، وقد أخطأ من زعم أنّ البخاري أخرج له) تقريب التهذيب ،ص: ٢٧٤ ، ترجمة ٢٨٩٢.

(٣) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ،ج: ٤ ص: ٥٥ .

(٤) سبق تفصيل أمره في الانتقاء في محلّه.

(٥) ابن عدي : الكامل ،ج: ٤ ص: ٥٦ .

(٦) هو : (عمرو بن عبيد بن باب ، بموحّدتين ، التيمي مولاهم ، أبو عثمان البصري ، المعتزلي المشهور، كان داعية إلى بدعته اتهمه جماعة مع أنه كان عابدا ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وأربعين أو قبلها) . تقريب التهذيب ، ص: ٤٢٤، ترجمة ٥٠٧١ .

(٧) الخطيب : تاريخ بغداد ، ج: ١٢ ص: ١٨٤ .

(٨) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ١٢ ،ص: ١٨٤ .

وكتب عنه سفيان بن عيينة كتاباً كبيراً ثمّ وهبه لابن أخي عمرو بن عبيد [١] .

ولذا كان بعض المحدثين يقول: حدثنا فلان قبل أن يتغـيَّر ، أو يختلِط، وحدَّثنـا فـلان قبـل أن يَفْسُد ، ومن ذلك قول شعبة: (أخبرني عبيدة[٢] قَبْل أن يتغيَّر) [٣] .

المطلب الخامس: الرواية عن الضعيف الذي خَفِيَ ضعفُه

الناظر في كتب الجرح والتعديل وكتب الرجال عموما يجـد ثـروة علميـة فيـها كبـيرة، خلّفـها أولئك الرّجال العظام ، وهي تـدلّ علـى مـدى توفيـق الله وعونـه لهـم ؛ إذ أنّ الخـوض في الجـرح والتعديل يتطلّب بعد الإخلاص قدرةً علميّةً فائقةً ، ومميّزةً، لا تتهيّا لكـلّ أحـدٍ، مِـنْ حِفْـظِ أسمـاء الرجال ، وعدم الخلط بينهم ، والتأكّد من عدالتهم ، فقد يَظْهَرُ مِن الرّاوي ما يدلّ على عدالته مـن هيئة وعبادة ولكن الأمر بخلاف ذلك ، وخاصّة إذا كان من الغرباء ، كما يتطلّــب قـدرة مميّزة مـن المحدّث للحكم على ضبط الراوي بعد التــأكّد مِـن عدالتـه، مِـن خـلال سَـبْرِ حديثـه، وفحصـه ، ومقارنته مع غيره .

ولذا قد يخفى على المحدّث ما يظهر لغيره فقد يُضَعِّف راوياً ظَهَرَ لغالب النقاد أنّه ثقة ، بسبب أنّه لم يخبره جيّدا ، كما أنّه قد يوثّق راوياً ضعيفاً، أو يـروي عنـه لقَبولـه حديثـه ؛ لِمَـا ظَـهَرَ لـه مـا يستوجِب الرواية عنه أو قَبوله ، وهذا لم يَسْلَمْ منه حتى الذين التزموا الرّواية عن الثّقات، مَع شـدَّة حرصهم ، ومن ذلك :

أ - عبد الكريم بن أبي المُخارق أبو أمية البصري[٤]، قال ابن عبد البر : (لَقِيَهُ مـالكٌ بمكـة فـروى عنه ، له عنه في الموطّأ من مرفوع الأثر حديث واحد فيه ثلاثة أحاديث مرسلة ، تتصل من غير روايته ، وتستند من وجوه صحاح ، وعبد الكريم هذا ضعيفٌ، لا يختلف أهل العلم بـالحديث في ضعفه ... وكان حَسَنَ السّمت غرّ مالكاً منه سمتُه ، ولم يكن من أهل بلده فيعرفه) [٥] .

---

(١) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٨ ، ص: ٦٢ .

(٢) هو : (عبيدة بن معتّب ، بكسر المثناة الثقيلة بعدها موحدة ، الضبّي أبو عبد الرحيم الكوفي ، الضرير ، ضعيف، واختلط بأخرة ، من الثامنة ، وما له في البخاري سوى موضع واحـد في الأضـاحي) . تقريـب التـهذيب ، ص: ٣٧٩ ، ترجمة ٤٤١٦ .

(٣) ميزان الاعتدال ، ج: ٥ ، ص: ٣٤ .

وأيضا مثل : زيد بن حبان الرّقي: قال احمد بن حنبل : تُرِكَ حديثُه ، كان زعموا يشرب حتى يسكر . وقال الدارقطـني : ضعيف ، وكان معمر يقول : حدثنا قبل أن يفسد) . الذهبي :ميزان الاعتدال ،ج: ٣ ص: ١٥٠ .

(٤) يأتي تفصيل الكلام عليه ـ إن شاء الله ـ في محلّه في ملحق الضعفاء.

(٥) ابن عبد البر : التمهيد ،ج: ٢٠ ص: ٦٥ .

والظاهر أنّ مالكاً تبيّن أمره بعد إخباره بحاله ومعاتبته على روايته عنه ، قال الذهبي : (قال أبو الفتح اليعمري : لكنْ لم يخرج مالك عنه إلا الثابت من غير طريقه : (إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت) و(وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة) وقد اعتَذَرَ لما تبيَّن أمره ، وقَالَ غَرَّنِي بكثرة بكائه في المسجد أو نحو هذا) [١] .

والإمام مالك كان عارفاً بأهل المدينة ، الحَكَمُ فيهم ، حتى قال علي بن المديني : (كل مدني لم يحدِّث عنه مالك ففي حديثه شيء)[٢]، وإن كان فيه شيء من المبالغة[٣]، إلا أنه يُنْبِئُكَ عن شدّة تحرّيه في أهل بلده، وأمّا الوافدون الغرباء[٤] فقد يخفى عليه بعضهم، ولم يذكروا أحدا خفي عليه غير عبد الكريم ، ومع ذلك فما أخرج عنه في موطئه إلا ترغيباً وفضلاً كما ذكر ابن عبد البر[٥] .

ب - وأيضا العوّام بن حمزه المازني [٦] ، ذكر الإمام الذهبي أنّ العوام بن حمزة ممّن خَفِيَ ضَعْفُه على يحيى القطّان ، حيث قال [٧] : (أما العوام بن حمزة المازني: قلت : فهذا ممن يروي عنه القطان من الضعفاء ، وخَفِيَ عليه أمرُه) .

ولكن عند الرجوع إلى ترجمة العوام بن حمزة يتبيّن لي ما يأتي :

أولا : نقل ابنُ شاهين في ثقاته أنّ يحيى القطان قالَ عن العوام : (ما أقربه من مسعود بن علي لم يكن به بأس) [٨] . وهذا يدلّ على أنّه لم يخفَ على القطان بل خَبَرَه، وأثنى عليه ، وإن كان لم يصفه بالثقة ، لكن يدلُّ على أنّه مقبول عنده .

---

(١) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٤ ، ص: ٣٨٨ .

(٢) الخليلي : الإرشاد ، ج: ١ ، ص: ٢١١ .

(٣) قال ابن رجب تعقيباً على هذا القول : (وهذا على إطلاقه فيه نظر ، فإنّ مالكاً لم يحدّث عن سعد بن إبراهيم ، وهو ثقة جليل متّفق عليه) . ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج٢ ، ص ٨٧٩ .

(٤) الوريكات ، عبد الكريم ، الوهم في روايات مختلفي الأمصار ، السعودية ، مكتبة أضواء السلف ، ط١ ، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م ، حيث خصّص الأخ الدكتور الوريكات باباً تعرّض فيه إلى أسباب الوهم في روايات مختلفي الأمصار، وتعرّض فيه إلى الغرباء والوهم في حديثهم ، وما يتعلق بهم .

(٥) ابن عبد البر : التمهيد ،ج: ٢٠ ، ص: ٦٥ .

وقال الباجي : (وإنّما أخرج عنه مالك حديثاً مقطوعاً ، ولم يعرفه لأنّه لم يكن من أهل بلده ، وإلا فهو أورع من أن يحدّث عن مثله) . التعديل والتجريح ، ج ٢ ، ص ٩١٨ ، ترجمة ٩٩٤ .

(٦) هو: (العوام بن حمزة المازني البصري، صدوق، ربما وهم، من السادسة). تقريب التهذيب، ص:٤٣٣، ترجمة٥٢١٠.

(٧) الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٦ ص: ٣٥٥ ، ترجمة ١٥٣ .

(٨) ابن شاهين : تاريخ أسماء الثقات ، ص: ١٧٩ ، رقم ١٠٨٧ .

ثانيا : يبدو لي ـ والله أعلم ـ أنّ الإمام الذهبي تأثر بقول ابن معين فيه ، حيث قال عن العوام : (يروي عنه يحيى بن سعيد ، وغُنْدَر ، وليس حديثه بشيء)[١] .

وقد نَقَل الذهبي قولَ ابن معين فيه ، ونَقَل أيضا قولَ الإمام احمد : (له مناكير) ، لكنّ الذهبي نَقَلَ قولَ ابن عدي : (أرجو أنّه لا بأس به) ، ولم يلتفت إليه .

ثالثا : إذا رجعنا إلى بقيّة أقوال النقاد نجد منهم مَنْ لم يوافِق ابن معين في رأيه.

قال أبو عبيد الآجريّ : (قلت لأبي داود : العوام بن حمزة حدّث عنه يحيى القطان ، قال أبو عبيد : قلت لأبي داود : قال عباس عن يحيى بن معين : إنه ليس بشيء ؟ قال: ما نُعْرِف لـه حديثاً منكراً)[٢]. وقال أبو داود في موضع آخر: (ثقة)[٣].

وأما بقية النّقّاد[٤] : فقال إسحاق بن راهويه : (بصريّ ثقة) ، وسُئل أبو زرعة عن استقامة حديثه فقال : (لا أعلم إلا خيراً) ، وقال النسائي : (لا بأس به) ، وذكره ابن حبان في الثقـات ، وذكر ابن عدي قلّة حديثه ، ثم قال : (أرجو أنّه لا بأس به).

وأما قول الإمام احمد : (له مناكير) : فهناك رواية أخرى عنه جاء فيها: (روى ثلاثة أحاديث مناكير)[٥] .

فكيف يقال بعد هذا هو من الضعفاء الذين خفي أمرهم على يحيى القطـان ؟ وإذا نظرنـا إلى قول ابن حجر فيه : (صدوق ربما وهم)[٦] ، نجده يلخّص فعلاً أقوال النّقّاد.

وأما عن حديث القطان عنه ، فلم أجده روى عنه غير حديث واحـد ، رَوَتْـه بعـضُ كتـب السنة، وذكره بعضُ أهل الجرح والتعديل في ترجمة : (العوام) كالعقيلي ، وابـن عـدي ، والذهـبي، وعقّب البيهقي بعد روايته من طريق يحيى القطان عن العوام بقوله : (هذا إسناد حسن ، ويحيى بـن سعيد لا يحدّث إلا عن الثّقات عنده)[٧] .

---

(١) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ٢٥٧ ، رقم ٤٢٤٤

(٢) سؤالات الآجري ، ص: ٢٦١ ، س٣٥٥ .

(٣) سؤالات الآجري ، ص: ٣٤٩ ، س ٥٦٣ .

(٤) الجرح والتعديل ج: ٧ ،ص: ٢٢ ، ترجمة ١١٨ . والكامل في ضعفاء الرجال ج: ٥ ،ص: ٣٨٣ ، ترجمة ١٥٤٨. وميزان الاعتدال ، ج: ٥، ص: ٣٦٥ . وتهذيب التهذيب ج: ٨، ص: ١٤٥ ، ترجمة ٢٩٧.

(٥) تهذيب التهذيب ج: ٨ ،ص: ١٤٥ ، ترجمة ٢٩٧ .

(٦) تقريب التهذيب ، ص: ٤٣٣ ، ترجمة ٥٢١٠ .

(٧) سنن البيهقي الكبرى ج: ٢ ص: ٢٠٢ ، ح٢٩٣٠ .

ج – ذكر بعض المحدثين راوياً خَفِيَ حالُه على شعبة بن الحجاج ، وهو : (عبد الغفار بن القاسم ابن قيس الأنصاري أبو مريم الكوفي) ، رافضي ، اتَّهمه عليّ بن المديني بالوضع ، وضعّفه ابن معين ، وأحمد ، والبخاري ، وأبو زرعة ، وقال أبو حاتم والنسائي وغيرهما : متروك[1] . وقال ابن حبان : (وكان ممن يروي المثالب في عثمان بن عفان ، ويشرب الخمر حتى يسكر ، ومع ذلك يقلب الأخبار ، لا يجوز الاحتجاج به)[2] .

ومّمن نصّ على خفاء حاله على شعبة الإمامُ أبو داود ، والدارقطني ، وأبو حاتم الرازي.

قال الآجري : سألتُ أبا داود عنه فقال : (كان يضع الحديث ، وقال شعبة : لم أرَ أحفظ منه، قال أبو داود : غَلِطَ شعبةُ فيه)[3] .

وقال الدارقطني : (وعبد الغفار بن القاسم أبو مريم : متروك ثم قال : شيخُ شعبةَ، أثنى عليه شعبةُ ، وخَفِيَ على شعبةَ أمرُه وبقي بعد شعبة فخلط)[4] .

وقال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عن أبي مريم الأنصاري ، فقال : هو متروك الحديث ، كان من رؤساء الشيعة ، وكان شعبةُ حسن الرأي فيه ، لا يُكتَب حديثُه)[5].

لكن هناك ما يوضّح أنّ شعبةَ تركه بعد أنْ تبيّن حالَه ، وكان روى عنه حديثين ، ومما يدلّ على ذلك :

١ - روى ابن عدي عن ابن المديني أنه قال عن أبي مريم عبد الغفار : (وكان لشعبة فيه رأي ، وتعلّم منه زَعَمُوا توقيف الرجال ، ثم ظهر منه رأيٌ رديء في الرّفض ؛ فتُرك حديثُه ، وقد روى شعبة عن أبي مريم هذا حديثين : أحدهما : عن نافع عن ابن عمر ، والآخر : عن عطاء عن جابر) .

ثمّ قال ابن عدي : (ولعبد الغفار بن القاسم أحاديث صالحة ، وفي حديثه ما لا يتابع عليه، وكان غالياً في التّشيع ، وقد روى عنه شعبة حديثين ، ويكتب حديثه مع ضعفه)[6] .

=== والحديث رواه أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق القطان عن العوام قال سألت أبا عثمان عن القنوت ، فقال : بعد الركوع . فقلت : عمن ؟ فقال عن أبي بكر وعثمان) . مصنف ابن أبي شيبة ج: ٢ ص: ١٠٥ ، ح٧٠١٢ .

(١) الجرح والتعديل ج: ٦ ، ص: ٥٣ ، ترجمة ٢٨٤ ، الكامل ، ج: ٥ ص: ٣٢٧ ، ميزان الإعتدال ج: ٤ ،ص: ٣٨٠ . لسان الميزان ج: ٤ ص: ٤٢ ، ترجمة ١٢٣ ، تعجيل المنفعة ج: ١ ص: ٢٦٣، ترجمة ٦٦٦ .

(٢) ابن حبان : المجروحين ج: ٢ ص: ١٤٣ ، ترجمة : ٧٤٩ .

(٣) ابن حجر : تعجيل المنفعة ج: ١ ص: ٢٦٣ ، ترجمة ٦٦٦ . وأيضا : لسان الميزان ج: ٤ ص: ٤٢ ، ترجمة ١٢٣.

(٤) سؤالات البرقاني ، ص: ٤٦ ، س ٣١٦ .

(٥) ابن أبي حاتم :الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٥٣ ، ترجمة ٢٨٤ .

(٦) ابن عدي : الكامل ، ج: ٥ ص: ٣٢٧ .

٢ ـ وقال الذهبي : (وقد أخذ عنه شعبة ، ولما تبيَّن له أنه ليس بثقة تركه) [١] .

د ـ ومن الرّواة الذين خَفِيَ حالُهم على شعبة موسى بن عبيدة [٢] ، قال الجوزجاني : (وكذلك قالَ أحمدُ في موسى بن عبيدة ـ يعني : لا يحلّ الكتاب عنه ـ قلت [٣] لأحمد : إنّ موسى قد روى عنه سفيان ، وشعبة ، يقول[٤] : أبو عبدالعزيز الرَّبَذيُّ ، قال : لو بَانَ لشعبةَ ما بانَ لغيره ما روى عنه) [٥] .

وموسى بن عبيده قال أحمد فيه أيضا : (حديثه منكر) ، وكان يُنْكِرُ عليه حديثَه عن عبد الله ابن دينار ، وقال ابن معين : (لا يحتجّ بحديثه) ، وروى ابن أبي خيثمة عنه أنّه إنّما ضُعِّفَ حديثُه ؛ لأنه روى عن عبد الله بن دينار مناكير ، وفي رواية عن ابن معين : (ضعيف يكتب من حديثه الرَّقائق) ، وكان القطان يتّقيه ، وقال أبو حاتم : (منكر الحديث) ، وضعفه أبو زرعة ، والنسائي والدارقطني وغيرهم ، وقال أبو داود: (أحاديثه مستوية إلا عن عبد الله بن دينار) ، وقال ابن عدي: (الضّعف على رواياته بيِّن) [٦] ، وقال ابن حجره (ضعيف ، ولا سيما في عبد الله بن دينار ، وكان عابداً . وأجمل ابن حبان حاله فقال : (وكان من خيار عباد الله نسكا وفضلا وعبادة وصلاحا، إلا أنه غفِل عن الإتقان في الحفظ، حتى يأتي بالشيء الذي لا أصل له متوهّما ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات من غير تعمد له ؛ فبطل الاحتجاج به من جهة النقل ، وإن كان فاضلا في نفسه) [٧] .

فالظاهر أنّ الذين ضعفوه أكثر ما ضعفوه في حديثه عن عبد الله بن دينار ، مع إشادتهم بصلاحه وعبادته وصدقه، ولم أجد أنّ شعبة روى عنه من حديثه عن عبد الله بن دينار والله أعلم[٨]

---

(١) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٤ ص: ٣٨٠ .

(٢) هو : (موسى بن عبيدة ، بضم أوله ، ابن نشيط ، بفتح النون وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم مهملة ، الربذي ، بفتح الراء والموحدة ثم معجمة ، أبو عبد العزيز المدني ، ضعيف ، ولا سيما في عبد الله بن دينار ، وكان عابدا ، من صغار السادسة ، مات سنة ثلاث وخمسين) . تقريب التهذيب ، ص: ٥٥٢ ، ترجمة ٦٩٨٩ .

(٣) القائل هو الجوزجاني .

(٤) يعني شعبة ـ رحمه الله ـ .

(٥) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص: ١٢٦ ، رقم ٢٠٨ .

(٦) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ج: ١ ص: ١٩٩ ، رقم ٧٣٢ . والجرح والتعديل ج: ٨ ص: ١٥١ ، ترجمة ٦٨٦ . وضعفاء الكبير للعقيلي، ج: ٤ ص: ١٦٠ ، ترجمة ١٧٣٢ . والكامل في ضعفاء الرجال ج: ٦ ص: ٣٣٣ ، ترجمة ١٨١٣ . وميزان الإعتدال في نقد الرجال ج: ٦ ص: ٥٥١ ، وتهذيب التهذيب ج: ١٠ ص: ٣١٨، ترجمة ٦٣٦.

(٧) ابن حبان : المجروحين ج: ٢ ص: ٢٣٤ ، ترجمة ٩٠٧ .

(٨) ومن حديث شعبة عنه : ما رواه البزار قال : (حدثنا محمد بن المثنى قال نا أبو داود قال نا شعبة عن موسى بن عبيدة أبو عبد العزيز الربذي عن عمر بن الحكم عن سعد قال : قال رسول الله : (صلاة في مسجدي هذا أفضل من ==

هـ ـ وقال الذهبي في ترجمة يزيد بن أبي زياد الهاشمي[1] ، بعد أن ذكر له بعض أحاديثه ومنها: (عن محمد بن آدم المصيصي حدثنا عبد الرحيم بن سليمان الرازي عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعا قال : (من شَرِبَ الخمرَ لم تُقْبَلْ له صلاةُ سبعاً ، فإنْ مَاتَ فيهنَّ ماتَ كافراً ،وإنْ هِيَ أذهبتْ عقلَهُ عن شيءٍ مِن القُرآن ، لم تُقبَلْ له صلاةُ أربعين يوماً ، وإنْ ماتَ فيهنَّ ماتَ كافراً).

قال الذهبي : وهذا أيضا شبه موضوع ولو علم شعبةُ أنّ يزيدَ حدّث بهذه البواطيل لما روى عنه كلمة)[2] .

ويزيد مع صدقه ضعّفه الأئمة لاختلاطه بأخرة ، وقبوله التلقين[3] . قال ابن حبّان: (وكان يزيد صدوقاً ،إلا أنه لما كبر ساءَ حفظُه ، وتغيّر ، فكان يتلقّن ما لُقّن ، فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إيّاه ، وإجابتُه فيما ليس من حديثه ، لسوء حفظه ، فسماع مَن سمع منه قبل دخوله الكوفة في أول عمره ، سماع صحيح ، وسماع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة ، بعد تغيّر حفظه وتلقّنه ما يُلقّن ، سماعٌ ليسَ بشيءٍ)[4] .

وفي ظني أنَّ شعبة حدّث عنه قبل اختلاطه ، بل هو المحتّم لأنّ شعبة لا يأخذ عن المختلطين ثم لأنّه ضعّفه وقال فيه : (كان رفّاعا) ، قال الذهبي : (يعني الآثار التي هي من أقوال الصحابة يرفعها)[5] .

و ـ أما ما قاله ابن عبد البر عن رواية الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى بأنه غرَّ الشّافعي من إبراهيم بن أبي يحيى حذقُه ونباهتُه ؛ فروى عنه[6] ، فإنّه غير مسلّم .

===ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام) . وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عمر بن الحكم عن سعد إلا موسى بن عبيدة) . مسند البزار ، ج: ٤ ص: ٥٩ ، ح ١٢٢٥ .

وما رواه الطبراني قال : (حدثنا أحمد قال حدثنا عفان بن مسلم قال حدثنا شعبة قال سمعت أبا عبد العزيز يحدث عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه قال : قال رسول الله : (إذا صلّى أحدكم وليس بين يديه ما يستره فأراد أحدكم أن يمر بين يديه فليمنعه فإن أبى فيقاتله) ، ثمّ قال الطبراني : (أبو عبد العزيز الذي يروي عنه شعبة هذا الحديث هو موسى بن عبيدة الربذي) . المعجم الأوسط ج: ٢ ص: ٢٢٨ ، ح ١٨٢٢ .

(١) هو : (يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي ، ضعيف ، كبر فتغير ،وصار يتلقّن ، وكان شيعيا ، من الخامسة مات سنة ست وثلاثين) . تقريب التهذيب ، ص: ٦٠١ ، ترجمة ٧٧١٧ .

(٢) الذهبي : السير، ج ٦ ص ١٣٢ .

(٣) النسائي :الضعفاء والمتروكين ، ص ١١١ ، ترجمة ٦٥١ . والكامل ج ٧ ، ص ٢٧٦ . وميزان الاعتدال، ج ٧ ص ٢٤٢. وتهذيب التهذيب ، ج١١ ، ص ٢٨٨ .

(٤) ابن حبان : المجروحين ج: ٣ ص: ١٠٠ .

(٥) الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ج ٦ ص ١٣٠ .

(٦) ابن عبد البر : التمهيد ج: ٢٠ ص: ٦٥ .

قال الذهبي : (كان الشافعي يمشّيه ويدلّسه فيقول : (أخبرني من لا أتهم) ثم قال: (ما كان ابن أبي يحيى في وزن من يضع الحديث ، وكان من أوعية العلم ، وعمل موطأً كبيراً ، ولكنه ضعيف عند الجماعة ، ولو كان عند الشافعي ثقة لصرّح بذلك ، كما يقول في غيره أخبرني الثقة ، ولكنه كان عنده غير متهم بالكذب ، كما حَطّ عليه بذلك بعضهم ، قال الشافعي : كان قدرياً)[١].

المطلب السادس: عدم ثبوت جرح الراوي عند المحدّث الموصوف بالانتقاء

هناك بعض الرواة أغلب المحدثين على جرحهم ، وقد حُكِمَ عليهم بذلك بناء على ما ظهر منهم ما يستدعيه ، ولكن في المقابل قد تجد آخرين من المحدثين قبلوهم ، لِمَا ظهر لهم من عدالتهم ، مع علمهم بالطعن الذي وُجِّه لهم ، فيتصدّى هؤلاء للدفاع عنهم.

وليس مجرّد رواية المحدث المنتقي عن راو ضعّفه غيره يعني أنّ الجرح لم يثبت عنده ؛ فقد لا يكون بالجرح عالماً ، بمعنى أنه خَفِيَ عليه ، وقد يكونُ لو أنّه علم به لَمَا حدَّثَ عنه ، ولكن الصورة هنا مختلفة، فقد علم بما جرح الراوي به ، وهو مع ذلك يروي عنه ، ويدافع عنه ، ومن هؤلاء :

أ ـ جابر الجُعْفِي [٢] ، لم يثبت جرحُه عند شعبة ، وكان المحدِّثون يطعنون فيه[٣]، فيردّ شعبة عليهم ، ويدفع عنه الكذب ، ويصفه بالصدق في حديثه ، فيقول : (هل جاءكم من أحد لم يلقه؟)[٤]. وكان يقول أيضا : (لم يكن يكذب) [٥] ، ويُفَصِّل الأمر في شأنه أحيانا فيقول : (إذا قال : حدَّثنا وسمعتُ فهو مِن أوثق النَّاس)[٦] .

وهناك عبارة للإمام شعبة قالها في هذا الشأن ، تستدعي أن يُوقَف عندها قليلا ، وهي ما رواه وكيع عن شعبة قال : قيل له : (لِمَ طَرَحْتَ فلاناً وفلاناً ، ورويتَ عن جابر ؟ قال : لأنّه جاءَ بأحاديثَ لم نصْبِر عنها)[٧] .

---

(١) الذهبي : تذكرة الحفاظ ج: ١ ص: ٢٤٧ .

(٢) هو : (جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي أبو عبد الله ،الكوفي ، ضعيف ، رافضي ، من الخامسة ، مات سنة سبع وعشرين ومائة وقيل سنة اثنتين وثلاثين) . تقريب التهذيب ، ص: ١٣٧ ، ترجمة ٨٧٨ .

(٣) سيأتي إن شاء الله تفصيل الأقوال فيه في محله.

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج ٢ ، ص ١١٧ .

(٥) ابن عدي :الكامل ، ج ٢ ، ص ١١٧ . وفي رواية أخرى قال : (صدوق في الحديث) . الكامل ، ج ٢ ، ص ١١٨ .وابن أبي حاتم :الجرح والتعديل ج ٢ ص ٤٩٧ ، ترجمة ٢٠٤٣ .

(٦) ابن عدي :الكامل ، ج ٢ ، ص ١١٧ .

(٧) ابن عدي : الكامل ، ج ٢ ، ص ١١٨ .

وقد يختلف فهمُ الفاهمين في تأويل كلمة شعبة هذه ، وكان من الذين تناولوها بالتوضيح، الإمام ابنُ حبان ، فقال : (وأما شعبة وغيره من شيوخنا فإنهم رأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها وكتبوها ليعرفوها ، فربَّما ذَكَرَ أحدُهم عنه الشيءَ بعد الشيء على جهة التعجُّب ، فتداوله الناس ، والدليل على صحّة ما قلنا : أنّ محمد بن المنذر قال : ثنا أحمد بن منصور ثنا نعيم بن حماد قال: سمعتُ وكيعاً يقول : قلتُ لشعبة : مالَكَ تركتَ فلاناً وفلاناً ، ورويتَ عن جابرٍ الجعفي ؟ قال : روى أشياء لم نَصْبِر عنها. حدثنا ابنُ فارس ثنا محمد بن رافع قال : (رأيتُ أحمدَ بن حنبل في مجلس يزيد بن هارون ، ومعه كتاب زهير عن جابر ، وهو يكتبه ، فقال: يا أبا عبد الله تنهوننا عن حديث جابر وتكتبونه ؟! قال : نعرفه) [1] .

فأراد ابن حبان أن يعتذر عن رواية الثوري وشعبة عن جابر ، ولكن في اعتذاره عن شعبة إشكال لما يأتي :

أولا : دفاع شعبة عنه كما سبق ، ولو كان شعبة كتب حديثه للمعرفة لما اعترض عليه المعترضون ، ولما تكلّف شعبة الدفاع عنه .

ثانيا : هناك من صرح من العلماء بأنَّ شعبة روى عنه ، ومنهم ابن عدي ، قال : (وقد روى عنه الثّوريُّ الكثير ، وشعبة أقلّ رواية عنه من الثوري) [2] . وقال الذهبي عنه : (وثّقه شعبة فشذَّ، وتركه الحفاظ) [3] . وروى الفسوي عن أحمد : (أنّ شعبةَ روى عن جابرٍ نحو سبعين حديثاً) [4] . وقال احمد : (وشعبة والثوري والنّاس يحدّثون عنه إلا أنّ هؤلاء ليس يحدّثون عنه بتلك الأشياء التي يجمع فيها قاسماً [5] وسالماً [6] وجماعة هكذا سبعة ، ثمانية ، على أيش يُحدّث عنه بهذه الأشياء) [7] .

---

(١) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ٢٠٩ ، ترجمة ١٧٣ .

(٢) ابن عدي : الكامل ج ٢ ص ١١٩ .

(٣) الذهبي : الكاشف ج ١ ص ٢٨٨ ترجمة ٧٣٩ .

(٤) الفسوي : المعرفة والتاريخ ج٢ ص ١٨ .

(٥)هو : (القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودي ، أبو عبد الرحمن الكوفي ، ثقة عابد ، من الرابعة مات سنة عشرين أو قبلها) . تقريب التهذيب ، ص: ٤٥٠ ، ترجمة ٥٤٦٩ .

(٦)هو : (سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ،القرشي ، العدوي ،أبو عمر أو أبو عبد الله المدني ، أحد الفقهاء السبعة ، وكان ثبتا ، عابدا ، فاضلا ،كان يشبّه بأبيه في الهدي والسّمت ،من كبار الثالثة ،مات في آخر سنة ست على الصحيح). تقريب التهذيب ، ص: ٢٢٦ ، ترجمة ٢١٧٦ .

(٧) علل أحمد بن حنبل ، ص: ١٧٠ ، رقم ٦٦ .

ثالثا : هناك من المحدّثين مَن وافقَ شعبةَ في الثناء على جابر ، ومنهم الثوري ، حيث قال : (كان جابر ورعاً في الحديث ،ما رأيتُ أورع في الحديث من جابر) . وقال : (إذا قال جابر : حدّثنا وأخبرنا فذاك)[1] .

وهذا يدلّ على أنّ سفيان لم يحدّث عنه للمعرفة .

رابعا : إنّ جابراً روى أحاديثَ تخالِفُ مذهبَ الرّافضة مما يُشَمّ منه رائحة صدقه، فقد أسْنَد الخطيب البغدادي إلى أسيد بن زيد الجمال حدثنا عمرو بن شمر عن جابر عن عامر عن مسروق عن عائشة قالت : (دَخَلَ عَلَيَّ الحسنُ والحسينُ ، فوهبتُ لهما ديناراً ، وشققتُ مِرْطي[2] بينهما، فَرَدَّيْتُ[3] كلَّ واحدٍ منهما بشقّة ، فخرجا مسرورين فرحين يضحكان ، فلقيهما رسول الله ﷺ كفّة كفّة[4] ، فقال : قرّة الأعين ، قرّة الأعين، مَنْ كساكما بردين ووهب لكما ديناراً فجزاه الله خيرا ؟ ، قالا: أمّنا عائشة، قال : صدقتما والله يا بنيّ ، هي والله أمّكما وأمّ كل مؤمن ، قالت عائشة: فوالله لما صنعتُ ، وما سمعتُ من رسول الله ﷺ أحب إليّ من الدنيا وما فيها)[5] .

فرواية جابر لهذا الحديث في فضل سيدتنا عائشة أمّ المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ يومئ إلى أنّ بدعته لم تؤثّر على صدقه في رواية الحديث ، ولهذا قال الإمام الذهبي: (هذا حديث منكر ورواته الثلاثة رافضيّة ولكن لا يُتّهمُون في نقل فضل عائشة رضي الله عنه)[6] .

فدلّ ذلك على أنّ شعبة روى عن جابر الجعفي ؛ لأنه رآه يصدق في حديثه ، ولا أجد دليلاً واضحاً على أنّ شعبة ترك حديثه بعد أن أظهر جابرٌ بدعتَه ، والله أعلم بالصواب .

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ٤٩٧ ، ترجمة ٢٠٤٣ .

(٢) المِرْطُ : كِساء من خزّ أو صُوف أو كتّان، وقيل: هو الثوب الأخضر، وجمعه مُرُوطٌ . لسان العرب مادة (مرط)، ج:٧، ص: ٤٠١ .

(٣) ردّيتُ : من الرّداء وهو الغطاء الكبير . لسان العرب ، مادة (ردي) ، ج ١٤ ، ص ٣١٦ . أي أعطت كلَّ واحد منهما جزءاً منه .

(٤) قال ابن الأثير : (وفي حديث الزبير فَتَلقّاه رسول الله ﷺ كَفّةَ كَفّةَ ، أي : مُوَاجَهَة ، كأنّ كُلَّ واحدٍ منهما قد كَفّ صاحبَه عن مُجَاوَزَته إلى غيره أي مَنَعه والكَفّة : المرّة من الكفّ ، وهما مَبْنِيَّان على الفتح) . النهاية في غريب الحديث ج: ٤ ص: ١٩٢ .

(٥) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ٧ ص: ٤٧ ، ترجمة ٣٥٠٣ .

(٦) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٢ ص: ١٠٦ . والكبيسي : الإمام شعبة بن الحجاج ، ص ٢٥٥ .

ب – وهناك راوٍ آخر لم يثبت ضعفُه عند شعبة هو : (سعيد بن بشير)[1] فَرُوِيَ عن بَقِيَّة بن الوليد أنّه قال : (سألتُ شعبةَ عن سعيد بن بشير فقال : صدوق اللسان ، فذكرت ذلك لسعيد بن عبد العزيز ، فقال : أنْشُرْ هذا الكلام في جُنْدنا ـ يعني في بلدنا ـ فإنّ النّاس قد تكلّموا فيه)[2]

وسعيد بن بشير : ضعّفه ابنُ معين وابنُ المديني ، وحدّثَ عنه ابنُ مهدي ثم تركه، كما ضعّفه الإمامُ أحمد ، وغيرهم ، وأخذوا عليه روايتَه عن قتادة المنكرات[3] .

ولكن في المقابل نجد أنّه وافَقَ شُعبةَ دحيمٌ ، وحَكَم له أيضا ابنُ عيينة بالحفظ ، وقال يعقوب الفسوي : (سألت أبا مسهر عن سعيد بن بشير فقال : لم يكن في جندنا أحفظ منه ، وهو ضعيف منكر الحديث)[4] ، ويبدو أنّ ابن عدي ـ بعد نظره في حديثه ـ يميل إلى قول مَن وثّقه ، فقال : (وسعيد بن بشير له عند أهل دمشق تصانيف ؛ لأنه سكنها ،وهو بصري ، ورأيتُ له تفسيراً مصنّفاً من رواية الوليد عنه ، ولا أرى بما يُروى عن سعيد بن بشير بأساً ، ولعله يهِم في الشيء بعد الشيء ويغلط، والغالب على حديثه الاستقامة ، والغالب عليه الصدق)[5] .

فاتّضح مما سبق أنّ أكثرَ الأئمة على تضعيف هذا الراوي ، إلا أنّ شعبة حَكَمَ له بالصِّدق، ودفع عنه الكذب ، ووافقه بعضُ الأئمة في ذلك ، وشَهِدوا له بالحفظ ، مع الأخذ بالاعتبار أنّ نفي النقص لا يلزم منه إثبات الكمال .

جـ – وقيس بن الربيع [6] ، كان شعبة يثني عليه ويوثّقه ، ويدافع عنه ، ويحثّ على الأخذ عنه، قال أبو داود الطيالسي: (قال شعبة :سمعت أبا حصين يثني على قيس بن الربيع ، وقال لنا شعبة أدركوا قيساً قبل أن يموت) وقال عفان عن معاذ بن معاذ: (قال لي شعبة: ألا ترى إلى يحيى

---

(١) هو : (سعيد بن بشير الأزدي مولاهم ، أبو عبد الرحمن ، أو أبو سلمة الشامي ، أصله من البصرة أو واسط، ضعيف ، من الثامنة مات سنة ثمان أو تسع وستين) . تقريب التهذيب ، ص: ٢٣٤ ، ترجمة ٢٢٧٦.

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٤ ص: ٦ ، ترجمة ٢٠ . وفي الكامل زيادة : (صدوق اللسان في الحديث) الكامل ، ج: ٣ ص: ٣٧٠ ترجمة ٨٠٥ .

(٣) تاريخ ابن معين ، رواية عثمان الدارمي ، ص ٥٠ ، رقم ٤٤ ، سؤالات ابن أبي شيبة ، ص ١٥٧ ، س ٢٢٣ . الجرح والتعديل ج: ٤ ص: ٦ ، ترجمة ٢٠ ، علل احمد ج١ ص ١٩٩ ، رقم ١٥٧ .

(٤) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٣ ص: ١٨٩ .

(٥) ابن عدي : الكامل ، ج: ٣ ص: ٣٧٥ .

(٦) هو :(قيس بن الربيع الأسدي ، أبو محمد الكوفي ، صدوق ، تغيّر لما كبر ، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به، من السابعة ، مات سنة بضع وستين) . تقريب التهذيب ، ص: ٤٥٧ ، ترجمة ٥٥٧٣ .

بن سعيد يقع في قيس بن الربيع ، لا والله ما إلى ذلك سبيل)[1]. ووافق شعبةَ في الثناء عليه جماعةٌ منهم الثوري ومعاذ بن معاذ وابن عيينة.

ولكن ضعّفه جماعةٌ من المحدّثين غيرهم : فكان يحيى بن سعيد لا يرضاه ، وحدث عنه ابن مهدي ثم تركه ، وليّنه أحمد ، وقال : (روى أحاديث منكرة)، وكان وكيع يضعّفه ، وضعّفه أيضاً ابنُ معين ،والجوزجاني ، وأبو زرعة ، والدارقطني ، وقال أبو حاتم : (محلّه الصدق ، يُكتب حديثُه ولا يحتجّ به) ، وقال النسائي : (متروك الحديث)[2] .

وقال العجلي : (الناس يضعّفونه ، وكان شعبة يروي عنه ، وكان معروفاً بالحديث ، صدوقاً ويقال: إنّ ابنَه أفسَدَ عليه كتبَه بأخرةٍ ؛ فتَرَكَ الناسُ حديثَه)[3] .

ويرى الذهبي سبباً آخر لتضعيف الأئمة له ، قال الذهبي : (وقد كان قيس من أوعية العلم وأرى الأئمة تكلموا فيه لظلمه[4])[5]. ولكن الذهبي قال في الميزان : (صدوق في نفسه ، سيئ الحفظ)[6] .

وفصّل أمره ابن حبّان فقال : (قد سَبَرْتُ أخبارَ قيس بن الربيع ، من رواية القدماء والمتأخرين ،وتتبعتها ،فرأيتُه صدوقاً ، مأموناً ، حيث كان شاباً ، فلما كبُر ، ساءَ حفظُه وامتُحن بابن سوء ،فكان يُدخِل عليه الحديث ، فيجيبُ فيه ثقةً منه بابنه ، فلما غَلَب المناكيرُ على صحيح حديثه، ولم يتميّز استحقّ مجانبته عند الاحتجاج ، فكل مَن مدَحه مِن أئمتنا ، وحثّ عليه ، كان ذلك منهم لما نظروا إلى الأشياء المستقيمة التي حدّث بها عن سماعه ، وكل مَن وهّاه منهم ، فكان ذلك لما علموا مما في حديثه من المناكير التي أدخل عليه ابنُه وغيره)[7] .

---

(١) ابن عدي :الكامل ، ج: ٦ ص: ٤٦ .

(٢) الأقوال السابقة في : أحوال الرجال ، ص: ٦٦ ، رقم ٧٣. والجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٩٦ ترجمة ٥٥٣. وسير أعلام النبلاء ، ج ١ ص ٢٢٧ . وميزان الاعتدال ، ج: ٥ ص: ٤٧٧ .وتهذيب التهذيب ج: ٨ ص: ٣٥٠ ، ترجمة ٦٩٨ .

(٣) العجلي : معرفة الثقات ج: ٢، ص: ٢٢٠، ترجمة١٥٣٠ .

(٤) قال محمد بن عبيد الطنافسي : (لم يكن قيس عندنا بدون الثوري ، وإنما ولي شيئا فأقام على رجل حدّاً فمات ، قال: فطفئ أمره ، قال : وكان يعلق النساء بثديهن ويرسل عليهن الزنابير) .الذهبي: تذكرة الحفاظ ج: ١ ص: ٢٢٧ .

(٥) الذهبي : تذكرة الحفاظ ج: ١ ،ص: ٢٢٧ .

(٦) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٥ ص: ٤٧٧ .

(٧) ابن حبان : المجروحين ج: ٢ ص: ٢١٨ .

وقوّاه ابن عدي وقال : (وعامة رواياته مستقيمة ، وقد حدَّث عنه شعبة وغيره من الكبار، وهو قد حدَّث عن شعبة وعن ابن عيينة وغيرهما ، ويدلّ ذلك على أنّه صاحب حديث ، والقول فيه ما قاله شعبة ، وإنه لا بأس به)[1] .

فظهر مما سبق أنّ هناك سببين لتضعيف النقّاد له ،وهما : ما بدر من ظلمه في أثناء توليه القضاء ، والآخر : سوء حفظه بأخره ، وما حصل من إدخال ابنه في كتبه ، ولعل كلمة ابن حبّان تجيب عن توثيق شعبة له ، بالإضافة إلى ما قاله الأئمة في منزلته العلمية ، التي أغْرَت المحدِّثين بالأخذ عنه .

ويظهر لي أيضاً أنّ مَن ضعّفه لّما كان شعبةُ يروي عنه ؛ إنما ضعّفه لما تولّى القضاء وبدرت منه تلك الأشياء ، ثمّ لما ساءَ حفظُه بأخرة انضاف سببٌ جديدٌ لتضعيفه، وعلى كلتا الحالتين لم نجد شعبة تكلّم فيه ، والله أعلم .

د - وعمارة بن جوين أبو هارون العبدي البصري ، أحد الرواة الشّيعة ، ضعفه شعبة ، وأحمد، وابن معين ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، والنسائي ، وابن المديني، وكذّبه حماد بن زيد ، وعثمان ابن أبي شيبة ، والجوزجاني ، وغيرهم ، حتى قال ابن عبد البر : (أجمعوا على أنّه ضعيف)[2] .

ومع هذا روى عنه عبد الله بن عون البصري ، أحد الأئمة الموصوفين بالانتقاء ، حيث روى ابن المديني عن يحيى القطان قال : (وما زال ابن عون يروي عنه حتى مات)[3] . وقوله : (حتى مات) : فيه إشارةٌ إلى أن ابنَ عون كان يقبَلُه ، مما يدلّ على أنّ ضَعْفَهُ خَفِيَ عليه ، ويحتمل أنّ ضعفه لم يثبت عنده ، إلا أنّ ابن عدي قال: (وأبو هارون العبدي له أحاديث صالحة عن أبي سعيد الخدري وغيره ، وقد حدّث عنه عبد الله بن عون بغير حديث ، والحمّادان ، وهشيم ، وشَريك ، وعبد الوارث ، والثّوري ، وغيرهم من ثقات الناس ، وقد حدّث أبو هارون عن أبي سعيد بحديث المعراج بطوله ، وقد حدّث عنه الثوري بحديث المعراج ولم يذكر عنه شيئا من التشيّع والغلوّ فيه ، وقد كَتَبَ الناسُ حديثَه)[4] .

---

(١) ابن عدي :الكامل ، ج: ٦ ص: ٤٦ .

(٢) أحوال الرجال ، ص ٩٧ ، ترجمة ١٤٢ ، والجرح والتعديل ، ج ٦ ، ص ٣٦٣ ، ترجمة ٢٠٠٥ . والكامل ، ج ٥ ، ص ٧٨ . تهذيب التهذيب ج ٧ ص ٣٦١ ، ترجمة ٦٧١ .

(٣) ابن عدي : الكامل ، ج ٥ ، ص ٧٨ .

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج: ٥ ص: ٧٩.

المطلب السابع: تساهل المنتقي في رواية احاديث الفضائل والرقاق والتفسير ونحو ذلك[1]

أقوالُ المحدثين ، وتصرفاتهم ، تدلّ بوضوح على التفريق بين أحاديث الأحكام والعقائد ، وبين أحاديث الفضائل والرقائق ونحوها ، فتجد بعضهم يقول : (لا بأس به في أحاديث الرقاق) أو (ليس بحجّة في الأحكام) أو (يُروى له في الرغائب والفضائل) ونحو هذا ، وهو إن دلّ على شيء فإنّه لا يدلّ على تساهلهم ، بل يدلّ على مدى دقّتهم ، وفهمهم لما يحتاج إلى التشديد في إسناده ، وما لا يحتاج إليه.

وكان ابن حزم غلّطَ من قال من أصحاب الحديث : فلان يُحتَمَل في الرّقائق ولا يُحتَمَلُ في الأحكام[2] .

ولست في معرض الردّ هنا ، وإنما في معرض بيان الأمور الآتية :

أولا : ينبغي التفريق هنا بين التّساهل في الرواية عن الضعفاء في الرقاق والفضائل ونحوها وبين العمل بالحديث الضعيف في ذلك ، وأقصد ذلك فقط فيما يتعلق بتفسير عبارات الأئمة الذين نصوا على أنّهم يتساهلون في الفضائل وما يشبهها ، والذي يستدعي هذا التنبيه هو أنّ البعض خلط بينهما ولم يفرّق[3] ، مع أنّ عبارات الأئمة تشهد أنّ سياقها يتعلق بالرّواية لا بالعمل؟

ثانيا : ينبغي أن لا يُظنّ أنّ تساهلهم في الرّقاق يعني الرّواية عن الكذابين ، أو المتّهمين ، فهذا أمر يتنزه عنه المسلم العادي فضلاً عن أئمتهم .فلا بدّ من شرط العدالة، وأما الضبط فيتساهل فيه. وحتى يكون الأمر واضحا كان لا بدّ من اقتباس أقوال بعض الأئمة في هذا الشأن ، لنرى حقيقة طريقتهم في التفريق بين الأحكام وغيرها .

---

(١) مثل : المواعظ ، والزهد ، والأدب ، والترغيب والترهيب .

(٢) ابن حزم : الإحكام ، ج: ١ ص: ١٣٣ .

(٣) اللكنوي ، محمد عبد الحي ، الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة ، ، تحقيق وتعليق أبو غدة ، حلب ـ مصر ، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ دار السلام للطباعة والنشر ،ط٤ ، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧م ، ص٥٠.

ويرى بعض الباحثين أنّ ائمة الحديث سلفاً وخلفاً على أنّ معنى التساهل في رواية أحاديث الفضائل والترغيب والسير ، معناه العمل بها ، وذكر أنّ الذي خالف في ذلك المعلمي اليماني وأحمد شاكر ، والألباني ـ رحمهم الله ـ ونقل بعض عبارات الأئمة التي تفسّر عبارات الأئمة في تساهلهم في الأسانيد ، ونقل أيضا كلام العلماء الثلاثة المذكورين . ممدوح ، محمود سعيد ، التعريف بأوهام من قسّم السنن إلى صحيح وضعيف ، دبي ـ الإمارات ،دار البحوث ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠م ، ج ١ ، ص ١٠٤ فما بعدها .

أ - بيَّن ابنُ أبي حاتم في تقدمته النفيسة لكتابه الجرح والتعديل أنّ الرواة على مراتب ، وأنهم ليسوا على درجةٍ واحدةٍ مِن حيث احتمال حديثهم ، وقال في المرتبة الرابعة : (ومنهم الصدوق ، الورع ، المغفَّل ، الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو ، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب ، ولا يحتجّ بحديثه في الحلال والحرام) [١] .

وهو دالّ على تطلّب شرط العدالة مع التساهل في شرط الضبط .

كما خصص باباً ـ رحمه الله ـ لذلك وعَنْوَنَ له بـ (باب في الآداب والمواعظ إنها تُحتَمل الرّواية عن الضّعاف) .

أرأيتَ عبارة ابن أبي حاتم : (... يكتب ...) ،ولم يقل (يعمل) ،فالحديث عن الكتابة والرواية ليس إلا .

وأسند ابن أبي حاتم عن أبيه عن عبدة ـ يعني بن سليمان ـ قال : (قيل لابن المبارك وروى عن رجل حديثاً ، فقيل: هذا رجل ضعيف ! فقال : يَحتَمِل أنْ يُروى عنه هذا القدر أو مثل هذه الأشياء .قلت ـ يعني أبو حاتم ـ لعبدة : مثل أيّ شيءٍ كان؟ قال : في أدب ، في موعظة، في زهد، أو نحو هذا)[٢] .

فهذا ابن المبارك ـ وهو أحد الأئمة المتقين ـ يصرّح بأنّ الضعيف يحتمِل أن يُروى عنه في الأدب والموعظة والزهد ونحوه ، ولا يمكن إغفال أنّ ابن المبارك روى الحديث بإسناد ، لا بغير إسناد، وهي مسألة مهمّة قد توضّح طريقتهم في رواية الفضائل، وتبين عبارة بعض الأئمة فيما بعد في مقصودهم من تساهلهم في هذا الأمر كما سيأتي .

وعقد الخطيب في (الكفاية) باباً سماه : (باب التشدّد في أحاديث الأحكام ، والتجوّز في فضائل الأعمال) ، وخصّص أيضا في (الجامع) مبحثاً بعنوان : (ما لا يفتقِر كتْبه إلى الإسناد)، ومبحثاً آخر وعنون له بـ (تجنّب الرواية عن الضعفاء والمخالفين من أهل البدع والأهواء)، وروى جملة من الأخبار تدلّ على منهج المحدثين في هذا المعنى .

وأراني محتاجاً هنا إلى نقل بعضٍ من كلام الخطيب الذي استفاده مِن المحدثين الذين نقل أقوالهم في هذا الشأن ، فكان ممّا قاله : (وينبغي للمحدِّث أنْ يتشدّد في أحاديث الأحكام التي

---

(١) ابن أبي حاتم : تقدمة المعرفة للجرح والتعديل ، ص: ١٠ .

(٢) ابن أبي حاتم : للجرح والتعديل ،ج: ٢ ص: ٣٠ .

يفصِل بها بين الحلال والحرام فلا يرويها إلا عن أهل المعرفة ، والحفظ ، وذوي الإتقان والضبط، وأمّا الأحاديث التي تتعلق بفضائل الأعمال ، وما في معناها ، فيُحتَمل روايتها عن عامّة الشيوخ)[1]

وأسند أيضا عن ابن المبارك أنّه سئل : (نجد المواعظ في الكتب ، فننظر فيها ؟ قال: لا بأس ، وإن وَجدتَ على الحائط موعظةً فانظر فيها تتّعِظ . قيل له فالفقه ؟ قال : لا يستقيم إلا بالسّماع)[2]

وينبغي الانتباه هنا إلى أنّ المقصود من عبارة ابن المبارك ليس التعميم على أحاديث الزهد والرقاق التي تأتي مرفوعة إلى النبيّ ﷺ وإنما خاصة بغير ذلك ، قال الخطيب : (وأمّا أخبار الصالحين، وحكايات الزّهاد ، والمتعبّدين ، ومواعظ البلغاء ، وحِكَم الأدباء ، فالأسانيد زينةٌ لها، وليست شرطاً في تأديتها) [3] .

فما ورد عن ابن المبارك كان سياقاً خاصّاً ، بمعنى أنها جاءت جواباً عمّا وُجِد في الكتب وروي بلا إسناد ، عن الصالحين ، والزهاد ، وليس تصريحاً أو تقريراً يتعلق بمنهجيته ،أو منهجية غيره من المحدّثين في رواية أحاديث الفضائل عن النبي ﷺ ، فالتعامل مع ما كتب من المواعظ في الكتب كأمرٍ واقعٍ ينبغي أنْ يكونَ إيجابياً بالاستفادة والاتّعاظ لا الإهمال ، وهذا يدلّ على المنهجية الواقعية التي كانوا يتمتّعون بها ـ رحمهم الله ـ. وأما طلب الإسناد فكان ابن المبارك على رأس المحدثين الذين تشدّدوا في طلب الإسناد ،وقولته الشّهيرة : (الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء) ، وغيره من أقواله في هذا الشأن .

ويَفيد هنا أنْ أنقل كلاماً لابن تيميّة يفسّر فيه عبارةً للإمام أحمد في التّساهل في أحاديث التّرغيب والتّرهيب ، قال ـ رحمه الله ـ : (فما عُلِمَ حُسْنُه أو قُبحُهُ بأدلّة الشّرع فإنّ ذلك ينفع ولا يضرّ ، وسواءً كان في نفس الأمر حقاً أو باطلاً ، فما عُلِمَ أنّه باطلٌ موضوعٌ لم يَجُزْ الالتفات إليه ، فإنّ الكذب لا يفيدُ شيئاً ، وإذا ثبت أنّه صحيحٌ أُثبِتَت به الأحكام ، وإذا احتَمَل الأمرين روي لإمكان صدقه ، ولعدم المضرّه في كذبه ، وأحمد إنّما قالَ : إذا جاء الترغيبُ والترهيبُ تساهلنا في الأسانيد ، ومعناه : أنّا نروي في ذلك الأسانيد ، وإن لم يكن محدّثوها من الثّقات الذين يُحتَجُّ بهم)[4] .

---

(١) الخطيب : الجامع ، ج: ٢ ص: ٩١ .

(٢) الخطيب : الجامع ، ج: ٢ ص: ٢١٤ .

(٣) الخطيب : الجامع ، ج: ٢ ص: ٢١٣ .

(٤) مجموع الفتاوى ، ج ١٨ ، ص ٦٥ _ ٦٨ . وقال شيخ الإسلام أيضا في الفتاوى ،ج ١ ، ص٢٥٠ : (لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوّزوا أن يُروى في فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت إذا لم يعلم أنه كذب).

والإمام ابن تيمية قال ذلك في أثناء حديثه عن العمل بـالضعيف في فضـائل الأعمـال لكنـه لم يستشهد بعبارة الإمام أحمد أنها جاءت في سياق العمل بالضعيف فبعد أنْ ذكـر عبـارة الإمـام أحمـد ووضّحها قال مباشرة : (وكذلك قول من قال : يعمل بها ـ يعني الأحاديث الضعيفـة ـ في فضـائل الأعمال ، إنما العمل بها بما فيها من الأعمال الصالحة مثل التلاوة والذكر ، والاجتناب لما كره فيها من الأعمال السيئة).

فذكر ـ رحمه الله ـ أنّ التّساهل لا يعني ترك الإسناد ، بل يروى به وإن كان فيـه مَـن لا يحتجُّ به، من الضعفاء غير الكذّابين .

وأمّا ما جاء من كلام بعض الأئمة المنسوبين إلى الانتقاء ممّا وقفت عليـه مـا رواه عبـد الله بـن أحمد عن أبيه أنه سُئِل عن يحيى بن عبيد الله بن موهب فقـال : (منكـر الحديـث ، سـئل يحيـى بـن سعيد يوماً عنه فقال : مَن يحدِّث عنه ؟ قيل لأبي : ابن المبارك روى عنــه . فقـال في الرّقـاق، يعـني الزهد)[1] . ولذا قال السّاجي[2] عن يحيى بن عبيد الله : (يجوز في الزهد ، وفي الرقـائق ، وليـس هو بحجّة في الأحكام) .

ولكن يحيى بن عبيد الله هذا كتب يحيى بـن القطـان عنـه ، ولم يـرو عنـه إلى أن مـات ، لا في الفضائل ولا في غيرها [3] ، ولكن لا يُؤثّر ذلك على الرواية عـن الضعفـاء في الرقـاق عندهـم مـن حيث المبدأ ، فلا يشترط أنّ كل ضعيف محتمَل أن يُروى من حديثه ما يتعلق بالرّقـاق والفضـائل ، فقد يروي عنه بعضهم ، ويتركه آخرون ، وهو راجع إلى موازينهم في التوثيق والقبـول ، ومـا يؤثّـر على ذلك أيضا من زيادة في التشدّد عند بعضهم مثل يحيى القطان على سبيل المثال ، بخـلاف ابـن مهدي فإنّه أكثر اعتدالاً .

ولا يُظنّ أنّ هــذا المذهـب ـ أعـني التسـاهل في الفضـائل ـ كـان مذهـب ابـن المبـارك وأحمـد وحدهما، بل صرّح غيرهما به ، من الأئمة الموصوفين بالانتقاء وغيرهم .

---

(١)العلل ومعرفة الرجال ج٣ ، ص ٥٤ ، رقم ٤١٣٩ .

ومن حديث ابن المبارك عنه : (أخبرنا يحيى بن عبيد الله قال سمعت أبي يقول سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ : (حُفّت الجنّةُ بالمَكاره ، وحُفّت النّار بالشّهَوَات) الزهد لابن المبارك ، ص: ٢٢٩ ، ح٦٥٠. والمواضع الآتية في كتاب الزهـد : ص: ٢٥٥ ، ح٧٣٤ ،وص: ٣١٧ ، ح ٩٠٧ .

(٢)ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ١١ ، ص ٢٢١ .

(٣)ابن عدي : الكامل ، ج: ٧ ص: ٢٠٢ ، ترجمة ٢١٠٦ .

فأسند الخطيب إلى عبد الرحمن بن مهدي أنه كان يقول : (إذا رَوَيْنا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد والرجال ، وإذا رَوَيْنا في الحلال والحرام والأحكام تشدّدنا في الرّجال) [1] .

وروى الحاكم عبارة ابن مهدي[2] ، وقدّم لها بقوله : (وأنا بمشيئة الله أجري الأخبار التي سقطت على الشيخين في كتاب الدّعوات على مذهب أبي سعيد عبد الرحمن بن مهدي في قبولها فإني سمعت أبا زكريا يحيى بن محمد العنبري يقول : سمعت أبا الحسن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول : كان أبي يحكي عن عبد الرحمن بن مهدي يقول : (إذا رَوَيْنا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام شدّدنا في الأسانيد، وانتقدنا الرجال ، وإذا رَوَيْنا في فضائل الأعمال ، والثواب ، والعقاب، والمباحات ، والدعوات ، تساهلنا في الأسانيد) .

وتأمّل قوله : (رَوَيْنا) ، فالرّواية غير العمل ، وتأمّل أيضا قوله : (وانتقدنا) فهي قيد في رواية أحاديث الأحكام ، وليست قيداً في غيرها .

ولا نملك دليلاً على أنّه قاله في أول الطلب ، كما يذهب إليه البعض[3] بحجة ما نقله أحمد أنه كان يتسهّل ثم تشدّد ، وبما رواه عنه أحمد أيضا أنّه إذا روى عن رجل فهو حجة ، فإنّ أصحاب النقل لم يقيّدوا عنه شرطه هذا ببعض من الحديث دون بعض. أقولُ : ليس هناك تاريخٌ محدّدٌ لاختيار ابن مهدي طريقة الانتقاء ، ولا لاختياره الرّواية عن الضّعفاء في الفضائل ، والذي يفهَمُ أنه حَكَى عبارته بصيغة الجمع التي تُوحِي أنّه كان شائعاً بين المحدّثين التساهل في الأسانيد في فضائل الأعمال ونحوها ، بل ما زال المحدّثون قديماً وحديثاً يردّدون عبارةَ ابن مهدي، ولم يقيّدوها بأوّل طلبه ، ومن قالَ هذا فَهِم أنّ هذه الطريقة تعني التّساهل مطلقاً في رواية أحاديث الفضائل والأمر ليس كذلك ، فإنّ التساهل في أحاديث الرقاق عمّن يُحتَمل حديثُهم مِن الضعفاء كان منهجاً عاماً معروفاً عن جماعةٍ من الذين ينتقون ومن الذين لا ينتقون، ولم ينفرد به ابن مهدي من بين المنتقين ، فالإمام أحمد وقد وُصِفَ بأنّه لا يروي إلا عن الثقات ـ كما سبق نقله عن السّخاوي ـ كان على هذا المنهج [4] .

---

(١)الخطيب البغدادي : الجامع ، ج: ٢ ص: ٩١.

(٢)الحاكم : المستدرك على الصحيحين كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر ، ج: ١ ص: ٦٦٦ ، ح١٨٠١ .

(٣) قاله د .محمد طاهر الجوابي في كتابه : (الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين) ، ص ٤٦٤ .

(٤) ابن حجر ، القول المسدد في الذبّ عن المسند للإمام أحمد ، الرياض ، مكتبة المعارف ، ط٤ ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م، ص: ١١ .

وأوضحُ ما يؤكّد عدم معارضة التّساهل في الأسانيد في فضائل الأعمال والرقاق ، لمنهجية الانتقاء ، منهجُ الإمام البخاري في إخراجه أحاديث الضعفاء ، وقد وضّح ابن حجر هذا المنهج في هدي الساري وفي شرحه للبخاري في أثناء كلامه على من تُكُلّم فيهم من رجال البخاري ، ولا شكّ أنّ البخاري أحد الأئمة المتقين ، ولا سيما انتقاؤه الخاص بالصّحيح .

وهذا ابن عيينة أحد الأئمة الكبار يقول : (لا تسمعوا مِنْ « بقيّة » [1] ما كان في سُنَّةٍ ، واسمعوا منه ما كان في ثوابٍ وغيره) [2] ، وحال (بقيّة بن الوليد) عند المحدثين مشهور .

وعقّب الإمام الذهبي على عبارة ابن عيينة هذه فقال : (لهذا أكثر الأئمة على التشديد في أحاديث الأحكام ، والترخيص قليلا لا كلّ الترخيص في الفضائل والرقائق فيقبلون في ذلك ما ضعف إسناده لا ما اتّهم رواته ؛ فإنّ الأحاديث الموضوعة ، والأحاديث الشّديدةِ الوَهَن لا يلتفتون إليها ، بل يروونها للتحذير منها ، والهَتْك لحالها ، فمن دلّسها أو غطى تبيانها فهو جانٍ على السنّة ، خائنٌ لله ورسوله ، فإنْ كان يجهل ذلك فقد يعذر بالجهل ، ولكن سلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) [3] .

وكذلك الإمام مالك روى عن أبي أمية عبد الكريم بن أبي المخارق ، المتفق على تركه ، وذكر ابنُ عبد البرّ أنّ مالكاً اغترّ ببكائه في المسجد ، ومع ذلك ذكر ابن عبد البرّ أن الإمام مالك لم يخرج عنه حكماً في موطئه ، وإنما ذكر فيه عنه ترغيباً وفضلاً [4] .

ويجدر هنا أنْ أنقل ما رآه الشيخُ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في فهم عبارات الأئمة : ابن المبارك ، وابن مهدي ، وأحمد بن حنبل ، فقال بعد أن نقل عباراتهم في ذلك : (فإنّما يريدون به ـ فيما أرجّح ، والله أعلم ـ أنّ التساهل إنّما هو في الأخذ بالحديث الحَسَن الذي لم يصل إلى درجة

وأيضا جاء في ترجمة رشدين بن سعد المهري المصري : قال أحمد : (لا يبالي عمّن روى ، وليس به بأس في الرّقاق، وقال :أرجو أنه صالح الحديث) ، وقال ابن معين : (ليس بشيء) ، وقال أبو زرعة: (ضعيف) ، وقال الذهبي : (كان صالحاً عابداً سيء الحفظ غير معتمد) . الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٣ ص: ٧٥ .

(١) هو : (بقيّة بن الوليد بن صائد بن كعب الكَلاعي ، أبو يُحْمِد ، بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، من الثامنة ، مات سنة سبع وتسعين وله سبع وثمانون) . تقريب التهذيب ، ص: ١٢٦ ، ترجمة ٧٣٤ .

(٢)ابن أبي حاتم : تقدمة المعرفة للجرح والتعديل ،ص: ٤١ .والذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٨ ص: ٥٢٠.

(٣)الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٨ ص: ٥٢٠ .

(٤)ابن عبد البر : التمهيد ج: ٢٠ ص: ٦٥ .

الصّحة، فإنّ الاصطلاح في التفرقة بين الصحيح والحسن لم يكن في عصرهم مستقراً ولا واضحاً ، بل كانَ أكثرُ المتقدّمين لا يصف الحديث إلا بالصحّة أو الضّعف فقط)[1] .

ورأى الدكتور محمد عجاج الخطيب مثل هذا الرأي في تفسير عبارات الأئمة المذكورين ، وقوّى رأيه بعبارة قالها سفيان الثوري ـ رحمه الله ـ : (لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرُّؤساء المشهورين بالعلم ، الذين يعرفون الزيادة والنقصان ، فلا بأس بما سوى ذلك من المشايخ)[2] ، وذكر أنّ لفظَ (المشايخ) لها احتمالان : فقولهم : (شيخ) ، ذكره ابن أبي حاتم في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل الأربع ، وهو من يُقبل حديثه ، وفي مرتبة مَن يُقال فيه: (جيّد الحديث) ، (وحَسَن الحديث) ، وإنْ لم يكن المراد بـ (المشايخ) المعنى الاصطلاحي ، بل عموم أهل العلم فالمقصود الرواية عمّن لا يكون شديد الضعف ، ثم ذكر كراهتهم الرواية والاحتجاج بمن غلب على حديثه الشواذّ ، ورواية الغرائب، والمناكير ، وأهل الغفلة ، ومن أُصِيْبَ بالاختلاط ، ومن عُرِف بقَبول التلقين ، ومن عُرِف بالتّساهل في السّماع ومن كثُر غلطُه، وأما مَنْ سواهم كانوا يَحْمِلون عنهم ، وهم المقصودون في قول سفيان الثوري في روايته عنهم غير الحلال والحرام ، ثم قال الدكتور عجاج: (وهم في رأينا رجال الحسن)[3].

ولكن الذي يعكّر على ما سبق أنّ الإمامَ ابن أبي حاتم قسّم الرواة إلى مراتب ، وجعل القسم الذي يحتجّ به في الفضائل ونحوها هو ما قاله :(ومنهم الصدوق ، الورع، المغفّل ، الغالب عليه الوهم ، والخطأ ، والغلط ، والسهو ، فهذا يكتب من حديثه الترغيب ، والترهيب، والزهد ، والاداب ، ولا يحتجّ بحديثه في الحلال والحرام)[4] .

كما سبق نَقْل قول ابن عيينة في بقية بن الوليد ، وقول أحمد في يحيى بن عبيد الله بن موهب الذي روى له ابن المبارك في الزهد ، فهل هذه أوصاف من يحسّن حديثه؟!

ولكن لا أستطيع أن أدّعي أنّ هذا هو مذهب جميع المحدّثين ، فقد قال الترمذي: (فكلّ من كان متّهماً في الحديث بالكذب ، أو كان مغفّلاً ، يخطئ الكثير ، فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من

---

(١) شاكر ، أحمد محمد ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، لابن كثير ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٩٨٣م ، ص ٨٧ .

(٢) الخطيب : الكفاية ، ص ١٣٤ .

(٣) الخطيب ، محمد عجاج ، أصول الحديث وعلومه ومصطلحه ، ، دار المنارة ، جدة، ط ٦ ، ١٩٩٤م ، هامش رقم (٢) ، ص ٣٧٦ .

(٤) ابن أبي حاتم : تقدمة المعرفة للجرح والتعديل ، ص: ١٠ .

الأئمة أن لا يشتغل بالرواية عنه)[1] ، فهو يعارض ما قاله ابن أبي حاتم من كتابة حديث المغفل كثير الغلط والخطأ في الترغيب والترهيب ونحو ذلك، والله أعلم .

ولا بد من إبداء الملاحظات الآتية:

أولا : تضمن كلام ابن أبي حاتم أن المغفل الذي غلب عليه الغلط والوهم والسهو يكتب من حديثه في الترغيب والترهيب ونحو ذلك .

وذكر الدكتور رفعت فوزي[2] أن ابن أبي حاتم متأثر في المراتب الثلاث الأخيرة [3] بعبد الرحمن بن مهدي الذي قال : (احفظ عن الرجل الحافظ المتقن ، فهذا لا يختلف فيه ، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة ، فهذا لا يترك حديثه ، ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس ، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم ، فهذا يترك حديثه ـ يعني لا يحتج بحديثه)[4] .

والناظر في المراتب التي ذكرها ابن أبي حاتم يلاحظ أنه لم يذكر درجة كثير الغلط ، وهو ما يوجب التوقف عنده ، وقد يفهم من كلامه المتعلق بكتابة حديث من غلب عليه الغلط في الترغيب والترهيب أنه يحتج بحديث كثير الغلط ، ولكن الأمر بخلاف ذلك ؛ فعبد الرحمن بن مهدي يروي عن كثير الخطأ كما يفهم قوله المذكور آنفا ، ولكن هناك عبارة أخرى نهى فيها عن الأخذ عمن يغلط في مائة ، وفهم ابن رجب من هذه الرواية أنها توافق قول من قال : إن كثرة الغلط ترد به الرواية [5] ، ولذا لا يلزم من عدم ورود النص على كثرة الخطأ في عبارة

---

(1) ابن رجب : شرح علل الترمذي ،ج ١ ص ٣٧٥ .

(2) عبد المطلب ، رفعت فوزي ، ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث ، القاهرة ، مكتبة ومطبعة الخانجي ، ط١ ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م ، ص ٢٢٤ .

(3) وكان ابن أبي حاتم قسم الرواة إلى مراتب ، وأما التي عناها الدكتور رفعت فهي قول ابن أبي حاتم : (ومنهم العدل في نفسه الثبت في روايته الصدوق في نقله الورع في دينه الحافظ لحديثه المتقن فيه فذلك العدل الذي يحتج بحديثه ويوثق في نفسه.

ومنهم الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحيا نا وقد قبله الجهابذه النقاد فهذا يحتج بحديثه .

ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام) . تقدمة المعرفة ، ص: ١٠ .

(4) ابن أبي حاتم : تقدمة المعرفة ، ص ٣٨ .

(5) وسبق بيان ذلك في مبحث مذهب المنتقي في شروط قبول الرواية .

ابن مهدي أنه يروي عمن يتصف بها ، ولكن تفسير ابن أبي حاتم لقول ابن مهدي (والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه) حيث قال: (يعني لا يحتج بحديثه) ، يعني أن حديث الغالب عليه الغلط يكتب حديثه عند ابن مهدي ، ومن باب أولى كثير الغلط ، فالله أعلم .

وأما ابن أبي حاتم فقد نقل عن أبيه أنه لا يحتج بكثير الخطأ فقد جاء في ترجمة مؤمل بن إسماعيل أبو عبد الرحمن قول ابن أبي حاتم : (سألت أبي عن مؤمل بن إسماعيل فقال صدوق ، شديد في السنة ، كثير الخطأ ، يكتب حديثه)[1] .

وقال ابن أبي حاتم في ترجمة يحيى بن عبد الله الكندي الأجلح : (سألت أبي عن الأجلح فقال ليس بقوي، كان كثير الخطأ ، مضطرب الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به)[2]

وابن أبي حاتم أخذ غالب مادته في كتابه الجرح والتعديل عن أبيه وأبي زرعة ، وبالتالي فإن آراءهما معتمدة عنده ، ولذا فإن عدم ذكر ابن أبي حاتم درجة كثير الخطأ في مراتب الرواة لا يعني أنه يحتج بحديث من اتصف بذلك ، والله أعلم .

وقد نقل ابن رجب قول ابن أبي حاتم بمعناه ، وذكر أنه رأي ابن أبي حاتم وغيره ، ثم عقب عليه بقوله : (وظاهر ما ذكره مسلم في مقدمة كتابه يقتضي أنه لا تروى أحاديث الترغيب والترهيب إلا عمن تروى عنه الأحكام)[3] .

وقد جاءت عبارة لابن رجب تفيد أن المقصود بالغلبة في عبارة ابن أبي حاتم هو الكثرة، قال ابن رجب : (وقد سبق عن ابن أبي حاتم أنه يجوز رواية حديث من كثرت غفلته في غير الأحكام)[4] .

ثانيا : أما كلام الترمذي فقد جاء فيه إضافة الغفلة إلى كثير الخطأ ونسب إلى أكثر أهل الحديث من الأئمة أنه لا يشتغل بالرواية عنه .

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج٨ ، ص ٣٧٤ ، ترجمة ١٧٠٩ .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج٩ ، ص ١٦٣ ، ترجمة ٦٧٧ .

(٣) ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج١ ، ص ٣٧٣ .

(٤) ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج١ ، ص ٣٨٧ .

وهناك عبارة أخرى للترمذي تحتاج الوقوف عندها وهي قوله : (فكلّ من رُويَ عنه حديثٌ ممّن يُتّهم أو يُضَعَّف لغفلته وكثرة خطئه ، ولا يُعرَف ذلك الحديث إلا من حديثه فلا يُحتَجّ به)[1] .

فهذه العبارة جاء فيها أن كثير الخطأ لا يحتجّ به ، وقد ذكر ابن رجب معناها أنّ الترمذي لا يحتج بكثير الخطأ في الحلال والحرام وإنما يكتب حديثه في الترغيب والترهيب ونحوه[2] ، والعبارة السابقة للترمذي جاء فيها أن المغفل كثير الخطأ لا يشتغل بالرواية عنه ، مما يوحي بالتعارض بين العبارتين ، ففرق بين عدم الاحتجاج بحديث الراوي وبين عدم الاشتغال بالرواية عنه ، والذي أظنّه أن الترمذي عنى بعدم الاشتغال ليس الترك المطلق وإنّما عدم الاحتجاج ، والدليل ما جاء في العبارة الأخرى (فلا يحتجّ به) ، ولا يمتنع ذلك ، فقد سبق نقل عبارة ابن أبي حاتم في تفسير الترك بعدم الاحتجاج. ولكن يبقى قوله (ممن يتهم) مشكلاً من حيث تفسيره بأنه لا يحتج بحديثه أي يكتب حديثه.

وقد بيّن ابن رجب مراد الترمذي من عبارتيه السابقتين فقال : (وكلام الترمذي ههنا يحتمل مثل قول شعبة ، ويحيى ، ومن وافقهما ، حيث ذكر أنّ من كان مغفّلا يخطئ الكثير ، فإنه لا يُشتغل بالرواية عنه ، عند أكثر أهل الحديث .

وذكر أيضا قبل ذلك أنّ من ضُعِّف لغفلته وكثرة خطئه لا يحتجّ بحديثه . فلم يَعْتَبِر إلا كثرة الخطأ . ويحتمل أن يكون مراده سقوط حديث من جمع بين الوصفين معاً : الغفلة وكثرة الخطأ ، دون من كان فيه أحدهما .

أما الغفلة المجرّدة مع قلّة الخطأ ، أو كثرة الخطأ لسوء الحفظ دون الغفلة فهذا قول ثالث في المسألة ـ والله أعلم ـ)[3] .

فذكر ابن رجب أنّ الترمذي اعتبر كثرة الخطأ فقط ، وهو ما فهمه المباركفوري حين قال:(يخطىء الكثير : صفة كاشفة لما قبله)[4] .

---

(١) الترمذي : السنن ، العلل (الصغير) ، ج٥ ، ص ٧٣٩ .

(٢) ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج١ ، ص ٣٧١ .

(٣) ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج١ ، ص ٤٠٢ .

(٤) المباركفوري : تحفة الأحوذي ، ج١٠ ، ص ٤٤٥ .

ولكنّ ابن رجب استشكل قول الترمذي أنّ من كان مغفلاً يخطئ الكثير فإنه لا يُشتغل بالرواية عنه ، فاحتمل أن يكون الترمذي أراد سقوط حديث من جمع بين الوصفين: الغفلة وكثرة الخطأ ، ولكن يبقى الاشكال قائما لأنّ الترمذي ذكر الغفلة في الموضعين .

ولي الملحوظات الآتية على كلام ابن رجب :

الأولى : قول ابن رجب إن كلام الترمذي يحتمل مثل قول شعبة ويحيى ومن وافقهما ... الخ ، فيه أنّ شعبة ويحيى ومن وافقهما تركوا الأخذ عمن كان كثير الخطأ ولم يأت في كلامهم إضافة الغفلة إلى كثرة الخطأ .

الثانية : ذكر ابن رجب في كلامه عن القسم الرابع من أقسام الرواة وهم أهل صدق وحفظ ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيرا ، أنّ ابن المبارك وابن مهدي ووكيع وغيرهم حدّثوا عنهم وهو أيضا رأي سفيان الثوري وأكثر أهل الحديث المصنّفين منهم في السنن والصحاح[1] .

والملاحظ هنا أنّ أكثر أهل الحديث حدّثوا عمّن وقع الوهم في حديثه كثيراً لكن إذا كان من أهل الصدق والحفظ ، فالظاهر انتفاء الغفلة عنهم ، وإلا لما كان لذكر الحفظ هنا أي معنى ، وهذا لا يمنع من حيث الأصل أن يكون في الراوي غفلة وحفظ [2] .

وقد نقل الأمير الصنعاني عن ابن الوزير أنّ من كثُر خطؤه استحقّ الترك عند المحدّثين ، وبين محقق الكتاب محمد محي الدين عبد الحميد أنّ (المراد بكثرة الخطأ عند المحدّثين كثرته في نفسه بقطع النّظر عن موازنته بالصواب ، فمن كان كثير الخطأ تركوه، ولو كان له صواب أكثر مما له من الخطأ ، أما عند الأصوليين فكثرة الخطأ عندهم لا تكون إلا بموازنة الخطأ والصواب ورجحان كفّة الخطأ على الصواب)[3] .

---

(١) ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج١ ، ص ٣٩٧ .

(٢) ومن ذلك ما جاء في ترجمة إسحاق بن بشر أبي حذيفة البخاري : (وكانت فيه غفلة ومع ذلك كان يزن بحفظ) تاريخ بغداد ، ج٦ ،ص٣٢٦، ترجمة ٣٣٧٠. وقد نبّه إلى هذا المثال ووضّحه مصطفى السليماني:شفاء العليل،ص ١٨٦

وكان السليماني ذكر لفظ (مغفل) في المرتبة الثالثة من مراتب الجرح ، وهي عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح (ضعيف الحديث) ، وعند ابن حجر في التقريب (ضعيف)، وهي من مراتب الشواهد والمتابعات. شفاء العليل ، ص ١٨٦ .

(٣) الصنعاني : توضيح الأفكار ، ج١ ، ص ١٠ ، هامش رقم ١ .

وما قاله الأستاذ الفاضل يعارضه ما ذكره ابن رجب في القسم الرابع من أقسام الرواة حيث ذكر أنّ ابن المبارك وابن مهدي ووكيع والثوري وأكثر أهل الحديث المصنّفين منهم في السنن والصحاح حدّثوا عنهم . وذكر أن القطان وشعبة وابن المديني والبخاري تركوا التحديث عنهم [١] .

ولعلّ الأستاذ قصد ترك الاحتجاج بمن كان كثير الخطأ ـ والله أعلم ـ وأما كلام ابن رجب فواضح أنّه في الرواية لا في الاحتجاج .

وقد ذكر ابن حجر أنّ من فَحُشَ غلطُه ـ أي كثر غلطه ـ أو كثُرت غفلتُه أو ظهر فسقُه فحديثه مُنْكَرٌ [٢] . وهذا يدل على أن الغفلة التي يُردّ بها حديث الراوي هي الكثيرة ، ومثلها الغلط . وعندما ذكر مراتب الجرح جاء في أثناء كلامه عليها قوله : (فقولهم : متروك، أو ساقط ، أو فاحش الغلط ، أو منكر الحديث ، أشدُّ من قولهم : ضعيف ، أو ليس بالقوي ، أو فيه مقال) [٣] .

وقال مصطفى السليماني : (واعلم أنّ الخطأ إذا كثر في حديث الراوي ولم يكن هو الغالب على حديثه قالوا فيه : "كثير الخطأ" أو "ضعيف" ، أما إذا كثر في حديثه وغلب على حديثه فإنّهم يقولون : "ليس بشيء" ، أو "مطّرح" ، أو "متروك" ، والدارقطني يكثر من قوله : "فلان كثير الخطأ يعتبر به" أو "كثير الخطأ يخرج حديثه") [٤] .

فظهر من هذا كله توافق كلام ابن أبي حاتم والترمذي في كتابة حديث من كثر خطؤه في الفضائل والله أعلم .

وتساهل بعض المحدّثين في كتابة التفسير عن بعض الضّعفاء الذين لا يرضونهم في الحديث، وكانوا يأخذون عنهم من تفسيرهم غير المسنَد ، وقد سبق أنّ شعبة روى عن الكلبيّ مع أنّه ضعيف

---

(١) ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج١ ، ص ٣٩٧ فما بعدها .

(٢) ابن حجر : نزهة النظر ، ص٩٢ .

(٣) ابن حجر : نزهة النظر ، ص١٣٦ .

(٤) السليماني : شفاء العليل ، ص ١٧٢ .

عندهم في الحديث ، وقد بين ابن عدي ذلك فقال عن الكلبي: (وهو رجل معروف بالتفسير ، وليس لأحد تفسير أطول ولا أشبع منه، وبعده مقاتل بن سليمان ، إلا أن الكلبي يفضل على مقاتل لما قيل في مقاتل من المذاهب الرديئة ، وحدث عن الكلبي الثوري وشعبة وإن كانا حدثا عنه بالشيء اليسير غير المسند ، وحدث عن الكلبي ابن عيينة وحماد بن سلمة وإسماعيل بن عياش وهشيم وغيرهم من ثقات الناس ، ورضوه بالتفسير ، وأما في الحديث : فخاصة إذا روى عن أبي صالح عن ابن عباس ففيه مناكير ، واشتهر به فيما بين الضعفاء ، يكتب حديثه)[1] .

وهناك نص واضح يؤكد على أن المحدثين كانوا يتساهلون في كتابة التفسير عن الضعفاء ، حيث جاء في ترجمة جويبر بن سعيد الأزدي[2] ، قال ابن حجر : (وقال أبو قدامة السرخسي : قال يحيى القطان : تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث ثم ذكر الضحاك[3]، وجويبر ، ومحمد بن السائب ، وقال : هؤلاء لا يحمل حديثهم ، ويكتب التفسير عنهم)[4] . قال البيهقي معلقا على عبارة القطان: (وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم لأن ما فسروا به ألفاظه تشهد لهم به لغات العرب وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب)[5] .

وجويبر هذا قال عنه أحمد بن سيار المروزي [6]:(وحاله حسن في التفسير ، وهو لين في الرواية)[7] . وقال الإمام أحمد:(ما كان عن الضحاك فهو أيسر، وما كان يسند عن النبي ﷺ فهو منكر)[8].

---

(١)ابن عدي :الكامل ، ج: ٦ ص: ١١٩ .

(٢) هو : (جويبر ، تصغير جابر ، ويقال : اسمه جابر ، وجويبر لقب ، ابن سعيد الأزدي ، أبو القاسم البلخي، نزيل الكوفة ، راوي التفسير ، ضعيف جدا ، من الخامسة ،مات بعد الأربعين) . ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ١٤٣، ترجمة ٩٨٧ .

(٣) هو : (الضحاك مزاحم الهلالي أبو القاسم أو أبو محمد الخراساني، صدوق كثير الإرسال، من الخامسة مات بعد المائة) . ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٢٨٠ ، ترجمة ٢٩٧٨ .

(٤) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٢ ص ١٠٦ ، ترجمة ٢٠٠ .

(٥) البيهقي، دلائل النبوة، ج١، ص٣٥.

(٦)هو : (أحمد بن سيار بن أيوب ، أبو الحسن المروزي ، الفقيه ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وستين ، وله سبعون سنة) .ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٨٠ ، ترجمة ٤٥ .

(٧) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٢ ص ١٠٦ ، ترجمة ٢٠٠ .

(٨) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٢ ص ١٠٦ ، ترجمة ٢٠٠ .

المطلب الثامن: رواية المنتقي عن الضّعيف للمعرفة أو للتعجّب من حديثه

من مقاصد المحدثين من كتابة أحاديث بعض الضعفاء ، من المتّهمين ، والمتروكين ؛ هو معرفة أحاديثهم ، فكانوا يكتبون عنهم لهذا الغرض ، وقد يروون عنهم بعض تلك الأحاديث ، وتكون روايتهم لها تعجّباً منها واستنكاراً لها، وتحذير العوامّ منها ، وغالبا ما تكون روايتهم عن الضعفاء في مجالس المذاكرة ، التي كانوا يتدارسون فيها الحديث ، ورجاله ، وكانوا يتساهلون فيها أحيانا مثل رواية الحديث بالمعنى وعدم تأدية ألفاظه ، فليس المقام عندهم مقام رواية ، ومع ذلك كانوا يحرّجون على مَن حَضَرَ ذلك المجلس أنْ يَكتُب عنه إلا بعد إعلامهم[1] .

وأحياناً كانوا يتساهلون برواية أحاديث الضّعاف التي كتبوها في الأصل لغرض معرفتها ، ومع ذلك كانوا يميّزونها ، ويميّز ذلك أيضاً مَن كان له حظٌّ كبيرٌ من العلم ، لكن أحياناً غَابَ هذا القصدُ عن بعض الرواة ، فلم يميّزوا قصد المحدث من روايته ، فتعلّقوا بما رواه المحدثُ ، واتخذوا تلك الأحاديث ديناً ، ورووها عنهم للنّاس ، وكان بعضُ الرواة أحياناً يُشكل عليهم رواية المحدّث عن الضعيف ، مع نهيه عن الكتابة عنه، فيسألونه ، فيجيبهم بانه يميّز ذلك ، أو أنّه يتعجّب من حديثه .

وتزداد كتابة حديث الضعيف خطورةً إذا كان من يكتُب حديثَ الضعفاء وغيرهم يدّعي أنه كتب حديثَهم للمعرفة ، وفي الحقيقة يكون ذلك منه شراهة ، وشهوة لكثرة الحديث ، ومع ذلك لا يميّزه فيغترّ به الناس ، ويتخذّونه ديناً ، وكان الجوزجاني تعرّض في خاتمة كتابه : (أحوال الرجال) للتنبيه على هذه المسألة الخطيرة ، والتحذير منها فقال : (فَيَا لَعِبَادِ الله، آمَا لكم في المَقَانِعِ مِن المُبرَّزِينَ، وأهلِ الأمانةِ مِن المُحَدِّثِين سَعَةٌ ومُتَّسَدَحٌ أنْ تَحْوُوا حديثَهم الذي رَوَوْهُ عن الثّقاتِ ، والمُتقِنِيْنَ مِن أهلِ كُلِّ بلدةٍ فَتَعْتَقِدُونَهُ فإنَّ في حديثِهم لِذِي فَهْمٍ غِنىً ، لا ، ولكنْ كثيرٌ مِنْكم جَارَ عن الطَّرِيقِ ، وجعلَ طلبَهُ لِهذا الشّأنِ وَجَمْعَهُ نُزْهَةً وَشَهْوَةً ، فإذا استُعْتِبَ فيه ، قال : إنّما أكتُبُهُ للمعرفةِ، فَيَا سُبحانَ الله ، تَكتُب حديثَ أهْلِ الصِّدْقِ للمعرفةِ وحديثَ المُتّهمينَ للمعرفةِ ، فَمتى تَتْرُكُ هذا ، وَعَسَى آنْ يَنْشَأ بعدنا قومٌ ، فإنْ عُوتِبُوا فِيهم ، قالوا : قد روى عنه فلانٌ فيَتَّخذوه حُجَّةً، فكما نقولُ نحنُ اليومَ لِبَعضِ البُلْهِ : لِمَ تَرْوِي عن فلان ؟ قال : آليسَ قد رَوَى عنه فلانٌ ؟ فَقَد صَارَ حَديثُ أهلِ الزّيْغِ آيضاً يُطْلَبُ بالطُّرُقِ المُظْلِمَة بَعْد الحُجَّةِ الواضحةِ) [2] .

---

(١) قال الخطيب: (إذا أورد المحدّث في المذاكرة شيئاً أراد السامع له أن يدوّنه عنه ، فينبغي له إعلام المحدّثِ ذلك، ليتحرّى في تأدية لفظه ، وحصر معناه) ، ونقل الخطيب عن جماعة من المحدثين اقوالهم في هذا المعنى . الجامع ، مبحث الكتابة عن المحدث في المذاكرة ، ج: ٢ ص: ٣٦ .

(٢) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص: ٢٠٩ .

وهو لا شكّ لا يعني مَن اتّقى اللهَ مِن المحدّثين الذين بيّنوا وميّزوا ، فلا لوم عليهم ، ولا إثم ، فغايتُهم مختلفةٌ ، ومقصدُهم نبيلٌ ، عنوانُه المحافظة على السنّة ، فاضطرّوا لكثرة ما يسمعون كتابة حديث الضعفاء ، لمعرفتها ثم روايتها لدراستها مع أقرانهم ، وأساتذتهم ، تعجباً منها ، وتمييزاً لها .

وقد بيّن الحافظ أبو نعيم الأصفهاني ـ رحمه الله ـ في خاتمة كتابه (الضّعفاء)، فائدة كتابة حديث الضّعفاء فقال : (وكل واحدٍ مِن المذكورين في هذا الفصل بنوعٍ مِن الأنواع إذا نُظرتَ في حديثِهِ ، وتمَيّزتَهُ ارتَفَعَ الرَّيبُ في أمره وظَهَرَ لك حقيقةَ ما نسبتُه إليه ، وأكثرهم عندي لا تجوزُ الرّواية عنهم ، ولا الاحتجاج بحديثِهم ؛ وإنما يُكتَبُ حديثُ أمثالهم للاعتبار والمعرفة ؛ إذ لا سبيل إلى معرفتهم إلا بالنّظر في حديثهم ، وإذا احتاجَ الرّاوي إلى ذكرهم ، عَرّفَ لهم من الوضعِ ، والكذبِ ، والوهَمِ ، والخطأ ، والإنكار ، وغيرِ ذلك ما يذكرُهم به ، ويُضيفُه إليهم ؛ ليكونَ ما كتبَ من حديثِه شاهداً له على جرحه لهم) [1] .

ولم يَفُت الخطيب البغدادي ـ الإمام الموسوعيّ ـ ان يخصّص مبحثاً من كتابه (الجامع) لهذا الشأن فقال في أول المبحث : (وأما أحاديث الضعفاء ومن لا يُعتمَد على روايته فتُكتَب للمعرفة ، والا تُقلَبُ إلى أحاديث الثقات ، ويُعتَبرُ بها أيضاً غيرها من الرّوايات) ، ونَقَل عن بعض المحدّثين ما يوضّح هذا المعنى ومن ذلك قول سفيان الثوري : (إنّي لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه : فمنه ما أتديّنُ به ، ومنه ما أعتبر به، ومنه ما أكتبه لأعرفه) [2] .

وكثيراً ما كان الأئمة يذكرون في تراجم بعض الرواة في أثناء الحكم عليهم ألفاظاً تعبّر عن هذا المعنى ، فتجدُ مثلاً ابنَ حبان كثيراً ما يقولُ في تراجمِ بعضِ الرواةِ المجروحين : لا يحلُ الرّواية عنه إلا للإعتبار ، أو لا يحلّ كتابة حديثه إلا على جهة التعجّب ، أو لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا للمعرفة فقط ،إلى غير ذلك [3] .

وغالباً ما يكون هؤلاء الذين يُكتَب حديثُهم للمعرفة متّهمين بالكذب ، أو ضعفاء جدًّا عند مَن كتَبَ حديثَهم بسبب سوء حفظهم ، فإذا حدّثَ عنهم مَن عُرِفَ بالتّحرّي ، وَجَبَ قَبل انْ نحكُمَ على روايتهم عنهم ، التّأنّي ، فإنّ التساهل والتّشدّد نقيضان ، لذا لا بدّ من كَشف السبب ، حتى يزول التعارضُ ، وينقضي العجبُ .

---

(١)أبو نعيم الأصبهاني : كتاب الضعفاء ص: ١٦٧ .

(٢)الخطيب :الجامع ، ج: ٢ ص: ١٩٢ .

(٣)وامثلة ذلك في المواضع التالية من كتاب المجروحين لابن حبان : ج: ١ ص: ٣٠٨ ، ترجمة ٣٦٧ ، ج: ١ ص: ٣٠٩، ترجمة ٣٦٩ ، ج: ٢ ص: ٢٠٠ ، ترجمة ٨٥٤ ، ج: ٣ ص: ٥١ ، ترجمة ١١١٠ ،ج: ١ ص: ٣٧٩، ترجمة ٥١٣.

وفيما يأتي نماذج لبعض الرواة الذين لم يرو عنهم مَن ينتقي من المحدثين إلا للاعتبار والمعرفه :

أ- قال عبد الله لأبيه الإمام أحمد : (يحيى القطان آيْش [1] كان يقول في شريك؟ قال : كان لا يرضاه ، وما ذكر عنه إلا شيئاً على المذاكرة حديثين) [2].

وكان القطانُ تَرَكَ الروايةَ عن شريك بن عبد الله القاضي ، ولكنه كان حدّث عنه حديثين على المذاكرة تعجّباً مِن حديثه ، ويبدو أنّ بعضهم اغترّ برواية القطّان عنه ، حيث نقل الخطيب البغدادي عن علي بن المديني أنه قال[3] : (وكان يحيى بن سعيد حَمَل عن شريك قديماً ، وكان لا يحدّث عنه ، وكان ربما ذكرها على التعجّب ، فكان بعضهم يحْمِلها عنه) .

ب - وقال الآجرّي : (سمعتُ أبا داود يقول : حدّث شعبةُ عن الكلبي[4] حديثاً واحداً ، وسفيان حدث عنه أحاديث) [5].

وقال ابن عدي : (وحدّث عن الكلبي : الثوريُّ وشعبةُ ، وإنْ كانا حدّثا عنه بالشيء اليسير غير المسْنَد) [6].

ومحمد بن السائب الكلبيّ متّهم بالكذب ، فكيف روى عنه شعبة وسفيان ؟

أسند ابن أبي حاتم إلى زيد بن الحُباب يقول : (سمعتُ سفيان الثوريّ يقول : عجباً لمن يروى عن الكلبيّ) ، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : فذكرته لأبي ، وقلت له : إنَّ الثوريّ يروي عن الكلبيّ ، قال : كان لا يقصِد الرِّواية عنه ، ويحكى حكاية تعجباً ، فيَعْلَقُه مَن حضره ، ويجعلونه رواية عنه) [7].

---

(١) (بفتح الهمزة ، وسكون الياء ، وكسر الشين المعجمة ومعناه أي شيء . وفي المصباح : وفي أي شيء خففت الياء وحذفت الهمزة تخفيفا وجعلا كلمة واحدة فقالوا أيش ، قاله الفارابي) . عون المعبود ،ج: ١، ص: ١٥٣.

(٢)علل أحمد بن حنبل ، ص: ٩٢ ، رقم ٢٠٩ .

(٣)الخطيب : تاريخ بغداد ج: ٩ ص: ٢٨٤ ، ترجمة ٤٨٣٨ .

(٤)هو : (محمد بن السّائب بن بِشْر الكَلْبي ، أبو النضر ، الكوفي ، النسّابة المفسّر ، متّهم بالكذب ، ورُمِيَ بالرَّفْضِ، من السادسة ، مات سنة ست وأربعين) . تقريب التهذيب ، ص: ٤٧٩ ، ترجمة ٥٩٠١ .

(٥)سؤالات أبي عبيد الآجري ، ص: ١٣٦ ، س٨٩ .

(٦)ابن عدي : الكامل ج ٦ ص١١٩ .

(٧)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٢٧٠ ، ترجمة ١٤٧٨ . وايضا : علل ابن ابي حاتم ج: ٢ ص: ٢٥،ح ١٥٥٠.

وروى يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري أنّه قال : (اتّقُوا الكَلْبي ، فقيل له : إنّك تروي عنه، قال أنا أعْرفُ بصدقه مِن كذبه)[1] .

فهذا دلّ على أنّه ينتقِي مِن حديثه ما عرف أنّه صدق به ، ويتعجّب مما كذب به .

وإذا كان سفيان حدّث بالحديث عن الكلبي تعجّباً ، فشعبة كذلك ، لِمَا عُرف عنه من شدّة التحرّي

وأمّا ما قاله ابن عدي أنّ شعبة وسفيان حدَّثا عنه بالشّيء اليسير غير المسنَد فهو لا يضرّ ، لأنّهم كانوا يميّزون ذلك ، وسبق ذكر أنّهم رضوه في التفسير لا في الحديث.

ج – محمد بن عبيد الله العَرْزَمي [2] ، وهذا الراوي أحد المتروكين المجمَع عليهم، كان دَفَنَ كتبَه، ثمّ حدّث مِن حفظه ، وكان رديء الحفظ ، وقال أحمد : (ترك النّاس حديثه) ، وقال ابنُ معين : (لا يُكتَب حديثُه) ، وقال الفلاّس : (روى عنه شعبة وسفيان ، متروك الحديث) ، وقال النّسائي : (متروك الحديث) ، وقال ابن عدي : (وعامّة رواياته غير محفوظة) . وتَرَكَ حديثَه أيضاً ابنُ المبارك وابنُ مهدي والقطّانُ وغيرُهم[3] .

ولما تَرْجَمَ الذهبيُّ له ونقل أقوالَ الأئمة فيه ، قال : (هو من شيوخ شعبة المُجْمَع على ضعفهم، ولكن كان من عباد الله الصالحين) ، ولم يُشِرْ إلى وجه رواية شعبة عنه ، بل ذكر حديثاً من أحاديث شعبة عنه [4] .

وفي الحقيقة كلام الذهبيّ قد يُفْهَم منه أنّ شعبة قَصَد الرواية عنه ، ولكنّ حقيقة الأمر بخلاف ذلك ، فقد نقل ابن أبي حاتم عن أبيه أنّه قال : (روى عنه الثوريُّ وشعبة على التّعجُّب)[5] .

فانظر كيف اختلفَ الأمرُ وتبدّل بكلمة أبي حاتم الإمام الخبير بعلل الرجال وأحاديثهم ، فيا لله ما أدق نظره ! فلا يُغْتَرّ بعد كلمة أبي حاتم برواية شعبة عن محمّد بن عبيد الله العرزميّ .

---

(١)ابن عدي : الكامل ، ج: ٦ ص: ١١٥ . ومن القرائن على سبب رواية الثوري عن الكلبي ما رواه أبو عاصم يعني الضحاك بن مخلد النبيل قال : (زعم لي سفيان الثوري قال : قال لنا الكلبي : ما حدثتُ عنّي عن أبي صالح عن ابن عباس فهو كذب فلا تروه) . الجرح والتعديل ،ج: ٧ ص: ٢٧٠ ، ترجمة ١٤٧٨.

(٢)هو : (محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان ، العَرْزَمي ، بفتح المهملة والزاي بينهما راء ساكنة ، الفزاري ، أبو عبد الرحمن الكوفي ، متروك ،من السادسة مات سنة بضع وخمسين) . تقريب التهذيب ، ص: ٤٩٤ ، ترجمة ٦١٠٨ .

(٣)الكامل ، ج: ٦ ص: ١٠١ . ضعفاء العقيلي ، ج: ٤ ص: ١٠٥ ، ترجمة ١٦٦٥ . المجروحين ج: ٢ ص: ٢٤٦ ، ترجمة ٩٢٢ . تهذيب التهذيب ج: ٩ ص: ٢٨٧ ، ترجمة ٥٣٥ .

(٤)الذهبي : ميزان الاعتدال ، ،ج: ٦ ص: ٢٤٧ .

(٥)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل، ج: ٨ ص: ١ ، ترجمة ٥ .

د – داود بن يزيد الأَوْدِيّ [١] ، أحد الرواة الضّعفاء ، ضعّفه الإمامُ أحمد ، وابنُ معين ، وأبو حاتم ، وأبو داود ، والنسائيُّ ، وغيرُهم ، وروى السريّ بن إسماعيل قال: (قال الشّعبيُّ لداود بن يزيد الأودي والجابر الجعفي : لو كان لي عليكما سبيل ، ولم أجد إلا الإبر لسبكتُها ، ثمّ غللتكما به) [٢] .

قال ابن عدي : (ولداود الأودي أحاديث غير ما ذكرت ، صالحة ، ولم أر في أحاديثه منكراً يجاوز الحدّ إذا روى عنه ثقة ، وداود وإن كان ليس بالقوي في الحديث ، فإنه يُكتب حديثُه، ويُقْبَل إذا روى عنه ثقةٌ) [٣] .

وذكر ابن حبان أنّه كان يقول بالرجعة [٤] ، فالظّاهر أنّ هذا سبب تضعيفه.

ومع ذلك ذُكِرَ الإمامُ شعبةَ فيمَن روى عنه ، فكان لا بدّ من الوقوف على سبب ذلك .

ومما يوضّح وجهَ رواية شعبة عنه ما نقله الإمام أحمد [٥] عن سفيان الثوري أنّه قال : (أبو بسطام ـ يعني شعبة ـ يحدّث عن داود الأَوْدي تعجّباً منه ، وكان شعبةُ حمَل عن داودٍ قديماً) . ونَقَلَ مِثْلَ ذلك يحيى القطان عن الثوري[٦] .ويحتمل السياق أن الثوري هو الذي يتعجب من رواية شعبه عنه.

ومن خلال الأمثلة السابقة يلاحظ أنّ المحدّثين وخاصّةً الذين وُصِفُوا بالتحرّي كانوا لا يشتغلون بالرواية عن بعض أصناف الضعفاء ، وغالباً ما يُكشَف ذلك أو يُستَدلّ عليه بقرائن منها :

أولا : حال الراوي من الضّعف ، فإذا أطبق المحدّثون على اتّهامِهِ ، أو وَصْفِهِ بالضّعف الشّديد ، فإنّ ذلك يُوجِدُ في النّفس شكّاً في رواية المنتقي أو الكبار من المحدّثين عنه ، قال ابن رجب:

---

(١)هو : (داود بن يزيد بن عبد الرحمن ، الأَوْدِيّ ، الزّعافِريّ بزاي مفتوحة، ومهملة ،وكسر الفاء ، أبو يزيد الكوفي ، الأعرج ، عمّ عبد الله بن إدريس ، ضعيف ، من السادسة ، مات سنة إحدى وخمسين) . تقريب التهذيب ، ص: ٢٠٠، ترجمة ١٨١٨ .

(٢)الكامل ، ج: ٣ ص: ٧٩ ، ترجمة ٦٢٣ . ضعفاء العقيلي ، ج: ٢ ص: ٤١ . ميزان الاعتدال ، ج: ٣ ص: ٣٥ . تهذيب التهذيب ، ج: ٣ ص: ١٧٧ ، ترجمة ٣٨٨ .

(٣) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ، ج: ٣ ص: ٨٠ .

(٤) ابن حبان : المجروحين ، ج: ١، ص: ٢٨٩ ، ترجمة ٣١٩ .

(٥) العلل ومعرفة الرجال ، ج: ١ ، ص: ٥١٥ ، رقم ١٢٠٩ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج: ٣ ، ص: ٤٢٧ ، ترجمة ١٩٤٣ .

(فكلُّ مَن كان متّهماً في الحديث بالكذب ، أو كان مغفّلاً يخطئ الكثير ، فالذي اختاره أكثرُ أهلِ الحديث من الأئمة أنْ لا يُشتَغَل بالرّواية عنه)[1] .

ثانيا : أن يُنقَل عن المحدّث أنّه تَرَكَ حديث الراوي بعد أن حدّث عنه ، لمّا تبين حاله ، ولكن لا بدّ من ملاحظة سبب تَركه ، فهل تركه بسبب ضعف حديثه ؟ أو لسبب آخر لا علاقة له بالحديث؟

ثالثا : أنْ يُنقَل عن المحدّث الذي حدّث عن الراوي المتّهم ، أو شديد الضّعف أنّه كان شديد الرأي فيه ؛ ولذا ينبغي دائماً عند البحث في الرواة استقصاء رأي المحدّث فيمَن روى عنه، لتظهر حقيقةُ رأيه فيه ، وهل تَركَه لخرم في عدالته أو ضبطه ؟

رابعا : أنْ يَذكُرَ أحدُ المحدّثين أنَّ رواية المحدّث عن الضّعيف لم تكن إلا للمعرفة والاعتبار ، أو التعجّب والاستِنْكار .

المطلب التاسع: الرّواية عن الضّعيف على سبيل الاعتبار لا الاحتجاج

هناك عبارات لبعض الأئمة يذكرونها في ترجمة بعض الرواة الضُّعفاء للحكم عليه فيقولون: (يُكتَب أو يُروى حديثه للإعتبار).

وهذا أمر ينبغي مراعاته قبل الاعتراض على رواية أي محدِّث عن الضُّعفاء ، فقد يكون روى عنه أحاديث ليعتَبِرَ بها ، لا ليحتَجَّ بها .

ومن ذلك رواية يحيى القطان عن أبي الرَّحّال عقبة بن عبيد الطائي[2]، قال ابن حبان: (يخطئُ كثيراً ، يروي عن أنس ما ليس من حديثه ، عِداده في أهل الكوفة لا يعجبُني الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، يُتَّقَى حديثُه من رواية يزيد بن بيان المعلّم عنه ، وقد روى عنه الكوفيون ، ويحيى القطّان يروي عنه شيئا يسيراً للاعتبار لا للاحتجاج به[3])[4] .

---

(١) ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج١ ، ص ٣٧٥ .

(٢)هو : (أبو الرحال الطائي الكوفي ، اسمه عقبة بن عبيد، مقبول، من الخامسة).تقريب التهذيب، ص:٦٤٠، ترجمة ٨٠٩٧

(٣)ومن حديث يحيى القطان عنه ما رواه الإمام أحمد قال :(حَدَّثنا يحيى عَنْ عُقْبَةَ بن عُبَيْدٍ الطَّائِيِّ حَدَّثَني بَشِيرُ بن يَسَار قَالَ : جَاءَ أَنَسٌ إلى المدينَةِ فَقُلْنَا لَه : مَا أنكَرْتَ منّا من عهد نبي الله ﷺ ؟ فقالَ : ما أنكَرْتُ مِنْكُم شَيْئاً غيرَ أنَّكُمْ لا تُقِيمُونَ صُفُوفَكُم) . مسند أحمد ج: ٣ ص: ١١٤ ، ح١٢١٤٥ . ورواه الإمام أحمد أيضا عن أبي معاوية عن عقبة بن عبيد عن بشير . مسند أحمد ، ج: ٣ ، ص: ١١٢ ، ح١٢١٣٠ .

(٤)ابن حبان : المجروحين ، ج: ٢ ، ص: ١٩٩ ، ترجمة ٨٤٩ .

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : (سألته عن عقبة بن عبيد فقال : هذا أخو سعيد بن عبيد الطائي ، سمع منه أبو معاوية ، فقلت : هو ثقة ؟ فقال : وكم يُروى عنه ؟ يُروى عنه حديثين أو ثلاثة) [١] .

ولم أقف على من ضعّفه ، لكن ذكر الذهبيُّ أنّ غيرَ واحدٍ ضعّفه[٢] إلا أنّه لم يذكرهم .

ومما يدلّ أيضاً على منهج المحدّثين في الرواية عمّن لا يرضونه قول سفيان بن عيينة [٣]: (لم نكن نأخذ عن هشام بن حُجَيْر [٤] ما لا نجده عند غيره) [٥] .

وهذه العبارة تعني أنّه قد يروي عمّن لا يرضاه إذا كان حديثه موجود عند غيره ، والله أعلم .

المطلب العاشر: أن تكون رواية المنتقي عن الضّعيف اختياراً لا جهلاً واغتراراً [٦]

هناك بعض الرواة ضعّفهم المحدّثون الموصوفون بالانتقاء واتّهموهم بالكذب ، ومع ذلك حدّثوا عنهم ، كما هو حال الشّعبي مع الحارث الأعور[٧] ، حيث رُوي عنه أنّه قال : (حدّثني الحارثُ الأعور الهمداني ، وكان كذّابا) [٨] .

---

(١)العلل ومعرفة الرجال ، ج: ٣ ،ص: ١٠٥ ، رقم ٤٤١٥ .

(٢) الذهبي :ميزان الاعتدال ، ج: ٥ ، ص: ١٠٩ .

(٣) العقيلي : الضعفاء الكبير ، ج: ٤ ، ص: ٣٣٧ .

(٤) هو:(هِشَام بنُ حُجَيْر ، بمهملة وجيم ، مُصَغَّر ، المكي، صدوق له أوهام ، من السادسة) . تقريب التهذيب، ص: ٥٧٢، ترجمة٧٢٨٨ .

وهشام بن حجير ، ضعفه أحمد بن حنبل ، وابن معين ، وفي رواية قال عنه : (صالح) . وقد سئل عنه يحيى القطان فلم يرضه وضرب عليه ، وقال أبو حاتم : (يكتب حديثه) ، ووثقه ابن سعد والعجلي والساجي والذهبي . العقيلي: الضعفاء ج: ٤ ص: ٣٣٧ ، ترجمة ١٩٤٣. والعلل ومعرفة الرجال ج: ١ ص: ٣٨٥ ، رقم ٧٥٢ . وابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج:٩ ص:٥٣، ترجمة ٢٢٨ . وابن عدي: الكامل ، ج: ٧ ص: ١١١ ، ترجمة ٢٠٢٨. والذهبي: ميزان الاعتدال، ج:٧ ص: ٧٧.

(٥)ولكن وردت العبارة عند ابن حجر بلفظ آخر يغيّر المعنى ، حيث قال ابن حجر : (وقال العقيلي : قال ابن عيينة لم نأخذ منه إلا ما لا نجد عنده غيره) . تهذيب التهذيب ج: ١١ ص: ٣٢ .

ولعلّ هذا هو الأنسب للسياق ، بمعنى أنّ ابن عيينة كان يضطرّ للأخذ عنه أحياناً لأنّه لم يجد الحديث عند غيره ، والله أعلم .

(٦) استفدت بعض هذا العنوان مما ذكره النعماني ، محمد عبد الرشيد ، مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ، ط ٤ ، ١٤١٦ هـ ، ص ١٤٨ .

(٧) هو : (الحارث بن عبد الله ، الأعور، الهَمْداني، بسكون الميم ، الحُوتي بضم المهملة وبالمثناة ، الكوفي، أبو زهير ، صاحب عليّ ، كذّبه الشّعبي في رأيه ، ورُميَ بالرّفض ، وفي حديثه ضعف ، وليس له عند النسائي سوى حديثين ، مات في خلافة بن الزبير) ، تقريب التهذيب ، ص: ١٤٦ ، ترجمة ١٠٢٩ .

(٨) رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه ، ص: ١٩ .

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : (سألته عن عقبة بن عبيد فقال : هذا أخو سعيد بن عبيد الطائي ، سمع منه أبو معاوية ، فقلت : هو ثقة ؟ فقال : وكم يُروى عنه ؟ يُروى عنه حديثين أو ثلاثة)[1] .

ولم أقف على من ضعّفه ، لكن ذكر الذهبيُّ أنّ غيرَ واحدٍ ضعّفه[2] إلا أنّه لم يذكرهم .

ومما يدلّ أيضاً على منهج المحدّثين في الرواية عمّن لا يرضونه قول سفيان بن عيينة [3]: (لم نكن نأخذ عن هشام بن حُجَيْر [4] ما لا نجده عند غيره) [5] .

وهذه العبارة تعني أنّه قد يروي عمّن لا يرضاه إذا كان حديثه موجود عند غيره ، والله أعلم .

المطلب العاشر: أن تكون رواية المنتقي عن الضّعيف اختياراً لا جهلاً واغتراراً [6]

هناك بعض الرواة ضعّفهم المحدّثون الموصوفون بالانتقاء واتّهموهم بالكذب ، ومع ذلك حدّثوا عنهم ، كما هو حال الشّعبي مع الحارث الأعور[7] ، حيث رُوي عنه أنّه قال : (حدّثني الحارثُ الأعور الهمداني ، وكان كذّابا) [8] .

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ، ج: ٣ ،ص: ١٠٥ ، رقم ٤٤١٥ .

(٢) الذهبي :ميزان الاعتدال ، ج: ٥ ، ص: ١٠٩ .

(٣) العقيلي : الضعفاء الكبير ، ج: ٤ ، ص: ٣٣٧ .

(٤) هو:(هِشام بنُ حُجَيْر ، بمهملة وجيم ، مُصَغَّر ، المكي، صدوق له أوهام ، من السادسة) . تقريب التهذيب، ص: ٥٧٢، ترجمة٧٢٨٨ .

وهشام بن حجير ، ضعفه أحمد بن حنبل ، وابن معين ، وفي رواية قال عنه : (صالح) . وقد سئل عنه يحيى القطان فلم يرضه وضرب عليه ، وقال أبو حاتم : (يكتب حديثه) ، ووثقه ابن سعد والعجلي والساجي والذهبي . العقيلي: الضعفاء ج: ٤ ص: ٣٣٧ ، ترجمة ١٩٤٣. والعلل ومعرفة الرجال ج: ١ ص: ٣٨٥ ، رقم ٧٥٢ . وابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج:٩ ص:٥٣، ترجمة ٢٢٨ . وابن عدي: الكامل ، ج: ٧ ص: ١١١ ، ترجمة ٢٠٢٨. والذهبي: ميزان الاعتدال، ج:٧ ص: ٧٧.

(٥)ولكن وردت العبارة عند ابن حجر بلفظ آخر يغيّر المعنى ، حيث قال ابن حجر : (وقال العقيلي : قال ابن عيينة لم نأخذ منه إلا ما لا نجد عنده غيره) . تهذيب التهذيب ج: ١١ ص: ٣٢ .

ولعلّ هذا هو الأنسب للسياق ، بمعنى أنّ ابن عيينة كان يضطرّ للأخذ عنه أحياناً لأنّه لم يجد الحديث عند غيره ، والله أعلم .

(٦) استفدت بعض هذا العنوان مما ذكره النعماني ، محمد عبد الرشيد ، مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ، ط ٤ ، ١٤١٦ هـ ، ص ١٤٨ .

(٧) هو : (الحارث بن عبد الله ، الأعور، الهَمْداني، بسكون الميم ، الحُوتي بضم المهملة وبالمثناة ، الكوفي، أبو زهير ، صاحب عليّ ، كذّبه الشّعبي في رأيه ، ورُميَ بالرّفض ، وفي حديثه ضعف ، وليس له عند النسائي سوى حديثين ، مات في خلافة بن الزبير) ، تقريب التهذيب ، ص: ١٤٦ ، ترجمة ١٠٢٩ .

(٨) رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه ، ص: ١٩ .

فكيف يكذّبه ثم يروي عنه ؟! حاول بعضُ المحدّثين أنْ يجد تصريفاً لهذا الإشكال، فنقل ابن شاهين عن أحمد بن صالح المصري أنّ الحارث لم يكن يكذب في الحديث وإنما كذبه الشعبي في رأيه[1] .

وإلى مثل ذلك ذهب ابنُ عبد البر فقال : (ولم يبن من الحارث كذبه ، وإنما نُقِمَ عليه إفراطه في حبّ علي) [2] .

وقال الذهبي : (والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب ، فهذا الشّعبي يكذّبه ثم يروي عنه ، والظاهر أنه كان يكذِب في لهجته وحكاياته ، وأمّا في الحديث النبوي فلا، وكان من أوعية العلم) [3] .

فظهر أنه ضعّفه في بدعته ، وقَبِلَه في حديثه في الفرائض، من حيث الجملة[4]، والله أعلم .

وروى عبد الله بن المبارك عن إسماعيل بن مسلم المكي أحد الضعفاء ، وهو يعلم بضعفه، قال البخاري : (تركه ابن المبارك ، وربما روى عنه ، وتركه يحيى ، وابن مهدي) [5]، وفي رواية عن البخاري : (تركه يحيى ، وابن مهدى ،وتركه بن المبارك وربما ذكره) [6] .

وإسماعيل بن مسلم ، اتّفق النقّاد على ضعفه[7] : فقال فيه يحيى بن سعيد : (لم يزل مختلِطا) ، وقال أحمد بن حنبل : (منكر الحديث) ، وقال ابن معين : (ليس بشيء) ، وقال السعدي : (واهٍ

---

(١) ابن شاهين : تاريخ أسماء الثقات ، ص: ٧١ ، رقم ٢٨٢ . وأيضا : ابن شاهين : ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه ، ص ٥٤ .

(٢) قال ذلك في كتاب العلم كما نقله ابن حجر عنه في تهذيب التهذيب ج: ٢ ص: ١٢٧ .

(٣)الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٢ ، ص: ١٧٢ .

(٤) لمزيد تفصيل في أمر الحارث تنظر ترجمته في الملحق في آخر الرسالة .

(٥) البخاري : التاريخ الكبير ج: ١ ص: ٣٧٢ ، ترجمة ١١٧٩ .

(٦) البخاري : التاريخ الصغير ج: ٢ ص: ٨٤ ، رقم ١٨٨٨ .

تعقّب الدكتور بشار عوّاد الإمام المزي لما نقل عبارة البخاري هذه فقال : (هكذا نقل المزي ، وقوله: (ربما ذكره) يلبس ، وهو يريد : (ربما روى عنه) كما ورد في تاريخ البخاري الكبير ، كما نقلنا في الهامش السابق ، وكذا نقله عن البخاري كل من العقيلي ..وابن عدي ..) تهذيب الكمال ، ج١ ص ٢٥٦ ، ترجمة٤٧٦، هامش رقم ٦ .

وما تعقّبه به ليس بشيء ؛ لأنّ البخاري ذكر العبارة مرّتين : مرّة في التاريخ الكبير ،واخرى في التاريخ الصغير، والمزي نقل العبارة من التاريخ الصغير ،ولم يتصرّف فيها كما أوهم كلام الدكتور الفاضل، وصحيحٌ أنّ ابن عدي روى عن البخاري العبارة بلفظ : (وربما روى عنه) ، ولكنه أيضا رواها بلفظ (وربما ذكره) ،في ترجمة إسماعيل بن مسلم نفسه عن البخاري وقبل العبارة التي بلفظ (روى عنه) ، الكامل ، ج ١ ص ٢٨٣ ، ترجمة ١٢٠ .

(٧) ابن عدي: الكامل ، ج: ١ ص: ٢٨٢ ، ترجمة ١٢٠ ،وابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١ ص: ٢٨٩ ، ترجمة ٥٩٨.

جدًا)، وقال النسائي : (متروك الحديث ، وقال مرة : (ليس بثقة) وقال عمرو بن علي : (كان ضعيفا في الحديث بهم فيه ، وكان صدوقا ، كثير الغلط ، يحدّث عنه من لا ينظر في الرجال) ،وقال البزار : (ليس بالقوي) ، وقال ابن عدي : (أحاديثه غير محفوظة عن أهل الحجاز والبصرة والكوفة، إلا أنه ممن يُكتَب حديثه) .

والأمثلة في هذا كثيرة ، وخاصّة ما يكون في الرواة المختلف فيهم .

المطلب الحادي عشر: انتقاء المحدّث من حديث الضّعيف

سبق توضيح معنى انتقاء الأحاديث ، وأنّ له صوراً ، فكان بعض المحدّثين يتحمّل جملة من الأحاديث عن طريق الانتقاء على بعض الشيوخ ، كما كان البعض يتحمّل الحديث بدون انتقاء، فيكون منه الصحيح ومنه الضعيف ، لأسباب كأن يكون غريباً ، أو لا يتهيأ له كشف الصحيح من غيره إلا بعد المذاكرة ، والدراسة ، والسؤال ، ثمّ إذا تمكن من تمييزه ، يلجأ إلى الانتقاء من حديث الشيخ الذي سمع منه ، وقد يكون هذا الشيخ ثقة ، لكنّه يضعف نسبياً في بعض الأمور ، أو يكون سمع بعض حديثه والآخر لم يسمعه ، فينتقي منه المحدّث ما سمع دون ما لم يسمع [1] . وقد يكون ضعيفاً، إلا أنه أتقن بعض الأحاديث ، أو يكون مع ضعفه أتقن حديث شيخ من شيوخه أو بلد معين ، إلى غير لك ـ كما سبق بيانه ـ إلا أنّه يعنيني هنا الانتقاء من حديث الراوي الضّعيف ويدخل فيه الراوي الذي لم يكن يرضاه نفس المحدّث المنتقي ، وهو قد يبدو مشكلاً في أول الأمر ؛ إذ كيف يروي المنتقي عن الضعيف ؟ وبماذا تميّز عن غيره من الذين لا ينتقون ؟.

والحقيقة أنّ تمييز هذه المسألة في الغالب لا يُدرك إلا من خلال الدراسة التفصيلية لكل حديث الشيخ المنتقي عن الراوي ليتبيّن أنّه انتقى من حديثه أو لا، فقد يكون روى عنه حديثاً أو حديثين ثم تبين له ضعفه فتركه ، ولم يقصد ابتداء أن ينتقي من حديثه ، وهو يحتاج دراسة مستقلة ، كما فعل الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في هدي الساري وشرحه العظيم لصحيح البخاري ، ولكن أظنّ أنّ الإشارة إلى هذه المسألة هنا تكفي ، من حيث إثبات أنّ أصل المسألة كان موجوداً عند من وصف بانتقاء الشيوخ ، وسيعطي ذلك صورة مبدئية عن هذا الأمر إن شاء الله .

---

(١) من ذلك: علي بن المبارك الهُنائي ،أحد الثقات ، لم يأخذ عنه القطان إلا ما سَمِعه ، فرويّ عن يحيى القطان أنه قال: (كان لعلي بن المبارك كتابان : أحدهما سمعه ، والآخر لم يَسْمعه ، فأما ما رَوَيْنا نحن عنه فما سَمِع ، وأما ما روى الكوفيون عنه ، فالكتاب الذي لم يَسمع). ابن عدي : الكامل ، ج: ٥ ص: ١٨١ ، ترجمة١٣٤٠ .

فممّا وقفت عليه من صور الانتقاء ـ الانتقاء من حديث الراوي ـ أن ينتقي المحدث من حديث الضّعيف حديثاً مشهوراً ، فيتحمّل الرواية عنه لذلك ليس إلا ، ومن ذلك :

أ - يزيد بن سنان التميمي الجزري المشهور بأبي فروة[1] ، روى له ابن عدي حديثا من طريق يحيى بن كثير قال ثنا شعبة عن أبى فروة عن ميمون بن مهران عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : (مَنْ أُتِيَ فقاتَل فَقُتِل دُونَ مالِهِ فهو شَهِيْد) .

ثم قال ابن عدي : (قال لنا عبد الله بن سليمان ، لم يرو شعبة عن أبى فروة يزيد بن سنان الحربي غير هذا الحديث ، وفي حديثه لين ، وقد روى شعبة عن اثنين يكنيان أبا فروة غير هذا : أبو فروة مسلم بن سالم الجهني كوفي ، روى عن عبد الرحمن بن أبى ليلي ، وأبى فروة الهمداني عروة ابن الحارث ، كوفي أيضاً ، روى عن جماعة ، وهذان ثقتان ، قال ابن عدي : وهذا الحديث عن ميمون بن مهران عن ابن عمر : (من قتل دون ماله فهو شهيد) عن ميمون ، ولشهرة هذا الحديث؛ رواه شعبة عن أبى فروة عن ميمون لأنّ شعبة يتّقي الضعفاء[2].

وذكر ابن عدي في موضع آخر ـ في ترجمة عباد بن صهيب ـ أنّه لم يحدّث بهذا الحديث عن شعبة غير يحيى بن كثير ، وهو معروف به عن شعبة ، ونبّه على ذلك لأنّ الحديث روي في بعض طرقه عن عباد بن صهيب عن شعبة فذكر أنّ الصواب من رواية يحيى بن أبي كثير عن شعبة[3] .

ويزيد بن سنان ، ضعّفه الأئمة :أحمد ، وابن معين ، وابن المديني ، وأبو حاتم ، والنسائي ، وأبو داود، وغيرهم[4] .

ب - سعيد بن الـمَرْزُبَان العبسي[5] ، أحد الضعفاء ، ضعفه الأئمة : ابن معين ، وابن المبارك ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، والنسائي ، وقال الفلاس ،والدارقطني : متروك ، ومع ذلك ذُكِرَ شعبة فيمَن روى عنه [6] .

---

(١)هو : (يزيد بن سنان بن يزيد التميمي أبو فروة الرهاوي ، ضعيف ، من كبار السابعة ، مات سنة خمس وخمسين وله ست وسبعون) . تقريب التهذيب ، ص: ٦٠٢ ، ترجمة ٧٧٢٧ .

(٢)ابن عدي : الكامل ،ج: ٧ ص: ٢٧١ .

(٣)ابن عدي : الكامل ، ج: ٤ ص: ٣٤٧ .

(٤)ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج: ١١ ص: ٢٩٣ .

(٥)هو : (سعيد بن الـمَرْزُبَان العبسي مولاهم ، أبو سعد البقّال ، الكوفي ، الأعور ، ضعيف ، مدلّس مات بعد الأربعين ، من الخامسة) . تقريب التهذيب ، ص: ٢٤١ ، ترجمة ٢٣٨٩ .

(٦)ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٤ ص: ٧٠ ، ترجمة ١٣٧ .

وقال الآجري : (قيل لأبي داود : أبو سعد البقال ؟ قال : ليس بثقة ، وهو مولى حذيفة بن اليمان ، وكان من قُرّاء الناس ، قلت :لِمَ تُرِكَ حديثُه ؟ قال : إنسان يرغبُ عنه سفيان الثوري أيش يكون حاله ؟ شعبة روى عنه حديثاً [1]) [2] .

وقد ذكر له ابن عدي حديثاً من رواية شعبة عنه ، قال ابن عدي : (ثنا الساجي ثنا بن المثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أبي سعد البقّال قال : (سمعتُ أبا عمرو الشيباني يحدّث أنّه أتى السوادَ فأُتِيَ بآباق [3] ثمينة فأتى بهم ابنَ مسعود ، فقال : قد أصبت خيراً ومالاً ، كُلْ مِن كلّ رأسٍ، أربعين درهماً [4]) .

جـ - عاصم بن عبيد الله المدني [5] ، أحد الضُعفاء ، تعجُب الإمام مالك من رواية شعبة عنه مع أنّه ينتقي الرجال ، مما دفع البعض إلى أن يقول : (كيف يتعجّب مالك من شعبة ـ وقد روى عنه في موطئه ـ أنّه يروي عنه ؟) [6] .

وكان عاصم بن عبيد الله أحد الضعفاء الذين ذكرهم النسائي ممن ضُعّفوا من شيوخ مالك، وذكر أنّه روى عنه حديثاً واحداً [7] ، وذكر المزي أنّ مالكاً روى عنه حديثاً واحداً ثم قال فيما بعد: (وقيل إنّ مالكاً لم يحدّث عنه) [8] ، ونقل الترمذي عن البخاري أنّه ذكر أنّ الإمام مالك روى عنه حديثين مرسلين [9] .

---

(١)ابن عدي : الكامل ، ج: ٣ ص: ٣٨٥ .

(٢)سؤالات الآجري ، ص: ١٤١ ، س ٩٩ .

(٣) الإِباقُ هو: هَربُ العبيد وذَهابهم من غير خوف ولا كدِّ عمل ... وقال ابن سيده: أبَقَ يَأبِق ، ويَأْبُق أبْقاً،وإباقاً، فهو آبِق، وجمعه أبّاق. وأبَقَ ،وتأبَّقَ: استخفى ثم ذهب) . لسان العرب ، مادة أبق ، ج: ١٠ ص: ٣ .

(٤) ورواه البيهقي من طريق سفيان عن أبي رباح عن أبي عمرو الشيباني فذكره ، مع اختلاف يسير في اللفظ. سنن البيهقي الكبرى ، باب الجعالة ، ج: ٦ ص: ٢٠٠ ،ح١١٩٠٥ .

واختلف الفقهاء في استحقاق رادّ الآبق الجُعل ، وأجمع الصحابة على أصل الجُعل ، ولكنّهم اختلفوا في مقداره . السرخسي، محمد بن أبي سهل ، المبسوط ، بيروت ، دار المعرفة ، ١٤٠٦هـ ، ج: ١١ ص: ١٧. والزيلعي : نصب الراية ، ج٣ ، ٤٧١ .

(٥) هو : (عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، العدوي ، المدني ، ضعيف ، من الرابعة ، مات في أول دولة بني العباس سنة اثنتين وثلاثين) . تقريب التهذيب ، ص: ٢٨٥ ، ترجمة ٣٠٦٥ .

(٦) عمر بن علي الوادياشي الأندلسي (ت ٨٠٤ هـ) : تحفة المحتاج ، ج١ ، ص ٢٨٣ .

(٧) سؤالات الحاكم للدارقطني :ص ٢٨٧ ، رقم ٥٢٣ .

(٨) المزي : تهذيب الكمال ، ج ١٣ ، ص ٥٠١ .

(٩) علل الترمذي الكبير ، ص ٣٩١ .

وفي الحقيقة تتبعتُ رواية مالك عنه فلم أجدها ، والظاهر أنها خارج الموطأ.

ووجدت حديثاً رواه البيهقي [1] من طريق مالك عن عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر ابن الخطاب : (أنّ رجلاً حدَّ شفرةً وأخذ شاةً ليذبحها فضَرَبَه عمر ـ ﷺ ـ بالدِّرَّة [2] وقال: أتعذبُ الرُّوحَ ؟ ألا فعلتَ هذا قبلَ أنْ تأخذها).

ثمّ وجدتُ الإمام ابن خزيمة ذكر أنَّ رواية مالك عنه خارج الموطأ ، قال : (كنت لا أخرج حديث عاصم بن عبيد الله في هذا الكتاب ، ثمّ نظرتُ فإذا شعبة والثوريّ قد رويا عنه ، ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي ـ وهما إماما أهل زمانهما ـ قد رويا عن الثوري عنه ، وقد روى عنه مالك خبراً في غير الموطأ)[3] .

د – الحسن بن ذكوان البصري [4] ، كان قدريّاً ، ومدلِّساً ، ضعّفه ابنُ معين وأبو حاتم والنسائيُّ، وتكلَّم أحمد في أحاديثه عن حبيب بن أبي ثابت وقال : بواطيل ، وذكر أنّه لم يسمعها منه[5].

والحسن بن ذكوان روى عنه القطان ولم يكن يرضاه ، قال البخاري : (قال يحيى القطان كان الحسن بن ذكوان يحدِّث عندنا عجائب)[6] .ولكن مع ذلك روى عنه القطان ، ويظهر أنّه انتقى من حديثه ، قال عليّ بن المديني: (حدَّث يحيى بن سعيد عن الحسن بن ذكوان بأحرف ، ولم يكن عنده بالقوي)[7] .

---

(١) سنن البيهقي الكبرى ، كتاب الضحايا ، باب الذكاة بالحديد ، ج: ٩ ص: ٢٨٠ ، ح ١٨٩٢٣ .

وهناك حديث آخر لمالك عنه ، قال ابن حجر في أثناء كلامه على حديث علّقه البخاري في صحيحه : (وأما أثر عمر فأخرجه في الموطأ عن عاصم بن عبيد الله عن عمر منقطعاً ، ووصله عبد الرزاق عن مالك عن عاصم عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال : (كنت مع عمر بطريق مكة ، فَبَالَ تحتَ شجرةٍ فناداهُ رجلٌ فضَرَبَهُ بالدِّرَّة ، فقال : عَجِلْتَ عليَّ ، فأعطاهُ المِخْفَقَةَ ، وقال : اقتصَّ ، فأبى ، فقال :لتفعَلَنَّ ، قال : فإنِّي أغفِرُها) . فتح الباري ج:١٢ص: ٢٢٨

(٢) الدِّرَّة ، بالكسر ، التي يضرب بها . ابن منظور : لسان العرب ، مادة (درر) ، ج: ٤ ، ص: ٢٨٢ .

(٣) الكبيسي ، عبد العزيز شاكر ، الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح ، بيروت ، دار ابن حزم ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١ م ،ج ٢ ، ص ٥٧٢ . وقد عزاه المؤلف إلى صحيح ابن خزيمة ، ج ٣ ، ص ٢٤٨ . ولم أجده في هذا الموضع .

(٤) هو : (الحسن بن ذكوان أبو سلمة البصري ، صدوق ، يخطيء ، ورمي بالقدر ، وكان يدلس ، من السادسة). تقريب التهذيب ، ص: ١٦١ ، ترجمة١٢٤٠ .

(٥) ابن أبي حاتم :الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ١٣ ، ترجمة ٤٣ . وابن حجر :الكامل ، ج: ٢ ص: ٣١٧ ، ترجمة ٤٤٩. وابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٢ ص: ٢٤١ ، ترجمة٥٠٣ .

(٦) البخاري :التاريخ الكبير ج: ٦ ص: ٥٦ ، ترجمة ١٦٩٤ .

(٧) ابن عدي :الكامل ، ج: ٢ ص: ٣١٧ ، ترجمة ٤٤٩ .

وهذه الأحرف التي أخذها القطّان عن الحسن بن ذكوان ، كان القطّان يتتبـع فيـها مـا سمعـه الحسن مما لم يسمع ، لأنّه مدلّس[1] .

هـ – أشعث بن سوار الكندي[2] ، ليّنه أبو زرعة وضعفه النسائي ،والدارقطني ، وأحمـد بـن حنبـل، وضرب ابن مهدي على حديثه ، ولم يحدّث يحيى القطان عنه ، وضعفه أيضـا ابـن معين ، وفي رواية عنه ثقة ، وغيرهم[3] .

وهذا الراوي ، روى عنه شعبة بن الحجاج ، حديثاً واحداً ، جاء ذلك في جـواب للدّارقطـني عن سؤال للبرقاني ، حيث قال: (وأشعثُ بن سِوار الكوفي ،يُعْتَبَرُ به ، وهو أضعفهم[4] ، روى عنه شعبة حديثا واحدا)[5] .

والحديث الذي رواه شعبة عن أشعث ، رواه ابـن عـدي في (الكـامل) ، فقـال[6] : (أخبرنـا زكريا السّاجي حدّثنا بندار حدّثنا أبو داود حدّثنا شـعبةُ عـن أشـعث بـن سـوار عـن الشّـعبي عـن مسروق عن ابن مسعود قال : (السنّة بالنّساء في الطّلاق والعدّة)[7] .

---

(١) العقيلي : الضعفاء الكبير ، ج١ ، ص ٢٩.

(٢) هو : (أشعث بن سوار الكندي ، النجّار ،الأفرق ، الأثرم ، صاحب التوابيت ، قاضي الأهواز ، ضعيف ، من السادسة، مات سنة ست وثلاثين) . تقريب التهذيب ، ص: ١١٣ ، ترجمة ٥٢٤ .

(٣) ابـن أبـي حـاتم : الجـرح والتعديـل ج: ٢ ص: ٢٧١ ، ترجمـة ٩٧٨ . وابـن عـدي : الكـامل في ضعفـاء الرجـال ج:١ ص:٣٧٢. والذهـبي : مـيزان الاعتـدال ، ج: ١ ص: ٤٢٨ . وابـن حجـر :تـهذيب التـهذيب ج: ١ ص: ٣٠٨ ، ترجمة ٦٤٥.

(٤) كان البرقاني سأل الدارقطني عن : (أشعث عن الحسن) ، فذكر له أنّ هناك ثلاثة يحدّثـون عـن الحسـن بـهذا الاسـم ، وهم : أشعث بن عبد الملك الحمراني أبو هانئ ثقة . والثاني : أشعث بن عبد الله الحدّاني بصري يعتبر بـه ، والثـالث : أشعث بن سوار ثم ذكر حاله . سؤالات البرقاني ، ص: ١٧ ، س ٤٢ .

(٥) سؤالات البرقاني للدارقطني ، ص: ١٧ ،رقم ٤٤ .

(٦) ابن عدي :الكامل في ضعفاء الرجال ج: ١ ص: ٣٧٢ .

(٧) روى الحديث أيضا الإمام البيهقي من الطريق الذي رواه ابن عدي به فذكره ، ثم قال: (أشعث بن سوار غـير قـوي) . سنن البيهقي الكبرى ج: ٧ ص: ٣٧٠ ، ح ١٤٩٥١ . ورواه سعيد بن منصور من طريق عبد الرحمن بن زياد عن شـعبة بنفس الإسناد . سعيد بن منصور : كتاب السنن ، ج: ١ ،ص: ٣٥٧ ، ح١٣٣٩ .

ومعنى (الطلاق بالنساء) : أنّ الطلاق معتبرٌ بالنّساء ، فإن كانت أمةً يكون عدد مرّات الطّلاق اثنتان، كان الـزوجُ حرّاً أو عبداً، وإن كانت الزوجة حرّة يكون عدد طلقاتها ثلاثة ، كان زوجها حرّاً أو عبداً ، وهذا قال به جماعة من الفقهاء.=

و – عائشة بنت سعد بن أبي وقاص[1] ، روى عنها الإمام مالك ، وليس في كتبه عن النساء إلا عنها[2] . ولكن هناك رواية عن الإمام مالك أنّه استضعفها فلم يأخذ عنها إلا مسألة واحدة فروى ابنُ وهب قال : حدَّثني مالك قال : (دخلتُ على عائشة بنت سعد فاستضعفتُها ، فلم آخذ منها إلا قولها : (كان لأبي مِرْكَن [3] يتوضأ هو وجميع أهله منه)[4].

ز – أبان بن أبي عياش ، كان شعبة من أشدّ المنكرين عليه ، فروى يزيد بن هارون عن شعبة قال : (ردائي وحماري في المساكين صدقة إنْ لم يكن أبان بن أبي عياش يكذب في هذا الحديث ، قال : قلت له : فلم سمعت منه ؟ قال : ومن يصبر على هذا الحديث ؟ يعني حديث أبان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله في القنوت [5] . فكيف يروي عنه بعد تكذيبه له ؟!

الكذب يطلق إما على من تعمد الكذب أو على الخطأ ، وأبان بن أبي عياش كان معروفا بالصلاح والزهد الذي ينتفي معه تعمد الكذب في الحديث .

=== ورأى آخرون خلاف ذلك : فرأوا أنّ الطلاق معتبرٌ بالرّجال ، فإنْ كان الزوجُ حراً فطلاقه ثلاث ، حرّةً كانت الزوجةُ أو أمةً ، وإن كان عبداً ، فطلاقه اثنتان حرّة كانت زوجته أو أمة ، فإذا طلق اثنتين ، حَرُمَت عليه ، حتى تَنْكِحَ زوجاً غيره ، واستندوا إلى أحاديث وردت في ذلك منها حديث ابن مسعود : (الطلاق بالرجال والعدة بالنساء)، وهناك أقوال أخرى ، وتفصيل ليس هنا محلّه .عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ) : المغني ، ج: ٧،ص: ٣٨٩، دار الفكر ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ . محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت ٥٩٥ هـ) : بداية المجتهد، دار الفكر ، بيروت ، (د.ت) ، ج: ٢ ص: ٤٦.

(١) هي : (عائشة بنت سعد بن أبي وقاص الزهرية ، المدنية، ثقة ، من الرابعة ، عمّرت حتى أدركها مالك ، ووهم من زعم أن لها رؤية) . تقريب التهذيب ، ص: ٧٥٠ ، ترجمة ٨٦٣٤ .

(٢) الخليلي : الإرشاد ج: ١ ص: ٢٢١ ، رقم ٥٠ .

(٣) المِرْكَن (بكسر الميم) : الإجّانة التي يُغْسَل فيها الثياب ، والميم زائدة وهي التي تُخص الآلات . ابن الأثير : النهاية في غريب الحديث، ركن ، ج: ٢ ص: ٢٦٠ .

(٤) السيوطي : إسعاف المبطّأ ، ص ٢ .

وقال الإمام أحمد : (حدثنا أبو قطن عمرو بن الهيثم قال : قرأتُ على مالكٍ عائشةُ بنت سعد أنّه كان لهم مِرْكَن يُسْكَب فيه الماء ، فيتوضأ منه أبوها ، وأهل البيت) . العلل ومعرفة الرجال ج: ٢ ص: ٩٨ ، رقم ١٦٨٨ .

(٥) العقيلي : الضعفاء ، ج: ١ ص: ٣٨ . وحديثه في القنوت رواه عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن أمه أنّها قالت : (رأيتُ رسولَ الله ﷺ قَنَتَ في الوتر قبل الركوع) .

قال أبو حاتم : (أبان بن أبى عياش متروك الحديث ، وكان رجلاً صالحـاً ولكـن بلـيَ بسـوء الحفظ)[1] . وقال أبو زرعة : (تُرك حديثُه ، ولم يقرأ علينا حديثه فقيل له: كـان يتعمـد الكـذب؟ قال : لا ، كان يسمع الحديث من أنس ، وشهر بن حوشب ، ومن الحسن فلا يميِّز بينهم)[2].

وقال ابن عدي : (وأرجو أنّه ممّن لا يتعمّد الكذب إلا أن يشبه عليه ويغلط)[3] .

وقد كان هذا الاشتباه والغلط هو الذي حمل الإمام شعبة على الطعن في أبان ، فلما رأى حديثـه في قنوت الوتر سالماً من الغلط سمعه منه ، وحدّث به[4] .

---

(١)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ٢٩٥ ، ترجمة ١٠٨٧ .

(٢)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ٢٩٥ ، ترجمة ١٠٨٧ .

(٣)ابن عدي : الكامل ، ج: ١ ص: ٣٨٦ .

(٤)الكبيسي : الإمام شعبة بن الحجاج ، ص ٢٧٧ .

الباب الثالث

أثر انتفاء الشيوخ في الحكم على الرواية

الفصل الأول : رفع الجهالة .

الفصل الثاني : أثر الانتقاء في تدليس المنتقي أو تدليس شيوخه

الفصل الثالث : أثر الانتقاء في مراسيل المحدّثين الموصوفين بالانتقاء .

الفصل الرابع : أثر الانتقاء في العلو والنزول .

الفصل الأول

رفع الجهالة

المبحث الأول: حكم الراوي الذي تفرّد عنه من وصف بالانتقاء.

المبحث الثاني: حكم التعديل على الإبهام.

المبحث الأول :
حكم الراوي الذي تفرّد عنه من وصف بالانتقاء

المبحث الأول :

حكم الراوي الذي تفرّد عنه من وصف بالانتقاء

الناظر في كتب الرجال يجد عدداً كبيراً من الرواة لا يروي عنهم غير راوٍ واحدٍ، وقد أفرد الإمام مسلم مصنّفا لجمع هؤلاء الرواة [(١)]، وخصّه أيضا بالتصنيف الإمام النسائي[(٢)]، واعتنى بعض من تكلّم في الرّجال بذكر شيوخ الراوي ، وعلى رأسهم الإمام المزي ، ويفيد ذلك في معرفة الوحدان من غيرهم من حيث الإجمال وإن كان ذلك يصعب حصره .

قال ابن حجر عن مسلك المزي في تهذيبه : (ثمَّ إنَّ الشيخ ـ رحمه الله ـ قصد استيعاب شيوخ صاحب الترجمة واستيعاب الرواة عنه ، ورتَّب ذلك على حروف المعجم في كل ترجمة ، وحصل من ذلك على الأكثر، لكنه شيء لا سبيل إلى استيعابه ولا حصره ، وسببه انتشار الروايات وكثرتها وتشعّبها وسعتها ، فوجد المتعنِّت بذلك سبيلاً إلى الاستدراك على الشيخ بما لا فائدة فيه جليلة ولا طائلة ، فإنّ أجلّ فائدة في ذلك هو في شيء واحد ، وهو إذا اشتهر أنّ الرجل لم يرو عنه إلا واحد ، فإذا ظفر المُفِيدُ له براوٍ آخر ، أفاد رفع جهالة عين ذلك الرجل برواية راويين عنه ، فَتَتَبُّع مثل ذلك والتّنقيب عليه مهمّ) [(٣)] .

والذي أريد تقريره في هذا المبحث هو بيان حكم المحدثين على الراوي الذي تفرّد[(٤)] عنه من وصف بالانتقاء وسمّاه ، هل ترتفع جهالتة [(٥)]، ويثبت له وصف التعديل ؟

ممّا يمهّد به هنا أنّه يندر أن تجد إماماً من الأئمة إلا وانفرد بالرواية عن آخر ، وفي هذا يقول عليُّ بن المديني ـ رحمه الله ـ : (نظرتُ فإذا قلَّ رجلٌ مِن الأئمةِ إلا قد حدّثَ عن رجلٍ لم يرو عنه غيرُه . فقال رجلٌ : يا أبا الحسن ، فإبراهيم النخعي عمَّن روى من المجهولين ؟ فقال :

---

(١) سمّى الإمام مسلم كتابه : المنفردات والوحدان ، تحقيق عبد الغفار البنداري ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٩٨٨م .

(٢) سمّى النسائي كتابه : (تسمية من لم يرو عنه غير راو واحد) ، تحقيق نصر أبو عطايا ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م . وهو مطبوع مع مجموعة رسائل في علوم الحديث .

(٣) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١ ص: ٤ .

(٤) يقال : تفرَّدتُ بكذا إذا انفردتُ به . ابن منظور : لسان العرب ، مادة (فرد) ، ج٣ ، ص٣٣٣ .

واستعمل المحدّثون كلا اللفظين (انفرد) و (تفرّد) . ومن باب التنويع استعملت كليهما .

(٥) يجدر التنبيه أنّ للدكتور حوّى ، محمد سعيد بحثاً بعنوان : (الراوي المجهول ، مفهومه ، أنواعه ، وأحكامه) ،مجلّة جامعة مؤتة للبحوث والدّراسات ، مؤتة ـ الأردن ، المجلد ١٧ ، العدد ٦ ، ٢٠٠٢ هـ .

روى عن يزيد بن أوس عن علقمة ، فمن يزيد بن أوس ؟ لا نعلم أحداً روى عنه غير إبراهيم)[1] .

والنقطة الأخرى : أنّه ينبغي عدم التسرّع بالحكم بالجهالة على الراوي لأنّه لم يرو عنه غير واحد ؛ لأنّ كثيراً من الرواة ذكروا فيمن لم يرو عنهم غير واحد ، فتبيّن خلاف ذلك ، ويكفي النّظر في كتاب مسلم في "المنفردات والوحدان" لتتبيّن حقيقة ذلك[2] .

ثمّ إنّ تجهيل من تلك صفته ليس متفقاً عليه ، فهناك عدة اتجاهات للعلماء في هذه المسألة، أثرت على أحكامهم على الرواة ، فهناك من المحدثين من يحكم على الراوي إذا لم يرو عنه غير واحد بالجهالة العينيّة ، واشترط بعضهم رواية اثنين على الأقل عنه حتى ترتفع جهالته ، وأقدم من قال بذلك فيما نُقِلَ الذهلي[3] ، حيث أسند الخطيب إلى يحيى بن محمد بن يحيى الذهلي قال : (سمعتُ أبي يقول : إذا روى عن المحدّث رجلان ارتفَعَ عنه اسمُ الجهالة)[4] .

وقد ذكر ابن رجب أنّ المتأخرين تَبِعوه على ذلك[5] .

وقال الدارقطني : (وأهل العلم بالحديث لا يَحْتجُّون بخبرٍ يَنْفرِد بروايته رجلٌ غير معروفٍ ، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان راويه عدلاً مشهوراً، أو رجلاً قد ارتفع اسمُ

---

(١) المزي : تهذيب الكمال ج: ٣٢ ص: ٩٠ ، ترجمة ٦٩٦٦ .

(٢) يجدر التنبيه أنّه لا يُسَلَّم بكل ما ذكره الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ في كتابه (المنفردات والوحدان) ، فذكر بعض الرواة ممن لم يرو عنهم غير واحد ، وإذا نظرت في تراجمهم في كتب الرجال تجد أنه روى عنه أكثر من واحد.

ومن ذلك : سلمة بن صفوان بن سلمة الأنصاري الزرقي المدني روى عن يزيد بن طلحة بن ركانة وأبي سلمة ابن عبد الرحمن روى عنه فليح بن سليمان ومالك بن أنس ومحمد بن إسحاق بن يسار . قال النسائي ثقة وذكره ابن حبان في كتاب الثقات .

والمسور بن رفاعة بن أبي مالك القرظي المدني ، ذكره الإمام مسلم ممن انفرد مالك عنه ، وجزم الحاكم ، بأن مالك تفرّد عنه . مسلم : المنفردات والوحدان ، ص: ٢٣١ . والحاكم : معرفة علوم الحديث ،ص: ١٦٠ .

ولكن ذكر المزي أنه روى عنه إبراهيم بن ثُمامة ، وداود بن سنان المدني ، وأبو علقمة عبد الله بن محمد الفروي، وعبد الرحمن بن عروة ، ومالك بن أنس ، ومحمد بن إسحاق بن يسار ، وأبو بكر بن عبد الله بن أبي سبرة. المزي : تهذيب الكمال ج: ٢٧ ص: ٥٨٠ ، ترجمة ٥٩٦٦ .

(٣) هو : (محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذُّهْلي ، النيسابوري ، ثقة حافظ جليل ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين على الصحيح ، وله ست وثمانون سنة) . ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٥١٢ ، ترجمة ٦٣٨٧ .

(٤)الخطيب : الكفاية ، ص: ٨٩ .

(٥) ابن رجب الحنبلي : شرح العلل ، ج ١ ، ص ٣٧٨ .

الجهالة عنه ، وارتفاع اسمُ الجهالة عنه أنْ يروي عنه رجلان فصاعداً ، فإذا كان هذه صفته ارتفعَ عنه اسمُ الجهالة ، وصار حينئذٍ معروفاً .

فأما من لم يرو عنه إلا رجلٌ واحدٌ ، انفرد بخبرٍ ، وجب التوقّف عن خبره ذلك حتى يوافقَه غيرُه ، والله أعلم) [١] .

وكلام الدارقطني أفاد أنّه يكفي في رفع جهالة الحال رواية اثنين حتى لو لم يوثّق.

ونقل السخاوي عبارة الدارقطني فقال : (توجيه هذا القول أن مجرد الرواية عن الراوي لا تكون تعديلا له على الصحيح كما تقدم وقيل تقبل مطلقا وهو لازم من جعل مجرد رواية العدل عن الراوي تعديلا له كما تقدم مثله في القسم الأول وأولى ، بل نسبه ابن المواق لأكثر أهل الحديث كالبزار والدارقطني ، وعبارة الدارقطني : (من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته ، وثبتت عدالته . وقال أيضا في الديات نحوه) [٢] .

ونقل الزركشي كلام ابن المواق بنصّه ، ومنه قوله فيمن روى عنه اثنان فصاعداً : (والثاني اختلف[٣] فيهم أهل الحديث والفقهاء فذهب أكثر أهل الحديث إلى قبول رواياتهم والاحتجاج بها ، منهم : البزار ، والدارقطني ، فنص البزار في كتاب الأشربة له وفي فوائده وفي غير موضع على أنّ من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته وثبتت عدالته ، ونحو ذلك الدارقطني في الديات من سننه لما تكلم على حديث خِشْف بن مالك عن ابن مسعود في الدية) [٤] .

والظاهر من النقول السابقة أن العبارة التي نسبها السخاوي للدارقطني هي عبارة البزّار، كما أفاد نَقْلُ الزركشي عن ابن الموّاق ، وإن كان كلام الدارقطني يفيد أنّ من روى عنه رجلان ترتفع عنه جهالة الحال ، ويحتجّ به[٥] .

---

(١) سنن الدارقطني ، كتاب الحدود والديات ، ج: ٣ ص: ١٧٤ .

(٢)السخاوي : فتح المغيث ج: ١ ص: ٣٢٢ .

(٣)جاء في المطبوع (اختلفت) ، والصواب ما اثبتّه .

(٤) الزركشي : النكت على مقدمة ابن الصلاح ، ج: ٣ ص: ٣٧٦ .

(٥) قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة في تعليقه على كلام الدارقطني : (وقد قاله عند كلامه على "خِشْفٍ" تلميذ عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ . فكلامه هنا محمول على ما إذا كان الراوي من أهل خير القرون الثلاثة ، قبل فشو الكذب . و"خِشْف" روى عن ابن مسعود ، فهو من أهل خير القرون الثلاثة ، وأمّا من تأخّر عنها فيُعْمل بقول الخطيب البغدادي فيه). انتهى كلامه . اللكنوي ، الرفع والتكميل ، حققه وخرّج نصوصه وعلّق عليه : عبد الفتاح أبو غدّة ، بيروت ، دار الأقصى للنشر والتوزيع ، ط٣ ، ص ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م ، ص ٢٥٠ ، هامش رقم : ٤ . ---

وقال الخطيب البغدادي : (المَجْهول عند أصحاب الحديث هو : كل من لم يَشْتَهِرْ بطلبِ العلم في نفسه ، ولا عَرَفَه العلماءُ به ، ومن لم يُعرَف حديثُه إلا من جهة راوٍ واحدٍ)[1].

والناظر في قول الخطيب ، يجده تضمَّن أمرين :

الأول : أنّه نسب إلى أصحاب الحديث أنّهم يقولون بذلك .

وهذا فيه نظر ، فالناظر في تصرفات المحدّثين وأقوالهم يجد خلافه كما سيأتي .

الثاني : أنّ حقيقة المجهول عندهم تتضمن عنصرين : عدم شهرة الراوي بطلب العلم في نفسه ، ولا عرفه العلماء بذلك ، وألا يكون روى عنه غير واحد ، ولكن هل اتفق المحدّثون على هذا الاتّجاه ؟ أعني الحكم على(الوحدان) بالجهالة، واعتبار العدد في رفعها .

هناك في الواقع اتجاهات أخرى عند بعض المحدّثين ، نظروا فيها إلى غير العدد ، فمنهم من رأى أنّ العبرة بكثرة الرواية وقلّتها ، فمن كان قليل الرواية لا يكون معروفاً، وأفاده بعض تصرّفات الإمام أحمد ، حيث سأل عبد الله أباه الإمام أحمد عن عقبة بن عبيد الطائي (هو ثقة ؟ فقال [2] : وكم يروى عنه ؟ يروى عنه حديثين أو ثلاثة) [3].

وقد ذكر المزي خمسة ممّن روى عنه [4] .

ونقل ابن رجب عن الإمام أحمد أنه قال في عبد الرحمن بن وعلة "إنّه مجهول ، مع أنّه روى عنه جماعة ، لكن مراده أنّه لم يشتهر حديثه ، ولم ينتشر بين العلماء)[5].

=== والناظر في كلام الدارقطني يجد أنّه حكم على الحديث الذي ورد كلامه فيه عن جهالة (خشف) بالضعف ، وذكر الدارقطني أن الحديث ضعيف لوجوه ، وذكر منها جهالة (خشف) ، ثم قال كلامه عن عدم الاحتجاج بالمجهول حتى يرتفع اسم الجهالة عنه . ولذا فإنّ ما قاله الدكتور عبد الفتاح من أنّ كلام الدارقطني مقيّد بالقرون الثلاثة ، لا يفيده السياق الذي ورد فيه كلام الدارقطني ، والله أعلم .

(١)الخطيب : الكفاية ، ص: ٨٨ .

(٢) يعني الإمام أحمد .

(٣) العلل ومعرفة الرجال ج: ٣ ص: ١٠٥ ، رقم ٤٤١٥ . وعداب الحمش : رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل ، ص ١٩١.

(٤) المزي : تهذيب الكمال ج: ٣٣ ص: ٣١٠ ، ترجمة ٧٣٦١ .

والرواة عنه هم : حفص بن غياث ، وأخوه سعيد بن عبيد الطائي ، وعقبة بن خالد السكوني ، وعيسى بن يونس ، ويحيى بن سعيد القطان .

(٥) ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج ١ ، ص ٣٧٩ . ===

فظهر أنّ العبرة عند الإمام أحمد في رفع جهالة الراوي شـهرة حديثه وانتشاره ، لا كثرة الرواة عنه .

ونقل ابن رجب أيضا أمثلة من تصرّف عليّ بن المديني فيما يتعلّق بحكمه على الرواة بالجهالة ، واتّضح من خلالها كما قال ابن رجب : (أنّه ينظر إلى اشتهار الرجل بين العلماء وكثرة حديثه ونحو ذلك ، ولا ينظر إلى مجرّد رواية الجماعة عنه) [1].

وقال ابن عبد البر في استذكاره : (... عبد الرحمن بن يزيد بن عقبة بن كديم الأنصاريُّ ، يعرف بالصدق ، وإن لم يكن مشهوراً بحمل العلم فإنّه قد روى عنه رجال كبار: موسى بن عقبة، وبكير بن الأشجّ ، وعمرو بن يحيى ، وأسامة بن زيد الليثي . ومن روى عنه ثلاثةٌ ، وقيل : رجلان ، فليس بمجهولٍ) [2].

وهناك كلام آخر لابن عبد البر في الجهالة نقله عنه ابن الصلاح حيث قال : (كل من لم يرو عنه إلا رجلٌ واحدٌ فهو عندهم مجهول ، إلا أن يكون رجلاً مشهوراً في غير حمل العلم، كاشتهار مالك بن دينار بالزُّهد ، وعمرو بن معدي كرب بالنَّجدة) [3].

والجزء الثاني من كلام ابن عبد البر أفاد أنّه قد ينظر في رفع الجهالة إلى غير العدد ، على أنّ ابن عبد البرّ نظر في رفع الجهالة أحياناً إلى أمر آخر ـ كما سيأتي ـ في أحكامه على بعض الرواة .

== نقل أحد الباحثين كلام ابن رجب ونسبه إلى أبي حاتم ، ثم اضطر أنّ يعلّق في الحاشية بأنّ الذي قاله أبو حاتم في الجرح والتعديل : (شيخ) . المرتضى، الزين أحمد ، مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضّعيفة، الرياض، مكتبة الرشد ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م ، ص ٣٢١ .

والذي في شرح العلل أنّ ابن رجب نسب ذلك للإمام أحمد ، والذي جعل الباحث يتوهم ذلك أنّ ابن رجب نقل قولا لأبي حاتم في أحد الرواة قبل قول الإمام أحمد الأول فوقع بصره عليه .

(١) ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج ١ ، ص ٣٧٨ ـ ٣٧٩ .

(٢) ابن عبد البر ، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار ، وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطّأ من معاني الرأي والآثار ، وشرح ذلك كلّه بالإيجاز والاختصار ، تحقيق : حسان عبد المنّان ، ود. محمود القيسيّة ، أبو ظبي ـ الإمارات العربية المتّحدة ، ط٤ ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م ، كتاب الطهارة ، باب ترك الوضوء مما مسّت النار ، ح٥١ ، ج ١ ، ص ٢٣٨ .

(٣) ابن الصلاح : علوم الحديث ، النوع السابع والأربعون ، ص ٣١٩ .

مما يستغرب أن صاحب كتاب مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث قال في (ص ٣٢٠) : (وقال الإمام البلقيني ـ رحمه الله ـ الجهالة تزول برواية واحد إذا كان مشهوراً في حمل العلم) . وعزاه إلى محاسن الاصطلاح ، وعند الرجوع إلى محاسن الاصطلاح نجد البلقيني عزاه إلى ابن عبد البر .

وقال الشوكاني : (وأما مجهول العين ، وهو من لم يشتهر ولم يرو عنه إلا راو واحد ، فذهب جمهورُ أهل العلم إلى انّه لا يُقبل ، ولم يخالِف في ذلك إلا من لم يشترط في الراوي إلا مجرَّد الإسلام ، وقال ابن عبد البر : إن كان المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل كابن مهدي ، وابن معين ، ويحيى القطان ، فإنه تنتفي وترتفع عنه الجهالة العينية) [1].

وخلص ابن رجب بعد نقله عن بعض العلماء تصرّفهم في تسمية المجهولين إلى قوله: (وظاهر هذا أنّه لا عبرة بتعدد الرواة ، وإنّما العبرة بالشّهرة ، ورواية الحفاظ الثّقات)[2].

وكلامه اشتمل على عنصرين : الأول : شهرة الراوي . والثاني : رواية الحفاظ الثّقات عنه . ولكنّ ابن رجب لم يذكر أنه لا بدّ من اجتماعهما معا في الراوي ، أو أنّه يُكتفى بواحد منهما ، والظاهر انفصالهما .

وذكر ابن حجر أنه إذا انفرد الراوي بالرواية عن رجل وسمّاه فهو مجهول العين كالمُبْهَم، وأنّه لا يُقْبَل حديثُه إلا بتوثيق غير من ينفرد عنه ، أو من انفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك[3] ، واختاره ابن القطان في بيان الوهم والإيهام [4].

ويفهم من ذلك أنّه إذا روى عنه واحد ووُثّق خرج من حيّز الجهالة مطلقاً إلى العدالة . وهو ما يستفاد أيضا من قوله في التقريب : (من لم يرو عنه غير واحد ، ولم يوثّق ، وإليه الإشارة بلفظ : مجهول) [5].

ولكن هل التزم ابن حجر هذا في كلّ الأحوال ؟ ستتضح الإجابة عليه من خلال الأمثلة التي سأوردها فيما بعد .

وقال ابن حجر أيضا في ترجمة عبد الرحمن بن فرّوخ [6]: (وزَعَمَ الحاكمُ أنَّ البخاريَّ ومسلماً إنّما تركا إخراج حديث عبد الرحمن بن فروخ هذا لأنّه لم يرو عنه غير عمرو بن دينار ـ

---

(١) الشوكاني ، إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول ، تحقيق محمد سعيد البدري ، بيروت ، دار الفكر ، ط١ ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م ، ص ١٠٠ .

(٢) ابن رجب : شرح علل الترمذي : ج ١ ، ص ٣٨٠ .

(٣) ابن حجر : نزهة النظر ، ص ١٠٢ .

(٤) السخاوي : فتح المغيث ، ج ١ ، ص ٣١٩ .

(٥) ابن حجر : التقريب ، ص ٧٤ .

(٦) هو : (عبد الرحمن بن فرُّوخ ، بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة ثم خاء معجمة ، العدوي مولاهم ، مقبول ، من الثالثة ، ولم يصرِّح البخاري بذكره) . ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٣٤٨ ، ترجمة ٣٩٧٩ .

يعني تركا أحاديثه الموصولة ـ ، وهو على قاعدته في أن شرط من يخرَّج له في الصحيح أنْ يكون له راويان ، وقد تناقض هو فادعى أنّ هذا شرطهما ، ثم استدرك عليهما أشياء مما يخالف ذلك، ولا يَردُ منها شيء ؛ لأنهما لم يصرحا باشتراط ذلك بل يقوم مقام الراوي الثاني الشهرة مثلاً)[1]

واعتُرِض على اشتراط الشهرة بدل الراوي الثاني بإخراج صاحبي الصحيحين ـ وقد قرّرا أنّهما لم يخرجا إلا ما صحّ ـ لعدد من الرواة الذين ليس لهم غير راوٍ واحدٍ ، وفيهم من ليس معروفاً إلا من جهة الراوي عنه [2] .

كما أنَّ وَصْفَ ابن حجر الحاكمَ بالتناقض فيه نظر ؛ لأنّ استدراك الحاكم لا يقتصر على ما كان على شرطهما ، فهو ذكر أنَّ شرطهما أنْ يخرجا لمن كان له راويان ـ وإن كان ينازع فيه- ولكنه استدرك عليهما بمن كان له راوٍ واحد .

والحاكم لم يخفَ عليه حال (الوُحْدَان) الذين أخرج الشيخان حديثهم ، ومما يدلّ على ذلك ما نقله الحاكم نفسه عن الدارقطني قوله : (مما يلزم مسلماً والبخاري إخراجه ، حديث كرز بن علقمة " هل للإسلام منتهى " فقد رواه عروة بن الزبير ، ورواه الزهريّ وعبد الواحد بن قيس عنه ، قال الحاكم : والدليل الواضح على ما ذكره أبو الحسن الدارقطني أنهما جميعاً قد اتّفقا على حديث عِتبان بن مالك الأنصاري ، الذي صلّى رسول الله ﷺ في بيته ، وليس له راوٍ غير محمود بن الربيع)[3] .

وقال أبو العباس القرطبي[4] : (الحقُّ أنّه متى عُرِف عدالة الراوي قُبِلَ خبرُه سواء روى عنه واحد أو أكثر ، وعلى هذا كان الحال في العصر الأول من الصحابة وتابعيهم إلى أنْ تنطّع المحدّثون)[5] .

---

(١)ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٦ ص: ٢٢٧ ، ترجمة ٥٠٢ .

(٢) عداب الحمش : رواة الحديث ، ص ١٩٨ .

(٣)المستدرك على الصحيحين ج: ١ ص: ٨٩ ، ح ٩٧ .

وقد استفدت هذا المثال مما ذكره أحمد بن فارس السّلوم ، محقق كتاب "المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، للحاكم، بيروت ، دار ابن حزم ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٣ م ، ص ٩٠ ـ ٩١ .

(٤)هو : أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري المالكي المحدّث ، توفي سنة ست وخمسين وستمائة ، وله كتاب المفهم في شرح صحيح مسلم .

(٥)الزركشي : النكت على مقدمة ابن الصلاح ج: ٣ ص: ٣٨٤ .

وهذا الكلام الأخير غير مقبول على إطلاقه ؛ فإنّ تصرّفات كثير من المحدّثين تدلّ على أنّهم قبلوا من ظهرت عدالته ، ولكنّ الأمر فيمن لم تُعرف عدالته ، هل يُنظر في رفع جهالته إلى العدد ؟

أردتُ من هذا أن أبيّن أنّ تجهيل الراوي برواية واحد عنه ليس متّفقاً عليه ، وكذلك النظر في رفع الجهالة إلى العدد .

ثم إنّه قد يقال كيف يقبل التعديل بواحد ، ويثبت أصل الرواية بواحد عند جمهور المحدّثين، وأما الجهالة فيها لا ترتفع بواحد ؟ هذا ما ستّتضح الإجابة عليه في أثناء هذا المبحث .

وإذا ظهر هذا فما هو حال من انفرد عنه من لا يروي إلا عن ثقة وسمّاه ؟ هل يقتضي ذلك رفع الجهالة عنه ؟ ، أو هل يثبت له وصف العدالة ؟

ذكر الخطيب البغدادي أنّ رواية اثنين عن راوٍ يرفع جهالته ، لكن لا يثبت له حكم العدالة ، ثم ذكر الحجّة على ذلك بأنّه قد يخفى على من روى عنه عدالتُه ، وأنّه قد جرى أنّ بعض المحدّثين كانوا يروون عن الضّعفاء لأغراضٍ يقصدونها ، وأحياناً كانوا يجرحون من يروون عنه ، ثم ذكر أمثلة توضح ما ذكر[1].

وحديث الخطيب كان عن رواية الثقة عموماً ، سواء عرف عنه أنّه لا يروي إلا عن ثقة أم لا ، وكلام الخطيب وجيه من حيث العموم ، إذ أنّ الخوف من الحكم بعدالة الراوي بمجرّد رواية اثنين عنه ، أنّه لم يسلم أحدٌ من الرّواية عن الضعفاء ، وإذا كان كذلك فكيف ننظر إلى مجرّد العدد في إثبات العدالة ؟ هذا ما أراده الخطيب .

وعلّق الزركشي على كلام الخطيب (هذا منازع فيه بما سبق من كلامهم ، لا سيّما إذا كان الراوي عنه من عادته لا يروي إلا عن[2] عدل ، والظاهر أنّ روايةَ إمامٍ ناقلٍ للشّريعة عن رجلٍ في مقام الاحتجاج كافٍ في تعريفه وتعديله ، وقد سبق أنّ البزّار وابن القطان على أنّ رواية الجلّة عن الشخص تُثبت له العدالة)[3] .

وقال القاضي عياض معلّقاً على عبارة الإمام مالك : (لو كان ثقة لرأيته في كتبي) : قال: (هذا ترجيحٌ من مالك ـ رحمه الله ـ ، وتعديلٌ منه لكلّ من أدخله في كتبه ، وقد اختلف العلماء

(١) الخطيب : الكفاية ، ص ٩١ .

(٢) في المطبوع جاءت العبارة (لا يروي إلا عدل) ، باسقاط (عن) والصواب ما أثبتّه ، والله أعلم .

(٣) الزركشي : النكت على مقدمة ابن الصلاح ج: ٣ ص: ٣٩٠ .

في رواية الثقة عن المجهول ، فذهب بعضهم إلى أنه تعديل له ، وذهب الأكثر إلى أنّه ليس بتعديل حتّى يصرّح بعدَالتِهِ بقوله ، أو ما يدلُّ على ذلك ، فأما من عُرِفَ بمثل حال مالك ، ونُقِلَ عنه مثل قولِهِ ، فروايته عنه ، وإدخاله في كتبه تصريح منه بعدالته) [1] .

وهذا رأي القاضي في شيوخ مالك الذين انفرد عنهم ولم يعرفوا أنهم عدول ، واستند في ذلك إلى قرائن وهي : تصريح مالك بأنَّ مَن أدخله في كتبه فهو ثقة ، وأيضاً ما عُرِف عن مالك من التحرّي وانتقاء الشُّيوخ كما قال : (من عُرِفَ بمثل حال مالك) .

وقال السّخاوي : (وبالجملة فرواية إمام ناقل للشريعة لرجلٍ ممّن لم يرو عنه سوى واحد في مقام الاحتجاج كافية في تعريفه وتعديله) ، وقال هذا عقب نقله ثناء أبي داود على رجلٍ لم يرو عنه غير واحد بأنّ أحاديثه مستقيمة [2] .

وما جاء في كلام الزركشي والسخاوي دقيق ، ولكن ينبغي ملاحظة قيد:(في مقام الاحتجاج) .

ويرى ابن حجر أن رواية من وصف بالانتقاء عن رجل فإنّه يكون ثقة عنده حيث قال: (فكيف يكون رواية العدل عن الرجل تعديلاً له ؟! لكن من عُرِفَ من حاله أنّه لا يروي إلا عن ثقة ، فإنّه إذا روى عن رجلٍ وُصِفَ بكونه ثقة عنده ، كمالك وشعبة ، والقطان ، وابن مهدي ، وطائفة ممن بعدهم) [3] . وسيأتي من خلال الأمثلة ما يوضّح صنيع ابن حجر في انفراد هؤلاء الذين ذكرهم عن راو .

وقال السّخاوي في سياق حديثه عن مجهول العين : (وقيّد بعضهم القبول بما إذا كان المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل ، كابن مهدي وغيره) [4] .

وهذا إذا اكتفِي في التعديل بواحد كما ذكر السّخاوي ، ولكنّه لم ينسب هذا الرأي إلى صاحبه .

والمسألة ترجع في أصلها إلى كون رواية العدل عمّن سماه هل هو تعديل له أو لا ؟ هناك ثلاثة أقوال [5] :

---

(١) عياض ، عياض بن موسى اليحصبي ، مقدّمة إكمال المُعلِم بفوائد مسلم ، تحقيق د.الحسين بن محمد شوّاط، السعودية ، دار ابن عفان للنشر ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م ، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦ .

(٢) السّخاوي : فتح المغيث ج: ١ ص: ٣٢٠ .

(٣)ابن حجر : لسان الميزان ج: ١ ص: ١٤ .

(٤)السّخاوي : فتح المغيث ج: ١ ص: ٣١٨ .

(٥)السيوطي : تدريب الراوي ، ص: ٣١٤ .

أ- إنّ رواية العدل عمن سماه لم تكن تعديلاً عند الأكثرين من المحدثين وغيرهم لجواز رواية العدل عن غير العدل ، وأكثر المحدّثين على هذا كما قال ابن الصلاح وصحّحه [1] ، وذكره النووي وابن الملقن وصحّحاه أيضا [2] .

وحجّتهم أنّه يجوز أنْ يروي العدل عن غير العدل ، وقد يكون ضعفه خَفِيَ عليه ، أو روى عنه لأغراضٍ يقصدها [3] .

وقال الآمدي:(فالراوي ساكتٌ عن التّعديل والجرح ، والسُّكوت عن الجرح لا يكون تعديلاً ، وإلا كان السُّكوتُ عن التّعديل جرحاً) [4] .

ب - وقيل هو تعديل ؛ إذْ لو عَلِم فيه جرحاً لذكره ، ولو لم يذكره لكان غاشّاً في الدّين [5] ، وأجيب عنه أنّه قد لا يعرف عدالته ولا جرحه [6] ، ولأنّ الرّواية مطلق تعريف تزول جهالة العين بها بشرطه ، والعدالة بالخبرة ، والرّواية لا تدلّ على الخِبْرة [7] .

جـ - وقيل : إنْ كان العدل الذي روى عنه لا يروي إلا عن عدل كانت روايته تعديلاً وإلا فلا، واختاره الأصوليون كالآمدي ، وابن الحاجب ، وغيرهما [8] .

وقال الخطيب : (إذا قال العالم : كلّ من أروي لكم وأسمّيه فهو عدل رضا مقبول الحديث كان هذا القول تعديلاً منه لكلّ من روى عنه وسمّاه ، وقد كان ممّن سلك هذه الطريقة عبد الرحمن بن مهدي) [9] .

وكلام الخطيب يفيد أنّه لا بدّ من وجود تصريح بأنّه لا يروي إلا عن عدل ، ولكن لم أقف على تصريح لابن مهدي أنّه لا يروي إلا عن عدل ، والخطيب كان نقل كلام الإمام أحمد في أنّ ابن مهدي كان يتسهّل في الرواية ثم تشدد ، وإذا كان كذلك فإنّه لا يشترط أنْ يكون

---

(١)ابن الصلاح : علوم الحديث ، ص ١١١ .

(٢) السيوطي : تدريب الراوي ، ج: ١ ص: ٣١٤ . وابن الملقن : المقنع ج: ١ ص: ٢٥٥ .

(٣) وقد أفردت مبحثاً في هذه الرسالة تناولت فيه أسباب رواية المتقين عن الضعفاء .

(٤)الآمدي : الإحكام ، ج: ٢ ص: ١٣٩ .

(٥)السخاوي :فتح المغيث ج: ١ ص: ٣١٥ .

(٦)الخطيب : الكفاية ، ص ٨٩ . والسيوطي : تدريب الراوي ، ص: ٣١٤ .

(٧)السخاوي : فتح المغيث ،ج: ١ ص: ٣١٥ .

(٨)السيوطي : تدريب الراوي ، ص: ٣١٤ .

(٩)الخطيب : الكفاية ، ص ٩٢ .

نفس المحدث قد صرّح بأنّه ينتقي بل يكفي إذا صرّح بذلك غيره ، ولعلّ الخطيب أراد أن يصوّر المسألة دون قصد تقييد ذلك بوجود تصريح من نفس المحدّث .

وقال السخاوي : (والثابت التفصيل ، فإنْ عُلِمَ أنّه لا يروي إلا عن عدل كانت روايته عن الراوي تعديلاً له ، وإلا فلا ، وهذا هو الصحيح عند الأصوليين كالسيف الآمدي ، وابن الحاجب ، وغيرهما ، بل وذهب إليه جمع من المحدثين ، وإليه ميل الشيخين ، وابن خزيمة ، في صحاحهم ، والحاكم في مستدركه ، ونحوه قول الشافعي ـ رحمه الله ـ فيما يتقّوى به المرسل: أن يكون المرسِل إذا سمّى مَن روى عنه لم يسمّ مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه . انتهى . وأما رواية غير العدل فلا تكون تعديلاً باتفاق)[1].

وكلام السخاوي أفاد أنّ عدداً من المحدّثين يقول بهذا الرأي (جمع من المحدّثين) ، وليته سمّاهم ، مع أنّه ذكر عدداً من أصحاب الصحاح ممن عمل به إلا أن الحُكْمَ على طريقتهم يحتاج إلى استقراء تام ، فلا يكفي أنْ نجد أنّ البخاري أخرج للرواي الذي انفرد بالرواية عنه أحد ممّن لا يروي إلا عن عدل ، فقد يكون ذكر له متابعاً أو شاهداً ، أو لقرينة معيّنة ، وهذا ما يحتاج إلى دراسة خاصة . ثم إنّ ظاهر كلام الشافعي في المرسل يفيد أنّه لم يكتف بالشرط المذكور ، وإنّما ضمّ إليه غيره .

وعقّب التّهانوي بعد ذكره الآراء الثلاثة السابقة بقوله : (والأول أحوط ، والثاني أقوى وأوثق دليلاً ، ولكن ينبغي تقييده بالقرون الثلاثة ، والثالث أعدل وأوسط ولا حاجة لتقييده بقَرْن دون قرن) [2].

وما قاله التهانوي في الثالث بأنّه لا حاجة لتقييده بقرن فهو صحيح ، لأنّ العلّة في ذلك لا علاقة لها بزمن دون آخر ، بل ترتبط بنفس المحدّث وبطريقته في الرواية ، وهي كونه لا يروي إلا عن عدل .

وقال ابن رجب عن طريقة الإمام أحمد : (والمنصوص عن أحمد يدلّ على أنّه من عُرِف منه أنّه لا يروي إلا عن ثقة ، فروايته عن إنسان تعديل له ، ومن لم يُعْرَف منه ذلك فليس بتعديل، وصرّح بذلك طائفة من المحقّقين من أصحابنا ، وأصحاب الشافعي) [3].

---

(١)السخاوي : فتح المغيث ج: ١ ص: ٣١٥ .

(٢)التهانوي : قواعد في علوم الحديث ، ص ٢١٥ .

(٣)ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج ١ ، ص ٣٧٦ .

وعقد ابن أبي حاتم في تقدمته للجرح والتعديل باباً سماه : (باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنّها تقوّيه وعن المطعون عليه أنّها لا تقوّيه) . ثم قال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقوّيه؟ قال : إذا كان معروفاً بالضّعف لم تقوّه روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثّقة عنه) .

ثم قال: (سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجلٍ مما يقوّي حديثه؟ قال: إي لعَمْري ! قلتُ : الكلبيُ روى عنه الثوريُ ؟ قال : إنّما ذلك إذا لم يَتكلّم فيه العلماءُ، وكان الكلبيُ يُتكلّم فيه)[1] .

ولكن يُحتمل أنْ يكون هذا الذي جاء في سؤال ابن أبي حاتم في رواية الثقات عن الشخص لا في رواية الثقة الواحد ، وهذه الطريقة يستعملها البزّار في مسنده كثيراً في التعديل، فيقول : "تفرّد به فلان وقد روى عنه الناس"[2] . ولكن الظاهر من سؤال ابن أبي حاتم أنّه أراد رواية الثّقة الواحد ، والدليل هو استشهاده برواية الثّوري عن الكلبي .

وعلى كلّ حال فإذا كانت رواية الثقة عن شيخه المجهول تنفعه ، فإنّ رواية من عرف بانتقاء الشيوخ وترك الضعفاء أكثر نفعاً .

ونقل الزركشي أنّ ابن رُشَيد[3] قال : (قول من قال : "لا يخرج عن الجهالة إلا برواية عدلين" إن أراد الخروج عن جهالة العين فلا شك أنّ رواية الواحد الثّقة تخرجه عن ذلك إذا سمّاه ونسبه ، وإنْ أراد جهالةَ الحال ، فالحال كما لا يُعلم من رواية الواحد الثقة عنه ما لم يصرّح بها ، كذلك لا يُعلم من رواية الاثنين إلا أنْ يصرّح أو يكون ممّن يُعلم أنّه لا يروي إلا عن ثقة ، فلا فرق بين الواحد والاثنين ، نعم كثرة روايات الثقات عن الشخص تقوّي حسن الظنّ به ، وظاهر كلام بعضهم أنهم يعنون[4] جهالة الحال لا جهالة العين)[5] .

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ٣٦ .

(٢) الزركشي : النكت على مقدمة ابن الصلاح ج: ٣ ص: ٣٦٩ .

(٣) هو : محب الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن عمر بن محمد بن رُشَيد الفهري السبتي ، توفي سنة (٧٢١هـ) . السيوطي، طبقات الحفاظ ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٣هـ ، ص: ٥٢٨ ، ترجمة ١١٥٢ .

(٤) الذي ورد في المطبوع (أنهم جهالة الحال لا جهالة العين) بدون لفظ (يعنون) ، والمناسب ما ذكرت .

(٥) الزركشي : النكت على مقدمة ابن الصلاح ، ج ٣ ، ص ٣٨٩ .

وقال الذهبي في الموقظة[1] : (وقولهم : "مجهول" ، لا يلزم منه جهالة عينه ، فإن جُهِل عينُه وحالُه ، فأولى أن لا يحتجّوا به .وإن كان المنفرد عنه من كبار الأثبات ، فَأقوى لحالـه ، ويَحتَـجُّ بمثلِهِ جماعةٌ كالنسائيِّ وابن حبَّان [2]).

وهذا يدلّ على أنّ رواية ثقة مشهور عن راوٍ تقوّي حاله عند جماعة ، ويحتجّ به آخرون.

وقال الشوكاني : (ومِن طُرق التَّزكية أنْ يروي عنه من عُرِفَ مِن حالـه أنّـه لا يـروي إلا عن عَدْلٍ ، كيحيى بن سعيد القطان ، وشعبة ، ومالك ، فإنّ ذلك تعديلٌ كما اختـاره الجوينيُّ، وابن القشيريُّ ، والغزاليُّ ، والامديُّ ، والصفيُّ الهنديّ ، وغـيرُهم ، قـال الماورديُّ: هـو قـول الحذّاق ، ولا بدَّ في هذه الطريقة مِن أن يَظهر أنّ الراوي عنه لا يروي إلا عن عدل ظُهوراً بيّنـاً، إما بتصريحه بذلك ، أو بتتبع عادته ، بحيث لا تختلف في بعـض الأحـوال ، فـإنْ لم يظـهر ذلـك ظهوراً بيّناً فليس بتعديل ؛ فانَّ كثيراً من الحفـاظ يـروون أحـاديث الضعفـاء للاعتبـار ، ولبيـان حالها)[3] .

وما قاله الماوردي دقيق ، وهو ما مشى عليه بعض الحفاظ ، أي قوله : إنّه لا بدّ من ظهور ذلك منه ظهوراً بيّناً ، والظهور البيّن وضّحه بأن يصرّح بطريقته في ذلك ، أو بتتبع عادته بحيـث يظهر أنّه لا يروي إلا عن الثقات في غالب أحواله .

وقال الجويني : (فذهب ذاهبـون إلى أنّ إطـلاق الروايـة تعديـل ، ومنـع آخـرون ذلـك . والرأي فيه عندي التفصيل ؛ فإن ظهر من عادة ذلك الراوي الانكفاف عن الرواية عمن يتغشّاه ريب ، واستبان أنه لا يروي إلا عن موثوق به ، فرواية مثل هذا الشخص تعديل، وإنْ تبين مـن

---

(١) الذهبي ، الموقظة (ومعه شرح سليم الهـلالي للموقظـة : "كفايـة الحفظـة شـرح المقدِّمـة الموقظَة" ، عجمـان ، مكتبـة الفرقان، ط٢ ، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م ، ص ٣٠٥.

(٢) ولابن حبان أيضا مذهب متّسع في التعديل ، فقال في كتابه الثقات : (فكل مـن ذكرتـه في كتـابي هـذا إذا تعرّى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها ، فهو عدل يجوز الاحتجـاج بخبره ؛ لأن العـدل مـن لم يُعـرف منه الجرح ضـد التعديل ، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده ، إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم ، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم) . الثقات ج: ١ ص: ١٣ .

والخصال التي ذكرها هي : ١ ـ أن يكون فوق الشيخ رجل ضعيف لا يحتجّ بخبره . ٢ ـ أو يكون دونـه رجـل واهٍ لا يجوز الاحتجاج بروايته . ٣ ـ أو يكون الخبر مرسلاً . ٤ ـ أو يكون منقطعاً . ٥ ـ أو يكون في الإسناد رجلٌ مدلّـس لم يبيِّن سماعه . ابن حبان : الثقات ، ج١ ، ص ١٢ .

(٣)الشوكاني : إرشاد الفحول ، ص: ١٢٤ .

عادته الرواية عن الثقة والضعيف ، فليست روايته تعديلاً ، وإن أشكل الأمر ، فلم يُوقَف على عادةٍ مطّردة لذلك الراوي في الفن الذي أشرنا إليه ، فلا يُحْكم بأنَّ روايتَه تعديل، وهذا مِن أصناف ما يعدُّ تعديلاً ضمناً)[1] .

وقال الغزالي : (والصحيح أنّه إنْ عُرِفَ مِن عادته ، أو بصريح قوله ، أنّه لا يَستجيز الرواية إلا مِن عَدْل ، كانت الرواية تعديلاً ، وإلا فلا ؛ إذْ مِن عادةِ أكثرهم الرِّوايةُ من كلِّ مَن سمعوه ، ولو كُلِّفوا الثّناء عليهم سكتوا ، فليس في روايته ما يصرِّح بالتَّعديل .فإن قيل : لو عَرَفَه بالفسق ثمَّ روى عنه كان غاشّاً في الدِّين ؟ قلنا : لم يُوجِب على غيره العمل ، لكنْ قالَ : سمعتُ فلاناً قالَ كذا وصَدَقَ فيه ، ثمَّ لعلَّه لم يعرفه بالفِسْقِ ولا بالعدالة فروى وَوَكَلَ البحثَ إلى مَن أراد القبول)[2].

فظهر من هذه النقول عن بعض الأصوليين مدى تحمّسهم لهذا الرأي، ولا أدّعي أنّ جميعهم على ذلك ، فلم يرتضِ ابن السَّمعاني هذا المسلك؛ لأنّه مجرد حسن ظنّ بالمحدّث ، ولا شكّ أنّ إحسان الظنّ مطلوب ، لكن يجوز عليهم السَّهو والغلط ، وقد كتبوا حديثاً وقديماً عمَّن لم يحمدوا في الرواية أمره[3].

وحتى يتحدّد الأمر بوضوح فهذه نماذج من الرواة مِمَّن تَفَرَّدَ عنهم من عُرِفَ بالانتقاء تُظْهِرُ صَنِيْعَ علماءِ الجرح والتعديل في الحكم عليهم :

---

(1)الجويني ، عبد الملك بن عبد الله ، البرهان في أصول الفقه ، عبد العظيم الديب ، مصر ، دار الوفاء ، ط٤ ، ١٤١٨هـ ، ج: ١ ص: ٤٠١ .

(2)الغزالي ، محمد بن محمد أبو حامد ، المستصفى في علم الأصول ، تحقيق محمد عبد الشافي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٣هـ ، ج: ١ ص: ١٢٩ . وأيضا : ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد المقدسي ، كتاب روضة الناظر وجنة المناظر ، تحقيق عبد العزيز السعيد ، الرياض ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ ، ص: ١١٨ . وابن بدران ، عبد القادر بن أحمد الدمشقي ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق عبد الله التركي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠١ هـ ، ص: ٢٠٩ .

وأيضا : الرازي ، محمد بن عمر بن الحسين ، المحصول في علم أصول الفقه ، تحقيق طه جابر العلواني ، الرياض ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة ، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ ، ج: ٤ ص: ٥٨٩ .

(3) ابن السمعاني ، منصور بن محمد بن عبد الجبار ، قواطع الأدلة في الأصول ، تحقيق محمد حسن الشافعي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٩٩٧ م ، ص: ٣٨١ .

١ . تفرّد الإمام مالك :

زيد بن رباح المدني : لم يذكروا في الرواة عنه غير الإمام مالك بن أنس[١] .

فقال ابن أبي حاتم : (روى عنه مالك بن أنس سمعت أبي يقول ذلك . ثم قال : (سئل أبي عنه ، فقال ما أرى بحديثه بأسا)[٢] . وذكره ابن حبان في الثقات ، ولم يذكر في الرواة عنه غير مالك[٣] . وقال الذهبي : (ما وجدت أحداً روى عنه سوى مالك ، فقرنه بعبيد الله بن الأغر)[٤]. وقال الذهبي أيضا : (صدوق)[٥].ونقل ابن حجر أنّ ابن البرقي والدارقطني وابن عبد البر وثقوه[٦]. وقال ابن حجر : (ثقة)[٧].

فظهر أنّه لم يرو عن زيد بن رباح غير مالك ، ومع ذلك وثقه جماعة من الأئمة ، ولكن قد يقال : أنّ الجهالة انتفت عنه بتوثيق من وثّقه[٨].

ويجاب : بأنّه صحيح أنّ مَن وُثّق تنتفي جهالته ، ولكنّ الأرجح أنّ توثيقهم مبنيّ على رواية مالك عنه ، فمذهب مالك في الرواة أشهر من نار على علمٍ ، بل الاعتماد على رواية مالك أرجح من الاعتماد على غيره ، والله أعلم ، فقد قال مالك عن رجل سئل عنه ـ كما سبق نقله بتمامه ـ : (لو كان ثقة لرأيته في كتبي)[٩].

وقال أبو سعيد الأعرابي: (كان يحيى بن معين يُوَثّقُ الرّجلَ لرواية مالك عنه، سئل عن غير واحد ، فقال : ثقة روى عنه مالك[١٠])[١١].

وقال أحمد أيضا : (مالك بن أنس إذا روى عن رجلٍ لا يُعْرَف فهو حجّة)[١٢].

---

(١)التاريخ الكبير ج: ٣ ص: ٣٩٤ ، ترجمة ١٣١٣ .

(٢)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٥٦٣ ، ترجمة٢٥٤٨ .

(٣)ابن حبان : الثقات ج: ٦ ص: ٣١٨ ، ترجمة ٧٩٠٨ .

(٤)الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٣ ص: ١٥٢ .

(٥)الذهبي : الكاشف ج: ١ ص: ٤١٦ ، ترجمة ١٧٣٦ .

(٦)ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٣ ص: ٣٥٦ ، ترجمة ٧٥٢ .

(٧)ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٢٢٣ ، ترجمة ٢١٣٦ .

(٨) السيوطي : تدريب الراوي ج: ١ ص: ٣٢٠ .

(٩) مقدمة صحيح مسلم ، ص: ٢٦ .

(١٠)الأصل في قولهم : (روى عنه فلان) ، هو مجرّد الإخبار عن روايته عنه ، لكن أحياناً قد يعني ذلك أنه : (ثقة)، إن كان من روى عنه من الذين لا يحدّثون إلا عن الثقات ، ولم يقرن ذلك بغيره ممن لا ينتقي ، والحَكَمُ في ذلك هو السياق. ومثل ذلك : (لم يحدّث عنه فلان) ، فقد لا تكون لجرح فيه ، كأن لا يتمكن من لقائه مثلاً.

(١١)السيوطي ، إسعاف المبطأ ، ص ٤ .

(١٢) ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج ١ ، ص ٣٧٧ .

١ . تفرّد الإمام مالك :

زيد بن رباح المدني : لم يذكروا في الرواة عنه غير الإمام مالك بن أنس[١] .

فقال ابن أبي حاتم : (روى عنه مالك بن أنس سمعت أبي يقول ذلك . ثم قال : (سئل أبي عنه ، فقال ما أرى بحديثه بأسا)[٢] . وذكره ابن حبان في الثقات ، ولم يذكر في الرواة عنه غير مالك[٣] . وقال الذهبي : (ما وجدت أحداً روى عنه سوى مالك ، فقرنه بعبيد الله بن الأغر)[٤] . وقال الذهبي أيضا : (صدوق)[٥].ونقل ابن حجر أنّ ابن البرقي والدارقطني وابن عبد البر وثقوه[٦]. وقال ابن حجر : (ثقة)[٧].

فظهر أنّه لم يرو عن زيد بن رباح غير مالك ، ومع ذلك وثقه جماعة من الأئمة ، ولكن قد يقال : أنّ الجهالة انتفت عنه بتوثيق من وثّقه[٨].

ويجاب : بأنّه صحيح أنّ مَن وُثّق تنتفي جهالته ، ولكنّ الأرجح أنّ توثيقهم مبنيّ على رواية مالك عنه ، فمذهب مالك في الرواة أشهر من نار على علمٍ ، بل الاعتماد على رواية مالك أرجح من الاعتماد على غيره ، والله أعلم ، فقد قال مالك عن رجل سئل عنه ـ كما سبق نقله بتمامه ـ : (لو كان ثقة لرأيته في كتبي)[٩].

وقال أبو سعيد الأعرابي: (كان يحيى بن معين يُوَثّقُ الرّجلَ لرواية مالك عنه، سئل عن غير واحد ، فقال : ثقة روى عنه مالك[١٠])[١١] .

وقال أحمد أيضا : (مالك بن أنس إذا روى عن رجلٍ لا يُعْرَف فهو حجّة)[١٢].

---

(١)التاريخ الكبير ج: ٣ ص: ٣٩٤ ، ترجمة ١٣١٣ .

(٢)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٥٦٣ ، ترجمة٢٥٤٨ .

(٣)ابن حبان : الثقات ج: ٦ ص: ٣١٨ ، ترجمة ٧٩٠٨ .

(٤)الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٣ ص: ١٥٢ .

(٥)الذهبي : الكاشف ج: ١ ص: ٤١٦ ، ترجمة ١٧٣٦ .

(٦)ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٣ ص: ٣٥٦ ، ترجمة ٧٥٢ .

(٧)ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٢٢٣ ، ترجمة ٢١٣٦ .

(٨) السيوطي : تدريب الراوي ج: ١ ص: ٣٢٠ .

(٩) مقدمة صحيح مسلم ، ص: ٢٦ .

(١٠)الأصل في قولهم : (روى عنه فلان) ، هو مجرّد الإخبار عن روايته عنه ، لكن أحياناً قد يعني ذلك أنه : (ثقة)، إن كان من روى عنه من الذين لا يحدّثون إلا عن الثقات ، ولم يقرن ذلك بغيره ممن لا يتقي ، والحَكَمُ في ذلك هو السياق. ومثل ذلك : (لم يحدّث عنه فلان) ، فقد لا تكون لجرح فيه ، كأن لا يتمكن من لقائه مثلاً.

(١١)السيوطي ، إسعاف المبطأ ، ص ٤ .

(١٢) ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج ١ ، ص ٣٧٧ .

وذكر ابن حجر في ترجمة عبد الله بن أبي حبيبة المدني ، نقلاً عن ابن الحذّاء [1] قال فيه عن هذا الراوي : (هو من الرجال الذين اكتفي في معرفتهم برواية مالك عنهم)[2] . وابن أبي حبيبة روى عنه اثنان هما : بكير بن عبد الله بن الأشجّ ، والإمام مالك .

وقول ابن الحذّاء أفاد بأنّ من تفرّد الإمام مالك عنه يكون معروفاً ، وقد قال ابن الحذّاء مثل هذا الكلام في يزيد بن طلحة بن ركانة القرشي ، وقد روى عنه ثلاثة كما جاء في ترجمته، وعقّب ابن حجر على عبارة ابن الحذّاء فقال : (وهو كلام فارغ؛ وإنما يقال ذلك فيمن لم يُعرف شخصُه ، ولا نسبُه ، ولا حالُه ، ولا بلدُه ، وانفرد عنه واحدٌ ، وهو بخلاف ذلك كله ، والله المستعان) [3].

إلا أنّ ما قاله ابن الحذّاء له وجهٌ كما ذكرت ، وهو من باب الإشادة بتحرّي مالك ونظافة شيوخه ، إلا أنْ يكون ابن الحذّاء لم يقصد انتفاء الجهالة برواية مالك ، وإنّما عنى العدالة .

٢ . تفرّد القطان :

ممن تفرّد القطان عنه: سالم بن هلال الناجي : بيّض له ابن أبي حاتم فلم يذكر عمن روى، ولا من روى عنه ثم قال : (هو مجهول)[4] . وذكره ابن حبان في الثقات وقال : (يروي عن أبي الصدّيق النّاجي[5] ، روى عنه يحيى بن سعيد القطان) [6]. وقال ابن حجر بعد نقله كلام ابن حبان : (قلت: وتكفيه روايته عنه في توثيقه)[7]. وقد سبق نقل قول أبي داود : (قلت لأحمد: إذا روى يحيى[8] أو عبد الرحمن بن مهدي عن رجل مجهول يحتجّ بحديثه ؟ قال يحتجّ بحديثه) [9]

---

(١)هو : (العلامة المحدث أبو عبد الله ، محمد بن يحيى بن أحمد التميمي القرطبي المالكي ، ابن الحذاء وكان بصيراً بالفقه والحديث ، مات في رمضان سنة ست عشرة وأربعمائة . الذهبي: سير أعلام النبلاء ج: ١٧ ص: ٤٤٤، ترجمة ٢٩٨.

وله كتاب التعريف برجال الموطأ . الكتاني : الرسالة المستطرفة ، ص: ٢٠٩ .

(٢) ابن حجر : تعجيل المنفعة ، ص: ٢١٨ ، ترجمة ٥٣٢ .

(٣)ابن حجر : تعجيل المنفعة ، ص: ٤٥٠ ، ترجمة ١١٨٥ .

(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٤ ص: ١٨٨ ، ترجمة ٨١٥ .

(٥) اختلِف في اسمه : قيل هو بكر بن قيس ، وقيل بكر بن عمرو . وقد وثّقه ابن معين وأبو زرعة . ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٢ ، ص ٣٩٠ ، ترجمة ١٥١٨ .

(٦)ابن حبان : الثقات ج: ٦ ص: ٤٠٩ ، ترجمة ٨٣٢٧ .

(٧)ابن حجر : لسان الميزان ج: ٣ ص: ٦ .

(٨) يعني : يحيى القطّان .

(٩) سؤالات أبي داود ، ص ٣٣٨ ، رقم ٥٠٣ .

وهذا دلّ بوضوح على موقف أحمد وابن حجر من شـيوخ القطّـان ، ليس فقـط في رفـع جهالته ، وإنما الاحتجاج به وتوثيقه ، وهذا يعطي بوضوح أنّ ابن حجر استثنى مـن مذهبه في المجهولين ، كما سبق بيانه ، بقرينة رواية القطان عنه ، ممّـا يشير إلى أهميّـة ملاحظة القرائن في أحكام النقاد على الرواة .

٣ . رواة انفرد الزهري بالرواية عنهم :

قال ابن حجر بعد ذكره حديث أم سلمة : (أفعمياوان أنتمـا) : (وهـو حديـث أخرجه أصحاب السنن من رواية الزهري عن نَبْهَان [١] مولى أم سلمة عنها وإسـناده قـوي ، وأكثر ما علل به انفراد الزهري بالرواية عن نَبْهَان ، وليست بعلة قادحة ؛ فإنَّ من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتَب أم سلمة ، ولم يجرحه أحدٌ لا تردُّ روايتُه) [٢].

وهذه قرائن اعتمدها ابن حجر في قبول راو انفرد عنه الزهري ، انبنى عليه قبوله حديث ، حَكَمَ غيرُه بتعليله .

وقال ابن عبد البرّ : (وحديث أم سلمة لم يروه إلا نبهان مولاهـا وليس بمعروف بحمْل العلم) [٣] .

وذكر البيهقي أنّ الشّافعي رواه في القديم عن سفيان بن عيينـة ـ يعني عـن الزهـري عـن نبهان ... ، ونقل قول الشافعي أنه لم يحفـظ عـن سـفيان أن الزهـري سمعـه مـن نبـهان، وذكر البيهقي أنّ مَعْمَراً روى حديث نَبْهَان ـ يعني عن الزهري ـ ، وذكر فيه سماع الزهري من نَبْهَان، ثم قال البيهقي : (إلا أنّ البخاري ومسلماً صـاحبي الصحيـح لم يخرجـا حديثـه في الصحيـح ، وكأنّه لم يثبت عدالته عندهما ، أولم يخرج مـن حـدّ الجهالـة بروايـة عـدل عنـه وقـد روى غير الزهري عنه إن كان محفوظا) [٤].

والأمر الثاني الذي ذكره البيهقي مخالف لواقع الصحيحين .

---

(١) (نبهان) أوله نون مفتوحة ، وبعدها باء ساكنة معجمة بواحدة . ابن ماكولا ، علي بن هبة الله ، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ،١٤١١هـ ، ج: ١ ص: ٥٢٠ .

(٢)ابن حجر : فتح الباري ج: ٩ ص: ٣٣٧ .

(٣)ابن عبد البر :التمهيد ، ج: ١٦ ص: ٢٣٦ .

(٤)سنن البيهقي الكبرى ج: ١٠ ص: ٣٢٧ .

وأما مسألة عدم ثبوت عدالته فلم يثبت أنّ أحداً تكلّم فيه ، ولكن الـذي يُحتَـاجُ إليـه في تقرير هذه المسألة هو معرفة منهج الشيخين في إخراج أحاديث من لم يرو عنه غير واحـد ، هـل يحتاج عندهما إلى متابع أو لا ؟ هذا يحتاج إلى بحث مستقلّ .

وهناك رواة آخرون ممّن تفرّد عنهم الزهري سأذكر بعضهم لتتّضح الصورة ، ولنتبيّن هـل هناك من يكتفي بمجرّد رواية الزهري عن الراوي ؟

فمنهم عُمارة بن أكيمة الليثي أبو الوليد المدني: فجميع من ترجم له لم يذكر راوياً عنه غير ابن شهاب ، وذكره مسلم في الوحدان[1] ، وذكره النسائي أيضاً في كتابه المخصّـص لذلـك [2]. وقال الذهبي : (ما روى عنه سوى الزهري) [3]. وقال ابن سعد : (وروى عنه الزهري حديثاً واحداً [4] ، ومنهم من لا يحتجّ به ، يقول هو شيخ مجهول) [5] .

وكأنّ ابن سعد يرى الاحتجاج به لرواية الزهري عنه ؛ لقوله: (ومنهم من لا يحتجّ به).

وقال يحيى بن معين : (كفاك قول الزهري : سمعت بن أكيمة يحـدث سـعيد بـن المسيب وقد روى عنه غير الزهري محمد بن عمرو) [6] .

وعقّب ابن حجر فقال : (وأما قوله محمد بن عمرو روى عنه فخطأ ، وقد وضح من كلام الذهلي كما تقدم) [7] .

---

(١) الإمام مسلم : المنفردات والوحدان ، ص: ١٢٢ .

ومما ينبّه عليه هنا أنّ بعض الرواة الذين ذكرهم مسلم فيمن تفرّد عنهم الزهري ذكر غيره أنه روى عنهم آخرين، ومنهم : محمد بن عبد الله بن الحارث النوفلي المدني ذكر المزي أنه روى عنه أيضاً : عمر بن عبد العزيـز ، وتابعـه ابـن حجر إلا أنه قال : (قلت : جزم ابن عبد البر بأن الزهري تفرد بالرواية عنه ، قال : ولا يعرف إلا برواية الزهري عنه). الإمام مسلم :المنفردات والوحدان ، ص: ١٢١ . والمـزي: تـهذيب الكمـال ج: ٢٥ ص: ٤٦١ ، ترجمـة ٥٣٣٦ . وابـن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٩ ص: ٢٢٣، ترجمة ٤١٢ .

(٢) النسائي : تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد ، ص: ١٢١ .

(٣)الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٥ ص: ٢٠٨ .

(٤) وحديثه رواه الأربعة وغيرهم ، ورواه أبو داود من طريق الزُّهْرِيِّ سَمِعْتُ ابْنَ أُكَيْمَةَ يُحَـدِّثُ سَـعِيدَ بْـنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : (صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةً نَظُـنُّ أَنَّهَـا الصُّبْـحُ ... الخ الحديـث) . سنن أبـي داود كتاب الصلاة ، باب من كره القراءة بفاتحة الكتاب إذا جهر ، ج: ١ ص: ٢١٩ ، ح ٨٢٧ .

(٥)ابن سعد : الطبقات الكبرى ج: ٥ ص: ٢٤٩ .

(٦) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٧ ص: ٣٥٩ .

(٧)ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٧ ص: ٣٥٩ .

وقول الذهلي هو : (ابنُ أكيمة هو عمّار ، ويقال عامر ، والمحفوظ عندنا عمّار ، وهو جدُّ عمْرو بن مسلم الذي روى عنه مالك بن أنس ، ومحمد بن عمرو بن علقمة حديثَ أمّ سلمة : إذا دخَلَ العشرُ) .

وقال أبو حاتم : (صحيح الحديث ، حديثه مقبول) [1] . ولم يذكر ابن أبي حاتم ممّن روى عنه غير الزهري ، والظاهر أنّ أبا حاتم نظر إلى صحّة حديثه .

وذكره ابن حبان في ثقاته[2]. وقال أبو بكر البزار : (ليس مشهوراً بالنقل ، ولم يحدّث عنه إلا الزهري) [3]. وقال الحميدي : (رجل مجهول) [4].

وقال البيهقي بعد أن روى حديث الزهري المشهور عنه : (في صحة هذا الحديث عن النبي ﷺ نظر ؛ وذلك لأنّ رواية ابن أكيمة الليثي - وهو رجل مجهول - لم يحدث إلا بهذا الحديث وحده ، ولم يحدث عنه غير الزهري ، ولم يكن عند الزهري من معرفته أكثر من أن رآه يحدّث سعيد بن المسيب) [5].

قال الدوري : (سمعت يحيى يقول : اسم بن أكيمة عمرو بن مسلم وهو ثقة ، وقد روى عنه الزهري ، ومحمد بن عمرو) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ١٧٦ ، ترجمة ٧٨٢ .

وقال أيضا عنه : (روى مالك بن أنس عن ابن أكيمة ، وقد روى مالك عن الزهرى عن ابن أكيمة ، يقول مالك في ابن أكيمة : عمرو بن مسلم ، قال يحيى : ومحمد بن عمرو يقول في ابن أكيمة عمار بن مسلم) . تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٢٤٩ ، ترجمة ١١٦٩ .

وروى عنه أيضا أنه قال : (ابن أكيمة ، يقولون : عمرو ، ويقولون : عمارة ، ويقولون : عمر بن أكيمة ، يقولون : هؤلاء الثلاثة) . تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ١٣٢ ، ترجمة ٥٥٠ .

فلا أدري إن كان المقصود إن كان ابن أكيمة في قول ابن معين الأول والثاني هو نفس الثالث ، فلماذا عدّ ابن حجر أنّ ابن معين عنى بقوله (عمرو بن مسلم) عمارة بن أكيمة ؟ فقد يكون الزهري روى عن الاثنين عمارة بن أكيمة وهو جدّ عمرو بن مسلم بن عمارة بن أكيمة . ولكن قال المزي : في ترجمة عمرو بن مسلم في أثناء عدّ الرواة عنه: (ومحمد بن شهاب الزهري فيما قيل ، والمحفوظ أنّ الزهري يروي عن جدّه عمارة بن أكيمة الأكبر صاحب أبي هريرة) . فالله أعلم .

(١)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٣٦٢ ، ترجمة ٢٠٠٢ .

(٢) قال ابن حبان : (ابن أكيمة الليثي ، كنيته أبو الوليد ، من أهل الحجاز اسمه عمارة بن أكيمة ، وقد قيل : عمرو بن مسلم بن أكيمة ، ويقال : عمار بن أكيمة ، يروى عن أبي هريرة ، روى عنه الزهري وسعيد بن أبى هلال ، مات سنة إحدى ومائة وهو ابن تسع وسبعين سنة ، ويشبه أن يكون المحفوظ عمار بن أكيمة ، وهو تابعي روى عنه الزهري). ابن حبان : الثقات ج: ٥ ص: ٢٤٢ ، ترجمة ٤٦٧٢ .

(٣)ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٧ ص: ٣٥٩ .

(٤)البيهقي : السنن الكبرى ، ج: ٢ ص: ١٥٩ ، ح٢٧٢١ . و ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٧ ص: ٣٥٩.

(٥)سنن البيهقي الكبرى ج: ٢ ص: ١٥٨ .

وقال ابن القيّم ـ رحمه الله ـ بعد نقله كلام البيهقي : (وقال غيره : هذا التعليل ضعيف فإنّ ابن أكيمة من التابعين ، وقد حدّث بهذا الحديث ولم ينكره عليه أعلم الناس بأبي هريرة وهو سعيد بن المسيّب ، ولا يُعلم أحدٌ قَدَحَ فيه ، ولا جرحه بما يوجب تَرْك حديثه ، ومثل هذا أقلّ درجات حديثه أن يكون حسناً كما قال الترمذي) [1].

وقال ابن عبد البر عن ابن أكيمة : (الدليل على جلالته أنه كان في مجلس سعيد بن المسيّب ، وسعيد يصغي إلى حديثه عن أبي هريرة ، وسعيد أجلّ أصحاب أبي هريرة ، وذلك موجود في حديثه هذا من رواية ابن عيينة وغيره ، وإلى حديثه ذَهَبَ سعيد بن المسيّب في القراءة خلف الإمام فيما يجهر فيه ، وبه قال ابن شهاب ، وذلك كلّه دليل واضح على جلالته عندهم وثقته) [2] .

وقال ابن حجر : (ثقة) [3] .

فأفادت هذه النقول أنّ هناك من المحدثين من يرى أنّ رواية الزهريّ غير كافية في رفع الجهالة ، بينما رأى ابن معين أنها كذلك ، وأمّا ابن عبد البر فنظر إلى قرائن أخرى ـ غير كون الزهري ممن ينتقي ـ جعلته يرجّح ثقة ابن أكيمة ، ولكن كلام ابن عبد البر أفاد من طرف خفيّ أنّ الزهري ما روى عنه إلا لثقته به من خلال قرينة إصغاء ابن المسيّب إليه، والله أعلم .

وانتقل إلى راوٍ آخر من شيوخ الزهري ليتّضح مدى مراعاة المحدّثين لمن روى عنه الزهري وهو : أبو الأحوص مولى بني ليث ، ويقال مولى غفار:

قال الحميدي : (حدثنا سفيان بن عيينة ، قال : حدثنا الزهري ، قال : سمعت أبا الأحوص يحدّث أنه سمع أبا ذر يقول قال رسول الله ﷺ : **(إذا قَامَ أحَدُكُم إلى الصَّلاةِ فإنَّ الرَّحْمَةَ تُوَاجِهُه ، فلا يَمْسَح الحَصَى)** [4]. قال سفيان : فقال له سعد بن إبراهيم : من أبو الأحوص ؟ كالمُغْضب عليه حين حدّث عن رجلٍ مجهولٍ لا يعرفه ، فقال له الزهري : أما

(١)حاشية ابن القيم على سنن أبي داود ، ج: ٣ ص: ٣٥ .

(٢)ابن عبد البر : التمهيد ، ج: ١١ ص: ٢٢ .

(٣) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٤٠٨ ، ترجمة ٤٨٣٧ .

(٤) وهذا الحديث رواه أيضا الإمام الترمذي وقال عنه : (حديث حسن) . سنن الترمذي ، كتاب أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية مسح الحصى في الصلاة ، ج: ٢ ، ص: ٢١٩ ،ح ٣٧٩ .

تُعرف الشيخَ مولى بني غفار الـذي كـان يصلـي في الروضـة ؟ ، وجعـل يصفـه لـه ، وسـعد لا يعرفه)[1] .

وذكر البيهقي أنَّ الشافعيَّ روى ذلك عـن ابـن عيينـة ، ثـمّ قـال البيـهقي : (وإنّمـا أراد الشافعيُّ مِن هذا الحديث مَسألةَ سعد بن إبراهيم عن أبي الأحوص ، وأنّه لم يكتـفِ في معرفته برواية الزهري عنه) [2].

وقال ابن معين : (أبو الأحوص الذي يروي عنه الزهري ليس بشـيء) [3]. وذكـره ابـن حبان في ثقاته[4] .وقال ابن حجر : (مقبول ، لم يرو عنه غير الزهري) [5].وقال النسائيُّ : (أبو الأحوص لم نَقِفْ علـى اسمـه ، ولا نعرفـه ، ولا نعلـم أنَّ أحـداً روى عنـه غـير ابـن شـهاب الزهري، والله اعلم) [6]. و قال ابنُ القطان : (لا يُعرف له حال ، ولا قَضَـى لـه بالثقـة قـولُ الزهري : سمعتُ أبا الأحوص يحدّث في مجلس سعيد بن المسيّب) [7] .

وقال الذهبيُّ : (وقد روى له الترمذي حديثاً في مسح الحصى ، وما صحّحه ، بل قال هو حسن ، وله حديث آخر ليس إلا في الزجـر عـن الالتفـات في الصـلاة) [8] . وقـال أبـو أحمـد الحاكم : (ليس بالمتين عندهم) [9].

وقال ابنُ عبد البر : (قد تناقض ابن معين في هذا ؛ فإنه سُئل عن ابن أكيمـة ، وقيـل لـه: إنه لم يرو عنه غير ابن شهاب ، فقال : يكفيه قول ابن شهاب : حدثني ابن أكيمـة ' فيلزمـه مثـل هذا في أبي الأحوص) [10] .

---

(١)مسند الحميدي ، ص: ٧٠ ، ح ١٢٨ .

(٢)البيهقي : معرفة السنن والآثار ، ج ١ ، ص ٨١ .

(٣)تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ٤٤٤ ، ترجمة ٥٢١٧ .

(٤)ابن حبان : الثقات ج: ٥ ص: ٥٦٤ ، ترجمة ٦٢٥٨ .

(٥)ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٦١٧ ، ترجمة ٧٩٢٦ .

(٦)المزي : تهذيب الكمال ج: ٣٣ ص: ١٧ .

(٧)الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٧ ص: ٣٢٣ .

(٨)الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٧ ص: ٣٢٣ .

(٩)الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٧ ص: ٣٢٣ .

(١٠)ابن حجر :تهذيب التهذيب ج: ١٢ ص: ٦ .

وقال الشّوكاني : (وليس لقول ابن معين هذا أصل إلا كونه انفرد الزهري بالرواية عنه، وقد قيل له ابن أكيمة لم يرو عنه غير الزهري ، فقال : يكفيك قول الزهري : حدثني ابن أكيمة، فيلزمه مثل هذا في أبي الأحوص ؛ لأنه قال في حديث الباب سمعت أبا الأحوص)[1].

وقال ابن حجر : (مقبول ... لم يرو عنه غير الزهري)[2] .

وظهر من هذا أنّ إمامنا الشّافعي ـ رحمه الله ـ لا يكتفي برواية الزهري لرفع جهالة الراوي ـ كما يفهم من تعليق البيهقي ، ولكنّ سؤال سعد للزهري عن أبي الأحوص ، وغضبه من تحديث الزهري عن رجل لا يعرفه لا يمكن أن نجعله قاعدة في الحكم على شيوخ الزهري الذين تفرّد عنهم، لأنّ معرفة الزهري للراوي ـ وهو من هو في الحديث ـ تكفي ، فكم من راو جهله محدّث وعرفه آخر ، ثمّ لو حقّقت لما سلم لك أحد نجا من الرواية عمّن جهلهم غيره .

ولكنّه قد يرد على هذا أنّ عدم الاحتجاج بمن تفرد عنهم الزهري ، ولكونه روى عن ضعفاء ، وقد سمّى الشافعي من الضعفاء الذين روى عنهم ابن شهاب سليمان بن أرقم ـ وقد سبق نقل قول الشافعي وغيره فيه ـ .

فيجاب عن ذلك بأنّ الدلائل هي التي تفصل في هذا الموضوع ، فلم يذكر الشافعي من الضعفاء الذين روى عنهم الزهري غير سليمان بن أرقم ، مما يشير إلى أنّهم بحكم النادر ، بل تبيّن لي أنّ الزهري لم يرو عن ضعيف متّفق على ضعفه غيره ، فما الذي يمنع أنّ نقبل هذا الراوي إن علمنا أنّ الراوي عنه هو الزهري ، إذا لم يثبت فيه ما يجرحه ؟

وأما قول ابن معين فيه : (لا شيء) ، فلعلّه أراد أنّه لا يعرف ، فمذهب ابن معين فيمن تفرّد عنه الزهري ـ كما سبق ـ أنه يحتجّ به ، وسيأتي لابن معين قوله في عمير بن إسحاق لا يساوي شيئاً) ، وأنّه أراد به أنّه لا يُعرف ، أو أنه أراد أنه قليل الحديث، وهو الظاهر من كلام الذهبي أي أنه قليل الحديث والله أعلم .

وهناك راو آخر تفرّد عنه ابن شهاب ، وثّقه ابن معين [3] ، وتبعه ابن عبد البر ، حيث قال:(ابن شهاب عن عثمان بن إسحاق بن خَرَشَة حديث واحد مرسل ، وعثمان هذا لا أعرفه بأكثر من رواية ابن شهاب عنه حديث الجدّة هذا عن قبيصة بن ذؤيب ، وأقول فيه كما قال ابن

---

(١)الشوكاني : نيل الأوطار ج: ٢ ص: ٣٧٩ .

(٢)ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٦١٧ ، ترجمة ٧٩٢٦ .

(٣)تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ١٩٣ ، ترجمة ٨٨٠ .

معين في ابن أكيمة إذ سئل عنه وقال : حسبك برواية ابن شهاب عنه هذا علمي فيه من جهة الرواية ، وأما أهل النسب فينسبونه عثمان بن إسحاق بن عبدالله بن أبي خرشة بن... الخ) [1].

واكتفى ابن حجر في التقريب بقوله : (وثقه ابن معين في رواية الدوري) [2]. وأشار إلى ذلك الذهبي فقال : (لا يعرف ، وقد وثقوه) [3].

ومن هذا يتبيّن أنّ ابن معين يرى أنّ رواية الزهري عن رجل كافية للاحتجاج بـه، وتبعه ابن عبد البر على ذلك ، واكتفى ابن حجر في ترجمة الراوي المذكور بنقل رأي ابن معين فيه ، دون أن يبدي رأيه الخاص ، ولكن نقله له يدلّ على اختياره والله أعلم.

وتفرّد الزهري عن عمر بن محمد بن جبير بن مطعم النوفلي المدني :

قال الذهبي : (ما روى عنه في علمي سوى الزهري ، لكن وثقه النسائي) [4]. وذكره ابن حبان في الثقات [5]. وقال ابن حجر : (ثقة ، ما روى عنه غير الزهري)[6]. وروى له البخاري حديثاً واحداً [7].

وهذا يفيد أنّ البخاري أخرج للوحدان في صحيحه ، قال ابن حجر : (هذا مثال للرد على من زعم أنّ شرط البخاري أن لا يروي الحديث الذي يخرجه أقل من اثنين عن أقل من اثنين ، فإن هذا الحديث ما رواه عن محمد بن جبير غير ولده عمر ، ثم ما رواه عن عمر غير الزهري ، هذا مع تفرد الزهري بالرواية عن عمر مطلقا ، وقد سمع الزهري من محمد بن جبير أحاديث ، وكأنه لم يسمع هذا منه فحمله عن ولده والله أعلم) [8].

---

(١) ابن عبد البر ،التمهيد ، ج: ١١ ص: ٩٠ .

ونقل ابن حجر كلامة بمعناه فقال : (وقال بن عبد البر هو معروف النسب إلا أنه غير مشهور بالرواية) تهذيب التهذيب ج: ٧ ص: ٩٧ ، ترجمة ٢٢٧ .

(٢)ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٣٨٢ ، ترجمة ٤٤٤٩ .

(٣)الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٥ ص: ٤٢ .

(٤) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٥ ص: ٢٦٥ .

(٥) ابن حبان : الثقات ج: ٧ ص: ١٨٤ ، ترجمة ٩٥٨٠ .

(٦) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٤١٦ ، ترجمة ٤٩٦٣ .

(٧)المزي : تهذيب الكمال ج: ٢١ ص: ٤٩٥ ، ترجمة ٤٣٠١ .

وحديثه في البخاري في كتاب الجهاد والسير ، باب الشجاعة في الحرب والجبن ، ح ٢٦٦٦ ، ج٣ ، ص ١٠٣٨. وأخرجه في موضع آخر أيضا من طريق الزهري عن عمر بن محمد بن جبير بن مطعم . أبواب الخمس ، باب ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم ، ح ٢٩٧٩ ، ج ٣ ، ص ١١٤٥ .

(٨) ابن حجر : فتح الباري ج: ٦ ص: ٣٥ .

كما يفيد أن النسائي اكتفى برواية الزهري عنه فوثّقه ، وكذا فعل ابن حجر ، أو يكون خرج من الجهالة عنده بتوثيق النسائي له.

وعبيد الله بن خليفة الكوفي : قال الذهبي : (ما روى عنه سوى الزهري)[1] . وسكت عليه البخاري وابن أبي حاتم[2] . وذكره ابن حبان في الثقات[3]. وقال ابن حجر: (مجهول)[4].

وهذا الراوي لم يرو عنه الزهري غير حديث واحد كما جاء في ترجمته[5] . ولم يتبيّن لي وجه حكم ابن حجر عليه بالجهالة ، وخاصة أنّ ابن حجر ذكر أنّ من يعرفه الزهري ولم يجرحه أحدٌ لا تردُّ روايته ، وهو ما ينطبق تماماً على الراوي هنا .

٤ . رواة انفرد ابن عون عنهم :

وانتقل إلى راو من شيوخ ابن عون يوضّح لجوء بعض المحدّثين أحياناً إلى تقوية الراوي بسبب رواية من عُرِف بالتحرّي عنه ، وهو : عمير بن إسحاق القُرشيّ أبو محمد :

فقال ابن أبي حاتم : (روى عنه ابن عون ، ولا نعلم روى عنه غير ابن عون)[6]. وقال الدّوري : (سمعت يحيى يقول : كان عمير بن إسحاق لا يساوي شيئا، ولكن يُكتَب حديثُه . قال أبو الفضل ـ الدّوري ـ : يعني يحيى بقوله : إنه ليس بشيء ، يقول : إنه لا يُعرف ، ولكن ابن عون روى عنه ، فقلت ليحيى : ولا يكتب حديثه ؟ قال : بلى)[7] .

---

(١) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٥ ص: ٧ .

(٢) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٥ ص: ٣٧٩ ، ترجمة ١٢١١ . وابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٥ ص: ٣١٣ ، ترجمة ١٤٩١ .

(٣) ابن حبان : الثقات ج: ٥ ص: ٦٦ ، ترجمة ٣٨٨٠ .

(٤) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٣٧٠ ، ترجمة ٤٢٨٧ .

(٥) والحديث رواه يعقوب الفسوي عن الحميدي ثنا سفيان ثنا عمرو بن دينار عن ابن شهاب عن عبيد الله بن خليفة قال : (رأيت الهرمزان بعرفة مع عمر بن الخطاب رافعاً يديه يهلُّ أو يكبِّر) الفسوي : المعرفة والتاريخ ، ج ١، ص ٢١٢ . وعزاه ابن حجر في الإصابة إلى الحميدي في كتابه : (النّوادر) . الإصابة ، ج٥ ، ص ٥٧٣ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٦، ص ٣٧٥ ، ترجمة ٢٠٧٤ .

(٧)تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ٢٥٠ ، رقم ٤٢٠٩ .

وقال ابن معين في موضع آخر : (قد حدّث ابن عون عن قوم لم يحدّث عنهم غيره : عمير بن إسحاق ، ومسكين الكوفي ، وأبي محمد عبد الرحمن بن عبيد) . تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، ج ٤ ص ١٠٠ ، رقم ٣٣٥٣ .

وقال عثمان الدارمي : (قلت ليحيى بن معين : عمير بن إسحاق ، كيف حديثه ؟ فقال: ثقة)[1] .

وقال العقيلي : (حدثنا زكريا بن يحيى قال : حدثنا أبو موسى محمد بن المثنّى ، قال : حدثني محمد بن عبد الله الأنصاري ، قال : حدّثني رجلٌ قال : قلت لمالك بن أنس : من عمير ابن إسحاق؟ قال:لا أدري، إلا أنّه روى عنه رجلٌ لا نستطيع أن نقول فيه شيئاً، ابن عون)[2].

ورواية زكريا الساجي فيها مبهم ، ونقلها ابن حجر ، ثم ذكر أنّ سبب ذكر العقيلي لعمير ابن إسحاق في الضعفاء لأنّه لم يرو عنه غير واحد [3].

وقال النسائي : (عمير بن إسحاق هذا لا نعلم أنّ أحداً روى عنه غير ابن عون)[4] . وقال أيضا : (ليس به بأس)[5] .

وقال ابن عدي : (لا أعلم يروي عنه غير ابن عون ، وهو ممن يُكتَب حديثُه ، وله من الحديث شيءٌ يسير)[6] .

وقال الحاكم عقب حديث من طريق ابن عون عن عمير : (صحيح الإسناد)[7].

وقال الذهبي : (خرّج له مسلم ، وفيه جهالة)[8] . وقال أيضا : (وثّق)[9].

وقال ابن حجر أيضا : (مقبول)[10] .

أرأيت تقوية الإمام مالك له ـ إن صحّت الرواية ـ مع أنّه لا يعرفه ؟ وأنّ كلّ ما يعرفه عنه هو رواية ابن عون عنه ، وهي كافية في نظر مالك ، ولكن لماذا ؟ لا تجد تفسيراً لذلك إلا لأنّ

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٦ ص ٣٧٥ ، ترجمة ٢٠٧٤ .

(٢) العقيلي : الضعفاء ، ج ٣ ص ٣١٧ ، ١٣٣٣ .

(٣) ابن حجر : التهذيب ، ج ٨ ص ١٢٧ ، ترجمة ٢٥٦ .

(٤) النسائي : السنن الكبرى ، ج ٥ ص ٢٢٧ ، ح ٨٧٤٨ . وأيضا : النسائي : تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد ، ص ١١٩ .

(٥) المزي : تهذيب الكمال ، ج ٢٢ ص: ٣٧٠ ، ترجمة ٤٥١٢

(٦) ابن عدي : الكامل ، ج ٥ ، ص ٦٩ ، ترجمة ١٢٤٧ .

(٧) الحاكم : المستدرك ، ج ٣ ص ٣٩٣ ، ح ٥٤٨٨ .

(٨) الذهبي : من تُكلّم فيه وهو موثّق ، ص ١٤٨ ، ترجمة ٢٧٠ .

(٩) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج ٥ ص ٣٥٥ .

(١٠) ابن حجر : التقريب ، ص ٤٣١ ، ترجمة ٥١٧٩ .

ابن عون ممّن ينتقي شيوخه ، وانظر أيضاً إلى قول ابن معين فيه، ذكر أنّه لا يعرفه ثمّ مع ذلك وثّقه ؛ لأجل رواية ابن عون عنه كما جاء في نقل الدوري ، وظهر أنّ له اصطلاحاً يذكره أحياناً فيمن لا يعرفه ، وهو قوله : (لا يساوي شيئاً) ، وكذلك النسائي ذكر أن ابن عون تفرّد عنه ثم قال : ليس به بأس .

إلا أنّ ابن حجر قال فيه : (مقبول) ، فالظاهر أنه خرج عنده من الجهالة بتوثيق من وثّقه، وانتقل إلى المقبول ، وهو اصطلاح له يقوله فيمن ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ، ويحتاج عند ابن حجر إلى متابع[1] ، وإلا فابن حجّر قال في راوٍ تفرّد عنه ابن عون : (شيخ لابن عون لا يُعرَف)[2] وهو : عامر أبو رملة ، ويبدو أنّ ابن حجر لم ينفرد بعدم معرفته ، فقال الهيثمي : (ولم أجد من وثّقه ولا من جرحه)[3] .

وقال الذهبي : (فيه جهالة ، له عن مِخْنَف بن سُلَيْم عن النبي ﷺ : (**يا أيّها النّاس، على كُلِّ بَيْتٍ في الإسلام في كُلِّ عَامٍ أضْحِيَة وعَتيرة**)[4] . قال عبد الحقّ : إسناده ضعيف ، وصَدَّقه

(١) قال ابن حجر في مقدمة تقريب التهذيب ، في المرتبة السادسة ، ص ٧٤ : (من ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ، وإليه الإشارة بلفظ مقبول ، حيث يتابع ، وإلا فليّن الحديث). ويرى البعض أن المراتب التي ذكرها ابن حجر هي خاصّة بكتابه التقريب ، مع وجود ملاحظات عليها ، ولمحقق الكتاب محمد عوامة تعليقات حول مصطحات ابن حجر في التقريب ص ٢٣ ـ ٤١ .

ويرى أستاذنا الجليل د. وليد العاني ـ رحمه الله ـ أنّ لا مانع من قبول حديث من قيل فيه : (مقبول)والاحتجاج به سوى ما استقرّ في أذهان البعض أنّ مصطلح : (مقبول) من مراتب (الضعف) عند ابن حجر، وهو على التحقيق ليس كذلك . وهذا ما يفسر وجود عشرات الرواة من هذه المرتبة في (الصحيحين) ،أما غير الصحيحين ـ ممن التزم الصحة ـ فشيء يفوق ذلك بكثير ، ثم ذكر نماذج من الرواة قال ابن حجر فيهم (مقبول) مدلّلا على صحة ما ذكر . العاني ، وليد بن حسن ، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ، عمان ، دار النفائس ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م ، ص ٥٢ ، فما بعدها .

(٢) ابن حجر : التقريب ، ص ٢٨٩ ، ترجمة ٣١١٣ .

(٣) الهيثمي : مجمع الزوائد ، ج ٣ ص ٨ .

(٤) رواه أبو داود من طريقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ عَنْ عَامِرٍ أَبِي رَمْلَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا مِخْنَفُ بْنُ سُلَيْمٍ قَالَ : (وَنَحْنُ وُقُوفٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَاتٍ قَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ عَلَى كُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أُضْحِيَةً وَعَتِيرَةً ، أَتَدْرُونَ مَا الْعَتِيرَةُ ؟ هَذِهِ الَّتِي يَقُولُ النَّاسُ الرَّجَبِيَّةُ) . قَالَ : أبو دَاود : (الْعَتِيرَةُ مَنْسُوخَةٌ هَذَا خَبَرٌ مَنْسُوخٌ). سنن أبي داود ، كتاب الضحايا ، باب ما جاء في إيجاب الأضاحي ، ج ٣ ، ص ٩٣ ، ح ٢٧٨٨.

ورواه الترمذي من نفس الطريق وقال : (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ) . سنن الترمذي ، كتاب الأضاحي ، باب .. ، ج ٤ ، ص ٩٨ ، ح ١٥١٨ . ---

ابن القطّان لجهالة عامر ، رواه عنه ابن عون) [1].

وقال ابن حجر عن راو آخر تفرّد ابن عون عنه : (مجهول) [2] ، وهو هلال بن أبي زينب : فيروز القرشي مولاهم البصري ، هذا الراوي قال فيه ابن معين:

(ثقة ، يروي عنه ابن عون فقط) [3].

فلعلّ ابن حجر لم يطّلع على توثيق ابن معين له أو ذهل عنه، أو لم يصح عنده، وإلا لما حكم عليه بالجهالة .

وقال الذهبي : (لا يُعرف ، تفرّد عنه ابن عون) [4].

وأما قول ابن الجوزي : (هلال بن أبي زينب ، يروي عن شهر بن حوشب ، قال أحمد: تركوه) [5] ، فالظاهر أنه اعتمد فيه على السّاجي ، فقد قال ابن حجر : (وضعّفه الساجي وقال: قال أحمد بن حنبل : تركوه ، وهو عجيب ، فإنّما قاله أحمد في شيخه)[6].

٥ . رواة انفرد عنهم حَرِيز بن عثمان :

سبق نقل قول أبي داود في شيوخ حَرِيز بأنّهم كلّهم ثقات، فما موقف المحدّثين ممّن تفرّد عنهم؟

--- ورواه ابن ماجه ، كتاب الأضاحي ، باب الأضاحي واجبة هي أم لا ؟ ، ج ٢ ، ص ١٠٤٤ ، ح ٣١٢٥ .

ورواه النسائي في السنن (المجتبى) ، كتاب الفرع والعتيرة ، باب الفرع والعتيرة ، ج ٧ ص ١٦٧ ، ح ٤٢٢٤.

وقال المزي : (روى له الأربعة حديثاً واحداً) .تهذيب الكمال ج ١٤ ، ص ٨٥ .

وقال النووي: (وقال الخطابي: هذا الحديث ضعيف المخرج لأنّ أبا رملة مجهول). شرح النووي، ج١٣، ص١٣٧ .

وقال ابن حجر : (أخرجه أحمد والأربعة بسند قوي) . فتح الباري ج: ١٠ ص: ٤ .

وقال في موضع آخر : (ضعفه الخطابي ، لكن حسّنه الترمذي ، وجاء من وجه آخر عن عبد الرزاق عن مخنف بن سليم) . فتح الباري ، ج ٩ ص ٥٩٧ .

(١) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج ٤ ص ٢٢ .

(٢) ابن حجر : التقريب ، ص ٥٧٥ ، ترجمة ٧٣٣٨ .

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ٢١٦ ، ترجمة ٤٠٣٢ .

(٤)الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٧ ص: ٩٩ .

(٥)ابن الجوزي : الضعفاء والمتروكين ، ج: ٣ ص: ١٧٧ ، ترجمة٣٦١٠ .

(٦)ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١١ ص: ٧١ ، ترجمة ١٢٧ .

من الذين تفرّد حريز عنهم : سلمان [1] بن سُمَيْر [2] الألهاني الشامي ويقال سليمان ، فلم يذكروا له راوياً غير حَرِيْز بن عثمان[3] . وذكره البخاري وابن أبي حاتم وسكتا عليه . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : (روى عنه أهل الشام) [4] .

فإن قَصَدَ بأهل الشام روايةَ حَرِيْزٍ عنه فهو ظاهر، وإلا فلم يذكروا من روى عنه غير حَرِيْز

وذكره المزي في تهذيبه ، واستشهد بقول أبي داود : (شيوخُ حَرِيْز كلُّهم ثقات)، ونقل المزي أنَّ ابن حبان ذكره في الثقات [5] ، فهذا كل ما جاء في ترجمته ، وكذا فعل ابن حجر في التهذيب[6] . ووثقه العجلي[7] ، لكن لم ينقل ذلك ابن حجر كما جرت عادته في تتبع كلام العجلي .

ويستفاد مما سبق أنّ ابن حجر اعتمد في ترجمته على قول أبي داود في شيوخ حريز ، ولكنّ خلص في تقريبه إلى أنّه : (مقبول) [8].

وأيضا حمزة بن هانئ أحد الذين تفرّد عنهم حريز بن عثمان :

فقال أبو حاتم : (هو شيخ لحريز ، لم يرو عنه غيره) [9] . وذكره ابن حبان في الثقات[10]. وقال الذهبي : (لا يُعْرَف ، وعنه حريز بن عثمان ، لكن شيوخ حَرِيز وُثّقوا)[11]. وقال في موضع آخر : (مجهول) [12].

ولكن نقل ابن حجر كلام الذهبي في الميزان فقال : (حمزة بن هانئ عن أبي أمامة الباهلي مجهول . انتهى . وإنما قال فيه أبو حاتم لم يرو عنه غير حَرِيْز بن عثمان ، هو الذي رأيته في نسخة

---

(١) ويقال سليمان . المزي : تهذيب الكمال ، ج ١١ ص ٢٣٤ ، ترجمة ٢٤٣٦ .

(٢) وجاء أيضا بلفظ (شمير) ، بالشين . وبيان ذلك في : ابن ماكولا : الإكمال ، ج ٤ ص ٣٧٣ .

(٣) البخاري : التاريخ الكبير ، ج ٤ ص ١٣٨ ، ترجمة ٢٢٤٢ . وابن أبي حاتم : ج ٤ ص ٢٩٨ ، ترجمة ١٢٩٤ .

(٤) ابن حبان : الثقات ، ج ٦ ص ٣٨٦ .

(٥)المزي : تهذيب الكمال ج: ١١ ص: ٢٤٣ ، ترجمة ٢٤٣٦ . .

(٦) ابن حجر : التهذيب ، ج ٤ ص ١٢٠ ، ترجمة ٢٣٠ .

(٧) العجلي : معرفة الثقات ، ج ١ ، ص ٤٢٢ ، ترجمة ٦٥١ .

(٨) ابن حجر : التقريب ، ص ٢٤٦ ، ترجمة ٢٤٧٥ .

(٩)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٢١٦ ، ترجمة ٩٥١ .

(١٠)ابن حبان : الثقات ج: ٤ ص: ١٧٠ ، ترجمة ٢٣٢٦ .

(١١)الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٧ ص: ٤٥٧ .

(١٢)الذهبي : المغني في الضعفاء ، ص: ١٩٢ ، ترجمة ١٧٥٨ .

معتمدة ، وفَرّقَ بين الكلامين ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقد قال الآجري عن أبي داود: شيوخ حَرِيْز كلُهم ثقات)[1] .

والملاحظ أنّ الذهبي قال فيه : (لا يُعرف) كما رأيته في الميزان ، وهذه العبارة ذكر الذهبي أنّه إذا قالها فهي من رأيه ، بخلاف قوله : (مجهول) فإنه يتبع فيه أبا حاتم [2]، ومع ذلك فإنْ الذهبي استدرك بقول أبي داود في شيوخ حريز . ولكن الذهبي ذكر في موضع آخر (حمزة بن هانيء أبي أمامه. مجهول) فلعل هذا ما عناه ابن حجر.

وأيضا يزيد بن صالح ، ويقال ابن صُلَيْح ، ويقال ابن صبح الرَّحَبِيّ الحمصيّ ، تفرّد عنه حريز بن عثمان .

قال الدارقطني فيه : (حمصي ، لا يُعتَبر به)[3] . وذكر المزي في ترجمته قول أبي داود في شيوخ حريز [4]. وقال الذهبي : (لا يكاد يُعرف ، وثّق ، روى عنه حريز بن عثمان)[5]. وقال ابن حجر : (مقبول)[6].

فالملاحظ في تصرّف ابن حجر أنّه لم يحكم بالجهالة على من تفرّد عنهم حريز .

وأمّا الدارقطني فالظاهر أنّه بقي عنده من تفرّد عنهم حريز مجهولين ، فهو يشترط راويين لرفع الجهالة كما سبق ، ولم يلتفت إلى ما قاله أبو داود في شيوخ حريز[7].

---

(١)ابن حجر : لسان الميزان ج: ٢ ص: ٣٦٠ ، ترجمة ١٤٧٠ .

(٢) قال الذهبي في ترجمة (أبان بن حاتم الأملوكي) بعد أن قال عنه مجهول : (ثم اعلم أنّ كل من أقول فيه مجهول ولا أسنده إلى قائل فانّ ذلك هو قول أبي حاتم فيه ، وسيأتي من ذلك شئٌ كثيرٌ جداً فاعلمه ، فإنْ عزوته إلى قائله كابن المديني وابن معين فذلك بيِّن ظاهر ، وإنْ قلتُ : فيه جهالة أو نكرة أو يجهل أو لا يعرف وأمثال ذلك ولم أعزه إلى قائل فهو من قِبَلي ، وكما إذا قلتُ : ثقة وصدوق وصالح ولِيِّن ونحو ذلك ولم أضف) . ميزان الاعتدال ، ج:١ص: ١١١٩.

(٣) سؤالات البرقاني : ص ٧٠ ، رقم ٥٤٩ .

(٤) المزي : تهذيب الكمال ، ج ٣٢ ، ص ١٦٢ ، ترجمة ٧٠٠٥ .

(٥) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج ٧ ص ٢٤٩ .

(٦) ابن حجر : التقريب ، ص ٦٠٢ ، ترجمة ٧٧٣١ .

(٧) هناك جماعة من شيوخ حريز حكم عليهم بعض العلماء بالجهالة ومنهم :عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي : قال ابن المديني : (مجهول لم يرو عنه غير حريز بن عثمان) . تهذيب الكمال : ج١٧ ،ص٤٥٠ . وقال ابن القطان: (مجهول الحال لم يرو عنه إلا حريز بن عثمان) . بيان الوهم والإيهام لابن القطان ،ج١ ،ص.

وأجاب الذهبي عن ذلك فقال : (ليس كذلك بل روى عنه أيضا ثور بن يزيد ، وصفوان بن عمرو ، ووثقه العجلي، وابن حبان) .ميزان الاعتدال ، ج٨ ، ص ١٤٧ .

وهنا عدة ملاحظات :

===

٦. رواة تفرّد عنهم عبد الرحمن بن مهدي :

وأمّا الذين تفرّد عنهم عبد الرحمن بن مهدي فأذكر منهم : بكار بن يحيى :

فاكتفى الذهبي بقوله : (وعنه ابن مهدي فقط)[١] .

وقال ابن حجر : (بكار بن يحيى ، روى عن جدته عن أم سلمة في الحيض ، وعنه عبد الرحمن بن مهدي . قلت : في الثقات لابن حبان ، بكار بن يحيى ، روى عن سعيد بن المسيب، وعنه الفضل بن سليمان النميري [٢] ، فلا أدري هو ذا أو غيره؟)[٣]. ولكنه قال في التقريب: (مجهول)[٤] .

فلعلّ الجملة الأخيرة توضّح سبب حكم ابن حجر على هذا الشيخ بالجهالة .

=== الأولى : قول الذهبي : وثقه ابن حبان ، يعني به ذكره ابن حبان في الثقات . انظر ابن حبان : الثقات ، ج٥، ص ٨٨ . وكثيرا ما تجد الذهبي يقول في الراوي : (وثّق) ولا تجد فيه لأحد من العلماء توثيقاً إلا مجرد ذكر ابن حبان للراوي .

الثانية : ذكر الذهبي عبد الرحمن بن ميسرة في موضعين ، فقال في الأول : (عبد الرحمن بن ميسرة حمصي ، عن المقدام بن معد بن يكرب ، وعنه حريز بن عثمان . وثقه العجلي ، وقال ابن المديني : (مجهول) وقال في الثاني: (عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي ، عن المقدام بن معد يكرب ، وعنه حريز بن عثمان . قال ابن القطان : مجهول الحال لا يعرف لم يرو عنه إلا حريز بن عثمان . قلت ليس كذلك . بل روى عنه ...الخ) . والراوي في الموضعين واحد.

الثالثة : ردّ الذهبي على ابن القطان بأنه روى عن عبد الرحمن بن ميسرة ثلاثة لا يُلزِم ابن القطان ، لان ابن القطان ينظر في الراوي إلى من عدّله دون النظر إلى عدد من روى عنه ، مع عدم تفريقه بين مجهول العين ومجهول الحال ، والذي ربما يُلزِم ابن القطان هو توثيق العجلي .

وانظر تفصيل مذهب ابن القطان في المجهولين : الغماري ، إبراهيم بن الصديق ، علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام ، لأبي الحسن بن القطان الفاسي ، المغرب ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م ، ج٢ ، ص ٨١ .

ومن الذين جهلهم ابن القطان :عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي الحمصي ، وعبد الأعلى بن عدي البهراني الحمصي وشبيب بن نعيم الحمصي ،وقد وثّقهم غيره .

ومن الذين جهلهم ابن حزم : شرحبيل بن مسلم الخولاني . ابن حزم ، المحلى ،تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، ببروت ، دار الأفاق الجديدة ، ج٨ ، ص٣١٩ . ووثقه غيره ،وقد روى عنه جماعة ، وأيضا : حبان بن يزيد الشرعبي أبو خداش الحمصي . المحلى : ج٩ ، ص ٥٤.

(١) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج ٢ ص٥٧ . والكاشف ، ج ١ ص ٢٧٣ .

(٢)ابن حبان : الثقات ، ج ٦ ص ١٠٨ ، ترجمة ٦٩٣٢ .

(٣)ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١ ص: ٤٢٠ ، ترجمة ٨٨١ .

(٤) ابن حجر : التقريب ، ص ١٢٦ ، ترجمة ٧٣٦ .

وهناك تصرف آخر للذهبي يشير إلى أنّه يكتفي بالحكم على الراوي بالعدالة إذا روى عنه ابن مهدي ، فقد قال في ترجمة "محمد بن عمرو الأنصاري المدني: (لا يكاد يُعرف ، يروي حديث الأذان عن شيخ ، رواه عنه حماد بن خالد ، وعبد الرحمن بن مهدي ، محلّه العدالة)[1].

وعلّق ابن حجر على ما قاله الذهبي فقال: (يعني لرواية ابن مهدي عنه) ، ولكنّ ابن حجر مشى على اصطلاحه في التقريب فقال فيه : (شيخ لابن مهدي مقبول)[2] ، وهو على كلّ حال نجا من حكم ابن حجر عليه بجهالة الحال لرواية ابن مهدي عنه .

ولكن قال الإمام أحمد : (إذا روى عبد الرحمن بن مهدي عن رجل فروايته حجّة، ثم قال: كان عبد الرحمن أولا يتسهّل في الرواية عن غير واحد ثم تشدد بعد كان يروي عن جابر الجعفي ثمّ تركه)[3] .

وكلام الإمام أحمد أفاد حجّة كلّ من روى عنه ابن مهدي ، إلا إذا روي عن ابن مهدي أنّه تركه .

٧ . رواة تفرّد عنهم شعبة :

أما عن موقف المحدّثين ممّن تفرّد عنه شعبة ، فتباينت أقوالهم في الحكم عليهم ، فممّن تفرد عنه شعبة : حاضر بن مُهاجر أبو عيسى الباهلي :

ذكره البخاري فسكت عليه [4].وقال أبو حاتم : مجهول[5] . وذكره ابن حبان في الثقات[6]. وقال الذهبي: (وعنه شعبة ، مجهول)[7]، وقال أيضا: (لا يُعرف)[8]. وقال ابن حجر: (مقبول)[9] .

وقال الدكتور بشار عواد : (أتعجّب كيف أخرج له النسائي في سننه)[10] .

---

(١) الذهبي : ميزان الاعتدال : ج ٦ ، ص ٢٨٤ .

(٢) ابن حجر : التقريب ، ص ٥٠٠ ، ترجمة ٦١٩١ .

(٣) الخطيب : الكفاية ، ص ٩٢ .

(٤) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٣ ص: ١٣٢ ، ترجمة ٤٤٧ .

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٣ ص ٣١٧ ، ترجمة ١٤١٨ .

(٦) ابن حبان : الثقات ، ج ٦ ص ٢٤٨ ، ترجمة ٧٥٨٠ .

(٧) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج٢ ص ١٨٤ .

(٨) الذهبي : الكاشف ، ج١ ، ص ٣٠٦ ، ترجمة ٨٨٩ .

(٩) ابن حجر : التقريب ، ص ١٤٩ ، ترجمة ١٠٦٦ .

(١٠) المزي : تهذيب الكمال ، تعليق وتحقيق : بشار عواد ، ج ٢ ص ٣٥ ، هامش (٢) .

فيلاحظ كيف حكم أبو حاتم عليه بالجهالة وتبعه الذهبي هنا ، بينما صحح الحاكم إسناده، وأخرجه ابن حجر من دائرة الجهالة إلى القبول .

وأما تعجّب الفاضل الدكتور بشار عواد من إخراج النسائي ، فلا يكفي ، ولكنه يتطلّب معرفة منهج النسائي في روايته لمن جهل من شيوخ شعبة ، فهل اكتفى برواية شعبة عنه ؟

فالذي يظهر لي أنّ النسائي اكتفى برواية شعبة عنه ، وتبين أن شعبة لم يرو عنه غير حديث واحد ـ والله أعلم ـ ، وقد ذكر ذلك الإمام مسلم في الوحدان [1] ، وهو ما تبين لي بعد البحث ، وحديثه هو : قال النسائي: (أخبرنا محمد بن بشار عن محمد بن جعفر قال : حدثنا شعبة قال : حدثنا حاضر بن المهاجر الباهلي قال : سمعت سليمان بن يسار يحدّث عن زيد بن ثابت : "أنَّ ذئباً نَيَّبَ [2] في شاةٍ فذبحوها بالمروة ، فرخَّصَ النَّبي ﷺ في أكلها) [3] .

وقال الحاكم عقبه: (حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه) [4] .

وممّن تفرّد عنه شعبة أيضاً: شَرَقيّ البصري :

هذا الراوي سكت عليه البخاري[5] . وقال أبو حاتم : (ليس بحديثه بأس) [6] . وذكره ابن حبان في الثقات [7]. وقال الذهبي : (حدّث عنه شعبة ، مجهول) [8] . وقال ابن حجر: (صدوق من شيوخ شعبة) [9] .

وتجهيل الذهبي له في الميزان غير واضح ، لأمرين :

ورواية النسائي في السنن (المجتبى)، كتاب الصيد والذبائح ، باب إباحة الذبح بالمروة، ج ٧ ص ٢٢٥،ح ٤٤٠٠.

(١) المنفردات والوحدان ، ص ٢٣٨ . .

(٢) نيَّبَ (بتشديد الياء): أنشبَ أنيابه . ابن الأثير ، النهاية ، ج ٥ ،ص ١٣٩.

(٣) سنن النسائي (المجتبى) ج: ٧ ص: ٢٢٥ ، ح ٤٤٠٠.

ورواه ابن ماجه في سننه ، ج: ٢ ص: ١٠٦٠ ، ح ٣١٧٦ . وأحمد في مسنده ، ج٥ ، ص١٨٣ ، ح ٢١٦٣٧ . وابن حبان في صحيحه ، ج: ١٣ ص: ٢٠٠ ، ح ٥٨٨٥ .

(٤)الحاكم : المستدرك ، ج ٤ ص ١٢٧ ، ح ٧١٠٧ .

(٥)البخاري : التاريخ الكبير ، ج ٤ ص ٢٥٤ ، ترجمة ٢٧١٤ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٤ ص ٣٧٦ ، ترجمة ١٦٤١ .

(٧) ابن حبان : الثقات ، ج ٦ ، ص ٤٤٩ ، ترجمة ٨٥٣٣ .

(٨)الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج ٣ ص ٣٧٠ .

(٩) ابن حجر : التقريب ، ص ٢٦٥ ، ترجمة ٢٧٧٢ .

أنّ الذهبي كان ينبّه في غير موضع من ميزانه بعد ذكره من تفرّد شـعبة عنـه ـ وخاصّـة إذا ذكر جهالته ـ على تنقية شعبة للرجال ، ولكنّه أطلق الجهالة هنا دون تعقيب .

والأمر الآخر أنّه ذكر أنّه إذا أطلق في ميزانه : (مجهول) ، فإنّه تبعٌ فيه لأبي حاتم ، ولكنّ أبا حاتم هنا قال فيه قولاً آخر ، فالله أعلم ، وسيظهر رأي الذهبي بشكل أوضح فيما يأتي فيمن تفرّد عنه شعبة ، فأبو الحسن عن طاوس : لم يذكروا فيمن روى عنه غير شعبة ، وذكـره الإمـام مسلم في (المنفردات والوحدان) [١].

أمّا أبو حاتم الرازي فقد قال فيه : (لا يسمّى ، هو مجهول) [٢].

وتبعه الذهبي في قوله (مجهول) ، لكنّه استدرك فقـال : (لكـن شـعبة مُنـقٍّ للرجـال)[٣]، واستدراكه يعني أنّه لا يرتضي إطلاق الجهالة فيمن تفرّد عنهم شعبة .

وانشغل ابن حجر بنقل الخلاف فيه دون أن يبدي رأيه فقال : (أبو الحسن ، شيخ لشعبة . قال أبو حاتم : مجهول ، من السادسة ، وقال النسائي : يحتمل أن يكون هو محمد بـن عمـرو بـن علقمة أو مهاجر ، ورجح الثاني الباغندي فيما حكاه ابن عدي[٤])[٥].

وأيضاً ، محمد بن عبد الجبار الأنصاري كان أحد الذين تفرّد عنهم شعبة:

فورد عن ابن معين أنّه قال : (ليس لي به علم) [٦] . وهذا مما يعطي فكرة عن موقف ابن معين ممن تفرد عنه شعبة ، وإلا لقال يكفيه رواية شعبة عنه كما قال في غيره .

وقال أبو حاتم : (روى عنه شعبة وحده ، شيخ) [٧] . وكان ابن أبي حاتم ذكـر أنّ لفـظ " شيخ " يقال فيمن يكتب حديثه وينظر فيه للاعتبار[٨].وذكره ابن حبان في الثقات[٩] .

---

(١) مسلم ، المنفردات والوحدان ، ص: ٢٣٧ .

(٢)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٩ ص: ٣٥٧ ، ترجمة ١٦١٤ .

(٣)ميزان الاعتدال ، ج: ٧ ص: ٣٥٤ .

وقال ايضا : (شيوخ شعبة منقّون) . في المغني في الضعفاء ج: ٢ ص: ٧٨٠ ، ترجمة ٧٤٠٤ .

(٤)ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٦ ص: ٢٢٤ ، ترجمة ١٦٩٣ .

(٥)ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٦٣٣ ، ترجمة ٨٠٥٢ .

(٦)ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٩ ص: ٢٥٨ ، ترجمة ٤٨٢ .

(٧)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٨ ص: ١٥ ، ترجمة ٦٦ .

(٨)ابن أبي حاتم :الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ٣٧ .

(٩)ابن حبان الثقات ج: ٧ ص: ٤١٥ ، ترجمة ١٠٦٧٨ .

وقال العقيلي : (حدث عنه شعبة ، مجهول بالنقل [1] ، حديثه في الرَّحم شجنة يروى من غير طريقه بإسناد جيد) [2].

وأما الذهبي فردّد قوله : (شيوخ شعبة نقاوة إلا النادر منهم) [3].

وقال ابن حجر : (شيخ لشعبة مقبول) [4] .

وأيضا : حجاج بن حجاج الأسلمي :

قال الذهبي : (شيخ لشعبة ، قال أبو حاتم : مجهول) [5]. وكذا قال في المغني[6].

ونقل ابن حجر أيضا قول ابي حاتم فيه بأنه قال فيه : (مجهول) [7].

ولم أجد في كتاب ابن أبي حاتم ما نقله الحافظان عن أبي حاتم فالله أعلم [8].

وقال ابن حجر : (مجهول) [9] .

فظهر من هذه النقول أنّ بعض المحدّثين لم يلتفت إلى مجرّد رواية شعبة ، بل حكموا أحياناً بالجهالة على من تفرّد عنهم ، بينما ظهر أنّ الذهبي أكّد في غير موضع على أنّ شيوخ شعبة نقاوة وما أشبه ذلك من عبارات ، لكنّه لم يصرّح فيهم بعبارة (ثقة).

٨ . تفرّد بكير بن الأشجّ :

سبق في أثناء الحديث عن الشيوخ المنتقين نقل عبارة لأحمد بن صالح المصري في شيوخ بكير بن الأشجّ حيث قال:(روى عن سعيد بن نافع ، وإذا روى بكير عن رجل فلا تسأل

---

(١)أكثر العقيلي في (الضعفاء الكبير) من قوله : "مجهول بالنقل"، وغالبا ما يقرنها ببعض العبارات مثل : حديثه غير محفوظ ، أو لا يتابع على حديثه ، أو لا يقيم الحديث ، أو في إسناده نظر ، ثم يذكر له حديثاً واحداً منكراً في الغالب . ولعل هذه العبارات تفسّر قوله : (مجهول بالنقل) ،والله أعلم .

(٢)العقيلي : الضعفاء ج: ٤ ص: ١٠٤ ، ترجمة ١٦٦٢ .

(٣)الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٦ ص: ٢٢١ .

(٤)ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٤٩١ ، ترجمة ٦٠٦١ .

(٥)الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٢ ص: ٢٠٠ .

(٦)المغني في الضعفاء ، ص: ١٤٩ ، ترجمة ١٣١٤ .

(٧)ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٢ ص: ١٧٥ ، ترجمة ٣٦٨ .

(٨)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ١٥٧ ، ترجمة ٦٧٧ .

(٩)ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ١٥٢ ، ترجمة ١١٢٢.

عنه)[1] ، فإنّ كلمة أحمد بن صالح أفادت أنّ مجرد رواية بكير عن رجل تكفي في إثبات عدالته وليس فقط رفع جهالته[2] .

ولكن ما موقف بقية المحدّثين من سعيد بن نافع الأنصاري ؟

أما البخاري وابن أبي حاتم فقد سكتا عليه [3]. وذكره ابن حبان في الثقات [4]. وقال البزار : (وسعيد بن نافع لا نعلم حدّث عنه إلا بكير بن عبد الله) [5].

ولكن ذكر ابن شاهين أن سعيد بن نافع روى عنه بكير ويزيد بن أبي حبيب[6].

وممّن تفرّد عنه بكير أيضا : عمران بن نافع المدني :

قال الذهبي فيه : (لا يُعرف ، روى عنه بكير بن الأشج ، لكن وثّقه النسائي) [7]. وقال أيضا : (وُثّق) [8]. وذكره ابن حبان في الثقات[9] . وقال ابن حجر :(مقبول)[10].

---

(1)ابن شاهين : تاريخ أسماء الثقات ، ص: ٤٨ ، ١٢٩ .

(٢) هناك عدد من الرواة ذكرهم الإمام مسلم فيمن تفرد عنهم بكير ، والواقع غير ذلك والله أعلم ، ومنهم على سبيل المثال :

عبد الرحمن بن الحباب الأنصاري السلمي . المنفردات والوحدان ، ٥٩٤ . فقد روى عنه بكير بن عبد الله بن الأشج ، وعمر بن حفص بن عبيد . تهذيب الكمال ج: ١٧ ص: ٤٨ ، ترجمة٣٧٩١ . ومع هذا فقد قال فيه العجلي: (ثقة) . معرفة الثقات ج: ٢ ص: ٧٥ ، ترجمة ١٠٣٣ .

وأيضا : الهيثم بن سنان ، ذكره الإمام مسلم فيمن تفرد عنه بكير . المنفردات والوحدان ، ٥٩٤ . لكن ذكر المزي أنه روى عنه بكير بن عبد الله بن الأشج ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري . تهذيب الكمال ج: ٣٠ ص:٣٨٦ ، ترجمة ٦٦٥٤ .

(٣)البخاري : التاريخ الكبير ج: ٣ ص: ٥١٦ ، ترجمة١٧٢٥ .وابن أبي حاتم الجرح والتعديل ج: ٤ ص: ٦٩ ، ترجمة ٢٨٨ .

(٤)ابن حبان : الثقات ج: ٤ ص: ٢٩١ ، ترجمة ٢٩٦١ .

(٥)مسند البزار ، ج: ٦ ص: ٢٧٥ .

(٦)تاريخ أسماء الثقات ، ص: ٩٨ ، ٤٣٧ .

(٧)الذهبي : ميزان الإعتدال في نقد الرجال ، ج ٥ ص ٢٩٦ .

(٨) الذهبي : الكاشف ، ج ٢ ، ص ٩٦ ، ترجمة ٤٢٧٩ .

(٩) ابن حبان : الثقات ، ج ٧ ص ٢٤٢ ، ترجمة ٩٨٨٣ .

(١٠) ابن حجر : التقريب ، ص ٤٣٠ ، ترجمة ٥١٧٥ .

وأيضاً : المغيرة بن الضحاك بن عبد الله القرشي الأسدي ، فقد تفرد بكير بن الأشج بالرواية عنه .

وهذا الراوي سكت ابن أبي حاتم عليه [1]. وذكره ابن حبان في ثقاته وقال : (يروي المراسيل) [2]. وذكر الذهبيُّ أنّه لا يُعرف ، وأنّه ما روى عنه سوى بكير بن الأشج [3] ، بينما قال ابن حجر عنه : (مقبول) [4] .

والمنذر بن المغيرة المدني : لم يذكروا من روى عنه غير بكير بن الأشج .

فقال ابن أبي حاتم : (مجهول ، ليس هو بمشهور) [5] . وذكره ابن حبان في الثقات [6]. وقال الذهبي : (لا يعرف ، وبعضهم قوّاه ، وقال أبو حاتم : مجهول) [7] . وقال ابن حجر: (مقبول) [8] .

ولم أجد أحداً قوّاه ، فلعلّ الذهبي قصد ابن حبان ، والله أعلم ، فقد قال في الكاشف: (وثق)[9] ، وغالباً ما يطلق هذه العبارة فلا تجد إلا ذكر ابن حبان له في الثقات .

٩ . تفرّد ابن المبارك :

طَوْد بن عبد الملك القيسيُّ البصريُّ : لم يذكروا من روى عنه غير ابن المبارك .

وهذا الراوي ذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه شيئاً إلا رواية ابن المبارك عنه[10]

وقال ابو حاتم : (مجهول)[11] ، والظاهر أنه أراد مجهول العين لأنه لم يذكر له إلا راويا واحداً [12].

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٨ ص ٢٢٤ ، ترجمة ١٠٠٨ .

(٢) ابن حبان : الثقات ، ج ٧ ، ص ٤٦٣ ، ترجمة ١٠٩٤٨ .

(٣)الذهبي : ميزان الإعتدال في نقد الرجال ج: ٦ ص: ٤٩٢ .

(٤)ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٥٤٣ ، ترجمة ٦٨٤١ .

(٥)ابن أبي حاتم :الجرح والتعديل ج: ٨ ص: ٢٤٢ ، ترجمة ١٠٩٥ .

(٦)ابن حبان : الثقات ج: ٧ ص: ٤٨٠ ، ترجمة ١١٠٤٣ .

(٧)الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٦ ص: ٥١٦ .

(٨)ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص ٥٤٦ ، ترجمة ٦٨٩١ .

(٩)الذهبي :الكاشف ج: ٢ ص: ٢٩٥ ،ترجمة ٥٦٣٣ .

(١٠)البخاري : التاريخ الكبير ج: ٤ ص: ٣٦٧ ، ترجمة ٣١٧٢ .

(١١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٤ ، ص ٥٠٢ ، ترجمة ٢٢١٠ .

(١٢) يطلق أبو حاتم لفظ مجهول على : مجهول العين ، ومجهول الحال ، وعلى من له صحبة . ذكر ذلك مصطفى بن إسماعيل ، ونقل تصريح الذهبي وابن القطان الفاسي ، وابن حجر في ذلك مع الأمثلة . شفاء العليل ، ص ٢٩١ ـ ٢٩٢ .

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : (يروي المقاطيع)[1] . وتبع الذهبي أبـا حـاتم فقـال: (مجهول)[2] . وقال ابن حجر : (مقبول)[3].

والملاحظ أنّ ابن حجر لم يقل عنه (مجهول) ، مـع أنـه لم يوثـق ، ولم يـرو عنـه غـير ابـن المبارك .

وعبد الملك بن الطفيل الجزري ، فلم يذكروا له من روى عنه غير ابن المبارك [4].

قال الذهبي : (عداده في التابعين ، لا يكاد يُعرف ، مـا روى عنـه غـير ابـن المبـارك)[5].
وقال ابن حجر : (مقبول)[6].

فهذان راويان تفرد ابن المبارك عنهما حكم عليهم ابن حجر بالقبول ، دون الجهالة بخلاف الذهبي .

١٠. تفرّد أيوب السختياني :

من شيوخ أيوب السختياني الذين تفرّد عنهم : دَيْسَم السَّدوسيُّ :

سكت عليه البخاري [7] ، وابن أبي حاتم [8]. وذكره ابن حبان في الثقات [9] .

---

(١) ابن حبان : الثقات ، ج ٨ ، ص ٣٢٩ ، ترجمة ١٣٧١٣ .

(٢)ميزان الاعتدال ، ج: ٣ ص: ٤٧٣ .

(٣) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٢٨٤ ، ترجمة ٣٠٤٩ .

(٤)المزي : تهذيب الكمـال ج: ١٨ ص: ٣٣٣ ، ترجمـة ٣٥٣٥ . وابـن حجـر : تـهذيب التـهذيب ، ج ٦ ، ص ٣٥٥ ، ترجمة ٧٥٤ .

وذكر المزي في ترجمته أن النسائي روى له ، وذكر حديث ابن المبارك عنه وهو قوله : (كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَـرُ بـنُ عَبْـدِ العَزِيزِ ألاَّ تَشْرَبُوا مِن الطِّلاءِ حَتَّى يَذْهَبَ ثُلُثَاهُ ويَبْقَى ثُلُثُه ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ) . وهو في (سنن النسائي (المجتبـى) ج: ٨ ص: ٣٣٠ ، ح ٥٧٢٧ .

(٥)الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٤ ص: ٤٠١ .

(٦)ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٣٦٣ ، ترجمة ٤١٨٨ .

(٧)التاريخ الكبير ج: ٣ ص: ٢٥٧ ، ترجمة ٨٨٦ .

(٨)الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٤٤٤ ، ترجمة ٢٠١٥ .

(٩)ابن حبان : الثقات ج: ٤ ص: ٢٢٠ ، ترجمة ٢٦٠٥ .

وقال الذهبي : (لا يُدرى من هو ، يُعرَف بحديثه عن بشير بن الخصاصية : "إنَّ أهلَ الصَّدَقَة يَعتَدون .. "[1]. تفرد عنه أيوب السختياني)[2] . وقال أيضا : (وثّق)[3]. وقال ابن حزم : (مجهول)[4] . وقال ابن حجر : (مقبول)[5].

وأيضا : أبو ماجدة ، روى عنه أيوب السختياني .

قال ابن حجر : (شيخ لأيوب مجهول)[6] ، ثم قال ابن حجر : (ووهم من خلطه بالأول) ، يعني ابن حجر ترجمة: (أبو ماجد عن ابن مسعود ، قيل اسمه عائذ بن نضلة، مجهول، لم يرو عنه غير يحيى الجابر)[7] .

فابن حجر على كل حال حكم على الاثنين بالجهالة .

وقال المزي : (أبو ماجدة ، ويقال : أبو ماجد ، الحنفي العجلي الكوفي . قال أبو حاتم : اسمه عائذ بن نضلة ، روى عن : عبد الله بن مسعود ، روى عنه : أيوب السختياني ، ويحيى بن عبد الله الجابر ، ونقل المزي أقوال النقاد فيه [8].

والذهبي قال عن أبي ماجدة الحنفي العجلي : (وعنه أيوب ويحيى الجابر ، تركوه)[9] ، وقال في موضع آخر : (أبو ماجدة الحنفيّ عن ابن مسعود ، لا يُعْرَف) ، ثم نقل الأقوال في تضعيفه[10] .

وقال الدارقطني : (وأبو ماجد ، وقيل أبو ماجدة عن ابن مسعود ، مجهول يُترك)[11] .

---

(1)سنن أبي داود ، كتاب الزكاة ، باب رضا المصدق ، ج: ٢ ص: ١٠٥ ، ح ١٥٨٦.

(٢) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج ٣ ، ص ٤٦ .

(٣) الذهبي : الكاشف ، ج ١ ، ص ٣٨٤ ، ترجمة ١٤٨١ .

(٤) ابن حزم : المحلى ، ج ٨ ، ص ١٨٢ .

(٥) ابن حجر : التقريب ، ص ٢٠١ ، ترجمة ١٨٣٣ .

(٦) ابن حجر : التقريب ، ص ٦٧٠ ، ترجمة ٨٣٣٥ .

(٧)التقريب ، ص ٦٧٠ ، ترجمة ٨٣٣٤ .

(٨) المزي : تهذيب الكمال ج: ٣٤ ص: ٢٤١ ، ترجمة ٧٥٩٦ .

(٩) الذهبي : الكاشف ج ٢ ، ص ٤٥٥ ، ترجمة ٦٨٠٧ .

(١٠) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٧ ص: ٤١٨ . .

(١١) سؤالات البرقاني ، ص ٧٦ ، رقم : ٦٠٠ .

والنقطة التي نبّه عليها ابنُ حجر أنَّ أبا ماجد غير أبي ماجدة ، ونقل ذلك عن الحاكم أبـي أحمد ، قال ابن حجر : (فرّق الحاكم أبو أحمد بين أبي ماجد الذي روى عنه يحيى الجابر ، وبـين أبي ماجدة الذي روى عنه أيوب)[1] .

وما يهمّ هنا من كل هذا تجهيل ابن حجر لشيخ روى عنه أيوب السختياني ، ولكـن ربّمـا تجهيل ابن حجر للراويين كان للخلاف في تعيينهما ، وسبق نقـل قـول الإمـام أحمـد لأحدهـم: (تسأل عن رجلٍ روى عنه أيوب !)[2] .

١١ . تفرّد الشّعبي :

ممّن تفرّد عنه الشعبي : سمعان بن مُشَنَّج ، ويقال ابن مُشَـمْرَج العَمْـري ، ويقـال العبـدي الكوفي .

ذكره الإمام مسلم فيمن تفرّد عنه الشّعبي[3] . وقال المزي : (روى عنه الشـعبي ، ولم يـرو عنه غيره)[4].

وقال البخاري : (لا نعلم لسَمْعان سماعاً من سَمُرَة ، ولا للشّعبي من سَمْعان)[5]. وقال ابن ماكولا : (ثقة ، ليس له غير حديث واحد)[6]. وقال العجلي : (تابعيٌ ثقة)[7] . وذكـره ابن حبان في الثقات[8] . وقال الذهبي : (وُثّق)[9]. وقال ابن حجر: (صدوق)[10].

وهذا يظهر أنّ هناك من وثّقه كالعجلي وابن ماكولا مع أنّه لم يرو عنه غير واحد.

وأيضاً : الهزهاز بن ميزن ، ممّن لم يرو عنه غير الشّعبي .

---

(١) ابن حجر : التهذيب ، ج ١٢ ، ترجمة ٢٣٧ ، ترجمة ٩٩٧ .

(٢) المزي : تهذيب الكمال ، ج ٣٤ ، ص ٤٠٩ .

(٣) مسلم : المنفردات والوحدان ، ص: ١٠٩ .

(٤) المزي : تهذيب الكمال ج: ١٢ ص: ١٣٥ ، ترجمة ٢٥٨٧ .

(٥) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٤ ص: ٢٠٤ ، ترجمة ٢٥٠٣ .

(٦) ابن ماكولا : الإكمال ، ج: ٧ ص: ١٩١ .

(٧)العجلي : معرفة الثقات ج: ١ ص: ٤٣٦ ، ترجمة ٦٨٣ .

(٨) ابن حبان : الثقات ج: ٤ ص: ٣٤٥ ، ترجمة ٣٢٦٦ .

(٩)الذهبي : الكاشف ج: ١ ص: ٤٦٦ .

(١٠) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٢٥٦ ، ترجمة ٢٦٣٢ .

قال الخطيب في : (باب ذكر المجهول وما بـه ترتفع عنه الجهالة) : (ومثل سمعان بن مشنج، والهزهاز بن ميزن لا يعرف عنهما راو إلا الشّعبي) [١]

ويعترض عليه بأنه روى عنه أكثر من واحد ، حيث ذكر البخاري أنّ الثوري والشعبي وأبو وكيع رووا عنه [٢].

وذكر الإمام أحمد رواية الثوري عنه [٣] .

وقال الذهبي تعقيباً على ما قاله الخطيب : (واعترضه ابن الصلاح بأنه روى عنه الثوري أيضا) [٤].

وذكره ابن حبان في الثقات [٥]. وقال العجلي : (ثقة) [٦] .

ولذا فإنّ ما ذهب إليه ابن حبان والعجلي هو أدقّ مما ذهب إليه الخطيب .

ومما يستفاد هنا أنّ الخطيب يسمّي من تفرّد عنه الشعبي مجهولاً ، وسبق توضيح رأي الخطيب في رفع الجهالة .

ولكنَّ ابنَ معين له رأي فيمن روى عنه الشّعبي ، فقال يعقوب بن شيبة : (قلت ليحيى ابن معين : متى يكون الرجل معروفاً ؟ إذا روى عنه كم ؟ قال : إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشّعبي ، وهؤلاء أهل العلم ، فهو غير مجهول .قلت : فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب ، وأبي إسحاق ؟ قال : هؤلاء يروون عن مجهولين) [٧] .

---

(١) الخطيب : الكفاية ، ص ٨٨ .

(٢)البخاري : التاريخ الكبير ج: ٨ ص: ٢٥٠ ، ترجمة ٢٨٩٧ .

(٣)العلل ومعرفة الرجال ، ج: ١ ص: ٣٤٨ ، رقم ٦٥٠ .

(٤)ميزان الاعتدال ، ج: ٨ ص: ٢٠٢ .

وعقّب الزركشي على ابن الصّلاح فقال : (وهذا سهو ؛ فإنّ الثوري لم يرو عن الشعبي ، فكيف يروي عن شيخه ؟ نبه عليه الحافظ المزي ، نعم روى عن الهزهاز الجراح بن مليح ، ذكره ابن أبي حاتم ، وهو أصغر من الثوري ، وتأخر بعده مدة فلعل الهزهاز تأخر بعد الشعبي ، وسمى ابن أبي حاتم أبا الهزهاز مازن ، بالألف لا بالياء ، كما وقع في المصنف ولعل بعضهم أماله فكتبه بالياء) . النكت على مقدمة ابن الصلاح ج: ٣ ص: ٣٨٩ . ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٩ ص: ١٢٢ ، ترجمة ٥١٤ وذكر في الرواة عنه : الثوري وأبو وكيع الجراح بن مليح .

(٥)ابن حبان : الثقات ج: ٥ ص: ٥١٥ ، ترجمة ٦٠٠٨ .

(٦)العجلي : معرفة الثقات ج: ٢ ص: ٣٢٦ ، ترجمة ١٨٩٢ .

(٧) ابن رجب : شرح علل الترمذي : ج ١ ، ص ٣٧٧ .

فأفاد كلام ابن معين أنّ رواية الواحد قد ترفع الجهالة إذا كان مثل ابن سيرين والشّعبي ، وهما ممّن يَنْتَقِي الشُيوخ .

١٢ . تفرّد ابن أبي ذئب :

وممّن تفرّد عنه ابن أبي ذئب : إسحاق بن يزيد الهذلي المدني :

سكت عليه ابن أبي حاتم [١]. وذكره ابن حبان في الثقات[٢] . وقال ابن سيد النـاس : (لا نعلمه وثّق ، ولا عُرِف إلا برواية ابن أبي ذئب عنه خاصة ، فلم ترتفع عنه الجهالـة العينيّـة ولا الحاليّة)[٣] . وقال الذهبي : (له عندهم عن عون عن ابن مسعود تثليث التسبيح في الركـوع والسجود[٤] ، جهله بعض المتأخرين فقال : لا يُعْرَف إلا بهذا الحديث ، ولم يرو عنه سوى ابـن أبي ذئب ، قلت : ذكره ابن حبان في الثقات)[٥] . وقال ابن حجر: (مجهول)[٦]، وكان نقل في التهذيب أنّ ابن حبان ذكره في الثقات[٧].

---

(١)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ٢٣٨ ، ترجمة ٨٤٠ .

(٢)ابن حبان : الثقات ج: ٦ ص: ٥٠ ، ترجمة ٦٦٧٨ .

(٣)الشوكاني : نيل الأوطار ج: ٢ ص: ٢٧٥ .

(٤) الحديث رواه الترمذي فقال حدثنا علي بن حجْر أخبرنا عيسى بن يونس عن ابن أبي ذئب عـن إسـحاق بـن يزيـد الهذلي عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود أن النبيﷺ قال : (إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ فِي رُكُوعِهِ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقَدْ تَمَّ رُكُوعُهُ ، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ ، وَإِذَا سَجَدَ فَقَالَ فِي سُجُودِهِ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، فَقَدْ تَمَّ سُجُودُهُ ، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ) .

ثم قال الترمذي : (حديث ابن مسعود ليس إسناده بمتصل عون بن عبد الله بن عتبة لم يلق ابن مسـعود). سـنن الترمذي ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود ، ج: ٢ ص: ٤٦ ، ح٢٦١ .

ورواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب مقدار الركوع والسجود ج: ١ ص: ٢٣٤ ، ح ٨٨٦ . ثم قال أبـو داود : (هذا مرسل ، عون لم يدرك عبد الله) .

ورواه ابن ماجه في سننه ، كتاب إقامة الصلاة والسـنة فيها ،بـاب التسبيح في الركـوع والسـجود ، ج: ١ ص: ٢٨٧ ، ح ٨٩٠ .

قال المزي : (روى له أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه هذا الحديث الواحد ، وليس لـه غـيره ، والله أعلـم) . تهذيب الكمال ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ ، ترجمة ٣٩٢ .

وقال البخاري : (وقال لنا أبو نعيم : حدثنا بن أبي ذئب عن إسحاق بن يزيد عن عون عن ابن مسعود عن النبي ﷺ ، ولا يصحّ) .التاريخ الكبير ج: ١ ص:٣٣.

(٥)الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٨ ص: ٥٢ .

(٦)ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ١٠٣ ، ترجمة ٣٩٣ .

(٧)ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١ ص: ٢٢٤ ، ترجمة ٤٨٢ .

وظهر من هذا أنَّ ابن أبي ذئب تفرَّد بالرواية عن إسحاق ، ولم يذكروا لإسحاق غير حديث واحد ، وهو منقطع .

وما يهمُّ هنا أنَّ بعضَ النقَّاد حَكَم بالجهالة العينيّة عليه ، ومنهم ابن سيِّد النَّاس ، وابن حجر ، واكتفى الذهبي بنقل ذكر ابن حبان له في ثقاته .

وأيضا : عبد الرحمن بن مِهْران المدنيُّ مولى بني هاشم تفرّد عنه ابن أبي ذئب :

سكت عليه ابن أبي حاتم [(١)]. وذكره ابن حبان في الثقات[(٢)]. وقال الدارقطني:(يعتبر به)[(٣)]. وقال الأزدي فيه وفي شيخه عبد الرحمن بن سعد : (فيهما نظر) [(٤)]. وقال ابن حجر: (مجهول) [(٥)].

وأيضا : عقبة بن عبد الرحمن بن أبي مَعْمَر ، لم يرو عنه غير ابن أبي ذئب:

سكت عليه البخاري [(٦)] ، وابن أبي حاتم [(٧)]. وذكره ابن حبان في الثقات [(٨)]. وقال الذهبي: (لا يُعرَف) [(٩)] . وقال ابن المديني : (شيخ مجهول) [(١٠)] . وقال ابن عبد البر:(غير مشهور بحمل العلم) [(١١)]. وقال الذهبي : (وثّق) [(١٢)]. وقال ابن حجر : (مجهول)[(١٣)].

وهناك راو آخر تفرّد عنه ابن أبي ذئب وهو : (أبو المعتمر بن عمرو بن رافع المدنيّ) . فلم يذكر ابن أبي حاتم له إلا راوياً واحداً وهو ابن أبي ذئب [(١٤)] ، وكذا المزي [(١٥)].

---

(١)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٥ ص: ٢٨٥ ، ترجمة ١٣٥٦ .

(٢)ابن حبان : الثقات ج: ٥ ص: ٩٣ ، ترجمة ٤٠٠٩ .

(٣)سؤالات البرقاني ج: ١ ص: ٤٣ ، ترجمة ٢٩٠ .

(٤)الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٤ ص: ٣٢٠ ، ترجمة ٤٩٨٩ .

(٥)ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٣٥١ ، ترجمة٤٠٢٠ .

(٦) البخاري : التاريخ الكبير ، ج ٦ ص ٤٣٥ .

(٧) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٦ ، ص ٣١٤ .

(٨) ابن حبان : الثقات ، ج ٦ ص ٢٤٤ .

(٩) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج ٥ ص ١٠٨ .

(١٠) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٧ ص ٢١٨ .

(١١)ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٧ ص ٢١٨ .

(١٢) الذهبي : الكاشف ، ج ٢ ، ص ٢٩ .

(١٣) ابن حجر : التقريب ، ص ٣٩٥ ، ترجمة ٤٦٤٣ .

(١٤)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٩ ص: ٤٤٣ ، ترجمة ٢٢٣٨ .

(١٥)المزي : تهذيب الكمال ج: ٣٤ ص: ٣٠٥ ، ترجمة ٧٦٣٨ .

وقال فيه ابن عبد البر (ليس بمعروف بحمل العلم)[1] . وذكره ابن حبان في الثقات[2] .

وقال الذهبي : (لا يعرف) [3] . وقال فيه ابن حجر : (مجهول الحال)[4]، وهو لا يختلف عن (عقبة بن عبد الرحمن) الذي حكم عليه ابن حجر بجهالة العين ، فلا أدري لم تباين موقف ابن حجر في الترجمتين ؟!

فظهر من خلال دراسة أربعة رواة تفرّد عنهم ابن أبي ذئب أنّ الأئمة ابن عبد البر وابن حجر والذهبي وغيرهما لم يكتفوا برواية ابن أبي ذئب عنهم .

١٣ . تفرّد منصور بن المعتَمِر :

فممّن تفرّد عنه : عُبَيْد الله بن عليّ بن عُرْفُطة السُّلَمِيُّ :

قال الذهبي : (ما روى عنه سوى منصور بن المعتمر) [5] . وقال أيضا : (مجهول) [6] .

وقال ابن حجر : (مجهول) [7] .

ومنصور بن المعتمر أطلق فيه أبو داود ـ كما سبق ـ أنّه لا يروي إلا عن ثقة، ولعل هذا لم يظهر ظهور تسليم عند الأئمة فجهلوا كل من تفرد عنه .

١٤ . تفرّد زيد بن أسلم :

فمن الرواة الذين تفرّد زيد بن أسلم بالرواية عنهم : بُسر[8] بن مِحْجَن الدِّيليُّ .

وقد سكت عليه البخاري [9] ، وابن أبي حاتم [10] . وذكره ابن حبان في الثقات [11] . وقال الذهبي: (غير معروف) [12] . وقال ابن القطان لا يعرف حاله [13] . وقال ابن حجر:

---

(١) ابن حجر : التهذيب ، ج ١٢ ، ص ٢٦٢ ، ترجمة ١٠٩٤ .

(٢) ابن حبان : الثقات ، ج ٧ ، ص ٦٦٣ ، ترجمة ١١٩٨١ .

(٣) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج ٧ ، ص ٤٢٩ .

(٤) ابن حجر : التقريب ، ص ٦٧٤ ، ترجمة ٨٣٧٨ .

(٥) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج ٥ ص ١٩ .

(٦)الذهبي : الكاشف ، ج ١ ص ٦٨٥ ، ترجمة ٣٥٧٥ .

(٧) ابن حجر : التقريب ، ص ٣٧٣ ، ترجمة ٤٣٢٣ .

(٨) وقيل : بِشْر ، وبُسر أصح برفع الباء والسِّين . ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ٤٢٣ ، ترجمة١٦٨٢ .

(٩)البخاري : التاريخ الكبير ج: ٢ ص: ١٢٤ ، ترجمة ١٩١٥ .

(١٠)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ٤٢٣ ، ترجمة١٦٨٢ .

(١١)ابن حبان :الثقات ج: ٤ ص: ٧٩ ، ترجمة ١٩٠٩ .

(١٢)الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٢ ص: ١٨ .

(١٣)ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١ ص: ٣٨٣ ، ترجمة ٨٠٥ .

(صدوق)[1]. وذكر ابن حجر أن زيد بن أسلم روى عنه حديثاً واحداً[2].

وزيد بن أسلم غير مشهور بالانتقاء كما سبق بيانه ، ولم يتبيّن لي وجه حكم ابن حجر على شيخه بأنّه صدوق ، إلا بإخراج الإمام مالك حديثه . ولا يقال بسبب رواية زيد بن أسلم عنه ، ومما يدلّ على ذلك حكم ابن حجر على طلحة بن عبيد الله العقيلي بالجهالة[3] مع أنه روى عنه زيد بن أسلم ومروان بن سالم[4].

وهناك رواة آخرون ذكرهم الإمام مسلم فيمن تفرّد عنهم زيد بن أسلم سكت على بعضهم البخاري وابن أبي حاتم وذكرهم ابن حبان ، على أن بعضهم روى عنهم آخر غير زيد[5].

---

(١)ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ١٢٢ ، ترجمة ٦٦٨ .

(٢)ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١ ص: ٣٨٣ ، ترجمة ٨٠٥ .

وحديثه رواه الإمام مالك عن زيد بن أسلم عن رجلٍ من بني الديل يقال له بُسر بن محجَن عن ابيه محجَن : (أنّه كانَ في مجلِسٍ مع رسُولِ الله ﷺ فأذّنَ بِالصّلاةِ ، فَقَامَ رَسُولُ الله ﷺ فَصَلّى ثُمَّ رَجَعَ وَمِحجَن في مَجْلِسِهِ لَمْ يُصَلِّ مَعَه ... الخ الحديث) . موطأ مالك ، كتاب صلاة الجماعة ، باب إعادة الصلاة مع الإمام ، ج: ١ ص: ١٣٢ ، ح ٢٩٦ . ورواه النسائي من طريق الإمام مالك : السنن ، باب إعادة الصلاة مع الجماعة بعد صلاة الرجل لنفسه ،ج: ٢ ص: ١١٢ ، ح٨٥٧ .

(٣) ابن حجر : التقريب ، ص: ٢٨٣ ، ترجمة ٣٠٢٩ .

(٤)المزي : تهذيب الكمال ج: ١٣ ص: ٤٢٦ ، ترجمة ٢٩٧٧ .

(٥) ذكر الإمام مسلم : عمرو بن معاذ بن سعد بن معاذ الأشهلي المدني فيمن تفرّد عنه زيد ، لكنّ المزي ذكر أنّ جده سعد بن معاذ روى عنه أيضا . تهذيب الكمال ج: ٢٢ ص: ٢٤٦ ، ترجمة ٤٤٥٢ .

وممّن تفرد عنه زيد : أبو سعيد التمار : سكت عليه ابن أبي حاتم . الجرح والتعديل ج: ٩ ص: ٣٧٦، ترجمة ١٧٤٣ . الكنى للبخاري ، ص: ٣٤ ، ترجمة ٢٩٩ .

وأيضا واقد بن أبي واقد الليثي ،وقال الذهبي : (تفرد عنه زيد بن أسلم) . ميزان الإعتدال في نقد الرجال ج: ٧ ص: ١١٩

وقال ابن حجر : (وقال ابن القطان لا يعرف حاله كذا قال ، وذكره ابن مندة في الصحابة وكناه أبا مراوح وقال: قال أبو داود : له صحبة) . تهذيب التهذيب ج: ١١ ص: ٩٥ ، ترجمة ١٨٦ .

وقال ابن حجر أيضا : (يقال له صحبة وقيل بل هو من الثالثة). تقريب التهذيب ، ص: ٥٧٩ ، ترجمة ٧٣٩٠ .

ومنهم أيضا : نافع أبو نوفل مولى بنى حارثة ، سكت عليه البخاري وابن أبي حاتم ، وذكره ابن حبان في الثقات. التاريخ الكبير ج: ٨ ص: ٨٤ ، ترجمة ٢٢٦٧ . والجرح والتعديل ج: ٨ ص: ٤٥٤ ، ترجمة ٢٠٧٨. والثقات ج: ٥ ص: ٤٦٩ ، ترجمة ٥٧٦٤ .

١٥ . تفرّد يحيى بن أبي كثير :

ومن شيوخ يحيى بن أبي كثير الذين تفرّد عنهم : أبو مزاحم المدني .

وقد سكت عليه ابن أبي حاتم[(١)] . وقال الدارقطني : (لا يُعرّف ، يُترك)[(٢)] . وقال ابن حجر : (مجهول)[(٣)] .

وأيضا كلاب بن علي الحنفي ، تفرد عنه يحيى بن أبي كثير .

ذكره ابن أبي حاتم باسم (ثمامة بن كلاب اليمامي) ، وسكت عليه[(٤)] . وذكره ابن حبان في الثقات أيضا باسم (ثمامة)[(٥)]. وقال الذهبيُّ : (لا يُعرّف ، انفرد عنه يحيى بن أبي كثير)[(٦)]. وقال ابنُ حجر : (مجهول ، ويقال هو ثمامة بن كلاب)[(٧)].

١٦. تفرّد إسماعيل بن أبي خالد :

ومن شيوخ إسماعيل بن أبي خالد الذين تفرّد عنهم : طلحة بن العلاء الأحمسي أبو العلاء الكوفي :

سَكَتَ عليه البخاري[(٨)] ، وابن أبي حاتم[(٩)]. وذكره ابن حبان في الثقات[(١٠)]. وقال الذهبيُّ : (ما روى عنه سوى إسماعيل بن أبي خالد)[(١١)]. وقال ابنُ حجر : (مقبول)[(١٢)].

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٩ ص ٤٤٥ ، ترجمة ٢٢٥٣ .

(٢) سؤالات البرقاني ، ص ٧٨ ، رقم ٦١٧ .

(٣) ابن حجر : التقريب ، ص ٦٧٢ ، ترجمة ٨٣٦٢ .

(٤)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ٤٦٧ ، ترجمة ١٨٩٦ .

(٥)ابن حبان : الثقات ج: ٦ ص: ١٢٧ ، ترجمة ٧٠٢٤ .

(٦) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج ٥ ص ٥٠١ .

(٧) ابن حجر : التقريب ، ص ٤٦٣ ، ترجمة ٥٦٧٣ .

(٨)البخاري : التاريخ الكبير ج: ٤ ص: ٣٤٨ ، ترجمة ٣٠٨٥ .

(٩) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٤ ص: ٤٧٦ ، ترجمة ٢٠٩١ .

(١٠)ابن حبان : الثقات ج: ٤ ص: ٣٩٤ ، ترجمة ٣٥٢٣ .

(١١)الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٣ ص: ٤٦٦ .

(١٢)ابن حجر تقريب التهذيب ، ص: ٢٨٣ ، ترجمة ٣٠٣١ .

وأيضاً : قُرَّة العجلي : قال ابن معين : (قُرَّة العجلي ، روى عنه إسماعيل بن أبي خالد فقط)[1]. وقال أيضاً: (لا شيء)[2]. وقال ابن أبي حاتم : (هو مجهول ، لا أعلم روى عنه غير إسماعيل بن أبي خالد)[3] . وذكره ابن حبان في الثقات[4] .

١٧ . تفرّد إبراهيم النّخعي :

هناك جماعة ممن روى عنهم إبراهيم النخعي ، ذكرهم البيهقي في باب ما يستدل به على ضعف المراسيل - ، وسمّاهم مجهولين حيث قال: (وكذلك إبراهيم النخعي وإن كان ثقة ، فإنّا نجده يروي عن قوم مجهولين، لا يروي عنهم غيره ، مثل : هُني بن نويرة ، وحزافة الطائي، وقرثع الضبي ، ويزيد بن أويس ، وغيرهم)[5] .

وهذا يستدعي نقل أقوال النقاد فيهم لنتبين حالهم :

فأما هُنيّ - بنون مصغر - بن نويرة - بنون مصغر - الضبي الكوفي : فقد ذكر البخاري وأبو حاتم و المزي أنه روى عنه إبراهيم النخعي وأبو جبر فلم يتفرد عنه النخعي[6].

ومع هذا قال فيه العجلي: (كوفي ثقة)[7] ، وذكره ابن حبان في الثقات[8] . وقال أبو داود فيما نقله عنه الآجري : (كوفي كان من العباد)[9]، وقال الذهبي : (وثق)[10]، وقال فيه ابن حجر: (مقبول من العباد من الثالثة قتل قبل الثمانين)[11] .

---

(١)تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ٣٥ ، رقم ٣٠٠٩ .

(٢)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٧ ص ١٣٠ ، ترجمة ٧٤٤ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٧ ص ١٣٠ ، ترجمة ٧٤٤ .

(٤) ابن حبان : الثقات ، ج ٧ ، ص ٣٤٢ ، ترجمة ١٠٣٦٣ .

(٥)القراءة خلف الإمام للبيهقي ، ص: ٢٠٧ .

(٦)التاريخ الكبير ، ج: ٨ ، ص: ٢٤٥ ، ترجمة ٢٨٨٠ . و الجرح والتعديل ، ج: ٩ ، ص: ١١١، ترجمة ٤٦٨ . و تهذيب الكمال ، ج: ٣٠ ، ص: ٣١٨ .

(٧) العجلي : معرفة الثقات ، ج: ٢ ، ص: ٣٣٥ ، ترجمة ١٩١٩ .

(٨)) ابن حبان : الثقات ، ج: ٧ ، ص: ٥٨٨ ، ترجمة ١١٦٠٦ .

(٩) المزي : تهذيب الكمال ، ج: ٣٠ ، ص: ٣١٨ .

(١٠) الذهبي : الكاشف ، ج: ٢ ، ص: ٣٣٩ ، ترجمة ٥٩٨٩ .

(١١) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٥٧٥ ، ترجمة ٧٣٢٤ .

وأما حزافة الطائي : فذكره الذهبي في ميزانه باسم : (حزام الطائي) ، واكتفى بنقل كلام البيهقي فيه [1] ، و ابن حجر أيضا ، فقال في اللسان [2]: (حزام الطائي عدّه البيهقي في شيوخ إبراهيم النخعي المجهولين ، قلت : وأظنه بالخاء والزاي المعجمتين).

وقرثع الضبي الكوفي ، الذي ذكره البيهقي بالجهالة : ذكروا انه روى عنه علقمة بن قيس، وقزعة بن يحيى ، والمسيب بن رافع ، وسهم بن منجاب . ولم أجد من ذكر في كتب الجرح والتعديل رواية النخعي عنه . ولكن روى الإمام أحمد في مسنده حديثاً من رواية إبراهيم عنه[3]. وذكر الشافعي أيضا روايته عنه[4] .

وأما حاله من حيث العدالة : فقال فيه العجلي: (كوفي تابعي ثقة) [5] .

وقول العجلي فيه يرفع جهالته .

وذكره البخاري في التاريخ الكبير في موضعين : مرة باسم : قرثع الضبي[6] ، وأخرى باسم : قرثع [7] ، وهما واحد كما يظهر من ترجمته [8]. واكتفى ابن أبي حاتم بذكره دون جرح أو تعديل [9] .

---

(١) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٨ ص: ٧٦ ، ترجمة ٢٧١ .

(٢) ابن حجر : لسان الميزان ج: ٢ ص: ١٨٧ ، ترجمة ٨٤٨ .

(٣)مسند أحمد ج: ٥ ص: ٤٣٩ ، ح ٢٣٧٦٩ . حيث روى الإمام احمد عن هشيم عن مغيرة عن أبي معشر عن إبراهيم عن قرثع الضبي عن سلمان الفارسي قال : (قالَ لي النَّبيُّﷺ : أتدري ما يوم الجُمُعَة ؟ قلتُ : هو اليَوم الـذي جَمَعَ اللهُ فيه أبَاكُم ... الخ الحديث) .

ورواه الطبراني في المعجم الكبير ، ج: ٦ ، ص: ٢٣٧ ، ح ٦٠٩٢ ، عن إبراهيم عن القرثع .

ورواه الطبري في تاريخه ، ج: ١ ، ص: ٧٦ ، عن إبراهيم عن القرثع . كما رووه جميعا بذكر علقمة بينهما.

وبين الخطيب الاختلاف فيه ، واستوعب ذلك ، انظر : موضح أوهام الجمع والتفريق ج:١، ص١٦٤ – ١٦٥

(٤) الشافعي : اختلاف الحديث ، ص١٢٩ .

(٥) العجلي : معرفة الثقات ج: ٢ ص: ٢١٦ ، ترجمة ١٥١٦ .

(٦) البخاري : التاريخ الكبير ، ج: ٧ ، ص: ١٩٩ ، ترجمة ٨٧٥ .

(٧)البخاري :التاريخ الكبير ، ج: ٧ ، ص: ٢٠٥ ، ترجمة ٨٩٦ .

(٨)ذكر الخطيب أنهما واحد بعدما أشار إلى ذكر البخاري له في موضعين ثم قال : (وقد نظرتُ في غير نسخة من النّسخ العتق بتاريخ البخاري فلم أره ذكر القرثع إلا في موضع واحد ، منها النّسخة التي يرويها عبد الرحمن بن الفضل الفسوي عن البخاري ، فإنّه ذكر الكلام الذي قدمنا سياقه في الفصل الأول لم يزد عليه). موضح أوهام الجمع والتفريق، ج: ١ ص: ١٦٣ ، في الوهم الرابع والخمسون . فالله أعلم .

(٩) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج: ٧ ، ص: ١٤٧ ، ترجمة ٨١٩ .

وذكره ابن حجر في الإصابة فقال فيه: (قَرْثَع ، بفتح أوله والمثلثة ثالثة بينهما راء ساكنة وآخره عين مهملة ، الضبيّ ، نزل الكوفة ، له إدراك ، ورواية عن عمر بن الخطاب . وروى عن سلمان الفارسي ، وأبي أيوب ، وأبي موسى ، وغيرهم . روى عن علقمة بن قيس قال : وكان من القرّاء الأوّلين ، أخرج ذلك النّسائي ، والمسيّب بن رافع ، وقزعة بن يحيى وغيرهم. وقال الخطيب : كان مخضرماً أدرك الجاهلية والإسلام ، وقُتِلَ في خلافة عثمان شهيداً ، في بعض الفتوح ، وحديثه في الشمائل ، وكتب السنن الثلاث) [1].

وقال في التقريب: (صدوق) [2] ، ولذا فان الحكم عليه بالجهالة فيه نظر ، والله أعلم .

ولعل قلّة أحاديثه التي رواها ، وخالف فيها ، هي التي جعلت بعضَ المحدّثين ومنهم ابن حبان يحكُم بعدم ظهور عدالته ، قال ابن حبان : (روى أحاديث يسيرة خالَفَ فيها الأثبات، لم تظهر عدالته ، فيسلك به مسلك العدول ، حتى يحتجَّ بما انفرد ، ولكنه عندي يستحق مجانبة ما انفرد من الروايات ؛ لمخالفته الأثبات) [3] .

وأكد الإمام الحاكم هذه القضية فقال عقب حديث له : (هذا حديث صحيح الإسناد، واحتج الشيخان بجميع رواته غير قرثع . سمعت أبا علي القاري يقول : أردت ان اجمع مسانيد قرثع الضبي ، فإنه من زهاد التابعين ، فلم يسند تمام العشرة)[4].

وقال المزي: (روى عن سلمان الفارسي ، وعمر بن الخطاب ، وقيل بينهما رجل، وعن قيس بن أبي الجعفي، وأبي أيوب الأنصاري ، وأبي موسى الأشعري ، وأم عبد الله امرأة أبي موسى الأشعري ، قيل إنّه روى عن كل واحد من هؤلاء حديثاً واحداً)[5].

وأما يزيد بن أوس الكوفي : فالظاهر من كلام النقّاد أنّ إبراهيم النخعي تفرّد بالرّواية عنه، وقد ذكر ابنُ المديني ذلك فقال: (نظرتُ فإذا قلَّ رجل من الأئمة إلا قد حدّث عن رجلٍ، لم يَرو عنه غيرُه . فقالَ رجلٌ : يا أبا الحسن ، فإبراهيم النخعي عمَّن روى مِن المجهولين ؟ فقال : روى عن يزيد بن أوس عن علقمة ، فمن يزيد بن أوس ؟ لا نعلم أحدا روى عنه غير إبراهيم)[6].

---

(١) ابن حجر :الإصابة ، ج: ، ٥ ص: ٥٢٥ ، ترجمة ٧٢٨٦ .

(٢)ابن حجر :تقريب التهذيب ، ص: ٤٥٤ ، ترجمة ٥٥٣٣ .

(٣) ابن حبان : المجروحين ، ج: ٢ ، ص: ٢١١ ، ترجمة ٨٧٥ .

(٤) الحاكم : المستدرك على الصحيحين ،كتاب الجمعة ، ج: ١ ص: ٤١٢ ، ، ح ١٠٢٨ .

(٥)تهذيب الكمال ، ج: ٢٣ ، ص: ٥٦٢ ، ترجمة ٤٨٦٣ .

(٦)نقل ذلك المزي عنه في تهذيب الكمال ، ج: ٣٢ ، ص: ٩٠ ، ترجمة ٦٩٦٦ .

وذكره ابن حبان في الثقات[1] . وقال الذهبي في الميزان: (كوفيّ ، ما روى عنه سوى إبراهيم النخعي)[2] ، وقال في الكاشف[3]: (وُثّق) ، وقال ابن حجر: (مقبول)[4] .

خلاصة المبحث :

أ ـ اختلف المحدّثون فيما يرفع جهالة الراوي ، هل ترفع بالعدد أو لا ؟ فمنهم من اشترط العدد مطلقاً ، واختلفوا في مقداره في رفع جهالة العين والحال .

ب ـ هناك عدد من المحدثين نظروا في رفع الجهالة إلى أمور أخرى ، وكان من بينها أن يكون المحدّث الذي روى عن المجهول ممن عرف عنه من عادته أنه لا يروي إلا عن ثقة ، أو ورد عنه تصريح بذلك ، فرأوا أنّ الانتقاء مؤثر في رفع الجهالة مطلقاً (جهالة العين والحال)، وهؤلاء يقولون بأن رواية من عرف عنه بأنه لا يروي إلا عن ثقة تعدُّ تعديلاً لمن روى عنه

وهو مذهب أحمد ، وصرح بذلك طائفة من المحققين من الحنابلة ، وأصحاب الشافعي كما ذكر ابن رجب .

وإليه ذهب ابن عبد البر ، وقال به الزركشي ، وابن رُشَيد الفهري . وأطلق ابن حجر القول به في (اللسان) ، وقيّده بكونه ثقة عند من عُرِف بالانتقاء .

ووصف الماوردي الرأي القائل بأنّ رواية العدل تعد تعديلاً لمن روى عنه بأنه قول الحذّاق، ووصفه التهانوي بأنّه أعدل الأقوال .

وهو رأي جماعة من الأصوليين ، ومنهم : الجويني ، الغزالي ، ابن الحاجب ، الآمدي ، الصفي الهندي .

ج ـ ظهر من خلال الدراسة أنّ هناك جماعة من المنتقين قبل بعض الأئمة تفرّدهم ، فعدّلوا من رووا عنه ، ومنهم :

ـ مالك بن أنس : كان ابن معين وأحمد وابن الحذّاء والقاضي عياض وغيرهم يوثّقون الرجل لرواية مالك عنه .

---

(١) ابن حبان : الثقات ، ج: ٥ ، ص: ٥٤٠ ، ترجمة ٦١٢٩ .

(٢)ميزان الاعتدال ، ج: ٧ ، ص: ٢٣٥ .

(٣) الذهبي : الكاشف ، ج: ٢ ، ص: ٣٨٠ ، ترجمة ٦٢٨٣ .

(٤) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٥٩٩ ، ترجمة ٧٦٩٢ .

ـ القطان : ذكر الامام أحمد أنه يحتجّ بمن روى عنه يحيى القطان . واكتفى ابن حجر برواية القطان عن رجل في توثيقه .

ـ الزهري : اكتفى ابن معين برواية الزهري عن رجل في توثيقه ، وتبعه ابن عبد البر ، ونفى ابن حجر الجهالة عن رجل لرواية الزهري عنه .

ـ ابن عون : قبل الإمام مالك وابن معين تفرّده .

ـ ابن مهدي : قبل الذهبي تفرّده ووصف راو تفرّد عنه ابن مهدي بالعدالة لمجرّد روايته عنه، وكذا ابن حجر .

ـ شعبة : صرح الذهبي بنقاوة شيوخه في أثناء كلامه على رواة تفرّد عنهم .

ـ الشعبي : حكم ابن معين بثقة من روى عنه وسمّاه .

د ـ يلاحظ من خلال الأمثلة أنّ هناك عدداً من الموصوفين بالانتقاء لم يقبل بعض النقاد تفرّدهم، فحكموا على شيوخهم بالجهالة كابن أبي ذئب ، ويحيى بن أبي كثير ، ومنصور بن المعتمر ، وأيوب السختياني . والظاهر لي أنّ سبب ذلك هو عدم شهرتهم بالانتقاء عند من جهّل شيوخهم . فليس هم في الشهرة به كالزهري ومالك والقطان .

هـ ـ الذين لم يروا رواية المنتقي تعديلا لمن روى عنه كان لاحتمال روايته عن ضعفاء ، مما يؤثّر على الحكم على المجهولين من شيوخه .

ويجاب عن ذلك بما يأتي :

أولا : أنّه يسلّم بأنّ كثيراً ممن عُرفوا بالانتقاء رووا عن ضعفاء ، ولكن ظهر من خلال الدراسة لشيوخهم أنّ منهم من كان نادر الرواية عن الضّعفاء ، ومنهم من كان قليل الرواية عنهم . وإنّ ندرة الرواية عن ضعفاء أو قلّتها تعدّ قرينة على أنّ المحدّث يتحرّى في شيوخه ، وهو مما يوجِد الاطمئنان إلى شيوخه غير المعروفين .

ثانيا : ثبت أنّ رواية غالب المعروفين بالانتقاء عن ضعفاء كانت على أوجه لا تؤثّر على وصفهم بالانتقاء ، كأن يكون المنتقي أخذ عن شيخه قبل طروء الضعف عليه ، أو انتقى من حديثه ، أو ثبت أنّه تركه بعد أن تبيّن حاله . وأما خفاء ضعف شيوخهم عليهم فهو نادر الحدوث ، كما حصل مع مالك في شيخه ابن أبي المخارق ، والزهري في شيخه سليمان بن أرقم . ومن التحكّم أن نجعل النادر حَكَماً على الغالب .

و ـ جاء في أقوال بعض الأئمة أنّ رواية الثّقة عن غيره إذا كان مجهولاً تنفعه في رفع جهالته ، وإذا كان كذلك فإنّه يمكن القول إنّ رواية المنتقي عن غيره إذا لم يكن معروفاً تنفعه وزيادة، لأن المنتقي يحمل وصفاً زائدة على الثقة ، وهو كونه لا يروي إلا عن ثقة ، وهذا الوصف مؤثّر على من يروي عنهم ، ولذا فإن رواية الثقة عن راوٍ ليس كرواية الضعيف عنه ، وكذلك رواية من اشتُهر بالتنقيب عن الرواة والتحرّي فيهم ليس كرواية من كان لا يبالي عمّن روى . ولكن لا بدّ أن يثبت أنّ المحدّث اشتُهر عنه بأنّه ينتقي شيوخه ، إما بتصريحه ، أو بتتبّع عادته في الرواية عن شيوخه ، بحيث يكون الأغلب أنّه لا يحدّث إلا عن ثقة .

ز ـ أن الحكم بالجهالة على الراوي مع أنّ الذي روى عنه من كبار الأئمة ، وممن عُرِف عنهم أنّهم ينتقون شيوخهم يعني التوقّف في كثير من الرواة ومروياتهم ، وهو اهمال يستند إلى مجرد احتمال رواية المحدّث منهم عن ضعفاء ، مع أنّ المعروف عن المحدّثين الموصوفين بالانتقاء أنّهم كانوا يتشدّدون في السؤال عن الرواة ، ويفحصون مروياتهم ، وقد ذكر أبو داود رواة لم يحدّث عنهم غير واحد وكانت أحاديثهم مستقيمة ، فقال الآجري : (سألت أبا داود عن مالك بن أبي الرجال ؟ فقال : حديثه مستقيم ، قد نظرت فيه ، لا أعلم حدّث عنه غير الوليد بن مسلم)[1] .

ومع أنّه روى عنه غير الوليد بن مسلم كما ورد في كلام لأبي حاتم[2] ، إلا أنّ عبارة أبي داود أفادت أنّه نظر إلى حديثه مع رواية الواحد عنه فوجده مستقيماً .

وقال الآجري أيضاً : (سألت أبا داود عن عبيد الله بن عمرو بن غانم ؟ فقال : أحاديثه مستقيمة ، ما أعلم حدّث عنه غير الشّعبي ، لقيه بالأندلس)[3] .

ولذا فإنّ الغالب أنّهم ما رووا عن شيوخهم إلا وقد عرفوا أحوالهم من العدالة والضبط، وأما جهلنا لأحوال شيوخهم فلا يضرّ شيوخهم ، فما من أحد من الأئمة إلا وقد روى عمّن جهلهم غيره كما أفاد ابن المديني .

وكان ابن حجر يردّ على تجهيل أبي حاتم لبعض الرواة الذين روى عنهم البخاري بقوله : (قد عرفه البخاري) ، وكانت معرفة البخاري عند ابن حجر كافية في رفع الجهالة عن الراوي ،

---

(١) الزركشي : النكت ، ج٣ ، ص ٣٨٤ .

(٢) الجرح والتعديل ج: ٨ ص: ٢١٦ ، ترجمة ٩٦٢.

(٣) الزركشي : النكت ، ج٣ ، ص ٣٨٤ .

ومن ذلك قوله في (أسباط أبو اليسع) : (وقال أبو حاتم : مجهول . قلت : قد عرفه البخاري)[1].

وللذهبي كلمة في أثر رواية من عُرِف بالتحرّي في رفع جهالة من يروي عنه ، قال الذهبي : (وأما المجهولون من الرواة ، فإن كان الرجل من كبار التابعين ، أو أوساطهم احتُمِلَ حديثُه ، وتُلقّي بحسن الظنّ ، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ ، وإنْ كان الرجل منهم من صغار التابعين فيُتأنّى في رواية خبره ، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه ، وتحرّيه ، وعدم ذلك)[2] .

---

(١) ابن حجر : مقدمة فتح الباري ، ص: ٣٨٩ .

(٢) الذهبي ، ديوان الضّعفاء والمتروكين ، ص ٣٧٥ .

المبحث الثاني

حكم التعديل على الإبهام

المبحث الثاني:

حكم التعديل على الإبهام[1]:

صورتُه أنْ يقولَ الرّاوي العَدْل عن شيخه غير المسمّى: (حدّثني الثقة)، (حدثني من لا آتهم)[2]، (حدثني من أثق به)، ونحو ذلك.

واختلف المحدّثون والأصوليون في حكمه على النحو الآتي :

---

(١) هذا الموضوع من المسائل المشتركة بين المحدثين والأصوليين ، وللدكتور الفاضل أبو البصل ، عبد الرزاق موسى ، رسالة جيّدة بعنوان : الرواية على الإبهام والتعديل عليه عند الإمام الشافعي في الأحاديث المرفوعة ، ماجستير ، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى ، السعودية ، ١٤١٠ هـ .

وللباحثة: الصّاعدي ، أميرة بنت علي ، القواعد والمسائل الحديثيّة المختلف فيها بين المحدّثين وبعض الأصوليين ، وأثر ذلك في قبول الأحاديث أو ردّها ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠م.

(٢) تعرّض الدكتور عبد الرزاق أبو البصل في رسالته المذكورة آنفاً إلى صيغة (من لا آتهم) وذكر أنّ إطلاقات نفي التّهمة تختلف من شخص لآخر ، ومن قائل لها ومقولة فيه ، وتختلف أيضا من عصر لآخر . وذكر أمثلة من عصر الصحابة والتابعين ، وبيّن من خلالها أن مقصود الأئمة بنفي التّهمة عن الراوي الذي حدّثوا عنه ، التعديل والتوثيق غالباً لا مجرّد نفيها فقط .

ثم نقل أقوال العلماء في بيان مقصود الشافعي من نفي التّهمة ، والتي ثبت أنه قصد بها إبراهيم بن أبي يحيى ، ومال إلى قول الذهبي الذي يتضمن أنّ الشافعي قصد مجرّد نفي التهمة عن ابن أبي يحي دون إرادة توثيقه . أبو البصل ، عبد الرزاق : الرواية على الإبهام ، ج١ ، ص ٣١٧ ـ ٣٣٠ .

وقال الخليلي: (ولا يروى عن إبراهيم من يزكيه إلا الشافعي ،فإنه يقول :" الثقة في حديثه المتهم في دينه". وإنما كان يرى القدر) . الإرشاد ج: ١ ص: ٣٠٨ . ونقله الزركشي في النكت ،ج ٣،ص٤٠٠ ، والسخاوي في فتح المغيث ،ج٣ ، ص٤٠٠ .

وقال العلائي عن الشافعي : (وقد عرف من عادته أنه أراد بقوله : من لا آتهم أو حدثني الثقة في مواضع إبراهيم بن أبي يحيى) . جامع التحصيل ، ص: ٩٤ .

ويرى السيوطي أنّ قول الشافعي (أخبرني من لا أتّهم) كقوله : (أخبرني الثقة) ، ونقل عن تاج الدين السبكي أنّ لفظ (لا أتّهم) إذا وقع من الشافعي على مسألة دينية فهو والتوثيق سواء في أصل الحجّة ، وإن كان مدلول اللفظ لا يزيد على ما ذكره الذهبي . تدريب الراوي ، ج: ١ ص:٣١١ ـ ٣١٢ .

وكلام السبكي له وجاهة إذ إنّه يتكلّم عن الاحتجاج والقبول ، فقول الشافعي : (حدثني الثقة) ، يساوي قوله (حدثني من لا أتهم) من حيث أصل الاحتجاج بمن قبلت فيه عند الشافعي ، ومن المعروف أنّ الشافعي كان يحتجّ بإبراهيم بن أبي يحيى .

أولاً : عدم قبـول تعديـل المبـهم مطلقـاً، وممّن ذهـب إلى هـذا الـرأي مـن المحدّثـين: الخطيـب البغدادي[1]، وابن الصلاح[2]، وصححه النـووي[3]، وابـن كثـير[4]، والعراقـي[5]، وابـن حجر[6]. وارتضاه من الأصوليين: أبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفي ـ شـارح الرسـالة ـ وأبو نصر الصبّاغ ، والماوردي، ومحمد بن هارون الرويَاني[7].

ووجهة نظر مَن ذهب إلى هذا الرأي أنَّ إضراب المحدّث عن تسمية شيخه ريبة تُوقِـع في القلب تردداً[8]، ولجواز أنْ يُعْـرَف إذا سمّاه بخـلاف الثّقـة والأمانـة[9]، فالعلمـاء يختلفـون في أسباب الجرح والتعديل، فلذا يجب تسميته حتى تُعرف حالُه، وربّما يكون قد انفرد بتوثيقه[10].

كما أنّه لا يُقبل قياساً على الشّهادة ، فشاهد الأصل إذا شهد عليه شاهد فرع فـلا بـدَّ من تسميته للحاكم المشهود عنده ، فإذا قال شاهد الفرع : أشهدني شاهد أصل ، أشهد بعدالتـه وثقته ، أنّه يشهد بكذا ، لم يسمع ذلك وفَاقاً حتى يعيِّنـه للحـاكم ، ثـمَّ الحـاكم إنْ عَلِـمَ عدالـةَ شاهدِ الأَصل عَمِلَ بِمُوجِبِ الشّهادة ، وإنْ جَهِلَ حالَه استَزْكاه[11].

وقال الشوكاني: (اختلف أهل العلم في تعديل المُبْهَم كقولهم: "حدَّثني الثقـة" أو "حدَّثـني العدل"، فذهب جماعة إلى عدم قبوله ، ومنهم: أبو بكـر القفـال الشاشـي، والخطيـب البغـدادي، والصيرفي، والقـاضي أبـو الطيـب الطـبري، والشـيخ أبـو اسـحاق الشـيرازي، وابـن الصبـاغ، والماوردي ، والروياني ، وقال أبو حنيفة : يقبل ، والأول أرجـح ؛ لأنّـه وإن كـان عـدلاً عنـده فربَّما لو سمّاه كانَ مجروحاً عند غيره)[12].

---

(١) الخطيب : الكفاية ، ص ٩٢ ، ص ٣٧٣ .

(٢)ابن الصلاح : علوم الحديث ، ١١٠ .

(٣) التقريب بشرح السيوطي (تدريب الراوي) ، ج: ١ ص: ٣١١ .

(٤) ابن كثير ، اختصار علوم الحديث ، بشرح أحمد شاكر المسمى : الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، بيروت ، دار الكتب العلمية ط١ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م ، ص ٩١ .

(٥) العراقي : التبصرة والتذكرة ، ج ١ ، ص ٣١٤ .

(٦) ابن حجر : نزهة النظر ، تحقيق نور الدين عتر ، ص ١٠١ .

(٧) السخاوي : فتح المغيث ، ج: ١ ص: ٣١١ .

(٨) ابن الصلاح : علوم الحديث ، ص ١١٠ . والسيوطي : تدريب الراوي ج: ١ ص: ٣١١ .

(٩) الخطيب : الكفاية ، ص: ٣٧٣ .

(١٠) السخاوي : فتح المغيث ، ج: ١ ص: ٣١١ .

(١١)السخاوي : فتح المغيث ج: ١ ص: ٣١١ .

(١٢) الشوكاني : إرشاد الفحول ، ص: ١٢٤ .

ثانياً : قبول تعديل المُبْهَم مطلقاً ، كما لو عيّنه ؛ لأنّه مأمون في الحالتين ، وهذا الرأي نسبه ابنُ الصبّاغ في العدّة إلى الإمام أبي حنيفة [1] ، وذهب إليه ابن تيمية [2] .

ومَنْ ذَهَبَ إليه تمسّك بالظاهر ، ورأى أنَّ الجرح على خلاف الأصل [3].

وذكر السّخاوي أنَّ هذا على قول مَن يحتجّ بالمُرسَل مِن أجل أنَّ المُرسِل لو لم يحتجّ بالمحذوف لما حذفه ، فكأنّه عدَّله ، بل هو أولى بالقبول من المُرسَل لتصريحه فيه بالتعديل[4] .

وقال السخاوي في أثناء حديثه عن مجهول العين : (وقد قَبِل أهلُ هذا القسم مطلقاً مِن العلماء مَنْ لم يشترط في الرّاوي مزيداً على الإسلام ، وعزاه ابنُ المواق المالكي للحنفية[5]، حيث قال إنهم لم يفصلوا بين مَن روى عنه واحد وبين من روى عنه أكثر مِن واحد ، بل قبلوا رواية المجهول على الإطلاق . انتهى . وهو لازم كلّ مَن ذهب إلى أنَّ رواية العدل بمجرّدها عن الرّاوي تعديلٌ له ، بل عزا النووي في مقدمة شرح مسلم لكثيرين مِن المحقّقين الاحتجاج به)[6].

وقال التّهانوي : (إذا كان الراوي القائل : (حدّثني الثّقة) ثقةً فالذي ينبغي أن يكون مذهبُنا قبول مثل هذا التعديل في حقّ مَن هو مِن القرون الثلاثة ؛ لأنَّ المجْهول منها حجّة عندنا، فالمجهول بصيغة التعديل أولى بالقبول ، وأما في غيرها فلا) [7] .

فالظاهر تقييد ذلك بالقرون الثلاثة الأولى عند الحنفية ، وسبق مثل ذلك من كلام التهانوي في رواية العدل عمّن سمّاه .

وذهب ابن الوزير الصنعاني إلى قبول التعديل على الإبهام إذا صدر من ثقة فقال ردّاً على قول الذين لم يقبلوه : (وهذا ضعيف ، فإنَّ توثيق العدل لغيره يقتضي رجحان صدقه ، وتجويز وجود الجارح لو عُرف هذا المعدّل لا يعارض هذا الظنّ الراجح حتى يصدر عن ثقة ،

---

(١) السخاوي : فتح المغيث ج: ١ ص: ٣١١ .

(٢) المسودة ، ص ٢٣١ .

(٣) ابن حجر : نزهة النظر ، ١٠١ .

(٤) السخاوي : فتح المغيث ج: ١ ص: ٣١١ .

(٥) الظاهر من هذا النقل أنّ الحنفية يقبلون رواية المجهول ، وهناك من يرى أنّ نسبة ذلك إلى الحنفية غير دقيق ، وحتى نسبة قبول المستور إليهم غير دقيق ، وأنّ ما نسب إلى الإمام أبي حنيفة إنما هو رواية عنه على خلاف ظاهر المذهب. الصنعاني : توضيح الأفكار ، ج ٢ ، ص ١٧٩ ، تابع هامش رقم (٢) محمد محيى الدين عبد الحميد . وأيضا : محمد سعيد حوى : الراوي المجهول ، ص ٢٧٠ .

(٦) السخاوي : فتح المغيث ج: ١ ص: ٣١٧ .

(٧) التهانوي : قواعد في علوم الحديث ، ص ٢١٥ .

ولو كان التجويز يقدَح لقدَح مع تسميته ، لأنَّ التَّسمية لا تمنع من وجود جرح عند غير المعدِّل، فإنْ قالوا لَمَّا لم يُعلم حكمنا بالظاهر حتى نَعْلم ، فكذلك هنا لا فرق بينهما ، إلا أنَّ طريق البحث غير ممكنة عند الإبهام ، وقد يمكن عند التَّسمية ، فيكون الظنّ بعد البحث عن المعارض وعدم وجدانه أقوى.

وهذا الفرق ركيك ؛ لأنّا لم نتعبّد بأقوى الظنون في غير حال التعارض ، ولأن طلب المعارض في هذه الصورة لا يجب ، ولأنّ التمكّن عند البحث قد يتعذّر مع التسمية فيلزم طرح توثيق مَنِ الفرض أنّ قبوله واجب)[1] .

ثالثاً : أن هذا القول في التعديل يكفي إذا صدر من عالم مجتهد ، ويجزئ في حقِّ مَنْ يوافقه في مذهبه[2]، فإنّ الكناية صارت كالتسمية [3].

وعلّة ذلك ما نُقِلَ عن ابن الصبّاغ أنه قال : (إنَّ الشَّافعي لم يُورد ذلك احتجاجاً بالخبر على غيره ، وإنَّما ذكر لأصحابه قيام الحجَّة عنده على الحكم ، وقد عَرَفَ هو مَن روى عنه ذلك)[4].

واختاره إمام الحرمين ، ورجّحه الرافعي في شرح المسند [5]، ونسب ابنُ الصلاح اختيارَه لبعض المحققين [6] ، وبه قال العلائي [7].

إلا أنّ الحافظ ابن حجر قال: (وهذا ليس من مباحث علوم الحديث)[8]، وقال السخاوي معقّبا على قول شيخه: (لأنّ المقلّد يتبع إمامه ذكَرَ دليلَه أم لا)[9].

---

(١)الصنعاني : توضيح الأفكار ، ج٢ ، ص١٧١ .

(٢) ابن الصلاح : علوم الحديث ، ص ١١٠ .

(٣)الزركشي : النكت على مقدمة ابن الصلاح ج: ٣ ص: ٣٦٥ .

(٤)السخاوي : فتح المغيث ج: ١ ، ص: ٣١٣ . والسيوطي : تدريب الراوي ج: ١ ، ص: ٣١١ .

(٥) السيوطي : تدريب الراوي ج: ١ ص: ٣١١ .

(٦)ابن الصلاح : علوم الحديث ، ص ١١٠ .

(٧) العلائي : جامع التحصيل ، ص: ٧٤ .
وسيأتي في بحث حكم المرسل أنّ العلائي رجّح قبول مرسل مَن لا يرسل إلا عن ثقة ، ويلزم من ذلك أنْ يكون العلائي ممن قال بالرأي الخامس .

(٨)ابن حجر : نزهة النظر ، تحقيق نور الدين عتر ، ص ١٠١ .

(٩) السخاوي : فتح المغيث ج: ١ ص: ٣١٣ .

وقال الدكتور فاروق حمادة : (والقول في هذا الإبهام أو التصريح مِن الإمام المجتهد أو التوثيق لا يُلزِم أحداً حتى اتباع مذهبه ومقلّديه ، فقد أبْهَمَ الشافعيُّ عدداً ، وكان بعضٌ منهم مُتَّفَقاً على ضعفه عند أهل الحديث ، مثل: مُسلِم بن خالد الزّنجي)[1]، ولم يوثّقهم جمعٌ كبير مِن رجال الشافعيّة ، ولكن يندر وجود حكم شرعي هو أصل في باب من أبواب الفقه يقول به إمام ثم يكون عمدته الحديث المروي من طريق مَن ضُعِّف)[2] .

رابعاً : إنْ عُرِفَ مِن عادته إذا أطلق ذلك أنّه يعني به معيّناً ، وهو معروف بأنه ثقة فيقبل ، وإلا فلا [3] .

وهذا يحتاج إلى الاستقراء ، ثمّ التيقّن مِن أنّه أراد به مُعيّناً ، ولكن في آخر الأمر يصبح هذا النوع من التوثيق كغيره ممّن نصَّ على ثقة راو معيّن ، ويجري عليه ما يجري على غيره .

خامساً : انّه يكفي التعديل على الإبهام إذا صدر ممّن لا يروي إلا عن ثقة .

أ ـ وقد ذكر الخطيب هذا الرأي فقال : (وهكذا إذا قال العالم : كلُّ مَن رويتُ عنه فهو ثقة ، وإن لم اسمّه ، ثمّ روى عمّن لم يسمِّه ، فإنّه يكون مزكّياً له غير آنّا لا نعمل على تزكيته ، لجواز أنْ نَعْرِفه إذا ذَكَرَه بخلاف العدالة)[4] .

والظاهر أنّ هذا رأي الخطيب ، وقد نقله السُّيوطيُّ عنه أيضاً ولم ينسبه إلى أحد[5]، ولم أجد من نسبه إلى قائله . والظاهر مِن كلامه أنَّ التعديلَ على الإبهام مع تركه تسمية المعدَّل لا

---

(١) قال ابن معين فيه : (ثقة ، صالح الحديث)، وقال مرة : (ليس به بأس). وذكره ابن حبان في الثقات وقال : (يخطئ أحياناً). وقال الدارقطني : (ثقة) . وقال ابن عدي : (حسن الحديث ، أرجو أنه لا بأس به) ، وقال الذهبي في السير : (بعض النقاد يرقي حديث مسلم إلى درجة الحسن) . وقال ابن حجر في التقريب : (صدوق ، كثير الأوهام) .وضعفه ابن المديني ، والبخاري ، وأبو حاتم الرازي ، والنسائي. تاريخ الدوري ، ج٣ ، ص ٦٠ ، رقم ٢٢٧ . والجرح والتعديل ، ج ٨ ، ص ١٨٣ ، ترجمة ٨٠٠ . والثقات لابن حبان ،ج: ٧ ص: ٤٤٨ ، ترجمة ١٠٨٦٥ . والكامل ، ج ٦ ، ص ٣١٠ ، ترجمة ١٧٩٧ . وسير أعلام النبلاء ج: ٨ ص: ١٧٧ . تهذيب التهذيب ج: ١٠ ص: ١١٥ ، ترجمة٢٢٩ .وتقريب التهذيب ، ص: ٥٢٩ ، ترجمة ٦٦٢٥ .

ولذا فإن الإدّعاء بأنّه متّفق على ضعفه مُعارَض بأقوال من وثّقه .

(٢) فاروق حمادة : المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل ، ص ١٨٢ .

(٣) الصنعاني : توضيح الأفكار ص ١٧٢ .

(٤) الخطيب : الكفاية ، ص: ٩٢ .

(٥)السيوطي : تدريب الراوي ج: ١ ص: ٣١١ .

يتضمّن الثقة في حق غير المعدِّل . والصورة التي ذكرها الخطيب افتراضية ، أعني قول العالم : (وإن لم أسمّه) ؛ إذ أنّ الوارد في كلامهم إطلاق ذلك دون ذكر عدم التسمية .

ب ـ ولما نقل النووي قول مالك : (لو كان ثقةً لرأيته في كتبي) قال : (أما إذا قال مِثل قول مالك أو نحوه فمن أدخله في كتابه فهو عنده عدل ، أما إذا قال : "أخبرني الثقة" فانه يكفي في التعديل عند مَن يُوافق القائل في المذهب وأسباب الجرح على المُختار ، فأمّا مَن لا يوافِقه أو يُجهل حاله فلا يكفي في التعديل في حقه ؛ لأنه قد يكون فيه سبب جرح لا يراه القائلُ جارحاً ، ونحن نراه جارحاً ، فإنَّ أسباب الجرح تخفى ويختلف فيها ، وربّما لو ذكر اسمَه اطّلعنا فيه على جارحٍ)[1] .

وكلام النووي أظهر الفرق بين الألفاظ ، فمن صرّح بأنّه لا يروي إلا عن عدل فهو عدل عنده ، وأما من قال : (أخبرني الثقة) فهو ثقة عنده وعند من يوافقه في مذهبه ، وفي أسباب الجرح .

ج ـ واختار ابنُ عبد البر أنَّ التّعديل على الإبهام إذا صدر ممّن لا يروي إلا عن ثقة فإنه يُقبل ، فذكر حديثَ (مالك عن الثّقة عنده ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدّه (**أنَّ رسول الله ﷺ نَهَى عن بيع العُرْبَان)**[2] . ثم قال ابن عبد البرّ : هكذا قال يحيى عن مالك عن الثقة عنده في هذا الحديث عن عمرو بن شعيب ، وتابعه قوم منهم ابن عبد الحكم . وقال القعنبي والتّنّيسي وجماعة عن مالك أنّه بلغه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . وسواء قال : عن الثقة عنده ، أو بلغه ، لأنّه كان لا يأخذ ولا يحدّث إلا عن ثقة عنده ، وقد تكلّم النّاس في الثّقة عنده في هذا الموضع ، وأشْبه ما قيل فيه إنّه أخذه عن ابن لهيعة أو عن ابن وهب عن ابن لهيعة ؛ لأنَّ ابن لهيعة سمعه عن عمرو بن شعيب ورواه عنه ، وحدث به عن ابن لهيعة ابنُ وهب وغيرُه ، وابن لهيعة أحد العلماء إلا أنه يقال : إنّه احترقت كتبه ، فكان إذا حدّث بعد ذلك من حفظه غلِط ، وما رواه عنه ابنُ المبارك وابنُ وهب فهو عند بعضهم صحيح)[3] .

---

(١) النووي شرح صحيح مسلم ، ج ١ ، ص ١٢٠ .

(٢)موطأ مالك ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في بيع العربان ،ج: ٢ ص: ٦٠٩ ، ح ١٢٧١ .

(٣)ابن عبد البر : التمهيد ، ج: ٢٤ ص: ١٧٦ .

وقال في الاستذكار : (وقد تكلّم النّاس في الثّقة عند مالك في هذا الموضع ، واشبه ما قيل فيه إنّه ابن لهيعة ، والله أعلم ، لأنّ هذا الحديث أكثر ما يُعرف عند ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب)[1] .

د ـ وقال الزركشي : (والصواب القبول إن كان من عادته لا يروي إلا عن عدل)[2] .

الخلاصة والترجيح :

اتّضح ممّا سبق أنّ من ردّ التعديل على الإبهام كان لتجويز كون المبهم ضعيفاً عنده لخفاء ضعفه عليه ، أو عند غيره لاختلافهم في أسباب الجرح والتعديل . وهو رأي له وجاهة وقوة لمطابقته للواقع من حيث العموم .

وأما اعتراض مَن قال : (أنّه لو كان يعلم فيه جرحاً لذكره) ، فهذا صحيح ، ولكن ربما عَرَفَ غيرُه ما خَفِيَ عليه [3] .

وأمّا ما قاله ابن الوزير ـ وهو يرى قبول التعديل على الإبهام مطلقاً ـ فيردّ عليه بأنّ عدم وجوب طلب المعارض لا يجب على من يقلّده في اجتهاده ، وأما بالنسبة إلى غيره من المحدّثين فالحاجة إلى البحث عن حال المبهم موجودة لاختلافهم في أسباب الجرح والتعديل . وصورة المبهم تختلف عن صورة المعيّن من ناحية البحث عن المعارض ، فعند التسمية مع التزكية هناك حالتان : إما وجود المعارض أو عدم وجوده، فإن وجد ، نُظر في ذلك إلى الترجيح إن تعذر الجمع ، وإن لم يوجد تعيّن الأخذ بقول من زكّاه .

وأما في المبهم فطريق الكشف عن المعارض غير ممكنة .

وقد بين الصنعاني قول ابن الوزير : (ولأنّ طلب المعارض في هذه الصورة لا يجب) بقوله : (كما سلف من قبول خبر الواحد ، وكفاية الواحد في ذلك) .

---

(١)ابن عبد البر : الاستذكار ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في بيع العربان، ج: ١ ص: ٣٩ .

(٢) الزركشي :النكت على مقدمة ابن الصلاح ، ج: ٣ ص: ٣٦٥ .

(٣)فاروق حمادة : المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل ، ص ١٧٩ .

ويجاب عنه بأن خبر الواحد يقبل لحصول غلبة الظن بثقة رواته ، ولكن عند الإبهام فإنّ حصول غلبة الظنّ غير حاصلة ، إلا إذا توفرت الدلائل على ذلك كما سيأتي في إبهام من عرِف عنه أنّه لا يحدّث إلا عن ثقة .

وقال الصنعاني: (قد يقال: إنّه مع التسمية قد فتح لنا باباً إلى معرفته والبحث عنه، ومع عدمها قد أغلق باب البحث ، إلا أنّه قد يجاب بأنّه لا حاجة إلى البحث عنه بعد التزكية)[1].

وقول الصنعاني الأخير فيه نظر، لأنّ أسباب الجرح والتعديل مختلف فيها، الا ترى أن الراوي الواحد قد يقول فيه بعضهم: ثقة، ويقول فيه بعضهم: ضعيف، حسبما كشِف لهم من حاله؟

وأما الرأي القائل بقبول التعديل على الإبهام إذا صدر ممن عرِف من عادته أنّه لا يروي إلا عن ثقة، فجاء في كلامهم تقييده بكون المبهم ثقة عند قائل ذلك. حيث قال الخطيب: (فإنّه يكون مزكّياً له)، وقال النووي (فهو عنده عدل)، وقال ابن عبد البر عن الإمام مالك: (لأنّه كان لا يأخذ ولا يحدّث إلا عن ثقة عنده) .

والذي أراه أنّ مالكاً ما أخذ إلا عن ثقة إلا نادرا بشهادة كثير من المحدّثين ـ كما سبق ـ وذلك يعني أن شيوخه كانوا ثقات عند غيره، وكما قال العلائي: (ووافقه الناس على توثيق شيوخه إلا في النادر)[2].

وأما ما جاء في تعيين الثقة عند مالك في حديث (النهي عن بيع العربان). فذكر ابن عبدالبر أنّ الأشبه أن يكون أخذه عن ابن لهيعة. وقال ابن عدي بعد أن ذكر الحديث: (ويقال: إنّ مالكاً سمع هذا الحديث من ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب ولم يسمّه لضعفه ، والحديث عن ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب مشهور) [3].

فالظاهر أنّه ما أخذ هذا الحديث عن ابن لهيعة ـ إن ثبت ذلك ـ إلا وقد صحّ ذلك عنده، فيكون انتقاه من حديث ابن لهيعة ، أو كان يراه ثقة ، وإنْ كان تعبير (الثقة عنده) يدلّ على أنّه كان يراه ثقة ، وعلى الحالتين فمالك أعرف من غيره بشيوخه الذين أخذ عنهم إلا ما ندر ، والندرة لا تكون حكما على القاعدة .

---

(١)الصنعاني : توضيح الأفكار ، ج٢ ،ص١٧١ .

(٢)العلائي : جامع التحصيل ، ص: ٩٠ .

(٣)ابن عدي : الكامل ، ج: ٤ ص: ١٥٣ .

وتجويز كون المنتقي أبهم ضعيفاً ظن مرجوح لندرة روايتهم عن ضعفاء أو قلّتها يقابله ظن راجح وهو أنّ غالب روايتهم عن ثقات.

وسيأتي في بحث مراسيل الموصوفين بالانتقاء أنّ طائفة من المحدّثين المتقدمين قبلوا مراسيل من عُرف بالانتقاء ، وكان ذلك قرينة عندهم على صحة مراسيلهم ، ولذا فإنّ مَنْ قَبل مُرسَل مَن عُرف بأنّه لا يروي إلا عن ثقة لزمه قبول تعديله على الإبهام ، لأنّه في المرسَل أخفى شيخه ، وهنا زاد بأنْ نصَّ على تعديله .

قال ابن رجب: (وقول مَن قَبِلَ مراسيل من لا يرسِل إلا عن ثقة يدلّ على أنّ مذهبه أنّ الراوي إذا قال : حدّثني الثقة ، أنّه يقبل حديثه ويحتجّ به ، وإنْ لَم يُسمِّ عينَ ذلك الرجل)[1].

وهنا مسألة لا بدّ من التعرّض لها وهي : هل قول المحدّث : (**حدّثني الثقة**) يساوي قول من قال : (**جميع أشياخي ثقات**)[2] ؟

أ ـ ذهب الحافظ العراقي إلى أنّ قول المحدّث (جميع أشياخي ثقات) أعلى ؛ فإنّه إذا قال (حدّثني الثقة) فإنّه يحتمل أنه يروي عن ضعيف ـ يعني عند غيره كما فسّره السّخاوي ـ ، وإذا قال : جميع أشياخي ثقات علم أنّه لا يروي إلا عن عدل ثقة فهي أرفع بهذا الاعتبار .

ولكن السّخاوي لم يرتض ذلك ؛ لأنّ احتمال الضّعف يطرقهما معاً ، بل صورة (جميع أشياخي ثقات) تمتاز باحتمال دُهُول[3] المحدّث عن قاعدته ، أو كونه لم يسلك إلا في آخر أمره كما حصل مع ابن مهدي حيث كان يتساهل ثم تشدّد ، لكن السّخاوي استدرك بما ذكره الخطيب بأنّه يسوغ لنا إضافة تعديله له [4].

---

(١) ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج ١ ، ص ٥٥٧ .

(٢) لم أعثر على من صرح من المحدّثين بهذا اللفظ ، ولكن هناك تصريح للإمام مالك يشبهه وهو (لو كان ثقة لرايته في كتبي) .

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة أحمد بن جوّاس الحنفي: (روى عنه بقي بن مخلد وقد قال: إنّه لم يحدّث إلا عن ثقة). ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١ ص: ١٩ ، ترجمة ٢٦ .

وبقي بن مخلد بن يزيد أبو عبد الرحمن الأندلسي القرطبي الحافظ المجاهد صاحب التفسير والمسند ، ت ٢٧٦هـ . الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ١٣ ص: ٢٨٥ .

(٣) ذهل عن الشيء: تركه على عمْد، أو غفل عنه، أو نسيه لشغل. ابن منظور: لسان العرب، مادة (ذهل)، ج١١، ص٢٥٩ .

(٤)السخاوي : فتح المغيث ج: ١ ص: ٣١٢ .

فأما بحث مرتبة اللفظين في كلام العراقي فهو أراد من حيث أصل الإطلاق: فقول المحدّث (شيوخي ثقات) تفيد أنّ للمحدّث منهجاً في اختيار شيوخه وهو الانتقاء، وبالتالي فإنّ المنتقي غالباً ما يتشدد في الأخذ، بخلاف قوله (حدثني الثقة)، فقد يكون ممّن يتحرّى في الأخذ عن شيوخه، وقد يكون ممّن يروي عن كلٍّ، وهذا إذا لم تصدر العبارتان من نفس المحدّث. أما إذا صدرتا من نفس المحدّث فلا فرق بينهما في الرتبة كما هو واضح.

وأما ما ذكره السخاوي فأراد من حيث الواقع ، ولكنّ الذي ذكره السّخاوي من احتمال ذهول المحدّث عن قاعدته فهو نادر ، والسخاوي نفسه عندما سرد عددا من المحدثين لا يروون إلا عن ثقة ألحق بذلك قوله : (إلا في النادر) ، فهل نجعل النادر حكماً على القاعدة ؟!

وكذلك تأخر المحدث بالتزام الانتقاء ، لا يصح جعلها قاعدة في الحكم على شيوخ المحدّث لعدم إمكان تحديد بداية التزامه ذلك ، وإنّما ينظر إلى حال شيوخه الذين حدّث عنهم ومدى موافقة غيره من المحدّثين له .

أما ما قاله المُعلّمي: (... ونحو هذا قول المحدّث: "شيوخي كلهم ثقات" أو "شيوخ فلان كلهم ثقات" فلا يلزم من هذا أنّ كلَّ واحد منهم بحيث يستحق أنْ يقال له بمفرده على الإطلاق "هو ثقة"، وإنّما إذا ذكروا الرجل في جملة مَن أطلقوا عليهم ثقات فاللازم أنّه ثقة في الجملة، أي له حظّ من الثّقة ، وقد تقدّم في القواعد أنّهم ربّما يتجوّزون في كلمة "ثقة" فيطلقونها على مَن هو صالح في دينه وإنْ كان ضعيف الحديث أو نحو ذلك ، وهكذا قد يذكرون الرجل في جملة من أطلقوا أنهم ضعفاء ، وإنما اللازم أنّ له حظّاً ما من الضّعف ، كما تجدهم يذكرون في كتب الضعفاء كثيراً من الثّقات الذين تُكلّم فيهم أيسر كلام) [1].

فما قاله المعلّمي جيّد ، فقول المحدّث : (شيوخي ثقات) ، معناه أنّه يحتجّ بهم من حيث الجملة على تفاوت درجاتهم في التوثيق.

وهناك أيضاً قول بعض المحدثين : (**شيوخ فلان ثقات**) ، أو ما يشبهها من عبارات ، فهل تساوي تصريح المحدث (**جميع شُيُوخِي ثقات**) ؟

---

(١) المعلمي ، التنكيل ، ج ١ ، ص ٣٦٢ .

هناك من يرى أنّ الصورة الأولى أدنى من الثانية لأنّ المحدّث قد لا يستحضر كل مشايخ فلان الذين عدّهم عند إطلاق هذا القول [1] ، والله أعلم .

والذي يظهر في الصورة الأولى أنّ قول ذلك كان عن استقراء ، وهذا ما تظهره أقوال بعضهم كقول ابن معين : (شيوخ ابن أبي ذئب ثقات إلا البياضي) ، وما قالوه أيضاً في شيوخ مالك ، فجاء في بعضها استثناء بعض الضعفاء ، وكذلك قول أبي داود: (شيوخ حريز كلّهم ثقات) ، وغيرهم كما سبق ، فالظاهر لي أنهم ما قالوه إلا بعد استقراء ، ولذا فإنني أرى أنّه لا فرق بين الصّورتين ، والله أعلم .

---

(١) السليماني : إتحاف النبيل ، ج ١ ، ص ٣١٢ .

الفصل الثاني

أثر الانتقاء في تدليس المنتقي أو تدليس شيوخه

المبحث الأول: موقف المحدّثين من عنعنة الراوي المنتقي إذا دلّس.

المبحث الثاني: موقف المحدّثين من رواية المنتقي عن مدلّس.

المبحث الأول

موقف المحدثين من عَنْعَنَةِ الرّاوي المنتقي إذا دلّس

المبحث الأول

موقف المحدثين من عَنْعَنَةِ الرَّاوِي المُنْتَقِي إذا دلّس

قال السخاوي: (العَنْعَنَة: فَعْلَلَة، من عَنْعَنَ الحديثَ إذا رواه بْعنْ من غير بيان للتحديث، أو الإخبار، أو السماع)[1].

واختلف المحدّثون في حكـم العَنْعَنَـةِ هـل لهـا حكـم المنقطـع أو المتّصـل؟ وأشـهر المذاهـب قولان[2]:

الأول: أنّها تقتضي الاتصال إذا ثبت اللقاء بين المُعَنْعِن والمُعَنْعَن عنه ولو مرة واحدة ، وكان الراوي بريئاً من التدليس ، وهو مذهب ابن المديني والبخاري ومن تبعهما .

والثاني: أنها تقتضي الاتصال إذا كان لقاء الراوي ممكناً لمن عَنْعَنَ عنـه مـن حيـث السـنّ والبلـد ، وكان الراوي أيضا بريئاً من التَّدليس ، وهو قول الإمام مسلم وجماعة من العلماء .

ولكن ما هو موقـف العلمـاء مـن عَنْعَنَـةِ الـرَّاوي المدلِّـس ، فـهل ردُّوهـا بـإطلاق أو لهـم تفصيلات في حكمها ؟

---

(١)السخاوي : فتح المغيث ج: ١ ص: ١٦٣ .

(٢) العلائي : جامع التحصيل ، ص ١١٦ .

وقد تناولت بعض المؤلفات مذهب البخاري ، ومذهب مسلم في العنعنة ومنها : ابن رشيد ، محمد بـن عمـر الفـهري ، السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السـند المعنعـن ، تحقيـق : صـلاح بـن سـالم المصراتـي ، المدينـة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ ، ص ٤٣ . وقد رجّح ما نسُب إلى البخاري من اشتراط العلم بالسماع دون الاكتفاء بما يدل على اللقاء على مذهب الإمام مسلم الذي يكتفي بالمعاصرة ، ولكنه مال إلى الاكتفاء بالمعـاصرة إذا وجدت قرائن تدل على السّماع .

وأيضا : الدريس ، خالد منصور عبد الله ، موقف الإمـامين البخـاري ومسـلم مـن اشـتراط اللقيـا والسـماع في السـند المعنعن بين المتعاصيرين ، الرياض ، مكتبة الرشد ، وشركة الرياض للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م .

وأيضا : العوني ، الشريف حاتم ، إجماع المحدّثين على عدم اشتراط العلم بالسّماع في الحديث المعنعـن بـين المتعـاصرين ، مكة المكرمة ، دار عالم الفوائد ، ط١ ، ١٤٢١هـ . وعنوان الكتاب ينبئ عمّا فيه ، وقد بيّن المؤلـف في كتابـه بطـلان مـا نُسِبَ إلى الإمام البخاري من اشتراطه العلم باللقاء ، واختلاف العلماء في تحرير شرطه ، وذكـر الحجـج المؤيّـدة لرأيـه. وخلص إلى ترجيح شرط الإمام مسلم في المعنعن بعد توضيـح حقيقتـه علـى المذهـب المنسـوب للبخـاري، وأنّ حقيقـة مذهب البخاري لا يختلف عن حقيقة مذهب مسلم . وفي الجملة فالكتاب يستحق القراءة والمناقشة .

لا بدّ من الإشارة إلى أنَّ المحدثـين قسَّموا التّدليـس إلى قسـمين : الأول : تدليـس الإسـناد وذكروا له فروعاً منها تدليس التسوية ، والعطف ، والقطع ، وتدليس الصيغ .

والقسم الآخر هو: تدليس الشيوخ .

فأما حكم رواية المدلّس : فذهبت طائفةٌ إلى ردِّ خبر المدلّس ، صرَّح بالسَّماع أم لم يصـرِّح ، ودلَّس عن الثقات أم لم يدلّس .

وذهب فريقٌ آخر ممَّن قَبِل المراسيل من الأحاديث إلى القـول بقبـول روايـة المدلّـس مطلقـاً صرَّح أم لم يصرِّح .

وذهب جمهور أئمة الحديث والفقـه والأصـول إلى القـول بقبـول روايـة المدلّـس إذا صـرّح بالسماع ، أو ما يقوم مقامه على وجه غير محتمل للإيهام ، فإن أورده على ذلك قبل وإلا فلا [١].

وأما تدليس الشيوخ فعنعنته لا تضرّ ، متى ما روى عن المعروفين [٢].

والرواة المتَّهمون بالتَّدليس على قسمين [٣] :

---

(١) الشايجي ، عبد الرزاق خليفة : ضوابط قبول عنعنة المدلس ، دراسة نظرية وتطبيقية ، الكويت ، جامعة الكويت ـ مجلـس النشر العلمي ، ط ١ ، ٢٠٠٢ م ، ص ١٣٧ ـ ١٣٨ .

(٢) ابن حجر : النكت ، ص ٢٥١ . وقد بيّن ابن حجر أنّ تدليس الشيوخ قـد تكـون فيـه مفسـدة تتعلق بصحة الإسـناد وسقمه وقد بين كيف ذلك ، وقد تكون مفسدته دينية فيما إذا كان مراد المدلّس إيهام كثرة الشيوخ لما فيه من التشبيع .

(٣) الفهد ، ناصر بن حمد : منهج المتقدمين في التدليس ، السعودية ، مكتبـة أضـواء السـلف ، ط١ ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م ، ص١٥٥ فما بعدها .

وقد خصص الباحث كتابه لبحث هذه القضية وتناول فيه الأدلـة النظريـة والتطبيقيـة الـتي تؤكّـد أنّ المتقدمـين كـانوا لا يعلّون حديث المدلّس الثقة إلا في حال وجود التدليس فعلاً ، أو وجود علّة في المـتن أو الإسـناد ، وليـس فقـط بوجـود العنعنة ، وأنهم كانوا يعرفون التدليس بالاعتبار والقرائن .

الأول : من كان التّدليس غالباً عليه ، وهذا حكمه التّوقف في روايته حتى يثبت الاتصال ، وهذا ليس في الثقات الحفاظ ، بل يوجد فيمن ضعّفوا أو فيمن صفتهم الصدق كبقية بن الوليد ، والحجاج بن أرطاة ، وأبي جناب الكلبي ونحوهم [1].

الثاني : من دلّس أحياناً أو كثيراً ولكن لم يغلب على حديثه فحكم روايته الاتصال حتى يتبيّن الانقطاع أو التدليس مهما كانت الصيغة (التحديث ، أو العنعنة أو غيرها) ، وهؤلاء هم الحفاظ كقتادة والأعمش وهشيم والثوري ونحوهم [2].

ومهما يكن ، وبعيداً عن الخلاف في تعليل الحديث بمجرّد عنعنة المدلّس ، فإنّ حكم الأئمة على التدليس كان قائما على القرائن ، فليس هناك حكمٌ عامٌ يمشي على كل روايات المدلّسين ، وإنّما حسب حال المدلّس ، ورواياته ، وهذا يظهر في تقسيم العلائي وابن حجر لمراتب المدلّسين ، فمن كان نادر التدليس قُبِلَت عَنْعَنَته ولا يفتّش عن سماعه ، وأيضا مَن احتَمَلَ الأئمة تدليسَه وخرّجوا له في الصحيح وإنْ لم يصرِّح بالسَّماع ، وذلك كالزهري، وسليمان الأعمش ، وإبراهيم النخعي ، وإسماعيل بن أبي خالد ، ويحيى بن أبي كثير، والثوريّ ، وابن عيينة ، وغيرهم ، وذكر العلائي أنّ في الصحيحين وغيرهما لهؤلاء الحديث الكثير ممّا ليس فيه التصريح بالسَّماع ، وبعض الأئمة حَمَلَ ذلك على أنّ الشيخين اطّلعا على سماع الواحد لذلك الحديث الذي أخرجه بلفظ (عن) ونحوها من شيخه [3].

ولذا فإنّه لا يقتصر على ضابط التصريح بالسماع لقبول عنعنة المدلّس فإنّ هذا يترتّب عليه ردّ كثير من الأحاديث ، والمتتبع لكلام المحدثين وتصرفاتهم يجد ضوابط أخرى غير ما سبق ، لقبول عنعنة المدلّس عندهم ، مثل : (تصريح المدلّس بأنّ عنعنته عن راو معيّن تفيد السّماع) وهو كقول ابن جريج : (إذا قلتُ : "قال عطاء" فأنا سمعتُه منه وإنْ لم أقل : "سمعت") . أو كون المدلّس لا يدلّس إلا عن ثقة ، أو أن يكون المدلّس من أثبت الناس في شيخه . وأيضا : من عُرِف بالتدليس وكان له تلاميذ يميّزون حديثه ، وهذا مثل : رواية حفص بن غياث عن الأعمش ، ورواية شعبة بن

(1) وهذا ذكره العلائي في جامع التحصيل، وذكر أنه لا يحتجّ بحديثهم إلا بما صرّحوا فيه بالسّماع. جامع التحصيل، ص١١٣ .

(2) وهذا القسم ذكره العلائي في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين . جامع التحصيل ، ص ١١٣ .

(3)العلائي: جامع التحصيل، ص: ١١٣. وابن حجر: طبقات المدلسين، ص٢٢.

الحجاج عن الأعمش ، وروايته أيضا عن قتادة ، وعن هشام بن حسان ، وعن أبي إسحاق السبيعي. ورواية يحيى القطان عن الثوري ، وروايته أيضا عن علي بن المبارك الهنائي عن يحيى بن أبي كثير، وغير ذلك مما نص عليه المحدّثون [1] .

ويستنتج مما سبق ما يأتي :

أولا : أن هناك قرائن اتّبعها المحدثون في الحكم على عَنْعَنَة المدلّس .

ثانيا : أنهم ذكَرُوا مِن بين الذين قُبِلَت عَنْعَنَتُهم بعضَ مَن وُصِفَ بالانتقاء ، ولكن ليس لأنهم عُرِفُوا بأنّهم لا يحدِّثون إلا عن الثِّقات وإنّما لضابطٍ آخر كما سبق ذكره .

ولكن هل هناك مَن نصَّ على قبول عَنْعَنَة المدلّس إذا كان ممّن لا يروي إلا عن العدول ؟

هناك كلام لابن عبد البر صرَّح فيه بذلك فقال : (وأما الإرسال فكلُّ مَن عُرِفَ بالأخذ عن الضُّعفاء والمسامحة في ذلك لم يُحتجّ بما أرسله تابعياً كان أو مَن دونه ، وكلُّ من عُرِفَ أنّه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه ومرسَله مقبول) [2] .

وقال أيضاً : (والأصل في هذا الباب اعتبار حال المحدِّث فإنْ كان لا يأخذ إلا عن ثقة وهو في نفسه ثقة وَجَبَ قبول حديثه ، مُرسَله ومُسنَده ، وان كان يأخذ عن الضُّعفاء ويسامِح نفسه في ذلك وَجَبَ التوقّف عمّا أرسله حتى يسمّي مَن الذي أخبره ، وكذلك من عُرِفَ بالتّدليس المُجتَمَع عليه ، وكان مِن المسامحين في الأخذ عن كلّ أحد ، لم يُحتجّ بشيء مما رواه حتى يقول: "أخبرنا" أو "سمعت" ، هذا إذا كان عدلاً ثقةً في نفسه ، وان كان ممّن لا يروي إلا عن ثقةٍ استُغنِي عن توقيفه ، ولم يُسأل عن تدليسه ، وعلى ما ذكرته لك أكثر أئمة الحديث .

قال يعقوب بن شيبة : سألت يحيى بن معين عن التدليس فكرهه وعابه ، قلت له : فيكون المدلّس حجّة فيما روى حتى يقول : "حدثنا" أو "أخبرنا" ؟ فقال : لا يكون حجّة فيما دلّس فيه .

قال يعقوب : وسألت عليّ ابن المديني عن الرجل يدلّس ، أيكون حجّة فيما لم يقل حدثنا ؟ فقال : إذا كان الغالب عليه التدليس فلا حتى يقول : "حدثنا" .

---

(١) الخلف، عواد حسين، روايات المدلّسين في صحيح مسلم، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠م ، ص ٦٨ ـ ٧١ . وأيضا: الشايجي: ضوابط قبول عنعنة المدلس ، ص ١٥٩ ـ ٣٢٥ .

(٢)ابن عبد البر : التمهيد ، ج: ١ ص: ٣٠ .

قال علي : والناس يحتاجون في صحيح حديث سفيان إلى يحيى القطان ، يعني عليّ: أن سفيان كان يدلس ، وان القطان كان يوقفه على ما سمع وما لم يسمع)[1] .

وما عزاه ابن عبد البر لأكثر أئمة الحديث يفيد أنّه لا ينظر إلى تصريح المدلّس بالسماع إذا كان ممن لا يروي إلا عن ثقة ، واستشهد بما روي عن ابن معين وابن المديني بما يدلّ على أنّ مَن غَلَبَ عليه التَّدليس هو الذي يحتاج إلى تصريحه بالسّماع .

وما قاله ابن عبد البر وعزاه لأكثر أهل الحديث هو الذي ينبغي أن يُصَار إليه إذ أنّ احتمال التدليس عن ضعفاء ممن عرف بأنّه لا يحدّث إلا عن ثقة هو احتمال ضعيف ، والأئمة الكبار لا يغلب عليهم التدليس ، والناظر في كلام النقّاد يجد أنَّ منهم مَن قُبِلَت عَنْعَنَتُه باعتبار آخر كأَنْ يكون نادر التَّدليس ، أو لقرائن أخرى سبق ذكر بعضها[2].

وبقي هنا مسألتان لهما صلة بموضوع الانتقاء ينبغي التعرض لهما وهما :

---

(١)ابن عبد البر : التمهيد ، ج: ١ ص: ١٧.

(٢) هناك رواة ذُكِروا في المدلّسين ، وذكرهم آخرون في المرسلين ، وهذا راجع إلى من يسمّي الإرسال تدليساً ، فمثلاً : ذكر ابنُ حجر أيوبَ السختياني في أصحاب المرتبة الأولى من المدلسين ، وهؤلاء عنعنتهم لا تضر ، بينما ذكره العلائي فيمن حكم على روايتهم بالإرسال ، فذكر ابن حجر انه رأى أنسا ولم يسمع منه ، فحدث عنه بعدة أحاديث بالعنعنة ، وكذا ذكر العلائي جماعة روى عنهم أيوب بالعنعنة ولم يسمع منهم ، وهذا على قاعدة ابن حجر تدليس .
وابن حجر مع أنه فرّق بين الإرسال والتدليس في كتابه (النكت) ، إلا أنه لم يراعِ ذلك في (تعريف أهل التقديس) .
وكذلك يرى المتبع فرقاً بين صنيع ابن حجر في (التقريب) ، وبين صنيعه في (تعريف أهل التقديس) من حيث وصف المدلسين من حيث قلة التدليس وكثرته ، مع العلم أنّ تاليفه للتقريب كان متأخراً ، واستمرّ في تنقيحه إلى أواخر حياته . الإدلبي ، صلاح الدين بن أحمد ، المنتخب من كلام الحافظ ابن خزيمة في الجرح والتعديل ، بيروت ، دار البشائر الإسلامية ، ط ١ ، ١٩٩٢ م ، ص ٩ ـ ١١ .
وكذلك إبراهيم النخعي والحسن البصري ، وبيان ذلك وتفصيله في : العوني : المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس ، فقد بيّن ذلك خير بيان . وأيضا : الفهد : منهج المتقدمين في التدليس ، ص ٧٢ فما بعدها .
وطاوس بن كيسان وصفه الكرابيسي بالتدليس كما ذكر العلائي ، لأنه أخذ من عكرمة كثيرا من علم ابن عباس وكان يرسله بعد ذلك عنه ، وذكر العلائي أنه لم ير أحداً وصفه بذلك . ولذا ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى . العلائي :جامع التحصيل ، ص ١٠٧ .وابن حجر : تعريف أهل التقديس ، ص ٣٤ .
وهناك من وصف بالتدليس وهو بريء منه مثل الإمام مالك بن أنس ، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى . عواد الخلف : روايات المدلسين في صحيح مسلم ، ص ٨١ .

المسألة الأولى: وهي مَن عُرِفَ عنه أنّه إلا يدلّس إلا عن ثقة، هل تُقْبَل عنعنته؟ وهل يلزم من ذلك أنّه لا يروي إلا عن ثقة؟

ذهبَ أكثرُ المحدثين إلى أنّ مَن عُرِف من حاله أنّه لا يدلّس إلا عن ثقة أنّ حديثه مقبول سواء صرَّح بالسماع أم لم يصرِّح ، وهذا قول من ذهب إلى التفصيل في حكم رواية المدلّس ، ومن أقوالهم في ذلك :

أ ـ قال أبو بكر البزّار: (إنّ من كان لا يدلّس إلا عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولاً)[1].

ب ـ ونقل الحاكم عن الدارقطني أنّه سئل عن تدليس ابن جريج، فقال: (يُتَجَنَّب تدليسه[2] فإنّه وحش التدليس؛ لا يدلّس إلا فيما سمعه من مجروح، مثل إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة، وغيرهما، فأما ابن عيينة فإنّه يدلّس عن الثقات)[3].

ج ـ وأسند الخطيب إلى أبي الفتح الأزدي الحافظ أنه قال: (والتدليس على ضربين: فإنْ كان تدليساً عن ثقةٍ لم يُحْتَج أنْ يوقَف على شيء، وقُبِلَ منه، ومن كان يدلّس عن غير ثقة لم يقبل منه الحديث إذا أرسله حتى يقول: حدثني فلانٌ أو سمعتُ، فنحن نقبل تدليس ابن عيينة ونظرائه؛ لأنه يُحيل على مليء ثقة، ولا نقبل من الأعمَش تدليسه؛ لأنه يُحيل على غير مليء، والأعمَش إذا سألته عمّن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف[4]، وعباية بن ربعي[5]، وابن عيينة إذا وقفته قال: عن ابن جريج، ومعمر ونظرائهما، فهذا الفرق بين التدليسين)[6].

---

(1) ابن حجر : النكت ، ص ٢٤٨ .

(2) ذكر الزركشي أنّ ما ذهب إليه الدارقطني في حكمه على تدليس ابن جريج فيه تشديد . الزركشي : النكت على مقدمة ابن الصلاح ج: ٢ ص: ٧٢ .

(3)سؤالات الحاكم ، ص: ١٧٤ ، س٢٦٥ .

(4) موسى بن طريف الأسدي الكوفي : كذبه أبو بكر بن عياش ، وقال يحيى بن معين والدارقطني : ضعيف ، وقال الجوزجاني : زائغ . الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٦ ص: ٥٤٥ .

(5) قال العقيلي: (عباية بن ربعي الأسدي روى عنه موسى بن طريف، كلاهما غاليان ملحدان). العقيلي :الضعفاء ج:٣ ص: ٤١٥ ، ترجمة ١٤٥٧ . والذهبي : ميزان الإعتدال ، ج: ٤ ص: ٥٥ .

(6) الخطيب : الكفاية ، ص: ٣٦٢ .

د ـ وقال ابن حبان في مقدمة صحيحه (...اللهم إلا أنْ يكون المدلّس يعلم أنه ما دلّس قط إلا عن ثقة، فإذا كان كذلك قُبِلَت روايتُه وإن لم يبين السماع، وهذا ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة وحده، فإنه كان يدلّس ولا يدلّس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبر دلّس فيه إلا وُجِدَ ذلك الخبر بعينه قد بيّن سماعه عن ثقة مثل نفسه[1]، والحكم في قبول روايته لهذه العلة، وإن لم يبين السّماع فيها كالحكم في رواية ابن عباس إذا روى عن النبي ﷺ ما لم يسمع منه)[2].

ومثّل ابن حبان بمراسيل صغار الصحابة فإنهم لا يرسلون إلا عن صحابي ، ولذا فإنّ مراسيلهم حجّة باتّفاق ، وكذلك تدليس ابن عيينة حجّة ؛ لأنّه لا يدلّس إلا عن ثقة ، ولذا فإنّ كلّ من كانت هذه صفته فتدليسه مقبول .

ونقل الزركشي كلام ابن حبان وغيره ممّن ذكر علّة قبول تدليس ابن عيينة وبيّن أنّه لا يختصُّ ذلك بابن عيينة بل من اشترك معه في تلك العلّة فحديثه مقبول كما صرح أبو الفتح الأزدي وأبو بكر البزّار [3].

ووصف السّخاويُّ ابنَ حبان بأنّه بالغ فيما وصَفَ به ابنَ عيينة[4].

ولكن هناك مَن فهم عبارة ابن حبان في تدليس ابن عيينة أنّها لا تحتمل المبالغة فقال: (فنفي ابن حبان متعلّق بالراوي الذي لا يدلّس إلا عن كبار الحفاظ المتقنين لا ينفي وجود راوٍ يدلّس

---

(١) هكذا وردت في صحيح ابن حبان (مثل نفسه) ، وهو الصواب . ونقل العبارة الصنعاني عن ابن الوزير بلفظ: (مثل بقيّة) ، وذكر أن العبارة جاءت بنفس هذا اللفظ في شرح الزين على الألفية ، واستشكل الصنعاني أن يكون بقية بن الوليد مثالاً للثقة والحجّة ، وتعجّب من سكوت الزين على العبارة ، ثمّ رأى الصنعاني أنّ في العبارة سقطاً وأنّ أصل عبارته "وليس مثل بقيّة" أي ليس سفيان مثل بقيّة يدلّس عن الكذّابين ، ثم قال : (والله أعلم) . الصنعاني : توضيح الأفكار ، ج ١ ، ص ٣٥٢ .

فرحم الله الصنعاني إذ استشكل ذلك ، ولا يدلّ ذلك على غفلته ، بل يدلّ على فطنته ، إلا أنّ التحقيق يقتضي الرجوع إلى أصول النسخ ، وخاصة إذا ورد ما يستغرب .

(٢) صحيح ابن حبان ج: ١ ص: ١٦١ .

(٣) الزركشي : النكت على مقدمة ابن الصلاح ج: ٢ ص: ٧٢ .

(٤) السخاوي فتح المغيث ج: ١ ص: ١٨٥ .

صدوقاً أو ثقةً ليس في الطبقة العليا من العدالة ، ويشير إلى ذلك قول ابن حبان: (ولا يدلّس إلا عن ثقة متقن)، ويشير إليه أيضاً وبوضوح أكثر قوله: (قد بيّن سماعه عن ثقة مثل نفسه)، أي من ثقة في درجة سفيان بن عيينة نفسه من الوثاقة ولذلك كلّه ذكر الحافظ ابن حجر سفيان بن عيينة في المرتبة الثانية، مرتبة من تقبل عنعنتهم)[1].

وقد سبق إلى هذا الفهم سبط ابن العجَمي فقال: (سفيان بن عيينة لم يدلّس إلا عن ثقة كثقته)[2].

هـ ـ وقد ألحق الحاكمُ بابن عيينة جماعة من التابعين ، وذكر منهم أبو سفيان طلحة بن نافع[3]، وقتادة بن دعامة[4]، وغيرهما وذكر أنَّ غرضهم من الرواية الدعوة إلى الله ـ عزّ وجلّ ـ، بخلاف من جاء بعدهم فأغراضهم فيه مختلفة[5].

---

(١) العوني : المرسل الخفي ، ج ١ ، ص ٤٩٧ .

(٢) سبط ابن العجمي: التبيين لأسماء المدلسين، تعليق وتحقيق: محمد الموصلي، بيروت، مؤسسة الريان، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م ، ص ٩٤ ، ترجمة ٢٩ .

(٣) طلحة بن نافع أبو سفيان الواسطي : قال احمد فيه : (ليس به بأس) . وقال يحيى بن معين : (لا شيء) ، وقال أبو زرعة: (روى عنه الناس ، وفضّل عليه أبا الزبير ، فعاوده بعض من حضر فيه ، فقال: تريد أن أقول هو ثقة ؟ الثقة سفيان وشعبة) ،وفضل أبو حاتم أبا الزبير عليه . وقال ابن المديني : (كانوا يضعفونه في حديثه). ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج: ٤،ص: ٤٧٥ ، ترجمة ٢٠٨٦ . والذهبي : ميزان الإعتدال ،ج: ٣ ص: ٤٦٩ .

وروي عن ابن عيينة أنه قال : (حديث أبي سفيان عن جابر إنما هو صحيفة) . تهذيب التهذيب ، ج ٥ ، ص٢٧.

وقال ابن المديني :(أبو سفيان لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث) . تهذيب التهذيب ، ج٥، ص ٢٧.

وتدليس طلحة عن جابر لا يضرّ لأن الواسطة ثقة وهو سليمان اليشكري .

وهناك من ذكر أنّ طلحة قد تحمّل عن جابر أكثر من أربعة أحاديث ، وذكر الحجج على ذلك . سليم ،عمرو عبد المنعم سليم : الأجوبة الوافرة على الأسئلة الوافدة ، مصر ، دار الضياء ، ط ١ ، ٢٠٠٢ م ، ص ٤٠ ـ ٤٢ .

(٤)رجّح بعض الباحثين أنّ المقصود من وصف قتادة بالتدليس هو الارسال ودلّل على ذلك بما ليس محل ذكره هنا، عمرو عبد المنعم سليم : الأجوبة ، ص ١٧ ـ ٣٠ . وأيضا: الفهد : منهج المتقدمين في التدليس ، ص ٧٤ ـ ٨٣ .

وعقد الرامهرمزي في كتابه : (المحدث الفاصل) باباً سمّاه : (باب من تُجَوّز في الأخذ) ثم روى بإسناده عن أبي عمرو بن العلاء قال : (كان قتادة لا يُغثّ عليه شيء يروي عن كل أحد) . الرامهرمزي : المحدث الفاصل ج: ١ ص: ٤١٧ .

وروي عن الشعبي انه قال(٤) : (قتادة حاطب ليل). المزي : تهذيب الكمال : ٢٣ ،ص ٥١٠ ، ترجمة ٤٨٤٨ .

(٥) الحاكم : معرفة علوم الحديث ، ص: ١٠٤ .

وفهم العلائي من كلام الحاكم أنّه أراد أنّ جميع التابعين لا يدلّسون إلا عن ثقات، فتعقّب الحاكم، وذكر أنّ كلامه لا يتمّ إلا بعد ثبوت أنَّ مَن دلّس من التابعين لم يكن يدلّس عن ثقة، وهذا فيه عُسر فإنَّ الأعمش مِن التابعين، ودلّس عن الحسن بن عمارة وهو يعرف ضعفَه، ثم إنَّ مِن التّابعين مَن كان يرسِل عن كلّ أحدٍ كعطاء، وأبي العالية، والزُّهري، فكيف يُرسِلُون عن كلّ أحدٍ ولا يدلّسون إلا عن ثقة؟![1].

والناظر في كلام الحاكم يجد فيه خلاف ما فهمه العلائي، قال الحاكم: (فمن المدلسين من دلس عن الثقات الذين هم في الثّقة مثل المحدّث أو فوقه أو دونه، إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يقبل أخبارهم، فمنهم من التابعين: أبو سفيان طلحة بن نافع، وقتادة بن دعامة وغيرهما)[2].

و- وقال ابن السّمعاني: (التدليس من الرواة يجرى على وجهين: أحدهما أن يعرف بالتدليس ويغلب عليه ذلك، وإذا استكشف لم يُخبر باسم من يروي عنه فهذا يُسقط الاحتجاج بحديثه؛ لأنَّ التّدليس معه تزويد إبهام لما لا حقيقة له، وذلك يؤثّر في صدقه وقد قال النبي ﷺ: (**المتشبِّع بما لم يُعْطَ كلابس ثوبَي زور**)[3].

والوجه الثاني من التدليس : أنْ يطوي اسم من يروي عنه ، إلا أنه إذا استكشف عنه أخْبَرَ باسمه ، وأضاف الحديث إلى ناقله ، فهذا التّدليس لا يُسْقِط الحديثَ ، ولا يُوجِب القدح في الرّاوي، وقد كان سفيان بن عيينة يدلّس ، فإذا سُئِل عمّن حدّثه بالخبر نصَّ على اسمه ولم يكتمه ، وهذا شيء مشهور عنه ، وهو غير قادح)[4] .

ز - وقال العلائي : (وأما على القول الراجح مِن الفرق بين من عُرِف منه أنّه لا يرسِل إلا عن ثقة وغيره ، فكذلك في المدلّس ، فكلّ من عُرِف منه أنّه لا يدلّس إلا عن ثقة يُقْبَل منه ما قالَ فيه: (عن) ، ونحوه دون غيره)[5] .

---

(١) العلائي : جامع التحصيل ، ص ١٠٢ .

(٢) العلائي : جامع التحصيل ، ص ١٠٢ .

(٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب النكاح ، باب المتشبِّع بما لم يَنَل ، ج: ٥ ص: ٢٠٠١ ، ح ٤٩٢١ .

(٤) ابن السمعاني : قواطع الأدلة في الأصول ، ص: ٣٤٦ .

(٥) العلائي : جامع التحصيل ، ص ١٠١ .

فهذه نقول عن بعض العلماء ظهر خلالها أنَّ مَن لا يدلّس إلا عن ثقة تقبل عنعنته ويُحمل حديثه على الاتّصال ، ومثلوا لذلك بتدليس ابن عيينة [1] ، لأنّه عُرِف من طريقته أنّه لا يُدلّس إلا عن ثقة ، ولذا فإنَّ من اشترك معه في هذه العلة فإنَّ عنعنته محمولة على الاتصال .

وسبق في كلام ابن عبد البر أنَّ كلَّ مَن عُرِفَ عنه بأنّه لا يروي إلا عن ثقة فتدليسه مقبول عند أكثر الأئمة ، ولكن ذلك لا يجري على تدليس التسوية ، لأنّ المدلّس فيه لا يسقط شيخه وإنّما يسقط من فوقه ، وغالباً ما يكون ضعيفاً [2] ، إلا أنه لم يذكر أحد ممن ينتقي فيمن اتّهم بهذا النوع من التدليس [3] ، والله أعلم .

---

(١) ومثّل أحد الأساتذة لذلك بإسماعيل بن أبي خالد ، ونقل كلام العجلي فيه : (كان ثبتاً في الحديث ، وربما أرسل الشيء عن الشّعبي وإذا وُقّف أخبر... وكان لا يروي إلا عن ثقة) .

قال الدكتور الفاضل : (ومعلوم أنّه سمع من الشّعبي ، فإذا أرسل عنه فذلك تدليس الإسناد بلا ريب ، لكنه كما قال العجلي : لا يروي إلا عن ثقة ، وهو في هذا مثل سفيان بن عيينة ، لذلك جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلّسين) . الشايجي : ضوابط قبول عنعنة المدلّس ، ص ٢٤٦ .

وقد ذكره العلائي في المدلّسين استنادا إلى وصف النسائي له بذلك ، وذكره أيضا فيمن كان يرسل . جامع التحصيل ، ص ١٠٥ ، ص ١٤٥ .

وأما قول العجلي فيه أنه لا يروي إلا عن ثقة ، فسبق بيان ذلك في محلّه ، وأنه على الغالب ، وإلا فقد روى عن الضعفاء ، وهذا لا يشكل على كونه لا يدلّس إلا عن ثقة ، والله أعلم .

(٢) اعترض ابن حجر على شيخه العراقي في تخصيصه تدليس التسوية بالضعيف ونقل مثالاً ذكره المحدّثون في أمثلة التسوية وكان الساقط فيه شيخاً ثقة . ابن حجر : النكت ، ص ٢٤٦.

(٣) قام بعض الباحثين باستقراء الرواة الذين عرفوا بتدليس التسوية وهم : الأعمش ، والثوري ، وبقية بن الوليد ، والوليد ابن مسلم ، وإبراهيم بن عبد الله المصيصي ، وصفوان بن صالح ، ومحمد بن المصفى ، وعبد الرحمن بن زياد === === الإفريقي ، وحسين الأشقر ، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي ، ويونس بن عبيد البصري ، وعبد المجيد بن أبي روّاد المكي ، ومبارك ابن فضالة ، ومروان بن معاوية الفزاري ، ومصعب بن سعيد أبو خيثمة المصيصي ، وهشيم بن بشير ، ومحمد بن عيسى بن القاسم بن سميع الدمشقي ، وسنيد بن داود . انتهى . الدميني ، مسفر بن غرم الله : التدليس ، حقيقته وأقسامه وأحكامه ومراتبه والموصوفون به ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م ، ص ٦٠ . والجزائري ، صالح بن سعيد ، التدليس وأحكامه وآثاره النقدية ، بيروت ، دار ابن حزم ، ط١ ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م ، ص ٥٧ . والفهد : منهج المتقدمين في التدليس ، ص ٢٨ ـ ٢٩ .

أما من لا يدلّس إلا عن ثقة فلا يلزم منه أنّه لا يروي إلا عن ثقة فـلا علاقـة بـين الانتقـاء وبين والتدليس عن الثقات . ووجه ذلك قول من قال : من أسند فقد أحـالك ، ومـن أرسـل فقـد كفاك ، وهو قول له قوته إذ أنّه قد يغترّ بروايته فيظنّ أنه حـدّث عـن ثقـة ، فـالورع يقتضـي أنْ لا يسقِط الضَّعيف ، وأما في حال إظهار الشيخ فعهدته تبرأ [1] .

والذي يقال هنا إنَّ سفيان بن عيينة وقد ذكروه أنه لا يدلّس إلا عـن ثقـة تبيَّـن مـن خـلال استقراء شيوخه أنّه حدّث عن عدد لا بأس به مـن الضُّعفـاء ، ممـا يرجّـح أن لا علاقـة دائمـاً بـين التدليس عن الثقات والانتقاء والله أعلم .

المسألة الثانية : وهي هل يلزم مِن وَصْف الراوي بالتدليس أنه يروي عن كلّ أحد؟

لا بدّ للإجابة عن السؤال أن نعلم أنّ هناك أسباباً دفعت بعـض المحدثـين للتدليـس ، ومـن هذه الأسباب :

ضعف شيخ المدلّس، الرغبة في علو الإسناد، استصغار الشـيخ الـذي سمـع منـه الحديـث، إيهام كثرة الشيوخ، تحسين الحديث، قصد الاختبار في معرفة الرجال، إلى غير ذلك من الأسباب[2].

ولذا ليس بالضرورة أن يكون التدليس لضعف شيخ المدلّس .

قال أحدُ الباحثين : (وقد عُدَّ الزهري مـن المدلّسين ، والمدلّسـون في الغـالب لا ينتقـون ، ويروون عن كلّ أحد كما قال ابن حبان في المجروحين في الجنس الثالث من أحاديث الثقات الـتي لا يجوز الاحتجاج بها) [3] .

وعند الرجوع إلى عبارة ابن حبان نجده قال : (الثّقات المدلّسـون الذيـن كـانوا يدلّسـون في الأخبار مثل قتادة ، ويحيى بن أبي كثير ، والأعمش ، وأبو إسحاق ، وابن جريج ، وابـن إسـحاق، والثوري ، وهُشيم ، ومن أشبههم ممّن يكثر عددهم من الأئمة المرضيين ، وأهـل الـورع في الديـن. كانوا يكتبون عن الكلّ ، ويروون عمّن سمعوا منه ، فربّما دلّسوا عن الشّيخ بعد سماعهم عنه عن

---

(1) مصطفى بن إسماعيل : إتحاف النبيل ، ج ٢ ، ص ٩٨ .

(2) هناك بواعث أخرى للتدليس وقد ذكر الخطيب البغدادي بعضها . الخطيب : الكفاية ، ٣٦٥ .

وجمع بعض الباحثين جملة منها بلغت ثلاث عشرة . صالح الجزائري : التدليس ، ص ٨٩ ـ ٩٦ .

(3) مصطفى بن إسماعيل : إتحاف النبيل ، ج ٢ ، ص ١٢١ .

أقوام ضعفاء لا يجوز الاحتجاج بأخبارهم ، فما لم يقُل المدلّس ـ وإن كان ثقة ـ: حدّثني أو سمعتُ، فلا يجوز الاحتجاج بخبره) [1] .

فابن حبان ذكر أسماء بعض المدلسين وذكر أنهم يروون عن كلّ أحد ، فلم يذكر الزهري فيهم ، ثم لم يصرّح أنّ كلّ مدلّس يروي عن كلّ أحد في الغالب .

وصحيح أنّ غالب من يدلّس قد يكون لضعف شيخه ، ولكن لا يلزم منه أنه يروي عن كلّ أحد .

ثمّ إنّ الزهري قبل الأئمة قوله (عن) كما قال العلائي[2]، وسبط ابن العجمي[3]، وذكره في المرتبة الثانية[4]، ولكن ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة[5]، وما ذكره العلائي أرجح، فقد قال الذهبي: (كان يدلّس في النادر)[6]، ولأن الأئمة لم يعلّوا حديثاً بسبب تدليسه، ولم يترددوا في قبول حديثه، بخلاف مراسيله، هذا بالإضافة إلى أنّه مكثر، وقد ذكر العلائي وابن حجر في المرتبة الثانية: أن يكون الراوي ممن احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى، وهو ما ينطبق على الزهري[7].

---

(١) ابن حبان : المجروحين ، ج ١ ، ص ٩٢ .

(٢) العلائي : جامع التحصيل ، ص ١٠٩ .

(٣) سبط ابن العجمي : التبيين لأسماء المدلّسين ، ص ١٨١ .

(٤) العلائي : جامع التحصيل ، ص ١١٣ .

(٥)ابن حجر : تعريف أهل التقديس ، ص ٧٠ .

(٦)الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج ٦ ، ص ٣٣٦ .

(٧)عواد الخلف ، روايات المدلسين في صحيح مسلم ، ص ٩٢ . نعمان ، سلمان صالح ، الرواة المدلّسون الذين خالف فيهم الحافظ ابن حجر العلائي ، مجلة الحكمة ، العدد العاشر ، ١٤١٧ هـ ، ص ١٩١ .

وأما ما نقله ابن حجر عن الشافعي والدارقطني من أنهما وصفاه بالتدليس : فإما أن يكونا أرادا الإرسال لا التدليس بمعناه الاصطلاحي عند المتأخرين ، أو أنهما أرادا مُطْلَق الوصف بالتَّدليس بمعنى أنَّه وقع منه أحيانا ، وهو لا يؤثِّر [1] .

ومما يلاحظ على كلام ابن حبان أنَّه نصّ على أنَّه لا يقبل من المدلِّس إلا التَّصريح بالسَّماع وإلا لا يحتجّ بما دلّس ، مع أنّ الثوري ويحيى بن أبي كثير ممن نصّ العلائي وابن حجر على أنّ الأئمة احتملوا تدليسهم وخرّجوا لهم في الصحيح [2] ، والله ـ تعالى ـ أعلم .

---

(١) الفهد : منهج المتقدمين في التدليس ، ص ٨٥ .

(٢)العلائي : جامع التحصيل ، ص ١١٣ . وابن حجر : تعريف أهل التقديس ، ص ٥٠ ، ص ٥٧ .

وسبق أنّ يحيى بن أبي كثير وصفه أبو حاتم الرازي بأنّه إمام لا يحدّث إلا عن ثقة . ويحيى ذكره العلائي في المدلّسين فقال عنه : (معروف بالتدليس ، ذكره النسائي وغيره) . وذكره أيضا في المرسلين ، فقال : (تقدّم أنّه كثير التدليس ، وهو مكثر من الإرسال أيضا) . جامع التحصيل ، ص ١١١ ، ص٢٩٩ . وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية تعريف أهل التقديس (ص٣٦) ، وعدّه من صغار التابعين ، وقال ما قاله العلائي ، وكذلك في التقريب ، ص ٥٩٦ ، ترجمة ٧٦٣٢

المبحث الثاني

موقف المحدثين من رواية المُنْتَقِي عن مدلّس

المبحث الثاني

موقف المحدثين من رواية المُنْتَقِي عن مدلّس

سبقَ ذِكْر بعض القرائن أو الضوابط التي احتَمَل المحدِّثون مِن أجلـها رواية بعـض مَـن وُصِفَ بالتَّدليس، وكان من بينها ما اتّجه فيه النّظر إلى مَـن روى عـن المدلّـس، وخصُّوا ذلـك بعضَ المحدثين الذين توفّرت فيهم بعضُ المزايا التي ترفع احتمال عدم سماع شيوخهم المدلّسـين ممن رَوَوْا عنه.

والنّاظر في تلك الضوابط يجدها لا تُفَرِّق بين من عُرِفَ بأنّه لا يروي إلا عـن ثقـة وبـين غيره، ولكن كان مِن بينها ما يتعلّق ببعض المُنْتَقِين الذيـن عُـرِفَ عنـهم تتبّـع سماعـات الـرواة وتشديدهم في أمْرِ التَّدليس، ولذا سأقتصر هنا على هذا.

فمن المحدِّثين الذين كانت روايتهم عن مدلّس سبباً في قبول عَنْعَنَتِه شـعبة بـن الحجـاج وهو من أشهرهم وأشدّهم موقفاً من التدليس، وقد عقد ابن أبي حاتم باباً سمّاه (باب مـا ذكـر من شِدَّة قول شعبة في التَّدليس وكراهيته له)، ثم أسْنَدَ إلى عبد الرحمن بن مهدي قال: (سمعتُ شعبة أو حدَّثني رجلٌ عن شعبة أنّه قال: كلُّ شيءٍ حدَّثتكم به فذلك الرَّجل حدَّثني به أنّه سمعه مِن فلان إلا شيئاً أبيِّنه لكم). ثم قال ابن أبـي حـاتم : (فذكرتـه لأبـي قـال : يعـني أنّـه كـان لا يدلّس)[1].

وأسند أيضا ـ في موضع آخر ـ إلى يحيى القطان قال : (كلّ شيء يحدّث بـه شـعبة عـن رجلٍ فلا تحتاج أن تقول عن ذاك الرجل انه سمع فلانا ، قد كفاك أمره)[2].

وروي عن شـعبة أنـه قـال : (كفيتكـم تدليـس ثلاثـة ، الأعمـش ، وأبـي إسـحاق ، وقتادة)[3].

قال ابن حجر: (فهذه قاعدة جيِّدة في أحاديث هؤلاء الثّلاثة أنها إذا جاءت مـن طريـق شعبة دلّت على السّماع ولو كانت مُعَنْعَنَة)[4] .

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ١ ص: ١٧٣ .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ١ ص: ١٦٢ .

(٣) رواه البيهقي : معرفة السنن والآثار ، ج ١ ، ص .

(٤) ابن حجر : تعريف أهل التقديس ، ص ٥٨ .

وقال في موضع آخر : (وكان شعبة لا يأخذ عن شيوخه ما دلّسوا فيه ، ولا ما لُقّنوا)[1].

فدلّت هذه النصوص على قبول عَنْعَنَة مَن روى عنه شعبةُ من المدلّسين .

وكان من منهج البخاري ـ رحمه الله ـ في تخريج أحاديث المدلّسين أنّه يرويها من طريق تلاميذٍ عُرفوا بتمييز حديث شيوخهم ، وعدم الرّواية عنهم إلا ما سمعوه ولم يدلّسوا فيه ، وأمثلة ذلك ما يأتي :

أ ـ قال البخاري : (حدثنا قتيبةُ بن سعيد حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قالَ : قالَ رسولُ الله ﷺ : (**إنّ لله مَلائِكَةً يَطُوفُونَ في الطُّرُقِ** ... الخ الحديث) . ثم قال البخاري : (رواه شعبة عن الأعمش ولم يرفعه ... الخ) [2].

قال ابن حجر معلّقاً : (لم أره من حديث الأعمش إلا بالعَنْعَنَةِ ، لكن اعتمد البخاريُّ على وَصْله لكون شعبة رواه عن الأعمَش كما سأذكره فإنَّ شعبةَ كان لا يحدِّث عن شيوخه المنسوبين للتدليس إلا بما تحقّق أنّهم سمعوه) [3].

ب ـ وروى البخاريُّ أيضاً: (حدثنا آدمُ حدثنا شيبانُ حدثنا قتادةُ عن أنسِ بن مالك قال النبيﷺ: (**لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ : هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ** ... الخ الحديث) . ثم قال البخاري : (رواهُ شُعْبَةُ عنْ قَتَادَةَ) [4] .

قال ابن حجر : (قوله : "رواه شعبة عن قتادة" وصل روايته في تفسير(ق) ، وأشار بذلك إلى أنّ الرواية الموصولة عن أنس بالعنعنة ، لكن شعبة ما كان يأخذ عن شيوخه الذين ذكر عنهم التدليس إلا ما صَرَّحُوا فيه بالتّحديث) [5] .

وأيضا يحيى بن سعيد القطّان ، فنصَّ بعضُ المحدّثين على قبول عَنْعَنَة بعض المدلّسين ممّن روى عنهم يحيى القطان .

فقال عليُّ بن المديني : (والنّاسُ يحتاجون في صحيحِ حديثِ سفيان إلى يحيى القطّان).

---

(١)ابن حجر : التلخيص الحبير ج: ٢ ص: ١٩٧ .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الدعوات ، باب فضل ذكر الله عز وجل ، ج: ٥ ص: ٢٣٥٣ ، ح٦٠٤٥ .

(٣) ابن حجر : فتح الباري ج: ١١ ص: ٢١١ .

(٤) صحيح البخاري ، كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بعزة الله وصفاته ، ج: ٦ ص: ٢٤٥٣ ، ح ٦٢٨٤.

(٥) ابن حجر : فتح الباري ج: ١١ ص: ٥٤٦ .

قالَ ابنُ عبد البر: يعني عليّ أنَّ سفيان كان يدلّس ، وأنَّ القطّان كان يُوقفه على ما سمع وما لم يسمع)[1].

وأسند الخطيبُ إلى يحيى القطان أنه قال : (لم أكن أهتمّ لسفيان أنْ يقولَ لمن فوقه: قال: سمعتُ فلانا ، ولكن كان يهمّني أنْ يقول هو : سمعتُ فلاناً ، وحدثني فلانٌ)[2].

وأيضا رواية يحيى القطّان عن زهير عن أبي إسحاق السّبيعي ، فنقل ابن حجر عن الإسماعيلي أنّه قال : (والقطّان لا يرضى أنْ يأخذَ عن زهير ما ليس بسماعٍ لأبي إسحاق) ، ثمَّ قالَ ابنُ حجر : (وكأنّه عُرِفَ ذلك بالاستقراء مِن صنيع القطّان أو بالتّصريح من قوله)[3] .

وفي أثناء شرح ابن حجر لحديث رواه البخاري من طريق زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي عن عروة بن المغيرة عن أبيه قال : (**كنتُ مع النّبي ﷺ في سَفَرٍ فاهويت لأنْزَع خفّيه** ... الخ الحديث)[4].

قال ابن حجر : (وزكريّا مدلّس ، ولم أره من حديثه إلا بالعَنْعَنَة ، لكن أخرجه أحمد عن يحيى القطان عن زكريّا ، والقطّان لا يَحْمِل مِن حديث شيوخه المدلّسين إلا ما كان مَسْموعاً لهم ، صرَّح بذلك الإسماعيليُّ)[5] .

فظهر أنَّ يحيى القطان يشبه شعبة في الأخذ من المدلّسين ، وهو الذي تعلّم من شعبة وأخذ طريقته ولازمه مدّة طويلة ، وهناك أمثلة كثيرة تدلّ على تتبعه سماعات شيوخه :

فمنها ما رواه ابن المديني عنه أنه قال : (كنّا كتبنا عن مبارك [6] في ذلك الزمان ، قال يحيى : ولم أقبل منه إلا شيئاً يقول فيه "حدّثنا")[7].

---

(١)ابن عبد البر: التمهيد ، ج: ١ ص: ١٨ .

(٢)الخطيب : الكفاية ، ص: ٣٦٣ .

(٣)ابن حجر : فتح الباري ج: ١ ص: ٢٥٨ .

(٤)صحيح البخاري ، كتاب الوضوء ، باب إذا أدخل رجليه وهما طاهرتان ، ج: ١ ص: ٨٥ ، ح ٢٠٣ .

(٥)ابن حجر : فتح الباري ج: ١ ص: ٣٠٩ .

(٦) هو: (مبارك بن فَضَالة ، بفتح الفاء وتخفيف المعجمة ، أبو فَضَالة البصري ، صدوق يدلّس ويسوّي ، من السادسة، مات سنة ست وستين على الصحيح) . ابن حجر : التقريب ، ص ٥١٩ ، ترجمة ٦٤٦٤ .

وقال الآجرّي : (وسمعت أبا داود يقول : : كان مبارك بن فضالة شديد التدليس . سمعت أبا داود يقول : إذا قال مبارك : "حدثنا" فهو ثبت ، وكان مبارك يدلّس) ، سؤالات الآجرّي ، ص ٢٨١ ، رقم ٣٩٦.

(٧) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٨ .

وأسند العقيلي[1] إلى يحيى القطان عن الحسن بن ذكوان[2] عن الحسن عن عبد الله بن مغفل قال: (**نَهَى رسول الله ﷺ عن البَولِ في المُغْتَسَلِ**)[3]. (قال يحيى: قيل له[4]: أسمعته من الحسن؟ قال: لا)، ثم قال العقيلي: (ولعلَّ حسن بن ذكوان أخذه عن أشعث الحداني).

قال ابن حجر: (يعني فدلَّسه)[5].

فهذا يدلُّ على تتبُّع القطَّان لِمَا سمعه المدلِّس مما لم يسمعه .

وقال عليُّ بن المدينيِّ عن يحيى بن سعيد : (كان حُمَيْد الطُّويل[6] إذا ذهبت توقفه على بعض حديث أنس يشكُّ فيه)[7] .

وقال القطَّان عن سليمان التَّيمي[8]: (وما روى عن الحسن وابن سيرين فهو صالح إذا قال : "سمعت" أو "قلت")[9] .

وقال أيضاً : (كان ابن جريج[10] صدوقاً ، فإذا قال: "حدّثني" فهو سماع، وإذا قال : "أنبانا" أو "أخبرني" فهو قراءة ، وإذا قال : "قال" فهو شبه الريح)[11] .

---

(١) العقيلي : الضعفاء ، ج ١ ، ص ٢٩ .

(٢) هو : (الحسن بن ذكوان أبو سلمة البصري ، صدوق يخطئ ، ورمي بالقدر ، وكان يدلِّس ، من السادسة). ابن حجر : التقريب ، ص ١٦١ ، ترجمة ١٢٤٠ .

(٣) رواه الترمذي من طريق معمر عن أشعث بن عبد الله عن الحسن عن عبد الله بن مغفل مرفوعا) . ثم قال الترمذي: (هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث أشعث بن عبد الله) . سنن الترمذي ، كتاب أبواب الطهارة ، باب ما جاء في كراهية البول في المغتسل ، ج: ١ ص: ٣٣ ، ح ٢١ .

(٤) يعني : قيل للحسن بن ذكوان .

(٥)ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٢ ص: ٢٤١ ، ترجمة ٥٠٣ .

(٦) هو : (حميد بن أبي حميد الطويل ، أبو عبيدة البصري ، اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال، ثقة، مدلِّس ، وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين ويقال ثلاث وأربعين وهو قائم يصلي، وله خمس وسبعون) . ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ١٨١ ، ترجمة١٥٤٤.

(٧) ابن حجر : هدي الساري ، ص ٣٩٩ .

(٨) هو : (سليمان بن طرخان التَّيمي البصري ، نزل في التَّيم فنسب إليهم ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وأربعين وهو ابن سبع وتسعين) . ابن حجر : التقريب ، ص ٢٥٢ ، ترجمة ٢٥٧٥ .

(٩) البخاري : التاريخ الكبير ، ج ١ ، ص ٢٠ ، ترجمة ١٨٢٨ .

(١٠) هو : (عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكّي ، ثقة ، فقيه ، فاضل ، وكان يدلِّس ويرسل ، من السّادسة ، مات سنة خمسين أو بعدها ، وقد جاوز السّبعين ، وقيل : جاز المائة ولم يثبت) . ابن حجر : التقريب، ص ٣٦٣ ، ترجمة ٤١٩٣ .

(١١) الذهبي : السير ، ج ٦ ، ص ٣٣٠ .

فهذه أمثلة على تدقيق القطّان على سماع المدلّس ، مما يدلُ على أنّه لا يروي عنـهم إلا ما سمعوه ، والله أعلم .

وممّن عُرِفَ عنه تشدده في أمر التدليس ابن المبارك ، فروي عنه أنه كان يقول (لأَنْ نخرَّ من السَّماء أحبّ إليّ من أنْ نُدلّس حديثاً)[1] .

وقال عبدان : (ذُكِرَ لعبد الله بن المبارك رجلٌ ممّن كانَ يدلّــس فقــال فيـه قـولاً شـديداً وانشد فيه : دلّس للنّاس أحاديثه والله لا يقبل تدليساً)[2] .

والظاهر أنّ من كان موقفه كذلك من التدليـس فإنّـه لا يقبـل إلا مـا تـأكد مـن سمـاع المدلّس له[3]، ولكن لم أجد من نصّ على قبول عنعنة المدلّس إذا روى عنه ابن المبارك .

ومما يدلّ على تتبعه أحاديث المدلّســين قولـه : (كـان الحجّـاج[4] يدلّـس فكـان يحدّثنـا بالحديث عن عمرو بن شعيب مما يحدثه العَرْزمِيُّ ، والعَرْزَميُّ متروك)[5] .

وكان ابن المبارك عندما سئل عن سبب تركه لإبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي قال: (كان مجاهراً بالقدر ، وكان اسم القدر يغلب عليه ، وكـان صـاحب تدليـس)[6]. وهـذا يـدلّ علـى مذهبه في التدليس ، وتشدده فيه .

---

(١) الخطيب : الكفاية ،ص ٣٥٦ .

ورواه ابن عساكر بلفظ : (لأن يخرّ من السماء أحبّ إلى الله من أن يدلّس حديثاً) . ابن عساكر: تاريخ دمشـق ، ج ٣٢ ، ص ٤٤٣ ، ترجمة ٣٥٥٥ .

(٢) ابن عساكر: تاريخ دمشق ، ج ٣٢ ، ص ٤٤٣ ، ترجمة ٣٥٥٥ .

(٣) روى ابن المبارك عن بعض من عرف بالتدليس ، ومنهم مبارك بن فضالة البصري ، وحجاج بن ارطاة الكوفي .

(٤) هو: (حجاج بن أرطاة، بفتح الهمزة، ابن ثور بن هبيرة النَّخعي، أبو أرطاة الكوفي، القاضي، أحد الفقهاء، صدوق، كثير الخطأ والتدليس ، من السابعة ، مات سنة خمس وأربعين) . تقريب التهذيب ، ص: ١٥٢ ، ترجمة ١١١٩ .

(٥) الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٧ ص: ٧٠ .

(٦) العقيلي : الضعفاء الكبير ، ج١ ، ص ٦٢ ، ترجمة ٥٩ .

الفصل الثالث

أثر الانتقاء في إرسال المحدّثين المعروفين بالانتقاء

المبحث الأول: حكم المرسل عند المحدّثين.

المبحث الثاني: موقف المحدّثين من مراسيل الموصوفين بالانتقاء.

المبحث الأول

حكم المرسل عند المحدّثين

المبحث الأول

حكم المرسل عند المحدّثين

اختلف المحدثون في حكم المرسل، وذلك راجع لحقيقة عندهم وقد فصل العلائي في ذكر آراء المحدثين وغيرهم في تعريف المرسل[1]، ويترتب على الاختلاف في تعريفه، الاختلاف في محل الخلاف بين العلماء عند الكلام في حكم المرسل[2] وانقسمت آراء المحدثين في حكم المرسل إلى ثلاثة

الأول: قبول مرسل التابعي

ونسبة أبو داود إلى بعض المحدثين مثل الثوري ومالك، والأوزاعي[3]

واختلفت الرواية عن أحمد فحكى النووي وابن القيم وابن كثير وغيرهم أنه يحتج به وذكر السخاوي أن من لم يذكره في فريق من يحتج به رأى ما نقله عنه أبو داود في رسالته إلى أهل مكه أقوى مع ملاحظة صنيعه في العلل، وأما كونه يعمل بالضعيف ومنه المرسل فذاك إذ لم يجد في الباب غيره[4] وسيأتي كلام لابن رجب أن مذهب أحمد في المرسل قائم على التفصيل.

الثاني: رد الرسل مطلقا ما عدا مرسل الصحابي

وإليه ذهب جماهير المحدثين، وذكر الخطيب أنه لا يجب العمل بالمرسل عند أكثر الأئمة من حفاظ الحديث ونقاد الأثر [5]

الثالث : التفصيل في حكم المرسل:

من المحدثين من سلك في قبول المرسل مسلكا تفصيليا ، فلم يقل برده مطلقا ، كما لم يقبله مطلقا ، بل فرقوا بين من كان من عادته أنه لا يرسل إلا عن ثقة فيقبل ، وبين من عرف عنه أنه كان يرسل عن كل أحد فيرد .

---

(١) العلائي: جامع التحصيل، ص ٢٥-٣٠.

(٢) الصغير: الحديث المرسل، ج١، ص٢٠٣.

(٣) أبو داود: رسال أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه، تحقيق عبد الفتاح أبو غده حلب، مكتب المطبوعات الإسلاميتن ط١، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م، ص ٣٢

(٤) السخاوي: فتح المغيب، ج١، ص١٤٠

(٥) الخطيب، الكفاية، ص ٣٨٧.

وتظهر علاقة هذا الموضوع بالانتقاء بأنّ مَن قَبل مرسَل من لا يرسِل إلا عن ثقة ما قبله إلا لأنّ جميع شيوخ المرسِل ثقات ، والتأكد فعلاً أنّه لا يرسل إلا عن الثقات ، وسيأتي التمثيل على ذلك في المبحث الآتي .

ولذا فرّق العلائي بين رأي الذين ذهبوا إلى أنّ المرسَل يُقبَل مطلقاً إلا أنْ يكون المرسِل عُرِفَ بالإرسال عن غير الثّقات ، وبين قول مَن قال إنّه لا يُقبَل إلا مرسَل مَن لا يرسِل إلا عن ثقة ، لأنّ القول الأول يقبل المرسَل ما لم يُعْرف الرّاوي بالإرسال عن غير الثقات ، بينما يتوقّف هذا القول على أنّ قبول المرسَل لا يتمّ حتى يُعلم أنّ الراوي لا يرسل إلا عن ثقة[1].

وسيأتي أيضا أنّ بعضهم كان يتوقّف في قبول مرسلات مَن هذه صفته إذا تبيّن أنّهم روَوْا عن أحد الضعفاء لاحتمال أنّه أرسل عنهم ، وإنْ لم يثبت ذلك [2] .

ونصَّ ابنُ حجر على أنّ مَن قَبِل المرسَل إنّما حيث يصحُّ باقي الإسناد ، وإنْ وُجِدَت فيه علّة أخرى لا يُقبل [3] ، بمعنى أنّه لا يوجد فيه إلا علّة الإرسال ، وهذا يجري على كلّ مَن قَبِل المُرسَل على اختلاف أوْجُه قبولهم له .

أما عن القائلين بهذا التفصيل :

فقد أشار الخطيب إلى هذا الرأي فقال : (ومنهم من يقبل مراسيل من عُرِفَ منه النظر في أحوال شيوخه والتحري في الرواية عنهم دون من لم يُعرف بذلك)[4] . ثم ذكر أقوال بعض العلماء في ردّ مراسيل بعض من روى عن ضعفاء ،ومنهم القطان والشافعي ، وأحمد .

وذكر العلائي أنّه اختيار جماعةٍ كثيرين من أئمة الجرح والتعديل كيحيى بن سعيد القطان وعلي بن المديني وغيرهما[5] .

---

(١)العلائي : جامع التحصيل ، ص ٣٨ .

(٢) الصغيّر : الحديث المرسل ، ج٢ ، ص ٤١٨ .

(٣) ابن حجر : النكت ، ص٢١٦ .

(٤)الخطيب : الكفاية ، ص: ٣٨٦ .

(٥)العلائي: جامع التحصيل ، ص ٣٧.

ونقل القاضي عياض عن ابن عبد البر[1] والباجيّ [2] أنّهما قـالا : (ولا خـلاف أنّـه لا يجوز العمل به إذا كان مرسِلُه غير متحرِّز ، يرسِل عن غير الثّقات) .

وذكر ابن حجر أنّ في صحة نقل الاتفاق من الباجي فيه نظر لكنّ قبول مثل ذلـك عـن جمهورهم مشهور[3] .

وقال ابنُ عبد البرِّ وهو يتحدَّث عن الاحتجاج بالمرسَل : (والأصل في هذا الباب اعتبار حال المحدث ، فإنْ كانَ لا يأخذ إلا عن ثقةٍ وهو في نفسه ثقة ، وَجَبَ قَبـول حديثِـهِ ، مرسَلِهِ ، ومسنَدِهِ ، وإنْ كان يأخذ عن الضعفاء ويسامِح نفسَه في ذلك ، وجب التوقُّف عما أرسله حتـى يسمِّي مَن الذي أخبره)[4] .

وهذا الذي قاله ابن عبد البر عزاه لأكثر أئمة الحديث .

ولكنَّ الحافظَ ابن حجر ذكر أنّه إذا عُرِف مِن عادة التابعي أنّه لا يرسِل إلا عن ثقة فـإنَّ جمهور المحدِّثين ذهبوا إلى التوقّف فيه لبقاء الاحتمال ـ يعني احتمال أن يكون المحذوف ضعيفاً ـ ، وأنّ هذا أحد قولي أحمد [5] ، ومع هذا الذي نقله ابن حجر عن الجمهور إلا أنّه ذهب في النكت إلى أن هذا القول يحصل به الجمع بين أدلة القبول وبين أدلة الرد ، وكأنّه يميل إليه[6].

وذهب العلائي أيضاً إلى القول بالتفصيل ، فرجَّح قبول مرسـل مَـن لا يرسِـل إلا عـن الثقات ، ولكنّه قيّد ذلك بكونه مشهوراً بالثّقة [7] .

وأكد في موضع آخر أنَّ المراد بالثّقة : (من كان ثقة عنده وعند غيره أيضاً ، بحيث يكون معروفاً بالضَّبط والعدالة إنْ كان تابعيّاً ، أو هو من الصحابـة المعروفـين)[8]. كمـا ذكـر أنّ مـن يرسِل عن غير المشهورين وإن كانوا ثقات عنده فاحتمال كونه ضعيفاً عند غـيره قـائم ، ولكنـه

---

(١) سيأتي نقل ما قاله ابن عبد البر بنصّه بعد قليل .

(٢) الباجي : إحكام الفصول في أحكام الأصول ، تحقيق : عبد المجيد تركي ، بـيروت ، دار الغـرب الإسـلامي ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦ م ، ص ٣٤٩ .

(٣)ابن حجر : النكت ، ص ٢٠٦.

(٤)ابن عبد البر : التمهيد ، ج: ١ ص: ١٧ .

(٥)ابن حجر : نزهة النظر ، ص ٨٣ .

(٦)ابن حجر : النكت ، ص ٢٠٧ .

(٧)العلائي : جامع التحصيل ، ص ٨٦ .

(٨)العلائي : جامع التحصيل ، ص ٨٧ .

عاد وذكر أنّ المعتمد إنّما هو تحصيل غلبة الظنّ بصحة المرسَل كما هي حاصلة من خبر الواحد المتّصل بعد البحث عن رجاله وتزكيتهم ، فإذا حصلت غلبة الظنّ بصحة المرسل قُبل ، وهي حاصلة بكون الراوي لا يرسِل إلا عن ثقة مشهور .

وذكر العلائي ثلاثة أسباب لإرسال من عُرِف بأنّه لا يرسِل إلا عن الثقات، وهي :

أولاً : أن يكون المرسِل سمع الحديث من جماعة ثقات ، وصحّ عنده ، فيرسله علماً بصحته .

ثانياً : أن يكون المرسِل للحديث نسيَ من حدّثه به ، وعرف متنه جيّداً ، فذكره مرسَلاً؛ **لأنّ أصل طريقته أنّه لا يأخذ إلا عن ثقة ، كمالك ، وشعبة ، فلا يضرّه الإرسال .**

ثالثاً : أن تكون روايته للحديث مذاكرة .

وأما من عرف بالرواية عن كلّ ضرب فربّما يكون ضعف شيخه الباعث له على الإرسال [1] .

وما ذكره العلائي في السبب الثاني يوضّح أن من كان لا يأخذ إلا عن ثقة لا يضرّه الإرسال ، وهذا لأنّ احتمال إخفاء ضعف شيخه بعيد ، والله أعلم .

هـ - وذكر ابن تيمية أنّ أصح الأقوال في المراسيل أنّ منها المقبول ، ومنها المردود ، ومنها الموقوف ، فمن عُلم من حاله أنه لا يرسل إلا عن ثقة قُبِلَ مُرسَلُه ، ومن عُرِف أنه يرسل عن الثقة وغير الثقة كان إرساله رواية عمن لا يعرف حاله ، فهذا موقوف ، وما كان من المراسيل مخالفاً لما رواه الثقات كان مردوداً [2] .

و - وذكر الحافظ ابن القيم أنّ المرسَل إذا اتّصل به عمل ، وعضده قياس ، أو قول صحابي ، أو كان مرسله معروفاً باختيار الشيوخ ، ورغبته عن الرواية عن الضعفاء والمتروكين ، ونحو ذلك مما يقتضي قوّته ، عُمِل به[3].

---

(١) العلائي : جامع التحصيل ، ص ٨٨ .

(٢) ابن تيمية : منهاج السنة ، ج ٤ ، ص ١١٧ .

(٣) عون المعبود ج: ٣ ص: ٢٩٩ .

ومما يجدر التنبيه عليه هنا أنّه سبق نقل كلام العلائي في عزوه إلى جمهور أهـل الحديـث أو كلّهم أنّهم على ردّ المرسل وسمّى جماعة منهم ، وقد يبدو التعارض من خـلال عـزوه أيضـا إليهم أنّه يذهبون إلى التفصيل، والجواب ما يأتي :

أ ـ أنّه أراد ردّهم المرسل من حيث الأصل ، فهو لا يتّفق مع شـروطهم في الحديـث المحتـجّ بـه، لأنّه منقطع ، وهم يحتاجون إلى المتّصل لمعرفة عدالة راويـه ، وهـو مـا يفيـده قـول الإمـام مسلم: (والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجّة)[1] .

ومما يدلّ على ذلك أيضاً : ما رواه ابن المديني عن يحيى القطان قال : (مالك عن سعيد ابن المسيّب أحبّ إليّ من سفيان عن إبراهيم ، قال يحيى : وكلٌّ ضعيف) .

فهذا يدلّ على أنّ مفاضلتهم بين المراسيل لا يعني صحتها دائماً ، وقد قال ابـن رجـب: (وأما مجاهد وطاوس وسعيد بن المسيّب ومالك فأكثر تحرّياً في رواياتهم وانتقاداً لمن يروون عنه، مع أنّ يحيى بن سعيد صرّح بأنّ الكلٌّ ضعيف)[2] .

ب ـ أنهم ردُّوا بعض المرسل وقبلوا بعضه فمن هنا حصل نسبتهم إلى المذهبين.

وفي هذا يقول ابن رجب بعد أنْ ذكر مَن ردّ المرسل : (ولا يصحّ عن أحدٍ منهم الطّعن في المراسيل عموماً ، ولكن في بعضها)[3] .

وعلّة قبولهم بعض المراسـيل أنّ رواتـها كـانوا ينتقـون الرجـال ولا يـأخذون عـن كـلّ ضرب، بخلاف من كان يَحطِب ، فيأخذ عن كلّ ضرب ، ففضّل يحيـى القطـان مثـلاً مرسـلات مجاهد على مرسلات عطاء بن أبي رباح لهذه العلّة[4] .

وقد سبق ذكر الإمام مالك فيمن يحتجّ بمرسل التابعي مطلقاً ، ولكن ما ذكره ابن عبـد البرّ أن أكثر أئمة الحديث على قبول من لا يرسل إلا عن ثقة يدلّ على حقيقـة مذهـب الإمـام مالك .

وذكر الباجي أنّ جمهور الفقهاء على العمل بموجِب مرسَل من لا يرسِل إلا عن الثّقات، وجَزَمَ أنّه قول مالك[5] .

---

(١) الإمام مسلم : مقدمة صحيح مسلم ، ص ٣٠ .

(٢) ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج ١ ، ص ٥٣٣ .

(٣) ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج ١ ، ص ٥٣٢ .

(٤) ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج ١ ، ص ٥٢٩ . والعلائي : جامع التحصيل ، ص ٣٧ .

(٥) الباجي : إحكام الفصول ، ص ٣٤٩ . وأيضا : الصغيّر : الحديث المرسل ، ج ٢ ، ص ٤٦٢ .

ونقل ابن رجب أنّ أصحاب مالك ذكروا أنّ المرسل يُقْبَل إذا كان مُرسِلُه ممّن لا يـروي إلا عن الثقات [1] .

وكذلك الإمام أحمد فإنّه لم يصحّح المرسل مطلقـاً ، ولا ضعّفـه مطلقـاً ، وإنّمـا ضعّـف مرسل من يأخذ عن غير ثقة [2] .

كما سبق أيضا أنّ الإمام الشافعي ردّ المرسل ، ومع هـذا فالإمـام الشـافعي قـال بـه إذا اعتضد . وكان مِن بين الشروط التي نصَّ عليها الإمام مما يتعلّق بالراوي المرسِل (بأن يكون إذا سمّى من روى عنه لم يسمِّ مجهولاً ، ولا مرغوباً عن الرواية عنه ، فيستدلّ بذلـك علـى صحتـه فيما روى عنه) .

والظاهر من كلام الشافعي أنّه لا يكتفي به ، لأنّه ذكر مجموعة عواضد أخرى لا بدّ من اجتماعها لقبول مرسل التابعي الكبير .

والنصّ على أنّ الراوي يَنْتَقِي الشُيوخ لا يكفي عند الشافعي ؛ إذ ثبت أنّ مَن عُرِفَ عنه ذلك روى عن ضعفاء ، ومما يدلُّ عليه من كلام الشافعي قوله : (وابن شـهاب عندنـا إمـام في الحديثِ ، والتخييرِ ، وثقةِ الرِّجالِ ، إنما يُسَمِّي بعضَ أصحابِ النـبيِّ ، ثـم خيـارَ التـابعين ، ولا نعلمُ محدِّثاً يُسَمِّي أفضلَ ولا أشهرَ ممن يحدِّثُ عنه ابن شهاب . قال : فأنَّى تُرَاه أُتِيَ في قَبولِهِ عن سليمانَ بن أرقمَ) [3] .

فاحتوى كلام الشافعي على أمرين :

أ ـ أنّه يتوقّف في مرسَل مَن وُصِفَ بالانتقاء إذا ثبت أنّه حدَّث ولو عن ضعيف واحدٍ.

ب ـ لا ينبغي الاتّكال على شهرة الراوي بالانتقاء لقبول مراسيلهم ، لأنّـه ثبـت أنّ المشـهورين بذلك حدَّثوا عن بعض الضعفاء ، وأدلُّ مثال على ذلك ابن شهاب .

وذكر العلائي أنّه لم يرد مراسيل صغار التابعين ردّاً مطلقاً [4] ، لإمكانية أنْ يتحقَّق فيـهم ما تحقَّق في كبار التابعين ، مع أنّ الشّافعي لم يَرَ ذلك فيهم [5].

---

(١) ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج ١ ، ص ٥٥٦ .

(٢) ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج ١ ، ٥٥٢ .

(٣)الشافعي : الرسالة ، ص: ٤٦٩ .

(٤) العلائي : جامع التحصيل ، ص ٤٣ .

(٥) والذي أراه أنْ يكون هناك مزيد دراسات حول رأي الإمام الشافعي في الاحتجاج بالمرسل إذا اعتضد ، مـع دراسـة تطبيقية على ذلك ، مما يقطع الشكّ باليقين ، ويبعد كلّ الاحتمالات عن فهم كلام الشافعي ، واتهامه بأنّ ما ذكره من العواضد لا حاجة لها لأنّها لا ترفع جهالة الأصل المحذوف ، حيث قـال أحـد البـاحثين : (وكـان أيضـاً قـول

وعلى كلّ حال فقد بيّن ابن رجب الفرق بين طريقة الحفاظ وطريقة الفقهاء في الحكم على المرسل ، فقال : (واعلم أنّه لا تنافي بين كلام الحفاظ ، وكلام الفقهاء في هذا الباب ، فإنّ الحفّاظ إنّما يريدون صحة الحديث المعيّن إذا كان مرسَلاً ، وهو ليس بصحيح على طريقتهم ؛ لانقطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النّبي ﷺ .

وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دلّ عليه الحديث ، فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدلّ على أنّ له أصلاً قوي الظنّ بصحة ما دلّ عليه ، فاحتجّ به مع ما احتفّ به من القرائن .

وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما مع أنّ في كلام الشافعي ما يقتضي صحة المرسل حينئذٍ) [1] .

حجج من ذهب إلى قبول مرسَل من لا يرسِل إلا عن ثقة :

سبق أنّ العلائي وابن حجر وغيرهما يقولون بالمرسل إذا كان راويه لا يرسِل إلا عن ثقة ، وقد ذكرا بعض الحجج التي تؤيّد ما ذهبا إليه ، وسأعرض أيضاً إلى آراءٍ أخرى قالها بعضُ الأصوليين كما يأتي :

الإمام الشافعي بردّ المرسل المجرّد عن العاضد لجهالة الأصل المسكوت عنه ، مع قوله بقبول المرسل عند وجود العاضد ـ الذي تبيّن أنه لا يزيل هذه العلّة ـ تناقضا ظاهراً لا يُقْبل ...) .

د. عثمان ، صابر نصر عثمان : حجيّة المرسل عند الأصوليين وأهل الحديث ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة الكويت ، العدد ٤٦ ، ٢٠٠١ م ، ص ١١٥ . ===

=== وما قاله الباحث المذكور ينمّ عن عدم فهم مقصد الشافعي من اشتراط العواضد ، ويظهر مقصده بأدنى تأمّل، بل ما رأيت أشدّ احتياطاً مما ذكره الشافعي ، بل قد يتّهم فيها الشافعي بالتشدد .

وقد تعرّض ابن رجب لشرح كلام الشافعي باختصار في شرح العلل ، ج ١ ، ص ٥٤٥ ـ ٥٥٢ .

وأيضا هناك بحث مستفيض للباحثة حصة الصغيّر حول حكم المرسل عند الإمام الشافعي وأتباعه ، في كتابها: الحديث المرسل ، ص ٤٧٧ ـ ٥٤٢ .

وأيضا مصطفى بن إسماعيل : إتحاف النبيل ، ج ٢ ، ص ٢١٨ ـ ٢٣١ . ناقش فيه الباحث المذكور كلام الشافعي في الاحتجاج بالمرسل ، وجاء في كلامه أنّ الاحتمالات التي ذكرها الشافعي احتمالات نادرة ، وقال (إنّ كثيرا من الأحكام مبناها على الظنّ ولو أنّ كل احتمال عملنا بموجبه لتعطّل علينا كثير من الأحكام) .

(١) ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج ١ ، ص ٥٤٣ ـ ٥٤٤ .

أ ـ ذكر العلائي أنّه حصل في الصدر الأول قبولهم لكثير من المراسيل لا يمكن إنكاره ، كما حصل أنْ ردَّ كثيرون منهم لكثير من المراسيل أيضاً فيُحمَل قبولهم عن الثّقة بمَن أرسَل منهم أنّه لا يرسِل إلا عن عَدْلٍ موثوق به ، وردّهم عند عدم ذلك ، واستدل العلائي بما يأتي [1] :

١ ـ قول ابن عباس : (كنّا إذا سمعنا أحداً يقول : قالَ رسول الله ﷺ ابتَدَرَتْهُ أبصارُنا ، وأصغَينا إليه بآذاننا ، فلما رَكِبَ النّاسُ الصَّعبَ والذّلول لم نأْخُذ مِن النّاس إلا ما نَعْرِف) .

٢ ـ وقول ابن سيرين : (لقد أتى على النّاس زمانٌ وما يُسْأَل عن إسناد حديث، فلما وقعت الفتنةُ سُئِلَ عن الإسناد) .

٣ ـ وسؤال ابن عمر ابنَ المسيِّب عن قضايا أبيه عمر وهي مرسَلة ، وكان يقول كثيراً : سَلُوا سعيدَ بن المسيِّب فإنّه قد جالَسَ الصَّالحين) [2] .

٤ ـ تفريق جمهور أئمة الحديث بين مَن لا يرسِل إلا عن ثقة وبين غيره ـ كما نقل ابن عبد البر ذلك ـ فصحَّحوا مثلاً مراسيل ابن المسيِّب ، وابن سيرين ، وإبراهيم النخعي ، وردُّوا مراسيل عطاء بن أبي رباح ، والحسن البصري ؛ لأنّهما كانا يأخذان عن كلِّ أحد .

ب ـ واستدلَّ ابن حجر لهذا الرأي ببعض الأدلة السابقة وبالقياس على اتّفاق جمهور العلماء على قبول عَنْعَنَة ابنِ عيينة مع كونه مدلِّساً ، لاتفاقهم على أنّه لا يدلِّس إلا عن ثقة كما نقله ابن حبان [3] .

جـ ـ قياس الثقة بالراوي في سكوته عمن سمع منه ، على الثقة بالراوي فيمن سمَّاه وعدَّله ، فمَن عُرِفَ مِن عادته أنّه لا يروي إلا عن الثّقات كان إرساله بمنزلة ذكر اسم الراوي وتوثيقه إيّاه [4].

---

(١) العلائي : جامع التحصيل ، ص ٨٧ .

(٢) عن عبد الله بن صالح عن ليث بن سعد عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال : (كان عبد الله بن عمر إذا سُئل عن الشيء يشكل عليه قال : سلوا سعيد بن المسيب فإنه قد جالس الصالحين) . الطبقات الكبرى ج: ٥ ص:١٤١.

ورواه ابن عبد البر من طريق الليث أيضا ولكن بزيادة قبله (عن يحيى بن سعيد أنّ سعيد بن المسيب كان يسمّى راوية عمر بن الخطاب لأنّه كان أحفظ الناس لأحكامه وأقضيته) . التمهيد ، ج: ٦ ص: ٣٠٣ .

وعن ابن وهب قال: (سمعت مالكا وسئل عن سعيد بن المسيب ، قيل : أدرك عمر ؟ قال : لا ، ولكنه ولد في زمان عمر ، فلما كبر أكبّ على المسألة عن شأنه وأمره حتى كأنه رآه) . تهذيب الكمال ج: ١١ ص: ٧٤ .

(٣) ابن حجر : النكت ، ص ٢٠٧ .

(٤)الصغيّر : الحديث المرسل ، ج ٢ ، ص ٦٢٧ . نقلاً عن إحكام الفصول للباجي ، ص ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ .

د ـ قياس الراوي الذي عُلِمَ مِن حاله أنّه لا يُرسِل إلا عن الثّقات على الحاكم الذي عُـرِفَ أنّـه لا يحكم إلا بشهادة الثقات عنده [1] .

والباحث في مذاهب المحدّثين في حكم المرسَل يجد أنَّ جميع اختلافاتهم تدور حول قضية واحدة ، وهي البحث عن عدالة المحذوف ، فمن رده فلأجله ومن قبله كذلك ، قال الـترمذي : (ومن ضعف المرسل فإنه ضعف من قبل أن هؤلاء الأئمة حدثوا عن الثقات وغير الثقات فإذا روى أحدهم حديثا وأرسله لعله أخذه عن غير ثقة)[2] .

وتبيّن أنّ طائفة من المحدّثين ممّن ردوا المرسل قبلوه أحيانا إذا توفّرت قرينـة تـدلّ علـى صحته ، منها كون المرسِل لا يرسِل إلا عن ثقة ، وذكر ابـن حجـر أنّ هـذا المذهـب يحصـل بـه الجمع بين الأدلة لطرفي القبول والرد [3] ، وسيأتي بيان ذلـك بشـيء مـن التفصيـل في المبحـث الآتي إن شاء الله تعالى .

---

(١) الصغيّر : الحديث المرسل ، ج ٢ ، ص ٦٢٧ . نقلاً عن إحكام الفصول للباجي ، ٣٥٦ .

(٢) سنن الترمذي ، العلل (الصغير) ، ج: ٥ ص: ٧٥٤ .

(٣) ابن حجر : النكت ، ص ٢٠٧ .

المبحث الثاني

موقف المحدِّثين مِن مراسيل الموصوفين بالانْتِقَاء

المبحث الثاني

موقف المحدِّثين مِن مراسيل الموصوفين بالانْتِقَاء

تبيّن أنَّ المحدّثين رَدُّوا الحديثَ المرسَل مِن حيث الأصل ، ولكنَّهم في نفس الوقت احتجُّوا به بضوابط أو إذا عَضَدتهُ قرائنُ ، وكان مِن بينها أنْ يكون الرَّاوي معروفاً بأنّه لا يرسِل إلا عن الثِّقات ، وكان لا بدَّ مِن استعراض أسماء بعض المحدّثينَ المُنتَقِيْنَ الذين عُرفوا بالإرسال للوقوف على حقيقة منهج المحدّثين في تعاملهم مع مرسَلات مَن عُرِفَ بالانتِقَاء والتحرّي ، على النحو الآتي[1] :

أولا: سعيد بن المسيّب[2]:

بلغت مراسيل سعيد بن المسيّب من الشهرة ما لم يبلغه غيرها ، وحازت على القبول عند أكثر المحدّثين لمزايا توفرت فيه دون غيره ومن أقوالهم في مراسيله :

أ ـ يُعَدُّ الشّافعيُّ أبرز من أثنى على مراسيل ابن المسيّب، ومما قاله فيها: (وإرسال ابن المسيّب عندنا حسن)[3]. وقال أيضا: (وليس المُنقطع بشيء ما عدا مُنقطِع سعيد بن المسيّب)[4].

---

(١) تناول بعض الباحثين أحكام الأئمة على مراسيل بعض التابعين واتباعهم من خلال نقل أقوال النقاد فيها ومناقشتها بتفصيل . حصة الصغيّر : الحديث المرسل بين القبول والرد .

وسيكون تركيزي في البحث على ما يتعلّق بالانتقاء موضوع الدراسة دون التعرّض إلى غير ذلك ، وآثرت أن انقل كل ما وقفت عليه من أقوال الأئمة في مراسيل الموصوفين بالانتقاء ، لتتضح نظرة المحدثين إلى مراسيل المتقين عموما ، وعمدتي في نقل أقوالهم كتب الجرح والتعديل والعلل ، بالإضافة إلى جامع التحصيل للعلائي ، وشرح علل الترمذي لابن رجب .

(٢) هناك دراسة للأخ الفاضل : لافي ، أحمد عبد اللطيف ، بعنوان : (سعيد بن المسيّب ومراسيله في الكتب التسعة) ، أطروحة ماجستير ، كلية الشريعة ، الجامعة الأردنية ، الأردن ، ٢٠٠١ م .

وذكر أنّ عدد مراسيل ابن المسيّب في الكتب التسعة واحد وخمسون حديثاً مرسلاً ، بواقع حديث واحد في كلّ من صحيح مسلم وسنن ابن ماجه ، واثنين في مسند أحمد ، وأربعة في البخاري والدارمي ، وخمسة في أبي داود والترمذي ، وثمانية في النسائي ، وواحد وعشرين حديثاً في موطأ مالك . وأن حديثاً في سنن النسائي لم يثبت إرساله ، كما أنّ منها تسعة مكررة .

وخلص في آخر دراسته إلى أنّ خمسة وثلاثين منها مقبولة بواقع ثلاثين حديثا صحيحاً ، وخمسة أحاديث حسنة ، وبنسبة (٨٥،٣٦) من مجموع مراسيله ، وأما الضعيفة فهي ستة أحاديث بنسبة (١٤،٦٤) من مجموع مراسيله .

(٣) المزني، إسماعيل بن يحيى: مختصر المزني ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م ، ص ١١٢.

(٤)ابن أبي حاتم: المراسيل، تحقيق شكرالله قوجاني، بيروت، مؤسسة الرسالة،ط١، ١٣٩٧هـ ص:٦. والخطيب: الكفاية، ص: ٤٣٧ .

وعقّب عليه ابن أبي حاتم-رحمه الله ـ فقال:(يعني ما عدا منقطع سعيد بن المسيّب أن يعتبر به)[1]

واختلف العلماء في توجيه قول الشافعي الأول على عدّة أوجـه ، ورجّـح الخطيـب[2]، والبيهقي[3]، أنّه لا فرق بين مرسَل ابن المسيب ومرسل غيره من كبار التابعين ، وإنّما رجّح بـه، لا أنّه يحتجّ به، والترجيح بالمرسل جائز .

وذكر الزركشي أنّ سبب قبول الشافعي مراسيل ابن المسيّب لأنّه عرف من عادته أنّه لا يروي إلا عن ثقة [4].

وعلى كل حال وبغض النظر عـن فهمـهم لمـراد الشـافعي فكلّـهم متّفـق علـى أنّ ابـن المسيب لا يروي إلا عن ثقة ، وكون الشافعي لم يقل ببعض مراسيل ابن المسيب كما اعترض به البيهقي لا ينافي ذلك ، إذ يجوز أن يكون تركه لمعارض راجح عليـه كمـا في الحديـث المسـند إذا عارضه ما يرجّح عليه[5]، وهذا أكّـده الشـافعيُّ نفسـه فقـال : (لا نحفـظ لابـن المسـيب روى منقطعاً إلا وجدنا ما يدلُّ على تسديده ، ولا أثر عن أحد فيما عرفنـاه عنـه إلا ثقـة معـروف ، فمن كان بمثل حاله قبلنا مُنْقَطِعَه) [6].

وقال ابن رجب : (فإنّ ابن المسيّب من كبار التابعين ، ولم تعرف له رواية عن غير ثقة ، وقد اقترن بمراسيله كلها ما يعضدها) [7].

ب ـ وقال ابن معين : (أصحُّ المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب) [8].

وقال أيضا : (مُرسلات سعيد بن المسيب أحسن من مُرسلات الحسن)[9].

جـ ـ وروى الفضـل بـن زيـاد عـن الإمـام أحمـد قـال: (مُرسـلات سـعيد بـن المسـيب أصـحّ المراسيل)[10].

---

(١) ابن أبي حاتم : المراسيل ، ص: ٦ .

(٢) الخطيب : الكفاية ، ص ٤٠٥ .

(٣) البيهقي : مناقب الشافعي ، ج ٢ ، ص ٣٢ .

(٤) وقد أطال الزركشي في النقول عن العلماء في حكم ارسال ابن المسيب عند الشافعي ، وبيّـن الاعتراضـات عليـها ، وناقشها . الزركشي : النكت على مقدمة ابن الصلاح ج ١ ، ص ٤٧٥ ـ ٤٨٨ .

(٥) العلائي : جامع التحصيل ، ص ٤٦ .

(٦) الشافعي : الأم ، الرهن الصغير ، ج ٣ ، ص ١٨٦ .

(٧) ابن رجب : شرح العلل ، ج ١ ص ٥٥٠ .

(٨) الخطيب : الكفاية ، ص : ٤٠٤ . والحاكم : معرفة علوم الحديث ، ص ٢٥ .

(٩) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٢٠٦ ، رقم ٩٥٧ .

(١٠) الخطيب : الكفاية ، ص : ٤٠٤ .

د ـ وقال الحاكم: (وأصحُها مراسيل سعيد بن المسيّب)[١].

هـ ـ وقال البيهقي عن ابن المسيِّب : (وهو أصحُّ التَّابعين إرسالاً) [٢] .

وقال البيهقي أيضا : (وقد ذكرنا لابن المسيِّب مراسيل لم يقبلها الشافعي ، حيث لم ينضمّ إليها ما يُؤكّدها ، ومراسيل لغيره قال بها حين انضمَّ إليها ما يُؤكّدها) [٣].

و ـ قال ابن دقيق العيد : (ومراسيل سعيد اشتُهِر تقويتها وكلام الشافعي فيها) [٤] .

ز ـ وذكر ابن عبد البر أنَّ مراسيل سعيد بن المسيِّب وابن سيرين والنخعي عندهم صحاح ، وقد بين أنّ ذلك لأنّهم لا يحدّثون إلا عن ثقة[٥].

ح ـ وقال العلائي عن ابن المسيّب: (أحد الأئمة الكبار المحتجّ بمراسيلهم) [٦] .

ط ـ وقال الصنعاني عن مراسيل ابن المسيِّب : (وأئمة العلم يختارون العمل بها)[٧].

فهذه النقول أظهرت بوضوح منزلة مراسيل سيّد التابعين ، ومدى اتفاقهم على الاحتجاج بها ، فقد كان ابن المسيِّب لا يروي إلا عن صحابيّ أو تابعيّ ثقة ، وقد صرَّح هو بذلك حيث نَقَلَ ابنُ حجر عن ابن مندة في الوصية من طريق يزيد بن أبي مالك قال : (كنتُ عند سعيد بن المسيب فحدَّثني بحديث ، فقلت له : من حدَّثك يا أبا محمد بهذا ؟ فقال: يا أخا أهل الشام ، خُذْ ولا تَسْأل ؛ فإنَّا لا نأخذُ إلا عن الثّقات) [٨] .

وصرَّح الشافعيُّ بذلك كما سبق نقله عنه ، وجزم العلائيُّ أنَّ سبب تقديم الأئمة ـ ومنهم الشافعي ـ لمرسلاته لكونه لا يروي إلا عن صحابي أو ثقة ، وقاس عليه كلَّ مَن توفَّر فيه هذا الشرط ، وإنْ لم يعتضد[٩].

---

(١) الحاكم :معرفة علوم الحديث ، ص: ٢٥ .

(٢) سنن البيهقي الكبرى ، باب ما روي في تثنية الأذان والإقامة ، ج: ١ ، ص: ٤٢٠ ، ح١٨٣٠ .

(٣) السخاوي : فتح المغيث ج: ١ ص: ١٤٧ .

(٤) الزيلعي : نصب الراية ، ج ٢ ، ص ٤٢٣ .

(٥) ابن عبد البر : التمهيد ، ج ١ ، ص ٣٠ .

(٦) العلائي : جامع التحصيل ، ص ١٨٤ .

(٧) الصنعاني : سبل السلام ، ج: ٣ ص: ٢٢٥ .

(٨) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٤ ص: ٧٧ .

(٩) العلائي : جامع التحصيل ، ص ٤٨ .

والظاهر أيضاً أنَّ علّة قبول أحمد مرسلاته لذلك ، ونصَّ ابنُ رجب على أنَّ أحمد إنّما يضعّف مراسيل مَن عُرِفَ بالرِّواية عن الضُّعفاء خاصَّة ، وأنّه كان يقوّي مراسيلَ مَن أدرك الصحابة فأرسَل عنهم[1].

نَعَمْ أنكرَ يحيى بن سعيد مرسلَ سعيد بن المسيب عن أبي بكر وقال: (ذلك شبه الريح)[2]، وما تكلَّم في مرسلات سعيدٍ غيره .

ثانياً: محمدُ بن مسلم بن شِهاب الزُّهري:

يُعدُّ ابن شهاب مِن أبرز الذين نادوا باستعمال الإسناد ، وتشدَّدوا في طلبه ، وكان له دورٌ هامٌ في العمل على تعميمه[3]، وكان يخاطب أهلَ الشام بقوله: (مالي أرى أحاديثكم ليس لها أزمَّة ولا خُطم)[4]، وكانت أسانيده من أجودها عند المحدثين، فقد قال أحمد: (الزهري أحسن النَّاس حديثاً، وأجود النَّاس إسناداً)[5].

ومع هذا أرسل الحديث[6]، بل وتكلَّم بعضُ المحدِّثين في مرسَلاته، ويمكن إجمال رأيهم فيها كما يأتي:

أ ـ قال يحيى القطان: (مرسل الزهري شرٌّ مِن مرسَل غيره؛ لأنَّه حافظ، وكلَّما قَدِرَ أنْ يُسمّي سمّى، وإنَّما يَترك مَن لا يُحسِنُ، أو يستحي أنْ يُسمِّيه). وفي رواية: (من لا يستجيز أنْ يُسمِّيه)[7].

وفي رواية (وإنما يَترك مَنْ لا يحب أنْ يُسمِّيه)[8].

---

(١) ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج ١ ، ص ٥٥٢ .

(٢) ابن أبي حاتم : المراسيل ، ص: ٤ . وقد رواه ابن أبي حاتم عن صالح بن أحمد بن حنبل عن علي بن المديني عن يحيى القطان .

(٣) الضاري ، حارث سليمان : الزهري وأثره في السنة ، ص ٣٢٣ .

(٤) ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج ٥٥ ، ص ٣٣٣ ، ترجمة ٧٠٠١ .

(٥) الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٥ ص: ٣٣٥ .

(٦) أرسل الزهري حوالي تسعين حديثاً ، أحصاها المزي في (تحفة الأشراف) ، ج ١٣ ، ص ٣٦٧ ـ ٣٨٤ . شراب: الإمام الزهري ، ص ٣٦٦ .

(٧) الذهبي : تذكرة الحفاظ ج: ١ ص: ١١١ . والعلائي : جامع التحصيل ، ص: ٧٩ .

(٨) الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٥ ص: ٣٣٨ . والذهبي نقل من تاريخ دمشق كما صرح .

وقال احمد بن سنان الواسطي: (كان يحيى بن سعيد القطان لا يرى إرسال الزهري وقتادة شيئا، ويقول: هو بمنزلة الريح، ويقول: هؤلاء قوم حفاظ كانوا إذا سمعوا الشيءَ عَلِقُوه)[1].

ب ـ وقال الشافعي: (إرسال الزهري عندنا ليس بشيء ، وذلك أنّا نجده يروي عن سليمان بن أرقم)[2].

جـ ـ وقال ابن معين: (مرسل الزهري ليس بشيء)[3].

د ـ وقال ابن أبي شيبة: (وسمعت علياً يقول وقيل له: "حديث النذر" حديث أبي سلمة، فقال: إنَّما سمعه الزهريُّ من سليمان بن أرقم، قال عليّ: ومن ثمَّ قلت: إنَّ مرسلات الزهري رديئة)[4].

هـ ـ وقال الذهبي: (مراسيل الزهري كالمُعْضَل؛ لأنَّه يكون قد سقط منه اثنان، ولا يسوغ أنْ نظنَّ به أنَّه أسقطَ الصحابيَّ فقط، ولو كان عنده عن صحابي لأوضحه، ولما عَجِزَ عن وصْله، ولو أنَّه يقول: "عن بعض أصحاب النبي ﷺ"، ومن عدَّ مرسَل الزهريِّ كمرسل سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير ونحوهما، فإنَّه لم يَدْرِ ما يقول، نعم مرسَله كمرسل قتادة ونحوه)[5].

وقال أيضا: (ومن أوهى المراسيل عندهم: مراسيل الحسن. وأوهى من ذلك: مراسيل الزهري، وقتادة، وحُمَيْد الطويل، من صغار التابعين، وغالب المحقّقين يَعُدُّون مراسيل هؤلاء مُعْضَلات ومُنْقَطِعات؛ فإنَّ غالب روايات هؤلاء عن تابعيّ كبير، عن صحابيّ، فالظنُّ بمرسله أنّه أسقط من إسناده اثنين)[6].

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ١ ص: ٢٤٥ . وابن أبي حاتم :المراسيل ، ، ص: ٣ . والعلائي: جامع التحصيل ، ، ص: ٧٩ .

(٢) الشافعي : الرسالة ، ص ٤٦٩ .

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٢٢١ ، رقم ١٠٢٧.

(٤) ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج ٥٥ ، ص ٣٦٩ .

(٥) الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٥ ص: ٣٣٨ .

(٦) الذهبي : الموقظة (كفاية الحفظة شرح المقدمة الموقظة) ، ص ١٢٤ .

و ـ وقال العلائي : (اختلف في مراسيل الزهري لكنَّ الأكثر على تضعيفها)[1].

وقال أيضا : (والظاهر أنَّ قولَ الأكثر أولى بالاعتماد) [2].

ز ـ وقال الشوكاني : (مراسيل الزهريّ ضعيفة) [3] .

وقال أيضا: (وحديث الزهريّ مرسَل ومراسيله قبيحة؛ لأنّـه حـافظ كبير لا يرسِل إلا لعلة)[4].

ح ـ وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: (وسمعت جعفر بن عبد الواحد الهاشمي يقول لأحمد بن صالح المصري: قال يحيى بن سعيد: مُرسَل الزهريّ شبهُ لا شيء، فغضب أحمد، وقال: ما ليحيى ومعرفة علم الزهري، ليس كما قال يحيى)[5].

ومما سبق يتبيّن ما يأتي :

أولاً: أنّ الذين تكلّموا في مرسَلات الزهريّ من المتقدّمين : يحيى القطان ، والشافعيُّ، وابنُ معين ، وابنُ المديني ، وتبعهم في ذلك جماعةٌ منهم : الذهبيُّ،العلائيُّ. ورجّح العلائي ضعفها استناداً إلى أنّه قول الأكثر ، لكنّه لم يذكر إلا هذا العدد القليل .

ثانياً: استند الشافعيُّ وابن المدينيُّ في تضعيف مرسلات الزهري إلى أنّه أرسل عن ضعفاء ، ولم يسمِّيا غير سليمان بن أرقم ، وكان هذا كافياً عندهما لتضعيف جميع مرسَلاته .

وضعّفها القطّان لاحتمالين أ ـ أنّه ربّما اخفى ضعيفاً ب ـ أنّه حافظ ومَن قَوِيَ حفظُه يحفظ كلَّ ما يسمعه ويثبُتُ في قلبه ، ويكون فيه ما لا يجوز الاعتماد عليه بخلاف مَن لم يكن له قوّة الحفظ ، وهو ما فسّر به ابن رجب كلام القطّان[6] .

وما ذكره القطان يبقى احتمالاً لا يعوّل عليه في ردّ مراسيل إمام مثل الزهري .

---

(١) العلائي : جامع التحصيل ، ص: ٩٠ .

(٢) العلائي : جامع التحصيل ، ص: ٩١ .

(٣) الشوكاني : نيل الأوطار ج: ٨ ص: ٤٥ .

(٤) الشوكاني : نيل الأوطار ج: ٧ ص: ٢٢٤ .

(٥) الفسوي : المعرفة والتاريخ ، ج ١ ، ص ٣٨٦ .

(٦) ابن رجب : شرح العلل ، ج ١ ، ص ٥٣٤ .

وأمّا ابن معين فلم يوضّح سبب ردّ مرسلات الزهري،ولعله تابع في ذلك أستاذه يحيى القطان[1]

ثالثا : وَرَدَ أنّ أحمد بن صالح المصري لم يرتضِ قولَ يحيى القطان ، ولكنّ الحكاية الواردة عن أحمد بن صالح المصري ذكَرَ ابنُ رجب أنّها رُوِيَت مِن وجه لا يَثْبُت [2].

وهو كما قال ابن رجب ؛ لأنّ راوي الحكاية جعفر بن عبد الواحد الهاشمي ، قال ابن عدي فيه : (مُنْكر الحديث عن الثّقات ، ويسْرِقُ الحديث) [3]. وقال الدارقطني : (كذّاب يضع الحديث) [4].

رابعا : جعل الذهبي في كتابه (الموقظة) أوهى المراسيل عندهم مراسيل الحسن، وليس هذا فقط بل جعل مراسيل الزهري أوهى منها ، وذكر أنّ مراسيل صغار التابعين مُعضلات ومُنقطعات لأنّ غالب رواياتهم عن تابعيّ كبير ، عن صحابيّ .

خامسا : ما ذكره القطان أنّ الزهريّ قد يحذف مَن لا يستجيز ذكر اسمه يُرَدُّ عليه بأنّه ليس دائماً أنّه كان يحجم عن ذكر مَن أرسَل عنهم كرهاً أو حياءً ، بل قد يكون لأسباب أخرى إما اختصاراً أو تفنّناً ، أو اختباراً ، فقد روي عن مالك بن أنس أنه قال[5]: (كنا نجلس إلى الزهريّ وإلى محمّد بن المُنْكَدِر ، فيقول الزهري : قال ابن عمر : كذا وكذا ، فإذا كان بعد ذلك جلسنا إليه ، فقلتُ : الذي ذكرتَ عن ابن عمر من أخبرك به ؟ قال : ابنُه سالم)[6].

ولا خلاف أنّ هناك أسباباً للإرسال ولكنّ العلة ليست هنا ، وإنّما الخوف من أنّه أرسل عمن خَفِيَ عليه ضعفه اغتراراً بهيبته ، ومما يدلّ عليه ما قاله الشافعي : (أخبرنا الثّقةُ عن ابن أبي ذئبٍ عن ابن شهاب : (أنّ رسول الله أمَرَ رجلاً ضحك في الصّلاة أنْ يُعيدَ الوضوءَ والصلاةَ) . فلم نقبل هذا ؛ لأنه مرسَلٌ . ثم أخبرنا الثقةُ عن مَعْمَر عن ابن شهاب عن سليمانَ ابن أرْقَمَ عن الحسنِ عن النبيِّ : بهذا الحديث . وابن شهاب عندنا إمام في الحديثِ ، والتخييرِ ، وثقةِ الرِّجالِ ، إنما يُسَمِّي بعضَ أصحابِ النبيِّ ، ثم خيارَ التابعين ، ولا نعلمُ محدِّثاً يُسَمِّي أفضلَ ولا أشهرَ ممن يحدِّثُ عنه ابن شهاب . قال : فأنّى تُرَاه أتى في قَبولِهِ عن سليمانَ بن أرقمَ)[7].

---

(١) حارث الضاري : الزهري ، ص ٤٢٠ .

(٢) ابن رجب : شرح العلل ، ج ١ ، ص ٥٣٥ .

(٣) ابن عدي : الكامل ، ج: ٢ ص: ١٥٣ ، ترجمة ٣٤٧ .

(٤) سؤالات حمزة السّهمي ، ص: ١٨٨ ، رقم ٢٣٢ .

(٥) الخطيب : الكفاية ، ص ٢١٢ .

(٦) حارث الضاري : الزهري ، ص ٤٢٠ .

(٧) الشافعي : الرسالة ، ص: ٤٦٩ .

فهذا ابن شهاب سمّى مَن أرسَل عنه لما طَلَب ذلك منه مَعْمَر، ولكنّ الشافعي ذكـر مـا يفيد أنّ الزهريّ اغترّ بسليمان بن أرقم وخَفِيَ عليه لأنّه رآه من أهل المروءة والعقل، وأما سبب حذفه فلم يكن لأنّه يراه ضعيفاً ، فليس الزهري من يفعله، وإنما لسبب آخـر، إمـا لأنـه أصْغَـرَ منه، وإما لغير ذلك، ولذا لا يمكن التمسُّك بأنّ الزهري لم يكن يُحْجِم عن تسمية مَن أرسَل عنه

ومع ذلك ورد عن الزهري أنّه قال بخلاف هذا الحديث حيث قال : (مَن ضَحِكَ يُعِيْـدُ الصَّلاةَ ولا يُعِيْدُ الوضُوءَ) ، ويبدو أنّ الحديث عنده غير صحيح وإلا لَمَا قال بخلافـه كمـا نقلـه البيهقي عن الإمام أحمد ، والحديث مَدَاره على أبي العالية ، ولأجل ذلـك تَكلَّـمَ مَـن تَكلَّـم في مُرسلات أبي العالية[1].

=== وقال بعضهم : (والزهري في دينه وتقواه نبرئه مـن كتم راوٍ ضعيف ، واحتمـال ان يكـون أحـد مراسيله عـن سليمان ابن أرقم ضعيف ، وغالب الظنّ أنه يروي عن الثقات ، وقد لا يكون في سند أحد مراسيله سليمان بـن أرقـم ، ولو كان سليمان في إسناد أحدها لأظهره ولم يرسله ؛ لأنّ الزهري أعلم بسليمان ممّن جرحه ؛ لأنه ملاصق له). شُرّاب، محمّدُ محمّدِ حسن : الإمام الزهري ، ص ٣٦٨ .

وقد سبق أنّ الشافعي ذكر مرسلاً للزهري أخفى ذكر سليمان فيه ولما طلب منه سمّاه .

وروى الترمذي من طريق ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : (لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين) . ثم قال الترمذي : (وفي الباب عن ابن عمر وجابر وعمران بن حصين. قـال أبـو عيسـى : هـذا حديث لا يصحّ ؛ لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة . قـال : سمعـت محمـداً يقـول : روى غـير واحـد ، منهم : موسى بن عتبة ، وابن أبي عتيق ، عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عـن أبـي سـلمة عـن عائشة عن النبي ﷺ . قال محمد : والحديث هو هذا) . سنن الترمذي ج: ٤ ص: ١٠٣ ، ح ١٥٢٤ .

وقال ابن حجر عن هذا الحديث : (ورواته ثقات ، لكنه معلول ؛ فان الزهري رواه عن أبي سلمة ثم بين أنـه حمله عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ، فدلّسه بإسقاط اثنين ، وحسـن الظـن بسـليمان ، وهـو عند غيره ضعيف باتفاقهم) . فتح الباري ج: ١١ ص: ٥٨٧ .

وقال السندي : (وحديث عائشة في بعض إسناده عن الزهري عن أبي سلمة ، وفي بعضها حدثنا أبو سـلمة ، وهذا يثبت سماع الزهري من أبي سلمة ، وفي بعضها عن سليمان بن ارقم انّ يحيى بن أبـي كثـير حدثـه أنـه سمـع أبـا سلمة، وهذا الاختلاف يمكن دفعه بإثبات سماع الزهري مرة عن سليمان عن يحيى عن أبي سلمة ومرة عن أبـي سـلمة نفسه) . السـندي ، نور الدين بن عبد الهادي ، حاشية السـندي على سنن النسـائي ،(مطبوع مع السـنن) ، تحقيـق : أبـو غدة ، حلب ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، ط٢ ، ١٩٨٦م ، ج: ٧ ، ص: ٢٧ .

ولذا هناك حاجة لإفراد مراسيل الزهري في دراسة خاصة ، للخروج بنتيجة دقيقة في الحكم عليـها ، وليتّضـح وجه رواية الزهري عن ابن أرقم ، وعدد الأحاديث التي أرسلها عنه .

(١) البيهقي : السنن الكبرى ، ج ١ ، ص ١٤٧ . وسبق تخريج الحديث في ترجمة سليمان بن أرقم . ===

وعلى كلّ حال فالمتقدمون أدرى بطريقة ابن شهاب في الإرسال ، وإن كنت لم أجد مَن اتُّفِقَ على ضعفه مِن شيوخه غير سليمان بن أرقم ، وإن وُجِد غيره فهو بحكم النادر .

ثالثاً: مالك بن أنس الأصبحي:

سبق توضيح مذهب مالك في المراسيل ، وأنّه كان يقبل مرسَل من عُرِفَ بالإرسال عن الثّقات ، وقد اشتُهر أنّ الإمام مالك أرسل كثيراً من الأحاديث في الموطأ[١] ، وكان موقف المحدِّثين منها كما يأتي :

أ ـ قال عليُّ بن المديني: (سمعت يحيى بن سعيد يقول : مرسلات ابن عيينة شبه الريح، ثم قال: إي والله، وسفيان بن سعيد. قلت: مرسلات مالك بن أنس؟ قال: هي أحبّ إليّ، ثم قال: ليس في القوم[٢] أصحّ حديثاً من مالك)[٣]. وروى ابن معين عنه نحوه[٤].

ب ـ وقال ابن المديني أيضاً: (سمعتُ يحيى يقول : مالك عن سعيد بن المسيب أحبّ إليّ من سفيان[٥] عن إبراهيم[٦]. قال يحيى: وكلٌّ ضعيف)[٧].

ج ـ وقال أبو داود (مراسيل مالك أصحُّ مِن مراسيل سعيد بن المسيب ومن مراسيل الحسن، ومالك أصحُّ النّاس مرسَلاً)[٨].

===قال ابن عدي: (ولأبي العالية الرياحي أحاديث صالحة غير ما ذكرت ، وأكثر ما نقم عليه من هذا الحديث حديث: الضحك في الصلاة ، وكل من رواه غيره فإنما مدارهم ورجوعهم إلى أبي العالية ، والحديث له وبه يعرف ، ومن أجل هذا الحديث تكلموا في أبي العالية ، وسائر أحاديثه مستقيمة صالحة) . ابن عدي: الكامل ، ج: ٣ ص: ١٦٩.

وقال البيهقي في كتاب المعرفة : (وقول الشافعي : "أخبار الرياحي رياح" يريد به ما يرسله ، فأما ما يوصله فهو فيه حجّة) . الزيلعي : نصب الراية ج: ١ ص: ٥٢ .

(١) اختلف في عدد مراسيل مالك في الموطأ ، وقد بين ابن عبد البر ذلك في كتابه (التمهيد) ، وعني فيه بوصل كلّ المراسيل والبلاغات والمنقطعات فيه ، ولم يتهيأ له وصل أربعة من بلاغاته ، وقام ابن الصلاح بوصلها . نذير حمدان: الموطآت ، ص ٣٠٣ . وقد جاء في تنوير الحوالك للسيوطي(ج ١ ، ص ٩) ، أن منهم من عدّها فبلغت : (اثنين وعشرين ومائتين) مرسلا ، وعدّها آخر فبلغت (ثلاثمائة) ونيّف .

(٢) قال ابن المديني: (يعني بالقوم: الثوري وابن عيينة). ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ج: ٨ ص: ٢٠٤ ، ترجمة ٩٠٢.

(٣) ابن أبي حاتم : المراسيل ، ص: ٦ . والخطيب : الكفاية ، ص: ٣٨٦ .

(٤) الخليلي : الإرشاد ، ج: ١ ص: ٢٨٤ .

(٥) يعني : سفيان الثوري .

(٦) يعني : إبراهيم النخعي .

(٧) ابن أبي حاتم : المراسيل ، ص: ٤ .

(٨) ابن فرحون : الديباج المذهب ، ص: ٢٢ .

د ـ قال أبو زرعة : (مالك لا يكاد يرسِل إلا عن قوم ثقات ، مالك متثبِّت في أهل بلده جـداً ، فإنْ تساهل فإنّما يتساهل في قوم غرباء لا يعْرفهم)[1] .

والمقصود بتساهله هنا أنّه قد يخفى عليه من حال بعض الغرباء فيروي عنهم لعدم استقصائه أحوالهم كما حصل في روايته عن ابن أبي المخارق .

هـ ـ وقال ابن عبد البر : (ومن اقتصر على حديث مالك ـ رحمه الله ـ فقد كُفِيَ تعب التفتيش البحث ، ووضع يده من ذلك على عروة وثقى لا تَنْفَصِم ؛ لأنّ مالكاً قد انتقد ، وانْتَقَى ، وخلّص ، ولم يرو إلا عن ثقة حجَّة ، وسترى موقع مرسلات كتابه وموضعها من الصحة والاشتهار في النقل في كتابنا هذا إن شاء الله)[2] .

ومن خلال ما سبق يتبيّن ما يأتي :

أولاً: أشاد عدد من المحدّثين بمرسلات مالك وجعلوها مِن أصحّ المراسيل ، وذكر بعضهم ذلك من خلال موازنتها بمرسلات آخرين .

ثانياً: سبب تفضيل المحدّثين لمرسلات مالك ، وضّحه أبو زرعة الرازي ، وكذلك ابن عبد البر ، وهو أنه لا يرسل إلا عن ثقة ، كما أنّه لا يروي إلا عن ثقة .

وقد ذكر ابن رجب أنّ كلام يحيى القطان في تفاوت مراتب المرسلات بعضها على بعض يدور على أربعة أسباب : وذكر الأول منها (من عُرف روايته عن الضعفاء ، ضُعِّفَ مرسَله بخلاف غيره)[3] .

وهناك سبب آخر رَفَعَ مِن منزلة مراسيل مالك وهو أنّه تبيّن وصلَها ، وقد تكفّل ابنُ عبد البر بوصل كلِّ منقطع في موطأ مالك كما سبق ذكره .

---

(١) الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ١٣ ص: ٧٩ .

وروى ابن أبي حاتم عن علي بن الحسين بن الجنيد المالكي قال : (ما رأيت أحداً أحفظ لحديث مالك بن أنس لمسنده ومنقطعه من أبي زرعة) . الجرح والتعديل ، ج: ١ ص: ٣٣١ .

(٢) ابن عبد البر : التمهيد ، ج: ١ ص: ٦٠

(٣) ابن رجب : شرح العلل ، ج ١ ، ص ٥٣٤ .

ثالثاً: قدّم أبو داود مرسلات مالك على مرسلات ابن المسيب والحسن ، والظاهر أنه تبيّن صحتّها جميعاً بخلاف مرسلات غيره ، والله أعلم ، وإلا فقد يكون ذلك مبالغة منه لأنه سبق النقل عن جماعة من الأئمة الكبار ومنهم الإمام أحمد شيخ أبي داود أنهم حكموا بأنّ مرسلات ابن المسيّب أصحّ المراسيل .

رابعاً: تبقى مسألة أثارها ابن حجر تتعلّق بقول الشافعي: (ما أعلم شيئاً بعد كتاب الله أصحّ من موطّأ مالك)[1]. والمعروف أنّ الشافعي له شروطه في قبول المرسَل، فكيف أطلق صحةَ الكتاب؟

ذكر ابن حجر أنّ الموطأ صحيح عند مالك وعند مَن تبعه ممن يحتج بالمرسل والموقوف، أما عند المحدّثين فهي لا تجري على شروطهم في الصحة، ولذا كان أول من صنّف الصحيح المعتبر عند أئمة الحديث الإمام البخاري[2] .

فطرح ابن حجر شبهة تفضيله بسبب مراسيله وبلاغاته[3] .

رابعا : إبراهيم بن يزيد النخعي:

وصفه الحاكم والعلائي بكثرة الإرسال[4]، وقد اختلف المحدّثون في الاحتجاج بمراسيله كما يأتي:

أ ـ قال يحيى القطان : (وكان شعبة يُضعّفُ إبراهيمَ [5] عن عليّ) [6] .

وقال أيضا : (إبراهيمُ عن عليّ أحبّ إليّ من مجاهد عن عليّ) [7].

ب ـ قال يحيى بن معين : (مراسيل إبراهيم أحبّ إليّ من مراسيل الشعبي)[8].

---

(١) ورد عن الشافعي بعدة ألفاظ منها : (ما في الأرض بعد كتاب الله أكثر صوابا من موطأ مالك بن أنس) ، (... أنفع من موطأ مالك بن أنس) . ابن عبد البر : التمهيد ، ج ١ ، ص ٧٦ .

(٢) ابن حجر : النكت ، ص ٦٠ .

(٣) نذير حمدان : الموطآت ، ص ٣٠٠ .

(٤) الحاكم : معرفة علوم الحديث ، ص: ٢٥ . والعلائي : جامع التحصيل ، ص ١٤١ .

(٥) يعني إبراهيم النّخعي .

(٦) ابن أبي حاتم : المراسيل ، ص: ٦ . والخطيب : الكفاية ، ص: ٣٨٧ . والعلائي : جامع التحصيل ، ص: ٩١ .

(٧) الخطيب : الكفاية ، ص: ٣٨٧ . والعلائي : جامع التحصيل ، ص: ٩١ .

(٨) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ١٤ ، رقم ٢٨٩٩ .

وقال: (ومرسلات إبراهيم صحيحةٌ إلا حديث: تاجر البحرين[1]، وحديث: الضحك في الصَّلاة)[2].

جـ ـ وقال الإمام أحمد : (مُرسلات إبراهيم النَّخعي لا بأس بها ، وليس في المُرسَلات شيء أضعف مِن مُرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح ؛ فإنَّهما يأخذان عن كلِّ أحد)[3].

د ـ وقد خصَّ بعضُ المحدِّثين بالقبول مِن مراسيل النخعي ما جَزَم به عن ابن مسعود دون غيره، حيث روى شعبةُ عن الأعمش قال: (قلت لإبراهيم: إذا حدَّثتني عن عبد الله فأسنِد، قال: إذا قلتُ: قال عبد الله فقد سمعتُه مِن غير واحد مِن أصحابه، وإذا قلتُ: حدَّثني فلان، فحدَّثني فلان)[4].

وقد خصَّه البيهقي بما أرسله عن ابن مسعود ؛ لأنَّه قيَّد فعله بذلك ، فأمَّا غيرها فإنَّه يروي عن قوم مجهولين لا يروي عنهم غيره مثل هُنَيّ بن نُويره ...الخ[5]. وأعلَّ في سننه أحاديث أرسلها النخعي بالانقطاع[6].

---

(١) قال عباس الدوري : (حدثنا العباس حدثنا أبو يحيى الحماني عن الأعمش عن إبراهيم قال جاء تاجر البحرين إلى النبي ﷺ ... فذكر الحديث) . تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٢٠٧ ، رقم ٩٦٠ .
وحديث تاجر البحرين رواه ابن أبي شيبة قال : حدثنا وكيع قال حدثنا الأعمش عن إبراهيم قال : (جاءَ رجلٌ إلى النَّبي ﷺ فقال : يا رسُولَ الله ، إنِّي رَجُلٌ تاجِرٌ اختَلِفُ إلى البَحْرَيْنِ ، فأمَرَهُ أنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ) .
ورواه أبو داود من طريق ابن أبي شيبة به، المراسيل، تحقيق شعيب الأرناؤوط، باب صلاة السفر، ص:١١٠، ح٧٢.
وقد جاء في تعليق أحد الباحثين على الحديث أنّ الحديث غير موجود في المطبوع من مراسيل أبي داود ، فخرّج الحديث من مخطوط ، ولكن عزاه إلى (باب الاستسقاء) ، وهو خطأ ، إذ الحديث لا علاقة له بالاستسقاء ، فحصل الخطأ في الجزم بأنّ الحديث غير موجود في المطبوع ، ثم في عزو الحديث إلى الباب .وباب الاستسقاء يقع قبل باب (صلاة السفر) مباشرة ، فلذا وقع الخطأ . حصة الصغيّر : الحديث المرسل ، ج ١ ، ص ٣٤٤ .
(٢) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٢٠٦ ، رقم ٩٥٨ .
(٣) الخطيب : الكفاية، ص: ٣٨٦ .
(٤) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج: ٦ ص: ٢٧٢ .
(٥) البيهقي : القراءة خلف الإمام ، ص ٢٠٧ . والعلائي : جامع التحصيل ، ص ٨٠ .
وسبق تفصيل ذلك في أثناء الكلام على أثر الانتقاء في رفع الجهالة .
(٦)ومنها حديث رواه إبراهيم النخعي عن علي وعمر أنهما قالا : (عقل المرأة على النِّصف من دِيَة الرجل في النّفس وفيما دونها) . سنن البيهقي الكبرى ج: ٨ ص: ٩٦ ، ح ١٦٠٨٨.

وقال ابن عبد البر : (إلى هذا نَزَعَ مِن أصحابنا مَن زعم أنَّ مُرسَل الإمام أولى من مُسنَده ؛ لأنَّ في هذا الخبر ما يدلُّ على أنَّ مراسيل إبراهيم النخعي أقوى من مسانيده ، وهو لعمري كذلك إلا أنَّ إبراهيم ليس بعيار على غيره) [1].

وذكر الشافعي عندما احتجّ عليه بعضهم بأنَّ إبراهيم النخعي أنكر حديث وائل بن حُجر - ﷺ - في رفع الأيدي في الصلاة بأنّ أصل قوله - يعني المخالِف [2] - أنّ إبراهيم لو روى عن عليّ وعبد الله بن مسعود لم يقبل منه ؛ لأنَّه لم يلقَ واحداً منهما إلا أنْ يسمّي مَن بينه وبينهما فيكون ثقة للقيهما ، ثم احتجَّ عليه بأنَّ إبراهيم النخعي روى عن مثل قَرثَع الضبي وقَزْعة وسَهْم بن منجاب ممَّن لا يُعرفون عندهم [3].

على أنَّ الشَّافعي شهد للنَّخعي وجماعة من التابعين أنَّهم كانوا لا يأخذون إلا عمَّن يعرف ، إلا أنَّ هذا لا يكفي عند الشافعي للحكم بقبول مراسيلهم مطلقا كما تبيَّن مِن طريقته في المراسيل .

هـ - وذكر ابنُ عبد البر عن المحدثين أنَّ مراسيل النخعي عندهم صحاح ، لأنَّه معروف بأنَّه لا يأخذ إلا عن ثقة [4].

و - وقال العلائي : (لم يسمع مِن الصَّحابة - رضي الله عنهم - إلا اليسير جداً، أو لم يسمع منهم شيئاً أصلاً ، فإذا أرسل عن النبي ﷺ لا يكون بينه وبينه واحد ، بل أكثر ، فلهذا تنزل مراسيله - وإن كانت مقبولة - عن مرتبة مراسيل ابن المسيب ؛ لأنَّه من قدماء التابعين) [5].

ويتبيّن مما سبق ما يأتي :

---

(١) ابن عبد البر : التمهيد ، ج: ١ ص: ٣٧ .

(٢) الذي جاء في (اختلاف الحديث) : (وأصل قوله ... الخ) .
ولكن نقل البيهقي كلام الشافعي وجاء فيه : (وأصل قولنا) . البيهقي : معرفة السنن ، ج ١ ، ص ٥٥٤ .
وهذا مما يفيد أنّ الشافعي لا يقول بمرسل النخعي مطلقاً .

(٣) الشافعي : اختلاف الحديث ، ص ١٢٩ .

(٤) ابن عبد البر : التمهيد ، ج: ١ ص: ٣٠ .

(٥) العلائي : جامع التحصيل ، ص: ٨٩ .

أنّ المحدثين اختلفوا في مراسيل النخعي فأطلق ابن معين صحتها جميعاً ، عدا حديثين ذكرهما ، ممّا يدلُّ على أنَّ الحكم صدر منه عن استقراء تامٍّ لها ، وفضّلها ابنُ معين حتى على مراسيل ابن المسيّب ، ولكنّ العلائيُّ ذكر أنّه وإنْ كانت مقبولة إلا أنّها نازلة في الرتبة عن تلك التي أرسلها ابنُ المسيب ، لكون المحذوف فيها أكثر مِن واحد.

ووازن يحيى القطان مراسيل النخعي مع مراسيل مجاهد وقدّمها عليها ، مع أنّه أيضاً كان فضّل مراسيل مجاهد على مراسيل عطاء ؛ لأنّه يأخذ عن كلّ أحد مما يدلُّ على منزلتها عنده .

وفي المقابل ضعّف شعبة ما أرسله النخعي عن عليّ ، وقد تكلّم شعبة في كثير من المراسيل ، وقد خصّص ابنُ أبي حاتم باباً ذكر فيه كلام شعبة في المراسيل [١] ، ويظهر موقف شعبة في الأخذ عمّن يروي الضعفاء في قوله : (لا تأخذوا عن سفيان الثوري إلا عن رجلٍ تعرفونه ؛ فإنّه لا يبالي عمّن حمل الحديث) [٢].

وأما الظاهر هنا مِن تخصيصه مرسَلَ إبراهيم عن عليّ بالضّعف أنّه يَقْبَل ما أرسَلَه عن ابن مسعود ، فهذا محتمل جداً ـ والله أعلم ـ إذْ لا معنى لتخصيص ذلك بالذكر ، ثمَّ إنَّ شعبة هو الراوي عن الأعمش حكايتَه عن النَّخعي في إرساله عن ابن مسعود .

وقد قَبِلَ بعضُ المحدثين كالبيهقي مرسلاته عن ابن مسعود بل قدَّموها على ما أسنده لتصريحه بأنّه سمعه مِن غير واحد ، إلا أنَّ ابن عبد البر نقل عن أهل الحديث تصحيح مرسلاته مطلقاً ؛ لأنّه لا يروي إلا عن ثقة ، وهذا هو مغزى تصحيح الإمام أحمد لها ، وقد جاء في سياق حكمه عليها بتفضيلها على مراسيل من كان يأخذ عن كلّ أحد ، وقد ذكر ابنُ رجب أنَّ أحمد إنّما يُضعِّف مَن عُرِفَ بالرِّواية عن كلّ أحد [٣] .

وأما ما جاء في كلام البيهقيّ من أنَّ إبراهيم يروي عن قوم مجهولين وذكر بعضاً منهم ، فالظّاهر أنّه أخذه مِن الشّافعيّ ، بل لم يتجاوزه إذ كرره كما هو ، مع أن الشافعيّ شهد للنخعي وجماعة من التابعين أنّهم كانوا لا يأخذون إلا عمَّن يعرف[٤] ، على أنَّ بعضَ الذين سمّاهم البيهقيُّ مجهولين ، وثّقهم جماعة مِن الأئمة ، وروى عنهم غير إبراهيم ، ولكن بعضهم تفرَّد عنه

(١) هو : (باب ما ذكر مِن معرفة شعبة بمراسيل الآثار) . ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج: ١ ص:١٢٩.

(٢) ابن عدي : الكامل ، ج ١ ، ص ٨٢ .

(٣) ابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج ١ ، ص ٥٥٢ .

(٤) سبق عزوها.

إبراهيم ولم يُعرفوا بجرح أو تعديل ، وهذا لا يكفي في تضعيف مراسيل النخعي جملةً وتفصيلاً ، بل الأمر يتوقّف على دراسة تلك المرسلات ، وهو ما قام به ابنُ معين فخلص إلى النتيجة التي ذكر ، فلم يكتف بمجرّد أنّ إبراهيم لا يروي إلا عن ثقة ، بل تبيّن ذلك بعد دراستها .

خامسا: عامر الشعبي:

أ ـ قدّم ابن معين مراسيل النخعي على مراسيل الشعبي [١] .

وقال ابنُ معين : (إذا حدّث الشّعبي عن رجل فسمّاه فهو ثقة يحتجّ بحديثه) [٢] .

ب ـ وقال العجلي : (مُرسَل الشّعبي صحيح ، لا يكاد يُرسِل إلا صحيحاً) [٣].

جـ ـ وذكر الترمذي أنّ من ضعّف المُرسَل إنّما ضعّفه لأنّ المرسِل قد حدّث عن الثّقات وغيرهم، ومثّل على ذلك برواية الشّعبي عن الحارث الأعور ، مع تكذيبه له ، وأنّ أكثر الفرائض التي يرويها الشعبي عن علي وغيره هي عن الحارث [٤].

جـ ـ وروى العقيلي في ترجمة داود بن حصين المديني أنّ علي بن المديني قال: (مرسل الشعبيّ وسعيد بن المسيب أحبّ إليّ من داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس)[٥].

ويعني ابن المديني أنّ ما أرسله الشّعبي وابن المسيّب خير ممّا أسنده داود عن عكرمة ، وقد قال ابن المديني في داود أنّ ما رواه عن عكرمة مُنكر[٦] .

د ـ وقال الآجريّ عن أبي داود : (مُرسَل الشعبيّ أحبّ إليّ مِن مرسل النخعي)[٧].

ب ـ وقال البيهقيُّ عقِب حديث: (هذا مُرسَل الشعبي، لم يدرك أيام عمر، غير أنه مرسل جيد[٨])[٩].

---

(١) سبق نقل قوله في ذلك في أثناء الكلام على مرسلات النخعي .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٦ ، ص ٣٢٢ ، ترجمة ١٨٠٢ .

(٣) العجلي : معرفة الثقات ج: ٢ ص: ١٢ ، رقم ٨٢٣ .

(٤) الترمذي : العلل الصغير ، ص ٧٥٤ .

(٥) العقيلي : الضعفاء ، ج: ٢ ص: ٣٥ ، ترجمة ٤٥٩ .

(٦) الذهبي : ميزان الإعتدال ، ج: ٣ ص: ٧ .

(٧) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٥ ص: ٥٩ .

(٨) يستخدم البيهقي عدة عبارات في حكمه على المرسل ، منها : مرسل صحيح ، مرسل حسن ، مرسل جيّد وغيرها . نجم عبد الرحمن : الصناعة الحديثية في السنن الكبرى ، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٢ .

(٩) سنن البيهقي الكبرى ج: ٦ ص: ٢٤٦ ، ح ١٢٢٠٧ .

ويتبين من الأقوال السابقة ما يأتي :

أولاً: صحّح العجلي مرسلات الشعبي مما يدلّ على أنّه استقرأ مرسلاته .

ثانياً: هناك من وازن بين مرسلات الشعبي ومرسلات غيره ، وقدّموها على غيرها ، دون إطلاق الحكم بصحتها ، وهو ما جاء في قول أبي داود في تفضيلها على مرسلات النَّخعي ، وقد سبق أنَّ الإمام أحمد ـ شيخ أبي داود ـ قوَّى مُرسَلات النَّخعي، وهذا يُشعِر بأنّ أبا داود يقوّي مرسلات الشعبي .

ثالثاً: ظهر أنَّ ابن معين فضّل مرسلات إبراهيم النخعي على ما أرسله الشعبي ، وحكم أيضا بأنَّ مَن روى عنه الشعبيّ وسمّاه فهو ثقة، وقد أطلق ابن معين في ابن سيرين والحسن مثل ذلك ، وذكر العلائي أنَّ قول ابن معين مخصوص بمن ذكروه باسمه ، وأما ما أرسلوه فيحتمل أنْ يكون ثقة ويحتمل غيره ، ثم مال العلائي إلى الاحتمال الثاني .

والذي يظهر أنَّ ابن معين لا يعني ضعف مرسلات الشعبي جملةً وتفصيلاً، لأنَّه استقرأ مُرسَلات النخعي فوجدها صحيحةً خلا حديثين، فلعلّه وقف في مرسلات الشّعبيّ على عدد منها ضعيف، وهذا لا يؤثّر من حيث العموم عليها، لأنَّ أحكام الأئمة على الأحاديث سواء أكانت مسندة أو مرسلة تكون حسب ما احتفَّ بها من شروط الصحة والقرائن المؤيّدة، وسبق أنّ ابن معين نصَّ على أنَّ الشعبيّ لا يروي عن مجهولين، بل ترتفع جهالته، وإن لم يكن معروفاً، وفي قوله الآخر أنَّ مَن سمّاه فهو ثقة، فكيف يرتضي الشعبيّ أنْ يسمّي الثِّقات ويرسِل عن الضُّعفاء وقد قال: (حدّثني الحارثُ وكان كذاباً)؟! أليست هذه قرينة تنفي احتماليَّة ذلك؟ ثم حال الشعبي في سؤاله عن الإسناد قرينة أخرى على معرفته بأهميته، وسبب طلبه، وقد قال: يحيى بن سعيد عنه: (وهذا أوّل مَن فَتَّشَ عن الإسناد)[1].

ولذا فإنَّ تعلُّق بعض المحدّثين برواية الشّعبيّ عن جابر في الحكم بضعف مرسلاته ـ كما يفهم من كلام الترمذي في نقله ـ غير دقيق، صحيح أنّه يفهم منها أنَّ المحدثين رَوَوْا عن ضعفاء، لكن تصريح الشّعبي في جابر ينبغي أن يكون لصالح مُرسَلاته، لا ضدّها، لأنَّ الشّعبيّ إنْ أرسل عنه أحاديث وأخفى اسمه وهو في نهاية الأمر يعلم حاله، فالورع يقتضي منه أنْ يكون أرسل

(١) الرامَهُرمِزّي : المُحدِّث الفاصل ، ص: ٢٠٨ .

عنه ما صحَّ دون غيره، ثم إنَّ المحدّثين لو وقَفُوا على ضعيف آخر من شيوخه لذكروه، علــى أنَّ هذا كلّه لا يمنع أن يُحْكَم على كلِّ حديث بخصوصه.

ولذا فإنَّ القرائن التالية تدلُّ على قوَّة ما أرسله الشعبي:

١. تفتيشه عن الإسناد وحرصه عليه والحاجة إليه للوقوف على حال الـرواة ، والإرسـال عـن الضعفاء ينافيه .

٢. كلامه في جابر الجعفي وتصريحه فيه .

٣. تقديم بعض المحدثين مُرسَلاته من حيث العموم على مرسلات غيره كإبراهيم النخعي وقـد قال ابن معين بصحتها غير حديثين .

٤. قول العجلي عن الشعبي بأنَّه لا يرسِل إلا صحيحاً .

٥. روايته عن كثير من الصحابة الذين لقيهم [١] .

سادسا: محمد بن المنكدر:

أ ـ قال ابن عيينة : (ولم أر أحداً أجدرُ أنْ يُحمَل عنه قال رسول الله ﷺ منه)[٢].

وفي لفظ (يُحمَل عنه مِن الأحاديث المرسلة)[٣].

وعلَّل ابنُ حجر قول سفيان فيه أنّه لتحرِّيه[٤].

ولكنَّ الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ قال وقد سأله سائل إنْ كان يوجد حديث أرسله ثقةٌ لم يقُل به أهل الفقه فقال: أخبرنا سفيان عن محمد بـن المنكـدر أن رجـلاً جـاء إلى النـبيِّ فقـال: **(يا رسولَ الله، إنَّ لي مالاً وعِيَالاً ، وإنَّ لأبي مالاً وعِيَالاً ، وإنّـه يريـد أنْ يـأخذَ مـالي فيُطْعِمَـهُ عِيَالَه . فقال رسولُ الله : أنت ومالُكَ لأبيك)** [٥] .

(١) العلائي : جامع التحصيل ، ص ٢٠٤ .

(٢) البخاري : التاريخ الكبير ج: ١ ص: ٢١٩ ، ترجمة ٦٩١ . وهناك ألفاظ أخرى سبق ذكرهـا في أثنـاء الحديـث عـن انتقاء ابن المنكدر .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ١ ، ص ٤٤ .

(٤) ابن حجر : التهذيب ، ج ٩ ، ص ٤١٨ .

(٥) قال البيهقي: (وقد رواه بعض الناس موصولاً بذكر جابر فيه وهو خطأ) . معرفة السـنن والآثـار ، ج ١ ، ص٩٦. وسنن البيهقي الكبرى ج: ٧ ص: ٤٨٠ ، ح١٥٥٢٩ .

ثم قال له السائل: فمحمد بن المنكدر عندكم غايةٌ في الثقة ؟ فقال الشافعي: (أجَلْ، والفضلِ في الدين والورع، ولكنَّا لا ندري عن مَن قَبِلَ هذا الحديثَ، وقد وصفتُ لك الشاهدين العدلين يشهدانِ على الرجلِ فلا تُقبل شهادتُهما حتى يُعَدِّلاهُما أو يُعَدِّلَهما غيرُهما)[1].

فدلَّ كلام الشافعي على أنَّ مُرسَل ابن المنكدر لا يُقبل لأنَّه لم يثبت ، فهو وإن كان مثالاً واحداً إلا أنَّه أعطى صورةً واضحةً عن موقف الشافعي مِن مرسَل ابن المنكدر ومن مرسَل غيره أيضا ، لأنَّه يُحتاج حتى يُقْبَل عنده إلى معرفة عدالة المحذوف من الإسناد .

والملاحظ أنَّ راوي الحديث عن ابن المنكدر هو ابن عيينة ، وابن عيينة أطلق صحة مراسيل ابن المنكدر ، ولا شكَّ أنَّه أعرف بحديثه من غيره ، إلا أنْ يكون أراد ذلك من حيث الجملة ، والله أعلم بالصواب.

سابعا : يحيى بن أبي كثير :

أ- روى علي بن المديني عن يحيى القطان أنَّه قال : (مرسلات أبي إسحاق عندي شبه لا شيء والأعمش والتَّيمي ويحيى بن أبي كثير)[2] .

وروى أبو بكر بن أبي الأسود عن يحيى القطّان أيضا قال: (مرسلات يحيى بن أبي كثير شبه الريح)[3].

وذكر أبو حاتم أنه عن جابر خطأ وليس محفوظا ، وأنه رواه الثوري وابن عيينه عن ابن المنكدر أنّه بلغه عن النبي ﷺ، ثم قال أبو حاتم : (وهذا أشبه) .علل ابن أبي حاتم ، ج ١ ، ص ٤٦٦ .

قال ابن حجر بعد أن ذكر الحديث موصولا عن جابر : (وهو حديث أخرجه ابن ماجة من حديث جابر . قال الدارقطني : "غريب تفرد به عيسى بن يونس بن أبي إسحاق ، ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق عن ابن المنكدر. وقال ابن القطان : "إسناده صحيح"، وقال المنذري : "رجاله ثقات"، وله طريق أخرى عن جابر عند الطبراني في الصغير ، والبيهقي في الدلائل فيها قصة مطولة ، وفي الباب عن عائشة في صحيح ابن حبان ، وعن سمرة وعن عمر كلاهما عند البزار ، وعن ابن مسعود عند الطبراني ، وعن ابن عمر عند أبي يعلى ، فمجموع طرقه لا تحطُّه عن القوة ، وجواز الاحتجاج به) . فتح الباري ج: ٥ ص: ٢١١ . والدراية في تخريج أحاديث الهداية ج: ٢ ص: ١٠٢.

(١) الشافعي : الرسالة ، ص: ٤٦٧ .

(٢)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ١ ص: ٢٤٤ . والباجي : التعديل والتجريح ج: ٣ ص: ١٢٢٦.

(٣) العقيلي الضعفاء ، ج: ٤ ص: ٤٢٣ ، ترجمة ٢٠٥١ . والمزي: تهذيب الكمال ج: ٣١ ص: ٥٠٩ .

قال عمرو بن علي : (ما حدثنا يحيى عن قتادة بشيء مرسل ، ولا عن يحيى بن أبي كثير بمرسل إلا حديث واحد ، فحدثنا عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير ((أنَّ ابن عباس كان لا يَرى طلاقَ المُكْرَهِ شيئاً)) وكان عبد الرحمن يحدِّثنا عنهما جميعا بمرسله)[1] .

ب ـ وقال علي بن المديني: (مرسلات يحيى بن أبي كثير شبه الريح)[2] .

جـ ـ وسئل الإمام أحمد عن مراسيل يحيى بن أبي كثير فقال : (لا تعجبني ؛ لأنه روى عن رجال ضِعاف صِغار)[3] .

د ـ وتكلّم بعضهم في روايته عن زيد بن سلام ، فقال ابن معين : (وأبو سلام ممطور[4] ، وهو جد زيد بن سلام[5] ، ويحيى بن أبي كثير يقول : حدّث أبو سلام ، ولم يلقه، ولم يسمع منه شيئاً)[6] .

وكان يحيى بن أبي كثير قال : (كلّ شيء عن أبي سلام إنّما هو كتاب)[7] .

قال الذهبي : (هو في نفسه عدل حافظ من نظراء الزهري ، وروايته عن زيد بن سلام منقطعة ؛ لأنها من كتاب وقع له)[8] .

تبين من النقول السابقة أنّ جماعة من المحدثين (القطّان وابن المديني وأحمد) ضعَّفوا مُرسَلات يحيى بن أبي كثير، وجاء في تصريح الإمام أحمد تعليلُ ضَعْفِهَا بأنّه يروي عن ضِعاف، وفهم ابنُ رجب أنّ هذا أيضا سبب تضعيف القطان لها[9]، وسبق النقل عن أبي حاتم أنّه وَصَفَ يحيى بن أبي كثير بأنّه لا يحدِّث إلا عن ثقة ، وهذا باعتبار الغالب فقد تبيَّن أنّه روى عن بعض الضعفاء ، وهذه علّة في ردِّ المُرسَل من حيث العموم .

---

(١) العقيلي الضعفاء ، ج: ٤ ص: ٤٢٣ ، ترجمة ٢٠٥١ .

(٢) المزي : تهذيب الكمال ج: ٦ ص: ١٢٤ ، ترجمة ١٢١٦ .

(٣) ابن عبد الهادي : بحر الدم ، ص: ٤٦٦ . وابن رجب : شرح علل الترمذي ، ج ١ ، ص ٥٥٢ .

(٤) هو: (مَمْطور الأسود الحبشي، أبو سلام ، ثقة يرسل، من الثالثة). ابن حجر: التقريب ، ص ٥٤٥ ، ترجمة ٦٨٧٩.

(٥) هو : (زيد بن سلاّم بن أبي سلاّم : مَمْطور الحبشي ، بالمهملة ثم الموحدة ثم المعجمة ، ثقة ، من السادسة) . ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٢٢٣ ، ترجمة ٢١٤٠ .

(٦)تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ٢٠٧ ، رقم ٣٩٨٤ .

(٧) علل أحمد بن حنبل ، ص: ١٥٦ .

(٨) الذهبي : ميزان الإعتدال ، ج: ٧ ص: ٢١٣ .

(٩) ابن رجب : شرح العلل ، ج ١ ، ص ٥٣٣ .

وأما ما رواه عن زيد بن سلام ، فقد صرح هو بأنه من كتاب ، وقد دافع عن نفسه عندما سئل عن مرسلاته ، فقد قال حسين المعلم : (قلنا ليحيى بن أبي كثير : هذه المرسلات عمن هي ؟ قال : أترى رجلا أخذ مدادا وصحيفة فكتب على رسول الله ﷺ الكذب ! قال : قلت : فإذا جاء مثل هذا فأخبرنا ، قال : إذا قلت : "بلغني" ، فإنه من كتاب)[1] .

فهذا يدلّ على تحرّيه ، والله أعلم .

ثامنا: إسماعيل بن أبي خالد:

تكلّم يحيى القطان في مُرسَلات ابن أبي خالد فقال : (مُرسَلات ابن أبي خالد ليس بشيء ، ومرسلات عمرو بن دينار أحبّ إليّ) [2].

ولم يُنقل عن أحد تكلّم فيها غير القطان، والظاهر أنّه قال ذلك عن خبرة فيها ، فقد قال الإمام أحمد: (كنت أسأل يحيى بن سعيد عن أحاديث إسماعيل بن أبي خالد عن عامر عن شريح وغيره، فكان في كتاب إسماعيل قال: حدثنا عامر عن شريح، وحدثنا عامر عن شريح، فجعل يحيى يقول : إسماعيل عن عامر ، قلت : إنّ في كتابي حدثنا عامر ، حدثنا عامر ، فقال لي يحيى : هي صحاح إذا كان شيء أخبرتك ـ يعني مما لم يسمعه إسماعيل عن عامر) [3] .

وذكر العجلي أنّ ابن أبي خالد يُرسِل كثيراً عن الشّعبي، وإذا وُقّف أخْبَرَ، وهذا من إطلاق المُرسَل بمعنى المُنقَطِع، والظّاهر مِن عبارة ابن القطان الثانية أنّ مِنْ مَراسيله ما هو صحيح، ولا يمكن أنْ يكون عَنَى أنّ كلّ ما أرسله ضعيف، لأنّه أرسل عن جماعة ثبت لقاؤه لهم

وقال التهانوي بعد نقله تضعيف القطان لمرسلات ابن أبي خالد والثوري وابن عيينة: (وهذا الكلام لا يتمشّى على أصلنا، فإنّ كلّ هؤلاء مِن أهل القرن الثاني والثالث، ومراسيلهم مقبولة عندنا مطلقاً، وكون المرسِل يأخذ عن كلّ ضَرْبٍ، إنّما يقدح في إرسَال من دون هؤلاء)[4].

وما قاله ـ رحمه الله ـ فيه نظر ، وإن كان فيه وجاهة لكن في بعضه نظر فالثّوري معروف بروايته عن الضّعفاء .

---

(١) العقيلي الضعفاء ، ج: ٤ ص: ٤٢٣ ، ترجمة ٢٠٥١ . ورواها العقيلي في نفس الموضع بلفظ آخر أيضا عن حسين المعلم قال : (قلنا ليحيى بن أبي كثير : إنك تحدثنا عن قوم لم تلقهم ولم تسمع منهم ، قال : ترون الكتاب وضع في القرطاس والدواة فكتب فيه الكذب ؟ فقلت : لا تفعل) .

(٢) ابن أبي حاتم : المراسيل ، ص: ٥ . والخطيب : الكفاية ، ص: ٣٨٧ . والعلائي :جامع التحصيل ، ص: ٨٩ .

(٣) العلل ومعرفة الرجال ج: ٢ ص: ٥٤٢ ، رقم ٣٥٦٧ .

(٤) التهانوي : قواعد في علوم الحديث ، ص ١٥٧ .

تاسعاً: محمد بن سيرين:

أ ـ نقل ابنُ عبد البر عن أكثر المحدّثين تصحيح مرسَلات مَن لا يروي إلا عن ثقة ومنهم محمد ابن سيرين ، وذكر أنَّ مراسيله كمراسيل ابن المسيّب [1] .

ب ـ وذكر ابنُ معين أنّ من روى عنه ابن سيرين وسمّاه فهو ثقة .

وذكر العلائي أن قول معين يحتمل أنّ ما أرسله ابن سيرين يمكن أن يكون عن ثقة أو ضعيف بعكس من سمّاه [2].

والظاهر أنّ مرسلات ابن سيرين صحيحة لما يأتي :

١ . لأنّه لا يروي إلا عن ثقة باعتراف ابن معين وغيره .

٢ . ما نقله ابن عبد البر عن المحدّثين أنّهم قبلوا مرسلاته ؛ لأنه لا يروي إلا عن ثقة .

٣ . ما اشتُهِر عن ابن سيرين من السؤال عن الإسناد ، واحتياطه في الرواية ، وكلامه في مراسيل من يأخذ عن كلّ أحد [3] ، ومن ذلك : ما قاله أيوب عن ابن سيرين : (أنه كان إذا حدّثه الرجلُ بالحديث يُنْكِرُه لم يُقْبِلْ عليه ذلك الإقبال ، ثم يقول له : إنّي لا أتّهمك ، ولا أتّهم ذاك ، ولكن لا أدري مَنْ بينكم)[4].

وأيضاً : روى عنه خالد الحذّاء أنّه كان يقول : (أربعةٌ يصدّقون مَنْ حدّثهم ، أبو العالية، والحسن ، وحميد بن هلال ، ورجل آخر سمّاه)[5] .

وقال الدارقطني : (وقد روى عاصم الأحول عن محمد بن سيرين ـ وكان عالما بأبي العالية وبالحسن ـ فقال : لا تأخذوا بمراسيل الحسن ولا أبي العالية ؛ فإنهما لا يباليان عمّن أخذا)[6] .

وكان ابن سيرين يحثُّ غيرَه على سؤال الحسن البصري عمّن سمع بعضَ الأحاديث[7].

---

(١) ابن عبد البر : التمهيد ، ج ١ ، ص ١٧ ، وأيضا ج ١ ، ص ٣٠ . وأيضا : ج ٢٤ ، ص ٤٨ .

(٢) العلائي : جامع التحصيل ، ص: ٩٠ .

(٣) ابن رجب : شرح العلل ، ج ١ ، ص ٥٣٩ .

(٤) العقيلي : الضعفاء ، ج: ١ ص: ١٢ .

(٥) العلل ومعرفة الرجال ج: ١ ص: ٤٤٢ .

(٦) الدارقطني : السنن ، باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها ، ج: ١ ص: ١٧١ ، ح ٤٤ .

(٧) ابن رجب : شرح العلل ، ج ١ ، ص ٥٣٩ .

وقوله أيضاً لما حُدِّث عن أبي قلابة: (أبو قلابة رجلٌ صالحٌ، ولكن عمَّن أخذه أبو قلابه)[1].

فإذا كان لا يستجيز لغيره الرِّواية عن ضعيف أو إخفائه من السند ، فمن باب أولى أنْ لا يفعله ، والله ـ سبحانه وتعالى ـ أعلم .

عاشراً: الحسن بن أبي الحسن البصري[2]:

اختلف المحدّثون في مراسيل الحسن ، فمنهم مَن ضعَّفها ، ومنهم مَن قبلها ، واستند كلٌّ منهم إلى وجه اعتمد عليه في إصدار الحكم عليها كما يأتي :

أ ـ ذهبت طائفة من المحدّثين إلى تضعيف مرسلات الحسن، وعللوا ذلك بكونه يروي عن كلِّ أحد، وممّن قال بذلك : محمد بن سيرين[3]، والإمام أحمد في رواية الفضل بن زياد والميموني عنه[4]، ونَسَبَ ابنُ عبد البر القول به إلى المحدِّثين[5]، وقال بذلك أيضا ابن حجر[6]، والسَّخاوي[7].

وحكى ابن سعد أنّهم قالوا [8]: (وكان ما أَسنَدَ مِن حديثه وروى عمَّن سمع منه فحسنٌ حجَّةٌ ، وما أرسل مِن الحديث فليس بحجَّة) [9].

---

(١) ابن رجب : شرح العلل ، ج ١ ، ص ٥٤٠ . وجاء في التاريخ الكبير ج: ٥ ص: ٩٢، ٢٥٥ ، بزيادة (إن شاء الله)، بعد قوله : (رجل صالح) .

(٢) سبقت الإشارة إلى دراسة الدكتور حاتم العوني: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس ، دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري .

(٣) الدارقطني : السنن ، باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها ، ج: ١ ص: ١٧١ ، ح ٤٤ .

(٤) يعقوب الفسوي : المعرفة ، ج ٣ ، ص ٢٧٤ . والخطيب : الكفاية ، ص: ٣٨٦ . وابن رجب : شرح العلل ، ج١، ص ٥٣٩ .

(٥) ابن عبد البر : التمهيد ، ج ١ ، ص ٣٠ .

(٦) قال ابن حجر عقب مرسل للحسن : (وهذا لا يثبت ؛ لأنهم كانوا لا يعتمدون مراسيل الحسن ؛ لأنه كان يأخذ عن كل أحد) . فتح الباري ج: ١١ ص: ٥٤٧ .

وقال أيضا : (ومراسيله ضعيفة ؛ لأنه كان يأخذ عن كل أحد) . فتح الباري ج: ٩ ص: ١٧٠ .

(٧) السخاوي : فتح المغيث ج: ١ ص: ١٥٥ .

(٨) هكذا قال ابن سعد : (قالوا) ولم يسمِّ القائل .

(٩) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج: ٧ ص: ١٥٧ .

وقال ابن رجب : (وأما مراسيل الحسن ففي كلام الترمذي مـا يقتضـي تضعيفـها مـع مراسيل الشعبي ، فإنّه ذكر أنّ الحسن ضعّف معبداً ثم روى عنه ، وأنّ الشّعبي كذّب جـابراً ثـمّ روى عنه فتضعّف مراسيلهما حينئذٍ)[1] .

وفَهِمَ ابنُ رجب أنّ الشّعبيَّ ضعَّف مراسيل الحسـن لّما قـال : (لـو لقيـتُ هـذا ـ يعـني الحسن ـ لنهيتُه عن قوله : قال رسول الله ﷺ ؛ صَحِبْتُ ابنَ عمر ستَّة أشهر فمـا سمعتُـه قـال : قال رسول الله ﷺ إلا في حديث واحد)[2] .

ورأى العلائيُّ أنَّ ما أرسَله الحسن يُحتَمل أنْ يكون عـن ثقـة ويُحتَمَـل أن يكـون عـن ضعيف[3].

وقال الذهبي : (مِن أوهى المراسيل عندهم : مراسيل الحسن)[4] .

ب ـ وهناك آخرون من المحدّثين قالوا بصحّة مراسيل الحسـن ، وأصـدروا حكمـهم عليـها بعـد استقراء ، ومن ذلك :

قال يحيى القطان : (ما قال الحسن في حديثه : قال رسول الله ﷺ إلا وجدنا له أصلاً إلا حديثاً أو حديثين)[5] .

وَوَجَّه ابنُ حجر قولَ القطّان بأنّه لعلّه أراد ما جَزَمَ به الحسنُ[6] .

وفي رواية عن الإمام أحمد أنّه سئل : (هل شيء يجيء عن الحسن قال رسـول الله ﷺ ؟ قال : هو صحيح ، ما نكاد نجدها إلا صحيحة)[7] . وسبق أنّ الإمام أحمـد ضعّـف مرسـلات الحسن لأنّه يأخذ عن كلّ ضَرْب .

قال ابنُ مفلح في رواية التضعيف : (ولعلّه أراد مُرسَلات خاصّة)[8] .

---

(١) ابن رجب : شرح العلل ، ج ١ ، ص ٥٣٦ .

(٢) ابن رجب : شرح العلل ، ج ١ ، ص ٥٣٨ .

(٣) العلائي : جامع التحصيل ، ص ٩٠ .وسبق نقل قول العلائي بنصّـه والتعليـق عليـه في أثنـاء الكـلام علـى ترجمـة الحسـن البصري في مبحث المحدثين الموصوفين بالانتقاء .

(٤) الذهبي : الموقظة (كفاية الحفظة) ، ص ١٢٣ .

(٥) الترمذي : العلل الصغير ، ص: ٧٥٤ .

(٦) السيوطي : تدريب الراوي ، ص: ٢٠٤ .

(٧) ابن مفلح : الفروع ، ج: ٣ ص: ١٧٠ .

(٨) ابن مفلح : الفروع ج: ٣ ص: ١٧٠ .

وهذا فيه نظر ؛ لأنّ العلّة باقية في الحالتين ، وهي روايته عن كلّ أحد .

وقال ابنُ معين عنها: (ليس بها بأس)[1]، لكنّه ذكـر أنّ مرسـلات ابـن المسيّب أحسَـنَ منها[2].

وقال ابن المدينيُّ : (ومرسلاتُ الحسن البصري التي رواها عنه الثّقات صحاح ، ما أقلَّ ما يسقُط منها)[3] .

وقال أبو زرعة : (كل شيء قال الحسن فيه : قال رسول الله ﷺ وجدت له أصـلاً ثابتـاً ما خَلا أربعة أحاديث)[4]. وعقّب العجلوني بقوله : (وليته ذكرها)[5] .

ومما سبق يتبيّن أنّ مَن ضعّف مراسيل الحسن إنّما ضعّفها لأنّه يروي عن كلّ أحدٍ ، ولم يأتِ في كلامهم تسميةَ ضعيفٍ روى عنه غيرَ مَعْبَدٍ الجُهَنيّ ، على أنّ مَعْبَداً لم يثبت أنّه روى عنه الحسن ، ولو ثبت فإنّه صدوق مع بدعته[6] .

ولكنّ هذا يدلّ على منهج بعضـهم في الحكـم العـام علـى المراسـيل ، أنّـه إذا ثبـت أنّ المُرسِل روى عن ضعيف ، فاحتمال إرساله عن ضعيف موجود ، وهو ما يُضْعِفُ الثّقة بمراسيله مِن حيث العموم ، ولا يعني في نفس الوقت ضَعْفَها جميعاً، ومن قبلها ؛ فلأنّه سَبَرها فوجـد لهـا أصلاً ، ودلَّ استثناؤهم بعضَ الأحاديث على قوّة معرفتهم بها ، ونَاهِيْك بقبول يحيى بن سـعيد وابن المدينيّ وأبي زرعة لها .

ومما يُلاحظ في كلام أبي زرعة والقطّان أنّهما حَكَمَا بقوّة مراسيل الحسن بقرينـة وُجُـودِ أصلٍ لها ، دون الإشارة إلى معرفة مَخْرَجِها ، والذين حَكَمُوا بضَعْفـها ارتبـط كلامُـهم بضَعْـف مَخْرَجِها ، فظهر أنّ الوجهة مُختلفة بين الطّرفين ، إلا أنْ يكون المقصود بأصلها هو مخرجها.

على أنّ هذا لا يعني التسليم بأنّ الحسـنَ روى عـن كـلّ أحـدٍ ، وفي نفـس الوقـت ، لا نستطيع أنْ نتّهم مَن وَصَفَ الحسنَ بذلك أنّه أخطأ ، لأنه ما قاله إلا لعلّة ، وهـي كـثرة إرسـال الحسن ، وعدم معرفتهم عمّن يرسل ، وهذا يتجلّى في كلام ابن سيرين وغيره.

---

(١) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، ج ٤ ، ص ٢٥٨ ، رقم ٤٢٤٨ .

(٢) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٢٠٦ ، رقم ٩٥٧ .

(٣) المزي : تهذيب الكمال ج: ٦ ص: ١٢٤ .

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج ١ ، ص ١٤١ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٦ ص: ١٢٤ .

(٥) العجلوني : كشف الخفاء ج: ١ ص: ٤١٣ .

(٦) العوني : المرسل الخفي ، ج ١ ، ص ٣٨٦ ـ ٣٨٨ .

فإذا ثَبتَ أنَّ هذه هي وجهتهم ، فإنَّ ابــن سـيرين وغـيره رَوَوْا عـن أفـرادٍ لا يُعرفـون، فيجري عليهم ما يجري على الحسن ، ثمَّ إنَّ وجود الضَّعيف أو الأفراد منهم في شيوخ الـراوي ليس له أثر على مراسيله إلا إذا كثُر الضُّعفاء فيهم ، أما إذا كان غالب شيوخه ثقـات مقبولـون فإنَّ ذلك دليلٌ على انْتِقَائه في الرواية ، وأنّه لا يرسِل إلا عن الثّقات [1].

على أنّه وَرَدَ عن الحسن ما يفيد أنّه لا يرسِل إلا عن ثقة : (فروى حماد بن سـلمة عـن علي بن زيد بن جُدعان قال : (ربَّما حدَّث الحسنُ بالحديث أسمعُه منه ، فأقول : يا أبا سعيد ، أتدري مَن حدَّثك ؟ فيقول : لا أدري ، إلا انّي سمعتُه مِن ثقة ، فأقولُ : أنا حَدَّثْتُك) [2] .

وهذا يدلُ على أنّهم كانوا يرسِلون الحديثَ لنِسْيَان مَن حدَّثهم مع جزمِهم بِثِقَتِه ، وقـد نبَّه ابنُ عبد البرّ إلى هذه القضية ، فذكر أنّهم قد يرسِلون لأسباب منها : أنْ يكــون المرسِـلُ قـد سَمِعَ الحديثَ مِن جماعة عن المعْزيِّ إليه الخبر، ويكون صحَّ عنده فيرسله عن المعْزِي إليـه علْمـاً بصحّته ، ومنها : أنْ يكون نَسِيَ مَن حدَّثه وعَرَفَ المعْزِيَّ إليه الحديث فذكره عنـه ، ويـرى ابـنُ عبد البر أنّه لا يضرُّه إذا عُرِفَ أنّه لا يروي إلا عن ثقة ، وقد يكون سببه أنّــه أرسـله في مجلس مذاكرة فربَّما ثَقُلَ معها الإسناد وخَفَّ الإرسالُ ؛ إما لمعرفة المخاطَبين بذلك الحديث واشـتهاره عندهم ، أو لغير ذلك [3] .

إلا أنّه اعتُرِض على الحكاية السابقة بأنَّ ابنَ جُدعان ضعيف ، وتفصيـل القـول فيـه في محلّه ـ ، إلا أنّه يدلُّ على أنَّ الحسنَ وَثِقَ به ، وأخذ عنه ما يثِقُ بـه ، أضِيف إلى هـذا أنَّ الحسـن خالطَهُ وعَرَفَهُ وكان اختبأ عنده مدَّة [4] ، ولكن الخطيبَ حَمَلَ قولَ ابنِ جدعان علـى أنّـه كـان

---

(١) العوني : المرسل الخفي ، ج ١ ، ص ٣٨٥ . وفصَّل العوني في هذه القضيّة ودافـع فيـها عـن الحسـن ، وقـام بسـبر مروياته في كتابه المذكور .

(٢) ابن عدي : الكامل ، ج ٥ ، ص ١٩٧ . وجاء بلفظ آخر عن علي بن زيد قال : (حدّثتُ الحسنَ بحديـث فـإذا هـو يحدِّث به ، قال : قلتُ يا أبا سعيد : مَـن حدّثكـم ؟ قـالَ : لا أدري ، قـالَ : قلـتُ : أنـا حدثتُكـم بـه) . الطبقـات الكبرى ج: ٧ ص: ١٦٥ .

(٣) ابن عبد البر : التمهيد : ج: ١ ص: ١٧ .

أما أن يكون سبب الإرسال إخفاء ضعف المرسَل عنه ، فينبغي أنْ لا يقترن به الظنّ أنّ كبـار المحدّثـين قصـدوا ذلـك تلبيساً على السامعين ، وإنّما قد يتّفق لهم أنّهم أرسلوا عن ضعيف ، خفي ضعفه عليهم ، أو كان ثقة عندهم ضعيفاً عند غيرهم ، فيرسلونه لذلك .

(٤) العلل ومعرفة الرجال ج: ١ ص: ٤٥٤ ، رقم ١٠٣٣ .

يذاكره به ، فيرويه الحسن عنه بعد ، ولعل الحسن قد تقدم سماعه إياه من بعض الرواة ، إلا أن الخطيب ذكر أنه أيضا مع ذلك لا يحتج به لجهالة من يحدث عنه الحسن [1] .

وهناك حكاية تقوي حجة من يدعي صحة مراسيل الحسن ، فقد روي عن الهيثم بن عبيد قال :حدثني أبي عن الحسن قال : (قال رجل : إنك تحدثنا : قال النبي ﷺ ، فلو كنت تسند لنا ؟ قال : والله ما كذبناك ولا كذبنا ، لقد غزوت إلى خراسان غزوة معنا فيها ثلاثمائة من أصحاب محمد ﷺ) [2] .

وهذا يدلّ على أنّ مراسيل الحسن ، أو أكثرها عن الصّحابة كما قال ابن رجب[3].

ولذا فإنّ القرائن أو الدلائل على صحّة مراسيل الحسن أقوى من تلك التي تدلّ على ضعفها ، وأقواها ما حصل من استقرائها من قِبَل القطان وأبو زرعة وابن المديني من المتقدمين ، وما توصّلوا إليه من صحتها ، مما يدلّ على أنّه كان لا يرسِل إلا عن الثّقات ، والله أعلم .

خلاصة موقف المحدثين من مرسلات المتقنين :

أولاً: تضعيف الأئمة المحدّثين لبعض المراسيل كان لأجل أنّ المرسِل يأخذ عن كلّ أحد ولا ينتقي الرجال ، وهي قرينة عندهم على ضعف ما أرسلوه ، وقد ورد ما يدل على ذلك في سياق أحكامهم على بعض المراسيل ومنهم: ابن سيرين، ويحي القطان، وشعبة، وابن عيينة ، وابن المديني ، وأحمد بن حنبل وأبو زرعة. وقد مال إلى ذلك ابن عبد البر ، والعلائي، والزركشي ، وابن حجر ، وابن رجب ، وغيرهم.

وأما مَن عُرِفَ بعدم روايته عن الضعفاء ، حكموا بصحة مرسلاته ، وهذا كان يُعرف بتصريحه ، أو بعادته في ذلك ، وكان ذلك قرينة عندهم على أنّه لا يرسِل إلا عن ثقة ، وهذا يدلّ على أنّ مذهب كثير من المحدثين في المرسل كان قائماً على التفصيل .

ثانيا : إنّ استقراء الأئمة لبعض مراسيل المحدّثين ووقوفهم على صحتها يدلّ دلالة واضحة على أنهم كانوا لا يرسلون إلا عن الثّقات ، ولا يحدّثون إلا عن الثقات ، فقد استقرأ ابن معين مرسلات النخعي فوجدها صحيحة غير حديثين ، واستقرأ يحيى القطان وأبو زرعة وابن المديني مرسلات الحسن البصري فوجدوها صحيحة غير أحاديث معدودة .

---

(١) الخطيب : الكفاية ، ص ٣٧٢ .

(٢) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٥ ص: ٤٥٢ .

(٣) ابن رجب : شرح العلل ، ج ١ ، ص ٥٣٨ .

ثالثا : إنَّ الوقوف على أقوال لبعض المتقدّمين بردّ أو قبول مرسلات بعض الرواة، لا بدّ أنْ يعني أنّه حكمٌ إجماليّ مبنيّ على الوقوف على إرسال المحدث عن بعض من لا يعرف أو عمّن عُرِف ولكنّه ضعيف ، وهذه أمور تتفاوت نظرة المحدّثين إليها ، ومما يدلّ عليه إجرائهم موازنات بين مرسلات بعض المحدّثين واختلافهم فيها .

وقد استخلص ابن رجب من كلام يحيى القطان في تفاوت مراتب المرسلات أنّه يدور على أربعة أسباب وهي[1] :

١ ـ أنّ من عُرف روايته عن الضّعفاء ضعّف مرسله بخلاف غيره .

٢ ـ أنَّ من عُرِف له إسناد صحيح إلى من أرسل عنه فإرساله خير ممن لم يُعْرَف له ذلك.

٣ ـ أنَّ من قَوِيَ حفظه ، يحفظ كلّ ما يسمعه ويثبت في قلبه ويكون فيه ما لا يجوز الاعتماد عليه بخلاف من لم يكن قويّ الحفظ .

٤ ـ إنَّ الحافظ إذا روى عن ثقة لا يكاد يترك اسمه بل يسمّيه ، فإذا ترك اسمه دلَّ إبهامه على أنّه غير مرضيّ .

واستخلاص ابن رجب دلَّ على أنَّ الأمر يدور مع القرائن ، وهو راجع إلى تقدير النقّاد والله أعلم .

رابعاً: إنّ الحكم على المرسل بالصحة يكون بغلبة الظنّ ، وهي حاصلة بكون الراوي لا يروي إلا عن ثقة ، وإنّ وجود الضّعيف في شيوخ المرسِل لا يجب أن يؤثّر على مراسيله إلا إذا كثر الضعفاء فيهم ، أو كثر إرساله عنهم .

خامساً: إن أسباب إرسال من عرف بأنّه لا يحدّث إلا عن ثقة ترجع لأمور غير إخفاء ضعف الشيخ كما بيّن ابن عبد البر وغيره .

---

(١) ابن رجب: شرح علل الترمذي، ج١، ص

الفصل الرابع

علو الإسناد ونزوله

المبحث الأول : أنواع الإسناد من حيث العلو والنزول .

المبحث الثاني : أثر الانتقاء في إيثار الإسناد النازل .

المبحث الأول :

أنواع الإسناد من حيث العلو والنزول

المبحث الأول :

أنواع الإسناد من حيث العلو والنزول

الإسناد هو : رفع الحديث إلى قائله[1] ، ومدار الحديث عليه ؛ فبه تتبين صحته ، ويظهر اتّصاله [2] ، ولولاه لقال من شاء ما شاء[3] ، وهو خصيصة من خصائص هذه الأمة ، وسنّة بالغة من السنن المؤكّدة [4] ، قال الحاكم : (فلولا الإسناد ، وطلب هذه الطائفة له ، وكثرة مواظبتهم على حفظه ، لَدُرسَ منار الإسلام ، ولتمكّن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث ، وقلب الأسانيد ، فإنّ الأخبار إذا تعرّت عن وجود الأسانيد فيها كانت بَتْرا)[5].

وينقسم الإسناد إلى أنواعٍ كثيرة ، ويعنينا هنا ما يتعلّق بالعلو والنزول ، فينقسم الإسناد من حيث علّوه ونزوله إلى قسمين :

القسم الأول : الإسناد العالي :

وهو ما قلّت الوسائط فيه مع صحته ، أو تقدّم سماع راويه أو وفاة شيخه .

قال السخاوي في تعريف العلو : (هو قلّة الوسائط في السند ، أو قدم سماع الراوي ، أو وفاته)[6] .

---

(١) قيل أنّ السند هو : الإخبار عن طريق المتن . والإسناد هو : رفع الحديث إلى قائله . والمحدّثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد .ابن الملقن :المقنع ، ج: ١ ص: ١١٠ . ابن جماعة ، محمد بن إبراهيم ، المنهل الروي في الحديث النبوي ، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن ، دمشق ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ ، ص: ٣٠ .

(٢) عياض : الإلماع ، ص ١٩٤ .

(٣) قال عبد الله بن المبارك : (الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء) . الحاكم : معرفة علوم الحديث ، ص: ٦ .

(٤) ابن الصلاح : علوم الحديث ، النوع التاسع والعشرون ، ص ٢٥٥ .

ورويّ عن حرب بن إسماعيل الكرماني قال : (سئل أحمد عن الرجل يطلب الإسناد العالي ؟ قال : طلب الإسناد العالي سنة عمّن سلف ؛ لأنّ أصحاب عبد الله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر ويسمعون منه) . الخطيب : الجامع ، ج: ١ ص: ١٢٣ .

وصرّح الحاكم أنّه سنة صحيحة عن النبي ﷺ ، واستدل له من الحديث وبيّن وجهه . الحاكم : معرفة علوم الحديث ، ص ٦ .

(٥) الحاكم : معرفة علوم الحديث ، ص ٦ .

(٦)السخاوي : فتح المغيث ج: ٣ ص: ٤ .

وقال الصنعاني : (هو الذي قلّت الوسائط في سنده ، أو قدم سماع روايته وزمانه)[1] .

أما عن غرض المحدثين من طلب العلو ، فذكر ابن الجوزي أنّ الناس ينقسمون في رحلتهم من أجله إلى قسمين :

الأول : قوم قصدوا حفظ الشرع بمعرفة صحيح الحديث وسقيمه ، ومن أمثلة هؤلاء: يحيى بن معين ، وابن المدينيّ ، والبخاريّ ، ومسلم ، وقد جمعوا بين معرفة المهمّ من أمور الدين والفقه فيه ، وبين ما طلبوا من الحديث ، وقد أعانهم على ذلك قصر الإسناد ، وهؤلاء خَلَفَ من بعدهم خلف لم يتمكّنوا من الجمع بين الأمرين ، وهم الذين قال عنهم الطاعنون : زوامل أسفار لا يدرون ما معهم .

والثاني : قوم لم يكن مقصودهم صحيحاً ، كان كلّ مرادهم جمع العوالي والغرائب للرياسة والمباهاة ، دون معرفة الصحيح من غيره [2] .

ولذا فإنّ أهمية علو الإسناد تتجلّى في مقصد القسم الأول ، وهو أنّ أسمى غايتهم تأكيد صحة الحديث ، وهي نفس الغاية التي من أجلها اشتغل المحدّثون في الحديث .

وقال ابنُ الصلاح في أهمية طلب العلو : (يُبْعِد الإسنادَ من الخلل ، لأنَّ كلَّ رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سَهْواً أو عَمْداً ، ففي قلّتهم قلّة جهات الخلل ، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل)[3] .

ولذا استحبَّ المحدّثون الرحلة من أجله ، قال الخطيب : (المقصود في الرحلة في الحديث أمران ، **أحدهما** : تحصيل علو الإسناد ، وقِدَم السماع . **والثاني** : لقاء الحفاظ، والمذاكرة لهم، والاستفادة عنهم)[4].

---

(١) الصنعاني : توضيح الأفكار ، ج ٢ ، ص ٣٩٥ .

(٢) ابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي : تلبيس إبليس ، بغداد ، دار الطباعة المنيرية ـ مطبعة أوفيست ، ط١ ، ١٩٨٣ ، ص ١١٤ ـ ١١٧ وقد استفدت الإشارة إلى كلام ابن الجوزي من: الدليمي: الإسناد عند المحدثين،ص ٣٦٧

(٣) ابن الصلاح : علوم الحديث ، ص ٢٥٦ .

(٤) الخطيب : الجامع ، ج: ٢ ص: ٢٢٣ . وللخطيب رسالة بديعة باسم (الرحلة في طلب الحديث) ، تحدّث فيها عن جوانب من رحلة المحدّثين من أجل الحديث ، وخصص جانباً للحديث عن رحلتهم من أجل علو الإسناد ، وعنون لذلك بقوله : (ذكر مَن رَحَلَ إلى شيخ يبتغي عُلُوَّ إسناده فمات قبلَ ظَفَرِ الطّالب منه ببلوغ مراده) . الخطيب ، الرحلة في طلب الحديث (مطبوع مع مجموعة رسائل في علوم الحديث) ، تحقيق : نصر أبو عطايا ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م ، ص ٢٢٤ ـ ٢٣٨ .

القسم الثاني : الإسناد النازل :

وهو ما يقابل الإسناد العالي ، أي هو ما كثر عدد الرواة فيه .

وأقسامه تقابل أقسام العلوّ الخمسة [1] ، ولكنّ قال الحاكم: (ولعلّ قائلاً يقول : النزول ضدّ العلو ، فقد عُرِفَ ضدّه ، وليس كذلك ، فإنّ للنزول مراتب ، لا يعرفها إلا أهلُ الصَّنعة ، منها ما تُؤدي الضرورة إلى سماعه نازلاً ، ومنها ما يحتاج طالبُ العلم إلى معرفةِ وتبحّرٍ فيه ، فلا يَكتُب النازل وهو موجود بإسناد أعلى) [2] .

وكلام الحاكم أجاب عنه ابن الصلاح بأنّه لا يقصد منه نفياً لكون النزول ضد العلو، وإنّما أراد أن ينفي أنّه يُعرف بمعرفة العلو ، وقوله ناشئ عن تقصيره في بيان العلوّ وتفصيله، فما قاله يليق بما ذكره ، وهو لا ينطبق على ما ذكره ابن الصلاح فقد فصّله بما يُفهِم مراتب النزول [3] .

---

(١) ابن الصلاح : علوم الحديث ، ص ٢٦٣ . وابن حجر : نزهة النظر ، ص ١١٨ .

(٢) الحاكم : معرفة علوم الحديث ، ص: ١٢ .

(٣) ابن الصلاح : علوم الحديث ، ص ٢٦٣ . وقد ذكر الدكتور نور الدين عتر أقسام النزول في كتابه : (منهج النقد) ، ص ٣٦٢.

المبحث الثاني :

أثر الانتقاء في إيثار الإسناد النازل

المبحث الثاني :

أثر الانتقاء في إيثار الإسناد النازل

سبق بيان أهمية طلب العلوّ في الإسناد ، وأنّ المحدّثين كانوا يحرصون عليه ، ويؤثرونه على النُّزول ، بل ويرحلون من أجله .

وكانت حجَّة من ذهب إلى تفضيله على النُّزول ما سبق نقله عن ابن الصلاح من أنّ قلة الوسائط تقلّل من احتمال وقوع الخلل ، بخلاف كثرتها .

كما أنّ في التَّنزُّل في الإسناد إبطالاً للرحلة وفضلها[1] .

وفي الجهة المقابلة وُجِد من ينادي بأنّ (التَّنزُّل في الإسناد أفضل ؛ لأنّه يجب على الراوي أنْ يجتهد في متن الحديث وتأويله ، وفي الناقل وتعديله ، وكلّما زاد الاجتهاد ، زاد صاحبه ثواباً)[2] .

ونقل الرامهرمزي عن بعض متأخري الفقهاء ذمّ الرحلة من أجله ؛ لأنّ فيه تعباً لا طائلَ من ورائه ، واغتراباً عن أهله وأحبابه ، وتضييع واجباته وحقوقه ، بل غلبت شهوة طلبه عند بعضهم على طلب التفقّه[3] .

فهذه وجهة نظر كلّ من الفريقين ، ووجهة كلّ منهما لا تخلو من منطق ، ولكن الرأي الثاني نُوقش بما يأتي :

أ ـ قال العراقي : (وهذا بمثابة من يقصد المسجد لصلاة الجماعة فيسلك طريقاً بعيدة لِتَكثُرَ الخُطَا ، وإنْ أدَّاهُ سُلوكُها إلى فواتِ الجماعة ، التي هي المقصُود ، وذلك أنّ المقصُود من الحديث التوصُّلُ إلى صحته ، وبعدُ الوَهَم ، وكلما كثُر رجال الإسناد تطرَّق احتمال الخطأ والخلل ، وكلما قَصُر السَّند كان أسْلَم ، إلا إنْ يكون رجال السَّند أوْثَق أو أحفظ ، أو أفقه ، ونحو ذلك)[4] .

---

(١) الرامهرمزي : المحدث الفاصل ، ص ٢١٦ . والخطيب : الجامع ، ج ١ ، ص ١١٦ .

(٢) الرامهرمزي : المحدث الفاصل ، ص ٢١٦ . وأيضا : ابن دقيق العيد : الاقتراح ، ص ٤٦ .

(٣) الرامهرمزي : المحدث الفاصل ، ص ٢١٦ .

(٤) العراقي : شرح التبصرة ، ج ٢ ، ص ٢٥٣ .

وهذا أكّده ابن دقيق العيد ، فقال : (لأنّ كثرة المشقّة ليست مطلوبة لنفسها ، ومراعاة المعنى المقصود من الرواية وهو الصّحة أولى ، وقد ظهر أنّ قلّة الوسائط أقرب إلى الصحة)[1].

ب ـ أما دعوى عدم فائدة الرحلة من أجل طلب الحديث وعلّوه ، فذكر الرامهرمزي على لسان بعضهم ردّاً بديعاً ، وجواباً شافياً يتلخص في أنّ الذين ذمّوا الرحلة ثم قعدوا عنها آثروا الدَّعة ، وطلبوا التنافس في الدنيا ، وحفظوا السنن من صحف لا يد لهم فيها ، دون دراية بوزن من رواها ، ولا معرفة بمحتواها ، ولولا عناية المحدثين بجمع الشريعة وضبطها لما عقد المفتون مجالسهم[2] .

جـ ـ الإسناد العالي أقرب إلى السّلامة ؛ لأنّ المُجتهد مُخاطِر ، وإنّ سقوط بعض الإسناد مُسْقِط لبعض الاجتهاد[3] .

وأما وجود طائفة من الرواة لا همّ لهم إلا تحصيل الغرائب ، والعوالي ، فهذا شأنهم ، ولم يرتضِ المحدّثون صنيعهم ، ولذا قال ابن دقيق العيد : (ولا أعلم وجهاً جيّداً لترجيح العلو إلا أنّه أقرب إلى الصحة وقلّة الخطأ)[4].

وما سبق من تفضيل العلو على النُّزول إذا كان الإسنادان متساويين في الأوصاف كلّها، فيكون التفضيل للعلوّ ، ولكن ماذا لو كان النازل أحسن حالاً أو انضاف إليه مرجّحٌ لا يتوفر في العالي ؟

والإجابة عن هذا السؤال ترتبط بمعرفة غاية المحدّث من طلب العلوّ ، وقد اتّضح من كلام بعضهم أنّ قلّة الوسائط تعني قلّة الخلل والخطأ ، ولذا حرصوا على طلبه ، فإذا تبيّن عندهم من القرائن ما ينفي حصول هذا المقصود ، فإنّهم لم يترددوا في ترجيح النزول عليه ، كما قال علي بن المفضل المقدسي[5] :

---

(١) ابن دقيق العيد : الاقتراح ، ص ٤٦ .

(٢)الرامهرمزي : المحدث الفاصل ، ص ٢١٧ .

(٣) الخطيب : الجامع ، ج ١ ، ص ١١٦ .

(٤) ابن دقيق العيد : الاقتراح ، ص ٤٦ .

(٥) هو الحافظ علي بن المفضل بن علي أبو الحسن المقدسي ثم الإسكندراني المالكي . قال الذهبي : (وفي الحديث له تصانيف محررة ، رأيتُ له في سنة ست وثمانين "كتاب الصيام" بالأسانيد ، وله "الأربعون في طبقات الحفاظ"، ولما رأيتُها تحرّكت همتي إلى جمع الحفاظ وأحوالهم) . توفي سنة إحدى عشرة وستمائه. الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٢٢ ص: ٦٦ .

إنَّ الرِّواية بالنُّزول عَن الثِّقات الأعْدَلينا   خيرٌ مِن العَالي عَن الجُهَّال والمُسْتَضْعَفينا[1]

وقال ابن دقيق العيد : (فإنْ كان النُّزول فيه إتقــان ، والعلـوّ بضـدّه ، فـلا تـردّد في أنّ النُّزول أوْلى)[2].

ومن مُرجِّحات النَّازل على العالي عندهم : زيادة الثِّقة في رجاله على العالي ، أو كونهم أحفظ ، أو أضبط ، أو أفقه ، أو كونه متّصلاً بالسّماع في النازل ، ويكون في العالي حضـورٌ أو إجازةٌ ، أو مناولةٌ ، أو تساهلٌ من بعض رواته في الحمل أو نحو ذلك[3] .

ومِن أمثلة ذلك عندهم ما جاء في قول وكيع لأصحابه : (أي الإسنادين أحبّ إليكـم: الأعمش ، عن أبي وائل ، عن ابن مسعود ؟ أو سفيان الثوري ، عن منصور ، عن إبراهيـم ، عن علقمة ، عن ابن مسعود ؟ فقالوا : الأعمــش عـن أبـي وائـل [4] ، فقـال: سـبحان الله ! الأعمش شيخ ، وأبو وائل شيخ، وسفيان فقيه ، عن فقيه ، عن فقيـه ، عـن فقيـه ، وحديـث يتداوله الفقهاءُ خير مِن أن تتداوله الشيوخ)[5] .

وهذا المثال وإنْ فصَّل بعضُ العلماء في توجيهه [6] إلا أنّه يُلقي الضَّوء على منهج بعض العلماء في النَّظر إلى القرائن ، في تفضيل النَّازل على العالي .

ولذا فهناك علاقة وثيقة بين نـزول الإسـناد وانتقـاء الشـيوخ ؛ لأنّ الأصـل أنّ المحـدّث يفضّل العلوّ على النُّزول ، ولكن أن تجده راغباً عـن العلـوّ إلى الـنزول ، فإنّـه أمـر يسـتدعي التوقّف والبحث عن علّته ، والنَّاظر في صنيعهم يجد أسباباً لذلك ، يعنينـا منـها هنـا ضعـف الشيخ الذي يريد المعروف بالانتقاء أنْ يسمع منه ، فيلجأ إلى سماعه من آخر ثقة ، التزاماً منه بألا يحدّث إلا عن ثقة ، فيكون آثر النزول على العلوّ .

---

(١)ابن جماعة : المنهل الروي ج: ١ ص: ٧١ .

(٢) ابن دقيق العيد : الاقتراح ، ص ٤٦ .

(٣) الأبناسي : الشذا الفياح ، ج ٢ ، ص ٤٣٢ . والسخاوي : فتح المغيث ، ج ٣ ، ٢٤ .

(٤) وجاء أيضا بلفظ (الأعمش عن أبي وائل أقرب) . في تدريب الراوي ، ج ٢ ، ص ١٧٢ .

(٥) السخاوي : فتح المغيث ، ج ٣ ، ص ٢٤ .

(٦) نقل السيوطي عن ابن حجر قوله : (ولابن حبان فيه تفصيل حسن ، وهو أنّ النظر إن كان للسند فالشيوخ أولى، وإن كان للمتن فالفقهاء .

وقد صرّح بعضهم بذلك ، فقال ابن المبارك : (بُعْدُ الإسنادِ أحبّ إليّ إذا كانوا ثقات ؛ لأنهم قد تربّصوا به ، وحديثٌ بعيد الإسناد صحيح ، خيرٌ من قريب الإسناد سَقِيم)[1]

وقال أيضاً : (ليس جَوْدة الحديثِ في قُرب الإسناد ، ولكن جودةَ الحديثِ صحّة الرِّجال)[2] .

فدلَّ كلام ابن المبارك على طريقته في الاختيار ، وهي تفضيل الإسناد البعيد على القريب إذا كانوا ثقات .

وروى ابن مهدي عن شعبة قال : (لا يزال العبد في فُسْحَة من دينه ما لم يطلب الإسناد، يعني التّعالي فيه)[3] .

والظاهر أنَّ شعبةَ ـ رحمه الله ـ قَصَدَ مَن يكون كلُّ همِّه التَّعالي في الإسناد ، تفاخراً به ، كما كان يحصل لبعض الرواة ، دون النَّظر إلى الصحة .

وأما مجرّد طلب العلوّ فلم يرغب عنه شعبة ، وإنّما القاعدة عنده أنه ما دام أنَّ الراوي ثقة فلا مانع من الأخذ عنه ، وإنْ نَزَلَ به ، ولا ضَيْر أيضاً بالحرص عليه أحياناً . ومما يدل على ذلك ما أسنده الخطيب إلى شعبة قال : (سمعتُ مَيْسَرَةَ بن عمران بنِ عُمَير يحدِّثُ عن أبيه ، عن جدّه ، أنّه خَرَجَ مع عبد الله ـ وهو رديفه على بَغْلةٍ له ـ مسيرة أربعة فراسخ ، فَصَلّى الظُّهر ركعتين ، قالَ شعبةُ : حدّثني مَيْسَرةُ ، وأبوه شاهِد)[4] .

ومما يدلّ على أثر الانتقاء في النُّزول ما أسنده الخطيب إلى شعبة قال : (لقيتُ ناجيةَ الذي روى عنه أبو إسحاق ، فرأيته يلعب بالشطرنج ، فتركته فلم اكتب عنه ، ثم كتبتُ عن رجلٍ عنه) .

---

(١)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ،ج ٢ ، ص ٢٥ .

(٢) الخطيب : الجامع ، ج: ٢ ص: ١٠١ .

(٣) الرامهرمزي : المحدّث الفاصل ، ص ٢٣٦ .

وجاء في الجامع للخطيب ، ج ١ ، ص ٢٤ ، من قول ابن مهدي وبنفس اللفظ ، وهو خطأ . وقد أسنده أبو نعيم إلى محمد بن اسحاق عن شعبة . حلية الأولياء ج: ٧ ص: ١٥١ .

(٤) الخطيب : الجامع ، ج ١ ، ص ١١٨ . وقد خصّص الخطيبُ مبحثاً في (الجامع) سمّاه (مَن اجْتَزَأ بالسَّماع النّازل مع كون الذي حدّث عنه موجوداً) . يقال : (اجتزأ به ، و تجزّأ به : اكتفى) . مختار الصحاح ، مادة (جزأ) ، ص: ٤٣ .

قال الخطيب : (الا ترى أنَّ شعبة في الابتداء جعل لعبةَ الشَّطرنج مما يجرحه فتركه ، ثم استبانَ له صدقَه في الرواية وسلامته من الكبائر ، فكتَبَ حديثَه نازلاً)[1] .

ولذا وُجِدَ بعض العلماء أنّهم كانوا يتحمَّلون النُّزول ، ويدعون العلوَّ بسبب ضعفه، أو لوجود قرائن تؤيِّد أرجحية النَّازل عليه .

ومن الأمثلة على عزوفهم عن العالي إلى النَّازل ، أنهم قد يروون عن الشَّيخ بواسطة ؛ لكون الراوي الواسطة عالم بحديث ذلك الشَّيخ متقن له ، ومن ذلك ما جاء في ترجمة إسماعيل بن عبد الملك الأسدي المكي[2] ، فقد قال ابن المثنى : (ما سمعتُ يحيى ولا عبد الرحمن حدَّثا عن سفيان عن إسماعيل بن عبد الملك بشيء ، وكان عبد الرحمن يحدِّثُ عنه ثم أمسك فما حدَّث عنه)[3] .

فسياق كلام ابن المثنى يدلّ على أنّ القطان لم يكن يرضاه ، حيث ذكر أن ابن مهدي تركه ، ومما يدلُّ على ذلك أيضا تضعيف العلماء له . فلو حدّث القطان عنه لكان إسناده عنه عالياً ، لكنه أمسك عنه ، ثم عاد القطان فروى عنه بعد أنْ تركه ، ولكنه نَزَلَ فروى عن سفيان الثّوريّ عنه ، ولعل سفيان كان يميّز صحيح حديثه ، حيث روى عليُّ بن المديني قال سمعت يحيى بن سعيد يقول : (تركتُ إسماعيلَ بن عبد الملك ثم كتبتُ عن سفيان عنه)[4].

وقال أبو بكر الأثرم : (سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل سئل عن عمرو بن شعيب فقال : أنا أكتب حديثه ، وربما احتججنا به ، وربما وَجَسَ في القلب منه شيء ، ومالك يروي عن رجلٍ عنه [5])[6] .

---

(١) الخطيب : الكفاية ، ص: ١١١ .

(٢) هو : (إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصُّفَيْرا ، بالمهملة والفاء مصغّر ، صدوق كثير الوَهَم ، من السادسة) . ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ١٠٨ ، ترجمة٤٦٥ .

(٣) ابن عدي : الكامل ، ج: ١ ص: ٢٧٩ ، ترجمة ١١٨. الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ١ ص: ٣٩٧ .

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج: ١ ص: ٢٧٩ ، ترجمة ١١٨ . الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ١ ص: ٣٩٧ .

(٥)جاء في بعض الأحاديث ذكر الواسطة ، ففي بعضها : عبد الرحمن بن حرملة ،
باب ما جاء في الوحدة في السفر. الموطأ ، ج: ٢ ص: ٩٧٨ ، ح ١٧٦٤ . وفي بعضها : (عن الثقة عنده). كتاب البيوع ، باب ما جاء في بيع العربان ، ج: ٢ ص: ٦٠٩ ، ح ١٢٧١ . واختلف فيه فقيل ابن لهيعة ، وقيل ابن وهب ، وذكر ابن عبد البر أنه في بعض الروايات عن مالك جاء بصورة البلاغ (بلغه عن عمرو) . التمهيد ، ج ٢٤ ، ص ١٧٦ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٢٣٨ ، ترجمة ١٣٢٣.

فالظاهر أنّ الإمام مالك نزل في الرواية ، فروى عن ثقة عنده عن عمرو بن شعيب ، لأنه لا يرضى عمرو بن شعيب ـ وهو مختلف فيه بين النقاد ـ [1] ، وهو ما يُفهم من كلام الإمام أحمد .

وهناك عبارة لابن مهدي تفيد أنّهم كانوا يلجأون إلى النزول لفائدة ، وهي أن يكون التلميذ متقناً لحديث شيخه ، فيفضّل سماع حديث الشيخ من التلميذ لا من الشيخ مباشرة، قال ابن مهديُّ : (لو كنت لقيتُ إسماعيلَ بن أبي خالد لكتبتُ عن يحيى [2] عن إسماعيل لأعرف صحيحها من سقيمها) [3] .

وفي ترجمة العلاء بن خالد الأسدي الكاهلي ، جاء قول يحيى القطان عنه : (تركته على عَمْدٍ ، ثمّ كتبتُ عن سفيان عنه) [4] .

وقال ابن مهدي : (وددت أنّ كلّ شيء سمعتُ مِن حديث مغيرة [5] كان مِن حديثِ أبي إسحاق الفزاري يعني عن مغيرة) [6] .

ويقول يحيى القطان : (ما سمع عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن الأعمش أحبّ إليّ مما سمعتُ أنا من الأعمش) [7] .

---

(١) وأما قول يعقوب بن شيبة : (ما رأيت أحداً من أصحابنا ممّن ينظر في الحديث وينتقي الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئاً ، وحديثه عندهم صحيح ، وهو ثقة ثبت ، والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي لقوم ضعفاء زوروها عنه ، وما روى عنه الثقات فصحيح) . التمهيد لابن عبد البر ج: ٣ ص: ٦٢ .

فهذا القول من يعقوب متعقّب بكلام القطان فيه فقد روى عليّ بن المديني قال : (سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول : عمرو بن شعيب عندنا واهي) . الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٢٣٨ .

(٢) يعني يحيى القطان ـ رحمه الله ـ .

(٣) المزي : تهذيب الكمال ج: ٣١ ص: ٣٣٨ .

(٤) المزي : تهذيب الكمال ج: ٢٢ ، ص: ٤٩١ .

والعلاء بن خالد قال ابن معين فيه : (كوفي ليس به بأس) . وقال الآجري عن أبي داود : (ما عندي من علمه سوى أرجو أن يكون ثقة) . وقال العقيلي : (يضطرب في حديثه) . ابن عدي : الكامل ، ج: ٥ ص: ٢٢٠، ترجمة ١٣٧٤ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٢٢ ، ص: ٤٩١ . العقيلي : الضعفاء ج: ٣ ص: ٣٤٤ ، ترجمة ١٣٧٣.

(٥) هو : (المغيرة بن مِقْسَم ، بكسر الميم ، الضبي مولاهم ، أبو هشام ، الكوفي ، الأعمى ، ثقة متقن ، إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم ، من السادسة ، مات سنة ست وثلاثين على الصحيح) . ابن حجر : تقريب التهذيب، ص: ٥٤٣ ، ترجمة ٦٨٥١ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ١٢٨ ، ترجمة ٤٠٢ .

(٧) العلل ومعرفة الرجال ج: ٢ ص: ٤٤٥ ، رقم ٢٩٧٠ .

فهذا دلّ على أنّهم كانوا يفضّلون النّزول لمرجّحات تنضمُّ إليه ، وهو أثر من آثار التزامهم طريقة الانتقاء .

ولكن تنبغي الإشارة إلى أنّه ليس دائما يحكم على الرواية بواسطة على أنّها نزول متعمّد كأثر من آثار طريقة الانتقاء ، ومما يدلّ على ذلك ما روي عن صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه قال : (يحيى بن سعيد أثبت من هؤلاء يعني مِن وكيع وعبد الرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون ، وأبي نعيم ، وقد روى يحيى عن خمسين شيخاً ممن روى عنهم سفيان ، قلت : كان يكثر عن سفيان ؟ قال : إنّما كان يتتبّع ما لم يكن سمعه فيكتبه)[1] .

وأما قول السُّيوطي : (العُمدة في علم الحديث معرفة صحيح الحديث وسقيمه ، وعلله واختلاف طرقه ، ورجاله جرحاً وتعديلاً ، وأمّا العالي والنازل ونحو ذلك فهو من الفضلات لا من الأُصول المهمّة)[2] . فليس على إطلاقه ، لأنّ معرفة العالي والنازل تفيد في معرفة الصحيح من السّقيم ، فعندما تجد المحدّث نزل في إسناد مع تمكنه من العلو فيه ، فإنّ ذلك - من حيث العموم - مؤشّر على تحري ذلك المحدّث ، وقد يكون نزوله لضعف الراوي، وخاصة أنّهم كانوا يرغبون في العلو ويرحلون في طلبه ، ولا يتركوه إلا لضرورة .

وأما ما جاء من ذمّ النازل على لسان بعض المحدّثين[3] ، فهو النازل المطلق دون مرجّحات ، والله أعلم .

---

(١)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج: ١ ، ص: ٢٤٦ .

(٢) السيوطي : طبقات الحفاظ ، ص: ٥٣٤ .

(٣)ومن ذلك : قال يحيى بن معين : (الحديث بنزول كالقرحة في الوجه) . وقال ابن المديني : (النزول شؤم) . الخطيب : الجامع ، ج: ١ ص: ١٢٣ .

الخاتمة

الحمد لله على إتمام هذا البحث ، وأرجو أن أكون وفقت في جمع مادته ، وعرضه ودراسته ، وقد بذلتُ فيها جهداً كبيراً وخاصة تلك المتعلّقة بالشيوخ الضعفاء ، والتي تطلبت مني دراسة عدد كبير من الرواة لأخلص إلى المادة المطلوبة ، وكنت أحرص ما أمكن على نقل النصوص من مصادرها ، ونقل آراء المحدّثين في التعليق عليها ، والاستفادة من آراء المعاصرين ممن تعرّض لها، وتحقيق ما يحتاج إلى ذلك، وفيما يأتي أهم النتائج التي توصلت إليها:

أولا : انتقاء الشّيوخ هو: (طريقة عُرف بها جماعة من كبار المحدّثين نُقل عنهم أنّهم لا يروون إلا عن شيوخ ثقاتٍ غالباً) .

ثانيا : ظهر أنّ غالب شيوخ من عُرف بالانتقاء كانوا ثقات عنده وعند غيره من المحدّثين . والثقة عندهم على درجات ، فقد يوصف بها من كان في أعلى درجات التعديل ، وقد يوصف بها من هو أدنى من ذلك ، وفي الجملة فهي تعني أنّ الراوي حاز على قبول المحدّث.

ثالثا : بينتُ في هذه الدراسة أنّ جذور الانتقاء ترجع إلى زمن النبي ﷺ من خلال حثّه على اجتناب الرواية عن الضعفاء ، والتزام الصحابة بوقاية حديثه ﷺ من الكذب من خلال تثبّتهم فيه ، ولنظافة بيئتهم مِن الضعفاء لم تظهر طريقةُ الانتقاء كطريقة مميزة ، ثم لما ظهرت البدع ، وكثر الضعفاء ، اشتهر عدد من المحدثين بانتقاء شيوخهم .

رابعا : هناك ثلاثة طرق يُعرف من خلالها انتقاء المحدث وهي :

أ ـ تصريح المحدث بأنّه ينتقي .

ب ـ ألفاظ النقاد في وصْف بعض الرواة بالانتقاء .

ج ـ تحذير المحدّث من الرّواية عن كلّ أحد ، أو حثّه على الرّواية عن الثّقات عموماً.

خامسا : اهتمام علماء الجرح والتعديل بتمييز المنتقين من غيرهم يدلّ على أثر الانتقاء في الحكم على الرواية .

سادسا : التزام بعض المحدّثين طريقة الانتقاء يرجع إلى تورّعهم عن التحديث عن الضعفاء ، ويرتبط بشروطهم في الراوي من حيث العدالة والضبط . فمنهم في تشدد في بعض الشروط مما أثر على اختيار شيوخه.

سابعا : بلغ عدد المحدّثين الموصوفين بالانتقاء حتى نهاية القرن الثاني الهجري (ستة وعشرين) محدّثا ممن وردت فيهم نصوص صريحة بأنّهم ينتقون شيوخهم و(أربعة) آخرين وردت فيهم عبارات غير صريحة تؤدّي معنى الانتقاء .

ثامنا : غالب الموصوفين بالانتقاء رَوَوْا عن مشهورين بالضَّعف ، وثمانية منهم لم أقف على ضعيف في شيوخهم .

تاسعا : غالب رواية الموصوفين بالانتقاء عن شيوخهم الضعفاء لم تكن مؤثرة على وصفهم بالانتقاء ، حيث ظهر أنّ غالب روايتهم عنهم كانت على أوجه معينة أو لأسباب معلومة عند النقّاد ، كأن يكون طرأ الضعف على الراوي بعد الأخذ عنه ، أو يكون انتقى من حديثه ، أو كان شيخه من المختلف فيهم إلى غير ذلك مما جاء في أثناء الدراسة .

عاشرا : انتقاء المحدّثين شيوخهم كان أحيانا عند السماع ، وكان أحيانا أخرى عند الأداء. والذي يؤثّر على طريقة المحدّث والحكم على شيوخه ما كان عند الأداء.

حادي عشر : إنّ تفرّد المحدّث المعروف بالانتقاء عن راو يرفع جهالته ، ويثبت له العدالة . وهو مذهب طائفة من المحدثين : كالإمام أحمد وطائفة من المحققين من الحنابلة ، وجماعة من الأصوليين ، وإليه ذهب ابن عبد البر وابن رُشَيْد الفهري والزركشي والذهبي وابن حجر ، وظهر ذلك من تصرفاتهم في أحكامهم على بعض الرواة .

ثاني عشر : رواية من عرف عنه أنّه لا يحدّث إلا عن ثقة وروى عن بعض الضعفاء ينبغي ألا تؤثّر في الحكم على شيوخهم غير المعروفين ؛ لأنّ رواية المنتقين عن الضعفاء كان نادرة عند بعضهم ، قليلة عند البعض الآخر ، وإذا كانت رواية الثقة عن غيره إذا كان مجهولا تنفعه ، فإنّ رواية المنتقي عن غيره أكثر نفعاً .

ثالث عشر : هناك عدد من الموصوفين بالانتقاء لم يقبل بعض النقاد تفرّدهم ببعض الرواة، فحكموا على شيوخهم بالجهالة كابن أبي ذئب ، ويحيى بن أبي كثير ، ومنصور بن المعتمر ، وأيوب السختياني وذلك بسبب عدم شهرتهم بالانتقاء عند أولئك النقاد .

رابع عشر : الرأي الراجح في حكم التعديل على الإبهام قبوله إذا صدر ممّن اشتُهِر بأنّه ينتقي الشيوخ ؛ لأنّ تجويز كون المنتقي أبهم ضعيفاً ظنٌّ مرجوح لندرة روايتهم عن ضعفاء

أو قلتها ، يقابله ظنّ راجح هو أنّ غالب روايتهم عن ثقات . وهو مذهب من قبل مراسيل من عرف بأنّه لا يحدّث إلا عن ثقة ، وهم طائفة كبيرة من المتقدّمين .

خامس عشر : الصواب في عنعنة المحدّث المشهور بالانتقاء إذا دلّس أنّها تقبل ولا يُسْأل عن تدليسه ، لضعف احتمال تدليسهم عن ضعفاء ، لأنّ الأحكام مبناها غلبة الظن، وهي حاصلة بكون أغلب حال المنتقي أنه لا يحدّث إلا عن ثقة ، ولأنّه إذا عرفت الواسطة بين المدلّس ومن دلّس عنه وكان ثقة قبل تدليسه ، فكذلك من دلس من المنتقين ، فإنّ الواسطة معروفة من حيث الغالب ، لأنّه لا يحدث إلا عن ثقة .

سادس عشر : لا يلزم من كون الراوي أنّه لا يدلّس إلا عن ثقة أنّه لا يحدّث إلا عن ثقة .
ولا يلزم أيضا من كون الراوي يدلس أنّه يروي عن كلّ أحد .

سابع عشر : من عُرف تنقيره عن سماعات من يروي عنه قُبلت عنعنة من دلّس من شيوخه، وهذا عرف من شعبة ويحيى القطان من المنتقين ، فإذا عُرف ذلك من غيرهم فيعامل بنفس الحكم .

ثامن عشر : الراجح في حكم المرسل التفصيل ، وهو وجود قرينة تدلّ على صحته ، ومن ذلك أن يكون الراوي عرف عنه أنّه لا يحدّث إلا عن ثقة ، وهو مذهب طائفة من المحدّثين ،ومنهم : ابن سيرين ، وشعبة ، والقطّان ، وابن المديني ، وأحمد ، وأبو زرعة ، ومال إليه ابن عبد البر ، والعلائي ، والزركشي ، وابن حجر .
وما نُسب إليهم من القول بردّ المرسَل لا يُعارض قبولهم له على التفصيل ؛ لأنّ ردهم له إنّما كان من حيث أصل الاحتجاج به ، وقبولهم له حيث توفرت القرائن على صحته .

تاسع عشر :إنّ استقراء بعض الأئمة لمراسيل بعض من وصف بالانتقاء وخلوصهم إلى صحتها يدل على أنّهم كانوا لا يرسلون إلا عن ثقات .

عشرون : إيثار بعض المنتقين النزول أحيانا في الإسناد كان لتجنب الرواية عن الضعفاء. وهذا يُشعر بأهمية دراسة العالي والنازل .

حادي وعشرون : أحكام المحدّثين على الرواة كانت قائمة على سبر أحوالهم ومروياتهم ، والنظر إلى القرائن ، مما يوضّح دقة أحكامهم ، وحجم جهودهم ، وهذا يشعر بخطر الاشتغال بالنقد والاندفاع إليه دون الرجوع إليهم ، والاتكال على تطبيق قواعد مطردة محددة لإصدار الأحكام على الرواة ومروياتهم دون اعتبار للقرائن وما يعرض للرواية.

التوصيات :

أولا : تكملة ما قام به المزي في تهذيبه من جمع شيوخ الرواة ما أمكن ، وعلى نسق ما قام به ابن عدي في جمع شيوخ البخاري ، والجياني في شيوخ أبي داود ، وغيرهما من المتقدمين [1] ، وما قام به الدكتور عامر صبري في شيوخ الإمام أحمد بن حنبل ، للفوائد المترتبة عليه ومنها: معرفة الوحدان من غيرهم ، والناظر في كتاب (المنفردات والوحدان) يجد أن الإمام مسلما ذكر فيه عددا من الرواة تبين بعد البحث أنه روى عنهم أكثر من واحد.

ثانياً : زيادة الاهتمام بالجانب التطبيقي في مقررات علوم الحديث في الجامعات وخاصة ما يتعلّق بأحكام المتقدمين على الرواية ، لسببين :

١ . لتظهر صلة القواعد التي استخلصها المتأخرون بأحكام الأئمة المتقدمين .

٢ . ولئلا تنقطع صلة طالب العلم بأحكام النقاد الأوائل ، فيعتمد في دراسته وأحكامه على مجرّد القواعد العامة المدونة في كتب المصطلح ، كما يحصل لكثير من طلبة العلم .

ثالثا : جمع القواعد أو الإطلاقات العامة التي تتضمّن أحكاما على الرواة ودراسة ما لم يدرس منها دراسة تفصيلية ، وقد ذكر ابن رجب بعضها في شرح علل الترمذي ، وفي كتاب (قواعد في علوم الحديث) للتهانوي الكثير منها .

رابعا : أن يخصص قدر كاف من الدراسات المتقدمة في مادة العلل لدراسة (قاعدة الانتقاء) لأهميتها وأثرها في الحكم على الرواية.

خامساً: دراسة عن العجلي وكتابه الذي اشتُهِرَ أنّه في الثقات، وتحقيق منزله العجلي في النقد، وخاصة أنّ عدداً من طلبة العلم اتّهموه بالتساهل في التوثيق، حتى صار عند بعضهم لايُعتدّ بتوثيقه.

فهذا مبلغ علمي ، ولله الحمد والمنّة من قبل ومن بعد ، وأسأله سبحانه أنْ يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

---

(١) لمزيد تفصيل : عبد القادر ، موفق بن عبد الله ، علم الأثبات ومعاجم الشيوخ والمشيخات وفنّ كتابة التراجم ، مكة المكرمة ـ السعودية ، جامعة أم القرى ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ .

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم .

٢- آبادي ، محمد شمس الحق ، عون المعبود ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ٢ ،١٤١٥هـ.

٣- الأبناسي ، إبراهيم بن موسى ، الشذا الفيَّاح من علوم ابن الصلاح ، تحقيق: صلاح فتحي، الرياض ، مكتبة الرشد ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .

٤- ابن الأثير ، المبارك بن محمد أبو السعادات ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، تحقيق : أحمد الزاوي ، والطناحي ، مصر ، المكتبة الإسلامية ، ط ١.

٥- ــــــــ، جامع الأصول في أحاديث الرسول ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ط٤ ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

٦- الآجري، محمد بن علي أبو عبيد، سؤالات الآجري أبا داود في الجرح والتعديل، دراسة وتحقيق: محمد علي العمري، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م

٧- الآمدي ، علي بن محمد ، الإحكام في أصول الأحكام ، تحقيق: سيد الجميلي ، بيروت ، دار الكتاب العربي، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ .

٨- الإدلبي ، صلاح الدين بن أحمد ، المنتخب من كلام الحافظ ابن خزيمة في الجرح والتعديل ، بيروت ، دار البشائر الإسلامية ، ط ١ ، ١٩٩٢ م .

٩- الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد : تهذيب اللغة ، تحقيق : عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والنشر ، (د. ط) و (د.ت) .

١٠- الاشبيلي ، عبد الحق بن عبد الرحمن ، الأحكام الوسطى ، تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي ، الرياض ، مكتبة الرشد ، (د . ط) ، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥ م.

١١- الأصبحي ، مالك بن أنس ، الموطأ ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، مصر ، دار إحياء التراث العربي .

١٢- الأصبهاني، أحمد بن عبد الله أبو نعيم، حلية الأولياء، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٤، ١٤٠٥هـ.

١٣- ــــــــ، المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم ، تحقيق: محمد حسن الشافعي ، بيروت، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٩٩٦ م .

١٤- الأعظمي ، محمد مصطفى ، منهج النقد عند المحدِّثين ، نشأته ، وتاريخه ، السعودية ، مكتبة الكوثر ، ط ٣ ، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م .

١٥- آل سلمان، مشهور بن حسن، المروءة وخوارمها، دار ابن عفان، السعودية، ط٢، ١٩٩٥م.

١٦- الباجي ، سليمان بن خلف ، التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق : د. أبي لبابة حسين ، الرياض ، دار اللواء ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م.

١٧- ــــــــ، إحكام الفصول في أحكام الأصول ، تحقيق : عبد المجيد تركي ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦ م .

١٨- البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، تحقيق: مصطفى ديب البغا، بيروت ـ القاهرة ، دار ابن كثير ـ دار اليمامة ، ط ٣ ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م .

١٩- ــــــــ، التاريخ الكبير، تحقيق: السيد هاشم الندوي ، بيروت ، دار الفكر .

٢٠- ــــــــ، التاريخ الصغير ، تحقيق: محمود زايد ، حلب ـ القاهرة ، دار الوعي ـ مكتبة دار التراث ، ط١، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م .

٢١- ــــــــ، الأدب المفرد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٩٨٩م.

٢٢- ابن بدران ، عبد القادر بن أحمد الدمشقي ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق: عبد الله التركي، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠١ هـ .

٢٣- البرذعي ، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ، تحقيق: سعدي الهاشمي ، المنصورة ـ مصر ، دار الوفاء ، ط٢ ، ١٤٠٩ هـ .

٢٤- البرقاني، أحمد بن محمد، سؤالات البرقاني للدارقطني (رواية الكرجي عنه)، تحقيق عبد الرحيم محمد القشقري ، باكستان ، كتب خانة جيلي ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ .

٢٥- البزار ، أحمد بن عمرو ، مسند البزار ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله ، بيروت ـ المدينة، مؤسسة علوم القرآن ـ مكتبة العلوم والحكم ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ.

٢٦- أبو البصل، عبد الرزاق موسى، الرواية على الإبهام والتعديل عليه عند الإمام الشافعي في الأحاديث المرفوعة، أطروحة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٠هـ.

٢٧- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عطا، مكة المكرمة، مكتبة دار الباز ، ١٩٩٤ م .

٢٨- ــــــــ، القراءة خلف الإمام، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ .

٢٩- ـــــــــ، معرفة السنن والآثار عن الإمام الشافعي ، تحقيق: سيّد كسروي حسن ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م .

٣٠- ـــــــــ، المدخل إلى السنن الكبرى ، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، الكويت ، دار الخلفاء، (د.ط) ، ١٤٠٤ هـ .

٣١- الترمذي ، محمد بن عيسى ، سنن الترمذي ، تحقيق : أحمد شاكر وآخرون ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، (د. ط) .

٣٢- ـــــــــ، العلل الكبير ، ترتيب أبي طالب القاضي ، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرون ، بيروت ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .

٣٣- التهانوي ، ظفر أحمد العثماني ، قواعد في علوم الحديث ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدّة ، دار السلام للطباعة والنشر ، ط ٦ ، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ .

٣٤- تيّم، أسعد سالم، علم طبقات المحدّثين أهميته، وفوائده، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٤م .

٣٥- الجرجاني ، علي بن محمد ، التعريفات ، تحقيق: إبراهيم الأبياري ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ .

٣٦- الجزائري ، صالح بن سعيد ، التدليس وأحكامه وآثاره النقدية ، بيروت ، دار ابن حزم، ط١ ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م .

٣٧- الجوابي، محمد طاهر، الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين، الدار العربية للكتاب (د.ط).

٣٨- الجوزجاني ، إبراهيم بن يعقوب ، أحوال الرجال ، تحقيق: صبحي السامرائي ، بيروت، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ .

٣٩- ابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي ، صفوة الصفوة ، تحقيق: محمود فاخوري ، ومحمد قلعجي ، بيروت ، دار المعرفة ، ط ٢ ، ١٩٧٩ م .

٤٠- ـــــــــ، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: عبد الله القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ.

٤١- ـــــــــ، الموضوعات ، دراسة وتحقيق : د. محمود أحمد القيسية ، أبو ظبي ـ الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة النداء ، ط٣ ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م .

٤٢- ـــــــــ، العلل المتناهية ، تحقيق : خليل الميس ،بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٤٠٢هـ.

٤٣- ـــــــــــ، المنتظم ، بيروت ، دار صادر ، ط ١ ، ١٣٥٨ هـ .

٤٤- الجوهري ، إسماعيل بن حماد ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطا ، بيروت ـ لبنان ، دار العلم للملايين ، ط ٣ ، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .

٤٥- الجويني ، عبد الملك بن عبد الله ، البرهان في أصول الفقه ، تحقيق : عبد العظيم الديب، مصر ، دار الوفاء ، ط٤ ، ١٤١٨هـ .

٤٦- ابن أبي حاتم ، عبد الرحمن بن محمد الرازي ، الجرح والتعديل ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ط ١ ، ١٩٥٢ م .

٤٧- ـــــــــــ، علل الحديث ، بيروت ، دار المعرفة ، (د.ط) ، ١٤٠٥ هـ .

٤٨- ـــــــــــ، المراسيل ، تحقيق : شكر الله قوجاني ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٣٩٧هـ .

٤٩- الحاكم ، محمد بن عبد الله أبو عبد الله ، المستدرك على الصحيحين ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤١١ هـ ـ١٩٩٠م.

٥٠- ـــــــ، المدخل إلى معرفة كتاب الاكليل ، تحقيق: أحمد بن فارس السّلوم ، بيروت ، دار ابن حزم ، ط١ ، ٢٠٠٣ هـ .

٥١- ـــــــ، المدخل إلى الصحيح ، تحقيق: ربيع المدخلي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط١، ١٤٠٤هـ.

٥٢- ـــــــ، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، بيروت ـ دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .

٥٣- ـــــــ، سؤالات الحاكم للدارقطني ، تحقيق : موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، الرياض ، مكتبة المعارف ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .

٥٤- ابن حبان ، محمد بن حبان البستي ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ، بيروت ،مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣م .

٥٥- ـــــــــــ، الثقات ، تحقيق: السيد شرف الدين ، بيروت ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٩٧٥ م.

٥٦- ـــــــ، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب ، دار الوعي ، ط ٢ .

٥٧- ابن حجر ، أحمد بن علي ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، ومحبّ الدين الخطيب ، بيروت ـ لبنان ، دار المعرفة ، (د . ط) ، ١٣١٩ هـ).

٥٨- ــــــ، نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، تحقيق: نور الدين عتر ، مطبعة الصباح، دمشق ، ط٣ ، ٢٠٠٠م .

٥٩- ــــــ، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٩٩٢م.

٦٠- ــــــ، تهذيب التهذيب، بيروت ـ لبنان ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .

٦١- ــــــ، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٦٢- ــــــ، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٣، ١٩٨٦م .

٦٣- ــــــ، نزهة الألباب في الألقاب، تحقيق: عبد العزيز السديدي، الرياض، مكتبة الرشيد، ط١، ١٩٨٩ م .

٦٤- ــــــ، تعجيل المنفعة ، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق ، بيروت ، دار الكتاب العربي، ط١.

٦٥- ــــــ، القول المسدد في الذبّ عن المسند للإمام أحمد، الرياض، مكتبة المعارف، ط٤، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

٦٦- ــــــ، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني (د.ط) ، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .

٦٧- ــــــ، هدي الساري ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، ومحب الدين الخطيب ، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ .

٦٨- ــــــ، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، تحقيق: عاصم القريوتي ، عمان، دار المنار، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .

٦٩- ابن حزم، علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام ، القاهرة ، دار الحديث، ط ١، ١٤٠٤ هـ ، ج: ٨ ص: ٥٠٦ .

٧٠- ــــــــ، المحلى ، تحقيق: لجنة إحياء التراث ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

٧١- الحلبي ، إبراهيم بن محمد بن سبط بن العجمي ، التبيين لأسماء المدلسين ، تعليق وتحقيق: محمد الموصلي ، بيروت ، مؤسسة الريان ، ط١ ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .

٧٢- ــــــــ، الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط، تحقيق: علي الحلبي، الزرقاء، الوكالة العربية .

٧٣- ــــــــ، الكشف الحثيث عمّن رُمِيَ بوضع الحديث ، تحقيق: صبحي السامرائي ، بيروت ـ القاهرة ، عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

٧٤- حمادة ، فاروق حمادة : المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل ، الرباط ، دار نشر المعرفة ، ط٢ ، ١٩٨٩م.

٧٥- حمدان ، نذير ، الموطّآت للإمام مالك ـ ﷺ ـ ، دمشق ـ بيروت ، دار القلم ـ والدار الشامية ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢م .

٧٦- الحمش ، عداب محمود ، رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل ، الرياض ، دار حسان للنشر والتوزيع ـ دار الأماني للنشر والتوزيع ، ط٢، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

٧٧- حوّى ، محمد سعيد ، الراوي المجهول ، مفهومه ، أنواعه ، وأحكامه ، مجلّة جامعة مؤتة للبحوث والدّراسات، مؤتة ـ الأردن ، المجلد ١٧ ، العدد ٦ ، ٢٠٠٢هـ.

٧٨- حياني ، محمد عبد الله ، الانتخاب عند المحدثين : أثره وأهميته ، مجلة جامعة أم القرى ، ص١٧ ، ١٤١٣هـ ، العدد السابع .

٧٩- ابن خزيمة ، محمد بن إسحاق ، صحيح ابن خزيمة ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، بيروت ، المكتب الإسلامي ، ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠م .

٨٠- الخطيب ، أحمد بن علي البغدادي ، الكفاية في علم الرواية ، بيروت ـ لبنان ، دار الكتب العلمية ، ١٩٨٩م.

٨١- ــــــــ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، تحقيق: د. محمود الطحان ، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٣ هـ .

٨٢- ــــــــ، المنتخب من كتاب الزهد والرقائق ، دراسة وتحقيق: د. عامر حسن صبري ، بيروت، دار البشائر ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م ، ص٢٢ .

٨٣- ــــــــ، الرحلة في طلب الحديث (مطبوع مع مجموعة رسائل في علوم الحديث) ، تحقيق : نصر أبو عطايا ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م ،

٨٤- ــــــــ، تاريخ بغداد ، بيروت ، دار الكتب العلمية .

٨٥- الخطيب، محمد عجاج، أصول الحديث وعلومه ومصطلحه، دار المنارة، جدة، ط٦، ١٩٩٤م .

٨٦- الخلف ، عواد حسين ، روايات المدلّسين في صحيح مسلم ، بيروت ، دار البشائر الإسلامية ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م .

٨٧- ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس ، لبنان ، دار الثقافة .

٨٨- الخليلي ، الخليل بن عبد الله القزويني ، الإرشاد في معرفة علماء الحديث ، تحقيق: محمد سعيد ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ .

٨٩- الخميسي ، عبد الرحمن بن إبراهيم ، معجم علوم الحديث النبوي ، بيروت ـ لبنان ، دار ابن حزم ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م .

٩٠- الدارقطني ، علي بن عمر أبو الحسن ، السنن ، تحقيق: السيد عبد الله هاشم ، بيروت ، دار المعرفة ، (د . ط) ، ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م .

٩١- ــــــــ، العلل ، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي ، الرياض ، دار طيبة ، ط١ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٩٢- أبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د.ط).

٩٣- ــــــــ، سؤالات أبي داود للإمام أحمد ، تحقيق زياد محمد منصور ، المدينة المنورة ، مكتبة العلوم والحكم ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ .

٩٤- ــــــــ، رسالة أبي داود السجستاني إلى أهل مكة في وصف سننه (مطبوعة مع رسائل أخرى بعنوان "ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث) ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدّة ، حلب ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م .

٩٥- الدريس ، خالد منصور عبد الله ، موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين ، الرياض ، مكتبة الرشد ، وشركة الرياض للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م .

٩٦- الدّقر، عبد الغني، الإمام مالك بن أنس، دمشق، دار القلم، ط٢، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٩٧- ابن دقيق العيد ، محمد بن علي بن وهب ، الإمام في معرفة أحاديث الأحكام ، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد ، الرياض ، دار المحقق ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ .

٩٨- ـــــــــ، الاقتراح في بيان الاصطلاح ، وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د . ط) ، ١٩٨٦م .

٩٩- الدليمي، داود سلمان، ١٩٨٧م - ١٤٠٨هـ، الإسناد عند المحدثين، أطروحة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة بغداد، العراق .

١٠٠- دمفو ، عبد الله بن محمد ، رجال مسلم الذين ضعّفهم ابن حجر في التقريب ، ورواياتهم في الصحيح ،السعودية - مصر ، دار ابن القيّم - دار ابن عفان ، ط١ ، ٢٠٠٣م .

١٠١- الدميني، مسفر بن غرم الله، التدليس: حقيقته وأقسامه وأحكامه ومراتبه والموصوفون به، ط ١ ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

١٠٢- الذهبي ، محمد بن أحمد ، سير أعلام النبلاء ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ، ومحمد العرقسوسي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط ٩ ، ١٤١٣ هـ .

١٠٣- ـــــــ، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي ، بيروت ، دار البشائر الإسلامية ، ط ١ ، ١٩٩٢ م .

١٠٤- ـــــــ، المغني في الضعفاء ، تحقيق: نورالدين عتر ، د . ط .

١٠٥- ـــــــ، المقتنى في سرد الكنى، تحقيق: محمد صالح، المدينة المنورة، مطابع الجامعة الإسلامية، ١٤٠٨هـ.

١٠٦- ـــــــ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، تحقيق: علي محمد ، وعادل أحمد ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٩٩٥ م .

١٠٧- ـــــــ، تذكرة الحفاظ ، تصحيح : عبد الرحمن المعلمي ، بيروت ، دار إحياء التراث، (د.ط).

١٠٨- ـــــــ، من تكلم فيه وهو موثّق، تحقيق: محمد شكور الميادين، الزرقاء، مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٠٩- ـــــــ، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، جدة، دار القبلة، مؤسسة علو، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م .

١١٠- ـــــــ، الموقظة (ومعه شرح سليم الهلالي للموقظة : "كفاية الحفظة شرح المقدّمة الموقِظَة) ، عجمان، مكتبة الفرقان ، ط٢ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

١١١- الرازي ، محمد بن عمر بن الحسين ، المحصول في علم أصول الفقه ، تحقيق: طه جابر العلواني ، الرياض ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ.

١١٢- الراغب ، الحسين بن محمد الأصفهاني ، المفردات في غريب القرآن ، تحقيق : محمد سيّد كيلاني ، بيروت ـ لبنان ، دار المعرفة .
١١٣- الرامهرمزي ، الحسن بن عبد الرحمن ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، تحقيق: د.محمد عجاج الخطيب ، بيروت ، دار الفكر ، ط ٣ ، ١٤٠٤ هـ .
١١٤- ــــــ، أمثال الحديث، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٩هـ .
١١٥- ابن رجب الحنبلي ، عبد الرحمن بن أحمد ، شرح علل الترمذي ، تحقيق ودراسة: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد ، الزرقاء ـ الأردن ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.
١١٦- ابن رشد ، محمد بن أحمد ، بداية المجتهد ونهاية المقتَصِد ، بيروت ، دار الفكر .
١١٧- ابن رشيد، محمد بن عمر الفهري، السنن الأبين في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٧هـ.
١١٨- رضا، أحمد، معجم متن اللغة، بيروت، دار مكتبة الحياة، (د.ط)، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م.
١١٩- الرفاعي ، صالح بن حامد ، الثقات الذين ضُعِّفُوا في بعض شيوخهم ، المدينة المنورة ، دار الخضيري ، ط ٢ ، ١٤١٨هـ .
١٢٠- ابن زبر، محمد بن عبد الله، مولد العلماء ووفياتهم ، تحقيق عبد الله الحمد ، الرياض، دار العاصمة ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ .
١٢١- الزبيدي، السيّد محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، بنغازي، دار ليبيا للنشر، (د.ط).
١٢٢- الزركشي ، محمد بن بهادر، النكت على مقدمة ابن الصلاح ، تحقيق: زين العابدين بن محمد ، الرياض ، مكتبة أضواء السلف ، ط١، ١٩٩٨م .
١٢٣- الزمخشري ، محمود بن عمر ، الفائق في غريب الحديث ، تحقيق:علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل ، بيروت ـ لبنان ، دار المعرفة ، ط ٢ ، (د . ت) .
١٢٤- الزيلعي ، عبد الله بن يوسف ، نصب الراية لأحاديث الهداية ، تحقيق : محمد يوسف البنوري ، مصر ، دار الحديث ، ط ١ ، ١٣٥٧ هـ .
١٢٥- السخاوي ، محمد بن عبد الرحمن بن محمد ، فتح المغيث شرح ألفيّة الحديث ، بيروت ـ لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ .
١٢٦- السرخسي ، محمد بن أبي سهل ، المبسوط ، بيروت ، دار المعرفة ، ١٤٠٦هـ .

١٢٧- ابن سعد ، محمد بن سعد بن منيع البصري ، الطبقات الكبرى ، بيروت ، دار صادر .

١٢٨- السّلفي ، محفوظ الرحمن بن زين الله ، الإرسال في مصطلح الحديث ، عجمان ، مكتبة الفرقان ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م .

١٢٩- أبو عبيد ، القاسم بن سلام ، غريب الحديث ، تحقيق : د. محمد عبد المعيد خان ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط١ ، ١٣٩٦هـ .

١٣٠- سلامة ، محمد خلف : الدرر المتناسقة فيمن قيل أنه لا يروي إلا عن ثقة . مجلة الحكمة، العدد الثاني عشر ، ١٤١٨ هـ .

١٣١- سليم ، عمرو عبد المنعم سليم ، الأجوبة الوافرة على الأسئلة الوافدة ، مصر ، دار الضياء، ط ١ ، ٢٠٠٢م.

١٣٢-السليماني ، مصطفى بن إسماعيل ، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ، القاهرة ، مكتبة ابن تيمية ، ط ١ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

١٣٣-ـــــــ، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث ، والعلل ، والجرح والتعديل ، حققه أبو إسحاق الدمياطي ، عجمان ، مكتبة الفرقان ، ط ٢ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

١٣٤- السمعاني ، عبد الكريم بن محمد بن منصور ، الأنساب ، تحقيق: عبد الله البارودي، بيروت ، دار الفكر ، ط١ ، ١٩٩٨ م .

١٣٥- ابن السمعاني ، منصور بن محمد بن عبد الجبار ، قواطع الأدلة في الأصول ، تحقيق: محمد حسن الشافعي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٩٩٧ م .

١٣٦- السهمي، حمزة بن يوسف، سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، دراسة وتحقيق: موفق عبد القادر، الرياض، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

١٣٧- ابن سيده ، علي بن إسماعيل المرسي ، المحكم والمحيط الأعظم ، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي ، بيروت - لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

١٣٨- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف ، الرياض ، مكتبة الرياض الحديثة ، (د . ت) .

١٣٩-ـــــــ، إسعاف المبطأ برجال الموطأ المذكورين في سند الأحاديث التي رواها سيدنا مالك - رضي الله عنه - من توثيقهم وعدالتهم وغير ذلك ، مصر ، المكتبة التجارية الكبرى، (د . ط) .

١٤٠-ـــــــ، طبقات الحفاظ ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٣هـ .

١٤١- الشاشي ، الهيثم بن كليب ، مسند الشاشي ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله ، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم ، ط١ ، ١٤١٠ .

١٤٢-الشافعي، محمد بن إدريس ، الرسالة ، تحقيق: أحمد محمد شاكر ، القاهرة ، مكتبة دار التراث ، ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م .

١٤٣-ـــــــ، اختلاف الحديث، تحقيق: عامر حيدر، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٤٤-ـــــــ، الأم ، بيروت ، دار المعرفة ، ط ٢ ، ١٩٩٣ هـ.

١٤٥-ـــــــ، مسند الشافعي ، بيروت ، دار الكتب العلمية، (د . ط) .

١٤٦- شاكر ، أحمد محمد ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، لابن كثير ، بيروت، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٩٨٣م .

١٤٧- ابن شاهين، عمر بن أحمد ، تاريخ أسماء الثقات ، تحقيق: صبحي السامرائي ، الكويت، الدار السلفية ، ط١ ، ١٩٨٤ م .

١٤٨-ـــــــ، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه ، تحقيق: حماد الأنصاري ، الرياض ، أضواء السلف، ط ١ ، ١٩٩٩م .

١٤٩-الشايجي ، عبد الرزاق خليفة ، ضوابط قبول عنعنة المدلس ، دراسة نظرية وتطبيقية ، الكويت ، جامعة الكويت ـ مجلس النشر العلمي ، ط ١ ، ٢٠٠٢ م .

١٥٠- شُرَّاب ، محمّدُ محمّدِ حسن ، الإمام الزهري عالم الحجاز والشام ، دمشق ، دار القلم ، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .

١٥١-الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيّد الأخيار، بيروت ، دار الجيل ، (د.ط)، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .

١٥٢-ـــــــ، إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول ، تحقيق: محمد سعيد البدري، بيروت، دار الفكر، ط١ ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١٥٣-الشيباني، أحمد بن حنبل ، المسند ، مصر ، مؤسسة قرطبة ، (د . ط) .

١٥٤-ـــــــ، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس ، بيروت ـ الرياض، المكتب الإسلامي ـ دار الخاني ، ط ١ ، ١٩٨٨ م .

١٥٥-ـــــــ، الأسامي والكنى، تحقيق: عبد الله الجديع، الكوين، مكتبة دار الأقصى، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

١٥٦-ابن أبي شيبة ، عبد الله بن محمد ، المصنف ، تحقيق كمال الحوت ، الرياض ، مكتبة الرشد، ط١ ، ١٤٠٩هـ .
١٥٧-ابن أبي شيبة ، محمد بن عثمان ، سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني ، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، الرياض ، مكتبة المعارف ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ .
١٥٨-الشيرازي، إبراهيم بن علي، بن يوسف، طبقات الفقهاء، تحقيق خليل الميس، بيروت، دار القلم ، (د. ط . ن) .
١٥٩-الصّاعدي ، أميرة بنت علي ، القواعد والمسائل الحديثيّة المختلف فيها بين المحدّثين وبعض الأصوليين ، وأثر ذلك في قبول الأحاديث أو ردّها ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ط١، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠م .
١٦٠-الصغيّر ، حصّة بنت عبد العزيز ، الحديث المرسل بين القبول والرّد ، بيروت ، دار ابن حزم ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م .
١٦١-ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث، تحقيق: د. نور الدين عتر، بيروت ـ دمشق ، دار الفكر المعاصر ـ دار الفكر ، (د . ط) ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .
١٦٢-ــــــــــ، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط ، وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق موفق عبد القادر ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ط٢ ، ١٤٠٨هـ .
١٦٣-الصنعاني، محمد بن إسماعيل ، ثمرات النظر في علم الأثر ، تحقيق: رائد بن صبري ، دار العاصمة ، الرياض ، ط١ ، ١٩٩٦م .
١٦٤-ــــــــــ، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ، ج٢ ، ص١١٨، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الفكر، (د.ط) .
١٦٥-الصنعاني ، عبدالرزاق بن همام ، المصنّف ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ، بيروت ، المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ .
١٦٦-الطبراني، سليمان بن أحمد ، المعجم الكبير ، تحقيق : حمدي السلفي ، الموصل ، مكتبة العلوم والحكم ، ط٢ ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م .
١٦٧-ــــــــــ، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله وآخر، القاهرة، دار الحرمين، (د.ط)، ١٤١٥هـ .
١٦٨-ــــــــــ، المعجم الصغير ، تحقيق: محمد شكور محمود ، بيروت ـ عمان ، المكتب الإسلامي ـ دار عمار ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م .

١٦٩-ــــــــ، مسند الشاميين، تحقيق: حمدي السلفي، بيروت، الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

١٧٠-الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تفسير القرآن، بيروت، دار الفكر، (د.ط)، ١٤٠٥هـ .

١٧١-الطيالسي ، سليمان بن داود ، مسند الطيالسي ، بيروت ، دار المعرفة ، (د.ط) .

١٧٢-العاني ، وليد بن حسن ، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ، عمان ، دار النفائس ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م .

١٧٣-ابن أبي عاصم ، أحمد بن عمرو، الآحاد والمثاني ، تحقيق : د. باسم جوابرة ، الرياض ، دار الراية ، ط١ ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .

١٧٤-عباس ، فضل حسن ، الكلمة القرآنية وأثرها في الدراسات اللغوية ، مجلة مركز بحوث السنة والسيرة ، العدد الرابع ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

١٧٥-ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله أبو عمر ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي وآخرون ، المغرب ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، (د .ط) ، ١٣٨٧ هـ .

١٧٦-ــــــــ، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطّأ من معاني الرأي والآثار، وشرح ذلك كلّه بالإيجاز والاختصار، تحقيق: حسان عبد المنّان، و د.محمود القيسيّة، أبو ظبي ـ الإمارات العربية المتّحدة ، ط٤ ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٧٧-ــــــــ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي البجاوي، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٤١٢هـ .

١٧٨-عبد القادر، موفق بن عبد الله ، علم الأثبات ومعاجم الشيوخ والمشيخات وفنّ كتابة التراجم ، مكة المكرمة ـ السعودية ، جامعة أم القرى ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ .

١٧٩-ــــــــ، الإمام أبو حفص عمرو بن علي البصري الفلاس المتوفى سنة (٢٤٩ هـ) محدثا وناقدا ، دراسة نقدية ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة الكويت ، العدد السادس والأربعون ، ٢٠٠١ م .

١٨٠-عبد المجيد، عبد المجيد محمود، الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، (د.ن)، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م .

١٨١-عبد المطلب ، رفعت فوزي ، ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث ، القاهرة ، مكتبة ومطبعة الخانجي ، ط١ ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م .

١٨٢-ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد ، الصارم المنكي في الردّ على السبكي ، تصحيح وتعليق: إسماعيل الأنصاري ، مكتبة ابن تيمية ، (د . ط) (د . ت) .

١٨٣-ــــــــــــــ، بحر الدم، تحقيق: وصي الله بن عباس، الرياض، دار الراية، ط١، ١٩٨٩م . ١١٢) العجلوني ، إسماعيل بن محمد ، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،ط٤ ، ١٤٠٥ هـ .

١٨٤-العجلي، أحمد بن عبد الله، تاريخ الثقات، بترتيب: نور الدين الهيثمي (ت٨٠٧ هـ)، وتضمينات ابن حجر، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٤م .

١٨٥-ــــــــ، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم ، بترتيب: نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) وتقي الدين السبكي (ت ٧٥٦ هـ)، مع زيادات لابن حجر ، دراسة وتحقيق: عبد العليم عبد الحافظ البستوي ، المدينة المنورة ، مكتبة الدار ، ١٩٨٥ م .

١٨٦-ابن عدي ، عبد الله بن عدي الجرجاني ، الكامل في ضعفاء الرجال ، تحقيق: يحيى مختار، بيروت ، دار الفكر ، ط ٣ ، ١٩٨٨ م .

١٨٧-العراقي ، أحمد بن عبد الرحيم أبو زرعة ، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ، تحقيق عبد الله نوارة ، الرياض ، مكتبة الرشيد ، ط١ ، ١٩٩٩م .

١٨٨-العراقي ، عبد الرحيم بن الحسين ، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، النوع الثالث والعشرين ، مصر ، دار الحديث ، ط٣ ، ١٩٨٩م .

١٨٩-ابن عساكر ، علي بن الحسن بن هبة الله ، تاريخ مدينة دمشق ، تحقيق: محب الدين العمري ، بيروت ، دار الفكر ، ١٩٩٥ م .

١٩٠-العقيلي ، محمد بن عمرو أبو جعفر ، الضعفاء الكبير ، تحقيق: د . عبد المعطي أمين قلعجي ، بيروت ، دار الكتب العلمية .

١٩١-العلائي ، صلاح الدين بن خليل ، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، تحقيق: حمدي السلفي ، بيروت ، عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦م.

١٩٢-العوني، الشريف حاتم بن عارف ، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري) ، السعودية ، دار الهجرة للنشر والتوزيع ، ط١، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م .

١٩٣-ــــــ، إجماع المحدّثين على عدم اشتراط العلم بالسّماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين ، مكة المكرمة ، دار عالم الفوائد ، ط١ ، ١٤٢١هـ .

١٩٤-ــــــ، توثيق العجلي ، مجلة المشكاة ، الكويت ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، ١٤١٦هـ .

١٩٥-أبو غدّة ،عبد الفتاح ، الإسناد من الدين ، وصفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدّثين ، ص ٣٥ ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٢ م .

١٩٦-الغزالي ، محمد بن محمد أبو حامد ، المستصفى في علم الأصول ، تحقيق: محمد عبد الشافي، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٣هـ .

١٩٧-الغماري ، إبراهيم بن الصديق ، علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام ، لأبي الحسن بن القطان الفاسي ، المغرب ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م .

١٩٨-ابن فارس ، أبو الحسين أحمد ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق: عبد السلام هارون ، مكتب الإعلام الإسلامي ، ١٤٠٤ هـ .

١٩٩-الفراء ، محمد بن أبي يعلى الحنبلي ، طبقات الحنابلة ، تحقيق: محمد الفقي ، بيروت ، دار المعرفة ، (د. ط)

٢٠٠-الفسوي ، يعقوب بن سفيان ، المعرفة والتاريخ ، تحقيق: خليل منصور ، بيروت، دار الكتب العلمية ، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩م .

٢٠١-فلاتة ، عمر بن حسن عثمان ، الوضع في الحديث ، دمشق ـ مؤسسة مناهل العرفان ، (د. ط) ، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م .

٢٠٢-الفهد ، ناصر بن حمد ، منهج المتقدمين في التدليس ، السعودية ، مكتبة أضواء السلف ، ط١ ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م .

٢٠٣-الفيروز آبادي ، محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، دار الكتاب العربي .

٢٠٤-الفيومي ، أحمد بن محمد المقري ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي .

٢٠٥-ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم ، تأويل مختلف الحديث ، تحقيق: محمد زهري النجار ، بيروت ، دار الجيل .

٢٠٦-القرني ، عائض بن عبد الله ، البدعة وأثرها في الدراية والرواية ، دار ابن حزم، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٣هـ .

٢٠٧-القضاه ، يحيى محمود ، التجريح والتعديل النسبي في نقد الرواة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الفكر الإسلامي والدعوة والعقيدة الإسلامية ، جامعة صدّام للعلوم الإسلامية ، العراق، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م .

٢٠٨- ابن القيسراني ، محمد بن طاهر المقدسي ، مسألة العلو والنّزول ، وفضل أصحاب الحديث (مطبوعة مع كتاب الإلماع للقاضي عياض) ، تحقيق وتعليق : أحمد فريد المزيدي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م .

٢٠٩-الكبيسي ، عبد العزيز شاكر ، الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح ، بيروت ، دار ابن حزم ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١ م .

٢١٠-الكبيسي ، مكي حسين ، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨ م ، الإمام شعبة بن الحجاج ومكانته بين علماء الجرح والتعديل ، أطروحة ماجستير ، كلية الشريعة ، جامعة بغداد، العراق .

٢١١-الكتاني ، محمد بن جعفر ، الرسالة المستطرفة ، تحقيق: محمد بن المنتصر الكتاني ، بيروت، دار البشائر ، ط ٤ ، ١٩٨٦ م .

٢١٢-ابن كثير ، اختصار علوم الحديث ، بشرح أحمد شاكر المسمى : الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، بيروت ، دار الكتب العلمية ط١ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

٢١٣-لافي ، أحمد عبد اللطيف أحمد ، ٢٠٠١ م ، سعيد بن المسيب ،ومراسيله في الكتب التسعة، أطروحة ماجستير ، كلية الشريعة ، الجامعة الأردنية ، الأردن .

٢١٤-اللحيدان ، صالح ، كتب تراجم الرجال بين الجرح والتعديل ، الرياض ، دار الوطن ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م .

٢١٥-اللكنوي، محمد عبد الحي ، الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة ، تحقيق وتعليق: أبو غدة ، حلب ـ مصر ، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ دار السلام للطباعة والنشر، ط٤ ، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧م .

٢١٦-ـــــــ، اللكنوي ، الرفع والتكميل ، حققه وخرّج نصوصه ، وعلّق عليه : عبد الفتاح أبو غدّة ، بيروت ، دار الأقصى للنشر والتوزيع ، ط٣ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٢١٧-ابن ماجه، محمد بن يزيد، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر، (د.ط) .

٢١٨-ابن ماكولا ، علي بن هبة الله ، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١١هـ .

٢١٩-الحنظلي، عبد الله بن المبارك، الجهاد، تحقيق: نزيه حماد، تونس، الدار التونسية، (د .ط)، ١٩٧٢م .

٢٢٠-ـــــــ، الزهد ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، (د.ط) .

٢٢١-المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذي في شرح جامع الترمذي، بيروت، دار الكتب العلمية.

٢٢٢-المرتضى، الزين أحمد، مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضّعيفة، الرياض، مكتبة الرشد ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م .

٢٢٣-المروزي ، نعيم بن حماد ، الفتن ، تحقيق: سمير أمين الزهيري ، مكتبة التوحيد ـ القاهرة، ط١ ، ١٤١٢ هـ .

٢٢٤-المزني، إسماعيل بن يحيى، مختصر المزني، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨ م .

٢٢٥-المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق د. بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م.

٢٢٦-النيسابوري، مسلم بن الحجاج ، صحيح مسلم ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي ، ط ١ ، ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م .

٢٢٧-ـــــــ، التمييز ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي ، السعودية ـ مكتبة الكوثر، ط٣، ١٤١٠ هـ .

٢٢٨-ـــــــ، الكنى والأسماء، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٤هـ .

٢٢٩-ـــــــ، المنفردات والوحدان ، تحقيق: عبد الغفار البنداري ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٢٣٠-المعلمي ، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، تحقيق: محمد ناصر الألباني ، بيروت ، المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

٢٣١-ابن معين، يحيى الغطفاني أبو زكريا، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق: د.أحمد محمد نور سيف، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، ط١، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٢٣٢-ـــــــ، تاريخ ابن معين، (رواية عثمان الدارمي)، تحقيق: أحمد نور سيف، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤٠٠هـ.

٢٣٣- مغلطاي بن قليج البكري، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، القاهرة، مكتبة الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٣٤-ابن مفلح، محمد بن مفلح، الفروع، حازم القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٣٥-ابن الملقن، عمر بن علي الأنصاري، المقنع في علوم الحديث، تحقيق: عبد الله الجديع، السعودية، دار فواز للنشر، ،ط١، ١٤١٣هـ.

٢٣٦-ممدوح، محمود سعيد، التعريف بأوهام من قسّم السنن إلى صحيح وضعيف، دبي ـ الإمارات، دار البحوث، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٣٧-المناوي، عبد الرؤوف محمد، فيض القدير شرح الجامع الصغير، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ط ١، ١٣٥٦هـ.

٢٣٨-ابن منجويه، أحمد بن عليّ الأصبهاني، رجال مسلم، تحقيق: عبد الله الليثي، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢٣٩-المنذري، عبد العظيم عبد القوي، الترغيب والترهيب، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٧هـ.

٢٤٠-ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي، لسان العرب، بيروت ـ لبنان، دار صادر، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م.

٢٤١-ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، بيروت، دار المعرفة، (د.ط).

٢٤٢-النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم (المنهاج)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط ٢، ١٣٩٢هـ.

٢٤٣-ـــــــ، تحرير ألفاظ التنبيه، تحقيق: عبد الغني الدقر، دمشق، دار القلم، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٤٤-النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق: عبد الغفار البندار وسيد كسروي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١ ـ ١٩٩١م.

٢٤٥-ــــــــ، سنن النسائي (المجتبى)، تحقيق: أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات، ط٢، ١٩٨٦م.

٢٤٦-ــــــــ، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ط١، ١٣٦٩ م.

٢٤٧-نعمان ، سلمان صالح ، الرواة المدلّسون الذين خالف فيهم الحافظُ ابنُ حجر العلائيَّ ، مجلة الحكمة ، العدد العاشر ، ١٤١٧ هـ .

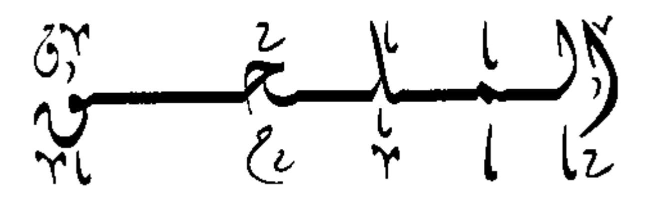
٢٤٨-النعماني ، محمد عبد الرشيد ، مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ، ط ٤ ، ١٤١٦ هـ .

٢٤٩-الهيثمي ، علي بن أبي بكر ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، القاهرة ـ بيروت ، دار الريان للتراث ـ دار الكتاب العربي ، (د. ط) ، ١٤٠٧ هـ .

٢٥٠-الوريكات، عبد الكريم، الوهم في روايات مختلفي الأمصار، السعودية، مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م .

٢٥١-اليحصبي، عياض بن موسى ، مقدّمة إكمال المُعلِم بفوائد مسلم ، تحقيق: د.الحسين بن محمد شوّاط ، السعودية ، دار ابن عفان للنشر ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م .

٢٥٢-ــــــــ، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، تحقيق: السيد أحمد صقر ، القاهرة ـ تونس، دار التراث ـ المكتبة العتيقة ، ط ١ ، ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٧٠ م .


الملحق

ملحق بأسماء ضعفاء شيوخ الموصوفين بالانتقاء

يتضمَّن هذا الملحق أسماء الشيوخ الضعفاء الذين روى عنهم من عُرِف بالانتقاء ، وأقوال النقاد فيهم ، وخلاصة الحكم عليهم ، وقد رتبتهم على حروف المعجم على النحو الآتي :

١ . إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي أبو إسحاق المدني :

روى عنه الإمام الشافعي .

أقوال النقاد فيه :

قال بشر بن عمر الزهراني نهاني مالك عنه ، قلت من أجل القدر تنهاني عنه ؟ قال ليس في دينه بذاك)[١]. وفي رواية : (ليس في حديثه بذاك)[٢] .

وقال يحيى بن سعيد القطان : (سألت مالك بن أنس عن إبراهيم بن أبي يحيى : أكان ثقة؟ قال : لا ، ولا ثقة في دينه)[٣] .

وسئل ابن المبارك : (لم تركت حديثه ؟ قال : كان مجاهرا بالقدر ، وكان اسم القدر يغلب عليه ، وكان صاحب تدليس)[٤].

وقال بشر بن المفضل سألت فقهاء أهل المدينة عنه فكلهم يقولون : كذاب أو نحو هذا)[٥].

وقال يحيى بن سعيد : (تركه ابن المبارك والناس)[٦] . وقال أيضا : (كنا نتهمه بالكذب)[٧]، ونقل ابن معين عنه أنه قال فيه : (كذاب)[٨] .

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ١٢٦ ، ترجمة ٣٩٠ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٢ ص: ١٨٦ ، ترجمة ٢٣٦ .

(٢) البخاري : التاريخ الكبير ج: ١ ص: ٣٢٣ ، ترجمة ١٠١٣ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ١٢٦ .

(٤) العقيلي : الضعفاء ، ج ١ ، ص ٦٢ ، ترجمة ٥٩ .

(٥) المزي : تهذيب الكمال ج: ٢ ص: ١٨٦ .

(٦) البخاري : التاريخ الكبير ج: ١ ص: ٣٢٣ ، ترجمة ١٠١٣ .

(٧) البخاري : التاريخ الكبير ج: ١ ص: ٣٢٣ ، ترجمة ١٠١٣ .

(٨) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ١ ص: ٢١٧ .

وقال وكيع : (لا يروى عن إبراهيم بن أبي يحيى حرف) [1].

وقال سفيان بن عيينة : (ما بقي أحد أروى عن محمد بن المنكدر مني ، فقيل له: إبراهيم بن أبي يحيى ؟ قال : إنما نريد أهل الصدق) [2]، وفي رواية أخرى عن ابن عيينة أنه حذّر من مجالسته[3] .

وعن يحيى بن زكريا قال : (سمعت الربيع يقول : سمعت الشافعي يقول : كان إبراهيم بن أبي يحيى قدريا . قلت للربيع : فما حمل الشافعي على أن روى عنه ؟ قال: كان يقول لأن يخر إبراهيم من بُعد أحبّ إليه من أن يكذب ، وكان ثقة في الحديث)[4].

وروى الربيع عن الشافعي أنه قال : (أخبرني من لا أتهم عن سهيل وغيره يعني إبراهيم بن أبي يحيى) [5]. وقال أيضا : (أخبرنا الثقة ابن أبي يحيى) [6] .

وقال : (ابن أبي يحيى أحفظ من الدراوردي) [7].

وقال نعيم بن حماد : (أنفقت على كتبه خمسين ديناراً ، ثم أخرج لنا يوماً كتابا فيه القدر، وكتابا آخر فيه رأي جهم ، فدفع إليَّ كتاب جهم فقرأته فعرفته ، فقلت له : هذا رأيك ؟ قال : نعم ، فحرقت بعض كتبه ، وطرحتها) [8] .

وقال ابن معين : (لا يكتب حديثه ، كان جهمياً رافضياً) [9] . وقال أيضا : (كذاب في كل ما روى) [10] ، وقال مرة : (كان فيه ثلاث خصال : كان كذابا ، وكان قدريا ، وكان

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ١٢٦ .

(٢)ابن أبي حاتم :الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ١٢٦ .

(٣) العقيلي : الضعفاء ، ج ١ ، ص ٦٢ ، ترجمة ٥٩ .

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج ١ ، ص ٢١٩ .

(٥) ابن عدي : الكامل ، ج ١ ، ص ٢٢٠ .

(٦) الشافعي : مسند الشافعي ، بيروت ، دار الكتب العلمية، (د . ط) ، (د ، ت) ، ص: ٣٧٣ .

(٧) الشافعي : الأم ج: ٢ ص: ٢٠٨ ، والشافعي : اختلاف الحديث ، تحقيق عامر حيدر ، بيروت ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، ص: ٢٤٥ .

(٨) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ١ ص: ٢١٩ .

(٩) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٩٥ ، رقم ٣٨٥ .

(١٠) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ١ ص: ٢١٩ .

رافضيا) [1] ، وقال أيضا : (ليس بثقة ، وكان قدريا ، وكان رافضيا)[2]. وقال أيضا:(كان كذاباً ، وكان رافضياً) [3].

وقال ابن المديني : (كذاب ، وكان يقول بالقدر) [4].

وقال إسحاق بن راهويه : (ما رأيت أحدا يحتجّ به مثل الشافعي ، قلت للشافعي : وفي الدنيا أحد يحتج به) [5].

وقال احمد بن حنبل : (لا يكتب حديثه ، ترك الناس حديثه ، كان يروى أحاديث منكرة ليس لها أصل ، وكان يأخذ أحاديث الناس يضعها في كتبه) [6] ، وقال أيضا : (ترك الناس حديثه ، وكان قدريا) [7] ، وقال في موضع آخر : (وكان قدرياً جهمياً ، كلّ بلاء كان) [8] .

وقال ابن سعد : (وكان كثير الحديث ، تُرِكَ حديثه ، ليس يكتب) [9] .

وقال البخاري : (كان يرى القدر ، وكلام جهم) [10].

وقال الجوزجاني : (فيه ضروب من البدع ، فلا يشتغل بحديثه ؛ فإنه غير مقنع، ولا حجة)[11].

وقال العجلي : (رافضي ، جهمي ، قدري ، لا يكتب حديثه) [12].

وقال أيضا : (كان قدرياً ، معتزلياً ، رافضياً ، وكان من أحفظ الناس ، وكان قد سمع علما كثيرا ، وقرابته كلهم ثقات ، وهو غير ثقة) [13].

---

(١) المزي : تهذيب الكمال ج: ٢ ص: ١٨٧ .

(٢) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ١٦٢ ، رقم٦٩٧ .

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ١٦٥ ، رقم ٧٢١ .

(٤) سؤالات ابن أبي شيبة ، ص: ١٢٤ ، رقم ١٥٣ .

(٥) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١ ص: ١٣٩ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ١٢٦ .

(٧) العلل ومعرفة الرجال ، ج ٢ ، ص ٥٠٣ ، رقم ٣٣١٧ .

(٨) العلل ومعرفة الرجال ج: ٢ ص: ٥٣٥ ، رقم ٣٥٣٣ .

(٩) ابن سعد : الطبقات ، ج ٥ ، ص ٤٢٥ .

(١٠) البخاري : التاريخ الكبير ، ج ١ ،ص ٣٢٣، ترجمة ١٠١٣ .

(١١) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص: ١٢٨ ، رقم ٢١٢ .

(١٢)العجلي : معرفة الثقات ج: ١ ص: ٢٠٩ ، ترجمة ٤٤ .

(١٣) ابن حجر :تهذيب التهذيب ج: ١ ص: ١٣٩ .

وقال أبو حاتم: (كذاب ، متروك الحديث ، ترك ابن المبارك حديثه)[1].

وقال أبو زرعة (ليس بشيء)[2].

وقال الفسوي: (متروك مهجور)[3]. وقال في موضع آخر : (جهمي ، قدري، معتزلي ، رافضي ، يُنْسَب إلى الكذب)[4] .

وقال البزار: (كان يضع الحديث ، وكان يوضع له مسائل فيضع لها إسنادا ، وكان قدريا، وهو من استاذي الشافعي ، وعزَّ علينا)[5].

وقال النسائي : (متروك الحديث)[6] .

وقال ابن حبان: (كان إبراهيم يرى القدر ويذهب إلى كلام جهم ، ويكذب مع ذلك في الحديث). ثم قال معتذرا عن رواية الشافعي عنه : (وأما الشافعي فإنه كان يجالسه في حداثته، ويحفظ عنه حفظ الصبي ، والحفظ في الصغر كالنقش في الحجر ، فلما دخل مصر في آخر عمره فأخذ يصنف الكتب المبسوطة احتاج إلى الأخبار ، ولم تكن معه كتبه ، فأكثر ما أودع الكتب من حفظه ؛ فمن أجله ما روى عنه ، وربما كنى عنه ، ولا يسميه في كتبه)[7].

وقال أبو أحمد الحاكم : (ذاهب الحديث)[8] .

وقال الدارقطني : (متروك)[9]. وقال أيضا عنه : (مجروح)[10] .

وقال ابن عدي : (سألت احمد بن سعيد فقلت : تعلم أحدا أحسن القول في إبراهيم بن أبي يحيى غير الشافعي ؟ فقال لي : نعم حدثنا احمد بن يحيى الاودي قال سألت حمدان بن الأصبهاني يعني محمداً فقلت : أتدين بحديث إبراهيم بن أبي يحيى ؟ فقال : نعم . قال الشيخ :

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ١٢٦ ، ترجمة ٣٩٠ .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ١٢٦ ، ترجمة ٣٩٠ .

(٣) يعقوب الفسوي : المعرفة والتاريخ ، ج ٣ ، ص ٢١٠ .

(٤) يعقوب الفسوي : المعرفة والتاريخ ، ج ٣ ، ص ١٥٨ .

(٥) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ١ ، ص ١٣٩ .

(٦) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ١١ ، ترجمة ٥ .

(٧) المجروحين ج: ١ ص: ١٠٧ ، ترجمة ١٦ .

(٨) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١ ص: ١٣٩ .

(٩) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١ ص: ١٣٨ .

(١٠) سؤالات الحاكم ، ص: ١٧٤ ، س ٢٦٥ .

ثم قال لي احمد بن محمد بن سعيد : نظرت في حديث إبراهيم بن أبي يحيى كثيرا ، وليس هو بمنكر الحديث) ، ثم قال : (وهذا الذي قاله ابن سعيد كما قال ، وقد نظرت أنا في أحاديثه ، وتبحّرتها ، وفتّشت الكلَّ منها ، فليس فيها حديث منكر ، وإنما يروي المنكر إذا كان العهدة من قبل الراوي عنه ، أو من قبل من يروي إبراهيم عنه ، وكأنه أتي من قبل شيخه لا من قبله ، وهو في جملة من يُكتب حديثه ، وقد وثقه الشافعي ، وابن الأصبهاني ، وغيرهما)[1] .

وقال ابن عدي في موضع آخر : (لين)[2] . وقال أيضا : (ضعيف)[3].

وقال ابن حزم : (كذاب)[4].

وقال ابن عبد البر : (مطعون عليه ، متروك ، وإن كان فيه نبل ويقظة ، اتهم بالقدر والرفض)[5].

وذكره ابن الجوزي في مقدمة الموضوعات أنه كان يضع الحديث جواباً لسائله ، وذكر له حديثاً وضعه)[6].

وقال علي بن الجنيد ، والأزدي : (متروك)[7].

وقال عبد الحق : (وإبراهيم هذا وثقه الشافعي خاصة ، وضعفه الناس ، وأحسن ما سمعت فيه أنه ممن يكتب حديثه ، إلا ما ذكرت من توثيق الشافعي له)[8] .

وقال ابن القطان الفاسي : (كذاب ، وقد قيل فيه ما هو شر من الكذب)[9] .

---

(١) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ١ ص: ٢٢٤ .

(٢) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٦ ص: ٣٤٦ ، ترجمة ١٨٢٧ .

(٣) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٦ ص: ١٨٢ ، ترجمة ١٦٦٢ .

(٤) ابن حزم : المحلى ، ج ٤ ، ص ٢١٧ .

(٥) ابن عبد البر : التمهيد ج ٢٤ ، ص ٣٧٧ .

(٦) ابن الجوزي : الموضوعات ، تحقيق : د . محمود القيسية ، الإمارات ، مؤسسة النداء ، ط ٣ ، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٣م، ج ٢ ، ص ٢٤ . وسبط ابن العجمي ، إبراهيم بن محمد الحلبي : الكشف الحثيث عمّن رُمِيَ بوضع الحديث ، تحقيق صبحي السامرائي ، بيروت ـ القاهرة ، عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، ص ٢٣،٤٠

(٧) ابن الجوزي : الضعفاء والمتروكين ، تحقيق عبد الله القاضي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١، ١٤٠٦ هـ ج١، ص ٥١ ، ترجمة ١١٦ .

(٨) الاشبيلي ، عبد الحق بن عبد الرحمن ، الأحكام الوسطى ، تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي ، الرياض ، مكتبة الرشد ، (د . ط) ، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥ م) ، ج ١ ، ص ٣٠٥ .

(٩) ابن القطان الفاسي : بيان الوهم والابهام ، ج ٣ ، ص ١١٨ .

وقال ابن دقيق العيد : (وقد أعظموا الطعن عليه)[1] .

وقال الذهبي : (أحد العلماء الضعفاء)[2].وعقب على كلام ابن عدي فقال : (الجرح مقدم)[3].

وقال أيضا : (كان الشافعي يمشيه ويدلسه ، فيقول : "أخبرني من لا اتهم" ، قلت: ما كان ابن أبي يحيى في وزن من يضع الحديث ، وكان من أوعية العلم ، وعمل موطأ كبيراً ، ولكنه ضعيف عند الجماعة ، ولو كان عند الشافعي ثقة لصرح بذلك ، كما يقول في غيره :أخبرني الثقة ، ولكنه كان عنده غير متهم بالكذب ، كما حطّ عليه بذلك بعضهم)[4] .

وقال أيضا : (لا يرتاب في ضعفه ، بقي هل يترك أم لا)[5].

وقال ابن حجر : (متروك)[6].

الخلاصة :

أولا : يلاحظ من الأقوال السابقة : أنّ من المحدثين من احتجّ به ، ومنهم من ضعفه ، ومنهم من حكم عليه بالترك .

ثانيا : وذكر الدكتور بشار عواد في تعليقه على تهذيب الكمال جملة من الملاحظات على أقوال النقاد ، فقال : (ويلاحظ على كل الذي قيل في إبراهيم بن محمد بن يحيى جملة أمور منها:

١ . أنّ غالب ما وجّه إليه من نقد كان بسبب العقائد ، فقد أكّدوا أنّه كان معتزليا قدريا جهميا رافضيا ، ولم يثبت أنه كان غاليا في عقيدته داعية لها ، وعليه فإنّ تضعيفه من جهة العقائد فيه نظر .

== ولعل ابن القطان يعني أنه اتهم بالوضع ، أو يقصد ما قاله أبو همام السكوني : (سمعت إبراهيم بن أبي يحيى يشتم بعض السلف) والله أعلم . تهذيب التهذيب ج: ١ ص: ١٣٩ .

(١) ابن دقيق العيد ، محمد بن علي بن وهب ، الإمام في معرفة أحاديث الأحكام ، تحقيق : سعد بن عبد الله آل حميد ، الرياض ، دار المحقق ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ ، ج ٣ ، ص ٣٦٦ .

(٢) الذهبي :ميزان الإعتدال في نقد الرجال ج: ١ ص: ١٨٢

(٣) الذهبي : ميزان الإعتدال في نقد الرجال ج: ١ ص: ١٨٥ .

(٤) الذهبي : تذكرة الحفاظ ج: ١ ص: ٢٤٧ . و

(٥) الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٨ ص: ٤٥٤ .

(٦) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٩٣ ، ترجمة ٢٤١ .

٢ . أنّه كان عالما فاضلاً شهد بعلمه من تكلّم فيه ... الخ.

٣ .أنّ علاقته بالامام مالك كانت سيئة، وأنه كان ينافسه، قال الذهبي في الميزان(١/ ٦٠): (وقال أحمد بن علي الأبار حدثنا أبو عمرو محمد بن عبد الرحمن القرمطي ، حدثنا يحيى الاسدي، قال : سمعت إبراهيم بن أبي يحيى يُملي على رجل غريب ، فأملى عليه لأبي الحويرث عن نافع بن جبير ثلاثين حديثاً ، فجاء بها من احسن شيء عجب ، فقال ابن أبي يحيى للغريب : قد حدثتك ثلاثين حديثاً ، ولو ذهبت إلى ذاك الحمار ، فحدثك بثلاثة أحاديث لفرحت بها ـ يعني مالكاً ـ) .

٤ . أن الإمام الشافعي لم ينفرد بتوثيقه ، فقد نظر ابن عقدة في حديثه فلم يجد فيه نكارة ، وكذلك ابن عدي بعد أن كتب له ترجمة حافلة في " الكامل " استغرقت عشرين صفحة ، وقد نقل المؤلف قول حمدان الأصبهاني فيه وفي تعديله .

٥ . والثابت عن الإمام الشافعي توثيقه مطلقا كما نقل الربيع بن سليمان المرادي ، بل قال في كتاب " اختلاف الحديث " : ابن أبي يحيى أحفظ من الدراوردي ، وعليه فإنّ إيجاد المعاذير لرواية الإمام الشافعي لا معنى لها) أ .هـ .

ولي أيضا جملة ملاحظات على كلامه بيانها في النقاط الآتية:

أ ـ رمي ابن أبي يحيى بضروب من البدع ، القدر والرفض والاعتزال والقول برأي جهم ، وقد نسبه إلى ذلك جماعة من الأئمة ، وأما الشافعي فما صرح بغير قدريته ، وكذا قال مالك وابن المبارك ولعله تعاطى تلك البدع فيما بعد ، أو أنها لم تكن ظاهرة فيه كالقول بالقدر ، فنعيم بن حماد لم يكن يعرف بما طرأ عليه من البدع إلا عندما أخرج له الكتابين، وهذا يدلّ على أن بعض البدع طرأت عليه ، كما يدل على إمكان أن يجهل ذلك بعض من كان يأخذ عنه ، والله أعلم .

ب ـ هناك من تركه لبدعته مثل ابن المبارك ـ بالإضافة إلى التدليس ـ ، ونعيم بن حماد ، ويظهر من قصة نعيم معه أنه كان داعية إلى بدعته ، التي جاء فيها أنه أخرج له كتابين في القدر ورأي جهم . وابن المبارك كان يرى ترك كل من كان مجاهرا ببدعته ، أو داعية إليها كما سبق بيانه ، وهو أمر مختلف فيه بين المحدثين .

ج ـ من المحدثين من كذبه أو اتهمه في دينه لغير بدعته ، ومنهم الإمام مالك ، فقد نفى أن يكون نهى عنه لقوله بالقدر فحسب ، بل اتهمه في دينه ، وفي رواية ضعفه في حديثه .

ولذا فإن قول محقق تهذيب الكمال إن إيجاد المعاذير لرواية الإمام الشافعي عنه لا معنى لها، لأن الشافعي يوثقه ، لا يوافق عليه ، فإن اعتذار ابن حبان وغيره عن رواية الشافعي عنه إنما كان لاتفاقهم على ضعفه ، واتهام بعضهم له ، فلزم إيجاد العذر له ، بغض النظر عن صحة ما اعتذر به ابن حبان .

كما اتهمه يحيى القطان ، ولا يقال أنّ يحيى قلّد فيه مالكاً ؛ لأن له قولاً آخر نص فيه على كذب ابن أبي يحيى ، ولا يقال أيضا أنه كذبه لبدعته لما سبق من قول مالك ، ولأن القطان لا يترك حديث المبتدع بل ولا الداعية إلى بدعته إلا أن ينضاف إلى ذلك الكذب ، ثمّ إنّ الادّعاء بأنّ فلانا من المحدّثين قلّد فلاناً يحتاج إلى دليل واضح ، فالظنّ لا يكفي ، ولو أن الذين كذّبوه كانا مالكا والقطان فحسب لأمكن احتمال التقليد فيه ، ولكنّك تجد أيضا ابن معين عدّد له ثلاث خصال منها الكذب .

ونقل بشر بن المفضل عن فقهاء المدينة أنهم كانوا يكذّبونه ، وقد يقال أنّ هذا جرح مبهم، فيجاب عن ذلك : أيعقل أنّ هذه الكثرة اتفقت على اتهامه بالكذب لمجرّد أنه قدري ! أقول بالإضافة إلى ما سبق : إنه ليس من مذهب جميع المحدّثين رد رواية المبتدع عوضا عن تكذيبه ، كما سبق في أثناء بيان شروطهم في قبول الراوي .

وأيضا كذبه ابن حبان بعد أن نسبه إلى القدر ورأي جهم . كما تبين أيضاً أنّ أحمد اتّهمه بسرقة الحديث .وذكر البزار أنه كان يوضع له مسائل فيضع لها إسناداً .وذكر ابن الجوزي ما يشبه كلام البزار في مقدمة "الموضوعات" وذكر مسألة وضع لها إسناداً[1] .

ولا ريب أن كلام من عرفه مقدم على من لم يعرفه ، ولا يبعد أنّ من كذّبه أن يكون أراد ما ذكره الإمام أحمد من أنه يسرق الحديث ، فالسرقة نوع من أنواع الكذب، خاصة إذا تّضح من سياق كلامهم بأنّ تكذيبه لم يكن بسبب بدعته .

وقد يعترض على ذلك باحتجاج الشافعي به ، فيقال أنه أعرف به من غيره ، وكلام من عرف أرجح ؟

---

(١) قال ابن الجوزي : (ومنهم من كان يضع الحديث جوابا لسائليه ، كما روى المُعَيْطي عن إبراهيم بن أبي يحيى : أنه سُئِل عن رجلٍ أعطى الغزلَ الحائك فنسج له ، وفضل منه خيوط ، فقال صاحب الثوب : هي لي ، وقال النسّاج : « هي لي ، فالخيوط لمن ؟ قال إبراهيم : حدّثني ابن جريج عن عطاء ، قال : : (إن كان صاحب الثّوب أعطاه الاردهالج فالخيوط له ، وإلا فهي للحائك) . ابن الجوزي : الموضوعات ، ج ١ ، ص ٢٤ .

والجواب عن ذلك بأن الشافعي صحيح أنه علم بتكذيب من كذّبه وبالغ في نفى ذلك عنه، وعلم أيضا بقدريته ، لكن يشكل عليه أنّ هناك من نسبه إلى غير بدعة القدر كما نسبوه إلى الكذب ، واتهمه البعض بالوضع .

والشافعي لو وقف على كذبه لم يوثقه ، كما لو عرف أنه رافضي أو انه يقول برأي جهم لصرح بذلك .

ولكن في نفس الوقت يقال : إنّ تجاوز كلام الأئمة فيه ينافي الموضوعية ، فالناظر في سياق كلام بعضهم يجد أن اتهامه لم يكن فقط لبدعته ، ولذا اعتذر ابن حبان عن رواية الشافعي عنه بأنه جالسه في الصّغر ، ثم أحتاج حديثه فيما بعد ،وقد يستفاد من كلام ابن حبان هذا في الجمع بين احتجاج الشافعي به وتكذيب الأئمه له ونسبهم له إلى الرفض والاعتزال ، بأنه تعانى ذلك بعد أن أخذ عنه الشافعي وطرأ عليه الكذب فيما بعد ، وعلم ذلك غير الشافعي ، فقالوا فيه ما قالوا ، وإذا صَعُبَ علينا أن نقبل هذا بحجّة أن التلميذ أعرف بشيخه ، فانظر مثلا إلى رأي شعبة في جابر الجعفي ، وغيره ممن روى عن متروكين ، وقد صرح الإمام أحمد في أحد شيوخ شعبة أنه خفي عليه حاله ـ كما سبق في أسباب الرواية عن الضعفاء ـ .

وأما ما ذكره محقق تهذيب الكمال من أنّه كان ينافس الإمام مالكاً ، وأن علاقته به كانت سيئة، فهو لا يعني في المقابل أنّ مالكا كان ينافسه ، وأنه اتهمه لذلك ، لأن الإمام صرح فيه أنه متّهم في دينه ، وأنه ليس بذاك في الحديث ، والاستناد إلى هذا أولى من الاستناد إلى الظنّ .

وأما نفي ابن عدي وحمدان الأصبهاني وابن عقدة والذهبي الكذب عنه :فابن عدي قد ضعفه بعد أن سبر حديثه ونفى عنه التَرك ، وبيّن أنّ المناكير ليست منه وإنما ممن دونه أو ممن فوقه ، ومع قول ابن عدي هذا فإنه لا يمنع أنه لم يكن يكذب أو يسرق الحديث ، فلعله فاته ما أطلع عليه غيره وقد يكون وقع ذلك منه نادراً ولم يشتهر أمره فيه .

وأما حمدان الأصبهاني فقد اعتمد على ابن عقده فيه ، وذكر أنه سبر حديثه ، وابن عقدة وإن كان حافظا فإنه لا يرقى إلى رد كلام أحمد وابن معين وغيرهم من أهل الحديث الكبار بكلامه ، فغيره ذكر أنه يسرق الحديث ، وهو ينفيه ، فهو تعارض ، يقدم قول الأكثر فيه ، ثم إنّ هذا يحتاج أن نثبت أنّ كل من سبر ابن عدي حديثه أنه يقدم قوله فيه على قول المتقدمين من أساتذة النقد أمثال أحمد وابن معين ويحيى القطان ومالك ، وهذا لا يمكن القول به .

وقال حمزة السهمي : سألت أبا بكر بن عبدان عن ابن عقدة ، إذا حكى حكاية عن غيره في الشيوخ في الجرح والتعديل ، هل يقبل قوله ؟ قال : لا يقبل)[1] .

وأما الذهبي فقد ذكر أن ابراهيم لم يكن في وزن من يضع الحديث لسعة علمه ، وهذا ردٌّ مجمل لا يكفي في نفي تهمة سرقة الحديث عنه ، ولا أظنّ أن أحداً من المتقدّمين وخاصة الامام احمد يقدم على اتهامه وهو يعلم أنّ الشافعي يروي عنه إلا أن يكون علم بحقيقة أمره.

وعلى كلّ حال فقد قال ابن عبد البر إنّ الشافعي لم يحتج بابن أبي يحيى في حكم أفرده به[2]، والله تعالى أعلم بالحقّ .

٢ . إبراهيم بن مسلم العبدي أبو إسحاق الهَجَري :

روى عنه سفيان بن عيينه ، وشعبة ، وزائدة بن قدامة .

أقوال النقاد فيه :

قال البخاري : (قال لي عبد الله بن محمد : كان ابن عيينه يضعفه)[3] .

وقال الحميدي : (قال سفيان : كان الهجري رفّاعاً وكان يرفع عامة هذه الأحاديث)[4].

وقال عبد الرحمن بن بشر بن الحكم عن سفيان بن عيينة قال: (أتيت إبراهيم الهجري ، فدفع إليّ عامة كتبه ، فرحمت الشيخ ، فأصلحت له كتابه . قلت هذا عن عبد الله ، وهذا عن النبي ﷺ ، وهذا عن عمر)[5].

وعقّب ابن حجر على هذه الحكاية فقال : (القصة المتقدمة عن ابن عيينة تقتضي أنّ حديثه عنه صحيح ؛ لأنه إنما عيب عليه رفعه أحاديث موقوفة ، وابن عيينة ذكر أنه ميّز حديث عبد الله من حديث النبي ﷺ)[6].

---

(١) السهمي ، حمزة بن يوسف : سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل ، دراسة وتحقيق موفق عبد القادر ، الرياض ، مكتبة المعارف ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م ، ص: ١٦٠ ، رقم ١٦٦ .

(٢) ابن عبد البر : التمهيد ، ج: ٢٠ ص: ٦٥ .

(٣) البخاري : التاريخ الكبير ج: ١ ص: ٣٢٦ ، ترجمة ١٠٢٢ .

(٤) العقيلي : الضعفاء الكبير ، ج ١، ٦٥ ، ترجمة ٦٤ .

(٥) المزي : تهذيب الكمال ج: ٢ ص: ٢٠٤ ، ترجمة ٢٤٨.

(٦) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١ ص: ١٤٣ .

وقال الجوزجاني : (يضعّف حديثه ، كان شعبة يقول : رفّاع[1])[2] .

وقال محمد بن المثنى : (ما سمعت يحيى يحدّث عن أبراهيم الهجري ، وكان عبد الرحمن يحدّث عن سفيان عنه)[3] .

وقال ابن معين : (ليس بشيء)[4].

وذكر الفسوي أنّ الامام أحمد سئل عنه فقيل له : (فالهجري يحدّث عنه ؟ قال : روى عنه شعبة) .وقال أبو حاتم : (ليس بقوي ، ليّن الحديث)[5] .

وقال النسائي : (ضعيف)[6].

وقال علي بن الجنيد : (متروك)[7] .

وقال الأزدي : (هو صدوق ، ولكنه رفّاع ، كثير الوهم)[8] .

وقال الفسوي : (كان رفاعا لا بأس به)[9].

وقال البزار : (رفع أحاديث وقفها غيره)[10] .

وقال ابن حبان : (كان ممّن يخطئ فيكثر)[11].

وقال ابن عدي: (وإبراهيم الهجري هذا حدث عنه شعبة والثوري وغيرهما، وأحاديثه عامتها مستقيمة المتن ، وانما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص عن عبد الله ، وهو عندي ممن يكتب حديثه)[12] .

---

(١) جاء في النسخة التي اطلعت عليها من احوال الرجال : (رقاع) ، بالقاف ، وهو كما يظهر تصحيف .

(٢) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص ٩١ ، ترجمة ١٣١ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج٢ ، ص ١٣١ ، ترجمة ٤١٧ . وابن عدي : الكامل ، ج١ ، ص ٢١٢.

(٤) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٢٧٦ ، رقم ١٣٢٢ .

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج٢ ص ١٣١ ، ترجمة ٤١٧ .

(٦) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، حلب ، دار الوعي ، ط ١ ، ١٣٦٩ م ، ص ١١ ، ترجمة ٦ .

(٧) ابن الجوزي : الضعفاء ، ج ١، ص ٥٢ ، ترجمة ١١٨ .

(٨) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١ ص: ١٤٣ .

(٩) يعقوب الفسوي : المعرفة والتاريخ ، ج٣ ، ص ١٩٢ .

(١٠) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١ ص: ١٤٣ .

(١١) ابن حبان : المجروحين ، ج ١ ،ص٩٩ ، ترجمة ٧ .

(١٢) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ١ ص: ٢١٢ .

وروى الحاكم حديثاً من طريق شعبة عن إبراهيم الهجري عن عبد الله بن أبي أوفى ثم قال: (وإبراهيم بن مسلم الهجري لم ينقم عليه بحجة) .

وقال ابن حجر: (ليّن الحديث رفع موقوفات)[1] .

الخلاصة :

عند النظر في أقوال المحدثين ، يظهر أن منهم من أطلق ضعفه ، وبعضهم ذكر سبب ضعفه وقيّده بأنّه يخالف في رفع أحاديث وقفها غيره ، ويفهم من كلام ابن عدي : أنّها من أحاديثه عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود ، فهذا ضعفه عندهم .

وأما رواية شعبة عنه ، فظهر أن شعبة عاب عليه رفعه موقوفات ، ومع ذلك روى عنه ،مما يقتضي أنّه ميّز ذلك . ومن حديثه عنه ما أسنده الحاكم إليه عن إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص عن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : (الأيدي ثلاثة يد الله العليا ... الخ الحديث)[2] .

وأما زائدة فوجدت له عن إبراهيم حديثين موقوفين على ابن مسعود . فأسند الطبراني إليه عن إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص عن عبد الله قال : (إنّما هما اثنتان : الهدي والكلام ، وأصْدقُ الحديث كلام الله وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ)[3] .

والآخر من نفس الطريق أيضا : (إنَّ الكافرَ ليلجَم بعرقهِ يومَ القيامة)[4] .

وأما ابن عيينة فقد ضعّفه وروى عنه ، وغالب ما عيب عليه رفعه أحاديث موقوفة ، وجاء في كلام ابن عيينة ما يفيد أنه كان يميّز حديثه ، مما يقتضي صحة حديثه عنه .

ومن روايته عنه ما أسنده عبد الرزاق إليه عن إبراهيم الهجري عن أبي الاحوص عن عبد الله ابن مسعود قال : (إنَّ هذا القرآن مأدبة الله)[5] .

---

(١) ابن حجر : التقريب ، ص ٩٤ ، ترجمة ٢٥٢ .

(٢) المستدرك على الصحيحين ج: ١ ص: ٥٦٧ ، ح ١٤٨٥ .

وأيضا في مسند أحمد ج: ١ ص: ٤٦٣ ، ح ٤٤١٥ ، عن شعبة عن إبراهيم عن أبي الأحوص عن ابن مسعود مرفوعاً . وفي مسند الطيالسي من نفس الطريق موقوفا على ابن مسعود . مسند الطيالسي ، ص: ٤٠ ، ح ٣١٢ .

(٣) المعجم الكبير ج: ٩ ص: ٩٧، ح ٨٥٢١ .

(٤) المعجم الكبير ج: ٩ ص: ١٥٥ ، ح٨٧٧٩ .

(٥) مصنف عبد الرزاق ج: ٣ ص: ٣٧٥ ، ح ٦٠١٧ .

٣ . **أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغسّانيُّ الشّامي** [١] .

روى عنه حريز بن عثمان [٢] ، وعبد الله بن المبارك .

أقوال النقاد فيه :

قال ابن معين : (ليس حديثه بشيء) [٣] .

وقال احمد: (ضعيف الحديث) [٤] .

وقال إسحاق بن راهويه عن عيسى بن يونس قال : (لو أردتُ أبا بكر بن أبي مريم أنْ يجمع لي فلان وفلان لفعل ، يعني يقول : عن راشد بن سعد وضمرة بن حبيب وحبيب بن عبيد لفعل) [٥].

وقال الجوزجاني: (ليس بالقوي في الحديث ، وهو متماسك) [٦].

وقال أبو حاتم : (ضعيف الحديث ، طَرَقَته لصوصٌ فاخذوا متاعه فاختلط) [٧].

وقال أبو زرعة : (ضعيف الحديث ، منكر الحديث) [٨].

وقال ابو داود : (سُرِق له حلي فأُنْكِرَ عَقْلُهُ) [٩].

وقال النسائي : (ضعيف) [١٠] .

---

(١) اختلف في اسمه فقيل: بكير ، وقيل : عبد السلام ، وقد ينسب إلى جده . المزي : تهذيب الكمال ج: ٣٣ ص:١٠٨ ، ترجمة ٧٢٤١ .

وسماه ابن أبي حاتم (بكير) . الجرح والتعديل ، ج: ٢ ، ص: ٤٠٤ ، ترجمة ١٥٩٠ .

وقال الذهبي : (الظاهر أنّ اسمه كنيته) . سير أعلام النبلاء ج: ٧ ص: ٦٥ .

(٢) ذكر الدكتور بشار عواد في أثناء التعليق على ترجمة حريز أنّ يعقوب بن سفيان ذكر أن حريز بن عثمان روى عن أبي بكر بن أبي مريم .

ولم أجد ذلك في المعرفة مع انه أحال إليه ، ولم أجد أحدا ذكر حريزا فيمن روى عنه فالله أعلم .

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ٤٣٧ ، ترجمة ٥١٧٣ .

(٤) العلل ومعرفة الرجال ج: ٣ ص: ٩٩، ترجمة ٤٣٧٠ .

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج: ٢ ، ص: ٤٠٤ ، ترجمة ١٥٩٠ .

(٦) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص: ١٧٢ ، ترجمة ٣٠٨.

(٧) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج: ٢ ، ص: ٤٠٤ ، ترجمة ١٥٩٠ .

(٨) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج: ٢ ، ص: ٤٠٤ ، ترجمة ١٥٩٠ .

(٩) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١٢ ص: ٣٣ ، ترجمة١٣٩.

(١٠) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ١١٥ ، ٦٦٨ .

وقال ابن حبان: (من خير أهل الشام ، ولكنه كان رديء الحفظ ، يحدّث بالشيء ويهم فيه، لم يفحش ذلك منه حتى استحق الترك ، ولا سلك سنن الثقات حتى صار يحتج بـه ، فهو عندي ساقط الاحتجاج به إذا انفرد)[1].

وقال ابن عدي : (والغالب على حديثه الغرائب ، وقلَّ ما يوافقه عليه الثقات ، وأحاديثه صالحة ، وهو ممن لا يحتجّ بحديثه ، ولكن يكتب حديثه)[2].

وقال الذهبي: (ضعفه أحمد و غيره لكثرة ما يغلط وكان أحد أوعية العلم) [3].

وقال ابن حجر: (ضعيف ، وكان قد سرق بيته فاختلط) [4].

الخلاصة :

الظاهر أنّ هذا الراوي طرأ عليه الضّعف بسبب اختلاطه ، فكـان يحـدّث فيكـثر الغلـط ، واتفق المحدّثون على ضعفه ، دون تركه ، مع إشادتهم بصلاحه وعبادته .

وقد روى الترمذي حديثاً من طريق ابن المبارك عن أبي بكر بن أبي مريم عن ضمرة بـن حبيب عن شداد بن أوس عن النبي ﷺ : (قَالَ الْكَيِّسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ ، وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَالْعَاجِزُ مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا وَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ) . قال الترمذي : (هذا حديثٌ حسن)[5] .

ولم أجد حديثاً لحريز بن عثمان عنه .

---

(1) ابن حبان : المجروحين ج: ٣ ص: ١٤٦ ، ترجمة ١٢٥٥ .

ولكن جاء كلام ابن حبان في تهذيب الكمال خلاف ذلك ، ونقله ابن حجر ولم يعلّق عليه ، قـال المزي : (قـال أبو حاتم ين حبان : كان من خيار أهل الشام ولكن كان رديء الحفظ يحدث بالشيء فيـهم ويكـثر ذلـك حتـى استحق الترك) . وهذا النقل فيه إحالة للمعنى ، وفرق كبير بين عبارة ابن حبان وبين مـا نقلـه المزيُّ ، وهـذا ممـا يظـهر أهميـة الرجوع إلى المصدر الأصلي إن توفّر، وعدم الاكتفاء بالمصادر الثانويّـة . تـهذيب الكمـال ج: ٣٣ ص: ١١٠ .وتـهذيب التهذيب ج: ١٢ ص: ٣٣ ، ترجمة ١٣٩ .

(2)ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٢ ص: ٣٩ ، ترجمة ٢٧٧ .

(3) الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٧ ص: ٦٥ . وميزان الإعتدال في نقد الرجال ج: ٧ ص: ٣٣٥ .

(4) ابن حجر : تقريب التهذيب ج: ١ ص: ٦٢٣ ، ترجمة٧٩٧٤ .

(5) سنن الترمذي ، كتاب صفة القيامـة ، ج: ٤ ص: ٦٣٨ ، ح٢٤٥٩ . وهنـاك عـدة أحـاديث لابـن المبـارك عنـه، في المواضع الآتية : ابن المبارك ، عبد الله بن المبارك الحنظلي : الجهاد ، تحقيق نزيه حماد ، تونس ، الدار التونسية،(د . ط) ، ١٩٧٢ م ، ص: ٥٥ ، ح ٥٢ ، وايضا ص: ١٧٩ ،ح ٢٤٧ .

٤ . أسامة بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم المدني .

روى عنه ابن المبارك .

أقوال النقاد فيه :

قال ابن الجوزي : (ترك يحيى بن سعيد حديثه) [١] .

وقال عمرو بن علي : (سمعت عبد الرحمن يحدّث عن عبد الله بن زيد ، وأسامة بن زيد أخوه ، ولم أسمعه يحدث عن عبد الرحمن بن زيد) [٢] .

قال ابن سعد : (وكان كثير الحديث ، وليس بحجة) [٣] .

قال ابن معين : (ضعيف) [٤] ، وقال أيضا : (أسامة بن زيد بن أسلم ، وعبد الله بن زيد بن أسلم ، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، هؤلاء أخوة ، وليس حديثهم بشيء جميعا)[٥] .

وقال أحمد : (أخشى الا يكون بقوي في الحديث) [٦] .وقال أيضا : (منكر الحديث ضعيف) [٧] .

وقال البخاري : (وقال لي علي بن المديني : هو ثقة ، وأثنى عليه خيرا) [٨] . وقال أيضا : (وضعّف عليٌّ عبد الرحمن بن زيد بن اسلم ، وهو مولى عمر بن الخطاب القرشي المدني، قال عليّ : أما أخواه أسامة وعبد الله فذكر عنهما صحّة[٩])[١٠] .

---

(١) ابن الجوزي : الضعفاء والمتروكين ، ج: ١ ص: ٩٥ ، ترجمة ٢٨٨ .

(٢) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ١ ص: ٣٩٦ .

(٣) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج: ٥ ص: ٤١٣ :

(٤) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ، ص: ٦٧ ، رقم ١٢٩ .

وجاء في تهذيب التهذيب ، ج: ١ ص: ١٨١ ، (وقال عثمان الدارمي عنه ليس به بأس) . فالظاهر أنه وهم من ابن حجر ، فالذي جاء في رواية الدارمي ما أثبتّه ، وقد نبّه إلى ذلك أيضا الدكتور بشار عواد ـ حفظه الله ـ في تعليقه على تهذيب الكمال ، ج ١ ، ص ١٦٧ ، هامش رقم (١) .

(٥) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ١٥٧ ، رقم ٦٦٤ .

(٦) العلل ومعرفة الرجال ج: ٢ ص: ٤٧٣ ، ترجمة ٣١٠٢ .

(٧) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ٢٨٥ ، ترجمة ١٠٣٢ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٢ ص: ٣٣٤ .

(٨) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٢ ص: ٢٣ ، ترجمة ١٥٦١ .

(٩) الذي ورد فيه (صحبة) ، بزيادة (الباء) ، والصواب ما أثبته ، وقد نبّه إلى ذلك الدكتور بشار عواد في تعليق على التهذيب وبيّن ذلك بشيء من التفصيل : تهذيب الكمال ، ج ١ ص ١٦٧ ، هامش رقم ٣ .

(١٠) البخاري : التاريخ الصغير ، تحقيق محمود زايد ، حلب ـ القاهرة ، دار الوعي ـ مكتبة دار التراث ، ط١ ، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م ، ج: ٢ ص: ٢٢٩ ، ترجمة ٢٤٠٧ .

وقال الجوزجاني: (بنو زيد بن اسلم : أسامة ، وعبد الله ، وعبد الرحمن ، ضعفاء في الحديث ، من غير خربة في دينهم ، ولا زيغ عن الحق في بدعة ذكرت عنهم)[1] .

وقال أبو داود : (ضعيف ، قليل الحديث)[2] .

وقال أبو حاتم : (يكتب حديثه ، ولا يحتجّ به)[3] .

وقال ابن أبي حاتم : (سئل أبو زرعة عن أسامة بن زيد بن اسلم ، وعبد الله بن زيد بن اسلم أيهما أحبُّ إليك ؟ قال أسامة أمْثل)[4] .

وقال النسائي : (ليس بالقوي)[5].

وقال ابن حبان : (كان يهم في الأخبار ، ويخطيء في الآثار ، حتى كان يرفع الموقوف ، ويوصِل المقطوع ، ويسنِد المرسل)[6] .

وقال ابن عدي : (وبنو زيد بن اسلم على أنّ القول فيهم أنهم ضعفاء انهم يكتب حديثهم ، ولكل واحد منهم من الأخبار غير ما ذكرت ، ويقرب بعضهم من بعض في باب الروايات ، ولم أجد لأسامة بن زيد حديثا منكراً جداً لا إسناداً ولا متناً ، وارجو أنّه صالح)[7].

وقال الذهبي : (ضعفوه)[8] . وقال أيضا : (رجل صالح ، ضعفه أحمد وغيره لسوء حفظه)[9] .

وقال ابن حجر : (ضعيف من قبل حفظه)[10].

---

(١) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص: ١٣٢ ، ترجمة٢٢١ .

(٢) المزي :تهذيب الكمال ج: ١٤ ص: ٥٣٧ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ٢٨٥ ، ترجمة ١٠٣٢ .

(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ٢٨٥ ، ترجمة ١٠٣٢ .

(٥) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ١٩ ، ترجمة ٥٢ .

(٦) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ١٧٩ ، ١١٥ .

(٧) ابن عدي : الكامل ، ج: ١ ص: ٣٩٧ .

(٨) الذهبي : الكاشف .

(٩) الذهبي : ميزان الإعتدال في نقد الرجال ج: ١ ص: ٣٢٣ .

(١٠) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٩٨ ، ترجمة ٣١٥ .

الخلاصة :

الراجح ضعف هذا الراوي ، فقد تبين من أقوال نقاد الحديث أنَّ غالبهم على ضعفه بسبب سوء حفظه ، وأما ترك القطان له فهو راجع إلى مذهبه في ترك من كثر غلطه ، حتى لو لم يغلب عليه ، بخلاف ابن مهدي فقد روى عنه لأنه لا يترك إلا من غلب عليه الغلط .

وانفرد ابن المديني بتوثيقه ، ولم أقف على توثيق له من غيره ، والله أعلم .

ووجدت حديثا واحداً من رواية ابن المبارك عنه ، والظاهر لي أنه أقلّ من الرواية عنه . فأسند ابن ماجه إليه عن أسامة بن زيد عن أبيه عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : (تُؤْخَذُ صدقات المسلمين على مياههم)[1] .

٥ . إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق .

روى عنه إسماعيل بن أبي خالد ، وعبد الله بن المبارك ، وسفيان بن عيينة .

وسئل يحيى القطان : (كيف كان في أول أمره ؟ قال : لم يزل مختلطا ، كان يحدثنا بحديث الواحد على ثلاثة ضروب)[2].

وقال الفلاس : (كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن إسماعيل المكي)[3].

وقال يحيى بن معين : (ليس بشيء)[4]. وقال أيضا : (ضعيف الحديث)[5].

وقال ابن سعد : (وكان له رأي وفتوى وبصر وحفظ للحديث وغيره)[6].

وقال عمرو بن علي : (يحدث عنه أهل الكوفة الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد وحفص ابن غياث وأبو معاوية وشريك وجماعة ، وكان ضعيفا في الحديث يهم فيه ، وكان صدوقا يكثر الغلط ، يحدِّث عنه من لا ينظر في الرجال)[7].

---

(١) سنن ابن ماجه ج: ١ ص: ٥٧٧ ،ح ١٨٠٦ .

(٢) العقيلي : الضعفاء ج: ١ ص: ٩٢ . وابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ١ ص: ٢٨٢ ، ترجمة١٢٠ .

(٣) العقيلي : الضعفاء ، ج: ١ ص: ٩١ ، ترجمة ١٠٤ . وابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ١ ص: ٢٨٢ ، ترجمة١٢٠ .

(٤) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، ج ٤ ، ص ٨٢ ، رقم ٣٢٣٧ .

(٥) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ١ ص: ٢٨٣ ، ترجمة١٢٠ .

(٦) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج: ٧ ص: ٢٧٤ .

(٧) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ١ ص: ٢٨٣ ، ترجمة١٢٠ .

وروى عبد الله عنه أيضا أنه قال: (ما روى عن الحســن في القـراءات ، فأما إذا جـاء إلى المسندة التي مثل حديث عمرو بن دينار يسند عنه أحـاديث مناكـير ، ليـس أراه بشـيء ، وكـان ضعّفه ، ويسند عن الحسن عن سمرةَ أحاديث مناكير)[1] .

وروى أبو طالب عن أحمد بن حنبل : (منكر الحديث)[2].

ولما سئل أحمد عن سبب تركه أكان للقدر أو لحديثه ، ذكر أنه تُرِك لحديثه[3] .

وقال الترمذي عن البخاري : (وضعّف إسماعيل بن مسلم المكي جداً)[4] .

وقال البخاري : (تركه بن المبارك ، وربما روى عنه ، وتركه يحيى ، وابن مهدي)[5].

وقـال الجوزجـاني : (واهـي الحديـث جـدا ، قـال علـيّ[6]: أجمـع أصحابنـا علـى تـرك حديثه)[7].

وقال ابن أبي حـاتم : (ضعيـف الحديـث مخلّـط) ، وقـال : (ضعيـف الحديـث ، ليـس بمتروك، يكتب حديثه)[8].

وقال أبو زرعة : (ضعيف الحديث)[9] .

وقال الترمذي : (قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه)[10].

وقال البزار : (ليس بالقوي)[11].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ج: ٢ ص: ٣٥٢ ، رقم ٢٥٥٦ .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ١٩٨ ، ترجمة ٦٦٩ .

(٣) العقيلي : الضعفاء ج: ١ ص: ٩٢ .

(٤) علل الترمذي الكبير ، ص ٢٣٧ .

(٥) البخاري : التاريخ الكبير ج: ١ ص: ٣٧٢ ، ترجمة ١١٧٩ .

وجاء في التاريخ الصغير ج: ٢ ص: ٨٤ ، ترجمة ١٨٨٨ : (ربما ذكره) .

(٦) يعني : علي بن المديني .

(٧) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص: ١٤٩ ، ترجمة ٢٦١ .

(٨) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ١٩٨ ، ترجمة ٦٦٩ .

(٩) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ١٩٨ ، ترجمة ٦٦٩ .

(١٠) سنن الترمذي ، كتاب الديات ، باب ما جاء في الرجل يقتل ابنه يقاد منه أم لا ، ج: ٤ ص: ١٩ ، ح ١٤٠١ .

(١١) البزار ، أحمد بن عمرو : مسند البزار ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله ، بيروت ـ المدينة ، مؤسسـة علـوم القـرآن ـ مكتبة العلوم والحكم ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ ، ج: ٩ ص: ٤٩ .

وقال ابن خزيمة : (وأنا أبرأ من عهدته)[1] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[2].

وقال ابن حبان : (ضعيف)[3].

وقال ابن عدي : (أحاديثه غير محفوظة عن أهل الحجاز والبصرة والكوفة ، إلا أنه ممن يكتب حديثه)[4] .

وقال الدارقطني : (ضعيف)[5] .

وقال البيهقي : (ضعيف)[6] .

وقال الهيثمي : (متروك)[7] . وقال فيه أيضا : (ضعيف)[8] .

وقال الذهبي : (ضعفوه ، وتركه النسائي)[9].

وقال ابن حجر : (وكان فقيها ، ضعيف الحديث)[10].

الخلاصة :

تبين من أقوال المحدثين فيه ما يأتي :

أ ـ أنّ هناك قسماً من المحدثين رأى فيه الترك، وهم : القطان وابن مهدي ، وابن المديني ونقل ذلك أيضا عن أصحابه من المحدثين ، وابن المبارك ـ ولكنه لم يتركه مطلقا ـ ، والفلاس ، والجوزجاني والنسائي .

---

(1) ابن خزيمة ، محمد بن إسحاق : صحيح ابن خزيمة ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، بيروت ، المكتب الإسلامي ، ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠م ، جماع أبواب صدقة التطوع ،باب الأمر بإتقاء النار بالصدقة ، ج: ٤ ص: ٩٤ ، ح ٢٤٢٩ .

(2) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ١٦ ، ترجمة ٣٦ .

(3) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ١٢٠ ، ترجمة ٣٦ .

(4) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ١ ص: ٢٨٤ .

(5) سنن الدارقطني ، كتاب الطهارة ، باب ما روي في الحث على المضمضة والاستنشاق ، ج: ١ ص: ٨٥ ، ح ٨ .

(6) سنن البيهقي الكبرى ، جماع أبواب الحكم في الساحر ، ج: ٨ ص: ١٣٦ ، ح ١٦٢٧٧ .

(7) الهيثمي : مجمع الزوائد ج: ٥ ص: ٩٤ . وأيضا : ج٨ ، ص ٦٠ ، وغيرها .

(8) الهيثمي : مجمع الزوائد ج: ٨ ص: ٤٩ . ج ٨ ، ص ٩٥ ، وغيرها .

(9) الذهبي : الكاشف ج: ١ ص: ٢٤٩ ، ترجمة ٤٠٨ .

(10) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ١١٠ ، ترجمة ٤٨٤ .

ب ـ والقسم الآخر من المحدثين على ضعفه ، وأنه مع ضعفه يكتب حديثه ومن تركه أو ضعفه فإنّما بسبب سوء حفظه .

وأيّاً كان الأمر فإنّ الاتفاق على ضعفه حاصل ، والذي يهم هنا أنّ بعض من ينتقي الرجال ذكروا فيمن روى عنه ، فذكر البخاري أن ابن المبارك تركه وربما روى عنه ، وهو في واقع الأمر تضعيف من ابن المبارك له لا الترك المطلق .

ومن حديثه عنه ما رواه الترمذي قال : (حدثنا سويد بن نصر أخبرنا ابن المبارك أخبرنا إسماعيل بن مسلم عن الحسن وقتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال : (يُجَاءُ بابنِ آدم يوم القيامة كأنّه بَذَج[1] ... الخ)[2].

وكذلك ابن عيينة فقد ذكروه أيضا فيمن روى عنه ، وله عنه أحاديث ، منها : ما رواه عبد الرزاق عن ابن عيينة عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن قال النبي ﷺ : (حدُّ السَّاحر ضربة بالسَّيف)[3] .

---

(١) قال المنذري : (البذج بباء موحدة مفتوحة ثم ذال معجمة ساكنة ثم جيم هو : ولد الضأن ، شبه به لما يأتي فيه من الصغار والذل والحقارة) . المنذري ، عبد العظيم عبد القوي : الترغيب والترهيب ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ ، ج: ٢ ص: ٣٤٤ .

(٢) سنن الترمذي ج: ٤ ص: ٦١٨ ، ح ٢٤٢٧ .

وهناك حديث آخر لابن المبارك عن إسماعيل المكي رواه البيهقي في سنن الكبرى ج: ٢ ص: ٣٣٢ ، ح٣٦٢٥ .

(٣) عبد الرزاق ، عبدالرزاق بن همام الصنعاني : المصنّف ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، بيروت ، المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ ، ج: ١٠ ص: ١٨٤ ، ح ١٨٧٥٢ .

وقد روى الترمذي هذا الحديث من طريق أبي معاوية عن إسماعيل بن مسلم ثم قال : (هذا حديث لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه وإسماعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث) . سنن الترمذي ، باب ما جاء في حد الساحر ،ج: ٤ ص: ٦٠ . وقال الترمذي في العلل : (سألت محمدا عن هذا الحديث فقال هذا لا شيء وإنما رواه إسماعيل بن مسلم ، وضعف إسماعيل بن مسلم المكي جدا) . علل الترمذي الكبير ، ما جاء في حد الساحر ، ص:٢٣٧ .

ورواه أيضا الحاكم من طريق أبي معاوية عن إسماعيل بن مسلم ، وقال : (هذا حديث صحيح الإسناد وإن كان الشيخان تركا حديث إسماعيل بن مسلم ، فإنه غريب صحيح وله شاهد صحيح على شرطهما جميعا في ضد هذا). المستدرك على الصحيحين ج: ٤ ص: ٤٠١ ، ح ٨٠٧٣ .

وأيضا لابن عيينة عنه في المعجم الكبير ج: ١٨ ص: ١٧٥ ، ح ٣٩٩ .

وأيضا إسماعيل بن أبي خالد ، فسبق نقل كلام عمرو بن عليّ الفلاس ،في ذكره جماعة رووا عن إسماعيل المكي ، ووصف من يروي عنه بأنه لا ينظر في الرجال ، وتتابع المحدثون ممن ترجم لاسماعيل بن مسلم هذا على نقل عبارة الفلاس دون تعليق.

والذي أستطيع أن أعلّق به هنا أنني في شكٍّ من رواية إسماعيل بن أبي خالد عن هذا الراوي لما يأتي :

أولا : لأنَّ المزي نقل كلام الفلاس ، وجاء في كلام الفلاس جماعة ممن روى عن إسماعيل، وعند النظر في شيوخ إسماعيل الذين عدّدهم المزي في ترجمته ، وجدته ذكر فيهم الأسماء التي جاءت في كلام الفلاس إلا إسماعيل بن أبي خالد ،فلم يذكره فيهم ، وهذا يعني أن المزي لم يقف على رواية لابن أبي خالد عنه .

ثانيا : لم أقف على من ذكر ابن أبي خالد فيمن روى عن هذا الراوي .

ثالثا : هناك راويان ممن يسمى إسماعيل ذكروا في شيوخ ابن أبي خالد :

الأول: (إسماعيل بن عبد الرحمن السدي) وهذا ذكره المزي في شيوخه .

والآخر : (إسماعيل بن عبد الرحمن الاودي الكوفي) . وهذا لم يذكره المزي في شيوخ ابن أبي خالد ، وذكره ابن معين .

قال الدوري : (سمعت يحيى يقول : يروى إسماعيل بن أبى خالد عن إسماعيل بن عبد الرحمن . قلت له : من إسماعيل بن عبد الرحمن ؟ قال : يقولون إسماعيل المكى، ويقولون : إسماعيل بن عبد الرحمن ، شيخ كوفى ، يروى عنه أبو حفص الأبار .

قلت ليحيى : عمن يحدّث إسماعيل بن عبد الرحمن هذا ؟ فقال عن الحسن البصري ونحوه . سمعت يحيى يقول : والذي يسبق إلى قلبي أنه إسماعيل بن عبد الرحمن الكوفى الذي يروى عنه أبو حفص الأبار ، وهو إسماعيل الأودي)[1].

وترجم البخاري لـ (إسماعيل بن عبد الرحمن) ، وقال : (قال لي حسن بن صباح حدثنا إبراهيم بن مهدي قال ثنا أبو حفص الأبار عن إسماعيل عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه

---

(١) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٣٤٨ ، رقم ١٦٧٧ .

قال: قال النبي ﷺ : (أول من صنعت له الحمامات سليمان . قال أبو عبد الله : فيه نظر لا يتابع فيه، حديثه عن الكوفيين)[1] .

وترجم له ابن عدي وذكره باسم : (إسماعيل بن عبد الرحمن الاودي الكوفي) . ونقل كلام ابن معين فيه ، كما نقل كلام البخاري فيه كما سبق نقله عنهما ، وذكر له حديثين ، ثم قال : (وإسماعيل بن عبد الرحمن يعرف بحديث الحمامات ، وقد ذكرنا له بإسناده حديثا آخر ، ولا أعرف له غيرهما)[2] .

وذكره ابن حبان في الثقات فقال : (إسماعيل بن عبد الرحمن شيخ يروى عن أبي بردة روى عنه أبو حفص الأبار)[3].

وذكره الذهبي ، وأضاف إلى ما سبق قول الأزدي فيه : (منكر الحديث)[4] ، وذكرابن حجر في اللسان : (ونقل النباتي أن بن عدي نسبه أزديا والأزدي نسبه أسديا قال : ولعل أحدهما صحف قلت إذا قرأت الأسدي بسكون السين انتفى التصحيف)[5] .

والذي قاله ابن عدي : الأودي ، وليس الأزدي .

وعند الرجوع إلى كتب الحديث نجد أن الذي روى عنه إسماعيل بن أبي خالد جاء باسم : (إسماعيل الأودي) ، حيث روى ابن أبي شيبة عن ابن نمير قال ثنا ابن أبي خالد عن إسماعيل الأودي قال : أخبرتني بنت معقل بن يسار أن أباها قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ليس من والٍ يلي أمّةً ، قلّت أو كثرت ، لا يعدل فيها ، إلا كبه الله على وجهه في النار)[6] .

ورواه الإمام أحمد عن وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد قال سمعت إسماعيل البصري ... فذكره)[7] . فنسبه بـ (بالبصري) .

---

(١) البخاري : التاريخ الكبير ج: ١ ص: ٣٦٢ ، ترجمة ١١٤٧ .

(٢) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ١ ص: ٢٨٥ ، ترجمة ١٢١ .

(٣) ابن حبان : الثقات ج: ٦ ص: ٤١ ، ترجمة ٦٦٣٥ .

(٤) الذهبي : ميزان الاعتدال في نقد الرجال ج: ١ ص: ٣٩٦ .

(٥) ابن حجر : لسان الميزان ج: ١ ص: ٤١٨ ، ترجمة ١٣٠٦ .

(٦) ابن أبي شيبة ، عبد الله بن محمد : المصنف ، تحقيق كمال الحوت ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ط١ ، ١٤٠٩ هـ ، ج: ٦ ص: ٤٢٠ ، ح ٣٢٥٥٥ .

(٧) أحمد : المسند ، ج: ٥ ص: ٢٥ ، ح ٢٠٣٠٥ .

والذي يستفاد من كل هذا أنّ هناك شيخا روى عنه ابن أبي خالد يعــرف بإسمـاعيل بـن عبد الرحمن ، وذكر ابن معين عن المحدثين أنه يقولون عنه : (مسلم المكي) ، وإن كان ابن معين مال إلى أنه الأودي الكوفي ، فلعلّ الفلاس ظنّ هذا أنّه إسماعيل بن مسلم المكي ، ولكــن إن لم يكن قصده ، فالله أعلم بمدى صحة رواية ابن أبي خالد عنه.

٦ . أشعث بن سوّار الكندي ، النجار الأفرق الأثرم .

روى عنه شعبة .

أقوال النقاد فيه :

وقال عمرو بن علي : (كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه ، ورأيت عبـد الرحمـن يخـطُ على حديثه) [١].

وقال أحمد عنه : (ضعيف الحديث) [٢].

وقال ابن معين : (ضعيف) [٣] ، وقال مرة : (أشعث بن سوار أحب إلي مــن إسمـاعيل ابن مسلم) [٤]، وفي رواية ابن الدورقي عنه قال: (ثقة) [٥].

وقال أبو زرعة : (ليّن) [٦].

وضعّفه أبو حاتم [٧] .

وقال ابن سعد : (وكان ضعيفا في حديثه) [٨].

وقال العجلي : (ضعيف وهو يكتب حديثه) [٩].

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٢ ص ٢٧١ ، ترجمة ٩٧٨ .

(٢) العلل ومعرفة الرجال ، ج ٣ ص ٨٤ ، رقم ٤٢٨٩ .

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، ج٤ ، ص ٨٠ ، رقم ٣٢٣٠ . مـن كـلام أبـي زكريـا في الرجـال (روايـة ابـن طهمان) ، ص: ٤٧ ، رقم٦٦ .

(٤) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ٢٤٩ ، رقم ٤٢٠٣ .

(٥) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١ ص: ٣٠٨ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٢ ص ٢٧١ ، ترجمة ٩٧٨ .

(٧) ابن أبي حاتم ،علل الحديث ، تحقيق محبّ الدين الخطيب ، بيروت ، دار المعرفـة ، د . ط ، ١٤٠٥ هــ ، ج: ١ ص: ١٠٤ ، رقم ٢٨١ .

(٨) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج: ٦ ص: ٣٥٨ .

(٩) العجلي : معرفة الثقات ، ج ١ ص٢٣٢ ، رقم ١٠٩ .

وقال النسائي : (ضعيف)[1] .

وقال الدارقطني : (يعتبر به) وذكر أنّ شعبة روى عنه حديثاً واحداً [2].

وقال ابن حبان: (فاحش الخطأ ، كثير الوهم)[3] .

ونقل ابن شاهين عن عثمان بن أبي شيبة أنه سئل عنه فقال : (ثقة صدوق ، قيل له : هو حجّة ؟ قال : أما حجّة فلا ، وقال أشعث بن سوَّار ، وأشعث بن عبد الملك ثقتان) [4].

وقال البخاري : (صدوق إلا أنه يغلط)[5] .

وقال البزار : (لا نعلم أحداً ترك حديثه إلا من هو قليل المعرفة)[6].

وقال ابن عدي : (ولم أجد لأشعث فيما يرويه متناً منكراً ، وإنّما في الأحايين يخلط في الإسناد ويخالف) [7].

وذكره الذهبي في (من تُكُلّم فيه وهو موثّق) ، وقال : (حسن الحديث)[8] ، وقال في الكاشف : (صدوق ، ليّنه أبو زرعة) [9]، وقال في السير : (أحد العلماء على لين فيه)[10] . وقال في المغني : (وهو من الضعفاء الذين روى لهم مسلم متابعة)[11] .

وقال ابن حجر : (ضعيف)[12] .

---

(1) النسائي : الضعفاء والمتروكون ، ص ٢٠ ، رقم ٥٨ .

(2) سؤالات البرقاني ، ص١٧ .

(3) ابن حبان : المجروحين ، ج ١ ، ص ١٧١، ترجمة ١٠٢ .

(4) ابن شاهين : تاريخ أسماء الثقات ، ص ٣٦ ، رقم ٧٠ .

(5) علل الترمذي الكبير ص: ٣٩٠ .

(6) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ١ ص ٣٠٨ ، ترجمة ٦٤٤ .

(7) ابن عدي : الكامل ، ج ١ ، ص ٣٧٣ .

(8) الذهبي : من تُكُلّم فيه وهو موثّق ، ص٤٨ .

(9) الذهبي : الكاشف ج: ١ ص: ٢٥٣ ، ترجمة ٤٤٠ .

(10) الذهبي : السير ، ج ٦ ، ص ٢٧٦ .

(11) الذهبي : المغني في الضعفاء ، تحقيق نورالدين عتر ، د. ط ، ص٩١ ، ترجمة٧٥٦ .

(12) ابن حجر : التقريب ، ص ١١٣ ، ترجمة ٥٢٤ .

الخلاصة :

من خلال ما سبق ظهر أن أكثر النقاد على ضعف هذا الراوي ، وظهر أنهم تكلّموا فيه من جهة حفظه ، كما جاء في قول البخاري وابن عدي وابن حبان ،ومن أثنى عليه كان من جهة صدقه ، وهو كما قال البزار والعجلي أنه يكتب حديثه ولا يترك.

وأما قول الذهبي : (حسن الحديث) فلا أدري ما وجهه ، وخاصة أنه ضعفه ، والله أعلم.

وأما رواية شعبة عنه فذكر الدارقطني أن شعبة روى عنه حديثاً واحداً . وسبق بيان ذلك في أسباب الرواية عن الضعفاء في مطلب الانتقاء من حديث الضعيف .

٧ . باذام ــ ويقال آخره نون (١) ــ أبو صالح ، مولى أم هانئ بنت أبي طالب .

روى عنه إسماعيل بن أبي خالد ، ومنصور بن المعتمر .

قال الإمام أحمد : (كان عبد الرحمن بن مهدي ترك حديث أبي صالح باذام)(٢).

وقال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد القطان : (لم أر أحدا من أصحابنا ترك أبا صالح مولى أم هانئ ، وما سمعت أحدا من الناس يقول فيه شيئا ولم يتركه شعبة ولا زائدة ، ولا عبد الله بن عثمان)(٣) .

ولكن اسند العقيلي إلى عبد الله بن أحمد قال : (سمعت أبي يقول : كان يحيى بن سعيد لا يحدّث عن إسماعيل عن أبي صالح بشيء من أجل أبي صالح ، قال : وكان في كتابي عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن السدّي عن أبي صالح فلم يحدّثنا عنه)(٤).

وقال ابن حبان : (تركه يحيى القطان وابن مهدي)(٥).

---

(١) (اختلف أبو نعيم ووكيع ، فقال أحدهما : باذام ، وقال الآخر : باذان) . أحمد بن حنبل : الأسامي والكنى تحقيق عبد الله الجديع ، الكويت ، مكتبة دار الأقصى ، ط ١ ،١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥ م ، ص: ٣٨ ، ترجمة ٥٨ .

(٢) العلل ومعرفة الرجال ، ج ٢ ، ص ٥٠٢ ، رقم ٣٣٠٩ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٢ ، ص ٤٣١ ، ترجمة ١٧١٦ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٤ ص:٧ .

(٤) العقيلي : الضعفاء الكبير ، ج ١ ، ص ١٦٥ ، ترجمة ٢٠٧ .

(٥) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ١٨٥ ، ترجمة ١٢٦ .

وقال ابن معين : (ليس به بأس ، فإذا روى عنه الكلبي فليس بشيء ، وإذا روى عنه غير الكلبي فليس به بأس ؛ لانّ الكلبي يحدّث به مرة من رأيه ، ومرة عن أبى صالح ، ومرة عن أبى صالح عن ابن عباس) [1].

وقال ابن معين أيضا : (ضعيف الحديث) [2].

وقال إسماعيل بن أبي خالد: (كان أبو صالح يكذب، فما سألته عن شيء إلا فسّره لي)[3].

وقال علي ابن المديني : (سمعت يحيى بن سعيد القطان يذكر عن سفيان الثوري: قال الكلبي : قال لي أبو صالح : كلّ ما حدّثتك كذب) [4].

وقال علي ابن المديني : (وأبو صالح الذي روى عنه اسماعيل بن أبي خالد التفسير اسمه باذام ، وكان مولى أم هانئ بنت أبي طالب ، ليس بذاك ، ضعيف) [5].

وقال العجلي : (روى عنه إسماعيل بن أبي خالد في التفسير ، ثقة) [6].

وقال الجوزجاني : (غير محمود) [7].

وقال أبو حاتم : (صالح الحديث ، يكتب حديثه ، ولا يحتج به) [8].

وقال النسائي : (ضعيف) [9].

وقال ابن حبان : (يحدث عن ابن عباس ، ولم يسمع منه) [10].

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ٤٣١ ، ترجمة ١٧١٦ .

(٢) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ١٨٥ ، ترجمة ١٢٦ .

(٣) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج ٢ ، ص ٣ .

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج ٢ ، ص ٦٩ ، ترجمة ٣٠٠ . والذهبي : ميزان الاعتدال ، ج ٢ ، ص ٣ .

(٥) سؤالات ابن أبي شيبة ، ص: ١٠٦ ، س ١١٨ .

(٦) العجلي : معرفة الثقات ج: ١ ص: ٢٤٢ ، ترجمة ١٣٨ .

(٧) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص ٦٣ ، ترجمة ٦٤ .

(٨) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ٤٣١ ، ترجمة ١٧١٦ .

(٩) النسائي : الضعفاء والمتروكين للنسائي ، ص: ٢٣ ، ترجمة ٧٢ .

وجاء في تهذيب الكمال (ليس بثقة) . المزي : تهذيب الكمال ج: ٤ ص: ٧ .

وقال الذهبي : (وقال النسائي : ليس بثقة ، كذا عندي ، وصوابه : ليس بقوي ، فكأنها تصحفت ؛ فإنّ النسائي لا يقول : ليس بثقة في رجل يخرج في كتابه) . الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ٣٧، ترجمة ١١ .

(١٠) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ١٨٥ ، ترجمة ١٢٦ .

وقال ابن عدي : (عامة ما يرويه تفاسير ، وما أقلّ ما له مـن المسـند ، وهـو يـروي عـن عليّ، وابن عباس ، وروى ابن أبي خالد عن أبي صالح هذا تفسيرا كثيرا ، قد زخرف في ذلـك التفسير ما لم يتابعه أهل التفسير عليه ، ولم أعلم أحدا من المتقدمين رضيه) [1].

وعقّب ابن حجر على كلام ابن عدي فقال : (وثقة العجلي وحده) [2].

وقال أبو الفتح الأزدي : (هو كذّاب) [3].

ونقل الذهبي عن عبد الحق الاشبيلي أنه قال فيه : (ضعيف جداً) ، فـأنكر هـذه العبـارة عليه ابن القطّان [4].

وقال ابن حجر : (ضعيف) [5].

الخلاصة :

أولا : باذام هو صاحب التفسير الذي رواه عن ابن عباس ، وكان عامة ما يروي من التفسـير ، وما له من المسند قليل ، وقد اتفق النقاد على تضعيفه ، لأنه يحدث عن ابن عباس مـا لم يسمع منه ، أخذه من كتاب وقع إليه.

ثانيا : انفرد العجلي بتوثيقه ، وذكر أن إسماعيل بن أبي خالد روى عنه التفسير ، ولعل توثيـق العجلي له كان بسبب رواية إسماعيل بن أبي خالد عنه ، وقد نقل عن العجلي أنه قـال في إسماعيل : لا يروي إلا عن ثقة .

ثالثا : اختلفت النقول عن يحيى القطان ، فورد عنه أنه نفى أن يكون تركه أحد أو أنه تكلّم فيه، وتعلّق بذلك الشوكاني فذكر أن القطان حسّن أمره ،واعـترض بـه علـى مـا ذكـره ابـن عدي بأنه لم يعلم أحدا من المتقدّمين رضيه .

---

(١) ابن عدي : الكامل ،ج: ٢ ص: ٧٠ .

(٢) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١ ص: ٣٦٤ .

(٣) ابن الجوزي : الضعفاء ، ج ١ ، ص ١٣٥ ، ترجمة ٤٨٩ .

(٤) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج ٢ ، ص ٤

(٥) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ١٢٠ ، ترجمة ٦٣٤ .

وفي المقابل روي عن القطان أنه كان لا يروي عنه وأنه تركه ، فإذا صحّ تحسين القطان لأمره ، فيمكن أنه أراد أنه لم يترك مطلقا بل رضيه بعضهم في التفسير فتساهلوا في روايته عنه ، والله أعلم .

رابعا : ما نقل عن إسماعيل بن أبي خالد أنه روى عنه في التفسير ، يعارضه ما روي عن إسماعيل نفسه أنه كذّب أبا صالح في تفسيره وتكذيبه كان لأنه كان يفسّر كل ما يسأله عنه كما ذكر ابن ابي خالد نفسه فلعله قصد أنه يفسّر برأيه ، والناظر في كتب التفسير يجد كثيرا مما رواه إسماعيل بن أبي خالد عن أبي صالح [(1)] .

خامسا : أما رواية منصور بن المعتمر عنه، فالظاهر أنه روى عنه في التفسير من خلال ما وجدته من أحاديثه عنه ورضيه فيه [(2)] .

ووجدت له حديثا آخر في غير التفسير رواه إسحاق بن راهويه عن جرير عن منصور عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ قال : قال صفييٌ وخليلي أبو القاسم صاحب الحجرة ﷺ : (ما نُزِعَت الرحمةُ إلا من شقيٍّ) [(3)] .

---

(١) من رواية إسماعيل بن أبي خالد عن أبي صالح المواضع الآتية في : الطبري ، محمد بن جرير : جانع البيان في تفسير القرآن ، بيروت ، دار الفكر ، د.ط ، ١٤٠٥هـ ، ج: ١ ص: ٥٢٥ ، وج: ٢ ص: ٦١٤ ، وج: ٧ ص: ١٨١ ، و ج: ٧ ص: ٢٧٦ ، وج: ٨ ص: ١٦٩ .

(٢) ومن ذلك ما رواه الطبري قال : (حدثني محمد بن خلف العسقلاني قال ثنا آدم قال ثنا شيبان عن منصور بن المعتمر عن أبي صالح مولى أم هانىء عن ابن عباس في قوله : (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) . قال: لا يقولن أحدكم : إني لا أجد شيئا إن لم يجد إلا مشقصا فليتجهز به في سبيل الله) . الطبري :جامع البيان، ج: ٢ ص: ٢٠١ . ورواه البيهقي في السنن الكبرى ، باب ما جاء في قول الله عز وجل : (وانفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) . ج: ٩ ص: ٤٥ ، ح ١٧٧٠٣ .

(٣) مسند إسحاق بن راهويه ،ج: ١ ص: ٣٠٤ ،ح ٢٨٣ .

٨ . بشر بن رافع الحارثي ، أبو الأسباط النجراني

روى عنه يحيى بن أبي كثير[١] .

أقوال النقاد فيه :

قال أحمد : (ليس بشيء ، ضعيف الحديث)[٢] ، وقال أيضا :(ما أراه قويا في الحديث)[٣] .

وقال الدوري: (سمعت يحيى يقول : حاتم بن إسماعيل يروي عن أبي أسباط الحارثي، شيخ كوفي ، وهو ثقة . قلت له : هو ثقة ؟ قال يحيى : يحدِّث بمناكير)[٤].

وقال أيضا : (قد روى عبد الرزاق عن رجل يقال له بشر بن رافع ، ليس به بأس)[٥].

وقال البخاري : (لا يُتابع في حديثه)[٦].

وقال أبو حاتم : (ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، لا ترى له حديثاً قائماً)[٧] .

وقال النسائي : (ليس بالقوي)[٨] .

وقال ابن حبان : (يروي عن يحيى بن أبي كثير ، وابن عجلان ، روى عنه صفوان بن عيسى وعبد الرزاق ، يأتي بالطامات فيهما ، يروي عن يحيى بن أبي كثير أشياء موضوعة ، يعرفها من لم يكن الحديث صناعته كأنه المتعمّد لها)[٩] .

وقال ابن عدي : (وهو مقارب الحديث ، لا بأس بأخباره ، ولم أجد له حديثاً منكرا)[١٠].

---

(١) ذكر المزي في ترجمته أنه روى عن يحيى بن أبي كثير ، كما ذكر أن ابن أبي كثير روى عنه .

(٢) العلل ومعرفة الرجال ج: ١ ص: ٥٤٦ ، رقم ١٢٩٦.

(٣) علل أحمد بن حنبل ، ص: ١٨٨ ، رقم ١١٩ .

(٤) ابن عدي :الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٢ ص: ١٢ .

ووقع في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ،ج: ٢ ص: ٣٥٧ ، ترجمة ١٣٥٩ : (شيخ كوفي يحدث بمناكير) .

(٥) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ١٣٣ ، رقم ٥٥٥ .

(٦) المزي : تهذيب الكمال ج: ٤ ص: ١١٩ .

(٧) ابن أبي حاتم :الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ٣٥٧ ، ترجمة ١٣٥٩.

(٨) ابن عدي : الكامل ، ج: ٢ ص: ١١ ، ترجمة ٢٤٩ .

(٩) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ١٨٨ ، ترجمة ١٣٠.

(١٠) ابن عدي : الكامل ، ج: ٢ ص: ١٢ ، ترجمة ٢٤٩ .

وقال الترمذي : (يُضعَّف في الحديث)[1].

وقال الحاكم أبو أحمد : (ليس بالقوي عندهم)[2].

وقال يعقوب بن سفيان : (لين الحديث)[3] .

وقال البزار : (لين الحديث ، وقد احتمل حديثه)[4] .

وقال الدارقطني : (منكر الحديث)[5].

وذكر له العقيلي بعض الأحاديث ثم قال : (لا يتابع عليها بشر بن رافع إلا من هو قريب منه في الضعف)[6] .

ونقل ابن حجر عن ابن عبد البر قال: (هو ضعيف عندهم ، منكر الحديث . وقال في كتاب الإنصاف : اتفقوا على إنكار حديثه ، وطرح ما رواه ، وترك الاحتجاج به ، لا يختلف علماء الحديث في ذلك)[7] .

وقال الهيثمي : (وقد أجمعوا على ضعفه)[8].

وقال ابن حجر : (فقيه ، ضعيف الحديث)[9] .

---

(١) المزي : تهذيب الكمال ج: ٤ ص: ١١٩ .

(٢) المزي : تهذيب الكمال ج: ٤ ص: ١١٩ .

(٣) يعقوب الفسوي : المعرفة والتاريخ ، ج ٣ ، ص ٢١٠ .

(٤) مسند البزار ، ج: ٧ ص: ١٣٤ .

(٥) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١ ص: ٣٩٣ ، ترجمة ٨٢٣ .

(٦) العقيلي : الضعفاء ، ج: ١ ص: ١٤٠ ، ترجمة ١٧١ .

(٧) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١ ص: ٣٩٣ ، ترجمة ٨٢٣ .

(٨) الهيثمي : مجمع الزوائد ج: ١ ص: ١٩٢ .

(٩) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ١٢٣ ، ترجمة ٦٨٥ .

الخلاصة :

أ ـ الظاهر أنّ هذا الراوي ضعيف ؛ فأكثر النقاد على ضعفه ، وأطلق بعضهم أنه منكر الحديث ، والظاهر من كلام بعضهم أنه أكثر ما انكروا عليه ما رواه عن يحيى بن أبي كثير .

ب ـ وأما ابن معين فالظاهر أنه يوثقه مع ذكره بأنه يحدث بمناكير ، فهو يتفق مع بقية النقاد في هذا من حيث الأصل .

جـ ـ ويبقى ما قاله ابن عدي فيه ، فهو يوثقه ، وينفي أن يكون وجد له حديثا منكراً ، وهو معارض بما قاله عامة النقاد ، بل ذكر ابن عدي في ترجمته ما يفيد أنّه روى المناكير ، فقال : (وعند البخاري أنّ بشر بن رافع هذا أبو الأسباط الحارثي ، وعند يحيى بن معين أن أبا أسباط شيخ كوفي ، ولكن قد ذكر يوسف بن سلمان عن حاتم عن أبي أسباط الحارثي اليماني ، وعند النسائي أن بشر بن رافع غير أبي الأسباط، وما قاله البخاري فمحتمل ، وما قاله يحيى والنسائي فمحتمل أيضا ، والله أعلم أنهما واحد أو اثنان ، وبشر بن رافع وأبو الأسباط إن كانا اثنين فلهما أحاديث غير ما ذكرته ، وكأنّ أحاديث بشر بن رافع أنكر من أحاديث أبي الأسباط) [1].

٩ . ثابت بن يزيد الأودي أبو السري الكوفي .

روى عنه يحيى بن سعيد القطان .

أقوال النقاد فيه :

قال ابن معين : (ليس بذاك) [2] ، وقال أيضا : (ضعيف) [3].

وروى عبد الله عن أبيه الإمام أحمد : (حدثنا يحيى بن سعيد عن ثابت بن يزيد الأودي . قال أبي : قال حفص ـ يعني ابن غياث ـ أو ابن إدريس : أنّ ثابت بن يزيد الأودي هذا لم يكن بشيء) [4].

---

(١) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٢ ص: ١ .

(٢) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، ج٣ ، ص ٢٩٨ ، رقم ١٤١٧.

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٢ ، ص ٤٥٩ ، ترجمة ١٨٥٦ .

(٤) العلل ومعرفة الرجال ج: ٢ ص: ٣٣٦ ، رقم٢٤٨٦ .

وجاء في الكامل: (قال ابن إدريس : ثابت بن يزيد ليس بذاك).ابن عدي : الكامل ، ج ٢،ص ٩١ ، ترجمة ٣٠٩ وفي ضعفاء ابن الجوزي ، ج١ ص ١٦٠ ، ترجمة ٦١٥ : (وقال حفص بن غياث لم يكن بشيء) .

وذكر ابن معين مثله [1].

وقال ابن المديني : (سمعت يحيى - يعني القطان - وسئل عن ثابت بن يزيد الأودي ، فقلت ليحيى كيف كان ؟ قال : وسط ، ثمّ قال : إنّما أتيته مرة فأملى عليّ ثمّ لم أعد إليه ، ثمّ قال يحيى : إذا كان الشيخ إذا لقنته قبل فذاك بلاء ، وإذا ثبت على شيء واحد فلا بأس)[2].

ونقل الساجي عن أحمد أنه قال فيه: (ليس بشيء) [3].

وقال أبو حاتم : (ضعيف) [4].

وقال النسائي : (ليس بالقوي) [5] .

وقال أبو أحمد الحاكم : (ليس بالمتين عندهم) [6].

---

(1) قال ابن معين : (وكان يحيى بن سعيد يروي عنه ، وهو كوفي وكان ابن إدريس لا يرضاه) . تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ٣٤٨ ، رقم ٤٧٢٠ .

(2) العقيلي : الضعفاء ، ج١ ، ص ١٧٤ ، ترجمة ٢١٨ . وأيضا ابن عدي : الكامل ، ج ٢ ، ص ٩١ ، ترجمة ٣٠٩ . وتهذيب الكمال ج: ٤ ص: ٣٨٥ ، ترجمة ٨٣٦ . والذهبي : سير أعلام النبلاء ، ج٧ ، ص ٣٠٦ . وكلهم ذكر الحكاية في ترجمة ثابت بن يزيد الأودي .

وروى ابن أبي حاتم الحكاية في ترجمة ثابت بن يزيد أبو زيد الأحول ، عن صالح بن احمد بن حنبل عن علي بن المديني قال : (سمعت يحيى بن سعيد وسئل عن ثابت بن يزيد الأودي ، فقال : كان وسطاً) . الجرح والتعديل ج: ٢ ص: ٤٦٠ ، ترجمة ١٨٥٨ .

وكذا فعل الباجي فنقل الحكاية في ترجمة ثابت الأحول قال عبد الرحمن ثنا صالح بن أحمد بن حنبل ثنا علي يعني بن المديني سمعت يحيى بن سعيد وسئل عن ثابت بن يزيد الأودي فقال كان وسطا). الباجي : التعديل والتجريح ، ج١، ٤٤٨ ، ترجمة ١٨٢ .

وقال ابن حجر : (قول القطان نقله العقيلي عن علي بن المديني وزاد : "وإنما أتيته مرة ثم لم أعد إليه" ، وأشار إلى أنه كان يتلقّن ، وقيل : بل قاله القطان في الأحول البصري ، كذا هو في كتاب بن أبي حاتم. تهذيب التهذيب ، ج٢ ، ص ١٧ ، ترجمة ٢٨ .

والذي في كتاب ابن أبي حاتم سبق نقله ، والحاصل أن ابن أبي حاتم نقل الحكاية عن القطان وجاء فيها اسم ثابت الأودي ولكن ابن أبي حاتم ذكرها في ترجمة ثابت الأحول ، ولم يقل ابن أبي حاتم أنّ القطان قالها في الأحول كما قد يفهَم من كلام ابن حجر ، والله أعلم .

وثابت الأحول هو: (ثابت بن يزيد الأحول ، أبو زيد البصري ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة تسع وستين) .تقريب التهذيب ، ص: ١٣٣ ، ترجمة ٨٣٤ .

(3) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج٢ ، ص ١٧ ، ترجمة ٢٨ .

(4) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٢ ، ص ٤٥٩ ، ترجمة ١٨٥٦ .

(5) النسائي :الضعفاء ، ص: ٢٧ ، ترجمة ٩٤ .

(6) الذهبي : ميزان الإعتدال في نقد الرجال ج: ٢ ص: ٩٠ .

وذكره ابن حبان في الثقات[1] .

وقال ابن عدي : (وثابت هذا ليس له من الرواية إلا الشيء اليسير ، وإنّما روى عنه يحيى القطان شيئاً من المقطوع)[2].

وقال الذهبي : (ضعّفه بعضُهم بلا حجّه)[3].

وقال ابن حجر : (ضعيف)[4].

الخلاصة :

تبين من أقوال النقاد أنّ ثابت بن يزيد ضعيف ، ولم يأتِ ذكر سبب ضعفه إلا ما نقل عن يحيى القطان أنه ذكر أنّه تلقّن ، وكان القطان روى عنه ثم تركه ، وذكر ابن عدي أنّه روى عنه شيئا من المقطوع ، وهذا ينافي ما قاله الذهبي : (ضعفه بعضهم بلا حجّة) ، وما قاله ابن حجر هو الراجح ، والله أعلم .

١٠ . ثُوَيْر بن أبي فاخِتَة ، سعيد بن عِلاقة الكوفي ، أبو الجَهم :

روى عنه شعبة .

أقوال النقاد فيه :

حدّث عنه سفيان الثوري ، وقال فيه : (من أركان الكذب)[5].

وقال الفلاس : (كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدّثان عن ثوير بن أبي فاختة)[6]. وعن شبابة قال : قلت ليونس بن أبي إسحاق : (كيف لم تحدث عن ثوير ؟ قال : لأنه كان رافضيا)[7] .

---

(١) ابن حبان : الثقات ، ج: ٦ ص: ١٢٣ ، ترجمة ٧٠٠٥ .

(٢) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ، ج: ٢ ص: ٩١ ، ترجمة ٣٠٩ .

(٣) الذهبي : المغني في الضعفاء ، ص: ١٢١ ، ترجمة ١٠٤٧ .

(٤) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ١٣٣ ، ترجمة ٨٣٥ . ورمز له بـ (تمييز) .

(٥) البخاري : التاريخ الكبير ، ج ٢ ، ص ١٨٣ ، ترجمة ٢١٣٦ . وسؤالات الآجري : ص ١٠٢ ، س ١٦.

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٢ ، ص٤٧٢ ، ترجمة ١٩٢٠ . وابن عدي : الكامل ، ج ٢ ، ص ١٠٥ .

(٧) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٢ ص: ١٠٦ .

وذكر أبو داود أنّ ابن مهدي ضرب على حديثه [1].

وقال البزّار : (حدّث عنه شعبة وإسرائيل وغيرهما ، واحتملوا حديثه) [2].

وقال ابن معين : (ليس بشيء) [3]، وقال أيضا : (ضعيف) [4] .

وقال العجلي : (لا بأس به) [5]، وقال في موضع آخر : (يكتب حديثه وهو ضعيف)[6].

وقال البخاري : (وكان ابن عيينة يغمزه) [7]. وقال الجوزجاني : (ضعيف الحديث)[8].

وضعفه أبو حاتم وأبو زرعة [9].

وقال أبو داود : (ليس بثقة) [10].

وقال الدارقطني : (متروك)[11] .

وقال النسائي : (ليس بثقة) [12].

وقال ابن حبان : (كان يقلب الأسانيد حتى يجيء في رواياته أشياء كأنّها موضوعة)[13].

وقال ابن عدي : (وقد نُسِبَ إلى الرفض ، وضعّفه جماعة ... وأثر الضعف بيِّن على رواياته) [14].

---

(1) سؤالات الآجري ، ص ٢٠٢ ، س ٢١٣٦ .

(2) مسند البزار ، ج: ٦ ، ص: ١٨٢ ، ح٢٢٢٤ .

(3) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٢٨٦ ، رقم١٣٦٢ .

(4) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٢ ، ص ٤٧٢ ، ترجمة ١٩٢٠ .

(5) العجلي : معرفة الثقات ، ج ١ ، ٢٦٢ .

(6) العجلي : معرفة الثقات ، ج ١ ، ٢٦٢ .

(7) البخاري : التاريخ الكبير ، ج ٢ ، ص ١٨٣ ، ترجمة ٢١٣٦ .

(8) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص ٣٠ ، ترجمة ٣٠ .

(9) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٢ ، ص ٤٧٢ ، ترجمة ١٩٢٠ .

(10) سؤالات أبي عبيد الآجري ، ص: ١٤٢ ، س١٠٣ .

(11) سؤالات البرقاني ، ص ٢٠ ، س ٦٦ .

(12) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص ٢٧ ، ترجمة ٩٦ .

(13) ابن حبان : المجروحين ، ج ١ ، ص ٢٠٥ ، ترجمة ١٦٤ .

(14) ابن عدي : الكامل ، ج ٢ ، ص ١٠٧ .

وقال الحاكم : (وثوير بن أبي فاختة وإن لم يخرجاه فلم ينقم عليه غير التشيع)[1].

وقال الهيثمي : (مجمع على ضعفه)[2]، وقال أيضا : (متروك)[3] .

وقال الذهبي : (واهٍ)[4] .

وقال ابن حجر : (ضعيف ، رُمِيَ بالرفض)[5].

الخلاصة :

اتفق غالب نقاد الحديث على ضعفه ، ورماه بعضهم بالرفض ، والظاهر أنّه سبب ضعفه كما قال الحاكم .

وأما تكذيب الثوري له فيبدو أنه لبدعته ، لا أنّه يتعمّد الكذب في الحديث ؛ لأن سفيان روى عنه كما قال أبو داود[6] والفلاس[7].

ويبقى رواية شعبة عنه ، فكما قال البزار أنّه حدث عنه شعبة وغيره واحتملوا حديثه ، والظاهر لي من خلال التتبع أن شعبة أقلّ الرواية عنه .

وروى له الترمذي عنه فقال (حدثنا الحسن بن قزعة البصري حدثنا سفيان بن حبيب عن شعبة عن ثوير عن أبيه عن الطفيل بن أبي بن كعب عن أبيه عن النبي ﷺ والزمهم كلمة التقوى قال لا إله إلا الله قال هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث الحسن بن قزعة قال وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث فلم يعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه)[8].

---

(١)الحاكم : المستدرك على الصحيحين ج: ٢ ص: ٥٥٣ ، ح٣٨٨٠ .

(٢) الهيثمي : مجمع الزوائد ، ج ١٠ ، ص ٤٠١ .

(٣) الهيثمي : مجمع الزوائد ج: ٨ ص: ١٠٣ .

(٤) الذهبي : الكاشف ، ج ١ ، ص ٢٨٦ ، ترجمة ٧٢٥ .

(٥) ابن حجر : التقريب ، ص ١٣٥ ، ترجمة ٨٦٢ .

(٦) سؤالات الآجري ، ص ١٠٢ ، س ١٦ .

(٧) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٢ ص ٤٧٢ ، ترجمة ١٩٢٠ .

(٨) سنن الترمذي ج: ٥ ص: ٣٨٦ ، ح٣٢٦٥ .

ورواه أحمد في مسند أحمد ج: ٥ ص: ١٣٨ ، ح٢١٢٩١ . والمعجم الكبير ج: ١ ص: ١٩٩ ، ح٥٣٦ . والكامل في ضعفاء الرجال ج: ٢ ص: ١٠٧ .

١١ . جابر بن يزيد بن الحارث الجُعْفي أبو عبد الله الكوفي :

روى عنه سفيان بن عيينة ، وشعبة .

أقوال النقاد فيه :

قال إسماعيل بن علية عن شعبة : (جابر صدوق في الحديث)[١] .

وقال يحيى بن أبي بكير عن شعبة قال : (كان جابر إذا قال : حدثنا وسمعت ، فهو من أوثق الناس)[٢].

وعن وكيع قال : (قيل لشعبة تركتَ رجالا كثيرا ، ورويت عن جابر الجعفي ؟ قال: روى أشياء لم أصبر عنها)[٣] .

وقال شعبة أيضا : (هل جاءكم من أحد لم يلقه)[٤] .

وقال سفيان الثوري لشعبة : (لئن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلمنَّ فيك)[٥].

وقال ابن مهدي : (سمعت سفيان الثوري يقول : كان جابر ورعا في الحديث ، ما رأيت أورع من جابر)[٦]. وقال الثوري أيضا : (إذا قال : "حدثنا" و"أخبرنا" فذاك ، وإذا قال : "قال" فكأنه يدلّس)[٧] . وقال الإمام أحمد : (تركه ابن مهدي فاستراح)[٨].

وكان ابن مهدي ذكر أنه ترك حديث جابر بقول ابن عيينة فيه [٩].

وقال يحيي بن أبي بكير أيضا عن زهير بن معاوية كان إذا قال "سمعت" أو "سألت" فهو من أصدق الناس)[١٠].

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ ، ترجمة ٢٠٤٣ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٤ ص: ٤٦٧ .

(٢) ابن عدي : الكامل ، ج ٢ ، ص ١١٧ .

(٣) ابن عدي : الكامل ، ج ٢ ، ص ١١٧ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٤ ص: ٤٦٧ .

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج ٢ ، ص ١١٧ .

(٥) ابن عدي : الكامل ، ج ٢ ، ص ١١٧ .

وأسند أبو نعيم إلى الشافعي يقول : (بلغ سفيان أنّ شعبة يتكلم في جابر الجعفي ، فبعث إليه فقال : والله لئن تكلمت فيه لأتكلمن فيك) . حلية الأولياء ج: ٩ ص: ١٠٨ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ ، ترجمة ٢٠٤٣ .

(٧) ابن سعد : الطبقات ، ج٦ ، ص ٣٤٥ .

(٨) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص ٥٠ ، ترجمة ٢٨ .

(٩) ابن عدي : الكامل ، ج ٢ ، ص ١١٤ .

(١٠) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ ، ترجمة ٢٠٤٣ .

وذكر يحيى القطان أنه ترك حديثه [١] .

وقال وكيع عنه : (ثقة) ، واحتجّ برواية شعبة وسفيان وغيرهما عنه [٢].

وقال يحيى بن معين : (لم يدع جابراً ممن رآه إلا زائدة ، وكان جابر كذاباً . وقال في موضع آخر: (لا يكتب حديثه ولا كرامة) [٣].

وكذبه زائدة بن قدامة ، وقال : (يؤمن بالرجعة) [٤]، وقال أيضا عنه : (يشتم أصحاب النبي ﷺ) [٥].وكذّبه أيضا سعيد بن جبير [٦]، والجوزجاني [٧]، وأبو حنيفة [٨]، وليث بن أبي سليم[٩] ،وأيوب السختياني [١٠].

وأسند الدارقطني إلى أبي داود قال : (سمعت أحمد بن حنبل يقول : لم يتكلم في جابر في حديثه ، إنما تكلم فيه لرأيه ، قال أبو داود : وجابر عندي ليس بالقوي في حديثه ورأيه) [١١] .

وقال الساجي : (كذبه بن عيينة) [١٢].

وقال سفيان بن عيينة : (الناس يحملون عن جابر قبل أن يظهر ما أظهر فلما أظهر ما أظهر اتهمه الناس في حديثه ، وتركه بعض الناس ، فقيل له : وما أظهر ؟ قال: الإيمان بالرجعة) [١٣] .

وقال الميموني : (سألت خلفاً قلت : قعد أحد عن جابر الجعفي ؟ فقال : لا أعلمه، كان سفيان بن عيينة من أشدهم قولا فيه ، وقد حدّث عنه ، وإنما كانت عنده ثلاثة أحاديث . قلت :

---

(١) البخاري : التاريخ الكبير ، ج٢ ، ص ٢١٠ ، ترجمة ٢٢٢٣ .

(٢) ابن عدي : الكامل ، ج ٢ ، ص ١١٧ .

(٣) ابن عدي : الكامل ، ج ٢ ، ص ١١٤ .

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج ٢ ، ص ١١٤ .

(٥) العقيلي : الضعفاء ، ج ١ ، ص ١٩٣ .

(٦) العقيلي : الضعفاء ، ج: ١ ص: ١٩١ ، ترجمة ٢٤٠ .

(٧) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص ٥٠ ، ترجمة ٢٨ .

(٨) المزي : تهذيب الكمال ج: ٤ ص: ٤٦٨ .

(٩) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٢ ص: ١١٦ .

(١٠) العقيلي : الضعفاء ، ج: ١ ص: ١٩٢ ، ترجمة ٢٤٠ .

(١١) سنن الدارقطني ج: ١ ص: ٣٧٩ ، ح ٣ .

(١٢) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٢ ص: ٤٣ .

(١٣) العقيلي : الضعفاء ، ج: ١ ص: ١٩٤ ، ترجمة ٢٤٠ .

صحّ عنه شيء أنه يؤمن بالرجعة ؟ قال : لا ، ولكنه من شيعة علي ، وشعبة والثوري والناس يحدثون عنه ، إلا أنّ هؤلاء ليس يحدّثون عنه بتلك الأشياء التي يجمع فيها قاسماً ، وسالما ، وجماعة ، هكذا سبعة ، ثمانية ، على أيش يحدِّث عنه بهذه الأشياء ؟) [1] . وقال العجلي : (كان ضعيفا يغلو في التشيّع ، وكان يدلّس) [2] .

وقال أبو حاتم : (يكتب حديثه على الاعتبار ، ولا يحتجّ به) [3].

وقال أحمد : (كنت لا أكتب حديثه ، ثم كتبت أعتبر به) [4]، وذكر الإمام أحمد مرة أنه يكتبه ليعرفه [5].

وقال أبو زرعة : (ليِّن) [6].

وقال النسائي : (متروك) [7] .

وقال ابن حبان : (فإن احتج محتج بأن شعبة والثوري رويا عنه ، فإنّ الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء ، بل كان يؤدي الحديث على ما سمع ؛ لأن يرغب الناس في كتابة الأخبار ، ويطلبوها في المدن والأمصار ، وأما شعبة وغيره من شيوخنا ، فإنهم رأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها ، وكتبوها ليعرفوها فربما ذكر أحدهم عنه الشيء بعد الشيء على جهة التعجّب ، فتداوله الناس) [8].

وقال ابن عدي : (ولجابر حديث صالح وقد روى عنه الثوري الكثير وشعبة أقل رواية عنه من الثوري) ثم قال ابن عدي : (وقد احتمله الناس ورووا عنه ، وعامة ما قذفوه أنه كان يؤمن بالرجعة ، وقد حدَّث عنه الثوري مقدار خمسين حديثا ، ولم يتخلف أحد في الرواية عنه ، ولم أر له أحاديث جاوزت المقدار في الإنكار ، وهو مع هذا كله أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق) [9] .

---

(١) علل أحمد بن حنبل ، ص: ١٧٠ ، ترجمة ٦٦ .

(٢) العجلي : معرفة الثقات ، ج١ ، ص ٢٦٤ ، ترجمة ٢٠٦ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ ، ترجمة ٢٠٤٣ .

(٤) علل أحمد بن حنبل ، ص: ٥٤ ، رقم ٦٩ .

(٥) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ٢٠٩ ، ترجمة ١٧٣ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ ، ترجمة ٢٠٤٣ .

(٧) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ٢٨ ، ترجمة ٩٨ .

(٨) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ٢٠٩ ، ترجمة ١٧٣ .

(٩) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٢ ص: ١١٩ .

وقال الذهبي: (وثقه شعبة فشذ ، وتركه الحفاظ) [1] .

وقال ابن حجر : (ضعيف رافضي)[2] .

الخلاصة :

أولا : الراجح في جابر الجعفي - مع كونه من أكبر علماء الشيعة - الترك ، حيث تركه ابن مهدي والقطان ، وأثنى الإمام أحمد على ترك ابن مهدي له ، وكان الإمام أحمد يكتب حديثه ليعرفه ، ونقل عنه مرة أنه يكتبه ليعتبر به ، وقال النسائي بتركه ونقل الذهبي عن الحفاظ أنهم تركوه ، وصرّح جماعة منهم بكذبه ، ويظهر أنّ موقفهم هذا كان بسبب ما أحدث من القول بالرجعة ، وغلوّه في التشيّع ، وتفرّده واغرابه ، وكان بعضهم يحدّث عنه حتى أحدث ما أحدث ، فتركوه ،كما قال ابن عيينة.

ثانيا : تبيّن أنّ شعبة والثوري وزهير بن معاوية ووكيع ، حكموا بصدقه ، ونفوا أن يكون يكذب ، مع علمهم ببدعته ، وجاء في بعض أقوالهم أنّه إذا صرح بالسماع أنّه يقبل قوله إشارة منهم إلى أنّه يدلّس .

والذي يظهر أنّ سبب تصدي شعبة للدفاع عنه لأنّه رمي بالكذب ، وشعبة مع أنه كان لا يرضى جابراً ، بل كان يتكلّم فيه حتى نهاه الثوري عن ذلك ، رأى جابرا واسع العلم ، مع صدقه ، ولو كان غير جابر - واتفق على ضعفه - ما ظننت أنّ شعبة يروي عنه .

وأمّا سفيان بن عيينة ، فهو وإن ذكروه أنّه روى عنه ،لكنّه صرح بتكذيبه ، فالظاهر أنّ روايته عنه قبل أن يحدث ، والله أعلم .

ثالثا : كان لابن حبّان توضيح بشأن رواية شعبة والثوري عنه ، وما قاله في الجواب عن شعبة فيه نظر سبق توضيحه في أثناء الكلام على أسباب الرواية عن الضعفاء ، بما يغني عن إعادته هنا .

---

(1) الذهبي : الكاشف ، ج ١ ، ص ٢٨٨ ، ترجمة ٧٣٩ .

(2) ابن حجر : التقريب ، ص ١٣٧ ، ترجمة ٨٧٨ .

١٢ . الحارث بن عبد الله الأعور الهمْداني الحُوتي الكوفي أبو زهير .

روى عنه الشعبي .

<u>**أقوال النقاد فيه :**</u>

قال مغيرة عن الشعبي : (حدثني الحارث الأعور الهمداني ، وكان كذابا) [١].

وروى ابن أبي حاتم عن أبيه عن أبي نعيم عن شريك عن جابرعن عامر ـ الشعبي ـ قال : (لقد رأيتُ الحسن والحسين ـ رحمهما الله ـ يسألان الحارث الأعور عن حديث عليّ)[٢] .

قال أبو عيسى الترمذي : (ويروى عن الشعبي : حدثنا الحارث الأعور ، وكان كذابا ، وقد حدث عنه ، وأكثر الفرائض التي ترونها عن علي وغيره هي عنه ، وقد قال الشعبي: الحارث الأعور علمني الفرائض ، وكان من أفرض الناس) [٣] .

وقد اعترف الشعبي لما سئل عن اختلافه إلى الحارث فقال : (أتعلم منه الحساب ، وكان أحسب الناس) [٤].

وقال أبو إسحاق السبيعي : (زعم الحارث ، وكان كذوبا) [٥].

وقال أبو خيثمة : (كان يحيى بن سعيد القطان يحدّث من حديث الحارث ما قال فيه أبو إسحاق : "سمعت الحارث"[٦] ، وكان ابن مهدي قد ترك حديث الحارث) [٧] .

---

(١) رواه مسلم في مقدمة صحيحه ، باب الكشف عن معايب رواة الحديث ، ص: ١٩ . وأيضا : العقيلي : الضعفاء ، ج ١ ، ص ٢٠٨ ، ترجمة ٢٥٧ .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٣ ، ص ٧٨ ، ترجمة ٣٦٣ .

ورواه ابن سعد عن الفضل بن دكين عن شريك عن جابر عن عامر الشّعبي ... فذكره . ابن سعد ، الطبقات ، ج ٦، ص ٦٨ .

(٣) علل الترمذي ، ص: ٧٥٤ .

(٤) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٢ ص: ١٨٦ .

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٣ ، ص ٧٨ ، ترجمة ٣٦٣ . والعقيلي : الضعفاء ، ج ١ ، ص ٢٠٨ ، ترجمة ٢٥٧ .

(٦) نقل عن ابن نمير أنّ أبا إسحاق لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث ، والبقية أخذها من كتابه . ابن الجوزي : الضعفاء ، ج١ ، ص ١٨١ ، ترجمة ٧٢٦ . وكذا قال شعبة والعجلي . ميزان الاعتدال ، ج ٢ ، ص ١٧٠ . والعجلي : معرفة الثقات ، ج: ٢ ص: ١٧٩ ، ترجمة ١٣٩٤ .

وقال الإمام أحمد: (سمعت أبا بكر بن عيّاش قال : قلّ ما سمع أبو إسحاق من الحارث ، ثلاثة أحاديث) ؟ العلل ومعرفة الرجال ج: ٢ ص: ٤٧٠ ، ترجمة ٣٠٨٥ .

(٧) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٣ ، ص ٧٨ ، ترجمة ٣٦٣ .

وذكر الفلاس أن القطان كان يحدث من حديث الحارث ما كان من حديث أبي إسحاق عن عبد الله بن مرّة [1] عن الحارث ، ومن حديث الشعبي) [2].

وأسند العقيلي إلى بندار أنه قال : (أخذ يحيى وعبد الرحمن القلم من يدي ، فضربا على نحو من أربعين حديثا من حديث الحارث عن عليّ) [3].

وقال منصور ومغيرة عن إبراهيم النخعي : (أنّ الحارث اتُّهِم) [4].

وروى الدوري عن ابن معين : (ليس به بأس) [5] ، وقال ابن أبي خيثمة عنه : (ما زال المحدّثون يقبلون حديثه) [6]. وروى أحمد بن زهير عنه قال: (ضعيف) [7]. وقال عثمان الدارمي عنه : (وسألته أي شيء حال الحارث في علي ؟ فقال : ثقة . قال عثمان : لا يتابع عليه) [8].

وقال ابن المديني عن الحارث : (كذاب) [9].

وقال أبو خيثمة : (كذاب) [10].

وقال ابن سعد : (وكان له قول سَوْء ، وهو ضعيف في روايته) [11].

---

(١) والسبب في ذلك ما كان من تشدده في الأخذ عن الحارث ، ويدل عليه ما قاله يحيى بن معين : (حدثنا جرير عن حمزة الزيات قال سمع مرة الهمداني من الحارث الأعور شيئا فأنكره ، فقال له : اقعد حتى أخرج إليك ، فدخل مرة الهمداني ، واشتمل على سيفه ، وحسّ الحارثُ بالشرّ ، فذهب) . تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٤٩٥، رقم ٢٤١٩.

وروى الحكاية الإمام مسلم في مقدمة صحيحه ، باب الكشف عن معايب رواة الحديث ، ص: ١٩ .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٣ ، ص ٧٨ ، ترجمة ٣٦٣ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٥ ص: ٢٤٧ .

(٣) العقيلي : الضعفاء ، ج ١ ، ص ٢٠٨ .

(٤) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٢ ص: ١٢٦ .

(٥) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٣٦٠ ، رقم ١٧٥١ .

(٦) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٢ ص: ١٢٧ .

(٧) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ٢٢٢ ، ترجمة ١٩٧ .والذهبي :ميزان الاعتدال ، ج ٢ ، ص ١٧٠.

(٨) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ، ص: ٩٠ ، رقم ٢٣٣ .

(٩) العقيلي : الضعفاء ، ج ١ ، ص ٢١٠ .

(١٠) المزي : تهذيب الكمال ج: ٥ ص: ٢٤٨ .

(١١) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج: ٦ ص: ١٦٨ .

وقال الجوزجاني : (اتّهم ، كان يقول : تعلمت القرآن في سنتين والوحي في ثلاث سنين ، وابن عباس يقول : "لا وحي إلا ما بين اللوحين" ، وأجمع على ذلك المسلمون)[1].

وقال أبو حاتم : (ضعيف الحديث ، ليس بالقوي ، ولا ممّن يحتجّ بحديثه) [2].

وقال أبو زرعة : (لا يحتجّ بحديثه)[3] . وقال النسائي : (ليس بالقوي)[4] ، وقال أيضا: (ليس به بأس) [5].

وقال ابن حبان : (كان غاليا في التشيع واهيا في الحديث)[6] .

ونقل ابن شاهين عن أحمد بن صالح المصري قال : (الحارث الأعور، ثقة ، ما احفظه ! وأحسن ما روى عن علي ! واثنى عليه ... قيل لأحمد بن صالح فقول الشعبي حدثنا الحارث وكان كذابا ؟ فقال : لم يكن يكذب في الحديث ، إنّما كان كذبه في رأيه)[7] .

وقال ابن شاهين في تعليقه على تكذيب الشعبي له : (وفي هذا الكلام من الشعبي في الحارث نظر ؛ لأنّه قد روى هو أنه رأى الحسن والحسين يسألان الحارث عن حديث عليّ ، وهذا يدلّ على أنّ الحارث صحيح في الرواية عن عليّ ، ولولا ذلك لما كان الحسن والحسين مع علمهما وفضلهما يسألان الحارث ، لأنه كان وقت الحارث من هو أرفع من الحارث من أصحاب عليّ ، فدلّ سؤالهما للحارث على صحة روايته)[8].

وقال ابن عبد البر : (ولم يبن من الحارث كذبه ، وإنّما نُقِمَ عليه إفراطه في حبّ علي)[9].

وقال الذهبي : (وحديث الحارث في السنن الأربعة والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به وقوى أمره [10]، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب فهذا

---

(١) الجوزجاني: أحوال الرجال ج: ١ ص: ٤١ ، ترجمة ١٠ .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٣ ، ص ٧٨ ، ترجمة ٣٦٣ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٣ ، ص ٧٨ ، ترجمة ٣٦٣ .

(٤) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ٢٩ ، ترجمة ١١٤ .

(٥) الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٤ ص: ١٥٣ .

(٦) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ٢٢٢ ، ترجمة ١٩٧ .

(٧) ابن شاهين : تاريخ أسماء الثقات ، ص: ٧١ ، ترجمة ٢٨٢ .

(٨) ابن شاهين : ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه ، تحقيق حماد الأنصاري ، الرياض ، أضواء السلف ، ط ١، ١٩٩٩م ، ص ٥٤ .

(٩) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٢ ، ص ١٢٧ .

(١٠) قال ابن حجر تعقيبا على عبارة الذهبي هذه : (لم يحتج به النسائي ، وإنما أخرج له في السنن حديثا واحدا ، مقرونا بابن ميسرة ، وآخر في اليوم والليلة ، متابعة ، هذا جميع ما له عنده) . تهذيب التهذيب ج: ٢ ص: ١٢٧ .

الشعبي يكذبه ثم يروي عنه والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته وأما في الحديث النبوي فلا وكان من أوعية العلم) [1].

وقال أيضا : (فأما قول الشعبي : الحارث كذاب ، فمحمول على أنه عنى بالكذب الخطأ لا التعمد ؛ وإلا فلماذا يروي عنه ويعتقده بتعمد الكذب في الدين ؟) ثم قال الذهبي : (ثم إن النسائي وأرباب السنن احتجوا بالحارث وهو ممن عندي وقفة في الاحتجاج به) [2]. وقال في الكاشف: (شيعي لين) [3].

وقال ابن حجر : (كذبه الشعبي في رأيه ، ورُميَ بالرفض ، وفي حديثه ضعف)[4].

الخلاصة :

أولا : الملاحظ أنّ أهم ما دار في كلام النقاد هو ما يتعلّق بتكذيب الحارث ، أواتّهامه، حيث أطلق جماعة فيه أنه يكذب أو اتهم به ، منهم : الشعبي وابن المديني والجوزجاني وابراهيم النخعي وأبو خيثمة ، وغيرهم .

ودافع عنه آخرون في نفي تهمة الكذب عنه ، وتفسير تكذيب الشعبي له ، ومنهم أحمد بن صالح المصري ، وبين أن الشعبي كذبه في رأيه ، وتبعه ابن شاهين واحتجّ لرأيه بمعارضة ذلك بما رواه الشعبي عن سؤال الحسن والحسين للحارث عن حديث علي .

وذهب ابن عبد البر إلى أنه لم يبن من الحارث كذب ، وإنما نقم عليه الغلو في التشيع .

وسلك الذهبي في الجواب عن تكذيب الشعبي مع روايته عنه عدة مسالك ، منها :

أ - أن المقصود في كلام الشعبي هو لهجته وحكاياته .وقاله في الميزان .

ب - أن الشعبي عنى بالكذب الخطأ لا التعمّد ، ثم انتهى الذهبي إلى التحيّر فيه والتوقف ، وهذا رأيه في السير .

وخلص في كاشفه إلى تليينه .

---

(١) الذهبي : ميزان الإعتدال في نقد الرجال ج: ٢ ص: ١٧٢ .

(٢) الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٤ ص: ١٥٣ . ثم قال الذهبي بعد ذلك : (وقد استوفيت ترجمة الحارث في ميزان الاعتدال ، وأنا متحيّر فيه) . سير أعلام النبلاء ج: ٤ ص: ١٥٥ . وهو يدل على أن تأليف الذهبي للسير كان بعد الميزان.

(٣) الذهبي :الكاشف ج: ١ ص: ٣٠٣ ، ترجمة ٨٥٩ .

(٤) ابن حجر : التقريب ، ص ١٤٦ ، ص ١٠٢٩ .

وما قاله في الميزان أصلح مما قاله في السير ؛ لأن الشعبي لم ينفرد بتكذيبه ، بل وصفه به آخرون ، وأيضا هل من أخطأ يستحق الوصف بالكذب ، وهذا النقد الجارح .

وأما ابن حجر فخلص في تقريبه إلى أن الشعبي كذّبه في رأيه .

ويبقى الأمر مشكلاً ، فليت شعري ما الذي جعل الشعبي وغيره يقبلون الرواية عمّن يكذب في حكاياته ، إنّ هذا مما يحيّر فعلاً ، وخاصة أنهم رووا عنه في الأحكام ، وكما قال البيهقي : (فما ظنّكم بمن يستحلّ مرة بن شراحيل قتله)[1] .

ويحيى القطان على تشدده كان يأخذ حديثه عن أبي إسحاق مما سمعه ـ وإن كان ما سمعه ثلاثة أو أربعة أحاديث ـ ، مما يدل على أنه لم يتّهمه، بل إنّ أبا إسحاق السّبيعي كذّبه، وروى عنه.

وعلى كل حال فإن كثيرا من المحدثين كانوا يقبلون من يغلو في بدعته أو يدعو إليها ، لأن من ترك هذا الضرب ترك ناسا كثيرا ، وفاته حديثهم ، وأهل البدع يتداولون حكايات تشدّ بدعتهم ، ويعتقدون صحتها ، فإذا حدثوا بها ظهر كذبهم لمخالفتها الحقيقة ، وهذا فسق من نوع آخر يستند إلى تأويل وشبه دليل ، وهو الذي جعل بعض المحدثين يقبلون حديثهم إذا كانوا صادقين .

والذي يظهر أنّ الحارث كان من الملازمين لسيدنا علي ـ ﷺ ـ ، وسبق نقل حكاية الشعبي ـ إن صحّت ـ عن الحسن والحسين أنهما كانا يسألان الحارث عن حديث علي ـ ﷺ ـ ، مما يدلّ أنّه لا بأس به في حديثه عن علي ـ ﷺ ـ .

ولكن مغلطاي ذكر ما يشكّك في صحة الحكاية ، فقال : (ولما ذكره أبو العرب في جملة الضّعفاء ، قال : خالف ابن معين النّاس في الحارث ، وأما قول الشّعبي : "رأيتُ الحسنَ والحسينَ يسألانه" فإنّ شريكاً رواه مخالفاً للنّاس عن جابر الجعفي ، انتهى كلامه . وليس جيّداً لما ذكرناه من سوء ثناء الشّعبي عليه)[2] .

ومن حديث الشعبي عنه ما أسنده الترمذي إليه عن الحارث عن علي عن النبي ﷺ قال : (أبو بكر وعمر سيّدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين ما خلا النبيين والمرسلين ، لا تخبرهما يا علي)[3].

---

(١) البيهقي : القراءة خلف الإمام ، ص: ١٨٨ .

(٢) مغلطاي : الإكمال ، ج ٣ ، ص ٣٠٠ .

(٣) سنن الترمذي ج: ٥ ص: ٦١١ ، ح٣٦٦٦ . قال الترمذي : وقد روي هذا الحديث عن علي من غير هذا الوجه ، وفي الباب عن أنس وابن عباس) . ورواه الإمام أحمد في فضائل الصحابة ، ج: ١ ص: ١٨٩ ، رقم ٢٠٢ .

١٣ . الحسن بن عُمارة البَجَلي مولاهم ، أبو محمد الكوفي .

روى عنه ابن عيينة ، ويحيى القطان .

أقوال النقاد فيه :

أسند الإمام مسلم إلى محمود بن غيلان قال : (حدثنا أبو داود قال : قال لي شعبة: إئت جرير بن حازم فقل له : لا يحلّ لك أن تروي عن الحسن بن عمارة ؛ فإنه يكذب ، قال أبو داود : قلت لشعبة : وكيف ذاك ؟ فقال : حدثنا عن الحكم بأشياء لم أجد لها أصلا ، قال : قلت له : بأي شيء ؟ قال : قلت للحكم : أصلىﷺ على قتلى أحد ؟ فقال : لم يصلّ عليهم ، فقال الحسن بن عمارة ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس إن النبي ﷺ صلى عليهم ، ودفنهم ، قلت للحكم : ما تقول في أولاد الزنا ؟ قال : يصلى عليهم ، قلت : من حديث مَن يروى ؟ قال : يروى عن الحسن البصري، فقال الحسن بن عمارة حدثنا الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي...) [١].

وقال شعبة : (روى الحسن بن عمارة عن الحكم عن يحيى بن الجزار سبعة أحاديث فلقيت الحكم فسألته عنها فقال ما حدثت بحديث منها) [٢] .

وقال شعبة أيضا : (أفادني الحسن بن عمارة عن الحكم قال أحمد أحسبه سبعين حديثا فلم يكن لها أصل) [٣] .

وقال عصام بن رواد : (سألت أبي عن قصة شعبة والحسن بن عمارة ، فقال : كان الحسن بن عمارة رجلا موسرا ، وكان الحكم بن عتيبة مقلاً ، فضمه الحسن بن عمارة إلى نفسه وأجرى عليه الرزق ، فصار الحسن من خاصة الحكم ، فكان يحدثه ولا يمنعه شيئا عنده ، فحدثه بقريب من عشرة آلاف قضيه عن شريح وغيره ، وسمع شعبة من الحكم شيئا يسيراً ، فلما توفي الحكم ، قال شعبة للحسن : مِن رأيك أن تحدّث عن الحكم بكل شيء سمعته ؟

فقال له الحسن : نعم ، ما اكتم شيئاً سمعته . قال : قال شعبة : من أراد أن ينظر إلى اكذب الناس فلينظر إلى الحسن بن عمارة ، وقبل الناس من شعبة ، وتركوا الحسن هذا أو نحوه)[٤] .

---

(١) رواه مسلم في مقدمة صحيحه ، ص: ٢٣ .

(٢) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص: ٥٢، ترجمة ٣٥ .

(٣) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٢ ص: ٣٠٣ ،ترجمة ٢٥٤٩ .

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج: ٢ ص: ٢٨٥ .

وقال هارون بن سعيد الأيلي : (سالت أيوب بن سويد عن الذي كان شعبة يطعن به علي الحسن بن عمارة ، فقال : كان يقول إنّ الحكم بن عتيبة لم يحدث عن يحيى الجزار إلا ثلاثة أحاديث ، والحسن يحدث عن الحكم عن يحيى أحاديث كثيرة ، قال : فقلت ذلك للحسن بن عمارة ، فقال : إنّ الحكم أعطاني حديثه عن يحيى في كتاب لأحفظه فحفظته)[1].

وروى ابن أبي حاتم بإسناده عن جرير قال : (ترك شعبة حديث الحسن بن عمارة ، وتكلّم فيه ، ثم تكلّم الناس فيه بعد) [2].

وقال عيسى بن يونس وسئل عن الحسن بن عمارة : (شيخ صالح ، وكان صديقاً لأخي إسرائيل ، قال فيه شعبة ، وأعانه عليه سفيان) [3].

وعن محمد بن المثنى قال : (ما سمعت يحيى وعبد الرحمن رويا عن الحسن بن عمارة شيئا قطّ) [4] .

وقال البخاري كان ابن عيينة يضعّفه [5] . ثم قال البخاري : (وقال لي عبد الله بن محمد قيل لابن عيينة أكان الحسن بن عمارة يحفظ ؟ فقال : كان له فضل ، وغيره أحفظ منه) .

وعن ابن عيينة قال[6] : (كنت إذا سمعت الحسن بن عمارة يروي عن الزهري وعمرو بن دينار جعلت إصبعي في أذني) .

وذكر وهب بن زمعة عن عبد الله بن المبارك انه ترك حديث الحسن بن عمارة[7].

وقال ابن المبارك[8]: (جرحه عندي سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج ، فبقولهما تركت حديثه) .

---

(١) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ٧ ص: ٣٤٧ الكفاية في علم الرواية ، ص: ١١٢ .والجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٢٧، ترجمة ١١٦ .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٢٧، ترجمة ١١٦ .

(٣) المزي : تهذيب الكمال ، ج ٦ ، ص ٢٦٨ .

(٤) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٢ ص: ٢٨٣ ، ترجمة ٤٤٥ .

(٥) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٢ ص: ٣٠٣، ترجمة ٢٥٤٩ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٢٧، ترجمة ١١٦ . وأحوال الرجال ، ص: ٥٢ ، ترجمة ٣٥.

(٧) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٢ ص: ٢٨٣ ، ترجمة ٤٤٥ .

(٨) العقيلي : الضعفاء ، ج: ١ ص: ٢٣٨ .

وقال عمرو بن علي : (والحسن بن عمارة رجل ، صالح ، كثير الخطأ والوهم ، متروك الحديث) [1].

وقال ابن معين : (ليس حديثه بشيء) [2] .

وقال احمد: (متروك الحديث) [3].

وقيل لأحمد : (كان له هوى ؟ قال : لا ، ولكن كان منكر الحديث ، وأحاديثه موضوعة، لا يكتب حديثه) [4] .

وقال الجوزجاني: (ساقط) [5].

وقال أبو حاتم: (متروك الحديث) [6] .

وقال ابن حبان :(كان بلية الحسن بن عمارة أنه كان يدلس عن الثقات ما وضع عليهم الضعفاء، كان يسمع من موسى بن مطير ، وأبي العطوف ، وأبان بن أبي عياش، وأضرابهم ، ثم يسقط أسماءهم ، ويرويها عن مشايخهم الثقات ، فلما رأى شعبة تلك الأحاديث الموضوعة التي يرويها عن أقوام ثقات أنكرها عليه ، وأطلق عليه الجرح ، ولم يعلم أن بينه وبينهم هؤلاء الكذابين ، فكان الحسن بن عمارة هو الجاني على نفسه بتدليسهم عن هؤلاء وإسقاطهم من الأخبار ، حتى التزق الموضوعات به ، وأرجو أنَّ الله عزّ وجلّ يرفع لشعبة في الجنان ، درجات لا يبلغها غيره إلا من عمل عمله ؛ بذبّه الكذب عمن أخبر الله ـ عزّ وجلّ ـ أنه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ﷺ) [7].

وقال ابن عدي : (والحسن بن عمارة ما أقرب قصّته إلى ما قاله عمرو بن علي : أنه كثير الوهم والخطأ ، وقد روى عنه الأئمة من الناس كما ذكرته ، سفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة، وابن إسحاق ، وجرير ، وقد حدث حماد بن زيد ، وجرير عنه ، والأعمش روى عن أبي معاوية

---

(١) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٢ ص: ٢٨٣ ، ترجمة ٤٤٥ .

(٢) ابن أبي حاتم :الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٢٧ ، ترجمة ١١٦ .

(٣) علل أحمد بن حنبل ، ص: ٨٠ ، ترجمة ١٦٥ .

(٤) المزي : تهذيب الكمال ج: ٦ ص: ٢٧٠ .

(٥) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص: ٥٢ ترجمة ٣٥ .

(٦) ابن أبي حاتم :الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٢٧ ، ترجمة ١١٦ .

(٧) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ٢٢٩ ، ترجمة ٢٠٥ .

عنه ، كما ذكرته ، وشعبة مع إنكاره عليه أحاديث الحكم فقد روى عنه ، ثم قال ابن عدي: وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق)[1].

وقال الذهبي : (متروك عندهم)[2].

وقال ابن حجر[3] : (متروك) .

الخلاصة :

ظهر مما سبق أنّ أكثر النقاد على ترك الحسن بن عمارة ، وكذّبه شعبة وتبعه غيره كما سبق في قصته .

والصحيح في أمره أنّه لم يكن يتعمّد الوضع ولا الكذب ، وقد نفى عنه الإمام أحمد أن يكون له هوى .

وأما روايته عن الحكم بن عتيبة تلك الأحاديث واتهام شعبة له ، فقد تبيّن أنّ الحسن اعترف بأنه لازم الحكم وأعطاه كتابه ، مما يدلّ على أنه أخذ منه ما لم يأخذه غيره .

وقد فصّل الرامهرمزي في (المحدّث الفاصل) ، في بعض المسائل التي اتهم فيها شعبة ومنها الصلاة على قتلى أحد ، وفصّل في ذلك الرامهرمزي ، وذكر ما يعتذر به عن الحسن ، وسمّى الحسن فقيهاً ، ولولا طوله لنقلته[4] .

وأما رواية ابن عيينة عنه فقد سبق أن ابن عيينة تكلّم فيه .

وأيضا يحيى القطان فقد جاء بعض الروايات عنه أنه حدث عنه بواسطة سفيان الثوري ، والثوري تكلّم فيه ، فلعل ذلك كان في أول الأمر .

ولذا يتلخّص أمره في نقطتين :

أ ـ قول ابن عدي فيه : (ما أقرب قصّته إلى ما قال عمرو بن علي : "إنه كثير الوهم والخطأ") .

---

(١) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٢ ص: ٢٩٥ .

(٢) الذهبي : المغني ، ج ١ ، ص ١٦٥ ، ترجمة ١٤٥٤ .

(٣) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ١٦٢ ، ترجمة ١٢٦٤ .

(٤) الرامهرمزي : المحدّث الفاصل ، ص ٣٢١ .

ب - بيّن ابن حبان أن الحسن كان يدلّس عن الثقات ما وضعه عليـهم الضعفـاء فيسـقط أسماء الضعفاء ، فاتهمه شعبة بوضع تلك الأحاديث .

١٤ . الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي .

روى عنه عبد الله بن المبارك .

أقوال النقاد فيه :

تركه ابن المبارك ، وكان شديد الحمل عليه[١] .

وقال ابن معين: (ليس شيء ، لا يكتب حديثه) [٢].

وقال الجوزجاني : (جاهل كذاب) [٣].

وقال أبو حاتم (ذاهب متروك الحديث ، لا يكتب حديثه ، كان يكذب) [٤].

وقال أبو زرعة : (ضعيف لا يحدث عنه) [٥]. وقال ابن حبان : (من يروي الموضوعـات عن الأثبات) [٦] .

وقال أحمد بن صالح : (ما سقط من أهل أيلة إلا الحكم بن عبد الله الأيلـي، الأيليـون كلهم ثقات) [٧] .

وقال النسائي : (متروك الحديث) [٨].

---

(١) البخاري : التاريخ الصغير ، ج ٢ ص ١٠٦ . وابن أبي حاتم : الجـرح والتعديـل ، ج ٣ ، ص ١٢٠ ، ٥٥٩. وابـن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ٢٤٨ ، ترجمة ٢٣١ .

(٢) ابن عدي : الكامل ، ج ٢ ص ٢٠٢ ، ترجمة ٣٨٩ .

(٣) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص: ١٥١ ، ترجمة ٢٦٦ .

(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٣ ، ص ١٢٠ ، ٥٥٩ .

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٣ ، ص ١٢٠ ، ٥٥٩ .

(٦) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ٢٤٨ ، ترجمة ٢٣١ .

(٧) ابن شاهين : تاريخ أسماء الثقات ، ص: ١٢١ ، ترجمة ٦٠٢ .

(٨) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ٢٩ ، ترجمة ١٢٢ .

الخلاصة :

هذا الراوي لا يحتاج إلى كثير تفصيل في أمره ، فهو متّفق على تركه ، وكذبه بعضهم ، وقد ذكره المزي فيمن روى عنهم ابن المبارك ، وقد تبيّن أنّ ابن المبارك تركه ، وكان شديد الحمل عليه ، ولذا فإنّه لا يغترّ بذكر المزي له في شيوخ ابن المبارك .

١٥ . حكيم بن جبير الأسدي وقيل مولى ثقيف الكوفي .

روى عنه زائدة بن قدامة ، وسفيان بن عيينة ، وشعبة بن الحجاج .

أقوال النقاد فيه :

قال البخاري : (كان شعبة يتكلم فيه)[١] .

قال احمد بن سنان : (قلت لعبد الرحمن بن مهدي : لم تُرِكَ حديثُ حكيم بن جبير؟ فقال: حدثني يحيى القطان قال : سألت شعبة عن حديث حكيم بن جبير ، فقال: أخاف النار)[٢] .

وعقب الذهبي على قول شعبة هذا : (فهذا يدلّ على أن شعبة ترك الرواية عنه بعد)[٣] .

وقال علي بن المديني : (سألت يحيى - يعني : ابن سعيد القطان - عن حكيم بن جبير فقال : كم روى ؟ إنما روى شيئاً يسيراً ، وقد روى عنه زائدة . قلت : من تركه ؟ قال : شعبة ؛ من أجل حديث الصدقة) ، وذكر القطان أن شعبة يحدث عمن دونه[٤] .

وقال عمرو بن علي : (كان عبد الرحمن لا يحدث عن حكيم بن جبير ، وكان يحيى يحدثنا عنه)[٥] .

---

(١) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٣ ص: ١٦ ، ترجمة ٦٥ .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٢٠١ ، ترجمة ٨٧٣ .

(٣) الذهبي : ميزان الاعتدال في نقد الرجال ج: ٢ ص: ٣٥١ .

(٤) العقيلي : الضعفاء ج: ١ ص: ٣١٦ ، ترجمة ٣٨٩ . وابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٢٠١ ، ترجمة ٨٧٣ .

قال ابن أبي حاتم : (يعني حديثه عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد ، عن أبيه ، عن عبد الله بن مسعود ، عن النبي ﷺ انه قال : (من سأل وله ما يغنيه ، جاءت مسألته في وجهه خدوشاً أو كدوحاً يوم القيامة ، قيل يا رسول الله: وما غناه ؟ قال : خمسون درهما أو حسابها من الذهب) . ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٢٠١ ، ترجمة ٨٧٣ .

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٢٠١ ، ترجمة ٨٧٣ .

وقال محمد بن المثنى : (سمعت يحيى بن سعيد يحدث عن سفيان الثوري عن حكيم بن جبير)[1] .

وسئل ابن مهدي عن حكيم بن جبير فقال : (إنما روى أحاديث يسيرة ، وفيها أحاديث منكرات)[2].

وقال ابن معين : (ليس بشيء)[3] .

وقال أحمد : (ضعيف الحديث ، مضطرب)[4] .

وقال ابن معين : (ليس بشيء) .

ونقل الترمذي عن البخاري أنه قال فيه : (وحكيم بن جبير لنا فيه نظر) . ثم قال الترمذي : (ولم يعزم فيه على شيء)[5].

وقال أبو حاتم : (وهو ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، له رأي غير محمود)[6].

وقال ابن أبي حاتم : (سألت أبا زرعة عنه ، فقال : في رأيه شيء ، قلت : ما محله ؟ قال: محله الصدق إن شاء الله)[7] .

وقال الجوزجاني : (كذاب)[8].

وقال النسائي : (ضعيف)[9] .

وقال ابن حبان : (كان غالياً في التشيع ، كثير الوهم فيما يروي)[10].

---

(١) ابن عدي : الكامل ، ج: ٢ ص: ٢١٧ .

(٢)ابن عدي : الكامل ، ج: ٢ ص: ٢١٧ .

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٢٨٦ ، ترجمة ١٣٦٣ .

(٤) العلل ومعرفة الرجال ج: ١ ص: ٣٩٦ ، رقم ٧٩٨ .

(٥) علل الترمذي الكبير ، ص: ٣٩٠ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٢٠١ ، ترجمة ٨٧٣ .

(٧) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٢٠١ ، ترجمة ٨٧٣ .

(٨) الجوزجاني :أحوال الرجال ، ص: ٤٨ ، ترجمة ٢١ .

(٩) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ٣٠ ، ترجمة ١٢٩ .

(١٠) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ٢٤٦ ، ترجمة ٢٢٧ .

وقال ابن عدي : (ولحكيم بن جبير غير ما ذكرت من الحديث شيء يسير ، والغالب في الكوفيين التشيع)[1] .

وقال الدارقطني : (يترك ، هو الذي روى "لا تحلّ الصدقة لمن له خمسون درهما")[2].

وقال الذهبي : (ضعّفوه)[3] .

وقال ابن حجر : (ضعيف ، رمي بالتشيع)[4].

الخلاصة :

تبين مما سبق ، أنّ حكيم بن جبير ضعيف عند غالب المحدّثين .

وأما قول الجوزجاني فيه : (كذاب) ، فالظاهر أنه لغلوه في التشيّع ، لأنه لم يتهمه أحد بل ذكر أبو زرعة أنّ محله الصدق ، وأيضا كان شعبة يروي عنه ثم تركه لحديث تفرّد به .

وقد ذكر ابن رجب أنّ حكيم بن جبير ممّن اختلف فيه ، هل هو ممّن كثُر خطؤه وفحش ، أو ممّن قلّ خطؤه ؟ ولكن ابن رجب اكتفى بنقل الأقوال فيه .

وقد سبق أن حكيم بن جبير كان يسير الرواية ، وفيها أحاديث منكرات ، ومن كان حاله هكذا فإنّ الظاهر أنه ممن كثر خطؤه ، ولذا ضعفوه .

وأما ذكر شعبة فيمن روى عنه ، فقد تبيّن أنّه روى عنه ثمّ تركه .

وأما رواية ابن عيينة وزائدة ، فلم يأتِ ما يدلّ أنّهم تكلّموا فيه ، مع أنّه سبق بيان أنّ زائدة كان متشدّدا في موقفه من أهل البدع فالله أعلم، ومن حديث زائدة عنه ما رواه الحاكم بإسناده زائدة عن حكيم بن جبير عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : (إنّ لكلّ شَيءٍ سَنَاماً وسَنَامُ القُرآنِ سورةُ البَقَرة)[5].

---

(١) ابن عدي : الكامل ، ج: ٢ ص: ٢١٨ .

(٢) سؤالات البرقاني ، ص: ٢٤ ، رقم ١٠٠ .

(٣) الذهبي : الكاشف ج: ١ ص: ٣٤٧ ، ترجمة ١١٩٧ .

(٤) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ١٧٦ ، ترجمة ١٤٦٨ .

(٥) الحاكم : المستدرك على الصحيحين ج: ١ ص: ٧٤٨ ، ح ٢٠٥٨ .

وروى الحاكم حديث من طريق زائدة عن حكيم وقال عقبه : (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه).
المستدرك على الصحيحين ج: ٢ ص: ٢٨٦ ، ح٣٠٢٠ .

وروى الترمذي أيضا فقال : (حدثنا محمود بن غيلان حدثنا حسين الجعفي عن زائدة عن حكيم بن جبير عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : (لِكُلِّ شَيْءٍ سَنَامٌ وَإِنَّ سَنَامَ الْقُرْآنِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَفِيهَا آيَةٌ هِيَ سَيِّدَةُ آيِ الْقُرْآنِ هِيَ آيَةُ الْكُرْسِيِّ) . ثم قال الترمذي : (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حكيم بن جبير ، وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير وضعفه)[1].

١٦ . حنظلة بن عبد الله[2] السَدوسي أبو عبد الرحيم البصري .

روى عنه شعبة بن الحجاج ، وعبد الله بن المبارك .

أقوال النقاد فيه :

قال يحيى القطان قد رأيته وتركته على عمد ، وكان قد اختلط)[3] .

قال ابن معين : (تغير في آخر عمره)[4] ، وقال أيضا : (ضعيف)[5].

وقال أحمد : (ضعيف الحديث ، يروي عن أنس بن مالك أحاديث مناكير)[6] .

وقال أيضا: (منكر الحديث يحدث بأعاجيب)[7] .

وقال أبو حاتم : (ليس بقوي)[8].

وقال ابن حجر : (ضعيف)[9] .

وذكره ابن حبان في الثقات[10] ، وعاد وذكره في المجروحين فقال ابن حبان : (اختلط بأخرة حتى كان لا يدري ما يحدّث ، فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير)[11].

---

(١) سنن الترمذي ج: ٥ ص: ١٥٧ ، ح ٢٨٧٨ .

(٢) اختلف في اسم أبيه فقيل : عبد الله ، وقيل : (عبيد الله) ، وقيل :(عبد الرحمن) ، وقيل : (أبو صفية).

(٣) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٣ ص: ٤٣ ، ترجمة ١٦٤ . العقيلي : الضعفاء ، ج: ١ ص: ٢٨٩ ، ترجمة ٣٥٤ . ابن عدي : الكامل : ج: ٢ ص: ٤٢١ ، ترجمة ٥٣٨ .

(٤) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ١٠٣ ، رقم ٣٣٧٣

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٢٤٠ ، ترجمة ١٠٦٩ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٢٤٠ ، ترجمة ١٠٦٩ .

(٧) العقيلي : الضعفاء ، ج: ١ ص: ٢٨٩ ، ترجمة ٣٥٤ .

(٨) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٢٤٠ ، ترجمة ١٠٦٩ .

(٩) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ١٨٤ ، ترجمة ١٥٨٣ .

(١٠) ابن حبان : الثقات ج: ٤ ص: ١٦٧ ، ترجمة ٢٣١٢ .

(١١) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ٢٦٧ ، ترجمة٢٧٠ .

وقال ابن عدي : (وإنما أنكر مَنْ أنكر رواياته لأنّه كان قد اختلط في آخر عمره، فوقع الإنكار في حديثه بعد اختلاطه)[1].

وقال السّاجي : (صدوق)[2] .

الخلاصة :

اتضح مما سبق أنّ هذا الراوي ضعيف عند المحدّثين لاختلاطه بأخرة ، وتحديثه بالمناكير .

وأما رواية شعبة وابن المبارك فتوجَّه على أنها قبل الاختلاط ، لأنهما لا يحدثان عن المختلطين

وروى الترمذي لابن المبارك عنه فقال : (حدثنا سويد أخبرنا عبد الله أخبرنا حنظلة بن عبيد الله عن أنس بن مالك قَالَ قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ مِنَّا يَلْقَى أَخَاهُ أَوْ صَدِيقَهُ أَيَنْحَنِي لَهُ ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : أَفَيَلْتَزِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : أَفَيَأْخُذُ بِيَدِهِ وَيُصَافِحُهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ). قَالَ الترمذي : (هذا حديث حسن)[3].

وقد روى ابن عدي حديثا لشعبة عنه من طريق يزيد بن هارون عن شعبة عن حنظلة السدوسي عن أنس قال : (قَالَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ لِلنَّبِيِّ : الرَّجُلُ يَلْقَى الرَّجُلَ فَيُقَبِّلُهُ وَيُعَانِقُهُ؟ قَالَ : لا ، قَالَ : فَيَنْحَنِي لَهُ ؟ قَالَ : لا ، قَالَ : فَيُصَافِحُهُ ؟ قَالَ : نعم وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ)[4].

ورواه البيهقي من نفس الطريق وقال : (فهذا مما تفرد به حنظلة السدوسي وكان قد اختلط في آخر عمره)[5] .

---

(١) ابن عدي : الكامل : ج: ٢ ص: ٤٢٢ ، ترجمة ٥٣٨ .

(٢) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٣ ص: ٥٤.

(٣) سنن الترمذي ، الاستئذان والآداب ، ج: ٥ ص: ٧٥ ، ح ٢٧٢٨ .

(٤) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٢ ص: ٤٢٢ .

(٥) البيهقي : شعب الإيمان ج: ٦ ص: ٤٧٦ ، ح٨٩٦٣ .

١٧ . داود بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي الزّعافري أبو يزيد الكوفي عم عبد الله بن إدريس .

روى عنه سفيان بن عيينة ، وشعبة .

أقوال النقاد فيه :

ذكر سفيان الثوري أنّ شعبة يحدّث عن داود الأودي تعجّبا منه [1] ، وكذا ذكر يحيى القطان [2] .

وقال الفلاس : (كان يحيى وابن مهدي لا يحدّثان عن داود بن يزيد الأودي) [3]، وبمعناه قال محمد بن المثنّى [4] .

وقال الإمام أحمد : (ضعيف الحديث) [5]. وقال ابن معين : (ليس بشيء) [6].

وقال ابن سعد : (ضعيف ، وله أحاديث صالحة) [7] .

وقال العجلي : (يكتب حديثه وليس بالقوي، وقال مرة : لا بأس به) [8] .

وقال أبو حاتم : (ليس بقوي ، يتكلمون فيه) [9].

وقال أبو داود : (ضعيف) [10] .

وقال النسائي : (ليس بثقة) [11].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ، ج ١ ، ص ٥١٥ ، رقم ١٢٠٩ . والعقيلي : الضعفاء ، ج ٢ ، ص ٤١، ترجمة ٤٦٨ .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٣ ، ص ٤٢٧ ، ترجمة ١٩٤٣ . وابن عدي : الكامل ، ج٣ ، ص ٧٩ ، ترجمة ٦٢٣ .

(٣) ابن عدي : الكامل ، ج ٣ ، ص ٧٩ ، ترجمة ٦٢٣ .

(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٣ ، ص ٤٢٧ ، ترجمة ١٩٤٣ . وابن عدي : الكامل ، ج ٣ ، ص ٧٩ ، ترجمة ٦٢٣ . والعقيلي : الضعفاء ، ج ٢ ، ص ٤١، ترجمة ٤٦٨ .

(٥) العلل ومعرفة الرجال ، ج ١ ، ص ٥٣٤ ، رقم ١٢٦٢ .

(٦) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ، ص ٢٧٦ ، رقم ١٣٢١ .

(٧) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٦ ، ص ٣٦٣ .

(٨) هكذا جاء في : العجلي : معرفة الثقات ، ج١ ، ص ٣٤٢ ، ترجمة ٤٢٩ .

(٩) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٣ ، ص ٤٢٧ ، ترجمة ١٩٤٣ .

(١٠) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج ٣ ، ص ٣٦ .

(١١) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج ٣ ، ص ٣٦ .

وقال علي بن الجنيد : (ليس بشيء ، ضعيف)[1] .

وقال ابن حبان : (وكان ممن يقول بالرجعة ، وكان الشعبي يقول له ولجابر الجعفي لو كان لي عليكما سلطان ثم لم أجد إبرة لشبكتكما ثم غللتكما بها)[2].

وقال الدارقطني : (ضعيف كوفي، وهو الذي روى عن الشعبي عن علي رضي الله عنه أنه قال: لا صداق أقل من عشرة دراهم. قال الثوري : لقن غياث بن إبراهيم[3] لداود الأودي هذا الحديث فتلقنه فصار حديثا)[4].

وقال الأزدي : (ليس بثقة)[5] .

وقال ابن حجر : (ضعيف)[6] .

الخلاصة :

ظهر من أقوال نقاد الحديث اتفاقهم على ضعفه ، ويستفاد من أقوالهم أن هناك سببين لتضعيفه وهما : قوله بالرجعة ، وقبوله التلقين .

ويبدو أن شعبة حدث عنه تعجّبا لاختلاطه وتلقّنه ، لأنّ شعبة روى عمّن يقول بالرجعة مثل جابر الجعفي ، وأما ابن عيينة فالظاهر أنّه روى عنه ، وكان يكنّيه كما قال البخاري [7]، وتكنيته له الظاهر أنّه ليس بقوي عنده [8] .

---

(١) ابن الجوزي : الضعفاء والمتروكين ، ج ١ ، ص ٢٦٨ ، ترجمة ١١٧٢ .

(٢) ابن حبان : المجروحين ، ج١ ، ص ٢٨٩ ، ترجمة ٣١٩ .

(٣) هو : غياث بن إبراهيم النخعي الكوفى أبو عبد الرحمن ، كذاب ، قاله ابن معين وأبو حاتم الرازي ، وقال البخاري : تركوه . الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٥٧ ، ترجمة ٣٢٧ . البخاري : التاريخ الكبير ج: ٧ ص: ١٠٩ ، ترجمة ٤٨٩.

(٤) الدارقطني : العلل ، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي ، الرياض ، دار طيبة ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ج ٨ ، ص ٣٢٠ ، س ١٥٩١ .

(٥) ابن الجوزي : الضعفاء والمتروكين ، ص ٢٦٨ ، ترجمة ١١٧٢ .

(٦) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٢٠٠ ، ترجمة ١٨١٨ .

(٧) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٣ ص: ٢٣٩ ، ترجمة ٨١٦ .

(٨) إذا كنّى الراوي شيخه فإنه يحتمل ثلاثة أمور : إما للتعريف دون قصد المدح ولا القدح ، وإما للتبجيل ، وإما لضعف الشيخ ، أو لِبهِمَ الرحلة واستكثار الشيوخ ، وقولهم كناه فلان أي ذكره بكنيته ، وقولهم كنى عنه فلان أو كنى عن اسمه كأن يقول : حدثني من لا أتهم ، أو حدّثني شيخ أو رجل ولا يفصح باسمه . مصطفى بن إسماعيل : شفاء العليل ، ص ٤٤٨ .

وذكر ابن عدي حديثين من طريق سفيان بن عيينة عن داود الأودي وجاء في أحدهما مكنّى بأبي يزيد [1] .

١٨ . الربيع بن بدر بن عمرو بن جراد التميمي السعدي أبو العلاء البصري يلقب عليلة.

روى عنه عبد الله بن عون .

أقوال النقاد فيه :

قال ابن معين : (ضعيف ، ليس بشيء) [2] ، وقال أيضا : (ليس بثقة) [3].

وقال أحمد : (لا يسوي حديثه شيئاً) [4].

قال الجوزجاني : (واهي الحديث) [5] .

وقال العجلي : (ضعيف) [6] .

وقال أبو حاتم : (لا يُشتَغل به ولا بروايته ؛ فإنه ضعيف الحديث ، ذاهب الحديث) [7] .

وقال يعقوب الفسوي : (لا يكتب حديثه) [8] .

وقال أبو داود : (ضعيف الحديث) [9] ، وقال مرة أخرى : (لا يكتب حديثه) [10].

---

(١) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٣ ص: ٨٠ .

(٢) ابن عدي : الكامل ، ج: ٣ ص: ١٢٧ ، ترجمة ٦٥١ .

(٣) من كلام أبي زكريا في الرجال (رواية ابن طهمان) ، ص: ١٠١ ، رقم ٣١٣ .

(٤) ابن عبد الهادي ، محمد بن أحمد: بحر الدم ، تحقيق وصي الله بن عباس ، الرياض ، دار الراية ، ط١ ، ١٩٨٩م ، ص: ١٤٧ .

(٥) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص: ١١٣ ، ترجمة١٨١ .

(٦) العجلي : معرفة الثقات ج: ١ ص: ٣٥٠ ، ترجمة ٤٤٩ .

(٧) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٤٥٥ ، ترجمة ٢٠٥٧ .

(٨) يعقوب الفسوي : المعرفة والتاريخ ، ج ٣ ، ص٣٢ .

(٩) سؤالات الآجري ، ص: ٢٥١ ، س ٣٣٣ .

(١٠) سؤالات الآجري ، ص: ٣٢٨ ، س ٥١٥ .

وقال النسائي [١] ، والأزدي [٢] ، والدارقطني [٣] ،وابن خراش [٤] : (متروك الحديث).

وقال ابن حبان : (يقلب الأسانيد ، ويروي عن الثقات المقلوبات ، وعن الضعفاء الموضوعات) [٥].

وقال ابن عدي : (وعامة حديثه ورواياته عمن يروي عنهم مما لا يتابعه أحد عليه)[٦].

وقال ابن حجر : (متروك) [٧].

الخلاصة :

أمر هذا الراوي ظاهر ، فغالب المحدثين متّفقون على تركه ، وضعفه بعضهم ،ومنهم ابن معين ، لكن جمع مع قوله تضعيفه قوله (ليس بشيء) ، فالظاهر أنّه أراد تركه [٨]، لاتفاقهم على ذلك ،ولما أظهره ابن حبان من سبب جرحه ، ولقول ابن عدي أنّ عامة حديثه لا يُتابع عليه ، فالراجح ـ والله أعلم ـ أنّه متروك .

وأما رواية ابن عون عنه ، فلم أجد له حديثا عنه ، مع أن من ترجم له ذكر أنّ ابن عون روى عنه ، وعلى كلّ حال فإن ثبت أنه له رواية عنه فهي بحكم النادر ـ والله أعلم ـ .

---

(١) النسائي :الضعفاء والمتروكين ، ص: ٤١ ، ترجمة ٢٠٠ .

(٢) ابن الجوزي : الضعفاء والمتروكين ، ج: ١ ص: ٢٨٠ .

(٣) سنن الدارقطني ، كتاب الطهارة ، باب ما روي من قول النبيﷺ : (الأذنان من الرأس) ، ج: ١ ص: ٩٩.

(٤) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ٨ ص: ٤١٥ ، ترجمة ٤٥٢٢ .

(٥) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٣ ص ٢٠٧ ، ترجمة ٤٦٢ . وابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ٢٩٧ ، ترجمة ٣٣٩ .

(٦) ابن عدي : الكامل ، ج: ٣ ص: ١٣١ .

(٧) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٢٠٦ ، ترجمة ١٨٨٣ .

(٨) ذكر الشيخ مصطفى بن إسماعيل أنّه تتبع قول ابن معين : (ليس بشيء) ، فوجده يقوله على عدة حالات: منها في الكذابين والمتروكين ، وفي أهل الغفلة والاضطراب الذين يُرَدُّ حديثهم ، ويطلقه في المبتدعة ، كما يطلقه أيضا على من هو مقلّ في رواياته وإن كان يحتجّ به ، وأحيانا يعني به بعض حديث الراوي وإن كان ثقة عنده ، ويقوله فيمن لا يعرفه ، وذكر الشيخ الفاضل ما يدلّ على ذلك من أمثلة . شفاء العليل ، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠ .

١٩ . رِشْدين بن سعد بن مفلح المَهْرِي أبو الحجاج المصري .

روى عنه ابن المبارك .

أقوال النقاد فيه :

قال ابن سعد : (وكان ضعيفا)[١]

قال ابن معين : (لا يكتب حديثه)[٢] . وقال أيضا : (ليس من جمال المحامل)[٣] .

وفي عبارة أخرى قال:(رشدينين ليسا برشيدين: رشدين بن كريب، ورشدين بن سعد)[٤].

وقال الفلاس وأبو زرعة: (ضعيف الحديث)[٥].

وقال البخاري : (قال قتيبة : كان لا يبالي ما دفع إليه فيقرأه)[٦] .

قال أحمد فيه : (كذا وكذا)[٧] ، وفي رواية وقد سئل عنه: (ليس أخبر أمره لا أدري)[٨]، وقال حرب بن إسماعيل: (سألت احمد بن حنبل عن رشدين بن سعد فضعّفه ، وقدّم ابن لهيعة عليه)[٩] . ونقل الميموني عنه أنه قال : (ليس يبالي عمن روى ولكنه رجل صالح يوثقه هيثم

---

(١) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج: ٧ ص: ٥١٧ .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٥١٣ ، ترجمة ٢٣٢٠ .

(٣) العقيلي : الضعفاء ، ج: ٢ ص: ٦٦ ، ترجمة ٥٠٩ .

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج: ٣ ص: ١٤٩ .

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٥١٣ ، ترجمة ٢٣٢٠ .

(٦) البخاري :التاريخ الكبير ج: ٣ ص: ٣٣٧ ، ترجمة ١١٤٥ .

(٧) العلل ومعرفة الرجال ج: ٢ ص: ٤٧٩ ، رقم٣١٤٥ .

وقول الإمام احمد في الراوي كذا وكذا ، يعني أنه ضعيف عنده ، ومما يدل على ذلك قول عبد الله بن أحمد : (سألته عن وقاء بن إياس ، فقال : كذا وكذا ، ثم قال : يحيى ضعفه) . العلل ومعرفة الرجال ج: ٢ ص: ٥٠٢ ، رقم ٣٣١٣ .

وقال أيضا : (سألته عن مجالد بن سعيد كيف هو ؟ فقال : كذا وكذا ، وقال: روى عنه يحيى ، قلت : تحتج بـه ؟ فتكلم بكلام لين) . علل أحمد بن حنبل ، ص: ٤٩ ، رقم ٥٠ .

وأيضا قوله : (سألته عن يحيى بن سليم ، قال : كذا وكذا ، والله إن حديثه يعني فيه شيء ، وكانه لم يحمده) . العلل ومعرفة الرجال ج: ٢ ص: ٤٨٠ ، رقم ٣١٥٠ .

(٨) علل أحمد بن حنبل ، ص: ٧٧ ، رقم ١٥٦ .

(٩) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٥١٣ ، ترجمة ٢٣٢٠ .

ابن خارجة ، وكان في المجلس فتبسم من ذلك أبو عبد الله ، ثم قال أبو عبد الله : رشدين بن سعد ليس به بأس في حديث الرقائق)[1] .

وقال عبد الله بن محمد البغوي قال : (سمعت أحمد بن حنبل يقول: رشدين أرجو أن يكون ثقة أو صالح الحديث)[2] . وفي رواية أخرى عنه : (من أوثق الناس في الحديث)[3].

وذكر ابن شاهين أنه روي عن أحمد أو محمد بن رشدين قال : (حدثني مهدي بن جعفر قال: كتب عني أحمد بن حنبل كتاب جدي رشدين بن سعد على الوجه)[4].

وذكره الجوزجاني بعد ابن لهيعة ثم قال : (مُشَاكِل له ،عنده معاضيل ومناكير كثيرة ، سمعت ابن أبي مريم يثني عليه في دينه ، فأما حديثه ففيه ما فيه)[5] .

وقال أبو حاتم : (منكر الحديث ، وفيه غفلة ، ويحدث بالمناكير عن الثقات، ضعيف الحديث ، ما أقربه من داود بن المحبر ، وابن لهيعة استر ، ورشدين أضعف)[6] .

وقال الترمذي : (وفي رشدين مقال وقد تكلم فيه من قبل حفظه)[7].

وقال الآجري عن أبي داود : (ضعيف الحديث)[8] .

وقال النسائي : متروك الحديث)[9].

وقال ابن حبان : (كان ممن يجيب في كل ما يسأل ويقرأ كل ما يدفع إليه سواء كان ذلك حديثه من أو من غير حديثه ويقلب[10] المناكير في أخباره على مستقيم حديثه)[11] .

وقال ابن عدي : (وعامة أحاديثه عن من يرويه عنه ما أقل فيها ممن يتابعه أحد

---

(١) العقيلي : الضعفاء ، ج: ٢ ص: ٦٦ ، ترجمة ٥٠٩ . وعلل أحمد بن حنبل ، ص: ١٩٥ ، رقم ١٤٣ .

(٢) ابن شاهين : تاريخ أسماء الثقات ، ص: ٨٧ ، ٣٦٦ . وابن عدي : الكامل ، ج: ٣ ص: ١٤٩ .

(٣) ابن شاهين : تاريخ أسماء الثقات ، ص: ٨٧ ، ٣٦٦ .

(٤) ابن شاهين : تاريخ أسماء الثقات ، ص: ٨٧ ، ٣٦٦ .

(٥) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص: ١٥٦ ، ترجمة ٢٧٥ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٥١٣ ، ترجمة ٢٣٢٠ .

(٧) سنن الترمذي ج: ٤ ص: ٧٠٦ ، ح ٢٥٨٤ .

(٨) ابن حجر :تهذيب التهذيب ج: ٣ ص: ٢٤٠ ، ترجمة ٥٢٦ .

(٩) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ٤١ ، ترجمة ٢٠٣ .

(١٠) هكذا ورد في المجروحين ، وجاء في تهذيب التهذيب ج: ٣ ص: ٢٤٠ ، ترجمة ٥٢٦ ، بلفظ : (فغلبت).

(١١) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ٣٠٣ ، ترجمة ٣٥٤ .

عليه وهو مع ضعفه يكتب حديثه)[1] .

وقال الذهبي : (كان صالحا عابدا محدثا سيء الحفظ)[2].

وقال ابن حجر : (ضعيف ، رجّح أبو حاتم عليه ابن لهيعة ، وقال ابن يونس : كان صالحا في دينه ، فأدركته غفلة الصالحين ، فخلّط في الحديث)[3] .

الخلاصة :

تبين مما سبق أنّ غالب المحدثين على ضعف هذا الراوي ، وتكلموا فيه بسبب حفظه ، وذكر ابن يونس أنه أدركته غفلة الصالحين فخلّط في الحديث .

وصرح ابن معين والنسائي بتركه .

واختلف النقل فيه عن الإمام أحمد ، فورد أنه رضيه في أحاديث الرقائق ، وفي رواية أنه أطلق بانه صالح الحديث ، وفي رواية أنه ضعفه وقدم عليه ابن لهيعة ، وفي أخرى أنه كتب حديثه على الوجه .

فأما الحكم له بالصلاح مطلقا في الحديث فهو معارض بقول عامة نقاد الحديث ، وأما كتابة حديثه على الوجه فلا يلزم منها أنه وثقه ، فقد يكتب على الوجه ثم ينتقي منه، أو يعتبر به ، وهو صرح أنه لا بأس به في حديث الرقاق ، مما يدلّ على ضعفه عنده ، وهذا يكون موافقا لرأي النقاد فيه ، والله أعلم .

ولذا فإن الراجح عند أكثر المحدثين ضعف هذا الراوي لسوء حفظه ، ومن كان بهذه الصفة فإنّه يكتب حديثه ولا يُترك ،والله أعلم .

ومن حديث ابن المبارك عنه ما أسنده ابن عدي إلى عبد الله بن المبارك حدثنا رشدين بن سعد عن عمرو بن الحارث عن دراج أبي السمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد : (لَعَنَ رَسُولُ الله ﷺ الفَاعِلَ والمَفْعولَ بِهِ ، وقالَ : أنا مِنْهُما بَرِيء)[4] .

---

(١) ابن عدي :الكامل ، ج: ٣ ص: ١٥٦ .

(٢) الذهبي : الكاشف ج: ١ ص: ٣٩٦ . وميزان الاعتدال ، ج: ٣ ص: ٧٦ .

(٣) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٢٠٩ ، ترجمة ١٩٤٢ .

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج: ٣ ص: ١٥٤ .

وأيضا روى أحمد له عنه في مسنده ، ج: ٥ ص: ٣٢٩ ، ح ٢٢٨٤٥ .

٢٠ . الزبير بن سعيد بن سليمان بن سعيد بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي المدني نزيل المدائن .

روى عنه ابن المبارك .

أقوال النقاد فيه :

قال ابن سعد : (وكان الزبير قليل الحديث) [١].

وقال الدوري عن ابن معين : (ليس بشيء) [٢] . وقال عنه مرة : (وكان ضعيفا) [٣] . وفي رواية أيضا عن الدوري : (ثقة) [٤]. وروى معاوية بن صالح وابن الجنيد عن ابن معين أنه قال فيه : (ضعيف الحديث) [٥].

وضعفه ابن المديني [٦].

وقال أبو علي صالح بن محمد : (كان يكون بالبصرة روى حديثين أو ثلاثة مجهول) [٧].

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : (سألته عن الزبير بن سعيد فلين أمره) [٨].

وقال العجلي : (روى حديثا منكرا في الطلاق) [٩] .

وقال أبو داود : (في حديثه نكارة ، لا أعلمني إلا سمعت يحيى يقول : هو ضعيف) [١٠].

وقال النسائي :(ضعيف) [١١]. .

=== وأيضا روى ابن المبارك عنه في الزهد ، في عدة مواضع منها ، ابن المبارك : الزهد ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت ، دار الكتب العلمية ، (د.ط) ، ص: ١٩ ، ح ٧٨ ، وأيضا : ص: ١١٤ ، ح٣٨٥ .

(١) ابن سعد : الطبقات الكبرى (القسم المتمم) ج: ١ ص: ٣٩١ .

(٢) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ١٤٣، رقم ٣٦٠٣ .

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ٣٨١ ، رقم ٤٨٨٨ . والخطيب :تاريخ بغداد ج: ٨ ص: ٤٦٤ ، ترجمة ٤٥٨٣ .

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج: ٣ ص: ٢٢٥ .

(٥) العقيلي : الضعفاء ، ج: ٢ ص: ٨٩ ، ترجمة ٥٤٥ . الخطيب :تاريخ بغداد ج: ٨ ص: ٤٦٤ ، ترجمة ٤٥٨٣ .

(٦) الخطيب :تاريخ بغداد ج: ٨ ص: ٤٦٤ ، ترجمة ٤٥٨٣ .

(٧)الخطيب :تاريخ بغداد ج: ٨ ص: ٤٦٤ ، ترجمة ٤٥٨٣ .

(٨) علل أحمد بن حنبل ، ص: ٧٦ ، ترجمة ١٥٠ .

(٩) العجلي : معرفة الثقات ج: ١ ص: ٣٦٧ ، ترجمة ٤٩٣ .

(١٠) سؤالات أبي عبيد الآجري ، ص: ٣١٠ ، س ٤٦٦ .

(١١) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ٤٣ ، ترجمة ٢١٥ .

وقال ابن حبان : (وقد أدرك بن المبارك الزبير هذا وروى عنه)[1] .

وقال ابن حزم : (متروك الحديث)[2].

وقال الدارقطني : (يعتبر بما رواه عن عبد الله بن عليّ بن يزيد بن ركانة ، فأما ما يرويه عن محمد بن المنكدر فإنه يُترك)[3] .

وقال الذهبي : (لين)[4].

وقال ابن حجر : (لين الحديث)[5] .

الخلاصة :

ظهر من أقوال النقاد اتفاقهم على ضعف هذا الراوي ، مع إشارته إلى قلة حديثه ، وصرّح ابن حزم بتركه مطلقاً ، وخصص الدارقطني تركه بروايته عن ابن المنكدر .

وأما الرواية عن ابن معين التي جاء فيها توثيق ابن معين له ، فهي إحدى الروايات عن الدوري ، وتفرّد ابن عدي بنقلها عن شيخه أحمد بن الحسين الصوفي عن الدوري ، وهي معارضة لما رواه الدوري نفسه وما رواه غيره عن ابن معين ، كما هي معارضة لأقوال النقاد من القول بضعف الزبير بن سعيد ، وهذا يحتّم التوقف فيما نقله ابن عدي ، ورجّح الدكتور بشار عواد خطأ ما نقله ابن عدي لتفرده بهذا النقل ، وذكر أنّ الأرجح عنده أنّ الخطأ من شيخ ابن عدي[6] .

ومن حديث ابن المبارك عنه ما أسنده ابن عدي إلى ابن المبارك عن زبير بن سعيد عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : (إنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّم بالْكَلِمَةِ يُضْحِك بها جلسَاءَه يَزِلُّ بِهَا أَبْعَد مِن الثُّرَيَّا) . قال ابن عدي : (يرويه ابن المبارك عن الزبير)[7] .

---

(١) ابن حبان : الثقات ج: ٦ ص: ٣٣٣ ، ترجمة ٧٩٨٠ .

(٢) ابن حزم : المحلى ج: ١٠ ص: ١٩١ .

(٣) الدارقطني : الضعفاء ، ترجمة ٢٤٢ .

(٤) الذهبي : المغني في الضعفاء ، ص: ٢٣٧ ، ترجمة ٢١٦٩ .

(٥) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٢١٤ ، ترجمة ١٩٩٥ .

(٦) تهذيب الكمال ، ج ٣ ، ص ١٤ ، هامش رقم (١) .

(٧) ابن عدي : الكامل ، ج: ٣ ص: ٢٢٥ .

٢١ . زمْعة بن صالح الجَنَدي اليماني :

روى عنه عبد الرحمن بن مهدي ، وسفيان بن عيينة .

أقوال النقاد فيه :

قال البخاري : (يخالف في حديثه ، تركه ابن مهدي أخيراً) [١] .

وقال عمرو بن علي : (فيه ضعف في الحديث، وقد روى عنه الثوري وابن مهدي ، وما سمعت يحي ذكره قط ، وهو جائز الحديث مع الضعف الذي فيه) [٢].

وقال سفيان بن عيينة : (ربَّما سمعتُ هشام بن حُجَيْر يقول لزمعة : إنّما أنت جُـدَيّ ، مالَكَ وللحَديث؟) [٣].

وقال ابن معين : (ضعيف الحديث) [٤] ، وقال مرة : (صويلح الحديث) [٥]. وقال أيضا: (لم يكن بالقوي ،وهو أصلح حديثا من صالح بن أبي الأخضر) [٦].

وقال الجوزجاني: (متماسك) [٧] .

وقال الإمام أحمد : (ضعيف الحديث ، روى عنه وكيع وابن مهدي) [٨] .

وقال أبو حاتم : (ضعيف الحديث) [٩].

=== وأيضا روى ابن المبارك عنه حديث ركانة أنه طلق امرأته على عهد رسول الله ﷺ البتة ... الخ) . وهـذا الحديث اختلف فيه عن ابن المبارك ، كما بينه الدارقطني والخطيب . سنن الدارقطني ج: ٤ ص: ٣٤ ، ح ٩٢ . الخطيب : تاريخ بغداد ج: ٨ ص: ٤٦٤ ، ترجمة ٤٥٨٣ .

(١) البخاري : التاريخ الكبير ، ج ٣ ، ص ٤٥١ ، ترجمة ١٥٠٥ .

(٢) ابن عدي : الكامل ، ج ٣ ، ص ٢٢٩ ، ترجمة ٧٢٤ .

(٣) المزي : تهذيب الكمال ج: ٩ ص: ٣٨٨ .

(٤) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٧٥ ، ترجمة ٣٠٢ . ومن كلام أبي زكريا في الرجال (رواية ابن طهمان) ، ص ٤٦ ، ترجمة ٦٢.

(٥) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٧٥ ، ترجمة ٣٠٢ . وابن عدي : الكامل ، ج ٣ ، ص ٢٢٩ ، ترجمة ٧٢٤ .

(٦) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ٢٨٦ ، ترجمة ٤٤١٥ . والعقيلي : الضعفاء ، ج ٢ ، ص ٩٤ ، ترجمة ٥٥٣ .

(٧) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص ١٤٦ ، ترجمة ٢٥٥ .

(٨) العلل ومعرفة الرجال ، ج٢ ، ص ٥٣٠ ، ترجمة ٣٥٠٥ .

(٩) ابن أبي حاتم : الجرح والتعدبل ، ج ٣ ، ص ٦٢٤ ، ترجمة ٢٨٢٣ .

وقال أبو زرعة : (ليِّن ، واهي الحديث)[1].

وقال أبو داود: (ضعيف ، قلت لأحمد : أيما أكبر زمعة أو صالح بن أبي الأخضر ؟ فقال: هذا لا يضبط)[2].

وقال النسائي : (ليس بالقوي ، مكي كثير الغلط عن الزهري)[3].وقال أيضا: (ضعيف)[4].

وقال أبو أحمد الحاكم: (ليس بالقوي عندهم)[5].

وقال ابن خزيمة : (أنا بريء من عهدته)[6].

وقال السّاجي : (ليس بحجّة في الأحكام)[7] .

وقال ابن حبان: (وكان رجلا صالحا ، يهم ولا يعلم ، ويخطئ ولا يفهم ، حتى غلب في حديثه المناكير التي يرويها عن المشاهير)[8].

وقال ابن عدي : (وربما يهم في بعض ما يرويه ، وأرجو أن حديثه صالح لا بأس به)[9].

وذكره الذهبي في كتابه : (من تكلّم فيه وهو موثّق) ، ونقل تضعيف أحمد والنسائي له ، وقول ابن معين فيه : (صويلح الحديث) ، ثم قال : (قلت : روى له مسلم مقرونا بغيره)[10].

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٣ ، ص ٦٢٤ ، ترجمة ٢٨٢٣ .

(٢) المزي : تهذيب الكمال ج: ٩ ص: ٣٨٨ .

(٣) النسائي : الضعفاء ، ص ٤٣ ، ترجمة ٢٢٠ .

ونقل المزي قول النسائي هذا كما هو دون قوله "مكي"، وعلّق الدكتور بشار عواد فقال : (ضعفاء النسائي : الترجمة ٢٢٠ ، وفيه (صالح الحديث ، ليس بالقوي ... الخ) ، اهـ . هذا نص كلام الدكتور الفاضل ، والحقيقة أنّ ما نقله عن النسائي وأحاله إلى ضعفائه ليس فيه،وأظنّ أنه حصل له تصحيف بصر فأدخل (صالح) وهو اسم أبي زمعة وأضافه إلى حكم النسائي : (ليس بالقوي) ، ولا ينجو من الخطأ أحد، ولكل جواد كبوة .

(٤) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٣ ، ص ٢٩٢ ، ترجمة ٦٢٩ .

(٥) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٣ ، ص ٢٩٢ ، ترجمة ٦٢٩ .

(٦) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٣ ، ص ٢٩٢ ، ترجمة ٦٢٩ .

(٧) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٣ ، ص ٢٩٢ ، ترجمة ٦٢٩ .

(٨) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ٣١٢ ، ترجمة ٣٧٥ .

(٩) ابن عدي : الكامل ، ج: ٣ ص: ٢٣١ .

(١٠) الذهبي : من تكلّم فيه ، ص ٨٠ ، ترجمة ١١٦ .

وقال أيضا : (صالح الحديث)[1] ، وأطلق الذهبي أنّ ابن معين وثّقه ، ولم ينقل ما روى عن ابن معين أنه ضعّفه .

وقال ابن حجر : (ضعيف)[2] .

الخلاصة :

يلحظ من أقوال النقّاد أنّ أكثرهم على ضعفه ، بسبب عدم ضبطه ، ومخالفته ، وكثرة غلطه عن الزهري .

واختلف فيه قول ابن معين في رواية عباس الدوري عنه بين تضعيفه وتوثيقه ، وفي رواية ابن طهمان أنه ضعّفه ، فالظاهر أنه ضعيف عنده ، وهو لم يقل فيه ثقة على كل حال ، وتضعيفه له يوافق قول الأكثر .

والذهبي يميل إلى تقويته ، وكأنّه فعل ذلك لأنّ مسلماً أخرج له ، ولم يدافع عن ضعفه إلا بقوله : أخرج له مسلم مقروناً ، وهذا لا يستلزم ثقته ، فقد ضعفه الإمام أحمد وغيره كما سبق نقله .

وأما عن ذكر ابن مهدي وابن عيينة في الرواة عنه ، فقد ثبت من النقول أنّ ابن مهدي تركه أخيراً ، وأنّ ابن عيينة نقل قول من تكلّم فيه .

ولذا فإنّ الراجح ضعف هذا الراوي ، وإن كان يحتمل أن يعتبر به ، والله أعلم .

ومن رواية ابن عيينة عنه ما أسنده ابن عبد البر إليه عن زمعة بن صالح قال سمعت ابن طاوس يقول : (إذا سلّم عليك اليهودي أو النّصراني فقل: علاْك السلام ، أي : ارتفع عنك السّلام)[3] .

---

(١) الذهبي : المغني في الضعفاء ، ص: ٢٤٠ ، ترجمة ٢٢٠٧ .

(٢) ابن حجر : التقريب ، ص ٢١٧ ، ترجمة ٢٠٣٥

(٣) التمهيد لابن عبد البر ج: ١٧ ص: ٩٣ .

٢٢ . زيد بن الحواري أبو الحواري العمي البصري :

روى عنه شعبة .

أقوال النقاد فيه :

قال ابن سعد: (وكان ضعيفا في الحديث) [١].

وقال ابن معين في رواية الدوري:(ليس بشيء) [٢]. وروى إسحاق بن منصور عنه: (لا شيء) [٣]، وقال عنه مرة : (صالح) [٤]، وقال أبو الوليد بن أبي الجارود عنه: (زيد العمي وأبو المتوكل يكتب حديثهما وهما ضعيفان) [٥] .

وقال ابن المديني : (كان ضعيفا عندنا) [٦].

وقال العجلي : (ضعيف الحديث ، ليس بشيء) [٧] .

وقال أحمد : (صالح ، روى عنه سفيان وشعبة) [٨].

وقال الجوزجاني : (متماسك) [٩] .

وقال أبو داود : (حدث عنه شعبة وليس بذاك ، ولكن ابنه عبد الرحيم بن زيد لا يكتب حديثه) [١٠]. وقال أيضا : (ما سمعت إلا خيرا) [١١].

وقال أبو حاتم : (ضعيف الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، وكان شعبة لا يحمد حفظه) [١٢].

---

(١) ابن سعد: الطبقات الكبرى ج: ٧ ص: ٢٤٠ .

(٢) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ٢١٧ ، رقم ٤٠٣٩ .

(٣) ابن أبي حاتم :الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٥٦٠ ، ترجمة ٢٥٣٥ .

(٤) المزي : تهذيب الكمال ج: ١٠ ص: ٥٦ ، ترجمة ٢١٠٢ .

(٥) المزي : تهذيب الكمال ج: ١٠ ص: ٥٦ ، ترجمة ٢١٠٢ .

(٦) سؤالات ابن أبي شيبة ، ص: ٥٤ ، س١٥ .

(٧) العجلي : معرفة الثقات ، ج ١ ، ص ٣٧٧ ، ترجمة ٥٢٧ .

(٨) العلل ومعرفة الرجال ج: ٣ ص: ٥٥ ، رقم ٤١٤٣ .

(٩) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص ١٩٧ ، ترجمة ٣٦١ .

(١٠) سؤالات الأجري ، ص: ٢٨٦ ، س٤١١ .

(١١) سؤالات الأجري ، ص: ٢٦٦ ، س٣٦٥ .

(١٢) ابن أبي حاتم :الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٥٦٠ ، ترجمة ٢٥٣٥ .

وقال أبو زرعة : (ليس بقوي واهي الحديث ضعيف)[1].

وقال البزار : (صالح ، روى عنه الناس)[2] .

وقال ابن حبان : (يروي عن أنس أشياء موضوعة لا أصل لها حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها وكان يحيى يمرض القول فيه وهو عندي لا يجوز الاحتجاج بخبره ولا كتابة حديثه إلا للاعتبار)[3] .

وقال الدارقطني : (صالح)[4] .

(وقال الحسن بن سفيان ثقة)[5].

وقال ابن عدي : (وعامة ما يرويه ومن يروي عنهم ضعفاء ، هو وَهُم ، على أنّ شعبة قد روى عنه كما ذكرت ولعل شعبة لم يرو عن أضعف منه)[6] .

قال ابن عبد البر : (وهو ضعيف ليس بثقة ولا ممن يحتج به)[7] .

قال الذهبي: (فيه ضعف)[8]. وقال ابن حجر : (ضعيف)[9] .

الخلاصة :

من خلال ما سبق يتّضح أن أكثر النقاد أطلقوا ضعفه ، وذكر ابن حبان أنه يروي ما لا أصل له دون تعمّد ، والبليّة منه وممن يروي عنهم من الضعفاء كما قال ابن عدي.

وظهر أيضا أن هناك من عدّله فقال فيه : (صالح) وهم الإمام أحمد ، وابن معين في رواية ، والبزار ، والدارقطني ، واستشهد الإمام أحمد برواية شعبة وسفيان الثوري عنه ، وهولا

---

(١) ابن أبي حاتم :الجرح والتعديل ج: ٣ ص: ٥٦٠ ، ترجمة ٢٥٣٥ .

(٢) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٣ ، ص ٣٥٢ .

(٣) ابن حبان :المجروحين ج: ١ ص: ٣٠٩ ، ترجمة ٣٦٩ .

(٤) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٣ ص: ١٥١ . وابن حجر :تهذيب التهذيب ج: ٣ ص: ٣٥٢.

(٥) ابن حجر :تهذيب التهذيب ج: ٣ ص: ٣٥٢ .

(٦) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٣ ص: ٢٠١ ، ترجمة ٦٩٩ .

(٧) ابن عبد البر : التمهيد ، ج: ٢٠ ص: ٢٥٩ .

(٨) الذهبي : الكاشف ج: ١ ص: ٤١٦ ، ترجمة١٧٣٢ .

(٩) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٢٢٣ ، ترجمة٢١٣١ .

يستلزم ثقته ، لأنّ الثوري لا يتحرى الرواية عن الثقات ، فالظاهر أنّه قصد بالصلاح هنا أنّه يُحتَمَل ولا يُتْرَك، وهو ما يُفهم من كلام البزّار ، وغيره ، وخاصّة أنّ الأكثر على تضعيفه ، وما وقفت على أحد أطلق أنّه ثقة غير الحسن بن سفيان [1]، وقول الأكثر أرجح ، والله أعلم .

وروى النسائي حديثا لشعبة عنه فقال : (أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال ثنا خالد قال ثنا شعبة عن زيد العمي عن أبي الصديق عن أبي سعيد في أمهات الأولاد قال: (كنا نبيعهن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) . ثم قال النسائي : (زيد العمي ليس بالقوي)[2].

٢٣ . السري بن إسماعيل الهمداني الكوفي .

روى عنه إسماعيل بن أبي خالد .

أقوال النقاد فيه :

قال يحيى القطان : (استبان لي كذبه في مجلس) [3].

وأسند ابن عدي إلى السري عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (ألا إنّي أنْهَاكُم عَنْ كُلِّ مُسْكِر) ، ثم قال ابن عدي : (وهذا هو الذي أنكره يحيى القطان على السري بن إسماعيل ، فتركه من أجل هذا الحديث) [4].

وقال عمرو بن علي الفلاس : (كان يحيى لا يحدث عن السري بن إسماعيل ، وما سمعت عبد الرحمن ذكره قط) [5].

---

(١) هو : (الحسن بن سفيان بن عامر الحافظ الإمام شيخ خراسان أبو العباس الشيباني النسوي ، صاحب المسند الكبير والأربعين ، توفي سنة ثلاث وثلاثمائة . الذهبي : تذكرة الحفاظ ج: ٢ ص: ٧٠٣ ، ترجمة ٧٢٤. والسيوطي : طبقات الحفاظ ، ص: ٣٠٨ ، ترجمة ٦٩٩ .

(٢)النسائي : السنن الكبرى ، فضل العتق ، ج: ٣ ص: ١٩٩ ،ح٥٠٤١ . ورواه أحمد في مسنده ، ج: ٣ ص: ٢٢، ح ١١١٨٠ .

وأيضا حديث آخر عن شعبة عن زيد في: الطبراني ، سليمان بن أحمد : المعجم الأوسط ، تحقيق طارق بن عوض الله وآخر ، القاهرة ، دار الحرمين ، د. ط ، ١٤١٥هـ ، ج: ١ ص: ٣٣ ، ح٨٤ ، وأيضا: ١١١٨١. وأيضا في مسند أحمد ج: ٥ ص: ٣٦٦ ، ح ٢٣١٥٢ .

(٣) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٤ ص: ١٧٦ ، ترجمة ٢٣٩٩ .

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج: ٣ ص: ٤٥٨ . و تهذيب الكمال ج: ١٠ ص: ٢٢٧ ، ترجمة ٢١٩٣ .

(٥) ابن عدي : الكامل ،ج: ٣ ص: ٤٥٦، ترجمة ٨٧٢ .

وقال ابن المبارك: (لا يُكتب عن جرير بن عبد الحميد حديث السري بن إسماعيل، ومحمد بن سالم ، وعبيدة بن معتّب) [١] .

وقال ابن معين: (ليس بشيء) [٢] .

وقال احمد : (تَركَ الناس حديثه) [٣].

وقال الجوزجاني: (يضعّف حديثه) [٤] .

وقال أبو داود : (متروك)[٥].

وقال النسائي: (متروك الحديث)[٦].

وقال البزار : (ليس بالقوي) [٧] .

وقال ابن حبان: (كان يقلِب الأسانيد ، ويرفع المراسيل)[٨].

وقال ابن عدي : (وأحاديثه التي يرويها لا يتابعه أحدٌ عليها ، وخاصّة عن الشعبي فإن أحاديثه عنه منكرات لا يرويها عن الشعبي غيره ، وهو إلى الضّعف أقرب) [٩] .

وقال الذهبي: (تركوه) [١٠] .

وقال ابن حجر: (متروك الحديث) [١١].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ج: ٣ ص: ٤٨٤ ، رقم ٦٠٧١ .

(٢) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٥٢٢ ، رقم ٢٥٥٤ .

(٣) علل أحمد بن حنبل ، ص: ١٩٧ ، رقم ١٥١ .

(٤) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص: ٩٠ ،ترجمة ١٢٨ .

(٥) سؤالات أبي عبيد الآجري ، ص: ١٧٩ ، رقم ١٨٣ .

(٦) النسائي :الضعفاء والمتروكين ، ص: ٥١، ترجمة ٢٦٢ .

(٧) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٣ ص: ٣٩٩ ، ترجمة ٨٥٩ .

(٨) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ٣٥٥ ، ترجمة٤٦٤ .

(٩) ابن عدي : الكامل ، ج: ٣ ص: ٤٥٨ .

(١٠) الذهبي : الكاشف ج: ١ ص: ٤٢٧ ، ترجمة ١٨١٢ .

(١١) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٢٣٠، ترجمة٢٢٢١ .

الخلاصة :

عامة النقاد على أنّ السري بن إسماعيل متروك ، وكذّبه يحيى القطان .

٢٤ . سعيد بن المَرْزُبَان العَبْسيُّ مولاهم ، أبو سعد ، البقَّال ، الكوفي ، الأعور.

روى عنه سفيان بن عيينة ، وشعبة بن الحجاج .

<u>أقوال النقاد فيه :</u>

قال عمر بن حفص بن غياث : (ترك أبي حديث أبي سعد البقال)[١] .

وقال ابن المبارك : (كان قريب الإسناد)[٢].

وقال ابن حبان : (يريد ابن المبارك بقوله كان قريب الإسناد ، أي : أنا كتبنا عنه بقرب إسناده ، ولولا ذاك لم نكتب عنه شيئا)[٣].

وقال عبد الله بن المبارك : (قلت لشريك : أتعرف أبا سعيد البقال ؟ قال : أي والله ، أنا اعرفه عاليَ الإسناد ، أنا حدثته عن عبد الكريم الجزريّ ، عن زياد بن أبي مريم ، عن عبد الله بن مَعْقِل ، عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : (النَّدَمُ تَوْبَةٌ) . فتركني وترك عبد الكريم ، وحدّث عن عبد الله بن معقِل ، عن عبد الله بن مسعود ، عن النبي ﷺ)[٤].

قال ابن عيينة : (كان عبد الكريم أحفظ منه)[٥].

وقال أحمد : (ما رأيت ابن عيينة أملى علينا إلا حديثا واحدا ، حديث أبي سعد : "خاصم الروح الجسد" ، قلت له : لِمَ ؟ قال : لضعف أبي سعد عنده)[٦] .

وقال ابن معين : (ليس بشيء)[٧] ، وزاد ابن أبي مريم : (ولا يكتب حديثه)[٨].

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٤ ص: ٦٢ ، ترجمة ٢٦٤ .

(٢) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ٣١٨ .

(٣) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ٣١٨ .

(٤) المزي : تهذيب الكمال ج: ١١ ص: ٥٣ .

(٥) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٣ ص: ٥١٥ ، ترجمة ١٧١٧.

(٦) ضعفاء العقيلي ج: ٢ ص: ١١٥ ، ترجمة ٥٨٨ . العلل ومعرفة الرجال ج: ٣ ص: ٣٨٣ ، رقم ٥٦٨٣ .

(٧) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ٤٠ ، رقم ٣٠٣٨ .

(٨) ابن عدي : الكامل ، ج: ٣ ص: ٣٨٣ ، ترجمة ٨١١ .

وقال ابن سعد : (وكان قليل الحديث)[1] .

وقال عمرو بن علي: (ضعيف الحديث)[2] .

وقال العجلي : (ضعيف)[3] .

وقال أبو حاتم : (لا يُحتجُّ بحديثه)[4] .

وقال ابن أبي حاتم : (سئل أبو زرعة عن أبي سعد البقال ، فقال : ليِّن الحديث ، مدلِّس، قلت : هو صدوق ؟ قال : نعم ، كان لا يكذب)[5].

وقال الآجرّي : (قيل لأبي داود : أبو سعد البقال ؟ قال : ليس بثقة ، وهو مولى حذيفة بن اليمان ، وكان من قرّاء الناس . قلت : لم تـرك حديثه ؟ قـال : إنسـان يرغب عنه سفيان الثوري ، أيش يكون حاله ! شعبة روى عنه حديثاً)[6].

وقال النسائي : (ضعيف)[7].

وقال الدارقطني : (متروك)[8] .

وقال ابن حبان : (كثير الوهم ، فاحش الخطأ ، ضعّفه يحيى بن معين)[9] .

وقال ابن عدي : (حدث عنه شعبة ، والثوري ، وابن عيينة ، وغيرهم من ثقات الناس ، وله غير ما ذكرت من الحديث شيء صالح ، وهو في جملة ضعفاء الكوفة الذي يُجمع حديثُهم ولا يُترَك)[10] .

وقال البيهقي : (لا يحتج به)[11] .

---

(١) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج: ٦ ص: ٣٥٤ .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٤ ص: ٦٢ ، ترجمة ٢٦٤ . وجاء في الكامل عن عمرو بن علي قوله: (ضعيف الحديث ، متروك) . ابن عدي : الكامل ، ج: ٣ ص: ٣٨٣ ، ترجمة ٨١١ .

(٣) العجلي : معرفة الثقات ، ص: ٤٠٤ ، ترجمة ٦١٤ .

(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٤ ص: ٦٢ ، ترجمة ٢٦٤ .

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٤ ص: ٦٢ ، ترجمة ٢٦٤ .

(٦) سؤالات أبي عبيد الآجري ، ص: ١٤١ ، رقم ٩٩ .

(٧) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ٥٢ ، ترجمة ٢٧٠ .

(٨) سؤالات البرقاني ، ص: ٣٢ ، رقم ١٧٦ .

(٩) المجروحين ج: ١ ص: ٣١٧ ، ترجمة ٣٨٩ .

(١٠) ابن عدي : الكامل ، ج: ٣ ص: ٣٨٥ .

(١١) سنن البيهقي الكبرى ج: ٨ ص: ١٠٢ ، ح ١٦١٢٨ .

وقال الذهبي : (لين الحديث) [1].

وقال ابن حجر : (ضعيف مدلس) [2] .

الخلاصة :

تبين أنّ عامّة النقاد على ضعف هذا الراوي ، وتركه بعضهم ، وبيّن ابن حبان سبب ضعفه.

وأما رواية ابن عيينة وشعبة عنه ، فتبين أن ابن عيينة يضعفه ، وشعبة روى عنه حديثا ، كما صرّح به أبو داود .

وأمّا ما جاء في تفسير ابن حبان لقول ابن المبارك : (كان قريب الإسناد) ، فالذي يظهر عدم دقته ، لأنّ هناك حكاية أخرى لابن المبارك مع شريك ـ كما سبق نقلها ـ تفيد أنّ ابن المبارك ذكر علو إسناده ويعني به أنّه يدلّس وجاء على وجه الذم ، ولذا ذكره العلائي في المدلسين واستشهد بالحكاية ، والله أعلم .

وروى ابن عدي حديثا من طريق ابن عيينة عن سعيد بن المرزبان عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت : (ما تزوجني النبي ﷺ حتى أتاه جبريل بصورتي فقال : هذه زوجتك) [3]. وهو حديث تفرّد به أبو سعد البقال، سعيد بن المزربان .

وروى ابن عدي أيضا لشعبة عن أبي سعد البقال قال : (سمعت أبا عمرو الشيباني يحدّث أنه أتى السواد فأُتي بآباق ثمينة ... الخ) [4].

---

(١) سير أعلام النبلاء ج: ٢ ص: ١٦٤ .

(٢) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٢٤١ ، ترجمة ٢٣٨٩ .

(٣) ابن عدي : الكامل ، ج: ٣ ص: ٣٨٥ .

ورواه الحاكم من طريق سفيان بن عيينة بنفس الإسناد ، وقال :(هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه).المستدرك على الصحيحين ج: ٤ ص: ١٠ ، ح ٦٧٢٧ .

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج: ٣ ص: ٣٨٥ .

٢٥ . **سفيان بن الليل الكوفي :**

روى عنه الشعبي .

أقوال النقاد فيه :

قال الإمام البخاري : (إنّ السري روى عن الشعبي عن سفيان بن الليل ولا يصح السَّرِيُّ)[١].

وذكر ابن أبي حاتم أنّ الشعبي روى عنه وأن سفيان هذا روى عن الحسن [٢] .

وذكره ابن حبان في الثقات وقال : (يروى عن علي بن أبي طالب، روى عنه عطية بن الحارث أبو روق) [٣].

ونقل الذهبي عن السَّرِيِّ بن إسماعيل عن الشعبي حدثني سفيان بن الليل : (قلت للحسن لما رجع إلى المدينة من الكوفة : يا مُذلّ المؤمنين ، قال : لا تقل ذلك ؛ فإني سمعت أبي يقول : لا تذهب الأيام والليالي حتى يملك معاوية ، فعلمت أن أمر الله واقع، فكرهت القتال)[٤] ، ثم قال الذهبي : (السَّرِيُّ تالف)[٥] .

وكان الذهبي ذكره في الميزان ، وصرّح بأنّ الشعبي روى عنه ، ونقل قول العقيلي فيه : (كان ممن يغلو في الرفض لا يصح حديثه)[٦] . وعقّب الذهبي عليه فقال : (لأن حديثه انفرد

---

(١) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٤ ص: ٨٨ ، ترجمة ٢٠٦٤ .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٤ ص: ٢١٩ ، ترجمة ٩٥٩ .

(٣) ابن حبان : الثقات ج: ٤ ص: ٣١٩ ، ترجمة ٣١٠٥ .

(٤) هذا الحديث رواه نعيم بن حماد عن ابن فضيل عن السري . نعيم ، نعيم بن حماد المروزي: الفتن ، تحقيق : سمير أمين الزهيري ، مكتبة التوحيد ـ القاهرة ، ط١ ، ١٤١٢ هـ ، ص: ١١٦ ، وص١٦٤ .

ورواه العقيلي أيضا عن نعيم بن حماد . العقيلي : الضعفاء ، ج ٢ ، ص ١٧٥ ، ترجمة ٦٩٥.

ورواه الحاكم من طريق مكي بن إبراهيم عن السري عن الشعبي عن سفيان بن الليل الهمداني . الحاكم: المستدرك ، ج ٣ ، ص ١٨٧ ، ح ٤٧٩٧ .

وروى بعده مباشرة الحديث من طريق البهي عن السري أيضا مع زيادة في لفظه .

وكان الحاكم قد روى قبل ذلك حديثا من طريق القاسم بن الفضل عن يوسف بن مازن الراسبي قال : (قام رجل إلى الحسن بن علي فقال يا مسود وجه المؤمنين ... الخ) ، فذكره ثم قال الحاكم : (هذا إسناد صحيح ، وهذا القائل للحسن بن علي هذا القول هو سفيان بن الليل). المستدرك على الصحيحين ج: ٣ ص: ١٨٦ ، ح ٤٧٩٦ .

(٥) الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٣ ص: ١٤٧ .

(٦) العقيلي : الضعفاء ، ج ٢ ، ص ١٧٥ ، ترجمة ٦٩٥ .

به السَّرِيُّ بن إسماعيل أحد الهلكى عن الشعبي) ، ثم ذكر حديث سفيان بن الليل عن الحسن من طريق السَّرِيّ عن الشعبي . ونقل الذهبي عن الأزدي أن له حديث : (لا تمضي الأمة حتى يليها رجل واسع البلعوم) ، ونقل قول الأزدي فيه : (سفيان مجهول ، والخبر منكر)[1] .

وزاد ابن حجر فقال : (وبقيّة كلام الأزدي : وسفيان مجهول لا يحفظ له غير هذا، قال النباتي : حديثه لا يرويه إلا السَّرِيُّ وهو لا شيء)[2].

الخلاصة :

اتّضح مما سبق ، أنه لم يصحّ أنّ الشعبي روى عن سفيان بن الليل ؛ لأنه لم يرد عن الشعبي أنه روى عنه إلا في الحديث المذكور ، والحديث لا يعرف إلا من طريق السَّرِيّ بن إسماعيل عن الشعبي ، والسَّرِيُّ تالف كذاب .

وكان السَّرِيُّ ابن عمّ الشعبي وكان أيضا كاتب الشعبي لما كان قاضيا ، ثمّ تولى القضاء بعده[3] .

٢٦ . سليمان بن أرقم البصري أبو معاذ

روى عنه الزهري ، وهو من شيوخه أيضا .

أقوال النقاد فيه :

قال يزيد بن هارون عندما سئل عنه : (لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ)[4].

وقال عمرو بن علي : (ليس بثقة ، روى أحاديث منكرة ، قال : وقال محمد بن عبد الله الأنصاري كانوا ينهونا عنه ونحن شبان ، وذكر عنه أمراً عظيماً)[5] .

---

(١) الذهبي : ميزان الإعتدال في نقد الرجال ج: ٣ ص: ٢٤٧ .

(٢) ابن حجر : لسان الميزان ، ج٣ ، ص ٥٣ .

(٣) هو : (السَّرِيُّ بن إسماعيل ، الهمْداني الكوفي ، ابن عم الشّعبي ، ولي القضاء، وهو متروك الحديث ، من السادسة ق) . ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٢٣٠ ، ترجمة ٢٢٢١ . وتهذيب التهذيب ج: ٣ ص: ٣٩٩ ، ترجمة ٨٥٩ .

وقال ابن عدي في ترجمة السري بن إسماعيل: (وأحاديثه التي يرويها لا يتابعه أحد عليها ، وخاصة عن الشعبي؛ فإن أحاديثه عنه منكرات، لا يرويها عن الشعبي غيره، وهو إلى الضعف أقرب). ابن عدي: الكامل ، ج:٣ص: ٤٥٨.

(٤) العقيلي : الضعفاء ، ج: ٢ ص: ١٢١ ، ترجمة ٥٩٩ . وهو مقتبس من الآية (١٠١) من سورة (المائدة).

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٤ ص: ١٠٠ ، ترجمة ٤٥٠.

وقال احمد بن حنبل : (ليس بشيء)[1] . وقال أيضا: (وذكروا أن الزهري قال: حدثني سليمان بن أرقم ، قال : وسليمان لا يسوي شيئا ، لا يُروى عنه الحديث)[2] .

وقال البخاري : (تركوه)[3] ، وقال أيضا : (متروك ذاهب الحديث)[4].

وقال الجوزجاني : (ساقط)[5].

وقال ابن معين : (ليس يسوى فلسا)[6]. وقال أيضا : (ليس بشيء)[7] .

وقال أبو حاتم : (متروك الحديث)[8] .

وقال أبو زرعة : (ضعيف الحديث ، ذاهب الحديث)[9] .

وقال الترمذي : (ضعيف عند أهل الحديث)[10]. وقال أيضا : (متروك)[11].

وقال الآجري عن أبي داود : (متروك الحديث)[12].

وقال محمد بن عمار: (ضعيف)[13] .

وقال الإمام مسلم : (منكر الحديث)[14].

وقال النسائي : (ضعيف)[15] .

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٤ ص: ١٠٠ ، ترجمة ٤٥٠.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ج: ٢ ص: ٦٧ ، رقم ١٥٧٠ .

(٣) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٤ ص: ٢ ، ترجمة ١٧٥٦.

(٤) علل الترمذي الكبير ،ص: ٢٥٠ .

(٥) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص: ١٠٤ ، ترجمة ١٥٨.

(٦) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٥٢٧ ، رقم ٢٥٧٧ .

(٧) تاريخ بغداد ج: ٩ ص: ١٣ ، ترجمة ٤٦١٢ .

وفي الجرح والتعديل ، ج: ٤ ص: ١٠٠ ، ترجمة ٤٥٠ :(ليس يسوى فلسا وليس بشيء).

(٨) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٤ ص: ١٠٠ ، ترجمة ٤٥٠.

(٩) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٤ ص: ١٠٠ ، ترجمة ٤٥٠.

(١٠) سنن الترمذي ، كتاب الطهارة ،، باب ما جاء في التمندل بعد الوضوء ، ج: ١ ص: ٧٤ ،ح ٥٣ .

(١١) المزي : تهذيب الكمال ج: ١١ ص: ٣٥٤ .

(١٢) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ٩ ص: ١٤ .

(١٣) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ٩ ص: ١٤ .

(١٤) مسلم بن الحجاج : الكنى والأسماء ، تحقيق عبد الرحيم القشقري ، المدينة المنورة ، الجامعة الإسلامية ، ط١ ، ١٤٠٤هـ ، ج: ١ ص: ٧٧٦ ، ترجمة ٣١٦٥ .

(١٥) النسائي :الضعفاء والمتروكين ، ص: ٤٨ ،ترجمة ٢٤٦ .

وقال أيضا : (لا يكتب حديثه) [1] . وقال أيضا : (متروك الحديث) [2].

وقال ابن حبان : (كان ممن يقلب الأخبار ، ويروي عن الثقات الموضوعات)[3].

وقال ابن عدي بعد أن ذكر له بضعةً وعشرين حديثاً: (ولسليمان بن أرقم غير ما ذكرت من الحديث أحاديث صالحة ، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه) [4] .

وقال الدارقطني : (متروك) [5].

وقال أبو علي الحسين بن علي الحافظ : (متروك الحديث) [6].

وقال ابن خراش : (متروك الحديث) [7] .

وقال ابن حزم : (وسليمان بن أرقم مذكور بالكذب) [8] .

وقال الذهبي : (متروك) [9].

وقال ابن حجر في التقريب : (ضعيف) [10]. وقال في التلخيص : (متروك)[11].

الخلاصة :

أقوال عامة النقاد تنبئ عن حال هذا الراوي من الترك ، ونص ابن حزم على أنه مذكور بالكذب ومثله يفهم من كلام ابن حبان ، وما نقله الفلاس عن محمد بن عبد الله الأنصاري أنه ذكر عنه أمراً عظيماً .

---

(١) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٤ ص: ١٤٨ ، ترجمة ٢٩٧ .

(٢) سنن النسائي (المجتبى) ، كتاب الأيمان والنذور ، باب كفارة النذر ، ج: ٧ ص: ٢٧ ، ح ٣٨٣٩ .

(٣) ابن حبان :المجروحين ج: ١ ص: ٣٢٨ ، ترجمة ٤٠٩ .

(٤) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٣ ص: ٢٥٤ .

(٥) سنن الدارقطني ، كتاب الطهارة ، باب التنشف من ماء الوضوء ،ج: ١ ص: ١١٠ ، ح ١.

(٦) ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج ٢٢ ، ص ١٩١ ترجمة ٢٦٤٩ .

(٧) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ٩ ص: ١٤.

(٨) ابن حزم : المحلى ج: ٨ ص: ٦ .

(٩) الذهبي : الكاشف ج: ١ ص: ٤٥٦ ، ترجمة ٢٠٦٨ .

(١٠) ابن حجر :تقريب التهذيب ، ص: ٢٤٩ ، ترجمة ٢٥٣٢ .

(١١) ابن حجر :التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ،تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني (د.ط)، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م ، ج: ١ ص: ١٥٢.

وأما ما خلص إليه ابن حجر في تقريبه من أنه ضعيف ، فلا أدري لم ؟ وخاصة أنّ جميع النقاد متّفقون على تركه ، وقد ذكر هو في التلخيص أنه متروك .

وأما رواية الزهري عنه ، فقد كانت سببا في ردّ مراسيل الزهري عند بعض العلماء ، ومنهم الشافعي ، وقد بين سبب رواية الزهري عنه أنّه خفي عليه ، قال الإمام الشافعي [1]: (فأنّى تُرَاه أتى في قَبوله عن سليمانَ بن أرقم ؟ رآهُ رجلاً من أهل المروءة والعقل ، فقَبِلَ عنه ، وأحسنَ الظنَّ به ، فسكتَ عن اسمه ؛ إما لأنّه أصغرُ منه ، وإما لغير ذلك ، وسأله معمر عن حديثه عنه فأسنده له) [2].

---

(١) الشافعي : الرسالة ، ص: ٤٦٩ .

(٢) يقصد الشافعي حديث الأمر بالوضوء من الضحك في الصلاة ، وقد رواه الشافعي فقال : (أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن بن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم امر رجلا ضحك في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة فلم نقبل هذا لأنه مرسل) .

ثم قال الشافعي : (أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن شهاب عن سليمان بن أرقم عن الحسن عن النبي ﷺ بهذا الحديث) . مسند الشافعي ، ص: ٢٤٤ .

وقال البيهقي بعد أن ذكر الروايات الواردة في الوضوء من الضحك في الصلاة: (وهذه الروايات كلها راجعة إلى أبي العالية الرياحي) . سنن البيهقي الكبرى ج: ١ ص: ١٤٦ .

ومن حديث الزهري عن سليمان أيضا ما رواه النسائي من طريق ابن شهاب عن سليمان بن أرقم أن يحيى بن أبي كثير ـ الذي كان يسكن اليمامة ـ حدّثه أنه سمع أبا سلمة يخبر عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : (لا نَذرَ في معصيةٍ ، وكفارتها كفارة يمين) .

ثم قال النسائي : سليمان بن أرقم ، متروك الحديث ، والله أعلم ، خالفه غير واحد من أصحاب يحيى بن أبي كثير في هذا الحديث) . سنن النسائي (المجتبى) ج: ٧ ص: ٢٧ .

كما روى ابن عدي أحاديث المدار فيها على سليمان بن أرقم ومنها من حديث الزهري عنه . الكامل ، ج: ٣ ص: ٢٥٣ .

٢٧ . شَرَقي [١] بن قطامي الكوفي :

روى عنه شعبة .

أقوال النقاد فيه :

مع أنّهم ذكروا أنّ شعبة روى عنه ، جاء عن شعبة أنّه كذبه ، فقال يزيد بن هارون: (حدثنا شعبة عن شرقي بن قطامي بحديث عمر بن الخطاب أنّه كان يبيت من وراء العقبة ، فقال شعبة : حماري وردائي في المساكين صدقة إنْ لم يكن شرقي كذب على عمر . قلت : فلِمَ تروي عنه ؟) [٢] .

وقال إبراهيم الحربي : (قد تُكلّم فيه ، وكان صاحب سمر) [٣].

وقال زكريا بن يحيى الساجي : (ضعيف يحدُث عنه شعبة ، له حديث واحد ليس بالقائم) [٤] .

وذكره البخاري في التاريخ الكبير وقال : (ليس عنده كثير حديث) [٥].

وقال أبو حاتم : (ليس بقوي الحديث ، ليس عنده كثير حديث) [٦]. وذكره ابن حبان في الثّقات [٧]. وقال ابن عدي : (وقد روى عن شرقي شعبة عن عكرمة أحرفا في التفسير منها : ((يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا)) ، قال : السّرّاجين ، وليس لشرقي هذا من الحديث إلا قدر عشرة أو نحوه ، وفي بعض ما رواه مناكير) [٨] .

---

(١) شرقي بفتحتين ، وهو لقب غلب عليه ، وقيل اسمه : اسمه الوليد بن حصين كذلك ذكر البخاري .وقال الخطيب : كان عالما بالنسب وافر الأدب .البخاري : التاريخ الكبير ج: ٤ ص: ٢٥٤ ، ترجمة ٢٧١٥ ، والتاريخ الصغير ج: ٢ ص: ١٨٧ ، ترجمة ٢٢٤٨ . والخطيب : تاريخ بغداد ج: ٩ ص: ٢٧٨ ، ترجمة ٤٨٣٧ . ابن حجر: نزهة الألباب في الألقاب ، ص: ٣٩٩ ، ترجمة ١٦٦٨ .

(٢) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ٩ ص: ٢٧٨ ، ترجمة ٤٨٣٧ . والعقيلي : ضعفاء الكبير ، ج: ٢ ص: ١٨٧ ، ترجمة ٧١١ . والذهبي : ميزان الاعتدال في نقد الرجال ج: ٣ ص: ٣٦٩ .

(٣) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ٩ ص: ٢٧٨ ، ترجمة ٤٨٣٧ . الذهبي : ميزان الاعتدال ،ج: ٣ ص: ٣٦٩ .

(٤) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ٩ ص: ٢٧٨ ، ترجمة ٤٨٣٧ . والذهبي : ميزان الاعتدال ،ج: ٣ ص: ٣٦٩.

(٥) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٤ ص: ٢٥٤ ، ترجمة ٢٧١٥ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٤ ص: ٣٧٦ ، ترجمة ١٦٤٣ .

(٧) ابن حبان : الثقات ، ج ٦ ، ص ٤٤٩ ، ترجمة ٨٥٣٢ .

(٨) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٤ ص: ٣٥ ، ترجمة ٨٩٦ .

ونقل ابن حجر عن ابن النديم في الفهرست أنه قال : (قرأت بخط اليوسفي : كان كذابا)[1].

وقال ابن حجر : (وهو ضعيف)[2].

الخلاصة :

ظهر من أقوال أئمة الجرح والتعديل أنّ شرقي بن قطامي ضعيف ، وكذّبه شعبة واليوسفي ، وتبين من أقوالهم أنه مقلّ في الحديث على اختلاف عدد الأحاديث بين الساجي وابن عدي .

ويبقى الإشكال في رواية شعبة عنه مع تكذيبه إياه ، وأعني بالضبط ما ذكره ابن عدي أنّ شعبة روى عنه أحرفاً في التفسير ، فيشكل عليه ما ذكره المزي في ترجمة شرقي البصري[3] أنه روى عن عكرمة مولى ابن عباس : (له مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَه مِن أمرِ اللهِ). قال : هذا للأُمراء ، ثم ذكر أنّ شعبة روى عنه ،وأنّ أبا حاتم قال فيه : (لا بأس به) ، وأن ابن حبان ذكره في ثقاته ، كما ذكر أيضا أن أبا داود روى عنه في (القدر) هذا الحرف من التفسير[4] وكتاب القدر من كتب أبي داود المفقودة[5] ، والحاصل أنّ المزي ذكر ذلك في ترجمة شرقي البصري وابن عدي ذكره في ترجمة شرقي بن قطامي ، وفرّق المحدّثون بينهما ، والظاهر لي أنّ ما ذكره المزي أدقّ :

---

(١) ابن حجر : لسان الميزان ج: ٣ ص: ١٤٢ ، ترجمة ٥٠٣ .

قال ابن النديم : (الشرق بن القطامي : ويكنى أبا المثنى الكلبي ، واسمه الوليد بن الحسين ، أحد النسّابين الرواة للأخبار والأنساب والدواوين ، ومن خطّ اليوسفي : وكان كذّاباً ... الخ) . ابن النديم ، محمد بن إسحاق : الفهرست، بيروت ، دار المعرفة ، (د.ط) ،(د. ت) ، ص ١٣٢ .

وقوله : (الشرق) ، كذا ورد في النسخة التي اطّلعت عليها.

(٢) ابن حجر : التلخيص الحبير ج: ٣ ص: ٥٩ .

(٣) هو : (شرقي بفتح أوله والراء ثم قاف ثم ياء النسب ، بصري ، صدوق ، من شيوخ شعبة ، من السادسة قد). تقريب التهذيب ، ص: ٢٦٥ ، ترجمة ٢٧٧٢ .

(٤) المزي : تهذيب الكمال ج: ١٢ ص: ٤٣٢ ، ترجمة ٢٧٢٣ .

(٥) ذكره الفجي ،جاسم بن محمد محقق كتاب (تسمية شيوخ أبي داود السجستاني) للجياني ، ص ٢١ ،بيروت ، دار ابن حزم ، ط١ ، ١٩٩٩م .

أولا : لأن الذي يروي عن عكرمة هو شرقي البصري ، وليس ابن قطامي ، حيث عدّوا الأول ممن يروي عن عكرمة وليس الثاني .

الثاني : وجدت الإمام الطبري روى باسناده ما ذكره ابن عدي ، فقال : (حدثنا أبو هريرة محمد بن فراس الضبعي قال ثنا أبو قتيبة قال ثنا شعبة عن شرقي عن عكرمة)[1] . فلم يُسَمِّه ، وروى أيضا ما نقله المزي عن أبي داود من طريق شعبة عن شرقي عن عكرمة)[2] ، ولم يسمّه ، ولكن يفيد هذا أن شرقي في الروايتين واحد وهو البصري بناء على ما ذكره المزي ، والله أعلم .

ثالثا : لم يذكر أحدٌ من علماء الجرح والتعديل أنّ شعبة روى عن شرقي بن قطامي ، وإنما نقلوا حكاية يزيد بن هارون عن شعبة أنه كذّبه ، وقول يزيد لشعبة : (لِمَ تروي عنه؟)، الظاهر لي أنه عنى الحديث الذي حدّثه شعبة عنه وكذّبه فيه ، ولم أجد من خلال تتبعي لحديث شعبة ، في كتب السنّه وكتب الجرح والتعديل حديثا آخر رواه شعبة عن شرقي بن قطامي ، والله أعلم .

فالظاهر أنّ الذي روى عنه شعبة هو شرقي البصري ، وأما رواية شعبة عن شرقي بن قطامي فتبيّن أنّها غير ثابتة ، باستثناء الحديث الذي كذّبه فيه ، والله أعلم .

٢٨ . صالح بن أبي الأخضر اليمامي .

روى عنه عبد الرحمن بن مهدي ، وسفيان بن عيينة ، وعبد الله بن المبارك.

أقوال النقاد فيه :

قال محمد بن المثنى : (ما سمعت يحيى حدّث عن صالح بن أبي الأخضر ، وسمعت عبد الرحمن يحدّث عنه)[3].

وقال أبو داود : (كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه)[4].

---

(١) الطبري ،جامع البيان ، ج: ٢١ ص: ٢٢ .

(٢) الطبري ،جامع البيان ، ج: ١٣ ص: ١١٧ .

(٣) العقيلي : الضعفاء الكبير ج: ٢ ص: ١٩٨ ، ترجمة ٧٢٢ .

(٤) سؤالات الآجري ، ص: ٣٢٧ ، رقم ٥١١ .

ويظهر من بعض النقول أنّ سبب ذلك أنّ صالح بن أبي الأخضر كان عنده أحاديث عن الزهري منه ما سمعه ومنه ما قرأ عليه ومنه ما وجده في كتاب ، ولم يكن يفصل هذا من ذاك ، كما اعترف هو بذلك أمام جماعة ، منهم : معاذ بن معاذ ، ويحيى القطان ، وكان قدِمَ عليهم قبل ذلك ، وحدّثهم على أنه سمع منه ، ولذا ذكر يحيى القطان أنه لذلك تركه [١].

ولم يرضه الإمام أحمد لذلك [٢] .

وقال أبو زرعة عنه : (ضعيف الحديث) لأجل ذلك أيضا [٣].

ولذلك أيضا قال الدارقطني فيه: (لا يعتبر به) [٤].

وقال ابن معين : (لا شيء في الزهري) [٥] .

وقال العجلي : (يكتب حديثه ، وليس بالقوي) [٦].

وقال الجوزجاني: (اتُهم في أحاديثه) [٧].

ولعل الجوزجاني يعني أحاديثه عن الزهري التي لم يسمعها منه ، فإنّ أحدا لم يتّهمه بالكذب .

وقال البخاري : (لين) [٨]، وقال أيضا : (ضعيف) [٩].

وقال أبو حاتم : (لين) [١٠].

وقال الترمذي : (يضعف في الحديث ضعفه يحيى القطان وغيره) [١١] .

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ج: ١ ص: ١٧٢ ، رقم ١١١ . وابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٤ ص: ٣٩٤، ترجمة ١٧٢٧ . والعقيلي : الضعفاء الكبير ج: ٢ ص: ١٩٨ ، ترجمة ٧٢٢ .

(٢) علل أحمد بن حنبل ، ص: ٦٨ ، رقم ١٢٣ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٤ ص: ٣٩٤ ، ترجمة ١٧٢٧ .

(٤) سؤالات البرقاني ، ص: ٣٧ ، س ٢٣١ .

(٥) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ، ص: ٤٣ ، رقم ١١ .وأيضا تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٦٢ ، رقم ٢٤٢ .

(٦) العجلي : معرفة الثقات ، ج ١ ، ص ٤٦٣ ، ترجمة ٧٤٥ .

(٧) الجوزجاني : أحوال الرجال ص: ١١٣ ، ترجمة ١٨٢ .

(٨) البخاري : التاريخ الكبير ، ج ٤ ، ص ٢٧٣ ، ترجمة ٢٧٧٨ .

(٩) ابن عدي : الكامل ، ج ٤ ، ص ٦٥ .

(١٠) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٤ ص: ٣٩٤ ، ترجمة ١٧٢٧ .

(١١) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج ٣ ، ص ٣٩٦ .

وقال البزار : (وصالح لين الحديث وقد احتمل حديثه جماعة من أهل العلم ، وحدثوا عنه) [1] .

وقال النسائي : (ضعيف) [2] .

وقال ابن عدي : (وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم) [3].

وذكر ابن حبّان اختلاط حديث الزهري عليه كما سبق بيانه ثم قال حكمه فيه : (إنّ مَن اختلطَ عليه ما سَمِعَ بما لم يسْمَع ، ثم لَم يرع عن نشرها بعد علمه بما اختلط عليه منها حتى نشرها ، وحدّث بها ، وهو لا يتيقّن بسماعها ؛ لبالحري أن لا يحتجّ به في الأخبار ؛ لأنّه في معنى مَن يكذِب وهو شاك ، أو يقول شيئاً وهو يشكُّ في صدقه ، والشاكُّ في صدق ما يقول لا يكون بصادق ، ونسأل الله الستر وترك إسبال الهتك ، إنّه المانُّ به) [4].

وقال الذهبي : (صالح الحديث) [5].

وقال ابن حجر : (ضعيف ، يعتبر به) [6].

الخلاصة :

الظاهر أنّ جميع النقاد ضعفوه ؛ لأنّه حدّثهم عن الزهري بما لم يسمعه كما جاء في كلامهم، واعترف هو لهم بذلك ، وتركه القطان وغيره .

وأمّا ابن مهدي فقد ذكروه فيمن روى عنه ، ووجدت له حديثا واحدا عنه عن غير الزهري ، ولم أقف على غيره ، وهو ما رواه ابن أبي شيبة [7]عن ابن مهدي عن صالح بن أبي الأخضر عن رجل يقال له خالد عن مولاة لهم عن جدتها : (أنّ الحسن والحسين قدما مكة ليلا فطافا ثم خرجا) .

---

(١) مسند البزار ، ج: ٩ ص: ٤٣٢ ، ح٤٠٤٠ .

(٢) النسائي :الضعفاء والمتروكين ، ص: ٥٧ ، ترجمة ٣٠٢ .

(٣) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٤ ص: ٦٥ .

(٤) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ٣٦٩ ، ترجمة ٤٩٠ .

(٥) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج ٣ ، ص ٣٩٥ .

(٦) ابن حجر : التقريب ، ص ٢٧١ ، ترجمة ٢٨٤٤ .

(٧) مصنف ابن أبي شيبة ج: ٣ ص: ٤٢٢ ، ح١٥٥٨٥ .

وروى ابن المبارك عنه عن الزهري ، قال أبو داود : (حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي الْأَخْضَرِ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ عُرْوَةُ فَحَدَّثَنِي أُسَامَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عَهِدَ إِلَيْهِ فَقَالَ أَغِرْ عَلَى أُبْنَى صَبَاحًا وَحَرِّقْ)[1].

وروى ابن عدي أيضا بسنده إلى ابن المبارك عن صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : (مَنْ أُوتِيَ إليه معروفٌ فليكافئ به ، فإنْ ذكَرَه فَقَدْ شَكَرَه ، ومَنْ تَشَبَّع بما لم يَنَلْ فهُو كلابسِ ثَوْبَي زُوْر) ، ثم قال ابن عدي : (معروف بصالح) [2].

٢٩ . صالح بن محمد بن زائدة المدني أبو واقد الليثي الصغير

روى عنه وُهَيْبُ بن خالد .

أقوال النقاد فيه :

وقال عبد الرحمن بن مهدى : (أخبرني وهيب قال : قدم علينا أبو واقد الليثي ـ يعنى صالح بن محمد بن زائدة ـ البصرة ، فسمعته يحدث فلو شئت أن اكتب عنه كم، فتركته)[3].

وقال ابن سعد : (وله أحاديث ، وهو ضعيف) [4].

وقال أحمد : (ما أرى به بأسا) [5] .

وقال ابن معين: (ضعيف وليس حديثه بذاك) [6].

وقال المفضل بن غسان الغلابي : (منكر الحديث) [7] .

---

(١) أبو داود ، سليمان بن الأشعث : السنن ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، (د.ط) ، باب في الحرق في بلاد العدو ، ج: ٣ ص: ٣٨ ، ح ٢٦١٦ . ورواه الطبراني في المعجم الكبير ج: ١ ص: ١٦٥ ، ح ٤٠٠ .

(٢) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٤ ص: ٦٥ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٤ ص: ٤١١ ، ترجمة ١٨١٠. والعقيلي : الضعفاء ، ج: ٢ ص: ٢٠٢ ، ترجمة ٧٢٩ . وابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٤ ص: ٥٨ ، ترجمة ٩١١.

(٤) ابن سعد : الطبقات الكبرى (القسم المتمم) ج: ١ ص: ٣٤٦ .

(٥) العلل ومعرفة الرجال ، ج: ٢ ص: ٤٨٨ ، ترجمة ٣٢١٩ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٤ ص: ٤١١ ، ترجمة ١٨١٠. وتاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ١٨١ ، رقم ٨٠٥ .

(٧) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ٢٣ ، ص ٣٧٣ ، ترجمة ٢٨٢٩ .

وقال ابن المديني : (كان ضعيفا) [1]

وقال أبو حاتم : (ليس بقوي الحديث ، تركه سليمان بن حرب ، وكان صاحب غزو، منكر الحديث) [2] .

ونقل البرذعي عن أبي حاتم وأبي زرعة أنهما قالا فيه: (ضعيف الحديث) [3].

وقال البخاري : (تركه سليمان بن حرب ، منكر الحديث) [4] ، وفي قول آخر: (لا شيء) [5] ، وقال أيضا : (منكر الحديث ، ذاهب ، لا أروي عنه) [6].

وقال العجلي : (يكتب حديثه ، وليس بالقوي) [7] .

وقال يعقوب بن سفيان : (كان سليمان بن حرب سمع من وهيب أحاديث له ، فكنّاه وُهَيْب وجهَّله سليمان ، وكان لا يحدّث عنه بالبصرة ، ولما استقضي على مكة ، والتقى مع المدنيين ، أثنوا عليه ، وعرّفوه حاله ، وقالوا : كان هذا من خيارنا ، ومن زهّادنا ، صاحب غزو وجهاد ، فحدّث عنه بمكة) [8] .

وقال أبو داود : (لم يكن بالقوي في الحديث) [9] .

وقال أبو أحمد الحاكم : (حديثه ليس بالقائم) [10]

وقال النسائي : (ليس بالقوي) [11].

---

(١) سؤالات ابن أبي شيبة ، ص: ٩١ ، س ٨٦ .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٤ ص: ٤١١ ، ترجمة ١٨١٠.

(٣) سؤالات البرذعي ، ص: ٤٤٠ .

(٤) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٤ ص: ٢٩١ ، ترجمة ٢٨٦٢ . والتاريخ الصغير ج: ٢ ص: ١٠٣ ، ترجمة ١٩٥١.

(٥) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ٣٦٧ ، ترجمة ٤٨٨ .

(٦) علل الترمذي الكبير للقاضي ، ص: ٢٣٨ .

(٧) العجلي : معرفة الثقات ج: ١ ص: ٤٦٤ ، ترجمة ٧٥٣ .

(٨) يعقوب الفسوي : المعرفة والتاريخ ، ج ١ ، ص ٢٢٥ .

(٩) المزي : تهذيب الكمال ج: ١٣ ص: ٨٧ ، ترجمة ٢٨٣٥ .

(١٠) ابن حجر :تهذيب التهذيب ج: ٤ ص: ٣٥١ .

(١١) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ٥٧ ، ترجمة ٢٩٧ .

وقال ابن حبان : (كان ممن يقلب الأخبار والأسانيد ولا يعلم ، ويسند المراسيل ولا يفهم، فلما كثر ذلك من حديثه وفحش ، استحق الترك)[1].

وقال ابن عدي : (وبعض أحاديثه مستقيمة ، وبعضها فيه إنكار ، وليس له من الحديث لا القليل ، وهو من الضعفاء الذين يُكتب حديثهم)[2].

وقال الساجي: (منكر الحديث ، فيه ضعف)[3] .

وقال الذهبي : (مقارب الحال)[4] ، وقال أيضا : (صويلح)[5] .

وقال ابن حجر : (ضعيف)[6].

الخلاصة :

مما سبق يتّضح ما يأتي :

أ ـ أنّ أكثر نقاد الحديث على ضعف هذا الراوي ، والظاهر أنهم ضعفوه لنكارة حديثه ، على قلّته .

ب ـ وجاء أنّ بعضهم تركه :فالبخاري أطلق فيه أنه منكر الحديث وهو جرح شديد ، وهو ما فسّرته الرواية الأخرى أنه لا يروي عنه ، بمعنى أنه استحقّ الترك عنده ، ولعلّ البخاري حكم عيه بذلك لأنه أنكر عليه بعض أحاديثه ، فقد ذكر له في تاريخه حديثا والذي جاء في كلامه: (تركه سليمان بن حرب منكر الحديث ، يروي عن سالم عن ابن عمر عن عمر رفعه : "من غلّ فأحرقوا متاعه" ، وقد روى ابن عباس عن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ في الغلول ولم يحرق)[7].

---

(١) ابن حبان : المجروحين ج: ١ ص: ٣٦٧ ، ترجمة ٤٨٨.

(٢) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٤ ص: ٥٩ .

(٣) ابن حجر :تهذيب التهذيب ج: ٤ ص: ٣٥١ .

(٤) الذهبي : ميزان الاعتدال،ج: ٣ ص: ٤١١.

(٥) الذهبي : المغني في الضعفاء ج: ١ ص: ٣٠٥ ، ترجمة ٢٨٤٠ .

(٦) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٢٧٣ ، ترجمة ٢٨٨٥ .

(٧) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٤ ص: ٢٩١ . والتاريخ الصغير ج: ٢ ص: ١٠٣ .

وأما قول أبي حاتم فيه : (منكر الحديث) ، فالذي يظهر أنه لا يترك عنده فهو لم يصرّح بأنه لا يكتب حديثه ، ثم أنّ هناك رواية أخرى أنه قال فيه ضعيف الحديث ، وهو يوافق بهذا من ضعفه .

وأما ترك سليمان بن حرب له فيظهر أنه لم يكن يعرفه ، ثم لما عرف حاله فيما بعد روى عنه كما ذكر يعقوب الفسوي .

وأما ما جاء من أنّ وهيب بن خالد ذكر أنّه رآه ولم يرو عنه ، فالظاهر أنه أول الأمر ، ثم روى عنه فيما بعد ـ والله أعلم ـ كما جاء فيما نقله يعقوب الفسوي ويؤكده وجود أحاديث من طريق وهيب عنه .

جـ ـ وقول الذهبي فيه يعني أنه ممن يستشهد به لا أنه حجة مطلقا .

وبالتالي فالراجح ضعف هذا الراوي ، لا تركه ، والله أعلم

ومن حديث وهيب عنه ما رواه ابن ماجه قال : حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا أبو هشام المخزومي ، حدثنا وهيب ، حدثنا أبو واقد عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي ﷺ قالَ : (تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ فِي ثَمَنِ الْمِجَنِّ) [1] .

وأيضا ما أسنده الحاكم إلى وهيب قال : (حدثنا أبو واقد الليثي قال سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن يحدث عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت : قال رسول الله ﷺ: (اسْتَعِيْذُوا بِاللهِ تَعَالَى مِنَ العَيْنِ ، فَإِنَّ العَيْنَ حَقٌّ) [2].

٣٠ . عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطّاب العدوي المدني :

روى عنه مالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وشعبة ، ويحيى القطّان .

أقوال النقاد فيه :

قال سفيان بن عيينة : (كان بعض الشيوخ يتّقون حديث عاصم بن عبيد الله) [3] .

---

(١) ابن ماجه ، محمد بن يزيد : السنن ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت ، دار الفكر ، (د.ط) ، كتاب الحدود ، باب حد السارق ، ج: ٢ ص: ٨٦٢ ، ح٢٥٨٦ .

(٢) الحاكم :المستدرك ، ج: ٤ ص: ٢٣٩ ، ح٧٤٩٧ . وقال الحاكم : (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة) .

(٣) العلل ومعرفة الرجال ، ج ٣ ، ص ٢١٤ ، رقم ٤٩٢٣ .

وقال الإمام مالك : (عجبت من شعبة هذا الذي ينتقي الرجال وهو يحدّث عن عاصم بن عبيد الله)[1].

وقال شعبة عنه: (لو قلت له : من بنى مسجد النبي ؟ لقال : حدثني فلان عن فلان أنّ النبي ﷺ بناه)[2] .

ويبدو أنّ شعبة استفاد هذا من سفيان بن عيينة ، لأنّ سفيان قال : (أتاني شعبة فسألني عن عاصم بن عبيد الله وذكره ، فقلت له : قلّ ما سألناه إلا قال : حدثني عبد الله بن عامر ، حدثني سالم ، ثم قال سفيان : ما كان أشد انتقاد مالك للرجال) [3].

وقال علي بن المديني : (ذكرنا عند يحيى بن سعيد ضعف عاصم بن عبيد الله ، فقال لي : هو عندي نحو ابن عقيل) [4] .

وقال أيضا : (سمعت عبد الرحمن بن مهدي ينكر حديث عاصم بن عبيد الله أشدّ الإنكار) [5].

وقال ابن معين : (ضعيف) [6].

وقال أحمد : (كان الشيوخ يهابون حديثه) [7] .وقال أيضا : (ليس بذاك)[8].

وقال ابن سعد: (لا يحتجّ به) [9] .

وقال العجلي : (لا بأس به) [10].

---

(١) المزي : تهذيب الكمال ج: ١٣ ص: ٥٠٢ ، ترجمة ٣٠١٤ .

(٢) العقيلي : الضعفاء الكبير ، ج ٣ ، ص ٣٣٣ ، ترجمة ١٣٥٥ .

(٣) العقيلي : الضعفاء الكبير ، ج ٣ ، ص ٣٣٣ ، ترجمة ١٣٥٥ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ١٣ ص: ٥٠٢ ، ترجمة ٣٠١٤ .

(٤) هو : (عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي ، أبو محمد المدني ، أمه زينب بنت علي ، صدوق في حديثه لين ، ويقال تغير بأخرة ، من الرابعة ، مات بعد الأربعين) . تقريب التهذيب ، ص: ٣٢١، ترجمة ٣٥٩٢ .

(٥) ابن عدي : الكامل ، ج ٥ ، ص ٢٢٥ ، ترجمة ١٣٨١ .

(٦) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ، ص: ١٣٧ ، رقم٤٥١ .

(٧) علل أحمد بن حنبل ، ص: ٦٦ ، رقم١١٣ .

(٨) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٦ ، ص ٣٤٧ ، ترجمة ١٩١٧ .

(٩) ابن سعد : الطبقات الكبرى (القسم المتمم) ، ج ١ ، ص ٢٢٥ .

(١٠) العجلي : معرفة الثقات ج: ٢ ص: ٨ ، ترجمة ٨١٢ .

وقال البخاري : (صدوق ، روى عنه مالك بن أنس حديثين مرسلين ، وروى عنه شعبة والثوري)[1].

وقال أبو حاتم : (منكر الحديث ، مضطرب الحديث ، ليس له حديث يعتمد عليه، وما أقربه من ابن عقيل)[2].

وقال أبو زرعة : (منكر الحديث في الأصل ، مضطرب الحديث)[3]. وقال العجلي : (مدني لا بأس به)[4] .

وقال الجوزجاني : (ضعيف الحديث ، غمز ابن عيينة في حفظه)[5].

وقال أبو داود : (لا يكتب حديثه)[6].

وقال النسائي : (... لأنّ مالكاً لا نعلمه روى عن ضعيف مشهور بضعف إلا عاصم بن عبيد الله ، فإنّه روى عنه حديثاً)[7] .

وقال ابن حبان : (وكان سيء الحفظ كثير الوهم فاحش الخطأ فترك من أجل كثرة خطئه)[8] .

وقال يعقوب بن شيبة : (قد حمل الناس عنه وفي أحاديثه ضعف وله أحاديث مناكير)[9].

وقال ابن عدي : (وقد روى عنه سفيان الثوري ، وابن عيينة ، وشعبة ، وغيرهم من ثقات الناس ، وقد احتمله الناس ، وهو مع ضعفه يكتب حديثه)[10].

وقال الدارقطني : (كان سيء الحفظ)[11] ،وقال أيضا: (يترك وهو مغفل)[12].

---

(١) علل الترمذي الكبير ، ص: ٣٩١ .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٦ ، ص ٣٤٧ ، ترجمة ١٩١٧ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٦ ، ص ٣٤٧ ، ترجمة ١٩١٧ .

(٤) العجلي : معرفة الثقات ، ج: ٢ ص: ٨ ، ترجمة٨١٢ .

(٥) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص ١٣٨ ، ترجمة ٢٣٦ .

(٦) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٥ ، ص ٤٢ ، ترجمة ٧٩ .

(٧) سؤالات الحاكم ، ص ٢٨٧ .

(٨) ابن حبان :المجروحين ج: ٢ ص: ١٢٧ ، ترجمة ٧٢٢ .

(٩) المزي : تهذيب الكمال ج: ١٣ ص: ٥٠٥ .

(١٠) ابن عدي : الكامل ، ج ٥ ، ص ٢٢٧ .

(١١) علل الدارقطني ج: ٢ ص: ٢٢ ، س ٩٢ .

(١٢) المزي : تهذيب الكمال ج: ١٣ ص: ٥٠٥ .

وقال ابن حجر : (ضعيف) [1].

الخلاصة :

تبيّن من أقوال الأئمة نقاد الحديث أنّ أكثرهم على ضعفه ، غير ما جاء في كلام العجلي، وذكروه بسوء الحفظ والغفلة ، وظهر أنّ شعبة وابن عيينة والقطان ومالك لم يحمدوه في حفظه، بل إنّ شعبة وسفيان قالا فيه قولا شديداً قد يفهم منه أنه يكذب ، ومع ذلك ثبت أنّهم رووا عنه ، واحتملوه فلم يتركوا حديثه مطلقاً ، ويظهر لي أنّهم أقلوا عنه وانتقوا من حديثه فمالك روى عنه حديثين في غير الموطأ كما سبق ذكره في أسباب الرواية عن الضعفاء ، في مطلب الانتقاء من حديث الضعيف، وأما شعبة وسفيان فرويا عنه أحاديث منها :

قال الترمذي : (حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن جعفر قالوا حدثنا شعبة عن عاصم بن عبيد الله قال سمعت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضيت من نفسك ومالك بنعلين قالت نعم قال فأجازه) . ثم قال الترمذي : (حديث حسن صحيح)[2] .

وروى أبو داود عن سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عاصم بن عبيد الله عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن عمر رضي الله عنه قال : (استأذنت النبي ﷺ في العمرة فأذن لي وقال : لا تنسنا يا أخي من دعائك ، فقال كلمة ما يسرني أنّ لي بها الدنيا . قال شعبة : ثم لقيت عاصما بعدُ بالمدينة فحدثنيه ، وقال : أشركنا يا أخي في دعائك)[3].

ومن حديث ابن عيينة عنه ما رواه ابن أبي شيبة سفيان بن عيينة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر عن أبيه عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (تابعوا بين الحج والعمرة فإن المتابعة بينهما تنفي الفقر والذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد)[4] .

وأما القطان فلم أعثر له عنه على شيء .

---

(١) ابن حجر : التقريب ، ص ٢٨٥ ، ترجمة ٣٠٦٥ .

(٢) سنن الترمذي ، باب ما جاء في مهور النساء ، ج: ٣ ص: ٤٢٠ ،ح ١١١٣ .

(٣) سنن أبي داود ج: ٢ ص: ٨٠ ، ح ١٤٩٨ . ومن حديث شعبة عنه في مصنف ابن أبي شيبة ج: ٢ ص: ٢٥٣ ، ح٨٦٩٦ .وفي مسند ابن الجعد ص: ١٣٥ ، ح ٨٦٨ ، و ص: ١٣٦ ، ح ٨٦٩ ، و أيضا :ح ٨٧٠ .

(٤) سنن ابن ماجه ، باب فضل الحج والعمرة ، ج: ٢ ص: ٩٦٤ ،ح ٢٨٨٧ . وايضا في مصنف عبد الرزاق ج: ٢ ص: ٥٦٧ ، ح ٤٤٨٣

٣١ . عبد الله بن المؤمل بن وهب الله ، المخزومي ، المكي :

روى عنه الإمام الشافعي وابن المبارك .

أقوال النقاد فيه :

قال ابن سعد : (وكان ثقة ، قليل الحديث)[(١)] .

وقال أحمد : (أحاديثه مناكير)[(٢)] . وقال أحمد أيضا : (وليس بذاك)[(٣)].

وروى الدوري عن ابن معين : (صالح الحديث)[(٤)].وقال احمد بن أبي مريم عن ابن معين: (ليس به بأس)[(٥)]. وقال عثمان الدارمي وأبو بكر بن أبي خيثمة ومعاوية بن صالح عن ابن معين : (ضعيف)[(٦)] .

وقال أبو حاتم وأبو زرعة : (ليس بقوي)[(٧)].

وقال أبو داود : (منكر الحديث)[(٨)] .

وقال النسائي: (ضعيف)[(٩)].

وقال ابن حبان : (شيخ من أهل مكة ، يروي عن أبي الزبير ، روى عنه ابن المبارك ، كان قليل الحديث ، منكر الرواية ، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد ؛ لأنه لم يتبين عندنا عدالته فيقبل ما انفرد به ؛ وذاك أنه قليل الحديث ، لم يتهيأ اعتبار حديثه بحديث غيره لقلته فيحكم له بالعدالة أو الجرح)[(١٠)].

---

(١) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج: ٥ ص: ٤٩٤ .

(٢) العلل ومعرفة الرجال ج: ١ ص: ٥٦٧ ، رقم ١٣٦١ .

(٣) كتاب بحر الدم ، ص: ٢٤٨ ، ترجمة ٥٦٠ .

(٤) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٧٣ ، رقم ٢٩٠ .

(٥) المزي : تهذيب الكمال ج: ١٦ ص: ١٩٠ .

(٦) تهذيب الكمال ج: ١٦ ص: ١٨٩ . وتاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ، ص: ١٤١ ، رقم ٤٧٦ .

(٧) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٥ ص: ١٧٥ ، ترجمة٨٢١ .

(٨) المزي : تهذيب الكمال ج: ١٦ ص: ١٩٠ .

(٩) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ٦٢ ، ترجمة ٣٣١ .

(١٠) ابن حبان : المجروحين ج: ٢ ص: ٢٨ .

وفرّق ابن حبان بين هذا الراوي وبين راوٍ آخر له نفس الاسم فقال : (عبد الله بن المؤمل المخزومي ، يروي عن عطاء بن أبي رباح ، وعنه منصور بن سفيان ، وليس هذا بصاحب أبي الزبير الذي روى عنه ابن المبارك) . الثقات ج: ٧ ص: ٢٨ ، ترجمة ٨٨٥٤ .

===

وقال الدارقطني : (ضعيف)[1] .

وقال ابن نمير : (ثقة)[2] .

وقال علي بن الجنيد : (شبه المتروك)[3].

وقال العقيلي : (لا يتابع على كثير من حديثه)[4] .

وقال ابن عدي : (وعامة ما يرويه الضعف عليه بين)[5].

وقال ابن شاهين :(صالح)[6] .

وقال البيهقي : (وليس بقوي)[7] .

وقال أبو عبد الله الحاكم : (هو سيء الحفظ ، ما علمنا له جرحة تسقط عدالته)[8].

و قال الذهبي : (ضعفوه)[9].

و قال ابن حجر :(ضعيف الحديث)[10].

=== وقال المزي : وذكره ابن حبان في كتاب الثقات ، وقال يخطئ) . المزي : تهذيب الكمال ج: ١٦ ص: ١٩٠.

وعقب ابن حجر فذكر أنه لم يجد لفظة : "يخطئ" ، ثم قال : (فهذا ابن حبان إنما وثق هذا لأنه ظنه غيره والحق أنه هو) . تهذيب التهذيب ج: ٦ ص: ٤٢ ، ترجمة ٨٧ .

(١) سنن الدارقطني ، كتاب الطلاق ، ج: ٤ ص: ٥٧ ، ح ١٤٢ .

(٢) ابن حجر : التهذيب ج: ٦ ص: ٤٢ ، ترجمة ٨٧ .

(٣) ابن الجوزي : الضعفاء والمتروكين ، ج: ٢ ص: ١٣٧ ، ترجمة ٢٠٩٧ .

(٤) العقيلي : الضعفاء ج: ٢ ص: ٣٠٢ ، ترجمة ٨٧٩ .

(٥) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٤ ص: ١٣٧ ، ترجمة ٩٧٤ .

(٦) ابن شاهين : تاريخ أسماء الثقات ، ص: ١٣١ ، ترجمة ٦٧٢ .

(٧) سنن البيهقي الكبرى ج: ٥ ص: ١٥٨ ، ح٩٥٠٦ .

(٨) ابن حجر : التهذيب ج: ٦ ص: ٤٢ ، ترجمة ٨٧ .

(٩) الذهبي : الاعتدال في نقد الرجال ج: ٤ ص: ٢٠٧ .

(١٠) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٣٢٥ ، ترجمة ٣٦٤٨ .

الخلاصة :

يستخلص مما سبق أن بعضا من النقاد حكم بثقته ، وحكم الأكثر بضعفه ، وجاء في كلام بعضهم أنه قليل الحديث ، والظاهر أنه مع قلة حديثه ، فإنه لا يتابع على كثير منه كما ذكر العقيلي، وابن عدي المعروف بسبر الروايات خلص إلى ضعف ما يرويه، وذكر أحمد وأبو داود وابن حبان أنه منكر الحديث .

ولذا فإنّ الراجح في هذا الراوي الضعف ، وإن كان في نفسه عدلاً ، والله أعلم .

٣٢ . عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبيد الله بن أبي مليكة التيمي المدني :

روى عنه الإمام الشافعي .

أقوال النقاد فيه :

قال ابن سعد : (له أحاديث ضعيفة) [١].

وقال البخاري : (منكر الحديث) [٢] ، وقال أيضا : (ذاهب الحديث) [٣] .

وقال يحيى بن معين : (ضعيف) [٤].

وقال أحمد بن حنبل : (منكر الحديث) [٥].

وقال أبو حاتم : (ليس بقوي الحديث) [٦].

وقال النسائي : (متروك الحديث) [٧] .

وقال البزار : (لين الحديث) [٨].

---

(١) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج: ٥ ص: ٤٩٥ .

(٢) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٥ ص: ٢٦٠ ، ترجمة ٨٣٩ .

(٣) علل الترمذي الكبير ، ص: ٣٩٤ ، ح ١٣٥ .

(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٥ ص: ٢١٧ ، ترجمة ١٠٢٦ . وابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٤ ص: ٢٩٥ ، ترجمة ١١٢٢ .

(٥) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٤ ص: ٢٩٥ ، ترجمة ١١٢٢ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٥ ص: ٢١٧ ، ترجمة ١٠٢٦ .

(٧) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٤ ص: ٢٩٥ ، ترجمة ١١٢٢ .

(٨) مسند البزار ، ج: ٤ ص: ٦٩ ، ح ١٢٣٥ .

وقال ابن حبان : (منكر الحديث جدا ، ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات ، فلا أدري كثرة الوهم في أخباره منه أو من ابنه ، على أنّ أكثر روايته ومدار حديثه يدور على ابنه ، وابنه فاحش الخطأ ، فمن هنا اشتبه أمره ، ووجب تركه)[1].

وقال ابن عدي : (وهو في جملة من يكتب حديثه)[2]. وقال ابن خراش (ضعيف الحديث ، ليس بشيء)[3].

وقال الساجي : (صدوق ، فيه ضعف يحتمل)[4] .

وقال الذهبي : (ضعيف)[5] .

وقال ابن حجر:(ضعيف)[6] .

الخلاصة :

يستخلص من أقوال الأئمة المحدثين أنّ هذا الراوي ضعيف لا اختلاف في ضعفه، وصرّح بعضهم بأنه منكر الحديث . وذكر ابن حبان ما يفيد بأنّ كثرة الوهم قد تكون منه وقد تكون من ابنه والذي يدور حديثه عليه ، والله أعلم .

٣٣ . عبد الرحمن ابن البيلماني(٧) مولى عمر بن الخطاب ـ ﷺ ـ:

روى عنه زيد بن أسلم .

أقوال النقاد فيه :

قال صالح جزرة : (حديثه منكر)[8].

---

(١) ابن حبان : المجروحين ج: ٢ ص: ٥٢ ، ترجمة ٥٨٩ .

(٢) ابن عدي : الكامل، ج: ٤ ص: ٢٩٥ ، ترجمة ١١٢٢ .

(٣) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٦ ص: ١٣٢ ، ترجمة٢٩٩ .

(٤) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٦ ص: ١٣٢ ، ترجمة٢٩٩ .

(٥)الذهبي : الكاشف ج: ١ ص: ٦٢٢ ، ترجمة ٣١٥١ .

(٦) ابن حجر : تقريب التهذيب ج: ١ ص: ٣٣٧ ، ترجمة ٣٨١٣ .

(٧) قال المزي : (قال أبو حاتم : عبد الرحمن بن أبي زيد ، هو ابن البيلماني . وقال غيره : عبد الرحمن بن أبي عبد الرحمن) .

(٨) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٦ ص: ١٣٥ ، ترجمة ٣٠٥ .

وقال أبو حاتم : (لين)[1] .

وقال ابن حبان في "الثقات": (لا يجب أن يعتبر بشيء من حديثه إذا كان من رواية ابنه ؛ لأنّ ابنه محمد بن عبد الرحمن يضع على أبيه العجائب)[2] .

وقال الدارقطني : (ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله)[3].

وقال الأزدي: (منكر الحديث يروي عن ابن عمر بواطيل)[4].

وقال البيهقي : (ضعيف في الحديث)[5].

وقال ابن حجر : (ضعيف)[6].

الخلاصة :

يظهر من أقوال النقاد أن عبد الرحمن ابن البيلماني ضعيف ، وحديثه منكر ، ويعتبر بحديثه لا إذا كان من رواية ابنه عنه كما بيّن ابن حبان ، وقد روى عنه زيد بن أسلم .

ومما حدث به عنه ، ما رواه الدارقطني من طريق مسلم بن خالد الزنجي عن زيد بن أسلم عن ابن البيلماني عن سرق قال : (كان لرجل مال عليّ، أو قال عليّ دين ، فذهب بي إلى رسول الله ﷺ فلم يصب لي مالا ، فباعني منه أو باعني له)[7] .

وما رواه الحاكم أيضا بإسناده إلى هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن البيلماني قال سمعت عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ يقول : قال رسول الله ﷺ: (مَنْ تَابَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِعَامٍ ، تِيْبَ عليه)[8].

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٥ ص: ٢١٦ ، ترجمة ١٠١٨ .

(٢) ابن حبان : الثقات ج: ٥ ص: ٩١ ، ترجمة ٤٠٠٠ .

(٣) سنن الدارقطني ج: ٣ ص: ١٣٤ .

(٤) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٦ ص: ١٣٥ ، ترجمة ٣٠٥ .

(٥) سنن البيهقي الكبرى ج: ٦ ص: ٥٠ ، ترجمة ١١٠٥٦ .

(٦) ابن حجر : التقريب ، ص ٣٣٧ ، ترجمة ٣٨١٩ .

(٧) الدارقطني : السنن ، ج: ٣ ص: ٦١ ، ح ٢٣٤ .

(٨) الحاكم : المستدرك على الصحيحين ج: ٤ ص: ٢٨٧ ، ح ٧٦٦٤ .

٣٤ . عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقي .

روى عنه ابن المبارك

أقوال النقاد فيه :

قال ابن المديني : (سمعت يحيى يعنى القطان ضعف الإفريقي ، وقال : قد كتبت عنه كتابا بالكوفة)[١] ، (يعني حديثه عن أبي غُطَيْف عن ابن عمر : "من توضّأ على طُهْرٍ كُتِبَتْ له عشرُ حسنات)[٢] .

وقال ابن المديني أيضاً : (كان أصحابنا يضعفونه ، وأنكر أصحابنا أحاديث كان يحدّث بها لا تُعرف)[٣] .

وقال يحيى القطان : (سألت هشام بن عروة عنه ، فقال : دعنا منه ، حديثه حديث مشرقي)[٤].

قال العظيم الآبادي في قوله (إسناد مشرقي): (ما رواه أهل المدينة، وإنما رواه أهل المشرق وهم أهل الكوفة، وكأنه جرح في روايتهم والله أعلم) عدن المعبود (١٤/ ١٤).

وعن إسحاق بن راهويه قال : (سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول : عبد الرحمن بن زياد ثقة)[٥].

وقال ابن مهدي : (ما ينبغي أن يُروى عنه)[٦] .

وذكر الفلاس أنّ القطان وابن مهدي كانا لا يحدثان عنه[٧] ، وكذا نقل محمد بن المثنى عنهما[٨].

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٥ ص: ٢٣٤ ، ترجمة ١١١١ . والخطيب : تاريخ بغداد ج: ١٠ ص: ٢١٦ .

(٢) المزي : تهذيب الكمال ج: ١٧ ص: ١٠٥ .

(٣) سؤالات ابن أبي شيبة ، ص: ١٥٦ ، رقم ٢٢٠ .

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج: ٤ ص: ٢٨٠ .

(٥) ابن عدي : الكامل ، ج: ٤ ص: ٢٨٠ .

(٦) ابن عدي : الكامل ، ج: ٤ ص: ٢٨٠ .

(٧) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٥ ص: ٢٣٤ ، ترجمة ١١١١ . والعقيلي : الضعفاء ، ج: ٢ ص: ٣٣٢ .

(٨) العقيلي : الضعفاء ، ج: ٢ ص: ٣٣٢ ، ترجمة ٩٢٧.

وقال ابن معين : (ضعيف ، ويكتب حديثه ، وإنما أنكر عليه الأحاديث الغرائب التي كان يجيء بها)[1] . وقال أيضا : (ليس به بأس ، وفيه ضعف)[2].وقال مَرّة: (لا يسقط حديثه ، وهو ضعيف)[3] .

وقال أحمد بن حنبل : (ليس بشيء)[4]. وقيل لأحمد : (يروى عن الإفريقي ؟ قال : لا ، هو منكر الحديث)[5] .

وقال الفلاس : (مليح الحديث ، ليس مثل غيره في الضعف)[6].

وقال يعقوب الفسوي : (لا بأس به ، وفي حديثه ضعف)[7] .

وقال أبو داود : (قلت لأحمد بن صالح : يحتج بحديث الإفريقي ؟ قال : نعم ، قلت : صحيح الكتاب ؟ قال : نعم)[8].

وقال البخاري : (في حديثه بعض المناكير)[9].

وقال الجوزجاني : (غير محمود في الحديث ، وكان صادقا خشنا)[10] .

وقال أبو حاتم : (يكتب حديثه ، ولا يحتج به)[11].

وقال أبو زرعة : (ليس بقوي)[12] .

---

(١) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ١٠ ص: ٢١٦ .

(٢) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ٤٢١ ، رقم ٥٠٧٥ .

(٣) العقيلي : الضعفاء ، ج: ٢ ص: ٣٣٢ ، ترجمة ٩٢٧ . وابن عدي : الكامل ، ج: ٤ ص: ٢٧٩ ، ترجمة ١١٠٨.

(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٥ ص: ٢٣٤ ، ترجمة ١١١١ . وابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ، ج: ٤ ص: ٢٨٠ .

(٥) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ١٠ ص: ٢١٦ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٥ ص: ٢٣٤ ، ترجمة ١١١١ .

(٧) الفسوي : المعرفة والتاريخ ، ج٢ ، ص ٢٥٢ .

(٨) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ١٠ ص: ٢١٥ .

(٩) البخاري : الضعفاء الصغير ، ص: ٧٠ ، ترجمة ٢٠٧ .

(١٠) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص: ١٥٣ ، ترجمة ٢٧٠ .

(١١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٥ ص: ٢٣٤ ، ترجمة ١١١١ .

(١٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٥ ص: ٢٣٤ ، ترجمة ١١١١ .

وقال أبو حاتم وأبو زرعة : (أحاديثه التي تنكر عن شيوخ لا نعرفهم وعن أهل بلده ، فيحتمل أن يكون منهم ، ويحتمل أن لا يكون)[1] .

وقال الترمذي : (هو ضعيف عند أهل الحديث ، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره ، قال أحمد : لا أكتب حديث الإفريقي ، قال ـ يعني الترمذي ـ : ورأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره ،ويقول هو مقارب الحديث)[2].

وقال يعقوب بن أبي شيبة : (ضعيف ، وهو ثقة صدوق رجل صالح)[3].

وقال البزار : (ولم يكن بحافظ للحديث)[4].

وقال ابن خراش : (متروك)[5].

وقال النسائي : (ضعيف)[6] .

وقال الساجي : (فيه ضعف ، وكان عبد الله بن وهب يطري الأفريقي ، وكان أحمد بن صالح يقول هو ثقة ، وينكر على من تكلم فيه)[7].

وقال ابن حبان : (كان يروي الموضوعات عن الثقات ، ويأتي عن الاثبات ما ليس من أحاديثهم ، وكان يدلس على محمد بن سعيد بن أبي قيس المصلوب)[8] .

وقال ابن عدي : (وعامة حديثه وما يرويه لا يتابع عليه)[9] .

وقال سحنون[10]عنه : (ثقة)[11].

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٥ ص: ٢٣٤ ، ترجمة ١١١١ .

(٢) سنن الترمذي ، كتاب أبواب الصلاة ، باب ما جاء أن من أذن فهو يقيم ، ج: ١ ص: ٣٨٤ ، ح ١٩٩ .

(٣) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ١٠ ص: ٢١٧ .

(٤) مسند البزار، ج: ٦ ص: ٤٢٢ ، ح٢٤٥١ .

(٥) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ١٠ ص: ٢١٧ .

(٦) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ٦٦ ، ترجمة ٣٦١ .

(٧) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ١٠ ص: ٢١٧ .

(٨) ابن حبان : المجروحين ج: ٢ ص: ٥٠ ، ترجمة ٥٨٦ .

(٩) ابن عدي : الكامل ، ج: ٤ ص: ٢٨٠ .

(١٠) هو : فقيه المغرب أبو سعيد عبدالسلام بن حبيب بن التنوخي الحمصي الأصل ، المغربي ، القيرواني، المالكي ، قاضي القيروان ، وصاحب المدونة ، ويلقب بسحنون . (ت ٢٤٠ هـ) . الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ١٢ ص: ٦٣ .

(١١) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٦ ص: ١٥٩ .

وقال ابن القطان الفاسي: (كان من أهل العلم والزهد بلا خلاف ، وكان من الناس من يوثقه ويربأ به عن حضيض رد الرواية ، ولكن الحق فيه أنه ضعيف بكثرة رواية المنكرات ، وهو أمر يعتري الصالحين كثيراً لقلّة نقدهم للرواة) [1].

وقال ابن حجر : (ضعيف في حفظه) [2].

الخلاصة :

ظهر مما سبق أنّ أكثر النقاد على أنّ الإفريقي ضعيف في حفظه ، لكثرة روايته المنكرات ، واحتملوه ولم يتركوا حديثه ، مع إشادتهم بصلاحه وزهده وعلمه .

وورد عن بعضهم أنه وثقه ومنهم أحمد بن صالح المصري ، وسحنون ، وابن وهب ، ورواية عن يحيى القطان.

أما ما قاله أحمد المصري وسحنون فهو مخالف لما قرره غيره من النقاد ممن وقف على خلاف ذلك مما يتعلّق بحديثه ، فذكر ابن عدي أنّ عامة ما يرويه لا يتابع عليه ، وذكر غيره أنه يأتي بأحاديث غرائب لا يعرفونها عن شيوخ لا يعرفون ، ولذا ضعفوه وذكر أبو زرعة أنه يحتمل أن تكون النكارة منه ويحتمل أن تكون من شيوخه .

وأما رواية توثيق القطان له فقد تفرّد بها إسحاق بن راهويه ، وهو مخالف لما نقله ابن المديني والترمذي عن القطان أنه ضعفه ومخالف لما نقله الفلاس ومحمد بن المثنى أنه لم يحدث عنه، وإن صح ذلك عنه فيحتمل أنه أراد عدالته لا حديثه ، والله أعلم ، وخاصة أنه جاء في أقوال بعض النقاد من أثنى عليه ، وضعفه ، فقد قال فيه يعقوب بن أبي شيبة: (ضعيف ، وهو ثقة صدوق رجل صالح) ، وكذلك ما جاء في كلام الفسوي.

على أنّ الشوكاني قال : (وقال النووي في شرح المهذب : إنه ضعيف باتفاق الحفاظ ، وفيه نظر ؛ فإنه قد وثقه غير واحد منهم زكريا الساجي وأحمد بن صالح المصري وقال يعقوب بن سفيان لا بأس به وقال يحيى بن معين ليس به بأس) [3].

---

(١) ابن القطان الفاسي : بيان الوهم والإيهام ، ج ٣ ، ص ١٤٩ .

(٢) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٣٤٠ ، ترجمة ٣٨٦٢ .

(٣) الشوكاني ،محمد بن علي ، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيّد الأخيار ، بيروت ، دار الجيل ، (د.ط)، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م ، ج: ٢ ص: ٣٤٥ .

فإنْ كان ما قاله النووي فيه نظر فكذلك ما قاله الشوكاني فيه نظر : لأنـه لم يوثّقـه مطلقـا ممن ذكرهم غير أحمد بن صالح ، فالسّاجي لم يوثقه مطلقا ، بل قـال : (فيـه ضعـف) ، ونقـل كلام من أثنى عليه ووثقه .

وكذلك قال الفسوي : (لا بأس به ، وفي حديثه ضعف) .

وابن معين كذلك فهناك روايتين أطلق فيهما ضعفه مع ذكره أنه يكتب حديثـه ، وقـال في الثالثة التي عناها الشوكاني : (ليس به بأس ، وفيه ضعف) ، فكيف أطلق الشوكاني أنه وثّقه !

وأما تقوية البخاري له وقوله فيه : (مقارب الحديث) ، فالذي يظهر أنّه أراد أنه يُعتبر به ولا يترك، وقد أطلق البخاري هذه العبارة في بعض الضعفاء ، فقال في (داود بن يزيد الأودي): (مقارب الحديث) [1]. وداود الأودي ضعيف عند النقاد ، وتركه بعضهم ـ كما سبق في الكلام عليه .

وقاله أيضا في أبي سعد البقال سعيد بن المرزبان الكوفي [2] ، وقاله في زربـي بـن عبـد الله أبو يحيى البصري [3] ، وزربي هذا قال فيه البخاري : (فيه نظر) [4] .

ولذا فإنّ الراجح في هذا الراوي الضعف وهو ما رجّحه ابن حجر في تقريبه ، والله أعلم .

ومن حديث ابن المبارك عنه ما رواه الترمذي عن أحمد بن محمد بن موسى الملقب مردويـه قال أخبرنا ابن المبارك أخبرنا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم أنّ عبد الرحمـن بـن رافـع وبكـر بـن سوادة أخبراه عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : (إِذَا أَحْدَثَ يَعْنِـي الرَّجُـلَ وَقَـدْ جَلَسَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ فَقَدْ جَازَتْ صَلَاتُهُ)[5].

---

(١) علل الترمذي الكبير ،ص: ١٩٩ ، ح٣٥٤ .

(٢) علل الترمذي الكبير ، ص: ٢٢٠ ، ح٣٩٤ .

وقد ضعفه ابن عيينة والفلاس وقال ابن معين : (ليس بشيء) ، وقال أبو حـاتم : (لا يحتـجّ بـه) ، وقـال أبـو زرعة : (لين الحديث) ، وقال ابن حجر : (ضعيف) . ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٤ ص: ٦٢، ترجمـة ٢٦٤ . تقريب التهذيب ، ص: ٢٤١ ، ترجمة ٢٣٨٩ .

(٣) علل الترمذي الكبير ، ص: ٣٠٧ ، ح ٥٧١ .

(٤) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٣ ص: ٤٤٥ ، ترجمة ١٤٨٨ .

(٥) سنن الترمذي كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الرجل يحدث في التشهد ، ج: ٢ ص: ٢٦١ ،ح ٤٠٨ .

وقال الترمذي : (هذا حديث إسناده ليس بذاك القوي ، وقد اضطربوا في إسناده ، وقد ذهب بعض أهل العلـم إلى هذا ... الخ) . معارض للحديث (وتحليلها القلم) وهذا الحديث هناك سياق آخر تقول فيه أن المبـارك ملعـق عبـد الرحمن محدثين به فهذا يدل على أنه رواه من حفظه وهو في الأحاديث التي تفرد برفعها كما قال النووي.

٣٥ . عبد الكريم بن أبي المُخَارِق أبو أمية المعلِّم البصري نزيل مكة [١] .

روى عنه شعبة ، ومالك ، وسفيان بن عيينة .

أقوال النقاد فيه :

قال مَعْمَر بن راشد : (ما رأيت أيوب اغتاب أحدا قطُ ، إلا عبد الكريم يعني : أبا أمية ، فإنه ذكره ، فقال : رحمه الله كان غير ثقة ، لقد سألني عن حديث لعكرمة ، ثم قال : سمعت عكرمة) [٢].

وقال معمر أيضا : (قال لي أيوب :عبد الكريم أبو أمية غير ثقة، قال: فلا تَحمِلنَّ عنه)[٣].

وقال أحمد : (وكان ابن عيينة يَستَضعِفه ، قلتُ له : هو ضعيف ؟ قال : نعم)[٤].

وقال عمرو بن علي : (كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدِّثان عن عبد الكريم المعلِّم) [٥] .

وذكر عمرو بن علي أنه سأل ابن مهدي عن حديث من حديث محمد بن راشد عن عبد الكريم المعلم ، فقال : دعه فلما قام سأله ، فقال له ابن مهدي : (فأين التقوى؟)[٦].

وقال ابن معين : (ليس بشيء) [٧] ، وفي رواية : (ليس حديثه بشيء) [١] ، وقال أيضا: (بصري ضعيف) [٢]. وقال في موضع آخر : (وكل من روى عنه مالك بن أنس فهو ثقة ، إلا عبد الكريم البصري أبو أمية) [٣] .

وقد روى الطيالسي لابن المبارك أحاديث عن الإفريقي وموضعها في : الطيالسي ، سليمان بن داود : مسند الطيالسي ، بيروت ، دار المعرفة ، ص: ٢٩٨ ، ح ٢٢٥١ ، ح ٢٢٥٢ ، ح ٢٢٥٣ .

(١) واسم أبيه قيس وقيل : طارق . وقد شارك الجزري في بعض المشايخ ، فربما التبس به على من لا فهم له. ابن حجر: تقريب التهذيب ، ص: ٣٦١ ، ترجمة ٤١٥٦ .

(٢) رواه مسلم في مقدمة صحيحه ، ص: ٢١ . وأيضا : العقيلي : الضعفاء ج: ٣ ص: ٦٢ ، ترجمة ١٠٢٧. وابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٥٩ ، ترجمة ٣١١ .

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ٢٥٣ ، رقم ٤٢٢٨ . والعقيلي : الضعفاء ، ج: ٣ ص: ٦٣ وابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٥ ص: ٣٣٨ ، ترجمة ١٤٩٦.

(٤) العلل ومعرفة الرجال ج: ١ ص: ٤٠١ ، رقم ٨٢٠ . الكامل ، ج: ٥ ص: ٣٣٩ .

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٥٩ ، ترجمة ٣١١ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٥٩ ، ترجمة ٣١١ .

(٧) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ج: ١ ص: ١٨٦ ، رقم ٦٨١ .

وقال أحمد : (ضعيف)[4] ، وقال أيضا : (نزل مكة ، كان يعلم بها ، ليس هـو بشـيء ، شبه المتروك)[5].

وقال البخاري : (مُقَارب الحديث)[6] .

وقال ابن حجر : (ذكره البخاري في باب التهجّد بالليل عقب حديث سفيان عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس ، قال سفيان : وزاد عبد الكريم أبو أميـة : " ولا حـول ولا قوة إلا بالله " ، قلت : فيعتذر عن البخاري في ذلك بأمرين ، الأول : أنه إنما أخرج له زيـادة في حديث يتعلق بفضائل الأعمال ، والثاني : أنه لم يقصد التخريج له ... الخ)[7] .

وقال أبو حاتم : (ضعيف الحديث)[8] .

وقال أبو زرعة : (لين)[9] .

وقال الجوزجاني : (غير ثقة ، فَرَحِمَ اللهُ مالكاً غـاصَ هنـاك في المثلِ فوقَـعَ علـى خَزَفَـةٍ مُنْكَسِرةٍ ، أظنُّه اغترَّ بكسَائهِ)[10].

وقال الترمذي: (وهو ضعيف عند أهل الحديث، ضعّفه أيـوب السّـختياني، وتكلّـم فيـه)[11].

وقال النسائي : (ولا نعلم مالكاً روى عن أحدٍ يُتْرك حديثـه غـير عبـد الكريـم بـن أبـي المخارق ، أبي أمية البصري ، والله أعلم)[1] .

---

(1) من كلام أبي زكريا في الرجال ، ص: ٨٣ ، رقم ٢٥٢ .

(2) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ١٢٤ ، رقم ٣٤٩٩ .

(3) ابن عدي :الكامل ، ج: ٥ ص: ٣٣٨ ، ترجمة ١٤٩٦ .

(4) العلل ومعرفة الرجال ج: ١ ص: ٤١٢ ، رقم٨٧٣ .

(5) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٥٩ .

(6) علل الترمذي الكبير ، ص: ٣٩٤ ، رقم ١٣٠ .

(7) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٦ ص: ٣٣٦ . وأيضا : فتح الباري باب التهجد بالليل ، ج: ٣ ص: ٥ .

(8) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٥٩ ، ترجمة ٣١١ .

(9) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٥٩ ، ترجمة ٣١١ .

(10) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص: ٩٧ ، ترجمة ١٤٤ .

(11) سنن الترمذي ، باب ما جاء في النهي عن البول قائما ، ج: ١ ص: ١٨ ، ح ١٢.

وقال ابن حبان : (وكان فقيهاً يقول بالإرجاء ، وكان كثيرَ الوهَم ، فاحشَ الخطأ فيما يروي ، فلما كثُر ذلك في روايته ، بَطُلَ الاحتجاج بأخباره) [٢] .

وقال ابن عدي : (والضَّعف بيِّن على كل ما يرويه) [٣] .

وقال الدارقطني : (متروك) [٤].

قال الخليلي : (ضعيف ، روى عنه مالك ، ولا يروي عن ضعيف غيره) [٥] .

وقال ابن عبد البر : (هو ضعيف متروك الحديث) [٦].وفصل أمره فقال : (لقيه مالك بمكة فروى عنه له عنه في الموطأ من مرفوع الأثر حديث واحد فيه ثلاثة أحاديث مرسلة ، تتصل من غير روايته وتستند من وجوه صحاح ،وعبد الكريم هذا ضعيف لا يختلف أهل العلم بالحديث في ضعفه ، إلا أنّ منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة ، ولا يحتج به على حال ومن أجلّ من جرحه واطرحه أبو العالية وأيوب السّختياني تكلم فيه مع ورعه ثم شعبة والقطان وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين ... وكان مؤدب كتاب وكان حسن السّمْت غرَّ مالكاً منه سمتُه ، ولم يكن من أهل بلده فيعرفه ، كما غرّ الشافعي من إبراهيم بن أبي يحيى حذقه ونباهته فروى عنه ، وهو أيضا مجتمع على تجريحه وضعفه ، ولم يخرج مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق حكماً في موطئه ، وإنما ذكر فيه عنه ترغيبا وفضلا) [٧].

وقال البيهقي : (ضعيف) [٨].

وقال الباجي : (وهذا الذي قالوه فيه صحيح لا خلاف فيه بين أهل الحديث ، وإنما أخرج عنه مالك حديثا مقطوعاً ، ولم يعرفه ؛ لأنه لم يكن من أهل بلده ، وإلا فهو أورع من أن يحدث عن مثله) [٩].

---

(١) سؤالات الحاكم ، ص: ٢٨٧ .

(٢) ابن حبان :المجروحين ج: ٢ ص: ١٤٤ ، ترجمة ٧٥٢ .

(٣) ابن عدي : الكامل ، ج: ٥ ص:٣٤٠ .

(٤) سنن الدارقطني ج: ١ ص: ١٦٣ ، ح ١٠ .

(٥) الخليلي : الإرشاد ج: ١ ص: ٢١٤ ، رقم ٤٠ .

(٦) ابن عبد البر :التمهيد ، ج: ١ ص: ١٦١ .

(٧) ابن عبد البر : التمهيد ، ج: ٢٠ ص: ٦٥ .

(٨) سنن البيهقي الكبرى ج: ١ ص: ١٠٢، ح ٤٩٦ .

(٩) الباجي : التعديل والتجريح ج: ٢ ص: ٩١٨ .

وقال ابن الجوزي : (رماه أيوب السّختياني بالكذب)[1] .

وقد ذكر ابن الجوزي في باب النهي عن الخضاب بالسواد في موضوعاته حديثا ثم قال: المتهم به عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية، ثم ذكر كلام الناس فيه انتهى فالظاهر من قوله المتهم به أنه وضعه والله أعلم[2].

وقال ابن حجر: (ضعيف)[3].

الخلاصة :

أولا : اتّضح مما سبق أنّ غالب المحدّثين يضعّفون عبد الكريم أبا أمية ، والظاهر أنّهم ضعفوه لسوء حفظه .

ثانيا : وأما قول ابن الجوزي رماه أيوب السختياني بالكذب ، فالذي جاء في قول أيوب أنّه كان يسمع منه الحديث ثم يسقط من سمع منهم يدّعي سماعه مباشرة ، وهذا كذب لتصريحه بسماع ما لم يسمع ، وقد ذكر الترمذي أنّ أيوب السختياني ضعفه .

وقال النووي : (وقول أيوب في عبد الكريم ـ رحمه الله ـ : "كان غير ثقة ، لقد سألني عن حديث لعكرمة ثم قال سمعت عكرمة" ، هذا القطع بكذبه ، وكونه غير ثقة بمثل هذه القضية قد يستشكل ، من حيث انه يجوز أن يكون سمعه من عكرمة ثم نسيه فسأل عنه ثم ذكره فرواه ، ولكن عرف كذبه بقرائن)[4] .

والمقصود أنّ عبد الكريم ادّعى السّماع ممّن لم يسمع منه كما أخبر أيوب السختياني ، وهو بلديّه ، وأعرف به من غيره .

ثالثا : أما قول البخاري فيه : (مقارب الحديث) . فالظاهر أنّه ممن يحتمل عند البخاري ، ففي تهذيب الكمال : (قال الحافظ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يَرْبُوع الإشبيلي :بين مسلم جَرْحَهُ في صدر كتابه ، وأما البخاري ، فلم يُنبه من أمره على شيء ، فدلّ أنه

---

(١) ابن الجوزي : الضعفاء والمتروكين ، ج: ٢ ص: ١١٤ ، ترجمة ١٩٧٩ .

(٢) الكشف الحثيث ، ص: ١٧٢ ، ترجمة ٤٥٩ .

(٣) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٣٦١ ، ترجمة ٤١٥٦ .

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ج: ١ ص: ١٠٤ .

عنده على الاحتمال ؛ لأنه قد قال في التاريخ: كلُّ مَــن لم أبيِّـن فيـه جُرْحَـةً فـهو علـى الاحتمال ، وإذا قلتُ: فيه نظر فلا يُحتَمَل)[1].

وقال ابن رجب : (وزعم البخاري أنّ عبد الكريم أبا أمية مقارب الحديث ، وهـو عنـد جميع الأئمة مباعد الحديث جداً ، ليس بين حديثه وبين حديث الثّقات قرب البتّة)[2].

رابعا : وأما رواية مالك عنه فقد بيّن ابن عبد البر أنّه خفي عليه ضعفه ، وأنّـه اعتـذر لما تبيّـن أمره بأنّه غرّه كثرة بكائه في المسجد أو نحو هذا ، وسبق بيان ذلك في أسباب الروايـة عـن الضعفاء .

وعلى كلّ حال ذكر ابن عبد البر أن مالكا روى عنه ثلاثة أحاديث في حديث واحـد كمـا سبق نقله ، وذكر أنها صحاح مشهورة جاءت من طرق ثابتة [3] ، فروى مالك عن عبد الكريـم ابن أبي المخارق البصري أنه قال : (مِن كلام النبوة إذا لم تستحي فـاصنع مـا شئت ، ووضـع اليدين إحداهما على الأخـرى في الصـلاة ، يضـع اليمنـى علـى اليسـرى، وتعجيـل الفطـر ، والاستيناء بالسّحور) [4] .

وأيضا روى مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصري عن سعيد بن جبير (أنَّ عبد الله بن عباس رقد ثم استيقظ ، فقال لخادمه : أنظر ما صنع الناس ، وهو يومئذ قد ذهب بصره، فذهب الخادم ثم رجع ، فقال : قد انصرف الناس من الصبح، فقام عبد الله بن عباس فأوتر ثم صلّى الصبح) [5].

وأما رواية ابن عيينة : فكما جاء في أقوال بعض النقاد أن ابن عيينة سمع منه في صغـره ، وكان أولَ من جالسه ، فقد قال سفيان بن عيينة : (أول من جالست من الناس عبد الكريم أبو أمية ، جالسته وأنا ابن خمس عشرة سنة) [6] .

---

(١) المزي : تهذيب الكمال ج: ١٨ ص: ٢٦٤ .

(٢) ابن رجب : شرح علل الترمذي ،ج ٢ ، ص ٨٧٩ .

(٣) ابن عبد البر : التمهيد ، ج: ٢٠ ص: ٦٧ .

(٤) موطأ مالك ، باب وضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة ،ج: ١ ص: ١٥٨ ،ح ١٥ ٣٧٥.

(٥) موطأ مالك باب الوتر بعد الفجر ، ج: ١ ص: ١٢٦ ، ح٤ ٢٧٧ .

(٦) ابن عبد البر : التمهيد ، ج: ٢٠ ص: ٦٦ .

ومن حديث ابن عيينة عنه ، المواضع الآتية سنن الترمذي باب مـا جـاء في تخليـل اللحيـة ، ج: ١ ص: ٤٤ ، ح٢٩ .في مصنـف عبـد الـرزاق ج: ٢ ص: ٦١ ، ح٢٤٩١ ، وج: ٣ ص: ١١٤ ، ح ٤٩٧٧ ، وج: ٣ ص: ٥٤٩ ، ح٦٦٦٢ .

وكان ابن عيينة يضعّفه ، ومع ذلك روى عنه عدّة أحاديث . منها ما أسنده الترمذي إليه عن عبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية عن حسان بن بلال قال : (رأيت عمار بن ياسر توضأ فخلل لحيته فقيل له ، أو قال : فقلت له : أتخلل لحيتك ؟ قال : وما يمنعني ولقد رأيت رسول الله ﷺ يخلل لحيته) [1] .

وأما شعبة فقد تبيّن أنه تكلّم فيه كما ذكر ابن عبد البر والله أعلم ، وذكرَ الخطيبُ أنَّ شعبة روى عنه باسم عبد الكريم المعلّم ، وذكر له حديثاً ، وما وقفت لشعبة على غيره عن عبد الكريم .

قال الخطيب : (أخبرنا أحمد بن عبد الله الأنماطي أخبرنا محمد بن المظفر أخبرنا علي بن إسماعيل البزاز أخبرنا أبو حفص يعني عمرو بن علي حدثنا أبو داود حدثنا شعبة عن عبد الكريم المعلّم عن عطاء قال : (رأيتُ أبا هريرة ﷺ يُكبّر في كلّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ ، وَذَكَرَ أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يفعله) [2].

٣٦ . عبيدة بن مُعَتّب الضبّي أبو عبد الرحيم الكوفي .

روى عنه شعبة .

أقوال النقاد فيه :

قال الفلاس : (كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن ـ يعني ابن مهدي ـ لا يحدّثان عن عبيدة الضبّي) [3] . ومثله قال محمد بن المثنى [4].

ونهى ابن المبارك عن كتابة حديثه وتركه [5] .

---

(١) سنن الترمذي ، باب ما جاء في تخليل اللحية ، ج: ١ ص: ٤٤ ، ح٢٩ .

وأيضا : حديثه عنه في : مصنف عبد الرزاق ج: ٤ ص: ٣٣٤ ، ح ٧٩٧٦ ، وج: ٤ ص: ٤٤٦ ، ح ٨٣٩٤ . وج: ٤ ص: ٤٦١ ، ح ٨٤٦١ . والمعجم الأوسط ج: ٨ ص: ٢٦٣ ، ح ٨٥٨٤ . وغيرها .

(٢) الخطيب : موضح أوهام الجمع والتفريق ، ج: ٢ ص: ٢٧٠ .

(٣) العقيلي : الضعفاء ، ج ٣ ، ص ١٢٩ ، ترجمة ١١١٤ .

(٤) العقيلي : الضعفاء ، ج ٣ ، ص ١٢٩ ، ترجمة ١١١٤ . وابن عدي : الكامل ، ج ٥ ، ص ٣٥٣ ، ترجمة١٥١٢.

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٦ ، ص ٩٤ ، ترجمة ٤٨٧ .والعقيلي : الضعفاء ، ج ٣ ، ص ١٢٩ ، ترجمة ١١١٤ .

وحدّث أبو داود عن شعبة أنّه قال : (أخبرني عبيدة قبل أن يتغيّر) [1].

وقال برهان الدين الحلبي: (الظاهر أنّه أراد بتغيّره الاختلاط ، وقد يريد أنّه ساء حفظه)[2].

وقال ابن سعد : (وكان ضعيفا جدا) [3] .

وقال ابن معين : (ليس بشيء) [4].وقال أيضا: (ليس حديثه بشيء) [5] ، وقال أيضا : (ضعيف) [6] .

وقال الإمام أحمد : (ترك الناس حديث عبيدة الضبي ،وقال : وقال رجل لعبيدة هذا رأي إبراهيم ، قال : لا إنّما قست على رأيه) [7].

وقال الفلاس: (سيء الحفظ متروك الحديث) [8] .

وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث) [9] .

وقال أبو زرعة : (ليس بقوي) [10].

وقال عثمان بن أبي شيبة : (لا بأس به) [11] .

وقال النسائي : (ضعيف ، وكان قد تغيّر) [12] ، وقال أيضا : (ليس بثقة) [13].

---

(١) البخاري : التاريخ الكبير ، ج ٦ ، ص ١٢٧ ، ترجمة ١٩٢٥ . والعقيلي : الضعفاء ، ج ٣ ، ص ١٢٩ ، ترجمة ١١١٤ .

(٢) برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي (ت ٨٤١ هـ) ، الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط ، ص ٦٣، ترجمة ٥٩ ، تحقيق علي الحلبي ، الوكالة العربية ـ الزرقاء .

(٣) ابن سعد : الطبقات ، ج ٦ ، ص ٣٥٥ .

(٤) من كلام أبي زكريا في الرجال (رواية ابن طهمان) ، ص ٦٠ ، ترجمة ١٣٥ .

(٥) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ، ص: ٥٩ ، رقم ٨٣ .

(٦) العقيلي : الضعفاء ، ص ١٢٩ ، ترجمة ١١١٤ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ١٩ ص: ٢٧٥ ، ترجمة ٣٧٦٠ .

(٧) العلل ومعرفة الرجال ، ج ٢ ، ص ٥٤٩ ، رقم ٣٦٠٢ .

(٨) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٦ ، ص ٩٤ ، ترجمة ٤٨٧ .

(٩) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٦ ، ص ٩٤ ، ترجمة ٤٨٧ .

(١٠) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٦ ، ص ٩٤ ، ترجمة ٤٨٧ .

(١١) ابن شاهين : تاريخ أسماء الثقات ، ص ١٦٧ ، ترجمة ٩٨١ .

(١٢) النسائي : الضعفاء ، ص ٧٣ ، ترجمة ٤٠٥ .

(١٣) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٧ ، ص ٨٠ ، ترجمة ١٨٩ .

وقال ابن حبان : (كان ممّن اختلط بآخرة ، حتى جعل يأتي بالأشـياء المقلوبـة عـن أقـوام أئمّة ، ولم يتميّز حديثه القديم من حديثه الجديد فبطل الاحتجاج به) [1].

(1) ابن حبان : المجروحين ، ج ٢ ، ص ١٧٣ ، ص ٧٩٨ .

وقال ابن عدي : (وهو مع ضعفه يكتب حديثه) [1].

وقال ابن حجر : (ضعيف ، واختلط بأخرة) [2] .

الخلاصة :

تبيّن من أقوال الأئمة النقاد أن عبيدة ضعيف عندهم ، وذكر البعض منهم سبب ضعفه ، وهو أنه اختلط بأخره ، والظاهر من كلام ابن حبان أن حديثه القديم لم يتميّز من الجديد ، ولعلّ هذا سبب اطلاق ابن حجر فيه أنه (ضعيف) ، ثم قوله (واختلط بأخرة) ، ويهمّ هنا أنّ شعبة روى عنه قبل أن يختلط كما كان يقول : (أخبرني عبيدة قبل أن يتغيّر) ، فلا إشكال إذن في روايته عنه ، والله أعلم .

٣٧ . عِسْل[3] بن سفيان التَّميميُّ اليَرْبوعيُّ أبو قُرَّة البصريُّ .

روى عنه شعبة ووُهَيْب بن خالد .

أقوال النقاد فيه :

قال ابن سعد : (فيه ضعف) [4] .

وقال ابن معين : (ضعيف) [5].

وقال أحمد : (ليس هو عندي بقوي الحديث) [6] .

وقال البخاري : (فيه نظر) [7] . وقال أيضا : (عنده مناكير) [8] .

وقال أبو حاتم: (منكر الحديث) [9].

---

(١) ابن عدي : الكامل ، ج ٥ ، ص ٣٥٣ ، ترجمة ١٥١٢ .

(٢) ابن حجر : التقريب ، ص ٣٧٩ ، ترجمة ٤٤١٦ .

(٣) عسل : بكسر أوله وسكون المهملة ، وقيل بفتحتين . ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٣٩٠ ، ترجمة ٤٥٧٨ .

(٤) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج: ٧ ص: ٢٥٧ .

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٤٢ ، ترجمة ٢٤٢.

(٦) العلل ومعرفة الرجال ج: ٢ ص: ٣٦٦ ، رقم ٢٦٢٦ .

(٧) البخاري :التاريخ الكبير ج: ٧ ص: ٩٣ ، ترجمة ٤١٦ .

(٨) البخاري :التاريخ الصغير ج: ٢ ص: ٢٢ ، ترجمة ١٦٤٦ .

(٩) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٤٢ ، ترجمة ٢٤٢.

وقال يعقوب بن سفيان : (ليس بمتروك ولا هو حجة)[1] .

وقال العقيلي : (في حديثه وهم)[2].

وذكر ابن حبان في الثقات وقال : (يخطئ ويخالف على قلة روايته)[3] .

وعاد وذكره في المجروحين وقال : (كان قليل الحديث ، كثير التفرد عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات ، على قلة روايته ، ولا يتهيأ الاحتجاج بانفراد من لم يسلك سنن العدول في الروايات ، على قلة روايته ، ودخوله في جملة الثقات إن أدخل فيهم ، وهو ممن استخير الله فيه[4])[5].

وقال ابن عدي : (وهو قليل الحديث ، ومع ضعفه يكتب حديثه)[6].

وقال أبو أحمد الحاكم : (ليس بالمتين عندهم)[7].

وقال الذهبي : (لين)[8].

وقال ابن حجر : (ضعيف)[9] .

---

(١) يعقوب الفسوي : المعرفة ، ج ٣ ، ص ١٦٣ .

(٢) العقيلي : الضعفاء ج: ٣ ص: ٤٢٦ ، ترجمة ١٤٦٧ .

(٣) ابن حبان :الثقات ج: ٧ ص: ٢٩٢ ، ترجمة ١٠١٢٦ .

(٤) إذا قال ابن حبان في كتابه المجروحين : (هو ممن أستخير الله تعالى فيه) ، فمعنى ذلك أنّ الراوي يخطئ ويغرب لكن لم يفحش هذا الراوي ، وهو إلى العدالة أقرب منه إلى الجرح ، ومعنى هذا أنه يستخير الله في إدخاله في كتاب "الثقات" وتحويله من كتابه "المجروحين" . مصطفى بن إسماعيل : شفاء العليل ، ص ٣١٩ .

(٥) ابن حبان : المجروحين ج: ٢ ص: ١٩٥ ، ترجمة٨٣٩ .

(٦) ابن عدي : الكامل ، ج: ٥ ص: ٣٧٤ .

(٧) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٧ ص: ١٧٤ ، ترجمة ٣٧٠ .

(٨) الذهبي : المقتنى في سرد الكنى ، تحقيق محمد صالح ، المدينة المنورة ، مطابع الجامعة الإسلامية ، ١٤٠٨هـ ، ج: ٢ ص: ٢٤ ، ترجمة ٥١٣٣ .

(٩) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٣٩٠ ، ترجمة ٤٥٧٨ .

الخلاصة :

اتفق النقاد على ضعف حديثه ، على قلة حديثه ، والظاهر أنه لا يحتجّ بما تفرّد به ، وإليه أشار يعقوب الفسوي وابن حبان وابن عدي ، والله أعلم .

ومن حديث شعبة عنه ما رواه ابن عدي من طريق شعبة عن عسل بن سفيان عن عطاء : (أن رجلا تزوج امرأة على أن يعلمها شيئا من القرآن فأجاز ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم) . قال ابن عدي : (وهذا الحديث لا أعلم يرويه عن عطاء غير عسل وقد رواه شعبة عن عسل مرسلا ولا أعلم أن أحدا أوصله فقال عن عسل عن عطاء عن أبي هريرة غير إبراهيم بن طهمان)[1] .

ومن حديث وهيب عنه ما رواه العقيلي من طريق وهيب قال :حدثنا عسل بن سفيان عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : (ما طَلَعَ النَّجمُ صباحاً قطُّ وبقومٍ عاهَة إلا خَفَّت عنهم أو رُفِعَت عنهم) .

ثم روى العقيلي الحديث من طريق عبد العزيز بن المختار عن عِسل عن عطاء عن أبي هريرة فذكره ، ثم قال : (لم يرفعه)[2] .

---

(١) ابن عدي : الكامل ، ج: ٥ ص: ٣٧٤ .وذكر حديثين آخرين من رواية شعبة عن عسل في نفس الموضع.

(٢) العقيلي :الضعفاء ، ج: ٣ ص: ٤٢٦ ، ترجمة ١٤٦٧.

٣٨ . علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي البصري[١]:

روى عنه : سفيان بن عيينة ، وشعبة ، وزائدة بن قدامة ، وعبد الله بن عون ، والحسن البصري[٢] .

أقوال النقاد فيه :

قال شعبة : (حدثنا على بن زيد ، وكان رفّاعاً)[٣] يعني أنه يرفع الشيء الذي يوقفه غيره[٤]. وقال معاذ بن معاذ عن شعبة : (حدثنا علي بن زيد قبل أن يختلط)[٥].

وكان وهيب بن خالد يضعفه[٦] .

وكان ابن عيينة أيضا يضعفه[٧].

وقال عمرو بن علي الفلاس : (كان يحيى ـ يعني القطان ـ يتقي الحديث عن علي بن زيد)[٨].

---

(١) (وهو المعروف بعلي بن زيد بن جدعان ، ينسب أبوه إلى جد جده) . تقريب التهذيب ، ص: ٤٠١ ، ترجمة ٤٧٣٤ .

(٢) لم يذكر المزي الحسن ممن روى عن علي بن زيد بن جدعان ، ولم يذكره أيضا البخاري ، ولا ابن أبي حاتم،والذهبي وابن حجر . واعتمدت في ذكره هنا على ما رواه حماد بن زيد عن علي بن زيد بن جدعان أنه قال : (ربما حدث الحسن بالحديث اسمعه منه ، فأقول : يا أبا سعيد ، أتدري من حدثك ؟ فيقول : لا أدري إلا أنه سمعته من ثقة ، فأقول : أنا حدثتك) . ابن عدي: الكامل ،ج: ٥ ص: ١٩٧ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٢٠ ص: ٤٣٤ ، ترجمة ٤٠٧٠ .

قال العلائي : (فهذا الحسن يرسل عن علي بن زيد وهو متكلم فيه كثيرا ، وتوثيقه إيّاه بحسب ظنه) . جامع التحصيل ، ص: ٧٩ .

(٣) العلل ومعرفة الرجال ج: ٣ ص: ٢٢٥ ، ترجمة ٤٩٧٨ .وابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ١٨٦ ، ترجمة ١٠٢١ .

(٤) برهان الدين الحلبي : الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط ، تحقيق علي الحلبي ، الزرقاء ، الوكالة العربية ، ص ٦٣، ترجمة ٦٥ .

(٥) العلل ومعرفة الرجال ج: ٣ ص: ٢٢٥ ، ترجمة ٤٩٧٩ . وابن عدي : الكامل ، ج٥ ، ص ١٩٥ ، ترجمة ١٣٥١ . والمزي : تهذيب الكمال ، ج: ٢٠ ص: ٤٣٩ .

(٦) ابن عدي : الكامل ، ج٥ ، ص ١٩٥ ، ترجمة ١٣٥١ .

(٧) المزي : تهذيب الكمال ، ج: ٢٠ ص: ٤٣٩ . والذهبي : ميزان الاعتدال ، ج ٥ ، ص ١٥٦ .

(٨) العقيلي : الضعفاء ، ج٣ ، ص ٢٣٠ . ابن عدي : الكامل ، ج٥ ، ص ١٩٥ ، ترجمة ١٣٥١ .

وقال الإمام أحمد : (ليس بالقوي ، وقد روى الناس عنه ، وقال مرة ضعيف)[1].

وقال ابن معين في رواية الدارمي عنه: (ليس بذاك القوي) [2]، وقال في رواية الدوري: (ليس بحجة) [3] ، وروى عنه معاوية بن صالح أنه قال فيه : (ضعيف)[4]. (وقال في موضع آخر هو أحب إليّ من ابن عقيل ومن عاصم بن عبيد الله) [5]، ونقل ابن الجنيد عنه أنّه أنكر أن يكون اختلط [6] .

وقال الجوزجاني : (واهي الحديث ، ضعيف ، وفيه مَيْل عن القصد ، لا يحتجّ بحديثه)[7].

وقال العجلي : (يُكتب حديثه وليس بالقوي ، وكان يتشيّع ، وقال مرّة لا بأس به)[8] .

وقال أبو حاتم : (ليس بقوي ، يكتب حديثه ولا يحتج به ، وهو أحبّ إليّ من يزيد بن أبي زياد ، وكان ضريرا ، وكان يتشيّع) [9].

وقال أبو زرعة : (ليس بقوي) [10] .

وقال الدارقطني:(أنا أقف فيه، لا يُتْرَك ، عندي فيه لين)[11]. وقال في سننه: (ضعيف)[12].

(١) بحر الدم ، ص ٣٠٣ ، ترجمة ٧٠٩ .

(٢) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ، ص: ١٤١ ، رقم ٤٧٢ .

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ٣٤١ ، رقم٤٦٩٩ .

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج ٥ ، ص ١٩٦ .

(٥) المزي : تهذيب الكمال ج: ٢٠ ص: ٤٣٤ ، ترجمة ٤٠٧٠ .

(٦) المزي : تهذيب الكمال ج: ٢٠ ص: ٤٣٤ ، ترجمة ٤٠٧٠ .

(٧) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص ١١٤ ، ترجمة ١٨٥ .

(٨) العجلي : معرفة الثقات ج: ٢ ص: ١٥٤ ، ترجمة ١٢٩٨ .

(٩) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٦ ، ص ١٨٦ ، ترجمة ١٠٢١ .

(١٠) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٦ ، ص ١٨٦ ، ترجمة ١٠٢١ .

(١١) سؤالات البرقاني ، ص ٥٢ ، س ٣٦١ .

ولكن العبارة جاءت بلفظ آخر في بعض كتب الجرح والتعديل ،وهو : (لا يزال عندي فيه لين) ، كما في تهذيب الكمال ج: ٢٠ ص: ٤٣٩ . وسير أعلام النبلاء ج: ٥ ص: ٢٠٧ . والكاشف ج: ٢ ص: ٤٠ ، ترجمة ٣٩١٦ . ميزان الإعتدال في نقد الرجال ج: ٥ ص: ١٥٧ . والمغني في الضعفاء ، ج: ٢ ص: ٤٤٧ . وتهذيب التهذيب ج: ٧ ص: ٢٨٤ .

ولا أدري هل التحريف وقع في تهذيب الكمال وتابعة على ذلك الذهبي وابن حجر ، أو وقع من النساخ لسؤالات البرقاني .

(١٢) سنن الدارقطني ج: ١ ص: ٧٧ ، ح١٤ .

وقال ابن حبان : (كان شيخا جليلا ، وكان يهم في الأخبار ويخطىء في الآثار حتى كثر ذلك في أخباره ، وتبين فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير ؛ فاستحق ترك الاحتجاج به)[1].

وقال ابن عدي : (لم أر أحداً من البصريين وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه ، وكان يَغْلي[2] في التشيع في جملة أهل البصرة ، ومع ضعفه يكتب حديثه) .

وقال ابن حزم : (ضعيف)[3].

وقال البيهقي : (لا يحتجّ بحديثه)[4] .

وقال يعقوب بن سفيان : (اختلط في كبره)[5] .

وقال الذهبي : (صويلح الحديث)[6]. وقال أيضا : (أحد الحفاظ ، وليس بالثبت)[7] ، وقال ايضا :(وكان من أوعية العلم على تشيع قليل فيه ، وسوء حفظ يغضه من درجة الإتقان... وله عجائب ومناكير ، لكنه واسع العلم)[8].

وقال ابن حجر: (ضعيف)[9] .

---

(١) ابن حبان : المجروحين ج: ٢ ص: ١٠٣ ، ترجمة ٦٧٣ .

(٢) وقع في نسخة الكامل : (يغالي) ، وجاء في تهذيب الكمال : (يغلي) . قال د. بشار عواد معلّقا على اللفظ : (هذا من لغة ابن عدي ، فالجادة : يغلو ، أما ما وقع في المطبوع من (كامل) ابن عدي (يغالي) فهو مغيّر . تهذيب الكمال ج: ٢٠ ص: ٤٣٩ .

(٣) ابن حزم : المحلى ، ج ٧ ، ص ٢٣٤ .

(٤) سنن البيهقي الكبرى جماع أبواب ما يوجب الغسل ، باب وجوب الغسل بالتقاء الختانين ، ج: ١ ص: ١٦٣ ، ح ٧٤٤ .

(٥) يعقوب الفسوي : المعرفة والتاريخ ، ج ٣ ، ص ٧٣ .

(٦) الذهبي : من تكلّم فيه ، ص ١٤٠ ، ترجمة ٢٥٣ .

(٧) الذهبي : الكاشف ، ج ٢ ، ص ٤٠ ، ترجمة ٣٩١٦ .

(٨) الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٥ ص: ٢٠٧ .

(٩) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٤٠١ ، ترجمة ٤٧٣٤ .

وكذا قال في هدي الساري ، الفصل الثامن ، في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره ، الحديث الثالث والسبعون ، ص: ٣٧٣ .

الخلاصة :

ظهر مما سبق أن بعض المحدثين أطلق ضعفه ، وذكر شعبة وغيره أنه اختلط ، وأنكر ابن معين اختلاطه ، ويعني أنه لم يكن بالحافظ ، وذكر البعض سوء حفظه

والذي يظهر أنه كان فيه سوء حفظ قبل اختلاطه ، واحتمل الناس الرواية عنه لصلاحه وسعة علمه ، على أنَّ الحسن البصري كان يراه ثقة عنده ـ هذا إن ثبت أنه روى عنه ـ ، وكذلك شعبة روى كان عالما بحاله ، وشعبة تكلّم فيه ، وهو أيضا لا يروي عمّن اختلطوا ، وصرّح أنّه روى عنه قبل أن يختلط ، ويكاد يكون قول الذهبي فيه أنسب لحاله ، والله أعلم.

٣٩ . علي بن ظَبْيَان بن هلال العبسي الكوفي :

روى عنه الإمام الشافعي .

أقوال النقاد فيه :

قال ابن معين : (ليس بشيء)[١] .وقال أيضا: (كذاب خبيث ، ليس بثقة)[٢] .

وقال أبو حاتم : (متروك الحديث)[٣].

وكذا قال الأزدي[٤].

وقال أبو زرعة :(واهي الحديث جدا)[٥] .

وقال البخاري : (منكر الحديث)[٦] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[٧].

---

(١) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٢٧٩ ، رقم ١٣٣٩ .

(٢) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ١١ ص: ٤٤٤ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٢٠ ص: ٤٩٨ ، ترجمة ٤٠٩٢.

(٣) أبو حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ١٩١ ، ترجمة ١٠٥٤ .

(٤) ابن الجوزي : الضعفاء والمتروكين ،ج: ٢ ص: ١٩٥ ، ترجمة ٢٣٨٣ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٢٠ ص: ٤٩٨، ترجمة ٤٠٩٢.

(٥) سؤالات البرذعي ، ص: ٤٢٩ .

(٦) المزي : تهذيب الكمال ج: ٢٠ ص: ٤٩٨ ، ترجمة ٤٠٩٢.

(٧) النسائي : الضعفاء والمتروكين للنسائي ، ص: ٧٧ ، ترجمة ٤٣٣ .

وقال ابن حبان : (كان ممن يقلب الأخبار ولا يعلم ، ويخطيء في الآثار ولا يفهم، فلما كثر ذلك في روايته ، سقط الاحتجاج بأخباره)[1].

وقال ابن نمير : (ضعيف الحديث ، يخطيء في حديثه كله)[2].

وقال أبو داود : (ليس بشيء)[3].

وقال الدراقطني : (ضعيف)[4].

وقال أبو علي النيسابوري[5] : (لا بأس به)[6].

وقال الحاكم : (وهو صدوق)[7] .

وقال الساجي : (ضعيف يحدث بمناكير)[8].

وقال ابن عدي: (والضّعف على حديثه بين) .

ولما ذكر ابن عدي حديثه عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رفعه ما بين المشرق والمغرب قبلة ،قال :(هذا لا أعلم يرويه عن محمد غير أبي معشر ، وعلي ، ولعلّ علياً سرقه من أبي معشر ؛ فإنه به أشهر)[9] .

وقال الذهبي : (ضعفوه)[10].

وقال ابن حجر : (ضعيف)[11] .

---

(١) ابن حبان : المجروحين ج: ٢ ص: ١٠٥ ، ترجمة ٦٧٦ .

(٢) ابن حبان : المجروحين ج: ٢ ص: ١٠٥ ، ترجمة ٦٧٦ .

(٣) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ١١ ص: ٤٤٥ . وابن الجوزي : الضعفاء والمتروكين ،ج: ٢ ص: ١٩٥ ، ترجمة ٢٣٨٣.

(٤) ابن الجوزي : الضعفاء والمتروكين ،ج: ٢ ص: ١٩٥ ، ترجمة ٢٣٨٣ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٢٠ ص: ٤٩٨، ترجمة ٤٠٩٢.

(٥) هو : (الحسن بن عيسى بن ماسَرْجِس ، بفتح المهملة وسكون الراء وكسر الجيم بعدها مهملة ، أبو علي النيسابوري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربعين) . ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ١٦٣ ، ترجمة ١٢٧٥ .

(٦) الخطيب :تاريخ بغداد ج: ١١ ص: ٤٤٥ . المزي : تهذيب الكمال ج: ٢٠ ص: ٥٠٠ ، ترجمة ٤٠٩٢.

(٧) المستدرك على الصحيحين ج: ١ ص: ٢٨٧ ، ح ٦٣٤ .

(٨) الخطيب :تاريخ بغداد ج: ١١ ص: ٤٤٥ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٢٠ ص: ٤٩٩ ، ترجمة ٤٠٩٢.

(٩) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٥ ص: ١٨٨ .

(١٠) الذهبي : الكاشف ج: ٢ ص: ٤٢ ، ترجمة ٣٩٣٣ .

(١١) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٤٠٢ ، ترجمة ٤٧٥٦ .

الخلاصة :

الملاحظ مما سبق أن أكثر النقاد على ترك حديثه ، لكثرة خطئه ، وصرح ابن معين بكذبه ، وفي كلام ابن عدي ما يفيد أنه يسرق الحديث .

وأما قول الحاكم وأبو علي فيه فهو مخالف لأكثر النقاد ، وكلام من عرفه أولى ، ولعل الحاكم تبع فيه أبا علي ـ وهو شيخه ـ، والله أعلم .

وأما رواية الشافعي عنه ، فقد تتبعت رواية الشافعي عنه فوجدته روى عنه حديثاً واحداً ـ وقد يكون روى عنه غيره ، والظاهر أنه أقلّ عنه جدّا ، والله أعلم.

قال الشافعي : (أخبرنا علي بن ظبيان عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال : (الْمُدَبَّر مِن الثُّلث) .

وهذا الحديث كان يحدث به علي بن ظبيان مرفوعا ثم حدث به موقوفا ، وهو الأصحّ عند المحدثين .

قال الشافعي : (قال علي بن ظبيان : كنت أخذته مرفوعا ، فقال لي أصحابي : ليس بمرفوع هو موقوف على ابن عمر .

قال الشافعي : والحفاظ الذين يحدثونه يقفونه على ابن عمر ، ولا أعلم من أدركت من المفتين اختلفوا في أنّ الْمُدَبَّر وصيّة من الثُّلث) [1].

وقال أبو جعفر العقيلي في حديث المدبر من الثلث : (لا يعرف إلا به) [2].

وقال ابن عدي بعد أن ذكر له حديثين منهما الحديث المذكور : (وإنما يذكر علي بن ظبيان بهذين الحديثين لما رفعهما ، فأبطل في رفعهما ، والثقات قد أوقفوهما) [3] .

وقال أبو زرعة عن هذا الحديث الذي رفعه علي بن ظبيان : (هذا حديث باطل)، ثم قال المدبر من الثلث قول ابن عمر [4].

---

(١) الشافعي :الأم ج: ٨ ص: ١٨ .

(٢) العقيلي : الضعفاء . ج: ٣ ص: ٢٣٤ ، ترجمة ١٢٣٥.

(٣) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٥ ص: ١٨٨ .

(٤) علل ابن أبي حاتم ج: ٢ ص: ٤٣٢ ، ح ٢٨٠٣ .

ورواه البيهقي وذكر الاختلاف فيه ، ثم ذكر أنَّ الصحيح كما رواه الشافعي [1].

وقال ابن ماجة بعد روايته للحديث : (ليس له أصل) [2] ، أي لرفعه[3] .

٤٠ . عمارة بن جُوَيْن أبو هارون العبدي

روى عنه عبد الله بن عون .

أقوال النقاد فيه :

قال يحيى بن سعيد : (قال شعبة : كنتُ ألقى الركبان أسأل عن أبي هارون العبدي ، فلما قدم أتيته فرأيت عنده كتاباً فيه أشياء منكرة في عليّ ـ رضي الله عنه ـ ، فقلت ما هذا ؟ قال : هذا الكتاب حق) [4].

وقال معلى بن خالد : (قال لي شعبة : لو شئتُ لحدثني أبو هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري بكل شيء لفعل) [5].

وقال يحيى بن معين : (لم يحدث شعبة عن أبي هارون العبدي شيئا) [6] .

وقال بهز بن أسد : (سمعت شعبة يقول : أتيتُ أبا هارون ، فقلت له : أخرج إليَّ ما سمعتَه من أبي سعيد ، فأخرج إليّ كتاباً فإذا فيه : "حدثنا أبو سعيد أن عثمان أدخل حفرته، وإنه لكافر بالله" فدفعت الكتاب في يده وقمت) [7].

وقال يحيى بن سعيد : (ما زال ابن عون يروي عن أبي هارون العبدي حتى مات)[8].

---

(١) سنن البيهقي الكبرى ج: ١٠ ص: ٣١٤ ، ح٢١٣٦٢ .

(٢) سنن ابن ماجه ، كتاب العتق ،باب المدبر ، ج: ٢ ص: ٨٤٠ ، ح١ ٢٥١٤ .

(٣) خلاصة البدر المنير ج: ٢ ص: ٤٦٠ ، ح ٢٩٧٧ .

(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٣٦٣ ، ترجمة ٢٠٠٥ .

(٥) العقيلي : الضعفاء ،ج: ٣ ص: ٣١٣ ، ترجمة ١٣٢٧ . وابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٣٦٣ ، ترجمة ٢٠٠٥ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٣٦٣ ، ترجمة ٢٠٠٥ .

(٧) العقيلي : الضعفاء ،ج: ٣ ص: ٣١٣ ، ترجمة ١٣٢٧ .

(٨) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٣٦٣ ، ترجمة ٢٠٠٥ . وابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٥ ص: ٧٧ ، ترجمة ١٢٥٦ .

وقال محمد بن المثنى : (ما سمعتُ يحيى ولا عبد الرحمن يحدّثان عن سفيان عن أبي هارون العبدي) [1].

وقال حماد بن زيد : (كان أبو هارون العبدي كذاباً ، يروي بالغداة شيئاً وبالعشي شيئاً)[2].

وقال يحيى بن معين : (كان عنده صحيفة يقول: هذه صحيفة الوصي ، وكان عندهم لا يصدق في حديثه) [3] ، وقال أيضا : (ليس بثقة) [4] . وقال أيضا: (ليس بشيء في الحديث ولا في غيره) [5].

وقال ابن سعد : (وكان ضعيفا في الحديث) [6] .

وقال أحمد : (ليس بشيء) [7]

وقال البخاري : (تركه يحيى القطان) [8].

وقال الجوزجاني : (كذاب مفتر) [9] .

وقال أبو حاتم : (ضعيف ، وهو أضعف من بشر بن حرب[10]) [11].

وقال أبو زرعة : (ضعيف الحديث) [12] .

وقال النسائي : (متروك الحديث) [13].

---

(١) العقيلي : الضعفاء ،ج: ٣ ص: ٣١٣ ، ترجمة ١٣٢٧ . وابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٣٦٣ ، ترجمة ٢٠٠٥ .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٣٦٣ ، ترجمة ٢٠٠٥ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٣٦٣ ، ترجمة ٢٠٠٥ .

(٤) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ٢١٧ ، رقم ٤٠٤٤ .

(٥) من كلام أبي زكريا في الرجال (رواية ابن طهمان) ، ص: ٦١ .

(٦) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج: ٧ ص: ٢٤٦ .

(٧) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٣٦٣ ، ترجمة ٢٠٠٥ .

(٨) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٦ ص: ٤٩٩ ، ترجمة ٣١٠٧ .

(٩) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص: ٩٧ ، ترجمة ١٤٢.

(١٠) هو : (بشر بن حرب الأزدي ، أبو عمرو الندبي ، بفتح النون والدال بعدها موحدة ، بصري ، صدوق فيه لين، من الثالثة ، مات بعد العشرين ومائة) . تقريب التهذيب ، ص: ١٢٢ ، ترجمة ٦٨١ .

(١١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٣٦٣ ، ترجمة ٢٠٠٥ .

(١٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٣٦٣ ، ترجمة ٢٠٠٥.

(١٣) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ٨٤ ، ترجمة ٤٧٦ .

وقال الدارقطني : (يتلوّن ، خارجي ، وشيعي [1]، يُعتبر بما يروي عنه الثوري) [2].

وقال ابن حبان : (كان رافضياً يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه ، لا يحلّ كتابة حديثه إلا على جهة التعجّب) [3].

وقال ابن عدي : (له أحاديث صالحة عن أبي سعيد الخدري وغيره ، وقد حدّث عنه عبد الله بن عون بغير حديث ، والحمادان ، وهشيم ، وشريك ، وعبد الوارث ، والثوري ، وغيرهم من ثقات الناس ، وقد حدث أبو هارون عن أبي سعيد بحديث المعراج بطوله ، وقد حدث عنه الثوري بحديث المعراج ولم يذكر عنه شينا من التشيع والغلو فيه ، وقد كتب الناس حديثه)[4].

وقال الذهبي : (متروك) [5].

وقال ابن حجر : (متروك ، ومنهم مَن كذّبه ، شيعي)[6] .

الخلاصة :

يظهر لي أنّ الراجح في أبي هارون العبدي أنه يُترك ، لما نقل عنه من الكذب والطعن في الصحابة .

ويفهم من كلام ابن عدي أنّه مع ضعفه فإنه يكتب حديثه و لا يترك ، لأنّ الثقات رووا عنه ، وأن الثوري لم يذكر عنه التشيع والغلو فيه .

ولكنّ شعبة نقل عنه ما يستوجب ردّ حديثه ، وكلام من عَرَف حجّة على من لم يَعرِف ، وإذا كان الثوري لم ينقل عنه التشيع ، فإنّ غيره نقل ذلك عنه ، على أنّه لا يلزم من ذلك أنْ ينقله الثوري عنه ، والثوري عرف من مذهبه أنّه يروي عن كلّ أحد لمقاصد ذكرها .

---

(١) روي عن علي بن عاصم أنه قال : (كان أبو هارون العبدي خارجيا ثم تحوّل شيعياً) . ابن عدي : الكامل ، ج ٥ ، ص ٧٨ .

(٢) ابن الجوزي : الضعفاء والمتروكين ، ج: ٢ ص: ٢٠٣ .

(٣) ابن حبان : المجروحين ج: ٢ ص: ١٧٧ ، ترجمة ٨٠٨ .

(٤) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٥ ص: ٧٩ .

(٥) الذهبي : الكاشف ج: ٢ ص: ٥٣ ، ترجمة ٤٠٠٣ .

(٦) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٤٠٨ ، ترجمة ٤٨٤٠ .

وأما ما قاله الدارقطني أنّه يعتبر بحديث الثوري عنه فقط ، فلعلّ ذلك لمنزلة الثوري ، ولكن الذي يشكل عليه ـ بالإضافة إلى ما سبق ـ أنّ القطان وابن مهدي أحجما عما رواه الثوري عن أبي هارون العبدي ، وهو يدلّ على عدم رضاهما عن حديثه مطلقا ، فالله أعلم.

وعلى كلّ حال فالكل متفق على ضعفه ، ومع ذلك روى عنه ابن عون حتى مات كما قال يحيى القطان ، ومما يشكل على ذلك أن المعروف عن عبد الله بن عون شدته على أهل البدع وبغضه لهم ، فالله أعلم .

ووقفت على حديث واحد لابن عون عنه رواه ابن عدي فقال : (ثنا الساجي ثنا بندار ثنا معاذ بن معاذ ثنا ابن عون عن أبي هارون العبدي قال: (كنا في جنازة رافع ابن خديج فذكر الحديث) [1] .

٤١ . عِمْرَان بن ظَبْيَان الحنفيُّ الكوفيُّ .

روى عنه سفيان بن عيينة .

أقوال النقاد فيه :

قال البخاري : (فيه نظر) [2].

وقال أبو حاتم : (يكتب حديثه) [3] .

وقال يعقوب بن سفيان : (ثقة من كبراء أهل الكوفة ، يميل إلى التشيّع) [4] . وقال مرة أخرى : (لا بأس به) [5].

وذكره ابن حبان في الثقات [6]. وعاد فذكره في المجروحين فقال : (كان ممّن يخطئ ، لم يفحُش خطؤُه حتى يبطل الاحتجاج به ، ولكن لا يُحتجّ بما انفرد به من الأخبار) [7] .

---

(١) ابن عدي : الكامل ، ج: ٥ ص: ٧٨ .

(٢) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٦ ص: ٤٢٤ ، ترجمة ٢٨٦٢ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٣٠٠ ، ترجمة ١٦٦٣ .

(٤) الفسوي : المعرفة والتاريخ ، ج ٣ ، ص ١٨٦ .

(٥) الفسوي : المعرفة والتاريخ ، ج ٣ ، ص ٢٤٤ .

(٦) ابن حبان : الثقات ج: ٧ ص: ٢٣٩ ، ترجمة ٩٨٦١ .

(٧) ابن حبان : المجروحين ج: ٢ ص: ١٢٤ ، ترجمة ٧١٤ .

وقال الذهبي : (فيه لين) [1].

وقال ابن حجر : (ضعيف ، ورمي بالتشيع) [2].

الخلاصة :

يظهر من عرض أقوال النقاد أنّ غالبهم يضعّف عمران بن ظَبيان ، وظهر من كلام ابن حبان أنّه كثير الخطأ لكنه لم يفحُش ، ولم أقف على من وثّقه غير يعقوب بن سفيان ، فمرة قال : ثقة وأخرى قال : لا بأس به . وكلام من جَرَحَ مُفَسّراً أولى بالتقديم.

ومن حديث سفيان عنه ما رواه البخاري في (الأدب المفرد) فقال : (حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا سفيان عن عمران بن ظبيان عن أبي يحيى حكيم بن سعد قال سمعت علياً يقول : (لا تكونوا عُجلاً مَذاييْعَ بُذراً ، فإنَّ مِنْ ورائِكم بَلاءً مُبْرِحاً مُكلحاً ... الخ)[3].

٤٢ . عمرو بن ثابت وهو ابن أبي المقدام الكوفي (ت ١٧٢ هـ) :

ذكر الإمام أبو داود أنّ إسماعيل بن أبي خالد روى عنه [4] ولم أجد أحداً ذكر ذلك غيره ، حيث قال الآجري [5]: (سألت أبا داود عن عمرو بن ثابت ، فقال : (كان رجل سوء . قال هنّاد : ولم أصلِّ عليه . قال : "لمّا مات النبي ﷺ كَفَرَ النَّاسُ إلا خمسة" ، وجعل أبو داود يذمُّه) .

---

(١) الذهبي : المغني في الضعفاء ج: ٢ ص: ٤٧٨ ، ترجمة ٤٦٠١ .

(٢) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٤٢٩ ، ترجمة ٥١٥٨ .

(٣) البخاري : الأدب المفرد ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت ، دار البشائر الإسلامية ، ط ٣ ، ١٩٨٩ م ، ص: ١٢٠ ، ح٣٢٧ .

(٤) لم أجد حديثا من رواية إسماعيل بن ابي خالد عن عمرو بن ثابت هذا والذي وجدته : ان عمرو بن ثابت هو الذي روى عن إسماعيل بن ابي خالد حيث روى الطبراني فقال : (حدثنا أحمد بن محمد بن علي الخزاعي الأصبهاني أبو العباس ، حدثنا سهل بن محمد العسكري، حدثنا عمرو بن ثابت عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم، سمعت أبا بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ وهو على المنبر يقول : إن رسول الله ﷺ قام في مقامي هذا عام الأول، فقال : ما أعطي أحد بعد اليقين مثل العافية) ثم قال الطبراني : (لم يروه عن إسماعيل إلا عمرو بن ثابت بن أبي المقدام ، تفرد به سهل بن محمد) . الطبراني : المعجم الصغير ، تحقيق محمد شكور ، بيروت ـ عمان ، المكتب الإسلامي ـ دار عمار ، ط١ ، ١٩٨٥م ،ج: ١ ص: ١١٣ ح ١٦٣ .

(٥) الآجري : سؤالات الآجري ، ص ٢١١ ، س ٢٤٢ .

ثم قال الآجري [1]: (قال أبو داود : قد روى إسماعيل بن أبي خالد وسفيان [2] ، عن عمرو بن ثابت وهو المشؤوم [3]، ليس يشبه حديثه أحاديث الشيعة ، وجعل يقول : يعني أن أحاديثه مستقيمة) .

أقوال النقاد فيه :

قال ابن المبارك: (لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت ، فإنه كان يسب السلف) [4] . وقال أيضا: (كان يشتم السلف ، فلذلك تركت حديثه) [5].

وقال عمرو بن علي الفلاس : (سألت عبد الرحمن بن مهدي عن حديث عمرو بن ثابت فأبى أن يحدث عنه) [6] .

وقال ابن سعد : (وليس عمرو عندهم في الحديث بشيء ، ومنهم من لا يكتب حديثه لضعفه ، ورأيه ، وكان متشيّعاً مفرطاً) [7].

وقال ابن معين: (ضعيف) [8] . وقال ايضاً : (ليس بشيء) [9]. وقال مرة : (ليس بثقة ولا مأمون) [10].

وقال العجلي: (شديد التشيع ، غال فيه ، واهي الحديث) [11] .

---

(١) الآجري : سؤالات الآجري ، ص ٢١٣ ، س ٢٤٣ .

(٢) يعني سفيان الثوري .

(٣) هكذا وردت في سؤالات الآجري ، وجاءت في تهذيب الكمال : (المَشُوم) ، ثمّ علّق الدكتور بشار عواد فقال : (هكذا قرأتها ، والمَشُومُ) : هو الذي به شامات ، وقرأها غيري : (المشؤم) ، وما أظنّه أصاب) . تهذيب الكمال ، ج ٥ ، ص ٣٩٧ ، هامش رقم (٣) .

(٤) العقيلي : الضعفاء ، ج: ٣ ص: ٢٦٢ وابن عدي : الكامل ، ج: ٥ ص: ١٢٠، ترجمة ١٢٨٦ .

(٥) العقيلي : الضعفاء ، ج: ٣ ص: ٢٦٢ . وابن عدي : الكامل ، ج: ٥ ص: ١٢٠ ، ترجمة١٢٨٦ . وابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٢٢٣، ترجمة ١٢٣٩ .

(٦) العقيلي : الضعفاء ، ج: ٣ ص: ٢٦٢ . وابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٢٢٣، ترجمة ١٢٣٩ .

(٧) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج: ٦ ص: ٣٨٣ .

(٨) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٣٣٦، ترجمة ١٦٢٤ .

(٩) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ج: ١ ص: ١٥٠، ترجمة ٥٢٠ .

(١٠) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٥٢٢ ، ترجمة ٢٥٥٢ .

(١١) العجلي : معرفة الثقات ج: ٢ ص: ١٧٢ ،ترجمة ١٣٦٩ .

وقال البخاري : (ليس بالقوي عندهم)[1].

وقال ابو حاتم : (ضعيف الحديث ، يكتب حديثُه ، كان رديء الرأي ، شديد التشيع)[2] .

وقال أبو زرعة : (ضعيف الحديث)[3].

وقال أبو داود في سننه [4]: (رافضي ، رجل سوء ، ولكنه كان صدوقا في الحديث) .

وقال النسائي: (متروك الحديث)[5] .

وقال ابن حبان: (كان ممن يروي الموضوعات ، لا يحل ذكره إلا على سبيل الاعتبار)[6].

وقال ابن عدي [7]: (والضّعف على رواياته بيِّن) .

وقال أبو أحمد الحاكم : (حديثه ليس بالمستقيم)[8] .

وقال ابن حجر[9] : (ضعيف ، رمي بالرفض).

الخلاصة :

عمرو بن ثابت هذا ، ضعفه غالب المحدّثين في رأيه وحديثه ، إلا ما كان من أبي داود ، فذكر استقامة حديثه ، فلعلّ أبا داود أراد أنّه كان لا يكذب ، فالله أعلم .

٤٣ . فرقد بن يعقوب السَّبَخي أبو يعقوب البصري (ت ١٣١ هـ) .

ذكره المزي وابن حجر تبعا له في ترجمة شعبة في شيوخه ، ولكنه لم يذكر في ترجمة فرقد أن شعبة روى عنه ، ولم أجد من ذكر أن شعبة روى عنه غير المزي .

أقوال النقاد فيه :

---

(١) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٦ ص: ٣١٩ ، ترجمة ٢٥١٤ .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٢٢٣ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٦ ص: ٢٢٣ .

(٤) سنن أبي داود ،كتاب الطهارة ، باب من قال : إذا أقبلت الحيضة ...، ج ١ ص ٧٦ ، ح٢٨٧.

(٥) النسائي : الضعفاء ، ص: ٨٠ ،ترجمة ٤٥٠ .

(٦) ابن أبي حاتم : المجروحين ج: ٢ ص: ٧٦، ترجمة ٦٢٥ .

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٥ ص: ١٢١ .

(٨) تهذيب التهذيب ج: ٨ ص: ٩ ، ص ١١ .

(٩) تقريب التهذيب ج: ١ ص: ٤١٩، ص ٤٩٩٥ .

قال أيوب السختياني : (ليس صاحب حديث)[1].

وقال القطان : (ما يعجبني الحديث عنه)[2] .

وورد فيه عن ابن معين ثلاثة أقوال : ففي رواية الدارمي عنه ، قال : (ثقـة)[3].وفي روايـة عبد الله بن أحمد عنه : (ليس به بأس)[4]، وفي رواية ابي بكر بن ابي خيثمة : (ليس بذاك)[5].

وقال ابن سعد : (وكان ضعيفا ، منكر الحديث)[6].

وقال أحمد (رجل صالح وحديثه ليس بذاك)[7] .

وقال ابو حاتم : (ليس بقوي في الحديث)[8].

وقال النسائي : (ضعيف)[9] .

وقال ابن حبان : (وكان فيه غفلة ورداءة حفظ ، فكان يهم فيمـا يـروي فـيرفع المراسـيل وهو لا يعلم ، ويسند الموقوف من حيث لا يفهم ، فلما كثر ذلك منه وفحـش مخالفتـه للثقـات بطل الاحتجاج به)[10] .

وقال ابن عدي : (كان يعد من صالحي أهل البصرة وليس هو بكثير الحديث)[11].

وقال ابن شاهين : (له كلام في الزهد والرقائق ، وهو رجل صالح إن شاء الله ، وأمـا في الحديث ونقل علم رسول الله ﷺ فهو شيء آخر ، وليس ممن يدخل حديثه في الصحيح)[12] .

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٧ ، ص ٨١ ، ترجمة ٤٦٤ .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٧ ، ص ٨١ ، ترجمة ٤٦٤ .

(٣) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ، ج ١ ، ص ١٩٠ ، رقم ٦٩٣ .

(٤) العلل ومعرفة الرجال ، ج٣ ، ص ٢٧ ، رقم ٤٠٠٨ .

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٧ ، ص ٨١ ، ترجمة ٤٦٤ .

(٦) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٧ ، ص ٢٤٣ .

(٧) علل أحمد ، ص ٥٦ ، رقم ٧٧ .

(٨) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٧ ، ص ٨١ ، ترجمة ٤٦٤ .

(٩) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص٨٧ ، ترجمة ٤٩٠ .

(١٠) ابن حبان : المجروحين ، ج ٢ ، ص ٢٠٥ ، ترجمة ٨٦٢ .

(١١) ابن عدي : الكامل ، ج ٦ ، ص ٢٧ ، ترجمة ١٥٧٣ .

(١٢) ابن شاهين : ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه ، ص ٨٠ .

وقال الذهبي : (ضعفوه) [1].

وقال ابن حجر : (صدوق عابد ، لكنه لين الحديث ، كثير الخطأ) [2].

الخلاصة :

فرقد السبخي أحد العباد الصالحين ، ولكن لم يكن الحديث من صنعته ، وكان فيه غفلة ، ورداءة حفظ ، ولذا ضعفه أكثر المحدثين.

وأما توثيق ابن معين له فلعله أراد صلاحه ، وخاصة أنّ هناك رواية عنه أنّه ليِّنه، وهي توافق أقوال النقاد فيه .

وتتبعت رواية شعبة عنه فلم أجدها، فالله أعلم ، وحال فرقد تنبئ أنّ شعبة لا يروي عن مثله .

٤٤ . القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني:

روى عنه الشافعي كما قال ابن حبان .

أقوال النقاد فيه :

قال ابن معين : (ليس بشيء) [3].

وقال احمد بن حنبل : (كذاب كان يضع الحديث ، ترك الناس حديثه) [4] ، وقال أيضا : (هو عندي كان يكذب) [5] .

وقال يحيى بن معين : ضعيف ليس بشيء) [6].وقال أيضا : (قاسم العمري كذاب خبيث) [7].

---

(١) الذهبي : الكاشف ، ج ٢ ، ص ١٢٠ ، ترجمة ٤٤٤٧ .

(٢) ابن حجر : التقريب ، ص ٤٤٤ ، ترجمة ٥٣٨٤ .

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ١٩٠ ، رقم ٨٥٧ .

(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ١١١ ، ترجمة ٦٤٣ .

(٥) العلل ومعرفة الرجال ج: ٣ ص: ١٨٦ ، رقم ٤٨٠٣ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ١١١ ، ترجمة ٦٤٣ .

(٧) ابن حبان : المجروحين ج: ٢ ص: ٢١٢ ، ترجمة ٨٧٧ .

وقال أبو حاتم : (متروك الحديث)[1] .

وقال البخاري : (سكتوا عنه)[2] .

وقال أبو زرعة : (ضعيف لا يسوى شيئا ، متروك الحديث ، منكر الحديث)[3].

وقال الجوزجاني : (القاسم ،وعبدالرحمن العمريان : منكرا الحديث جدا ، وكانا شريفين)[4] .

وقال الآجري عن أبي داود: (ما كتبت له حديثا قط ، ولا هممت به)[5].

وقال ابن المديني : (ذاك ضعيف عندنا ، ليس بشيء)[6] .

وقال العجلي : (متروك الحديث)[7].

وقال ابن حبان : (كان رديء الحفظ كثير الوهم ممن يقلب الأسانيد حتى يأتي بالشيء الذي يشبه المعمول)[8].

وقال الدارقطني : (وكان ضعيفا كثير الخطأ)[9] .

وقال يعقوب بن سفيان : (متروك مهجور)[10].

وقال ابن عدي : (وعامة رواياته مما لا يتابع عليه)[11] .

وقال الحاكم : (روى عن عمه وعبد الله بن دينار المناكير)[12] .

وقال البيهقي : (وكان ضعيفا في الحديث)[13].

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ١١١ ، ترجمة ٦٤٣ .

(٢) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٧ ص: ١٧٣ ، ترجمة ٧٨٠ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ١١١ ، ترجمة ٦٤٣ .

(٤) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص: ١٣٣ ، ترجمة ٢٢٤ .

(٥) المزي : تهذيب الكمال ج: ٢٣ ص: ٣٧٨ ، ترجمة ٤٧٩٨ .

(٦) سؤالات ابن أبي شيبة ، ص: ١١٣ ، س ١٢٨ .

(٧) العجلي : معرفة الثقات ج: ٢ ص: ٢١٠ ، ترجمة ١٤٩٦ .

(٨) ابن حبان : المجروحين ج: ٢ ص: ٢١٢ ، ترجمة ٨٧٧ .

(٩) سنن الدارقطني كتاب الطهارة ، باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة ، ج: ١ ص: ٢٦ ، ح ٣٤ .

(١٠) يعقوب الفسوي : المعرفة والتاريخ ، ج ٣ ، ص ٢١٠ .

(١١) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٦ ص: ٣٤ ، ترجمة ١٥٧٧ .

(١٢) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٨ ص: ٢٨٧ ، ترجمة ٥٨٠ .

(١٣) سنن البيهقي الكبرى ج: ١ ص: ٢٦٢ ، ترجمة ١١٦٩ .

وقال الأزدي : (متروك الحديث)[1] .

وقال الذهبي : (تركوه)[2].

وقال ابن حجر : (متروك ، رماه أحمد بالكذب)[3] .

الخلاصة :

تبيّن من أقوال السادة النقاد أنّ هذا الراوي متروك الحديث ورماه الإمام أحمد وغيره بالكذب .

وأما رواية الشافعي عنه ، فقد ذكر ابن حبان في ترجمة القاسم هذا أن الشافعي روى عنه ، ولم يذكر ذلك لا المزي ولا غيره .

ومن حديث الشافعي مما وقفت عليه : قال الشافعي : (أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال : (لما توفي رسول الله ﷺ وجاءت

التعزية سمعوا قائلا يقول : إن في الله عزاء من كل مصيبة ، وخلفا من كل هالك ... الخ الحديث)[4].

ومن حديثه عنه أيضا ، قال الشافعي : (أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : (أن زوج بريرة كان عبدا)[5].

---

(١) ابن الجوزي : الضعفاء والمتروكين ، ج: ٣ ص: ١٤ ، ترجمة ٢٧٤٩ .

(٢) الذهبي : الكاشف ج: ٢ ص: ١٢٨ ، ترجمة ٤٥١٥ .

(٣) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٤٥٠ ، ترجمة ٥٤٦٨ .

(٤) مسند الشافعي ، ص: ٣٦١ .

ورواه البيهقي وقال : (وفي أسانيده ضعف) . سنن البيهقي الكبرى ج: ٤ ص: ٦٠ ، ح٦٨٨٣ . ورواه أيضا الدارقطني في سننه عن أبي بكر النيسابوري عن الربيع بن سليمان عن الشافعي ... الخ ، ثم نقل الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري أنه قال : (هذا حديث غريب) . سنن الدارقطني ،ج: ٣ ص: ٢٩٣، ح ١٧٧ .

(٥) مسند الشافعي ، ص: ٢٦٩ .

٤٥ . **كثير بن إسماعيل أو بن نافع النَّوَّاء [١] أبو إسماعيل التيمي الكوفي .**

روى عنه سفيان بن عيينة .

<u>أقوال النقاد فيه :</u>

قال الجوزجاني : (زائغ) [٢].

وقال العجلي : (لا بأس به) [٣].

وقال أبو حاتم : (ضعيف الحديث ، بابة سعد بن طريف) [٤].

وذكره ابن حبان في الثقات [٥].

وقال النسائي : (ضعيف) [٦].

وقال ابن عدي : (وكان كثير النَّوّاء غالياً في التشيع ، مفرطاً فيه) [٧] .

وروي عن محمد بن بشر العبدي أنه قال : (لم يمت كثير النَّوّاء حتى رجع عن التشيع)[٨] .

---

(١) قيل له النَّوّاء لأنه كان يبيع النَّوى . تكملة الإكمال ج: ١ ص: ٢٨١ ، رقم ٣٦٦ .

(٢) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص: ٥٠ ، ترجمة ٢٧ .

(٣) العجلي : معرفة الثقات ج: ٢ ص: ٢٢٤ ، ترجمة١٥٤٠

(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ١٥٩ ، ترجمة ٨٩٥ .

وسعد بن طريف : قال فيه الجوزجاني : (مذموم) . وقال ابن معين : (لا يحل لأحد أن يروي عنه). وقال الفلاس : (ضعيف الحديث) . وقال البخاري : (ليس بالقوي عندهم) . وقال أبو حاتم : (منكر الحديث ، ضعيف الحديث ، متروك الحديث) . وقال يعقوب الفسوي : وقال الفسوي : (لا يكتب حديثه إلا للمعرفة) .التاريخ الكبير ج: ٤ ص: ٥٩ ، ترجمة ١٩٥٦ .وأحوال الرجال ، ص ٥٨ ، ترجمة ٥١. والجرح والتعديل ج: ٤ ص: ٨٧ ، ترجمة ٣٧٩ . وتهذيب التهذيب ج: ٣ ص: ٤١٠ .

(٥) قال ابن حبان : (كثير بن قاروند أبو إسماعيل النَّوّاء ، من أهل الكوفة ، يروي عن عدي بن ثابت ، وعطية العوفي، روى عنه يوسف بن خالد السَّمتي والكوفيون) . ابن حبان :الثقات ج: ٧ ص: ٣٥٣ ، ترجمة ١٠٤١٠ .

وذكر الخطيب أن كثير النواء هو كثير بن قاروند الذي روى عنه الفضيل بن سليمان النميري ، وهو كثير أبو إسماعيل الذي روى عنه أبو عقيل يحيى بن المتوكل . موضح أوهام الجمع والتفريق ج: ٢ ص: ٣٧٩ .

وفي ترجمة فضيل بن سليمان النميري بصري ، ذكر ابن عدي حديثاً فيه من طريق فضيل عن كثير بن قاروند قال ابن عدي عن كثير هذا : (وهو عزيز الحديث) . ابن عدي : الكامل ، ج: ٦ ص: ١٩ ، ترجمة ١٥٦٥ .

(٦) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ٨٩ ، ترجمة ٥٠٧ .

(٧) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٦ ص: ٦٦ ، ترجمة ١٦٠٢ .

(٨) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٨ ص: ٣٦٧ ، ترجمة ٧٣٧ .

وقال الذهبي : (شيعي جلد ضعفوه ، ومشّاه ابن حبان)[1].

وقال ابن حجر : (ضعيف)[2].

الخلاصة :

تبين أنّ هذا الراوي ضعيف عند الأكثر، وأما العجلي فقد قوّاه ، وذكره ابن حبان في الثقات .

والظاهر عند من ضعّفه أنه بسبب غلوّه في التشيّع وإفراطه فيه ، وروايته أحاديث منكرة ، وخاصة إن ثبت أنه قليل الحديث كما سبق .

وأما رجوعه عن التشيّع إن ثبت فقد كان متأخراً ، والله أعلم ، فلا أثر له في الحكم عليه .

وقال محقق تهذيب الكمال : (كان هذا الرجل بتريا[3] زيدياً ، لذلك ذمّه الشّيعة الإماميّة ذمّاً شديداً بسبب قوله بصحة خلافة أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ)[4].

ومن حديث ابن عيينة عنه ما رواه الحاكم في مستدركه من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي، حثنا سفيان بن عيينة ، حدثنا كثير النّوّاء عن المسّيب بن نَجَبَة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : (كل نبي أعطي سبعة رفقاء ، وأعطيت بضعة عشر ، فقيل لعلي : من هم ؟ فقال : أنا وحمزة وابناي ، ثم ذكرهم) .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه[5].

---

(١) الذهبي : الكاشف ج: ٢ ص: ١٤٣ ، ترجمة ٤٦٢٥ .

(٢) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٤٥٩ ، ترجمة ٥٦٠٥ .

(٣)

(٤) المزي : تهذيب الكمال ، تحقيق وتعليق د. بشار عواد ، ج ٦ ، ص ١٥٠ ، هامش رقم (١) . وأحال الدكتور الفاضل إلى (معجم رجال الحديث للخوئي : ١٤ / ١١٣ ـ ١١٥) .

(٥) الحاكم : المستدرك على الصحيحين ج: ٣ ص: ٢٢٠ ، ح ٤٩٠١ .

وقد فصّل الدارقطني في طرق الحديث والاختلاف فيه ، وذكر أنه حديث يرويه كثير وسالم بن أبي حفصة ، وذكر الاختلاف فيه ، ومنها طريق سفيان عن كثير ، وخلص إلى أنّ المحفوظ هو حديث عبد الله بن مليل عن علي موقوفا . علل الدارقطني ج: ٣ ص: ٢٦٢ ، رقم ٣٩٥ .

٤٦ . **ليث بن أبي سُلَيم[1] بن زُنَيْم القرشي أبو بكر ويقال : أبو بكير الكوفي :**

روى عنه : أيوب السختياني ، وزائدة بن قدامة ، وشعبة بن الحجاج .

أقوال النقاد :

قال أبو معمر القَطيعي : (كان ابن عيينة لا يحمد حفظ ليث بن أبي سليم)[2]

وقال أيضا : (كان ابن عيينة يضعِّف ليث بن أبي سليم)[3] .

وقال شعبة لليث : (أين اجتمع لك هؤلاء الثلاثة : عطاء وطاوس ومجاهد ؟)[4].

وقال عبد الله عن الإمام أحمد : (ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأياً في أحد منه في ليث ومحمد بن إسحاق ، وهمّام ، لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم)[5] .

وقال ابن معين : (ضعيف الحديث إلا أنّه يُكتَب حديثه)[6] . وقال أيضا : (ضعيف الحديث عن طاوس ، فإذا جمع طاوس وغيره فالزيادة ضعيف)[7] .

وقال ابن سعد : (وكان ضعيفاً في الحديث ، يقال : كان يسأل عطاء وطاوساً ومجاهداً عن الشيء فيختلفون فيه فيروي أنّهم اتّفقوا من غير تعمُّد لذلك)[8] .

وقال أحمد : (مضطرب الحديث ، ولكن حدّث عنه الناس)[9] .

وقال البخاري : (صدوق إلا أنّه يغلط)[10] .

وقال العجلي : (جائز الحديث ، وقال مرّة : لا بأس به)[11] .

---

(١) اسم أبيه أيمن ،وقيل أنس وقيل غير ذلك . تقريب التهذيب ، ص: ٤٦٤ ، ترجمة ٥٦٨٥ .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٧ ، ص ١٧٨ .

(٣) العقيلي : الضعفاء ، ج ٤ ، ص ١٥ .

(٤) العقيلي : الضعفاء ، ج ٤ ، ص ١٥ .

(٥) العقيلي : الضعفاء ، ج ٤ ، ص ١٦ .

(٦) العقيلي : الضعفاء ، ج ٤ ، ص ١٦ . وابن عدي : الكامل ، ج ٦ ، ص ٨٨ .

(٧) ابن عدي : الكامل ، ج ٦ ، ص ٨٩ .

(٨) ابن سعد : الطبقات ، ج ٦ ، ص ٤١٧ .

(٩) العلل ومعرفة الرجال ، ج ٢ ، ص ٣٧٩ ، ترجمة ٢٦٩١ .

(١٠) علل الترمذي الكبير ، ص ٣٩٠ .

(١١) العجلي : معرفة الثقات ، ج ٢ ص ٢٣١ ، ترجمة ١٥٦٧ .

وقال الجوزجاني : (يضعّف حديث ، ليس بثبت) [1] .

وقال أبو حاتم : (يُكتَب حديثُه ، وهو ضعيف الحديث) [2] . وقال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي وأبا زرعة يقولان : ليث لا يُشْتَغل به ، هو مضطرب الحديث) [3] .

وقال البزّار : (كان أحد العبّاد ، إلا أنّه أصابه اختلاط ؛ فاضطرب حديثُه ، وإنّما تكلّم فيه أهل العلم بهذا ، وإلا فلا نعلم أحداً ترك حديثه) [4] .

وقال الساجي : (صدوق ، فيه ضعف ، كان سيّئ الحفظ ، كثير الغلط ، كان يحيى القطان بأخرة لا يحدّث عنه) [5] .

وقال ابن حبان : (وكان من العباد ، ولكن اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدّث به ، فكان يقلِب الأسانيد ، ويرفع المراسيل ، ويأتي عن الثّقات بما ليس من حديثهم لكن ذلك كان منه في اختلاطه ، تركه يحيى القطان ، وابن مهدي ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين) [6] .

وقال البرقاني عن الدارقطني : (صاحب سنّة ، يخرّج حديثه ، ثم قال : إنّما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد) [7] .

وقال ابن عدي : (له من الحديث أحاديث صالحة ، وقد روى عنه شعبة والثوري وغيرهما من ثقات الناس ، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه) [8] .

وقال الذهبي : (بعض الأئمة يحسّن لليث ، ولا يبلغ حديثه مرتبة الحسن ، بل عداده في مرتبة الضعيف المقارب ، فيروى في الشواهد والاعتبار ، وفي الرغائب والفضائل ، أما في الواجبات فلا) [9] . وقال أيضا : (فيه ضعف يسير من جهة حفظه) [10]

---

(١) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص ٩١ ، ترجمة ١٣٢ .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٧ ، ص ١٧٨ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٧ ، ص ١٧٨ .

(٤) ابن حجر : التهذيب ، ج ٨ ، ص ٤١٨ .

(٥) ابن حجر : التهذيب ، ج ٨ ، ص ٤١٨ .

(٦) ابن حبان : المجروحين ، ج ٢ ، ص ٢٣١ .

(٧) سؤالات البرقاني ، ص ٥٨ ، ترجمة ٤٢١ .

(٨) ابن عدي : الكامل ، ج ٦ ، ص ٨٩ ، ترجمة ١٦١٧ .

(٩) الذهبي : السير ، ج ٦ ، ص ١٨٤ .

(١٠) الذهبي : الكاشف ، ج ٢ ص ١٥١ ، ترجمة ٤٦٢ .

قال ابن حجر : (صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك)[1] .

الخلاصة :

يتحصّل مما سبق أنّ ليث بن أبي سليم اختلط بأخرة ، فاضطرب حديثه ، وأنّ من تكلّم فيه إنّما كان لاختلاطه ، وهذا ما أفاده البزار وابن حبان والساجي وغيرهم .

ولذا فإنّ رواية شعبة عن ليث تُحمل على أنها قبل الاختلاط؛ لأنّه لا يروي عن المختلطين ، وأما زائدة [2] وأيوب فلم يتبيّن لي إن كان رويا عنه قبل الاختلاط أو بعده، ولكنهما من كبار المحدّثين فيستبعد منهما الرواية عن مختلط والله أعلم .

٤٧ . محمد بن جابر بن سيّار بن طارق الحنفي اليمامي أبو عبد الله :

روى عنه : أيوب السختياني ، وسفيان بن عيينة ، وشعبة بن الحجاج ، وعبد الله بن عون.

أقوال النقاد :

قال الامام احمد : (كان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عن محمد بن جابر ، ثم تركه بعد)[3].

وقال الفلاس : (صدوق كثير الوهم ، متروك الحديث)[4] .

وقال عباس الدوري : (سمعت يحيى يقول :كان محمد بن جابر أعمى ، قلت ليحيى : فإنما حديثه كذا لأنه كان أعمى ؟ قال : لا ، ولكنه عمي واختلط عليه)[5] .

وقال ابن معين أيضاً : (لا يُكتب حديثه ، ليس بثقة)[6] .

وقال أحمد : (لا يحدِّثُ عنه إلا من هو شرٌّ منه)[7] .

---

(١) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٤٦٤ ، ترجمة ٥٦٨٥ .

(٢) رواية زائدة عنه في مسند أحمد ج: ٢ ص: ٣٦٢ ، ح٨٧٢٦ ، وأيضا ج: ٢ ص: ٣٦٥ ، ح ٨٧٥٨ . وسنن البيهقي الكبرى ج: ٤ ص: ٢٢ ، ح ٦٦٤٢ . ومصنف ابن أبي شيبة ج: ١ ص: ١٤ ، ح ٣٦ . وغيرها .

(٣) العلل ومعرفة الرجال ج: ٣ ص: ٦٠، ترجمة ٤١٧٠ . وضعفاء العقيلي ج: ٤ ص: ٤١ ، ترجمة ١٥٨٩ .

(٤) الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٢١٩ ، ترجمة ١٢١٥ .

(٥) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٥٤١ ، رقم٢٦٤٧ و تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ٩١ ، رقم ٣٣٠٣ .

(٦) من كلام أبي زكريا في الرجال ج: ١ ص: ١١٦/ ٣٧٥ .

(٧) العلل ومعرفة الرجال ج: ١ ص: ٣٨٨ ، ترجمة ٧٧٠ .

وقال أيضاً : (كان محمد بن جابر ربما الحَقَ في كتابه ، أو يلحق في كتابه ، يعني الحديث)[1]

وقال العجلي : (ضعيف)[2] .

وقال البخاري : (ليس بالقوي ، يتكلمون فيه)[3].

ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة أنهما قالا : (محمد بن جابر يمامي الأصل ، ومن كتب عنه باليمامة وبمكة فهو صدوق ، إلا أنّ في حديثه تخاليط ، وأما أصوله فهي صحاح)[4]

وقال أبو حاتم : (ذهب كتبه في آخر عمره ، وساء حفظه وكان يُلقَّن ، وكان عبد الرحمن بن مهدى يحدث عنه ثم تركه بعد ، وكان يروي أحاديث مناكير ، وهو معروف بالسماع جيد اللقاء ، رأوا في كتبه لحقاً ، وحديثه عن حماد فيه اضطراب، روى عنه عشرة من الثقات)[5].

وقال النسائي : (ضعيف)[6].

وقال العقيلي بعد ذكر حديثين له : (لا يتابع عليهما ولا على عامة حديثه)[7] .

وقال ابن حبان : (وكان أعمى يلحق في كتبه ما ليس من حديثه ، ويسرق ما ذوكر به فيحدِّث به)[8] .

وقال ابن عدي : (وقد روى عن محمد بن جابر كما ذكرت من الكبار أيوب وابن عون وهشام بن حسان والثوري وشعبة وابن عيينة وغيرهم ممن ذكرتهم ، ولولا أنَّ محمد بن جابر في ذلك المحل لم يرو عنه هؤلاء الذين هو دونهم ، وقد خالف في أحاديث ، ومع ما تكلّم فيه من تكلُّم يُكتب حديثه)[9] .

---

(١) الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٢١٩، ترجمة ١٢١٥ .

(٢) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٩ ص: ٧٨ .

(٣) البخاري : التاريخ الكبير ج: ١ ص: ٥٣ ،ترجمة ١١١ .

(٤)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٢١٩ ، ترجمة ١٢١٥ .

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٢١٩ ، ترجمة ١٢١٥ .

(٦) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ٩٢ ، ترجمة ٥٣٣ .

(٧) العقيلي : الضعفاء ، ج: ٤ ص: ٤١ ، ترجمة ١٥٨٩ .

(٨) ابن حبان : المجروحين ج: ٢ ص: ٢٧٠ ، ترجمة ٩٥٦ .

(٩) ابن عدي : الكامل ، ج: ٦ ص: ١٥٣ .

وقال الدارقطني : (محمد بن جابر ، وأيوب بن جابر أخوان ضعيفان متقاربان ، قيل لـه : يتركان ؟ قال : لا ، يعتبر بهما)[1] .

وقال الذهبي : (وفي الجملة قد روى عن محمد بن جابر أئمة وحفاظ)[2] .

وقال ابن حجر : (صدوق ، ذهبت كتبه فساء حفظه ، وخلّط كثيراً ، وعَمِيَ فصار يُلقَّن، ورجَّحه أبو حاتم على ابن لهيعة)[3] .

الخلاصة :

ومما سبق يظهر أنّ سبب تضعيفه هو ما طرأ عليـه مـن سـوء الحفـظ بسـبب ذهـاب كتبـه واختلاطه ، وما أعقب ذلك مما أصابه من العمى وقبوله التلقين. وهذا كلّه حصل له بأخرة .

ولذا فإنّ رواية الكبار عنه مثل شعبة وابن عيينة وأيوب وابن عون وغيرهم تحمل على مـا قبل الاختلاط ، وجاء أنّ ابن مهدي حدث عنه ، ولكنه لمّا تبين حاله تركه ، والله اعلم .

٤٦ . محمد بن الزبير الحنظليّ البَصريّ :

روى عنه يحيى بن أبي كثير .

<u>**أقوال النقاد :**</u>

قال أبو داود : (قلت لشعبة : مالك لا تحدث عن محمد بن الزبير الحنظلي ؟ قال: مـرّ بـه رجل فافترى عليه ، فقلت : هذا من مِثْلك كبير ، فقال : إنه أغاظني)[4] .

وقال ابن معين: (ضعيف ، لا شيء)[5].

وقال البخاري : (فيه نظر ، منكر الحديث)[6] .

---

(١) سؤالات البرقاني ، ص: ٦٣ ، رقم ٤٦٩ .

(٢) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج: ٦ ص: ٨٧ .

(٣) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٤٧١ ، ترجمة ٥٧٧٧ .

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج: ٦ ص: ٢٠٣ ، ترجمة ١٦٧٧.

(٥) ابن ابي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٢٥٩ ، ترجمة ١٤١٧.

(٦) البخاري : التاريخ الكبير ج: ١ ص: ٨٦ ، ترجمة ٢٣٦ . والعقيلي : الضعفاء ، ج: ٤ ص: ٦٨ ، ترجمة ١٦٢٢ .

وقال ابن أبي حاتم : (ليس بالقوي ، في حديثه إنكار)[1] .

وقال النسائي : (ضعيف)[2] . وقال في موضع آخر : (ليس بثقة)[3] ، وقال أيضا : (ضعيف ، لا يقوم بمثله حجة)[4] .

وقال ابن حبان : (منكر الحديث جدا ، يروي عن الحسن ما لا يتابع عليه ، لا يعجبني الاحتجاج به إذا لم يوافق الثقات)[5] .

وقال ابن عدي : (وحديثه قليل ، والذي يرويه غرائب وإفرادات)[6].

وقال البيهقي : (ليس بالقوي)[7] .

وقال ابن عبد البر : (وهو ضعيف ،في حديثه مناكير ، لا يختلفون في ذلك)[8].

وقال الذهبي : (ضعفوه)[9].

وقال ابن حجر : (متروك)[10] .

وقال أيضا : (ليس بالقوي)[11] .

---

(١) ابن ابي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٢٥٩ ، ترجمة ١٤١٧.

(٢) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ٩٥ ، ترجمة ٥٤٦ .

(٣) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٩ ص: ١٤٧ ، ترجمة ٢٤٧ .

(٤) النسائي: سنن النسائي (المجتبى) ، تحقيق أبو غدة ،حلب ، مكتب المطبوعات ،ط٢ ، ١٩٨٦م ، ج: ٧ ص: ٢٨ ، ح ٣٨٤٢ .

(٥) ابن حبان : المجروحين ج: ٢ ص: ٢٥٩ ، ترجمة ٩٣٦ .

(٦) ابن عدي : الكامل ، ج: ٦ ص: ٢٠٣ ، ترجمة ١٦٧٧.

(٧) سنن البيهقي الكبرى ج: ١٠ ص: ٧٠ ، ح١٩٨٦٠ .

(٨) ابن عبد البر : التمهيد ،ج: ٦ ص: ٩٦ .

(٩) الذهبي : المغني في الضعفاء ج: ٢ ص: ٥٨٠ ، ترجمة ٥٥٠٦ .

(١٠) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٤٧٨ ، ترجمة ٥٨٨٥ .

(١١) ابن حجر : تلخيص الحبير ج: ٤ ص: ١٧٥ .

الخلاصة :

الظاهر أنّ أكثر النقاد على ضعفه وأن سبب ضعفه عندهم هو تفرده بما لا يتابع عليه مع قلة حديثه وغلبة المناكير على حديثه .

وأما قول شعبة فيه فلا يلزم منه ضعفه .

وأما ما قاله البخاري فهو يستدعي تركه عنده لأنه غالبا ما يطلق منكر الحديث ، وفيه نظر، ويعني بهما الجرح الشديد الذي يستدعي ترك حديث الراوي .

وإذا ثبت أنّ هذا الراوي قليل الحديث ، مع غلبة المناكير على حديثه فإنّ هذا يستدعي تركه ، ولذا رجّح فيه ابن حجر أنه متروك ، والله أعلم .

وأما رواية يحيى بن أبي كثير عنه ، فالذي يظهر ـ بعد التتبع ـ أن روايته عنه قليلة أو نادرة، وبالكاد أن وجدت له عنه حديثاً ، وهو: (لا نذر في غضب ، وكفارته كفارة اليمين).

وهو حديث اختلف فيه الرواة عن محمد بن الزبير فقال بعضهم عن أبيه عن عمران وقال بعضهم عن الحسن عن عمران ، وعقب عليه النسائي بقوله : (محمد بن الزبير ضعيف لا يقوم بمثله حجة وقد اختلف عليه هذا الحديث) ، وسرد النسائي طرق الحديث[1] .

وقال البيهقي : (وهذا الحديث مشهور بمحمد بن الزبير الحنظلي واختلف عليه في إسناده ومتنه) ثم سرد البيهقي طرق الحديث[2] .

٤٧ . محمّد بن السّائب بن بِشْر الكَلْبيّ أبو النَّضر الكوفيّ .

روى عنه : سفيان بن عيينة ، وعبد الله بن المبارك ، وشعبة بن الحجاج .

أقوال النقاد فيه :

قال البخاري : (تركه يحيى بن سعيد وابن مهدي . وقال لنا علي : حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان قال : قال لي الكلبي : قال لي أبو صالح : كل شيء حدثتك فهو كذب)[3].

(١) سنن النسائي (المجتبى) ، باب كفارة النذر ، ج: ٧ ص: ٢٨ ، ح ٣٨٤٢ .

(٢) سنن البيهقي الكبرى ج: ١٠ ص: ٧٠ ، ح١٩٨٥٣ .

(٣) البخاري : التاريخ الكبير ج: ١ ص: ١٠١ ، ترجمة ٢٨٣ .

وعن زيد بن حباب قال: (سمعت سفيان الثوري يقول : عجباً لمن يروى عن الكلبي . قال ابن أبي حاتم : فذكرته لأبي ، وقلت له : إنّ الثوري يروي عن الكلبي ! قال : كان لا يقصد الرواية عنه ، ويحكى حكاية تعجبا فيعلّقه من حضره ، ويجعلونه رواية عنه) [1].

وقال الترمذي : (حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن المنذر الباهلي حدثنا يعلى بن عبيد قال لنا سفيان الثوري : اتقوا الكلبي ، فقيل له : فإنك تروي عنه ! قال : أنا أعرف صدقه من كذبه)[2].

وقال الثوري : (قال لنا الكلبي : ما حدّثتَ عنّي عن أبي صالح عن ابن عباس فهو كذب فلا ترووه) [3] .

وعن سفيان عن الكلبي قال : (قال لي أبو صالح : انظر كل شيء رويته عنّي عن ابن عباس فلا ترووه) [4].

وقال يحيى بن آدم حدثنا مفضل بن مغيرة : (إنما كان أبو صالح صاحب الكلبي يعلّم الصبيان ، قال : ويضعّف تفسيره ، قال : كتبٌ أصابها ، وتعجب ممن يروي عنه) [5].

وقال أبو داود : (حدث شعبة عن الكلبي حديثا واحدا ، وسفيان حدث عنه أحاديث[6].

وقال قرّة بن خالد : (كانوا يَرَون أنّ الكلبي يُذَرِّفُ ، قلت للأصمعي : وما التذريف ؟ قال الزيادة)[7] .

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٢٧٠ ، ترجمة ١٤٧٨ .

(٢) علل الترمذي ، ص: ٧٣٩ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٢٧٠ ، ترجمة ١٤٧٨ .

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج: ٢ ص: ٦٩ .

(٥) العقيلي : الضعفاء ،ج: ١ ص: ١٦٥ ، ترجمة ٢٠٧ . وابن عدي : الكامل ، ج: ٢ ص: ٧٠ .

(٦) سؤالات الآجري ، ص: ١٣٦ ،رقم٨٩ .

(٧) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص: ٥٤ ، ترجمة٣٧ . هكذا ذكره الجوزجاني بـ (الذال) .

وجاء في الكامل والجرح والتعديل وتهذيب الكمال بـ (الزاي) . ابن عدي : الكامل ، ج: ٦ ص: ١١٥ . وابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٢٧٠ ، ترجمة ١٤٧٨ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٢٥ ص: ٢٥١ .

قال ابن منظور : (ذَرَّفَ على الخمسين وغيرها من العدد : زاد عليها. وفي حديث عليّ ـ عليه السلام ـ: "قد ذَرَّفْتُ على السِّتين"، وفي رواية: "على الخَمْسين"، أي زدتُ عليها. يقال : ذَرَّفَ ، وزَرَّفَ . لسان العرب ، مادة ذرف ، ج: ٩ ص: ١٠٩ .

وقال ابن الأثير : (وفي حيدث قرّة بن خالد : "كان الكلبيُّ يُزَرِّف في الحديث"، أي : يَزيد فيه ، مثل يُزلِّف) . النهاية في غريب الحديث ج: ٢ ص: ٣٠١ .

وقال محمد بن المثنى : (كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عن رجل عن الكلبي)[1] .

وقال الأعمش : (اتق هذه السَّبَئيّة ؛ فإني أدركت الناس وإنما يسمونهم الكذابين)[2].

وقال زائدة: (فقد كنت اختلف إليه أقرأ عليه القرآن ، فسمعته يوما وهو يقول: مرضت، فنسيت ما كنت أحفظ ، فأتيت آل محمد فتفلوا في فيّ ، فحفظت ما كنت نسيت ، قال: فقلت: لا والله لا أروي عنك بعدها شيئا أبدا ، فتركته)[3] .

وقال يحيى بن معين : (ليس بشيء)[4] . وقال أيضا : (ضعيف)[5].

وقال احمد بن هارون : (سألت أحمد بن حنبل عن تفسير الكلبي ، فقال : كذب ، قلت: يحل النظر فيه ؟ قال : لا)[6].

وقال حماد بن سلمة : (حدثنا الكلبي وكان والله غير ثقة)[7].

قال أبو حاتم : (الناس مجتمعون على ترك حديثه لا يشتغل به هو ذاهب الحديث)[8] .

وقال الجوزجاني : (كذاب ساقط)[9].

وقال الآجرّي : (سألت أبا داود عن جويبر والكلبي فقدم جويبراً ، وقال : جويبر على ضَعْفه والكلبي متهم)[10].

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٢٧٠ ، ترجمة ١٤٧٨ .

(٢) ابن عدي : الكامل ، ج: ٦ ص: ١١٦ .

قال ابن حبان : (وكان الكلبي سبئيا من أصحاب عبد الله بن سبأ ، من أولئك الذين يقولون : إنّ علياً لم يمت ، وإنه راجع إلى الدنيا قبل قيام الساعة ، فيملؤها عدلا كما ملئت جورا ، وإن رأوا سحابة قالوا : أمير المؤمنين فيها) . ابن حبان : المجروحين ج: ٢ ص: ٢٥٣ ، ترجمة ٩٣٠ .

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج:٣ ص: ٢٨٠ ، ترجمة ١٣٤٦ .والعقيلي: الضعفاء ج: ٤ ص: ٧٦، ترجمة ١٦٣٢.

(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٢٧٠ ، ترجمة ١٤٧٨ .

(٥) العقيلي : الضعفاء ،ج: ٤ ص: ٧٨ .

(٦) ابن حبان : المجروحين ج: ٢ ص: ٢٥٤ .

(٧) ابن حبان : المجروحين ج: ٢ ص: ٢٥٥ .

(٨) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٢٧٠ ، ترجمة ١٤٧٨ .

(٩) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص: ٥٤ ، ترجمة٣٧ .

(١٠) سؤالات أبي عبيد الآجري ، ص: ٢٠٤ ، رقم ٢٢٧ .

وقال الترمذي : (وقد تركه أهل الحديث وهو صاحب التفسير)[1] .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[2] .

وقال ابن حبان : (مذهبه في الدين ، ووضوح الكذب فيه ، أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه ، يروي عن أبي صالح عن ابن عباس التفسير ، وأبو صالح لم يرَ ابن عباس ولا سمع منه شيئا ، ولا سمع الكلبي من أبي صالح إلا الحرف بعد الحرف ، فجعل لما احتيج إليه تخرج له الأرض أفلاذ كبدها ، لا يحل ذكره في الكتب فكيف الاحتجاج به)[3].

وقال ابن عدي : (وللكلبي غير ما ذكرت من الحديث أحاديث صالحة ، وخاصة عن أبي صالح ، وهو رجل معروف بالتفسير ، وليس لأحد تفسير أطول ولا أشبع منه، وبعده مقاتل بن سليمان ، إلا أنّ الكلبي يفضّل على مقاتل ؛ لما قيل في مقاتل من المذاهب الرديئة .

وحدّث عن الكلبي : الثوري وشعبة ، وإن كانا حدثا عنه بالشيء اليسير غير المُسند ، وحدّث عن الكلبي ابن عيينة ، وحماد بن سلمة ، وإسماعيل بن عياش ، وهشيم ، وغيرهم من ثقات الناس، ورضوه بالتفسير ، وأما في الحديث فخاصة إذا روى عن أبي صالح عن ابن عباس ففيه: (أحاديثه مناكير ، ولشهرته فيما بين الضعفاء يكتب حديثه)[4] .

وقال أبو عبد الله الحاكم : (أحاديثه عن أبي صالح موضوعة)[5] .

وقال السّاجي : (متروك الحديث ، وكان ضعيفاً جدا لفرطه في التشيّع ، وقد اتفق ثقات أهل النقل على ذمه ، وترك الرواية عنه في الأحكام والفروع)[6] .

وقال الذهبي : (شيعي ، متروك الحديث)[7] .

وقال ابن حجر : (متّهم بالكذب ، ورمي بالرفض)[8] .

---

(١) سنن الترمذي ج: ٥ ص: ٢٥٨ ، ح٣٠٥٩ .

(٢) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ٩٠ ، ترجمة ٥١٤ .

(٣) ابن حبان : المجروحين ج: ٢ ص: ٢٥٥ .

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج: ٦ ص: ١١٩ .

(٥) الحاكم : المدخل إلى الصحيح ، ص: ١٩٥ .

(٦) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٩ ص: ١٥٨ .

(٧) الذهبي : سير أعلام النبلاء ج: ٦ ص: ٢٤٨ .

(٨) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٤٧٩ ، ترجمة ٥٩٠١ .

الخلاصة :

مما سبق يتبيّن ما يأتي :

أ ـ أكثر المحدثين اتّهموا الكلبي بالكذب ، والزيادة في التفسير الذي رواه عن أبي صالح : باذام[1] .

ومن جهة أخرى تجد بعض النقول عن الكلبي أنه ذكر أن أبا صالح أقرّ بأنّ ما حدثه به كذب ، وأخبر الكلبي سفيان الثوريَّ بذلك ونهاه عن التحديث به .

وذكر أبو حاتم أنّ الثوري كان يحدّث عنه تعجّبا .

ولكن يشكل على ما سبق ما يأتي :

أولا : أنّ الترمذي أسند إلى الثوري أنه كان يروي عن الكلبي ولما سئل عن ذلك ذكر أنه يميّز صدقه من كذبه .

ثانيا : أنّ شعبة وسفيان بن عيينة وغيرهما رووا عن الكلبي ، فكيف رووا عنه مع ما اتُّهم به.

أما ما ذكر عن الثوري أنه يحدث عنه لأنه أعرف بصدقه من كذبه فيعارضه ما نقل من تعجّب الثوري ممّن يروي عنه ، وما ذكره أبو حاتم الرازي أن الثوري يحكي عنه تعجّبا .

فإما أن تكون الحكاية التي رواها الترمذي مشكوكاً فيها ؛ لأنّ الترمذي رواها عن شيخه إبراهيم بن عبد الله بن المنذر الصنعاني ، وشيخه هذا لم يذكر فيه جرح ولا تعديل ، وقال عنه ابن حجر : (مستور)[2].

وإما أن يوجّه كلام الثوري على الحديث دون التفسير ؛ فقد ذكر ابن عدي ـ كما سبق ـ أن الثوري وشعبة حدثا عنه بالشيء اليسير غير المسند ، وذكر أنّ ابن عيينة وحماد بن سلمة وجماعة ذكرهم رضوه في التفسير دون الحديث وخاصة ما رواه عن أبي صالح .

وهذا هو الذي يدفع التعارض بين نهيهم عنه وبين ذكرهم في الرواة عنه ، أنّ النهي خاص بالحديث دون التفسير ، فلم يكن من أهل الحديث ، بل عرف بالتفسير، وكان من المتخصصين فيه .

---

(١) سبق نقل أقوال النقاد فيه في هذا المبحث .

(٢) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٩١ ، ترجمة ٢٠٢ .

ولكن يبقى الإشكال متعلّقا باتهامه بالكذب ، فمن يكذب تسقُط عدالته ، ويُترك ، ولا يؤخذ عنه في التفسير ولا في الحديث ، فكيف رضوه في التفسير ؟ .

الاتهام بالكذب يكون سببه عدة أمور ، وهنا إما أن يكون متّهما به لبدعته ، فقد كان من السبئيّة ، الذين يقولون بالرجعة ، وجاء عن الأعمش أنهم كانوا يسمونهم الكذابين ، وكثيرا ما تجد سبب التهمة هي البدعة ، والسياق هو الذي يحدّد ذلك ، وقد ذكر الساجي أنه كان ضعيفاً جدا لفرطه في التشيّع .

وقد ورد أيضا ترك زائدة بن قدامة له وتكذيبه ، وجاء أن سبب ذلك هو حكاية حكاها الكلبي تنمّ عن فرطه في التشيع .

وقد تكون التهمة لما حدّث به من المنكرات في التفسير ، وتحديثه عن أبي صالح ما لم يسمعه منه ، فقد وصفوه بالزيادة ، على ما سمعه من أبي صالح ، وأبو صالح حدث عن ابن عباس ، ولم يسمع منه وإنما من كتاب وقع إليه .

ولكن أبا صالح اعترف أنه لم يسمع من ابن عباس ، وسماه كذبا في بعض الروايات ، ونهى الكلبي أن يحدث به ، وأخبر الكلبيُ الثوريَّ بذلك ، فهل يكون حال من فعل ذلك التّهمة؟

الجواب عن ذلك هو أنّهم رووا عنه في التفسير مثل شعبة وغيره ، ولو كان الكلبي يتعمّد الكذب لما رضوه في التفسير ، كما قال ابن عدي ، إلا أن يثبت أنهم حدثوا عنه في التفسير على التعجّب ، وهذا إثباته غير متيسّرٍ إلا أن نستند إلى ما سبق نقله عن أبي حاتم في رواية الثوري عنه أنّها كانت على التعجّب ، وعندئذٍ ننتهي من كلّ الاشكالات والاعتراضات ، والله أعلم .

على أنّ المحدثين ـ كما قال يحيى القطّان ـ تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثّقونهم في الحديث ، وذكر الضحاك وجويبر ومحمد بن السائب وقال هؤلاء لا يُحمَل حديثُهم ، ويكتب التفسير عنهم [1].

وهي مرونة لها ما يبرّرها في التساهل في رواية التفسير ، يشبهها التساهل في رواية الرقائق والفضائل كما سبق بيانه في أسباب الرواية عن الضعفاء .

---

(١) ابن حجر :تهذيب التهذيب ج: ٢ ص: ١٠٦ ، ترجمة ٢٠٠ .

ومن الأمثلة على رواية شعبة عنه ما رواه ابن عدي عن محمد بن جعفر حدثنا شعبة قال : (قال الكلبي : القانع الذي يسأل ، والمعترّ الذي يعتريك كأنه يتعرّض)[1] .

٤٨ . محمد بن عبد الرحمن أبو جابر البياضي :

روى عنه ابن أبي ذئب .

أقوال النقاد فيه :

قال يحيى بن سعيد عن مالك بن أنس : (لم يكن برضا)[2] .

وروى بشر عن مالك قال : (ليس بثقة ، فلا تأخذنّ عنه شيئاً) [3].

ونقل ابن سعد عن الواقدي: (وكان قليل الحديث ورأيتهم يتقون حديثه)[4].

وقال احمد بن حنبل : (منكر الحديث جدا ، قال مالك : كنّا نتهمه بالكذب) [5].

وقال الشافعي: (بيَّض اللهُ عَيْنَ من يَرْوي عنه) [6].

وحمل ابن أبي حاتم قول الشافعي على أنّه : (أراد بذلك تغليظاً على من يكذب على رسول الله ﷺ)[7].

وقال ابن عبد البر : (وقول الشافعي جواب لمن قال له من أهل المدينة : يروون عنه ، فأراد بقدحه هذا مَن يراه صحيحاً ، ويأخذ بحديثه حكماً)[8].

---

(١) ابن عدي : الكامل ، ج: ٦ ص: ١١٦ . ورواه الطبري في تفسيره ، ج: ١٧ ص: ١٦٨ .

(٢) البخاري : التاريخ الكبير ج: ١ ص: ١٦٣ ، ترجمة ٤٨٣ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٣٢٤ ، ترجمة ١٧٥١ . وابن عدي : الكامل ج: ٦ ص: ١٨١ ، ترجمة ١٦٦٢ .

(٤) ابن سعد : الطبقات الكبرى (القسم المتمم) ج: ١ ص: ٢٩٦ .

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٣٢٤ ، ترجمة ١٧٥١ . وابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٦ ص: ١٨٢ ، ترجمة ١٦٦٢ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٣٢٤ ، ترجمة ١٧٥١ . وابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٦ ص: ١٨١ ، ترجمة ١٦٦٢ .

(٧) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٣٢٤ ، ترجمة ١٧٥١ .

(٨) ابن حجر : لسان الميزان ج: ٥ ص: ٢٤٤ ، ترجمة ٨٤٨ .

وقال ابن معين : (كان أبو جابر البيّاضي كذابا) [١]. وقال أيضا: (ليس بثقة حدث عنه بن أبي ذئب) [٢] . وروى ابن أبي مريم عن يحيى بن معين يقول : (وكل من روى عنه بن أبي ذئب ثقة إلا أبو جابر البياضي)[٣].

وقال علي بن المديني : (ليس عندنا من أهل الثقة)[٤].

وقال عمرو بن علي : (منكر الحديث)[٥].

وقال أبو حاتم : (متروك الحديث ، ضعيف الحديث ، ما أقربه من ابن البيلماني)[٦] .

وقال أبو زرعة : (ضعيف الحديث) [٧].

وقال أبو داود : (سمعت أحمد بن صالح يقول : شيوخ بن أبي ذئب كلهم ثقات إلا أبو جابر البياضي) [٨] .

وقال النسائي : (متروك الحديث) [٩].

وقال الدارقطني : (متروك الحديث) [١٠] .

وقال ابن حزم : (وهو كذاب) [١١].

وقال أبو عبد الله الحاكم : (ساقط) [١٢].

وقال البيهقي : (متروك الحديث) [١٣] .

---

(١) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ١٩٠ ، رقم ٨٥٠ . وابن أبـي حـاتم : الجـرح والتعديـل ، ج: ٧ ص: ٣٢٤ ، ترجمة ١٧٥١ .

(٢) العلل ومعرفة الرجال ج: ٣ ص: ٢٣ ، رقم ٣٩٧٨ .

(٣) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٦ ص: ١٨٢ ، ترجمة ١٦٦٢ .

(٤) سؤالات ابن أبي شيبة ، ص: ٩٥ ، س ٩٥ .

(٥) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٦ ص: ١٨٢ ، ترجمة ١٦٦٢ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٣٢٤ ، ترجمة ١٧٥١ .

(٧) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٧ ص: ٣٢٤ ، ترجمة ١٧٥١ .

(٨) المزي : تهذيب الكمال ج: ٢٥ ص: ٦٣٤ ، ترجمة ٥٤٠٨.

(٩) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ٩١ ، ترجمة ٥٢٣ .

(١٠) سنن الدارقطني ، كتاب الصلاة ، باب صلاة الإمام وهو جنب أو محدث ج: ١ ص: ٣٦٤ ، ح ٩ .

(١١) ابن حزم : المحلى ، ج: ١ ص: ١٤٢ .

(١٢) الحاكم :المدخل إلى الصحيح ، ص: ١٩٦ .

(١٣) سنن البيهقي الكبرى ، جماع أبواب القراءة ، باب مقدار ما يستحب له أن يختم فيه القرآن من الأيـام، ج: ٢ ص: ٤٠٠ ، ح٣٨٨٠ .

وقال ابن عبد البر : (متروك الحديث)[1] .

وقال الساجي : (منكر الحديث)[2] .

وقال ابن حبان : (كان ممّن يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات) [3].

وقال ابن عدي : (وهو ضعيف الحديث) [4].

وقال الذهبي :(هالك ، تركوه)[5] .

الخلاصة :

اتّفق النقاد على ترك أبا جابر البيّاضي ـ على قلّة حديثه ـ ، ومع ذلك أخذ عنه ابن أبي ذئب ، وروى عنه .

ومن حديث ابن أبي ذئب عنه ما رواه الدارقطني قال : (حدثنا يعقوب بن إبراهيم البزاز، حدثنا أحمد بن يحيى بن عطاء الجلاب ، ثنا أبو معاوية ، ثنا ابن أبي ذئب ، عن أبي جابر البياضي ، عن سعيد بن المسيب أنّ رسول الله ﷺ : (صَلَّى بالنَّاسِ وهُو جُنُبٌ فأعَادَ وأعَادُوا). ثم عقّب الدارقطني فقال : (هذا مرسل ، وأبو جابر البياضي متروك الحديث)[6].

وأيضا روى عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر ، عن ابن أبي ذئب ، عن أبي جابر البياضي ، عن ابن المسيب قال : قال رسول الله ﷺ : (إذا شَهِدَ الرَّجُلُ بِشَهَادَتَيْنِ قُبِلَت الأُوْلَى وتُرِكَت الآخِرَةُ ، وأُنْزِلَ مَنْزِلَة الغُلامِ)[7] .

فهذا ما وقفت عليه من حديث ابن أبي ذئب عنه ، مما يدلّ على ندرته ، والله أعلم.

---

(١) ابن عبد البر التمهيد ، ج: ٢٤ ص: ٢٦ .

(٢) ابن حجر : لسان الميزان ج: ٥ ص: ٢٤٤ ، ترجمة ٨٤٨ .

(٣) ابن حبان : المجروحين ج: ٢ ص: ٢٥٨ ، ترجمة ٩٣٥ .

(٤) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٦ ص: ١٨٢ ، ترجمة ١٦٦٢ .

(٥) الذهبي : المغني في الضعفاء ج: ٢ ص: ٦٠٣ ، ترجمة ٥٧٢٤ .

(٦) سنن الدارقطني ، باب صلاة الإمام وهو جنب أو محدث ، كتاب الصلاة ، ج: ١ ص: ٣٦٤ ، ح٩ .

(٧) عبد الرزاق : المصنف ، باب الرجل يشهد بشهادة ثم يشهد بخلافها ، ج: ٨ ص: ٣٥٢ ، ح ١٥٥٠٨ . ورواه ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي ذئب به مع اختلاف يسير في اللفظ . المصنف ،ج: ٦ ص: ١٥ ، ح ٢٩١١٢ .

٤٩ . **محمد بن عثمان بن صَفْوان بن أُميّة بن خَلَف الجُمَحيُّ المكيُّ :**

روى عنه : الإمام الشافعي .

أقوال النقاد فيه :

قال أبو حاتم : (منكر الحديث ، ضعيف الحديث) [١].

وذكره ابن حبان في الثقات [٢].

وقال الدارقطني : (ليس بقوي) [٣].

وقال الذهبي : (وقال الذهبي : (لين) [٤] .

وقال ابن حجر : (ضعيف) [٥] .

الخلاصة :

ظهر من كلام الأئمة الذين ترجموا له أنه ضعيف .

وأما رواية الشافعي عنه ، فالذي يظهر لي الآن أنّ الشافعي روى عنه حديثا لا يعرف إلا به ، وما وجدت الشافعي روى عنه غيره ـ والله أعلم ـ ، والحديث كما جاء في : (الأم) ، رواه الربيع عن الشافعي قال : أخبرنا محمد بن عثمان بن صفوان الجمحي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ : (لا تُخَالِط الصَّدقَةُ مَالاً إلا أهْلَكَتْهُ)[٦].

وهذا الحديث رواه الإمام أحمد ـ في العلل ـ من نفس الطريق [٧].

ورواه أيضا الحميديُّ [٨] .

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٨ ، ص ٢٤ ، ترجمة ١٠٨ .

(٢) ابن حبان : الثقات ، ج: ٧ ص: ٤٢٤ ، ترجمة ١٠٧٢٨ .

(٣) سؤالات البرقاني ، ص: ٦٤ ، س ٤٧٣ .

(٤) الذهبي : الكاشف ج: ٢ ص: ٢٠٠ ، ترجمة ٥٠٤١ .

(٥) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٤٩٦ ، ترجمة ٦١٣٠ .

(٦) الأم ج: ٢ ص: ٥٩ .

(٧) العلل ومعرفة الرجال ج: ٣ ص: ٣٠٤ ، رقم ٥٣٥٢ .

(٨) مسند الحميدي ج: ١ ، ص: ١١٥ ، ح ٢٣٧ .

وعندما ترجم ابن عدي لهذا الراوي في الكامل فإنه لم يذكر فيه شيئا إلا هذا الحديث ، ثم قال : (ومحمد بن عثمان بن صفوان يعرف بهذا الحديث ، ولا أعلم انه رواه عن هشام بن عروة غيره)[1] .

وقال الدارقطني عن محمد بن عثمان : (تفرد بحديث عن هشام بن عروة في الزكاة)[2].

وقال الترمذي عن البخاري قال: (هكذا حدثونا عن محمد بن عثمان بن خلف مرفوعاً، وهذا حديثه ، ولا أعلم أحداً رفع هذا الحديث غيره)[3].

٥٠ . محمد بن عمرو الواقفي أبو سهل

روى عنه ابن المبارك ، وعبد الرحمن بن مهدي[4] .

أقوال النقاد فيه :

قال أحمد : (كان يحيى بن سعيد يضعفه)[5]. وقال أيضا : (كان يحدث بأحاديث فيرسلها ويسندها لأقوام آخرين ، وقال في روايته مضطرب الحديث)[6].

وأسند العقيلي إلى أحمد بن محمد قال : (قلت لأبي عبد الله : محمد بن عمرو أبو سهل ، كيف هو ؟ قال : كان عبد الرحمن يحدّث عنه ، ويحيى بن سعيد لم يكن يستمرئه ، ولم أرَ أبا عبد الله يشتهيه)[7].

وقال علي بن المديني : (سألت يحيى عن محمد بن عمرو الأنصاري ؟ فضعّف الشيخ جدا ، فقلت له : ما له ؟ قال روى عن القاسم عن عائشة في الكبش الأقرن، وعن القاسم عن عائشة في الصلاة الوسطى ، وروى عن الحسن أوابد)[8].

---

(١) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٦ ص: ٢٠٨ ، ترجمة ١٦٨٢.

(٢) سؤالات البرقاني ، ص: ٦٤ ، س ٤٧٣ .

(٣) علل الترمذي الكبير ، ص: ١١٠ ، ح ١٨٨ .

(٤) لم تذكر كتب الجرح والتعديل أن ابن مهدي روى عنه ، لا في ترجمته ولا في ترجمة محمد بن عمرو البصري ، وإنما اعتمدت على ذكر ابن مهدي هنا على ما جاء في ضعفاء العقيلي ـ كما نقلته عنه ـ عن الإمام أحمد أن عبد الرحمن بن مهدي كان يحدّث عنه ، وما ذكره أيضا ابن حزم .

(٥) العلل ومعرفة الرجال ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ ،رقم ٣٢٤٨ .

(٦) بحر الدم ، ص: ٣٨٠ ، رقم٩٢٠ .

(٧) العقيلي : الضعفاء الكبير ، ج: ٤ ص: ١١٠١، ترجمة ٦٦٨ .

(٨) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٦ ص: ٢٢٥ ، ترجمة ١٦٩٤.

وقال ابن معين : (ضعيف)[1] .

وقال ابن نمير : (ليس يسوى شيئاً)[2].

وقال ابن حزم : (فإننا روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن أبي سهل محمد بن عمرو الأنصاري عن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين قالت : الصلاة الوسطى : صلاة العصر ، فهذه أصحّ رواية عن عائشة ، وأبو سهل محمد بن عمرو الأنصاري : ثقة ، روى عنه ابن مهدي ، ووكيع ، ومعمر ، وعبد الله بن المبارك ، وغيرهم)[3].

وقال النسائي : (ليس بالقوي عندهم)[4].

وقال ابن عدي: (عزيز الحديث ... وأحاديثه إفرادات، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء)[5].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال : (يخطئ)[6]، وعاد وذكره في المجروحين وقال: (ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، يعتبر حديثه من غير احتجاج به)[7].

وقال ابن حجر : (ضعيف)[8] .

الخلاصة :

يظهر أنّ هذا الراوي من الضعفاء ، وجاء في كلامهم أن حديثه مضطرب ، وينفرد بالمناكير، مع قلّة حديثه ، وما وجدت من وثّقه غير ابن حزم ، ولعله اعتمد في توثيقة على رواية من ذكرهم عنه ، فإن كان ذلك هو سبب توثيقه ، فهو مرجوح ، وإلا لا أدري على ماذا اعتمد ابن حزم ، وأهمل كلام النقّاد فيه .

---

(١) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، ج ٤ ، ص ٩٥ ، رقم ٣٣٢٨ .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٨ ، ٣٢ ، ترجمة ١٤٢ .

(٣) ابن حزم : المحلى ج: ٤ ص: ٢٥٦ .

(٤) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٩ ، ص ٣٣٥ ، ٦٢٣ . نقله ابن حجر وذكر انّ النسائي قاله في (الكنى).

(٥) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٦ ص: ٢٢٥ ، ترجمة ١٦٩٤ .

(٦) ابن حبان : الثقات ج: ٧ ص: ٤٣٩ ؛ ترجمة ١٠٨١٩ .

(٧) ابن حبان : المجروحين ج: ٢ ص: ٢٨٦ .

(٨) ابن حجر : التقريب ، ص ٥٠٠ ، ترجمة ٦١٩٢ .

وقد وجدت حديثاً واحداً رواه ابن المبارك عن محمد بن عمرو الأنصاري عن علي بن زيد: (أنّ عطية بن أبي عطية أخبره أنّه رأى ابن أم مكتوم يوماً من أيام الكوفة ، عليه درع سابغة يجرُّها في الصفّ)[1] .

وسبق ذكر رواية ابن مهدي عنه، والظاهر أنّه ما روى عنه غير الحديث المذكور، والله أعلم.

٥١ . المُثنَّى بن الصَّبَّاح اليمانيُّ الأَبْنَاويُّ .

روى عنه عبد الله بن المبارك .

أقوال النقاد فيه :

قال يحيى القطان: (لم نتركه من أجل عمرو بن شعيب؛ ولكن كان منه اختلاط في عطاء)[2].

وقال الفلاس : (كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدّثان عن المثنى بن الصباح)[3].

وقال ابن سعد : (له أحاديث ، وهو ضعيف)[4] .

وقال الدوري عن ابن معين : (مثنى بن الصباح مكي ، ويعلى بن مسلم مكي[5] ، والحسن بن مسلم مكي[6] ، وجميعاً ثقة)[7] .

وقال إسحاق بن منصور ومعاوية بن صالح عن ابن معين : ضعيف ، وزاد معاوية : يكتب حديثه ولا يُترك[8].

---

(١) ابن المبارك : الجهاد ، ص: ٩٢ ، ح١١٠ .

وذكر البخاري الحديث المذكور في ترجمة عطية بن أبي عطية .التاريخ الكبير ج: ٧ ص: ١١، ترجمة ٤٦.

(٢) البخاري : التاريخ الصغير ، ج ٢ ص ٩٧ ، ترجمة ١٩٣٠ .

(٣) العقيلي : الضعفاء ، ج ٤ ، ص ٢٤٩ ، ترجمة ١٨٤٤ .

(٤) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج: ٥ ص: ٤٩١ .

(٥) هو : (يعلى بن مسلم بن هُرْمُز المكي ، أصله من البصرة ، ثقة ، من السادسة) . ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٦٠٩ ، ترجمة ٧٨٤٩ .

(٦) هو : (الحسن بن مسلم بن يَنّاق ، بفتح التحتانية وتشديد النون وآخره قاف ، المكي ، ثقة ، من الخامسة ، ومات قديما بعد المائة بقليل) . ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ١٦٤ ، ترجمة ١٢٨٦ .

(٧) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٨٤ ، رقم ٣٥٤ .

(٨) المزي : تهذيب الكمال ج: ٢٧ ص: ٢٠٣ ، ترجمة ٥٧٧٣ . العقيلي : الضعفاء ، ج ٤ ، ص ٢٤٩ ، ترجمة ١٨٤٤ .

وقال ابن الجنيد عن ابن معين : (ضعيف الحديث) .

وقال إبراهيم الجوهري عن ابن معين:(رجل صالح في نفسه ، وفي الحديث ليس بذاك)[1].

وقال أحمد بن حنبل : (لا يسوى حديثه شيئاً ، مضطرب الحديث) [2].

وقال أبو حاتم وأبو زرعة : (ليّن الحديث) [3] ، وقال أبو حاتم أيضا : (يروي عن عطاء ما لم يرو عنه أحد وهو ضعيف) [4] .

وقال النسائي : (متروك الحديث) [5] .

وكذا قال علي بن الجنيد [6].

وقال ابن حبان : (وكان ممن اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يُحدّث به، فاختلط حديثه الأخير الذي فيه أوهام والمناكير بحديثه العظيم القديم ، الذي فيه الأشياء المستقيمة عن أقوام مشاهير فبطل الاحتجاج به) [7] .

وقال ابن عدي : (وقد ضعّفه الأئمة المتقدّمون ، والضعف على حديثه بيّن) [8].

وقال ابن عمار[9] : (ضعيف) [10] .

وقال السّاجي: (ضعيف جداً ، حدّث بمناكير ويطول ذكرها ، وكان عابداً يهم)[11].

وقال ابن حجر : (ضعيف اختلط بآخر عمره ، وكان عابداً) [12].

---

(١)العقيلي : الضعفاء ، ج ٤ ، ص ٢٤٩ ، ترجمة ١٨٤٤ .

(٢) العلل ومعرفة الرجال ، ج٢ ، ص ٢٩٨ ، رقم ٢٣٢٤ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٨ ، ص ٣٢٤ ، ترجمة ١٤٩٤ .

(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٨ ، ص ٣٢٤ ، ترجمة ١٤٩٤ .

(٥) النسائي : الضعفاء ، ص ٨٩ ، ترجمة ٥٧٦ .

(٦) ابن الجوزي : الضعفاء والمتروكين ، ج: ٣ ص: ٣٤ ، ترجمة ٢٨٤٤ .

(٧) ابن حبان : المجروحين ، ج ٣ ، ص ٢٠ ، ترجمة ١٠٥٣ .

(٨) ابن عدي : الكامل ، ج ٦ ، ص ٤٢٤ .

(٩) هو : الحافظ الامام الحجة أبو جعفر محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي ، شيخ الموصل ، له كتاب كبير في الرجال والعلل ، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين وله ثمانون سنة . الذهبي : تذكرة الحفاظ ج: ٢ ص: ٤٩٤ ، ترجمة ٥١٠ . وابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ٩ ، ص: ٢٣٦ ، ترجمة ٤٤٤ .

(١٠) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١٠ ص: ٣٣ .

(١١) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١٠ ص: ٣٣ .

(١٢) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٥١٩ ، ترجمة ٦٤٧١ .

الخلاصة :

اتضح من أقوال السادة النقاد أنّ أكثرهم يضعف هذا الراوي ، مع عدالته ؛ لأنّـه اختلـط بأخرة ، فحدّث بالمناكير وخاصة عن عطاء بن أبي رباح .

وأما ترك القطان له فقد ذكر سببه ، وهو اختلاطه .

وأما رواية الدوري عن ابن معين في توثيقه ، فهي معارضه لبقية الروايات عن ابـن معين من جهة ، ومعارضة لأقوال النقاد من جهة أخرى ، ولذا فإنّ الراجح ضعفه والله أعلم .

وأما رواية ابن المبارك فيجب أن توجّه على أنّها كانت قبل اختلاطه .

وقد روى الترمذي حديثا لابن المبارك عنه فقال : (حدثنا سـويد بـن نصـر أخبرنـا ابـن المبارك عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن جده عبد الله بـن عمـرو قـال : سمعـت رسول ﷺ يقول : (خَصْلَتَانِ مَنْ كَانَتَا فِيهِ كَتَبَهُ اللَّهُ شَاكِرًا صَابِرًا ، وَمَنْ لَمْ تَكُونَا فِيهِ لَـمْ يَكْتُبْـهُ اللَّهُ شَاكِرًا وَلَا صَابِرًا ... الخ الحديث)[١].

٥٢ . مسلم بن كيسان الضبي المُلائي البراد الأعور الكوفي .

ذكره المزي فيمن روى عنه شعبة وسفيان بن عيينة .

أقوال النقاد فيه :

قال عمرو بن علي الفلاس : (كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدّثان عنه، وشعبة وسفيان يحدثان عنه ، وهو منكر الحديث)[٢].

وقال ابن معين : (، قال جرير مسلم اختلط)[٣]، وفي رواية عن ابن معين أنه قـال فيـه : (لا شيء)[٤].

---

(١) سنن الترمذي ، صفة القيامة ، ج: ٤ ص: ٦٦٥ ، ح ٢٥١٢ .

(٢) العقيلي : الضعفـاء الكبير ، ج ٤ ، ص ١٥٣ ، ترجمة ١٧٢٢ . ابـن عـدي : الكـامل ، ج ٦ ، ص ٣٠٦ ، ترجمة ١٧٩٦ .

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، ج٣ ، ص ٣١١ ، رقم ١٤٧٧ .

(٤)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٨ ، ص ١٩٢ ، ترجمة ٨٤٤ .

وقال أحمد : (لا يكتب حديثه ، ضعيف الحديث)[1].وذكر الإمام أحمد أنّ وكيع كان لا يسميه لضعفه[2] .

وقال العجلي : (ضعيف الحديث)[3].

وقال فيه البخاري : (يتكلمون فيه)[4] .

وقال الجوزجاني : (غير ثقة)[5].

وقال أبو حاتم ، وأبو زرعة : (ضعيف الحديث)[6].

وقال النسائي : (متروك الحديث)[7].

ونقل البرقاني عن الدارقطني أنه قال: (متروك ،) ثم قال البرقاني عنه أيضا أنه قال له مرة : (ضعيف ، ليس يستحق أن يترك)[8] .

وقال ابن حبان : (اختلط في آخر عمره ، حتى كان لا يدري ما يحدّث به ، فجعل يأتي بما لا أصل له عن الثّقات ، فاختلط حديثه ، ولم يتميّز)[9].

وقال الساجي : (منكر الحديث ، وكان يقدم عليا على عثمان)[10].

وقال الذهبي : (واه)[11].

وقال ابن حجر : (ضعيف)[12] .

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٨ ص: ١٩٢ ، ترجمة ٨٤٤ .

(٢) العقيلي : الضعفاء الكبير ، ج ٤ ، ص ١٥٣ ، ترجمة ١٧٢٢ .

(٣) العجلي : معرفة الثقات ، ج ٢ ، ص ٢٧٨ ، رقم ١٧٢٦ .

(٤) البخاري : التاريخ الكبير ، ج ٧ ، ص ٢٧١ ، ترجمة ١١٤٤ .

(٥) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص ٥٧ ، رقم ٤٧ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٨ ص: ١٩٢ ، ترجمة ٨٤٤ .

(٧) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص ٩٧ ، ترجمة ٥٦٨ .

(٨) سؤالات البرقاني : ص ٦٥ ، س ٤٩١ .

(٩) ابن حبان : المجروحين ، ج٣ ، ص ٨ ، ترجمة ١٠٣٤ .

(١٠) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ١٠ ، ص ١٢٢ ، ترجمة ٢٤٩ .

(١١) الكاشف ج: ٢ ص: ٢٦٠ ،ترجمة ٥٤٢٦ .

(١٢) تقريب التهذيب ، ص: ٥٣٠ ، ترجمة ٦٦٤١ .

الخلاصة :

فظهر من أقوال جميع النقاد أنّ مسلم بن كيسان الأعور ضعيف الحديث ، والظاهر أنّ تضعيفهم له كان بسبب اختلاطه كما ذكر ابن حبان ، وشعبة لا يأخذ عن المختلطين ، وكذلك سفيان بن عيينة ، فيرجّح أنهم أخذوا عنه قبل اختلاطه ، والله أعلم.

ومن حديث شعبة عنه ما رواه أبو داود الطيالسي [١]عن شعبة قال أخبرني مسلم الأعور قال سمعت حبَّة العراقي [٢]يحدث عن علي أن رجلا قال للنبي ﷺ : (الرَّجلُ يحبُّ القومَ ولا يَسْتَطِيع أنْ يَعْمَل بعَمَلِهِم ، قالَ : المَرْءُ مَعْ مَنْ أحبّ) .

وأيضا : ما رواه ابن الجعد عن شعبة عن مسلم الأعور قال : سمعت أنسا يحدث عن النبيﷺ : (أنه كان يعود المريض ، ويتبع الجنازة ... الخ الحديث) [٣] .

ومن حديث ابن عيينة عنه ما رواه الحاكم [٤] بإسناده إلى سفيان عن مسلم الكوفي الأعور المُلائي أنّه سمع أنس بن مالك يقول : (كانَ النَّبيُّ ﷺ يردِفُ خَلْفَهُ ، ويَضَعُ طعامَهُ في الأَرضِ،... الخ الحديث) .

٥٣ . مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي :

روى عنه عبد الله بن المبارك ، وزيد بن أسلم .

أقوال النقاد فيه :

قال ابن سعد : (وكان كثير الحديث يُستَضعَف) [٥] .

---

(١) مسند الطيالسي ، ص: ٢٣ ، ح١٥٩ .

وروراه البزار من طريق شعبة عن مسلم الملائي عن حبة العرني عن علي أن النبي ﷺ قال: (المرء مع من احب). قال البزار : (وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عليّ إلا بهذا الإسناد) . مسند البزار ، ج: ٢ ص: ٣١٧ ، ح ٧٤٦.

(٢) هو : (حَبَّة ، بفتح أوله ثم موحدة ثقيلة ، ابن جُوَيْن ، بجيم مصغر ، العُرني ، بضم المهملة وفتح الراء بعدها نون، أبو قدامة الكوفي ، صدوق له أغلاط ،وكان غاليا في التشيع ، من الثانية ، وأخطأ من زعم أن له صحبة ، مات سنة ست وقيل تسع وسبعين) . تقريب التهذيب ، ص: ١٥٠ ، ترجمة ١٠٨١ .

(٣) مسند ابن الجعد ، ص: ١٣٣ ، ح٨٤٨ .

(٤) المستدرك على الصحيحين ، كتاب الأطعمة ج: ٤ ص: ١٣٢ ، ح٧١٢٨ .

وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) . وهذا الحديث رواه أيضا شعبة عن مسلم الأعور عن أنس مسند عبد بن حميد ، ص: ٣٦٩ ، ح١٢٢٩ .

(٥) ابن سعد : الطبقات الكبرى (القسم المتمم) ج: ١ ص: ٤٢٢ .

وقال احمد بن حنبل : (أراه ضعيف الحديث)[1]. وقال: (لم أرَ الناس يحمدون حديثه)[2]

وعن عثمان الدارمي عن يحيى بن معين : (ضعيف)[3] ، وفي رواية معاوية بن صالح عنه : (ليس بشيء)[4] .

وقال أبو حاتم :(صدوق ، كثير الغلط ، ليس بالقوي)[5] .

وقال أبو زرعة : (ليس بقوي)[6] ، وكذا قال النسائي[7] .

وقال النسائي أيضا: (ويحيى القطان لم يتركه)[8].

وقال ابن حبان : (من جلّة أهل المدينة ، ومتقنيهم)[9]. وذكره في الثقات وقال: (وقد أدخلته في الضعفاء ، وهو ممن استخرت الله فيه)[10] .

وقال في المجروحين : (منكر الحديث ، ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، فلما كثُرَ ذلك منه استحق مجانبة حديثه)[11].

وقال ابن عدي : (وليس لمصعب بن ثابت كثير حديث)[12] .

وقال ابن حزم : (ليس بالقوي)[13] .

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ج: ٢ ص: ٤٨٨ ، رقم ٣٢١٨ . وابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٨ ص: ٣٠، ترجمة ١٤٠٧.

وجاء في كتاب بحر الدم ، ص: ٤٠٣ ، ترجمة ٩٨٨ : (ضعفه أحمد ، وقال : لم أرَ الناس يحمدون حديثه) . وفي رواية : (لم أرَ الناس يحدثون عنه) . ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٦ ص: ٣٦١ ، ترجمة ١٨٤٢ .

(٢) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص: ١٤٣ ، ترجمة ٢٤٦ .

(٣) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ، ص: ٢٠٨ ، رقم ٧٧٤ . وابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٨ ص: ٣٠ ، ترجمة ١٤٠٧.

(٤) العقيلي : الضعفاء ، ج: ٤ ص: ١٩٦ ، ترجمة ١٧٧٤ .

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٨ ص: ٣٠ ، ترجمة ١٤٠٧.

(٦) سؤالات البرذعي ، ص: ٥٤١ . وابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٨ ص: ٣٠ ، ترجمة ١٤٠٧.

(٧) سنن النسائي (المجتبى) ، كتاب قطع السارق ، باب قطع اليدين والرجلين من السارق ، ج: ٨ ص: ٩٠ ، ح٤٩٧٨.

(٨) السنن الكبرى ، كتاب قطع السارق ، باب قطع الرجل من السارق بعد اليد ، ج: ٤ ص: ٣٤٨، ح ٧٤٧١.

(٩) ابن حبان : مشاهير علماء الأمصار ، ص: ١٣٨ ، ترجمة ١٠٩٢ .

(١٠) ابن حبان : الثقات ج: ٧ ص: ٤٧٨ ، ١١٠٢٨ .

(١١) ابن حبان : المجروحين ج: ٣ ص: ٢٩، ترجمة ١٠٧٠ .

(١٢) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٦ ص: ٣٦١ ، ترجمة ١٨٤٢.

(١٣) ابن حزم : المحلى ج: ٨ ص: ٩٩ .

وقال الدار قطني : (مدني ، ليس بالقوي)[1].

وقال الذهبي : (لين لغلطه)[2] .

وقال ابن حجر : (لين الحديث ، وكان عابدا)[3] .

الخلاصة :

ظهر من أقوال النقاد أنّ مصعب بن ثابت ليّن الحديث ؛ لكثرة غلطه ، مع كونه عابداً صدوقاً ، والله أعلم .

وقد روى عنه ابن المبارك أحاديث منها ما أسنده أبو داود إلى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ ثَابِتٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ : (قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْخَصْمَيْنِ يَقْعُدَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْحَكَمِ)[4].

وسبق أنّ الإمام أحمد ليّنه ، ومع ذلك روى له من طريق ابن المبارك عنه[5].

ومن حديث زيد بن أسلم عنه ما رواه ابن ماجه بإسناده إلى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ : (خَطَبَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ النَّاسَ ، فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنِّي سَمِعْتُ حَدِيثًا مِنْ رَسُولِ ﷺ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ بِهِ إِلَّا الضَّنُّ بِكُمْ وَبِصَحَابَتِكُمْ ... الخ الحديث)[6]

فهذا ما وقفتُ عليه من حديث زيد بن أسلم عنه ، والله أعلم .

---

(١) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١٠ ص: ١٤٤ ، ترجمة ٣٠٤ .

(٢) الذهبي : الكاشف ج: ٢ ص: ٢٦٧ ، ترجمة ٥٤٦١ .

(٣) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٥٣٣ ، ترجمة٦٦٨٦ .

(٤) سنن أبي داود ، كتاب الأقضية ، باب كيف يجلس الخصمان بين يدي القاضي ،ج: ٣ ص: ٣٠٢ ، ح ٣٥٨٨ .

(٥) مسند أحمد ، مسند المدنيين ، ح١٥٥٢٩ .

وروى ابن أبي شيبة في مصنفه من رواية ابن المبارك عن مصعب بن ثابت . المصنف ، في الرجل يرهن الرجل فيهلك ، ج: ٤ ص: ٥٢٤ ، ٢٢٧٨٥ . وأيضا : ج: ٧ ص: ٨٩ ، ح ٣٤٤١٦ .

وروى ابن خزيمة أيضا حديثاً من رواية ابن المبارك عن مصعب بن ثابت . صحيح ابن خزيمة ، باب التسليم من الصلاة عند إنقضائها ، ج: ١ ص: ٣٥٩ ، ح ٧٢٧ .

وروى الحاكم أيضا لابن المبارك عن مصعب بن ثابت ، وقال عنه : (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) . المستدرك على الصحيحين ج: ٢ ص: ٣٢٩ ، ح٣١٧٥ .

(٦) سنن ابن ماجه ، كتاب الجهاد ، باب فضل الرباط في سبيل الله ، ج: ٢ ص: ٩٢٤ ، ح ٢٧٦٦ .

٥٤ . مُطَرِّفُ بن مازنٍ الصَّنْعاني :

روى عنه الإمام الشافعي :

أقوال النقاد فيه :

قال ابن معين : (قال لي هشام بن يوسف : جاءني مطَرِّف بن مازن ، فقال : أعطني حديث ابن جريج ومعمر حتى أسمعه منك ، فأعطيته ، فكتَبَهَا ، ثمَّ جعلَ يحدّث بها عن مَعْمَر نفسه ، وعن ابن جريج ، فقال لي هشام بن يوسف : انظر في حديثه فهو مثل حديثي سواء ، فأمرت رجلاً فجاءني بأحاديث مُطَرِّف بن مازن ، فعارضت بها فإذا هي مثلها سواء ، فعلمتُ أنّه كذّاب) [١] .

وقال البرذعي لأبي زرعة (قلت : مطرف بن مازن ؟ قال : يـهم كثيراً ، قلت : فقط ؟ قال : فعندك شيء آخر ؟ قلت : قال يحيى بن معين عن هشام بن يوسف سمع كتب معمر أو ابن جريج مني ثم رواها ، فسكت أبو زرعة) [٢]

وقال الجوزجاني : (يُتَثَبَّتُ في حديثه ، حتى يُبلَى ما عنده) [٣] .

وقال النسائي : (ليس بثقة) [٤] .

وقال ابن حبان : (كان ممن يحدث بما لم يسمع ، ويروي ما لم يكتب عمن لم يره، لا تجوز الرواية عنه إلا عند الخواص للاعتبار فقط) [٥] .

وقال ابن عدي : (ولم أر فيما يرويه متنا منكرا) [٦] .

وقال البيهقي : (غير قوي) [٧] .

وقال الخليلي : (روى عنه الشافعي حديثين) [٨] .

---

(١) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، ج ٣ ، ص ١٧٧ ، ترجمة ٧٨٧ .

(٢) سؤالات البرذعي ، ص: ٤٢٢ .

(٣) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص ١٥٠ ، ترجمة ٢٦٢ .

(٤) النسائي : الضعفاء ، ص: ٩٦ ، ترجمة ٥٦٥ .

(٥) ابن حبان : المجروحين ج: ٣ ص: ٢٩ ، ترجمة ١٠٧١ .

(٦) ابن عدي : الكامل ، ج: ٦ ص: ٣٧٦ ، ترجمة ١٨٥٩ .

(٧) سنن البيهقي الكبرى ج: ٢ ص: ٣٤٠ ، ح ٣٦٥٢ .

(٨) الخليلي : الإرشاد ، ج ١ ، ص ٢٨٠ ، ترجمة ١٣٣ .

وقال ابن حجر : (ما في الأمر أي أنه ادعى سماع ما لم يسمع فينظر في سياق حديثه هـل قال : (حدثنا) أو قال : (عن) ، فإن كان قال : (عن) فقد خفَّ الأمر وفاته ما فيه أن يكون أرسل أو دلس عن ثقة وهو هشام بن يوسف ولهذا قال ابـن عـدي لم أر في حديثه منكـرا والله أعلم)[1] .

وقال ابن حجر عن رواية الشافعي عن الثقة عن معمر أنه مطرف بن مازن[2]، ولكن ذكـر ابن السبكي عن الذهبي أنّ الثقة عن معمر إما هشام بن يوسف الصنعاني أو عبد الرزاق[3] .

الخلاصة :

اتهمه هشام بن يوسف بالكذب ، لأنه ادّعى سماع ما لم يسمع ، ووافقه علـى ذلـك ابـن معين ، وهما أعرف بذلك من غيرهما ، لأنهما اطّلعا على حديثه .

إلا أنّ ابن حجر علّق الأمر بالصيغة التي روى بها مطرف عن ابـن جريـج ومعمـر، وقـد وجدت حديثاً لمطرف قال فيه (حدّثنا معمر)[4] ، ولكن احتمال أن يكـون سمعـه مـن معمـر وارد ، وكل ما وقفت عليه من حديث معمر وابن جريـج قالـه بصيغـة العنعنـة ، فـالله أعلـم ، وعلى كلّ حال فإنّ حديثه عن معمر وابن جريج أخذه من هشام ، وهو ثقة .

وأما ما ذكره ابن حجر في تعجيل المنفعة فإنه يعكّر عليه ما نقله ابن السبكي عن الذهـبي ، ولكن روى عنه الشافعي عددا من الأحاديث المرفوعة والموقوفة مما يدلّ على أنّه كـان يرضـاه ، والله أعلم ، ومن ذلك قوله : (أخبرني مطرف بن مازن وهشام بن يوسف بإسناد لا أحفظـه ، غير أنه حسن : (أنّ النبي ﷺ فرض على أهل الذمة من أهل اليمن دينارا كل سنة ...الخ)[5].

---

(١) ابن حجر : لسان الميزان ج: ٦ ص: ٤٧ .

(٢) ابن حجر : تعجيل المنفعة ، ص: ٥٤٨ ، ترجمة ١٥٧٠ .

(٣) ابن السبكي ، تاج الدين بن علي : طبقات الشافعية الكبرى ، تحقيق محمود الطناحي وآخر ، هجر للطباعة والنشر، ط٢ ، ١٤١٣ هـ ، ج ٢ ص ٣٠ .

(٤) أسند الحاكم إلى مطرف بن مازن حدثنا معمر بن راشد سمعت محمد بن عبد الرحمن الغفـاري يقـول : سمعـت أبـا هريرة ـ ﷺ ـ يقول : سمعت رسـول الله ﷺ يقـول : (لقـد أعـذر الله إلى عبـد عمـره ستين ...الخ). المستدرك على الصحيحين ج: ٢ ص: ٤٦٤ ، ح ٣٥٩٩ .

(٥) مسند الشافعي ، ص: ٢٠٩ .

وقوله أيضا : (أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن راشد عن ابن شهاب قـال : أخـبرني محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : لما قسّم رسولُ الله ﷺ سهمَ ذي القربى بين بـني هاشـم وبني المطلب ، أتيته أنا وعثمان بن عفان ... الخ) [1].

٥٤ . موسى بن عُبيدة بن نَشيط الربَذي أبو عبد العزيز المدني :

روى عنه شعبة وابن المبارك .

أقوال النقاد فيه :

روى ابن المديني عن يحيى القطان أنه قال فيه : (كنا نتّقيه في تلك الأيام) [2].

ونقل الجوزجاني عن الإمام أحمد أنه قال فيه لا تحل الرواية عنـه ، فقـالوا لـه إن سـفيان وشعبة رويا عنه ، فقال : لو بان لشعبة ما بان لغيره ما روى عنه [3] .

وقال ابن معين : (ضعيف) [4] ، وقال أيضا : (لا يحتجّ به) [5]، وذكر ابن أبي خيثمة أن ابن معين أنما ضعفه لأنه روى عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير [6].

وقال ابن سعد : (ثقة كثير الحديث ، وليس بحجة) [7].

وقال البخاري : (لا أكتب حديثه) [8].

وقال أبو حاتم : (منكر الحديث) [9].

وقال ابو زرعة : (ليس بقوي الحديث) [10].

---

(١) مسند الشافعي ، ص: ٣٢٤ . وأيضا : ص: ٣٥٩ ، والأم ج: ٦ ص: ٤١ ، وأيضا : ج: ٣ ص: ١٩٤ .

(٢) البخاري : التاريخ الكبير ، ج ٧ ، ص ٢٩١ ، ترجمة ٦٨٦ . وابـن أبـي حـاتم : الجـرح والتعديـل ، ج٨ ص١٥١ ، ترجمة ٦٨٦ . والعقيلي : الضعفاء الكبير ، ج ٤ ، ص ١٦٠ ، ترجمة ١٧٣٢ .

(٣) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص ١٢٦ ، رقم ٢٠٨ .وابن أبـي حـاتم : الجـرح والتعديـل ، ج٨ ص ١٥١ ،ترجمة ٦٨٦ .

(٤) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ، ص ١٩٩ ، رقم ٧٣٢ .

(٥) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، ج٣ ، ص ٢٥٧ ، رقم ١٢١٠ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٨ ، ص١٥١ ،ترجمة ٦٨٦ .

(٧) ابن سعد : الطبقات الكبرى (القسم المتمم) ، ج١ ، ص٤٠٨ .

(٨) الترمذي : العلل الكبير ، ص ١٠١ .

(٩) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٨ ، ص١٥١ ،ترجمة ٦٨٦ .

(١٠) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٨ ، ص١٥١ ،ترجمة ٦٨٦ .

وقال ابن حبان : (وكان من خيار عباد الله نسكا وفضلا وعبادة وصلاحا إلا أنه غفل عن الإتقان في الحفظ حتى يأتي بالشيء الذي لا أصل له متوهما ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات من غير تعمد له فبطل الاحتجاج به من جهة النقل وإن كان فاضلا في نفسه)[1]

وقال ابن عدي : (والضعف على رواياته بيِّن) [2].

وقال ابن حجر : (ضعيف ، ولا سيّما في عبد الله بدينار ، وكان عابداً) [3] .

الخلاصة :

اتفق المحدثون على ضعفه ، مع ثنائهم على عبادته، وبيان بعضهم غفلته ، ونكارة أحاديثه، وخاصة في حديثه عن عبد الله بن دينار .

ولم أجد أحداً وثقه أو مشاه ، إلا توثيق ابن سعد له ، والظاهر أنّه أراد أنه ثقة في دينه ، دون ضبطه ، لأنه مع توثيقه له قال عنه : ليس بحجّة .

والظاهر أن من هذا حاله لا يمكن لشعبة أن يروي عنه إلا أن يخفى عليه حاله ، وهو الذي رآه الإمام احمد ، والله أعلم .

ومن حديث شعبة عنه ما رواه البزار قال : (حدثنا محمد بن المثنى قال نا أبو داود قال نا شعبة عن موسى بن عبيدة أبو عبد العزيز الربذي عن عمر بن الحكم عن سعد قال : قال رسول الله : (صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد، إلا المسجد الحرام) . ثم قال البزار : (وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عمر بن الحكم عن سعد إلا موسى بن عبيدة) [4].

فهذا ما وقفت عليه من حديث شعبة عنه ، والله أعلم .

(١) ابن حبان : المجروحين ، ج: ٢ ص: ٢٣٤ ، ترجمة ٩٠٧ .

(٢) ابن عدي : الكامل ، ج ٦ ، ص٣٣٦ .

(٣) ابن حجر : التقريب ، ص ٥٥٢ ، ترجمة ٦٩٨٩ .

(٤) مسند البزار ، ج: ٤ ص: ٥٩ ، ح ١٢٢٥ .

ورواه أيضا الشاشي ، الهيثم بن كليب : مسند الشاشي ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله ، المدينة المنورة ، مكتبة العلوم والحكم ، ط١ ، ١٤١٠ ، ج: ١ ، ص: ٢٢٠ ،ح ١٨٢ .

وروى ابن المبارك عدة أحاديث عنه منها : حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : (لِكُلِّ شَيْءٍ زَكَاة ، وَزَكَاةُ البَدَنِ الصَّوْم) [١].

٥٥ . ميمون أبو حمزة الأعور الكوفي :

روى عنه منصور بن المعتمر .

أقوال النقاد فيه :

قال : (محمد بن المثنى قال ما سمعت يحيى وعبد الرحمن بن مهدى يحدثان عن سفيان عن أبى حمزة الأعور) [٢] .

وقال يحيى بن معين : (ليس بشيء ، وهو الذي حدث عن إبراهيم ، وسعيد بن المسيب، لا يكتب حديثه) [٣].

وقال أحمد بن حنبل : (ضعيف الحديث) [٤] ، وقال أيضا : (متروك الحديث)[٥] .

وقال البخاري : (ليس بذاك) [٦]. وقال أيضا : (ليس بالقوي عندهم) [٧].

وقال ابو حاتم : (ليس بقوي يكتب حديثه) [٨].

وقال الجوزجاني: (ضعيف الحديث) [٩] .

وقال النسائي :(ليس بثقة) [١٠] .

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة ج: ٢ ص: ٢٧٤، ح ٨٩٠٨ . وفي كتاب الزهد لابن المبارك أحاديث له عن موسى بن عبيدة، منها المواضع الآتية : ص: ١١٥ ، ح٣٣٩ . وأيضا : ص: ٩٥ ، ح٢٨٢ ، وغيرها .

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٨ ص: ٢٣٥ ، ترجمة ١٠٦١ . والعقيلي : الضعفاء ، ج: ٤ ص: ١٨٧ ، ترجمة ١٧٦٤ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٨ ص: ٢٣٥ ، ترجمة ١٠٦١ .

(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٨ ص: ٢٣٥ ، ترجمة ١٠٦١ . والعقيلي : الضعفاء ، ج: ٤ ص: ١٨٧ ، ترجمة ١٧٦٤ .

(٥) العقيلي : الضعفاء ، ج: ٤ ص: ١٨٧ ، ترجمة ١٧٦٤ .

(٦) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٧ ص: ٣٤٣ ، ترجمة ١٤٧٧ .

(٧) البخاري : التاريخ الصغير ج: ٢ ص: ٢٠ ، ترجمة ١٦٣٦.

(٨) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٨ ص: ٢٣٥ ، ترجمة ١٠٦١ .

(٩) الجوزجاني : أحوال الرجال ص: ٧٢ ، ترجمة ٨٧ .

(١٠) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ٩٩ ، ترجمة ٥٨١ .

وقال الترمذي : (تكلم فيه من قبل حفظه)[1].

وقال يعقوب الفسوي : (ليس بمتروك ولا بحجة)[2] .

وقال ابن عدي : (وأحاديثه التي يرويها خاصة عن إبراهيم مما لا يتابع عليها)[3].

وقال ابن حبان : (كان فاحش الخطأ كثير الوهم يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات)[4] .

وقال ابن حزم :(ساقط جداً ، غير ثقة)[5] .

وقال أبو أحمد الحاكم : (حديثه ليس بالقائم)[6] .

وقال الخطيب : (لا تقوم به حجّة)[7] .

وقال الدارقطني : (ضعيف)[8] .

وقال الساجي : (ليس بذاك)[9].

وقال الذهبي: (ضعفوه)[10] .

وقال ابن حجر : (ضعيف)[11] .

---

(١) المزي : تهذيب الكمال ج: ٢٩ ص: ٢٤٠ ، ترجمة ٦٣٤٦. وابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ١٠ ،ص ٣٥٣ ، ترجمة ٧١١ .

(٢) يعقوب الفسوي : المعرفة والتاريخ ، ج ٣ ، ص ١٦٣ .

(٣) ابن عدي : الكامل ، ج: ٦ ص: ٤١٢ ، ترجمة ١٨٩٤ .

(٤) ابن حبان : المجروحين ج: ٣ ص: ٦ ، ترجمة ١٠٢٧ .

(٥) ابن حزم : الإحكام ،ج: ٦ ص: ٢٦٣ .

(٦) المزي : تهذيب الكمال ج: ٢٩ ص: ٢٤٠ ، ترجمة ٦٣٤٦. وابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ١٠ ،ص ٣٥٣ ، ترجمة ٧١١ .

(٧) ابن الجوزي : الضعفاء والمتروكين ، ج: ٣ ص: ١٥٢ ، ترجمة ٣٤٨٤ . وابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ١٠ ،ص ٣٥٣ ، ترجمة ٧١١ .

(٨) الذهبي : ميزان الإعتدال في نقد الرجال ج: ٦ ص: ٥٧٨ .

(٩) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ١٠ ،ص ٣٥٣ ، ترجمة ٧١١ .

(١٠) الذهبي : الكاشف ج: ٢ ص: ٣١٢ ، ترجمة ٥٧٦٩ .

(١١) ابن حجر : التقريب ، ص ٥٥٦ ، ترجمة ٧٠٥٧ .

الخلاصة :

الراجح فيه الضّعف لاتفاق النقاد على ضعفه، وصرح بعضهم بتركه .

ومع ذلك روى منصور بن المعتمر عنه كما ذكر المزي في ترجمة ميمون ، والظاهر أنّه أقلّ جدا في الرواية عنه ، وقد وجدت حديثاً له عنه رواه البزار عن يوسف بن موسى قال نا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن أبي حمزة عن سعيد بن المسيب عن بلال مرفوعاً: (... التَّمْرُ بالتَّمْرِ مِثْلاً بِمِثْل ، والحِنْطَةُ بالحِنْطَةِ مِثْلاً بِمِثْل ، والشَّعِيرُ بالشَّعِيرِ مِثْلاً بِمِثْل) [1].

٥٦ . نُفَيْع بنُ الحارث أبو داود الأعمى .

روى عنه إسماعيل بن أبي خالد .

<u>**أقوال النقاد فيه :**</u>

قال همّام بن يحيى العَوْذي : (قدم علينا أبو داود نفيع بن الحارث الذي روى إسماعيل بن أبي خالد عنه، قال : فجعل يقول : حدثنا البراء بن عازب ، وحدثنا زيد بن أرقم ، فأتينا قتادة فحدثناه عنه ، فقال : كذب ؛ إنما كان هذا سائلا يتكفّف الناس قبل طاعون الجارف) [2] .

وقال قتادة : (عهدى بنفيع أيام الطاعون يسأل ، فقيل له : يحدّث عن البدريين فأنكره ، وقال : والله ما حدّث الحسن ، وسعيد بن المسيب ، عن البدريين إلا أن يكون سعيد عن سعد[3]) [4] .

وقال الفلاس : (كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن نفيع أبي داود) . وقال أيضا : (متروك الحديث) [5] .

---

(١) مسند البزار ،ج: ٤ ص: ٢٠٠ ، ح ١٣٦٢ .

وذكر الدارقطني الحديث في علله وبين أنه اضْطُرِبَ فيه ، فروي عن بلال مرة ، وأخرى عن عمر ، وانّ الاضطراب فيه من قبل أبي حمزة . علل الدارقطني ج: ٢ ص: ١٥٨ ، ح ١٨٥ .

وذكره الترمذي أنّ الأصح عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري كما رواه قتادة ، ثم نقل عن البخاري قوله في أبي حمزة إنه (ضعيف ذاهب الحديث) . علل الترمذي الكبير ، ص: ١٨٣ ، ح٣٢١ .

(٢)ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ، ج٧ ، ص ٥٩ ، ترجمة ١٩٨٨ .

(٣) يعني سعيد بن المسيّب عن سعد بن أبي وقاص .

(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٨ ص: ٤٨٩ ، ترجمة ٢٢٤٣ .

(٥) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ، ج٧ ، ص ٥٩ ، ترجمة ١٩٨٨ .

وقال ابن معين : (ليس بشيء)[1] .

وليّن الإمام أحمد أمره [2] ، وكان يقول : (أبو داود الأعمى يقول : سمعت العبادلة ولم يسمع منهما شيئا ، وقال أيضا : سمعت بن معين يقول: أبو داود الأعمى يضع ليس بشيء)[3].

وقال البخاري[4]: (ذاهب الحديث ، لا أكتب حديثه) . وقال أيضا : (قاصّ ، يتكلمون فيه)[5].

وقال الجوزجاني: (كذاب ، تناول قوماً من الصحابة فَرُشِق)[6] .

وقال أبو حاتم: (منكر الحديث ، ضعيف الحديث) [7].

وقال أبو زرعة : (لم يكن بشيء) [8] .

وقال الترمذي: يضعف في الحديث [9] .

وقال النسائي: (متروك الحديث) [10] .

وقال العقيلي: كان ممن يغلو في الرفض [11] ، وقال ابن عدي معناه [12].

وقال ابن حبان: (كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات توهماً ، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على جهة الاعتبار) [13] .

---

(١) ابن معين : من كلام أبي زكريا في الرجال (رواية ابن طهمان) ، ص ٧٧ ، رقم ٢١٩ .
(٢) أحمد بن حنبل : علل أحمد ، ص ٥٨ ، ٨٤ .
(٣) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١٠ ص: ٤١٩ .
(٤) الترمذي : علل الترمذي الكبير ، ما جاء في كراهية الغبن في البيوع ، ص١٩٦ ، ح رقم ٣٤٨ .
(٥) البخاري : التاريخ الكبير ، ج٨ ، ص ١١٤ ، ترجمة ٢٣٩٣ .
(٦) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص ٦٥ ، ترجمة ٦٩ .
(٧) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج٨ ، ص٤٨٩ ، ترجمة ٢٢٤٣ .
(٨) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج٨ ، ص٤٨٩ ، ترجمة ٢٢٤٣ .
(٩) ابن حجر : تهذيب التهذيب ،ج ١٠ ، ص ٤١٩ ، ترجمة ٨٤٩ .
(١٠)النسائي : الضعفاء والمتروكون ، ص ١٠١ ، ترجمة ٥٩٢ .
(١١) العقيلي : الضعفاء الكبير ، ج٤ ، ص ٣٠٦ ، ترجمة ١٩٠٨ .
(١٢) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ، ج٧ ، ص ٥٩ ، ترجمة ١٩٨٨.
(١٣) ابن حبان : المجروحون ،ج ٣ ، ص ٥٥ ، ترجمة ١١١٨ .

وقال الحاكم روى عن بريدة وأنس أحاديث موضوعة[1].

وقال ابن عبد البر:(اجمعوا على ضعفه، وكذبه بعضهم ، وأجمعوا على ترك الرواية عنه)[2].

وقال الساجي: (كان منكر الحديث ، يكذب . حدثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي داود عن أنس قال قال رسول الله ﷺ : (ما من ذي غنى إلا سَيَوَدُّ أنه كانَ أُعطيَ قوتاً في الدُّنيا) قال الساجي : وهذا الحديث يصحّح قول قتادة فيه أنه كان سائلا ؛ لأنّ هذا حديث السؤال) [3] .

وقال الذهبي: هالك ، تركوه) [4] . تركوه وكان يترفض) [5].

وقال ابن حجر: (متروك وقد كذّبه بن معين) [6] .

الخلاصة :

ومن خلال ما سبق يتبين أنّ أكثر المحدثين على ترك هذا الراوي ، وكذّبه بعضهم، واتهمه ابن معين بالوضع

والمشكل في الموضوع رواية إسماعيل بن أبي خالد عنه ، وقد وجدت لابن أبي خالد عنه حديثين :

روى ابن ماجه عن محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبي ويعلى عن إسماعيل بن أبي خالد عن نفيع عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : (مَا مِنْ غَنِيٍّ وَلَا فَقِيرٍ إِلَّا وَدَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّهُ أُتِيَ مِنَ الدُّنْيَا قُوتًا) [7] .

(١) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١٠ ص: ٤١٩ .

(٢) ابن حجر : تهذيب التهذيب ،ج ١٠ ، ص ٤١٩ ، ترجمة ٨٤٩ .

(٣) ابن حجر : تهذيب التهذيب ،ج ١٠ ، ص ٤١٩ ، ترجمة ٨٤٩ .

(٤) الذهبي : المغني في الضعفاء ، ج٢ ، ص ٧٠١ ، ترجمة ، ٦٦٦٧ .

(٥) الذهبي : الكاشف ج: ٢ ص: ٣٢٥ ، ترجمة ٥٨٧٠ .

(٦) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص ٥٦٥ ، ترجمة ٧١٨١ .

(٧) ابن ماجة : السنن ،ج ٢ ،ص ١٣٨٧ ، ح٤١٤٠ ورواه احمد في مسنده ،ج: ٣ ص: ١١٧،ح ١٢١٨٤ ، مسند ابي يعلى ج: ٦ ص: ٣٧٧ ، ح ٣٧١٣ ، وعبد بن حميد في مسنده ، ص: ٣٧٦ ، ح ١٢٣٤ من نفس الطريق .

والثاني أيضا رواه ابن ماجه بنفس الإسناد مرفوعا : (إِنَّ نَارَكُمْ هَذِهِ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ ، وَلَوْلَا أَنَّهَا أُطْفِئَتْ بِالْمَاءِ مَرَّتَيْنِ مَا انْتَفَعْتُمْ بِهَا ، وَإِنَّهَا لَتَدْعُو اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ لَا يُعِيدَهَا فِيهَا)[1].

٥٧ . يحيى بن عبيد الله بن عبد الله بن مَوْهب التَيمي المدني :

روى عنه عبد الله بن المبارك ، ويحيى القطان .

أقوال النقاد فيه :

قال يحيى القطان : (قال شعبة : رأيت يحيى بن عبيد الله التيمي يصلّي صلاة لا يقيمها فتركته)[2] .

وذكر ابن معين أن يحيى القطان وَهَبَ كتابَ يحيى بن عبيد الله ، وما روى عنه حتى مات[3].

وله شاهد من حديث ابن مسعود ، رواه الخطيب فقال : (أخبرنا عبد الملك بن محمد بن عبد الله الواعظ، أخبرنا
عبد الباقي بن قانع ، حدثنا عمر بن إبراهيم الحافظ ، حدثنا احمد بن إبراهيم القطيعي ، حدثنا عباد بن العوام ، قال
حدثنا سفيان بن حسين عن سيار عن أبى وائل عن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ : (ما من أحد إلا وهو يتمنى
يوم القيامة أنه كان يأكل في الدنيا قوتاً) . تاريخ بغداد ج: ٤ ص: ٧ ، ترجمة ١٥٨٦ .

وقال العجلوني : (قال السيوطي : وأورده ابن الجوزي في الموضوعات فأفرط ورواه الطبراني عن ابن مسعود
بلفظ ما من أحد إلا وهو يتمنى يوم القيامة أنه كان يأكل في الدنيا قوتا) . العجلوني ، إسماعيل بن محمد : كشف
الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس ، تحقيق أحمد القلاش ، بيروت ، موسسة الرسالة ،
ط٤ ، ١٤٠٥هـ ، ج: ٢ ص: ٤٠٢ ، ح ٢٧٤٥.

(١) ابن ماجه : السنن ،باب صفة النار ، ج: ٢ ص: ١٤٤٤ ، ح ٤٣١٨ .

ورواه الحاكم بإسناد آخر عن انس فقال : (حدثنا علي بن حمشاذ العدل ثنا محمد بن مندة الأصبهاني ثنا بكر بن
بكار ثنا حسين بن فرقد ثنا الحسن عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال سمعت النبي ﷺ يقول : (ناركم هذه جزء من
سبعين جزءا من نار جهنم ، ولولا أنها غُمست في الماء مرتين ما استمتعتم بها ، وأيم الله إن كانت لكافية ، وإنها لتدعو
الله أو تستجير الله أن لا يعيدها في النار أبداً) . قال الحاكم : (هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه بهذه السياقة)
.والجزء الأول من الحديث له شاهد من حديث أبي هريرة عند البخاري في الصحيح ، ج ٣ ، ١١٩١ ، ح ٣٠٩٢ .

(٢) البخاري : التاريخ الكبير ، ج٨ ، ص ٢٩٥ ، ترجمة ٣٠٥٦ . ابن عدي : الكامل ، ج ٧ ، ص ٢٠٢ ، ترجمة ٢١٠٦.

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، ج٣ ، ص ٢٩٨ ، رقم ١٤١٨ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٣١ ص: ٤٥٢ ، ترجمة ٦٨٧٦ .

وقال الفلاس : (كان يحيى بن سعيد يحدّث عن يحيى بن عبيد الله ثم تركه ، وقال: هو ضعيف الحديث) [1].

وقال عبد الله بن أحمد: (سئل أبي عن يحيى بن عبيد الله ، فقال : منكر الحديث . سئل يحيى بن سعيد يوماً عنه ، قال : من يحدّث عنه ؟ قيل لأبي : ابن المبارك روى عنه . فقال : في الرقائق - يعني الزهد -) [2] .

وأسند العقيلي إلى بكر بن خلف أنه قال : (سألت يحيى بن سعيد عن حديث ليحيى بن عبيد الله ، فقال : لست أحدّث عن يحيى بن عبيد الله) [3].

ويشكل على هذا ما رواه ابن عدي عن أحمد بن محمد بن عمر بن بسطام عن ابن قهزاد عن إسحاق بن راهويه قال : (سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول : يحيى بن عبيد الله ثقة ، وقد روى يحيى بن سعيد عن يحيى بن عبيد الله) [4].

ونقل عن سفيان بن عيينة أنه كان يضعفه [5] .

وقال ابن معين : (ليس بشيء) [6].

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : (منكر الحديث) [7] .

وقال : (ليس بثقة) [8] . وقال مرة (أحاديثه مناكير ولا يعرف هو ولا أبوه ، وكان يحيى بن سعيد يحدّث عنه) [9].

=== إذا وهب المحدث صحيفة أو كتاب سمعه من راوي لا يعني دائما أنّه تركه ، ومما يدل على ذلك أنّ سفيان بن عيينة وهب كتابه عن علي بن زيد بن جُدعان فلمّا سئل عن ذلك ذكر أنه حفظه .

والسياق هو الذي يحدّد ذلك ، فالحكاية عن القطان هنا أنه وهب كتاب يحيى بن عبيد الله تدلّ على أنّه تركه.

(1)ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٩ ، ص ١٦٧ ، ترجمة ٦٩٢ .

(2)العلل ومعرفة الرجال ، ج٣ ، ص ٥٤ ، ترجمة ٤١٣٩ .

(3) العقيلي : الضعفاء الكبير ، ج ٤ ، ص ٤١٥ ، ترجمة ٢٠٤٠ .

(4) ابن عدي : الكامل ، ج ٧ ، ص ٢٠٣ .

(5) البخاري : التاريخ الكبير ، ج ٨ ، ص ٢٩٥ ، ترجمة ٣٠٥٦ . وابن أبي حاتم :الجرح والتعديل ج: ٩ ص: ١٦٧ ، ترجمة ٦٩٢ .

(6) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ، ص ٢٢٧ ، ٨٧٠ .

(7) العقيلي : الضعفاء ، ج ٤ ، ص ٤١٥ ، ترجمة ٢٠٤٠ .

(8) العلل ومعرفة الرجال ، ج ٢ ، ص ٣٧٩ ، ترجمة ٢٦٩٢ . والعقيلي : الضعفاء ، ج ٤ ، ص ٤١٥ ، ترجمة ٢٠٤٠ .

(9) ابن عدي : الكامل ، ج ٧ ، ص ٢٠٣ . والعقيلي : الضعفاء ، ج ٤ ، ص ٤١٥ ، ترجمة ٢٠٤٠ .

وقال الجوزجاني : (وأبوه لا يعرف ، وأحاديثُه متقاربةٌ من حديث أهل الصدق)[1] .

وقال أبو بكر بن أبي شيبة : (كان غير ثقة في الحديث) [2].

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : (ضعيف الحديث ، منكر الحديث جدا ، ونهاني أن أكتب حديثه وقال : لا تشتغل به) [3]. وقال النسائي : (ضعيف لا يكتب حديثه) [4].

وقال في موضع آخر : (متروك الحديث)[5].

وقال الدارقطني : (ضعيف) [6].

وقال ابن حبان : (وكان من خيارعباد الله ، يروي عن أبيه ما لا أصل له ، وأبوه ثقة ، فلما كثر روايته عن أبيه ما ليس من حديثه ، سقط عن حدّ الاحتجاج به ، وكان سيّئ الصّلاة)[7].

وقال مسلم بن الحجاج : (ساقط ، متروك الحديث)[8].

وقال ابن عدي : (وفي بعض ما يرويه ما لا يتابع عليه) [9] .

وقال الساجي : (يجوز في الزهد وفي الرقائق ، وليس هو بحجة في الأحكام)[10].

وقال يعقوب بن سفيان : (وهو لا بأس به إذا روى عن ثقة) [11].

وقال الحاكم أبو عبد الله : (يضع الحديث) [12].

---

(١) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص ١٣٦ ، ترجمة ٢٣١ .

(٢) ابن أبي حاتم الجرح والتعديل ، ج٩ ، ص ١٦٧ ، ترجمة ٦٩٢ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٩ ص: ١٦٧ ، ترجمة ٦٩٢ .

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج٧ ، ص ٣٠٣ . والمزي : تهذيب الكمال ج: ٣١ ص: ٤٥٢ ، ترجمة ٦٨٧٦ .

(٥) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج: ١١ ، ص: ٢٢١ .

(٦) المزي : تهذيب الكمال ج: ٣١ ص: ٤٥٢ ، ترجمة ٦٨٧٦ .

(٧) ابن حبان : المجروحين ج: ٣ ص: ١٢١ ، ترجمة ١٢١٤ .

(٨) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج: ١١ ، ص: ٢٢١ .

(٩) ابن عدي : الكامل ، ج ٧ ، ص ٢٠٤ .

(١٠) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج: ١١ ، ص: ٢٢١ .

(١١) الفسوي : المعرفة والتاريخ ، ج ٣ ، ص ٢١٨ .

(١٢) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج: ١١ ، ص: ٢٢١ .

وقال الذهبي : (هالك)[1] ، وقال أيضا : (ضعفوه)[2].

وقال ابن حجر : (متروك ، وأفحش الحاكم فرماه بالوضع)[3] .

الخلاصة :

تبين أنّ يحيى بن عبيد الله ضعيف عند أكثر المحدثين ، ويتلخّص ما جاء في أقوالهم ما يأتي:

أ - أنّه كان لا يحسن الصلاة ، ولهذا تركه شعبة ولم يسمع منه .

ب - أنّه أكثر من الرواية عن أبيه ما لا أصل له ، دون تعمّد ،وكثرت المناكير في حديثه ، ومع هذا أيضا لم يعرف الإمام أحمد وغيره أباه ، بل لم يعرف الأمام احمد يحيى بن عبيد الله نفسه، إلا أنّ ابن حبان عرفه وقال عنه: (ثقة) .

ج - ذكر بعض أئمة الحديث أن يحيى القطان روى عنه ، وثبت من كلام القطان وكلام غيره أنه تركه بأخرة ، إلا ما جاء في الرواية التي سبق نقلها عن إسحاق بن راهويه ، وهي تخالف ما ثبت من أنّ القطان تركه ، فيحتمل أنّ القطان قال ذلك قبل أن يتبيّن له ضعفه ، والله أعلم .

د - ظهر أن بعض المحدثين ضعّفه ، والأكثر تركه ، وورد عن ابن المبارك أنه روى عنه في الزهد ، ونقل عن الساجي أنه يجوز في الزهد والرقائق .

ولذا الراجح في هذا الراوي التّرك لأنه رأي أكثر المحدّثين والله أعلم .

٥٨ . يزيد بن أبَان الرَّقَاشي ،أبو عمرو البصري .

روى عنه الحسن البصري وهو من شيوخه ، ومحمد بن المنكدر وهو من أقرانه .

أقوال النقاد فيه :

قال البخاري : (كان شعبة يتكلم فيه)[4] .

---

(١) الذهبي : المغني في الضعفاء ج: ٢ ص: ٧٤٠ ، ترجمة ٧٠١٣ .

(٢) الذهبي : الكاشف ج: ٢ ص: ٣٧١ ، ترجمة ٦٢٠٧ .

(٣) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٥٩٤ ، ترجمة ٧٥٩٩ .

(٤) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٨ ص: ٣٢٠ ، ترجمة ٣١٦٦ .

ذكر الإمام أحمد أنّ شعبة كان يشبهه بأبان بن أبي عياش [1].

وقال عمرو بن علي : (سمعت عبد الرحمن يحدث عن الربيع بن صبيح[2] عنه[3]، وكان يحيى لا يحدث عنه ، وكان رجلا صالحا ، قد روى عنه الناس ، وليس بالقوي في حديثه)[4].

وقال ابن سعد : (وكان ضعيفا قدريا) [5] .

وقال ابن معين : (ضعيف) [6] ، كما قال ابن معين : (ميمون بن سياه ، ويزيد بن أبان الرقاشي ، وزياد النميري كلهم ضعفاء) [7] ، وقال أيضا : (يزيد الرقاشي وأبان بن أبي عياش ليسا بشيء) [8].

وقال ابن المديني : (كان ضعيفا) [9] .

وقال أبو طالب : (قلت لأحمد بن حنبل: فيزيد الرقاشي لم ترك حديثه ، بهوى كان فيه ؟ قال : لا ، ولكن كان منكر الحديث ، وكان شعبة يحمل عليه ، وكان قاصا) [10].

وقال الإمام أحمد أيضا : (ليس ممن يحتج به) [11] . وقال أيضا : (الرقاشي فوق أبان بن أبي عياش) [12] .

والذي قاله شعبة فيه : (لأن ازني أحب إليّ من أن أحدث عن يزيد الرقاشي) .الكامل ، ج: ٧ ص: ٢٥٧ ، ترجمة ٢١٥٨ .

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٩ ص: ٢٥١ ، ترجمة ١٠٥٣.

(٢) هو : (الربيع بن صَبيح بفتح المهملة السّعدي البصري، صدوق سيّئ الحفظ ، وكان عابدا مجاهدا ، قال الرامهرمزي : هو أول من صنف الكتب بالبصرة ، من السابعة ، مات سنة ستين) . تقريب التهذيب ، ص: ٢٠٦ ، ترجمة ١٨٩٥ .

(٣) هذه العبارة قالها أيضا محمد بن المثنى . العقيلي : الضعفاء ، ج: ٤ ص: ٣٧٣ ، ترجمة ١٩٨٣ .

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج: ٧ ص: ٢٥٧ ، ترجمة ٢١٥٨ .

(٥) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج: ٧ ص: ٢٤٥ .

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٩ ص: ٢٥١ ، ترجمة ١٠٥٣.

(٧) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٤ ص: ١٠٥ ، رقم ٣٣٨٠ .

(٨) من كلام أبي زكريا في الرجال (رواية ابن طهمان) ، ص: ٦٢ ، رقم ١٤٦.

(٩) سؤالات ابن أبي شيبة ، ص: ٤٨ ، رقم ٤ .

(١٠) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٩ ص: ٢٥١ ، ترجمة ١٠٥٣.

(١١) علل أحمد بن حنبل ، ص: ٥٨ ، رقم٨١ .

(١٢) العلل ومعرفة الرجال ج: ١ ص: ٤٨٢ ، رقم ١١٠٧.

وقال أبو حاتم : (كان واعظاً بكّاءً ، كثير الرواية عن أنس بما فيه نظَر، صاحب عبادة ، وفي حديثه ضعف) [1] .

وقال الإمام مسلم : (متروك الحديث) [2] .

وقال الترمذي : (وموسى عبيدة ويزيد بن أبان الرقاشي يضعفان في الحديث)[3].

وقال يعقوب بن سفيان : (فيه ضعف) [4] ، وقال أيضا : (لين الحديث) [5].

وقال أبو داود : (رجل صالح ، سمعت يحيى بن معين ذكره ، فقال : رجل صدق)[6].

وقال النسائي : (متروك) [7] .

وقال ابن حبان فيه : (وكان من خيار عباد الله من البكائين بالليل في الخلوات والقائمين بالحقائق في السّبَرات [8]، ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظها ، واشتغل بالعبادة وأسبابها ، حتى كان يقلب كلام الحسن فيجعله عن أنس عن النبي ﷺ وهو لا يعلم ، فلما كثر في روايته ما ليس من حديث أنس وغيره من الثقات ، بطل الاحتجاج به ، فلا تحل الرواية عنه إلا على سبيل التعجب ، وكان قاصاً يقصُّ بالبصرة ويبكي الناس ، وكان شعبة يتكلم فيه بالعظائم)[9].

---

(١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٩ ص: ٢٥١ ، ترجمة ١٠٥٣.

(٢) مسلم بن الحجاج :الكنى والأسماء ج: ١ ص: ٥٧١ ، ترجمة ٢٣٢٣ .

(٣) سنن الترمذي ج: ٥ ص: ٣٨٠ ، ح ٣٢٥٥ .

(٤) الفسوي : المعرفة والتاريخ ، ج ٣ ص ٢٩ .

(٥) الفسوي : المعرفة والتاريخ ، ج ٢ ، ص ٧٧ .

(٦) سؤالات الآجري ، ص: ٣٢٠ ، س٤٩١ .

(٧) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ١١٠ ، ترجمة ٦٤٢ .

(٨) قال ابن الأثير : السَّبَرات : جمعُ سَبْرة ـ بسكون الباءِ ـ وهي : شِدَّةُ البَرْد) . النهاية في غريب الحديث ج: ٢ ص: ٣٣٣ .

وقال ابن منظور : (السَّبَراتُ : جمع سَبْرَة وهي الغَداةُ البارِدَة ـ بسكون الباء ـ وقيل : هي ما بين السحَرِ إلى الصباح ، وقيل ما بين الغُدْوَة إلى طلوع الشمس ، وفي الحديث : ' فِيمَ يَخْتَصِمُ الملأُ الأَعْلَى يا محمد؟ فسَكَتَ ، ثم وضع الربُّ تعالى يده بين كَتِفَيْهِ ، فألْهَمَه إلى أن قال في المُضِيِّ إلى الجُمعات وإسْباغ الوُضُوءِ في السَّبَراتِ ') . لسان العرب ، مادة (سبر) ، ج: ٤ ص: ٣٤١ .

(٩) ابن حبان : المجروحين ج: ٣ ص: ٩٨ ، ترجمة ١١٧٥.

وقال ابن عدي : (وليزيد الرقاشي أحاديث صالحة عن أنس وغيره ، ونرجو أنه لا بـاس به برواية الثقات عنه من البصريين والكوفيين وغيرهم)[1] .

وقال الذهبي : (ضعيف)[2] .

وقال ابن حجر في التقريب: (زاهد ضعيف)[3] ، وقال في التلخيص : (ضعيف جدا)[4].

الخلاصة :

اتفق عامة النقاد على ضعف أبان الرقاشي في الحديث ، وخاصة في حديثه عن أنس ، مع إشادتهم بصلاحه وزهده ، وأما قول شعبة فيه فهو نوع مبالغة ، وكان لا ينبغي أن يقال ذلك في حقّ رجل صالح بكّاء كثير الصيام والقيام ، ولكنّ شعبة تميّز بشدّته على الضعفاء في الحديث حتى لا ينخدع بهم غيره ، ومع هذا فقد روى شعبة عن أبان بن أبي عياش الذي كان له منه نفس العبارة والموقف .

ولكنّ ابن عدي عندما تتبّع حديثه وجد له أحاديث صالحة ،عن أنس وغيره ، فقوّاه لذلك، ومع ذلك فعبارة ابن عدي لا تقتضي توثيقه ، لأنّ عبارته جاءت مقيّدة بأحاديث، ومن رواية بعض الناس عنه من البصريين وغيرهم .

على أنّ ابن عدي كثيراً ما يقول عبارة (أرجو أنه لا بأس به) ، في الضّعفاء ، فقال مثلا في ترجمة : (ميمون بن سياه) : (هو أحد من كان يعد في زهاد البصرة ، ولعل ليس له من الحديث غير ما ذكرت من المسند ، والزهاد لا يضبطون الأحاديث كما يجب، وأرجو أنه لا بأس به)[5] .

وأما قول أبي داود فيه : (صالح) ، فهو لا يقتضي صلاحه في الحديث ، لأنه استشهد بعبارة ابن معين فيه : (رجل صدق) ، ولأنّ ابن معين نفسه يضعفه .

---

(١) ابن عدي : الكامل ، ج: ٧ ص: ٢٥٧ .

(٢) الذهبي : الكاشف ج: ٢ ص: ٣٨٠ ، ترجمة ٦٢٧٧ .

(٣) ابن حجر : التقريب ، ص ٥٩٩ ، ترجمة ٧٦٨٣ .

(٤) ابن حجر : التلخيص الحبير ج: ١ ص: ٦٠ .

(٥) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٦ ص: ٤١٤ .

ولذا فإنّ الراجح في هذا الراوي الضعف ، لا الترك ، وهو ما يفهم من كلام الفلاس ، والإمام أحمد ، وكفى أنّ ابن مهدي روى عنه ـ وإن كان بواسطة الربيع البصري ـ فهو يدلّ على أنّ بعض حديثه صالح ، وهو ما يؤكّد ما توصّل إليه ابن عدي ، والله أعلم .

وأمّا حديث ابن المنكدر والحسن البصري عنه ، فالظاهر أنّه قلّ ما رويا عنه ، فروى أبو يعلى من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن يزيد الرقاشي عن محمد بن المنكدر حدثنا جابر بن عبد الله قال رسول الله ﷺ : (عسى أنْ يكذّبني رجلٌ وهو متكئٌ على أريكَتِهِ ، يبلُغُه الحديث عنّي ... الخ الحديث) . قال إسماعيل : فحدثت به عمرو بن عبيد ، فقال : لا حدثنا الحسن عن جابر بن عبد الله قال : قلت : فانطلق بنا إلى الحسن فأتينا الحسن فسألناه عن الحديث فقال حدثني يزيد الرقاشي عن محمد بن المنكدر عن جابر) [1].

وروى أبو يعلى أيضا من طريق محمد بن المنكدر عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك قال: (قال رسول الله ﷺ سألت ربي اللاهين من ذرية البشر ألا يعذبهم فأعطانيهم) [2].

٥٩ . يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي :

روى عنه شعبة ، وإسماعيل بن أبي خالد ، وزائدة بن قدامة ،وسفيان بن عيينة .

أقوال النقاد فيه :

قال شعبة : (كان رفاعاً) [3] ، ومع ذلك روى عنه ،

وقال شعبة أيضاً : (ما أبالي إذا كتبت عن يزيد بن أبي زياد أن لا أكتبه عن أحد) .

وقال ابن المبارك : (ارم به) [4] .

---

(١) مسند أبي يعلى ج: ٣ ص: ٣٤٦ ، ح ١٨١٣ .

(٢) مسند أبي يعلى ، ج: ٧ ص: ١٣٨ ، ح ٤١٠١ . ورواه ابن الجعد في مسنده ، ص: ٤٢٥ ، ح ٢٩٠٦ .

قال ابن الجوزي : (هذا حديث لا يثبت ، ويزيد لا يعول عليه ، وقد روي عن الحسن مرسلا عن رسول الله ﷺ، وقد رواه ابن عدي من حديث فضيل بن سليمان النميري عن عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهري عن انس عن رسول الله ﷺ قال: "سألت الله اللاهين من ذرية البشر فأعطانيها" . قال ابن عدي : هذا لا يرويه إلا فضيل عن عبد الرحمن قال يحيى فضيل ليس بثقة) .ابن الجوزي : العلل المتناهية ، تحقيق خليل الميس ،بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ،١٤٠٢هـ ، ج: ٢ ص: ٩٢٦ .

(٣) ابن عدي : الكامل ، ج ٧ ص ٢٧٥ ، ترجمة ٢١٦٨ . والعقيلي : الضعفاء ، ج٤ ، ص ٣٨٠ .

(٤) قال ابن حجر : (وقال ابن المبارك : ارم به ، كذا هو في تاريخه ، ووقع في أصل المزي : (أكرم به)، وهو تحريف ، وقد نقله على الصواب أبو محمد بن حزم في المحلى ، وأبو الفرج بن الجوزي في الضعفاء له) . تهذيب التهذيب ،---

وذكر ابن عيينة أن يزيد كان يتلقّن[1] .

وقال ابن سعد : (كان ثقة في نفسه ، إلا أنه اختلط في آخر عمره ، فجاء بالعجائب)[2].

وقال أحمد : (حديثه ليس بذاك)[3] .

وقال الجوزجاني : (سمعتهم يضعفون حديثه)[4].

وقال العجلي : (ثقة ، جائز الحديث ، وكان بأخرة يلقّن)[5] .

وقال ابن معين : (ليس بالقوي)[6].

وقال أبو داود : (ثبت ، لا أعلم أحداً ترك حديثه ، وغيره أحب إليَّ منه)[7].

وذكره الإمام مسلم في جماعة يشملهم اسم الستر والصدق وتعاطي العلم[8].

وقال البخاري : (صدوق ، إلا أنه تغيّر بأخرة)[9]. وقال ابو حاتم : (ليس بالقوي)[10].

وقال ابو زرعة : (لين ، يكتب حديثه ولا يحتجّ به)[11].

=ج١١، ص ٢٨٨ . وابن حزم : المحلى ، ج ٧ ، ص ٢٤١ . الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ج: ٣ ص: ٢٠٩ ، ترجمة ٣٧٨١ .والمزي : تهذيب الكمال ، ج ٣٢ ، ص ١٣٩ .

وجاءت العبارة في ضعفاء العقيلي (ج٤ ، ص ٣٨٠) ، بلفظ : (ارم به) .

وعبارة : (ارم به) ، تكررت من ابن المبارك في عدد من الرواة مثل : أيوب بن سويد الرملي . الضعفاء لابن الجوزي ج: ١ ص: ١٣٠ ، ترجمة ٤٦٥ ، وبكير بن عبد الله بن أبي مريم أبو بكر . الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ج:١ ص: ١٥٢ ، ترجمة ٥٨٤ .

(١) أسند ابن حبان إلى سفيان بن عيينة أنه قال : (حدثنا يزيد بن أبي زياد بمكة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال : رأيت النبي ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه . قال سفيان : فلما قدم يزيد الكوفة سمعته يحدث بهذا الحديث ، وزاد فيه : (ثم لم يعد) فظننت انهم لقّنوه) . المجروحين ج: ٣ ص: ١٠٠ .

(٢) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج٦ ، ص ٢٣٧ .

(٣) العلل ومعرفة الرجال ، ج٢ ، ص ٤٨٤ ، رقم ٣١٨٠ .

(٤) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص ٩٢ ، رقم ١٣٥ .

(٥) العجلي : معرفة الثقات ، ج ٢ ، ص ٣٦٤ ، رقم ٢٠١٩ .

(٦) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ، ص ٩٣ ،رقم ٢٥٠.

(٧) سؤالات الآجري ، ص ١٥٨ ، رقم ١٣٩ .

(٨) مقدمة صحيح مسلم ، ص: ٥ .

(٩) علل الترمذي الكبير ، ص ٣٩١ .

(١٠) ابن ابي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٩ ، ص ٢٦٥ ، ترجمة ١١١٤ .

(١١) ابن ابي حاتم : الجرح والتعديل ، ج ٩ ، ص ٢٦٥ ، ترجمة ١١١٤ .

وقال الدارقطني : (لا يخرج عنه في الصحيح ، ضعيف يخطئ كثيرا ، ويتلقن إذا لقّن)[1].

وقال ابن حبان : (وكان يزيد صدوقا ، إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير ، فكان يتلقّن ما لقّن ، فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه ، وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه ، فسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في أول عمره سماع صحيح ، وسماع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغير حفظه وتلقنه ما يلقن سماع ليس بشيء) [2].

وقال أحمد بن صالح المصري : (ثقة ، لا يعجبني قول من يتكلم فيه) [3].

وقال النسائي : (ليس بالقوي) [4].

وقال يعقوب الفسوي : (يزيد بن أبي زياد وإن تكلّم النّاس فيه لتغيّره في آخر عمره ، فهو على العدالة والثقة، وإن لم يكن مثل منصور والحكم والأعمش، فهو مقبول القول، ثقة)[5].

وقال ابن عدي : (ومع ضعفه يكتب حديثه) [6] .

وقال الذهبي : (شيعي عالم فهم صدوق رديء الحفظ ، لم يترك) [7].

وقال ابن حجر في التقريب : (ضعيف ، كبر فتغيّر وصار يتلقّن ، وكان شيعيّاً)[8] .

وقال في هدي الساري: (مختلف فيه والجمهور على تضعيف حديثه ، إلا أنه ليس بمتروك)[9] .وقال في طبقات المدلسين : (تغيّر في آخر عمره وضعّف بسبب ذلك) [10] .

---

(١) سؤالات البرقاني ، ص ٧٢ ، س ٥٦١ .

(٢) ابن حبان : المجروحين ، ج: ٣ ص: ١٠٠ .

(٣) ابن شاهين : تاريخ أسماء الثقات ، ج ١ ، ص ٢٥٦ ، رقم ١٥٦١ .

(٤) النسائي : الضعفاء ، ص١١١ ، ترجمة ٦٥١ .

(٥) الفسوي : المعرفة والتاريخ ، ج ٣ ، ص ٨١ .

(٦) ابن عدي : الكامل ، ج ٧ ، ص ٢٧٩ .

(٧) الذهبي : الكاشف : ج٢ ، ص ٣٨٢ .

(٨) ابن حجر : التقريب ، ص٦٠١ ، ترجمة ٧٧١٧ .

(٩) ابن حجر : هدي الساري ، ص: ٤٥٩ .

(١٠) ابن حجر : طبقات المدلسين ، ص٤٨ .

يرى بعض الباحثين أنه لا يسلّم لابن حجر إطلاقه ضعف يزيد بن أبي زياد ، وذكر أنّ الذين فصلوا في أمره من أنه صدوق يغلط أو فيه رداءة في حفظه أعْدَل ، وذلك لأنّ كلّ مَن ضعّفه جاء تضعيفه عاماً ، وامّا الذين عدّلوه فقد بيّنوا أنه تغيّر في آخر عمره ، فوقع منه الغلط ، ورداءة الحفظ ، ممّا عكّر على توثيقه . دمفو ، عبد الله بن محمد : ===

الخلاصة :

هناك من أطلق ضعفه ، وهناك من بيّن سبب ضعفه وهو اختلاطه بأخرة ، وقبوله التلقين ، مع أنه صدوق في نفسه ، فثناء من أثنى عليه إنما يتّجه إلى ما قبل اختلاطه مع اتصافه بالعدالة ، وكلام من تكلّم فيه إنما كان لاختلاطه ، ، وشعبة تكلّم فيه كما سبق ، وابن عيينة ورد عنه ما يفيد أن يزيد كان يتلقّن فظهر وجه رواية شعبة وغيره عنه ، وهو أنهم سمعوا منه قبل اختلاطه ،والله أعلم.

وأما قول شعبة : (ما أبالي إذا كتبت عن يزيد بن أبي زياد أن لا أكتبه عن أحد) فراوي ذلك عنه هو علي بن أبي عاصم[1] ، وهو ليس بحجة كما قال الذهبي في أثناء نقله الحكاية[2].

٦٠ . يزيد بن عياض بن جُعْدُبة الليثي أبو الحكم المدني :

روى عنه :زيد بن أسلم .

أقوال النقاد فيه :

قال ابن سعد :(وكان قليل الحديث يستضعف)[3].

وقال ابن المديني : (ضعيف ليس بشيء)[4].

وقال عبد الرحمن بن القاسم (سألت مالك بن أنس عن ابن سمعان فقال : كذاب فقلت: يزيد بن عياض ؟ قال : اكذب واكذب)[5].

===رجال مسلم الذين ضعّفهم ابن حجر في التقريب ، ورواياتهم في الصحيح ،السعودية ـ مصر ، دار ابن القيّم ـ دار ابن عفان ، ط١ ، ٢٠٠٣م ، ص ٥٧ .

والواقع أنّ ما ذهب إليه ابن حجر لا يختلف عمّا قاله بقية النقاد من أنه ضعيف بسبب تغيّره ، وقبوله التلقين ، والله أعلم .

(١) هو : (عليُّ بن عاصم بن صهيب ، الواسطيّ ، التيميّ مولاهم ، صدوق ، يخطئُ ويصرُّ ، ورميَ بالتشيُّع، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومائتين ، وقد جاوز التسعين) . تقريب التهذيب ، ص: ٤٠٣ ، ترجمة٤٧٥٨.

(٢) الذهبي : السير ، ج٦ ص ١٣٠ .

(٣) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج: ٥ ص: ٤١٢ .

(٤) سؤالات ابن أبي شيبة ، ص: ١٢٨ ،س ١٦١ .

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج: ٩ ص: ٢٨٢ ، ترجمة ١١٩٢ . وابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٧ ص: ٢٦٣ ، ترجمة ٢١٦٣ .

وقال يحيى بن معين : (ليس بشيء)[1] . وقال أيضا : (ضعيف)[2] .

وقال حسين بن حبان قلت لابن معين: (ما كان قصته ؟ قال : أفسدوه هـهنا ببغداد، جعلوا يدخلون له الأحاديث فيقراها ، فأفسدوه بهذا ، كان لا يعقل ما سمع مما لم يسمع، فكيف يكتب عن مثل هذا !)[3].

وروى يزيد بن الهيثم عن ابن معين كان يكذب[4] .

وقال عمرو بن علي : (ضعيف الحديث جدا)[5].

وقال العجلي : (ضعيف)[6] .

وقال البخاري : (منكر الحديث)[7].

وقال الجوزجاني : (ذهب حديثه ، سكت الناس عنه)[8].

وقال أبو حاتم : (ضعيف الحديث منكر الحديث)[9].

وقال أبو زرعة: (ضعيف الحديث) ، وأمر بأن يضرب على حديثه[10] .

وقال مسلم بن الحجاج : (منكر الحديث)[11].

---

(١) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ج: ١ ص: ٢٢٧ ، رقم٨٧١ .

(٢) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ج: ٣ ص: ٧٤ ، رقم٣٠١ . وابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج: ٩ ص: ٢٨٢، ترجمة ١١٩٢ . وابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٧ ص: ٢٦٣ ، ترجمة ٢١٦٣ .

(٣) الخطيب :تاريخ بغداد ج: ١٤ ص: ٣٣٠ .

(٤) الذهبي : ميزان الإعتدال في نقد الرجال ج: ٧ ص: ٢٥٩ .

(٥) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ١٤ ص: ٣٣١ .

(٦) العجلي : معرفة الثقات ج: ٢ ص: ٣٦٦ ، ترجمة٢٠٣٠ .

(٧) البخاري : التاريخ الكبير ج: ٨ ص: ٣٥١ ، ترجمة ٣٢٩٦ .

(٨) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص: ١٢٨ ، ترجمة ٢١٣ .

(٩) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج: ٩ ص: ٢٨٢ ، ترجمة ١١٩٢ .

(١٠) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج: ٩ ص: ٢٨٢ ، ترجمة ١١٩٢ .

(١١) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ١٤ ص: ٣٣١ .

وقال النسائي : (متروك الحديث)[1]. وقال أيضاً: (كذاب)[2] .

وقال احمد بن صالح : (أظنّ يزيد بن عياض كان يضع للناس يعني الحديث)[3]. وقال أيضا : (متروك الحديث)[4].

وقال ابن حبان : (كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، والمقلوبات عن الثقات ، فلما كثر ذلك في روايته ، صار ساقط الاحتجاج به)[5].

وقال الآجري عن أبي داود : (تُرِكَ حديثه ، ابنُ عيينة تكلّم فيه)[6] .

وقال الأزدي : (متروك الحديث)[7].

وقال ابن عدي : (وعامة ما يرويه غير محفوظ)[8] . وقال الساجي : (منكر الحديث)[9].

وقال الذهبي: (ترك)[10].

وقال ابن حجر : (كذبه مالك وغيره)[11].

---

(١) النسائي : الضعفاء والمتروكين ، ص: ١١٠ ، ترجمة ٦٤٧ .

(٢) ابن حجر : تهذيب التهذيب ج: ١١ ص: ٣٠٨ ، ترجمة ٥٧٨ .

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ج: ٩ ص: ٢٨٢ ، ترجمة ١١٩٢ .

(٤) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ١٤ ص: ٣٣١ .

(٥) ابن حبان : المجروحين ج: ٣ ص: ١٠٨ ، ترجمة ١١٨٨ .

(٦) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ١٤ ص: ٣٣١ .

(٧) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ١٤ ص: ٣٣١ .

(٨) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ج: ٧ ص: ٢٦٥ .

(٩) الخطيب : تاريخ بغداد ج: ١٤ ص: ٣٣٢ .

(١٠) الذهبي : الكاشف ج: ٢ ص: ٣٨٨ ، ترجمة ٦٣٤٧ .

(١١) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٦٠٤ ، ترجمة ٧٧٦١ .

الخلاصة :

من نظر في أقوال النقاد لا يحتاج كثير تأمل لمعرفة حال هذا الراوي عندهم ، فقد أطبقوا على تركه ، وكذّبه بعضهم .

ولكن السؤال هنا كيف يروي زيد بن أسلم عمّن هذا حاله ؟

ذكر المزي في ترجمة يزيد بن عياض أن زيد بن أسلم روى عنه ولكنه قال : (فيما قيل)[1].

وذكر ابن عدي حديثا من طريق زيد بن أسلم عن يزيد فقال : (حدثنا عبد الرحمن بن أبي قرصافة العسقلاني ، حدثني عبيد الله بن سعيد بن عفير ، قال أبي : حدثني الليث بن سعد عن زيد بن اسلم عن يزيد بن عياض بن جعدبة أنه سمع بن السياف يقول : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : (خيركم خيركم لنسائه وبناته)[2] .

قال ابن عدي : (هذا قال عن زيد بن اسلم عن يزيد بن جعدبة ، وزيد بن أسلم يروى عن جماعة من الصحابة ، وقد روى عن يزيد هذا الحديث ، إن كان محفوظا فهو من رواية الكبار عن الصغار)[3] .

فكما هو ظاهر أنّ رواية زيد بن أسلم هذا الحديث عن يزيد مشكوك فيها ، كما لم أعثر له على حديث آخر عنه .

٦١ . يعقوب بن عَطاء بن أبي رباح المكّي :

روى عنه سفيان بن عيينة ، وشعبة بن الحجاج ، وعبد الله بن المبارك .

أقوال النقاد فيه :

قال عمرو بن علي: (ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن حدّثا عن يعقوب بن عطاء شيئا قط)[4].

وقال ابن معين : (ضعيف الحديث ، ليس بمتروك)[5].

---

(١) المزي :تهذيب الكمال ج: ٣٢ ص: ٢٢١ ، ترجمة ٧٠٣٥ .

(٢) لم أجد من رواه من طريق زيد بن أسلم عن يزيد بن عياض غير البيهقي في شعب الإيمان ، ج: ٦ ص: ٤١٥ ، ح ٨٧٢٠ .

(٣) ابن عدي : الكامل، ج: ٧ ص: ٢٦٥ .

(٤) ابن عدي : الكامل ، ج: ٧ ص: ١٤٣ ، ترجمة ٢٠٥٤ .

(٥) ابن عدي : الكامل ، ج: ٧ ص: ١٤٣ ، ترجمة ٢٠٥٤ . .

وقال أحمد بن حنبل : (ضعيف الحديث)[1] . وقال أيضا : (منكر الحديث)[2].

وقال أبو حاتم : (ليس عندي بالمتين ، يُكْتَبُ حديثُهُ)[3] .

وقال أبو زرعة : (ضعيف)[4] .

وقال ابن حبان : (ربّما أخطأ ، يُعْتَبَرُ حديثُهُ من غير رواية زَمْعَة عنه ، فإنَّ المُعْتَبِرَ إذا اعتبَرَ حديثه الذي بيَّن السماعَ فيه ، ولم يرو عنه إلا ثقَة لم يَجد إلا الاستقامة)[5] .

وقال ابن عدي : (وليعقوب بن عطاء أحاديث صالحة ، وهو ممن يُكْتَب حديثُهُ ، وعنده غرائب وخاصة إذا روى عنه أبو إسماعيل المؤدِّب ، وزَمْعة بن صالح ، وعن زَمْعَة أبو قُرَّة)[6].

وقال البيهقي : (غير قوي)[7].

وقال ابن حجر : (ضعيف)[8] .

الخلاصة :

يظهر من أقوال عامة النقاد أنّ هذا الراوي ضعيف عندهم ، لكنّه لا يُترك ،وسبب ضعفه هو وجود المناكير في حديثه ، وذكر ابن حبان وابن عدي أنّ المناكير من جهة الرواة عنه لا من جهته ، والدليل عليه هو أنّ أحاديثه التي رواها الثقات عنه مستقيمة كما وضّح ابن حبان .

ولذا فإنّه لا يُسْتَشكَل رواية شعبة[9] ، وابن المبارك[10] ، وابن عيينة [11] عنه ، والله أعلم.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ج: ١ ص: ٣٩٧ ، رقم ٨٠٣ .

(٢) ابن عدي : الكامل ، ج: ٧ ص: ١٤٣ ، ترجمة ٢٠٥٤ .

(٣) أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٩ ص: ٢١١ ، ترجمة ٨٨٢ .

(٤) أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٩ ص: ٢١١ ، ترجمة ٨٨٢ .

(٥) ابن حبان : الثقات ج: ٧ ص: ٦٣٩ ، ترجمة ١١٨٥٦ .

(٦) ابن عدي : الكامل ، ج: ٧ ص: ١٤٣ ، ترجمة ٢٠٥٤ .

(٧) سنن البيهقي الكبرى ج: ٥ ص: ٣٣ ، ح ٨٧٢٧ .

(٨) ابن حجر : تقريب التهذيب ، ص: ٦٠٨ ، ترجمة ٧٨٢٦ .

(٩) حديث شعبة عنه في مسند أحمد ، ج: ١ ص: ٣٧٢ ، ح٣٥٢١ .

(١٠) لم أعثر على حديث لابن المبارك عنه .

(١١) حديث سفيان بن عيينة في : السنن الكبرى ج: ٤ ص: ٨٢ ، ح ٦٣٨٤ . والمعجم الكبير ج: ١١ ص: ١٧٥ ، ح ١١٤٠٧ .

٦٣ . يوسف بن خالد السّمتي :

روى عنه الإمام الشافعي .

أقوال النقاد :

قال الشافعي : (في حديثه ضعف)[١] .

وقال أيضا : (حدثنا يوسف بن خالد السّمتي وكان ضعيفا)[٢] .

وقال ابن سعد : (كانوا يتّقون حديثه لرأيه ، وكان ضعيفاً في الحديث)[٣] .

وقال ابن معين : (زنديق ، كذّاب لا يكتب عنه شيء)[٤].وقال الفلاس : (كذاب)[٥].

وقال البخاري : (سكتوا عنه)[٦] .

وروى ابن أبي حاتم عن أبيه : (أنكرت قول يحيى بن معين فيه انه زنديق حتى حمل إليّ كتاب قد وضعه في التجهم باباً باباً ينكر الميزان في القيامة ، فعلمت أنّ يحيى بن معين كان لا يتكلم إلا على بصيرة وفهم ، قلت : ما حاله ؟ قال : ذاهب الحديث)[٧].

وقال ابن حبان : (وكان مرجئا ، من علماء أهل زمانه بالشروط ، وكان يضع الحديث على الشيوخ ويقرأ عليهم ثم يرويها عنهم ، لا تحلُّ الرواية عنه ولا الاحتجاج به بحال)[٨].

وقال ابن عدي : (ورواياته فيها نظر ، وكان من أصحاب أبي حنيفة ، وقد أجمع على كذبه أهل بلده)[٩].

وقال ابن حجر : (تركوه ، وكذّبه ابن معين ، وكان من فقهاء الحنفية)[١٠].

وروى الطحاوي قال : (حدثنا المزني قال : حدثنا الشافعي رحمه الله قال : اخبرنا يوسف بن خالد السمتي قال : وحدثني عكرمة عن إياس بن سلمة عن أبيه سلمة بن الأكْوع

---

(١) الطحاوي : السنن المأثورة ، ص: ٤٣٥ ، رقم ٦٤٨ .

(٢) ابن عدي : الكامل ، ج ٧ ، ص ١٥٩ ، ترجمة ٢٠٦٧ . والذهبي : الميزان ، ج٧ ص ٢٩٥ .

(٣) ابن سعد : الطبقات ، ج ٧ ، ص ٢٩٢ .

(٤) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، ج ٤ ص ١٣٣ ، رقم ٣٥٥٦ .

(٥) العقيلي : الضعفاء ، ج ٤ ، ص ٤٥٣ ، ترجمة ٢٠٨٢ .

(٦) البخاري : التاريخ الصغير ، ج ٢ ص ٢٤٦ ، ترجمة ٢٤٧٣ .

(٧) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ج: ٩ ص: ٢٢١ ، ترجمة ٩٢٥ .

(٨) ابن حبان :المجروحين ، ج ٣ ص ١٣١ ، ترجمة ١٢٢٧ .

(٩) ابن عدي : الكامل ، ج ٧ ص ١٦١ .

(١٠) ابن حجر : التقريب ، ص ٦١٠ ، ترجمة ٧٨٦٢ .

قال : كنّا مع رسول الله ﷺ في غزاةٍ غزوناها ، فجاءَ رجلٌ طليعةٍ فقتلَه سلمة بن الأكوع فقال النبي ﷺ : مَنْ قَتَلَ الرَّجلَ ؟ قالوا : سلمةُ بن الاكوع ، فقال النبي ﷺ : له سَلَبُه أجْمَع)[1] .

الخلاصة :

يظهر مما سبق اتفاق المحدّثين على تركه ، وكذّبه بعضهم ، وضعّفه الشافعي ومع ذلك روى عنه.

(١) الطحاوي : السنن المأثورة ، ص: ٤٣٣ ، ح ٦٤٥ . والحديث رواه مسلم في صحيحه من طريق عكرمة بن عمار. صحيح مسلم ، ج ٣ ، ص ١٣٧٤ ، ح ١٧٥٤ .

وأيضا : السنن المأثورة ، ص: ٤٤٠ ، ح ٦٦٦ . وص: ٤٣٤ ، ح ٦٤٧ . وص: ٤٤١ ، ح ٦٧٠. وص: ٤٤٢ ، ح ٦٧١ .

الـفـهـارس

ABSTRACT

The Selection of Al – Sheikhs Based on Muhaddiths until the end of the Second Hijri Century, and its impact on the Judgment of Hadith Narration

The Sunna (the Prophet Mohammad's sayings and deeds" received) great attention by the Muhaddiths with regards to collecting, recording, and criticising narrators and their narrations. The objective was to distinguish true genuine sayings from those which were not, in an effort to protect religion, obey the great Divine Call, maintain the authentic sayings of the prophet, and follow the example of the prophet's companions in their constant endeavor to validate these Hadiths. But when the times changed, and heresies appeared, there was even a greater need to need to check and validate references and search for honest narrators. The purpose of this study was to examine some Muhaddiths who were considered as highly selective in tracing sheikhs in the first and second Hijri centuries, which was the period in which the early critics appeared and had som influence on those who followed. The study sought to scrutinize those highly – selective Muhaddiths by examining statements indicating this feature with the aim of checking the truthfullness of this character of being selective. The study included (26) Muhaddiths who explicitly refered to themselves as selective of their sheikhs. Four more Muhaddiths were also studied as they had

implicit statements that might be taken as refering to selection. In an attempt to find out reasons for selection the study managed to specify two reseasons; the first is that the Muhaddith was too pious to take from those who he considered as "Weak" references, and the second is pertaining to the conditions and terms the Muhaddith adopts when selecting a narration. These conditions were concerning principles of truth and justice. To clarity the methodology of those selective Mushaddiths, it was imperative to check the statements of selection by tracing and investigating their sheikhs, if possible. It turned out that most of them did not avoid taking narrations from "weak" references. But before judging them as inaccurate, it was necessary to determine reasons for resorting to weak references. The outcome was (11) reasons supported by examples. Discussing these reasons is useful in concluding judgments about the Muhaddith's narration, and qualifying him as selective. Moreover, the study investigated the effect of selecting sheikhs on evaluating narrations, and it turned out from the Muhaddith's statements that selection had some influence in making out judgment of ignorance, modification due to ambiguity, fraud, incompletely transmitted, or any other case. The study unconcluded that the method of Muhaddiths was based on investigating the narrations and checking pieces of evidence that may support the truthfulness of the narration taken by the Muhaddith from his sheikhs. This clearly indicates the risk of dealing with Hadiths by resorting to general principles of Hadiths without referring to provisions related to each Muhaddith.